منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني

٩٢٢هـ - ١٣٣٧هـ / ١٥١٦م - ١٩١٨م

الدكتورة هند غسان أبو الشعر

عمان
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

تَارِيْخُ شَرْقِيّ الأُرْدُن في العَهدِ العُثْمَانِيّ

٩٢٢هـ-١٣٣٧هـ/١٥١٦م-١٩١٨م

الدكتورة هند غسّان أبو الشعر

عـمَّان

١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

تتكون اللجنة من رؤساء المؤسسات التالية:

- مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي
- الجامعة الأردنية
- جامعة اليرموك
- جامعة العلوم والتكنولوجيا
- الجمعية العلمية الملكية
- جامعة البلقاء التطبيقية

مقر اللجنة وأمانتها:

مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي
ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمّان ١١١٩٥
المملكة الأردنية الهاشمية

٩٥٦,٠٨٤
أبو أبو الشعر، هند
تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني ٩٢٢-١٣٣٧هـ/ ١٥١٦-١٩١٨
هند أبو الشعر – عمّان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن
٢٠٠٠ (٦٨٤ ص)
ر.أ.: (٢٠٠٠/٩/٢٥٦٦)
الواصفات: (الحكم العثماني للأردن ١٥١٦-١٩١٨م/
• أعدّ بيانات الفهرسة الأولية دائرة المكتبة الوطنية

طبع في الجمعية العلمية الملكية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بحث جادّ ينضم إلى مجموعة الجهود التي تظهر في منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، معرّفا ومفصلاً لواقع علاقة الأرض بالإنسان والزمان، حيث تقوم إحدى حلقات المعادلة المترابطة التي انتهت إلى صياغة الأردن الحديث بأصوله المجدّرة.

ويندرج هذا البحث في فصَائل الأبحاث المونوغرافيه الموسعة، والأبحاث التركيبية في آن واحد؛ وقد استفاد من كل معطيات التاريخ الباقية وثائق وعمراناً، وحاول- موقفا- أن يستعيد صورة حقبة من حياة الأردن، ضمن حاصرة زمنية محدّدة ارتبطت بحضور العثمانيينفي المدّةما بين (٩٢٢هـ/١٥١٦م-١٣٣٧هـ ١٩١٨م)، وهي حقبة حَدَث فيها من التحولات ما صنع مقدّمة واضحة للعَصْر الحديث.

إن هذا البحث يصنع- بتماسك - إضافة نوعية لما كُتب عن تاريخ الأردن؛ وإن اللجنة العليا التي انش ٣ ؛ ١٩٨٧م بتوجيه من المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال رحمه الله وطيّب ثراه بهدف كتابة تاريخ الأردن في إطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى رفيع، تقوم على المنهجية العلمية والموضوعية، يسرّها ان تقدم للقراء هذا البحث ضمن منشوراتها التي بلغت به الكتاب الخامس والستين.

لقد حرصت اللجنة أن توفي الحلقات الأربعة من سلسلة إصداراتها خير ما توفقت له، فأصدرت:

٣٤ عنواناً في سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن

١٢ عنواناً في سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

٦ عناوين في سلسلة كتب المطالعة

٣ عناوين في سلسلة المصادر والمراجع

ثم أصدرت تسعة عناوين بأرقام متسلسلة، ابتداء من الكتاب السادس والخمسين من منشوراتها، دون تصنيف هذه العناوين ضمن سلسلة محدّدة.

وبهدف تطوير المادة والمحتوى، اتصلنا بالجامعات العضوة في اللجنة وبمراكز البحث، لنقف على الرسائل الجامعية المتميزة التي يمكن أن تكوّن قاعدة معرفية مركزة، تتناول الأردن جغرافية وتاريخاً وانساناً ونباتاً، بحيث تصنع موسوعة شاملة تستفيد منها كل الفئات؛ والله من وراء القصد.

اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

عمّان في :

غرّة محرم ١٤٢٢هـ

٢٦ آذار (مارس) ٢٠٠١م

بسم لله الرحمن الرحيم

تمهيد:

لا توجد دراسة شاملة ووافية تتناول شرقي الأردن في العهد العثاني،ذلك أن المدة الزمنية طويلة (٩٢٢هـ/١٥١٦م-١٣٣٧هـ/١٩١٨م)، والمصادر المتوافرة محددة، ومن هنا فقد كان يتم تناول شرقي الأردن ضمن إيالة / ولاية سورية، إلا أن العقد الأخير شهد أهتماما خاصاً بدراسة شرقي الأردن في العهد العثماني، فقد توافرت مجموعة قيمة من الدفاتر والسجلات العثمانية بين أيدي الباحثين، تعود إلى القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وفترة التنظيمات العثمانية، مما ساهم في فتح المجال واسعا أمام الدراسة الجادة لشرقي الأردن في العهد العثماني، ومع ذلك فإن نقص المصادر في القرنين الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، والثامن عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، يحد من إمكانية الدراسة المتسلسلة المتكاملة.

تحاول هذه الدراسة أن تفيد من هذه السجلات والدفاتر ابتداءً، وتركز على المصادر المحلية المباشرة، وتستفيد- في الوقت نفسه- من المصادر الرسمية، وقد شكلت هذه السجلات والدفاتر المصدر الرئيسي لديّ، ومنها: دفاتر الطابو والمفصل في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، والقوانين العثمانية (القديم والجديد) ودفاتر الطابو العثمانية في فترة التنظيمات، ثم سجلات المحاكم الشرعية وسجلات الأديرة والمذكرات والوثائق الشخصية في الفترة العثمانية المتأخرة، وهذه المجموعة من المصادر ساهمت في منحي تصورا واضحا ودقيقا للمنطقة، وسمحت لي بتناولها في فصول متخصصة، تناولت كافة أوجه الحياة في شرقي الأردن طوال العهد العثماني.

خصصتُ الفصل الأول للجغرافيا السكانية، وهو المدخل المطلوب لفهم الأرض والسكان، وتشكل المنطقة أهمية خاصة للعثمانيين بسبب مرور طريق الحج الشامي عبرها شرقاً، وطريق الحج المصري في أجزائها الجنوبية، ومن هنا، فقد درست عناصر الجغرافيا وربطتها بأعداد السكان وفئاتهم، وأعطيت اهتماماً خاصا لعربان المنطقة، الذين تولوا أمر حماية قافلة الحج وتزويدها بالجمال والعلف، ولعبوا دورا كبيرا في تشكيل علاقة المنطقة بالسلطة العثمانية، سلبا وإيجابا، وتتبعت النسيج الاجتماعي وتطوره من حيث الكم والنوع منذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وحتى نهاية العهد العثماني، وهي دراسة تعطي القارىء مفاتيح المنطقة، وتساهم في تشكيل الوعي التام بطبيعة هذا المجتمع وعلاقته

بالسلطة.

أما الفصل الثاني، فقد درست فيه الإدارة العثمانية منذ دخول العثمانيين للمنطقة (٩٢٢هـ/١٥١٦م) وميزت بين مفاصل محددة، منها: الإدارة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، ثم الإدارة العثمانية منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، وحتى حملة محمد علي باشا على سورية (١٢٤٧هـ/١٨٣١م)، وأفردت لمرحلة الإدارة أثناء حكم محمد علي باشا مساحة واسعة، بسبب التغير الفعلي الذي أحدثته هذه الإدارة في علاقة السلطة بالأهالي، وبسبب توفر المصادر المباشرة لهذه الفترة، وانتقلت إلى عهد التنظيمات (١٢٨١هـ/١٨٦٤م-١٣٢٦هـ/١٩٠٨م)، وتناولت بشكل تفصيلي الجهاز الإداري برموزه (المتصرف، القائمقام، مدير الناحية، المختار، مدير المال وأمين الصندوق، الكتاب ومديرو التحريرات، الجباة والمحصلين)، ثم تناولت الدوائر الرسمية، والمجالس الإدارية والتمثيل الرسمي للأهالي في شرقي الأردن في مجلس الولاية ومجلس المبعوثان، وانتقلت إلى دراسة الجهاز القضائي (محاكم شرعية ونظامية) برموزها. ان فهم الإدارة وعلاقة الأهالي بالسلطة يستوجب تناول الجانبين العسكري والأمني، وهذا – بالتالي-يتطلب فهم علاقة الدولة العثمانية بعربان المنطقة (البدو) لاستكمال صورة الإدارة بكافة جوانبه.

خصصتُ الفصل الثالث لدراسة استقصائية تحليلية للحياة الاقتصادية في شرقي الأردن في العهد العثماني، وهو أوسع الفصول، حيث ساهمت دفاتر الطابو والسجلات في إعطائي فرصة تقصي ملكية الأرض، وتتبع إجراءات الدولة إزاء هذه الملكية، ثم درست الزراعة والثروة الحيوانية والحرف والمهن والصناعات، ثم التجارة الداخلية والخارجية والأسواق والتجار والمعاملات التجارية، وأوليت المعاملات المالية اهتماماً خاصا، فتناولت الوكالات والديون والرهونات والأمانات والهبات، واستكمالا لهذه الجوانب الاقتصادية كان لا بد من دراسة مستقلة للطرق والمواصلات، مع إيلاء مرحلة مد خط السكة الحديدية الحجازية أهمية خاصة، لما لها من أثر اقتصادي واجتماعي واداري على المنطقة.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد درست فيه الحياة الاجتماعية في شرقي الأردن في العهد العثماني، وحاولت من خلاله فهم التطور الذي شهدته القصبات والقرى، وتتبعت هذا التطور منذ مطلع العهد العثماني، بمرافقه ومتغيراته على الأرض، وربطتها بالتغيرات التي ترصدها المصادر لحركة السكان، وأعطيت اهتماماً خاصا لمتابعة حجم هذه المرافق ونمط البناء والبيوت والأثاث والملابس والطعام والعادات الغذائية، وأنهيت هذا الباب بقراءة

متسلسلة للتعليم والحياة الثقافية، مع أن هذا الجانب يحتاج إلى دراسة متخصصة وافية.

ومع قناعتنا التامة بحاجتنا إلى دراسات تفصيلية ودقيقة، ترصد كل جوانب الحياة في شرقي الأردن، إلا أن هذه الدراسة تمثل محاولة أولية لإعطاء تصور متكامل ومتسلسل للعهد العثماني، في ضوء المصادر التي توافرت حديثا، وقد أفدت بشكل خاص من دراسة زملاء لي تناولوا المنطقة في عهد التنظيمات واستفادوا من هذه المصادر، وأفدت كثيرا من الدفاتر والسجلات المنشورة للقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي التي اضطلع بنشرها وترجمتها الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، ولولاها لفقدت حلقة أساسية من هذه الدراسة وهي مرحلة التأسيس، وساعدتني دراستي لمنطقة إربد وجوارها التي تخصصت بدراسة ناحية بني عبيد (١٢٦٧هـ/١٨٥٠م-١٣٤٧هـ/١٩٢٨م) على تكوين تصور أولي وسعته بدراستي الحالية بشكل كبير.

وبعد، فقد كان لتكليفي من قبل مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية مؤسسة آل البيت-سابقاً) بتناول هذه الحقبة من تاريخ الأردن، دافعا واعيا ومشرفا لإنجاز هذا العمل، وأسجل هنا اعتزازي بهذا التكليف، وتقديري الكبير للقائمين عليه، فقد دفعني للبحث والدراسة، وأفادني في فهم الأرض التي نعيش عليها، والنسيج الاجتماعي الذي يشكل حياتنا وعلاقاتنا، وفي تفهم مجمل العلاقات التي تربطنا، وبالتالي جعلني أحس بالارتباط الحميم بكل جزئيات الأرض الطيبة ومن عليها.

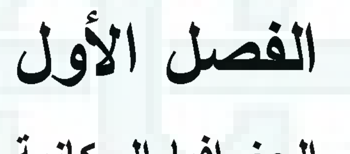
ويسعدني أخيراً أن أتقدم من اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن بالشكر والتقدير لمتابعتها وإسهاماتها في هذا المشروع الوطني الجليل وأُثمّن دور القائمين عليه عاليا.

والله من وراء القصد.

د. هند غسّان أبو الشعر

جامعة آل البيت


الذخيرة العربية



الفصل الأول

الجغرافيا السكانية

لشرقي الأردن في العهد العثماني


الذخيرة العربية

أولاً: الموقع والخصائص

أ- الموقع والحدود

تشكل منطقة شرقي الأردن، الجزء الجنوبي من سورية الطبيعية، وتمتد بشكل طولي ما بين نهر اليرموك شمالا، إلى معان وخليج العقبة (أيلة) جنوباً، أما من جهة الشرق، فتمتد إلى الجفر شرقا وإلى وادي عربة والبحر الميت، وعلى امتداد نهر الأردن غربا، وتكاد تشكل وحدة جغرافية، تقطعها الحدود الطبيعية، لتجعل منها وحدات أدارية مستقلة، هي التقسيمات الإدارية التي وجدها العثمانيون على الأرض عندما فتحوها، وكانت بلاد الشام مقسمة إلى ست نيابات هي، دمشق، حلب، حماة، طرابلس، صفد، الكرك [1]، وتشمل نيابة الكرك (ما بين عقبة الصوان قبلة، وبلاد البلقاء من الشرق، وبحيرة سدوم المعروفة بالمنتنة (بحيرة لوط) شمالا، أما من الغرب، فتحدها برية بني إسرائيل [2]ويحدد ابن فضل الله العمري (ت سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) مساحة هذه النيابة من الشمال إلى الجنوب، بما مقداره عشرين يوما بسير الإبل،[3] في حين شكلت عجلون والبلقاء والأغوار، منطقة إدارية واحدة[4].

تعتبر دفاتر الطابو العثمانية المبكرة مع مطلع الفتح العثماني في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، مصدرا غنيا لجغرافية وحدود شرقي الأردن، ويحدد دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) العائد لمنتصف القرن (٩٤٥هـ/١٥٣٨م) حدود اللواء، ما بين نواحي بني كنانة وبني جهمة، وبني الأعسر شمالا، وهي تابعة للواء حوران، ثم وادي موسى جنوبا، وشريعة الأردن والبحر الميت ووادي عربة غربا إلى طريق الحج الشامي شرقا ويضم اللواء النواحي الإدارية التالية:

ناحية عجلون وفيها ٧٥ قرية، و٥٣ مزرعة ناحية السلط وفيها ٣٨ قرية و٣٣

١- القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م) صبح الأعشى في صناعة الإنشا (نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة) وزارة الثقافة والإرشاد القومي (ج١-ج١٤) انظر: ١٦٣/٤، وسنشير إليه لاحقا هكذا: القلقشندي، صبح الأعشى.

٢- ن.م. ١٥٦/٤.

٣- العمري (أحمد بن يحيى بن فضل الله ت سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق أحمد زكي باشا، (ج١-ج١٦) مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٢٤م: ١٨٣، وسنشير إليه لاحقا هكذا: العمري، مسالك.

٤- القلقشندي، صبح الأعشى، ج١٠٣/٤.

مزرعة، ناحية علان وتضم قرية واحدة فقط، ناحية الكرك وتضم ١٧ قرية و ٣٦ مزرعة، وتتبعها نواحي الغور والشوبك ووادي موسى وجبل حميدة، وتبدو معلومات دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥) العائد لنهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي (١٠٠٥هـ/١٥٩٦م) متطابقة مع حدود وموقع اللواء [١]، إذ يشير الدفتر إلى أن اللواء يضم ناحية عجلون وقصبة عجلون وتتبعها ٢٣ قرية، وناحية بني علوان وتضم ٣٤ قرية و٣٦مزرعة، وناحية الكورة وتضم ٢٤قرية وثماني مزارع.

وكانت هذه النواحي منذ بداية العهد العثماني مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، تشكل ناحية واحدة هي ناحية عجلون، ثم توزعت مع أواخر القرن إلى ثلاث نواح، وهو مؤشر على اتساع النشاط السكاني، وتزايد اهتمام الدولة بالمنطقة، أما الناحية الرابعة فناحية السلط، وتضم عشر قرى و٧٦ مزرعة، وفيها أكبر تجمع للعشائر البدوية في المنطقة؛ والخامسة ناحية (غور) وتضم ٥٣قرية و١١٦مزرعة، والسادسة علان، وهي مركز طوائف عربان المنطقة، وربما كان هذا سبب إغفال الدفتر لأسماء القرى التابعة لها، وأخيرا، ناحية الكرك، وتشمل الجزء الجنوبي من لواء عجلون، ويمتد من وادي الموجب شمالا وحتى وادي موسى جنوبا، وتضم ناحية الكرك وقصبتها الكرك ١٢ قرية و ٤٤ مزرعة، ويتبع الكرك ناحية جبال الكرك، وفيها ٧ قرى و٤ مزارع وأخيرا، ناحية الشوبك، وتضم ٨ قرى و٦ مزارع [٢].

يعتبر لواء عجلون أو منطقة شرقي الأردن حسب التعبير الحالي، من أكبر الألوية التابعة لإيالة دمشق الشام، وقد اعتادت الدولة العثمانية على تخصيص جزء من ريع اللواء لتجهيز قافلة الحج الشامي، ومن هنا تجيء أهمية الموقع وقيمته للدول العثمانية، حيث يساهم هذا الريع في ترميم البرك والقلاع التي يمر بها طريق الحج الشامي [٣].

قدرت الدولة أيضاً، الأهمية الخاصة لموقع اللواء باعتباره الحاجز الطبيعي والبشري في وجه مد القبائل البدوية، وأدى هذا الواقع إلى استغلال القيادات المحلية التقليدية التي وجدتها الدولة العثمانية على أرض اللواء، فنصبتهم حكاما للمنطقة، وهم أمراء الغزاوية، ما بين سنتي

١- محمد عدنان البخيت، نوفان رجا الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥) المقدمة، عمان، الجامعة الأردنية، ط.أولى، ١٩٩١م،وسنشير إليه لاحقا هكذا : البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥).

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥):٩-١٢.

٣- المصدر نفسه: ٩.

٩٢٣هـ/١٥١٧م و٩٩٣هـ/١٥٨٧م. [(١)]

يتطابق تحديدنا الجغرافي للواء عجلون مع حدود شرقي الأردن الحالية، إلا أن نواحي بني الأعسر وبني جهمة وبني كنانة في الشمال، كانت خارج هذا التحديد، بسبب استمرار تبعيتها للواء حوران، وقد تجاوزت حدود اللواء شرقا طريق الحج الشامي، وهي اشارة الى الأهمية التي تمتعت بها المنطقة، بسيطرتها على الطرق الواصلة من القاهرة ودمشق، ودمشق ومكة واعتبارها الطريق التلقائي الذي تلتقي فيه طريق الحج الشامي والحج المصري في أجزائه الجنوبية.

لا توفر المصادر الرسمية أو غير الرسمية، إمكانية تتبع حدود المنطقة بعد القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، ويجعلنا هذا الواقع التاريخي، نتناول المنطقة في الفترة التي تتوافر لنا فيها مصادر دقيقة ومأذونة، ويبدو أن حدود شرقي الأردن في العهد العثماني اتسعت مع مطلع القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي حيث نجد إشارات مباشرة الى أن كلاّ من ناحية بني جهمة وبني عبيد وبني كنانة، أصبحت تابعة لقضاء عجلون بدلا من لواء حوران،[(٢)] ويشكل قضاء عجلون الجهة الجنوبية – الغربية من لواء حوران، [(٣)] التابع لولاية سورية، ويمكن تحديد ولاية سورية بأنها: (المنطقة التي تحدها شمالا ولاية حلب، وشرقا البادية، وجنوبا بلاد العرب، وغربا ولاية بيروت ومتصرفيات جبل لبنان والقدس الشريف، وتقدر مساحة سطح الولاية بزهاء ٩٠٠,٠٠٠ كيلو مترا مربعا). [(٤)]

ويقع القضاء بين نهري اليرموك (Hiramox) أو الشريعة القبلية شمالا، [(٥)] ونهر الزرقاء جنوبا،

١- Bakhit,M.A,The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century, Libairie du Liban, Beirut, ١٩٨٢,pp.٢١٢-٢١٦.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Bakhit, The Ottoman Province

٢- Burckhardt,J.L, Travels in Syria and the Holyland, London, ١٨٢٢,pp,٢٨٧-٢٨٩

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Burckhardt, Travels

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ ١٨٨١م، دفعة ١٤: ٣٢٦، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

٤- اندراوس كرشة وبورغاكي أبيض، الثمار الشهية في جغرافية الدولة العثمانية، المطبعة الوطنية، ١٩١١م: ٢٨٣، وسنشير إليه لاحقا هكذا: كرشة، الثمار الشهية.

٥- انظر بشأن نهر اليرموك، العمري، مسالك، ٨٢/١.

ويفصله هذا النهر عن قضاء البلقاء التابع للواء الكرك. [١]

يرتبط قضاء عجلون عادة بلواء حوران [٢]، ويمتد لواء حوران إلى مساحة تبلغ ٤٠٠٠ميل مربع [٣]ولا تتفق الدراسات والمصادر على حدود حوران بسبب التداخل الاداري حيث يرد أن أقسام اللواء الطبيعية تبدأ شمالا بالجولان، ثم المنطقة الواقعة بين نهري اليرموك والزرقاء، وهو قضاء عجلون، ثم الجزء الواقع بين نهر الزرقاء ووادي الحسا، وأخيرا الجزء الممتد من الوادي حتى حدود الحجاز [٤]، وفي تحديد آخر، تدخل في حوران المنطقة الواقعة ما بين (اليرموك ووادي حسبان ثم البلقاء الجنوبية وأرض الكرك، وهي المناطق المرتفعة ما بين عربة والحماد) [٥] أو تعتبر حدود لها، إذ يمتد حتى حوض اليرموك وعجلون.[٦]

يبدو أن حدود قضاء عجلون الشمالية هي نهر اليرموك، والجنوبية نهر الزرقاء، إلا أن الحد الطبيعي للجهتين الغربية والشرقية غير دقيق، بسبب حركة القبائل البدوية المتنقلة، مما يجعل التداخل الإداري ممكن، والتحديد غير مضمون، إلا أن الحدود الشمالية هي وادي الشلالة الذي يفصل عن ناحية الرمثا التابعة لقضاء درعا، [٧] إضافة إلى بادية حوران

١- عيسى إسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، المطبعة العثمانية، بعيدا، ط.١، ١٩٠٧م-١٩٠٨م: ٧ وسنشير إليه لاحقا هكذا: المعلوف، دواني القطوف. وراجع: كرشة، الثمار الشهية: ١/١٧٦-١٧٧، وأيضا: محمد أمين الصوفي السكري، سمير الليالي، (ج١-ج٢) طرابلس الشام، ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ١/٩٣، وسنشير إليه لاحقا هكذا: الصوفي: سمير الليالي.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، دفعة ١٤: ٣٢٥-٣٢٦.

٣- A Handbook of Syria (Including Palestine) Prepared by The Geographical Section of the Navel Intelligence Division, Navel Staff Admiralty, London, ١٩٢٠, p. ٥٥٨

وسنشير إليه لاحقا هكذا: A Handbook

٤- Ibid, P. ٥٥٦

٥- Smith G.A., The Historical Geography of the Holy Land, Hadder and stougthau, London, ١٩٠٦ p. ٥٥٢.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Smith, The Historical Geography

٦- Eliahu, Epstein, Hauran, Rise and Decline (P.E.F) ١٩٤٠, p. ١٣.

٧- Schumacher, G., Abila, Pilla, and Northern Ajun with the Decapolis, London ١٨٩٠, Alexander Watt, P. ١٥.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Schumacher, Northern Ajlun.

وانظر أيضا: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧/ ١٨٨٩م: ٤٠٦.

وهي جزء من البادية السورية.(١) يقع قضاء عجلون بين دوائر العرض ٣٢,١٢° و ٣٢,٣٢° وبين خطوط الطول ٣٥,٣٤° و٣٦,٣٢° شرقاً ويمتد باتجاه شرقي غربي لمسافة ٥٧ كيلو مترا، وباتجاه شمالي جنوبي لمسافة ٣٩ كيلو مترا، وتبلغ مساحة ١٥٨٢,٢٣ كيلو مترا، وقضاء عجلون، امتداد طبيعي وبشري للواء حوران، ويؤكد الرحالة شوماخر الذي زار المنطقة في ثمانينيات القرن الماضي بأن القضاء يغطي مساحة ٢٢٠ ميلا مربعا إنجليزيا، ويمتد شمالا من نهر اليرموك ومنطقة الجولان إلى وادي الشلال والصحراء السورية شرقا، ثم إلى وادي الزرقاء والبلقاء جنوبا، في حين يشكل غور الأردن حده الغربي؛ (٢) ويفصل نهر الزرقاء بين قضاء عجلون وقضاء السلط، (٣) وتحيطه ثلاثة أودية رئيسية هي، وادي الطيبة شمالا، ووادي الأردن غربا، ووادي الزرقاء جنوبا، وقد تطابق التقسيم الإداري مع التقسيم الطوبوغرافي تماماً، حيث يبدأ القضاء بناحية بني كنانة شمالا (الكفارات)، (٤) ثم السرو والوسطية، الكورة، جبل عجلون، المعراض، بني عبيد، بني جهمة، ناحية الصويت، (٥) وتشكل أراضي بني حسن امتدادا طبيعيا لهذه الأراضي، في حين تكوّن الأودية الكبرى حدودها الطبيعية، حيث يحد نهر اليرموك ناحية السرو شمالا، ووادي سمر من الشرق، ووادي العرب من الجنوب، (٦) وتقع منطقة بني كنانة بين وادي عين غزال ووادي الشلالة شمالا، ووادي عين تراب جنوبا، (٧) أما ناحية الوسطية، فتقع بين وادي العرب، ووادي الغفر شمالا، ووادي الطيبة جنوبا، (٨) في حين يحد وادي اليابس ناحية الكورة من الجهتين الجنوبية والغربية. (٩)

تعتبر إربد هي قصبة القضاء، (١٠) وترتفع ٥٥٥ قدما عن سطح البحر، ولا تبعد عن

١- Schumacher, Northern Ajlun, P.١٦.

٢- Ibid, P. ١٥.

٣- "Al-Balka", E.I (٢). p.٩٩٧. (Sourdel,T.)

٤- تسميها المصادر الإسلامية المبكرة، منطقة (الاقحوانة) : أنظر: البلاذري، فتوح البلدان: ١٣٩.

٥- Burckhardt, Travels, pp. ٢٨٧-٢٨٩.

٦- Schumacher, Northern Ajlun,p. ٤٠.

٧- Burckhardt, Travels, p.٢٨٨.

٨- Ibid,p.٢٨٩.

٩- Ibid,p.٢٨٩.

١٠- هند أبو الشعر، إربد وجوارها (ناحية بني عبيد ١٨٥٠-١٩٢٨م) منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال. ط. أولى، عمان، ١٩٩٥م، وسنشير إليه لاحقا هكذا: هند أبو الشعر، إربد وجوارها.

الغور الشمالي سوى ٣٢ كيلومتراً، وتقع بين منخفض بحيرة طبريا (٢٠٩ أمتار عن سطح البحر) ومرتفعات جبل عجلون (١٢٥٠ مترا عن سطح البحر) لتشكل هضبة ضمن شريط ضيق من السهول، وتمتد شرقاً حتى تصل إلى الصحراء الشرقية.[١]

أما منطقة البلقاء،[٢] فإن حدودها وأقسامها الإدارية غير مستقرين، ويبدو أن ما يرد في السالنامات من تحديد يمثل مصطلحاً إدارياً وليس تحديداً جغرافيا دقيقاً لمنطقة البلقاء، تذكر سالنامة ولاية سورية بأن حدود البلقاء ما وراء نهر الشريعة، وفي سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م تحديد أدق، يحدد المنطقة بأنها تقع (طريق الحج الشريف شرقاً، ومن الغرب الغور ومن الشمال نهر الزرقاء، ومن الجنوب ثمد)[٣] .

أما الرحالة والدراسات المختصة بأدب الرحلات، فتحدد مدلول البلقاء بصورة متفاوتة، حيث ربط الرحالة تريسترام (Tristram) بين انتشار (عرب البلقاء) وتحديد المنطقة، وجعلها منطقة سهل مؤاب ما بين حسبان ومأدبا،[٤] في حين حددها آدم سميث ما بين زرقاء ماعين جنوبا وحتى منابع سيل الزرقاء شمالا،[٥] وحددتها دراسات معاصرة لأواخر أيام الدولة العثمانية، بأنها المنطقة الواقعة ما بين نهر الزرقاء شمالاً ومدائن صالح جنوبا.[٦]

تبلغ مساحة القضاء عشرة آلاف كيلو مترا مربعا، وتحدده مصادر معاصرة بأنه يبلغ مائة كيلو مترا طولا[٧]، ومائة كيلو مترا عرضا، وتقع قصبة السلط على دائرة عرض ٣٤,٢°

١- سالم محافظة، مدينة إربد، بلدية إربد، ١٩٧١ م: ٥-٦، وسنشير إليه لاحقا هكذا: محافظة، مدينة إربد.

٢- المعلوف، دواني القطوف: ٧، الصوفي السكري، سمير الليالي، ج١ : ٩٣، كرشة، الثمار الشهية، ١/١٧٦-١٧٧.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م: ٢٤٠-٢٤١، وسنة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨١م: ٢٣٤ – ٢٣٥، وسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٦٥ وسنة ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م: ٣٦١ وسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٧٣، وثمد هي نجعة للبدو، تقع جنوب شرقي مأدبا.

٤- Tristram, H.B. Journal of Travels in Palestine, London, ١٨٦٦, ٢nd ed. Society for Promoting Christian Knowledge, and the Land of Moab, p. ٢٢٢.

وسنشير إليه لاحقا هكذا : Tristram, the land of moab

٥- Smith, The Historical Geography, pp. ٢٧٤-٢٧٥.

٦- محمد كرد علي، رحلة إلى المدنية المنورة، المقتبس، عدد ٩٥٠، ج٢ سنة ١٣٣٠هـ / ١٩١١م: ٥٠٥-٥١٦ .

٧- المقتبس عدد ٩٥٦، في ٢٨ ربيع الثاني، ١٣٣٠ هـ / ١٥ نيسان ١٩١٢ م: ١ .

شمالا وخط طول ٣٥,٤٤° شرقا،[١] وترتفع عن سطح البحر ٢٧٤٠ قدماً،[٢] في حين يتراوح ارتفاع باقي مناطق القضاء كله ما بين ٧٠٠-١٠٠٠ متر عن سطح البحر،[٣] أما إدارياً، فقد شهدت هذه المنطقة حالة مستمرة من التبدل والتعديل على النمط العثماني في التعديلات الادارية المتتابعة، وبصورة عامة، فقد تم إنشاء ثلاث نواحٍ في المنطقة، ضمت الجيزة وعمان ومأدبا، حتى نهاية أيام الدولة العثمانية.

يعتبر البحر الميت حد الكرك من ناحية الغرب، وتحدها محطة القطرانة على طريق الحج الشامي شرقا، ووادي الحسا جنوبا،[٤] في حين كانت معان تحدد دائما بطريق الحج الشامي،[٥] وينتهي حدها الجنوبي عند قرية تبوك، وحتى وادي عربة شمال العقبة (أيلة).[٦]

وقد حددت السالنامة حدود الطفيلة بأنها تضم : (قلعة الحسا شرقا، ومن الغرب خليل الرحمن وغزة، ومن الشمال لواء الكرك، ومن الجنوب قضاء معان)[٧] أما العقبة (أيلة) فكانت تتبع لمصر حتى سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢ حيث ألحقت بعدها بولاية الحجاز.[٨]

يبدو من المصادر الموثوقة، أن منطقة شرقي الأردن طوال العهد العثماني (اعتبار من مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وحتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي) بقيت من الناحية الإدارية، جزءاً من إيالة / ولاية سورية، ولم يتم اقتطاع أي جزء منها لضمه إلى ولايات أخرى، ولم تقم الدولة العثمانية بإجراء تعديلات جوهرية على المنطقة، إذ بقيت الحدود الطبيعية هي الحدود الإدارية تقريباً، وإن كنا نثق تماماً بالمعلومات المتوافرة للقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فإننا نواجه نقصا حقيقيا

١- Conder, M. C. R. Palestine. New York, ١٨٩٠, p. ٢٦٩.

٢- Baedeker, Karl, Palestine and Syria, fifth ed. London, ١٩١٢. P. ١٣٧.
وسنشير إليه لاحقا هكذا: Baedeker, Palestine

٣- Ibid, p . ١٣٥.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩ هـ/ ١٨٧٢م: ٦٨-٦٩، سالنامة سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م) : ٢٧٢- ٢٧٣.

٥- Maan E.I, ٢ Vol. V, p. ٨٩٧. (Elisseeff. N.).

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٣٥، وسالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٦٤.

٧- المصدر نفسه .

٨- سالنامة دولة علية عثمانية، ١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م: ٦٩٣ .

في المصادر، يؤثر على استمرارية الدراسة في القرنين اللاحقين (الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي،الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي)، إلا أن الأمر يختلف كليا في القرن اللاحق (الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي)، حيث تتوافر مصادر دقيقة ورسمية، تشير إلى استمرار التصور السابق لقضاء عجلون، مع تغيير لا نستطيع تحديد زمنه، بإلحاق نواحي بني جهمة وبني عبيد (بني الأعسر سابقا) وبني كنانة بقضاء عجلون، وفك ارتباطها بلواء حوران، حتى أواخر أيام الدولة العثمانية.

هذه هي الحدود الجغرافية التي توصلنا إليها من خلال استقرائنا للمصادر، بدءاً بالفتح العثماني للمنطقة، وحتى نهاية هذا العهد، وتشير هذه المعلومات إلى أن شرقي الأردن بقي وحدة جغرافية واحدة، وأن التقسيمات الطبيعية هي المعيار المقبول لدى السلطة العثمانية، لتحديد علاقتها الإدارية بالمنطقة.

ب- التضاريس

أولاً : الأغوار:

سنتدرج في تناول التضاريس بدءاً بالمنطقة الغربية الموازية لنهر الأردن، وحتى نصل البادية شرقاً، ونبدأ بمنطقة الغور، وهي أول المناطق التضاريسية التي تواجهنا غرباً، وتمثل الامتداد الطبيعي المحاذي لنهر الأردن، وقد عرفت إداريا منذ مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي بتبعيتها لناحية الكرك،[١] وكانت تضم فقط قريتي المزرعة والصافية، ويفهم من الدفتر أن سكانها من طوائف العربان (كلابنا، المساعيد، الحراحشة، الحسن، المداهي، أبي يزيد، أحمدية، أبي موسى) وهذا يعني أن إقامتهم مؤقتة ترتبط بفترة الشتاء، ويقدر الدفتر عدد سكان الغور بـــ ١٨ خانة فقط مع إمام.[٢] إلا أن ريع الدولة من الغور كان كبيراً،[٣] وهي إشارة إلى أن طوائف العربان كانت تمارس الزراعة،[٤] في فترة إقامتها بالاغوار.

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ١٢ .

٢- المصدر نفسه : ١٤.

٣- المصدر نفسه : ١٧.

٤- المصدر نفسه : ٣٧-٣٨ .

أما مع نهاية القرن (١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م) فقد أصبحت الغور ناحية مستقلة تضم ٦٧٠ خانة و ١٨ مجردا، وفيها ٢٣ قثرية و ١١٦ مزرعة،[١] وبالمقابل، فقد أصبحت تبعية طوائف العربان لناحية السلط بدلاً من الغور، وهذه المعلومة الإدارية تلفت الانتباه بقوة، وتشير إلى أن الدولة حاولت إعطاء المنطقة أهمية خاصة، نظراً لأهميتها الاقتصادية، ودورها في إنتاج قصب السكر ونبات النيلة، طوال عهد الدولتين الأيوبية والمملوكيه على أقل تقدير.

يمثل الغور المنطقة الممتدة من بحيرة الحولة شمالا، إلى البحر الميت جنوباً،[٢] ويبدأ حسبما تصفه كتب الجغرافيين العرب،من جنوبي بحيرة طبريا ويمر ببيسان وأريحا حتى البحر الميت، لينتهي في منطقة (زغر) في أقصى الطرف الجنوبي للبحر الميت.[٣] حيث كان يتم زراعة وتصنيع نبات النيلة.[٤]

تبلغ مساحة الأغوار (٦٨١كيلو متراً مربعا)[٥] ومناخه شديد الحرارة صيفا، ومعتدل لطيف شتاء، ومن المعروف أن هذه المنطقة لا تشهد سقوط الثلج أبداً، مما يجعلها مشتى للقبائلب، وتجتذب لذلك القبائل العربية بشكل موسمي، ويبدو أن المنطقة كانت مزدهرة قبل العهد العثماني، ويفهم من تحول الغور إلى ناحية مستقلة، أنها شهدت ازدهارا فعليا مع نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وارتبطت بنهر الشريعة مع عدد من الجسور التي و صفتها المصادر العربية،[٦] وذكرها الرحالة بعدهم، وهذه الجسور تربط المنطقة بغربي النهر، وتزيد من فعاليتها الاقتصادية.

أما من الناحية التضاريسية، فإن سطح الغور عبارة عن رواسب فيضية، جلبتها الروافد المنحدرة من السفوح الغربية لجبال عجلون، خلال الفترات الجيولوجية الطويلة ويبدو من الدراسة أنها سميكة، تزيد سماكتها على الـــ ٧٠٠ مترا، ويرى البعض أن هذه المنطقة كانت في العصور الجيولوجية القديمة، بحيرة تقلصت وتحولت إلى ما هي عليه اليوم.[٧] وهذه

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥) : ١٢، ١٥ .

٢- محمد كرد علي، خطط الشام (ج١-ج٦)، دار العلم للملايين، ط.ثانية، بيروت، ١٩٦٩م: ١٤٠/٤.

٣- راجع : ابن حوقل، صورة الأرض: ١٦٠، القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد: ١٤٢ .

٤- العمري، مسالك الأبصار: ٨٢/١، القاهرة، ١٩٢٤، تحقيق أحمد زكي باشا، مطبعة دار الكتب .

٥- حدد بيركهارت عرض الغور (عرض الوادي ساعة إلى ساعتين).

٦- العمري، مسالك الأبصار: ٨٢/١ .

٧- صلاح الدين البحيري، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، ط.أولى، ١٩٧٣م: ٦٣ .

الملحوظة تشير إلى تربة غنية، إلا أنها تتعرض عادة للملوحة بسبب التبخر الشديد الي يزداد بارتفاع درجة الحرارة بشكل كبير، ويلاحظ أيضا أن التربة الجافة الشرقية للبحر الميت فقيرة، تتخللها أخاديد صخرية طباشيرية غير قابلة للزراعة، بسبب قلة الأمطار، وقد لاحظ الرحالة تريسترام أن بعض مناطقها مزروعة قرب السيول حيث يمارس الاهالي الزراعة المروية على نطاق ضيق فيها.[١]

تكوّن منطقة الاغوار جزءاً من الحفرة الانهدامية، التي تبدأ بجبال طوروس شمالاً، وتمتد عبر وادي العاصي ونهر الليطاني إلى وادي عربة وخليج العقبة، ويصل هذا الانخفاض أوجه عند البحر الميت، ويقارب ٣٩٢ مترا تحت سطح البحر، وتضم الأغوار من الناحية التضاريسية ثلاث مناطق، تبدأ بمنطقة الزور، وهي ادغال كثيفة يتراوح عرضها ما بين ٢٠٠ قدم إلى ميل واحد، حيث يبدأ النهر باندفاعه، ليصل عرض الماء فيه ما بين ٦٠-٨٠ قدما.[٢] أما المنطقة الثانية فهي منطقة الغور، وهي أكثر ارتفاعا من سابقتها، ولها تسميات متعددة ترتبط بالسكان: (معاذ أو صخور الغور، غور فارة حول وادي اليابس، غور الوهادنة حول وادي كفرنجة، غور البلاونة حول وادي راجب، غور أبي عبيدة شمالي مصب نهر الزرقاء)،[٣]في حين تشكل المنطقة الثالثة جنوبا، مساحات تقطعها الوديان، وتمتاز بالارتفاع قياسا بسابقتها، هذه المنطقة تشمل سهول غور الكبد، وهي منطقة شديدة الخصوبة، وصفها محمد كرد علي في زيارته للمنقطة في مطلع القرن العشرين (١٣٣٠هــ / ١٩١٢م) بالتفصيل، وكانت سهول غور كبد جزءا من الأرضي السلطانية التي حازها السلطان عبد الحميد الثاني كما هو معروف،/ وتعرف (بالجفتلك)[٤]، إضافة إلى هذه الأجزاء يتكون الغور أيضا من مناطق الكفرين، الرامة، الحديثة،المزرعة، غور الصافي شرقي البحر الميت، ويتوافر لهذه المناطق مصادر مياه دائمة من خلال الأودية الهابطة من الجبال الشرقية.[٥]

شهدت منطقة الأغوار اهتماماً متأخرا في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر

١- Tristram, The Land Of Moab, p. ٣٤٧.

٢- عبد الرحمن الكردي، وادي الأردن، مطبعة المتوكل، مصر، أولى، سنة ١٩٤٩: ١٣ .

٣- الكردي، وادي الأردن : ١٤ .

٤- محمد كرد علي، رحلة إلى المدينة المنورة، مجلة المقتبس، ج٢، سنة ١٣٣٠ هـــ / ١٩١٢م: ٥٠٥-٥١٦، دمشق.

٥- البحيري، جغرافية الأردن : ٧٨، ١٥٠ -١٠٦ .

الميلادي، وقد وصف الرحالة نشاط أهالي الغور عند زيارتهم للمنطقة، ذكر بيركهارت أنه شاهد عرب المناظرة يزرعون القمح والشعير على ضفاف نهر اليرموك،[١] وهو الغور المعروف(بغور المناظرة) ووصف ميرل في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، زراعة المنطقة بين نهر اليرموك ووادي اليابس،[٢] وفي مصب نهر الزرقاء والأغوار المحيطة،[٣] وشاهد سنة ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦م، أهالي قرية المخيبة يزرعون الخضار في السهل، وتأكد له بأنهم يستخدمون مياه الحمامات الحارة، ويبيعونها للزوار الذين يحضرون للاستشفاء،[٤] ووصف لي سترانج زيارته للأغوار سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، وأكد بأن سعر الأراضي في بيسان ارتفع في هذه الفترة، وعقد مقارنة بين وضع الأغوار زمن المقدسي (١٣٩١هـ/ ١٠٠٠م) وبين ما يراه في المنطقة، وأكد بأن الغور عرف بالخصوبة أيام الصليبيين، وكان إنتاجه مرتفعا، وكانت المنطقة أيام المقدسي غنية بأشجار النخيل، وكان إنتاج الأردن وفلسطين من الأرز، يعتمد على زراعة الأغوار، إلا أن لي سترانج أشار إلى خصوبة الأرض، ووصف الجداول المنهمرة التي رآها كلما مر بمائة باردة، وانتهى برأي مفاده بأن منطقة الأغوار، بحاجة إلى دور جاد للحكومة فقط.[٥]

في حين وصف شوماخر تفاصيل الزراعة في غور العدسية في ثمانينيات القرن الماضي،[٦] ووصف أوليفانت أشجار النخيل التي يزرعها الأهالي حوالي نهر اليرموك،[٧] ويفهم من ملاحظات شوماخر التفصيلية، أن عرب صخور الغور، وقعوا تحت وطأة ديون تجار شوام، كانوا يقرضونهم الأموال ويحتجزون أراضيهم،[٨] وبالمقابل، فقد تفرد شوماخر

١- Burckhardt, Travels, p . ٤٢٠.

٢- Merrill, Selah, East of the Jordan ، A Record of Travel and Observation in the Countries of Moab, Gilead and Bashan, New York, Charles Scriber's and sons, ١٨٨١٤ pp. ١٧٩-١٨٠.
وسنشير إليه لاحقا هكذا: Merill, East of The Jordan

٣- Ibid, pp. ١٩٢-١٩٣.

٤- Ibid p . ٨٩.

٥- Le- Strange, G, A Ride through Ajlun and the Belka during the Autumn of ١٨٨٤, pp. ٢٧٠- ٢٧١.

٦- Schumacher, Norther Ajlun, P. ١٨٩.

٧- Oliphant, Laurence, The Land of Gilead, with Excursions in the Lebanon, Edinbrugh, Blackwood and Sons, ١٨٩١. P. ١٣٨.
وسنشير إليه لاحقا هكذا : Olophant, the land of Gilead

٨- Schumacher, Across the Jordan pp. ٨٥-٨٧ .

بذكر نشاط قائمقام طبريا في الأغوار، حيث أكد بأنه أدخل زراعة القطن إلى الأغوار،[1] وأشار إلى أنه رأى في قرية الشونة مجموعة من البدو، مع مزارعين من اليونان الأرثوذكس، استقدمهم قائمقام طبريا من لبنان ليعملوا معه في زراعة أراضي الشونة، وإنهم زرعوها بالبرتقال والليمون، ولاحظ شوماخر أن البدو المحيطين بأراضي القائمقام، أخذوا يستفيدون من التجربة، ويطورون زراعتهم.[2]

لقد تزايد الاستثمار في منطقة الأغوار مطلع القرن العشرين، فقد دخلت زراعة القطن، إلى قرية العدسية اعتباراً من سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م،[3] ومع قدوم البهائيين الى العدسية، دخلت زراعة شجرة الموز إلى الأغوار، حيث أحضر عباس أفندي (ت سنة ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١م) سبعة أشتال من شجرة الموز من الهند، وعمم زراعتها على المنطقة، واشترى الأراضي في المنطقة الواقعة شرقي طبريا من (الرقيبات)، الذين جاؤوا أصلاً إلى المنطقة من تونس، وحصل على ملكية أراضي العدسية كاملة،[4] ثم امتد حتى الباقورة والمنشية، وكانت هذه الأراضي ملكة لعائلة الواكد، ويؤكد البهائيون أنهم قاموا بشرائها بموافقة الدولة العثمانية الرسمية،[5] وقد دخل الياس سرسق، رجل الأعمال اللبناني مجال المنافسة في منطقة الأغوار، وقام بإنشاء شركة لشراء الأراضي في الأغوار، وجعل مقرها في حيفا، وعين لها مديرا هو اسكندر أفندي كساب، حيث اشترى مجموعة كبيرة من الأراضي،[6] وخاصة من أهالي غور الحصون وغور فارة، وذلك في السنوات ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م و ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.[7]

ثانياً: المرتفعات الجبلية:

تحاذي الأغوار سلسلة جبلية تعتبر امتدادا لسلاسل جبال الشام الشرقية، وتبدأ شمالاً بجبال عجلون، وتستمر حتى جبال البلقاء والكرك والطفيلة ومعان، وتنحدر هذه السلسلة بشدة نحو الغرب، وتتدرج في انحدارها نحو الشرق، لتتلاشى مع الهضبة الصحراوية في

١- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٨٩.

٢- Schumacher, Pella, p. ٣.

٣- العصر الجديد، عدد ٢٠٧، في ١٢/٤/١٣٢٨هـ / ١٩١٠م : ٤ .

٤- احمد الظاهر، أغوار الأردن، عمليات التغيير وأدوات التطوير، ط١، دار ابن رشد، عمان ١٩٨٨م: ١٠٦ .

٥- المصدر نفسه : ١٠٦ .

٦- فرحة غنام، ملكية الأراضي والزعامة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك : ٤١-٤٢ .

٧- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٣٧.

الوسط، وتبدأ جمال عجلون ما بين نهري اليرموك والزرقاء، وتشكل حزاماً يصل أقصى ارتفاعه عند جبل أم الدرج، ويبلغ ١٢٤٧ مترا عن سطح البحر، وقد أطلق على هذه السلسلة اسم (لبنان الأردن)،[١] ومن قممها المعروفة رأس جبل منيف ويرتفع ١١٩٨ مترا عن سطح البحر، ورأس الأقرع ويقع بين قريتي ساكب ودبين، ويبلغ ارتفاعه ١٠٩٨ مترا عن سطح البحر، وجبل عوف، وتقع على قمته قلعة الربض المشهورة، ويبلغ ارتفاعه ١٠٩٨ مترا عن سطح البحر. تمتاز هذه السلسلة من الجبال بأعلى نسبة لسقوط الأمطار في شرقي الأردن،[٢] وتكثر فيها أنواع النباتات البرية والأشجار الحرجية مثل السرو والبطم والقيقب والخروب والزعرور والعليق والصنوبر والسنديان والبلوط،[٣] إضافة إلى زراعة الأشجار المثمرة وعلى رأسها الكروم والزيتون والتين والرمان وأنواع اللوزيات حسبما لاحظ الرحالة شوماخر،[٤] وتتركز الغابات في منطقة سوف، لكنها تمتد من المعراض وجبل عجلون حتى وادي تبنة، وهناك غابات أخرى من أم قيس شمالا باتجاه غربي نحو الكفارات، وشرقا باتجاه حوران، وجنوب شرقي نحو وادي الغفر وحتى سوم،[٥] وهي المناطق التي مر بها الرحالة ووصفوها بتفاصيل جميلة، مثل بكنجهام، وبيركهارت، وشوماخر، ولي سترانج،[٦] ويمكن الاشارة إيضا إلى وجود غطاء نباتي كثيف في كل من عجلون، عين جنا، عبين، عبلين، صخرة، راسون، عرجان، باعون، اوصرة، جديتا، بيت إيدس، كفر عوان، كفر راكب، كفر ابيل، راجب، كفرنجة، برما، الجزازة، الحسينيات، دير عجلون، حلاوة، فارة، خربة الوهادنة، حراج النعيمة، بليلا، مقبلة، كفرخل، سوف، الكتة، المجدل، نحلة، دبين[٧] .

١- مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين : ١/١، ٢٣١ .

٢- صلاح الدين البحيري، جغرافية الاردن : ٨٣ -٨٤ .

٣- محمد كرد علي، خطط الشام : ١٤٠/٤ – ١٤١ .

٤- Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٢٤-٢٥.

٥- كرشة، الثمار الشهية : ١٧٧ وانظر: .A HandBook of Syria p. ٥٩٩

٦- Schumacher, Pella p.٦٦ Buckingham, J. S. Travels in Palestine Through the Countries of Bashan and Gilead, East of the River Jordan, Vol, (١-٢), London, ١٨٢٢, Vol. (II) p. ٢٤٤.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Buckingham, Travels. وانظر : Le- Strange , A Ride , P . ٢٩٩ و Burclhandt,Travels , PP. ٢٤٩-٢٥٠

٧- المقتبس، عدد ٨٩، مقالة خاليل رفعت حوراني، حوران، في ١٠/٢ /١٣٢٨ هـ/ ١٩١٠م: ٢، وأيضاً الشرق العربي، عدد ١٦٧، في ٤ ربيع الثاني ١٣٤٥ هـ / تشرين الأول ١٩٢٧ م: ١٠ .

هذه المواقع التي ذكرتها دفاتر الطابو العثمانية المبكرة، تشير إلى أنها كانت مسكونة بشكل أو بآخر، وكان السكان يقومون بالزراعة وتربية الماعز والنحل، وقد تميزت بعض هذه المواقع بخراج الأشجار المثمرة، كما هو واضح في السجلات منذ مطلع القرن وحتى منتهاه،[١] وقد استمرت هذه المواقع معمورة وفعالة، ولم تخل من السكان أو من نشاطهم الاقتصادي، وخاصة مع أواخر أيام الدولة العثمانية، ومن الملاحظ أن هذه المناطق استقطبت العائلات المسيحية ابتداء، ولكن توافر الأمن دفع ببعضا بالنزول إلى السهول، وتكوين قرى جديدة كما هو الحال مع قرية الحصن، حث لاحظ الرحالة شوماخر، أن أهالي قرى جبل عجلون من المسيحيين، تجمعوا في الحصن وتركوا الجبل حسبما اخبره السكان المحليون،[٢] ولا بد من التأكيد هنا على أهمية توفر الينابيع مصدرا للمياه في هذه المرتفعات، وهو عامل رئيسي من عوامل الاستقرار والحيوية في المنطقة.

يطلق على امتداد جبال عجلون وجبال البلقاء اسم سلسلة جبال جلعاد،[٣] وتمتد جبال البلقاء من نهر الزرقاء شمالا وحتى وادي الموجب جنوبا، ويبلغ متوسط ارتفاعها ٧٠٠-٩٠٠ مترا عن سطح البحر،[٤] وتتخللها أودية كثيرة بعضها دائم الجريان والبعض الآخر يجف صيفاً، ومن قممها المرتفعة جبل يوشع شمال غربي السلط، ويبلغ ارتفاعه ١٠٩٦مترا عن سطح البحر،[٥] وجبل نيبو ويرتفع ٨٣٥ مترا عن سطح البحر،[٦] وجبل زبود بين وادي ناعور شمالاً وحسبان جنوبا،[٧] أما الجبال الواقعة قرب ماعين فتغلب عليها الوعورة وصخورها من البقايا البركانية.[٨] تمتاز هذه السلسلة بتنوع أعشابها ونباتاتها ووفرة

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٣١-٣٣، والبخيت والحمود دفتر مفصل (١٨٥) : ٥٢-٥٧ .

٢- Schumacher Northern Ajlun, p. ٢٦.

٣- Libbey and Hoskines, The Jordan Valley, p. ٢٣١.

وانظر أيضا : Burckhardt Travels, p. ٣٤٨.

٤- مصطفى الباغ : بلادنا فلسطين: ١، ق١: ٣٢٣، دار الطليعة بيروت. ط٢، ١٩٧٣م.

٥- المصدر نفسه : ١. ق١: ٣٢٥.

٦- Al-Balka, E.I.٢. Vol (v). P.٩٩٧ (J.Sourdel)

وانظر أيضاً : A Handbook of Syria, p. ٢٥.

٧- Tristram, The Land of Moab, p. ٣٤٦.

٨- Conder, Heth and Moab, p. ١٤٠ .

مياهها،[1] وتشكل هذه الميزة سببا للصراع القبلي الذي شهدته المنطقة بشكل مستمر بسبب اعتبارها منطقة صراع بين العشائر البدوية على تنازع النفوذ، حيث تجد هذه العشائر مرتعا لمواشيها، ومراعٍ تتوافر فيها مصادر المياه من سيول وينابيع، حيث تصبح الهضاب والسفوح منازل للعربان.

كما توفر الغابات المنتشرة فيها مصدرا دائما للفحم والحطب، إضافة إلى تميز المنطقة بإنتاجها من الأنواع العديدة من الأشجار المثمرة، وخاصة الكرمة والتين.

يبدو من دراسة دفاتر الطابو العثمانية المبكرة، أن منطقة السلط ظلت معمورة بسكانها، حيث بلغ عدد القرى فيها مع منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ١٥ قرية و ٥٩ مزرعة،[2] وتزايد عدد المزارع في أواخر القرن ليصبح ٧٦ مزرعة، في حين تراجع عدد القرى فيها ليصبح عشرة فقط، مقابل تزايد أعداد طوائف العربان فيها، وبعضهم ممن ذكرهم الدفتر السابق في منتصف القرن في ناحية الغور، مما يشير إلى حركة سكانية واضحة ومؤثرة في المنطقتين،[3] ويفهم من زيادة عدد المزارع زيادة في نسبة المحاصيل وأنواعها،[4] علما بأن عربان هذه المنطقة كانوا من المزارعين ومربي الماشية في آن معا.

تقطع هذه السلسلة مجموعة من الأودية، التي تمتاز وجريان المياه بشكل دائم، حيث يستغل عربان المنطقة هذه الظاهرة، ويعمرونها شتاء في طريقهم إلى الأغوار، ويمكن لأدبيات الرحالة أن تعطينا تصورا واضحا لتضاريس المنطقة، ومصادر المياه فيها، والنشاط السكاني، وخاصة للعشائر المتنقلة.

١- Tristram, The Land of Moab, pp. ٣٣٩-٣٤٠, Conder, Heth and Moab, p. ١٦٣, Smith, The Historical Geography, p. ٣٣٧.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ١٧ .

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥) : ١١ .

٤- المصدر نفسه : ٥٥ .

أما جبال الكرك فتمتد من وادي الموجب حتى وادي الحسا، وأعلى ارتفاع لها في (جبل الضباب) حيث يبلغ ارتفاعه ١٣٠٥ مترا عن سطح البحر،[١] وتقع قلعة الكرك على قمة من قممها، في الجهة الجنوبية الغربية من القصبة، ويفصلها عن القصبة خندق محفور في الصخر[٢] وتليها جبال الطفيلة، وتمتد بين وادي الحسا والشوبك،[٣] وأعلى ارتفاع لها يصل إلى ١٦٤١ مترا عن سطح البحر في جبل العطاعطة جنوب شرقي الطفيلة،[٤] واخيرا تمتد جبال معاذ من الشوبك حتى حدود العقبة، ويبلغ متوسط ارتفاعها ١١٠٠ مترا عن سطح البحر، وتعرف بجبال الشراة، وأعلى قممها (جبل ميرك) جنوبي وادي موسى الذي يرتفع ١٧٢٧ مترا عن سطح البحر، وجبل رم وارتفاعه ١٧٥٤ مترا عن سطح البحر[٥]، وجبل ام عشرين، ويرتفع ١٧٥٣ مترا عن سطح البحر، ويحيط بالقصبة من جهة سيناء جبل عظيم له عدة قمم، أشهرها جبل الشناقة، وجبل أبو جدة وجبل الردادي.[٦]

هذه السلاسل الجبلية التي توازي منطقة الغور، تتلاشى في انحدارها الشديد نحو الهضبة الصحراوية، وبسبب تفاوت ارتفاع هذه السلسلة، فإن نسبة سقوط الامطار تتفاوت تبعاً لذلك، فتصل نسبة سقوط الأمطار في منطقة جبل عجلون ٥٥٠ ملم سنويا، وتشكل أعلى نسبة لسقوط المطر في شرقي الأردن، وتليها مرتفعات البلقاء (٤٠٠ ملم) والكرك (٣٥٠ مليم) والشوبك (٣٠٠ملم)،[٧] ومن الطبيعي أن تكتسي هذه المناطق الممطرة بكساء نباتي كثيف، وقد ذكر الرحالة أنواع النباتات والغابات التي رأوها في رحلاتهم، فأشار شوماخر إلى مناطق الغابات في جبال عجلون بتوسع،[٨] ومنها أشجار البطم، السرو،

١- صلاح الدين البحيري، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق، عمان، ١٩٧٣ : ٩٩ .

٢- انظر بشأن تاريخ القلعة: البخيت، مملكة الكرك، ٥، المومني، القلاع الاسلامية : ١٥٨-١٥٩، يوسف غوانمة، شرقي الاردن في عصر دولة المماليك الأولى (القسم الحضاري)، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٧٩م: ٢١١ .

٣- حسن عبد القادر، جغرافية الأردن : ٣٣ .

٤- حسن عبد القادر، أسماء المواقع: ٤٧ .

٥- الدباغ، بلادنا فلسطين، ج١، ق٢ : ٣٢٩، سليمان القوابعة، الطفيلة، تاريخها وجغرافيتها: ٢٣/١ .

٦- يوسف غوانمة، أيلة العقبة والبحر الأحمر، وأهميتها التاريخية والاستراتيجية، ط.أولى،١٩٨٤ : ١٥ .

٧- البحيري، جغرافية الأردن : ٨٣-٨٤، قوابعة، الطفيلة : ٥٤/٢-٥٥ .

٨- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٤.

والصنوبر، والخروب، والسنديان، والزعرور، والفستق البري، والبلوط، إضافة إلى الأشجار المثمرة، وعلى رأسها الكرم والزيتون والتين والرمان، ويتكرر ذكر هذه الأنواع من النباتات في باقي سلاسل جبال شرقي الأردن، في حين تمتاز جبال الطفيلة ببقايا لغابات الأرز.[١] لقد لعبت هذه المناطق الحرجية دورا كبيرا في حياة السكان في العهد العثماني ونجد إشارات دائمة للغابات في المصادر العثمانية.[٢]

ثالثا: منطقة الهضاب الداخلية:

تمثل الامتداد الجغرافي لسهول بلاد الشام الداخلية، وهي مناطق منبسطة تقع بين المرتفعات الجبلية غربا ومنطقة البادية شرقا، وتمتاز بتربية ملائمة لإنتاج الحبوب، حيث تهبط إنتاجية الأراضي في الشرق، وترتفع شمالا تبعا لمعدلات سقوط الأمطار،[٣] وهذه السهول في الشمال هي امتداد لسهل حوران الكبير، ويليه سهل البقعة ومساحته ٤٠ كيلو مترا شمال غرب عمان، ثم السهول الممتدة بين عمان ومأدبا وسهل حسبان والجيزة وسهول الربة ومؤتة وذات راس في الكرك، وسهل رجم أبو الشوك والبقعة جنوبي شرقي الطفيلة وسهول الشوبك ومعاذ.[٤]

تربة هذه السهول غنية، تتميز بلونها الداكن، ومعظمها خال من الصخور، مما يجعل إمكانية زراعتها سهلة وخاصة في نواحي بني جهمة وبني عبيد في الشمال وفي سهل مأدبا حيث تجود فيها أنواع الحبوب تبعاً لمعدل سقوط الأمطار وتذبذبها في مواسمها، وقد أشار الرحالة ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، أثناء زياراتهم لمختلف المناطق في شرقي الأردن، إلى هذه المزروعات، وإلى أساليب الزراعة وطرقها، ولا بد لنا من الإشارة إلى أن هذه المناطق محددة بكافة جزئياتها في سجلات الطابو، وهي المناطق التي توزعت العشائر ملكيتها، وكونت المصادر الرئيسة للزراعة والاستقرار، ولا يمكن فهم طبيعتها ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا إذا تناولنا مصادر المياه في المنطقة وبشكل تفصيلي.

١- قوابعة، الطفيلة : ٢/٦٠ .

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م: ٢٧٩- ٢٣٥ .

٣- البحيري، جغرافية الأردن : ١١٠ .

٤- المصدر نفسه : ١٠٢-١١٠ .

رابعاً: البادية.[1]

وهي بيئة انتقالية بين البيئة الزراعية والصحراوية، وتتميز بانبساطها، وتتخللها تلال متوسطة الارتفاع، وتسقط عليها أمطار تتراوح بين ٢٥٠ – ٣٠٠ ملم، وتتناقص شرقا حيث يقل معدل سقوط الأمطار، ويزداد الجفاف، وتبرز التربة الصحراوية التي لا تصلح إلا للرعي، وتنتشر فيها نباتات صحراوية معروفة، وهذه المنطقة هي أساسا المجال الحيوي لحركة السكان والقبائل البدوية، وهي مسرح الحركة الموسمية في برّ الشام بقبائلها، ولا يمكن تجاهل قيمتها في أي دراسة تاريخية للمنطقة.

جـ- المناخ:

يلعب المناخ أهمية كبيرة في تشكيل حياة السكان وعمران المنطقة، وبصورة عامة فإن شرقي الأردن، يخضع إلى مؤثرات مناخ سورية، ويتميز بفصلين، فصل ماطر وآخر جاف، حيث تسقط الأمطار في أواخر شهر تشرين الأول وتبدأ معه الدورة الزراعية، وتكون التربة جافة تماماً بعد أشهر الصيف الطويلة، ويبدأ سقوط المطر مع نهاية شهر أيلول، ويزداد هطوله ما بين شهري كانون الثاني وشباط، ويستمر في شهري آذار ونيسان، ونادرا ما يسقط في شهر أيار، حيث يبدأ فصل الحصاد، ويستمر الفصل الجاف حتى شهر تشرين الثاني عادة.[2]

١- انظر : Burckhardt, Travels, p. ٢٨٧, ٢٩٥, ٢٩٦.
Schumacher, Northern Ajlun, p. ٩٠.
Tristram, The Land of Moab, p. ٣٦٦.
وانظر أيضا : Hill, Gray- With the Beduins, London, Fisher Unwin ١٨٩١, p. ٢٤٣.
وسنشير إليه لاحقا هكذا : Hill, With the Beduins.
وانظر:
Bell, Gertrude Syria The Desert, The Sown Arno Press, A New York Times, Company, New York, ١٩٧٣, The Middle East Collection, p. ٢٤.
وسنشير إليه لاحقا هكذا : Bell, Syria, The Desert
وانظر أخيرا: Freer, A. Goodrich, In a Syrian Saddle, London, ١٩٠٥, pp. ٦٢-٦٦ p. ٦٧ .
وسنشير إليه لاحقا هكذا: Freer, In a Syrian Saddle.
٢- انظر ، Smith, The Historical Geography p. ٢٦, Konikoif, A, Trans- Jordan, An Economic Survey, Economic Research Institute of The Jewish Agency for Palestine, Jerusalem, ١٩٤٦. p. ٢٥.

تتلخص العوامل المناخية التي تحدد سمات المناخ، بالموقع بالنسبة لخطوط العرض، وتأثير رياح البحر الأبيض المتوسط، وتأثير الجبال والصحراء، وهذه العوامل تؤثر في نسبة سقوط المطر وفي ظاهرة الندى والرطوبة، وفي هبوب الرياح وشدتها، إن ارتفاع المناطق الجبلية، ومنعها للرياح القادمة من البحر، من الوصول إلى الداخل، جعل المؤثرات الصحراوية واضحة في المنطقة عموما، ومن المعروف أن كتلة هوائية قارية من منطقة حوض البحر المتوسط وأخرى قادمة من المحيط تؤثر على البلاد، ومصدر الكتل الباردة والقطبية شمال البحر المتوسط من أوروبا والمحيط الاطلسي وروسيا، في حين تؤثر الكتل المدارية القادمة منن قارة إفريقيا وبالتحديد عبر الصحراء الكبرى على المنطقة،(١) ويؤثر المنخفض الجوي القادم من الخليج العربي وجنوب شرقي إيران والمحيط الهندي على المنطقة صيفا، ورياحه جافة وحارة، ويمكن الاشارة إلى أن منطقة شرقي الأردن تتأثر بثمان وعشرين منخفضا جويا في فصل الشتاء، حسب إحصاءات دائرة الأرصاد الجوية،(٢) وهذه الرياح عادة تهب من الجنوب الغربي أو الشمال الغربي، في حين تكون رياح الصيف جنوبية غربية أو شمالية غربية، أما في اواخر فصل الربيع فتتعرض المنطقة إلى رياح الخماسين الجنوبية الشرقية، وهي متغيرة وحارة،(٣) وغالبا ما تضرب المزروعات وتؤثر على وضع المزارعين في المنطقة بقوة.(٤)

يمكن تحديد ثلاث مناطق مناخية في شرقي الأردن، الأولى منطقة المرتفعات الجبلية والهضاب الداخلية، والثانية منطقة الأغوار والثالثة المناطق الجافة شبه الصحراوية، وتعتبر السلط وعجلون وإربد من أكثر المناطق غزارة بالأمطار في المرتفعات الجبلية، حسبما رصدتها الدراسات ما بين سنتي ١٢٨١ هـ/١٨٦٤م و ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م،(٥) وتأتي منطقة السلط في المرتبة الثانية بعد إربد في نسبة سقوط المطر،(٦) ويمكن تصنيف مناخ قضاء عجلون بأنه

١- عادل عبد السلام، جغرافية سورية، دمشق، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م: ١٣٤ .

٢- دائرة الأرصاد الجوية، المعلومات المناخية، ط١، عمان، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨م: ب١٢ .

٣- A Handbook of Syria, p. ٢٤.

٤- روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي (١٨٠٥- ١٩١٤م) ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠ م:٤٧. وسنشير إليه لاحقا هكذا : أوين، الشرق الاوسط.

٥- جورج طريف، السلط وجوارها، منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال، ط١٠، ١٩٩٤م: ٨٦ .

٦- المصدر نفسه : ٨٩ .

معتدل دافئ[١] وتتفاوت درجة الاعتدال حسب درجة ارتفاع المنطقة أو انخفاضها، ففي أعلى قمة في جبل عجلون (رأس منيف) يصبح المناخ باردا، وتزداد غزارة الأمطار، وتبعاً لذلك، تختلف درجة الحرارة من منطقة إلى أخرى، وقد وصف الرحالة الذين زاروا المنطقة المناخ، وقاسوا درجات الحرارة في ساعات الليل والنهار،[٢] ويصل معدل سقوط الأمطار في جبال عجلون حوالي ٦٠٠ ملم في العام، ويبدأ بالتناقص التدريجي في الجهات الشرقية،[٣] وغالبا ما يسقط الثلج على هذه المناطق أكثر من مرة في العام، وخاصة في نواحي السرو والوسطية والكفارات،[٤] أما في فصل الخريف فغالبا ما تكون الليالي وساعات الصباح المبكرة باردة، ويغطي الضباب المنطقة المرتفعة حتى ما بعد التاسعة صباحا.[٥] أما في المناطق الداخلية السهلية فيبلغ معدل درجة الحرارة في إربد مثلا ١٨ درجة مئوية،[٦] أما الفارق بين المعدل السنوي للنهاية العظمي والنهاية الصغرى لدرجات الحرارة، فيصل إلى ٩,٤ درجة مئوية،[٧] وهو مؤشر على الاعتدال وعلى مواءمة المناخ تماماً للنشاط السكاني في أغلب أيام السنة.

ولا تختلف الصورة في جبال عجلون، عنها في جبال البلقاء أو الشراة، ويتراوح ارتفاع جبال البلقاء ما بين ٧٠٠-٨٠٠ مترا عن سطح الأرض،[٨] ويبلغ معدل حرارة المنطقة اليومي ٧,٣ درجة مئوية شتاء و ٢٩,٧ درجة صيفا، ويتراوح معدل سقوط المطر السنوي ما بين ٢٠٠-٣٠٠ ملم حيث تصل الكثافة السكانية أوجها،[٩] وفي تقديرات لدائرة الأرصاد الجوية يصل هبوط المطر في معدله أحياناً إلى ٧٠٠ ملم[١٠] حسب ارتفاع أو

١- نعمان شحادة، مناخ الأردن، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٠: ١٩٧. وسنشير إليه لاحقا شحادة، مناخ الأردن.

٢- انظر مثلا: Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٢٥-٢٦.

٣- رؤوف أبو جابر، تطور الزراعة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٤م: ٢٨، وسنشير إليه لاحقا: أبو جابر، تطور الزراعة.

٤- Schumacher, Northern Ajlun. pp.٢٥-٢٦.

٥- A Handbook of Syria, p. ٦٠١. Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٦.

٦- شحادة، مناخ الأردن: ١٩٩ .

٧- المصدر نفسه : ١٩٩ .

٨- Al – Balka, (Sourdel), E.I.(٢) Vol.I. ١٩٦٠ . p. ٩٩٧

٩- البحيري، جغرافية الأردن: ١٠٨ .

١٠- جورج طريف، السلط وجوارها: ٠٩١)

انخفاض المنطقة عن سطح البحر.

يترتب على معدل سقوط المطر المرتفع في هذه المناطق، تكون مصادر مائية دائمة للعيون والسيول التي تنحدر من الجبال إلى الأودية، ومصدراً غنياً للغابات والأشجار الحرجية، وقد أدى هذا الأمر إلى إعمار هذه المناطق واستيطانها واستثمار غاباتها ومصادر المياه فيها طوال فترة دراستنا حسبما تبين حسبما تبين المصادر التي توافرت لنا.

إقليم الغور: أما إذا انتقلنا إلى إقليم الغور فإننا سنجد تفاوتا بين أجزائه الشمالية والوسطى والجنوبية، وينحدر هذا الإقليم تدريجيا من الحافة الشرقية للبحر الميت من ٣٩٢ مترا تحت سطح البحر، ويتدرج حتى يصل إلى ارتفاع ٦٠٠ متر فوق سطح البحر، وتبعا لذلك تتفاوت كميات الأمطار، فيسقط على الغور الشمالي ٣٨٠ ملمتراً في السنة، وتبدأ الكمية بالتناقص حتى تصل إلى ١٠٠ملم غرب البحر الميت،(١) وعادة ما تسجل مناطق الأغوار أعلى درجات حرارة في شرقي الأردن، حيث تصل في فصل الصيف في أدنى معدلاتها إلى ٣١ درجة مئوية وأقصاها ٤٥ درجة مئوية،(٢) ولأن الأغوار مناطق قليلة الأمطار فإنها تعتمد الزراعة المروية،(٣) وهو ما وصفه الرحالة الذين مروا بالمنطقة وأكدوا على استثمارها بشكل جيد ومتطور.(٤) ومن الجدير بالذكر أن منطقة الأغوار هي مشاتٍ للقبائل البدوية المتنقلة بشكل موسمي.

وأخيراً، فإن المناخ شبه الصحراوي يسود المناطق الشرقية، وعادة ما يتم اعتبار خط سكة الحديد الحجازية هو الحد الفاصل بين المناطق الزراعية في الغرب، وبين المناطق شبه الصحراوية في الشرق، وهي سهول منبسطة ذات تربة صفراء وبعضها مزيج من التربة الصفراء والحمراء، التي تنبت أنواعا محددة من النباتات التي تحتمل الجفاف، مثل القيصوم والشيح واللوز البري، على الأطراف الصالحة للرعي.(٥)

يبلغ متوسط ارتفاع هذه المناطق (٨٠٠ متراً) عن سطح البحر، وهي عادة لا تصلح

١- البحيري، جغرافية الأردن: ٦١ .

٢- المصدر نفسه : ٢٧ .

٣- أبو جابر، تطور الزراعة: ٢٨ .

٤- قارن مثلا كيف أشار تريسترام إلى فقر المنطقة المحاذية للبحر الميت من الأغوار بسبب طبيعتها الطباشيرية والصخرية، وكيف لاحظ أن الزراعة فيها لا تتم إلا على حواف السيول فقط:

Tristram, The Land of Moab, P. ٣٤٧.

٥- البحيري، جغرافية الأردن: ٦١ .

للزراعة، ما عدا المناطق حول الأودية والمنخفضات،[١]وغالبا ما تختلط فيها الأعشاب الهزيلة بالشجيرات الصالحة للرعي،[٢] ولهذه المنطقة أهمية استثنائية في تاريخ بر الشام، فهي معبر القبائل البدوية الموسمي إلى وادي السرحان، وهي مسرح الحياة البدوية، ورغم قسوة مناخها، لكنها بقيت مواقع معمورة قرب مساقط المياه، التي يعرفها البدو باسم(القيعان)، ويترحل البدو عبر هذه المناطق مع بداية فصل الشتاء، حتى يصلوا وادي السرحان، في حركة موسمية معتمدين فيها على قطعان الإبل،[٣] هذه المناطق شكلت تاريخ بر الشام عبر العصور، ومثلت المجال الحيوي لحركة السكان، وسطوة البداوة على الأطراف، وخاصة في مرحلة ضعف السلطة المركزية الإدارية للدولة العثمانية، ومثلت دائما مركز الخطر والتحدي للسلطة ، وللفلاحين في آن معا.

د- مصادر المياه:

تشكل مصادر المياه العامل الرئيسي في حياة سكان المنطقة، وابتداء تلعب التضاريس وعوامل المناخ دورا كبيراً في استمرارية هذا المصدر، وبالتالي في حجم وشكل الحياة البشرية، وسنتناول مصادر المياه اعتمادا على دفاتر الطابو العثمانية والدراسات المتوفرة.

منطقة شرقي الأردن جافة عموما، وتفتقر إلى مصادر مائية دائمة، ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى برك وأنهار وسيول وأدودية وجداول وعيون ومجاري مائية صغيرة مؤقتة، وسنتناول هذه المصادر بشكل موجز، لنعطي تصورا يكمل الصورة الجزئية الموجزة للموقع والتضاريس والمناخ.

(أ)البرك:

تعتبر البرك من أهم عوامل الاستقرار الدائم في العديد من القصبات والقرى، وهي ظاهرة أساسية وهامة في حياة السكان في بر الشام عموما، وشرقي الأردن بشكل خاص، وترتبط حياة السكان بقوافلهم وحجيجهم وتربية مواشيهم، إلى جانب توفير مصدر ري دائم لهم، بوجود هذه البرك. وبعض هذه البرك طبيعي وبعضها الآخر صناعي، ساهمت الدول المتعاقبة في بنائه وتعميره والعناية به، بدءا بالرومان الذين بنوا بركا ساهمت في نشوء الحواضر وتطورها،[٤] وقد اهتمت الدول المتعاقبة بالبرك، لتأمين طريق القوافل والحج بمصدر

١- البحيري، جغرافية الأردن : ٢٧.

٢- المصدر نفسه: ٩، ١١ .

٣- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٤٧، ج٢ : ٣٨ .

٤- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام: ٦١ .

ماء مأمون، وتم إنشاء مركز وبركة ماء في كل مسافة تزيد على الثماني ساعات، وقامت الدولة العثمانية بتعيين حراسات لهذه البرك[1] وأوكلت إدارة محمد علي باشا هذه البرك عناية خاصة، فكانت تصلها تقارير متواصلة وبشكل دوري لوضعها[2] كما وصف الرحالة الذين زاروا المنطقة هذه البرك، واهتموا بالتفاصيل، وأوردوا بشكل خاص، موقف البدو من هذا المصدر، وكيفية التعامل معه.

واعتمادا على المصادر المحلية ودفاتر الطابو بشكل خاص، يمكن تسمية البرك التالية، بركة إربد، وبركة المراح في الحصن، برك مزرعة دير البرك، (جورة البرك، البركة الخارجة، البركة الشمالية) بركة حمد، بركة الرشاد في ناطفة، بركة إيدون، بركة الصريح، بركة كفر يوبا، برك الرمثا، بركة العرايس في أم قيس،[3] بركة المجحش في قرية بشرى، بركة دير السعنة، بركة قرية بيت راس، بركة الرشاد في مرو، وجلبا والدير غرب قرية شطنا، بركة الحجر جنوب غرب شطنا، بركة أبو الريح شرقي قرية رحابا،[4] بركة مأدبا[5] وبرك عبدون شمال غرب عمان، البركة الرومانية جوار قلعة عمان، بركة سحاب، القسطل، الجيزة (زيزياء) الموقر، بركة اللبن، الجويدة، ماعين، حسبان، وادي السير، الذراع في البصة، اليادودة،[6] وبرك السلط وعددها خمسة، في القصبة وحولها ثلاث برك، تقع على طريق القوافل المارة إلى فلسطين، وبركة قرب دابوق، وبركة قرية تلاع العلي[7]، وبركة الحسا شرقي قلعة الحسا، بركة الحمام في قصبة معان الحجازية، وبركة النملة في قصبة معان الشامية، بركة ضبعة شمال قلعة ضبعا، بركة طبلة في السرو شمال شرقي السلط، بركة العامرية شمال شرقي السلط أيضا، بركة عرار في وادي الكرك، بركة القطرانة جنوب شرقي قلعة القطرانة، بركة الكرك في الجهة الغربية من قصبة الكرك، وبرك كثربا والوسية وراكين في منطقة الكرك. [8]

١- أصدر والي سورية، مثلا أمره إلى متصرف الكرك لترميم البرك الواقعة على طريق الحج في لواء الكرك، انظر: البشير، عدد ١٤٤٨، في ١٣١٨هـ/ ٤ آب ١٩٠٠م: ٣.

٢- أسد رستُم، المحفوظاتُ م٣. ج٢٣، (١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م).

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٤٦ – ٤٨.

٤- عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٩٣ – ٩٤.

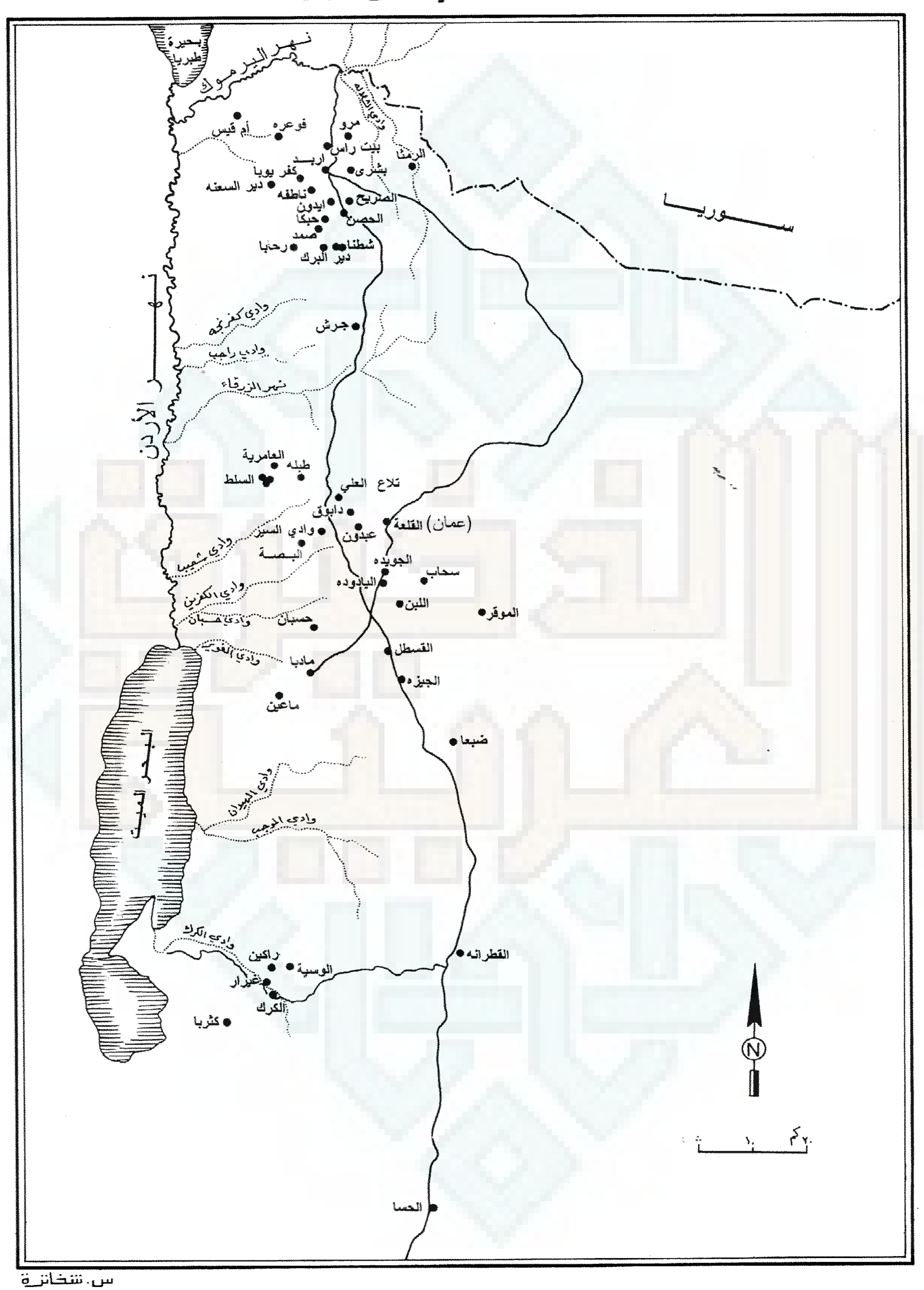
٥- Schumacher, Madaba, ZOPV, (XVIII), Leipzig, ١٨٩٥, p. ١١٤.

٦- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٦٩ – ٧٠.

٧- جورج طريف: السلط وجوارها: ٧٢ – ٧٣.

٨- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٤٣ – ٤٤.

خريطة البرك في شرق الأردن



س. شخانرة

خضعت هذه البرك لمراقبة الدولة العثمانية بشكل أو بآخر، في عهد التنظيمات العثمانية، واعتبرت الدولة أن سلطتها وسطوتها تبدو في حماية هذه البرك، التي تمر بها طريق القوافل وطريق الحج، وكان من واجب الحكام الإداريين متابعة هذا المصدر وحمايته، ذكرت صحيفة الولاية الرسمية أن والي سورية زار سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م - ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، وأمر (ببناء بركة الماء التي تركت من حين انفصال القائمقام السابق، وأكملت الآن على هيئة حسنة، ودفعت آلام الظمأ عن الأهلين).[١]

ب- الأنهار والأودية:

عدد الأنهار الدائمة الجريان في شرقي الأردن محدود، ويمكن تصنيف المياه الجارية إلى أنهار وأودية، تنحصر الأنهار في الأردن واليرموك والزرقاء، في حين تتعدد الأودية، فبعضها دائم الجريان وعددها قليل، والبعض الأخر يجف صيفا وهي الغالبة على مجاري مياه شرقي الأردن، وسنتناول كلا منها بإيجاز تام.

تبدأ منابع نهر الأردن من سفوح جبل الشيخ، وتتكون من ثلاثة منابع رئيسية هي: الدان، وينبع من غربي بانياس من منطقة تبعد عنها ثلاثة أميال فقط،[٢] ونهر بانياس وينبع من جبل حرمون على الحدود اللبنانية - السورية، بطول لا يتجاوز الأميال الأربعة، ونهر الحاصباني ويعتبر أطول منابع الأردن، حيث تلتقي هذه المنابع الثلاثة وتكون مجرى النهر الرئيسي، ومن المعروف أن نهر الأردن شديد الانحدار والالتواء، ويصل انخفاضه إلى ١٢٨٦ قدما عن سطح البحر، ويرفده بعد خروجه من بحيرة طبريا كلا من نهري اليرموك والزرقاء، مع روافد أخرى جانبية، أغلبها في الضفة الشرقية، حتى يصب في البحر الميت،[٣] ومنها وادي العرب[٤] ووادي زقلاب،[٥] ووادي الطيبة،[٦] ووادي نهر الفارعة وجالود،

١- سورية الشام، عدد ٩٧٣، ١٢٩٨هـ - ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م - ١٨٨٣م.

٢- عبد الرحمن الكردي، وادي الأردن: ٨-٩.

٣- البحيري، جغرافية الأردن: ٣٦- ٣٧.

٤- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٠٨.

٥- Ibid. p. ١٨٨.

٦- Ionides, M.G. Report on the Water Resources of Trans – Jordan and Their Development, London,١٩٣٩, pp. ١٥١-١٥٢.

إضافة إلى أودية أخرى فرعية كثيرة.[١] ومنها وادي الشلالة، الذي يعرف امتداده باسم (وادي الوران) في أراضي بني عبيد.

يبلغ عرض قناة نهر الأردن ما بين ٢٠ – ٣٠ متراً عند مصبه،[٢] وتصل كمية التصريف ذروتها في الشتاء حيث تبلغ ستين مترا مكعباً في الثانية في حين تقل إلى حد كبير في الصيف، لتصل إلى خمسة أمتار مكعبة في الثانية،[٣] ويفيض النهر المعروف بسرعته واندفاعه في بعض المواسم، ليغرق الأراضي المحيطة به،[٤] لكن الأهالي لا يعتمدونه للزراعة والري بسبب صعوبة مجراه وتعرجه وانخفاضه الشديد، ولا يستخدمه السكان أيضا للملاحة، وتقطعه الجسور التي تربط الضفة الشرقية بالغربية، وقد مر به الرحالة ووصفوها، وذكروا ضريبة المرور التي كانوا يدفعونها عند اجتيازهم الجسور.

ويمثل نهر اليرموك الرافد الرئيسي لنهر الأردن، والحد الطبيعي الذي يفصل قضاء عجلون عن البلقاء، ويمتد النهر من الشرق إلى الغرب ما بين ٦٠ – ٧٠ ميلا، ويأخذ فرعه الأعلى شكلا دائريا من الشمال إلى الغرب،[٥] وقد عرفه اليونان باسم Hiramax، في حين عرفه الأهالي بشريعة المناظرة نسبة إلى العرب الذين استوطنوا حوله.

يتكون النهر من عدة فروع رئيسية هي، وادي القنوات ووادي المدان، ووادي الشلالة، ويتخذ مجراه الفعلي عند التقائه بنهر اليرموك[٦] ويبلغ طول نهر اليرموك ٥٧ كيلو مترا، لكن طول مجراه الحقيقي في شرقي الأردن لا يتجاوز العشرة كيلو مترات، ويتميز بمجراه الواسع بين المرتفعات الجبلية حسبما وصفه الرحالة. [٧]

ونهر اليرموك معرض للفيضانات المفاجئة بسبب الأمطار، وقد سجلت سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م هبوب عاصفة غير عادية ضربت منطقة الحماد الغربية جنوبي حوران، وغمرت المناطق السفلى من النهر في مدة ساعات محدودة، وأدت إلى تغيير مجرى

١- البحيري، جغرافية الأردن: ٦٥.

٢- البحيري، جغرافية الأردن: ٦٨ – ٧٠.

٣- البحيري، جغرافية الأردن: ٦٨.

٤- انظر فيضان شهر شباط سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، البشير، عدد ١٠٥١، ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م: ٢.

٥- A Handbook of Syria, p.٥٧٠.

٦- عادل عبد السلام، جغرافية سورية التعليمية، جامعة دمشق، مطبعة الروضة، ١٩٨١م: ١٨.

٧- أليكس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، مجلة المشرق، مجلة ٨، عدد ١٢: ٥٤٢.

النهر،[1] وقد شهدت منطقة الشريعة استقرار (عرب المناظرة) الذين ذكرتهم دفاتر الطابو المبكرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وقد وصفهم الرحالة في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في المنطقة، ذكر القس أليكس مالون أنه رأى عرب المناظرة سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م يزرعون الشعير والقمح على المرتفعات، ويزرعون أشجار النخيل والليمون والكروم والزيتون والخضروات، ويبيعونها لعمال سكة الحديد التي وصلت منطقتهم في تلك الأثناء، وأكد أنهم هجروا المنطقة بسبب مرور سكة الحديد فيها،[2] ويبدو أن مجرى النهر الواسع، بين المرتفعات الجبلية، ساهم في إدارة الطواحين، وخاصة في منطقة (القويلبة الغربية) على مسافة ثلاثة أميال من مصبه في نهر الأردن، وكان الحراثون من أهالي الكفارات يقومون بزراعة الجهة الجنوبية من النهر، ويقومون باستخدام الطواحين المقامة على النهر.[3]

أما نهر الزرقاء فيسميه الأهالي (سيل الزرقاء) وقد ذكرته سالنامة ولاية سورية، باعتباره الحد الفاصل بين حوران والبلقاء،[4] وينبع هذا النهر من شمالي عمان في رأس العين، وترفده أودية متعددة منها وادي عمان ووادي الحمام[5] وعين ماء وادي ياجوز، حتى يصل قلعة الزرقاء، حيث ترفده بالتوالي مجموعة من الأودية في اتجاهه نحو مصبه في نهر الأردن، ومنها وادي الضليل وهو أكبرها، ووادي القنية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأودية الصغيرة وهي وادي الدير في جرش، وادي الطواحين، وادي الجدي، ووادي الدفلة، ووادي أبو الروس، ليصب أخيراً عند جسر داميا،[6] بعد أن يقطع مسافة ٧٠ كيلو مترا، ويتراوح عرضه ما بين ٧ – ١٠كيلومترات، في حين تبلغ الكمية المخزونة من مياه النهر، ٣٥٨٠ قدما فقط.[7]

تبدو إمكانية الاستفادة من مياه النهر أو السيل مقبولة قياسا بنهري الأردن واليرموك، لأنه يقطع مسافة كبيرة ويروي أراضٍ منخفضة نسبياً، وقد أقام الأهالي عليه مجموعة من

١- A Handbook of Syria, pp.٥٧١.

٢- أليكس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، مجلة المشرق، مجلة ٨، عدد ١٢: ٥٤٢.

٣- A Handbook of Syria, pp.٥٧١.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٨٨م: ٣٦١ وانظر:
Merrill, East of Jordan. Pp. ٢٠٧ - ٢٠٨

٥- A Handbook of Syria, pp.٥٩٠.

٦- المقتبس، عدد ٥٥٧ في ٢٤ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٦ كانون الأول ١٩١٠م: ١.

٧- A Handbook of Syria, pp. ٥٩٠ - ٥٩٣.

الطواحين المائية، حسبما يرد في سجلات المحاكم الشرعية، ولم يجدوا صعوبة في اجتيازه بسبب وجود المخاضات التي تسهل الحركة أمامهم.

تعتمد الأنهار الثلاثة على الأودية، وهي من الناحية التضاريسية أكثر عمقا وتنوعا عندما تنحدر نحو منطقة الغور، بسبب شدة الإنحدار، مما يسهل صبها في نهر الأردن وفروعه من الأودية الكبيرة، ولا بد لنا من تناول الأودية بفرعيها، دائمة الجريان، أو الأودية التي تجف صيفا، وتمتلئ بمياه الأمطار شتاء، وتشكل مصدرا رافدا لهذه الأنهار التي تصب في نهر الأردن.

ج- الأودية دائمة الجريان والجافة:

إن الأودية دائمة الجريان قليلة في شرقي الأردن، ويبدو أنها تتوزع في السفوح الغربية لمرتفعات عجلون، وتتجه إلى الغرب، لتصب في نهر الأردن، هذه الأودية تساهم في إيجاد مصدر مائي دائم للأهالي، لري مزروعاتهم وبساتينهم، وتشغيل طواحين المياه، التي تعتبر من المتطلبات الأساسية لحياة الأهالي، وسد حاجاتهم الغذائية.

ويمكن التمييز بين الأودية العميقة دائمة الجريان، والأودية السطحية التي تجف صيفا، وقد أوردت سجلات الطابو العثمانية مجموعة كبيرة بأسماء الأودية المحلية التي تقطع الأراضي ويتعارف السكان على اعتبارها حدودا لأراضيهم، أما الأودية التي ترفد وادي الأردن فكثيرة، وسنذكرها ضمن حدودها ومنها، وادي العرب، وادي الطيبة، وادي قلاب، وادي اليابس، وادي كفرنجة، وادي الشلالة، وادي راجب، وادي الغفر، وادي الوران، وادي سمر، وادي الطرة،[١] في قضاء عجلون، ووادي السير، وادي ناعور ، وادي حسبان ، وادي عيون موسى ، وادي عيون الذيب ، وادي الدردور، وادي العمد، والحبيس، الثمد، أم قليب، وزرقاء ماعين في ناحية عمان،[٢] ووادي الرمان، والرميمين والسليحي، وأم تينة، والصايغ وأم الدنانير والمظلم، وسوميا والنعيم والحواريث وضيعة والزيغان وشعبان وأبو مهير

١- انظر:

A Handbook of Syria, pp. ٥٧٣ – ٥٧٩, p. ٣٧٣, ٣٧٤, ٥٨٥, ٥٨٧, ٥٨٨, Schumacher, Abila of the Decapolis, p.١٩ Burckhardt, Travels, p. ٢٤٨, Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٠٨, ١٨ – ١٩, ١٨١.

وانظر : مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢: ٤٣٧: ٤٤٠: ٤٤١: ٤٤٣: ٤٤٤: ٤٤٦.
Inodis, Report.p. ١٥١.

٢- انظر : دراسة نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٥٠-٥٣.

والبقار وقصيب الغربي، ووادي شعيب،[1] ووادي الموجب، والكفرين وابن حماد والكرك والحسا، ووادي عربة، ووادي موسى، ووادي الفدان،[2] وبصورة عامة فإن الأودية العميقة كثيرة في منطقة الكفارات [3] والوسطية [4] والكورة[5] وترفدها مجموعة من العيون والينابيع إلا أن أغلبها يجف صيفا.

د- العيون والينابيع:

تحفل دفاتر الطابو وكتب الرحلات بمادة واسعة، ترصد العيون والينابيع في شرقي الأردن، كما أن مادة مادة جيدة لأسماء وأعداد ومواقع هذه العيون والينابيع، ترد في أدبيات الرحالة الذين زاروا المنطقة،[6] واعتمادا على هذه المصادر وعلى غيرها من المصادر المحلية، يمكننا تصنيف العيون والينابيع في شرقي الأردن حسب الجدول التالي موثقا بالمصادر[7]:

الرقم	المنطقة	عدد العيون	المصدر
١-	الاغوار الشمالية	٢٤	عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٨١ - ٨٢.
٢-	الكفارات	٤٤	المصدر نفسه: ٨٢ - ٨٣.
٣-	السرو	٤٩	المصدر نفسه: ٨٣ - ٨٤.
٤-	الوسطية	١٠	المصدر نفسه: ٨٤ - ٨٥.
٥-	الكورة	١٣	المصدر نفسه: ٨٥.
٦-	عجلون	٤٨	المصدر نفسه: ٨٥ - ٨٦.

١- انظر : دراسة جورج طريف، السلط وجوارها: ٣٨ - ٤٨.

٢- انظر : دراسة محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٢٦ - ٢٨.

٣- مثل اودية العليقات، العارة أم القريش، Schumacher, Northern Ajlun, pp. ١١٧-١١٨

٤- أودية : الأكسير، الحلفاوية، العمد، زهار، قميم، أبو سراج، سما، الشومر، أبصر، البيرة، زيدة، الطيبة: Schumacher, Northern Ajlun, pp. ١٤٤-١٤٦.

٥- أودية الحمام، زقلاب، حسينية. Ibid. p. ٨٨.

٦- انظر مثلاً:

Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٨٣-٨٦, ١٢٢, ١٢٦, ١٨٢-١٨٣, ١٩٧. Conder, The Survey of Eastern Palestine, pp. ٣-١٦, Tristram, The Land of Moab, p. ٢٨٣.

٧- راجع هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ١٧١. فهرسة العيون في ناحية بني عبيد.

الرقم	المنطقة	عدد العيون	المصدر
٧-	المعراض/جرش	٦٩	المصدر نفسه: ٨٦ - ٨٧.
٨-	بني جهمة	١٣	المصدر نفسه: ٨٧ - ٨٨.
٩-	الصويت	١	عليان الجالودي - قضاء عجلون: ٨٨
١٠-	قضاء السلط/عموماً	٤٠	محمد الطراونة-تاريخ منطقة البلقاء: ٣٢ - ٣٧.
١١-	قضاء السلط/بالتفصيل		
	السلط	٧	جورج طريف، السلط وجوارها: ٤٩ - ٥٢.
١٢-	جوار السلط	٢٧	جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٣ - ٥٤.
١٣-	صويلح	٦	المصدر نفسه: ٥٥.
١٤-	الفحيص	٧	المصدر نفسه: ٥٦.
١٥-	ماحص	١٣	المصدر نفسه: ٥٧.
١٦-	بدران	٩	المصدر نفسه: ٥٨.
١٧-	أبو نصير	٥	المصدر نفسه: ٥٩.
١٨-	ام زويتينة	٣	المصدر نفسه: ٦٠.
١٩-	ياجوز	٤	المصدر نفسه: ٦٠.
٢٠-	صافوط	١٠	المصدر نفسه: ٦١.
٢١-	عين الباشا	٤	المصدر نفسه: ٦٢.
٢٢-	أم الدنانير	٣	المصدر نفسه: ٦٢.
٢٣-	السليمي	١	المصدر نفسه:٦٢-٦٣.
٢٤-	الرميمين	٤	المصدر نفسه: ٦٣.
٢٥-	مرصع	٣	المصدر نفسه: ٦٤.
٢٦-	المصطبة	٥	المصدر نفسه: ٦٤.
٢٧-	السرمان	٣	المصدر نفسه: ٦٤.
٢٨-	جلعد	٦	المصدر نفسه: ٦٥.
٢٩-	الصليحي	٩	المصدر نفسه: ٦٦.
٣٠-	أم جوزة	٤	المصدر نفسه: ٦٦.
٣١-	سوميا	٤	المصدر نفسه: ٦٧.
٣٢-	ميسرا	٤	المصدر نفسه: ٦٧.
٣٣-	ام العمد	٥	المصدر نفسه: ٦٨.
٣٤-	بيوضة	٥	المصدر نفسه: ٦٨.

الرقم	المنطقة	عدد العيون	المصدر
٣٥-	يرقا	٣	المصدر نفسه: ٦٩.
٣٦-	علان	٣	جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٩.
٣٧-	سيحان	١٢	المصدر نفسه: ٧٠.
٣٨-	نمور الكبد	١	المصدر نفسه: ٧١.
٣٩-	الكفرين	١	المصدر نفسه: ٧١.
٤٠-	الكرامة	٣	المصدر نفسه: ٧١.
٤١-	سويمة	٩	المصدر نفسه: ٧١.
٤٢-	عمان	٥	نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٧٣.
٤٣-	ناعور	١٢	المصدر نفسه: ٧٣-٧٤.
٤٤-	ماعين	١١	المصدر نفسه: ٧٤.
٤٥-	المصلوبية	١٧	المصدر نفسه: ٧٤-٧٥.
٤٦-	وادي السير	٥	المصدر نفسه: ٧٥.
٤٧-	كفير الوخيان	١	المصدر نفسه: ٧٥.
٤٨-	المشقر	٥	المصدر نفسه: ٧٥.
٤٩-	عراق الأمير	١٢	المصدر نفسه: ٧٦.
٥٠-	حسبان وزبود	٢٤	المصدر نفسه: ٧٦-٧٧.
٥١-	جرينة	٣	المصدر نفسه: ٧٧.
٥٢-	كفير الوخيان	٣	المصدر نفسه: ٧٧.
٥٣-	الكرك	١١	محمد الطروانة، تاريخ منطقة البلقاء: ٣٧-٣٨.
٥٤-	عيون وادي الكرك	٥	المصدر نفسه: ٣٩.
٥٥-	الطفيلة	١٤	المصدر نفسه: ٣٩-٤٠.
٥٦-	معان	١٣	المصدر نفسه: ٤٠-٤١.

هذه القائمة التي رصدتها الدراسات الحديثة، تؤكد على أهمية الينابيع والعيون للاستقرار، وهي مصدر أساسي لمياه الشرب وسقاية المواشي والمزروعات، وعادة ما يحيط بهذه العيون حرم يتبع لها للاستخدام العام، تحدده سجلات الطابو، ومن الجدير بالذكر أن المنطقة عرفت الينابيع المعدنية الحارة، وقد ذكرها الجغرافيون العرب، ومنها حمة جدر في أم قيس(١) وتقع على بعد ساعة وثلاثة أرباع الساعة من سمخ، وحمامات زرقاء ماعين، وقد ذكرها تريسترام، وشاهد البدو يستحمون فيها.(٢)وقد حظيت الينابيع الحارة على نهر اليرموك باهتمام الرحالة، ذكر شوماخر مياه الحمة بالتفصيل، وأشار إلى أن البدو يحتمون بها عندما يكونون تحت وطأة المطاردة بأخذ الثأر،(٣) ووصف الطريق من طبريا إلى الحمة، وأشار إلى أن الروائح القوية تصل المرء من الطريق، حتى يصل إلى (بركة الجرب) وأوضح بأن هذه الينابيع الحارة تغلي في الأحواض الطبيعية، وأن حرارتها تصل إلى ١٠٤,٥ درجة فهرنهايت، وتصب حوالي ٢٢٠ جالوناً في الثانية ، وأن مياه (بركة الجرب) تصب في قناة وتدور بها مطحنة بدائية بسيطة، وأنها تصب في مياه اليرموك، ووصف أيضاً مياه عين باردة تسمى (عين بولص) وتقع على بعد ستة أميال ونصف من بركة الجرب، ويحيطها أشجار كثيفة وخاصة شجر الكينا والنخيل،(٤) أما القس أليكس مالون فقد وصف الآثار الرومانية في الحمة، التي عرفت في أيام الرومان باسم (أماتا) ووصف العيون المنبجسة منها والتي تبلغ حرارتها ٤٧ درجة مئوية، يقصدها الأهالي للاستحمام لمدة شهر أو شهرين في آذار ونيسان.(٥)

يبدو أن هناك محاولات لاستغلال هذه المواقع، تذكر صحيفة البشير أن مياه الحمة في قضاء عجلون التابعة للواء حوران تفيد في علاج الكثير من العلل والأمراض، وأن أهالي البلاد المجاورة وقبائل البدو يترددون عليها، وأنه عند تحليل هذه المياه في (لندرة) بواسطة أطباء المستشفى الإنجليزي في طبريا، تبين أن فيها منافع كثيرة.(٦)

١- العمري، مسالك الأبصار، ج١: ٨٢.

٢- Tristram, The Land of Moab, p. ٢٨٣.

٣- Schumacher, The Jaulan, p. ١٤٩.

٤- Ibid. p. ١٥٠.

٥- أليكس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك والمدن العشر، المشرق، عدد ١٢، ١٥ حزيران ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م: ٥٤٢. وانظر أيضا: المقتطف ، مجلد ٢٩ ، لسنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م : ٩٧٨. (محمد كرد علي، سكة حديد الحجاز) .

٦- البشير، عدد ١٢٣٦، ٣٠ حزيران ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

وأشارت الصحيفة إلى أن (راجي افندي هيكل) من قصبة عكا ومقيم في (دار السعادة) طلب امتيازا لجعل هذه المياه قابلة (للاستفادة العمومية) عن طريق إنشاء حمامات ومنازل، وأنه بناء على طلبه، وصل إشعار من (نظارة الغابات والمعادن) إلى الولاية، مع مندوب وزار الموقع، وأن المستدعي راجي أفندي هيكل، قدم إلى النظارة خرائط تبين مشروعه، [١] ويبدو أن مشروعه لم ينفذ، فقد ذكر القس ألكس مالون أن إدارة سكة حديد حيفا، تعول على استثمار الحمة بعد أشهر، وذلك سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، [٢] كما أن مياه حمامات ماعين لم تستغل بشكل رسمي، فقد ذكر مندوب صحيفة البشير، سنة ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م، أن حمامات ماعين في زيارته لها عبارة عن أطلال، وأن العربان تأتي إليها، مع أن الأهالي يزورونها للاستشفاء، وأكد المندوب بأن العربان يأخذون مواشيهم وإبلهم ليغسلوها فيها، (وهذه سنة لديهم) للحفاظ على صحتها.[٣]

إن القيمة الفعلية للينابيع والعيون تكمن في توزعها على كافة أنحاء مناطق شرقي الأردن الجبلية منها بشكل خاص، وهي مواقع لها أهمية خاصة في حركات السكان، والقبائل البدوية بشكل خاص.

هـ- الآبار:

يمكن التمييز ابتداء بين الآبار العامة، التي عرفتها منطقة شرقي الأردن منذ أقدم العصور، وهي (الآبار الخاربة أو الخربة)، ويبدو أنها ترتبط بدور الرومان في حفر آبار لاستقرار القوافل وضمان حريتها وحركة السكان من جهة، ولضمان الأمن بإيجاد المسالح والمخافر والحصون، والخانات للحفاظ على التجارة والقوافل المارة بها.[٤]

والآبار الرومانية إما أن تكون مدورة الشكل أو مربعة، وحجارة الجدران مفتوحة ومصقولة بانتظام، وعلى هذه الآبار (خرزات) ويتراوح عمقها بين ١٥ – ٢٠ مترا،[٥] وقد

١- البشير، عدد ١٢٣٦، ٣٠حزيران ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٢- مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، المشرق، عدد ١٢، السنة الثامنة: ٥٤٢.

٣- البشير، عدد ٢٥٧٠، ١٨ أيار ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م.

٤- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام: ٦٠.

٥- المصدر نفسه.

وصف الرحالة هذه الآبار وحددوا مواقعها وخاصة في الطريق ما بين حوران وقضاء عجلون، وقد ذكر بيركهارت وصف لآبار رومانية رآها في الحصن في ١٤ أيار/ ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م[١] وذكر بكنجهام بئرا رومانية بقناطر في مدخل قرية عنجرة،[٢] ووصف شوماخر بعدها هذه الآبار الرومانية وأكد بأنها محفورة في الصخر، وأن مساحتها تتراوح ما بين ٣٠ – ٨٠ قدما، وهي دائرية الشكل، يبلغ عمقها ما بين ١٥ – ٢٠ قدما، [٣] ووصف بئر أم العمدان وبئر أم الغزلان دون أن يحدد موقعهما.[٤]

وتميز سجلات الطابو بين نوعين من الآبار في المنطقة، الأولى الآبار العامة والثانية آبار الجمع الخاصة، وتسعفنا سجلات التسوية في تحديد مواقع وأعداد الآبار الخاصة، وبصورة عامة فإن ظاهرة الاهتمام بآبار الجمع تتزايد في المناطق الشرقية التي تقل فيها الينابيع، وفي مناطق بني عبيد والسرو والوسطية وبني جهمة والرمثا والمفرق. وهي ظاهرة مقبولة وطبيعية، ولحسن الحظ، فقد رصدت الدراسات الحديثة هذه الآبار من مصادر محلية مباشرة ورسمية وهي دفاتر الطابو، وسجلات التسوية وخرائط التسوية وسجلات المحاكم الشرعية، إضافة إلى أدبيات الرحالة في القرن التاسع عشر الميلادي.

وهذه القائمة التي نوردها اعتمادا على هذه الدراسات، تمثل ظاهرة هامة في حياة السكان في شرقي الأردن، الذين يعتمدون على مياه الجمع من الأمطار للشرب وسقي المواشي، ومن هنا، كان لملكية الآبار أهمية خاصة في سجلات الطابو، حيث يلفت انتباهنا أن آبار الجمع عادة تكون في حرم البيت، ويتقاسم ملكيتها عددا من الأفراد.[٥]

رغم تعدد مصادر المياه في شرقي الأردن، إلا أن كمية تدفق المياه واستمراريته غير مأمونة، وقد لعبت هذه المصادر دوراً كبيراً في تحديد حركة السكان في برّ الشام عموماً، وشرقي الأردن بشكل خاص، وهي مدخلنا لدراسة السكان في المنطقة.

هذا المدخل الجغرافي يؤكد على أهمية الموقع وخطورته، وعلى تنوع التضاريس

١- Burckhardt, Travels, p. ٢٦٨.

٢- Buckingham, Travels Among the Arab Tribes, p. ١٣٥. London, ١٨٢٥.

٣- Schumacher, Northern Ajlun, p.١٢

٤- Ibid. p. ١٠٦.

٥- انظر: هند أبو الشعر، اربد وجوارها: ٥٦ – ٧١.

وتعددها، وعلى مناخ معتدل مقبول، يساعد السكان على الاستقرار، والفعالية في كل الفصول والمواقع دون التأثر بالعوائق الطبيعية الصعبة أو الجغرافية والمناخية، وهو ما سنتناوله في قراءتنا للسكان في شرق الأردن في العهد العثماني.

الرقم	اسم المنطقة	عدد الآبار	المصدر
١-	الحصن	١٣٥	سجلات التسوية، راجع هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٦٠٦-٦٠٧.
٢-	شطنا	٥٠	المصدر نفسه: ٦٠٨.
٣-	البارحة	١٠٠	المصدر نفسه: ٦٠٩.
٤-	النعيمة	١٣٣	المصدر نفسه: ٦١٠.
٥-	مزرعة كبر	-	-
٦-	هام	٢	المصدر نفسه: ٦١٢.
٧-	ناطفة	٢	المصدر نفسه: ٦١٢.
٨-	حوارة	٢٢	المصدر نفسه: ٦١٢.
٩-	الصريح	٨٤	المصدر نفسه: ٦١٤.
١٠-	السلط	٢٩٢	جورج طريف، السلط وجوارها: ٧٥-٧٦.
١١-	عيرا	٩٦	المصدر نفسه: ٧٤.
١٢-	تلاع العلي	٥٢	المصدر نفسه: ٧٤.
١٣-	الفحيص	٢٣	المصدر نفسه: ٧٤.
١٤-	يرقا	٢٠	المصدر نفسه: ٧٤.
١٥-	دعم	١٩	المصدر نفسه: ٧٤.
١٦-	خلدا	٨	المصدر نفسه: ٧٤.
١٧-	أم جوزة	١٤	المصدر نفسه: ٧٤.
١٨-	بدران	٧	المصدر نفسه: ٧٤.
١٩-	الجبيهة	٥	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٠-	دابوق	٥	المصدر نفسه: ٧٤.
٢١-	ياجوز	٤	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٢-	سوميا	٣	المصدر نفسه: ٧٤.

الرقم	اسم المنطقة	عدد الآبار	المصدر
٢٣-	عين صويلح	٣	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٤-	أم العمد	٢	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٥-	أم الدنانير	١	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٦-	المصطبة	١	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٧-	جمرة ويرقا وعيرا	١	المصدر نفسه: ٧٤.
٢٨-	آبار إربد		انظر: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٨٩-٩٠. هند أبو الشعر، اربد وجوارها: ٥٩-٦٠.

ثانياً: السكان

أ- مدخل

ابتداء فقد سكنت القبائل العربية بلاد الشام قبل الإسلام، ومنهم الغساسنة في منطقة حوران، قضاعة في جهة البلقاء وجنوب شرقي الأردن، في حين استقرت قبيلتا جذام ولخم جنوبي الأردن وفلسطين،[1] ومع أننا لا نستطيع تتبع حركة القبائل وانتشارها في كل المراحل، إلا أن وضع السكان في مطلع العهد العثماني كان مستقرا، وتعطينا دفاتر الطابو العثمانية المبكرة ضمانة حقيقية بأن مناطق شرقي الأردن عموماً كانت مسكونة بشكل أو بآخر، وإن اختلفت الأعداد تبعا للأوضاع الأمنية، أو لحركة القبائل البدوية، وللظروف المناخية مثل الجفاف المتكرر، إضافة إلى الأوبئة والزلازل والفيضانات، ويبدو من الأهمية بمكان، ضرورة مقارنة دفاتر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بدفاتر الطابو العثمانية بعد صدور قانون الأراضي (١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م) وإجراء اليوقلمة الأساسية،[2] لملاحظة حركة السكان وأعدادهم وامتدادهم، فقد تحولت العديد من المزارع إلى قرى، في حين اختفت بعض القرى، وتحولت إلى أراضٍ زراعية، (أحواض) تابعة للقرى في منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهي دراسة تضع النقاط على الحروف في المنطقة، جغرافيا وسكانيا وإداريا.

١- البلاذري (أحمد بن يحيى، ت٢٧٩هـ/ ٨٩٣م)، فتوح البلدان، مراجعة وتعليق رضوان أحمد رضوان ، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٥٩م، (فتوح الشام) وسنشير إليه لاحقا هكذا: البلاذري، فتوح . وانظر القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي، ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م) صبح الأعشى في صناعة الإنشا (نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ومذيلة) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٥٩: ٣١٣، ٣١٤، ١٤١، ١٤٧، ٤٤٢، ٤٤٧، وسنشير إليه لاحقا هكذا: القلقشندي، صبح . وانظر أيضا: القلقشندي، نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب، تصحيح إبراهيم الأبياري، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٩م: ٣١٤، ١٣٢، ٣٠٣، ٤٤٢، ٢١٠.

٢- اليوقلمة، مصطلح استخدم عند بداية الطابو في بلاد الشام، ويعني الكشف الميداني على الأراضي وتسجيل وقوعاتها، راجع: خليل ساحلي أوغلو، قانون نامة آل عثمان، مجلة دراسات، مجلد ١٣، العدد السابع، سنة ١٩٨٦م، الجامعة الأردنية: ١٣٨. وسنشير إليه لاحقا هكذا: ساحلي أوغلوا، قانونامة.

١- أعداد سكان شرقي الأردن في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:

توفر دفاتر الطابو في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إمكانية رصد عدد السكان مع مطلع القرن ومنتصفه ومنتهاه، وتساعدنا على تتبع حركة السكان ونموهم، ويبدو ابتداء، أن عدد سكان ناحية بني الأعسر (بني عبيد لاحقاً) قد تزايد، فقد كان مع مطلع القرن ٢٠٤ خانات،[١] وارتفع العدد مع منتصفه ليصبح ٥٥٦ خانة و ٢٥ مجردا (أي أعزب)، في حين بلغ العدد مع نهاية القرن ٧١٧خانة و ٣٥٩ أعزبا، [٢] وذكر دفتر طابو (٤٣٠) الذي يعود تاريخه إلى مطلع عهد السلطان سليمان القانوني (٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م) أن عدد الخانات كان ٥٩ خانة،[٣] في حين بلغ العدد سنة ٩٥٠هـ/ ١٥٣٤م ١١٥ خانة و ١٤ مجردا،[٤] ومع نهايته أصبح العدد ٣٠٧ خانات و ١٢٨ مجردا.[٥]

أما في ناحية بني جهمة وقصبتها إربد فقد بلغ العدد مع مطلع القرن ١٢٤ خانة ونفرا واحدا فقط، وبلغ العدد مع نهاية القرن ١٧٠ خانة و ٢٥ مجردا،[٦] وتزايد عدد السكان البارحة في ناحية بني جهمة، ليصل مع نهاية القرن إلى ١٥٠ خانة و ٥ من

١- الخانة هي الأسرة وهي وحدة تعداد السكان في الدولة العثمانية، ويقدر الدارسون عددها بخمسة أو ستة أفراد انظر:
Huttreoth, wolf Dietes, Kamal Abdul – Fattah, Historical Geography of Palestine, Trans Jordan, and Southern Syria in the late ١٥th Century, ١٩٧٥, p. ٣٦.

وسنشير إليه لاحقا هكذا:

Huttreoth, Historical Geography.

٢- البخيت (محمد عدنان)، ناحية بني الأعسر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات، مجلد ١٥، عدد ٧، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م: ١٦٠، وسنشير إليه لاحقا هكذا: البخيت، ناحية بني الأعسر.

٣- البخيت (محمد عدنان)، ناحية بني كنانة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م: ٦، وسنشير إليه لاحقا هكذا: البخيت، ناحية بني كنانة.

٤- المصدر نفسه ٦، (دفتر ٤٠١).

٥- المصدر نفسه ٧، (دفتر ٩٩).

٦- البخيت (محمد عدنان)، ناحية بني جهمة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بحث منشور في كتاب: (بحوث مهداة إلى عبدالكريم غرايبة) عمان، ١٩٨٩م: ٥١٨، ٥٢٠، (دفاتر: ٤٠١، ١٩٢، ٩٩٠) وسنشير إليه لاحقا هكذا: البخيت، ناحية بني جهمة.

المجردين، ومعهم ٢١خانة من النصارى، من بينهم ١١ مجردا.[١]

بلغ تعداد لواء عجلون مع منتصف القرن، حسب الدفتر المفصل (٩٧٠) للواء كالآتي:[٢]

و يبدو من القراءة الدقيقة لهذه الأعداد، ان نسبة كبيرة من السكان هم من المستقرين

	الناحية	عدد خانات المسلمين	المجردون من المسلمين	الأئمة	عدد خانات النصارى	المجردون من النصارى	المجموع	
١-	عجلون	١٦١٠	٨١	٦٧	١٩١	-	١٨٠١	
٢-	السلط	٨٧١	٤٨	٢٩	١٠	-	٨٨١	
٣-	علان	٢٨٤	٤	٤	-	-	٢٨٤	
٤-	طوائف عربان اللواء	١٦٩٠	٤١	-	-	-	١٦٩٠	ست طوائف
٥-	الكرك	١٠٦٠	-	٢١	١٤٣	-	١٢٠٣	
٦-	الغور	١٨	-	١	-	-	١٨	
٧-	الشوبك	٣٥٠	٢٧	٦	١١	-	٣٦١	
٨-	وادي موسى	١٣٦	١١	٣	-	-	١٣٦	
٩-	جبل بني حميدة	٣٤٢	١٦	٧	-	-	٣٤٢	
١٠-	المجموع العام	٦٣٦١	٢٢٨	-	٣٥٥	-		المجموع العام ٦٧١٦ خانة

١- المصدر نفسه: ٥١٨ – ٥٥٣.

٢- البخيت (محمد عدنان) والحمود (نوفان رجا) دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م: ١٤، وسنشير إليه لاحقا هكذا: البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠).

والمزارعين، وأن القرى كانت في حال تزايد مضطرد منذ مطلع القرن وحتى نهايته، إضافة إلى وجود جماعات من العربان والتركمان والنور، وفيما يلي قائمة بأعداد الخانات في النواحي، ثم في لواء عجلون، اعتمادا على دفاتر الطابو التي تعود إلى مطلع القرن ومنتصفه ومنتهاه:

أولا: ناحية بني الأعسر:

رقم متسلسل	اسم القرية	دفتر طابو(٤٣٠)مطلع القرن			دفتر طابو(٤٠١)منتصفه			دفتر طابو(٩٩) منتهاه		
		خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام
١-	ايدون	٩	-	-	١٤	٣	١	٣٢	٢١	-
٢-	جحفية	٩	-	١	١١	١	١	٤٠	٢١	-
٣-	حبكة	٥	-	-	٤	-	-	١٨	١١	-
٤-	حطين	٤	-	-	٤	-	-	١٣	٢	-
٥-	حوفا العظمى	٥	-	-	١٨	-	-	١٥	٨	-
٦-	الحديجة	١٤	-	١	١٩	١	١	١٥	١٠	-
٧-	دوخلة	٥	-	-	٥	-	-	٥	-	-
٨-	راكبة	-	-	-	-	-	-	١٢	٨	-
٩-	زبدا	-	-	-	٩	٣	١	١٩	٨	-
١٠-	سامتة	-	-	-	-	-	-	٣	٢	-
١١-	شطنا	-	-	-	٩	-	١	٥	١٠	-
١٢-	صخرا	١٥	-	-	٤٥مسلماً	-	١	٣٢ مسلما	٢	-
					١٧نصرانياً			١٥نصرانياً		
١٣-	الصريح	٥	-	-	٣٢	-	١	٥٨	٣٦	-
١٤-	طيارة	١١	-	١	٣٨	-	١	٩٢	٣٠	-
١٥-	عايدة	-	-	-	-	-	-	١٥	٦	-
١٦-	عبين	-	-	-	٢٥مسلماً	-	٢	١	٢١	١٢
					١٥نصرانياً	-	-	-	١٠	٥
١٧-	عبلين	-	-	-	١١مسلماً	-	١	٧	٤	-
					٦ نصارى				٦	

رقم متسلسل	اسم القرية	دفتر طابو(٤٣٠)مطلع القرن			دفتر طابو(٤٠١)منتصفه			دفتر طابو(٩٩)منتهاه		
		خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام
١٨-	عصيمة	١٠	-	-	١٠	-	١	١٤	٨	-
١٩-	عفنا	٣٠	-	-	٣٧	٢	-	٣٢	١٥	-
٢٠-	عين الشعرا	١٨	-	-	٥٦	-	١	٦٠	٣٢	-
٢١-	ققفقا	٢٠	-	-	١٧	-	١	١٦	١٠	-
٢٢-	كتم	٩	-	١	٩	٣	١	١٩	١١	-
٢٣-	كفرتا	-	-	-	١٤	-	١	٨	٥	-
٢٤-	كفر خل	١٣	-	١	٦٠	٣	١	٣٤	١٥	-
٢٥-	ناطفة	٧	-	-	١١	-	١	١٧	٩	-
٢٦-	النعيمة	-	-	-	٦	-	-	١٤	١٠	-
٢٧-	هام	١٥	-	١	٢٨	٧	١	١٩	٩	مؤذن
٢٨-	يارين	-	-	-	١٦	-	١	١٨	٩	-
٢٩-	يعمون	-	-	-	١٠	-	١	٢٩	١٣	-
ثانياً: ناحية بني جهمة:-										
١-	إربد	٣٤	-	١	٧٦	٢	٢	٧٠	٣٥	٢
٢-	كفر يوبة	٨	-	-	٤٧	٢	١	٣٦	١٩	٢
٣-	البارحة	٣٤مسلماً ٤نصارى	-	١	٤٨	٦	١	٥٠	٥	-
٤-	بشرى	-	-	-	٩	-	-	١٢	٥	-
٥-	حوارة	٢٦من النصارى	-	-	١١	-	١	١١	-	-
٦-	العسال	٣	-	-	١٠	-	١	٢٩	١١	-
٧-	ابان	-	-	-	١٠	١	١	١١	٤	-
٨-	بيت رأس	٢	-	-	٥	-	-	٣٠	١٠	-
٩-	تقبل	-	-	١٤	-	١	٢٥	٩	١٠	-

الرقم	اسم القرية	دفتر طابو(٤٣٠)مطلع القرن			دفتر طابو(٤٠١)منتصفه			دفتر طابو(٩٩)منتهاه		
		خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام
١٠-	خربة ماجد	٨	-	-	٢٠	١	١	٤٧	٢٨	-
١١-	شجرة ماجد	٤	-	-	٢٦	-	١	٥٣	٢١	-
١٢-	ذنيبة	٦	-	-	٣٠	٢	١	٢٣	١٤	-
١٣-	مغير الغربي	٤	-	-	١٠	-	١	١٦	٧	-
١٤-	زبدا إربد	-	-	-	١١	-	١	١١	-	١
١٥-	كفر جايز	١	-	-	١٤	-	١	١٤	٦	-
١٦-	عمراوة	-	-	-	١١	-	١	٢٣	٨	-
١٧-	حكما	٦	-	-	١٦	-	١	٢٥	١٠	-
١٨-	سال	-	-	-	٦	-	-	١٩	٦	-
١٩-	جمحا	١١	-	-	٣٠	١	١	٢٨	١١	-
٢٠-	زيزون	-	-	-	٨	-	١	١٣	٥	-
٢١-	بوقين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٢-	زهرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ثالثاً: ناحية بني كنانة:-										
١-	دلوزة	٨	-	-	١٤	-	١	-	-	-
٢-	حبراص	٧٨	-	٢	٩٠	٢	٢	٥٦	٣٣	٦
٣-	يبلى	٧	-	١	٢٠	٩	١	١٦	١٠	-
٤-	عربريبدة	٥	-	-	-	-	-	-	-	-
٥-	مرعي	٦	-	-	-	-	-	-	-	-
٦-	قصفة	٥	-	-	٢٣	-	١	١٢	١٠	-
٧-	ركنى	٦	-	-	-	-	-	-	-	-
٨-	مرو	١٩	-	-	-	-	-	٢٨	١٥	١
٩-	خرجي	٧	-	-	١٢	٢	١	٢٣	١٧	-
١٠-	سوم	١٠	-	-	١٩	٩	١	٣٨	٢٠	-
١١-	البرز	٢	-	-	٨	-	-	٩	٢	-
١٢-	سما	٤	-	-	٧	-	١	١٦	٦	-
١٣-	سوم	٢	-	-	-	-	-	-	-	-

الرقم	اسم القرية	دفتر طابو(٤٣٠)مطلع القرن			دفتر طابو(٤٠٣)منتصفه			دفتر طابو(٩٩)منتهاه		
		خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام
١٤-	حور	٦	-	-	٧	-	-	١٧	١٤	-
١٥-	كفر اياس	٢	-	-	-	-	-	-	-	-
١٦-	فوعرة	٥	-	-	٤	-	-	١١	٥	-
١٧-	حسما	٤	-	-	٥	-	-	١٩	١٣	-
١٨-	زهر الفقية	٦	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩-	ججين	٦	-	-	١٢	-	١	١٤	١٠	-
٢٠-	زهرالنصارا	٦	-	-	٩	-	١	٣٦	٢٠	-
٢١-	كفر رختى	٨	-	-	٢٩	٤	١	١١	٦	-
٢٢-	محنا	٣	-	-	١٨	-	١	٩	٦	-
٢٣-	قميم	٣	-	-	١١	-	١	١٠	٥	-
٢٤-	طيبة الاسم	١٣	-	١	٦٠	٣	١	٤٠	٢٠	١
٢٥-	حوفا	٣	-	-	١٧	-	-	١٤	٧	-
٢٦-	كفر أسد	١١	-	١	٤٨	-	١	١٢	٦	-
٢٧-	مكيس	٥	-	-	١٠	١	-	٢١مسلماً ٣نصارى	١٥	-
٢٨-	سحم القفار هجرها أهلها	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٩-	مندح	-	-	-	٦	-	-	٣١	١٢	-
٣٠-	بيت المارحة	-	-	-	٩	-	-	١١	٦	-
٣١-	حرحر	-	-	-	٣٨	-	١	-	-	-
٣٢-	دير مسيب	-	-	-	١٦	-	١	-	-	-
٣٣-	مخربا	-	-	-	٦	-	-	٤٠	١٨	-
٣٤-	كفر داهم	-	-	-	٤	-	-	١٣	٥	-
٣٥-	دوقرة	-	-	-	٨	١	-	١٠	٨	-
٣٦-	الخراج	-	-	-	١٢	٣	١	١١	٨	-
٣٧-	جليطات	-	-	-	١٢	١	١	١٣	١٠	-
٣٨-	سومة	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الرقم	اسم القرية	دفتر طابو(٤٣٠)مطلع القرن			دفتر طابو(٤٠١)منتصفه			دفتر طابو(٩٩)منتهاه		
		خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام	خانة	مجرد	إمام
٣٩-	حريما	-	-	-	٨	-	-	٨	١٥	-
٤٠-	زهر العقب	-	-	-	١٢	-	١	-	-	-
٤١-	بسر	-	-	-	٩	-	١	٩	٤	-
٤٢-	كنيسة	-	-	-	٨	-	-	-	-	-
٤٣-	كفر عباس	-	-	-	٥	-	-	٩	٩	-
٤٤-	حاتم	-	-	-	١٣	-	١	١٩	١٣	-
٤٥-	أرغان	-	-	-	٤	-	-	٦	٣	-
٤٦-	قم	-	-	-	٧	-	-	٨	٥	-
٤٧-	دير أبوثلجة	-	-	-	٤	-	-	٥	-	-
٤٨-	عزريت	-	-	-	١٧	-	١	١١	٥	-
٤٩-	بركته	-	-	-	١٩	-	١	٧	٣	-
٥٠-	سيفين	-	-	-	٨	٢	١	٨	٥	-
٥١-	أسعرة	-	-	-	٧	-	-	-	-	-
٥٢-	ملكا	-	-	-	١٤	-	١	٢٧	١٥	-
٥٣-	مخيبة	-	-	-	٧	-	١	-	-	-
٥٤-	رحراحة	-	-	-	١٥	-	١	-	-	-
٥٥-	كفرعان	-	-	-	٧	-	-	١٥	١٠	-
٥٦-	إبدر	-	-	-	٧	٢	-	٨	٥	-
٥٧-	مجاول	-	-	-	١٠	-	١	١٠	٨	-
٥٨-	ايل	-	-	-	١٢	٥	-	-	-	-
٥٩-	دير متين	-	-	-	-	-	-	٧	٥	-
٦٠-	برشتة	-	-	-	-	-	-	١٠	٣	-
٦١-	صخرا	-	-	-	-	-	-	١٤	٨	-
٦٢-	زهر الفضة	-	-	-	-	-	-	٦	٤	-
٦٣-	بلوقس	-	-	-	-	-	-	٣	٣	-
٦٤-	زبدا اجلاخ	-	-	-	٨	-	-	٦	-	-

رابعاً: لواء عجلون (سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٣٨م) [دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠)]:-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١-	عجلون	١٩٦	٩	١٠
٢-	ربض	١٥	١١	٣
٣-	كفر عوان	٣٤	-	-
٤-	كفر ابيل	١٤	-	-
٥-	دبين	-	-	٤٨
٦-	مرج شيخ	٥	-	١٧
٧-	نحلة	٤٥	-	٣
٨-	نتنة السعال	٤٦	-	٤
٩-	برقة	٣٣	-	-
١٠-	عنجرة	٢٢	١٩	٤
١١-	خنزيرية	٣٦	-	٢
١٢-	جب الصفا	٤٤	-	٢
١٣-	سموع	٣٦	-	٤
١٤-	دير غفر	٣٤	-	-
١٥-	زوبية	٣٠	-	٤
١٦-	كفر الما	٥٧	-	٢
١٧-	راجب ريان	١٨	-	-
١٨-	عين الجد العفيف	٤٩	٢١	٤
١٩-	استبل	٩	-	-
٢٠-	دايمة	١٣	١٩	-
٢١-	عنبا	٣٠	١	-
٢٢-	كفر طرة	-	-	-
٢٣-	كفرانجة	١٥	-	-
٢٤-	قافصة	١١	-	-
٢٥-	عنك	٣٢	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
٢٦-	كفر قطرا	٢	-	-
٢٧-	علمون	٩	-	-
٢٨-	صيرة	٨	-	-
٢٩-	حلاوة	١٩	-	١
٣٠-	دير يوسف	٦	-	٢
٣١-	فية	٤	-	-
٣٢-	منصورة وادي سوف	٣٠	٥	٢
٣٣-	عين نجدة	٧	-	-
٣٤-	عين جد القاضي	١٥	٣	-
٣٥-	نجدة	٣٨	-	١٢
٣٦-	مآب	١٠	-	١
٣٧-	حميم الفوقا والتحتا	٧	-	١
٣٨-	عنبة	٥٠	-	٢
٣٩-	بقيع النصارى	-	٢٩	-
٤٠-	زمال	١١٥	-	١
٤١-	دير عمود	١٤	-	٣
٤٢-	اسطلوس	٥	-	-
٤٣-	منصورة	٩	-	-
٤٤-	أوصرة	٥	-	١
٤٥-	البدرية	١١	-	-
٤٦-	خطلا	١٣	-	-
٤٧-	دير زقريط	٧	-	-
٤٨-	همتا	١١	-	١
٤٩-	مصلى شرف	٣٥	٦	-
٥٠-	نصيا	٣	-	-
٥١-	رجيم	١١	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
٥٢-	عيصرة	٧	-	-
٥٣-	ساكب	١٣	-	-
٥٤-	بعنة الفوقاني	٨	-	-
٥٥-	تبنة	٣٢	-	-
٥٦-	شمرية	١٧	-	-
٥٧-	بيت إيدس	-	-	-
٥٨-	دير ورقة	٥	-	-
٥٩-	الجزازة	١٨	-	٢
٦٠-	وادي شوف	٧١	٨	٤
٦١-	دير ابن قبيس	١٤	-	-
٦٢-	مشرفة	١٦	-	-
٦٣-	قامية	٩	-	-
٦٤-	عرجان الفوقاني والتحتاني	٣٤	-	-
٦٥-	بيت يافا	٣٨	-	-
٦٦-	باعون	٣٤	-	١
٦٧-	دير عسل	٣	-	-
٦٨-	جبا	٣٠	-	-
٦٩-	جرش	٦	-	-
٧٠-	كفر كيفا	٩	-	١
٧١-	دير بيل	٨	-	-
٧٢-	ريمون	١٠	-	-
٧٣-	حرثة	٥٤	-	١٠
٧٤-	دير شبيب	٦	-	-
٧٥-	واعية	-	-	-
٧٦-	الصلت	١٥٤	١٠	١٠
٧٧-	بيت رامة	-	-	-
٧٨-	حسبان	٧	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد	هنود
٧٩-	أم العمد	٨	-	-	
٨٠-	علاميون	١٤	-	٧	
٨١-	مزرعة سماح	٩	-	-	
٨٢-	دوير	٢٣	-	-	
٨٣-	كفرين	٣٧	-	-	
٨٤-	نمرين	٥	-	-	
٨٥-	رفيف	٢٨	-	٨	
٨٦-	بيتات	٢٠	-	١	
٨٧-	قصير	٣٨	-	-	
٨٨-	كفرما	١٠	-	١	
٨٩-	مزرعة ناجي	٩	-	-	
٩٠-	مزرعة مغارة	٨	-	-	
٩١-	صيحان	٢٣	-	١	
٩٢-	مشرفة	٢	-	-	
٩٣-	فحل التحتا	-	-	-	
٩٤-	فحل الفوقا	-	-	-	
٩٥-	الردعة	٢٣	-	٤	
٩٦-	علان	١٥	-	١	
٩٧-	كفر الما	١٠	-	-	
٩٨-	جلعد	٦	-	-	
٩٩-	محدية	٢٣	-	٧	
١٠٠-	مزرعة جونة	١٧	-	-	
١٠١-	حسامية	١٥	-	-	
١٠٢-	زراعة	١١	-	-	
١٠٣-	دير علي	٣٥	-	٥	
١٠٤-	مرقب السفلى	٢٦	-	٣	٥٨
١٠٥-	مزرعة الشاهلية	٢٠	-	-	

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١٠٦-	فقارس	٣٩	–	–
١٠٧-	قحوانة	٥٧	–	–
١٠٨-	أم جروع	٢٥	–	–
١٠٩-	حسينية	١٥	–	–
١١٠-	دير ردعة	٣٧	–	–
١١١-	مزرعة يوسرا	١١	–	–
١١٢-	مزرعة جبول السفلى	٩	–	–
١١٣-	مزرعة حكمية	١٤	–	–
١١٤-	الكرك/نفس الكرك	٦٤	١١٧	–
١١٥-	بدان	٥٥	–	–
١١٦-	عين موسى	٨	–	–
١١٧-	مقير	١١	–	–
١١٨-	راس	٥٣	–	–
١١٩-	حورة	٧٣	–	–
١٢٠-	تماي	٥٢	–	–
١٢١-	كفر ربا	١١٠	٥	–
١٢٢-	شجر	١٤	–	–
١٢٣-	عراق	٨٤	–	–
١٢٤-	طيبة	١١٢	–	–
١٢٥-	خنزيرة	٦٠	٢	–
١٢٦-	عين سيل	٦٦	٧	–
١٢٧-	مزرعة	٦٢	–	–
١٢٨-	صرفا	٢١٤	١٢	–
١٢٩-	مجدلين	٢٢	–	–
١٣٠-	فقوع	–	–	–
١٣١-	مزرعة	١٢	–	–
١٣٢-	صافية	٦	–	–

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١٣٣-	شوبك/نفس شوبك	١٤٥	١١	١٦
١٣٤-	شاهد	١٨٧	-	١٠
١٣٥-	وادي دغيم	١٨	-	١
١٣٦-	وادي موسى	٨٩	-	١
١٣٧-	الجبة	٤٧	-	-
١٣٨-	نمته	٧٧	-	٥
١٣٩-	طفيل	٦١	-	-
١٤٠-	تمتم	٦١	-	٥
١٤١-	صنفحة	١٠٣	-	٦
١٤٢-	عفر	١٤	-	-
١٤٣-	عوبر	٩	-	-
١٤٤-	ارحاب	١٧	-	-
١٤٥-	علان/نفس علان	٢٨٤	-	٤

خامساً: لواء عجلون سنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م [دفتر مفصل ١٨٥]:-

الرقم	اسم القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١-	عجلون/ أربع محلات	٣٠٩	٢١	٣٢
٢-	دير بن علوان	٥	-	٢
٣-	أبو الحروف	-	-	-
٤-	بني علوان/علمون	٩	-	-
٥-	غور نمرين	٦	-	-
٦-	كفرين	٤٣	-	-
٧-	فحل التحتا	٩	-	-
٨-	حوير	١٧	-	-
٩-	حسينية	٤٢	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١٠-	البيسة	١٢	-	-
١١-	بيت رامة	-	-	-
١٢-	أم جروع	-	-	-
١٣-	جمة حبور	-	-	-
١٤-	قجينة	-	-	-
١٥-	كورة زوبية	١٤	٧	٦
١٦-	كفر عوان	١٦	-	٧
١٧-	كفر ابيل	١١	-	٦
١٨-	خنزيرة	٢٠	-	٣
١٩-	جديتا	٤	-	٢
٢٠-	صلت	٣٩	٢٥	٥
٢١-	صيحان	٢٦	-	-
٢٢-	علامون	٨	-	٢
٢٣-	حسبان	-	-	-
٢٤-	أم العمد	-	-	-
٢٥-	مشرفة	-	-	-
٢٦-	قلعة	-	-	-
٢٧-	عجلون/عنجرا	٢٧	١٣	٥
٢٨-	عين جنة الفضة	٤٢	١٢	٦
٢٩-	راجب ريان	٨	-	٢
٣٠-	حلاوة	١٤	-	١
٣١-	استب	١١	-	٢
٣٢-	أوصرة	٨	-	-
٣٣-	عرجان الفوقا والتحتا	٢٤	-	-
٣٤-	قافصة	٨	-	-
٣٥-	كفرانجة	٨	-	٢
٣٦-	منصورة	٧	-	٢

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
٣٧-	فارة	٣٠	-	٣
٣٨-	مشرفة	١١	-	-
٣٩-	دير شبيك	٤	-	١
٤٠-	حميم الفوقا والتحتا	٧	-	-
٤١-	راسون	٤	-	١
٤٢-	اسطلوس	٣	-	-
٤٣-	البدرية	١٢	-	-
٤٤-	كفر طرة	١٣	-	-
٤٥-	ربض	٢٦	١٢	-
٤٦-	خربة	٣٢	-	٣
٤٧-	بني علوان/نقية السفلى	٣٤	٩	-
٤٨-	ديين نصارى	-	٧٥	-
٤٩-	بورمة	٣٢	-	٤
٥٠-	مرج شيخ	٨	١١	-
٥١-	نحلة	٤٨	-	١
٥٢-	نميرة	٣٤	-	٧
٥٣-	دير بن قبيس	٤١	-	٣
٥٤-	منصور	٤٨	٨	٢
٥٥-	جرش	١٢	-	-
٥٦-	ساكب	١٢	-	-
٥٧-	عيصرة	٧	-	-
٥٨-	بعنة الفوقا	١٣	-	-
٥٩-	راغة	٦	٨	٣
٦٠-	مصلى	٤٤	٧	٥
٦١-	بصا	٢	-	-
٦٢-	خنوف/وادي سوف	٧٥	١٠	٥
٦٣-	كفر قطرة	٣	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
٦٤-	رمان	١٨	-	-
٦٥-	ريمون	٢٧	-	٣
٦٦-	عين نجدة	١٧	٣	٣
٦٧-	عين جنة القاضي	١٢	-	٢
٦٨-	همتا	١٥	-	-
٦٩-	عين جملا	-	-	-
٧٠-	قامية	٣٤	-	٢
٧١-	جبة	١٢	-	-
٧٢-	دير تليل	٧	-	-
٧٣-	شحرية	٩	-	-
٧٤-	جزازة	٢١	-	-
٧٥-	عنبا	-	-	-
٧٦-	جبا	٤٣	-	-
٧٧-	عنك	٢٥	-	-
٧٨-	دير زقريط	١٤	-	-
٧٩-	كورة/جنين الصفا	٢٨	-	٢
٨٠-	كفر الماء	٤٥	-	١٠
٨١-	دير غفر	١٥	-	٣
٨٢-	دير يوسف	١٢	-	٣
٨٣-	قنه	٧	-	-
٨٤-	دير عسل	٤	-	-
٨٥-	مهرمة	-	٢١	-
٨٦-	حبره	٢٣	-	-
٨٧-	بيت يافا	٤٧	-	-
٨٨-	باعون	٤٥	-	٧
٨٩-	تبنة	٣٠	-	٧
٩٠-	بيت إيدس	١٠	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
٩١-	رجيم	٨	-	-
٩٢-	عفنة	٤٦	-	٧
٩٣-	بقيع النصارى	-	١٩	١
٩٤-	كفر كيفا	١٣	-	-
٩٥-	سموعة	١٩	-	-
٩٦-	زمال	١١	-	١
٩٧-	غور/دير علا	٤٦	-	٤
٩٨-	رفيف	٤٥	-	-
٩٩-	كوما	١٦	-	-
١٠٠-	بيسان	٣٨	-	٤
١٠١-	دير ردغة	٤١	-	-
١٠٢-	ردعة	٢٤	-	-
١٠٣-	قحوانة	٨٠	-	٢
١٠٤-	حسامية	٢٣	-	-
١٠٥-	فقارس	٤٧	-	-
١٠٦-	زراعة	١٧	-	-
١٠٧-	قصير	٤٧	-	٣
١٠٨-	ساسية	١٥	-	-
١٠٩-	مرفقة التحتا	٧	-	٥ + ١٣هندياً
١١٠-	محدثة	٣٢	-	-
١١١-	صلت/كفرهود	٢٢	-	١
١١٢-	علان	٣١	-	-
١١٣-	كفر الما	-	-	-
١١٤-	طائفة بني صخر	٦١٦	-	٣٧
١١٥-	طائفة حميدات	١٣٧	-	-
١١٦-	طائفة هثيم	٦٨٧	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١١٧-	طائفة بني مهدي	١٣٨	-	-
١١٨-	علان/محلات	٢٧٠	-	-
١١٩-	كرك/ نفس كرك	٧٨	١٠٣	١٠
١٢٠-	مزارع	٨٨	-	-
١٢١-	صرفا	١٤٤	-	-
١٢٢-	مذان	٣٥	-	-
١٢٣-	عين موسى	١٥	-	-
١٢٤-	كفر ربا	١٦	٣	-
١٢٥-	جورة	١٤	-	-
١٢٦-	راس	١٣	-	-
١٢٧-	عراق	١٩	-	-
١٢٨-	طيبة	١٧	-	-
١٢٩-	شجر	١٣	-	-
١٣٠-	طفيلة	٣٣	-	-
١٣١-	صافية	٩	-	-
١٣٢-	مزرعة	١٤	-	-
١٣٣-	جبال كرك/نمتة	٩٦	-	-
١٣٤-	صنفحة	٨١	-	-
١٣٥-	علمة	٢٤	-	-
١٣٦-	خنزيرية	١٠	-	-
١٣٧-	عين ستل	١٩	٣	-
١٣٨-	تماي	٣٠	-	-
١٣٩-	قنية	٢٢	-	-
١٤٠-	شوبك/نفس شوبك	٦٥	٥	-
١٤١-	بلعز	١٥	-	-
١٤٢-	غوير	١٠	-	-
١٤٣-	ارحاب	١٨	-	-

الرقم	القرية	خانات المسلمين	خانات النصارى	مجرد
١٤٤-	شاهد	٨٠	-	-
١٤٥-	وادي دغيم	٨٥	-	-
١٤٦-	نجل	٣٢	-	-
١٤٧-	الجبة	٤٠	-	١
١٤٨-	طائفة حربية	٧٢	-	-
١٤٩-	طائفة آل حسنة والحمارجة	٢٢٤	-	-
١٥٠-	آل يزيد ومحمدية	٣٤	-	-
١٥١-	أعراب كلابنا	٤٠	-	-
١٥٢-	أعراب مساعيد	٣٨	-	-
١٥٣-	أعراب المواهرة	١٤	-	-
١٥٤-	سعيفان وحراحشة	٢٧	-	-
	المجموع	٥٩٥١ خانة		

إن الصورة العامة للمنطقة حسبما تعكسها هذه الأرقام، تشير إلى أن نسبة كبيرة من القرى كانت مسكونة، وأن الكثافة السكانية فيها مقبولة، تتزايد مع منتصف القرن ومنتهاه، وهذا دليل على الاستقرار والتوسع في الزراعة وتوفر الأمن، ومع ذلك، فقد وردت إشارة إلى هجر ثلاث مزارع في حوارة، وإلى تشتت بعض أهالي القرى الأخرى، فقد اشترطت الدولة على أهالي المزارع الثلاث التابعة لحوارة، إعادة تعميرها،[١] كما تشتت أهالي قرى دير الماء،[٢] وعصيم وقفقفا وحبكة وعفنا،[٣] وبلغ مجموع الخانات التي هجرت قراها ١٠ خانات في عصيم، و ٢٠ في قفقفا و ٥ خانات في حبكا و ٣٠ في عفنا وأربعين في حطين، أي أن مجموع الخانات التي تركت قراها ٦٩ خانة، وهي نسبة كبيرة بتعداد تلك الفترة، إلا أن هذه الحالة لا تتكرر ولا تعطي الانطباع بتراجع أعداد السكان أو حدوث هجرات كبيرة متلاحقة.

يبدو من الدراسة الدقيقة المبكرة للمنطقة، أن هناك حياة زراعية مستقرة، ومحاصيل زراعية متنوعة، تزداد كماً ونوعاً مع منتصف القرن وحتى منتهاه، إضافة إلى تربية المواشي والنحل، وصاحب هذه الظواهر زيادة مضطردة في أعداد السكان، إضافة إلى تزايد مرافق القرى تبعاً لهذه الكثافة السكانية.

أما إذا انتقلنا إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، فإننا سنواجه نقصا مؤسفا في المصادر التي تمدنا بعدد السكان وحركاتهم، وقد شهدت هذه الفترة في ولاية سورية، سطوة العشائر البدوية، وتسلطها على مرافق طريق الحج الشامي، وهو ما تعكسه المصادر القليلة للمرحلة،[٤] وسنتناول هذا الجانب في دراسة علاقة الدولة بالبدو، ويمكن

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٨٣.

٢- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٨١.

٣- المصدر نفسه: ١٧٩.

٤- راجع : محمد بن كنان الصالحي، يوميات شامية، وهو التاريخ المسمى: الحوادث اليومية في تاريخ أحد عشر ألف وميّه، صفحات نادرة من تاريخ مدينة دمشق في العصر العثماني ما بين سنة ١١١١هـ وسنة ١١٥٣هـ، تحقيق أكرم العلبي، وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن كنان، يوميات شامية: ١٠، ١٨، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٥٠، ٦١، ٦٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١١٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٦٣، ١٧٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٤٧٠.

وانظر : حسن الشهير بابن الصديق، غرائب البدائع وعجائب الوقائع، تحقيق يوسف نعيسة، دار المعرفة، مطبعة العجلوني، ط. أولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م: ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٢،٣٣، ٣٥، ٣٧، ٦٩، ٩٤. وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن الصديق، غرائب.

وانظر : أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، ١٩٥٩م: ٥٦، ٥٧، وسنشير إليه لاحقا هكذا: البديري، حوادث دمشق.

اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، متابعة إجــراءات الإدارة العثمانيــة المتتابعة لإحصاء السكان، حيث وضع نظام خاص لتحرير النفوس، وهذه الخطوة تمثل محاولــة جادة من الدولة لضبط الضريبة وتأمين جمعها، وضبط التجنيــد. ويبــدو أن تحريــر الأمــلاك والنفوس في قضاء عجلون يمثل أقدم حالة لتحرير النفوس والأملاك في ولاية ســورية، بــسبب سيطرة الدولة على الأمن بعد تحويل المنطقة إلى قضاء، مركزه قصبة إربد.

٢- نظام تحرير النفوس:

يمثل نظام تحرير النفوس مثلاً صادقاً لعلاقة السكان بالتنظيمات العثمانية، فهو ليس مجرد إطار نظري، لأنه يمس الأهالي مباشرة، بإحصائهم وتحرير أملاكهم وتحديد عدد مواليدهم ومتابعة وفياتهم، وهذه الإجراءات تخدم مصالح الدولة، لكنها في الوقت نفسه، تبعث الخوف في السكان، لما يترتب عليه من ضبط الضريبة والخدمة العسكرية، ويمكن قراءة وسائل الضبط التي اتبعتها الدولة من خلال النظام الذي يدل على نمط التعامل بين الدولة والمواطن، ولا نستطيع تحديد زمن صدور أول نظام لتحرير النفوس، غير أننا على يقين من أن سنة ١٣٠٠ هـ- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م شهدت نظاما جديدا للنفوس، خلفا للقديم، وإن النظام القديم يوفر سجلات ترسل إلى (نظارة الداخلية) بشكل جداول سنوية، وتحفظ في قلم النفوس العمومي، حيث ترسل نسخة منه إلى الدائرة العسكرية، وفي هذه النسخة أسماء وكنى النفوس الداخلة في العسكرية،[١] ويبدو من مجرد استصدار نظام جديد للنفوس، أن الدولة وجدت ثغرات في النظام السابق، وفرضت بالمقابل جزءاً نقدياً كبيراً على المتهربين من القرعة العسكرية، ونفهم من هذا الإجراء، أن هناك نسبة كبيرة من المتهربين بالفعل، ولا شك في أن النظام بدأ قبل سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٢م،إذ إن الدولة نشرت تعليمات مختصة(بتذاكر النفوس) ضمن إرادة سنية، ابتداء من ٨ شعبان ١٢٩٨هـ/ ٢٣ حزيران ١٨٨٠م ،[٢] ألغت بموجبه تذاكر النفوس القديمة، وحددت المادة ٢٣ من النظام الجديد ضرورة حفظ

١- الجنان، ج٤: ١١٤، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

٢- جريدة سورية الشام، ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٢م، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، الأعداد ٩٤٧، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، وانظر ايضاً: الجنان، ج٤: ١١٣، ١١٦، وج٥: ١٤٥، ١٤٧، وج٦: ٨٨٤، ٨٨٥، وج٧: ٢٠٨، ٢١٠، ٢٤٠، ٢٤٢، وج٩: ٢٧١، ٢٧٣، ٣٠٥، ٣٠٧، سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، وانظر أخيرا: ج٦: ١٧٨.

التذاكر القديمة ومن قبل مجلس الإدارة بعد ختمه،[١] أعطى النظام الجديد رقما خاصا لكل بيت في القرى والمحلات، واستخدمته دفاتر النفوس القديمة حسبما أوردت (التعريفات)،[٢] تسهيلا للمعاملات في الدائرة العسكرية، وهذه العملية إلزامية، [٣] يسجل فيها أسماء الذكور والإناث وأسماء الآباء ومحل الإقامة والولادة والمهنة والصفة والمذهب، وصلاحيتهم للانتخابات والمناكحات وتسجيل الوفيات (وصفوف ودرجات الأسنان والوظائف العسكرية) كما تنظم قوائم للمسلمين منفصلة عن المذاهب الأخرى، وقد بين النظام ضرورة إبراز تذاكر النفوس عند إجراء البيع وفراغ الأموال غير المنقولة، والانتخاب لأي مأمورية أو في معاملات البوليس، أو استخراج تذاكر مرور أو عقد مناكحات.[٤]

حددت المادة ١١ من النظام مسؤولية إجراء معاملات النفوس في القرى والمحلات بالمخاتير،[٥] وبالرؤساء الروحانيين،[٦] وأعطت لمأمور سجل النفوس صلاحية التفتيش والتدقيق عند شكه بالمعلومات،[٧] وحددت المادة ٤٠ من النظام، تشكيل قومسيون مؤلف من عضو من إدارة كل قضاء، وعضو من أعضاء البلدية، ومأمور النفوس، وضابط الرديف، مع أحد الأعضاء من الجماعات غير المسلمة وكاتب مؤقت، إضافة إلى كاتب النفوس في القضاء، على أن تقوم لجنة القومسيون بإحصاء النفوس في كل قرية على حدة، ثم تدققها،[٨] وتختم أخيرا من مجلس الجماعات والأئمة والمخاتير في القضاء.[٩]

أعطت دائرة النفوس نمرة عمومية ونمرة خصوصية للتذاكر، وكانت النمرة العمومية هي المقيدة في كل محلة أو قرية بالتسلسل، حسب ترتيب نمر دفاتر النفوس العتيقة، وهي النمرة المدونة في تحرير الأملاك، أما النمرة الخصوصية فتخص النفوس في كل بيت من ذكور

١- الجنان، عدد٩: ٣٠٧، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

٢- الجنان، عدد٧: ٢١٠، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

٣- مادة أولى، سورية الشام، ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٢م و ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، عدد ٩٤٦.

٤- مادة رابعة: سورية الشام، ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٢م و ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، الجنان، ج٤: ١١٣، وج٥: ١٤٦، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

٥- الجنان، ج٤: ١١٤، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٦- مادة ١٨، الجنان، ج٥: ١٤٦، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٧- مادة ١٦: الجنان، ج٤: ١١٤ - ١١٥، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٨- مادة ٤٠، الجنان، ج٥: ١٤٦ - ١٤٧، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٩- مادة ٤٦، الجنان، ج٦: ٨٨٤، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

وإناث،[١] ولم يغفل النظام تسجيل الغرباء في دفتر خاص مهما كانت جنسياتهم،[٢] وأيضا المواليد العثمانيين خارج حدود الدولة عن طريق نظارة الخارجية.[٣]

بدأت عملية تحرير النفوس، (بتحرير الأملاك والخانات معا) وقد جرى تحرير الأملاك في قضاء عجلون في زمن مواز لاستصدار نظام النفوس الجديد، ففي سنة ١٣٠٠هـ- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م - ١٨٨٤م تم إحصاء بيوت إربد وخاناتها في كل حارة، وبلغ العدد ٣٦ خانة في الحارة الفوقا، و٢٧ خانة في الحارة التحتا،[٤] وفي السنة التالية زار الرحالة شوماخر إربد (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) وذكر أن عدد سكانها ٧٠٠ نسمة وعدد دورها ١٣٠ دارا،[٥] أما في سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م - ١٨٨٣م، فقد جرى تحرير النفوس في الصريح وبلغ العدد١٩٠ خانة،[٦] وبلغ العدد في كتم ٢٥ خانة وفي شطنا ١٦ خانة،[٧] والبارحة ٣٢ خانة، [٨] في حين ذكر شوماخر عند زيارته للبارحة أن عدد سكانها ٣٠٠ نسمة وبيوتها ٦٠ بيتا،[٩] أما في المزار فقد ذكر سجل سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٦م أن عدد خاناتها ١٠٢خانة،[١٠] وبلغ عدد خانات الحصن سنة ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م حوالي ١٧٥ خانة ويمكن تتبع مصادر أخرى ترصد عدد السكان ابتداء بسنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، مع زيارة بيركهارت للمنطقة.

واستكمالا لمسح المصادر التي تناولت عدد السكان في القرى والقصبات والبوادي سنورد جدولا محددا بالسنوات وبالمصادر التي اعتمدناها لهذه المرحلة، إلا أننا لم نتمكن من رصد جميع المناطق بسبب عدم توافر المصادر دائماً:-

---

١- مادة ٤٦، الجنان، ج٨: ٢٤٠، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٢- الجنان، ج٧: ٢٤١، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٣- الجنان، ج٥: ١١٥، مادة ١٧، لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٤- دفتر أساسي يوقلمة، ٤- A: ١٧ - ٢١.

٥- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٤٩.

٦- دفتر أساسي يوقلمة، ٤- A: ٢١ - ٢٥.

٧- دفتر أساسي يوقلمة، ٤- A: ٨ - ٩.

٨- دفتر أساسي يوقلمة، ٤- A: ١٦ - ١٨.

٩- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٧٢

١٠- دفتر أساسي يوقلمة، ٤- A: ٦١ - ١١٣.

الرقم	القصبة/ القرية	عدد السكان/ الدور	السنة (هجري/ وميلادي	المصدر
١-	إربد أ- ب-	٦٣أسرة/ ٧٠٠ نسمة ١٣٠داراً	١٣٠٠هـ-١٣٠١هـ ١٨٨٣م/١٨٨٤م ١٣٠٣ هـ/١٨٨٥م	سجل طابو أساسي١٣٠٠هـ-١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م/١٨٨٤م، A- 4: ٢١. Schumacher, Northern Ajlun, p.149.
٢-	الحصن أ- ب- جـ- د-	١٠٠أسرة ٤٨ خانة ٢٢٢خانة ١٧٥داراً ٢٥٠٠نسمة	١٢٢٧هـ/١٨١٢م ١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م ١٣١٠هـ/١٨٩٢م ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م	Burckhardt, Travels-p. 268. سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م/١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦. دفتر أساسي يوقلمه١٣١٠هـ١٨٩٢م B-19: ١١٥،١٣٥،١٣٥،١٤١. الاب اليكس مالون، رحلة الى نهر اليرموك، مجلة المشرق، عدد١٢، ص٥٢٣
٣-	ايدون أ- ب-	١٨ أسرة ٩٣ أسرة	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م ١٣١٠هـ/١٨٩٢م	سالنامة ولاية سورية لسنة١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م/١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦. دفتر اساسي يوقلمة B-19: ١٤٢-١٥٠.
٤-	ناطفة	٨ أسر	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية/١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦.
٥-	هام	٦ أسر	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية/١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦
٦-	جحفية	٤ أسر	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية/١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦.
٧-	صمد	١٢ اسرة	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية/١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦.
٨-	النعيمة	١٣ أسرة	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية/١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦
٩-	الصريح أ-	٣٩ خانة	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية/١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م: ٢٨٥-٢٨٦

الرقم	القصبة/ القرية	عدد السكان/ الدور	السنة (هجري/ وميلادي	المصدر
	ب-	١٩٠ خانة	١٣٠٠هـ-١٣٠١هـ ١٨٨٢م-١٨٨٣م	سجل طابو A-4 : ٢١- ٢٥.
-١٠	كتم أ-	٢٥ خانة	١٣٠٠هـ/١٣٠١هـ ١٨٨٢م/١٨٨٣م	سجل طابو A-4 :٤٠- ٤١.
	ب-	٨ خانات	١٣٠١هـ-١٣٠٢هـ ١٨٨٣م-١٨٨٤م	سالنامة ولاية سورية لهذه السنة: ٢٨٥- ٢٨٦.
-١١	شطنا أ-	١٦ خانة	١٣٠٠هـ-١٣٠١هـ ١٨٨٢م-١٨٨٣م	سجل طابو A-4 : ٨- ٩.
	ب-	٥ خانات	١٣٠١هـ-١٣٠٢هـ ١٨٨٣م-١٨٨٤م	سالنامة ولاية سورية لهذه السنة: ٢٨٥- ٢٨٦.
-١٢	البارحة أ-	٣٢ خانة	١٣٠٠هـ-١٣٠١هـ ١٨٨٢م/١٨٨٣م	سجل طابو A-4 : ١٦- ١٨.
	ب-	٣٠٠خانة/ ٦٠ بيتاً	١٣٠٣هـ-١٨٨٥	Schumacher, Northern Ajlun, p.192.
-١٣	المزار أ-	٤٠ خانة	١٢٨٨هـ-١٢٨٩هـ ١٨٧١م-١٨٧٢م	سالنامة ولاية سورية لهذا العام: ٢٨٥- ٢٨٦.
	ب-	١٠٢ خانة	١٣٠٤هـ-١٨٨٦م	دفتر أساسي يوقلمه(A-12): ٦١، ١١٣
-١٤	ماعين	٣٠ خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م: ٢٨٩.
-١٥	مأدبا	١٥ خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م.: ٢٨٩.
-١٦	كفيرات	٩٠ خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م: ٢٨٩.
-١٧	حسبان	٦٠ خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م: ٢٨٩.

الرقم	القصبة/ القرية	عدد السكان/ الدور	السنة (هجري/ وميلادي	المصدر
١٨-	عال	٦٠خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م: ٢٨٩.
١٩-	يادودة	٥ خانات	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م: ٢٩٠.
٢٠-	عمان	٢٠٠خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ-١٨٧١م: ٢٩٠.
٢١-	خربة سارة	٦٥ خانة	١٢٨٨هـ-١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م: ٢٩٠.
٢٢-	وادي السير	٤٠ خانة	١٢٨٨هـ/١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م: ٢٩٠.
٢٣-	مشرفة	٤٠ خانة	١٢٨٨هـ/١٨٧١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م: ٢٩٠.
٢٤-	السلط أ-	٤٨٠فرداً	١٢٢٧هـ/١٨١٢م	Burckhardt, Travels, p.149.
	ب-	٧٥٠فرداً	١٢٩١هـ/١٨٧٤م	سالنامة ولاية سورية لسنة١٢٩١هـ/١٨٧٤م: ١٦
	جـ-	٤٢٠٠فرداً	١٢٨٥هـ-١٢٨٦هـ/ ١٨٦٨م	(F.A.Klein) Rogan, The Ottoman, P.196
	د-	٥٠٠٠فرداً	١٢٨٨هـ/١٢٨٩هـ ١٨٧١م	(John Zellen)Rogan, The Ottoman, P.196
	هـ-	٩٠٠فرداً	١٢٩٢هـ/١٨٧٥م	(H.Johnson)Rogan, The Ottoman P. 196
	و-	١٥٠٠٠ نسمة	١٣١٢هـ/١٨٩٤م	Baedeker, K.Palestine and Syria, Leipzig, P.196
٢٥-	الفحيص	٤٠٠نسمة	-	A Handbook of Syria, p. 604.
٢٦-	الرميمين	٣٠٠نسمة	-	A Handbook of Syria, p. 604.

الرقم	القصبة/ القرية	عدد السكان/ الدور	السنة (هجري/ وميلادي)	المصدر
٢٧-	عشائر الصخور أ- ب-	٨٠٠خانة ٤٠٠٠ ٧٥٠٠نسمة	١٢٩٩هـ/١٨٨١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م: ٢٩٠. Conder, The Survey, p .295.
٢٨-	عشائر عباد أ- ب-	١٠٠خيمة ٥٠٠- ٧٠٠نسمة ٥٠٠٠بيت	١٢٩٩هـ/١٨٨١م ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م ١٨٨٢م: ٢٨٩. الأشمندريت بولس نعمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن: ٢١٩.
٢٩-	عشائر العدوان أ- ب- جـ-	٣٥٠خيمة ٧٥٠ نفراً ٤٠٠خيمة ٢٠٠٠نسمة	١٢٩٩هـ/١٨٨١م ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م -١٨٨٢م: ٢٨٩. Merril, East of the Jordan, p.471 الأب بولس نعمان، خمسة أعوام: ٢٢٠.
٣٠-	عشائر الدعجة	٧٠٠خيمة ٣٥٠٠نسمة	١٢٩٩هـ/١٨٨١م ١٨٨٢م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م -١٨٨٢م: ٢٨٩.
٣١-	العجارمة	٢٠٠خيمة ١٠٠٠نسمة	١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م: ٢٢٧.
٣٢-	عرب السلط	٢٠٠خيمة	١٢٩٩هـ/١٨٨١م ١٨٨٢م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م /١٨٨٢م: ٢٩٠.
٣٣-	عرب بني حميدة	٣٠٠خيمة	١٢٩٨هـ/١٨٨١م	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م : ٢٩٠.
٣٤-	المهاجرون الشراكسة أ- ب- جـ-	١٥٠شخصاً عمان ٥٠٠خانة عمان ٥٠٠٠ نسمة في قضاء السلط	١٢٩٦هـ/١٨٧٩م ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ١٣١٠هـ/١٨٩٢م	Oliphant, Land of Gilead, PP.251-252 سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ/١٨٩٩م: ٢٨٠. مجلة اللطائف المصرية ج٦،سنة سابعة، ١٣١٠هـ/١٨٩٢م: ٢٠٩-٢١١.
٣٥-	التركمان	٢١١شخصاً	١٢٨٥هـ/١٨٦٦م	Rogan, The Ottoman, PP. 124-125.

إضافة إلى هذا الجدول وردت في بعض المصادر إحصاءات عامة للأقضية، فقد ذكر أوليفانت أن عدد سكان قضاء عجلون سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م قد بلغ ٢٠,٠٠٠نسمة،[١] وحدد شوماخر عدد سكان نواحي بني جهمة والكفارات والوسطية والسرو والكورة سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، بـ ١٠,٤٦٠ نسمة،[٢] وقدرتهم الصحافة المحلية سنة تحرير النفوس (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م) في كل قضاء عجلون بـ ٤٣,٠٠٠ نسمة[٣] وقدر عدد سكان قضاء السلط سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، بـ ٤٠,٠٠٠ نسمة[٤] وفي سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م بـ٣٩,٩٩٥ نسمة،[٥] وقضاء معان بـ ١٥,٠٠٠نسمة سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠،[٦] أما في سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، فقد ورد تقدير آخر يحددهم بـ ٦,٠١٢ نسمة فقط، [٧] وحدد عدد سكان لواء الكرك سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٦م بـ ٨٠,٠٠٠ نسمة،[٨] وبـ ٢٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٣٣٢/ ١٩١٤م، [٩] وقضاء الطفيلة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، بـ ١٥,٠٠٠ نسمة،[١٠] وبـ ٩,٠٠٠ نسمة سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٤م،[١١] أو بـ ٧,٦٦٥ نسمة سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤ في مصدر آخر. [١٢]

تمتد هذه الدراسة ما بين سنوات ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م و ١٣٣٣هـ / ١٩١٨م، وتغطي أهالي القصبات والقرى وأبناء العشائر البدوية والفئات المهاجرة، وهي بالطبع متفاوتة في دقتها، فبعضها نثق به تماماً، مثل دفاتر الطابو، وبعضها يقدم أعدادا تقريبية مثل السالنامات والصحف المعاصرة والرحالة الأجانب، وهؤلاء تتفاوت مصداقيتهم حسب مواقعهم، فبعض الرحالة كانوا قادرين على الوصول إلى المصادر المباشرة باتصالهم بالسلطات

١- Oliphant, Land of Gilead, p.١٣٣.

٢- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٧

٣- المقتبس، سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، عدد ٥٥٩: ١، دمشق.

٤- الحوران، الكرك جريدة المقتبس، عدد ٥٥٩: ١، وعدد ٥٦١: ١، وعدد ٥٦٦: ١.

٥- Meir Zamir, Population Statistics of the Ottoman Empire in ١٩١٤ and ١٩١٩, Middle East Studies, London, Vol. ١٧, N.I. pp. ٨٥-٩٧.

٦- المقتبس، عدد ٥٥٩: ١، وعدد ٥٦١: ١.

٧- Zamir, Population Statistics, pp. ٨٥-٩٢.

٨- المقتبس، عدد ٥٥٧: ٢.

٩- Zamir, Population Statistics, pp. ٨٥-٩٢.

١٠- المقتبس، عدد ٥٦٦: ١

١١- Baedeker, Palestine and Syria, p. ١٧٧.

١٢- Zamir, Population Statistics, pp. ٨٥-٩٢.

الرسمية، واستقاء مصدر المعلومة المباشرة والدقيقة إلى حد ما، إلا أن ما يعنينا هنا، أن هذه الإحصاءات مؤشر على الأماكن المسكونة بشكل متتابع، وعلى حجم الاستقرار، وتنوع الفئات المشمولة بهذه القراءة، وهي كما نرى بحاجة إلى تحليل دقيق، والى دراسة وافية متخصصة وجزئية.

ذكرت سالنامة ولاية سورية واعتبارا من سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م تعيين مأمور للنفوس في إربد، وهو أحمد أفندي، ومعه كاتب للنفوس هو شفيق أفندي،[١] واستمر عمل مأمور النفوس وكاتب النفوس في قضاء عجلون إلى حوالي سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م،[٢] ومن المؤكد أن دائرة النفوس كانت موجودة في إربد سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م،[٣] لكننا لسنا على ثقة من استمرار عمل مأمور النفوس في القضاء، فقد انتهى إحصاء النفوس في حوران كليا سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م،[٤] وتوجه موظفو دائرة النفوس في حوران إلى قضاء عجلون سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، لإجراء الإحصاءات وتسجيل نفوس المنطقة، وهي مسألة مربكة لأن السالنامات لا تشير بصورة متتابعة إلى دائرة النفوس في القضاء، مما يؤكد أن العمل مرحلي ينتهي بانتهاء الإحصاء، إلا أن حاجة الدولة في زمن الحرب إلى متابعة إحصاء النفوس، مبرر لوجود دائرة في القضاء سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م. بعد إحصاء سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م جرى إحصاء آخر للنفوس سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م،[٥] إلا أن أكثر الإحصاءات تأثيرا على أهالي شرقي الأردن، تحرير النفوس سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، والذي اعتبره الأهالي حدثا فاصلا في حياتهم حتى أرّخوا به الأحداث واتخذوه تاريخا محليا، وقد جرى التحرير بعد حملة (سامي باشا الفاروقي)[٦] وهي الحملة التي سماها السكان (سنة سامي باشا)[٧] ونتجت

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٥.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢١٣. وسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣١٨.

٣- سجل ٥، حجة ٢: ٤٩ – ٥١، لسنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

٤- البشير ، عدد ١٢٦٢، في ٢٩ كانون الأول ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.

٥- Zamir, Population Statistics, pp.٨٥-١٠٦

٦- شخصية عسكرية مؤثرة، ولد في بغداد، وتلقى تعليمه العسكري في مدارسها، وتدرج في الوظائف حتى وصل مرتبة مرموقة، وعرف على مستوى الولاية كلها، عندما كلفته الدولة بتجريد حملة على جبل حوران، لتجريده من الأسلحة وإحصار النفوس، وأدى هذا الإجراء إلى ثورة حوران وهية الكرك.

٧- سجل ١، حجة (بلا): ١٢٤، لسنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م، سجل ١، حجة (بلا): ١٨٥، في جمادى الآخرة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م.

عنها (هبة الكرك المعروفة).

أخيرا، فقد أجرت الدولة آخر تحرير للنفوس سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م،[١] وذلك قبل إعلان النفير العام (السفربرلك)، وهو أمر متوقع بسبب إقدام الدولة على خطوة عسكرية هائلة، ويبدو أن الدولة لم تغفل إحصاء السكان عادة بسبب رغبتها في ضبط الضرائب والخدمة العسكرية.

ب. فئات السكان:-

سنتناول فئات السكان ضمن المحاور التالية:- مراعين التطور الزمني:-

أ- السكان المحليون من عشائر مستقرة وعشائر بدوية (الفلاحون والبدو).

ب- الوافدون.

ج-المهاجرون.

د- فئات أخرى.

١- في القرن العاشر الهجري/ السادس عشرالميلادي:

أ- الفلاحون:

يفهم من القراءة التفصيلية لدفاتر الطابو العثمانية المبكرة أن عدد القرى في المنطقة كان كبيرا، وأن العشائر كانت مستقرة ولها حدود معروفة، ولعل أهم ما يميز هذه التجمعات المستقرة أنها تتركز في الشمال، وأن سكانها يقومون بالزراعة وتربية الماشية في آن معا، ويمكن إحصاء (٢٥١) قرية في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إضافة إلى المزارع، ومع أن بعض هذه المزارع كان خرابا كما رأينا في المزارع التابعة لحوارة،[٢] إلا أن مزارع أخرى تحولت إلى قرى، كما حدث مع مزرعتي سامتا في ناحية بني الأعسر، [٣] ومزرعة ايل في ناحية بني كنانة[٤] مما يشير إلى زيادة فعاليات السكان

١- Zamir, Population Statistics, P.٨٥.

٢- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٨٣.

٣- البخيت، ناحية بني الأعسر: ٢٥٥.

٤- البخيت، ناحية بني كنانة: ١١٤.

واضطراد أعدادهم، ويعرف سكان هذه القرى والمزارع بـــ (الفلاحين) وهم من العشائر المستقرة من العرب المسلمين والمسيحيين معا.

يبدو أن منطقة الكرك شهدت إزدهارا واضحا في أواخر العهد المملوكي، يذكر ابن جبير[١] أنه سمع في رحلته بأن الكرك يتبعها ٤٠٠ قرية، ومنها قصر الأزرق وحسبان وزيرة.[٢] معين[٣] وذيبان[٤] والربة[٥] والشوبك،[٦] وزغر،[٧] وأذرح،[٨] والحميمة[٩] وسالع،[١٠] وغرندل،[١١] وكانت المنطقة كلها تتبع لنيابة دمشق، [١٢] وقد لعبت دورا أساسيا كمركز اتصال بين كل من دمشق والقاهرة، فهي معبر ومحطة لبريد وطريق الحج الشامي، إضافة إلى استغلال المماليك لمنطقة الغور واستثمارها زراعياً.[١٣] يذكر القلقشندي أن المنطقة كانت مراكز للبريد بين دمشق والقاهرة، ويستخدم فيها الحمام الزاجل[١٤] وهذه المراكز هي، زحر، إربد، طفس، الجامع، الصنمين، غباغب، الكسوة، ودمشق،[١٥] وقد أدى هذا الاهتمام إلى إقامة عدد من المنائر لحماية الطريق مثل برج الطرة، جبل إربد، قلعة عجلون،[١٦] وتستخدم ليلا ونهارا لنقل الرسائل والتحذير، وكانت أيضا مراكز لنقل الثلج إلى (الشرابخانة) الخاص بالسلطان في القاهرة،[١٧] إضافة إلى تمتع المنطقة كالمعتاد بأهمية

١- ابن جبير (أبو الحسن محمد بن أحمد) رحلة ابن جبير، بيروت، دار بيروت، ١٩٥٩م: ٢٦٠، وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن جبير، الرحلة.

٢- ياقوت الحموي (شهاب الدين)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، م٣: ١٦٣.

٣- المصدر نفسه. ٤: ٣٦٧.

٤- المصدر نفسه. ٣: ٤.

٥- المصدر نفسه. ٣: ٤.

٦- المصدر نفسه. ٣: ٢٦.

٧- القلقشندي، صبح الأعشى، م٤: ١٥٦، ١٥٧، ٢٤٧.

٨- المصدر نفسه. م١: ١٢٩.

٩- الحموي، معجم البلدان، ٣: ٣٠٧.

١٠- المقريزي، صبح الأعشى، ٢: ١٧٦.

١١- المصدر نفسه. م٤: ٢٥١.

١٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ٤: ٢٠٠.

١٣- العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ١٧٨.

١٤- القلقشندي، صبح الأعشى، ٤: ٣٩٣.

١٥- المصدر نفسه. ٤: ٣٧٩ – ٣٨٠..

١٦- المصدر نفسه. ٤: ٣٩٨ – ٣٩٩.

١٧- المصدر نفسه. ٤: ٣٩٧، العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ١٩٨.

خاصة بسبب مرور طريق الحج الشامي عبرها، ويمر الطريق ببرك الرمثا فيجلب التجار من بدو وأهالي مجاورين في مواسم تجارية معروفة، وهو ما يفسر وجود سوق (أو بازار) في إربد في الفترة المملوكية.[١]

بعد فتح العثمانيون للمنطقة، تصل إشارات مبكرة إلى حياة زراعية مستقرة، والى وجود محاصيل زراعية متنوعة، وإلى تربية المواشي والنحل، ويبدو من فحص الضرائب والتعرف إلى أصنافها، ومن دراسة الحاصلات الزراعية، أن هناك تنوعا واستقرارا وأن في القصبات أسواقا (بازارات)[٢] ومرافق متعددة، منها المساجد والجوامع والزوايا وأراضي الوقف والمعاصر والمطاحن،[٣] ويبين دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) أن قرى عجلون امتازت بإنتاج الزيتون والكروم والعنب وأشجار الجوز والتين والخروب والعناب والمشمش والتوت والرمان والنارنج،[٤] إضافة إلى إنتاج محصول الحنطة ومحصول الشعير وأحيانا الحمص والعدس والذرة والسمسم والمال صيفي، أما في قرى الكرك فقد اقتصر الانتاج على الحنطة والشعير ، وأحيانا على الزيتون والكروم والعنب والمال صيفي ،[٥] وازداد إنتاج الأشجار المثمرة في الشوبك وجبل بني حميدة.[٦]

إن كل القرى التي ذكرتها السجلات في نواحي بني الأعسر وبني جهمة وبني كنانة ولواء عجلون بأقسامه الإدارية المتنوعة، يشير إلى توسع مرافقها، وزيادة عدد سكانها وإلى اجتذابها للغرباء من المجردين ممن عملوا بالزراعة، ولكننا لا نعثر على إشارات واضحة لتربية الأغنام أو لاقتناء الأبقار أو الجواميس واقتصر الأمر على اقتناء الماعز وتربية النحل، وهي صفة تشترك فيها كل المناطق المذكورة، ويبدو أن السجلات التي تميز بين هؤلاء المزارعين من العرب المسلمين ، وبين المزارعين من العرب النصارى، وبين فئة الأكراد الذين يقيمون في

١- ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تاريخ مصر والشام، مؤسسة الصالحي المصري للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م، ج١: ١٨، ٢٧٧، ٣٧٨، ٣٨٩، وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن طولون، مفاكهة الخلان.

٢- راجع بازار إربد، البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٢١-٥٢٢، وبازار السلط والكرك.

٣- انظر الفصل الإجتماعي، تطور القصبات.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٠١.

٥- المصدر نفسه: ٣٤.

٦- المصدر نفسه: ٣٥.

المزارع ويزرعونها، مثل مزرعة سماح،[1] ومزرعة أخرى في بني علوان،[2]وفئة التركمان، وهم طائفة تقيم في مزرعة جونة،[3] وفئة الهنود أيضا، وكلهم يعملون بالزراعة، ويخضعون لنظام التيمار.

ب- النصارى:

يمكن التعرف إلى جماعات النصارى من بين السكان، وتحديد أعدادهم وتوزيعهم وقيمة الجزية التي يدفعونها . يذكر دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) العائد إلى منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ان في عجلون ١٩١ خانة من النصارى، وأن في السلط ١٠ خانات وفي الكرك ١٤٣ خانة وفي الشوبك ١١ خانة، وأن المجموع العام للنصارى يبلغ ٣٥٥ خانة من أصل ٦٧١٦ خانة للمجموع العام للسكان،[4] ومن الجدير بالذكر، أن الدفتر سجل إحدى خانات النصارى في قرية الطيبة مع خانات المسلمين، وهي حالة لا تتكرر في باقي القرى،[5] ويلاحظ أن منتصف القرن شهد تجمعا لخانات النصارى في قرية صخرى، حتى بلغ مجموعهم ١٧ خانة، إضافة إلى ٤٥ خانة من المسلمين، كذلك الحال في عبين، حيث بلغ عدد خانات النصارى فيها ١٥ خانة والمسلمين ٢٥ خانة، أما في عبلّين فقد كان عدد خانات النصارى ٦ خانات مع ١١ خانة من المسلمين،[6] ومن الجدير بالذكر أن السجلات تشير إلى نصارى قرية صخرى بأنهم من الحدادين، وصخرى هي مركز قديم لإمارة الغزاويين قبل الفتح العثماني حسبما نعرف، وقد استمر وجود هذه الخانات حتى نهاية القرن.

اما في ناحية بني جهمة، فقد وجد في قرية البارحة مع مطلع القرن ٤ خانات من النصارى، إلا أنهم لم يرد لهم ذكر في منتصف القرن، وتم إحصاء ٥ خانات من النصارى في البارحة مع نهاية القرن.[7] كذلك الحال في قرية حوارة، فقد ذكر الدفتر ٢٦ خانة من

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٠١.

٢- المصدر نفسه: ٧٣.

٣- المصدر نفسه: ٣٨.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٤.

٥- المصدر نفسه: ١٥.

٦- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٦٠.

٧- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠٩.

النصارى مع مطلع القرن، إلا انه لم يذكرهم في منتصفه أو أواخره،[1] وهي ملاحظات على جانب كبير من الأهمية، لرصد حركات السكان وفئاتهم، دون أن نجد فرصة أوسع لتحليل سبب هذه الحركات أو دلالاتها، وما يهمنا هنا، أن هذه الفئة من النصارى هم من المستقرين الذين يقيمون في القرى والمزارع والقصبات مع مجموع الأهالي من المسلمين.

جـ- طوائف العربان:

أوردت دفاتر الطابو المبكرة إشارات مفصلة (لطوائف عربان لواء عجلون) وابتداء، فإن دراسة البدو أو العربان في اللواء، لا ينعزل عن الإطار العام للأيالة، وهو بذلك يختلف عن وضع الجماعات الأخرى المستقرة، لأن المنطقة مفتوحة لحركة القبائل وتنافسها على المراعي، وقد ذكرت المصادر العثمانية الرسمية المبكرة (طوائف عربان لواء عجلون)[2] في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وحددت أسماء بيوتهم وأعداد خاناتهم ومواشيهم، والرسوم المفروضة عليهم، وهم:-

١- طوائف بني مهدي، وتتكون من جماعة الشيخ علي ولد ربيع، وجماعة الشيخ طريف ولد حسن وجماعة الشيخ طوغان ولد عامر، وتدفع هذه الجماعات ٥٣٠٠ أقجة سنويا رسم أغنام.

٢- طائفة أعراب هثيم، وتتألف من جماعة الشيخ غانم ولد معين، وجماعة الشيخ سالم ولد خميس، وجماعة الشيخ شاهان ولد رضا، وجماعة الشيخ عايد ولد سليمان، وتلتزم بدفع ٢٠٠٠ رأس من الماعز أو ثمنها في كل عام.

٣- طائفة أعراب داميداد ، وتتألف من جماعة الشيخ مسلم ولد حصبي، وجماعة الشيخ بركي ولد نزار، وجماعة الشيخ سبع ولد حمزة، وكانت أعراب داميداد تلتزم للدولة بدفع ٥٠٠ رأس سنويا، أو دفع ثمنها بالمقابل.

٤- طائفة أعراب محمدي، وزعيمها الشيخ محمد بيك، ومن الجماعة أيضا الشيخ مشلب ولد بركة، وتلتزم بدفع ٨٠ رأسا من الماعز أو ثمنها.

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠٩.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١١، ١٢. قارن مع التفاصيل الواردة لعربان ناحية بني عاتكة في : البخيت والحمود، دفتر مفصل برج بني عامر: ٦٨-٦٩، وناحية بني جهمة ن.م: ٦٩، ٧٠-٧٤.

٥- طائفة أعراب بني صخر، وتتكون من جماعة الشيخ نواف ولد عامر، وتدفع مع طائفة أعراب بني صخر للدولة ٤٠,٠٠٠ أقجة سنويا، وقد فصل دفتر مفصل مرج بني عامر أسماء طوائف عربان بني عاتكة وبني جهمة وخاصة عرب بني مهدي وبني منظور والعمور.[١]

إن مجموع خانات (عربان لواء عجلون) حسبما ورد في الدفتر المفصل العائد لمنتصف القرن، بلغ (١٦٩٠) خانة و ٤١ مجردا، وهم ست طوائف و ١٥جماعة،[٢] ويبدو أن هذا التعداد لم يكن دقيقا، لأن بعض الجماعات رفضت التعداد، ولم يتم تسجيلها في الدفتر، وبالتالي، لم يتم إحصاء مواشيهم، ومنهم جماعة طائفة أعراب محمدي، وهم بزعامة الشيخ محمد بيك، الذي أعلن الوصاية، كما أن طائفة بني مهدي لم تخضع للتسجيل، وبصورة عامة، فإن هذه الملاحظة لا تغير من التصور العام عن وضع جماعات (عربان لواء عجلون) الذين كانوا يزرعون الأرض ويربون الماشية في آن معا، وتتكون ثروتهم من الأغنام والخيل والجمال الصغيرة.

ورد في الدفتر المفصل (٩٧٠) نماذج لهذه الازدواجية، مثل أعراب نافع،[٣] وأعراب كريم،[٤] وعرب حمادة،[٥] وعرب بني عباد،[٦] وعرب بني زياد،[٧] وأعراب بني عقبة،[٨] وجماعة عالية،[٩] وجماعة صالح العاص بن علي، [١٠] وهذه الإزدواجية بين الزراعة وتربية الماشية، تجاوزت عربان لواء عجلون في هذه الفترة، وقد عرفت جماعات الصخور (صخور الغور) في النصف الأول من هذا القرن بالزراعة، وخاصة في مزارع قرب بيسان، ومنها مزرعة اصطبل ومزرعة جبول السفلى شرقي بيسان، ومزرعة السامة وتل الشوك جنوبي

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل مرج ابن عامر: ٧، ٩، ٥٩، ٦٢، ٦٨، ٧٠، ٧٥.
٢- المصدر نفسه: ١٤.
٣- المصدر نفسه: ٩٩.
٤- المصدر نفسه: ١٠١، ١٠٦، ١١٥، ١١٨.
٥- المصدر نفسه: ١٠٢.
٦- المصدر نفسه: ١١٧.
٧- المصدر نفسه: ٩٩.
٨- المصدر نفسه: ٩٩.
٩- المصدر نفسه: ١١٨.
١٠- المصدر نفسه: ١١٩.

بيسان، ومن المعروف أن هذه الجماعات استوطنت في عهد السلطان سليمان القانوني في منطقة (وادي مسعود) وزرعوه بالقمح والشعير والسمسم،[١] كما زرع عرب عباد في وادي شعيب،[٢] وفي مزرعة أبونصير وزيدان،[٣] أما طوائف عربان الغور والتي تضم عربان كلابنا والمساعيد والحراحشة والحسن والمداهي وأبي زيد وأحمدية وأبي موسى،[٤] فقد كانوا يربون الماشية فقط، ولم يعرف عنهم الاهتمام بالزراعة، ويبدو أن الوضع لم يكن مختلفا مع نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ومطلع القرن السابع عشر الميلادي، فقد أحصى دفتر مفصل لواء عجلون (طابو دفتري رقم ١٨٥) الذي يعود تاريخه إلى سنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م، اثني عشر جماعة من الصخور، وحدد كل جماعة باسم شيخها وعدد خاناتها، وبصورة عامة، فقد بلغ عدد خانات الصخور في هذه السنة ٦٤٣ خانة، أي ما يزيد على ال ٤٠٠٠ نفس ومعهم ٣٦مجردا،[٥] ودفعت هذه الجماعات رسوما للدولة تبلغ ٣٨,٠٠٠ أقجة باسم (عربان بني صخر وكريم).

هذا هو الإطار العام لوظائف عربان عجلون في مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وقد شهدت مرحلة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، تبدلات سكانية كبيرة ارتبطت بتوسع البدو وانحسارهم، وبدأت هجرة اتحادات القبائل البدوية القادمة من نجد نحو الأراضي المزروعة على تخوم الشام ومنها حلف أهل الشمال المكون من بني صخر والفحيلية والسردية والعيسى،[٦] الذي تعاظم بسبب ضعف الدولة العثمانية والجفاف وانحلال النظام التيماري بشكل خاص، [٧] وبداية نشاط الوهابيين

١- الحمود والبخيت، دفتر مفصل ناحية مرج ابن عامر، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩: ٣٥.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٤.

٣- المصدر نفسه: ٩٩.

٤- المصدر نفسه: ١٢.

٥- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥ ان): ٢٦٠-٢٧٠.

٦- المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، مطبعة عثمانية، صيدا، لبنان، ١٩٠٧ – ١٩٠٨م: ٣٢ – ٣٣.

٧- ضحى الشطي، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق: ٤٠٣.

وضغطهم على الأطراف،[1] وسنفصل في أخبار العشائر البدوية في عهد التنظيمات ونركز على علاقتها بالدولة العثمانية.

٢- السكان في عهد التنظيمات:

يفهم من القراءة الشمولية أن عدد القرى في المنطقة كان كبيرا، وأن العشائر في هذه المرحلة كانت مستقرة ولها حدود معروفة وأن أحواض القرى وحدودها كانت معروفة للسكان والسلطة في آن معا، ولعل أهم ما يميز هذه التجمعات المستقرة أنها تتركز في الشمال بشكل كبير، وأن اهتمام سكانها انحصر بالزراعة وتربية المواشي، وقد ساهمت الدولة في إنشاء وتعمير بعض القرى، لإسكان المهاجرين من بلاد القفقاس ومن التركمان، في كل من عمان والرمان ووادي السير وناعور وجرش، والرصيفة والسخنة والزرقاء، في محاولة منها للحد من المد البدوي في المنطقة، وتوفير الأمن والحماية لمواطن الاستقرار الجديدة. وابتداء، فإن هذه القرى كانت قديمة في أغلبها، ويرتبط الاستقرار فيها بتوفر المياه وسهولة التزود به، ثم بموقعها في مناطق محمية، وكان للبرك الطبيعية المحفورة في الصخر أو الترابية، الأثر الأكبر في الاستقرار والتوسع فيه، ومنها برك كفر راكب، وبيت إيدس، والسموع، وزوبيا، ودبات الأربعين، وعنبة والزمال وكفرأبيل وتبنة في لواء الكورة وبرك الحصن والصريح وإربد وكفر يوبا في نواحي بني عبيد وبني جهمة، وبرك منطقة البلقاء وعمان، مثل الجيزة والحسا والحمام وخلدا ودابوق وضبعة وطبلة والعامرية وعبدون وعمان والقطرانة والتراب شمال اليادودة، والكرك ومأدبا. كما كان لتوفر العيون والينابيع دور بارز في اختيار مواقع الاستقرار، والعيون كثيرة منها أربعين عينا في قضاء السلط، ١٢ عينا في الكرك و ١٤ عينا في الطفيلة و ١٢ عينا في معان و ٢٥ عينا في لواء الكورة، إضافة إلى توفر ما يعرف بالسيج والآبار والمعاصر والجبيع وكلها مصادر متواضعة تؤمن مصدرا دائما للماء، في متناول اليد في القرى، إلى جانب الأقنية والسيول. لابد من الإشارة عند قراءة خارطة السكان وتوزيعهم واستقرارهم في القرن التاسع عشر الميلادي، إلى قيام العشائر البدوية بتعمير (الخرب) واستخدامها، سواء للزراعة أو لخزن الحبوب والتبن، وربما كانت أول إشارة إلى محاولة تعمير هذه الخرب تعود إلى فترة حكم محمد علي باشا، فقد أكدت المصادر

١- حيدر الشهابي، الغرر الحسان في أخبار الزمان، نشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، تحت اسم : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩م، ج٣: ٥٦٤- ٥٧٠، وسنشير إليه لاحقا هكذا: رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين.

هذه الفترة كثرة عدد القرى الخاربة، وبالذات سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، بسبب تعديات البدو،[١] وقد اهتم محمد علي باشا بتسجيل حدود الأراضي ضمن (الجريدة) وحدد مساحاتها، وتم إحصاء القرى الخاربة واستصلاحها، [٢] ويجب أن نميز هنا بين القرى الخاربة التي هجرها سكانها، بسبب التهديد والافتقار إلى الأمن وسطوة القبائل البدوية عليها، وبين القرى أو الخرب الأثرية، ففي مناطق شمال الأردن، ذكر القس كلاين الذي زار جبل عجلون سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م أسماء الخرب الأثرية التي تبلغ ٣٦٠ خربة، في عجلون وحده، عدا خرب النواحي الأخرى، [٣] وذكر شوماخر أنه شاهد البدو يخزنون الحبوب سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، في خرب قضاء عجلون،[٤] وعند إحصاء الخرب في بلاد الشام زمن محمد علي باشا، بلغت ٢٣٧ قرية خراب،[٥] وفيها عدد من القرى التي هجرها سكانها خوفا من سطوة البدو، وذكر الرحالة أوليفانت أن ١٥ قرية من أصل ٧٥ قرية، هجرها سكانها في منطقة عجلون في الفترة التي زار فيها المنطقة، [٦] وربما عادت هذه الهجرات إلى أسباب أخرى متعددة، منها انتشار الأمراض، مثل مرض الطاعون الذي انتشر في قضاء عجلون سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م – ١٨٤١م،[٧] أو بسبب الزلازل،[٨] وربما أيضا لأسباب أمنية أو مذهبية.

إن الملاحظة الجديرة بالاهتمام، قيام عدد من العشائر البدوية بإعمار واستخدام الخرب القديمة في قضاء السلط تحديدا، وهي عشائر بني صخر وعباد، وقد استقرت عشائر بني صخر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في خرب أم العمد وما يحيط بها، وخربة منجا ونتل وحوارة وجلول وأم قصير والمريجمة والدليلة الغربية وصوفا وسطيحة وأم الرصاص والمريجمة الغربية،[٩]وخربة البصة، وخربة سارة وهما تابعتان لعشائر عباد، [١٠] وخربة أم

١- أسد رستم، المحفوظات، م١: ٩٠، لسنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٣٦م.

٢- أسد رستم، المحفوظات، ج٣: ١٩٦، ٢٠٢، ٤٨٢، لسنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٩م.

٣- Rojan, The ١٨٦٨ Travel, pp.٣١-٣٢.

٤- Schumacher, Northern Ajlun, pp.١٠١-١٠٢.

٥- أسد رستم، المحفوظات، م٣: ٢٠١-٢٠٢.

٦- Oilphant, Land of Gilead, p.١٣٨

٧- أسد رستم، المحفوظات، ج٤: ٢٤٦- ٢٤٨

٨- أسد رستم، المحفوظات، م٣: ١٨٩-٢٠٨.

٩- راجع بشأن أسماء المواقع، حسن عبد القادر، أسماء المواقع: ١٥.

١٠- الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٤، ق٢: ٦٦٣.

البرك وخربة جاوة شمال مأدبا،[١] وخربة العال من قرى العجارمة،[٢] ومن الخرب أيضا، ما عمرته بعض العشائر المسيحية المهاجرة من الكرك، مثل ماعين، وكانت خرابا حتى سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م،[٣] كذلك الحال مع خربة مأدبا، وكانت خرابا حتى سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، عندما زارها الرحالة تريسترام ووصف آثارها، وأكد في حديثه أنها غير مسكونة، مع أن بني صخر يعتبرونها من مرابعهم وينتقلون عبرها،[٤] إلا أنه وابتداء بسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، عمرتها العشائر المسيحية المهاجرة إليها من الكرك.[٥] إن مجمل هذه الإشارات يؤكد على التغير الكبير الذي طرأ على حركة السكان وأدى إلى زيادة واضحة في الاستقرار مع منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

أولا: سكان القرى:

حددت السالنامات العثمانية عدد القرى التابعة لكل منطقة إدارية منذ مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر، وذكرت أنه كان يتبع لقضاء السلط سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٢م،[٦] إحدى عشر قرية، وأنها أصبحت سنة ١٩١٨هـ/ ١٩٠٠م خمس وعشرون قرية.[٧] ومع مطلع القرن العشرين أصبح العدد ٣٠ قرية، [٨] أما في الكرك، وهي مركز اللواء، فقد بلغ عدد قراها سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م ثلاث قرى فقط،[٩] وأصبح فجأة وبعد أربعة أعوام ٢٥ قرية،[١٠] في حين ازداد العدد قرية واحدة فقط بعد مرور خمسة أعوام،[١١]

١- راجع بشأن أسماء المواقع، حسن عبد القادر، أسماء المواقع، ص٣٤، الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٤، ق٢: ٦٦٤.

٢- حسن عبد القادر، أسكاء المواقع: ١١٧.

٣- الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٤، ق٢: ٧٢٧.

٤- Tristram, The Land of Moab, pp.٣٠٦-٣١٧.

٥- عودة القسوس، مذكرات، ص٣١، مركز الوثائق والمحفوظات، الجامعة الأردنية.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٦٢.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٤٧٩.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م: ٧٤١.

٩- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٧.

١٠- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٢١هـ/ ١١٩٠٣م: ٦٠٣.

١١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م: ٧٤٧.

ليصبح ٢٦ قرية . وكان عدد قرى الطفيلة قليلا،[١] فقد بلغ خمس قرى فقط، عندما مر بها الرحالة بيركهارت وذكر قراها وهي: بصيرة، ضانا، صنفحه،[٢] أما معان، وهي مركز القضاء،[٣] فكان يتبعها ثلاث قرى فقط، وفيها ست قبائل ذكرتها سالنامة ولاية سورية،[٤] وقد حددت السالنامة قرها بأنها: الشوبك، المقارعية، وادي موسى.[٥]

أما في الشمال، فإن عدد قرى ناحية بني عبيد كما حددته السالنامات كان ١٢ قرية،[٦] وهي حسب سالنامة سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، الحصن، الصريح، كتم، شطنا، المزار، إيدون، ناطفة، هام، صمد، جحفية، النعيمة، حبكا، كذلك الحال مع السالنامات اللاحقة،[٧] وكان مقر الشيخ في قرية الحصن، واعتبرت إربد مركزا لقصبة عجلون ولناحية بني جهمة، وتتبعها قرى البارحة وحوارة وبيت راس وبشرى وحكما ونواحي الكفارات والوسطية والمعراض وبني كنانة، ويتبع لبني كنانة، دير أبي سعيد، كفر الماء، ارخيم، بيت إيدس، رحابا، زوبيا، خنزيرة، دير العسل، كفر أبيل، الميسر، جفين، جنين الصفا، مرحبا، كفر راكب، الحوطة، مهرما، تبنة، ثم جبل عجلون والصويت.

هذه النواحي التسع (بني عبيد، بني جهمة، بني كنانة، الوسطية، المعراض، الصويت، جبل عجلون، الكفارات، السرو) تضم عددا كبيرا من القرى والعشائر المستقرة، وهي ملاحظة على جانب كبير من الأهمية، إذ إن عدد القرى وعدد السكان يتزايد في الشمال، ويتدرج نحو الوسط، ليقل في الجنوب، وسنحاول ضمن هذه القراءة، تحديد العشائر في القرى بدءا بالشمال ومرورا بالوسط وانتهاء بالجنوب.

سنعتمد الرواية المحلية لدراسة العشائر في قرى الشمال والتعرف إلى أصولها، ونبدأ

١- المصدر نفسه.

٢- انظر أيضا: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٨، وانظر بشأن هذه المواقع: حسن عبد القادر أسماء المواقع: ١٥، ٦٢، ١١٢، ١٢٨.

٣- انظر : سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٦٢ – ٢٦٤.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٧-٤٠٨.

٥- راجع بخصوص هذه المواقع حسن عبد القادر، أسماءك ١٠٦، ١٧٥، ٢٠٤.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٥٦-١٥٨.

٧- انظر مثلا: سالنامة دولة علية عثانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٤١١.

بملاحظة عامة حول أصول السكان،[1] حيث يلفت انتباهنا أن بعض العشائر في النواحي قضاء عجلون التسع، لم تستطع التعرف إلى أصولها، ومنها ١١ عشيرة كم أصل ٣٤ عشيرة في ناحية الوسطية،[2] ولم تستطع ١٦ عشيرة من عشائر الكورة من أصل ٤٤ عشيرة التعرف إلى أصولها،[3] أما في ناحية الكفارات، فلم تتمكن ١١ عشيرة من أصل ١٨ عشيرة من معرفة أصولها،[4] في حين تعرفت جميع عشائر ناحية بني عبيد وعدها ٢٤ عشيرة إلى أصولها، ولم تتمكن خمس عشائر فقط من قرى ناحية بني جهمة من تحديد أصولها، أربع منها في حوارة،[5] وذلك من أصل ٣٤ عشيرة من عشائرها.

ترجع الرواية المحلية أصول هذه العشائر في هذه النواحي إلى فلسطين،[6] والبلقـــاء،[7] ومصـــر،[8] والكرك،[9] وجبل عجلون،[10] وجبل الدروز،[11] والحجاز،[12] وبدو المنطقة،[13] أما عشائر ناحية بني عبيد بالتحديد، فترجع أصولها إلى حوران،[14] والحجاز،[15] والعراق،[16] والكرك،[17] وفلسطين،[18] وبدو بني

١- قام فريدريك بك باشا، بتسجيل هذه الرواية المحلية التي لم تدون من قبل، وسنعتمدها في هذه الدراسة، لأننا لا نجد البديل. رغم أننا لانقر منهجية الاعتماد على منهج واحد، إننا لاحظنا تطابقا تاما بين ما أورده بيك باشا، وبين ما تتداوله العشائر حتى الآن. انظر تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، ط. ثانية، عمان.

٢- بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٥ – ٤٨٧.

٣- المصدر نفسه: ٤٥٢-٤٥٤ ٤٥٦-٤٦٧.

٤- المصدر نفسه: ٤٤٩-٤٥٠، ٤٦٦.

٥- المصدر نفسه: ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٢.

٦- المصدر نفسه: ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٢.

٧- المصدر نفسه: ٣٨٢، ٣٩٦.

٨- المصدر نفسه: ٣٨٥.

٩- المصدر نفسه: ٣٨٧، ٣٨٨.

١٠- المصدر نفسه: ٣٨٢، ٣٨٦-٣٨٩، ٣٩٢.

١١- المصدر نفسه: ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٩.

١٢- المصدر نفسه: ٣٨١، ٣٨٢، ص٢٨٧، ٢٨٨.

١٣- المصدر نفسه: ٣٨١.

١٤- المصدر نفسه: ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢-٤٠٤.

١٥- المصدر نفسه: ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٠.

١٦- المصدر نفسه: ٣٩٩.

١٧- المصدر نفسه: ٣٩٩، ٤٠٢-٤٠٤.

١٨- المصدر نفسه: ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٩.

حسن،[١] والرولة.[٢]

وربما كانت هذه الروايات المحلية مقبولة، بسبب مطابقتها لبعض الأحداث السياسية الكبيرة، مثل هجرة العشائر من الكرك أيام إبراهيم باشا،[٣] أو سبب ضغط الوهابيين على مناطق الجنوب، أو بسبب الحركات الموسمية لقبيلة عنزة، حيث كانت تتسبب في هجرة مسيحيي قرية بصرى في حوران، لقريتهم، وذلك سنة ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م، للتخلص من ضغط عنزة على أراضيهم،[٤] ولجوئهم إلى جبل عجلون، ثم انحدارهم بالتدريج نحو السهول، ويذكر شوماخر أنه (كان في عقود ماضية من السنين، عدد المواطنين المسيحيين في جبال عجلون، يبلغ بضع مئات، إلا أنهم هاجروا وسكنوا الحصن التي أصبحت بلدة كبيرة)،[٥] كما هاجر بعض أهالي عكا أيام حكم أحمد باشا الجزار، وبالتحديد سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، إلى (ديرة الشام) فنزلوا (وتوطنوا في جبل نابلس والقدس وعجلون)[٦] كما هاجرت مجموعة كبيرة من الحرفيين من أهالي الناصرة، احتجاجا على الضرائب، ولجأوا إلى قضاء عجلون، واستوطن بعضهم في الحصن،[٧] وهاجر بعض أهالي قرية (عولم) في قضاء طبريا من المسيحيين، ولجأوا إلى الحصن، بعد استيلاء المهاجرين الجزائريين على بيوتهم وأراضيهم، كما تؤكد وثيقة يعود تاريخها إلى ٢٦ أيلول/ ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م،[٨] وكلها تدعم أيضا الرواية المحلية المتداولة. ومقابل هذه الهجرة نحو قرى الشمال، كانت تحدث هجرات عادية تنتقل فيها العائلات من المنطقة إلى حوران،[٩] أو إلى الناصرة، حيث ترد روايات محلية لهجرة أهالي شرقي الأردن إلى مناطق الجوار، إلى دمشق خاصة،[١٠] وإلى الناصرة،[١١] ففي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، هاجرت خمس عائلات من

١- بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٤٠٤.

٢- المصدر نفسه: ٤٠٧.

٣- مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا في سورية، تحقيق أحمد غسان سبانو: ٧٧، ٧٨.

٤- Lewis, Nomads, p. ١٩.

٥- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٦

٦- إبراهيم العورة، تاريخ سليمان باشا: ٢٢.

٧- أسعد المنصوّر، تاريخ الناصرة، القاهرة، دار الهلال، ١٩٢٥: ٢٨٦.

٨- سليمان الموسى، عقلية آغا الحماسي، المجلة الثقافية، عدد ٨، سنة ١٩٨٩م، الجامعة الأردنية: ٤٦.

٩- المقتبس، عدد ٥١٨، في ٥ ذي القعدة، ١٣٣٨هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩١٠م: ٢٨٥.

١٠- انظر الفصل الإجتماعي، مادة العلماء والدارسين.

١١- أسعد: تاريخ الناصرة: ١٤-١٥.

عجلون وثلاثة من السلط وعائلة من الحصن واستوطنت الناصرة، وبالمقابل فإن دراسة سجلات الطابو العثمانية بدءا بسنة ١٣٠١هـ/ ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٣م - ١٨٨٤م، تؤكد على أن عشائر قضاء عجلون كانت مستقرة، ومعروفة، ويمكن عن طريقها رصد أسماء العشائر في قرى ونواحي قضاء عجلون، وهي مطابقة لوضعها الحالي بشكل كبير.[١] وفي نفس الوقت، يمكن رصد حركة السكان، فمع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، استقرت بعض العائلات من خارج المنطقة في قرى نواحي قضاء عجلون، مثل البوارنة والحايك والبيتاوية والمصاروة، وهو وضع طبيعي لحركة السكان في بر الشام عبر العصور، حيث اجتذبت المنطقة الوافدين من جبل لبنان ودمشق الشام وحوران وقرى فلسطين.

اختلفت إقامة الوافدين في هذه المناطق، فالبعض كانوا يقيمون إقامة مؤقتة، وهم الموظفون والإداريون والعسكريون، بسبب طبيعة عملهم، كذلك الحال مع تجار المواسم من أهالي بلاد الشام وفلسطين ونجد، خاصة وأن قصبة إربد كانت مركزا لسوق الحلال، وكانت إقامة بعض التجار والعائلات المسيحية بغرض الاستثمار في المنطقة، فامتلكوا الدور، والحوانيت في سوق إربد وسوق الحصن، حسبما تثبت سجلات الطابو، ابتداء بسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، ولابد من الإشارة إلى (إقامة المسافرة) للمارين فقط من التجار، الذين يقومون بشراء الأنعام من سوق الحلال بإربد، وخاصة التجار من العقيليين، الذين استقر بعضهم في قرى المنطقة أو في باقي أجزاء شرقي الأردن بحكم عملهم.

ويمكن للدارس أن يتتبع سجلات المحاكم الشرعية، ليجد قوائم واسعة للقادمين إلى المنطقة من حيفا ولواء أورفة في ولاية حلب، ومن طنطا بمصر وأهالي البير التابعة لنجد، وكفر زيباد وجنين، ومن بدو العجارمة من قضاء السلط، ويشير السجل إلى استقرار نساء من الناصرة والشام وكفر راعي، والى عائلات كردية من حي الصالحية بدمشق، ومن أهالي جزيم بجبل لبنان، وصيدناية التابعة لقضاء يافا، وعينتاب بولاية حلب، ومن قرى نابلس (دير شرف، بورين، حوارة، سنجل، سيلة الظهر، طوباس، حجة) ومن أهالي جنين والقضاء، ومن عكا. الا ان أكثر ما يرد من اسماء لمقيمين متملكين في قصبة إربد ، يتمثل في أهالي دمشق الشام وحلب وحمص وحماة وجبل لبنان، وأقام أغلبهم في مركز القصبة، حيث موقع الدوائر الرسمية والسوق القديم وسوق الحلال والمسجد القديم، وكان تجار الحبوب من أهالي الميدان بدمشق (الفوقاني والوسطاني والتحتاني) أكثر الأهالي ارتباطا بالمنطقة، لعلاقتهم بنقل

١- انظر: ٤-A: ١٦-١٨، ٢١، ٢٥، ١١٥، ١٣٥، ١٤٢-١٥٠.

الحبوب عبر عكا إلى أوروبا.

تساعدنا مجموعة من الدراسات الحديثة التي تناولت قضاء السلط والبلقاء وناحية عمان والكرك ومعان في فترة التنظيمات،[١]على استجلاء الصورة العامة للسكان في المنطقة وابتداء، فإن القرى التابعة للسلط مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بلغت ستون قرية وهي، أبو علندا، أم جوزة، أم العمد، أم قيصر، أم الوليد، برازين، بير العميري، جبيها، جلعد، الجويدة، جويرة، الجيزة (زيزيا)، حسبان، الحمر، حوارة، خربة سارة، خربة نافع، خريبة السوق، الدليلة، الرصيفة، الرمان، الرميمين، الروجيب، زباير، زي، سالم، سحاب، سلبود، صافوط، صوفا، الطنيب، العال، العالوك، عراق الأمير، عمان، علان، عين صويلح، الفحيص، القسطل، القويسمة، اللبن، ماحص، مادبا، ماعين، مرحب، مرصع، ماركا، المريجمة، منجا، ناعور، تل النقيرة، وادي السير، ياجوز، اليادودة،[٢] وقد استقرت العشائر بشكل واضح في قرى السلط، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وخاصة عشائر بني صخر وبني عباد، ويبدو من الدراسة الاستقصائية للسكان في هذه المنطقة،[٣] أن العشائر البدوية كانت في أغلبها مستقرة، وتمارس الزراعة، وأن توسعها في استثمار الخرب والأراضي التي تملكها، دفعها إلى الاستعانة بمجموعة كبيرة من أسر الفلاحين القادمين من قرى فلسطين، وخاصة قرى نابلس والقدس.

وتؤكد هذه الدراسة لتوزيع السكان في القرى، أن العشائر المسحية والمسلمة سكنت في قرى مشتركة، وأن نسبة اختلاف هذه العشائر في الحارات قد تزايد مع أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وتميزت هذه المنطقة بتغير سكاني كبير، مع قدوم الوافدين من المهاجرين من أهالي القوقاز، فانقلبت أسس الملكية والعمران وتوزيع السكان، إلا أن حجم الاستقرار في القرى المحيطة بالسلط وناحية عمان، يؤكد على توفر ظروف أمنية مناسبة، ومجتمع زراعي مستقر، لكنه تعرض للتغير الفجائي والكبير، بسبب قدوم عدد كبير من

١- جورج طريف، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١م) منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال، عمان ١٩٩٤، ونوفان رجا والحمود، عمان وجوارها (١٨٦٤ – ١٩١٨م) منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال، عمان، ١٩٩٥، ومحمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (١٨٦٤- ١٩١٨م)، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢.

٢- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٤٤- ٥٧.

٣- جورج طريف، السلط وجوارها: ٢٧٣ – ٢٧٦.

المهاجرين واستقرارهم في المنطقة.

أم الكرك فكانت مركزا للقضاء، ويفهم من سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، أن عدد القرى المسكونة حول الكرك لم يزد عن ثلاث فقط،[١] إلا أنه وبعد مرور ربع قرن، اصبحت ٢٦ قرية مستقرة يعمل أهلها بالزراعة،[٢] وقد أورد الباحث محمد الطراونة أسماء القرى التابعة لمتصرفية الكرك في مطلع القرن العشرين وعددها ٤٩ قرية، واستكمالا للصورة السابقة لقرى شرقي الأردن، نورد أسماء القرى كالآتي:[٣]

أدر، أم حماط، الزباير، بتيّر، الثنية، حجر، الجديدة، حويزة، حمود، عليان، خربة، جلجول، خربة فقوع، خربة النقاز، خنزيرة، دليقة، الدويخلة، ذات راس، ذيبان، راكين، الربة، رجم الصخرى، سكا، السماكية، سمرا، سول، صرفا، عراعر، العراق، عزرا، عي، العينا، عين الأفرنج، عينون، غور الذراع، غور الصافي، غور المرزعة، القصر، كثربا، اللجون، حجرا، محنا، مدين، مرود، المريجمة، مزار جعفر، مؤتة، موميا، وادي ابن حماد، وادي الموجب، الياروت.

يبدو من زيادة عدد القرى، أن هناك انتقال واضح للأهالي، من حالة البداوة إلى حالة الاستقرار الدائم والزراعة، مع التمتع بزيادة مساحة الأمن في المنطقة، وكان عدد من الرحالة مروا بهذه المواقع، وأكدوا أنها خراب، مثل خربة جلجول، حيث مر بها تريسترام سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م،[٤] وخربة فقوع،[٥] وخربة القصر،[٦] وخربة محنا،[٧] في الوقت الذي كانت فيه مؤتة والياروت في طور التأسيس مع بداية القرن،[٨] ويبدو أن مجموعة محدودة من هذه الخرب، استصلحتها بعض العشائر واستقرت فيها، إلا أنها بالمقارنة مع قضاء السلط لم تكن كثيرة، وتفيدنا في هذا المجال، ملاحظات الأرشمندريت بولس سلمان، الذي مر

١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٧.

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م: ٧٤٧.

٣- محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٥٨-٦٥.

٤- Tristram, The Land of Moab, p.١٠٥.

٥- الطروانة، تاريخ منطقة البلقاء: ٥٩.

٦- المصدر نفسه: ٦٣.

٧- Tristram, The Land of Moab, p.١٠٥.

٨- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٦٤-٦٥.

بالمنطقة، وحدد أراضي كل عشيرة فيها، [1] ومع أنه مر بمناطق شرقي الأردن، إلا أنه لم يحدد حدود العشائر فيها، ويبدو أن طبيعة التقسيمات العشائرية والتوازي الواضح بين حالة البداوة والاستقرار في الكرك وجوارها، كانت وراء هذا التحديد لأراضي العشائر.

ثانيا: البدو:

لقد حدثت تبدلات سكانية كبيرة في القرن التاسع عشر الميلادي، ارتبطت بتوسع البدو وانحسارهم، حيث بدأت هجرة اتحادات القبائل البدوية،[2] وكان ضعف الدولة العثمانية ونشاط الحركة الوهابية، سببا مقبولا لقوة نفوذ القبائل البدوية المتزايدة، [3] وخاصة قبيلة عنزة، التي أغارت على حوران مرات كثيرة، ومنها غاراتها المعروفة سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨١٠م، حيث هرب مسيحيو قرية بصرى أسكي الشام إلى مواقع أخرى خوفا من غارات لاحقة، وتفرقوا في قرى شمال الأردن،[4] ويفهم من بيركهارت أن سهل حوران كان يمتلئ عادة بالقادمين من البوادي والصحارى حتى نهاية شهر أيلول، وهم من عنزة والشرارات، فيتزودون بالقمح والحبوب من حوران، وعند مرور عنزة تتوارى من وجهها القبائل التي تكون في حالة حرب معها.

ترتبط سطوة العشائر البدوية في بر الشام بسلطة والي دمشق (الباشا) وقدرته على ضبط الأمور، وحماية قافلة الحج الشامي، وقد شهد مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تولي مجموعة مميزة من الولاة في دمشق، وعلى رأسهم نصوح باشا (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م – ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م)،[5] حيث بدأ ومنذ مطلع عام ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م، اعتبار باشا دمشق مسؤولا عن قيادة قافلة الحج الشامي،[6] وقد طالب نصوح

١- بولس سلمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن، ط. خامسة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩هم، عمان: ٢١١-٢١٦، وانظر: ٢٠٧-٢١٦.

٢- المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف: ٣٢، ٣٣.

٣- ضحى الشطي، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، الجامعة السورية، دمشق: ٤٠٣.

٤- أسد رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ج٣: ٥٦٤-٥٧٠.

٥- رسلان بن يحيى القادري، الوزراء الذين حكموا دمشق، لنشر صلاح الدين المنجد، ص٧٦، ابن كنان، الحوادث: ٢٠٦-٢٢٠، وانظر من: ٢٠٧-٢١٥، و ٢١٧.

٦- ابن كنان، الحوادث: ١٤٣-١٤٨.

باشا الدولة بأن تمنحه الإشراف على القدس وغزة وعجلون وصفد،[١] وتبع في سطوته وحضوره ولاة أسرة آل العظم،[٢] الذين اعتبرهم البعض محاولة للعودة إلى هيمنة الحكم العثماني في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي،[٣] لضبط الأمن وحماية الحج من هجمات البدو المتكررة،[٤] حيث منحت الدولة إسماعيل باشا العظم (مالكانات) ورثها عنه أبناؤه،[٥] وقد عين إسماعيل باشا العظم أبناء الشيوخ المتنفذين، على بلادهم، فعين (الشيخ جبر على البلاد الحورانية، وراشد النعيم على البلاد الجبلية في صفد)، [٦] لكن هذا التعيين لم يدم طويلا، فقد طرد الشيخ جبر، وعين (طاهر بن كليب) وهو شيخ السردية في حوران،[٧] بدلا عنه، وهذه السياسة ترتبط بقدرة هؤلاء الشيوخ على حماية قافلة الحج، التي تعرضت إلى هجمة الشيخ (قعدان الفايز شيخ عرب بني صخر ومعه بعض العربان)[٨] وقد استمر ولاة آل العظم في محاولة ضبط الأمن الداخلي، وفي إعمار وتصليح القلاع المارة بطريق الحج، إضافة إلى الاهتمام الواضح بالآبار التي يحتاجها الحجاج في طريقهم.[٩]

كانت فترة حكم محمد علي باشا أول محاولة جدية للحد من سطوة القبائل البدوية

١- Karl Barbir, Ottoman Rule in Damascus, (١٨٠٨-١٧٥٨) Prinston University, Press, pp.٥٤. وراجع ابن كنان، الحوادث: ٢٦، ٢٠٩، ٢١١.

٢- انظر بشأن أسرة آل العظم، ابن كنان، الحوادث: ٣٦٤، وفيليب خوري، طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م، ج١: ١. وانظر أيضا:-
Rafiq, the Province of Damascus (١٧٣٧-١٧٣٦) Beirout, ١٩٦٠, pp.٧٥-٨٥.

٣- Shilecher, Linda Families, in the ١٩th Century, ١٩٨٥, Berlin, P.٣٠.

٤- ابن كنانة، الحوادث: ٤٠، ٤٥، ٩١، Barbir, Ottoman Rule, p. ١٧٥ وهم : بنو صخر، بنو حسن، عرب الصقر، بني النعيم، البديري، حوادث: ٨٨، ٥٤.

٥- المالكانة، انظر الفصل الاقتصادي، ملكية الأرض، وراجع، سعيدوني، ناصر الدين، نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م، ج١: ٣٧٨. Malikane, E.I. ٢. Vol. VI. pp. ٢٧٧-٢٧٨ (Steinherr)

٦- ابن كنانة، الحوادث: ١٣٨.

٧- المصدر نفسه: ٥٢٦.

٨- بريك، ميخائيل، تاريخ الشام (١٧٢٠-١٧٨٢) عنn بتعليق حواشيه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، هدايا المسرة، مطبعة القديس بولس، لبنان، ١٩٣٠م: ٤٦.

٩- انظر ابن كنان، الحوادث: ٥٢٦، وراجع، البديري، حوادث: ٣٦، ٨٢.

بأسلوب مدروس وناجح،[١] حيث تم إجبارهم على الاستقرار،[٢]وقامت الإدارة المصرية بإحصائهم وتحديد ديرتهم،[٣] وفي رسالة من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا، أكد له بأن (العربان حاصل منهم تعد ومطاولة زائدة على حوران وإربد وعجلون بالسلب والنهب وقطع الطريق)[٤] وإن هذا الوضع جعله يؤسس جيشا خاصا لمتابعة أمن عجلون بقيادة (محمد آغا وأصبح يعرف (بقائد عربان عجلون)،[٥]وقد تحالفت نتيجة هذه الإجراءات قبيلتا العدوان وبني صخر ضد إبراهيم باشا، إلا انه هزمهم وأسر زعيم العدوان ذياب آغا، ونفاه إلى حمص في سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤١م.[٦]

أدى انسحاب إبراهيم باشا من سورية، إلى عودة سطوة القبائل البدوية مما دفع بالدولة العثمانية إلى إتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة عسكريا وإداريا، حيث تم تأسيس قضاء في عجلون، وآخر في السلط، وكما تم تأكيد سلطة القائمقام وتدعيمها بالدرك والجاندرمة، وقد استحدثت إجراءات إدارية متعددة في هذه الاثناء، مثل إلحاق قضائي السلط والكرك وناحيتي الطفيلة والغور بلواء البلقاء،[٧] وفصل هذه الأجزاء عن لواء حوران،[٨] إلا أن الدولة عادت وألحقت قضاء السلط سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، بلواء حوران من جديد،[٩] إن مجمل هذه المتغيرات السياسية والإدارية قد تركت أثراً كبيرا على وضع القبائل البدوية، وعلى منطقة أطراف البادية، وناطق الاستقرار الحضري في القرى، وشكلت تاريخ المنطقة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

لابد من التأكيد أن لكل منطقة عربها ولهم ديرتهم ونجعتهم وحركتهم الموسمية، والتي تمتد من أقصى جنوب الأردن، وحتى نهاية سهل حوران، وكانت سجلات المحاكم

١- أسد رستم، المحفوظات، م١: ٩٠ (١٢٤٢هـ/ ١٨٣٦م) وانظر الخازن، مجموعةالمحررات، ج١: ٣١٢.

٢- Conder, The Survey of Eastern Palestine. pp. ١٥٧-١٥٩.

٣- أسد رستم، المحفوظات، م٤ :٣١١، وم٢: ١٢١.

٤- المصدر نفسه، م٢: ٥٢-٥٣ .

٥- المصدر نفسه، م٣: ٣٨١.

٦- بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٢٣٨.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م: ٢٣.

٨- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م: ١٩.

٩- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٩هـ - ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م: ١٩٦.

الشرعية تطلق عليها (عرب الديرة)، ويبدو أن أكثر القبائل البدوية ذكرا في منطقتي حوران والبلقاء هما السردية والسرحان،[1] وذكر إلى جانبهم الصخور والعباد والعدوان وبنو حسن والعجارمة وبنو حميدة، في كتب الرحلات والسالنامات وسجلات المحاكم الشرعية، وسنتناول هذه العشائر بإيجاز:-

أ- الصخور:

برزت قوة بني صخر في القرن الثامن عشر الميلادي، وكانوا في مقدمة مربي الجمال، وعندما مر بهم الرحالة كوندر سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، كانت ديرتهم تمتد من الغور شتاء، حيث يتجمهرون حول طبريا، حتى تصل إلى مرج بني عامر،[2] وقد حدد عددهم بـــ ١٥٠٥ خيمة، أي ما يوازي ٧٥٠٠نفر،[3] ويبدو أن ثروة بني صخر الحيوانية كانت كبيرة ابتداء بالقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فقد ذكرهم الدفتر المفصل للواء عجلون، ويفهم من الدفتر أنهم كانوا يدفعون ٤٠,٠٠٠ أقجة،[4] حيث كانت كل جماعة تدفع للدولة ٥٠,٠٠٠ أقجة رسم اغنام،[5] ويبدو من خلال استقراء المصادر المبكرة أنهم تسلموا من الدولة العثمانية أتاوة سنوية تعرف باسم (الصرّة) مقابل حمايتهم لطريق الحج الشامي، واستمر هذا الإجراء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ويبدو من تتبع دفتر مفصل أحمال بني صخر والحجايا لسنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م، أنهم تمتعوا بهذا الإمتياز طوال القرن الثامن عشر الميلادي،[1] وكانوا يؤجرون جمالهم للقائمين على شؤون قافلة الحج الشامي، وهو ما شاهده الرحالة الأجانب، ومنهم اوليفانت وسيلاه مريل،[7] ويبدو من حجم هذه الضرائب، أن تعداد الصخور كان كبيرا، وأنهم كانوا يملكون ثروة معتبرة من الجمال، ودفعوا

١- زكريا، عشائر الشام: ١٠٣.

٢- Conder, Heth and Moab, Vol ٢ . P. ٢٧٣.

٣- Conder, The Servey of Eastern Palestine, London, ١٨٨٩, pp. ٢٩٥-٢٩٦.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٩-١٢.

٥- المصدر نفسه: ١٣٦.

١- دفتر مفصل أحمال بني صخر والحجايا المرسلة معهم للدولة سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م، محفوظات رئاسة الوزراء في استانبول (نسخة مصورة عنه بالميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات / الجامعة الأردنية/ رقم ٣٧٥٠ / أ ورقة ١-ورقة٩).

٧- Oilphant, The Land of Giled, p.٩٨, Merrill, East of Jordan. p. ٣٤٠.

ضريبة كبيرة على مواشيهم،[١] وأمنوا الخيام والشعير والمؤن لقافلة الحج الشامي.[٢]

يلفت انتباهنا ابتداء، التناقض في الأعداد التي ذكرتها سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م،[٣] وتذكر أنهم ٨٠٠ خيمة أي ما يوازي ٤٠٠٠ نفر، ومع ما ذكره كوندر في نفس العام من انهم ١٥٠٥ خيمة أي ما يعادل ٧٥٠٠ نفر،[٤] وهي مسألة تتكرر في الإشارة إلى أعداد القبائل البدوية عادة، وهي نتيجة متوقعة لعدم دقة التعداد أو للترحال وعدم الاستقرار، أو لرفض البدو عادة الخضوع للإحصاء والتعداد الرسمي، خوفاً من زيادة الضرائب، ومع ذلك يمكن الأخذ بعدد كوندر بثقة لمطابقته للأعداد لاحقا، ويمكن أيضا تحديد ديرة بني صخر في الجهة الشرقية من قضاء السلط على سيف البادية، وأنها في مطلع القرن العشرين كانت تمتد ما بين وادي الثمد جنوبا حتى عمان شمالا، ودرب الحج شرقا، وغربا حتى أراضي عباد وبني حميدة، وشمالا حتى البلقاء،[٥] وتتحرك عشائر الصخور صيفا حتى حوران وقضاء عجلون بحثا عن الماء والكلأ، في حيث تتجه شتاء نحو وادي السرحان،[٦] ويبدو أنهم بدأوا مع منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في الاستقرار، وتعمير مناطق الخرب المهجورة ضمن ديرتهم، حيث فتحوا المجال للفلاحين الوافدين من قرى فلسطين، للعمل في زراعة أراضي هذه الخرب الخصبة، واستمرت مجموعات منهم في الالتزام بجمع أعشاب (الأشنان) وحرقها، لإنتاج رماد القلي المستخدم في صناعة الصابون، وتوريده إلى نابلس في قوافل كبيرة يتزعمها شيوخهم.[٧]

اعتبارا من سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، تعزز مركز الصخور، بعد تعيين الشيخ سطام ابن فندي الفايز مديراً لناحية الجيزة، وشيخا للمشايخ، وتبعه في هذه المهمة شقيقه الشيخ طلال

١- رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون (١٥١٦ – ١٧٩٨م) دمشق، ط. أولى، ١٩٦٨م: ٥٧.

٢- Tristram, The Land of Moab, p.٣٥١.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٩٠.

٤- Conder, The Servey, PP. ٢٩٥-٢٩٦.

٥- بولس نعمان، خمسة اعوام: ٢١٩.

٦- Lewis, Nomads and Settlrs, p. ١٢٤.

٧- Merrill, East of Jordan. p.٣٤٠.

الفايز وصارت المشيخة متداولة في العائلة،(١) وازداد اعتماد الصخور على ثروتهم من الجمال لنقل الحجاج، فقد وصفهم ميرل عندما مر بالمنطقة سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٦م، وذكر حجم قطعانهم المخيمة في أراضيهم، وذكر كوندر سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م جمالهم، كذلك فعل تريسترام سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٣م، وأشاروا إلى ضخامة عدد قطانهم من الجمال،(٢) وهي إشارات غير مباشرة على قدرتهم على الحركة والانتشار، وعلى دورهم في نقل الحجاج وحماية طريق الحج، وتمتعهم بالسلطة والنفوذ معا.

عرف عن الخريشة والجبور من الصخور، أنهم أهل حرب، وكانوا يصلون بمراعيهم إلى حوران، ويضايقون أهل النواحي من الفلاحين، وخاصة أهالي قرى بني عبيد السهلية والتي تتميز بحاصلاتها من الحبوب، فاخذوا الخاوة منهم، ومن اهالي ناحية بني جهمة ومن أهالي الكفارات،(٣) وتركوا وسمهم على المناطق التابعة لهم. والخاوة مبلغ من المال يفرضه شيوخ القبائل البدوية سنويا، وقد يمرون بدلا عنه كمية من الحبوب أو حتى الماشية، ويجبرون اهالي القرى التي يمدون عليها نفوذهم على دفعها مقابل فرض حمايتهم وحماية مواشيهم وزروعهم من سلب ونهب عشائر بدوية أخرى،(٤) ذكر الرحالة الفنلندي جورج فالن في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، انه شاهد نهب المحاصيل من قبل البدو عن طريق إطلاق الإبل والخيول لترعى في حقول الفلاحين،(٥) وذكر الرحالة الإنجليزي جراي هل، أنه شاهد خيول بني صخر وإبلها ترعى في حقول المنطقة العائدة للشراكسة قرب قرية عمان دون أي حماية،(٦) وبصورة عامة فإن ضريبة الخاوة كانت تخف تدريجيا كلما امتدت سلطة الدولة،(٧) ومن المعروف أن الدولة العثمانية أخذت مع مطلع القرن

١- انظر: سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٤١. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٤م:م: ١٨٠، سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨: ٢٣٠.

٢- Merrill, East of Jordan. p.٢٥٢. Conder, The Servey of Eastern Palestine, p.٢٩٥, Tristram, The Land of Moab, pp.٣٥١-٣٥٣.

٣- محمد كرد علي، المقتبس، عدد ٩٥٦: ١ في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م.

٤- انظر العزيزي، قاموس العادات: ج١: ٢٧٦، وانظر:

Tristram, The Land of Moab, pp.٩٤-٩٥.

وأيضا Khazziha, W. The Social History, pp. ١٥-١٩

٥- Wallin, Travels in Arabia, (١٨٤٥-١٨٤٩) Falcon, Oleander, ١٩٧٩, p.١٩.

٦- Hill, G. With the Beduins, p. ٧١.

٧- Robinson Lees, Life and Advanture Beyond Jordan, Charles, H. Kelly., Londn, p.٨٣.

العشرين العهود والمواثيق على شيوخ البدو لدى كاتب العدل، لتضمن الأمن في المنطقة، إلا أن هذا الحال لم يكن مضموناً أبدا. [١]

ولابد من الإشارة أخيرا، إلى أن هناك اختلاف في تحديد عربان قضاء عجلون، فمع أن السجلات المبكرة لم تجد صعوبة في تحديدهم، إلا أن المراحل اللاحقة شهدت اختلافا واضحا في هذا التحديد، وذكرت السالنامات بأن بني صخر والشرارات هم من عربان قضاء عجلون، والغزاوية بني حسن من عربان البلقاء في السنوات ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م و ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م،[٢] وربما عاد هذا الامر إلى التغييرات الإدارية في توزيع الأقضية، وإلى حركة القبائل نفسها في تلك السنوات، لأن للقبائل نجعتها المعتادة ونمط سيرها الموسمي، الذي لايرتبط بالتغيرات الإدارية التي تستخدمها الدولة، أو للتغييرات التي تمر بها، أما أهالي (الديرة) في قضاء عجلون من العربان، حسبما أورد السجل الشرعي، فهم عربان الغزاوية المقيمين في الأغار وبيسان،[٣] وصخور الغور والمشالخة،[٤] والعدوان الملحقين بالقضاء،[٥] وعرب بني حسن الذين تحدد ديرتهم بأنها المنطقة التي تشمل على (٣٥) قرية غربي سكة الحديد وحتى حدود أراضي النعيمة والرمثا، وشمالا حتى نهر الزرقاء.[٦]

ب- عرب عباد:

منازلهم شمالي عمان وجنوبيها،[٧] وقد قدرتهم التقارير الرسمية العثمانية لسنة ١٢٩٩هـ- ١٨٨١م - ١٨٨٢-م، بـ١٠٠ خيمة أي ما بين ٥٠٠ - ٧٠٠ نفر،[٨] وكانوا من المستقرين عندما مر بهم الرحالة من أمثالهم كوندر وميرل، يزرعون القمح والشعير ويربون

١- المقتبس، سنة ٢، عدد ٥٥٦: ٣، في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٢٨هـ/ ٢٤ تموز ١٩١٠م.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٩٠.، سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٢٢٨-٢٢٩. قارن مع: ٢٢٧.

٣- سجل شرعي، رقم ٢، حجة ١٣٩، في ربيع الأول ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م.

٤- Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٨٥-٨٦.

Merrill, East of the Jordan. pp.١٨٤-٤٤١.p.٣٧٤.

٥- سجل شرعي، رقم ٢، حجة ١٣٩، في جمادي الأولى، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م.

٦- المقتبس، عدد ٥١٨: ١، ذو الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩١٠م، وعدد ٥٠٩ أيضا لنفس السنة.

٧- وانظر: A Handbook of Syria, p.٦٠٨.

Merrill, East of the Jordan. p.٤٠٦, Conder, The Survey, p.٢٩٤.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م: ٢٨٩.

الحيوانات، في حين امتلك بعضهم فيما بعد الطواحين المائية حسبما تورد السجلات الشرعية، وقد قدرهم الأرشمندريت بولس سلمان في مطلع القرن العشرين بـــ ٥٠٠ خيمة، وأشار إلى أنهم يقيمون في شمال السلط ووادي الشتاء وغور أبي عبيدة، وقرب الفحيص وماحص ووادي شعيب والبحاث والعرضة وعراق الأمير وعرضة المناصير ويرقا وعيرا،[١] ومن المؤكد أن استقرار عشائر عباد كان مبكرا حسبما تبين ملاحظات الرحالة الذين مروا بالمنطقة، وهو ما أكدته السجلات العثمانية المبكرة، حيث عرف عن عشائرهم الزراعة والإستقرار في المزارع مع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.[٢]

جـــ- العدوان:

انتشرت مضارب العدوان جنوبي غربي قضاء السلط، ما بين وادي حسبان وشرقي نهر الأردن،[٣] وقد قدرهم ميرل سنة ١٢٩٤هـــ/ ١٨٧٧م، بـــ ٤٠٠ خيمة، أي ما يعادل ٢٠٠٠نسمة، [٤]في حين قدرهم الأرشمندريت بولس نعمان مع مطلع القرن العشرين بـــ ٣٠٠٠بيت،[٥] وتمتد ديرة العدوان في غور نمرين، الكفرين، حسبان، ومنهم الزفقة في خريبة السوق، والغور،[٦] المساعفة في شفا الغور، النمر والكايد في الغور وحسبان،الجعارات في الكفرين، الوريكات في أبي نصير، القرضة برجم الحاوي، الحجاج بشفا بدران، السويلمين بياجوز، اللوزيين بالجبيهة، العساف بتلاع العلي، السكر بالعرضة.[٧]

د- عشائر البلقاوية:

قدرتهم سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـــ/ ١٨٨١م، بـــ ٣٥٠ خيمة، أي ما يعادل ٧٥٠ نفرا،[٨] وهم الحديد بالقويسمة، الحنيطيين بأبي علندا، الدبابية بالخشافية، الشوابكة

١- بولس نعمان، خمسة أعوام: ٢١٩.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٤، ٩٩.

٣- Merrill, East of the Jordan, p.٤٠٩, Conder, The Survey, p.٢٩٤.

٤- Merrill, East of the Jordan, p.٤٧١.

٥- بولس نعمان، خمسة أعوام: ٢٢٠.

٦- يذكرهم الأرشمندريت بولس نعمان بأنهم من عشائر البلقاوية. راجع المصدر نفسه: ٢٩٠، وهو الأدق والأصح، إلا أن هناك فرع آخر من العدوان يقيم في خريبة السوق ويحمل نفس التسمية.

٧- بولس نعمان، خمسة أعوام: ٢٢٠-٢٢١.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـــ/ ١٨٨١م – ١٨٨٢م: ٢٩٠.

بالرجيب والزفقة بخربية السوق والقطارنة والسيوف بكفير الشرقي والغربي،[1] ومن عرب منطقة البلقاء العوازم في ماعين والأزايدة ما بين مأدبا والمراشدة شمال مأدبا،[2] أما عرب الدعجة فقد قدرتهم سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م – ١٨٨٢م، بـ ٧٠٠ خيمة أي ما يعادل ٣٥٠٠ نسمة،[3] ويقيمون حول عمان،[4] وكانوا مع مطلع القرن العشرين يعدون مئة بيت في ماركا وطبربور وأم قصير، ويعرف منهم الشبيكات والرشايدة، ويذكر أيضا العجارمة، تذكرهم سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، ويعدون ٢٠٠ خيمة أي ما يعادل ١٠٠٠ نسمة تقريبا،[5] وكانت ديرتهم جنوبي شرقي قضاء السلط، في أم الخنافس والمشقر والعال والسواعير وناعور وحسبان وأم السماق، وتقع مضارب عرب السليط أو السلايطة جنوب شرقي أم الرصاص، وقد قدرتهم المصادر الرسمية بـ ٢٠٠ خيمة سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م – ١٨٨٢م،[6] ويشكل عرب البحرات أو السوارية تجمعا مشتركا معهم، وكانوا يعدون ما بين ٢٠ – ٣٠ خيمة.

وأخيرا تقع مضارب عشائر بني حميدة ما بين زرقاء ماعين شمالا ووادي ابن حماد جنوبا والبحر الميت غربا،[7] وقد استقر بعضهم في نهاية القرن الماضي في قرى ذيبان ودليلة وصرفا وفقوع، وكانوا يعدون سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م، ما يقرب من ٣٠٠ خيمة، أي حوالي ١٥٠٠نفر.[8].

وتقع مضارب بني حسن في الجهة الشمالية الشرقية من قضاء السلط، وتقع قرب نهر الزرقاء،[9] ويمكن تحديد ديرتهم شرقا بأراضي بني صخر، غربا بحيرة لوط ونهر الأردن، وشمالا زرقاء شبيب،[10] وكان عدد بيوتهم مع نهاية القرن الماضي ٣٠٠٠ بيت ويقيمون في الزرقاء وبلعما ورحاب والعالوك والقنية وسلبود والزنية والبويضة وجبا، وما بين السلط

١- بولس نعمان، خمسة أعوام: ٢٢٠ – ٢٢١.

٢- المصدر نفسه: ٢٢١.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م/ ١٨٨٢م: ٢٨٩.

٤- Conder, The Survey of Eastern Palestine, p. ٢٩٤.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٢٢٧.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٩٠.

٧- Tristram, The Land of Moab, pp. ٢٣٣ – ٢٤١.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٩٠.

٩- conder, The Survey,p . ٢٩٤.

١٠- بولس نعمان، خمسة أعوام: ٢١٩.

وعمان وشرقي السلط بالتحديد،[١] وكان لبني حسن ٣٥ قرية ما بين الزرقاء وجرش، وهم على الأغلب يعملون بالزراعة، ويربون الماشية وقد استقروا مبكرا، أما عشائر الكرك فقد عرف منهم مع نهاية القرن الماضي، الحجايا وكانوا يقيمون شرقي الكرك، [٢] والعمرو شمالي الكرك، في حين تمتد ديرة الحويطات ما بين العلا جنوبا إلى الطفيلة شمالا، ومن وادي السرحان والجفر شرقا إلى البحر الاحمر ووادي عربة غربا،[٣] ومن العشائر غير المستقرة في منطقة الكرك، الرشايدة والنعيمات والبدول والسعيديين والشرارات.[٤]

إن مجمل هذه القراءة لتوزيع القبائل البدوية في شرقي الأردن في القرن التاسع عشر الميلادي، يشير بوضوح إلى تغير حقيقي في حجم ظاهرة البداوة. وإلى بداية لاستقرار دائم لمجموعة كبيرة من هذه العشائر، في منتصف القرن الماضي بتشجيع من الدولة العثمانية، أو بإرهاب منها أيضا في أحيان أخرى، أو برغبة منها في توفير الأمن وإيجاد عنصر أو عناصر معادلة للقوة العشائرية المتنقلة وذلك بتشجيعها للمهاجرين القادمين من بلاد القفقاس أو الأناضول على الاستقرار في خط مواجهة قوي إزاء القوة العشائرية المذكورة.

ثالثا: المهاجرون:

أ- شعوب القفقاس:

بعد احتلال الروس لقفقاسيا هاجرت مجموعة من شعوب القفقاس نحو البلاد الإسلامية،[٥] وكانت غالبية المهاجرين من الشراكسة والشيشان وبعض الداغستان اللازكي، ويبدو أن أول فوج من الشراكسة نزل عمان كان بحدود سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م،[٦] ولم يتجاوز عددهم الخمسين عائلة، نزلت ابتداء في أرض المدرج الروماني، وكانوا كلهم من قبيلة الشابسوغ،[٧] ثم تتابع وصول العائلات المهاجرة، فمنحتهم الدولة

١- بولس نعمان: خمسة أعوام: ٢١٩.

٢- A Handbook of Syria p. ٦٣٣

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٧ - ٤٠٨.

٤- Merrill, East of the Jordan, p.٢٥٥.

٥- جون باديللي، احتلال الروس لقفقاسيا، ترجمة صادق إبراهيم، عمان، ١٩٨٧م، مطبعة الأمان، وانظر:

Shami, Sateny, Ethnicity and Leadership, The Circassians in Jordan, p ٣٩. pp.٤٧ – ٤٨ ph. D. University of California.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Shami, Ethnicity.

٦- Lewis, Nomads, p. ١٠٧.

٧- Oliphant, Land of Gilead, pp. ٢٥١ – ٢٥٢.

العثمانية أراضٍ محدودة في قضاء السلط، وتحديدا في المواقع التي تتوافر فيها مصادر المياه، مثل سيل عمان ووادي السير وناعور وياجوز والرصيفة وعين صويلح والزرقاء، ويبدو أن الأعداد لم تكن كبيرة ابتداء، فعندما مر الرحالة أوليفانت بعمان سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م، شاهد الشراكسة فيها وحدد عددهم بـ ١٥٠ شخصا،(١) وهم من عائلات شابسوغ، قبرطاي، أبزاخ، بزادوغ،(٢) ولا بد من الإشارة إلى أن هذه العائلات لم تجد معارضة تذكر من الأهالي الذين كانوا يترددون على سيل عمان أن يخيمون حسب العادة مقابله، لكن تزايد الأعداد، وتوجه الدولة نحو توطينهم، أدى إلى معارضة الأهالي للشراكسة، الذين أنزلتهم الدولة في وادي السير، ومنحتهم الأراضي بالتفويض.(٣)

إن تعيين الدولة (لمأمور إسكان) يشير بوضوح إلى تزايد أعدادهم، فقد قام المأمور بتقديم التسهيلات للمهاجرين لتأمين إقامتهم، ووزع وحدد الأراضي في وادي السير الجبلية المرتفعة على المهاجرين.(٤) ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، أن عدد الأسر المهاجرة من القفقاس إلى عمان في تلك السنة ٥٠٠ أسرة،(٥) ويفهم من هذا أنها إشارة صريحة لاستمرارية الهجرة وتتابعها، وعلى التغير المستمر في حجم الاستقرار ونوعيته في قضاء السلط بشكل عام وناحية عمان بشكل خاص.

يبدو أن الشراكسة الذين نزلوا ابتداء في القنيطرة بهضبة الجولان، واجهوا عداء واضحا من بدو الديرة، وهي ديرة عرب الفضل والوالد علي، وكان عدد الخانات التي نزلت القنيطرة سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، (٦٣) خانة من الشراكسة، و ٥٦ خانة من الداغستان، (٦) فاضطر والي سورية إلى إجراء مصالحات عديدة بين المهاجرين وبدو الديرة،(٧) ووجد الحل الناجح في إرسال جزء من مهاجري القنيطرة إلى جرش، وذلك سنة

١- Oliphants, Land of Gilead, pp. ١٢٥ – ١٢٦.

وانظر أيضا: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٨٠، وانظر: جريدة البشير، عدد ٤٢٤، في تشرين الأول ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م: ٣.

٢- Conder, Heth and Moab, p. ١٦٢.

٣- Lewis, Nomads, p. ١٠٧.

٤- جريدة سورية الشام، عدد ٩٦٦، في ٢٥ شعبان (١٣٠٢هـ/ ١٩ حزيران ١٨٨٤م): ١.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٨٠.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٢٣٤، وانظر: المقتبس، عدد ٥١٨، في ٥ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٧ تشرين ثاني ١٩١٠م.

٧- جريدة سورية الشام، عدد ٩١٥: ٣، المقتبس، عدد ٣٥٧: ٣.

١٢٩٨هـ/ ١٨٨٣م – ١٨٨٤م،[1] فوصل المهاجرون إلى جرش وعمروها، وجرش هي حد أراضي بني حسن كما تصفها المصادر المعاصرة.

أعطت الدولة العثمانية اهتماماً خاصا بالمهاجرين،[2] وأمدتهم بالحبوب والثيران، وفرضت ضريبة مقدارها أربعة قروش على كل مواطن ذكر لإغاثتهم،[3] وقد دعمت المهاجرين المقيمين في (ناحية كفرنجة) بـــ ١٢٠٠ غرسة عنب، و ١٥٠ غرسة خوخ، و ٣٩ غرسة ليمون، و ٢٠٠ غرسة رمان،[4] وأدخل هؤلاء المهاجرون أساليب زراعية جديدة إلى المنطقة، مثل حفر القنوات واستخدام العربات وشق الطرق،[5] وهذه التغيرات رصدتها ملاحظات الرحالة الذين زاروا المنطقة ومروا بجرش.[6]

استمر تدفق الهجرات الشركسية حتى وصل سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، إلى حوالي ٨٠٠ مهاجر، وأرسلت الدولة قائد الدرك إلى عمان للإشراف على إسكانهم،[7] واستغلت كفاءتهم لمد خط سكة الحديد عبر الرصيفة،[8] واقترحت لجنة إسكان المهاجرين إسكان ٢٠٠ عائلة جديدة في الزرقاء، بسبب إمكانية إشراكهم مع المهاجرين القدامى باقتسام الأراضي، المفوضة لهم، لاتساعها وامتداد رقعتها،[9] وقد تركزت هجرات العائلات الشركسية والشيشانية على مناطق عين صويلح وناعور، ويذكر من العائلات الشركسية في صويلح: دخقان، وزارمس، شعيب، بشخوف، خاغندوقة، المفتي، بشماف، مرزا، بولاد،

١- جريدة سورية الشام، عدد ٩١٥، لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٢م – ١٨٨٣م، وانظر أيضا:

Lewis, Nomads, p. ١٠٩.

٢- المقتبس، عدد ٥٠٦، في ٢٤/١٠/١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ١ (لجنة إسكان المهاجرين في الولاية) وانظر أيضاً: أمين محتشمي، المهاجرون وسكان البادية، جريدة الإتحاد العثماني، عدد ٤٤ سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩١٠م: ١ – ٢.

٣- المقتبس، عدد ٥١٨، في ٧ تشرين الثاني ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

٤- البشير، عدد ١٨٥٦، في ٤ أيار ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

٥- رؤوف ابو جابر، تطور الزراعة في شرقي الأردن في القرن التاسع عشر، (رسالة ماجستير) عمان، ١٩٨٤م: ١٠٧.

٦- انظر: Robinson, Lees, Life and Adventures, p. ١١٥.

و: Oliphant, Land of Gilead, pp.١٢٥ – ١٢٦.

و: Hill, G With the Beduins, p. ٧٠.

٧- البشير، عدد ١٥٣٦، في ١٤ نيسان ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م: ٢.

٨- المقتبس، عدد ٥٠٦، في ٢٤/ ١٠/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٨م: ١.

٩- المصدر نفسه.

ومن العائلات الشيشانية: أصحاب، بكى، عثمان، شيخو، أصحاب أسلان، سوسربي، باكير، بينو.

ومن شعوب القفقاس الذين وصلوا مع الشراكسة والشيشان إلى شرقي الأردن، اللازكي والداغستان، إلا أنهم قدروا بأعداد أقل من الشراكسة،[١] وورد أول ذكر لقدوم شعب اللازكي سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٩م، حيث نزلوا عمان،[٢] إلا اننا لا نجد معلومات واضحة لتوزيعهم أو لأسماء عائلاتهم، كما هو الحال مع الشراكسة والشيشان والداغستان، حتى مع مراجعتنا لدفاتر الطابو المعاصرة، ونفهم من هذه الحالة، أنهم اندمجوا مع المهاجرين المذكورين، وعدوا انفسهم ضمن تجمعاتهم، ولم تحدد لهم في السجلات محلات مستقلة، بسبب ضآلة أعدادهم.

ب ــ التركمان:

ورد ذكر للتركمان في قرى ومزارع السلط في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي،[٣] وكان للتركمان محلة خاصة بهم في دمشق تعرف (بمحلة التركمان)، وقد دفعوا مبلغا محددا يعرف باسم (مقطوع جماعة التركمان) أيام محمد علي باشا في سورية،[٤] وكان للتركمان قرى عديدة في حوران، ومن المؤكد أن وجودهم أساسا في حوران، جعل إمكانية تسربهم إلى شرقي الأردن ممكناً جداً، فقد منحتهم الدولة العثمانية خمسين قطعة في (خربة الرمان) ووزعتها على ٢١١ فردا بينهم، ابتداء بسنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٦م،[٥]وبعض هذه الأراضي مروية، وبعضها الآخر يعتمد على ماء المطر، وبصورة عامة، فقد كان مجتمع التركمان في شرقي الأردن معزولاً ومغلقا، وقد عمل هؤلاء بتربية الحيوانات والمتاجرة بها، وبالزراعة بشكل أقل، إلا أن مواسم الحصاد شهدت بشكل دوري،

١- أمين محتشمي، المهاجرون وسكان البادية، المقتبس، عدد ٥١٣، ٨ شوال ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢.

٢- حليم ابو شعر، لجنة المهاجرين في الولاية، المقتبس، عدد ٥١٣، في ٨ شوال ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢.

٣- هوتروت، الإدارة المالية، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م: ١٢٩ – ١٣٢، ١٣٥.

٤- أسد رستم، المحفوظات، م١: ٢٧٨، م٣: ٢٠٠.

٥- Rogan, Turkman of the Ruman, an Ottoman Settlement in the South Eastern Syria, Arab Historical Review for Ottoman Stuties.

وانظر أيضا:

Rogan, The Ottoman, pp. ١٢٤ – ١٢٥.

قدوم فئات قليلة وموسمية من قرى حوران إلى شرقي الأردن، للمساهمة في الحصاد، مقابل الحصول على طعامهم مع أجر عيني من مزارعي قضاء عجلون، وقرى ناحية بني عبيد بشكل خاص.

جـ ــ الأرمن:

عرفت شرقي الأردن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين الأرمن ما بين سنتي ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م و ١٣٣٨هـ/ ١٩١٨م،[١] إلا أن الدولة العثمانية قامت بتجميعهم قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، وقلصت عددهم في المنطقة، وقامت جمعية الصليب الأحمر الأمريكي، زمن الحكومة العربية بمحاولة تجميعهم وتهجيرهم إلى أمريكا،[٢] وأعادت الأطفال إلى أهاليهم،[٣] ومع ذلك، فقد أقامت مجموعة كبيرة من الأرمن في لواء الكرك، قدرت بحوالي ٢٥٠ عائلة ابتداء،[٤] إضافة إلى ١٦ عائلة في الطفيلة،[٥] وكان لمرور الخط الحديدي الحجازي بمعان، أثره في استقرار بعض الأفراد في المنطقة عند مرورهم بها واختلاطهم بالسكان.

وبصورة عامة، فقد أدخل الأرمن معهم مظاهر جديدة إلى مجتمع شرقي الأردن كاستخدام الساعات، وبعض الأدوات الأخرى، إضافة إلى طرق حفظ الطعام، وعرف الأرمن في شرقي الأردن بتخصصهم بمهن محددة أتقنوها، ومع أن أعدادهم التي استقرت في المنطقة لم تكن كبيرة، إلا أنهم اندمجوا مع السكان وخاصة في معان والطفيلة.

د ــ الأكراد:

قدم غالبية الأكراد إلى شرقي الأردن من (محلة الأكراد) أو ما كان يعرف (بصالحية الأكراد) أو (حي الأكراد) في دمشق،[٦] ومن المعروف أن سكان الصالحية استخدموا اللغة

١- القبلة، عدد ١٨٠: ١ في ٢ شعبان ١٣٣٦هـ/ ١٠ أيار ١٩١٧م، مكة المكرمة، سنة ثانية: انظر حول نفي الأرمن، الغزّي، نهر الذهب، ج٣: ٥٧٨، ٥٨٠.

٢- العاصمة، عدد ٦٩، في تشرين أول ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م.

٣- العاصمة، عدد ٢٧، في ١٩ أيار ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م.

٤- القبلة، عدد ٢٨٣، في ١٣ شعبان ١٣٣٦هـ/ ٢١ أيار ١٩١٧م، مكة المكرمة: ٣، سنة ثانية.

٥- القبلة، عدد ١٥٧، في ١٠ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ٢٢ شباط ١٩١٧م، مكة المكرمة: ٢، سنة ثانية.

٦- صفوح الخير، مدينة دمشق، دراسة في جغرافية المدن، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي السورية، دمشق، ١٩٨٢م: ١٨١.

العربية في حياتهم اليومية، وعمل أغلبهم في سلك الدرك والزاندارمة، وتخصصوا بجباية الأموال الأميرية أو التزام الأعشار، ومن تتبعنا للمصادر المحلية، نعثر على ذكر للعديد من الأكراد وخاصة في قرى شمالي الأردن وعمان والسلط، وقد ذكر عدد كبير منهم في قرية سمر في قضاء عجلون، [١] حيث تتوفر طواحين المياه التي ساعدت على الزراعة، ويبدو من سجلات عقود الزواج، أنهم تزاوجوا مع السكان المحليين، ولم ينعزلوا في أحياء خاصة بهم، واندمجوا تماماً في الحياة الاجتماعية للمنطقة.

هـــ ــ المغاربة:

عرفت ولاية سورية قدوم المغاربة منذ زمن مبكر، وذكروا ضمن قوات المرتزقة فيها،[٢] وكان لهم آغا خاص بهم،[٣] وقد ذكرهم الرحالة بيركهارت سنة ١٢٢٧هـــ/ ١٨١٢م، عندما مر بإربد وشاهد حاشية آغا طبريا ينزلون إربد، وهم جميعا من المغاربة،[٤] كما راى أكثر من ١٥٠ فارسا منهم في الحصن، بصحبة آغا طبريا، وكان ملتزما ذلك العام، وقد وصف عدم ارتياحه لتصرفهم مع الأهالي،[٥] إلا أننا لسنا على ثقة من استقرار هؤلاء في المنطقة، ولا يوجد لدينا ما يدعم هذا الرأي.

عرفت المنطقة هجرة الجزائريين الذين تسربوا إلى سورية عبر هجرات متلاحقة، ترك بعضها أثره على شرقي الأردن، فقد طرد المهاجرين الجزائريون أهالي قرية (عولم) في قضاء طبريا وصادروا أراضيهم، فاضطر هؤلاء للهجرة، ووصل بعضهم إلى قرية الحصن، وأقاموا فيها،[٦]كما نزل عدد من هؤلاء المهاجرين في قرية أزرع في حوران وعددهم ٥٠٠ مهاجر جزائري، وأعطتهم الدولة أراضي قرية أزرع، واعتبرتها أراضي محلولة، لأن أهاليها من العشائر المسيحية هربوا بسبب ضغط الدروز على قريتهم، ولجأوا إلى قرى حوران وعجلون واستقر بعضهم حتى اليوم في الحصن،[٧] وربما تسربت بعض العائلات إلى القصبات والقرى

١- AHandbook of Syria p. ٦٠٧.

٢- عبد الكريم رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام في القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العدد الأول، ربيع الثاني ١٤٠٠هـــ/ آذار ١٩٨٠م: ٧٨.

٣- المصدر نفسه.

٤- Burckhardt, Travels, p. ٢٦٨.

٥- Ibid, p. ٢٦٨.

٦- سليمان الموسى، عقيلة آغا الحاسي، المجلة الثقافية، عدد ٨: ٤٦، الجامعة الأردنية، عمان.

٧- انظر: ناديا طرشون، الهجرة الجزائرية ، دراسات تاريخية، العدد الأول ١٤٠٠هـــ/ ١٩٨٠م: ١٨٦، دمشق.

بشكل متلاحق، دون أن تشكل هجرة مباشرة وكبيرة، لأن المهاجرين الجزائريين توطنوا أصلا في كل من سمخ وصفد وطبريا،[١] وهي مواقع قريبة جدا من قصبة إربد، وقرى قضاء عجلون ولا نستبعد أن يتسربوا إليها بشكل أو بآخر.

و ـ المصاروة:

ذكرت صحيفة البشير أن مجموعة من أهالي مصر، يبلغ عددهم أكثر من ٧٥ عائلة، جاؤوا سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، إلى المنطقة وأنهم تقدموا بطلب إلى متصرف عمان ليمنحهم أراضي خاصة للاستقرار، فاستجاب مجلس إدارة ولاية سورية لطلبهم سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، ومنحهم مزرعتي سحاب وسلبود في قضاء السلط، ومساحتها عشرة آلاف دونم، وتم اسكانهم فيها وفقا للأصول المتعارف عليها،[٢] وما زال أعقابهم يقيمون في المنطقة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم.

ز ـ النّور والبرامكة:

لا نعرف بالتأكيد زمن قدوم فئة النور والبرامكة إلى المنطقة، إلا أننا نعثر على ذكر لهم مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي،[٣] وقد ذكرتهم أيضا سجلات المحاكم الشرعية في غزة في القرن التاسع عشر الميلادي،[٤] وذكرتهم المصادر المعاصرة في القرن التاسع عشر الميلادي أيضا، وورد ذكر لهم لدى الرحالة بيركهارت في رحلته إلى حوران، سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م،[٥] وذكرهم ميرل ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، أثناء مروره بوادي اليابس،[٦] أما في سجلات المحاكم الشرعية في منطقة شرقي الأردن فقد تمت الإشارة للنور والبرامكة باعتبارهم حمائل وعشائر، ولهم شيوخهم ومهنهم التي عرفوا بها، ومنها التخصص بالوشم والموسيقى والحدادة وصياغة الحلي الرخيصة، وشحذ الأمواس

١- طرشون، الهجرة الجزائرية: ١٨٦.

٢- البشير، عدد ١١٣٦، في آب ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٣.

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٤.

٤- عبدالكريم رافق، جوانب من التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي في غزة، (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٨م – ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٧م) من خلال الوثائق الشرعية، مجلة دراسات تاريخية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. جامعة دمشق: ٣٨.

٥- Burckhardt, Travels, pp. ٢٣٩ – ٢٤٠.

٦- Merrill, East of the Jordan, p. ١٩٠

وصناعة الغرابيل وحذو الخيل، وقد استقرت هذه العشائر واختلطت بالسكان في مواقع متعددة، في حين تخصص البرامكة بتربية الخيول والعناية بها.

رابعا: الوافدون:

كانت منطقة شرقي الأردن مفتوحة أمام الوافدين عبر التاريخ، وقد تزايدت أعداد الوافدين بعد منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وخاصة إلى القصبات (إربد، السلط، عمان، الكرك، معان) وتعددت أسباب قدوم هذه الفئات، فقد قدمت فئات من العقيليين الذي عرفوا بالتجارة من نجد، وأقاموا في القصبات التي توجد بها أسواق الحلال، واستقر بعضهم في مواقع محددة تبعا للضرورات والمصالح التجارية، وذكرتهم سجلات المحاكم الشرعية حيث اختلطوا بالسكان، وأصبحوا جزءا من النسيج البشري المحلي.

تعددت أسباب قدوم هذه الفئات، ويمكن التمييز ابتداء بين الوافد إلى القصبة أو القرى، حيث استقطبت القصبات التجار من أهالي دمشق الشام، وخاصة تجار الميدان (الفوقاني والوسطاني والتحتاني) كما تحدده سجلات المحاكم الشرعية، ومن تجار حمص وحماة وحلب، ومن أهالي فلسطين من أبناء نابلس والقدس وجنين والقرى التابعة لها، ثم من أبناء جبل لبنان، وأحيانا من مصر ونجد والمغرب، وبصورة عامة، فقد كان قدوم التجار موسمي في بداية الأمر، ثم تحول إلى إقامة دائمة وتوطن وتملك، حيث سمح لهم السكان بالتملك، واندمجوا معهم، ولم يكونوا مجتمعا منفصلا أو مستقلا، وكان بدو الديرة يترددون على سوق الحلال للبيع والشراء، وقد اتسع نطاق التجارة في سوق الحلال، وارتاده البدو من نجد وحتى سيناء، وكان لبدو الجولان وخاصة الولد علي والسردية والسرحان، نشاطا ملحوظا في هذه الأسواق، حيث ذكرتهم السجلات الشرعية في المنطقة وبعضهم ممن توطن وأقام إقامة دائمة.

يبدو ان أسباب قدوم الوافدين إلى شرقي الأردن، كانت تتفاوت بين التجارة والعمل في الزراعة، في محاولة للبحث عن مصادر الرزق، وقد شهد قضاء السلط هجرة مجموعة كبيرة من أبناء قرى فلسطين وخاصة نابلس، للعمل في قرى بني صخر كمرابعين، واستقرت عائلات كثيرة منهم منذ فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وكان للتهرب من الضرائب المفروضة على الفلاحين دوره في هجرة بعض الوافدين من مواطنهم الأصلية، كما عمل تهربهم من الخدمة العسكرية، دورا موازيا، إضافة إلى حالات أخرى خاصة مثل حالات الثأر أو الخوف من التعرض للقتل، إلا أن البحث عن مصدر للرزق سواء في مجال

التجارة أو الزراعة شكلّ العامل الأقوى في قدوم الوافدين إلى شرقي الأردن.

رصدت الدراسات الحديثة لشرقي الأردن، الأماكن التي قدم منها الوافدون، فذكر الباحث جورج طريف أسماء العائلات الوافدة من فلسطين إلى السلط، ومنهم ٧٦ عائلة من نابلس، و ٢١ عائلة من القدس وقراها، و ٧ عائلات من الخليل، و ٣ عائلات من الناصرة، وعائلة من اللد وأخرى من جنين. أما من الشام، فقد ذكر أسماء ٣٢ أسرة شامية، ومن لبنان ٤ عائلات وعائلتان من تركيا،[١] كما رصد الباحث نوفان الحمود أسماء الوافدين إلى ناحية عمان وجوارها، فوجدهم من قرى نابلس والقدس وحوران ودمشق واللد والخليل، وتبين له أن أغلبهم من مزارعي قرى نابلس الذين عملوا في قرى بني صخر وخربهم المستصلحة كمزارعين وحراثين.[٢].

أما في قضاء عجلون وقصبتها إربد وقرى ناحية بني عبيد بشكل خاص فكان عدد الوافدين كبيرا جدا،[٣] وهم من حيفا وطنطا بمصر وأهالي البير من نجد، وكفر زيباد من جنين، وعجارمة السلط، ومن الناصرة وكفر راعي وقرية اكسال في قضاء الناصرة، ومن عكا، وأهالي الميدان بدمشق، ومن صيدنايا من قضاء يافا، ومقبلة في جنين، وعين حرمان التابعة للقنيطرة، وعينتاب التابعة لولاية حلب، وقرى نابلس (بورين، حوارة، حجة، ديرشرف، سنجل، سيلة الظهر، طوباس.) ومن قرى جنين (عقربا، وأم الفحم) وصفد وسمخ، وقد أقام هؤلاء بشكل دائم، ووصفتهم السجلات الشرعية بأنهم من (المتوطنين) وخاصة التجار منهم، فقد أقاموا بقصبة إربد وشهدت القصبة حركة استقرار واضحة لتجار الحبوب من أهالي الميدان بدمشق، فقد تملكوا الدور والحوانيت ابتداء بسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وما زال أحفادهم يقومون بالتجارة في المواقع إياها، التي أقام فيها أجدادهم من قبل، ولا بد من التنويه بالدور الكبير الذي لعبه دخول خط سكة الحديد إلى المزيريب ودرعا، في دفع التجارة وتزايد الاستثمار، وفي الانتقال بالمنطقة إلى دور تسويق واضح للمنتجات من الحبوب، ولتسويق إنتاج المنطقة من الثروة الحيوانية.

والخلاصة فإن منطقة شرقي الأردن، كانت مفتوحة للوافدين، وقد تقبل السكان هذه الفئة الوافدة، وأعطوهم الفرصة للعمل والتملك، واختلطوا بهم ولمن يقيموا في أحياء خاصة بهم وشكلوا وحدة جديدة فعالة لمجتمع تشكل بالتدريج، لم تنعزل فيه هذه الأصول عن النسيج الاجتماعي المتكامل.

١- جورج طريف، السلط وجوارها: ٢٤٨ – ٢٧١.

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ١٧٦ – ١٩١.

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٩٦ – ١٥٥



الفصل الثاني

الإدارة العثمانية في شرقي الأردن

(٩٢٢هـ/ ١٥١٦م - ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م)


الذخيرة العربية

مدخل:

أعطت الدراسات المنشورة في العقدين الماضيين، اهتماماً خاصا للتاريخ المحلي لشرقي الأردن، ويبدو أن توافر المصادر، وعلى رأسها السجلات العثمانية ودفاتر الطابو، منح الدارسين فرصة ثمينة لتحديد الدراسة وإغنائها بالتفاصيل والجزئيات، فتم تناول الإدارة العثمانية في منطقة شرقي الأردن في فترة التنظيمات،[١] وحظي القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بالاهتمام، بعد نشر السجلات ودفاتر الطابو العثمانية، [٢] هذه المجموعة من الدراسات تعطي تصوراً واضحاً للإدارة العثمانية في المنطقة، إلا أن هناك نقصا مؤسفا لمصادر القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، مما يخل بتوازن الدراسة، ويجعلنا أمام خيار واحد، نستقرىء من خلاله مصادر ثانوية في محاولة لسد هذا النقص.

ابتداء، فقد وجد العثمانيون تقسيمات إدارية منظمة عند فتحهم لبلاد الشام، فعندما دخل السلطان سليم الأول دمشق في ٢٧ أيلول ٩٢٢هـ/ ١٥١٦،[٣] كانت

١- انظر نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٨٧ – ١٤٥، هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١٦٥ – ٢٦٨، جورج طريف، السلط وجوارها: ٩٤ – ٢٠٥، محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٦٩ – ١٢٨، أحمد صدقي شقيرات، تاريخ الإدارة العثمانية في شرقي الأردن، (١٨٦٤ – ١٩١٨م) ط. أولى، ١٩٩٢م.

٢- Hutteroth, Wolf Dietre, Kamal Abdul – Fattah, Historical Geography of Palestine, Trans – Jordan and Southern Syria in the Late ١٥hte Century.

وانظر أيضاً: محمد عدنان البخيت، ناحية بني الأعسر في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات، م ١٥، ج٧، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٨٨م: ٤٩ – ٢٦٦، والبخيت، ناحية بني جهمة في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، بحوث ودراسات مهداة إلى عبد الكريم غرايبة، دمشق، ١٩٨٩م: ٤٩٧ – ٥٨٨، البخيت، ناحية بني كنانة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م، وانظر أيضا: محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م، دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥ ان) منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م.

٣- جرت معركة مرج دابق في ٢٤ آب ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، قرب حلب، ودخل السلطان سليم الأول حلب في ٢٨ آب ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، انظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧م: ٧٥.

بلاد الشام مقسمة إلى ست نيابات هي، دمشق، حلب، حماة، طرابلس، صفد، الكرك،[١] وتمتد حدود نيابة الكرك (ما بين عقبة الصوان قبلة وبلاد البلقا من الشرق، وبحيرة سدوم المعرفة بالمنتنة وبحيرة لوط شمالا، أما من الغرب فتحدها برية بني إسرائيل)، [٢] ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب، ما مقداره عشرين يوما بسير الإبل.[٣]

أما في الشمال فقد كونت عجلون ولاية البلقاء والأغوار منطقة إدارية واحدة، وتضم عجلون الأراضي الواقعة ما بين نهر اليرموك شمالا ونهر الزرقاء جنوبا، وتتبعها (أراضي البرية) أي المنطقة ما بين جبال عجلون حتى (ام الجمال) في بادية الشام، ويسكنها (الفلاحون)[٤] ويبدو من هذا التقسيم، أن الحدود الطبيعية هي المعيار الذي يحكم التقسيمات الإدارية، وأن التطابق واضح ما بين الحدود الطبيعية لكل من نيابة الكرك وعجلون وولاية البلقاء والأغوار، وبين الحدود الحالية لشرقي الأردن، وسنتناول الإدارة العثمانية في شرقي الأردن، تعبا للأدوار التاريخية التي مرت بها، ونبدأ بمرحلة القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

١- القلقشندي، صبح الأعشى: ١٦٣/٤، ١٩٦٣م، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج: ١٩٣/٩، وانظر أيضا:

Abu – Hassan, Abdul – Ruhman, Provincial Leadership in Syria, (١٥٧٥ – ١٦٥٠) Beirut, ١٩٨٥, pp. ١٦١ – ١٨٣.

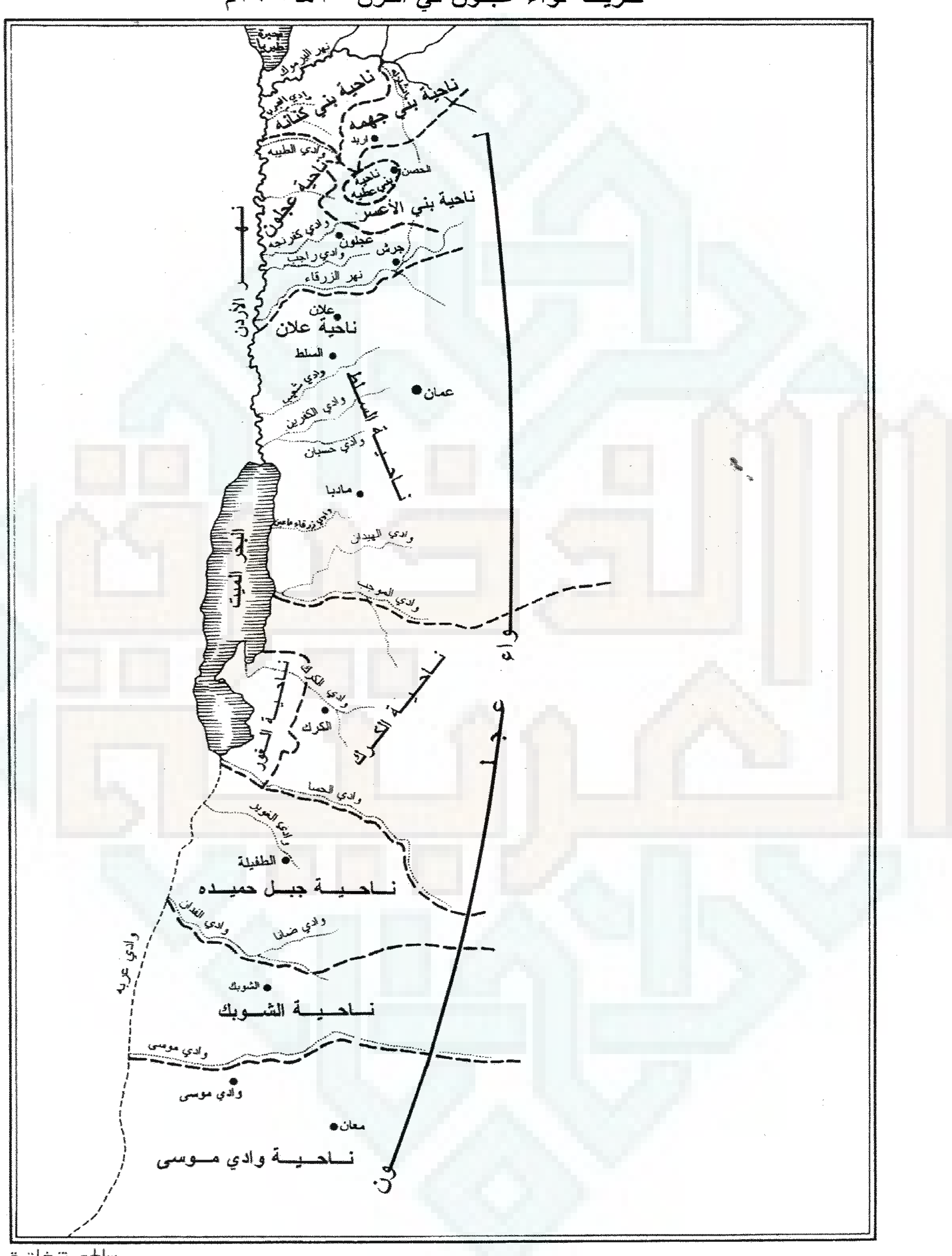
وأيضا: عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، (١٨٦٤ – ١٩١٤) دار المعارف، مصر: ٦١.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى: ١٥٦/٤.

٣- العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ١٨٣.

٤- القلقشندي، صبح الأعشى: ١٠٣/٤، أبو الفداء، تقويم البلدان: ٢٢٨.

خريطة لواء عجلون في القرن ١٠هـ - ١٦م



سلطي شخاترة

الإدارة العثمانية في شرقي الأردن في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:

كان النصف الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عصر التوسع والهيمنة العسكرية للدولة العثمانية، لكن النصف الثاني من هذا القرن، شهد اتجاه الدولة نحو بناء القوانين والنظم الاقتصادية والاجتماعية،(١) فقد أحس العثمانيون ابتداء، بالأهمية الكبيرة التي أولاها المماليك للمنطقة،(٢) فانتهجوا سياسة اجتذاب السكان واسترضائهم، وأبدى السلطان سليم الأول اهتمامه برؤساء العشائر العربية وكبار الجماعات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية،(٣) وأقر الأمير جانبرد الغزالي في موقعه، مع أنه أحد رموز السلطة المملوكية السابقة، إلا أن مثل هذه الإجراءات لم تستمر طويلا، فقد حفزت ثورة جانبرد الغزالي السلطان سليمان القانوني (٩٢٧هـ / ١٥٢٠ – ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) على وضع نظام جديد لإدارة بلاد الشام.(٤)

قسم النظام الجديد بلاد الشام إلى ثلاث وحدات إدارية تعرف بالإيالات، (٥) وهي: دمشق ويتبعها عشر سناجق، (٦) وحلب وتضم تسعة ألوية، طرابلس وتضم خمسة ألوية، ويتألف كل سنجق من عدد من التيمارات والزعامات، وعلى رأس الإيالة والٍ برتبة (بكرلربكي) أو (بك البكوات) أو بدرجة (ميرميران) أي أمير الأمراء، أما السناجق فيترأسها (بك) أو (سنجق بكى) بدرجة أمير اللواء، (٧) وتضم أيالة دمشق كلا من: دمشق، صيدا،

١- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ٧٢، ويمتد عمر الدولة العثمانية من ٦٨٠هـ / ١٣٤٢م – ١٢٨١هـ / ١٩٢٤م، أي ٦٤٣سنة، المصدر نفسه: ٣٥.

٢- راجع بهذا الخصوص، القلقشندي، صبح الأعشى، ١٢: ٣١٤، (أهمية عجلون لدى المماليك) أحمد عزت عبدالكريم، التقسيم الإداري لسورية، مجلة كلية الآداب: ١٢٨، القاهرة، ١٩٥١م، ويمكن الاطلاع على المصادر الأيوبية أيضا لتتضح الصورة أكثر، العماد، الفتح القسّي في الفتح القدسي: ٦١، أبو شامة، الروضتين، ٢: ١٩٧.

٣- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ٧٢.

٤- راجع: قانونامة آل عثمان، خليل ساحلي أوغلو، مجلة دراسات، م١٣، ٤: ١١١ – ١٢٠، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م، وأيضا: قانونامة لواء عجلون، البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٥١ – ٥٢، نيقولا إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية: ٧٧ – ٧٩.

٥- الإيالة هي الوحدة الإدارية التي تعاملت بها الدولة العثمانية قبل صدور قانون الولايات سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.

٦- انظر بشأن السنجق: Sandak, E.I. ٢. IV .p. ١٥٠

٧- راجع رسالة عين على أفندي في التيمار، خليل ساحلي أوغلو، مجلة دراسات، م ١٤، عدد ٤: ١١٥ – ١٢٠، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧م.

تدمر، الكرك، غزة، القدس، نابلس، عجلون، صفد، اللجون،[1] وقد نص قانونامة آل عثمان على أنه يوجد في أيالة الشام دفتر خانة ودفتر دار تيمار وكتخدا دفتر، وأن الإيالة تتألف من عشر سناجق، سبعة منها خاص، وهي: القدس الشريف، غزة، صفد، نابلس، عجلون، اللجون، والشام، حيث يقيم الباشا، وثلاثة بالساليانة لا يوجد فيها زعامة ولا تيمار وهي: تدمر، صيدا، بيروت.

اتبعت الدولة العثمانية نظام الإقطاع في بلاد الشام في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وانتشر هذا النظام في كافة الأيالات، وبلغ في آخر القرن ٣٢ أيالة، يسود فيها نظام التيمارات، وقد قسمت البلاد إلى ٢٥٦١ إقطاعا، فيها ١٠٠٦ إقطاعا في أيالة دمشق وحدها،[2] واعتمدت على التيماريين ودعمتهم بالسلاح والحماية، ليقوموا بدورهم بجباية إقطاعهم وتوفير الأمن فيها، وفوضت الصلاحيات لهم بالتدريج، حيث كان يجب عليهم بالمقابل، إعداد فرق الجند اللازمة للجيش وقت الحرب، وجمع الضرائب واستغلال الأرض، وهذه الصلاحيات عرفتها العناصر الإقطاعية المحلية منذ عهد المماليك،[3] ويفهم من متابعة السجلات والدفاتر المبكرة، أن العناصر الإقطاعية المحلية لعبت دورا حقيقيا في الإدارة في الفترة المباشرة للفتح العثماني، وحافظت على مصالحها ومواقعها التي شغلتها في أواخر العهد المملوكي.[4]

أصبحت الأرض تعبا لهذا النظام مقسمة إلى إقطاعات متدرجة ما بين الخاص، أو الممتلكات السلطانية المعروفة باسم (خاص شاهي)[5] ثم خواص الميرلوا، وتعطى للحكام الكبار وحكام السناجق، إقطاعات عسكرية ينفقون من واردها، وتبلغ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ أقجة،[6] أما الزعامات[7] فاقطاعات تزيد مساحتها عن ٥٠٠ فدان، وتعطى للضباط من

١- المصدر نفسه: ١٢٠.

٢- راجع رسالة عين علي أفندي في التيمار، خليل ساحلي أوغلو، مجلة دراسات، عدد ٤: ١١٥ - ١٢٠، وراجع: Hutteroth, Historical Geography, p١٧.

٣- عبدالكريم رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام في القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، عدد أول، ربيع الثاني ١٤٠٠هـ / آذار ١٩٨٠م: ٧١.

٤- البخيت، ناحية بني كنانة: ١٧، ناحية بني جهمة: ٥٠٧، ناحية بني الأعسر: ١٥٧.

٥- راجع بشأن الخاص شاهي:

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Vol. I pp. ٤٦ – ٥٦.

٦- الأقجة، هي أصغر وحدة نقد عثمانية فضية، ويبدو أن التعامل بها استمر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. انظر: Bowen, H,. "Akce," E.I,٢, Vol. I pp. ٣١٧ – ٣١٨...

٧- راجع بشأن الزعامات: Show, S. History of Ottoman Empire, Vol. I p. ١٢٥.

السباهية، والزعامت العسكرية المتوسطة، ويزيد واردها عن ٢٠,٠٠٠ أقجة في حين منح التيمار، ويبلغ وارده أقل من ٢٠,٠٠٠ أقجة إلى أفراد الجيش من الفرسان السباهية، وتتراوح مساحته ما بين ٣٠٠ – ٥٠٠ فدان.[١].

اعتمدت الدولة العثمانية طوال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، في إدارة إيالاتها على السباهية، وتحدد مادة (قانونامة السلطان سليمان)[٢] حقوق وواجبات التيماري بالتفصيل، ويبدو من خلال القانون الصلاحيات الكاملة الموكلة إلى الأمراء الذين يحق لهم منح التيمارات، [٣] وحدود حقوق السباهي، [٤] وهي حقوق واسعة تشمل (الرعية) على الأرض التي يديرها بما فيها تحديد مقدار رسم الطابو في الأراضي المشاع، ومقدار الضرائب وأنواعها، وهي ما يحق للسباهي جبايته من (الرعية).[٥] ومن المعروف أن السلطان سليم الأول استحدث قبل مغادرته بلاد الشام، سجلات تخص الأراضي الأميرية والقرى والتجمعات السكانية، فيما فيها من إقطاعات عسكرية (خاص، زعامت، تيمار) وعرفت باسم (القانون العتيق) حيث سرت أحكامها على إيالة الشام بأكملها، إلا أن السلطان سليمان القانوني، وضع سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م، قوانين معدلة وعمل بها في أراضي إيالة الشام،وعرفت باسم (القانون الجديد).[٦]

كل هذه الاجراءات أعطت للسباهية صلاحيات واسعة، فوضتهم إياها الدولة، فكان يحق لهم منح سندات خصوصية مشروطة، [٧] تتيح لصاحبها حق الاستثمار طوال حياته، على أن تعود الأرض بعد وفاته إلى أصحاب التيمار والزعامت، الذين يحيلونها بموجب سند جديد إلى أولاده،[٨] وهذا يعني أن (السباهية) أصبحوا هم السلطة الأقوى على الارض، وبيدهم الصلاحيات الأمنية، ومهمة جمع الضرائب وتحديدها.

١- رسالة عين علي أفندي في التيمار، ترجمة وتعليق، خليل ساحلي أوغلو، مجلة دراسات، م١٤، عدد٤: ١٣٢، ١٣١، ١٣٢، ١٤٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٧، ١٩١، وانظر أيضا:

Show, History of Ottoman Empire, Vol. I p. ١٢٥.

٢- خليل ساحلي أوغلو، رسالة عين علي، دراسات، م١٤، عدد٤: ١٣٦ – ١٤٢.

٣- المصدر نفسه: ١٣٨.

٤- المصدر نفسه: ١٣٨.

٥- المصدر نفسه: ١٢١، ١٤٢.

٦- المصدر نفسه، وضعها ونشرها محمد حلبي أفندي.

٧- المصدر نفسه:١٤١، ١٤٢.

٨- المُرّ، أحكام الأراضي: ١٤.

أدى هذا الأمر مع مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إلى انحسار سلطة الدولة المركزية عن أقاليمها، واستمر هذا الانحسار طوال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، / السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، مما أفسح المجال أمام ظهور حكومات محلية إقليمية ترتبط باسطنبول بإدارة شبه مركزية، فوجدت الدولة نفسها مضطرة للقبول بنظام (الالتزام) الذي خول موظفين غير حكوميين عرفوا (بالمقاطعجية) مهمة جمع الضرائب والجباية، وكان أغلب هؤلاء من الزعامات المحلية المتنازعة، ويبدو أن هذه الفئة نافست التيماريين سلطتهم ونازعتهم عليها، خاصة بعد تراجع أهمية السباهية الفرسان، إثر دخول الأسلحة النارية إلى الدولة العثمانية، فتزايدت سلطة الملتزمين وتوسعت، ومنحتهم الدولة حق منح (الرعايا) سندات تملك داخل التيمارات ما بين سنتي ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م – ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م، وسحبت هذا الامتياز من يد السباهية، وخولتهم هذا الحق كلية حيث أصبح الملتزم أو المحصل هو الجهة الرسمية الوحيدة التي تمنح سندات الملكية، وفي الوقت نفسه، منحتهم الدولة إقطاعات تدوم مدى الحياة، عرفت باسم (المالكانة).[١] إلا أنه وابتداء بسنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م، أوقفت هذه الصلاحية وجعلت (الدفتر خانة) الجهة الوحيدة والمباشرة المسؤولة عن منح السندات، ويفهم من كل هذه الإجراءات، أن الدولة العثمانية أحلت سلطة الملتزم محل السباهي، عندما ألغت نظام التيمار سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩، في محاولة للقضاء على نظام التيمارات وعلى طبقة السباهية كإجراء أخير، سبقته محاولة السلطان سليم الثالث (١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م – ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م) الاستيلاء على الإقطاعات المنحلة التي يموت أصحابها، وتقدر الدولة عدم كفايتهم الإدارية.[٢]

هذه المقدمة النظرية لنظام التيمارت، مدخلنا لدراسة الإدارة العثمانية في شرقي الأردن بعد فتح بلاد الشام مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث يمكن عن طريق تحليل مجموعة من السجلات العثمانية المنشورة للقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إعطاء تصور واضح لإدارة المنطقة، وتفيدنا دراسة هوتروث في استقراء شامل للمنطقة مع مطلع القرن،[٣] في حين تعطينا دراسات الأستاذ محمد عدنان البخيت تفصيلات واسعة لنواحي عجلون وبني كنانة وبني جهمة وبني الأعسر، في مطلع

١- أصلها (ملك – نامة) أي كتاب الملك، وهو يورث، راجع: خليل ساحلي أوغلو، قوانين آل عثمان (مالكانة) مجلة دراسات، مجلد ١٤، عدد٤: ١٧٧ – ١٨٠.

٢- أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، مجلد أول، الجامعة الأمريكية، بيروت: ٣٦ – ٣٧.

٣- راجع تحليله للمصادر في مقدمة Hutteroth, Historical Geography, p. ١ – ١٦.

القرن ومنتصفه ومنتهاه،[١] فيحدد أعداد القرى التابعة لكل ناحية، والإقطاعات الممنوحة من الدولة بأصنافها (خاص، زعامت، تيمار) وأسماء أصحابها، ورتبهم وانتماءاتهم المحلية، سواء أكانوا أمراء أم شيوخا، وتتيح هذه الدراسات الفرصة للتعرف إلى سياسة الدولة في إسكان الجماعات القادمة من خارج المنطقة وتوطينهم، مثل التركمان، كما تكشف تطور الإدارة وانتقالها من إشراك العناصر المحلية المملوكية في مطلع القرن بإدارة المنطقة، وإلى تحويل الإدارة لأيدي موظفين كبار من الأتراك العثمانيين مع منتصف القرن وحتى أواخره، وقد درج هؤلاء الموظفون على الإقامة خارج قياداتهم وتركها بأيدي من هم أقل منهم مرتبة.

إضافة إلى هذه المعلومات تزخر السجلات بمادة تفصيلية لوضع كل ناحية، من حيث عدد الخانات (الأسر)[٢] وأقسام السكان، وأصناف الأراضي وأنواع المحاصيل والإنتاج الزراعي من أشجار ومزروعات في كل قرية أو مزرعة، ومقدار الرسوم والضرائب التي يجمعها التيماريون منهم، ونوعية النقد المستخدم وقيمته، إضافة إلى معرفة الوضع الأخير واستقرائه من خلال متابعة تزايد عدد السكان أو تناقصهم وهجرانهم لمواقعهم، كما أنها تضم معلومات وافية للمرافق القائمة في كل قرية، وخاصة الجوامع والزوايا والمدارس وأراضي الوقف والأسواق.

ضمن لواء عجلون في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي النواحي التالية: [٣] عجلون، [٤]، ناحية بني علوان،[٥] الكورة،[٦] القدس،[٧] الصلت،[٨] الكرك،[٩]

١- اعتمد على دفاتر الطابو تعود لسنوات ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م، ٩٥٠هـ/ ١٥٣٤م، ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م/ ١٥٩٧م، راجع، البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠)، البخيت، بني كنانة: ٦، بني الأعسر: ١٥٠، بني جهمة: ٤٩٨.

٢- الخانة هي وحدة تعداد السكان في الدولة العثمانية، وهي الأسرة، ويقدرها الدارسون بخمسة أو ستة أفراد، انظر: Hutteroth, Historical Geography, p.٣٦.

وانظر أيضا: البخيت، حيفا في العهد العثماني الأول، دراسة في أحوال الساحل الشامي، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج: ٣٠٣/١، دمشق، ١٩٨٠م.

٣- انظر بشأن الناحية: Gibb and Bowen, Islamic Society, Vol. I. p. ١٥٣.

٤- Hutteroth, Historical Geography, pp. ١٦٢ – ١٦٥.

٥- Ibid. pp. ١٦٣ – ١٦٥.

٦- Ibid. pp.١٦٥ – ١٦٧.

٧- Ibid. pp.١٦٧ –١٦٩.

٨- Ibid. pp.١٦٩ – ١٧١ .

٩- Ibid. pp. ١٧١ – ١٧٦.

الجولان الغربي،[١] الجولان الشرقي،[٢] ناحية الكفارات،[٣] ناحية بني كنانة،[٤] وبني جهمة،[٥] وبني عطية،[٦] وبني الأعسر،[٧] وناحية الجيدور.[٨]

يبدو من هذا التقسيم، أن لواء عجلون التابع لإيالة دمشق الشام، يمتد ما بين ناحية بني كنانة وبني جهمة وبني الأعسر شمالا، وبين وادي موسى جنوباً، وشريعة الأردن والبحر الميت ووادي عربة غربا، وحتى طريق الحج الشامي شرقا،[٩]وهو امتداد واسع يشمل المناطق المعروفة الآن بشرقي الأردن، مضافا إليها أجزاء محدودة من فلسطين وحوران، وقد ظلت المنطقة مأهولة بالسكان طوال القرن، وإذا ما أحصينا عدد القرى التابعة للواء عجلون حسبما ورد في الدفتر المفصل للواء، فإنها تصل مع مطلع القرن إلى ١٤٥ قرية، و ٢٢٩ مزرعة،[١٠]وأما إذا أضفنا إليها قرى نواحي بني كنانة وبني الأعسر وبني جهمة المسكونة عدا عن مزارعها، فإنها تصل إلى ٢٥١ قرية، إضافة إلى أعداد من (طوائف عربان اللواء الذين يصل عددهم إلى ١٥ جماعة و ٦ طوائف)،[١١] أما في حال إضافة ناحية بني عطية التي وردت فقط في مطلع القرن، فيصبح عدد القرى ١٥٣ قرية، علما بأن ناحية بني عطية انضمت إلى ناحية بني الأعسر لاحقا، وأصبحت تعرف بناحية بني عبيد.[١٢]

يبدو من دراسة التوزيع السكاني، إن نسبة العمار والاستيطان تتفاوت من ناحية إلى اخرى، فأكبر هذه المواقع تتجمع في المناطق الشمالية، لكن المنطقة شهدت مع مطلع القرن

١- Ibid. pp. ١٩٦ – ١٩٧.

٢- Ibid. pp. ١٩٧ – ١٩٩.

٣- Ibid. pp. ١٩٩

٤- Hutteroth, Historical Geography, pp. ١٩٩ – ٢٠٣.

٥- Ibid. pp. ٢٠٣ – ٢٠٤.

٦- Ibid. pp.٢٠٤ - ٢٠٥.

٧- Ibid. pp.٢٠٥ – ٢٠٧.

٨- Ibid. pp. ٢٠٧ – ٢٠٩.

٩- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) المقدمة، ص٩، قارن مع دفتر (١٨٥) العائد لسنة ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م: ١٥.

١٠- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٤.

١١- المصدر نفسه: ١٤.

١٢- تحولت مواقع بني عطية إلى أحواض تابعة للحصن مثل الكفيرات، راكسة، الطيارة، أم الآبار.

حالات استثنائية أوردها السجل، حيث هجر بعض أهالي القرى قراهم، ومنها قرية سحم القفاز في ناحية بني كنانة، [١] وقرى حبكا وعصيم وقفقفا وعفنا وحطين ودير الماء في ناحية بني الأعسر،[٢] وقرية بشرى في ناحية بني جهمة،[٣] لكن السجل أوضح بأن (السكان تفرقوا، ولذا لا يمكن كتابة أسمائهم، وسكنوا في قرية أخرى، غير أنهم ظلوا يزرعون أرضهم).[٤]

ويبدو أن هذه الهجرة حدثت في زمن متقارب، وأن حدثا واحدا أثر على مجموع هذه القرى ودفعها إلى الهجرة، ولا يمكن أن يكون الجفاف سببا مقبولا، لأن أصحابها ظلوا يزرعونها، ولا يحتمل أن يصيب الجفاف هذه القرى فقط من بين الجوار، ويدفع أصحابها إلى الهجرة، ونستبعد أيضا أن يكون الدافع وراءها حدوث آفة طبيعية مثل الجراد أو الأمراض، أو أن يكون السبب تهرب السكان من دفع الضرائب، لأنهم استمروا بزراعتهم الأرض، ونرجح أن يكون الدافع الأمني وراء هذه الهجرات، وربما كانت هجمات القبائل البدوية هي السبب المباشر لها، ويبدو أن الأمن استتب مع تزايد سلطة التيماريين واشتداد سطوتهم مع منتصف القرن وأواخره، وهو الدافع لعودة السكان إلى قراهم وتزايد أعدادهم كما تشير السجلات اللاحقة.

وفيما يلي جدول بأعداد القرى التي استطعنا رصدها من خلال السجلات العثمانية المنشورة مراعين فيها التسلسل الزمني:

١- البخيت، ناحية بني كنانة: ٢١.

٢- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٧٩ – ١٨٢.

٣- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٢٢.

٤- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٧٩ – ١٨٢.

رقم	الناحية	عدد القرى	عدد المزارع	أسماؤها	المصدر
١-	عجلون	٧٥	٥٣	ربقى، كفر عوان، كفر أبيل، دين، مرج شيخ، نحلة، نتنة، برية، عنجرا، خنزيرة، جب الصفا، سموع، دير غفر زوبية، كفر الما، راجب ريان، عين الجد العفيف، استبل دايمة، عنبا، كفرطرة، كفرانجة، قافصة، عنك، كفر فطرا، علمون، صرة، حلاوة، ديريوسف، فية، منصورة، عين نجدة، قاب، عنبة، نقع النصارى، زمال، ديرعامود، اسطولس، منصورة، أوصرة، البدرية، خطلا، دير زقريط، همتا، مصلى، نصيا، رجيم، عيصرة، ساكب،بعنة الفوقاني، تبنة، شحرية، بيت ايدس، دير ورقة، الجزازة، وادي شوف، دير ابن قبيس، مشرقة قامية، عرجان الفوقاني والتحتاني، بيت يافا، باعون، ديرعسل، جبا،جرش، كفر كيفا،ديرأبيل، ريمون، حرثا، ديرشبيب، داعية	دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ٥٤ - ٩٣.
٢-	السلط	٣٨	١٣٣	صلت، بيت رامة، حسبان، أم العمد، علاميون، مزرعة سماح، دوير، كفرين، نمرين، رفيف، بيتات، قصير، كفرما، مزرعة ناجي، مزرعة مغارة، صيحان، مشرفة، فحل التحتا،فحل الفوقا، الردعة علان، كفرالماء، جلعد، محدية، مزرعة جونة، حسامية، زراعة، ديرعلي، مرقب السفلى،مزرعة الشاهلية، قفارس،قحوانة، أم جروع، حسينية، دير ردعة، مزرعة يوسرا، مزرعة جبول السفلى، مزرعة حكمية.	دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ٩٤-١٣٦.

رقم	الناحية	عدد القرى	عدد المزارع	أسماؤها	المصدر
٣-	علان	١	-	علان	المصدر نفسه: ١٦٥-١٦٨
٤-	الكرك	١٧	٣٦	الكرك، بدان، عين موسى، مقير، راس، جورة، تماي، كفرربا، شجر، عراق، طيبةُ، خنزيرة، عين سيل، مزرعة، صرفا، مجدلين، فقوع.	دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ١٣٧-١٥٤
٥-	الغور	٢	-	المزرعة والصافية	المصدر نفسه: ١٤
٦-	الشوبك	٣	١	شوبك، شاهد	المصدرنفسه: ١٥٥-١٥٨
٧-	وادي موسى	٢	١	محيل، الجبة	المصدر نفسه: ١٥٨-١٦٠
٨-	جبل حميدة	٧	٥	نمتة، طفيل، غتم، صنفحة، عفر، عويرا، ارحاب	المصدر نفسه: ١٦٠-١٦٥
٩-	ناحية بني كنانة سنة ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م	٢٧	-	دلوزة، حبراص، يبلى، عربدبيدة، مرعي، قصفة، ركنى، سرو، خرجى، سوم، البرز، سما، صوم، حور، كفراياس، فوعرة، صما، زهر الفقية، ججين، زهر النصارا، كفررحتا، يمنا، قميم، طيبة الاسم، حوفا، كفر أسد، مكيس.	البخيت ناحية بني كنانة: ٢١.

رقم	الناحية	عدد القرى	عدد المزارع	أسماؤها	المصدر
	ناحية بني كنانة لسنة ٩٥٠هـ/ ١٥٣٤م	٤٩	-	يضاف إلى القرى السابقة: مندح، بيت المارحة، جرمر، ديرمسيب، مخربا، كفر داهم، دوقرة، الخراج، جليطات، مرعى زهر العقبة، بسر، كنيسة، كفرعباس، حاتم، ارغان، قم، ديرابوثلجة، عزريت، بركتة، سيفين، اسعرة، ملكا، مخيبة، رمرامة كفرعان، ابدر، مجادل، ايل.	البخيت، ناحية بني كنانة: ٢١ - ٢٢.
	ناحية بني كنانة لسنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م/ ١٥٩٧م	٥٥	-	يضاف الى القرى السابقة: زبدا، اجلاح بلوقص، زهر الفضة، صخرا، برشتة، دير متين.	المصدر نفسه: ٢٢.
١٠-	ناحية بني جهمة	٢٢	١	اربد، كفريوبا، البارحة، بشرى، حوارة، العال، ابان، بيت راس، تقبل، شجرة ماجد، ذنيبة، مغير الغربي، زبدا اربد، كفرجايز، عمراوة، حكمة، سال، جمحة، زيزون، بوقين، زهرى.	البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١٨-٥٨٣
١١-	ناحية بني الأعسر	٢٩	-	إيدون، جحيفة، حبكا، حطين، حوفا العظمى، الخديجة، دوخلا، راكبة، زبدا، سامتة، شطنا، صخرى، الصريح، طيارة عايدة، عبين، عبلين، عصيمة، عفنا، عين الشعرا، قفقفة، كتم، كفرتا، كفرخل، ناطفة، النعيمة، هام، يارين، يعمون.	البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٦٩-٢٥٩
١٢-	ناحية بني عطية	٨	-	الحصن، ديرمصاريط، صمد، مسكاية، اسراس، كفير، رحابة، راعية.	دفتر مفصل عجلون ١٨٥. Hutteroth, Historical Geography, PP. 204-205.

تعتمد الإدارة العثمانية في هذا القرن على نظام الإقطاع المتدرج من خاص، زعامت، تيمار، ويمكن تحديد عدد التيمارات وصفتها ودرجتها وأسماء أصحابها وأعدادهم حسب الجدول التالي، اعتمادا على المصادر المنشورة:

الرقم	الناحية	خاص شاهي	خاص أميرلوا	زعامت	تيمار	إقطاع	ملاحظات
١-	عجلون[1]	–	١٦	–	٥٢	–	
٢-	الصلت[2]	–	١٤	–	١٩	٢	
٣-	الكرك.[3]	٩	٩	–	–	–	
٤-	الشوبك[4]	–	٣	–	–	–	
٥-	وادي موسى[5]	–	٢	–	–	–	
٦-	جبل حميدة[6]	–	٧	–	–	–	
٧-	علّان[7]	–	١	–	–	–	
٨-	ناحية بني كنانة (دفتر ٤٠١)[8]	١	١	٢	٢٥	١	٩٣٠هـ/١٥٢٣م.
	ناحية بني كنانة (دفتر ٩٩)[9]	١	١	٣	٢٣	–	١٠٠٥هـ/١٥٩٦م/ ١٥٩٧م.
٩-	ناحية بني جهمة[10]	١٥	٢	١٠	١١	–	
١٠-	ناحية بني الأعسر(دفتر ٤٣٠)[11]	–	–	–	٤	١	٩٥٠هـ/١٥٣٤م.
١١-	ناحية بني الأعسر (دفتر ٤٠١)[12]	–	١	٤	٢٨	٢	٩٣٠هـ/١٥٢٣م.
١٢-	ناحية بني الأعسر(دفتر ٩٩)[13]	–	٢	١٧	٤٦	–	١٠٠٥هـ/١٥٩٦م/ ١٥٩٧م.
المجموع	١٠ نواح	٢٥	٥٦	٣٠	١٥٣	٦	

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٢٥ – ٢٧. ٢- المصدر نفسه: ٢٧ – ٢٨.

٣- المصدر نفسه: ٢٨ – ٢٩. ٤- المصدر نفسه: ٢٩.

٥- المصدر نفسه: ٢٩. ٦- المصدر نفسه: ٢٩. ٧- المصدر نفسه.

٨- البخيت، ناحية بني كنانة: ٣٨ – ٤١. وقارن مع: البخيت والحمود، دفتر مفصل مرج بني عامر: ٦٢ – ٦٥.

٩- المصدر نفسه: ٣٨ – ٤١.

١٠- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١٤ – ٥١٧. وقارن مع البخيت والحمود، دفتر مفصل مرج بني عامر: ٧٠ – ٧٨.

١١- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٦٦. ١٢- المصدر نفسه: ١٦٦ – ١٦٧.

١٣- المصدر نفسه: ١٦٦ – ١٦٧.

وقبل دراسة هذا الجدول وتحليله ومحاولة فهم دلالاته الإدارية، سنورد جدولا آخر استقيناه من دراسة موازية للقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، نسمي فيها أسماء المناطق في النواحي التابعة للزعامات والتيمار والميرلوا والباديشاه Badisah اعتمادا على دراسة هوتروث للمنطقة، وستساعدنا على فهم الحياة الإدارية في هذا القرن في شرقي الأردن: [١]

الرقم	اسم الناحية	باديشاه	ميرلوا	زعامت وتيمار وميرميران
١-	ناحية عجلون	دير بني مدارات أبو الحروف	عنجرا، عين جنة القنية، راجب رايان	حلاوة، اشتيف، أوصرة، رمان الفوقا والتحتا،جاضمة،كفرانجي، منصور، فارة مشرفة، ديرشبيك، حميم الفوقا والتحتا، راسون، اسطالوس، البدرية، كفرطرة، ربض، خربة.
٢-	ناحية بني علوان	علمون	فقيه السفلى، دبين، مرج شيخ نخلى	نجرة، دير ابن قبيس، منصور، جرش، ساكب، رامة، مقبلة، نصا، صوما، كفر مطرة، رمان، ريمون، عين نجرة، عين جنة القاضي، بعمتا، قامية، جبة ادعيك، دير سليل،سحرية، حران، غنتا،دير ورقة، جبا عيل، دير زقريط
٣-	ناحية الكورة	زوبية، كفرعوان كفرابيل،خنزيرة جديتا	جنين الصفا، كفرالماء	دير غفر، دير يوسف، فتنة، دير علي،مهرما، صيرة، بيت يافا، ناعور، تبنة، بيت إيدس،رخيم، عصبة، بقيع النصارا، كفركيفا، سموع، زمال.

١- Huttreroth, Historical Geography, pp. ١٦٢ – ٢٠٩.

الرقم	اسم الناحية	باديشاه	ميرلوا	زعامت وثيمار وميرميران
٤-	ناحية الغور[١]	نمرين، كفرين، فحل التحتا، جوير،حسينية ابيسة،بيت رامة ام جروع،حمة جور مخيبة.	دير علا، رنيق كرمة، بيسان	دير ردغة، ردغة، فروانة،حسامية فقارس زراعة، قصير، ساسية، مرفقة التحتا، محدثة، حمارنية.
٥-	ناحية السلط	صلت،صيحان علامون،حسبان، مشرفة، قلعة	كفرهود،عربان بني صخر وكريم، عربان نعيم، عربان صميدات، عربان بني مهدي،عربان بني محمدين (يعدد أسماء جماعات كل عربان على حدة)	علان، كفر الماء.
٦-	ناحية الكرك[٢]	-	كرك، مزارع، حرما، مزار، عين موسى، كفرربا، مؤتة، راس،عراق طيبة، شجرة،طفيلى صافية، مزرعة.	
٧-	ناحية جبل الكرك[٣]	-	عينة، صنفحة، عيمة خنزيرة،عين شيد،بلاس، فقنه.	

١- كانت تتبع سنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م، للأمير البدوي طرة باي، زمن السلطان سليمان القانوني؛ البخيت والحمود، دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر، المقدمة: ٥.

٢- Huttreroth, Historical Geography, p. ١٧١.

٣- Ibid. p. ١٧١.

الرقم	اسم الناحية	باديشاه	ميرلوا	زعامت وتيمار وميرميران
٨-	ناحية شوبك[١]	-	شوبك، بفر،عفرير شاميت، وادي دعم، نجيل، ربحية، طايفة حربية آل موسى، آل حسنة، زبيدات،حويتات،ابي طاب، الخطابات، آل برير والمحمدية، أعراب كلابية، عربان مساعيد، أعراب طايفة المواصرة، سعيفات.	
٩-	ناحية الكفارات[٢]	-	-	كفر معاد، بلوعية، سهم القصارة، كفرحوم، حرثا، صوم، عقربا، كفر لحية، رفيد، سمر.
١٠-	ناحية بني كنانة[٣]	دلوّن[٤]	-	مرو، طيبة الاسم، سوم، كفرأسد، جراص، ايد خرجى، مجادل، خربة المادحة، كفرعان، فريزيت، البرز، ابدر، يركت، حور، بسر، دير منين، سبعين، كنيسة، برشتة، محربا، دير أبي ثلجة، سما، صفرا، نزغرة، قميم، حوفة سكر،

١- Ibid. p. ١٧١.

٢- Ibid. p. ١٩٩ – ٢٠٠.

٣- Ibid. p. ٢٠٠ – ٢٠٣.

٤- كانت تتبع سنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م، للأمير البدوي طرة باي / مرج بن عامر: البخيت والحمود، دفتر مفصل مرج ابن عامر، المقدمة: ٥.

الرقم	اسم الناحية	باديشاه	ميرلوا	زعامت وتيمار وميرميران
				الخراج،محنا، دوقرة، سوقة حاطم، زهر النصارا،مكيس، صما، كفر داميم، يبلا، مندح، ملكا، زهر الفقيه، هريمة، قصفة، رقراقة، بلوقص، ججين، قم، كفر رستا، زبدا، املاج، ادعان.
١١-	ناحية بني جهمة(١)	-	-	إربد، كفريوبا، البارحة، بشرى، حوارة، العال، ابان، بيت راس، مغير، ماجد، شجرة، ذنيبة، مغير الغربية، زبدا اربد، دير حازم، عمراوة، حكما، سال، جمحة، زيزون.
١٢-	ناحية بني عطية(٢)	-	-	الحصن، دير مصاريط، صمد، مسكاية، اسراس، كفير، رحابة، راعية.
١٣-	ناحية بني الاعسر(٣)	-	-	إيدون، ققفقا، عبين، صريح، راكسة، شطنة، عصيم، زبدا، حبكة، كفرخل، النعيمة، عين الشعرا، دوخلة، كفرما، ميمون، عايد، عبلين، حوت العظمى، جحفية، مارين، المريحة، معامة، طيارة، ناطفة، عفنا، صخرة، ساقية،حاطبة، كتم.

١- Huttreroth, Historical Geography, pp. ٢٠١ – ٢٠٤.

وقارن مع: البخيت والحمود، دفتر مفصل بني عامر، المقدمة، حيث يبدو أنها كانت تتبع سنة ٩٤٥هـ / ١٥٣٨ م للأمير البدوي طره باي.

٢- Ibid. pp. ٢٠٤ – ٢٠٥.

٣- Ibid. pp. ٢٠٥ – ٢٠٧.

وتذكر حصة تيمار في كتم في مطلع القرن،[١] أما مع منتصفه فترد مادة واسعة في دفتر (٤٠١) للإقطاعات، ومنها زعامات في إيدون،[٢] والصريح،[٣] وناطفة،[٤] وتيمار في كل من هام لسر عسكر ناحية بني كنانة،[٥] وتيمار في كل من الطيارة،[٦] والنعيمة،[٧] والدهما وكتم،[٨]وشطنا،[٩] ومزرعة كبر،[١٠] ومزرعة أم الآبار والطيارة،[١١] ومزرعة كفير الشرقي، [١٢] وجحفية،[١٣] وحبكا،[١٤] ومزرعة راكسة.[١٥] أما مع أواخر القرن، فيذكر دفتر طابو (٩٩) أن هناك إقطاع خاص (ميرميران) في إيدون،[١٦] وزعامت في كل من حديجا،[١٧] وهام،[١٨] وكتم،[١٩] والصريح، [٢٠] والنعيمة،[٢١] ومزرعة الدهما، [٢٢] وتيمار في كل من جحفية، [٢٣]، وحبكا،[٢٤] والطيارة، [٢٥] وأم الآبار،[٢٦] ومزرعة كفير الشرقي،[٢٧] وشطنا،[٢٨] وناطفة، [٢٩] وراكسة،[٣٠] ومزرعة سعوة.[٣١]

أما في منطقة بني جهمة، فتمدنا دفاتر ٤٣٠، ٤٠١، ١٩٢، ٩٩، بمادة وفيرة للإقطاعات، يذكر منها إقطاع زعامت في زبدا[٣٢] وزعامت في إربد،[٣٣] وتيمار في

١- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٧٤.
٢- المصدر نفسه:١٨٩.
٣- المصدر نفسه: ١٨٧.
٤- المصدر نفسه:١٩٠.
٥- المصدر نفسه:٢٠٣.
٦- المصدر نفسه:٢٠٩.
٧- المصدر نفسه:٢٠٣.
٨- المصدر نفسه:١٩٢.
٩- المصدر نفسه:١٩٢.
١٠- المصدر نفسه:١٩٦.
١١- المصدر نفسه:٢٠٩.
١٢- المصدر نفسه:٢٠٩.
١٣- المصدر نفسه:١٩٢.
١٤- المصدر نفسه:١٩٥.
١٥- المصدر نفسه:٢٠٠.
(٣٠) المصدر نفسه:٢١٩.
(٣٢) البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٢٤.
١٦-المصدر نفسه: ٢١٣.
١٧-المصدر نفسه: ٢٣٤.
١٨-المصدر نفسه: ٢٤٣.
١٩- المصدر نفسه: ٢٥٧.
٢٠- المصدر نفسه: ٢١٧.
٢١- المصدر نفسه: ٢٢٧.
٢٢- المصدر نفسه: ٢٢٩.
٢٣- المصدر نفسه: ٢٣٧.
٢٤- المصدر نفسه: ٢٢٣.
٢٥- المصدر نفسه: ٢٤٧.
٢٦- المصدر نفسه: ٢٤٧.
٢٧- المصدر نفسه: ٢٤٧.
٢٨- المصدر نفسه: ٢٢١.
٢٩- المصدر نفسه: ٢٤٩.
٣١- المصدر نفسه: ٢٤٧.
٣٣- المصدر نفسه.

مزرعة حنينا في البارحة،[1] وآخر في قرية أبان،[2] ومع نهاية القرن أورد سجل طابو ٩٩ أن في إربد إقطاع خاص ميرميران،[3] وآخر خاص ميرميران في البارحة،[4] أما في قرية إبان، فإقطاع زعامت،[5] وتيمار في زبدا،[6] إضافة إلى ثلاث مزارع تابعة لقرية حوارة (حاليا خراب) وهي خارج الدفتر بشرط التعمير، وتضم مزارع ريحة، بصال، بلوان.[7]

هذه المزارع والمواقع تحول بعضها إلى (خراب)، واصبحت أحواضا ملحقة بالقرى مع الوقت مثل (خربة تميرة)[8] وخربة أم الآبار،[9]وهي الآن حوض من أحواض الحصن، وخربة (سراس) في المزار،[10] وخربة داريا في صمد، وهي حوض من أحواض صمد اليوم،[11] وخرب الطيارة التابعة للحصن،[12] وكفير الشرقي والدهما أيضا، وهما من أحواض الحصن اليوم.

إن هذا الكم الكبير من المعلومات يحتاج إلى التحليل، حيث يبدو أن عدد التيمارات المخصصة (خاص شاهي) والتي يذهب ريعها إلى الخزينة في استانبول، إنحصرت في ناحيتي بني جمهة والكرك، وكان نصيب ناحية بني جهمة هو الأكبر، وقد حولت الأوامر السلطانية قسما من (الخاص شاهي) إلى أمير اللواء في ناحية الكرك،[13] وربما تكرر هذا الأمر في نواح أخرى مما يشير إلى الاهتمام والمتابعة التي يوليها السلاطين للموظفين الكبار في إيالة دمشق.

أما تيمارات (خاص أميرلوا) فقد تركزت في نواحي عجلون، الصلت، الكرك،

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٣١.

٢- المصدر نفسه: ٥٣٩.

٣- المصدر نفسه: ٥٤٨.

٤- المصدر نفسه: ٥٥٣.

٥- المصدر نفسه: ٥٥٩.

٦- المصدر نفسه: ٥٧٣.

٧- المصدر نفسه: ٥٨٣.

٨- دائرة الأراضي والمساحة، دليل أحواض المدن والقرى: ٦٨.

٩- المصدر نفسه: ٦٦.

١٠- المصدر نفسه: ٦٨.

١١- المصدر نفسه: ٦٩.

١٢- المصدر نفسه: ٨١.

١٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٣٧، ١٤٤، ١٤٥.

وكانت محدودة في نواحي الشمال (بني كنانة، بني الأعسر، بني جهمة) مقابل تزايد تيمارات الزعامت في هذه المناطق مع نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ولم تعط في النواحي الأخرى إقطاعات بهذا المستوى، هذه الملاحظة لها أهميتها ودلالتها الإدارية الكبيرة في فهم توجهات الدولة في محاولة زيادة استثمارها لهذه المناطق، التي أخذ ريعها يزداد مع الاستقرار وانتشار الأمن، فتزايد عدد سكانها زيادة ملحوظة مع نهاية القرن، وتحولت المزارع إلى قرى، كما حدث مع مزرعة سامتا في ناحية بني الاعسر،[١] ومزرعة إيل في ناحية بني كنانة،[٢] إلا أن الأحوال الأمنية لم تكن دائما مأمونة، حيث تحولت بعض المزارع إلى خراب كما حدث مع المزارع التابعة لحوارة.

تذكر الدفاتر أسماء المتمتعين بالتيمارات وأعدادهم، ويبدو من مراجعة الأسماء مع نهاية القرن أن السباهية من التيماريين ممن منحوا إقطاعات بمستوى (تيمار) كانوا من العسكرين الأتراك، وهي أكثر الإقطاعات عددا في كل النواحي المذكورة وبعضها كان بمستوى (مزرعة)، إلا أن السجل يذكر أحيانا اسم صاحب التيمار (وشركاه) دون تحديد لأسمائهم، والتيمار المشترك حسب قانونامة آل عثمان: [٣] (.. يشترط فيه الذهاب بالدور إلى الحرب، فمن كان شريكا حسب نص دفتر الإجمال شارك في حاصل التيمار، ثم ذهب إلى الحرب بدوره، على أن يملك هؤلاء على غرار باقي التيماريين براءات ... ويعطى تيمار من مات منهم لولده ...). ويلاحظ من مراجعة السجلات أن الدولة أخذت تعطي تيمارات مشتركة في آخر القرن، لكنها اقتصرت في مطلعه على تيمارات فردية، تخصصها لتيماري بعينه، ونفهم من هذه الظاهرة أنها ترتبط بزيادة استثمار الأراضي المقطعة وتزايد أعداد سكانها، وهي محاولة من الدولة لضبط وضمان الجباية.

إن التدقيق في أسماء التيماريين الواردة في الدفاتر يشير إلى أن الدولة لم تستبعد العناصر المملوكية ابتداء،[٤] وأنها دمجت العناصر المحلية في نظام التيمار، فمنحت الإقطاعات للزعماء المحليين، مثل الأمير حسن بن نعير والأمير باز بن عبدالله،[٥] كما

١- البخيت، ناحية بني الأعسر: ٢٥٥.

٢- البخيت، ناحية بني كنانة: ١١٤.

٣- خليل ساحلي أوغلو، قوانين نامة آل عثمان، دراسات، م١٣، عدد ٤: ١٨٠.

٤- البخيت، ناحية بني كنانة: ١٣، ناحية بني جهمة: ٥٦، وناحية بني الأعسر: ١٥٧.

٥- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٨. البخيت، ناحية بني الاعسر: ٥٠٧.

أقطعت الشيوخ المحليين مثل الشيخ أحمد الكناني، وهو على ما يبدو من قيادات المنطقة، وقد تجاوز نفوذه الإطار المحلي فتحالف مع الأمير فخر الدين المعني الثاني،[١] كما أقطعت الدولة الأمراء أو شيوخ البدو من خارج اللواء مثل الأمير البدوي طرة باي أمير لواء مرج بني عامر في ناحية السلط إقطاعات واسعة، بلغت واحدا وعشرين مزرعة،[٢] وبالمقابل، اختصت العناصر التركية بالتيمارات في حين تنفرد ناحية بني الاعسر بوجود عناصر من الانكشارية تتمتع بريع بعض القرى والمزارع، وهو ما نجده في النواحي الأخرى.[٣].

يبدو أن الدولة راعت في توزيع الإقطاعات الجوانب الأمنية، فلم تستبعد الجماعات التي أخذت تستوطن المنطقة، فمنحت شيوخ الأكراد والتركمان تيمارات في محاولة لتوطينهم،[٤] ونفهم من ظهور هذه الجماعات في هذه المرحلة أن الدولة أولت إقرار الأمن اهتماماً خاصا للحد من حركات ونفوذ العشائر البدوية، فساعدت الجماعات الكردية والتركمانية على التوطن والاستقرار والعمل في الزراعة الفلاحة، حماية وإعمارا للمنطقة، للحفاظ على طريق الحج الشامي الذي كانت تعتبره الدولة من أهم أولوياتها.[٥] لقد نص قانونامة آل عثمان صراحة على صلاحيات الشيوخ وأمراء العشائر، وأوضح بأنهم: (يعطون أراضي بناء على إطاعتهم وخدمتهم، وإنهم أصحاب قوم وقبيلة ومثلهم مثل باقي الأمراء واصحاب التيمار في توليهم عشيرتهم وحكمهم إياها، فما يجنونه من تيمارهم ومن عشيرتهم من رسوم رعية، و "جرم جنايت" أي من غرامات، فهي لهم، وسياسة المجرمين وتأديبهم هو من حقهم، ولكن ليسوا بأصحاب طبل وعلم، وقد يكونون بمثابة زعماء، وفي أي سنجق كانوا مشوا تحت راية أمير هذا السنجق إلى القتال ... وإن مات أحدهم أو تقاعس عن القتال، أعطى تيماره مع إمرة العشيرة إلى ولده أو أحد أقاربه ...) والقانون لا يسمح بإعطاء ذلك لغيرهم، ما لم ينقرض نسله أو نسل أقاربه،[٦] ويبدو أن الدولة توسعت في استرضاء هؤلاء مع بداية الفتح، فقد منحت بعضهم أراض (على سبيل السنجق أو الخاص،

١- البخيت، ناحية بني كنانة: ١٨.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٧.

٣- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٥٧.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٨.

٥- عبدالكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ج٦: ٥ - ٧، دمشق، ١٩٨١م، وانظر: البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية: ٣١، ٤٨، ٤٩.

٦- خليل ساحلي اوغلوا، دراسات، م١٣، عدد٤: ١٧٩.

مقابل إطاعتهم ودخولهم في الخدمة وقت الفتح، وتعرف باسم: يوردلق أو جاقلق.[١]

إن النص على التعامل مع (الشيوخ وأمراء العشائر) يمثل جزءا من سياسة الدولة مع الزعامات المحلية، فقد اهتم قانونامة آل عثمان بهم، وأعطى لأصحابها الحق في جباية رسوم الرعية والغرامات، وأعطاهم السلطة التامة في تأديب الخارجين على النظام، وهي سياسة ذكية تراعي ظروف الناحية من جهة، وتعطي لقيادتها القدر بالاستقلال والحق في الضبط، وهي في الوقت نفسه لا تعفيهم من الواجب العسكري، فهم مقابل تمتعهم بالتيمارات عليهم أن (يمشوا تحت راية أمير السنجق الذي ينتمون إليه في حال القتال)،[٢] هذه الزعامات في شرقي الأردن تمثل جانبا من العائلات الحاكمة في إيالة الشام وعددها ست عشرة عائلة، أقرها السلطان سليم الأول في مواقعها مع بداية الفتح، [٣] وضمن بذلك تعاونهم مع الدولة ضمانا للأمن والاستقرار.[٤]

ميز قانونامة آل عثمان الشيوخ وأمراء العشائر والقيادات والزعامات المحلية، عن التيماريين من (أمراء المسلم والبيادة و "اليوروك" أي شيوخ بدو التركمان، "والجناكة" أي شيوخ النور، وهذه الزعامات مسجلة جميعها في دفتر الإجمال، وينص القانون على أن: (لكل من هؤلاء الأمراء طائفة هو عليها حاكم ووال، فيأخذون طياراتهم ورسوم عرائسهم وغرامات جناياتهم وأمر تأديبهم وسياستهم، لكنهم يتميزون عن باقي أمراء السناجق بأنهم ليس لهم طبل وعلم، وتنحصر مهماتهم (بجمع وسوق جماعاتهم إلى وقت الحرب، على أن يعطى التيمار في حال الوفاة أو التقاعس عن أداء الخدمة إلى ولده أو لرجل مدرب محنك من الطائفة المذكورة)[٥].

هذه النصوص التي تحكم العلاقة بين الشيوخ الذين يمثلون جماعاتهم، وبين الدولة العثمانية تشير صراحة إلى الصلاحيات الواسعة التي منحتها الدولة لكل فئة منهم، تحت شرط واحد فقط، وهو تهيئة جماعته للحرب وعند الطلب، ويبدو التمييز واضحاً في الحقوق والواجبات، لكل من الزعامات المحلية، والزعامات المستجدة على اللواء مع الجماعات التي استوطنته مثل التركمان والأكراد والنّوَر، فالشيخ أو الأمير هو المسؤول عن

١- خليل ساحلي اوغلوا، دراسات، م١٣، عدد٤: ١٧٨.

٢- خليل ساحلي اوغلوا، قانونامة، دراسات، م١٣، عدد٤: ١٧٩.

٣- عبدالكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٥٣.

٤- خليل ساحلي اوغلوا، قانونامة، دراسات، م١٣، عدد٤: ١٨١.

٥- راجع: البخيت والحمود، دفتر مفصل مرج بني عامر، المقدمة: ٥.

تأديب جماعته، وجمع الرسوم المفروضة والغرامات، ولا تتعدى سلطة السنجق عليه، (أن يمشوا تحت رايته)، لانه وحده صاحب الطبل والعلم، أما موقف الدولة العثمانية من (طوائف عربان لواء عجلون) حسبما أورد الدفتر المفصل، فلا تنفصل عن سياستها العامة للتعامل مع الجماعات وشيوخها، فمع أن الدفتر المفصل نص على ممارسة بعض جماعات عربان لواء عجلون للزراعة،[١] إلا أن هذا لا يعني استقرارهم وانضباطهم، ففي زمن تسجيل الدفتر المفصل للواء، كان الشيخ (محمد بيك) شيخ طائفة أعراب محمدي، في حال عصيان، كما أن طائفة بني مهدي رفضت التسجيل في الدفتر، فمن بين ١٥٠٠ خانة، تم تسجيل ١٠١ خانة فقط،[٢] ومن الجدير بالملاحظة، أن شيخ طائفة أعراب محمدي يحمل لقب (بيك) وهي إشارة إلى قيامه بعمل إداري، إلا أننا لا نجد مانعا من ربط عصيانه بهذا اللقب.

إن هذه الملاحظة الأخيرة، تجعل من الضرورة بمكان تناول الوضع الأمني في اللواء، لارتباط الأمن بالإدارة، إذ إن بعض القرى تعرضت مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إلى حالة غير عادية، دفعت بأهاليها إلى هجرها، وشمل هذا الوضع قرى من ناحية بني الأعسر وبني جهمة وبني كنانة، وهي قرى؛ حبكا، عصيم، قفقفا، عفنا، حطين، دير الماء، في ناحية بني الأعسر،[٣] وبشرى في ناحية بني جهمة،[٤] وسحم القفاز في ناحية بني كنانة،[٥] ونرجح أن يكون سبب هذه الحالة، تعديات بعض العشائر البدوية، وبالمقابل، فقد شهدت بعض المزارع حالات نزاع غير معروفة في كل من مزارع حَوَرْ وسال وصيرة،[٦] وربما كانت هذه المنازعات محلية بين الأهالي، إلا أنه على ما يبدو نزاعا حادا لدرجة أن هذه المزارع هُجرت، ولم تتم زراعتها، وهناك حالات أخرى غير مبررة، وتمثل وضعا غير عادي فأهالي قرية يارين مثلا كانوا يقومون بزراعة أراضي طيارة دون إبداء السبب.[٦]

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١١٥، ١١٨، ١١٩.

٢- المصدر نفسه: ١٤٤.

٣- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٧٩ – ١٨٢.

٤- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٢٢.

٥- البخيت، ناحية بني كنانة: ٥٠.

٦- البخيت، ناحية بني الأعسر: ٢٥٩.

٦- المصدر نفسه: ٢٢١.

ويلفت انتباهنا تفرد حالة قرية بشرى من قرى ناحية بني جهمة، فبعد أن هجرها أهلها، ذكر السجل اللاحق (٤٠١) بأنها أصبحت مسكونة، وأن عدد خاناتها ٩ خانات (كلهم من الأشراف)،[١] وهي حالة استثنائية لا تتكرر في السجل، ولا بد أخيرا من الإشارة إلى أن بعض المزارع في كل من ريحة وبلوان وبصال التابعة لحوارة وبشرى، وقرية زبدا في ناحية بني جهمة، شهدت خرابا وتراجعا في نهاية القرن، في وقت واحد، وهي مناطق متجاورة وتتبع لناحية واحدة، مما جعل الدولة تقطع هذه المزارع لأصحابها مقابل (التعمير). هذه النماذج تشير إلى حالات أمنية محتملة، إلا أن التصور العام بأن الوضع الأمني مع بداية العهد العثماني لم يكن مستقرا، وربما دفع الخوف وفقدان الأمن، بأهالي القرى المذكورة إلى هجرها، والاحتماء بغيرها، لكن منتصف القرن شهد استقرارا واضحا، وتزايدت أعداد التيمارات، وتزايد عدد السكان ونسبة الاستثمار، وهو مؤشر على ضبط التيمارية للأمن وتفعيل سلطة الدولة عن طريق الشيوخ والأمراء والزعامات المحلية.

يبدو أخيرا أن الزعامات المحلية اشتهرت في ممارسة دورها السابق منذ العهد المملوكي، فقد شهد أواخر هذا العهد بروز وظيفة (المقدم) الذي يدير القرية، وهم رؤساء القرى، ويشير إليهم الدفتر بأسمائهم، مثل سعادة ولد ينال،[٢] وعيسى ولد علي في قرية راس،[٣] وهم على ما يبدو (زعماء المحلات)، وقد ورد في دفتر مفصل لواء عجلون، أن قرية عجلون مكونة من محلة أذراعة ومحلة عراق ومحلة بصة ومحلة مناخ،[٤] وأن السلط مكونة من محلتين، العوامل وتقع شرقي القلعة، والأكراد غربيها،[٥] في حين تتكون علان من أربع محلات هي، محلة القاضي، محلة صالح بن محمد، محلة محمد بن صالح، ومحلة عبدالله ولد عليان،[٦] وهذا يعني بالتالي وجود شيوخ متنفذين لهذه المحلات، ومما يعزز هذا التصوير، ما ذكره دفتر طابو(١٨٥) من أن لبعض محلات عجلون (شيوخ حارات) ومنهم الحاج بدر ولد عبدالقادر شيخ محلة أذارعة، ومحمد ولد بيهان شيخ محلة مناخ،[٧] وهي كما نرى مقدمة سابقة لظهور (المختار) الذي يمثل الإدارة المحلية في عهد التنظيمات.

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٢٢.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠):١٣٧.

٣- المصدر نفسه:١٣٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٤ – ٥٥.

٥- المصدر نفسه: ٩٤ – ٩٥.

٦- المصدر نفسه: ١٦٤ – ١٦٧.

٧- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥): ١٣.

يمكن إجمال أسس الحياة الإدارية للواء عجلون في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي بالنقاط التالية:

- **أولا:** أبقى السلطان سليم الأول على القوى المحلية والزعامات المحلية وتعاون معها، ومن بينها أسرة الأمير محمد بن سعيد الغزاوي الزعيم المحلي لجبل عجلون ومهرة (صخرة)،[١] أسوة بباقي العائلات الحاكمة في بلاد الشام وعددها ست عشرة أسرة،[٢] بعد أن قمح تمرد هذا الأمير في ١٧ رمضان ٩٩٢هـ/ ١٣ تشرين الأول ١٥١٦م.[٣]
- **ثانيا:** يمثل نظام الثيمار الأساس الذي اعتمدته الدولة لإدارة اللواء، أسوة بإجراءاتها الواسعة في كل أيالاتها، وقد أشركت العناصر المملوكية ابتداء في هذه الثيمارات لضمان ولائهم ومشاركتهم في استقرار النظام، لكنها استبدلتهم بالثيماريين العثمانيين تدريجيا مع نهاية القرن.
- **ثالثا:** أولت الدولة عناية خاصة بالتيماريين الذين لم يعودوا قادرين على الخدمة في الحروب، ومنحتهم أراض أفرزت من أراضي الزعامت والتيمار، ليتصرفوا بها ما داموا أحياء، وهي حالة تؤدي إلى الاستقرار والتمسك بالنظام.[٤]
- **رابعا:** اهتمت الدولة برموز الزعامات المحلية في مجتمع لواء عجلون، ومنحت الأمراء وشيوخ العشائر ثيمارات لها مواصفات مقاربة تماماً لمواصفات الثيماريين المماليك والاتراك، ومنحتهم السلطة التامة في جمع الرسوم والضرائب (وتولى عشيرتهم وحكمهم إياها..)[٥] وعلى رأس هذه الزعامات أسرة الأمير محمد بن سعيد الغزاوي.
- **خامسا:** يبدو أن نظام الالتزام لم يكن عائقا في هذه المرحلة أمام الإدارة المركزية، لأنا الملتزم لم يكن بعد قد منح حق الالتزام مدى الحياة، مع أن هناك حالات تشير إلى عدم التزام أصحاب التيمارات من مستوى (خاص) بالإقامة في اللواء، وتعيين ملتزمين بدلا عنهم مقابل مبلغ من المال، فقد بدأ النظام بأن يوكل التيمارى من مستوى خاص أو

١- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٩٨.

٢- غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٥٣.

٣- رافق، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات التاريخية، ق٢: ٧٠١.

٤- قانونامة آل عثمان، خليل ساحلي اوغلوا، مجلة دراسات، مجلد ١٣، عدد٤: ١٧٩.

٥- المصدر نفسه: ١٧٩.

زعامت، تيماره بيد (ملتزم) مقابل مبلغ من المال، ثم تحول إلى نظام عام مع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، شمل العشائر والطوائف، وتكونت جماعة (المقاطعجية) لجمع الضرائب.

- **سادسا:** أشركت زعماء وشيوخ الجماعات المتوطنة في اللواء مثل التركمان والأكراد والنور والهنود،[١] وأعطتهم تيمارات، ومنحتهم السلطة التامة لجمع الرسوم وتأديب جماعاتهم والإشراف على أمورهم.
- **سابعا:** حاولت بسط نفوذها على جماعات (عربان لواء عجلون) وأحصتهم، وفرضت عليهم الرسوم، لكن علاقتها بهم لم تكن واضحة تماماً، فقد عانت مع مطلع القرن من عصيان بعضهم، ومنحت مع ذلك شيوخا من البدو من خارج اللواء، إقطاعات واسعة في اللواء لاسترضائهم،[٢] إلا أن علاقة الدولة بجماعات عربان لواء عجلون كانت مستقرة مع نهايات القرن، وكان الدافع الرئيسي وراء الإهتمام بضبط هذه العلاقة هو حماية طريق الحج الشامي من تعدياتهم،[٣] لذلك عكفت الدولة على بناء القلاع على طول هذا الطريق، وترميم القلاع القديمة، وإقامة محطات جديدة لاستراحة الحجاج، وقد لعبت القلاع دورا كبيرا في الحفاظ على الأمن في اللواء، وانعكس هذا الأمر على قانونامة آل عثمان، حيث تم تخصيص تيمارات لحماية القلاع الموزعة في أنحاء اللواء، وينص القانون على أنه (لمحافظ القلعة ووكيله وباقي الأنفار تيمار مسجل في دفاتر الإجمال ولا تنزع التيمارات من أيديهم ما داموا قائمين بالخدمة، فإن شغر التيمار وكان لصاحبه ولد مستحق أعطي التيمار لولده).[٤]

وفي هذا الإطار تم بناء قلاع خان الزبيب بين الزرقاء والقطرانة، وقلعة القطرانة سنة ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م أيام السلطان سليمان القانوني، وقلعة معان أيضاً، كما تم ترميم قلاع

١- ينص دفتر المفصل (٩٧٠) على أنهم (كبران) أي نصارى، ويصفهم بأنهم (جماعة هنود) مع أنهم لا يدفعون الجزية.

٢- راجع الأراضي التي كانت في عهدة الأمير طرة باي البدوي (ت سنة ٩٥٩هـ/ ١٥٥٢م) والتي أقره عليها السلطان العثماني سليمان القانوني (ت سنة ٩٧٤هـ / ١٥٦٦م)، البخيت والحمود، دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م.

٣- نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م: ٤٨ – ٥٠، وسنشير إليه لاحقا هكذا: نوفان الحمود، العسكر.

٤- خيل ساحلي اوغلوا، قانونامة، دراسات، م١٣، عدد ٤: ١٨٢.

الزرقاء والعقبة زمن السلطان مراد الثالث (٩٨٢هـ - ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤م - ١٥٩٤)،[١] وتم أيضاً توفير الحماية والمؤن لقلاع السلط والكرك وعجلون والشوبك،[٢] وأنشأت الدولة محطات جديدة لاستراحة الحجاج في كل من الرمثا والمفرق وزيزيا والحسا وعنيزة والمدورة وذات الحج،[٣] وكل هذه الإجراءات تزامنت مع عقد الدولة اتفاقات دائمة مع القبائل البدوية، وخاصة المجاورة لقلعة معان، حماية للحجيج، مقابل مبلغ سنوي من المال عرف (بالصرة).[٤]

- **ثامنا:** تمثلت إدارة القرى بوجود شيوخ ورؤساء، بعضهم يمثل رئاسة عامة للقرية بأكملها، كما هو الحال في الكرك؛ في حين كانت إدارة القرى الكبيرة التي تحتوي أكثر من محلة، بيد شيوخ المحلات، ويفهم من هذا ضمنا، أن القرى كانت متسعة، وأن سكانها تزايدوا، فانقسمت إلى محلات، وأن لكل محلة شيخ يديرها.

إن هذا التصور الذي استنتجناه من قراءة دفاتر الطابو، ومن استقراء المصادر الرسمية المنشورة، يعطي انطباعاً واضحاً بأن الدولة ضبطت الأمور قانونيا، بإصدار (القانون القديم) زمن السلطان سليم الأول، ثم (بالقانون الجديد) زمن السلطان سليمان القانوني،[٥] وفيها تحديد واضح ومحدد ومنظم لنظام التيمار، وأعطت في الوقت نفسه الإدارات والزعامات المحلية والجماعات المستوطنة في اللواء السلطة الفعلية للمساهمة في إدارة المنطقة، ونعتقد بأنها نجحت طوال هذا القرن في التنظيم، فانتشر الأمن والاستقرار، وانعكس هذا التنظيم على النشاط الزراعي، فازداد الاستثمار وتزايدت أعداد الخانات باضطراد في كل نواحي لواء عجلون، وهذا التصور المحلي للوضع

١- نوفان الحمود، العسكر: ٤٩، وقلعة العقبة بناها السلطان المملوكي قانصوه الغوري.

٢- المصدر نفسه: ٥٣.

٣- المصدر نفسه: ٥٣ - ٥٤، راجع: نجم الدين الغزى، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة: ١٥٣/٣.

٤- المصدر نفسه: ٤٩.

٥- أدت أحداث التاريخ العثماني في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي أيام السلطان سليم الأول (٩١٨هـ/ ١٥١٢م - ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م)، والسلطان سليمان القانوني (٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م - ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) إلى الاهتمام بمنطقة الشرق بعد فشلهم في الميدان الأوروبي. انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية، وأثرها على العلاقات العربية - العثمانية، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة التاسعة، ١٣٠٤هـ/ ١٩٨٣م: ٩٦- ١١٩.

الإداري للدولة العثمانية، في لواء عجلون، يتطابق مع التصور العام للمراحل التاريخية التي مرت بها الدولة، حيث اعتبر بعض المؤرخين هذا القرن هو عهد الازدهار[١] والتنظيم، ومرجعيته في ذلك يعود إلى تنظيمات وقوانين السلطان سليمان القانوني، التي انعكست بالتالي على علاقة الدولة برعاياها ورموزها في آن معا.

الإدارة العثمانية منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وحتى حملة محمد علي باشا على سورية (١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م – ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م):

أ- القرن السابع عشر الميلادي:

ارتبطت منطقة شرقي الأردن بأكملها، وابتداء بسنة ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م، بإيالة (شام شريف)،[٢] وبدو من سجل طابو (١٨٥) العائد لسنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م، أن الأوضاع العامة في اللواء لم تتغير،[٣] فإن مجرد قيام الدولة بإحصاء إجمالي في هذا العام، وتسجيله ضمن دفتر الطابو المذكور، يعطى تصوراً عاماً بأن الإدارة بقيت على حالها، وأنه لا تتغير يذكر على الضرائب والرسوم التي كانت تجبى من اللواء.

أما مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي، فقد شهدت الدولة العثمانية تراجعاً واضحاً انعكس على الأوضاع في الإيالات، ونتيجة سلسلة من الانهيارات العسكرية والسياسية، فالنظام الانكشاري الذي ارتبط به اتساع الدولة العسكري بدأ يدخل في حالة تدهور ثم إن التطور الدرامي الذي حصل على الحياة العسكرية بدخول الأسلحة النارية، أدى إلى تراجع قيمة الفرسان السباهية، وهذه التغيرات قلبت ميزان مركز القوى على أرض الواقع، وأدت الى ضعف الإنتاج التيماري الزراعي، واضطرت الدولة إلى القبول بنظام (الالتزام) وتوسيع نطاقه، فمنحت الملتزمين (المقاطعجية) حق جمع الضرائب من المقاطعات، وأدى هذا الامر إلى انحسار سلطة الدولة المركزية عن أقاليمها، وإلى تكريس سلطة تمثل طبقة من الموظفين

١- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ٣٥، (يشير هذا المرجع إلى أن بعض المؤرخين الأوروبيين يرون أن الهدف من التنظيم العثماني على يد سليم الأول وسليمان القانوني للولايات العربية، يمكن من إبقاء الأوضاع كما كانت عليه، إذ كانت نزعة المحافظة هي حجر الزاوية في الإدارة، لكن التنظيمات القانونية كانت عملية وغير قاسية أو ظالمة في بنودها، وقد أسيء استخدامها فيها بعد)؛ المصدر نفسه: ٥٣.

٢- رافق الموسوعة الفلسطينية، ق٢: ٧٠١.

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥): ١٥.

غير الحكوميين، وأغلبهم من الزعامات المحلية، وقفت حاجزا بين الدولة والمجتمع، وتسلطت على البيئات القبلية والجبلية البعيدة عن السلطة، وأساءت إلى الحياة الزراعية والعلاقات بين السلطة والأفراد.(١)

هذه الأوضاع ترتبط بظهور أزمة اقتصادية حقيقية في كل أنحاء الدولة العثمانية، بسبب الآثار المترتبة على اكتشاف رأس الرجاء الصالح، فقد قلت موارد الخزينة العامة في اسطنبول، وتراجعت أحوال الأسواق والتجارة، وضعفت الحياة الحرفية في الحواضر، وانعكس هذا الأمر على الاستثمار الزراعي وطريقة الجباية، فازدادت مساوىء نظام الالتزام وتضاعفت وخاصة في بيئة زراعية مثل لواء عجلون، وأعطت الفرصة الحقيقة لقرى العشائر البدوية بالتسلط والاندفاع.

أحلت هذه التغيرات الكبيرة، سلطة الحكومات المحلية تدريجيا محل الدولة، وهذه القوى ترتبط بصورة شبه مركزية بالعاصمة، وقد كرست هذه القوى المحلية في ايالة الشام، بعض الزعامات الإثنية، وأطلقت بد المقاطعجية، وأصبح القرار بيدها، فظهرت قوى وزعامات محلية متعددة، وسادت الصراعات والنزاعات الإقليمية، وكرست السلطة العسكرية وأبرزتها،(٢) فضعفت الإنتاجية الزراعية، وانكمشت بالتالي الحركة التجارية، وتردت الأوضاع الأمنية، فاضطربت حركة السفر والهجرة والقوافل، وظهرت بالمقابل بنية اجتماعية إثنية في المناطق الجبلية البعيدة،(٣) إلا أن انهيار نظام التيمار في نهاية القرن السادس عشر الميلادي لم يغير من البنية القبلية والزعامات المحلية، وهي في أغلبها من أصل بدوي.(٤)

ولأن المصادر المحلية لا تسعفنا في هذه الفترة، ولا نجد بين أيدينا سجلات نستقرؤها، أو مصادر غير مباشرة مثل كتب الرحلات، كما أن الرواية المحلية غائبة، فإن يمكن تكوين تصور عام من خلال ما ورد من أخبار للقوى والحكومات المحلية في إيالة الشام عموما، وابتداء فإننا لن نتمكن من دراسة تاريخ شرقي الأردن في هذه الفترة، بمعزل عن هذه القوى، لكن تأثيرها وعلاقاتها بالمنطقة، تتفاوت تبعا لقربها أو بعدها، ويمكن لذلك استبعاد زعامة كل من علي باشا جانبولاد، ويوسف باشا ابن سيفا، وابن حرفوش عن الدراسة، لأننا لم

١- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ٥٠.

٢- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ١٦٦، ١٦٨، ١٨٤.

٣- المصدر نفسه.

٤- قارن ذلك مع ما أورده شولش، تحولات جذرية في فلسطين: ٢١٣.

نعثر على علاقات مباشرة تربطها بشرقي الأردن، فقد امتدت زعامة علي باشا جانبولاد ما بين حلب جنوبا وحتى أنقرة شمالا، وانتهت سنة ١٠١٦ هـ/ ١٦٠٧م، على يد الصدر الأعظم مراد باشا، وكانت منطقة نفوذه بعيدة عن شرقي الأردن، وانحسرت بشكل مفاجىء رغم انشغاله بصراع إقليمي مع القوى المحلية الأخرى. كذلك الحال مع زعامة يوسف باشا ابن سيفا (١٠١١هـ/ ١٦٠٢م – ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م) في حصن الأكراد، وكان جل اهتمامه ينحصر في صراعه مع آل جانبولاد شمالا والأسرة المعنية في الجنوب، أما ابن الحرفوش، فقد سيطر على قلعة بعلبك،[1] ومد نفوذه من خلالها على سهل البقاع بأكمله، ونازع آل جانبولاد وآل معن السيادة. إن مجمل هذه الصراعات والمنازعات انعكس على جملة التحالفات مع هذه القوى وعلاقتها بدمشق، لكنها لم تؤثر على الوضع في شرقي الأردن بشكل مباشر، إلا أن الأمر يختلف تماماً مع زعامات القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، فهي زعأمات أقوى وأكثر تأثيرا في شرقي الأردن، بسبب قربها الجغرافي، وسلطتها الواسعة، وعلاقاتها الدولية، وامتدادها تبعا لذلك نحو شرقي الأردن مباشرة، وهذه القوى تشمل آل العظم في دمشق، وظاهر العمر الزيداني (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م – ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م) وأحمد باشا الجزار (١١٨٩هـ / ١٧٧٥م – ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م) في فلسطين، وهي تمثل الإطار العام الذي يحدد دراستنا للقرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

لم تتغير القوى المحلية التي وجدها العثمانيون على الأرض عند الفتح طوال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وهي على الأغلب قوى بدوية، فقد أقر السلطان سليم الأول، الأمير محمد بن سعيد الغزاوي على إمارته، وكان مقره في صخرة،[2] وقد ذكر دفتر طابو (٩٩) هذه القوى البدوية بأنهم (أمراء الولاية)، ومع أن الأمير الغزاوي تمرد ابتداء، لكن السلطان سليم الأول قمعه وهزمه في ١٧ رمضان ٩٩٢هـ/ ١٣ تشرين الأول ١٥١٦م، واعترف له بسلطته أسوة بباقي القوى العائلية التي وجدها العثمانيون في بلاد الشام،[3] وقد تبعه عدد من الأمراء من أسرته مثل قانصوه بن مساعده الغزاوي (٩٧٨هـ/ ١٥٧٠م – ٩٩٤هـ / ١٥٨٥م) الذي وسعت الدولة حدود حمايته ودعمته، والأمير أحمد ابن قانصوه بن مساعده الغزاوي (١٠٠٠هـ/١٥٩١م – ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م) وحمدان بن

١- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث: ١٦٨ – ١٧٠.

٢- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٩٨.

٣- غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٥٣.

أحمد بن قانصوه الغزاوي (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م).[١]

ويمكن تلخيص التصور العام للإدارة في هذه الفترة بالنقاط التالية: -

١-ضعف نظام التيمار وحلول فئة المقاطعجية من الموظفين غير الحكوميين، الذين ينتمون إلى زعامات محلية، وسيطرة هذه الفئة على المنطقة، مما ساهم في الانهيار التدريجي لعدد من المزارع والإنتاج الزراعي بشكل عام.[٢]

٢-تزايد أهمية القوى المحلية وبالذات الجماعات البدوية، وتراجع السلطة المركزية مقابل ذلك، وعدم مقدرتها على ضبط الأمن وخاصة في مواقع طريق الحج الشامي، فقد كان بنو مهدي يأخذون ضريبة عن القوافل المارة بمنطقة حمايتهم هي ضريبة (ريع البعير)، واتسعت منطقة حمايتهم حتى شملت المنطقة الواسعة ما بين غور الأردن إلى منطقة سيل الزرقاء، وجنوبا المصلوبية وصياغة، وشرقا مع نهاية وادي الضليل.

٣-امتداد قوى الزعامات المجاورة في الإيالة، وخاصة الزعامات الناشئة في شمالي فلسطين نحو شرقي الأردن، وظهور تحالفات جديدة مرتبطة بامتداد هذه القوى، وأهمها قوة الزيادنة وأحمد باشا الجزار.

إن استقراء المعلومات الواردة في سجل طابو (١٨٥) يشير إلى أن التقسيم الإداري للواء سنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م - ١٥٩٧ لم يتغير[٣] عما هو عليه في السجل السابق (٩٧٠) العائد لسنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م، لكن الدولة العثمانية أحدثت تغييرات شكلية في تبعية اللواء، لم يكن لها أي تأثير على أرض الواقع، فمع أن لواء عجلون تبع في القرن الثامن عشر لجنين، وأصبحت جنين هي مركز اللواء[٤] إلا أن هذا التغيير لم يطل العلاقات والقوى التي بقيت على حالها في اللواء.

١- غرايبة، تاريخ العرب الحديث: ٥٣، رافق، موسوعة الفلسطينية، القسم الثاني : ٧٠٠ - ٧٠٤، بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٣١١.

٢- قارن مثلا كيف تناقص التيماريون في جبل نابلس، فقد كان في بداية الحكم العثماني ٧ زعامات و ٤٢٧ تيماراً، وفي بداية القرن التاسع عشر، لم يبق غير ٥ زعامات و ٥٢ تيماراً، أما في فترة حكم إبراهيم باشا، فلم يبق إلا ١١ تيماراً: انظر: الراميني، نابلس: ١٠٢ - ١٠٤، والنمر، تاريخ جبل نابلس، ج٢: ٢٢١ - ٢٢٣.

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥): ١٥.

٤- رافق الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، دراسات تاريخية: ٦٩٩ - ٧٠١.

ب ــ القرن الثامن عشر الميلادي:

ارتبطت الزعامات المحلية في إيالة الشام (بالباشا) في دمشق، وباشا دمشق هو الذي يجمع الضرائب في (دورة) سنوية، وينفق على تمويل قافلة الحج ويحميها، ويعين الشيوخ وحكام الأولوية، وقد شهد القرن الثامن عشر الميلادي ظهور أسرة آل العظم في دمشق كأقوى سلطة إقليمية، ومع تفأوت سلطة باشوات آل العظم فيما بينهم إلا أنهم، بصورة عامة، حموا القوافل التجارية وطريق الحج، ومنعوا الغارات البدوية وحاولوا تحجيم القوى الإقليمية المتزايدة، وأهمها قوة الشيخ ظاهر العمر الزيداني.

تمثل حماية قافلة الحج الشامي، المهمة الرئيسية (للباشا) وكانت سياسة الدولة العثمانية منذ الفتح، تعتمد تعيين أحد الأمراء المحليين من حكام السناجق، ومنها تعيين سنجق عجلون التابع لولاية الشام، أميراً على الحج، وقد تولى قانصوه بن مساعده الغزاوي أمير عجلون والكرك مهمة (أمير الحج الشامي) خمس عشرة سنة، وتولى أيضا أخاه الأمير أحمد بن قانصوه بن مساعده الغزاوي حاكم عجلون هذه المهمة،[1] إلا أنه وابتداء بسنة ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م – ١٦٩١م، تولى باشا دمشق إمارة الحج مع الموظفين والولاة، وأصبحت المهمة الرئيسية التي تواجه باشاوات دمشق وتقض مضاجعهم في ظل سطوة البدو في المنطقة، هي حماية هذه الطريق.

ولحسن الحظ، تصلنا مصادر مباشرة عن آل العظم، مثل مذكرات البديري الحلاق، الذي أشار إليه سليمان باشا العظم وذكر أنه حمى مواكب الحج الشامي وأخضع الدروز، ووقف أمام امتداد سلطة ظاهر العمر الزيداني، وكانت وفاته سنة ١١٥٩هـ / ١٧٤٦م، على عهد السلطان محمود الثاني (١١٤٣هـ/١٧٣٠م – ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م).[2] أما أسعد باشا العظم فقد امتدت باشويته لتصل إلى أربعة عشر عاماً، وقد أحس الناس في عهده بالأمان، حيث حد من سلطة الإنكشارية المحلية في دمشق، وتابع سياسة سلفه المتمثلة في الحد من تعديات الدروز الذين تعاظم شأنهم الإقليمي في هذه الفترة، وأعطى اهتماماً خاصا لمتابعة نشاطات الشيخ ظاهر العمر الزيداني،[3] وبالمقابل فقد عجز عبدالله باشا العظم بعده عن

١- رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، وسنشير إليه لاحقا هكذا: رافق، قافلة الحج الشامي.

٢- أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية: ٥٦، تحقيق أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة، ١٩٥٩م.

٣- ا المصدر نفسه: ٥٧.

الوقوف أمام الغارات البدوية، ولم يستطع حماية القوافل التجارية أو طريق الحج الشامي بسبب تعديات البدو، وقطعهم الطرق ونهبهم القوافل. ويذكر أن قافلة الحج هوجمت سبع مرات في القرن السابع عشر، وأدى هجوم البدو سنة ١١١٢هـ/ ١٧٠٠م – ١٧٠١م، إلى إبادة القافلة بأكملها،[١] وكان (العرب) قد هاجموا قلعة القطرانة، وقتلوا كل من فيها في موسم حج سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م،[٢] وكان باشا عجلون (ابن القواس) قد عُين لملاقاة الحج الشريف سنة ١١١١هـ/ ١٦٩٩م، وذلك (للإعانة على العرب الجلالية)[٣] (لأنهم أخذوا القطرانة، وعملوا متاريس في الحسا على الماء...)،[٤] وقد ذكرت المصادر أسماء العشائر من العربان ممن تعرضوا لقافلة الحج، ومنهم بنو عطية،[٥] وكان العربان قد أخذوا قلعة السلط، إلا أن الباشا استعادها من (عرب كليب، في صفر سنة ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م).[٦] إن قراءة مصادر هذه الفترة[٧] تعطي التصور الواضح عن سطوة العشائر البدوية، وضغطها الدائم على الحواضر، وخطورة هذه السطوة على طريق الحج والتجارة، وتشير إلى دور الباشا في دمشق، في محاولة ضبط الأحوال الأمنية، وتأكيد حضور الدولة سواء بضبط العشائر البدوية أو القوى المحلية الإقليمية، وعلى رأسها زعامة الشيخ ظاهر العمر الزيداني، ومن بعده أحمد باشا الجزار، وهذه القوى تجاوزت باشوية دمشق وتعاملت مع القوى الدولية مباشرة، وأضعفت شوكة الزعماء المحليين في فلسطين، ومن بينها زعامة عائلتي بني حسين وبني نافع في منطقة صفد،[٨] وآل ماضي الذين بسطوا نفوذهم جنوبي الجليل

١- محمد بن كنان الصالحي، يوميات شامية وهو التاريخ المسمى: الحوادث اليومية في تاريخ أحد عشر وألف ومية، صفحات نادرة في تاريخ دمشق في العصر العثماني ما بين سنة ١١١١ هـ وسنة ١١٥٣هـ، تحقيق أكرم حسن العلبي: ٣٤، وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن كنان، يوميات شامية: ٣٤.

٢- المصدر نفسه: ٤٧٠.

٣- عرب الجلالية، بطن من معبد من بني عمرو، راجع، معجم قبائل الحجاز، ج١: ٨٤.

٤- ابن كنان، يوميات شامية: ١٠.

٥- المصدر نفسه: ١٢٦، ١٢٧.

٦- المصدر نفسه:١٥٣.

٧- راجع ابن كنان، يوميات شامية: ١٠، ١١، ١٨، ٣٤، ٣٦، ٤٣ ٤٤، ٥٠، ٦١، ٦٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٩، ١٥٣، ١٦٣، ١٧٠، ٢٠٩، ٢١٠، وأيضا: حسن الشهير بابن الصديق، غرائب البدائع وعجائب الوقائع، تحقيق يوسف نعيسة، دار المعرفة، مطبعة العجلوني، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م: ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٦٩، ٩٤.

٨- شولش، تحولات جذرية: ٢١٧.

والساحل طوال القرن الثامن عشر الميلادي،[١] وبالمقابل فقد تعاملت العائلات المتنفذة في فلسطين مع العشائر البدوية في شرقي الأردن، ومنها عائلات جبل نابلس والقدس والخليل، مثل آل جرار وآل طوقان وآل الأحمد والنمر وأبو غوش والبرغوثي وآل عمرو وآل العزة وآل العملة، وبعض هذه العائلات تعود بنسبها إلى أصول بدوية أيضا،[٢] ولا يمكن فهم علاقات القرن الثامن عشر الميلادي، دون فهم الخلافات القيسية – اليمنية في بلاد الشام، ودون الرجوع إلى مجموع هذه العلاقات المتشابكة التي تتلخص في سلطة باشوية دمشق، والقوى والزعامات العائلية في فلسطين، والقوى المتعاظمة للشيخ ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار في فلسطين، إضافة إلى قوى إقليمية أخرى مثل المعنيين في لبنان، وقد تفاوتت علاقة باشا دمشق مع أهالي شرقي الأردن، وشهدت حالات من العنف، تمثلت في الكرك والبقاء، ففي سنة ١٢٢٢هـ/ ١٧١٠م، حاصر الباشا الكرك، يقول ابن كنان: (إنه لم يمكنه الوصول إليها لكونها مانعة جدا)، وإنه مكث يحاصرها لمدة أربعين يوما، وإن المدافع لم تؤثر في القلعة (فعمل لغما تحت الأرض، وملأه من البارود وأعطاه النار) وقد تسبب هذا الإجراء في هدم جانب من القلعة، فطلب أهلها الأمان، ويذكر ابن كنان أن الباشا قتل أهل الكرك من الرجال، وأسر الأولاد والنساء، [٣] وفي نفس العام (شرع في قتال أهالي البلقاء، وكسرهم بنفسه ورأوا منه العجايب).[٤]

فترة ظاهر العمر الزيداني (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م – ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م) وأحمد باشا الجزار (١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م – ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م):

يمثل الشيخ ظاهر العمر الزيداني ظاهرة جديرة بالدراسة، ومع أن لدينا سيرة مباشرة لحياته،[٥] إلا أنا نعتقد بأنه لم يعط حقه من الاهتمام، ولا يعنينا هنا من سيرته، امتداده خارج حدود إقليمه، وعلاقته بمصر والقيصرية الروسية، لكننا معنيون بتأثيره على منطقة

١- شولش، تحولات جذرية: ٢١٧.

٢- النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١: ١٦١ – ٢٨٥ (دمشق، ١٩٣٨)؛ والدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢: ٣٤٠، بيروت ١٩٦٥م، وانظر: ج٨، بيروت، ١٩٦٧م: ١٤٨.

٣- ابن كنان، يوميات شامية: ١٦٣.

٤- المصدر نفسه: ٢١٠.

٥- ميخائيل الصباغ العكاوي، تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني، نشر قسطنطين الباشا، حريصا، لبنان (د. ت. ن) وانظر: توفيق معمر المحامي، ظاهر العمر (تاريخ الجليل خاصة والبلاد السورية عامة من سنة ١٦٩٨ – ١٧٧٧م)، إصدار وطباعة مطبعة وأوفست الحكيم، الناصرة، ١٩٧٩م.

شرقي الأردن، وابتداء فإن انطلاق شيختة من صفد، يمثل مدخلاً لعلاقته بالمنطقة، والتي ارتبطت بأهالي شمالي لواء عجلون بشكل دائم، عن طريق أسواقها، وكان لتوسعه على حساب صيدا ودمشق في يافا والرملة ونابلس ووصوله إلى ميناء عكا، حيث اتخذه مقرا له سنة ١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م، أثره في تحجيم الزعامات العائلية في هذه المناطق، ولا يغيب عن بالنا بأن لسيطرته على ميناء عكا أثرا مباشرا على أهالي حوران، فقد كان ميناء عكا هو المركز الرئيسي لتصدير الحبوب من حوران إلى أوروبا، وهذا بالطبع يشمل أهالي لواء عجلون، ويمسهم مباشرة.

ويبدو ابتداء أن سلطة الزيادنة اصطدمت مباشرة بالقوى البدوية في شرقي الأردن، وتراوحت بين التحالف والعداء، وقد امتدت هذه العلاقة من طاهر عمر الزيداني إلى أبنائه، تذكر المصادر المباشرة أن ظاهر العمر تحالف ابتداء مع بني صخر وعرب الصقر من سكان الغور، الذين أقاموا حول طبريا،[١] لكن هذه العلاقة لم تستقر فقد خذل الصخور ظاهر العمر وتحالفوا مع سليمان باشا، فناصبهم ظاهر العمر العداء،[٢] وتدخل (مشايخ إربد) في الخلاف، حيث أصبحت (قلعة مزيريب) موقعا للصراع، بسبب محاولة عرب الصقر مد نفوذهم عليها في طريق الحج،[٣] ويؤكد مصدر مباشر أن أولاد ظاهر العمر وعلى رأسهم علي الظاهر (ركب على عرب السقر وكبسهم)[٤] وأن باقي أولاده (كبسوا عرب النعيم، فأخذوا طرشهم وبيوتهم وغنمهم)،[٥] وقد تلا هذا الإجراء تعيين أحمد بن ظاهر العمر (في إربد حاكما من طرفه، يضبط جميع القرايا والميرة العائدة إلى والي الشام)،[٦] وكان ظاهر العمر قد امتنع اعتبارا من سنة ١١٩٣هـ/ ١٧٦٩م، عن دفع المال الميري للدولة، واستقل أبناؤه كل في منطقة، وكان لكل منهم جيشا من المرتزقة، يحمي المنطقة ويجبي الضرائب

١- أكدت المصادر في فترة عهد السلطان محمود الثاني أنهم كانوا مستقرين في المنطقة (١٣٠٨هـ/ ١٨٣٩م).

٢- البديري، حوادث دمشق: ٢١ – ٢٢. راجع ملاحظات الرحالة التونسي فولني Volney (١٨٥٧ – ١٨٢٠م). وكان قد زار مصر وسورية ومكث فيها سنتين (١٧٨٣ – ١٧٨٥م)، انظر: فولني، رحلات إلى سوريا ومصر (١٧٨٣ – ١٧٨٥م) ج١، ترجمة إدوارد بستاني، انظر الطبعة الثامنة من الأصل

Volney: Travels in Syria and Egypt (١٧٨٣ – ١٧٨٥) Third edition, ١٨٠٥, London.

٣- ابن الصديق، غرائب البدائع: ٣٠ – ٣١.

٤- المصدر نفسه: ٣٠.

٥- المصدر نفسه: ٣٢.

٦- المصدر نفسه: ٣٢.

من الأهالي بواسطتهم، وقد اتسعت سلطة الزيادنة، وتعاظم شأنهم حتى اضطرت الدولة سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، إلى إسناد إيالة صيدا لظاهر العمر في مرسوم أصدره السلطان عبد الحميد الأول، حيث (أقر حقه على البلاد الأخرى التي بيده، وهي عكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وإربد وصفد وما إليها).[١]

أما أحمد بن ظاهر العمر، فقد أقام في قلعة تبنة، وينسب إليه بناء القلعة،[٢] وأقر ثلاثة شيوخ من أهالي عجلون عليها، الأول جعله على جبل عجلون، والثاني على الكورة، والثالث على منطقة الفريحات في كفرنجة، ويبدو أن هؤلاء لم يتمكنوا من ضبط الأمور، فأقالهم وولى مكانهم الشيخ يوسف الشريدة من أهالي الكورة،[٣] ويبدو أن عهد الزيادنة في إربد وجوارها، شهد استتبابا للأمن، وضبطا للعشائر البدوية، حتى قيل في أحمد الظاهر:

عـــزك يـــا صـــفد وأحمـــد بتبنـــة
ويـــأمر علـــى بـــروج الـــدير تبنـــى
علـــى إيـــدك يـــا شـــيخ اليـــوم تبنـــى
ويرعـــى الـــذيب والنعجـــة ســـوا[٤]

إلا أنه ومع سقوط عكا ومقتل ظاهر العمر، ثار الأهالي على أحمد الظاهر، وطاردوه حتى وصل قرية (لوبية) غربي طبريا، وذلك في آب سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م.[٥]

حاول ظاهر العمر أن يمد نفوذه بقوة نحو البقاء، فبعث قبيلته بقيادة (قاسم السعيد) لغزو العدوان في البلقاء، فانهزم العدوان أمامهم إلى جبال اللجون في منطقة الكرك، وأقام الزيادنة في قلعة السلط،[٦] إلا أن محاولات الزيادنة لتتبع العدوان إلى الغور وكانوا بزعامة صالح بن عدوان فشلت، فانهزم الزيادنة وقتل قاسم السعيد، وعادت سلطة العدوان إلى البلقاء من جديد.[٧]

١- عيسى إسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، ١٩٠٨: ٢٧٤.
٢- راجع: مجلة الجنان، سنة ١٨٧٧م، بيروت، (مقالة: نعمان قساطلي).
٣- توفيق معمر المحامي، ظاهر العمر: ٢٧٥.
٤- المصدر نفسه: ٢٧٥.
٥- المصدر نفسه: ٢٧٥.
٦- Burckhardt, Travels, p., ١٨٢٢.
٧- بيك تاريخ شرقي الأردن: ٢٥١.

يبدو أن الخلافات التي دبت بين أبناء ظاهر العمر من جهة وبينهم وبينه من جهة أخرى، أثناء حياته وبعد مماته لم تكن شأنا عائليا، فقد تدخلت فيها القوى المختلفة، وأدى خلافة مع ابنه علي إلى طرده من عكا إلى صيدا سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م، وهناك قتل ظاهر العمر في نفس هذا العام،[١] وكان لتدخل عربان بني صخر وعرب الصقر ممن يقيمون في شونة (جسر المجامع) التابع لقائم مقامية طبريا،[٢] أثره في اختلال ميزان القوى بين أولاده،[٣] وانتهت سلطة الزيادنة بمقتل علي بن ظاهر العمر، وحلت سلطة أحمد باشا الجزار محلهم، إثر قضائه على بقية الزيادنة، واستسلامهم له، ومرت المنطقة في مرحلة قاسية من العنف والقسوة في فرض الضرائب، والضغط على الأهالي، حتى وفاة الجزار، سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م.

مارس الجزار الجبروت والعنف في فرض الضرائب على أهالي المنطقة، ابتداء بسنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م، وأدت هذه الأساليب المباشرة إلى حدوث هجرة سكانية واسعة، من أهالي عكا وإيالة صيدا إلى (ديرة الشام حيث توطنوا في جبل نابلس والقدس وعجلون) وذلك في شهر نيسان سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، ويفهم من المصادر المباشرة أن هذه الهجرة كانت واسعة، أخلت بدفاتر الميري، ودفعت فيما بعد بسليمان باشا العادل إلى محاولة إعادة هؤلاء الراحلين إلى بلادهم: (حيث كتب إلى جبل نابلس وسنجق جبل عجلون، وبعث إليهم مناشير الأمان ليدفعهم إلى العودة)،[٤] لكننا لا نجد ما يؤكد عودة هؤلاء أو استقرارهم.

أدى انشغال أحمد باشا الجزار بحصار نابليون لعكا، وتورطه في سلسلة من المشاكل الإقليمية، إلى ضعف نفوذه في المنطقة، وكانت وفاته سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، بداية لفترة جديدة في حياة الدولة العثمانية، فقد كان لفشل حملة نابليون وفك حصار عكا وتدخل الأسطول الإنجليزي بقيادة (سدني سميث)، وانهيار القوى الإقليمية في فلسطين بشكل خاص، إلى محاولة الدولة العثمانية استغلال الفراغ السياسي في المنطقة، لتثبيت سلطتها الإدارية، وذلك أن سقوط قوة الزيادنة وقوة أحمد باشا الجزار على التوالي، جعل العشائر

١- البديري، حوادث دمشق: ٢١.

٢- راجع ذلك التقسيم عند: بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٢٥١.

٣- عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون، (١٥١٦ - ١٩١٦م) دمشق، ١٩٧٤م: ٢٩٠.

٤- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا: ٢٢.

البدوي المتنفذة هي القوى الوحيدة المهيمنة حيث وسعت نفوذها على القرى وتشددت في فرض (الخاوة)،[1] ولم تكن سلطة (شيوخ القرى) قادرة على مواجهتهم، فسادت حالة من الفوضى والاضطراب في ريف شرقي الأردن، وكان لا بد للدولة العثمانية من محاولة أخذ زمام المبادرة، وفرض سيطرتها الإدارية.

بلغ نظام الالتزام في هذه الفترة أوجه، ففي سنة ١٣٢٣هـ/ ١٨٠٨م، كان ملتزم لواء عجلون (يوسف كنج باشا الكردي)، والتزم أيضا القنيطرة، واستخدم المعلم (عبود البحري) بوظيفة رئيس ديوان وكاتب، واستخدم أيضا أخوته جرمانوس البحري والمعلم حنا،[2] وحصل أرباحا طائلة. يذكر مصدر محلي أن يوسف كنج باشا (حصل أرباحا كلية ووجد نفسه غنيا) نتيجة التزامه لهذه المنطقة، وأنه لذلك وصل إلى مرتبة (الوزارة) حتى سنة ١٣٢٥هـ/ ١٨١٠م، وهذه المعلومة ليست دقيقة ولكنها تشير إلى توسع نفوذ الملتزم وامتداد سطوته، وكان (آغا طبريا) ملتزما للواء مع مطلع سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، عندما زار الرحالة بيركهارت المنطقة، ووجد أن جميع البلاد من خارج القنيطرة وحتى حدود الزرقاء تتبع لحكومة (آغا طبريا)،[3] ويبدو أن باشا دمشق، هو الذي يرسم حدود الملتزم، ويتدخل في تصعيد إجراءاته، فإذا كان الباشا جشعا، فإنه يتفق مع حكام المقاطعات الذين يطلبون من شيوخ القرى تنفيذ رغبات الباشا، ويكون لكل واحد من هؤلاء نصيبه من الضرائب (الطارئة) إضافة إلى الضرائب الأخرى المتداولة آنذاك، وهي الميري وإطعام الجنود وحقوق البدو (الخاوة)، هذه الضرائب كانت تجبر الفلاح كما لاحظ بيركهارت على بيع ما يملك لتأديتها.[4] وتعطي المصادر المعاصرة وصفا تفصيليا لأساليب الجبارية البشعة، و(لمطالب رجال الميري) من عسل وسمن ومأكولات ومشروبات وعليق خيل ورشوات (والتي إذا اعتبرت تبلغ مقدار المطلوب (أضعفا)،[5] وليس أدل على بشاعة هذه الأساليب من الوصف الحي

١- مبلغ من المال،أو كمية من الحبوب أو مقدار من المواشي، يفرضه شيوخ القبائل على القرية أو البلدة التي يمدون نفوذهم عليها، مقابل حمايتهم إياها، وتعرف البلدة أو القرية باسم (الأخت): انظر: العزيزي، دليل قاموس العادات: ٢٧٦. وانظر: Tristram, Land of Moab, pp. ٩٤ – ٩٥.

٢- العورة: تاريخ ولاية باشا: ٧٦ – ٧٧، وانظر: ٩٢ – ٩٣، ومن الجدير بالذكر أن يوحنا البحري عرف في أيام إدارة محمد علي باشا بلقب (يوحنا بك) واستمر في عمله مع الإدارة المصرية بهذه الصفة.

٣- Burckhardt, Travels, pp. ٢٨٨ – ٢٨٩.

٤- Ibid, pp. ٢٩٩ – ٣٠٠.

٥- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا: ٥٧.

الذي أورده بيركهارت لتحصيل رجال الملتزم (آغا طبريا) للضرائب من الحصن سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م،[1] وإذا أضفنا إلى كل هذا تعاون كبار الشيوخ مع الجباة لابتزاز الأهالي ومطالبتهم بالرشاوي لتحصيل أكبر قدر ممكن منهم، تفهمنا الوضع الإداري القائم بتفصيلاته وعلاقته في المنطقة.

مع أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي، أشار بيركهارت إلى الأقسام الإدارية للمناطق التي زارها، وذكر لواء عجلون الذي يشمل (بلاد اربد) أو بلاد بني جهمة، أو ما عرف قديما باسم (البطين) ويحدها شمالا المعراض،[2]ويفصلها عن الجولان شرقا طريق الحج، وجنوبا بني عبيد، وغربا الكفارات؛ أما القسم الثاني فهو الكفارات وهي أرض مستطيلة ضيقة، تمتد على طول التخوم الشمالية لوادي الشريعة، وقريتها الرئيسية (حبراص) والقسم الثالث منطقة السرو، وتخاذي الكفارات؛ وتمتد من بلاد اربد إلى الغور، وقريتها الرئيسية (فوعرة) والقسم الرابع بلاد بني عبيد، وتقع على المنحدر الشرقي لجبال عجلون، ويحدها شمالا إربد، وغربا جبل عجلون، وشرقا وجنوبا تحدها الأقسام الجنوبية من بني جهمة، وقريتها الرئيسية (الحصن) حيث يقيم الشيخ، ومن قراها، حوفا، صمد، ناطفة، المزار، هام، جحفية، الصريح، حبكا، إيدون، أما القسم الخامس فمنطقة الكورة، وتجاور الوسطية في الغرب والغرب الشمالي، ويحدها بلاد بني عبيد في الشرق، وقريتها الرئيسية (تبنة) والقسم السادس الوسطية، ويقع جنوبي السرو وشرقي غور بيسان، أما السابع فجبل عجلون، والمنطقة جبلية تكثر فيها الأشجار، وتشمل حدودها جزءاً من جلعاد القديمة، ومركزها قلعة الربض حيث يقيم الشيخ، والقسم الثامن المعراض، ويحده شمالا

جبل عجلون، وشرقا الصويت، وجنوبا وادي الزرقاء، وغربا الغور، والمعراض جزء من جلعاد، أراضيه جبلية مرتفعة، والقرية الرئيسة فيه (سوف) حيث يقيم الشيخ، وأخيرا، تقع منطقة الصويت إلى الشرق من بني عبيد والمعراض، ويفصلهما عن المعراض سيل جرش، وتمتد شرقا إلى أبعد من طريق الحج. لقد استمر هذا التوزيع الذي ثبته بيركهارت مع مطلع

١- Burckhardt, Travels, pp. ٢٨٨ – ٢٨٩.

٢- راجع: ابن كنان، يوميات شامية: ١٥٣، والذي يذكر أن المعراض سنة ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م، كان يضم نحو ٢٠ ضيعة وفي موضع آخر أشار إلى أنه يضم ٤٠ ضيعة.

القرن، حتى أيام زيارة شوماخر للمنطقة سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م،[١] ويلاحظ أن بيركهاردت لم يشر إلى بني عطية، وأنه يدمجها في أراضي ناحية بني عبيد. ويبدو من مراجعة المناطق التي تشملها ناحية بني عبيد أنها تضم أجزاء من ناحيتي بني عطية وبني الأعسر، حسبما ورد في سجلات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

كانت السمة الواضحة للإدارة العثمانية في هذه المرحلة هي الحكم السطحي، ولم يكن المسؤول العثماني يعرف حدود المناطق التابعة لإمارته، فعندما طلب الرحالتان (إيبري و مانغلز (Ibry, Mangles) الإذن لزيارة الكرك والوصول إلى وادي موسى وزيارة البتراء تبين لهما أن السلطات في استانبول لا تعرف المواقع، وأنها حولت الطلب إلى والي سورية، الذي أبدى استياءه لذلك.[٢] وبصورة عامة، فقد ساد التخبط والفوضى في هذه المناطق[٣] بسبب غياب السلطة الرسمية، وتنازع شيوخ العشائر البدوية والملتزمون وشيوخ القرى على السيادة، وتهيأت المنطقة لتقبل السلطة الجديدة، المتمثلة بقدوم محمد علي باشا واستيلائه على سورية.

ج- الإدارة أثناء حكم محمد علي باشا (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م - ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م):

كان خضوع المنطقة لحكم محمد علي باشا، مفصلا مهما في الحياة الإدارية وتجربة استفادت منها الدولة العثمانية، فقد أنهت إدارة محمد علي باشا عهد الحكم السطحي،[٤] وفتحت صفحة جديدة في إدارة الإيالة بأجمعها، وأحدثت تغييرات كبيرة على نمط الحياة والمعاملات الإدارية، ويبدو من القراءة المتفحصة للمحفوظات الملكية المصرية،[٥] تفاصيل الإجراءات الإدارية أثناء هذه الفترة القصيرة؛ فقد نجح الحكم الجديد في تحطيم القوى المحلية، ووضع أساس مدني للحكم المباشر، وبدت بذور المساواة السياسية كنتيجة طبيعية لهذه

١- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١١٤, ١٤٨, ١٨٢, ١٨٨, ١٨٩, ١٩٠.

وراجع أيضا ما أورده الرحالة باكنجهام:

Buckingham, Travels Among The Arab Tribes, London, ١٨٢٥.

٢- Charles Leonard Ibry and James Mangles, Travels in Egypt and Nubia, Syria and Asia Minor, during the years ١٨١٧ – ١٨١٨ London, ١٨٢٣, pp. ٣٣٦ – ٣٣٨.

٣- Moa'z, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (١٨٤٠ – ١٨٦١) pp ١٢ – ١٣..

٤- غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر: ٥٧.

٥- راجع أسد رستم، المحفوظات الملكية، في ٤ أجزاء.

السياسة المتفتحة.[١]

خضعت سورية كلها لحكم محمد علي باشا، (ووضعت تحت إدارة شريف باشا، وقيادة الجيش الذي يبلغ تعداده أربعين ألف جندي، منظم وغير منظم، ويأتمر بإمرة السر عسكر إبراهيم باشا).[٢] وفي السنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، عين محمد علي باشا شريف باشا وهو أحد أقاربه حاكما عاما وأطلق عليه لقب (حكمدار عربستان)،[٣] وذلك في خريف سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ويعني (حاكم ديار العرب) وجعل مقره دمشق، وكان لكل مدينة (متسلم) يتم اختياره من السكان المحليين، [٤] ويتولى إدارة البلد ويقوم بدور قضاة الصلح والمجلس البلدي،[٥] ويساعده (المباشر) ويتولى وظيفة الصراف ومدير المال وإدارة أموال الميري، ثم ديوان المشورة، وهو مجلس يتولى أعضاؤه ما بين ١٢ – ٢٠ عضوا، وينتخب من بين أهالي المدينة التي يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة، ويتم انتخابهم من بين جميع المذاهب،[٦] وهي المرة الأولى التي عرف فيها الأهالي نظام الانتخاب ومارسوه، وعرفوا قيمته الإدارية.

اهتمت إدارة محمد علي باشا بإشراك الرموز المحلية في الإدارة، ففي رمضان سنة ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م، عين الشيخ حسين عبدالهادي لإدارة شؤون الحكم في عكا، ثم ضمت عكا إلى ولاية سورية،[٧] في حين بقي متسلم عجلون السابق، حسن بك اليازجي معاونا للحاكمدار،[٨] وعين يوحنا بك البحري مديرا للحسابات. ويبدو أن إدارة محمد علي باشا قربته، وأصبح (ميرلوا) وأعطته لقب بك، وكانت الأعمال الحسابية في سورية من نصيب مسيحيي البلاد.[٩] أما في شرقي الأردن، فقد شكلت إدارة محمد علي باشا (متسلمية عجلون) وعينت حسن بكل اليازجي متسلما في بداية الأمر، وبقي الخواجة

١- Moa'z, Ottoman Reform, p. ١.

٢- من رسالة القنصل البريطاني بدمشق (برانت) بتاريخ ١٤حزيران ١٨٥٨م، راجع، الخازن، مجموعة المحررات: ١: ٣١٢. وانظر: إبراهيم أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سورية: ١٣٢.

٣- ورد هذا اللقب في المراسلات اعتبارا من خريف سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٤- Mo'az, Ottoman Reform, p. ١٢.

٥- مجهول، حروب إبراهيم باشا المصري في سورية والأناضول: ٣٤/١.

٦- أبو عز الدين، إبراهيم باشا: ١٣٤ – ١٣٥.

٧- المصدر نفسه: ١٣٢.

٨- أسد رستم، المحفوظات الملكية، ج٤: ٢٢٥.

٩- أبو عز الدين، إبراهيم باشا: ١٣٤ – ١٣٥.

موسى فارحي ملتزم قرى عجلون أيام الجزار، كتابا للحسابات وجابيا للضرائب، وشرمي أفندي متسلما للحسابات يساعده محمد آغا الشوربجي.

كانت القوى التي واجهتها الإدارة المصرية على الأرض، في ولاية سورية كثيرة ومتعددة، أولها القبائل البدوية الذين حدّت الإدارة الجديدة من سلطتهم، ومنعت (حق الخاوة)، وحاولت إسكانهم في الخرب، والحد من تحركاتهم،[١] وإحصائهم وإلزامهم بمناطقهم.[٢]

وردت إشارات متعددة لتأديب القبائل البدوية التي كانت تحتشد في المناطق الواسعة جنوبي حوران، ومنها عرب عنزة وبني صخر،[٣] وإلى تدخل الجيش المصري، لفض المنازعات بين العربان أنفسهم، كما حدث في قضاء عجلون، عندما تدخل الجيش في الخلاف بين عرب الصقور وعرب الغزاوية،[٤] ويبدو أن المحاولات الجادة التي قامت بها إدارة محمد علي باشا لفرض هيبة الدولة، وتحديد سطوة القبائل البدوية لم تفلح دائما، فقد كتب السر عسكر إبراهيم باشا إلى والده محمد علي باشا رسالة قال فيها: (العربان حاصل منهم تعدي ومطاولة زايدة على حوران وإربد وعجلون بالسلب والنهب وقطع الطرق)،[٥] وعلل ذلك (بعدم وجود عسكر خيال في الشام).[٦]

وقد دعى هذا الأمر إلى تكوين وحدة عسكرية خاصة بزعامة (محمد آغا) قائد (عربان عجلون)،[٧] ويبدو أن هذا الإجراء ردع القبائل مؤقتا، فقد وصلت رسالة من مجهول في سورية إلى محمد علي باشا تقول: (.. إن العربان تقول لا نبالي بأحد، ولا

١- ذكر الرحالة كوندر، أنه وأثناء مروره بحسبان سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، شاهد البيوت التي ألزم البدو على السكن فيها أيام إبراهيم باشا، انظر:

Major Conder, C.R, The Survey pf Eastern Palestine, London, ١٨٨٢. pp. ١٥٧ – ١٥٨.

٢- أسد رستم، المحفوظات: ٢: ١٢١، وج٤: ٣١١.

٣- المصدر نفسه: ٢٨٩، في ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م، ج٣: ٤٤٠، ج١: ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٧٥.

٤- المصدر نفسه: ١٩٦/٤، ٢٠٥.

٥- المصدر نفسه: ٥٢/٢ – ٥٣.

٦- المصدر نفسه: ٥٣/٢.

٧- أسد رستم، المحفوظات، ٣٨١/٣.

بالدولة ولا بمؤازريها، نحسب حساب مولانا محمد علي باشا...).[1] ومع أننا لا نأخذ بنص الرسالة تماماً لكننا نفهم منا التزام العربان بالسلطة، وامتناعهم عن أخذ الخاوة وترويع الفلاحين، ومن جهة اخرى فإن الفلاحين كانوا في وضع مقبول: (لأنهم وإن كانت الضرائب المقررة تستوفي بكل شدة فلم يكن يستوفى منهم بارة زيادة، ولم تضبط حاصلاتهم وغلائلهم، ولم يؤخذ منهم شيء دون دفع ثمنه، ولم يجبروا على تقديم خدمة دون بدل...).[2]

استطاعت إدارة محمد علي باشا تهدئة الدروز، [3] بعد أن أعلنوا العصيان، ورفضوا الالتزام بالضرائب، واحتجوا على (أصحاب المقامات العالية والأفندية والأغوات في المدن)،[4] وهذه الفئة تعاملت معها إدارة محمد علي باشا بكل شدة، ونجحت في التخفيف من نفوذهم المحلي الطاغي، على أصحاب الحرف والتجار الصغار، فضعفت سلطة الأغوات والأفندية، وحدت من جبروتهم على الحرفيين بشكل خاص.

تبدي المصادر المحلية المسيحية إعجابها بنظام وإجراءات الحكم المصري، يورد أحد هذه المصادر ما نصه: (... بأن الله منّ بالفرج على البلاد الشامية، بدخول إبراهيم باشا بن محمد علي باشا والي مصر إليها، فما لبث أن وصل حتى أمن الناس في الحال عن أرواحهم وأموالهم، وعدل في قضاياهم ونظم أمورهم وسهل طرق المعيشة والراحة عليهم، وكان ذلك في أواسط سنة ١٨٣١م).[5] ويؤكد هذا المصدر بأن (حكم إبراهيم باشا في الشام، بدء عهد التنوير والإصلاح، فقد كان الذمّي قبل إيامه لا يعد نفسه من الادميين، فلما انتشرت راية العدل وعم الأمن وتساوى الناس أمام الحاكم، وظهرت القوة التي كانت كامنة في الصدور، خطا النصارى خطوات واسعة في ميدان الحضارة، ونشطوا إلى القيام بالأعمال الكبيرة)،[6] ومما يدعم وجهة النظر هذه، ما ورد عن وصية إبراهيم باشا بالمسيحيين وهو ينسحب بجيشه من الساحة العامة في دمشق، في ٢٠ كانون الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م،

١- أسد رستم، المحفوظات: ٣: ١٢٣.

٢- رسالة من القنصل برانت، الخازن، مجموعة المحررات: ١: ٣١٢. وانظر أيضا:

Mo'az, Ottoman Reform. P. ١٥.

٣- الخازن، مجموعة المحررات: ١: ٣١١. وانظر: Mo'az, Ottoman Reform. P. ١٣.

٤- رسالة من القنصل برانت، الخازن، مجموعة المحررات:١: ٣١٢. انظر أيضا:

Mo'za, Ottoman Reform. P. ١٥.

٥- نوفل نعمة الله نوفل، حسر اللثام، نشر شاهين مكاريوس: ٤٥.

٦- المصدر نفسه: ٤٥.

عائدا إلى مصر.[١]

هذه هي الأساس العامة لإدارة محمد علي باشا في سورية، وهي إدارة مجددة لم تلتزم بالأنظمة العثمانية وقد نجحت في تشديد الرقابة المالية، والتدقيق على الضرائب وأشكال الملكية، وإخضاع الأهالي للتجنيد، دون أن تخسر الدخل الضريبي المفروض عليهم، فخضع المسلمون فقط للتجنيد، ودفع المسيحيون الخراج، وأعفوا من الخدمة العسكرية،[٢] كما سلفوا الفلاحين القاطنين في القرى المهجورة مالاً لإصلاح بيوتهم وتموينها، وأعفوا من الضرائب لمدة ثلاث سنوات،[٣] وساهم الجيش المصري في مكافحة الجراد،[٤] واهتمت الإدارة المصرية بتعمير البرك على طريق الحج، ومتابعة أحوالها، فكان السر عسكر يتلقى تقارير دقيقة عن أحوال كل بركة وخاصة المزيريب والرمثا والجيزة،[٥] وقامت الإدارة بتعمير المزارع والقرى الخاربة، بسواعد خمس أبناء القرى، وألزمت أهالي قراهم بدفع (مالهم وإعانتهم)، كما شددت الرقابة على النقود،[٦]وأدخلت موازينها ومكاييلها بدلا من الموازين العثمانية، [٧] وأعادت النظر في كل الأساليب المتبعة في فرض الضرائب وجمعها، عدا الأعشار، وذلك بسبب تخوف محمد علي باشا من حساسية الوضع، فأبقاها على حالها،[٨] وهذا المدخل العام لتقييم أداء إدارة محمد علي باشا، يساعدنا على فهم أثر هذه الإدارة على منطقة شرقي الأردن.

اتخذت إدارة محمد علي باشا (إربد) قصبة لإدارة (متسلمية عجلون) وكانت (شونة إربد) هي المركز الذي يجمع فيه أهالي القرى والقصبة محاصيلهم، من الأعشار المترتبة عليهم، وقد احتفظت الإدارة (بالدفاتر والأوراق والمستندات)[٩] في الشونة، وجعلتها مقرا

١- بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني: ٢٥٩.

٢- (القنصل برانت) في ١٤ حزيران ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م، الخازن، مجموعة المحررات، ج١: ٣١٢.

٣- (القنصل برانت) المصدر نفسه، وكانت تؤجل بعضها إلى بيدر السنة اللاحقة أو ربيع نفس السنة. المصدر نفسه: ٢: ٤١٥.

٤- المصدر نفسه.

٥- أسد رستم، المحفوظات، ج٣، لسنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

٦- المصدر نفسه: ٤: ٢٩.

٧- المصدر نفسه: ٣: ٩٢.

٨- المصدر نفسه:٣: ١٠٥، في ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

٩- رسالة من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا (جمادى الآخرة، ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) أسد رستم، المحفوظات: ج٤: ١٩٦.

عسكريا تتمركز فيه قوة تزيد على المائة وخمسين جنديا،[1] وهذه الإجراءات مؤشر حقيقي على حضور الدولة بأجهزتها الإدارية والعسكرية، حيث تم ضبط الضرائب بدقة بواسطة الدفاتر والأوراق والمستندات، وضبط الأمن بوجود قوة عسكرية ترابط في الشونة، وتحافظ على الأعشار والأمن معاً.

تورد الوثائق التي تؤرخ لهذه الفترة تصورا وافيا لحركة احتجاج واسعة في المنطقة سمتها (فتنة عجلون)، وهي ليست أول احتجاج أو عصيان في سورية، إذ سبقتها حركة عصيان مبكرة في القدس ونابلس،[2] وبدأت فتنة عجلون برسائل احتجاج وتظلم كتبها الأهالي، فقد أرسل أهالي المزار إلى حسن آغا اليازجي، متسلم عجلون السابق، ومعاون الحاكمدار محمد شريف باشا رسالة شكوا فيها من ظلم المتسلم وبعض الموظفين المحليين، وجاء فيها: (.. والدنا، إذا تحملت الأنفس مالا تطيق، تكلم اللسان بما لا يليق، وإنه ليس خاف جنابكم، الحال الذي وقع علينا من شهوة المتسلم، ومن ظلم الفلاحين، فإذا رأيتم لايق ومناسب – ومن خلاف مأمور على الجناب الكريم – تتفضل أنت وعشرة خيالة على قرية المزار، لأجل أننا نشتكي لجنابكم ضررنا ...)،[3] وتحمل الرسالة إمضاء بعض أعيان جبل عجلون، لكنها غير مؤرخة.

كذلك كتب شيوخ قرى الكورة (جديتا، خنزيرة، جنين، كفر عوان، دير أبي سعيد، تبنة، كفرأبيل، عنبة، بيت إيدس، سموع) رسالة مؤرخة في غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، إلى الحكمدار محمد شريف باشا، بينوا فيها أسباب احتجاجهم، وهي وثيقة ممتازة تساعد على معرفة التغيرات التي أدخلتها إدارة محمد علي باشا إلى المنطقة، وفيها شكوى مريرة من محمد آغا الشوربجي، والخواجة موسى فارحي (والحكام الذين سلفوا) جاء فيها: (... كان حالنا أول حكم سعادة افندينا إبراهيم باشا المعظم، مائة وخمسين كيسا لا غير، ثم بعده أفندم، أخذتم منا خمس أهالي القرايا لأجل إعمار القرايا

١- رسالة من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا (جمادى الآخرة، ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) أسد رستم، المحفوظات، ١٩٨/٤.

٢- النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٥٧٩/٢، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، دراسات تاريخية: ٨٥٨، ٨٥٩، بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٢٤٩، بدأت الحركة في القدس ثم امتدت إلى نابلس، حيث هرب زعيم العصيان في جبل نابلس إلى الكرك، وتحصن في قلعتها، فتبعه إبراهيم باشا وحاصر القلعة وضربها بالمدفعية، وقمع التمرد، ثم لاحق القبائل البدوية التي ساندته، ومنهم بنو صخر.

٣- أسد رستم، المحفوظات:١٨٨/٤.

المستجد عمارها، وترتب مالهم وإعانتهم علينا، والذين عمروا الخراب، فمطلوبهم زيادة الخزينة، وأيضا طلبتم سبع الأهالي إلى الجهادية، والذي يموت أو ينزح من محله إلى غيره، يؤخذ مالهم منا...).[١] وقد برّر أعيان جبل عجلون، سبب (قيامهم) على السلطة، بأعمال الظلم التي يقوم بها محمد آغا الشوربجي والخواجة موسى، وأشاروا إلى سجن بعض أبناء جبل عجلون من غير وجه حق،[٢] والرسالة بإمضاء، مصطفى الزبدة، وصلاح عبدالرحمن، وضرغام العباس وأحمد المصلح وبركات الأحمد، وأخيرا، وصلت عريضة احتجاج أخرى من شيوخ قرى الخربة وفارة وحلاوة وصخرا وباعون وعرجان وعجلون وعين جنا وعنجرة وسوف والكتة وريمون ودبين وبروما وجرش وكفرنجة وراسون، مؤرخة في غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ينقلون فيها تذمر أهالي هذه القرى من ظلم المتسلم، ومن كثرة الأموال المطلوبة منهم.[٣]

تركزت مناطق الاحتجاج في قرى الكورة وقرى جبل عجلون،[٤] ولم ترد أي إشارة لاحتجاج أهالي قصبة إربد، أو القرى المحيطة بها، وكان الإجماع على ظلم المتسلم، وتشدده في جمع الضرائب، وكثرة الأموال المطلوبة منهم، هو القاسم المشترك بين رسائل الاحتجاج، ويبدو أن سببا مباشرا دفع بهذه المجموعة من القرى للاحتجاج، وإرسال الرسائل في زمن متقارب، يكاد يكون جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، وتزامن هذا الاحتجاج مع تحرك عربان المنطقة، وعربان البلقاء وأهالي حوران حيث أعلن العصيان العام،[٥] وقد بدأ العصيان في متسلمية عجلون، مطالباً الأهالي عرب البلقاء أن يلتحقوا بهم، وعمل شيخ الطريقة الرفاعية (محمود الرفاعي) من حوران على تحريض أهالي عجلون، فكاتبهم وطالبهم بالعصيان والتمرد،[٦] وشاركه في ذلك شيخ قرى الصنمين وشمسكين في حوران.[٧]

١- رسالة مؤرخة في جمادى الأخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، أسد رستم، المحفوظات: ١٨٩/٤.

٢- رسالة مؤرخة في جمادى الأخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، المصدر نفسه، ١٨٩/٤.

٣- رسالة إسماعيل عاصم بك في ٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، المصدر نفسه، ١٩٠/٤.

٤- رسالة من محمد شريف باشا، مؤرخة في ١٠ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، المصدر نفسه: ١٩٧.

٥- المصدر نفسه: ١٩٨.

٦- المصدر نفسه: ١٨٩/٤.

٧- المصدر نفسه: ١٩٧/٤.

ولم يقتصر الاحتجاج على (عربان البلقاء) وشمل (عرب الصقور) من عربان عجلون، حيث قامت قوة مصرية بالإغارة عليهم بزعامة (قائد عربان عجلون) الدلي محمد، وغنمت مواشيهم، في محاولة لفض نزاع نشب بينهم وبين عرب الغزاوية،[١] ويفهم من الرسائل المتبادلة بين الحكمدار والسرعسكر أن الدلي محمد قام بالغارة دون مشورتهم، مما أوقعه تحت طائلة عقاب محمد علي باشا.[٢]

إن التقاء مصالح عرب البلقاء وعرب الصقور بأهالي الكورة وقرى جبل عجلون وأهالي حوران، مسألة تثير التساؤل، ويبدو أن لتحريف شيخ الطريقة الرفاعية (محمود الرفاعي) دوره في ذلك، فقد التقت مصالح كل هذه الفئات باحتجاجها على (بقايا إربد وعجلون) ومتابعة هذه البقايا في الدفاتر لتحصيلها،[٣]وتترافق هذه الحركة مع فرض ضريبة (الفردة)[٤] والتي تسببت في إثارة احتجاجات كبيرة بين كافة الفئات، أما عصيان العربان فمبرر بسبب الحد من سلطتهم ومنع الخاوة، وإجبارهم على الاستقرار بعد تعمير الخرب، كما أن شيوخ القرى حرموا من سلطتهم المباشرة في جمع الضرائب، وفي اقتسام ضريبة الطوارىء بإذن من ولاة دمشق السابقين.

مع التقاء هذه المصالح وتوحدها، بدأت حركة عصيان عرفت باسم (فتنة جبل عجلون) في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، واستمرت حتى شعبان من العام نفسه، وقد حصن البيكباشي محمد آغا الدلي شونة إربد بمئة وخمسين جنديا لحمايتها، ثم توجه إلى طبريا للحد من تعديات عرب الصقور، فاغتنم العصاة الفرصة، وهاجموا الشونة ونهبوها وأخذوا دفاترها وأوراقها وسنداتها،[٥] في حين نهب أهالي قرية (تبنة) من قرى الكورة الأسلحة والخيل في الشونة،[٦] ويبدو أن عدد مهاجمي الشونة كان كبيرا، لأن القوة العسكرية لم تصمد أمامهم، [٧] ولم يكن غرض الهجوم نهب الأسلحة والخيل، بل الاستيلاء

١- أسد رستم، المحفوظات، ج٤: ١٩٦.

٢- المصدر نفسه: ٢٠٥.

٣- المصدر نفسه: ٣٢٥، ٣٥٥، ٤١٥.

٤- راجع الفصل الاقتصادي، موضوع: الضرائب.

٥- رسالة من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا، في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م. أسد رستم، المحفوظات، ج٤: ١٦٩.

٦- المصدر نفسه، ج٤: ٢٢٣.

٧- هناك إشارة إلى مشاركة عساكر (السكبانية) ومرابطتهم في جبل عجلون، المصدر نفسه: ٢٥٧ – ٢٥٨.

على الدفاتر التي تحمل تفاصيل الضرائب، المطلوبة بدقة من الأهالي، والتي تتابع (البقايا) المترتبة عليهم من الاعوام السابقة.

أدت هذه الحركة إلى إجراءات سريعة من السر عسكر إبراهيم باشا، فقد أمر بإحضار الخواجة موسى فارحي كاتب عجلون وحبسه،[١] ثم أحال حساباته إلى (شرمي أفندي) لشكه في أمانته، فقد (سبق له وأن اختلس اختلاسات كبيرة)،[٢] كما عاقب الدلي محمد قائد عربان عجلون لتجاوزه حدوده وتعدياته، بعد أن تبين له ان الأهالي يكرهونه،[٣] وأصدر أوامره بعدم إعدام (الأشقياء من الفلاحين) الذين القي القبض عليهم، وأمر بإرسالهم إلى سجن عكا، لكنه بالمقابل، وافق على إعدام (أشقياء العربان)،[٤] كما تشدد في معاملة شيوخ حوران وأمر بمعاقبتهم .. (واتبعوا في هذه المسألة طريقة عثمانية، وأدبوا هؤلاء الخنازير بقتل بعضهم بالسيف تارة، وباهلاك غيرهم بالنبوت تارة اخرى)،[٥] ويفهم من اجراءات السر عسكر ان (خسائر السلطة كانت كبيرة)[٦] بسبب تجاوزات (الرؤساء غير النظاميين) ومنهم حسن آغا اليازجي.

لمن تكن (مهمة عجلون) والتي كلف بها السر عسكر إبراهيم باشا، إسماعيل عاصم بك في ٤ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م سهلة، فقد أخذت وقتا وجهدا كبيرا منه، حتى إن السر عسكر كتب إليه متسائلا عن المهمة: (لقد مضت على ذلك مدة كبيرة، ولم نطلع على كتاب منك يفيد انتهاء مهمة عجلون)، [٧] ويبدو أن إسماعيل عاصم بك أخذ زمام المبادرة من حوران، فقد بدأ بأخذ التعهدات من كافة قرى حوران بتوريد الأموال الميرية والغلال المطلوبة منهم بعد أيام معدودات،[٨] وكتب بذلك إلى السر عسكر مؤكدا بأن (جهة حوران لم يحدث بها أمر في هذه الأيام .. وأخذوا يوردون الأموال الميرية المفروضة عليهم،

١- موسى فارحي من أقرباء حنا بك البحري، المصدر نفسه: ١٩٨.

٢- المصدر نفسه: ١٩٨.

٣- المصدر نفسه: ٢٠٥، ٢٤٣، وكلمة (دلي) تعني المجنون أو صاحب الرأس الفارغ.

٤- المصدر نفسه: ١٩٨.

٥- أسد رستم، المحفوظات: ٤: ١٩٨.

٦- المصدر نفسه: ٢٠٥.

٧- المصدر نفسه: ٢١٤.

٨- المصدر نفسه: ٢٢٣.

وأن الاموال الميرية ستصل في نحو ثمانية أيام وتنتهي).[١] إلا ان كلا من شيخ قرية الصنمين وقرية الشمسكين لم يعلنا الولاء، فقد توجه إسماعيل عاصم بك من حوران، وتتبع (الأشقياء) حتى تبنة، لإعادة الأسلحة والخيول التي نهبوها من الشونة ويبدو من مهمته أن الهدف منها تجريد الأهالي من الأسلحة، فامتنع أهالي تبنة عن تقديمها، وفروا إلى (الغابة) وراء القرية، وعجز إسماعيل عاصم بك عن تجريدهم من أسلحتهم،[٢] وبالمقابل، فقد التزم الأهالي في باقي المناطق وسلموا أسلحتهم وطلبوا الأمان،[٣] وفر رؤوس الحركة وهم؛ صلاح عبدالرحمن وبركات الأحمد وأحمد المصلح (مع نفر من المتشردين)[٤] إلى جبل عجلون، فاعتبر اسماعيل عاصم بك مهمته في حكم المنتهية، وترك المنطقة وكلف متسلم عجلون السابق حسن آغا اليازجي (معاون الحاكمدار) وعبدالهادي بك قائد الفرسان، بمهمة جمع الأسلحة المتبقية في عجلون والكورة، والقبض على رؤوس الحركة الفارين.[٥]

ويبدو أن حالة من الفوضى دبت في المنطقة عند قيام العصاة بالهجوم على الشونة، ويؤكد محمد بك خفتان آغاسي، في رسالة إلى السر عسكر، بأن عربان بني صخر تركوا حوران إلى الكرك، وأن الولد علي والرولة اعتدوا على الأهالي،[٦] فتلقى أمرا مؤرخا في ٣ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م من السرعسكر، يطلب إليه فيه التوجه لشن الغارة على الرولة والسرحان وبني صخر وسلب أموالهم،[٧] وبالفعل، فقد غزا محمد بك خفتان آغاسي بني صخر، وغنم الإبل والغنم والحنطة،[٨] وتزامن هذا الأمر مع محاولة تهدئة أحوال حوران، حيث باشرت الإدارة بناء الأبراج في حوران في المواقع التي تتوافر فيها المياه، فأثار هذا الإجراء احتجاجا درزيا واضحا، فقام شريف باشا بتهدئة الخواطر في حوران، وأمن الشيخ

١- أسد رستم، المحفوظات، ٢٥٩، انظر موقف شيوخ الدروز ودعمهم لأهالي حوران من الفلاحين، وموقفهم من الشيخ محمود الرفاعي: ٢٤٤.
٢- المصدر نفسه: ٢٢٣. في رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.
٣- المصدر نفسه: ٢٢٤. في رسالة من إسماعيل عاصم بك.
٤- المصدر نفسه: ٢٢٤.
٥- المصدر نفسه: ٢٢٥.
٦- المصدر نفسه: ٢٢٣.
٧- المصدر نفسه: ٢٢٤.
٨- المصدر نفسه: ٢٥٥. ويرتبط ذلك بدور البدو في إحداث الخرب (الخرب التي لا يسكنها أحد للخراب الذي أصابها من العام الماضي) المصدر نفسه: ٢٦٠.

محمود الرفاعي وطمأن شيوخ الدروز فسكنت الأحداث في حوران،[1] ويبدو ان استلام الشيخ محمود الرفاعي أنهى العصيان بين قرى حوران والعربان، وأضعف موقف رؤوس الحركة في جبل عجلون، فقد بعث محمد شريف باشا رسالة إلى إبراهيم باشا يقول فيها: (والآن، بعد أن فر الشيخ محمود الخائن هذا، فقد عاد بالعرب كلهم الى أوطانهم، وهدأت الحالة، وانعدمت مسألة إطلاق المدافع والبنادق)،[2] وتشير أخبار شهر شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، إلى عودة الفلاحين إلى قراهم وإلى نشاط حركة العمران من جديد.[3]

أضعفت هذه الأحداث موقف رؤساء الحركة في عجلون، وبعث محمد شريف باشا رسالة مؤرخة في ٢٣ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، إلى السرعسكر إبراهيم باشا، يخبره فيها بأن ثلاثة من (عصابة عجلون) وهم الشيخ بركات والشيخ صلاح والشيخ لباد، طلبوا الأمان، لكنهم عادوا ونكثوا بوعدهم (لأن جماعة من الحورانيين ألحوا عليهم بوجوب الاستمرار في العصيان)[4] فأرسل شريف باشا (قائدي مشاة آخرين) يبدو أنهم من عساكر السكبانية، للإنضمام إلى محمد بك خفتان آغاسي،[5] لقمع بقية الثورة) القائمة في عجلون، إلا أن وعورة جبال عجلون التي تحصن فيها الشيخ بركات والشيخ صلاح، قادت محمد بك خفتان آغاسي، إلى اتباع طريقة التفاوض، فأحضر شيخ البلقاء (الشيخ سلمان) وعربان البلقاء معه، وشيوخ جبل عجلون وأتباعهم من الفلاحين، ومشايخ مقاطعة إربد وفلاحيها، وطلب إليهم إحضار الشيخين، فانقسموا أربع فرق وأحضروهما بعد أربعة أيام، حيث استسلم الشيخ بركات والشيخ صلاح في ٢٧ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، وسلما الأسلحة، وهي عبارة عن ٨١ بندقية وقرابينه واحدة وغدارتين، فأرسلها محمد بك خفتان آغاسي إلى دمشق.[6]

إن القراءة المتأنية (لفتنة جبل عجلون) تشير إلى أن هذه الحركة لم تظهر إلا في زمن متأخر وربما تزامنت مع فرض ضريبة (الفردة) لكنها لم تشمل كل متسلمية عجلون،

١- أسد رستم، المحفوظات: ج٤/ ٢٤٤.

٢- المصدر نفسه: ٢٤٣.

٣- رسالة من محمد شريف باشا، ن.م: ٢٤٥/٤.

٤- المصدر نفسه: ٢٤٣/٤.

٥- المصدر نفسه: ٢٥٩.

٦- المصدر نفسه: ٢٥٩.

وتركزت في قرى الكورة وجبل عجلون، وامتدت لتشمل عربان الصقور وعربان البلقاء (بني صخر بشكل خاص) والولد علي، والرولة، إضافة إلى قرى حوران التي يتزعمها شيوخهم، وقد لعب شيوخ القرى عموما دورا واضحا في الاحتجاج والتثوير وقيادة الحركة، بسبب تضرر مصالحهم، وتقليص نفوذهم المحلي، كما أن تضرر مصالح العربان والحد من سطوتهم، كان الدافع الحقيقي وراء مشاركتهم، وتبين هذه الأحداث أن الأهالي كانوا مسلحين، وأن إدارة محمد علي باشا وجدت صعوبة حقيقية في تجريد مناطق الكورة من السلاح، لكن مقاطعة إربد وشيوخها وفلاحيها، ظلوا بعيدين عن الحركة، وقاموا بدور واضح في مساعدة خفتان آغاسي، وتسليم الشيخ بركات والشيخ صلاح والشيخ لباد إلى السلطة، بمساعدة باقي القوة المحلية.

إن سبب العصيان الحقيقي، يشير إلى التغيرات الإدارية الجوهرية في المنطقة، فقد تم ضبط وتنظيم الضرائب ومتابعتها بشكل مباشر ضمن دفاتر وأوراق وسندات منظمة في إربد، حددت بموجبها الضرائب المطلوبة، والبقايا المترتبة على الأهالي، وأخضع الأهالي للتجنيد (بأخذ سبع الأهالي للجهادية)[١] وتوزيع الضرائب المترتبة على المكلفين بالجهادية على باقي أهالي القرية، وأيضا أخذ خمس الأهالي من كل قرية لإعمار الخرب والقرى المهجورة، وتحميل باقي الأهالي تبعة ضرائبهم، وكان محمد على باشا قد بعث رسالة إلى محمدشريف باشا يستعلم منه عن ملكية القرايا الخراب، [٢] فتبين لمحمد شريف باشا أنها كانت خربا منذ زمن طويل، وتعطى للالتزام في المزاد (كما هو مبين في كشف الخزينة)، فصدرت الإرادة سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م بتعمير القرايا الخراب، وتم رصد أعداد وأسماء هذه القرى ضمن دفتر خاص، حيث تبين أن مجموع قرى بلاد الشام ١٢٤٥ قرية، وأن المعمورة منها ١٠٠٨ قرى، والمتعهدين بالعمار ٢٣٧ قرية.[٣]

يستوقفنا في هذه التجربة، عناية إدارة محمد علي باشا بدراسة دفاتر الإقطاعات العثمانية، بمتابعة (موضوع الثيمارات والزعامات التي تديرها الحكومة في بر الشام وفي المبالغ

١- انظر بشأن تجنيد المسلمين في الجيش المصري، أسد رستم، المحفوظات، ج٣: ١١، (١٢٥١هـ / ١٨٣٥م) وتجنيد الدروز المصدر نفسه، ج٣: ٣، ١١، ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٩، ٦١، ٧٥، ٢٣٩. (١٢٥١هـ/ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٥م/ ١٨٣٦م) وانظر التجنيد المحلي لتلافي النقص، وعددهم ٥٠٠ نفر المصدر نفسه: ١٠٠ – ١٠٦.

٢- المصدر نفسه: ١٩٦.

٣- المصدر نفسه: ٢٠١، ٢٠٢.

المستحقة عليها)،[١] وأبدى محمد شريف باشا استعداده لدفع نفقات إحضار السجل الذي أعد في الأستانة لبيان إقطاعات بر الشام، ويبدو من ملاحظات سابقة أن الأستانة كانت تتخوف من (أن هذا السجل المطلوب إذا ما ظهر، غدا في حالة فوضى وارتباك، وكان ذلك مدعاة للسخرية)،[٢] وقد أرسل بالفعل السجلّ المطلوب، وهو ثلاث قطع إلى الإسكندرية، وفيه بيانات عن بعض القرى والمزارع في بر الشام وليس فيه بيانات عن الحدود، ويفهم من رسالة لاحقة، أن هناك دفاتر خاصة بمساحة الأرض وتسمى (الجريدة)، نظمتها إدارة محمد علي باشا للمنطقة،[٣] وهذه الإجراءات كانت بتوجيه من محمد علي باشا؛ حيث كتب إلى محمد شريف باشا يؤكد له ضرورة الحصول على دفتر سلطاني يبين حدود التيمارات والإقطاعات في بر الشام، وقد أبدى محمد شريف باشا استغرابه (جهل أحوال الدولة العثمانية) وسخر من إدارتها وأكد بأنه لا يتوقع وجود دفاتر كهذه قائمة بنفسها، وعلق على ذلك بقوله بأنه: (لن يشعر بالمفاجأة إذا ما أعطت اسطنبول دفتراً حافلاً بشتى السخافات).[٤]

أبدت الإدارة المصرية تفهما ذكيا للضرائب وجمع الأعشار، واتضح للسرعسكر الخلل الذي ترتكبه الدولة العثمانية في هذه المسألة،[٥] إلا أن محمد علي باشا آثر عدم إجراء أي تغيير على جباية الأعشار خوفا من إثارة المشاكل،[٦] في حين أنهم أحدثوا تغييرات شاملة في كل الأمور المالية التي تداولوها.

في مطلع كانون الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، بدأ انسحاب الجيش المصري من دمشق، بعد التوقيع على اتفاقية لندن في تموز ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ما بين الدولة العثمانية والنمسا وبريطانيا وروسيا، وبعد أن وجهت الدول المجتمعة إنذاراً لمحمد علي باشا بالإنسحاب من سورية قسم إبراهيم باشا جيشه إلى ثلاثة أقسام، الأول ويضم زوجات الجنود وأبناءهم وقد انسحب أولا، ومر بسهولة، حتى وصل السويس دونما خسائر،[٧] ثم

١- ٢٠ ذي الحجة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م (رسالة من محمد شريف باشا إلى حسين باشا) المصدر نفسه، ٣: ٤٨٢.

٢- في رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م – ١٨٣٨م، أسد رستم، المحفوظات، ٣: ٢٧٩.

٣- المصدر نفسه، مجلد ٤: ٢٨، في صفر ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٤- أسد رستم، المحفوظات، ٣: ١٥٦.

٥- المصدر نفسه، ٣: ١٨٦ – ١٨٧ و ٤: ٦٦ – ٦٨.

٦- ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، المصدر نفسه، ٣: ١٠٥.

٧- بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني: ٢٥٨.

تحرك القسم الثاني بعده بأيام ووصل مصر،[١] وفي الوقت الذي بدأ فيه القسم الثالث بقيادة السرعسكر إبراهيم باشا يغادر دمشق في ٢٠ كانون الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، مارا بشرقي الأردن فاجتاز السلط ثم الغور والكرك، ويبدو أن بعض أفراد الجيش تخلفوا في نواحي الكرك وسكنوها، وخاصة في قرية (جديدة)[٢] قد واجه الجيش المنسحب صعوبات جمة في وادي الكرك، وهلك منه أعداد كبيرة بسبب وعورة المنطقة ومكابدتهم الجوع والعطش.[٣]

لقد أحدثت الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م و ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م تغييراً حقيقيا في كل أنحاء ولاية سورية، فقد استطاعت الإدارة المصرية توحيد سورية تحت سلطة واحدة قوية، وجمدت القوى المحلية، وجعلت للدولة حضوراً حقيقياً في الإدارة والمحاكم والتعليم وملكية الأرض والزارعة والتنظيم الإداري، وأنهت بذلك الحكم السطحي الذي عاشته إيالة سورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. وأكدت على مساواة الأفراد أمام القانون دونما تمييز مذهبي أو عرقي، وهذه الإجراءات العملية على أرض الواقع، هي تطبيق ذكي لمرحلة التنظيمات والتي كانت الدولة العثمانية بدأتها بشكل نظري، ابتداء بخط شريف كلخانه سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، وعندما استعادت الدولة العثمانية سلطتها على الأرض والسكان، وجدت واقعا جديدا يتمثل في علاقات إدارية مختلفة، شكلت تحدٍ جديد لعودة الدولة العثمانية إلى السيادة على الأرض والسكان مع مطلع سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

د- الإدارة العثمانية بعد خروج محمد علي باشا من سورية، وحتى صدور القانون الولايات (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م - ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م):

أدى خروج جيش محمد علي باشا من شرقي الأردن إلى عودة الفوضى والاضطراب إلى المنطقة، وقد أبرزت المصادر المعاصرة صورة مضطربة لبلاد الشام عموما. يذكر القنصل البريطاني في دمشق السيد برانت، أن البلاد بعد طرد المصريين سيئة للغاية، إذ (عاد القوم إلى نبذ الطاعة، وحلت الرشوة والتبذير في إدارة المالية محل النزاهة، حتى منيت المداخيل

١- سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني: ٢٥٩.

٢- بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٢٥٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٥١.

بالنقصان، واستأنف العرب غاراتهم على السكان، فأخليت القرى والمزارع المأهولة حديثاً تدريجياً، ويمكن القول بأنه لا يوجد ظل للأمن على الحياة والأملاك ...).[١]

يؤكد مصدر معاصر بأن (إبراهيم باشا أمن الناس على أرواحهم وأموالهم، وعدل في قضاياهم ونظم أمورهم، وسهل طرق المعيشة، والراحة عليهم)،[٢] ويضيف أنه وبسبب خروج إبراهيم باشا فإن: (كثيرا من الإصطلاحات فقدت، وضاعت أسباب الأمن التي وضعها إبراهيم باشا في مدة ولايته، ونظراً لضعف بعض الولاة، وعدم إقرارهم على السياسة الحسنة، طبق رغبة الذات الشاهانية، طمع هؤلاء بالرجوع إلى الحالة التي كانوا عليها).[٣] ويبدو منه أيضاً أن الوضع في القرى كان صعبا مقارنة بالمدن، لأن تاثير الإصلاحات التي أحدثها إبراهيم باشا ظل واضحا فيها،[٤] أما في القرى، فإن الظلم والقسوة في جمع الأموال الأميرية، عاد للظهور، ورجعت الأمور إلى سابق عهدها[٥] ومع تقديرنا لأهواء ومواقف أصحاب هذه الآراء إلا أننا نجدها مقبولة عند العودة إلى وضع الدولة أولاً، وإلى إمكانية عودة القوى المحلية إلى سابق عهدها وتجبرها على حساب ضياع السلطة الفعلية للدولة، وعلى رأسها العشائر البدوية، فبعد انسحاب إبراهيم باشا مباشرة، استنجد أهالي قرى الوسطية في عجلون بوالي الشام (الباشا)، ليمنع عنهم تعديات عربان السعيدي، ويساعدهم في استعادة أراضيهم التي اغتصبوها منهم، فجرد الباشا حملة لتأديب القبيلة، وحدثت مجزرة مؤلمة، قتل فيها آخر رجل منهم، حتى اصطبغت مياه وادي العرب بدمائهم، وقد روى الرحالة شوماخر هذه المجزرة على لسان معاصريها عند مروره بالمنطقة سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، ودخل الكهف الذي دفنت فيه جثث السعيديين، ورأى بقايا عظامهم وملابسهم المحترقة،[٦] وكانت هذه الحادثة بداية لمحاولات متلاحقة من الدولة العثمانية لإثبات حضورها وإقراره في المنطقة.

عادت الإدارة العثمانية إلى المنطقة تبعا للتقسيم الإداري السابق، ويتمثل في

١- الخازن، المحررات، ١: ٣١٣.

٢- نوفل، حسن اللثام: ٤٥.

٣- المصدر نفسه: ٤٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٠.

٥- المصدر نفسه:٢٨.

٦- Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٢٩ – ٣٠.

الإيالات، [1] ولكل ولاية وال مستقل مرتبط بالباب العالي مباشرة، وله كاتم سر أو (كتخدا)[2] وتنقسم كل إيالة إلى أقسام، كل منها عبارة عن مدينة ونواحيها، وتسمى (متسلميات) يحكمها متسلم يعينه الباب العالي مباشرة، أو والي الإيالة، ويتبع لوالي الإيالة، وتخضع الإيالات كلها لسلطة عسكرية واحدة، يمثلها (مشير العرض الهمايوني الخامس) ومقره دمشق، وهو المسؤول عن إقرار الأمن وحفظ النظام في البلاد كلها، وكان غالبية الضباط والأنفار فيها خليط من ولايات الدولة في أوروبا وآسيا الصغرى، وكان العرب فيها قلة (لأن نظام العسكرية لم يكن نافذا فيهم).[3] تكشف المصادر المعاصرة حالة اضطراب الإدارة وسوء حال موظفيها بعد الانسحاب المصري، فقد كانت وظيفة المتسلم غير مضبوطة بقواعد أو نظم (لم يكن لهم قانون يجرون عليه ويؤاخذون على مخالفته)،[4] وكان المتسلم يسعى وراء منفعته الخاصة، ويسعى لذلك إلى تفريق الرعية، وكان (لعظماء الأهالي نفوذ كبير لدى المتسلمين)، [5] كذلك الحال مع والي الإيالة ومعاونه (كاتم سره) والذين كانوا (على استبداد في الأمور، وكثيرا ما كان الوالي يصادر الناس في أموالهم وخصوصا أهل الذمة).[6]

كان تصريف أمور الإيالة يتم في (ديوان الإيالة) والديوان مؤلف من بعض علماء المسلمين والوجهاء، وتنحصر مهامه في النظر بالأموال الأميرية ومال الجزية، وليس له وقت منظم للاجتماع، لأن ذلك خاضع لمزاجية الوالي، ويسمى أعضاء الديوان (مجلس الشورى)[7] أما القضاء، فيتم الفصل في القضايا الجزائية لدى (القاضي باش) ومركزه في بيت سراي الوالي، ويعاونه (التفكجي باش) من رؤساء القرة قولات في المدن، وهؤلاء لا يحكمهم القانون، وكانت الأحكام الحقوقية تابعة للأحكام الشرعية في حين تقوم كل طائفة بتسيير أحوالها الشخصية تبعا لقواعد دينها.[8]

١- نوفل، حسر اللثام: ٢٥ – ٢٦، ميخائيل مشاقة، مشهد العيان: ٤٩.

٢- نوفل، حسر اللثام: ٣٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٦.

٤- المصدر نفسه: ٢٦.

٥- المصدر نفسه: ٢٦.

٦- المصدر نفسه: ٣١.

٧- المصدر نفسه:٣١. ميخائيل مشاقة، مشهد العيان: ٤٩.

٨- نوفل، حسر اللثام: ٣٠.

أما في القرى فقد كانت السلطة الحقيقية بيد شيوخ القرى، وهم حلقة الوصل بين الأهالي والدولة، ويتولون مواضيع ملكية الأراضي والضرائب وتأمين الاستقرار والأمن، وهذه كلها تتطلب وجود علاقة ودية بين الشيخ ورجالات السلطة بسبب مصالحها المشتركة،[١] وكان خضوع كل منطقة حوران لإدارة باشا دمشق، يخوله السلطة لتعيين شيخ لكل قرية، ليقوم بجمع الميري من الفلاحين،[٢] في حين تخضع للباشا نفسه قوة دائمة في حوران، تتراوح ما بين ٥٠٠ – ٦٠٠ رجل، منهم ٥٠٠ أو ٤٠٠ يقيمون في بصرى، وبعضهم من المغاربة، ولكل مقاطعة شيخ يطلق عليه اسم (شيخ المشايخ) تعترف له الدولة بالسلطة ويجمع الميري من مشايخ القرى[٣] التابعة له، وعادة ما يكون لشيخ المشايخ وكلاء ومعاونين، ويفرض عليهم تأدية مبالغ معينة، دون أن يحاسبهم على أعمالهم، وقد أدى هذا الأمر إلى الإساءة للأهالي، ومنح هؤلاء الوكلاء فرصة استغلالهم إلى حد كبير.

ذكر الرحالة الذين مروا بالمنطقة في هذه الفترة الشيوخ، إذ أن من واجب الشيخ ان يستوثق من وجود إذن رسمي من دمشق بيد الرحالة ليسمح لهم بالزيارة، وقد مر بكنجهام بقرية كفرنجة سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م، ووصف الشيخ بأنه مهذب في سلوكه ويحترم الغرباء وأكد بأن له سلطة واسعة، وأنه يخضع رسميا لباشا دمشق كما مر أيضا بقرية البارحة، ومعه أحد العسكرين ممن خدموا بجيش محمد علي باشا،[٤] وقد استجوبه شيخ البارحة، واقتنع بمهمته عندما أخبره العسكري المرافق لبكنغهام أنه في خدمة باشا دمشق،[٥]ومر أيضا بقرية سوف وتعرف إلى شيخها،[٦] واستضافة شيخ إيدون في مضافته ووصف زيارته له،[٧] كما مر أيضا برية فوعرة ووصف شيخها،[٨] ويتطابق ذكر بكنجهام لشيوخ القرى مع تقسيم بيركهارت لمراكز النواحي، وهي إشارة تؤكد على أهمية الشيوخ في هذه

١- Gazeha, W. The Social History of Southern Syria (Trans – Jordan) in the ١٩ the Century, p. ١٠.

٢- Burckhardt, Travels, p. ٢٩١.

٣- يوسف جميل نعيسة، أوضاع الفلاحين في دمشق وسناجقها (١١٨٦ – ١٢٥٦هـ/ ١٧٧٢ – ١٨٤٠م)، مجلة دراسات تاريخية، سنة سابقة، عدد ٢٣ – ٢٤، أيلول – كانون الأول ١٩٨٦م.

٤- Buckingham, Travels in Palestine, Vol. II. P. ٢٤٣.

٥- Ibid. Vol. II. pp. ٢٤٢ – ٢٤٨.

٦- Ibid. Vol. II. p. ١١٣.

٧- Ibid. Vol. II. p. ٢٤٦.

٨- Ibid. Vol. II. p. ٢٥٠.

الفترة.

أما القس كلاين، فقد مر بكفرنجة وهي (مركز الأفندي) ويخضع لسلطة (حاكم إربد)، وتصادف مروره مع ظهور أهمية السلطة الجديدة في إربد، ولاحظ كلاين بأن القوة الإدارية في إربد، تحاول التخفيف من سلطة الأفندي في كفرنجة وهو من الفريحات، وكان ذلك سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، أي بعد إنشاء القائمقامية بسبعة عشر عاما،[١] وقد استمرت سلطة الشيوخ واضحة عند زيارة شوماخر للمنطقة سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، وذكر شيوخ فوعرة وعمراوة، وفصّل في وصف سلطتهما، كما ذكر شيخ كفريوبا أيضا،[٢] وبصورة عامة، فإن الشيخ هو رأس العائلة المتنفذة،[٣] ويملك الأراضي المحيطة بالقرية، ويمارس سلطته على جميع نواحي الحياة الاجتماعية، بمساعدة أبنائه وأقربائه، ويدعى عادة خطيب القرية، وعن طريقه استطاعت الدولة العثمانية إخضاع القرية مباشرة، وبأقل التكاليف الممكنة، واعتمدت عليه في الحصول على أخبار مرتكبي الجرائم والمخالفات، ويتعهد بدفع الضرائب، وبعدم الاعتداء على القرى الاخرى أو الحجاج،[٤] ويكون شيوخ القرية عادة من أبناء العائلات المتنفذة، والأكثر عددا فيها، وهو ما لاحظه كلاين عندما زار شيخ الحصن، وقابل عنده أحد تجار الحبوب من أهالي الناصرة.[٥]

ولا يفوتنا أن نشير إلى الاختلاف الواضح بين شيوخ القرى وشيوخ العشائر البدوية، لكن كلا منهما كان يمثل فئة تخضع لسلطته في ظل غياب السلطة المباشرة للدولة العثمانية، والتي بدأت مع خروج جيش إبراهيم باشا، في محاولة فرض حضورها على أراضي شرقي الأردن.

حفظت الوثائق العثمانية محاولات الدولة لإقرار سلطتها واستعادة هيبتها، وبدأت بمحاولة (حماية وصيانة قضاء عجلون ولواء حوران الكائنين في إيالة الشام الشريف)[٦] ضمن

١- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٧.

٢- Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٢٧ – ٢٨, ١٥٩, ١٦٨.

٣- Gazeha, The Social History, pp. ٩ – ١٠.

٤- وانظر أيضاً: Ibid, p. ١٢

Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٥٩.

٥- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٥.

٦- انجن أكارلي وهنادي يوسف غوانمة، بعض الوثائق العثمانية المتعلقة بتاريخ الأردن، (١٨٤٦ – ١٨٥١م)، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩م: ٤.

اقتراح قدمه والي إيالة سورية ومعه قائد جيش عربستان،[1] إلى الصدر الأعظم محمد أمين رؤوف باشا، لإنشاء قائمقامية في قرية علعال، ومعسكر يستوعب ما بين ٦٠٠ – ٧٠٠ نفر لحماية الأهالي من (تعديات ومكائد أشقياء العربان، وتأمين وسائل راحة الأهلين) وذلك في ٥ شعبان ١٢٦٢هـ/ ٢٠ تموز ١٨٤٦م.[2]

يكشف هذا الاقتراح وبشكل صريح، فشل الوالي وقائد جيش عربستان في السيطرة على تعديات القبائل في قضاء عجلون، بعد انسحاب الجيش المصري، ويبدو أن هذا الاقتراح تأجل، وتمت الاستعاضة عنه مؤقتا، وبإشارة من (الخبراء) في الأستانة، بإقامة فرق بأعداد قليلة من الجند في المضارب، توزع على أمكنة متفرقة لتدفع مضرة العربان، ويفهم من هذه الوثيقة، أن الحكومة العثمانية ألغت منصب إمارة الحج في هذا العام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، ووكالتها، [3] وأن الصدر الأعظم عرض الاقتراح على (حضرة السلطان) فاستصعب إبقاء الأمر على ما هو عليه، في محاولة لضغط النفقات.

وتكشف رسالة أخرى موجهة من القائد العام للجيوش إلى الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٦٨هـ/ الموافق آذار ١٨٥١م، ازدياد سطوة ونفوذ القبائل البدوية في المنطقة،[4] وتبين التحرك الرسمي لتأديب هذه القبائل، حيث تحركت قوة عثمانية لتأديب قبائل السرحان وبني كلاب، من العربان المجاورة لقضاء عجلون، فصادرت منهم ٢٢٠٠رأس من الغنم، و ٣٨ رأسا من الجمال، وأعطى نصفها للعساكر الذين قاموا بالمهمة (مكافأة لهم على ما قاموا به من خدمات حالية وسابقة) وبيع نصفها الآخر، ودفع ثمنها إلى (صندوق الأموال) لتسجيله دخلاً في خزانة الولاية.

فشل الاقتراح السابق لوالي إيالة سورية وقائد جيش عربستان، وبقيت الإدارة العثمانية مشغولة طوال الفترة الواقعة ما بين خروج جيش إبراهيم باشا، وسنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م، برد تعديات القبائل على الفلاحين، إلى أن اقتنعت أخيرا وفي سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م، بإنشاء قضاء مستقل في عجلون، مركزه قصبة اربد،[5] ويمثله قائمقام يتبع

١- جيش عربستان: هو الجيش العثماني من الدائرة العسكرية الخامسة وقوة دمشق، ويحمل زعيمه رتبة مشير، عوض، الإدارة العثمانية: ١٤٠.

٢- أكارلي وغوانمة، بعض الوثائق: ٤.

٣- المصدر نفسه: ٥.

٤- المصدر نفسه: ٧.

٥- القصبة هي البلدة الصغيرة، انظر: Hutteroth, Historical Geography, p. ٢٤.

لمتصرفية حوران، وهذه الخطوة الإدارية هي البداية الحقيقية للتغيير الإقتصادي والإجتماعي والأمني للمنقطة، فقد أصبحت إربد رسميا هي القصبة ومركز الضابطية في القضاء، ومقرا للقائمقام، وبدأت حالة من الأمن والاستقرار تنتشر تدريجيا في القضاء الجديد.

لم يمنع هذا التطور الإداري الجديد حالات الفوضى والاضطراب، فقد بقيت القبائل البدوية تتسبب في حركاتها الموسمية بالمتاعب لقرى القضاء، كما لعب قرب المنطقة من شمالي فلسطين وحوران بزعامتهم المحلية، دورا في زعزعة موقف الدولة، وأدى صراع الزعامات المحلية في قرى ومدى فلسطين إلى تدخل القبائل البدوية لنصرة هذه الزعامات،(١) والتي شارك فيها أهالي الكورة، ومن الزعامات المحلية الخطرة التي ظلت شوكة في حلق العثمانيين، عقيلة آغا الحاسي، الذي أثار اهتماماً غريبا كبيرا، فتتبعته المصادر المعاصرة وخاصة كتب الرحالة، ونقلوا تفاصيل حياته وتحركاته،(٢) ووصفه شوماخر بأنه (شيخ الجليل لمدة خمس وعشرين سنة) وأنه سيطر مع رجاله على المنطقة الواقعة ما بين عكا وطبريا، وكان معه من الفرسان ما بين ٣٠٠ – ٥٠٠ فارس. وقد زار شوماخر ابنه (قويطين آغا) في منطقة عرب الصقور، وتحدث عن الرعب الذي يشكلونه لمنقطة الغور الأوسط، وتبدو الإشارات واضحة في المصادر المعاصرة، إلى مشاركة (البدو من الغور) ومن جبل عجلون شرقي نهر الأردن، في الخلافات الواقعة بين آل جرار وآل طوقان من جهة، وآل عبدالهادي، ومن جهة أخرى،(٣) وكانت قرى الكورة عادة تساند آل جرار، وتقف في حلف واحد معهم حتى زمن متأخر،(٤) ويبدو أن قدرة الدولة على تجريد الزعماء المحليين من سطوتهم وإضعاف مراكزهم، هي الخطوة الحاسمة التي بدأت بها الدولة في تثبيت هيبتها، وتحويلها إلى سلطة حقيقية، مما أدى إلى تحول اجتماعي وسياسي واضح في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي،(٥)وكانت هذه الزعامات هي العائق الأول أمام تنفيذ الإصلاحات التي كانت الدولة تسعى إلى تحقيقها. وقد اتخذت الدولة خطوات أخرى قبل إصدار قانون الولايات سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، لتحقيق المركزية، ومنها إلغاء وظيفة الدفتر دار (عارف

١- إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٢: ٤١٤. وانظر دور الحزبية والانقسام إلى قيسية ويمنية في اجتذاب قوى القبائل إلى الأحزاب التي تمثلها، انظر: شولش، تحولات جذرية: ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٣٧.

٢- انظر على سبيل المثال: Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٨٥ – ٨٦.

٣- Thomson, The Land and The Book, ١٨٥٧, p. ٤٩٤.

٤- شولش، تحولات جذرية: ٢٣٣.

٥- شولش، تحولات جذرية: ٢٣٣.

أفندي)،[1] وهي الخطوة التي تابعها القناصل الأجانب، ففي رسالة من القنصل البريطاني في دمشق بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م، أوضح دلالات هذه الخطوة، مبينا بأن (إلغاء منصب الدفتردار سيستعاض عنه بمنصب رئيس كتاب وهو (المحاسبجي) لأن كل دفتردار كان يتقاضى ١٥,٠٠٠ قرش في الشهر، في حين أن راتب رئيس كتابه لا يتجاوز ٥,٠٠٠ قرش، وعليه يتوفر بهذا التبديل مبلغ عظيم)،[2] وإن بإمكان المحاسبجي أو رئيس الكتاب الكفؤ أن يقوم بمهام هذه الوظيفة،[3] ويربط القنصل بين هذا الإجراء وبين الخبر الذي يتداوله الناس وهو تعيين وال واحد لكل سورية مقره في دمشق، بحيث يتولى عماله على بيروت وحلب، ويعقب على هذه الخطوة بأنها تعني الاقتصاد في النفقة، دون أن يتسبب ذلك في ضعف قوة الحكومة، وهو الإجراء الذي كانت تتبعه الإدارة أيام محمد علي باشا، وقد اثبتت حسب رأي القنصل فعاليتها، أكثر مما هي عند العثمانيين.[4]

هـ ـ شرقي الأردن عهد التنظيمات (١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م ـ ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م):

أولا: حركة التنظيمات، مقدماتها ومظاهرها:

أعطت الدراسات الأكاديمية اهتماماً واضحا لولاية سورية في عهد التنظيمات،[5]

١- الخازن مجموعة المحررات، ٢: ١.

٢- المصدر نفسه، ٢: ١.

٣- المصدر نفسه، ج١: ٣٨٦.

٤- المصدر نفسه، ١: ٣٨٧.

٥- A) Moshe Ma'oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine (١٨٤٠ – ١٨٦١), The Impact of, the Tanzimat on Politics and Society, Oxford,١٩٦٨ p. ٢٦١.

B) Cross, Max,L. Ottoman Rule in the Province of Damascus (١٨٦٠ – ١٩٠٩) Vol. I.II. University of George Town, Uupuplished thesis, ١٩٧٩.

مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية

C) Walid Kazziha The Social History of Southern Syria (Trans – jordan) in the ١٩the and Early ٢٠the Century, Beirut Arab University, ١٩٧٢.

D)Rogan, E.L. The Ottoman Extension of Direct Rule Over Southern Syria (Trans – Jordan) ١٨٦٧ – ١٩١٤. Harvard University, Unpuplished theesis, ١٩٩١

مركز الوثائق والمخطوطات

E) Standford, J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, ٢vol. Cambridge University Press, Vol. ٢.

والتفت بعضها إلى جنوبي سورية(شرقي الأردن)، إلا أن توفر مصادر محلية غنية في شرقي الأردن، أتاح المجال الآن لدراسة فترة التنظيمات وبشكل تفصيلي في المنطقة، بحيث نتمكن من متابعة التغيرات التي أحدثتها التنظيمات وردود الفعل المحلية إزاءها، وكيفية التعامل معها سواء من قبل الإدارة العثمانية برموزها وموظفيها، أو من قبل العناصر المحلية المتمثلة في المخاتير والهيئات الاختيارية ومجالس الإدارة في الأقضية.

ابتداء فنحن نتحدث عن فترة زمنية طويلة تبدأ مع المحاولات المبكرة للسلطان أحمد الثالث (١١١٥هـ/ ١٧٠٣م – ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م) وتنتهي بسقوط الدولة العثمانية عسكريا سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م، ولا بد من تحديد مفصل تاريخي لهذه المرحلة، حيث أننا نرى أن هناك حاجة لتناولها ضمن محورين: الأول ويبدأ سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، عند إقرار قانون الولايات وحتى إقرار الدستور سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، والثاني، منذ إقرار الدستور وحتى سقوط الدولة (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م – ١٣٣٧هـ/١٩١٨م).

لا يمكن تجاهل أثر الأحداث في العاصمة استانبول، والتطورات السياسية التي مرت بها ما بين عهد السلطان أحمد الثالث، وحتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، فقد تركت هذه التغيرات آثارا كبيرة على الإدارة العثمانية وطالت ولاية سورية بشكل مباشر، وكان الولاة الذين عرفتهم سورية جزءا من حركة التنظيمات، ويتميز بعضهم باستنارته الفكرية، وإحداثه لتغييرات حقيقية في الولاية، وقد انعكس هذا الأمر مباشرة على شرقي الأردن، وخاصة على قضاء عجلون، كما أن التجربة الغنية التي مرت بها سورية مع حكم محمد علي باشا ساهم في إثراء التجربة، وفي التهيئة للتنظيمات، وأصبح التنافس الأوروبي للتغلغل في المنطقة مباشرا على ولاية سورية، ووصل هذا التأثير مبكرا عن طريق المدارس والإرساليات التبشيرية وخاصة في قضائي عجلون والبقاء.

أ- مقدمات الحركة:

لا نستطيع اجتزاء فترة التنظيمات عن مقدماتها، لأنها ليست طفرة مفاجئة، فقد بدأت مع محاولات إصلاحية مبكرة في مطلع القرن الثامن عشر، وارتبطت أساساً بالسلاطين الذين تبنوا الإصلاح والتحديث في المجال العسكري، وإن كان للسلاطين دوراً مباشراً في المرحلة المبكرة، إلا أن فئة من الساسة والإداريين المستنيرين قاموا على إنجاح

وانظر أيضا: الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الحوراني، ج٢، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م.

وانظر أيضا: تنظيمات، دائرة المعارف الإسلامية، م٢: ٤٩٩ – ٥٠٢.

E.I. ٢. Tanzimat, Vol. I, p. ٦٥٩.

التنظيمات وتنبيها وتطبيقها في إداراتهم خارج حدود العاصمة،[1] وكان السلطان أحمد الثالث ووزيره إبراهيم داماد نقطة البداية، ومع أنهما اصطدما بسلطة الإنكشارية، إلا أن جهودهما أسفرت عن إنشاء أول مدرسة للمدفعية، وإدخال مطبعة حديثة إلى الأستانة، وانتهت بعزل السلطان ومقتل وزيره.[2] وشهدت فترة السلطان محمد الأول (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م – ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م) محاولة استكمال التجربة في تحديث التعليم العسكري، وتابعها من بعده السلطان عثمان الثالث (١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م – ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م) فحدث البحرية وأنشأ قوات جديدة بدعم فرنسي،[3]واستطاع السلطان سليم الثالث (١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م – ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م) توسيع نطاق التحديث العسكري، وتجاوزه إلى المجالين المالي والتعليمي،[4] وقد مهدت هذه المحاولات الطريق أمام السلطان اللاحق محمود الثالث (١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م – ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) للقضاء على الإنكشارية فيما عرف باسم (الواقعة الخيرية ١٢٤٢هـ/ ١٨٦٢م) وكانت فترة حافلة بالتغييرات، حيث أنشأ (العساكر المحمدية المنصورة) وبنى دارا للصناعة، وأصدر جريدة رسمية باللغتين التركية والفرنسية، وأحدث دائرتين ماليتين، إحداهما للخزينة العامة، والأخرى لوزارة المالية، ومنع مصادرة أموال موظفي الدولة لسد عجز الخزينة، وكان من اهم إنجازاته ما اتخذه بحق أصحاب الإقطاعات (التيمار) من تحديد وتدقيق على إقطاعهم، فساعد على ضبط واردات الخزينة وتسجيل الإقطاعات في دفاتر إضافة إلى إنشائة وزارة للخارجية، وإرسال السفراء العثمانيين إلى الدول الأجنبية، وإدخال نظام الإدارة المحلية والمخاتير، ابتداء بسنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، وتم تشكيل مجلس للأشغال العامة، وإدخال أنظمة جوازات السفر، وأخيرا، افتتاح مدارس رشدية سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، وتأسيس أول مجلس وزراء عثماني على النمط الحديث.[5]

١- أحمد جودت، تاريخ جودت، ترجمة عبدالقادر الدنا، ١: ١٣٦ – ١٣٨.

٢- مذكرات محمود رئيف أفندي (السكرتير السابق للسفارة السلطانية في قصور إنجلترا) التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، منشورات جروس برس، طرابلس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م: ١٠، وسنشير إليه لاحقا هكذا: محمود رئيف، التنظيمات الجديدة.

٣- محمود رئيف، التنظيمات الجديدة: ١٠ – ١١، وانظر Ma'oz, Ottoman Reform, p.٢.

٤- المصادر نفسها.

٥- عوض، الإدارة العثمانية: ١٦ – ١٨، غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر: ٢٤.

ب ــ فترة ما قبل الدستور:

كل هذه الإصلاحات لم تخرج عن قلب الدولة العثمانية، وبقي أثرها المباشر على العاصمة، ولم تمس المناطق العربية مباشرة،[1] إلا أنها مهدت للسلطان عبدالمجيد بن محمود الثاني (١٢٥٥هــ/ ١٨٣٩م – ١٢٧٨هــ/ ١٨٦١م) إمكانية اتخاذ خطوات جزئية بدأت بإصدار مرسوم خط شريف كلخانة في ٢٦ شعبان ١٢٥٥هــ/ ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٣٩م[2] وقد أعلنه الوزير الأول مصطفى رشيد باشا في ساحة كلخانة (دار الزهور)، هذا المرسوم مقدمة للدستور، وهو كما وصفه السلطان عبدالحميد الثاني (مقدمة للإصلاحات) وأنه: (منح فئة العموم الأمن على نفوسهم وأموالهم، وأعرافهم وناموسهم، بما يوافق أحكام الشرع الشريف المقدس)،[3] وأن (الأمن هو من جملة آثار تلك التنظيمات الخيرية) واعتبره مقدمة للدستور (أسس إذ ذاك أحكام هذا القانون الأساسي، الذي نشرناه الآن)،[4] وخط شريف كلخانة تعهد باحترام الحريات العامة والممتلكات، وأمن الأفراد، بعض النظر عن عقيدتهم أو قوميتهم والتزم بالمحاكمة العلنية، والتوزيع العادل للضرائب ولطرق جبايتها، وتحديد فترة الخدمة العسكرية، وأهم مواده مساواة المسلمين وغير المسلمين في المعاملة.[5]

تمثل فترة صدور خط كلخانة مرحلة جديدة في حياة سورية، وكانت آنذاك تخضع لإدارة محمد علي باشا، ففي رسالة موجهة من محمد علي باشا كشف عن اهتمامه بالمرسوم،[6] (فرمان كلخانة) والتزامه بتطبيقه في مصر (تطمينا للباب العالي وللدول الأوربية) وعلق على المرسوم بقوله: (إن تطبيق هذا الفرمان صعب للغاية، لأنه قد مضى على إصلاحات مصر أربعون سنة، ومع ذلك فإنه يجد صعوبة في تنفيذ هذا الأمر، وأنه

١- Ma'oz, Ottoman Reform, p.٢.

٢- Van Dyck, the Hatti Serif of GulHane, Diplomacy in the Near and Middle East (١٩١٤ – ١٩٥٦), p. ١١٣.

وانظر: ترجمة الخط الشريف السلطاني والقانوني الأساسي، مطبعة الجوائب، الأستانة العلية، بأمر الباب العالي لسنة ١٢٩٣ هــ (نسخة في المجموعة الخاصة بمكتبة الجامعة الأردنية) انظر ترجمته في: الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، م١: ٢ – ٤. وانظر أيضا: ترجمة رسالة عبدالحميد الثاني الى مدحت باشا، مطبعة الجوائب، لسنة ١٢٩٣هــ/ ١٨٧٦م، (مكتبة الجامعة الأردنية).

٣- رسالة عبدالحميد الثاني إلى مدحت باشا، مطبعة الجوائب: ١، لسنة ١٢٩٣هــ/ ١٨٧٦م.

٤- المصدر نفسه: ٣.

٥- Ma'oz, Ottoman Reform,pp. ٢١ – ٢٣.

٦- أسد رستم، المحفوظات، ٤: ٢٧٢ في ١١ رمضان ١٢٥٥هــ/ ١٨٣٩م.

سيتمكن من ذلك بعد أربعين سنة أخرى، أما في الأستانة فيمكن تطبيقه بعد مئة سنة). ويبدو تعليق محمد علي باشا غير موفق، إذ إن إدارته في ولاية سورية، نجحت في إحداث تغييرات جذرية في مدة زمنية قصيرة، لا تتجاوز التسع سنوات، وقد وصل صدى المرسوم إلى الأهالي وأرسل أهالي حوران عريضة شكر إلى والي ودفتر دار ولاية سورية، بمناسبة إعلانه.[١]

شهدت الدولة العثمانية تفعيلا للإصلاح في فترة السلطان عبدالحميد، وانتقلت المبادرة من أيدي السلاطين إلى أيدي الساسة والمستيرين، من أمثال الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، وعلي باشا وفؤاد باشا،[٢] فأصدروا سلسلة من القوانين والقرارات الإصلاحية،[٣] مع أن الدولة كانت تحت تأثير أزمة اقتصادية خانقة بتأثير حرب القرم،[٤] ووقعت تحت طائلة الديون، وانكشفت العيوب الإدارية في الجهاز المالي، وكان مرتبطا بالدفتر دار فقط،[٥] وتم تأسيس (المجلس العالي للتنظيمات) سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م، مما رسخ الخط الإصلاحي، وأعطاه الصفة القانونية، وأفسح المجال أمام الخطة الحاسمة في عهد السلطان عبدالحميد، بإصدار خط همايوني، أو خط التنظيمات الخيرية، Hatl Himayun في أول جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨ فبراير ١٨٥٦م.[٦]

نص (خط شريف همايوني) على المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون، دونما تمييز في الدين أو اللغة أو الجنس، وأعطى للمواطنين حرية العبادة، وتعهد بالمحافظة على الأرواح والممتلكات، وعلى حقوق رؤساء الطوائف والملل، وأكد على إجراء الإصلاحات في إدارة الولايات، وطرق الجباية والضرائب والمواصلات.[٧]

١- انظر نص العريضة الملحق رقم (١) : عوض، الإدارة العثمانية: ٣٣٦.

٢- مذكرات السلطان عبدالحميد: ١٣٤.

٣- شفيق جحا، التنظيمات وحركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية (١٨٥٦ – ١٨٧٦م) مجلة الأبحاث، سنة ١٨، ج٢، بيروت، ١٩٦٥م: ١٠٨، وسنشير إليه لاحقا هكذا، جحا، التنظيمات، مجلة الأبحاث.

٤- مذكرات السلطان عبدالحميد: ٢٢، ويذكر أنه عند توليه السلطة كانت الديون تقرب من ٣٠٠ مليون ليرة.

٥- انظر رأي القنصل البريطاني المستر برانت في إلغاء وظيفة الدفتر دار، الخازن، المحررات، ١: ٣٨٦.

٦- E.I. ٢. Tanzimat, Vol. I, p. ٦٦٠. وانظر :

Miller, William, The Ottoman Empire, (١٨٠١ – ١٩١٣) p. ٢٥٧.

٧- Miller, William, The Ottoman Empire, (١٨٠١ – ١٩١٣) pp. ٢٥٧ –٢٥٨.

حفلت فترة حكم السلطان عبدالمجيد بتغييرات حقيقية، بفضل المجلس العالي للتنظيمات، وبفضل جهود عالي باشا وفؤاد باشا، فقد صدر عن المجلس العالي قانون الجزاء الهمايوني،[١] وذلك سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، وقانون الأراضي الجديد ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م، وقانون التجارة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م والذي كمل نظام المحاكم التجارية، ومع وفاة السلطان عبدالمجيد في ٢٠ حزيران سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، كانت حركة التنظيمات قد انتقلت إلى أيدي فئة مستنيرة من الساسة الذين نقلوها إلى حيز التنفيذ الفعلي من العاصمة إلى الولايات، لكنها بالطبع لم تصل إلى كل الولايات بنفس القوة والاندفاع.

استمرت فعالية المجلس العالي للتنظيمات بجهود عالي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا في عهد السلطان عبدالعزيز (١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م - ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) ومع أن الدولة شهدت في أيامه اضطرابات مالية كبيرة، ومشاكل متعددة في أطرافها (رومانيا، كريت، تونس، مصر) إلا أنه شهد إصدار قانون الجنسية العثمانية،[٢] وتزعم أحمد جودت باشا المشروع الضخم المتمثل في إصدار (المجلة) أو القانون العثماني المدني سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، ومن القوانين التي صدرت في عهده قانون البنك العثماني للتجارة البحري، سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، وقانون الولايات سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م،[٣] وقانون الموازنة لسنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، إلا أن حركة الإصلاحات تأثرت في أيام السلطان عبدالعزيز بوفاة اثنين من أبرز موجهيها، وهما: فؤاد باشا (ت سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م) وعالي باشا (سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م) واتضح التنافر بين كل من السلطان عبدالعزيز والصدر الأعظم محمود نديم باشا، وبين الخط الإصلاحي الذي يتزعمه مدحت باشا وعوني باشا،[٤] بدعم من أعضاء تركيا الفتاة،[٥] وبدا انقياد السلطان لضغط فئة العلماء والمتزمتين في المتدينين، وأدى

١- الدستور، مجلد١: ٣٢٣ - ٣٧٣، (٢٦٤ مادة) ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، وقد صدر في ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٤هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٥٧م.

٢- E.I. ٢. Tanzimat, Vol. I, p. ٦٥٩.

٣- راجع سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٤٤، في ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.

٤- حسين عوني باشا (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م - ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م) تخرج من المدرسة الحربية سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م، وعمل مدرسا فيها ثم شارك في حرب القرم، وعمل ناظرا للمدرسة الحربية السلطانية، وقائدا للجيش، وتولى نظارة الحربية، وفي سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، عين صدراً أعظم، لكنه عزل وعين واليا على أزمير وبورصة، واشترك في عزل السلطان عبدالعزيز، وقتل بعدها بيد أحد الضباط.

٥- شكلت بصورة سرية سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، وكان أصحابها يرون أن إنقاذ تركيا لا يكون إلا بنظام برلماني، وقد عرفوا في تركيا باسم (العثمانيون الجدد).

هذا التنافر أحداث مفاجئة، فقد نجح مدحت باشا في إثارة الرأي العام، واضطر السلطان لاقالة الحكومة، وتأليف حكومة جديدة، بزعامة الصدر الأعظم رشدي باشا، وعضوية حسين عوني باشا ومدحت باشا، واستصدروا فتوى من (شيخ الإسلام) بجوار عزل السلطان، وتم لهم ذلك في ٣٠ أيار ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، حيث نودي بالسلطان مراد الخامس في ٧ جمادى ١٢٩٣هـ/ ٣٠ أيار ١٨٧٦م، وكان هو السلطان الثالث والثلاثين من بين سلاطين آل عثمان، لكنه حكم مدة ثلاثة وتسعين يوما فقط،[١] حيث عزل لسبب صحي في ١٠ شعبان ١٢٩٣هـ/ ٣٠ آب ١٨٧٦م، وتمت مبايعة شقيقه السلطان عبدالحميد الثاني في ٧ ربيع الثاني ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦م، وبدأت معه مرحلة القانون الأساسي.

جـ ـ السلطان عبدالحميد ومرحلة القانون الاساسي:

شهدت فترة حكم السلطان عبدالحميد إنجازا كبيرا، بتحقيق الدستور (القانون الأساسي) وتمدنا مذكرات مدحت باشا بمادة غنية لهذه المرحلة،[٢] وتقابلها مذكرات السلطان عبدالحميد الثاني، وهي مصادر مباشرة للحصول على خطوات إعداد وإقرار القانون الأساسي، يذكر مدحت باشا أنه كان يعد مسودة الدستور عندما كان واليا، على الطونة (فكتب قانونا موافقا لروح العصر)[٣] وأنه تدارسه مع أقرانه في فترة السلطان مراد الخامس، وأطلع عليه آنذاك عبدالحميد الثاني، فأكد بأن (الدولة لا تخلص من مشاكلها الحاضرة إلا إذا عملت حكومتها به)،[٤] ويورد السلطان عبدالحميد في مذكراته بأنه تلقى سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، أكثر من لائحة قوانين، الأولى أعدها ضياء باشا،[٥] وكمال بك،[٦] وعابدين باشا،[٧] واللائحة الثانية أعدها كاتب السراي سعيد باشا، والثالثة أعدها

١- مدحت باشا/ مذكرات: ١٤ – ١٥، وانظر يوسف الحكيم، سورية في العهد العثماني: ٢٠.

٢- انظر إضافة للمذكرات:

Midhat, Ali Hayder, Bey, The Life of Midhat Pasha, London, ١٩٠٣.

٣- مدحت باشا، مذكرات: ١٦.

٤- المصدر نفسه: ٢٢ – ٢٣.

٥- مذكرات عبدالحميد: ٤٣.

٦- مدحت باشا/ مذكرات: ٢٦. وانظر، مذكرات عبدالحميد: ٥٠ – ٥١.

٧- مدحت باشا/ مذكرات: ٤٨، ويصفه السلطان عبدالحميد بأنه أكثر الذين لفتوا انتباهه من بين العثمانيين الجدد، وأنه كان على خلاف مع مدحت باشا، بشأن مواد القانون الأساسي، رغما عن صداقتهما الوطيدة، انظر: ٥١.

ناظر الحربية سليمان باشا، لكنه اختار لائحة مدحت باشا وصادق عليها.

ويشير السلطان عبدالحميد إلى المعارضة التي لمسها إزاء القانون الأساسي بين وزرائه، فقد قال له خير الدين باشا التونسي: (ينبغي التفكير كثيرا قبل تسليح الأجلاف بالقانون) لكن السلطان اضطر للرضوخ للرأي العام (لم أستطع الوقوف أمام تيار ذلك العهد مادامت الأمة تريد تجربة مسؤوليتها عن مقدراتها وحكم نفسها فليكن ما تريد الأمة) إلا أنه يؤكد بأن والده السلطان عبدالمجيد هو الذي أقنعه من قبل، بضرورة القانون الأساسي للأمة، وانه امتثل لأوامر والده، وصادق على القانون الاساسي،(١) فتم إعلان الدستور في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م في ميدان (الباب العالي) حيث احتشدت الجماهير، وأطلقت المدافع احتفاء، ووزعت نسخ القانون الأساسي في أطراف المملكة، وأقيمت الزينات وألقيت القصائد.(٢)

كان إعلان القانون الأساسي بكتاب موجه من السلطان عبدالحميد الثاني إلى مدحت باشا، ربط فيه بين (خط شريف كلخانة) وبين (القانون الأساسي) وأكد بأن والده عبدالمجيد خان، بإصداره لخط شريف كلخانة (أسس إذ ذاك إحكام هذا القانون الأساسي)(٣) وطالب مدحت باشا بإعلانه: (.. قد قبلنا هذا القانون الأساسي، وأرسلنا به لطرفكم بعد أن صادقنا عليه، فبادروا لإعلانه في جميع أنحاء الممالك العثمانية وأطرافها، ليكون دستورا للعمل إن شاء الله، وباشروا بإجراء أحكامه منذ اليوم، متخذين أسرع التدابير لتنظيم ما تقرر به)،(٤) ونصت الرسالة على (لزوم ترتيب مجلس عمومي) بناء على القانون الأساسي.(٥)

يتكون القانون الأساسي من ١١٩ مادة، تبحث في (حقوق تبعة الدولة العثمانية العمومية)(٦)ووكلاء الدولة(٧) (الوزراء) والمأمورين (الموظفين)،(٨) والمجلس العمومي،(٩)

١- عبدالحميد، مذكرات: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٢٦ وانظر:

Midhat, Ali Hauder, Bey, The Life of Midhat Pasha, pp. ١٢٩ – ١٣٠.

٣- ترجمة الخط الشريف السلطاني والقانون الأساسي، مطبعة الجوائب، الاستانة العلية، بأمر من الباب العالي لسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م: ٢ – ٣، وانظر أيضاً ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ٢٥٧ – ٢٧٨.

٤- الخط الشريف: ٤.

٥- المصدر نفسه: ٣.

٦- المواد من ٨ – ٢٦، المصدر نفسه: ٦ – ٨.

٧- المواد من ٢٧ – ٣٨: ٨- ١١.

٨- المواد من ٣٩ – ٤١: ١١.

٩- المواد ٤٢ – ٥٩: ١٢ – ١٥.

وهيئة الأعيان،[١] ومجلس المبعوثان،[٢] والمحاكم،[٣] والديوان العالي،[٤] والمالية،[٥] والولايات،[٦] إضافة إلى مواد شتى.[٧]

كان زمن القانون الاساسي مدروسا، فقد كانت مشكلة البلقان في أوجها، وكان وزير الخارجية التركي (أدهم باشا) قد دعى ممثلي بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا والنمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا، إلى مؤتمر لإقرار القانون والنظام في بلاد البلقان، ذلك أن الصرب والجبل الأسود كانتا قد اعلنتا الحرب على تركيا، تأييدا لبلغاريا والبوسنة والهرسك، وكان من الطبيعي أن تتحرك روسيا تضامناً معهم، وكادت تنشب مواجهة عسكرية بينها وبين الدولة العثمانية، إلا أن انعقاد المؤتمر أجل المواجهة مؤقتاً، وكان إعلان القانون الأساسي بحضور مندوبي هذه الدول، كسباً للتأييد الدولي، وحجة بيد السلطان عبدالحميد، الذي رفض مقررات المؤتمر الدولي، مستنداً إلى أن (القانون الأساسي) هو الحل لمشكلة البلقان.

ويبدو أن قبول السلطان عبدالحميد بالقانون الأساسي كان مؤقتاً، فبعد مضي شهرين فقط على إقراره، قام بإبعاد مدحت باشا إلى (برنديزي) في إيطاليا، وعلل ذلك بتجاوزه لحدوده، فقد بعث إليه بخطاب يقول فيه: (... إن قصدنا من إعلان القانون الأساسي أن ينتهي استبداد الرأي، ويجب على ذاتكم الشاهانية أن تعلم واجباتكم)،[٨] ويذكر مدحت باشا في مذكراته بالمقابل، أنه استدعي يوم الاثنين الرابع والعشرين من شهر كانون الثاني ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وأخذ منه خاتم الصدارة، وأبعد دون ان يتمكن من رؤية أسرته، وبرز السلطان عبدالحميد إبعاده، استناداً إلى المادة ١١٣ من القانون الأساسي، والتي تخول السلطان حق إبعاد الذين ترى (نظارة الضابطة) سوء حالهم، إلى خارج البلاد،[٩] ولامتصاص النقمة الشعبية، قام السلطان عبدالحميد في ١٩ آذار ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، بعقد

١- المواد ٦٠ – ٦٤: ١٥ – ١٦.
٢- المواد ٦٥ – ٨٠: ١٦ – ١٩.
٣- المواد ٨١ – ٩٠: ١٩ – ٢٠.
٤- المواد ٩٢– ٩٥: ٢٠ – ٢١.
٥- المواد ٩٦ – ١٠٧: ٢١ – ٢٣.
٦- ص٢٤ – ٢٥ و١٠٨ – ١١٢.
٧- ص٢٥ – ٢٦ و١١٣ – ١١٩.
٨- مذكرات عبدالحميد: ٤٣.
٩- مدحت باشا/ مذكرات: ٣٠.

أول اجتماع للمجلس العمومي،[1] تنفيذاً للقانون الأساسي، وكان المجلس مكوناً من خمس وعشرين عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ، ممن اختارهم السلطان حسب النص القانوني، ومن مئة وعشرين عضواً منتخبا من مجلس المبعوثان (النواب)،[2] وكان من بين أعضاء المبعوثان وعددهم ١١٥ عضواً، ١٦ نائباً من أصل عربي،[3] وعقد المجلس ما بين ١٩ آذار ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، و ١٤ شباط ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، أربعاً وثمانين جلسة، واستمر في علمه أقل من عام، حيث عطله السلطان نهائيا في ١٤ شباط سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م. وذلك بعد يوم واحد من مطالبة مجلس المبعوثان بالتحقيق في تهم الفساد والرشوة الموجهة إلى ثلاثة من الوكلاء (الوزراء)، ثم علق الدستور، وتخلص من الصحافة الحرة، ونكل بالأعضاء البارزين من جماعة تركيا الفتاة،[4] وبقي الأمر كذلك حتى ٢٤ حزيران لسنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، عندما تم عزل السلطان وكانت مدة حكمه من (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م).

د ـ التنظيمات في ولاية سورية:

شهدت ولاية سورية ما بين سنوات ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م و ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، تغيرا نوعياً وحقيقياً في فلسفة الحكم وفي رموزه، فهو عصر الولاة المستنيرون، الذين حظيت بهم سورية بدءاً بفؤاد باشا سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠، وانتهاء بمدحت باشا سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، وهذه المرحلة تمثل قفزة نوعية في العلاقة بين السلطة والأهالي، وفي تسريع الإجراءات التنظيمية ونقلها من العاصمة إلى الولايات، وقد انعكس هذا الواقع الإداري على الأولوية التابعة لولاية سورية في شرقي الأردن، وبدأت معها مرحلة جديدة من النظام، وإقرار الأمن أولاً وانتشار الإصلاحات بشكل مباشر.

كانت أحداث سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، في سورية ولبنان، تحد كبير للدولة العثمانية، ففي عهد السلطان عبدالمجيد، وبعد أحداث هذه السنة اختار الصدر الأعظم

١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٤٤. (انعقاد مجلس المبعوثان سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م).

٢- انظر انتخاب أول مجلس مبعوثان عن الكرك، عودة القسوس، مذكرات: ٥٣ – ٥٥ (نسخة محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية).

٣- عوض، الإدارة العثمانية: ٤١.

٤- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, p. ١٦٥

مصطفى رشيد باشا، الإصلاحي المستنير فؤاد باشا، والياً لسورية، ومنحه صلاحيات واسعة عسكرية ومدنية،[١] واستطاع في مدة زمنية قياسية، إعادة الهدوء إلى لبنان ودمشق، وأعطت هذه الأحداث الحكومة العثمانية فرصة إعادة تأكيد سلطتها على دمشق، وتم تشكيل لجنة من كبار أهالي دمشق من المسلمين والمسيحيين لتحديد قيمة التعويضات،[٢] ومع أن مهمته انتهت بنجاح، وفي مدة قياسية، حيث استدعي إلى إسطنبول وعين صدراً أعظم، إلا أن تأثيره بقي كبيراً على موظفي الإدارة العثمانية ما بين سنتي (١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م و ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م). ومن أهم التغييرات التي أحدثها، مد خط تلغرافي بين دمشق وبيروت، ثم إلى استانبول في حزيران سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م،[٣] ونجح في زيادة القوة العسكرية في سورية، وتكوين الرديف الذي فتح باب انتساب أهالي سورية إلى صفوفه، وساعد الرديف على إقرار النظام في الأرياف،[٤] ومن أهم التطورات الإدارية في هذه الفترة، إقرار نظام الولايات الذي وضعه فؤاد باشا ومدحت باشا في ٧٨ مادة،[٥]من أجل: (ضبط الواردات والمصروفات والنظر في أحوال رعايا الدولة وإصلاحها وإعمار البلاد وإسعاد الأهالي)،[٦] هذا النظام يمثل بداية للتنظيم الإداري الجاد، وبدأت معه أولى الخطوات بإحصاء البيوت والدكاكين في المدن الرئيسية، وإعطائها تذاكر وأرقام محددة،[٧] ومع أن القانون الجديد لم يأت بجديد، إذ بقيت الولاية مقسمة إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، لكن الدولة أعادت تشكيل الولايات بولايات جديدة، فاختفت إيالة صيدا، وقسمت بلاد الشام إلى ولايتين؛ الأولى ولاية سورية، واتسعت لتضم أجزاء من إيالتي طرابلس وصيدا القديمتين، وولاية حلب، واتسعت لتضم أجزاء من الجزيرة والأناضول،[٨] ومع هذا التنظيم، بدأ الاهتمام الرسمي بولاية سورية بشكل ملحوظ.

١- انظر بشأن فؤاد باشا، مذكرات السلطان عبدالحميد: ١٤٣، (كان والده أحد شعراء تركيا، وجده قاضي عسكر، وقد تولى الصدارة مرتين في عهد السلطان عبدالعزيز).

٢- الحسيبي الدمشقي، منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي، نشر سهيل زكار: ١٣٦ – ١٥٣.

٣- Cross, Max, Ottoman Rule, pp. ٣٣ – ١٠٢.

٤- Ibid. p. ٧٦.

٥- مدحت باشا، مذكرات: ١٣٨.

٦- المصدر نفسه: ١٣٨ – ١٣٩.

٧- Cross, Max, Ottoman Rule, p. ١١٠

٨- عوض، الإدارة العثمانية: ٦٩ – ٧٠

استمرت خط التنظيمات في ولاية سورية بشكل متسارع، ما بين سنتي ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م و ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، أو ما بين سنتي ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م و ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م، فقد انتشرت حالة من التشويش والفوضى السياسية، إلا أنه مع مطلع الثمانينات، استعادت الولاية عافيتها، وبدأت حركة سريعة ومدهشة من التغييرات تساندها الأفكار الإصلاحية، ومن الولاة الذين تركوا أثراً كبيراً في سورية في هذه المرحلة، ضياء باشا (١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م) وجودت باشا (١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م – ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م) ومدحت باشا (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م – ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م).

ابتداء بولاية محمد راشد باشا (١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م – ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م) انتهجت الإدارة العثمانية سياسة الخروج إلى الاقاليم لتنفيذ سياستها الإصلاحية،[١] وقد قام محمد راشد باشا بأعمال إنشائية كبيرة، ومن أهمها إكمال خط التلغراف، وإصدار جريدة سورية، وإصدار السالنامات (الكتاب السنوي) كما أولى القبائل البدوية اهتمامه، وحاول حل مشاكلها، وفوض أراضي من الدولة لبني صخر، والرولة في جنوبي حوران، وساهم في توطينهم بالخرب، وخصص قسما من الجيش الخامس الهمايوني ليرابط كقوة صحراوية، واهتم بالطرق والجسور، وخاصة الطريق التي تصل دمشق بقضاء عجلون، وبدأ العمل بها سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م.[٢]

شهدت ولاية سورية ما بين سنوات ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م و ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، ولاية كل من عبداللطيف صبحي باشا (١٢٨٨هـ / ١٨٧١م) ومحمد حالت باشا (١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م) وأسعد باشا (١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م) وأحمد حمدي باشا (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م) وراشد ناشد باشا (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) وهم ولاة عاديون، ولم يتركوا بصمات حقيقية على الولاية، إلا أن سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، شهدت تعيين المصلح المعروف (ضياء باشا) بتشجيع من الصدر الأعظم مدحت باشا،[٣] وقد شهدت فترة ضياء باشا إقرار القانون الأساسي، وإجراء الانتخابات الأولى لممثلي سورية في أول برلمان عثماني (مجلس مبعوثان)، إلا أن وضع الولاية كان صعبا ففي سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، تم استدعاء الاحتياطي لمواجهة

١- انظر تقرير محمد راشد باشا عن أحوال الولاية سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، ملحق رقم ٧- : عوض، الإدارة العثمانية: ٣٤٥.

٢- Cross, Max, Ottoman Rule, pp. ١١٨ – ١٧١.

٣- السلطان عبدالحميد، مذكرات: ٥٠ – ٥١، يقول السلطان إنه أدلى إلى أحد محرري الصحف الأجنبية بتصريح قال فيه: (السلطان في البلاد التي تدار بالقانون الأساسي خادم للأمة).

ضغط الحرب الروسية – العثمانية، فتزايد عبء الضرائب على السكان، مما حدا بفلاحي قضاء عجلون للاحتجاج، وقد تفهم ضياء باشا وضعهم، فلم يتشدد في جمع ضرائبهم، وقام بالمقابل بزيادة الضريبة على المدن، للتخفيف، من الضغوط الضرائبية على الفلاحين،(١) إلا أن الدولة استدعت ضياء باشا وكلفته بمهمة عسكرية في فترة الحرب، وزادت الضغوط على السكان في سورية، فتم جمع ضريبة الأغنام قبل موعدها، وانتشرت الرشوة في الوقت الذي كانت فيه المنطقة تعاني من سنوات جفاف صعبة، وامتدت ما بين سنتي ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م و ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م.(٢)

شهدت ولاية سورية في عهد جودت باشا القصير أحداثاً لها دلالات كبيرة، فقد عرض عدد من أشراف دمشق، على الأمير عبدالقادر الجزائري حكم سورية، فاعتقلهم السلطان عبدالحميد،(٣) كما شهدت الولاية مظاهرات نسائية احتجاجا على الحرب الروسية – العثمانية، وعلى ارتفاع سعر الخبز،(٤) وظهرت للمرة الأولى منشورات علقت على أسواق دمشق، في ٣٠ تموز سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، احتجاجا على السلطة والفساد الإداري،(٥) وقد خشي السلطان عبدالحميد من تطور الأوضاع، فاضطر إلى استدعاء مدحت باشا من منفاه، وعينه والياً على سورية،(٦) وهي الفترة الذهبية الحقيقية للولاة العثمانيين في سورية.

يذكر مدحت باشا في مذكراته، أن أول ما لاحظه في ولاية سورية، تفشي الجهل بين المسلمين بشكل كبير، فطبقة المتعلمين منهم هم العلماء فقط، ويعزو السبب في ذلك إلى سياسة الدولة الأجنبية التي فتحت المدارس، ونشرت التعليم بين المسيحيين من أهالي سورية، وأشار إلى أنه لا يوجد للحكومة غير المدارس الابتدائية التي يتعلم فيها الطلبة القرآن الكريم فقط،(٧) فبدأ بالتركيز على التعليم، وبدأ معه خط التنظيمات الحقيقي في الولاية.

١- Gross, Ottoman Rule, p. ٢٣٢.

٢- Ibid. p. ١٦٤.

٣- Ibid. p. ٢٤٦.

٤- Ibid. p. ٢٤٩.

٥- Ibid. p. ٢٥٢.

٦- Ibid. pp. ٢٥٥ – ٣١٥. وانظر: مذكرات مدحت باشا: ٣٦.

٧- مذكرات مدحت باشا: ٣٦ – ٣٧.

طالب مدحت باشا السلطات في إسطنبول، إعطاءه صلاحيات واسعة، ليقوم بالإصلاحات التي يراها ضرورية في الولاية،[١] واشترط إعطاءه الحق بتعيين المتصرفين والقائمقامين، وإعادة تشكيل الضابطة، وتحديد رواتب جديدة لأفرادها، ليحارب الرشوة والفساد، ورأى أنه لا يمكن القضاء على الفساد إلا بتحسين الرواتب، وخاصة رواتب القضاة، وحاول أيضا إلغاء نظام الالتزام وفرض ضرائب عادلة على الأراضي يدفعها الجميع، واقترح إسكان المهاجرين في أنحاء أخرى من الولاية، لزيادة مساحة الأراضي المزروعة، وبالتالي ضمان زيادة الدخل، وظهر في أثناء ولايته (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م) فكرة مشروع (ولاية عمان الحميدية) حيث تمت الإشارة إلى ضرورة العناية بالبرك والمرافق في المنطقة، وصيانتها قبل البدء بالمشروع عن طريق (التيماريين والنجارين والصناع، أو عن طريق العساكر الشاهانية المرافقة للصرة)،[٢] إلا أن هذه التصورات التي وضعها مدحت باشا بفكره الثاقب، للولاية، عارضتها السلطة المركزية في إسطنبول، ومع ذلك، فقد كانت إنجازات مدحت باشا كبيرة، وأهمها تطوير وسائل الاتصالات داخل سورية، بمد التلغراف والبريد والطرق، واهتم بالصحافة ليصبح عدد الصحف في أيام ولايته أكثر من اثنتي عشرة صحيفة، واستعان بالخبرات الأجنبية لمد خط الترومواي في دمشق، فاستورد العربات من إنجلترا،

وحسن الموانىء والسفن التجارية، وأنشأ الحدائق،[٣] وأعطى التعليم اهتماماً كبيراً، فاستحدث المدارس الرشدية ومدارس البنات، والمدارس الفنية، ومن بينها الصنائع، وأنشأ المكتبة الظاهرية وجمعية المقاصد الخيرية، وحاول إصلاح النظام القضائي بالتوسع بإنشاء المحاكم، وتثبيت هيبة القضاء في النفوس، ومنع القسوة، لكن إصلاحات مدحت باشا الجذرية والشاملة لم ترض إسطنبول، فقد شهدت هذه الفترة حالة نفي جماعية للمصلحين خارج اسطنبول إلى الولايات البعيدة،[٤] واتهموا بمحاولة الاستقلال،[٥] ويبدو أن إمكانات سورية حدت من

١- انظر تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م): عوض، الإدارة العثمانية، ص ٣٥٢. ملحق (٨) . وانظر أيضا: نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ١: ٣٢٣ – ٣٢٥.

٢- خليل ساحلي أوغلو:

A Project for the Creation of Amman Vilayet (١٨٧٨), Studies on Turkish – Arab Relations, Annual ٥, ١٩٩٠, p. ٣٤.

٣- Cross, Ottoman Rule, pp.٢٦٦ – ٢٨٠.

٤- مدحت باشا، مذكرات: ٣٧.

طموحات مدحت باشا، وأدت إلى سوء علاقته باسطنبول وبالقوى السياسية المعادية، إلا أنها أعطت للولاية شخصية جديدة، وبدأت بعد مدحت باشا روح التنظيمات الحقيقية تظهر بوضوح مع الإداريين الذين تولوا السلطة ونقلوها إلى الولاية.

وابتداء بسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م وحتى سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، عاشت الدولة بلا دستور، أو مجلس عمومي، وسارت خطوات التنظيم بشكل تقليدي وقد مر على الولاية خلالها كل من أحمد حمدي باشا (١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م – ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) ومحمد كامل باشا (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م – ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م) وأحمد جواد باشا (١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م – ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م) وحسين ناظم باشا (١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) ومع ذلك فقد شهدت ولاية حمدي باشا إنشاء مجلس معارف عمومي في سورية، لتطبيق قانون المعارف العمومي الصادر سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، وتم افتتاح مدارس البنات ومدارس أخرى رشدية، كما مدت الطرق وبينت الأبنية الرسمية، وتم ربط الولاية بنظام التلغراف، فارتبطت حوران بأجزائها الواسعة بطرق جديدة، وارتبطت حوران بدمشق سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، والأهم من هذا كله، إلغاء نظام الالتزام، وتحديد مبلغ محدد يجمع من كل قرية على حدة، ومع أن خط كلخانة كان قد أبطل نظام الالتزام، وأكد الخط الهمايوني أو خط التنظيمات الخيرية الإلغاء سنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م، ومنع موظفي الدولة من الالتزام، إلا أنه لم يطبق في سورية، إلا في أيام أحمد حمدي باشا.(١)

اهتم الوالي الجديد محمد كامل باشا (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) والذي شغل منصب وزير الأوقاف عند توليه ولاية سورية، بالحركة التعليمية، ففي سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م تم فرض ضريبة المعارف،(٢) وأصدر الوالي أمره بمنع المسلمين من دخول المدارس الأجنبية، وأعاد بناء الأسواق القديمة وإصلاح الطرق، ويمكن اعتبار سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، نقطة التحول الرئيسية في حياة الولاية، فقد افتتح خط الشرق السريع الذي يربط أوروبا بإسطنبول، وفي سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، تم افتتاح خط حيفا – دمشق، الذي يمر عبر حوران، وأدى هذا التطور إلى سرعة نقل محاصيل حوران، وتشغيل العاطلين عن العمل، وبافتتاح محطة المزيريب امتد النشاط الحقيقي إلى مناطق قضاء عجلون وإلى شرقي الأردن بشكل أوسع.(٣)

٥- المصدر نفسه: ٣٨.

١- Gross, Ottoman Rule, pp. ٣٢٦ – ٣٦٩.

٢- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, p. ١٧٨.

٣- Gross, Ottoman Rule, p. ٣٨٦.

في سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، أقال السلطان عبدالحميد الوالي محمد كامل باشا، وعين بدلاً من أحمد جواد باشا (١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م – ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)،[١] وهو ضابط عسكري شاب، شهدت الدولة في أيامه تصاعد المشكلة الأرمنية والمذابح المشهورة ما بين عامي ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م و ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م، واستمر في أيامه خط الدولة السياسي في محاربة ظاهرة المدارس الأجنبية، ودخول الطلبة المسلمين إليها، وبدأ الاهتمام بتطوير التعليم العالي، وفتح جامعة رسمية في دمشق، إضافة إلى الاهتمام بالطرق وخاصة محطات سكة الحديد، وأعطت الدولة اهتماماً خاصاً لمسح أراضي ولاية سورية ولعمليات الطابو، وخاصة في قضاء عجلون.

كان آخر ولاة سورية في عهد السلطان عبدالحميد، حسين ناظم باشا (١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) وقد شهدت الولاية في عهده أزمات اقتصادية صعبة، وعجزت الدولة عن دفع رواتب الأنفار الذين انتدبتهم لحل مشكلة حوران وعصيان الدروز.[٢]

شهدت ولاية سورية في مرحلة التنظيمات (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) تعاقب كل من السلطان عبدالحميد (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م – ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م) والسلطان عبد العزيز (١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م – ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) والسلطان مراد الخامس (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) والسلطان عبدالحميد الثاني (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، عرفت فيها تغييرات كبيرة، وشهدت ظهور خط شريف كلخانة (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م) وخط همايوني التنظيمات الخيرية (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م) والقانون الأساسي (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)، إضافة إلى المجلة (١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م) والعديد من القوانين والأنظمة التي أصدرها المجلس الأعلى للتنظيمات، وعلى رأسها قانون الولايات (١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م) وقانون الأراضي (١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م) بفضل استنارة ووعي عدد من المصلحين الذين تتابعوا على المجلس، وأكسبوه الاحترام والشرعية والفعالية، وحظيت الولاية بمجموعة من الولاة المستنيرين، وعلى رأسهم مدحت باشا وفؤاد باشا وضياء باشا، ويبدو أن أهالي الولاية لم يكونوا بعيدين عن تأثير هذه التنظيمات، فبعد عودة العثمانيين مباشرة بعد انسحاب جيش إبراهيم باشا سنة (١٢٧٥هـ/ ١٨٤١م) انتدب والي إيالة الشام محمد نجيب باشا،

١- Ibid. pp. ٤١٩ – ٤٤٢.

٢- كامل الغزى، نهر الذهب، ٣: ٤٦٩ – ٤٧٢.

عضو مجلس إدارة الولاية صالح آغا المهايني، ليطوف الوية وأقضية الإيالة، ويشرح للأعيان والأهالي حقيقة ما نصت عليه التنظيمات الخيرية، حيث رفع مشايخ ومخاتير القرى عرائض شكر للسلطان والوالي، ومن بينهم أهالي حوران،[١] ويبدو أن الإدارة العثمانية نقلت تأثير تنظيماتها مبكرا إلى شرقي الأردن، رغبة منها في تثبيت هيبتها، والتخفيف من ضغط القبائل البدوية، ففي سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م، اتخذت من قصبة إربد مركزا ومقرا لقضاء عجلون، ويبدو أن التعاون كان واضحا بين شيوخ القرى والمقاطعات، وبين (الباشا) في دمشق، فقد أكدت تقارير الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المنطقة والتقوا بشيوخها، إن كل شيوخ قرى قضاء عجلون، كانوا يعلنون ولاءهم للباشا، وانتقلت مع حضور الدولة المبكر في كل قضائي عجلون والبلقاء، أسس التنظيمات إليها عبر ولاية سورية، وتقبل الأهالي هذه التنظيمات بوعي في القصبات والقرى على حد سواء.

ولكن، ما هو الموقف الشعبي من التنظيمات؟ وهل وصل الفكر للناس ودخل إلى حياتهم وبدلها، وأصبح جزءاً من مفرداتهم اليومية.. ؟ وما هو موقف القيادات التقليدية من زعماء عشائر وعلماء وزعماء طوائف وأصحاب حرف من هذه التنظيمات...؟ وكيف تعاملت مختلف الفئات مع مظاهر التنظيمات من خطوط سكك حديدية وتلغراف وبريد وتنظيمات إدارية...؟ إن مجمل هذه التساؤلات سيكون محور تناولنا لشرقي الأردن في عهد التنظيمات.

هـ ــ الإدارة في شرقي الأردن في عهد التنظيمات:

أعطت الدولة العثمانية اهتماماً خاصا لمنطقة شرقي الأردن، حماية منها لطريق الحج الشامي، فبعد انسحاب جيش إبراهيم باشا من سورية سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، تراجعت الأوضاع الأمنية، وكان على الدولة أن تثبت حضورها، فبدأت بلواء عجلون أولاً، إلا أن الخطة التي اقترحها والي إيالة الشام وقائد عربستان على الصدر الأعظم سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، بإنشاء قائمقامية في علعال، لم تلق القبول، واستعاضت عنها الدولة بإعادة تشكيل لواء عجلون، بضم البلقاء والكرك إلى النواحي السبع المعروفة في القضاء، وذلك سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م،[٢] وفي سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م، اتخذت قصبة إربد مقرا رسميا ومركزا لقضاء عجلون، ونجحت الدولة بين سنتي ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م و ١٢٨٧هـ/

١- عوض، الإدارة العثمانية: ٢٣.

٢- سالنامة الدولة العلية العثمانية، لسنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩: ٣٩.

١٨٧٠م، في إنشاء عدد من المخافر والتحصينات،[١] وهذه الإجراءات المبكرة اتخذتها الدولة قبل تطبيق قانون الولايات في إيالة سورية، وقد طبق القانون في الإيالة سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، فقسمت سورية التي أصبحت تعرف (بولاية سورية) إلى ولايتين، الأولى، ولاية سورية والثانية ولاية حلب،[٢] وبقيت متصرفيات جبل لبنان والقدس ودير الزور تابعة للباب العالي مباشرة،[٣] وقسمت الولاية لمتصرفات، والمتصرفيات إلى قائمقاميات، والقائمقاميات إلى مديريات،[٤] وساعد الوالي عدد من الموظفين الذين يزداد عددهم أو ينقص تبعا للضرورات.

تألفت ولاية سورية من ثمانية ألوية هي؛ لواء الشام، لواء حوران، لواء حماة، لواء اللاذقية، لواء عكا، لواء البلقاء، لواء طرابلس الشام، لواء بيروت، [٥] وأصبح لواء عجلون قضاء تابعا للواء حوران اعتبارا من سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م،[٦] أما لواء حوران فقد ضم كلام من: قضاء حوران، ناحية الجيدور، ناحية اللجا، قضاء عجلون، قضاء القنيطرة، قضاء جبل الدروز، ويتبع لقضاء عجلون النواحي التالية: الوسطية، السرو، الكفارات، بني جهمة، بني عبيد، الكورة، المعراض، أما قضاء القنيطرة فتتبعه ناحية الجولان وناحية الزاوية، وهذا التقسيم الإداري لقضاء عجلون لم يتغير، فلم يتم إلحاقه بأي لواء آخر، ولم يتغير وضعه الإداري المعروف منذ زيارة بيركهارت للمنطقة سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م،[٧] ومع أن السالنامات المتتالية ظلت تشير إلى قضاء عجلون التابع للواء حوران بشكل واضح دونما

١- أنشأت الدولة ما عرف باسم (فرقة البغالة) لمطاردة البدو، انظر: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام: ٨٦.

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م: ٧٢. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م: ١٥٥.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م: ٢٥٣. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م: ٧٢ و سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م: ١٥٥.

٤- نوفل، حسر اللثام: ١٤.

٥- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م: ١٨٧ – ١٨٨ و سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٧٠م: ١٥٥ و سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٤٧ – ١٩٠.

٦- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م: ٥٦.

٧- Burckhardt, Travels, pp. ٢٨٨ – ٢٨٩.

تغيير،[1] إلا أن إشارة واضحة فقط وردت طوال هذه الفترة إلى (كورة عجلون) بدلا من القضاء، وذلك سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م،[2] لكن هذه الإشارة لم تتكرر ولم تتغير أوضاع القضاء الإدارية طوال العهد العثماني، واستقرت حتى انسحاب الجيوش العثمانية من المنطقة سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م.

مقابل هذا الاستقرار الإداري لقضاء عجلون، والذي يشكل وادي الزرقاء حده الطبيعي جنوبا، فقد لحق بباقي أجزاء شرقي الأردن تغييرات إدارية متتابعة، إذ إن سطوة القبائل البدوية على مناطق البلقاء والكرك كانت أكبر، فهذه المنطقة، ديرتها وتضم قبائل لها سطوتها (العدوان، الصخور، عرب البلقاء، عباد)، كما أن الاجزاء الجنوبية لشرقي الأردن قريبة من قوى إقليمية مؤثرة مثل إمارة آل رشيد في حائل وجبل شمر،[3] وكان من الواضح للدولة ان الأمن لن يستقر في ولاية سورية إلا بالحد من سطوة العشائر البدوية، والتي تمد نفوذها وصراعاتها ومنازعاتها حتى سهول حوران شمالا، والكرك جنوبا.

ابتداء، فقد شهدت قصبة السلط محاولات جادة لبسط الأمن فيها، يصف الرحالة القس كلاين الذي مر بالسلط سنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥١م، المنطقة بأنها موحشة، وتخضع لسيطرة شيوخ البدو وخاصة بدو البلقاء، وهي منطقة متمردين وقطاع طرق ويرفض سكانها

١- سالنامة ولاية سورية، لسنة١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢: ١٠٣ ولسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣: ٩٤ ولسنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م: ٨٦ ولسنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م: ١٠٩ ولسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م: ١٢٠ ولسنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م: ١١٣ ولسنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م: ١٠٣ ولسنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م: ١٠٤ ولسنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م: ٢١٨ ولسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٢٢ ولسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٤٨ ولسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م: ١٩٣ ولسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٤ ولسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م: ١٧٢ – ١٧٣ ولسنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م: ١٩٢ – ١٩٣ ولسنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٢ – ١٢٣ ولسنة ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م: ١١٨ – ١١٩ ولسنة ١٣٠٧هـ/ ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٩م: ١٢٦ – ١٢٧ ولسنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م: ١٨٨ – ١٩٠ ولسنة ١٣٠٨هـ/ ١٣٠٩هـ/١٨٩٠م: ١٢٨ – ١٢٩ ولسنة ١٣١٠هـ/ ١٣١١هـ/ ١٨٩٢م: ٢٢٦ – ٢٢٨ ولسنة ١٣١١هـ/ ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣م: ١٩٨ – ٢٠٠ ولسنة ١٣١٢ هـ/ ١٣١٣هـ/ ١٨٩٢م: ٢١٠ – ٢١٢. لسنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م: ١٩٦ – ١٩٨ ولسنة ١٣١٣هـ/ ١٣١٤هـ/ ١٨٩٥م: ١٩٨ – ٣١٨، ٣٣٠ ولسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٣ – ٢٠٥ ولسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢١١ – ٢١٣ ولسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢١٦ – ٢١٨ ولسنة ١٣١٨هـ/ ١٩١٠م: ٢١٣ – ٢١٤ و ٣٩٨.

٢- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٨٦ هـ/ ١٨٦٩م: ٢٠٢.

٣- Akarli, E. Establisnment, p. ٢٩.

دفع الضرائب للدولة، ويأوي إليها القتلة والمجرمين الهاربين من الجيش التركي، وأكد بأنه لا يوجد للسلطة حضور فيها أو وجود للحكومة،[١] وقد بدأت محاولات الدولة لإخضاع السلط سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦، وانتهت بدخول حملة تركية إلى السلط، واحتلال القلعة والمرتفعات المحيطة بها، واستيلائها على مخازن الغلال، ومرابطة حامية عسكرية في قلعتها،[٢] فدفع الأهالي الضرائب، وأصبحت السلط تابعة للواء نابلس إداريا.[٣]

ونتيجة لمرابطة الحامية في قلعة السلط، بدأت سطوة البدو في المنطقة بالضعف، ففي سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، أرسلت الدولة العثمانية حملة ضد عربان البلقاء (العدوان والصخور والعباد)[٤] واخذت تنشر المخافر في عدد من المواقع المحيطة، وشحنتها بالخبز والغلال،[٥] وهذه الخطوات المتلاحقة تركت أثرها على المنطقة، وقد لمس الرحالة الذين زاروها التغير الذي حدث، ففي سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م أكدت الرحالة تريسترام، الفارق الكبير بين زيارته الأولى للمنطقة سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وزيارته الثانية التي شاهد فيها مفرزة القلعة العسكرية، وأحس بأثر الأمن على استقرار فلاحيها وعلاقات أهلها.[٦]

خضعت السلط سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، للواء عجلون، وفي سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، تبع السلط لقضاء الكرك الذي يضم ناحية الطفيلة ويتبع للواء حوران، وفي سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، ألحقت أقضية السلط والكرك وناحيتا الطفيلة والغور للواء البلقاء، ومركزه نابلس، بعد أن فصل عن لواء حوران،[٧] وفي سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، شكلت الدولة قضاء جديد في معان، وألحقته بلواء البلقاء،[٨] وفي سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م ألحقت قضاء معان بلواء الشام،[٩] لكنها عادت وألحقته سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، بلواء البلقاء من

١- Rogan, The ١٨٦٨ Travels, pp. ٢٦ – ٢٧.

٢- Ibid, p. ٣٤.

٣- Rogan The Ottoman Extinsion, p. ٨٣.

٤- Rogan, The ١٨٦٨ Travels, p ٤٠.

٥- Tristram, The Land of Mo'ab, p. ١٥٩.

٦- Tristram, The Lland of Mo'ab, p. ١٥٩

٧- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م: ١٩ و سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م: ١٧٧.

٨- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م: ٢٠٢.

٩- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م: ٢٥٢، و سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م: ٢٥٢ – ٢٥٣.

جديد،[1] وابتداء بسنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م ألغت ناحيتي الطفيلة والغور،[2] ولم يرد لها ذكر في السالنامات حتى سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م.

في سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، ضم لواء البلقاء كلا من قضاء السلط وقضاء الكرك وقضاء معان وناحية الجيزة،[3] واستقر الوضع على هذا الحال في سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، عندما فصلت بيروت عن ولاية سورية، وأنشئت ولاية بيروت،[4] وألحق بها لواء البلقاء،[5] لكن الأمر لم يدم طويلا، فقد ألحق قضاء السلط سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، بلواء حوران،[6] وفي سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، تبعت السلط ومعان والطفيلة إلى قضاء الكرك، وتم تشكيل ناحية الطفيلة،[7] وفي سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، أصبحت متصرفية الكرك لواء يتبع لولاية سورية، ويضم ثلاثة أقضية هي؛ معان، الطفيلة، السلط، وبقي هذا التقسيم الإداري حتى نهاية العهد العثماني في سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م.[8]

إن مجمل هذه التغييرات الإدارية جنوبي نهر الزرقاء، يعود إلى طبيعة المنطقة وتركيبتها السكانية، فمقابل استقرار الوضع الأمني والإداري في قضاء عجلون شمالا، تغيرت التبعية الإدارية لقضاء الكرك وقضاء البلقاء بشكل مستمر، وكان اهتمام الدولة بأمن طريق الحج الشامي وراء هذه الإجراءات، حيث أولت عنايتها للقلاع التي يمر بها الطريق، وفيها قلعة المزيريب، قلعة بصرى، الزرقاء، خان الزبيب، القطرانة، معان، العقبة، وحتى الأراضي الحجازية، وقد لعبت القبائل البدوية دوراً كبيراً في حماية هذا الطرق، وخاصة بنى صخر في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم،[9] وقامت قبائل بني صخر والحجايا بتأجير

١- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م: ٤٨٩.

٢- المصدر نفسه.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٣٤ – ٢٤١، و سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٣٤ – ٢٣٦.

٤- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٤١٢ – ٤١٨.

٥- المصدر نفسه.

٦- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٤٠٤، و سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٩ هـ – ١٣١٠هـ/ ١٨٩١م – ١٨٩٢م: ١٩٦.

٧- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م – ١٨٩٥م: ٢٢٥.

٨- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ٦١٨. سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣٨٤.

٩- Oliphant, Land of Gilead, p. ١٧٢.

جمالها الكثيرة، للقائمين على شؤون القافلة لنقل الحجاج، وتزويد الجردة بالأحمال[1] مقابل مبلغ كبير من المال يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ قرش،[2] إضافة إلى مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ قرش تدفع للعساكر الذين يحمون القلاع من دمشق حتى معان.

حاولت الدولة العثمانية منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨م) انتهاج سياسة الإشراف المباشر على الولايات، وأعطت لولاية سورية أهمية خاصة،[3] ونتيجة لهذا الاهتمام، تقدم الصدر الأعظم كمال باشا (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م) باقتراح إلى الباب العالي سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، لتعديل التشكيلات والتقسيمات الإدارية المتبعة في سورية، اقترح فيها استحداث ولاية عمان أو (معمورة الحميدية) على أن تضم سنجق الكرك، وقائمقاميات معان والشوبك وحسبان والسلط وعين الزرقاء،[4] من أجل ضمان الأمن على الطرق ما بين دمشق الشام حتى المدينة المنورة، وإخضاع العربان لسلطة الدولة، ومبرره في ذلك توافر المياه في المنطقة، ووفرة سكانها ومواشيها، وسهولة التنقل في أراضيها واستند في اقتراحه بجعل عمان مركز هذه الولاية، إلى أهمية عمان السابقة، حيث كانت عاصمة في عهد الرومان، وتسمى (فيلادلفيا)، وأبدى كمال باشا يقينه من أن هذا المشروع سيساهم في توطين ٥٠٠ خانة من المهاجرين، ويمكن الدولة من استحداث تجمعات وقرى جديدة، وسيشجع العربان على الاستقرار وتربية الضأن والبقر والخيل بدلا من الجمال،[5] إلا أن مشروع ولاية عمان أو معمورة الحميدية ظل حبرا على ورق.

كانت المنطقة الأكثر خطورة من الناحية الأمنية منطقة الكرك ومعان، فتقدم الوالي عثمان بك[6] باقتراح آخر لتعديل إداري يتضمن تأسيس متصرفية لواء معان، وتكون معان هي المركز، وصدرت الإرادة السلطانية بذلك في ٢٤ محرم لسنة ١٣٣٠هـ/ ١٧ آب

١- الجودة: هي القافلة التي تحمل المؤن وتقابل قافلة الحج عند عودتها من الحج عند عودتها من الحجاز، انظر: البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية: ١١ – ١٢، وانظر بشأن الجمال المؤجرة:

Oliphant, Land of Gilead, p. ٩٨, Merrill, East of the Jordan, p. ٣٤٠,

٢- Akarli, E. Establishment, p. ٢٨.

٣- Sahillioglu, A project for the Creation, p. ٣١.

٤- Sahillioglu, A project for the Creation, p. ٣١.

٥- Sahillioglu, A project for the Creation, p. ٣٣.

٦- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٩٢ – ٢٩٣.

١٨٩٢م، [١] على أن تضم المتصرفية الجديدة قضاء الطفيلة وقضاء الكرك، وناحية ثمد، إلا أن أهالي الكرك اعترضوا على هذا الإجراء، وأوصلوا احتجاجهم إلى متصرف اللواء حسين باشا،[٢] فكتب إلى الباب العالي بذلك وتوسط بطريرك الروم الأرثوذكس (جراسيموس) بالأمر، فتم تعديل التشكيل الجديد، وعادت الكرك مركزا للمتصرفية، وتبعتها معان والطفيلة والسلط، وذلك بعد عامين على صدور الإدارة السلطانية السابقة في ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م،[٣] وتبع هذا الإجراء صدور التشكيلات الخاصة بالدوائر الإدارية للواء.

وبعد هذا الإجراء، نستطيع تحديد التقسيمات الإدارية في شرقي الأردن مع مطلع سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣م، وحتى انهيار الدولة العثمانية سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م كالآتي:

١) **قضاء عجلون**، وتبعته النواحي التالية: بني جهمة، بني عبيد، الكفارات، السرو، الكورة، الوسطية، جبل عجلون، المعراض، الصويت، وأحيانا ناحية كفرنجة،[٤] وناحية جرش الفخرية.[٥]

٢) **متصرفية الكرك**،[٦] وتتبعها أقضية السلط، الطفيلة، معان ومركزها الكرك، وتتبع المتصرفية ثلاث نواح هي: ناحية ذيبان، ناحية خنزيرة، ناحية العراق.

وتفصيل التقسيم الإداري للمتصرفية كالآتي:

أ- قضاء السلط: ومركزه قصبة السلط، وتتبعه ثلاث نواحي هي: ناحية الجيزة، ناحية عمان، ناحية ثمد ومأدبا.

ب- قضاء الطفيلة، ومركزه قصبة الطفيلة.

ت- قضاء معان، ومركزه قصبة معان، ويشمل على ناحيتي الشوبك ووادي موسى.

تتفاوت أعداد القرى التابعة لكل قضاء في السالنامات، ويبدو هذا التفاوت واضحا في أعداد القرى التابعة لقصبة الكرك، في حين أن عدد قرى نواحي قضاء عجلون شبه ثابتة،

١- Gross, Ottoman Rule, p. ١٩٠, p. ٤٢٧.

٢- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٢٧هـ/ ١٩١١م: ٩٤.

٣- Kazeha, The Social History, pp. ٨ – ٩.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٣٣.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٣٠٧هـ/ ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٧.

٦- راجع: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: (٨١ – ٨٣).

فقد أوردت سالنامة دولة عثمانية لسنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م،[١] أن قرى القضاء تبلغ (١٢٠) قرية، وهو ما تورده أيضا سالنامات ولاية سورية للسنوات ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م،[٢] وسالنامة سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م،[٣] وسالنامة سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م،[٤] وسالنامة سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣،[٥] وأقدم معلومة تؤكد هذا العدد وردت في سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م،[٦] وهي جميعها متطابقة، فقد بلغت قرى جبل عجلون ٢٥ قرية، والكفارات ١١ قرية، وبني عبيد ٢١ قرية، والسرو ١٩ قرية، وبني جهمة ١٤ قرية، والكورة ١٦ والوسطية ١٤، ويختلف الأمر في القرى التابعة لقصبة الكرك، فقد أشارت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، إلى أن عددها ثلاث قرى،[٧] في حين ذكرت سالنامة الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، أن عددها ٢٥ قرية،[٨] وفي سنة (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) أصبح العدد ٢٦ قرية،[٩] كذلك الحال مع القرى التابعة للسلط، ففي سالنامة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، كان عددها ١١ قرية،[١٠] وتكرر العدد في سالنامة سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م،[١١]في حين قفز العدد سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧ إلى ٣٠ قرية.[١٢] إن تعمير الخرب والاستقرار كان ملحوظاً في أواخر القرن التاسع عشر في كل أنحاء شرقي الأردن، وربما قبلنا الزيادة إذا تابعنا سياسة الدولة في إقطاع الأراضي للبدو وتوطينهم، وفي إقطاع المهاجرين ومنحهم تسهيلات للعمران والزراعة والإستقرار،وهي

١- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م: ٥٢٨.
٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٥٠٠.
٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م: ٤٩٢.
٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م: ٥١٨.
٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م: ٥٢٨.
٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٤١١.
٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٧.
٨- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٦٠٣.
٩- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م: ٧٤٧.
١٠- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٦٢.
١١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٨.
١٢- سالنامة دولة علية عثمانية لسنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م: ٧٤١. ويبدو أن هناك خلط بين عدد المزارع وعدد القرى.

مؤشرات على تزايد فعالية السلط، والسكان في آن معا.[١]

واستكمالا لدراسة الإدارة في شرقي الأردن في العهد العثماني، سنتناول الجهاز الإداري في ثلاثة محاور، هي، الجهاز الإداري بكافة كوادره، والجهاز القضائي بكوادره أيضا، وأخيراً، الجهاز الأمني والعسكري، وسنحاول التعريف بالإطار النظري الذي حدده الدستور لحقوق وواجبات كل فئة قبل دراستها على أرض الواقع، ونبدأ بالجهاز الإداري:

ج – الجهاز الإداري:

حدد الدستور التنظيمات الإدارية بكوادرها ومرجعياتها، وعلى رأسها المتصرف فالقائمقام ومدير الناحية والمختار ومدير المال وأمين الصندوق والكتاب والتحصليدارية من جباة ومحصلين، كما بين المجالس التي تدير المناطق، وهي مجلس الإدارة في القضاء، المجلس البلدي والدوائر الأخرى، مثل، دائرة الطابو، دائرة النفوس، البنك الزراعي، التلغراف والبوستة، دائرة الأورمان (الأحراش) ودائرة الصحة،[٢] وهذه التنظيمات والكوادر يتفاوت حضورها ودورها من قضاء لآخر، وسنتناولها بإيجاز.

أولاً: الموظفون الرسميون:

أ- المتصرف :

رأس الجهاز الإداري، وتتبعه الكوادر الأخرى في اللواء من إدارية ومالية وأمنية وعسكرية،[٣] ويرتبط بالوالي مباشرة، وهو المسؤول بالتالي عن أمن الأقضية التابعة، له،[٤] وقد انحصرت هذه الوظيفة في متصرفية الكرك في شرقي الأردن، وقد عينت الدولة ما بين سنتي ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م و ١٣٣٦هـ / ١٩١٧م ثمانية عشر متصرفا، وتراوحت فترة حكم

١- راجع بشأن أسماء القرى في قضاء عجلون: سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م: ٧٢. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٧م: ٥٧. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م: ٢٨٧. وبشأن أسماء قرى وخرب ومزارع قضاء السلط. جورج طريف، السلط وجوارها: ١٠٠ – ١٠١، ومحمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٤٤ – ٥٧، وراجع بشأن الكرك، محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٥٨ – ٦٥.

٢- راجع الدستور، مجلد١: ٢٨٩، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٨٥، وراجع المصادر المعاصرة أيضا: كرشة، الثمار الشهية: ٣٨، ٣٩، الصوفي، سمير الليالي: ٢/٢١٦ – ٢٢٠.

٣- الدستور، ج١: ٣٨٦.

٤- الدستور، ج١: ٤٠٦.

هؤلاء ما بين شهرين وأربع سنوات، وهذا يعلي أن الإدارة العثمانية كانت تغير قياداتها بشكل دائم، ويبدو أنها اعتمدت العنصر التركي، فمن بين هؤلاء خمسة عشر منهم من أصل تركي، واثنان من العرب، وشركسي واحد.[١] وبسبب أهمية هذا المنصب فقد كانت الرواتب مرتفعة، إذ تقاضى متصرف الكرك ٨٢٢ ليرة عثمانية سنويا، باعتبار متصرفيته من الدرجة الأولى،[٢] ويبدو أن فئة المتصرفين اختيروا بوعي، ولا بد من الإشارة إلى متصرف لواء حوران (فهيم بك) الذي يمثل نموذجا واعيا ومتنوراً للإدارة في المنقطة، فهو في مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة (المقتبس) في ٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ / ٧ تشرين الثاني ١٩١٠م،[٣] أبدى إعجابه بالصحافة.. (إنه بالصحافة عمرت الممالك وسعدت الأمم)، ووصفه خليل رفعت الحوراني في المقابلة بأنه (ينظر إلى الفلاحين ومشايخهم نظرة مساواة، ويكرم أفراد الشعب، ويلاطفهم بالكلام، ويفهم ما يريدون بتأن، وهو ضليع بالقانون، عارف بالتاريخ، وواقف على السياسة ويعرف باللغة العربية). وكان اهتمامه منصبا على (ظلم الرؤساء للشعب الحوراني، وظلم عربان البادية وعدم عناية المأمورين بالقيام بواجب القانون، وأن العدل لا يأخذ درجته الكاملة)، وأكد للحوراني بأنه (سيصرف الهمة في تفهيم الشعب حقوقه الوطنية، حتى يعرفوا أن الحكم للأمة، وأن كلمة الشعب هي العليا)، هذا نموذج للإدارة الواعية، لكنه ليس النموذج الدائم لمتصرفي المنطقة، فقد تدخل بعضهم بالانتخاب، وقبلوا الرشاوي حتى خسروا مناصبهم.

ب ــ القائمقام:

وتعني النائب،[٤] أو من يقوم مقامه، ومرجعه المتصرف،[٥] وهو المسؤول عن تنفيذ الأنظمة والتفتيش على مدراء النواحي والقرى والمأمورين،[٦] ومن مهامه الرئيسة التفتيش على الأمور المالية في القضاء، ومتابعة التحصيلات التي يقوم بها الجباة والتحصليدارية من تكاليف القضاء،[٧] وهو المعنى المباشر بمتابعة أمن القضاء، وتشمل هذه المهمة أمن الطرق

١- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٨٤. وراجع القائمة التي أوردها: ٣٧٣، وهي مستمدة من سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الأراضي والسالنامات والمذكرات المحلية والدوريات المعاصرة.

٢- المصدر نفسه: ٨٥.

٣- خليل رفعت الحوارني، المقتبس، عدد ٥١٨ في ٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩١٠م.

٤- شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٠٤٦.

٥- الدستور، ج١: ٤٠٦ – ٤٠٧.

٦- الدستور، ج١: ٣٩٨.

٧- الدستور، ج١: ٣٩٩.

والمعابر وحماية الأهلين وإطلاع المتصرف على كل المخالفات الأمنية بمساعدة المختار، وبالتالي، فإن القائمقام هو حلقة الوصل التنفيذية، بين المتصرف والوالي مباشرة،[١] كما أن من المهام الرئيسة للقائمقام انتخاب مدراء النواحي،[٢] ومتابعة مجلس الإدارة،[٣] وهذه التعليمات المنصوص عليها في الدستور، تشير إلى أهمية منصبه، وقد نصت المادة (١٠٠) من قانون الجزاء الهمايوني، منع القائمقام من الاتجار في الولايات والألوية والأقضية التي يمارس بها عمله،[٤] وقد أولته الإدارة العثمانية لذلك اهتماماً خاصا، ووضعت لذلك أسساً مشددة لاختياره. وذلك عن طريق الانتخاب السري في مركز اللواء، حيث يتم عرض الأسماء التي تختارها اللجنة على الوالي، ليصل الترشيح بعدها إلى نظارة الداخلية، ويتم التعيين عن طريقها،[٥] ومن هنا، فقد اشترط المشرع على من يشغل هذا المنصب، معرفة القراءة والكتابة واللسان العربي والتحلي بالأخلاق الحميدة.[٦]

تولى قائمقامية عجلون ما بين السنوات ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م و ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م (٣٤) قائمقام، ومن بينهم وكلاء عنهم،[٧] في حالات استثنائية وذلك في السنوات ١٣١٦هـ/ ١٣١٧هـ/ ١٨٩٨م – ١٨٩٩م، حيث يحل الوكيل محل القائمقام، في حال غيابه، ويمارس صلاحياته في الأمور المالية والنافعة والملكية والضابطة، ومن بين الـ ٣٤ قائمقاماً، تكررت خدمة بعضهم أكثر من عام، فقد خدم حسين بك جركس تسع سنوات، لكن الصفة الغالبة هي مدة الخدمة المحددة، وخاصة في السنوات الأولى من تطبيق قانون الولايات، وينطبق هذا على سياسة الدولة في تبديل المتصرفين بشكل دوري بين المتصرفيات،[٨] ويبدو من الدراسة القائمة التي يمكن استخلاصها من المصادر المعاصرة، (دفاتر طابو، سجلات محاكم شرعية، سجلات مالية، دوريات معاصرة) أن تسعة فقط من

١- الدستور، ج١: ٤٠٠.

٢- الدستور، ج١: ٤٠٧.

٣- الدستور، ج١: ٣٨٩.

٤- قانون الجزاء الهمايوني، ترجمة وتعليق، سليم رستم، بيروت، المطبعة الادبية، لسنة ١٩١٦م: ٦٣ – ٦٤.

٥- عوض، الإدارة العثمانية: ٩٩.

٦- الدستور، ج١: ٤٠٧.

٧- انظر مهام النائب أو الوكيل: الدستور، ج١: ٣٩٨ و ٤٠١.

٨- عوض، الإدارة العثمانية: ٩٨. راجع: البشير، عدد ١٦١٧، في ٢٨ آب ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، جريدة سورية الشام، عدد ٩٤٠، لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م/ ١٨٨٣م.

بينهم حملوا لقب (بك)،[١] وخمسة منهم حملوا لقب (أفندي)،[٢] وثلاثة منهم حملوا لقب (آغا)،[٣] وواحد منهم فقط يحمل لقب (باشا) وهو يوسف ضيا باشا، ويحمل رتبة (ميرلوا)، ويفهم من هذا، أن الإدارة تساهلت في اختيار موظفيها رغم الشروط الصعبة التي وضعها المشرع في الدستور في مطلع عهدها، ثم أعطت للمنطقة صفة الأهمية والاعتبار، باختيار باشا لإدارتها.

أما في قضاء السلط، فقد تولى القائمقامية عشرون قائمقاماً ما بين السنوات ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م و ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م،[٤] بينهم اثنان يحملان لقب (آغا) في السنوات ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، و ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، أي مع مطلع تكوين القائمقامية و ١٣ قائمقاماً من فئة (أفندي) وقائمقام واحد يحمل لقب (بك) سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، ويبدو التطابق واضحا في سياسة تعيين القائمقامين ما بين قضائي عجلون والسلط، وشغل قضاء الطفيلة ما بين سنتي ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م و ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م، اثنا عشر قائمقاماً، وفي قضاء معان في الفترة نفسها ثمانية قائمقامين،[٥] إلا أن رتبهم ودرجاتهم كانت متفاوتة. ويبدو أن وضع المنطقة الأمني تطلب تعيين رجل عسكري برتبة (ميرميران) في الطفيلة،[٦] وهو ما لا نجده في المناطق الأخرى، إلا أن الملاحظة الأهم، أن مناطق شرقي الأردن بأجمعها لم تشهد تعيين قائمقام من أبنائها طوال العهد العثماني.

شهدت السنوات الأولى صورة ملتزمة لدى القائمقامين، ويبدو أن الأهالي لم يجدوا وسائل الاحتجاج المشروعة والمباشرة لدى السلطة، إلا أن عزل الدولة لبعض القائمقامين في فترة مبكرة، مؤشر على اعتراض الأهالي ومخالفة هؤلاء لصلاحياتهم، فقد عزلت الدولة

١- انظر بخصوص لقب بك: مادة: BEG: E.I. Vol. I. H. Bown, p. ١١٥٩.

٢- كلمة يونانية دخلت اللغة التركية على طريق بيزنطة، واستخدمها الأتراك بعد النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي للدولة على الشخص المتعلم، وقد ألغي هذا اللقب في عهد الجمهورية التركية،

انظر:

E.I. Vol. II, p. ٤. G. H. Haurt, (EFENDI)

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, ٢nd ed, Vol.٢.pp. ٢٤٦ – ٢٦٦, ١٩٦٦.

٣- مادة: AGHA في: E.I Vol. I. (H. Bowen), pp. ٢٤٥ – ٢٤٦.

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٠٧ – ١٠٩.

٥- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٨٦.

٦- المصدر نفسه.

قائمقام السلط، سليم رمضان أفندي سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م.[١]

تكتشف المتابعة والتدقيق في قائمة قائمقامي قضاء عجلون، المرتكزات الإدارية للدولة العثمانية، فقد اختارت ابتداء (سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م) عربياً من مدينة نابلس، وهو درويش بك طوقان، ليشغل هذا المنصب،[٢] وربما عاد هذا الأمر إلى أن قضاء عجلون كان تابعا للواء البلقاء ومقره نابلس، ومن العرب الذين تولوا هذا المنصب أيضا، موسى كاظم بك الحسيني (١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م – ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) وهو ممن شغلوا مناصب إدارية متعددة في الدولة، ومنها قائمقامية قضاء يافا وصفد وعكا ولواء عسير وتبليس في الأناضول ومتصرف للواء حوران، ثم عمل رئيسا لبلدية القدس،[٣] وأيضاً عبدالمجيد بك شمعة الحسيني، وكان وكيلا لقائمقام، وبالمقابل، فقد شهدت هذه الوظيفة أتراكا يجهلون اللغة العربية مثل، إسحق أفندي وحسام الدين أفندي، وكان آخر قائمقام للقضاء، رجب بن راغب بن حسين طاهر الدرملي.[٤]

يبدو أن وظيفة القائمقام كانت فعالة في قضاء عجلون، وخاصة في السنوات ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م و ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، فعندما نقل القائمقام من إربد أهملت البركة،[٥] وواقف البناء الذي أقره الوالي أثناء زيارته لمنطقة عجلون، لكن الأمور تحسنت مع تعيين قائمقام جديد، فبقيت المكاتب الإبتدائية في مقر القضاء، والأبنية الرسمية أيضاً،[٦] وكان القائمقام يتابع الرقابة المالية وجمع الضرائب، ويعاقب المتخلفين عن دفعها. وقد سجل الرحالة الذي زاروا المنطقة هذه المتابعات، ذكر الرحالة جراي هيل G Hill أنه رأى القائمقام سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، متوجها من إربد إلى الكتة، لجمع الضرائب المترتبة على الأهالي، وهذا يعني أنهم امتنعوا عن أدائها للمحصليدارية،[٧] والتقى أوليفانت أثناء زيارته لإربد بالقائمقام داؤود عبده أفندي، سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م، وكان متوجها خارج المركز، ليعاقب قبيلة بني صخر، لامتناعها عن دفع أعشار أغنامها واعتدائها على الجابي،[٨] وكان

١- البشير، عدد ٨٣٣، في ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م: ٣.

٢- النمر، تاريخ جبل نابلس، ج٣: ٣.

٣- الزركلي، الاعلام، ج٧: ٣٢٦ – ٣٢٧.

٤- سليمان الموسى، تاريخ الأردن: ٧٦.

٥- جريدة سورية الشام عدد ٩٧٣، لسنة ١٢٩٨ رومي – ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م – ١٨٨٣م.

٦- جريدة سورية الشام عدد ٩١٥، لسنة ١٢٩٨ رومي – ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م – ١٨٨٣م، في ٢٤ مايس.

٧- Hill, Cary, With the Beduins, pp. ٢٥٨ – ٢٥٩.
Opliphant, Land of Gilead, pp. ١٠٤ – ١٠٥.

٨- المقتبس، عدد ١٤٨٨، في ١٣٣٤/١/٢٦هـ/ ١٩١٥م: ١.

على القائمقام أحيانا متابعة الأشقياء والخارجين على القانون مباشرة، بخروجه على رأس حملة تاديبية، كما حدث مع القائمقام أمين أرسلان بك في ناحية كفرنجة.[١]

هذه الصورة للقائمقام تطابق المواصفات التي اشترطها المشرع وأقرها الدستور، إلا أنه تم تجاوزها وبشكل واضح في السنوات الأخيرة للحكم العثماني، ودفعت هذه التجاوزات الأهالي للاحتجاج من خلال العرائض والصحف أحيانا، وفي قضاء السلط أرسل أحمد عبدالمهدي ومنيب طوقان تلغرافا إلى والي سورية، للاعتراض على سلوك القائمقام إبراهيم أفندي الجركسي، والذي وصفته جريدة المقتبس بأنه (لا يعرف من الادارة شيء، ووصل إلى منصبه عن طريق المحسوبية، حيث كان يعمل جاويش طرق ومأمور أغنام، ولم يتعلم أصول الإدارة...)،[٢] وكان فحوى الاعتراض ممارسة القائمقام (للرشوة والاستبداد ومصادرة الناس في أموالهم، وعزل المأمورين بغير أصول، ونصب الأشقياء واللصوص في مأموريات الدولة، وإسناد الوظائف للجهلاء من الأصدقاء والأقرباء، وسجن الأشخاص بلا جرم ولا أوراق توقيف، ووضع العسكر على بيوت الأهالي لتحصيل ديون التيمار الفاحشة، وانتهاك حرمة البيوت بدخول الجندرمة إليها، وأخذ الأكل والعلف، والضعط والتسلط على الناس لامتلاك أراضيهم بالثمن البخس...)[٣] كما اعترض الأهالي في عجلون لتدخل القائمقام في مجريات عجلة الانتخابات وقبول الرشوة، حيث تقرر إخضاع سري بك "القائمقام آنذاك" للمساءلة القانونية،[٤] كما اشتكى الأهالي بمرارة من القائمقام في إربد سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ونسبوا إليه حالة فقدان الأمن وانتشار الجرائم.[٥]

ساهمت الصحافة في كشف عيوب القائمقامين الذين كانوا يرتشون أو يقدمون الرشوة أيضا،[٦] ويغفلون الأمور الصحية،[٧] ويستغلون المنصب لإجبار الأهالي على انتخاب الفئات التي يريدونها.[٨] إن الصورة العامة لعلاقة الأهالي بأعلى منصب إداري في القضاء، تشير إلى أنهم يملكون وعيا كبيرا بحدود الدستور، مع مطلع القرن العشرين، وأنهم

١- المقتبس، عدد ٢٠٢، في ٢٦ رجب ١٣٢٧هـ/ ١٢ آب ١٩٠٩م: ٢.
٢- المقتبس، عدد ٢٠٣، في ٢٨ رجب ١٣٢٧هـ/ ١٤ آب ١٩٠٩م: ٢.
٣- ن.م.
٤- المقتبس، عدد ٦٤٩: ٣.
٥- المقتبس، عدد ١٩٨، في ١٣٢٨/٨/٧هـ/ ١٩١٠م: ١.
٦- المصدر نفسه.
٧- المقتبس، عدد ١٠١٩، في ٢١/ ١٠/ ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ٢.
٨- المقتبس، عدد ١٠١٠، في ١٠/٩/ ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ٢.

فرضوا رقابتهم على أداء القائمقام، وأوصلوا اعتراضاتهم على المخالفات التي تبدر عنه، وتفهموا الدور الذي لعبته حركة التنظيمات في حياتهم واعتبروا الدستور صمام الأمن الذي يربطهم بالدولة، حتى أن أحدهم خاطب الصحيفة بقوله: (نريد أن نذوق طعم الدستور، نعم نريد الدستور لا اسمه فقط، نطلب أعضاء أكفاء مقتدرين ذوي أهلية ولياقة ليقوموا بخدمة الأمة والوطن).[١]

جـ – مدير الناحية:

حدد نظام إدارة الولايات العمومية مهام مدير الناحية، ونصت المادة (٥٠) من النظام،[٢] على فصل يختص بإدارة النواحي، فكل قضاء ينقسم إلى دائرة واحدة، أو عدة دوائر وتسمى (نواحي)، ولكل ناحية مركز إدارة، ويشترط في إحداث مديرية الناحية (المادة ٥٢) وجود ٥٠٠ نفر من الذكور على الأقل، وللناحية مدير وهيئة مشورة تسمى (مجلس إدارة الناحية)، ويشترط في عضوية هذا المجلس ألا يكون العضو محكوم بجناية أو محروم من الحقوق المدينة قانونا، وأن يعرف القراءة والكتابة، ويتجاوز سنة العشرين عاما، ونصت المادة (٥٦) من النظام، على تحديد وظائف مدراء النواحي، وهي؛ نشر قوانين ونظامات الدولة، وإعلان أوامرها وتنبهاتها، وتبليغ القضاوات بالتحقيقات التي يجريها المخاتير فيما يختص بالوفيات والمواليد وصغار الورثة والغائبين، وفيما يختص بمحلولات الأراضي ومكتوماتها، وانتخابات المختارين ومجالس الاختيارية، والتحقيق على الشكايات من الأهالي على المخاتير ومجالس الاختيارية ومأمور التحصيل، ومتابعة جلب العَمَلة المكلفين..)،[٣] وبالمقابل، فإن الدستور لم يعط مدراء النواحي حق ممارسة أي عمل قانوني (مدراء النواحي ممنوعين من إجراء قانون الجزاء ومن حبس أحد من الناس).[٤]

استقرت النواحي في قضاء عجلون مبكرا، فقد كانت معروفة بحدودها منذ زيارة بيركهارت لها على أقل تقدير،[٥] وهي نواحي بني جهمة، الكفارات، السرو، بني عبيد، جبل عجلون، الكورة، الوسطية، المعراض، الصويت، ووردت إشارات متلاحقة إلى أسماء

١- المقتبس، عدد ٦٣٧: ٣.

٢- الدستور، مجلد ١: ٤٠٨ – ٤٠٩.

٣- الدستور: ٤٠٨/١ – ٤٠٩.

٤- الدستور: ٤٠٩/١.

٥- Burckhart, Travels, pp. ٢٨٨ – ٢٨٩.

هذه النواحي، بدءاً بسنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م،[١] وتتابعت في السالنامات المتتالية، مثل سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٧م،[٢] وسالنامة سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م،[٣] ولكن دون الإشارة إلى تعيين أو تحديد أسماء مدراء النواحي، وربما فهمنا من ذلك أن عدد سكان الناحية لم يخولها تعيين مدير لها حسبما اشترط الدستور، واعتباراً من سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، ذكرت السالنامات أسماء النواحي مع مدرائها، وأشارت إلى نواحٍ جديدة وهي ناحية كفرنجة ومديرها عبدالغني بك،[٤] وفي السنة الثانية ١٠٣٤هـ/ ١٨٨٦م، ذكرت سالنامة ناحية كفرنجة مرة أخرى ومديرها حسن آغا،[٥] وفي سنة ١٣٠٥ رومي/ ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ذكرت ناحية كفرنجة فقط من بين نواحي القضاء، ومديرها مزيد أفندي،[٦] أما في السنة التي تليها ١٣٠٦ رومي/ ١٠٣٧هـ - ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٩م، فقد أضيفت ناحية جديدة لقضاء عجلون هي جرش، وبقي مزيد أفندي مديرا لناحية كفرنجة، أما ناحية جرش فمديرها عبدالحميد بك،[٧] وبقي الحال على ما هو عليه في السنتين التاليتين.[٨] ويبدو أن ناحية كفرنجة استمرت حتى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م،[٩] حيث استمرت السالنامات المتتابعة تذكرها مع مديرها، ويبدو من متابعة أسماء مدراء النواحي أن الإدارة العثمانية، عينت أبناء المنطقة أحيانا لهذا المنصب، وأن مديرية ناحية جرش كانت (متميزة)، فقد كان عبدالحميد بك يحمل لقب (بك) ووصفته السالنامة بأنه (مدير فخري)، وهي إشارة إلى أن جرش لا يتوفر لها شرط الناحية الفعلي، حيث اشترط الدستور وجود ٥٠٠ ذكر في الناحية لإنشائها، وربما كانت هذه إشارة إلى حقيقة عدد سكان المنطقة.

١- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م: ٧٢.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٧م: ٥٧.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م: ٢٨٧.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١١٣.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٤ رومي/ ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٦م: ١٢٣.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٥ رومي/ ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٧م: ١١٩.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦ رومي/ ١٣٠٧هـ - ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٧.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ رومي/ ١٣٠٨هـ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٨٩م: ١٢٩. سالنامة ولاية سورية، لسنة١٣٠٨هـ - ١٣٠٩هـ - ١٣١٠هـ/ ١٨٩١م، ص١٩٠، سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ/١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م/ ١٨٩٥: ٢١٢. و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٤. سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨: ٢١٢.

٩- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٢هـ/ ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م/ ١٨٩٥م: ٢١٢. و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٤. سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢١٢.

أما في ناحية الكورة، فقد ورد خبر تعيين أول مدير لها سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠، وهو علي رضا أفندي، وكان يشغل منصب مدير مال جبر حوران،[١] وذكرته سالنامة ولاية سورية في السنة التالية على رأس عمله[٢] ومعه كاتب واحد فقط، إلا أن الجهاز الإداري للناحية اكتمل لاحقا، بحيث أصبح للمديرية وكيل وكاتب مال ومأمور ضابطة وعدد من الجنود الذين يتبعون الضابطة، وكان صالح المصطفى أفندي التل ثاني مدراء الكورة، حيث خدم فيها مدة سنتين وستة أشهر وبضعة أيام حسبما ورد في مذكراته،[٣] ويبدو من تفصيل الواجبات التي أوردها صالح المصطفى في مذكراته، طبيعة المهام التي توكل لمدراء النواحي بالتفصيل، ويبدو منها أنه مدراء النواحي يقيمون في المراكز، ويعرفون أدق التفاصيل حسبما تنص التعليمات.

ذكرت سالنامة ولاية سورية ناحية الجيزة التابعة لقضاء السلط لسنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م،[٤] ومديرها سطام أفندي الفايز من مشايخ بني صخر ومركزها الجيزة، والجيزة من محطات طريق الحج الشامي، وتقع ضمن أراضي قبلية بني صخر، وفي سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م، شكلت الناحية مجلسا يتبع لمدير الناحية حسبما ينص قانون الولايات،[٥] لكن السالنامات المتتالية لم تذكره، ويبدو أنه معطل منذ سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، لكن الشيخ سطام أفندي الفايز استمر مديرا للناحية في السنوات ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م وحتى ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، وقد أدى خدمات مشهورة للمنطقة، ساهمت في توطين الصخور في قراهم، فقلدته الدولة العثمانية لقب (آغا) تقديرها لخدماته،[٦] ويبدو أن الناحية ازدهرت وتوسعت في السنوات ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م و ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، حيث استحدثت الدولة وظائف جديدة لخدماتها، منها مأمور مستودع، ومأمور بوستة وتلغراف وكاتبين، وابتداء بسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، وحتى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، كانت مديرية الناحية بيد أحد المشايخ من بني صخر، وهم الذين تولوا منذ عهد بعيد حماية طريق الحج وكافأتهم الدولة برواتب سخية، حفاظا على أمن واستقرار الطريق.

١- البشير، عدد ١٤٢٩، في ٢٦/ ٣/١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٣.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠١م: ٤٠٢.

٣- صالح المصطفى التل، مذكرات: ٨ – ٩.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م: ٢٤٠ – ٢٤١.

٥- الدستور، ج١: ٤١٦.

٦- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٩٦ – ٩٧.

يبدو أن عدد سكان المنطقة ازداد في هذه الأثناء وتجاوز أل ٥٠٠ ذكر في منطقة ثمد مأدبا، حيث استحدثت الدولة ناحية جديدة في مأدبا سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، مديرها محمد حكيم، ويتكون مجلسها من ثلاثة أعضاء من أهالي مأدبا.[١]

هذه الإجراءات الإدارية تتناسب مع تطور المنطقة واستقرارها وتزايد عدد سكانها من المهاجرين خاصة، حيث أنشأت الدولة ناحية ثالثة في المنطقة سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م عرفت بناحية عمان،[٢] وهذا يعني أن قضاء السلط شمل مع نهاية القرن التاسع عشر ثلاث نواحي هي، ناحية الجيزة، وناحية مأدبا، وناحية عمان على التوالي، ويبدو من متابعة أسماء مدراء النواحي في هذه المناطق أنهم من أصول محلية أو عربية، مثل الشيخ سطام الفايز،[٣] والشيخ طلال الفايز،[٤] ورفيفان المجالي في ناحية العراق التابعة لمتصرفية الكرك.[٥]

أما مجلس إدارة الناحية فهو من الأهالي، وحسبما نص الدستور،[٦] فلا يتجاوز أعضاء المجلس في كل قرية أربعة أشخاص يجتمعون في أربع دورات في السنة حسبما يرى الوالي، ومدة الدورة أسبوعا واحدا، ويترأس مدير الناحية جلساتهم، ويؤخذ عنه التصويت برأي الأكثرية، على أن ترجح الجهة التي يصوت بها مدير الناحية، في حال تساوي الأصوات وغالبا ما تكون قرارات المجلس منصبة على إنشاء الطرق والنهوض بالزراعة، وتخضع القرارات لموافقة القائمقام عادة.

د ــ المختار:

ورد في الدستور تحديد دقيق لوظيفة المختار ومهامه، ولدور المجالس الاختيارية في القرية، وقد حددت المادة (٥٩) ضرورة وجود مخاتير (بقدر اللازم لكل قرية تكون مركزا للناحية)[٧] مع مجلس اختيارية، ويتم انتخابهم حسب الأصول، كما حددت المادة (٦٠)

١- المصدر نفسه: ٩٨.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٢٦. وتذكر سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٨م، أنها تأسست سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ١٤١. و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٠.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٣٠.

٥- المقتبس، عدد ١٤٨٣، في ٦ ربيع أول ١٣٣٣هـ/ ٢١ كانون ثاني ١٩١٥م: ٢.

٦- الدستور، ج١: ٤١٥ – ٤١٦.

٧- الدستور، ج١: ٤٠٩.

مهام المختار بما يلي:

١. إعلان القوانين والأوامر التي يتلقاها من مدير الناحية إلى القرى.

٢. جمع أموال الدولة وتحصيلها من أهالي القرى، بموجب قرارات مجلس الاختيارية، وتذاكر التوزيع التي يرسلها مدير الناحية.

٣. تبليغ تذاكر الإحضار التي ترسل بمعرفة الحكومة لجلب الأشخاص.

٤. تبليغ الحَجر الصحي.

٥. إعطاء علومة خبر بحسب الأصول إلى الذين يأخذون تذاكر مرور.

٦. إخبار مدير الناحية عما يقع في القرى والمزارع من مواليد ووفيات.

وحدد الدستور أيضاً في المادة (١٠٧) وظائف المجالس الإختيارية،[١] ومن شروط اختيارهم أن يكونوا من رعايا الدولة، ممن يدفعون مائة قرش سنويا للخزينة، ولا يقل عمر أحدهم عن ثلاثين سنة،[٢] وقد فصلت المادة (١٠٩) هذه الوظائف في كل قرية كالآتي:

١-الاهتمام بالنظام ومتابعة الأفراد التابعين لضابطة القرى من نواطير وغيره.

٢-إعطاء القرارات بخصوص توزيع كل نوع من التكاليف الخاصة بالقرية.

٣-متابعة المصالح الخاصة بأساليب الزراعة والتجارة في القرية.

٤-تقبل التبرعات.

٥-المحافظة على أحوال الأيتام والملاك الذين يتوفون ولهم ورثة غائبون.

٦-إعلام مدير الناحية بواسطة المختار عن الأراضي الخالية والقابلة للزراعة.

٧-تعمير الآثار الخربة الموجودة في القرية.

٨-إدارة المكاتب.

٩-تفريق النفوس التي تصيب القرية من العَمَلَة المكلفين.

١٠- إجراء التحريات في القرية عن المجرمين وتسليمهم للحكومة.

١١- مراقبة المختار وتبليغ مدير الناحية في حال ارتكابه للأخطاء، لينقلها بدوره إلى

١- الدستور، ج١: ٤١٧.

٢- المصدر نفسه: ٣٩٢.

القائمقام.

كما أن نظام تحرير النفوس الصادر نسة ١٢٩٨هـ/١٨٨٢م، نص على حصر مسؤولية إجراء معاملات النفوس في القرى والمحلات بالمخاتير،[١] وذلك باستخدام (ورقة العلم والخبر) التي يوزعها عليهم مأمور النفوس في القضاء، ويختمها (مجلس الاختيارية) وترسل في آخر كل شهر إلى مركز القضاء،[٢] ليقوم مأمور النفوس في القضاء بتسجيل المواد الواردة إليه من مخاتير القرى في (سجل النفوس)، ويرسلها إلى مركز اللواء مصدقة من مجلس إدارة القضاء، بواقع مرة كل ثلاثة أشهر، ويرسل صورة من أقضية اللواء إلى نظارة الداخلية.[٣]

يبدو من القراءة الواعية لهذه المهام أنها تشكل الجانب التنفيذي للأوامر والأنظمة والقوانين التي يعلنها مدير الناحية ولهذا فإننا نوافق الكسندر شولش على رأيه،[٤] بأن وظيفة المختار حلت بشكل تدريجي محل وظيفة الشيخ ومع ذلك، فإنه يرى أن وظيفة شيخ القرية، وحلول المختار تمثل حضورا على الورق، لأنها لا تملك صفة الإلزام، وأنه بسبب تراجع وظيفة المختار بديلا عنه، فإن العائلات التي تمثل الزعامات المحلية السابقة في النواحي، اندفعت للسيطرة على مجالس الإدارة، والمحاكم والمجالس البلدية ومحاكم التجارة، ويمكن عن طريق متابعة وظائف مجلس الاختيارية على أرض الواقع، تلمس أهميتها الاعتبارية، وذلك من خلال متابعة سجلات المحاكم الشرعية التي تزكي الأفراد ذوي العلاقة، عن طريق المجالس الاختيارية، وكان لأعضاء المجلس حضور واضح في سجلات الطابو أيضاً، أما المختار فتشكل شهادته في موضوع الملكية زمن (اليوقلمة) أي التسجيل الأساسي للأراضي، شهادة ملزمة وصادقة، ويعتبر حكم المختار في موضوع ملكية الأرض مصدقا، حيث يشهد في نهاية كل تسجيل للاراضي على نفسه، بانه إذا ما أدلى بمعلومات غير صحيحة، (يكون قابل الجزاء).

راعي اختيار مخاتير القرى تركيبة السكان، وسمح بوجود أكثر من مختار في القرية، إلا أن المختار والمجلس الاختياري كانوا يقعون تحت طائلة العقاب والعزل، وهي مسألة لم تحدث على أرض الواقع، ويبدو من قراءة قوائم المخاتير في القصبات الكبرى مثل السلط،[٥]

١- مادة ١١، نظام تحرير النفوس، الجنان، ج٤: ١١٤ لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٤م.

٢- مادة ١٣، نظام تحرير النفوس، الجنان، ج٤: ١١٤ لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٤م.

٣- الدستور، مادة١٣، ج٤: ١١٤.

٤- شولش، تحولات جذرية: ٢٧٧ – ٢٧٨.

٥- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٢٥ – ١٣٨.

أن لكل محلة مختار أو أكثر، ولكل عشيرة أيضا مختار أو أكثر، وللطوائف مخاتيرها، ففي محلة الأكراد وما بين سنتي ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، ١٣٤٠هـ/ ١٩٠٢م، ورد في السجلات المختلفة ذكر ١٥ مختارا للمحلة، وذكر لمحلة العواملة ما بين سنتي ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م و ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، عشرين مختاراً، ولمحلة القطيشات والفواعير ما بين سنتي ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦هـ/ ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، ١٧ مختارا، أما محلة الأغراب فقد ذكر فيها ما بين سنتي ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م و ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م، ١٢ مختارا، وذكر للبروتستانت ما بين سنتي ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، خمسة مخاتير، وللروم الأرثوذكس ما بين سنتي ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م، وسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، عشرة مخاتير، ولطائفة اللاتين ما بين سنتي ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، و ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م خمسة مخاتير، كما ورد ذكر لمخاتير عشائر العدوان وعباد والأكراد وآل قموه والجراكس، وكان لكل قرية من القرى التابعة للسلط مخاتيرها أيضاً، وهذا التعدد سمح به قانون الولايات، وأعطى الحق لكل قرية لا يقل عدد دورها عن عشرين دارا، انتخاب مختار وهيئة اختيارية.[١]

أما في ناحية عمان فقد ورد ذكر لمخاتير في كل محلة من محلات عمان،[٢] ومنهم مختار محلة قبرطاي ومحلة أبزاخ، ومحلة شابسوغ ومحلة الأكراد، ومحلة الأغراب، وذكر أيضاً مخاتير الرصيفة، ومخاتير محلة ابزاخ ومحلة بجادوغ في وادي السير، ومخاتير لعشائر مأدبا، منهم مختار محلة الكرادشة والحمارنة والعزيزات والطوال، ومخاتير لقرية سحاب، كذلك كان لعرب البلقاوية مخاتيرهم، فكان لكل من الحنيطيين والخطب والدبوبي والدعجة والشنيكات والسواعير والشريقيين وبني صخر مخاتيرهم المستقلين.

أقدم ذكر لمخاتير المنطقة يرد في دفاتر الطابو المبكرة لقضاء عجلون، حيث بدأت (اليوقلمة) وهو التسجيل الأساسي للأراضي، وتضم هذه السجلات شهادات مخاتير القرى وأختامهم، ومنهم مخاتير حوفا مسعود العزام وداوود عبده مصطفى ومختار الصريح مصطفى الطاها سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م،[٣] ويبدو من تفحصها ان لكل قرية مختارها، وأن لقرية الحصن مختار للمسلمين وآخر للمسيحيين،[٤] ومن بينهم مختار كتب اسمه مباشرة ولم يضع خاتمة، مما يشير إلى معرفته القراءة والكتابة، ووجود وكلاء للمخاتير يشير بوضوح

١- الدستور (قانون إدارة الولايات) ج١: ٣٩٠، ٤١٧ – ٤١٨.

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ١٠١ – ١٠٣.

٣- سجلات طابو ١٣ – A: ٣٩، ٦٨، ٧٩، ص٨٠، لسنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م.

٤- سجل طابو ١٣ – A: ١٥٤. وسجل طابو ١٩ -B: ١٤١.

إلى توفر كثافة سكانية كبيرة، وإلى تعدد الطوائف أيضا، بحيث دعت الحاجة وكثافة العمل إلى تعيين وكيل للمختار،[١] ويبدو أن هذا الاستنتاج ينسجم مع نص القانون الوارد بضرورة تعيين مختار لكل عشرين منزلا.

هـ ـ مدير المال وأمين الصندوق:

يتبع للقائمقام موظفو المالية، ويلتزم هؤلاء بالأنظمة التي يوصي بها الدفتردار[٢] في الألوية، ويعين في اللواء محاسب يسمى (محاسبه جي اللواء) وله وكيل، ويمثله في الأقضية مدراء المال وأمناء الصندوق والكتاب ومأموري التحصيل والتحصيلدارية، ولحسن الحظ، فإن دفاتر الطابو والسالنامات تعد مصادر مباشرة، وتضم قوائم بأسماء هؤلاء الموظفين، وتنفرد دفاتر الطابو بأنها تحتوي أختامهم أيضا، أو تواقيعهم، كما أن الدوريات المعاصرة تسجل أمور تعيينهم وتنقلهم، أو كف أيديهم عن العمل، ويبدو من مراجعة السالنامات أن قضاء عجلون تعاقب عليه وبدون انقطاع، مدراء المال وأمناء الصندوق ابتداء بسنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، ويفهم من استمرار هذه الوظيفة، أن الأمن كان متوفرا، وأن المنطقة كانت تنعم باستقرار ساعد على استمرار عمل مدير المال والتحصيلدارية في القضاء.

يبدو من استقرار أسماء هؤلاء الموظفين، أن أبناء القضاء شغلوا مناصب مدراء المال أحيانا عديدة، أما أمناء الصندوق فكانوا من خارج القضاء، وكانوا عرضة للتغيير بشكل مستمر، ويبدو ان الدولة أولت وظيفة مدير المال أهمية خاصة، وزادت رواتبهم خوفا من الفساد،[٣] وكانت رواتب موظفي مديرية المال متفاوتة، ففي الوقت الذي بلغ فيه راتب محاسب لواء الكرك ٢٠٠٠ قرش، وهو أعلى الرواتب، فإن راتب مدير المال في القضاء بلغ ٨٠٠ قرش، وبلغ راتب أمين الصندوق ٤٠٠ قرش سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م،[٤] وبالمقابل، فقد تمت متابعة المخالفات التي يرتكبها هؤلاء، وكفت يد مدراء المال الذين يثبت تلاعبهم بالمال العام،[٥] ويبدو أن الدائرة المالية في قضاء عجلون توسعت وضمت كتابا لأقسام جديدة نظرا لازدياد مهام الدائرة مثل كاتب المفردات وكاتب القرا.[٦]

١- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١٩٤.

٢- E.I. Vol. III, Daftar – Dar, Lewis, p. ٨٣.

٣- انظر زيادة الرواتب مثلا، سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، البشير، عدد ٩٢٤، في ٣٠ أيار ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٢.

٤- جريدة العصر الجديد، عدد ١٤١، سنة ثانية في ١٠ محرم ١٣٢٨هـ/ ٢ كانون الثاني ١٩١٠م: ٢.

٥- البشير عدد ١٢٦٢، في ٢٩ كانون أول ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ٢.

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١٩٨.

ورد في سجلات السلط ما يشير إلى وجود (دائرة تحصيل قومسيون) ويرأسها قائمقام السلط، ويتبعه عضوان رئيسان هما: مدير المال وكاتب الطابو مع كتاب التحريرات الذين يتراوح عددهم ما بين ثلاثة أو أربعة، من بينهم كاتب تحريرات،[١] وبصورة عامة، فإن هذه الدائرة كانت مستقرة في الاقضية ، ولم تتعرض للإلغاء او التقليص ، وازداد عدد موظفيها بسبب استقرار الأمن، وتزايد عدد السكان التدريجي.

و ــ الكتاب ومدراء التحريرات:

عينت الدولة في الألوية (مدراء للتحريرات)،[٢] ويضم (قلم التحريرات) وظائف تابعة له، وهي وكيل مدير التحريرات، سر قيود قلم التحريرات، الكتبة،[٣] وتشير السالنامات إلى (كتاب التحريرات) وهم من الأعضاء الطبيعيين (أي المعيّنين) في مجلس إدارة القضاء،[٤] ويساعدنا هذا الأمر على تتبع أسماء كتاب التحريرات في كل قضاء وبشكل دائم ضمن معاملات الطابو، وعادة يوقع عليها أعضاء المجلس ومنهم، النائب، مدير المال، القائمقام، وكان أغلب الكتاب من خارج الأقضية، وتشمل السالنامات أسماء كتاب قضاء عجلون اعتبارا من سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، ويبدو منها أن الكتاب كانوا يخدمون سنوات متعاقبة دونما تغيير، فقد خدم محمود راغب بك كاتبا لمدة عشر سنوات، متعاقبة، وعادة ما كان يتم انتقال الكتاب ما بين وظيفة أمين صندوق أو محلية (محاسبة قلم) في الألوية،[٥] ومن الطبيعي أن تكون هذه الفئة من الموظفين من أصل عربي، لإتقانهم اللغة العربية، وحسبما رأينا في السجلات التي استخدموها، فإنهم يتميزون بخط جميل ومنظم وواضح.

ز ــ التحصيلدارية (الجباة والمحصلين):

ذكرت السالنامات أعداد وأسماء التحصيلدارية لكل قضاء، وابتداء بسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، نجد قائمة وافية لأعدادهم وأسمائهم في قضاء عجلون، وكان بعض هؤلاء من

١- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٣٩.

٢- الدستور، ج١: ٣٨٧، ٤٠٦.

٣- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٩٣.

٤- وهم (الأعضاء الطبيعيون): النائب، المفتي، مدير المال، كاتب التحريرات، انظر الصوفي، سمير الليالي: ٢/ ٢٢٠-٢٢١.

٥- انظر مثلا: أنطون سيور في قضاء عجلون، سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م: ١٣.

الخيانة (سواريه) أو الأنفار، ويتبعهم أحيانا عدد من الضابطة اليوزباشية،[١] ويبدو من دراسة هذه القوائم، أن رؤساء التحصيلدارية كانوا عادة من خارج الأقضية، وأن التحصيلدارية الفرسان من الأكراد، وبسبب اتساع العمل وازدياد عدد السكان مع نهاية العهد العثماني، فقد تم تخصيص جباة لكل ناحية، واستخدم أبناء المناطق جباة ومحصلين، وكان يدعمهم في أغلب الأحيان أنفار من الضابطة بعهضم برتبة (يوزباشي)،[٢] وقد تبدل اسم الدائرة سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، ليصبح من (تحصيلات قومسيوني) إلى (هيئة التحصيلات).[٣]

سابعاً: الدوائر الرسمية:

أ- دائرة الطابو:

ابتداء بسنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م أوردت سالنامات ولاية سورية أسماء موظفي دائرة الطابو، واستمرت حتى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.[٤] أما دفاتر الطابو،[٥] فتبدأ أبكر من ذلك في قضاء عجلون بشكل خاص، وأولها يعود إلى سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وهذه المصادر تشير إلى وجود دائرة طابو في زمن مبكر في قضاء عجلون، وفيها قوائم بأسماء كتاب

١- راجع سالنامات ولاية سورية لسنوات: ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٢٠، لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٣٤٨. ولسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م: ١٩٤. وسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٥، وسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣. وسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٣. وسنة ١٣٠٧هـ/ ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م: ١٢٧، وسنة ١٣٠٨هـ/ ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م: ١٢٩. وسنة ١٣٠٩هـ/ ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م: ١٩٠.

٢- يوزباشي تعني رئيسا، انظر: أمين معلوف، الإصطلاحات العسكرية، مجلة المقتطف، ج٣، مجلد ٦٢، في كانون ثاني، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م: ٢٢٢ – ٢٤٧.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٠هـ/ ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م: ٢٢٧.

٤- سالنامات ولاية سورية لسنوات: ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م: ١٠٤، وسنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م: ٥٨، وسننة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٢٠. وسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٣٤٨. وسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م: ١٩٤. وسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م: ١٨٥، وسنة ١٣٠٢هـ – ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣. وسنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٦م: ١٢٣. وسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١١٨. وسنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ١٢٧. وسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م: ١٢٩. وسنة ١٣٠٩/١٣١٠هـ/ ١٨٩١م: ١٩٠. وسنة ١٣١٠هـ/ ١٣١ – هـ / ١٨٩٢م: ٢٢٧ – ٢٢٨، وسنة ١٣١١هـ / ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣م/ ١٨٩٤م: ١٩٩ – ٢٠٠. وسنة ١٣١٢هـ/ ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م/١٨٩٥م: ٢٠٢. سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٤. سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢١٢. سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢١٨.

٥- ويستخدم أيضا تعبير (دفتر خاقاني) في اللواء، أي الدفتر الذي تقيد فيه الأملاك العمومية، راجع: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٥٦٩.

الطابو المبكرين، وهم كلهم من خارج القضاء وقصبة إربد وكانوا يتقاضون راتبا يتراوح ما بين ٣٠٠ – ٤٠٠ قرش شهريا،[١] وكان عدد الموظفين ابتداء موظف واحد فقد، ثم أضيف لاحقا كاتب اليوقلمة، الذي كان يجري الانتقالات على الواقع، وتحصيلداري أو جابي، وبعد سنة ١٣١٠هـ– ١٣١١هـ/١٨٩٢م – ١٨٩٣م، إزداد عدد الموظفين، ليصبح من بينهم مقيد، مساحين اثنين، مخمنين أيضا، إلا أنه وابتداء بسنة ١٣١٢هـ– ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م – ١٨٩٥م، وحتى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، تقلص العدد ليصبح كاتب طابو ومأمور تعقيب فقط، [٢] بسبب الانتهاء من تسجيل الأراضي والأملاك، وبعد سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، أصبح اسم الدائرة (دائرة المساحة) أو (دائرة التمليك) أيضا.

تعتمد دائرة الطابو في إجراءاتها على قانون الأراضي، والتعريفنامة والنظامنامة، وهي الأساس النظري أو التعليمات التي تشرح لمأمور اليوقلمة،[٣] إجراءات التسجيل، وعند التدقيق في أسماء الموظفين في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، يبدو أن بعضهم كان من أبناء القضاء، وكان الإجراء المتبع أن يستوفى عن تسجيل الأراضي والأملاك رسوما تودع في صندوق الطابو، أما في لواء الكرك، فقد شملت الدائرة مأمور الدفتر الخاقاني، الباشكاتب، الكتاب، أمين الصندوق. ويتبع للدائرة كاتب للطابو في الطفيلة والسلط.[٤] لقد ساهمت هذه الدائرة في إعادة التعامل مع أسس الملكية في شرقي الأردن، في خطوة مبكرة تلتها مرحلة تسوية الأراضي مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين في عهد الإمارة الأردنية.

ب ــ دائر البريد والتلغراف (البوستة):

مع مطلع عهد السلطان عبدالحميد الثاني، كانت الاتصالات بين الولايات بطيئة، وتستغرق الطرق الداخلية وقتا طويلا، من أجل أن يصل البريد الرسمي، أو تصل العساكر الشاهانية إلى مواقعها،[٥] وقد دفعت هذه الضرورات السلطان لإدخال التلغراف إلى العاصمة، ومده إلى الولايات لربط أجزاء الدولة المترامية ببعضها ببعض، وتسهيل المهام

١- جريدة العصر الجديد، عدد ٩٠، السنة الثانية، في ٩ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٨ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ٣، وعدد ٩٧، في ١٤ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ٣.

٢- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٢١٧.

٣- راجع الفصل الإقتصادي، (ملكية الأرض).

٤- انظر رواتب هؤلاء الموظفين، في جريدة العصر الجديد: عدد ٩٨، في ١٥ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ٣.

٥- مذكرات السلطان عبدالحميد: ٧٧ – ٧٨، ٨٤.

الرسمية، والعسكرية، وقد أصدر الدستور نظاما للتلغراف والبريد، حدد فيه أدق تفاصيل المعاملات ومسؤوليات الموظفين.[١]

افتتح أول مركز للبوستة والبريد في قضاء عجلون سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، وكان عدد موظفي المركز مأمور واحد فقط، [٢] وفي سنة ١٣٠٧هـ- ١٣٠٨هـ/ ١٨٨٩م، عين وكيل للمأمور أيضا،[٣] أما في السلط، فقد أوردت السالنامة تعيين مأمور للتلغراف والبوستة سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م،[٤] وفي سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، عين له وكيل أيضا، [٥] وكان يدير دائرة التلغراف والبوستة في السلط مأمور،[٦] وموظف لتوزيع البريد (موظف بوستة موزعي)[٧] ومأمور مخابرة تلغراف،[٨] وكانت رواتب مأموري المراسلة جيدة، ففي سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، كان الراتب الشهري لهم يتراوح ما بين ٦٠٠ – ٨٠٠ قرش شهريا،[٩]وكان جاويشة التلغراف يعاملون باحترام وتقدير من أهالي الأقضية بسبب طبيعة عملهم المختلفة، وفي هذه المرحلة ذكرت المصادر مد خط التلغراف إلى أنحاء شرقي الأردن، فقد ذكر الرحالتان لبي Libbey وهو سكنز Hoskins، خبر مد خط التلغراف إلى مأدبا،[١٠] ومع نهاية القرن التاسع عشر وجد في نواحي الطفيلة ومعان وعمان،[١١] ومأدبا وقلعة المدورة، وعمل بها مأمورين للتلغراف والبوستة.[١٢]

إن مجرد فتح مراكز البريد في الأقضية، يشير إلى النشاط التجاري، وزيادة عدد السكان، وتنوع فعالياتهم، وإمكانية اتصالهم خارج حدود شرقي الأردن، وهذا يعني ربط الأقضية بالمركز في حوران، وبالتالي بدمشق والعاصمة إسطنبول، وإعطاء الفرصة للعاصمة

١- الدستور، ج٢: ٣١٣ – ٣٢٠.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م: ١٩٤.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٨م/ ١٨٨٩م: ١٢٧.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٣.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٨٩م: ٢٣٦.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١١هـ/ ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣م/ ١٨٩٤: ٢١٦.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٣.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٩.

٩- العصر الجديد، عدد ١٢٠، في ١٠ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/ ٢٢٢ كانون الأول ١٩٠٩م: ٣.

١٠- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, p. ٢٩٩.

١١- يقع مبنى البوستة والتلغراف في عمان قرب دار الحكومة، نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٢٢٤.

١٢- انظر البشير، عدد ١٤٥٠، في ٨ آب ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٢. المقتبس، عدد ٥١٩، في ٣ ذو القعدة ١٣٢٨هـ/ ٨ تشرين الثاني ١٩١٠: ١.

لمعرفة دقائق ما يجري في الولايات والألوية والأقضية، وإثبات حضور الدولة، ويمكن للسالنامات أن تعطينا تصوراً واضحاً وحقيقياً، لحجم التبادل البريدي والنشاط التلغرافي لكل قضاء، فإذا ما عرفنا أن أهالي قضاء عجلون تلقوا سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، ما مجموعه٢٤٠٥ تلغرافا،[١] وأنهم تلقوا سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، (١٠٠٥) رسالة، فإننا نمسك بمفاتيح تدلنا على حجم النشاط الاقتصادي والسكاني وحركة السكان بشكل خاص، وتجعلنا نتفهم كيفية تعامل أهالي شرقي الأردن مع أدوات التنظيمات، فضلا عن تعليمات وأساليب رموز الإدارة العثمانية في هذه المرحلة.[٢]

جـ - دائرة النفوس:

وهي من الدوائر الهامة التي ترتبط بالتنظيمات العثمانية، وقد ربط الدستور بين دائرة الأملاك ودائرة النفوس، [٣] ويمثل (نظام تحرير النفوس) مثلا دقيقا لعلاقة السكان بالتنظيمات العثمانية، فهذا النظام يمس الأهالي مباشرة، بإحصائهم وتحرير أملاكهم، وتسجيل مواليدهم ووفياتهم، وكل هذه الإجراءات تخدم مصلحة الدولة وتؤدي إلى ضبط الضرائب أولا، وتأمين الخدمة العسكرية ثانيا.

بدأ تحرير النفوس قبل سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٢م، وقد صدرت تعليمات في ٨ شعبان ١٢٩٨هـ/ ٢٣ حزيران ١٨٨٠م، ألغت تذاكر النفوس القديمة،[٤] وكانت عملية تسجيل النفوس إلزامية، حيث يتم تسجيل شامل يضم أسماء الإناث والذكور، وأسماء الآباء ومحل الإقامة والولادة والمهنة والصفة والمذهب والصلاحية للانتخاب، إضافة إلى المناكحات والوفيات (وأصناف ودرجات الأسنان والوظائف العسكرية) لأغراض القرعة العسكرية، وكان يجب على كل فرد إبراز تذكرة النفوس عند إجراء البيع أو الفراغ للأموال غير المنقولة، أو الانتخاب أو معاملات البوليس، أو استخراج تذكرة مرور أو زواج.

حصر نظام النفوس الحق في إجراء المعاملات بيد المخاتير والآباء الروحانيين، وأعطى لمأمور النفوس صلاحية التفتيش والتدقيق عند شكه بالمعلومات،[٥] وتنص المادة ٤٠ من

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١١ هـ - ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م: ٢٢٩.

٢- انظر كيف طالب أحدهم سنة ١٢٢٩هـ/ ١٩١١م، من جريدة المقتبس، مد خطوط برقية بين إربد والسلط، والسلط ومأدبا ومأدبا والكرك، والسلط وعمان، وزيزياء والكرك: المقتبس، عدد ٥٩٢، في صفر ١٣٥٩هـ/ ١٩١١م: ٢ - ٣.

٣- الدستور، ج٢: ٤١٤.

٤- الجنان، عدد ٩، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٣٠٧.

٥- الجنان، عدد ٩: ٤/ ١١٤ - ١١٥، مادة ١٦، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

النظام، على ضرورة إشراك مأموري النفوس وكاتب النفوس في القضاء عند إجراء قومسيون النفوس،[١] وقد ذكرت السالنامات ابتداء بسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، مأمور النفوس في مركز قضاء عجلون،[٢] وبقيت الدائرة قائمة حتى سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م،[٣] ولا شك لدينا بأهميتها وفعاليتها في فترة الحرب وإعلان النفير العام، وكان لمأمور النفوس مساعد (معاون) وكاتب ثاني، إضافة إلى كاتب النفوس،[٤] وهي إشارة إلى تزايد مهام الدائرة، وهذا عائد بالتالي إلى تزايد عدد السكان، ومع أن هذه الدائرة ارتبطت بدائرة الأملاك وتسجيل الممتلكات أساسا، لكنها على ما يبدو انفصلت، وأصبحت دائرة مستقلة ولها مسؤوليات كبيرة، ومع ذلك، فلم يكن راتب كاتب النفوس يتجاوز ٢٥٠ قرش في الشهر، في حين بلغ راتب مأمور النفوس في الكرك في قصبة اللواء ٥٠٠ قرشاً،[٥] وفي سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م أجرت الدولة إحصاء عاماً للنفوس في حوران، بعد حملة سامي باشا الفاروقي، واثارت هذه الإجراءات حركة عصيان في قصبة اللواء بالكرك، فيما عرف باسم (هيّة الكرك).[٦]

د ـ دائرة الحراج (الاورمان): [٧]

أصدرت الدولة نظاماً خاصاً بالحراج،[٨] وأنشأت دوائر خاصة بالأحراش في المناطق الغنية بها باسم (أورمان إدارة سي)، واعتباراً من سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، ذكرت السالنامة إدارة الأورمان في قضاء عجلون،[٩] وكان موظفو الحراج هم: مأمور حراج، القولجية (مفتش الحراج) ابتداء، وعادة ما يكون الحراج من الآغوات، وله صفة عسكرية، في حين أن مأموري الحراج من (الأفندية)، وفي سنة ١٣٠٩ رومي/١٣١١هـ/ ١٨٩١م أضيف بوليس إلى

١- الجنان، عدد ٩، مادة ٤٦، ج٦: ٨٨٤، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٥.

٣- سجل شرعي إربد، رقم ٥، حجة ٢: ٤٩ – ٥١.

٤- سجل شرعي إربد، رقم ١، حجة بلا: ٩٥. في شعبان ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م، وسجل رقم ٢، حجة ١٧٣: ١٧٠. في شعبان ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م. وسجل رقم٢، حجة ٩٣: ١٧٠. في ١٦ شعبان ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م: ٧٥.

٥- جريدة سورية الشام، عدد ٩٥١، في ٢ جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م.

٦- راجع مذكرات عودة القسوس، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

٧- انظر بشأن أورمان: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٩٨.

٨- راجع الدستور، نظام الاحراش، (الأورمان).

٩- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١١٨.

الدائرة،[١] وفي سنة ١٣١٠هـ - ١٣١١هـ/ ١٨٩٢م - ١٨٩٣م، أضيف إليهم أيضا تحصيلداري،[٢] وقد عمل الأكراد في منصب مأمور حراج،[٣] ومن الطبيعي أن يزداد الاهتمام بالأحراش عند نشوب الحرب العالمية الأولى، لإمداد خط السكة بالفحم، وربما كان هذا سبباً كافياً وراء توسع دائرة الحراج في قضاء عجلون بشكل خاص، بسبب غناها بالثروة الحرجية.[٤]

هـ ـ شعبة المعارف:

بسبب اهتمام التشريع بالمعارف، وإيلائه حظاً وافراً في الدستور، تم تأسيس شعبة للمعارف في بعض الأقضية، ومنها قضاء السلط، ويتولى إدارة هذه الشعبة رئيس أول، وعادة ما يكون نائب قائمقام ورئيس ثاني هو المفتي، إضافة إلى الأعضاء والكاتب،[٥] ويبدو من تفحص قائمة الأعضاء في السالنامات المتتالية، أن العدد لم يكن ثابتاً، ففي سالنامة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، كان العدد تسعة أعضاء،[٦] وتناقص العدد في سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م إلى ستة،[٧] وبقي العدد على ما هو عليه في العام الذي يليه،[٨] في حين بدأ بالتناقص في السنوات اللاحقة حتى وصل سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، إلى عضوين فقط،[٩] ويلفت الانتباه أن طبيب البلدية كان رئيس الشعبة في هذا العام، أما في قضاء عجلون، فقد أنشئت شعبة للمعارف سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م،[١٠] وتتبع نظارة المعارف ويرأسها القائمقام ومعه ثمانية أعضاء يديرون شؤون التعليم في القضاء.

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٩ رومي/ ١٣١١هـ/ ١٨٩١م: ١٩٠.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٠هـ - ١٣١١هـ / ١٨٩٣م: ٢٢٨. وسالنامة ١٣٠٨ رومي/ ١٨٩٢م: ٣٢٩.

٣- سجل شرعي إربد، رقم ٨، حجة١: ٨٠، حجة١: ٨٠، لسنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م. وسجل ١، حجة (بلا): ١٤٦، في صفر ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، وسجل ١، حجة (بلا): ١٨٥ في ١٦ مارس ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م.

٤- الشرق العربي، عدد ١٢٢، في الاثنين ١٩ رجب ١٣٢٤هـ/ ١ شباط ١٩٢٦م: ١٢.

٥- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٤٢.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ٢٥٦.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م: ١٢٣.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ١٣٣.

٩- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٤٦.

١٠- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ/ ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م: ٢١١.

و ـــ دائرة الرجي:

يبدو أن هناك دائرة مستقلة للرجى (الدخان) في قضاء عجلون فقط، وقد قامت البلدية في إربد سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، بإيصال شارع إلى هذه الدائرة،[١] إلا أن السالنامات لا تشير إلى وجودها ولا تذكرها، ولم نجد في سجلات الطابو أي ذكر لها، لكننا لا نستبعد أن تهتم الدولة بتجارة الدخان ومكوسها، وأن تفرد لها دائرة مستقلة، خاصة بعد دخول زراعة هذه المادة إلى أراضي المنطقة.

ز ـــ دائرة الصحة:

كفل الدستور الرعاية الصحية نظريا،[٢] إلا أن الخدمات التي قدمتها الدولة كانت ضئيلة، فقد مرت بالدولة أوضاعا صحية قاسية، ويبدو أن انتشار الأمراض كان سمة واضحة لكل أجزاء ولاية سورية في موسم الحج ومرور القوافل بالمنقطة، مما دفعها إلى اتخاذ الإجراءات للحد من انتشار الأوبئة والأمراض، ومنها إقامة المحاجر الصحية، في محطات الحجاج. تذكر صحيفة البشير أن الدولة أقامت محجراً صحيا في عين الزرقاء،[٣] وفي محطة معان،[٤] ويبدو أن الهجرات السكانية وصعوبة أوضاع المهاجرين، ساهمت في انتشار الأوبئة، فقد سجل ميرل عند مروره بعمان، أن الوباء كان منتشرا بين المهاجرين، ويعتقد انه وباء الكوليرا وذلك سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، [٥] كما انتشر الهواء الأصفر والتيفوس سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، في كل أنحاء ولاية سورية، وتابعته صحيفة البشير بأعدادها المتلاحقة حتى انقطاعه،[٦] وانتشر وباء الكوليرا سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، في ولاية سورية،[٧] ثم داء الملاريا سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، وتوفي من جرائه في قضاء عجلون عشرة أشخاص،[٨]

١- العصر الجديد، عدد ١٢٨، في ٦/ ١٠/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢ – ٣.

٢- الدستور، ج٣: ٧١٣ – ٨١٢.

٣- البشير، عدد ١١٨٨، في ٣٠ تموز ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م: ٣. وعدد ١٢٦٠، في ١٢ تموز ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢.

٤- البشير، عدد ١٢٦٠، في ١٢ تموز ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧: ٢.

٥- Merrill, East of the Jordan, p.٢١٠, p. ٤٠٢.

٦- البشير، عدد ٢٥٧، في ٣ تموز ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م: ٤. وعدد ٢٥٨: ٤، وعدد ٢٥٩: ٤، وعدد ٢٦٠: ٤، وعدد ٢٦١: ٤.

٧- البشير، عدد ١٣٨٤، لسنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٣.

٨- جريدة سورية الشام، عدد ١١١٦، لسنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٨م: ٣.

وانتشر داء الكلب في الحصن سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، وأدى إلى وفيات بين سكانها، [١] كما عانت كل أجزاء ولاية سورية بما فيها شرقي الأردن من انتشار الهواء الأصفر ما بين سنتي ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، و ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م،[٢] (فنبهت الحكومة على مختاري الحارات أن يحملوا كل ساكن في محلتهم، على أن يبخر بيته كل يوم بالقطران والكبريت، ويطرح في المراحيض من الزاج والكلس، ويرش البيوت بروح الفحم، ويحرق عند باب بيته مساء مقداراً من الزبل).

وفي سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م، انتشر وباء جديد بين الحيوانات في قضاء السلط،[٣] وفي سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، عاد انتشار داء الهواء الأصفر في المنطقة، وشمل كل سورية وفلسطين وشرقي الأردن، وكتبت جريدة سورية الشام بتاريخ ٦ كانون الأول ١٣٢٠هـ/ ١٠٩٢م، إلى نظارة الصحة، تعلمها بحدوث وفاتين في عجلون، وأربع وفيات بين عمال السكة الحديدية، وأن الوباء انتشر بين العربان وبالمقابل، أبلغت النظارة أن ٩٨٧ وفاة حدثت في كل فلسطين وحدها بالهواء الأصفر،[٤] وقد تفشى المرض بشكل كبير بين عمال السكة الحديدية، وأصبح عدد الوفيات اليومي يتراوح بين ١٣ – ١٥ شخصا،[٥] وذكر (موسل) أن الداء وصل إلى مأدبا، وأن من بين ضحاياه كاهن رعية اللاتين من مأدبا.[٦]

وفي سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، انتشر وباء الكلب في كل ولاية سورية، حتى أن رئيس أطباء الفيلق الخامس الهمايوني أعلن بأنه يفتح أبواب المستشفى العسكري (مستشفى الغرباء الحميدي) لكل مصاب، بالداء في الولاية،[٧] ثم عاد مرض الكوليرا وانتشر في نفس العام أيضاً،[٨] وانتشر وباء (مرض الحميره) في أواخر سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، ومطلع سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، في قضاء السلط، وتوفي عدد كبير من الأطفال بسببه، [٩] ويبدو أن

١- البشير، عدد ٢٣٦٢، في ٦/٢/ ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م: ٣.

٢- الغزّي، النهر الذهب، ج٣: ٤١٥.

٣- البشير، عدد ١٠١٦، في ٦ آذار، ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م: ٩.

٤- البشير، عدد ١٥٧٣، في ٢٢ كانون الأول، ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م: ٣.

٥- Rogan, Incorporating, p. ١٧٠.

٦- Musil, Arabia, Petrea, I, p. ١٢١.

٧- البشير، عدد ١٦١٩، في ١٦ تشرين الأول ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٣.

٨- البشير العدد ١٣٨٤، في ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٣.

٩- المقتبس عدد ٣٤٩، في ٣٠ ربيع الأول، ١٣٢٨هـ/ ١٠ نيسان ١٩١٠م: ٢.

السنوات الواقعة ما بين ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، و ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، شهدت انتشار محزنا للأمراض في قضاء عجلون، فقد انتشر الجدري، وتوفي في الحصن وحدها من جرائه ثمانية أشخاص، وأصيب به أكثر من ٢٥ شخصا،[١] كما انتشر التيفوس في الحصن عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وقضى على الكثير من الوافدين إليها وعلى الأهالي أيضا،[٢] وبقيت الأوضاع الصحية صعبة في القضاء حتى سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م.[٣]

لم تُشِر السالنامات، وهي أقدم مصدر لدينا، إلى وجود دوائر صحية مستقلة في الأقضية، وتم تعيين مأمورين صحيين وأطباء بين العسكريين في الولاية، وتوفر مستشفى عسكري (خستخانة) في دمشق المعروف باسم (المستشفى الحميدي للغرباء)،[٤] وهو المستشفى الوحيد التابع للفيلق الخامس الهمايوني في دمشق، وعلى الرغم من أن الدستور حدد (نظام إدارة الطب العمومية) وبين وظائف الأطباء والصيادلة، لكننا لا نجد إشارات إلى تعيين طبيب لبلديات في زمن مبكر في شرقي الأردن، فلم تستخدم بلدية إربد، (وهي أقدم البلديات) طبيباً، إلا مع سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م،[٥] كذلك الحال مع بلدية السلط، فقد ذكرت السالنامة وجود طبيب في البلدية سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٩٩م، [٦] ويبدو أنه بعد سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، كان لبلدية إربد طبيب، وزودت الدولة محطات سكة الحديد الرئيسية بعيادات طبية وصيدليات لأغراض مواسم الحج،[٧] وقامت البعثات التبشيرية الكنسية، وخاصة بعثات طائفة اللاتين بدور مقبول في معالجة الناس، بسبب وجود الأطباء من بينهم، ومنهم الطبيب فوردر Forder الذي عمل في منطقة مأدبا وماعين، وسجل ملاحظاته على

١- المقتبس، عدد ١٩ ١٠، في ٢١ كانون الثاني ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ٢، (من مراسل عجلوني).

٢- المشرق، مجلد ١٧: ٣٦٣، لسنة ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م.

٣- راجع: العاصمة، عدد ١: ٦، عدد ١٥: ٣، في ٨ نيسان ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م، عدد٢٢: ٤، في ٢٢ آيار ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م. وعدد ٢٧، في ١٩ أيار ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م: ٣. عدد ٨٠، في كانون الأول ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م: ٧، عدد ٢٨، في ٢٢ أيار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، وعدد ٤١، في ١٠ تموز ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م. وعدد ٥٥ في أيلول ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م، وأخيراً عدد ٧٥ في ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ١٢٤، والبشير عدد ١٦١٩، في ١٦ تشرين الأول ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٢١٤.

٦- راجع: جورج طريف، السلط وجوارها: ١٤٦.

٧- المقتبس، عدد ٥٥٣، في ١٩ ذي الحجة ١٤٢٨هـ/ ٣١ كانون الأول ١٩١٠م: ٢.

هذه المهمة الطبية،[1] ويمكن استجلاء الوضع الصحي في أواخر أيام الدولة العثمانية، من خلال قراءة مذكرات الدكتور جميل التوتونجي المنشورة، [2] ويبدو منها تخلف الوضع وصعوبته عند انتشار الأوبئة، واعتماد الناس على الطب الشعبي بشكل كبير، وخاصة التداوي بالأعشاب.[3]

وأخيرا فقد أقامت الدولة العثمانية مستشفى عسكرياً في لواء الكرك، خدمة لجيشها المرابط في اللواء، وذلك سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦،[4] وورود ذكر لوجود (خستخانة) في مركز عجلون سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م،[5] وإلى وجود طبيب رسمي مؤقت هو الدكتور مهران،[6] والصورة العامة للوضع الصحي، بأن شرقي الأردن لم يشهد خدمات متمثلة في مديريات صحة، أو موظفين صحيين تعينهم الدولة، وذلك حتى أواخر أيام الدولة العثمانية، وبقي الطب الشعبي هو الوسيلة المتبعة للعلاج بين أهالي شرقي الأردن.

ط ـ نظارة الأوقاف:

حدد الدستور أحكام الأوقاف والإشراف عليها بشكل تفصيلي، [7] وتتلخص بمراعاة مصالح الوقف مثل الايجار والاستئجار وتعمير الأوقاف، وتحصيل أموال الوقف، وكان في لواء الكرك مأمور للأوقاف مسؤول عن تعيين المسؤولين والنظار على الأوقاف في الأقضية التابعة له،[8] إلا أننا لا نعثر على مادة مباشرة في السالنامات لأسماء مأموري الأوقاف أو النظار في الأقضية، وبالمقابل، تحفل سجلات الطابو العثمانية والمحاكم الشرعية في شرقي الأردن، بمادة واسعة للأوقاف، ففي ناحية عمان مثلا، أوقفت مجموعة كبيرة من الأراضي

١- Forder, With the Arabs, p. ٢٨.

٢- (البخيت)، التوتونجي، مذكرات، مجلة دراسات، م ١٢، عدد ١٠، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٥م.

٣- راجع كيف ذكر يونغ الذي زار المنطقة سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، تداوي الناس بالأعشاب في قرية عقربا، عندما زار حوران:

Ewing, A Journy in the Houran, P.E.F. ١٨٩٦, p. ٣٥٥.

٤- راجع المقتبس: عدد ١١٠٧: ١ - ٢. Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, p. ٣٤٦. و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٢٥. و سالنامة ولاية سورية لسنة لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٣١.

٥- سجل شرعي إربد، رقم ٢، حجة ١٨٤: ١٧٦ - ١٧٧، في ٢٥ شعبان ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م.

٦- سعيد النمري، تاريخ إرسالية الحصن: ١٤.

٧- الدستور، ج١: ٤٠٥.

٨- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٩٣.

والدور والدكاكين والمغر في وادي السير وناعور وسحاب ومادبا ومحلات عمان وضواحيها على الجوامع والأديرة،[1] من اجل إعمارها والاستمرار في أداء وظائفها الدينية.

كان مفتي السلط متوليا على إدارة أوقاف السلط سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، في حين تولى أحد أهالي دمشق من المقيمين في قصبة السلط وظيفة المتكلم على جميع أوقاف جامع السلط،[2] ومقابل هذه المهمة (يتناول الناظر عشر المتحصل كما هي عادة نظار دمشق الشام)[3] إلا أننا لا نعثر في قضاء عجلون على أية إشارة لنظار الوقف ضمن سجلات هذه المرحلة، عدا الإشارات إلى وقف الصحابي أبي عبيدة.

ي ــ غرفة التجارة: [4]

ينفرد قضاء السلط بوجود غرفة تجارة (إدارة التجارة)[5] وتشير جريدة البشير سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م،[6] إلى تأسيس الغرفة في قصبة السلط، ويديرها رئيس معه عضوان، لتنظيم أمور القضاء التجارية، كما ترد إشارة في مطلع القرن العشرين، إلى أن صادق أفندي ابن السيد أنيس بيبرص، وهو أحد التجار الشوام في إربد، (كان رئيسا للتجار) سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م،[7] وهناك إشارة لاحقة إلى رئيس آخر في عهد الإمارة، وهو حسن أفندي التل، سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م،[8] ولكننا لا نجد نصا واضحا ورسميا على وجود غرفة تجارية في قضاء عجلون أو في قصبة إربد تحديدا.

تراوحت إدارة هذه المجموعة من الدوائر الرسمية في شرقي الأردن، بين الموظفين الأتراك أو موظفين من أصول عربية وخاصة من أهالي دمشق الشام، أو موظفين محليين. والانطباع العام بأن الفترة المبكرة من التنظيمات العثمانية شهدت دخول الموظف التركي ابتداء، ثم ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، بدأ دخول العنصر العربي، واحتل أبناء الأقضية بعض الوظائف التي تتطلب معرفة بالمنطقة وأهاليها إلا أن كل الفئات التزمت

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٢٧٥ – ٢٧٦.

٢- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٤٦ – ١٤٧ .

٣- المصدر نفسه: ١٤٧.

٤- راجع نصوص قانون غرفة التجارة، الدستور، ج١: ٤٠٢ – ٤٠٣.

٥- جورج طريف، السلط وجوارها: ١٤٧.

٦- البشير عدد ٨٦٥، في ١٤ نيسان ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ٣.

٧- سجل شرعي اربد، ٨، حجة ٢: ١٤٢، في ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٨- سجل شرعي اربد، رقم١، حجة ٥٢: ٧٧ – ٧٨، في ربيع الأول ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م.

بالقوانين واختلطت بأهالي القصبات بشكل خاص, ولم يبد من الأهالي أي رفض للقوانين والأنظمة داخل القصبات أو القرى, فقد أحسوا مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بحاجتهم إلى الدستور, والتنظيم الفعلي, ومارسوا حقهم في الرقابة على الموظفين, وراقبوا اداءهم واحتجوا على الإساءة للقانون, أو على انعدام الأمن بواسطة المقالات في الصحافة الصادرة في دمشق وبيروت.

ثالثا: المجالس الإدارية:

أ- **مجلس إدارة اللواء:**

تشكل هذا المجلس في الكرك بعد صدور الإدارة السنية بتشكيل متصرفية الكرك سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م, ويسمى أيضاً(المجلس العمومي)[١] ويرأسه المتصرف وينص الدستور حسب نظام إدارة الولاية على أن مدة عضوية المجلس سنتان, وتجري الانتخابات بحق نصف الأعضاء سنوياً, ويمكن للعضو أن ينتخب أكثر من مرة, وقد حددت المادة (٩٠) من النظام اختصاصات المجلس وهي الإشراف على واردات اللواء, وتدقيق ميزانيته وإنشاء الطرق بين الأقضية, والنظر في كل ما يخص الحكومة من مقاولات ومزايدات ويخول المجلس أيضا حق الإشراف على الموظفين.

أوردت السالنامات المتتابعة أسماء الأعضاء الذين يشكلون مجلس متصرفية الكرك, [٢]وأعضاء المجلس عادة من فئتين, الطبيعيين أي الرسميين, الذين يعينون بحسب وظائفهم, وهم: المتصرف والمحاسب ومدير التحريرات والحاكم الشرعي والمفتي, والفئة الثانية: الأعضاء المنتخبين, وهم عادة ما بين أربعة إلى ثلاثة أعضاء, ويتم الانتخاب بواسطة (لجنة تفريق) تضم إضافة إلى الأعضاء الطبيعيين, الرؤساء الروحانيين للطوائف غير الإسلامية,[٣] على أن يتم انتخاب ثلاثة أمثال العدد المطلوب, وترسل الأسماء إلى مراكز الأقضية التابعة للواء, ويقرر مجلس الإدارة القضاء اختيار ثلثي الأعضاء بالأغلبية, وترفع إلى الوالي الذي يرسل بدوره مرسوم التعيين.[٤]

١- الدستور, ج١: ٤١٤ – ٤١٥.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢١٦. سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٢٤.

٣- الصوفي, سمير الليالي: ٢/ ٢٢٠ – ٢٢١.

٤- الدستور, ١/ ٣٩٤ – ٤١٤.

ب – مجلس إدارة القضاء:

حددت المادة (٩٢) من قانون إدارة الولايات اختصاصات مجلس إدارة القضاء[١] وهو المجلس الذي ينتخبه الأهالي,[٢] ويشترط في العضو المرشح أن يكون قد تجاوز سن الثلاثين ويدفع ضريبة الوير كو بمعدل ١٥٠ قرشاً في السنة, ويعرف القراءة والكتابة, [٣] ويختص المجلس بممارسة صلاحيات معينة, وهي نفس صلاحيات مجلس اللواء, إضافة إلى تكليفه بتقسيم التكاليف المطروحة بقرار من مجلس إدارة اللواء على المحلات والقرى واتخاذ التدابير المتعلقة بالصحة العمومية, ورؤية المواد المأذون بالحكم عليها نظاما من محاكمات المأمورين, وإنشاء الطرق بين القرى.

ورد ذكر لأقدم مجلس إدارة شرقي الأردن في قصبة السلط, ذكرته سالنامة ولاية سورية ابتداء بسنة ١٢١٢هـ/ ١٨٧٥م,[٤] وحتى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م,[٥]ويبدو من استعراض قوائم أعضاء مجلس إدارة قضاء السلط, أن عددهم لم يكن ثابتا, وبلغ أحيانا عضوين فقط[٦] للأعضاء المنتخبين, وتقلص عدد الأعضاء الطبيعيين ليصبح أقل مما ينص عليه الدستور ولم يتم تمثيل الطوائف الروحية للمسيحيين دائماً ضمن الأعضاء الطبيعيين.

أما في قضاء عجلون, فقد ظهر هذا المجلس مبكرا وورد في سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٩٦م,[٧]وكان عدد الأعضاء ستة, ثلاثة منهم طبيعيين أي رسميين, وهم: نائب القائمقام, والمفتي ومدير المال, وثلاثة منتخبين, وهم: الشيخ يوسف الشريدة أفندي من ناحية الكورة, وحسن البركات الفريحات أفندي من ناحية جبل عجلون, وخليف الغنما أفندي من ناحية بني عبيد من الطوائف المسيحية, وفي سنة ١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م, تم دمج

١- الدستور, ج١: ٤١٤ – ٤١٥.

٢- الدستور, ج١ : ٤١٤ – ٣٩٢- ٣٩٤. وانظر : زين نورالدين زين, التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الإمبراطورية العثمانية, مجلة الأبحاث,الجامعة الأمريكية, م١٤, ج١, ١٠٠ – ١٢١, آذار ١٩٦١م, بيروت.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م: ٢٢٨.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م: ٩٩.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م: ٢٢٨.

٦- جورج طريف, السلط وجوارها: ١٤٩ – ١٥٠. وانظر المفيد, عدد ٤٥٧, وفي ٢٦ رجب ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م: ١٠١.

هذا المجلس مع (مجلس الدعاوي) وسمي (مجلس الإدارة والدعاوي في قضاء عجلون) ويتكون من ستة أعضاء,[١]واستمر الدمج قائما حتى سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٢م,[٢]أما في مجلس سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م, فقد اختلفت أسماء الأعضاء, وتم فصل مجلس الدعاوي عن مجلس إدارة القضاء, وأصبح عدد أعضاء المجلس ثلاثة أعضاء رسميين, وأربعة منتخبين, ويرأسهم القائمقام, وبصورة عامة, فإن متابعة القائمة التي توردها السالنامات ما بين سنتي ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م, ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م, تشير إلى ثلاثين مجلسا, استقر فيها عدد الأعضاء الطبيعيين على ثلاثة, وتفاوت عدد الأعضاء المنتخبين ما بين ٤- ٥ أعضاء, بينهم دائما ممثل لغير المسلمين, وقد وصف هؤلاء بأنهم (أفندية) لأنهم يحسنون القراءة والكتابة, وهو شرط من شروط عضوية المجلس.

يبدو ان بعض المخالفات كانت تحدث في ا لانتخابات, وتكشف الكشوى التي قدمها أحد أهالي قضاء عجلون على القائمقام السابق سري بك نموذجا لهذه التدخلات والمخالفات, فقد أخذ منه مبلغ ست وأربعين ليرة عثمانية, لينتخب عضوا في مجلس إدارة القضاء, فأحيل المشتكى عليه إلى القضاء,[٣]وقد تدخل متصرف حوران (فهيم بك) وأبدى اعتراضه على انتخاب من لا يعرف القراءة والكتابة عضوا في المجلس, لأن في ذلك مخالفة للنظام.[٤]

وبصورة عامة فإن قراءة تركيبة أعضاء مجلس الإدارة في القضاء تكشف عن الزعامات العائلية في المنطقة, وتعكس حجم الثروات الخاصة والملكيات, ويبدو أن فقدان العشائر لمنصب شيخ القرية, وحلول سلطة المختار بديلا عنه, جعلت الزعامات العائلية تتحول إلى مجلس الإدارة في القضاء, ذلك أن منصب المختار لم يمثل طموحاً لهم, وامتد هذا الطموح لاحقا إلى المجالس التشريعية والنيابية في العهد الوطني.

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م: ٩١.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م: ١٠٣.

٣- المقتبس, عدد ٦٤٩, في ١/٤/ ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٣.

٤- المقتبس, عدد ٦٣٧, (مراسل عجلوني): ٣, وانظر: المقتبس, عدد ٦٧, في ٢٩/ ٣/ ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٣,وعدد ٩٧٢, في ٢٤/ ٨/ ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م: ٣. جريدة الإتحاد العثماني، عدد ٥٣: ٣.

جـ- المجلس البلدي: [١]

نص الفصل السابع من نظام إدارة البلديات على اختصاصات دوائر البلدية ووظائف مأموريها,[٢]ويتكون المجلس البلدي بموجبه من رئيس ومعاون وستة أنفار أعضاء مع مهندس وحكيم ومأمور تفتيش, وخفراء مشاة من العساكر الضبطية, إضافة إلى كاتب وأمين صندوق,[٣]ويشترط أن يكون رئيس البلدية من أصحاب الأملاك والأراضي ليخدم في منصبه مجانا, ويتم انتخاب أعضاء المجلس البلدي عن طريق مجالس اختيارية القصبات, وتوافق عليهم الحكومة ويجتمعون مرتين في الأسبوع.

أما إيرادات البلدية فهي رسوم الإنشاءات والتعميرات وتسجل في دفتر خاص, يدقق مرة في كل شهر, وتعين الدولة المعاون والطبيب ومأمور التفتيش والعساكر الضابطة, ويجب ألا يتدخل عمل المجلس البلدي مع الأشغال العائدة لخزينة الدولة, ويمكن تحديد وظائف المجلس بما يلي:[٤]عمل لأزقة والسواقط والأرصفة, ومجاري المياه وإشعال القناديل ليلا, والإشراف على النظام الأبنية والتجسس على المكاييل المستعملة مثل القبابين, والموازين والأوزان والكيلات والأذرع, ومنع الأشياء المضرة بالصحة, إضافة إلى الرسوم التي تؤخذ من أصحاب الحيوانات.[٥]

ضمن هذا الإطار النظري, فقد وردت أول إشارة إلى وجود مجلس بلدي في شرقي الأردن, في إربد سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م,[٦] إلا أن ما أوردته السالنامة ليس دقيقا تماماً, فقد عثرنا على إشارة أوضح في دفتر طابو يعود إلى سنة ١٢٩٥مالي/ ١٨٧٩م – ١٢٩٨مالي/ ١٨٨٢م, تشير إلى موقع البلدية في الحارة الفوقا في إربد,[٧]وهذا يعني أنها أنشئت سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م, ومن تتبع سالنامة ولاية سورية بدءا بسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م وحتى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م, تبدو قائمة أعضاء المجلس البلدي متتابعة, وتضم أسماء أربعة رؤساء للبلدية فقط مع أن مدة المجلس عامان, وتتكرر أسماء الأعضاء في القائمة, وهذا أمر

١- E.I. Vo١. Ipp. ٩٧٣- ٩٨.(BALADIYYA), by J.Prins.

٢- الدستور, ج٢: ٤٢٢- ٤٨٥.

٣- المصدر نفسه: ٤٣٣.

٤- المصدر نفسه: ٤٢٥.

٥- المصدر نفسه: ٤٢٩.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م: ١٨٤.

٧- هند أبوالشعر, إربد وجوارها: ٢٠٨- ٢٠٩, ٤٧٤.

مقبول, لأن العمل تطوعي, ولا يحتمل راتبا, مما يجعله بيد أصحاب الأملاك المقتدرين, ويبدو من دراسة القائمة, أن الأعضاء والرئيس كانوا من (الأفندية) أي ممن يحسنون القراءة والكتابة وكان الجاويش يحمل لقب (آغا) في حين عمل كاتب القائمقام كاتبا للبلدية أيضا ولسنوات متتالية, فهناك إشارة في السجل الشرعي إلى اتخاذ البلدية صيدلانياً سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م, وربما كان التعيين قد تم في زمن سابق,(١) لكننا لا نملك الدليل على ذلك.

يلفت انتباهنا في مجلس بلدي إربد, الإشارة إلتي وردت في دفتر طابو ١٣٠٥هـ/ ١٣٠٧مالي/١٨٩٠م (لساحة دور البلدية)(٢) ومما يؤكد تصورنا بأن للبلدية دور مملوكة تؤجرها. إن إشارة لاحقة تعود إلى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م,(٣)ذكرت بأن مأموري الحكومة يسكنون في دور البلدية, وهو ما لا نجده في أخبار دور البلدية الأخرى حسب معرفتنا, وأخيرا, فقد كان من أبرز المعاملات التي شغلت بلدية إربد في أواخر العهد العثماني, المسائل الصحية, وضبط الحيوانات السائبة وبيعها, ووضع البدل النقدي في صندوق البلدية حسب النظام, وقد أدى هذا الأمر إلى إشكاليات كثيرة لرؤساء البلديات الذين مارسوا هذا الحق, وأوقعهم في إشكاليات الدعاوي التي حفظتها سجلات المحاكم الشرعية.

في سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م, تأسست بلدية في الحصن, وتولى رئاستها كل من سلطي الإبراهيم, محمد الفنيش, سليم أبو الشعر, يوسف النمري, لكنها ألغيت مع نشوب الحرب العالمية الأولى,(٤)أما في سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م, فقد أنشئت بلدية في ناحية عمان,(٥)ومع أن السالنامات لا تذكر ذلك بالتحديد, إلا أن الإشارات الصحفية إلى (دور البلدية) في عمان يؤكد هذا التصور.(٦)ومن الاطلاع على سجلات بلدية عمان يبدو أن من مهامها التي مارستها (الإشراف على المباني وترخيصها, والمحافظة على نظافة الطرقات

١- سجل٥, حجة٢: ٧٢, في ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

٢- ١٧-B: ١٠١.

٣- المقتبس, عدد ٣٢٠: ٢.

٤- عن أورراق عائلية تخص جدي (سليم أبوالشعر) ومقابلات مع مسؤولين في بلدية الحصن(رئيس بلدية سابق) وأحد المعمرين في الحصن.

٥- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٢٤.

٦- المقتبس, عدد ٨٥٧, في ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ٢١ كانون الأول ١٩١١م: ٢.

والأماكن العامة, ومراقبة بيوت الخلاء, وإلزام السكان على إنشاء اسطبلات لحيواناتهم, والمحافظة على صحة المواطنين بمراقبة المسالخ وأماكن بيع المواد الغذائية, والإشراف على أوضاع السيل بإزالة المستنقعات وعمل أحواض للعيون لتسهيل الاستفادة من مياهها, والكشف على البساتين وتنظيم أمور الري).[١]

أما في السلط فقد أوردت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م, أن البلدية تأسست في قصبة السلط في هذا العام, [٢]وكان عدد أعضاء المجلس الأول أربعة مع رئيس هو فياض أفندي, وفي سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م, إزداد عدد الأعضاء ليصبح عشرة,[٣]وهي مؤشر على اتساع مهام المجلس البلدي, واهتمام الأهالي بالمشاركة فيه, وفي سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م, تم تعيين طبيب للبلدية,[٤]واستمر دور المجلس البلدي في السلط دونما انقطاع حتى نهاية العهد العثماني, إلا أن ما يلفت الانتباه في مجلس بلدية السلط, تدخل الدولة سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م, وتعيين أعضاء دون انتخاب, وقد أثار هذا الأمر احتج الأهالي, فأبرقوا إلى المتصرفية واللواء, وأعلنوا عدم موافقتهم على المجلس الجديد,[٥]وهذه هي الحالة الوحيدة التي وصلتنا لتدخل الدولة في انتخابات المجلس البلدي في شرقي الأردن مباشرة.

تمثل تجربة البلديات المشاركة الأهلية في الإدارة, وهي صورة جديدة مستحدثه لعلاقة الدولة بالإدارة المحلية, وشكل من أشكال التغير الحضاري الذي أدخلته تجربة التنظيمات إلى المنطقة, ونعتقد أنها تجربة ناجحة, فقد سجلت الصحافة المعاصرة جهود هذه البلديات في شق الطرق وتقديم الخدمات وخاصة في الأسواق, والحفاظ على الصحة والأبنية والمرافق بشكل عام.

د- مجلس الناحية:

استنادا إلى قانون الولايات أنشئت مجالس للنواحي, ومجلس إدارة الناحية يتكون

١- نوفان الحمود, عمان وجوارها:٢٢٤.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١٢٣.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٢٠.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٣٥.

٥- المقتبس, عدد ٩٥, في ٢٠ ربيع الأول, ١٣٢٧هـ/ ١٠ نيسان ١٩٠٩م:٤. وراجع: جورج طريف, السلط وجوارها:١٦٦- ١٧٤.

من أعضاء ممثلين لمجلس اختيارية القرية في الناحية, شرط ألا يتجاوز عدد الأعضاء أربعة من كل قرية, ويتكون المجلس من مدير الناحية والنائب والكاتب والمأمور مع أربعة أعضاء منتخبين من القرى,[١]وينطبق على هذا المجلس في مسألة الانتخاب, ما ينطبق على مجلس إدارة القضاء, ويجتمع أربع مرات في السنة حسبما يرتأي الوالي, ولا يتجاوز فترة انعقاده أسبوعا واحدا, ويترأس المجلس مدير الناحية, ويتناقش الأعضاء في أمور تخص تنشيط الطرق في القرى, والزراعة والمحافظة على النظام, إلا أن قرارات المجلس ليست قطعية, إذ يجوز للقائمقام أن ينقضها, هذا المجلس المحلي لا نجد أخبارا تغطية, ولا توجد محاضر لجلساته تمكننا من استقراء دوره, ومن هنا فقد اقتصرنا على ذكر الجانب النظري الذي يمثله.

هـ- مجلس إختيارية القرية:

نص الدستور على ضرورة تكوين مجلس اختيارية لكل قرية, ويحدد عدد سكان القرية عدد الأعضاء المنتخبين, ويتراوح عادة ما بين ٧- ١٢ عضوا, ويشترط في العضو المرشح للانتخاب, أن يتمتع بالتبعية العثمانية ولا يقل عمره عن ثلاثين عاما, وأن يكون ممن يدفعون ضريبة ويركو سنوية لا تقل عن مائة قرش,[٢]أما إذا تعددت الطوائف في القرية, فلكل طائفة أن تختار مجلسها, وهذا يعني اختيار مجالس خاصة بالمحلات أوالحارات في حال تعدد الطوائف. ويحدد الدستور واجبات المجالس الاختيارية بشكل تفصيلي, [٣]وهذه الجوانب النظرية لم تطبق بحذافيرها, وإنما حظي المجلس الاختياري عادة بصفة اعتبارية, وخاصة لدى المحاكم الشرعية, واعتبروا من الشهود الذين لا يشك في شهاداتهم, وشهدوا في عمليات الطابو وتحديد الملكيات, وقاموا على إصلاح ذات البين في القرى والنواحي, وهي تجربة تتكامل مع باقي تجارب المجلس, وتشير إلى نجاح الدولة في فترة التنظيمات بإشراك السكان المحليين في إدارة أنفسهم.

١- الدستور, ١/ ٢١٥- ٢١٧, وانظر : المفيد، عدد ٤٥٧, في ٢٦ رجب, ١٣٢٨هـ/ ١٢ آب ١٩١٠م: ٣.

٢- الدستور, ١/ ٢١٥ – ٢١٧.

٣- الدستور, ١/ ٤١٨- ٤٢٧.

تاسعاً: التمثيل الرسمي في مجلس الولاية ومجلس المبعوثان:

إن تجربة الحكم المحلي وإشراك الأهالي في الإدارة حسبما رأينا كانت تجربة ناجحة, وقد وعى الناس خطورتها, ومارسوها, وامتثلوا للأنظمة, واحتكموا للمحاكم النظامية, فضلا عن المحاكم الشرعية, والتزموا بالقوانين, ولا يمكن فهم أثر حركة التنظيمات دون دراسة هذه الممارسات وتتبع أثرها على حياة الناس وممارساتهم, وأكثر ما يمثل هذه النقلة الحقيقية في حياة المنطقة, المشاركة في مجلس الولاية العمومي والمبعوثان, فقد نص قانون الولايات العثماني على تشكيل مجلس عمومي في مركز الولاية, ويتألف من أربعة أعضاء منتخبين عن كل لواء,[١]وقد مثل لواء الكرك سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م, عودة أفندي القسوس, ويوسف أفندي السكر, عن قضاء السلط, وعبد النبي أفندي النسعة عن قضاء معان, وعبد الهادي أفندي, ومحمود العوران عن قضاء الطفيلة,[٢]وعبد القادر التل وعبد العزيز الكايد عن قضائي عجلون وجرش, ورشح صالح أفندي مصطفى التل العجلوني ومصطفى افندي حجازي وعلي أفندي الشراري وكلهم من إربد, وسلطي أفندي الإبراهيم من الحصن, أنفسهم لانتخابات مجلس الولاية العمومي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م,[٣]ألا أنهم فشلوا, وفاز عن لواء حوران النائب رشيد أفندي طليع "مرشح الاتحاديين".[٤]

وقد شهد مجلس الولاية العمومي, وصول عدد من أبناء المنطقة ممن دخلوا مجلس الإدارة في القضاء, ومنهم عبد العزيز الكايد, من قرية سوف سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م,[٥] ونجيب أفندي الشريدة سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م, وعبد القادر افندي التل سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م,[٦]وفي سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م, انتخب زعل المجالي ومحمد الحسين وعلاء الدين طوقان وخليل التلهوني وحسين العطيوي ونجيب الشريدة وشوكت حميد.

أما في مجلس المبعوثان والذي كان يشترط أن ينتخب أعضاؤه بنسبة عضو واحد لكل خمسين ألف شخص, ولمدة أربع سنوات فقد مثل شرقي الأردن في انتخابات سنة

١- الدستور،١/ ٣٨٥ – ٣٨٦.

٢- سليمان الموسى والماضي: تاريخ الأردن: ١٠، القسوس، مذكرات: ٥٤,المقتبس, عدد ٨٣٧: ٢, في ذي الحجة سنة ١٣٢٩هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩١١م.

٣- المقتبس عدد ٩٣٦, في ٢٣/ ٣/ ١٣٣١هـ/١٩١٢م:٢.

٤- المقتبس عدد ١٠١٣, في ١٤/ ١٠/ ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م:٢-٣.

٥- المقتبس عدد ٦٣٧, في ٢٩/ ٣/ ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م:٣.

٦- المقتبس عدد ١٤٨٣, في ١/٢١/ ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م: ١.

١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م, توفيق بك المجالي,[١] ومحمد عطا الله أفندي الأيوبي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م,[٢] وتوفيق بك المجالي سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م,[٣] إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى وصدور الأحكام العرفية, تسبب في تعطيل كل هذه الفعاليات وانتقلت البلاد إلى مرحلة أخرى, عانت فيها من ويلات الحرب وسيق أبناءها للمشاركة في المعارك فيما عرف باسم (السفربرلك) أوالنفير العام, وذلك في الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م و١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م, ومعها سقطت الدولة عسكريا, وانتهى العهد العثماني رسمياً في شرقي الأردن.

عاشراً: الجهاز القضائي:

عرفت المنطقة في ظل غياب السلطة, سيادة تامة للعرف العشائري والقضاء البدوي, وخاصة بين أبناء العشائر البدوية, والعرف قواعد درج الناس على اتباعها في بيئة محددة, يلتزمون به في معاملاتهم, يحترمونه ويخضعون لأحكامه ولا يخرجون عليها,[٤] وهذه الأحكام غير مكتوبة, لكنها تحل القضايا بين أبناء العشيرة الواحدة, أو بين أبناء القبائل ببعضها البعض, وهي موافقة للشرع,[٥] وابتداء, فإن الدولة العثمانية لم تتدخل في القضاء البدوي الذي حكم القبائل منذ القدم, وتركت لهم حل قضاياهم, ومع ذلك, فقد استدعت بعض الحالات من موظفي الدولة حضور بعض جلسات القضاء البدوي, ليتأكدوا من عدم مخالفتها للشرع,[٦] ومع تأسيس الجهاز القضائي في المنطقة اكتسب صفة شرعية

١- سالنامة دولة علية عثمانية: ١٣٢٧هـ/ ١٩١١م: ٩٩. المقتبس عدد ٥١٣, في ٢٨ شوال ١٣٢٨هـ/ تشرين الثاني١٩١٠م: ٨.

٢- فلسطين, عدد ١٢٧, في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ٣١ آذار ١٩١٢م: ٣.

٣- البشير، عدد ٢٣٦٣, في شباط ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م: ٢. المقتبس عدد ١٤٨٠, في ٣ ربيع الأول ١٣٣٣هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٩١٥م: ٢.

٤- حازم الزعبي, مفهوم العرف في القانون, بحث منشور في أعمال ندوة (العرف العشائري بين الشريعة والقانون) تحرير محمد عدنان البخيت, وأمين القضاة وأمين العوايشة, المركز الثقافي الإسلامي, الجامعة الأردنية, عمان ١٩٩٠م: ٥.

٥- راجع ما كتبه بهذا الخصوص: سلمان بولس, خمسة أعوام في شرقي الأردن, أبحاث أخلاقية أدبية قضائية دينية,عمان ١٩٨٩م, طبعة٢, وأيضا: عودة القسوس، القضاء البدوي, ط٢٠ عمان, المطبعة الأردنية, ١٩٧٢م, محمد أبو حسان, تراث البدو القضائي نظريا وعمليا, دائرة الثقافة والفنون,عمان ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٦م.

٦- سلمان بولس, خمسة أعوام: ٨٩.

لدى البدو, وأحالوا قضاياهم, ولجأوا إلى المحاكم الشرعية والنظامية بالتدريج, وخاصة عندما تتعلق قضاياهم بغير البدو من الأهالي.[١]

اعتمد القضاء العثماني قبل عهد محمد باشا في سورية على الشرع الشريف, وكان الحاكم الشرعي ينظر في كافة القضايا, وكانت القضايا الجزائية تحال إلى الباشا, [٢]إلا أن تغييرا حقيقيا حدث في المنطقة عندما خضعت لإدارة محمد علي باشا, فقد وجدت السلطة العثمانية في سورية, نفسها أمام تحد كبير لكل ممارستها السابقة, بعد انسحاب جيش إبراهيم باشا من سورية, وأخذ تحديث القضاء (النظامي والشرعي) جانبا هاما من التنظيمات, فأصدر السلطان عبد الحميد (١٢٥٥- ١٢٧٨هـ/ ١٨٣٩م- ١٨٦١م) قوانين متعددة نظمت القضاء الشرعي, منها الخط الهمايوني الخاص بمناصب القضاة,[٣]وآخر يختص بتنظيم تعيين النواب وأصنافهم ورتبهم ومعاشاتهم ومدة تعيينهم في الألوية والأقضية,[٤]وأخيرا, وفي سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م, أصدر خطا جديدا يتعلق بتحصيل رسوم المحاكم الشرعية.[٥]

أما في مجال القضاء النظامي, فقد صدر (قانون الجزاء الهمايوني) الذي جمع كل الأنظمة وأعطى ضمانة حقيقية للمواطن العثماني لحماية حقه في الحياة والتملك وممارسة معتقداته,[٦]كما وضع (قانون أصول المحاكمات الجزائية) وترجمة نقولا أفندي النقاش إلى العربية سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م, على أن يناقشه مجلس المبعوثان عند اجتماعه,[٧]وهذا القانون يمثل تطورا نظريا كبيرا في الدولة العثمانية, تتناسب مع وجود فئة متنورة قادت حركة التنظيمات, وهو القانون الذي وضع بين أيدي ممثلي القضاء في الدولة, ويمثل أمانا

١- عرفت المنطقة العديد من القضاة الذين تشد إليهم الرحال ومنهم في عشائر البلقاء ابن حمدان من عشيرة العواملة, أبو حمور من المحامرة, ابن حمود من العربيات, ابن نصر الله من الفواعير, ابن ختلان من عشائر عباد في الأغوار, راتب العدوان من عشائر العدوان في الشونة, أبوحسان, تراث البدو: ٤٤- ٤٥, وانظر : أحمد وصفي زكريا, عشائر الشام, ط٢, دمشق ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: ٢٦١.

٢- نوفل, حسر اللثام: ٣١.

٣- الدستور,١/ ١٤٢ – ١٤٦.

٤- الدستور،ج١: ١٤٧ – ١٤٩.

٥- الدستور, ج١: ١٣٠- ١٤١.

٦- قانون الجزاء الهمايوني, ترجمه وعلق عليه: سليم رستم, المطبعة الأدبية, سنة ١٩١٦م.

٧- هذا ما نصت عليه الصفحة الأولى من القانون, راجع: النسخة المحفوظة في المجموعة الخاصة بمكتبة الجامعة الأردنية.

للمواطن على حرياته وحدا فاصلا بين العهد العثماني قبل الإدارة المصرية وبعدها.

بعد صدور قوانين التنظيمات العثمانية, أصبح القضاء الشرعي مقتصرا على الاحوال الشخصية والأوقاف, وأحيلت القضايا الحقوقية والجزائية للمحاكم النظامية ولكن ذلك لم يكن قطعيا, فقد استمر الأهالي بالرجوع إلى المحاكم الشرعية في حل قضاياهم, بحكم التعود ولثقتهم التي تعود لأسباب دينية.

أ- المحاكم الشرعية:

بدأ تنظيم القضاء الشرعي مع السلطان عبد الحميد, ففي سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٥٥م, صدر خط همايوني, يتعلق بمنصب (القضاة), حيث تعين عليهم اجتياز الامتحان الذي يعقد بإشراف مأمور من قبل المشيخة الإسلامية,[١]وفي نفس العام, صدر خط همايوني ثاني, يتعلق بتنظيم النواب وأصنافهم ورتبهم ومدة تعيينهم في الألوية والأقضية,[٢]وصدر أيضا سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م, خطا همايونيا لاحقا, لتنظيم تحصيل الرسوم في المحاكم الشرعية, منع بموجبة النواب من إعطاء حجج العقارات والأملاك خارج دوائرهم.[٣]ويبدو أن التطور الحقيقي بدأ مع عهد السلطان عبد العزيز سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٦١م, وفي سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م, عندما تأسست لجنة من الفقهاء العثمانيين, عرفت باسم (جمعية المجلة), ويرأسها جودت باشا (ت سنة١٢١٣هـ/ ١٨٧٦م) ناظر ديوان الأحكام العدلية, وقامت بجمع الأحكام وتبويبها في مجلة عرفت باسم (مجلة الأحكام العدلية) واشتملت على ٥٨١ مادة, مطابقة للكتب الفقهية,[٤] وأصبحت المرجع الأول للحكام وقضاة الشرع في الدولة العثمانية.

حدد الدستور نظام المحاكم الشرعية,[٥]ويشتمل على ثلاثة فصول, يحدد بيان الخرج والأجور للمحاكم الشرعية، وقد اعتبر هذا النظام عتيقا,[٦] واستعيض عنه بنظام جديد للحكام الشرعيين, يتكون من ١٩ مادة في ١٣ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م,[٧]وينص على

١- الدستور, ١/ ١٤٢- ١٤٦.

٢- الدستور, ١/ ١٤٧ – ١٤٩.

٣- الدستور, ١/ ١٣٠ – ١٤١.

٤- مجلة الأحكام العدلية, ط٢, مطبعة عثمانية, وقسطنطينية ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م.

٥- الدستور, ١/ ١٣٠ – ١٤١.

٦- الدستور, ٢/ ٦٤٢ في ١٦ صفر سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م.

٧- الدستور, ٢/ ٦٤٦.

تصنيف حكام الشرع على خمسة أصناف, مع رواتب كل صنف, حيث تتقاضى الأصناف بالتوالي ٥٠٠٠ قرش, الثاني ٤٠٠٠ قرش, الثالث ٣٠٠٠ قرش, الرابع ٢٠٠٠ قرش, والخامس دون الألف قرش,[١] في محاولة لضمان حسن معيشتهم وثبات أحكامهم. كما حدد واجبات النائب والأجور,[٢]ويبدو من هذا الاستعراض أن نظام المحاكم الشرعية الفعلي, بدأ بعد سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م, وتم تحديد صلاحياتها بعد سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م, حيث أصبحت مسؤولة عن مسائل الأوقاف والتركات والقسم والبيوع والزواج والطلاق والنفقة,[٣]وكانت المحاكم الشرعية تعطي حججا شرعية بالوكالات ويعمل بها لدى كافة المحاكم والدوائر الرسمية, إلى أن وضعت الحكومة العثمانية (قانون أصول المحاكمات الشرعية) حددت فيه المادة الثامنة, مهام المحاكم الشرعية بتنظيم الوكالات في الدعاوي التي تراها فقط, كما ورد في المادة الثانية من قانون تشكيلات العدلية المؤقت العبارة التالية: (وسائر الدعاوي والقضايا التي كانت ترى في المحاكم الشرعية قبل نشر قانون أصول المحاكمات الشرعية الأخير).[٤]وصدر تعميم إلى حكام الشرع سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م نص على عدم جواز تسجيل حجج الأراضي وغيرها من العقارات وانحصارها في دائرة الطابو,[٥] وهو ما لم تلتزم به المحاكم الشرعية عادة.

ورد ذكر للمحاكم الشرعية في قضاء السلط اعتبارا من سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م, أما في ناحية عمان, فقد وردت أول إشارة لوجود محكمة شرعية سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م,[٦]أما في قضاء عجلون فتم تشكيل المحكمة الشرعية سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م باعتبارها جزءا من محكمة بداية قضاء عجلون,[٧]ومع ذلك فإننا نعثر على وثائق تشير إلى تشكيل المحكمة الشرعية في القضاء ابتداء بسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م, [٨]فقد صدرت وثيقة عن مجلس شرعي قضاء عجلون في ١٣ جمادى الأولى ١٣٠١هـ/ ١٢ آذار ١٨٨٣م تختص بتحديد

١- الدستور, ٢/ ٦٤٣.
٢- الدستور, ٢/ ١٣٣ – ١٣٥، ١٣٥ – ١٣٨, ١٤٠- ١٤١.
٣- كرشة, الثمار الشهية: ٤٤- ٤٥.
٤- العاصمة, عدد ١٨, في نيسان ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م:٤.
٥- سجلات محاكم دمشق الشرعية, سجل ٧٠١, حجة ٣: ٣, في ٨ محرم ١٢٩٦هـ/ ٣ كانون ثاني ١٨٧٨م.
٦- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ١٠٥- ١٠٦.
٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١١٨.
٨- البشير, عدد ١٤٦٨, في ٢٤/ ١٢/ ١٣١٨هـ ١٩٠٠م: ٣.

أوقاف سيدنا أبوعبيدة عامر بن الجراح.

يتكون الجهاز الشرعي في المحاكم الشرعية من القضاة, نواب الشرع, كتاب الشرع, المباشر والمحضر, البوليس, المفتي, وفيما يلي قراءة مركزة لهذا الجهاز من الناحية النظرية, مع محاولة لاستقرائه من المصادر لمنطقة شرقي الأردن, بدءا بالقضاة:

١- **القضاة:**

منصب اعتباري يتمتع صاحبه بأهمية خاصة, فهو يأتي بالمرتبة بعد المتصرف والقائمقام, ويبدو أن الدولة لم تعين قضاة في مرحلة مبكرة في الأقضية واستعاضت عنهم بالنواب, فكان النائب الشرعي يقوم مقام قاضي الشام الشرعي, وذلك لأن القضاة اختصوا ابتداء بالولاية, وكان القاضي هو الرجل الثاني بعد الوالي. ويرد في سجلات المحاكم الشرعية ذكر للقضاة بعد سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠م,[١] ويبدو من متابعة تعيين القضاة وتنقلاتهم, أنهم من العنصر العربي, وأن نسبة كبيرة منهم من أبناء دمشق الشام, وكانت رواتبهم مرتفعة, ففي سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م, بلغ راتب قاضي شرعي لواء الكرك ٢٠٠٠ قرش وقاضي شرعي السلط ١٥٠٠ قرش,[٢] وتشير السجلات الشرعية للقضاة بألقاب التفخيم والاحترام عادة, كما أنهم تمتعوا باحترام وتقدير الأهالي والأجهزة الرسمية.

٢- **نواب الشرع:**

وظيفة النائب الشرعي من الوظائف الفعالة في الأقضية وابتداء, فإن النائب يعين من قبل قاضي عسكر الأناضول, وعادة ما كان النواب في المحاكم الشرعية في شرقي الأردن من المذهب الحنفي, وهو المذهب الرسمي للدولة, إلا أنه تم أحيانا تعيين نواب من المذهب الشافعي,[٣] وكان النائب الشرعي ينظر في شتى المعاملات ولم تقتصر صلاحياته على قضايا المسلمين, وتجاوزتها للنظر في قضايا غير المسلمين, رغم وجود محاكم خاصة بهذه الطوائف, وذلك عندما تكون القضية تخص الطرفين معا, وكانت رواتب النواب الشهرية سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م, حوالي ١١٠٠قرش, إضافة إلى نسبة من رسوم المحاكم الشرعية.[٤]

١- هند أبو الشعر,إربد وجوارها: ٢٣٤.

٢- المقتبس, عدد ١٦٦٣,في ٢٤ رمضان ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م, دمشق: ٢.

٣- البشير, عدد ١٤٦٨, في ٢٤/ ١٢/ ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٣.

٤- المقتبس, عدد ١٩٦, في ١٩ رجب, ١٣٢٧هـ/ آب ١٩١٩م: ٣.

ذكرت السالنامات نواب الشرع, وحددت راتب كل منهم, ومدة عملهم وابتداء, فقد كان بعض نواب الشرع من أهالي الأقضية, لكن الوضع الإجمالي يشير الى أن الغالبية كانوا من خارجه, ويشغل النائب عضوية مجلس الإدارة من بين الموظفين الرسميين (الطبيعيين) في القضاء, وكان النواب يضعون أختامهم على معاملات الطابو وقد عثرنا في سجلات الطابو العثمانية في قضاء عجلون على أسماء وأختام هؤلاء النواب وتمكنا من قراءة بعضها, مثل عبده إبراهيم,[١]ومحمود الخاني,[٢]وعند مقارنتها مع قائمة السالنامات وجدناها متطابقة, وعند تفحصنا لأسماء نواب الشرع في قضاء عجلون, حسبما وردت في السالنامة, وجدنا أنهم من فئة مدرس, أو من فئة كبار المدرسين, وكلهم من الأفندية, وبعضهم من الفئة الخامسة, وقد خدم كل منهم مدة قانونية حددها الدستور وهي عامان, واعتبارا من سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م, شهد قضاء عجلون تعيين نائب شرعي بصورة دائمة ومتسلسلة حتى سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م, وقد خدم بعضهم أكثر من مرة في القضاء, مثل محمود أفندي الخاني, وأغلب هؤلاء النواب من أبناء دمشق, وقد ترجمت لهم كتب التراجم للقرن الماضي, وهي إشارة إلى حضورهم وأهميتهم على مستوى الولاية,[٣]وقد أشار السجل الشرعي للنواب باحترام وتقدير.[٤]

ويمكن عن طريق السالنامات وسجلات المحاكم الشرعية, مراجعة أسماء نواب الشرع في قضاء السلط, ابتداء بسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨١م, وحتى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٤م,[٥] ويبدو من دراسة قوائمهم, أنهم من أهالي الشام وبعضهم من قصبات فلسطين (الدجاني, البرقاوي, ..) وتنطبق عليهم الملاحظات التي أوردناها لقضاء عجلون, وكانت وظيفة النائب الشرعي, النظر في قضايا الأحوال الشخصية, وغالبا ما تتناول قضايا الزواج والطلاق والنفقة

١- A-١: ٥٠, ٦٢.

٢- B-١٣: ٤٥.

٣- انظر مثلا ترجمة كل من : محمد صالح أفندي الغزي, عطار زادة, عبد المحسن الأيوبي,محمود أفندي الخاني, محمد خليل الشطي, أعيان دمشق في القرن الثالث عشر الهجري, ونصف القرن التاسع عشر الميلادي, ط. ثانية, دمشق, ١٩٧٢م, المكتب الإسلامي, راجع : ١٥١, ٣٤٩, ٣٩٥.

٤- ذكرهم السجل الشرعي بصاحب الفضيلة, ودام فضله وزاد علمه, وفضيلتلو المولى ، فخر الموالي والمدرسين, وعمدة الأشراف العظام, وقدوة الأفاضل الكرام, انظر : هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٣٦, محمد الطراونة, تاريخ منطقة البلقاء:١٠٩.

٥- جورج طريف, السلط وجوارها: ١٧٦.

والإرث والوصية والوكالات والشركات والإشراف على شؤون الأوقاف وتعيين الخطباء في المساجد والنظر في قضايا البيع والشراء والدين والرهن وتأجير العقارات,(١)وكان مجلس الشرع الشريف ينعقد خارج مراكز الأقضية, فينتقل إلى القرى أو حتى بين العشائر البدوية؛ ففي الحالات التي يتعذر فيها إحضار المرضى أو النساء أو يتعذر حضور عدد كبير من أصحاب العلاقة, كما حصل في قضية أراضي الخوالدة من بني حسن. ذهب النائب وأجرى المجلس الشرعي الشريف بينهم,(٢)أو عرب العوازم القاطنين قرب ماعين,(٣)وكان نواب الشرع يعتمدون على مجلة الأحكام الشرعية أو مجموعة أخرى من الكتب الفقهية التي سجلتها المحاكم الشرعية, وقد ألحق في المحكمة الشرعية في قضاء السلط وظيفة (المترجم) ليقوم بترجمة قضايا الشركس في المحكمة, وخاصة في الفترة الأولى لقدوم المهاجرين من الشركس والشيشان.(٤)

٣-كتاب الشرع:

يرأس الكتاب **(الباشكاتب)**(٥)أو رئيس الكتاب,(٦)وللباشكاتب أهمية خاصة في المحاكم الشرعية فقد قام أحيانا كثيرة وحسب الظروف, بمهمة وكيل نائب الشرع خارج المحكمة,(٧)وخولته المحكمة مهمة جباية الرسوم من المتقاضين, وهي مهمة تتطلب الثقة والنزاهة, ولهذا قامت المشيخة الإسلامية بربط الباشكاتب سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م, بكفالة مالية مقدارها ٥٠٠٠ قرش في مراكز الأقضية, و١٠،٠٠٠ قرش في مراكز الألوية,(٨) ويتبع الباشكاتب عدد من الكتاب, لتدوين الدعاوي والحجج, ويتقاضون مقابلها رسوم قيدية على كل قضية, وقد أوردت سالنامة ولاية سورية أسماء كتاب المحكمة الشرعية في قضاء عجلون

١- محمد الطراونة, تاريخ البلقاء: ١٠٩ – ١١٠. نوفان الحمود, عمان وجوارها:١١٠.

٢- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٣٧, محمد الطراونة, تاريخ منطقة البلقاء: ١١٠ – ١١١.

٣- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ١٠٨.

٤- جورج طريف, السلط وجوارها : ١٧٧، محمد الطراونة, تاريخ منطقة البلقاء": ١١٣.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٩هـ/ ١٣١٠هـ/١٨٩٢م:١٩٦, سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ/ ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م: ٢١٢.

٦- سجل شرعي إربد, رقم ٢, حجة ٥٠ :٥٣, في ١٦ ربيع الثاني١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.

٧- سجل شرعي إربد, رقم ١, حجة (بلا): ١١٣, في ١٣٣٢هـ/١٩١٤م. سجل٢, حجة ٧٥: ٦٥- ٦٦, في ١٢ شعبان ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٨- المقتبس, عدد ٨٧٩, في ٢٦ محرم, ١٣٣٠هـ/ ١٦ كانون الثاني ١٩١٢م:٣.

اعتبارا من سنة١٣١٢هــ- ١٣١٣هــ/ ١٨٩٤م- ١٨٩٥م,[1]وفي سنة ١٣٠٧هــ/ ١٨٨٩م, كان الكتاب حسب هذه القوائم من أصول محلية أو من أهالي دمشق الشام المقيمين في مقر مأمورياتهم في مراكز الأقضية, أما عدد الكتاب فغير ثابت ويعتمد على حجم العمل في كل قضاء.

٤-المباشر والمحضر:

ورد ذكر لتعيين مباشر أو محضر في سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هــ/ ١٨٩٧م,[2] فقد عين المباشر طاهر أفندي ثم المباشر حسن حلبي أفندي في قضاء عجلون,[3]ووظيفة المباشر إحضار المطلوبين بناء على أوامر الحاكم الشرعي, وتبليغ القرارات إلى أصحابها, وورد في سجلات محكمة قضاء عجلون الشرعية ذكر للمباشرين منهم الشيخ علي بن عبد الله الديري,[4]وسعيد بن أحمد الصوفي,[5]ومزيد الجراح,[6]والأول والثالث منهما من أهالي المزار, في ناحية بني عبيد, أما الثاني فهو من أهالي دمشق الشام المقيمين في إربد.

٥- البوليس:

ذكرت سالنامات ولاية سورية, تعيين بوليس في مركزمحكمة قضاء عجلون الشرعية سنة ١٣١٦هــ/ ١٨٩٨م,[7]وهو حسن حلبي أفندي, لكننا لا نجد ما يقابله في المحاكم الشرعية في باقي الأقضية حسب مطالعتنا للسالنامات.

ظلت المحاكم الشرعية تلعب دورا كبيرا في شرقي الأردن, رغم أن الدولة أصدرت نظاما صريحا يحدد عمل المحاكم الشرعية, باقتصارها على (النظر في تحديد التركات وفصل

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هــ- ١٣١٣هــ/ ١٨٩٤م – ١٨٩٥-: ٢١٢.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة١٣١٥هــ/ ١٨٩٧م: ٢٠٥.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هــ/ ١٨٩٨م: ٢١٣, سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هــ/ ١٨٩٩م: ٢١٨.

٤- سجل شرعي إربد, رقم ١, حجة (بلا): ١١٣, سنة ١٣٣٢هــ/ ١٩١٤م. سجل ٢, حجة ٧٥: ٦٥- ٦٦, في ١٢ شعبان ١٣٣٠هــ/ ١٩١٢م.

٥- سجل ٢, حجة ٧٥: ٦٥- ٦٦, في ١٣٣٠هــ/ ١٩١٢م.

٦- سجل شرعي ٨, حجة ١: ٢١, في ١٣٢٩هــ/ ١٩١١م.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هــ/ ١٨٩٨م: ٢١٣.

الدعاوي الشرعية, على منهج الشرع الشريف). إلا أن الأهالي من المسلمين وغير المسلمين ظلوا يتوجهون بقضاياهم إلى المحاكم الشرعية, رغم وجود المحاكم النظامية, فقد نظرت المحاكم الشرعية منذ سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م وحتى سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م, بـ(٢٩٧) قضية,[١] وهو مؤشر على الثقة والمصداقية التي يوليها الناس الصنف من المحاكم, لاستنادها على الشرع الشريف, إضافة إلى أن ذلك مؤشر على زيادة عدد السكان وتزايد فعالياتهم.

٦- المفتي:

ويساعد الحاكم الشرعي في القضاء, وقد أشارت السجلات الشرعية إلى المفتي في أماكن قليلة ومهمة المفتي أوسع من مهمة القاضي, لأنه المرجع بالإفتاء المباشر, وذلك بإبداء الرأي في المسائل الفقهية في شتى المواضيع, وأهمها ما يخص الأسرة من زواج وطلاق وإرث, والمفتي عضو طبيعي في مجلس إدارة اللواء والقضاء, وكان يقوم أحيانا بمهام الحاكم الشرعي في حال غيابه, وكما أشارت السالنامات إضافة إلى وظيفة المفتي إلى وجود (نقيب الإشراف) في السنوات الأخيرة من حكم الدولة العثمانية في الكرك, [٢] وفي قضاء عجلون,[٣] لكن ذلك لم يستمر طويلا, ولم يكن عاما في كل الأقضية.

ب-المحاكم النظامية:

نص قانون تشكيل الولايات العثمانية على إنشاء ديوان تمييز في كل ولاية, ويتألف من ستة أعضاء (مميزين), ثلاثة من المسلمين, وثلاثة من غير المسلمين,[٤] وكان قانون الجزاء الهمايوني الصادر سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م, قد بين درجات الجرائم وعقوباتها, ونص الدستور على تكوين مجلس واحد لتمييز الحقوق في كل لواء, يختص بالدعاوي التي لا يمكن لمجالس تمييز حقوق الأقضية رؤيتها, ويختص هذا المجلس (مجلس التمييز) بالدعاوي التي تفصل وتحسم قانونا ونظاما, وترفع إلى المتصرفين بمضابط مختومة. ويتكون مجلس

١- جورج طريف, السلط وجوارها: ١٧٩.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٢٤. سالنامة دولة علية عثماينة لسنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م: ٦١٥. سالنامة دولة علية عثمانية لسنة١٣٢٦هـ/١٩٠٨م:٧٤٧. وانظر: كرشة, الثمار الشهية: ٤٤-٤٥.

٣- العصر الجديد, عدد ١١٣: ٤, السنة الأولى, في ٣ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/١٥ كانون الأول ١٩٠٩م.

٤- الدستور, ج١: ١٧٣- ١٧٦.

الدعاوي في كل قضاء من ستة مميزين ثلاثة من المسلمين وثلاثة من غير المسيحيين برئاسة حاكم قضاء ويتم انتخابهم طبقا للنظام,[1]ويدقق هذا المجلس أيضاً على الأمور القانونية.

صدر نظام المحاكم النظامية في شهر شوال سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م, ويحتوي على ٢٨ مادة, [2]وقد قسم المحاكم إلى درجتين, الأولى محاكم درجة أولى لرؤية الدعاوي بداية, ومحاكم الدرجة الثانية لرؤية الدعاوي بداية واستئنافاً, على أن تنظر دواوين التمييز في الولايات بدعاوي الاستئناف فقط, أما القضايا التجارية فتنظر فيها محاكم تجارية متخصصة مقرها في الألوية والولايات.

ابتداء بسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م, أوردت السالنامات (مجلس الدعاوي) في قضاء عجلون, للمجلس رئيس وأربعة أعضاء منها مميزان وكاتب,[3]وبقي الأمر على حالة حتى سنة ١٢٩٥هـ/ ١٢٩٧مالي/ ١٨٨٠م, عندما تشكلت محكمة بداية بدلا من مجلس الدعاوي,[4]وتدل القائمة المستخلصة من السالنامات لمحكمة البداية في القضاء ما بين سنتي ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٢مو ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م, على تطور كادر المحكمة؛ فقد تزايد عدد موظفيها اعتبارا من سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٢م, وأضيف للمحكمة معاون مستنطق وباشكاتب ومباشر(آغا) وكاتب عهده, وكان موظفو المحكمة من أهالي دمشق الشام على الأغلب,[5]على أن موظفي المحكمة التي عرفت فيما بعد (بمحكمة الصلح)[6]تزايدوا ابتداء بسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م, وبقيت نسبة كبيرة منهم خارج قضاء عجلون, وفي نهاية العهد العثماني, شارك أبناء القضاء في كوادرها وزادت الدولة رواتبهم, وكانت رواتب موظفي المحكمة في القضاء كالآتي:[7]

رئيس ٢٠٠٠ قرش, معاون المدعي العمومي ١٥٠٠ قرش, عضوان ١٠٠٠قرش, رئيس كتاب ١٠٠٠قرش, كاتب ضابط ١٣٠٠قرش, مستنطق ٨٠٠ قرش, مأمور إجراء ٥٠٠ قرش, مباشر خيال ٤٠٠قرش, مباشر ماشي ٢٥٠قرشاً, فراش ١٠٠قرش.

١- الدستور, ج١: ٣٨٩ – ٣٩٠.

٢- عوض, الإدارة العثمانية: ١٣٢.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م: ٢٩٠.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٧هـ/ ١٢٩٥مالي/ ١٨٨٠م: ٢١٨.

٥- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٤٢- ٢٤٣.

٦- سجل شرعي٥, حجة٢: ١٩, لسنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

٧- المقتبس, عدد ٧١٠, في ٩/ ٦/ ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م: ٣.

ذكرت المحكمة النظامية في قضاء السلط للمرة الأولى في سالنامة ١٣٩٠هـ/ ١٨٧٣م, (مجلس دعاوي القضاء), ووردت أول إشارة إلى محكمة البداية سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م,[١]كما ذكر أول مدعي عام في السلط سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م في السجل الشرعي,[٢]ويبدو من متابعة الصحافة المعاصرة لهذه الفترة, أن الأهالي احتجوا على بعض كوادر المحاكم,[٣]ففي السلط, بعث مكاتب جريدة (العصر الجديد) سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م, بتقرير عن احتجاج الأهالي وغضبهم من سلوك باشكاتب محكمة القضاء, وهو ملتزم أعشار بعض القرى, مع أن القانون لا يجيز له ذلك, ويجهل اللغة العربية, ويرتكب كثيرا من (مناهي الدستور) مما دفع بالأهالي إلى رفع عرائض الاحتجاج إلى مقام الولاية.[٤]

بسبب اتساع ثقة الأهالي بالقضاء, وتعاملهم معه, وانفتاح المنطقة على أجزاء الولاية, ظهر وكلاء دعاوي من خارج الأقضية, ففي قضاء عجلون كان كلا من نجيب أفندي بن حنا بن شهلا فركوح, وبرهم أفندي سماوي والخواجة عازر, من وكلاء الدعاوي في القضاء.[٥]ومحمد بكري البسطامي, وعبد الرحمن التميمي ومحمد جودة الخليلي وعودة الزعمط وعبد القادر الجغبير في قضاء السلط, [٦]وورد في قضاء السلط(٥٤) وكالة في سجل ضبط الوكالات الشرعية, و(٧٠) وكالة خاصة, في حين حفلت سجلات المحاكم الشرعية بالوكالات الخاصة بالبيع والشراء ورهن الأراضي,[٧] وأخيرا لا بد من الإشارة إلى وجود محاكم تجارية متخصصة في قضاء السلط فقط,[٨]ولم يرد ذكر لهذه المحاكم في أقضية أخرى.

يشير تنظيم القضاء والمحاكم النظامية, إلى حالة الاستقرار والنظام في القصبات والقرى, وإلى معرفة السكان المحليين بالقانون, ولجوئهم إليه واحترامهم لرموزه, ويبدو أن

١- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ١١٥. راجع: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢١٨.

٢- جورج طريف, السلط وجوارها: ١٨٢.

٣- نوفان الحمود, عمان وجوارها:١١٧.

٤- جريدة العصر الجديد, عدد ٩٨, في ١٥ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩٠٩م: ٨٦.

٥- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٤٤.

٦- جورج طريف, السلط وجوارها:١٨٩.

٧- المصدر نفسه: ١٨٩. انظر بشأن الوكالات المصدر نفسه: ١٨٦- ١٨٩.

٨- المصدر نفسه: ١٨٢.

الرضى العام عن القضاء كان كبيرا وأن رموزه كانت واعية, فقد وجد في منزل رئيس محكمة بداية إربد سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م, مجموعة من الكتب التي يعتمدها, ومنها شرح المجلة للباز, فتاوي الحامدية, كتاب الترغيب, شرح المحاكمات, مرآه الجليس, أصول المحاكمات الجزائية,[١]وظهر وكلاء للدعاوي من أبناء الأقضية ومن خارجها أيضاً, وخاصة من وكلاء الدعاوي في دمشق الشام, ممن حضروا بمهام وتوكيل من موكليهم من ابناء قضاء عجلون,[٢]وقد سجلت حالات القضايا في المحاكم الشرعية والنظامية, ارتفاعا ملحوظا, وتزايداً مستمر في الأعداد, وشمولية في الأصناف, وأنواع المتعاملين بين الأقضية وخارجها من حدود الولاية, وشملت كل الفئات الاجتماعية والمذهبية, ونفهم من هذا, وجود ثقة حقيقية بالقضاء, حتى أن أبناء البادية بدأوا يلجأون إليه بدلا من لجوئهم إلى القضاء البدوي, كما أن زيادة عدد موظفي المحاكم النظامية في الأقضية, مؤشر على زيادة عدد السكان, وعلى تنوع فعالياتهم وثقته بالقانون.

الدوائر العسكرية والجيش:

بدأت التنظيمات أساسا في المجال العسكري, وقد أعطت الدولة العثمانية اهتماماً خاصا لتطوير جيشها, عندما جابهتها القدرة العسكرية الأوروبية المتعاظمة, وأحست بعجزها عن الوقوف أمام التطور الذي دخل إلى أوروبا, وهذا الواقع التنظيمي ابتداء, لم يؤثر على الولايات ومنها سورية, إلا أن الحياة العسكرية في الولاية أخذت بعدا جديدا, وأصبح حضور الدولة قويا ومباشرا بعد انسحاب جيش إبراهيم باشا من الولاية, وخاصة مع بداية عهد التنظيمات, فقد ازداد ضغط الدولة على الأهالي, وبدأت مشاركة أهالي عجلون بشكل خاص في حروب الدولة العثمانية.

كان الجيش العثماني جيشا تقليديا قبل حكم محمد علي باشا, وكانت القوات الإنكشارية العثمانية موزعة إلى فرق, وكل فرقة منها تسمى (أورطة),[٣]أما الفرسان من السباهية, فقد عرفوا باسم (الاي) ويرأسهم (الألاي بك) وعرف قائد الإنكشارية بالآغا,[٤]وكان في العاصمة, ويتمتع باستقلال تام عن الوالي, وقد خصص العثمانيون لولاية سورية

١- سجل٥, حجة(بلا): ٧٣, لسنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م.

٢- سجل٢, حجة ٥٠, ٧٣, في ١٦ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.

٣- رافق, مظاهر من الحياة العسكرية "دراسات تاريخية",العدد الأول, ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م: ٧٣.

٤- المصدر نفسه: ٨٣, وانظر: غرايبة, سورية في القرن التاسع عشر: ٤٩.

قوة من الجيش تعرف (بالجيش الخامس) أو(بشنجي أوردو) ثم أصبحت تعرف باسم (الجيش الرابع) سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م, (دردنجي أوردو همايوني دائرة سي), وكان يضم فرق المشاة من ١٧- ٢٠ فرقة, وفرق الخيالة الخاصة, وكل فرقة تتكون من لوائين, ويضم كل لواء أربعة الايات, وكل ألاي ١٦ طابورا, وأحد هذه الطوابير من القناصة, في حين ضمت فرق الخيالة ثلاثة ألوية,[١]وفي تقرير ورد إلى إبراهيم باشا أثناء سيطرته على سورية, يبدو أن الجيش العثماني في سورية مؤلف من جنود نظاميين ومن الرديف والسباهي, وأن في ديار بكر وحدها ثلاث ألايات من الجند والمشاة وألايا من الرديف, [٢]وقد شهدت شرقي الأردن أثناء حكم محمد علي باشا تجربة جديدة لم تعرفها وتعهدها أيام العثمانيين, فقد تم (طلب سبع أهالي القرى إلى الجهادية),[٣]وفرض التجنيد على المسلمين والمسيحيين والدروز,[٤]وكان إبراهيم باشا يعاقب الهاربين من الجندية برميهم برصاص البنادق, [٥]إلا أن استعادة الدولة العثمانية لسلطتها على سورية بعد انسحاب جيش إبراهيم باشا, أعاد الامور إلى سابق عهدها, ويبدو من التقارير المعاصرة لهذه الفترة, أن الرشوة كانت هي الداء الأكبر الذي يهدد الجيش, يذكر القنصل البريطاني (برانت) في تقريره المؤرخ في ١٤ حزيران ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م من دمشق,[٦]بأن أمرا رسميا ورد إلى باشا سورية, يطلب منه دمع(الرديف) ويعلق القنصل بأن العادة عند صدور أمر رسمي ورد بجمع الرديف أن يحدث (هياج وبعض المقاومة) لكنه لاحظ هذه المرة أن ذلك لم يحدث, لأن الوالي السابق (عزت باشا) اقترح على الحكومة أن تأذن باستخدام الشباب المتعطلين في العسكرية, وكان غرضه من وراء هذا الاقتراح إرضاء الإسر الكريمة بإعفاء أبنائهم من الخدمة, وتخليص المدن من المشاكل, وقد قبل الباب العالي اقتراحه, وحصل الباشا على رشوة ومقدارها ٢٠،٠٠٠ ليرة إنجليزية, واقتسمها مع مشايخ رجال الدين الذين ساعدوه في إنجاح خطته, ومع أن ذلك لم يدم طويلا, فقد أمر الباب العالي الباشا, بإرجاع الأموال إلى أصحابها وصرف جنود الرديف, لأنهم غير صالحين للخدمة العسكرية, إلا أنه لم يمتثل للأمر.[٧]

١- غرايبة, سورية في القرن التاسع عشر: ٦٥- ٦٧.

٢- أسد رستم, المحفوظات, ٤: ٣٤٩, ٣٩٨.

٣- أسد رستم, المحفوظات,٤: ١٨٩.

٤- أسد رستم, المحفوظات, ٣: ١١, ٢٤, ٦١, ١٠٦, ١٣٢.

٥- الغزّي, نهر الذهب, ٣: ٥٧١ – ٥٧٢.

٦- الخازن مجموعة المحررات, ١: ٣١٦.

٧- الخازن, مجموعة المحررات, ١: ٣١٦.

يذكر أحد المعاصرين, سوء سلوك العسكريين في الولاية, وخاصة في دمشق لأن (القوة الجندية كانت مؤلفة من رجال جهلاء)[1] ويصنف الجند العثماني إلى ثلاثة أقسام رئيسية, منها اثنان وطنيان وهما: الإنكشارية والقابيقول, وقسم دخيل وهم جنود مأجورون, يحضرهم الوالي كحرس معه, خصوصي يتبع الولاية, ويتألف من طوائف من أجناس مختلفة, مثل الأرناؤوط والمغاربة والترك, وكان العداء بين هذه الأقسام قائم, وهذا الأمر تسبب في نشوب أزمات ومصادفات بينهم, وكان يطلق على كل قسم منها اسم (وجاق) وأكثرها نفوذا (وجاق الإنكشارية) ثم (وجاق القابيقول), وكان رؤساء هذه الوجاقات يسمون (الأغاوات) ويضع رجال كل قسم منه شارة وجاقهم على أيديهم, ويجتمعون في مقاه خاصة, وكان رجال كل حارة أو محلة يخضعون لوجاق معين, ويأتمرون بسلطته.

شهد القرن السابع عشر استقرار مجموعات عسكرية في المدن, خاصة بعد انحلال النظام الإقطاعي حيث أصبحوا عنصراً شبه عسكري دائم من سكان مدينة دمشق, وخاصة في مناطق ساروجة والقنوات والميدان, وقد اعتمدت الدولة عليهم لضمان مرور قوافل الحج وحماية طريق الحج الشامي, وعينتهم (أمراء للحج) ومنحتهم أراض زراعية لزراعة الحبوب في حوران, وعرفوا باسم (الأغوات),[2]وهذه الأحياء, وخاصة حي الميدان, شهدت استقرارا واضحا لتجار الحبوب والمواشي, وأيضا للأغوات الذين عملوا بالتجارة وخاصة تجارة الحبوب, في حوران, وتحولوا إلى السيطرة على تجارة الحبوب والمواشي, ومدوا نفوذهم إلى شمال شرقي الأردن, وعندما بدأت أحداث سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م في دمشق, كان للأغوات حاميات محلية, حيث سيطروا على النقابات والحارات.[3]

وما بين صدور قانون الولايات ١٢١٨هـ/ ١٨٦٤م وسنة ١٣٣٧هـ/١٩١٨م, عند سقوط الدولة العثمانية عسكرياً, كان يرابط في بلاد الشام الجيش الخامس, وتذكره السالنامات باسم: (بشنجي أوردو همايون دائرة سي)[4] وفي سنة ١٣٢٧هـ ١٩٠٩م,

---

١- نوفل, حسر اللثام: ٣٢.

٢- شليشر, بعض مظاهر أحوال الأعيان, المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام, جامعة دمشق: ٣٢٥.

٣- فيليب شكري الخوري, طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق (١٨٦٠- ١٩٠٨م), المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام, جامعة دمشق, ترجمة عن الفرنسية زهير السمهوري: ٤٤٨ – ٤٥٢.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١١هـ- ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م – ١٨٩٥م: ١٢٠- ١٣٢, وسالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ١٣٨ – ١٥١, وسالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ١٤٣ – ١٦٩, ودعي أيضا بجيش عربستان, أكارلي وغوانمة, بعض الوثائق العثمانية: ٤.

ذكرته باسم الجيش السلطاني الرابع (دردنجي أوردو همايون دائرة سي) وهو مكون من أربعة طوابير,[1]وأقام الجيش في القصبات في شرقي الأردن, في ثكنات تدعى (القشلة), وقد قسم الجيش العثماني إلى سبعة دوائر كبيرة,[2]وفي كل منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية, وكانت الجيوش تسمى تبعا لهذه الدوائر أي جيش أول, جيش ثاني, جيش ثالث, ويقع مقر القيادة في إسطنبول, مقر الجيش الأول (الخاص الهمايوني), أما الجيش الخامس فمقره دمشق.

يتكون الجيش العثماني في فترة دراستنا من ١٤ فيلقا, كل فيلق مكون من ثلاث فرق, والفرقة ١٧ كتيبة (طابوراً) مشاة, ويكون مجموع الفرق ٧٣١ طابورا نظاميا, وفي كل فيلق فرقتان واحدة مدفعية وأخرى خيال,[3]ومجموع الفرق الرديفة ٥٦ فرقة, وهناك فرق رديفة من الدرجة الثانية, وقد تزايد عدد الجند عندما عمّت الخدمة العسكرية كافة الرعايا.[4]

وبتحديد أكثر دقة, فإن الفيلق الثامن كان يرابط في دمشق,[5] وكان عدد الفرق النظامية ١٦ طابورا من البيادة (المشاة) ويضم الفيلق الخامس في ولاية سورية(٣٢) طابورا نظاميا, و٦٤ طابوراً رديفاً, ويكون بذلك عدد الطابور من المشاة في حال السلم ٢٥٠- ٥٠٠ نفر, أما السوارية من الفرسان فعددهم من ١٠٠ -١٢٠ نفرا, ويزداد عددهم في زمن الحرب ليصبح ٧٥٠- ٨٠٠ نفر للطابور و ٧٥٠- ١٠٠٠ للرديف والمتحفظ, و ٣٠٠ – ٥٠٠ للفرسان, ويبدو أننا نعتمد هذه المعلومات المعاصرة, لأن السالنامات لا تعطي معلومات كثيرة عن عدد الطوابير في حوران, وعن طابور الضابطية فيها, [6] ويبدو من دراسة حالات الضغط الدرزي والعصيان في مناطق الدروز, أن عدد طوابير حوران كان قليلا, لأن الدولة كانت تضطر لإحضار فرق عسكرية من خارج لواء حوران, ويبدو من

١- سالنامه ولاية سورية لسنة١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ١٥١, وسالنامه ولاية سورية لسنة١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ١٤٦ – ١٥٩.

٢- الصفصافي أحمد المرسي, الدولة العثمانية والولايات العربية, مجلة الدارة, العدد الرابع, السنة الثانية, رجب ١٣٠٤هـ/ إبريل١٩٨٣م: ٨٧ – ٨٨.

٣- كرشة, الثمار الشهية: ٤٠- ٤١.

٤- الغزّي, نهر الذهب, ج٣: ٥٢٢.

٥- الصوفي, سمير الليالي, ج٢: ٢٢١- ٢٢٣.

٦- انظر مثلا: سالنامه ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ١١٢.

وصف (جيرترود بل) للجند العثمانيين أثناء زيارتها للمنطقة, أنهم كانوا في وضع صعب, فثيابهم رثة, وأغلبهم من الأكراد والشراكسة في سورية, وكان عدد العرب بينهم قليل, في حين كانت غالبية الجند من أهالي دمشق, ولا تبدو لديهم قناعة بوضعهم ورواتبهم, مما جعل إمكانية قبولهم للرشوة واردة, وغالبا ما كانوا يتعرضون للأهالي ويعتدون عليهم.(١)

إن المعلومات السابقة للجيش العثماني ليست رسمية, ولا ندري مصداقية أصحابها ودقة معلوماتهم, وبالمقابل فإن السالنامات تورد أيضاً معلومات معززة بالأسماء والأرقام, وهي ملاحظة تثير التساؤل, حيث أن المعلومات العسكرية لم تكن سرية, في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تجابه دولا معادية, وعلى وشك أن تصطدم معها بحرب كونية, فإن المعلومات العسكرية متداولة ومعرف, ومع ذلك, فإن ما ورد في السالنامات من معلومات بشأن الجيش, لم تكن واسعة, مع أنها مبكرة ولا يمكن تجاهلها.(٢)

إن أول نص رسمي على نظام التجنيد الإجباري في الدولة العثمانية كان سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م, ومع صدور خط شريف كلخانة, إلا أن التنظيم الفعلي لم تشهده الدولة إلا مع صدور قانون (أخذ عسكر) الذي نشر في الجريدة الرسمية سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م,(٣)وتم فيه تكليف كل ذكر مسلم بلغ العشرين من عمره. بالتوجه إلى دائرة أخذ عسكر لسحب القرعة العسكرية, كما تم تحديد مدة خدمة المكلف, حيث استثني من هذه الخدمة, أصحاب العاهات, والذين يقومون بإعالة أسرهم, ولا معيل للأسرة سواهم, وحكام الشرع الشريف والموالي الكرام والمدرسين وأصحاب الطرق الصوفية والمشايخ من أصحاب الزوايا المعمورة, وخطباء المساجد والأئمة والأشراف.

تتكون الخدمة الإجبارية من خمسة أعوام في الجيش النظامي, حيث يتم التحاق المكلف بقوات الاحتياط لمدة سنتين, ثم سبعة أعوام بقوات الرديف وثمانية بقوات المتحفظين, (٤) وابتداء بسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م, قبلت الدولة الإعفاء لمدة سنة, بدفع (بدل عسكري) قيمته ١٥٠ ليرة عثمانية, وتم تخفيضه بعد ذلك عدة مرات؛ ففي محرم سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م, صدرت الإرادة السامية, بتخفيض البدل العسكري إلى ٨٠ ليرة

١- Bell,The Desert, p. ١٤١.

٢- انظر مثلا: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ١١٢.

٣- جريدة سورية الشام, عدد ١٠٩٧, في ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م: ١.

٤- شولش, تحولات جذرية: ٣٠١.

ذهبية, وكان من قبل ١٠٠ ليرة ذهبية,[١]وفرض على غير المسلمين أن يدفعوا ضريبة تبلغ ٥٠ ليرة مقابل إعفائهم من الخدمة.[٢]وكانت المبالغ المتحصلة ترسل إلى صندوق وزارة الحربية في القسطنطينية, وغالبا ما كان يحصل عليها الضابط وقد ترتب على هذا الوضع لجوء المقتدرين من الأهالي إلى رشوة الضباط, في حين لجأ الفقراء إلى تشويه أنفسهم, مثل قطع الإبهام أو فقئ العين, للتخلص من العسكرية, ولجأ البعض الى الهرب عند القبائل البدوية, أو إلى تزوير الوثائق,[٣]مما أدى بالتالي إلى ضعف الحياة الاقتصادية في الأرياف.[٤]

مع مطلع القرن العشرين, جرت تعديلات على نظام (البدل العسكري) وكان من يدفع البدل لا يعفى من الخدمة العسكرية, بل يخضع للتدريب لمدة ثلاثة أشهر, وهي إجبارية للجميع,[٥]وفي سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, صدرت الأوامر بإبطال الجزية, على أن يتم تجنيد أبناء المسيحيين واليهود أسوة بالمسلمين, (وأجريت القرعة العسكرية على جميع الشبان العثمانيين),[٦]وكانت الدولة قد أجرت معدلات لعدد المجندين المكلفين بالتجنيد في كل سنة, فوجدت أن كل واحد من بين ١٣٥ مسلما يتم تجنيده, وقبلت بدل الجندي من النقود, ٥٠٠ قرش إلى ٥٠ ذهبا عثمانيا, واعتبرت كل ١٣٥ ذميا بدل من عسكري واحد من المسلمين,[٧]وقد قبلت الدولة في فترة الحرب العالمية الأولى البدل العسكري لحاجتها إلى النقود, وشجعت الناس عليه. يذكر سلطان باشا الأطرش في مذكراته, انه أخذ إلى الإلزامية, ومعه ٣٥ من رفاقه, وكانوا جزءا من فرقة الدروز ومجموعها ١٣٠٠ شاب, وكان مجال عملهم في سالونيك باليونان, وأنه قضى هناك سنة ونصف من مجموع المدة المقررة وهي ثلاث سنوات, لكنه دفع البدل عن نصف المدة المتبقية له, وهي ٥٠ ليرة ذهبية.[٨]

تبدأ الخدمة العسكرية من سن الحادية والعشرين, بثلاث سنوات نظامية وست سنوات احتياطية تسمى (الخدمة الموظفة) وتليها (الخدمة الرديفة) ومدتها تسع سنوات وتليها

١- الغزّي, نهر الذهب,ج٣: ٣٩٣.

٢- شولش, تحولات جذرية: ٣٠٢.

٣- الغزّي, نهر الذهب, ج٣: ٥٩١- ٥٩٢.

٤- شولش, تحولات جذرية:٣٠٣- ٣٠٦.

٥- كرشة, الثمار الشهية: ٤٠.

٦- الغزّي, نهر الذهب, ج٣: ٥٢٢.

٧- المصدر نفسه, ج٣: ٥٢٢.

٨- سلطان باشا الأطرش, مذكرات, ج١: ٢٣, انظر: جريدة سورية الشام, عدد ١١٢٨, في ١٢ محرم ١٣٠٥هـ/ ٣٠ أيلول ١٨٨٧م: ٢.

(الاستحفاظ) ومدتها سبع سنوات, ويكون بذلك مجموع الخدمة العسكرية (٢٥) سنة, وهي مدة طويلة, أضرت بالاقتصاد, وأثارت مشاعر السخط لدى الأهالي,[١]وقد صدرت المادة(٧٩) من القانون الأساسي, عملية (إجراء القرعة) وتتلخص في كتابة أسماء كل المكلفين من الذين بلغوا سن العشرين في دفتر, ثم يتم جمع الأهالي مع المكلفين مع مجلس إدارة القضاء, أوفي بيوت المشايخ والمخاتير في القرى والقصبات, ويتم تسجيل المكلفين في بطاقات, وأرقامهم في بطاقات أخرى, ويوضع كل منها في كيس, وتخلط جيدا, ثم يتولى المفتي تلاوة دعاء خاص للسلطان, ويردده بعده الأهالي, وينادي على الأسماء الموجودة في الكيس كل على حدة, حيث يقوم صاحب الاسم بسحب (ماسورة) فيها ورقة ملفوفة, يأخذها منه أحد صغار الضباط, ويقرأ المكتوب فيها, وهي إما (خالية) أو(عسكرية)[٢]وهذه القرعة كانت تتم في القصبات, ففي إربد قصبة قضاء عجلون يتم سحب القرعة, ويحضر أهالي القرى إلى القصبة لإجراء القرعة, يذكر أنه في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٢م, لم يستطع أهالي قرية كفرنجة الحضور إلى إربد عند إجراء القرعة العسكرية بسبب الأمطار والثلوج, وكادت اللجنة أن تعاقب شبان كفرنجة المطلوبين لأنهم لم يحضروا القرعة,[٣]فقدم الأهالي استدعاء إلى إدارة القضاء, طالبوا فيه بعقد القرعة العسكرية في ناحية كفرنجة إضافة إلى إربد, وكان في إربد مقر(للشعبة العسكرية) [٤] أو (شعبة أخذ عسكرية) وكان أغلب العسكريين فيه من محلة الميدان بدمشق ، أو من أهالي طرابلس الغرب ، ويوجد في القضاء (مجلس وسائط نقل عسكرية) ,[٥] ويوجد مقر عسكري في جرش أيضا, وقد أقات الدولة العثمانية أربع ثكنات في لواء الكرك, واحدة في مركز لواء الكرك قرب القلعة وثلاث ثكنات في أقضية السلط والطفيلة ومعان,[٦]ومع ذلك, فإن أهالي لواء الكرك أعلنوا (الهبة) والعصيان على الدولة عندما قامت سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, بإحصاء النفوس تمهيدا

١- كرشة, الثمارالشهية: ٤٠.

٢- راجع خنشنت, طرائف الأمس, ص٢٤ – ص٢٦, وانظر: سورية الشام, عدد ١٠٩٧, في ١٧ جمادى أولى ١٣٠٤هـ/ اشباط ١٨٨٧م, ص ١- ص٢.

٣- المقتبس, عدد٨٨١, في ١/ ٨/ ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م: ٢.

٤- سجل شرعي ٨، حجة ٣ : ٣٨- ٣٩، سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م ، وسجل ٢، حجة ١ : ٩٩، سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٥- سالنامه ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢١٢.

٦- البشير, عدد ١١٤٧, في تشرين الأول ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٢. بيروت, انظر المقتبس عدد ٥٤٦ :١, وسالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٦هــ/ ١٨٩٨م: ٣٤٩.

للخدمة الإجبارية العسكرية, وأدت هذه الحركة إلى توقف الدولة عن تجنيد أهالي لواء الكرك.[١]

تصلنا مادة واسعة للحياة العسكرية ضمن أخبار (حملة سامي باشا الفاروقي) ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, ثم في فترة الحرب العالمية الأولى, وقد ارتبطت الحياة العسكرية بتحرير النفوس, وجمع الضرائب وجمع الأسلحة من الأهالي,[٢]وبدأت بجبل حوران من لواء حوران, وبدأت سلسلة من العصيان وأعلنها الدستور ابتداء من سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م, وأدى هذا الصراع بين قوى الدروز والجيش العثماني, إلى ترحيل الدروز إلى الروماللي,[٣]واشتبك في المعارك مع الدروز اللواء الأول من الفرقة النظامية, وفرسان النظامية, والجركس وفرسان عرب سطام باشا,[٤]ومشاة الفيلق الهمايوني الجبلية,[٥]والفرقة الثامنة المرابطة في الروماللي, [٦]وقد شغلت حملة سامي باشا الفاروقي فيما بعد على حوران, الصحافة المعاصرة, حيث بلغ عدد الجند الذين شاركوا في حملة سامي باشا ٣٠،٠٠٠ نفر, أي ما يوازي ٣٧ طابوراً,[٧]وحملت آلاف الجمال والبغال, الذخائر والمؤن لهذا الجيش, وقد أدت هذه الحملة (سنة سامي باشا)إلى مصادرة الأسلحة من القرى الدرزية, وإلى إحصاء السكان, وتجنيد فرقة درزية,[٨]وقد أثرت حملة سامي باشا الفاروقي على حوران, سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, وانعكست آثار هذه الحملة على قضاء عجلون وعلى لواء الكرك, وأدت إلى زيادة سطوة الدولة, فصادرت الأسلحة, وأحصت السكان, وكانت مقدمة للمشاركة الواسعة لأهالي المنطقة في الجيش العثماني, عند إعلان نفير الحرب العالمية الأولى.

١- عودة القسوس, مذكرات: ٥٧.مراكز الوثائق والمخطوطات, الجامعة الأردنية.

٢- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٥٠.

٣- البشير, عدد ١٢٥٨, في ٣٠ تشرين ثاني ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ٢: انظر مذكرات سلطان باشا الأطرش, ج١: ١١.

٤- البشير, عدد ١٢٤٠, في ٢٨ تموز ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.

٥- البشير, عدد ١٢٣٩, في ٢٠ تموز ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.

٦- المصدر نفسه.

٧- سلطان باشا الأطرش, مذكرات, ج١: ١٧.

٨- عودة القسوس, مذكرات: ٥٦.

فترة الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م – ١٣٣٧هـ ١٩١٨م:

يحفظ السجل الشرعي أسماء أبناء قضاء عجلون ممن شاركوا في حروب الدولة العثمانية, وقد قتل بعضم في هذه الحروب خارج ولاية سورية, وفقد البعض الآخر ولم يعد أوعاد البعض وشهدوا على وفاة مواطنيهم في المحاكم الشرعية, عندما طلب إليهم إثبات وفياتهم, ويبدو أيضا أن حجم مشاركة أهالي القضاء في الحروب السابقة على الحرب العالمية الأولى, كانت كبيرة، فبعضهم شارك في محاربة (البرغال)[١]حسبما نص السجل الشرعي, وكانوا من قرى عنبة, والمزار وإيدون: وحبكا وزمال ودير أبو سعيد, وتبنة وكفرنجة وحكما وكفريوبا, والطيبة وكفر عوان وحوفا وجديتا وبيت رأس وكفر خل وصخرة, وسوم وإربد وسحم الكفارات والخريبة وكفر أسد وعنجرة, والصريح,[٢]وكان راتب النفر في الجيش العثماني سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م, ليرة عثمانية, و٧ بشالك و٨ قروش و٧ متاليك, وهو راتب مقبول قياساً على مداخيل تلك الفترة.[٣]

قبل إعلان النفير العام(السفربرلك) سلمت الدولة للمخاتير مغلفات, وطلبت منهم فتحها وإعلانها للناس في موعد محدد[٤]وتعاون المخاتير مع رجال الدرك في إلقاء القبض على مواليد سنة ١٢٨٠هـ/ ١٣١٥ رومي / ١٨٦٣م, (وكان رجال الدرك يمشون في الأزقة والشوارع ويقبضون على الرجال بلا تفريق, وكانوا يطلبون الوثائق من الناس, ويهددون في أخذهم إلى رئيس دائرة أخذ العسكر, إن لم يدفعوا لهم ما يطلبون من النقود الذهبية وكان رجال الدرك يأخذون الرشوة جهارا)[٥].

في صباح يوم السبت ١٠ رمضان ١٣٣٢هـ/ الموافق ٢١ تموز ١٣٣٠ رومي / ١٣ آب ١٩١٤م, أعلنت الدولة النفير العام, ونشرت على الأبواب صورا ملونة مطبوعة, فيها صورة الشعار العثماني, وتحته سطر واحد فقط وهو(السفربرلك) أي النفير العام,[٦]وبعد أيام علق في الشوارع إعلان يطلب من كان بالغا سن المكلفية العسكرية, أن يحضر إلى المكان المعين, ليثبت اسمه وكنيته في السجلات العسكرية, ثم أعلنت بعد أيام (الأحكام

١- نحرص على استخدام عبارات السجل الشرعي, راجع : سجل ١, حجة (بلا) : ٨٣, في ٢٠جمادى الآخرة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م, وسجل ٢, حجة (١٥٩): ٨٤, في ٢٠ جمادى الأخرة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م, سجل ١, حجة (بلا): ٨٤, في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٣م. وسجل ٢, حجة ١٣٨: ١٥٦, في ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م.

٢- انظر التفاصيل: هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٤٦- ٢٥٠.

٣- سجل١, حجة ٤٢: ٤٢, في ١٠ صفر ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٤- الغزي, نهر الذهب: ٣/ ٥٦١ – ٥٦٢.

٥- المصدر نفسه: ٣/ ٦٢٦- ٦٢٧.

٦- الغزي, نهر الذهب، ج٣: ٥٦١ – ٥٦٢.

العرفية),[١]وأدى إعلان النفير العام إلى اتخاذ إجراءات سريعة وخاصة لضمان التموين للجيش, فكانت تؤخذ الأموال من التجار باسم (التكاليف الحربية) بالقيمة التي تقررها لجنة خاصة, ثم يتسلم صاحب البضاعة مضبطة بالقيمة, ويتم دفعها له في مدة معينة, كما أخذ الضباط يمنعون أصحاب الخانات والغلال من استخدامها بعد تسجيل محتوياتها, ومنعت الحكومة إخراج الذهب وصادرت ما تجده مع المسافرين منه, وأعطت أصحابه مضبطة شبيهة بمضبطة التجار؛ وتتطابق هذه الإجراءات مع ما وصلنا من مادة معاصرة عن طريق المذكرات المحلية, حيث كان تجار إربد يتعرضون أيضا للمصادرة (مطالب الجيش من حبوب وأقمشة وسكر ورز..)[٢]تصلنا مذكرات عسكرية من أبناء شرقي الأردن تغطي هذه الفترة, وهم ممن ساهموا فيها وتولوا مناصب لها أهميتها العسكرية, وكلهم من أبناء قضاء عجلون وهم؛ علي خلقي باشا الشراري من إربد, ونجيب بن سعد باشا العلي, من عشيرة البطاينة من البارحة, ومحمد علي العجلوني, أما علي باشا خلقي,[٣]فقد تخرج سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م من كلية الأستانة الحربية برتبة ملازم ثاني والتحق بكلية المدفعية, وتخرج منها برتبة ملازم أول, والتحق بعدها بكلية القانون وتخرج منها برتبة رئيس, وفي سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م, تولى قيادة الفرقة ٥١ من الجيش العثماني الموجودة في قلاع الدردنيل والقوقاز والتركستان وكانت تحارب الجيش الروسي, وعين قائدا للسرية السابعة للمدفعية, ففي سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م, عين قائدا لألاي المدفعية العثمانية للفرقة ٥١, وفي سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م, عين قائدا للفرقة ١٤, الموجودة في لبنان وسورية, وفي سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م, توجه ألاي اليمن لمحاربة الإنجليز, وبقي فيها حتى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, وفي سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م, نقل قائدالفرقة ١٧ المتوجهة إلى قناة السويس ، وعين في ١/٣/ ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م حاكما عسكريا على مكة المكرمة, وبقي في موقعه حتى سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٨م, أما نجيب السعد البطاينة,[٤]فقد تخرج من الأستانة برتبة ملازم ثاني, وعمل في الجيش العثماني في دمشق, وأصبح قائداً لقوات الهجانة في العقبة, ثم تطوع سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م, في الجيش التركي, المتوجه إلى طرابلس الغرب, لمحاربة الإيطاليين,

---

١- المصدر نفسه:٥٦٢ – ٥٦٣.

٢- انظر مذكرات الحاج سعيد جمعة: ٩-١٣, (نسخة محفوظة لدي) وراجع: هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٥٣.

٣- راجع: مذكرات غير المنشورة, محفوظة في مديرية الوثائق والمكتبات (نسخة مصورة لدى الباحثة).

٤- يعقوب العودات, القافلة المنسية: ١٢٨ – ١٢٩.

حيث برز وظهرت طاقاته الإبداعية, لكنه توفي مبكرا في طرابلس الغرب.

يرد في مذكرات محمد علي العجلوني[١]وصفا تاما للجيش ولوضع الشباب العربي فيه, حيث يؤكد كثرة عدد الفارين من الجيش (لا يلتحق به جديد إلا وقد فرجندي قديم, وربما كان الفارون أكثر من الملتحقين, وكان هذا سببا لزيادة ضغط الجاندرمة والبوليس على الأهلين, حيث كان بوسع الجندي الدركي أن يسوق أي رجل يلقاه بتهمة الفرار من الخدمة, ومتذرعا بالغيرة على الواجب, لكنه يتناسى هذا الواجب عندما يحصل على نصيبه من الرشوة).[٢]وقد تولى العجلوني منصب قيادة مفارز النقل للوحدات النمساوية المتوجهة من أوروبا إلى قناة السويس,[٣]يذكر محمد علي العجلوني في مذكراته, أحد العسكريين الأردنيين الكبار في الجيش العثماني, وهو علي العجلوني من قرية الصريح, وهو أول من رقي إلى مرتبة ملازم أول في الجيش العثماني من ضباط الاحتياط, وكلمته نافذة لدى بعض كبار القادة.[٤]

ويفهم من الأخبار الواردة في الصحافة المعاصرة أن فترة الحرب العالمية الأولى شهدت تشديدا واضحا على الجندية, وأن قضاء عجلون كان مصدرا يمد الجيش بالمجندين, وذلك بسبب تمتعه بنسبة مرتفعة من السكان, وقد احتج نجيب أفندي الشريدة في صحيفة المقتبس على قائمقام عجلون, لأنه يشارك بالتشديد في إجراءاته العسكرية, حيث يؤكد بأن الدولة أخذت من قضاء عجلون سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م, طابوراً ونصف,[٥]ويؤكد الشريدة أن الدولة تأخذ بالمقابل من كل حوران طابورين ونصف فقط, ومع ذلك فقد احتج أيضاً مبعوث لواء حوران على تجنيد أبناء لواء حوران سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م, فمع أنهم دفعوا (البدل العسكري) فإن الدولة تسوقهم إلى الروملي, فيقعون في العلل والأمراض,[٦]إلا أننا بالمقابل نعثر على مقالة بتوقيع (عبد الرحمن العجلوني) يبدي فيها إعجابه بموقف أهالي إربد سنة١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, ممن قابلوا (مأموري التحرير) ورجال العسكرية, وطالبوا بالاشتراك

١- محمد علي العجلوني, ذكريات عن الثورة العربية الكبرى, مطبعة دير الروم الكاثوليك, القدس, منشورات مكتبة الحرية, القدس, سنة ١٩٥٦م.

٢- المصدر نفسه:١٩.

٣- المصدر نفسه: ٢١.

٤- المصدر نفسه:٢٦.

٥- المقتبس,عدد ٩١٨, ٢٩/ ٢/ ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢م.

٦- المقتبس, عدد ٧٦٠, في ٨/٨/ ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م: ٢.

(بالخدمة المقدسة) مع أن القرعة لم تصبهم,[1]وعندما انهزمت الجيوش العثمانية, وانهزم الجيش السادس بقيادة مصطفى كمال, وأعطى الجيش الأمر بالإنسحاب ومر في الغور, كانت فلول الجيوش المتلاحقة تمر بقضاء عجلون, وهي الجيش السادس بقيادة مصطفى كمال, والجيش الرابع بقيادة جمال الصغير وهو قادم من ناحية عمان, والجيش الثامن بقيادة جمال باشا, وقد وصلنا وصف لهذه المرحلة عن طريق أوراق (نبيه العظمة)[2]وهو أحد الضباط في الجيش الرابع, ويحمل رتبة عسكرية ممتازة, وقد أورد وصفا مسهبا لانسحاب الجيش ومروره قرب إربد, بعد التجائه إلى سهول جبل عجلون, ويؤكد العظمة في أوراقه, أن الجيش تعرض لعمليات النهب أثناء انسحابه من قبل الأهالي, حيث صادر الناس أسلحة الجيش, ويذكر الغزي الحلبي أيضا, أن الناس استولوا على مستودعات أسلحة الجيش التركي, وأنهم اخذوا يبيعون (غدارة المارتين) بخمسة قروش,[3]مما يدل على كثرة عدد الأسلحة المصادرة والمنهوبة بين أيدي الأهالي.

الأمن في شرقي الأردن:

أصدرت الدولة العثمانية تعليمات وأنظمة (ترتيب العساكر والضابطة)[4]ويتكون من عشرة مواد, تحدد ترتيب العساكر والضابطة في كل ولاية, وهي مكونة من طوابير وبلوكات وطواقم, فالطابور لا يزيد عن عشرة بلوكات, والبلوك من خمسة عشرة طواقم, والطاقم أربعة أنفار, ويتكون بلوك الخيالة من ستين نفرا, وبلوك المشاة من مائة نفر, ويقيم الطابور في اللواء, والبلوك في القضاء.

في ١١ ربيع الأول ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م, صدرت مادة تبين (مخصصات ضباط عساكر الضابطة وأنفارهم وأسلحتهم وملبوساتهم)[5]ورواتبهم ومخصصاتهم لطعامهم وعليق خيلهم, ويفهم من هذه المادة أن تأمين العساكر الضابطة بالملابس بدأ اعتبارا من ٣ رمضان سنة ١٢٨٦هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٢٨٥مالي/ ١٨٦٩م, حيث كانت الدولة

١- المقتبس, عدد ٥٤٦, في ١٠/ ١٢/ ١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ٢.

٢- خيرية قاسمية, الرعيل العربي الأول, حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة: ٢٠ – ٢١.

٣- الغزّي, نهر الذهب, ج٣: ٦٤٣.

٤- الدستور, ج١: ٦٤٧-٦٤٨.

٥- الدستور, ج١: ٦٤٨- ٦٥٨.

تعطي الضابطة مبلغا محددا بدلا من الملابس, [١]وتنص المادة الخامسة عشرة على منع (العساكر الضابطة أن تأخذ عليقا ومأكولات من الأهالي مجانا, عندما يتوجهون بالمأمورية إلى القضاءات والقرى).

يمكن تمييز واجبات الضابطة حسب المادة الثامنة, بأنها(الحفاظ على الأمن, والقبض على الحرامية وقطاع الطريق، وقاتلي النفوس, والجارحين والضاربين بالفعل مع شركائهم, وتسليمهم إلى الحكومة, والمحافظة على المحابيس والسجون, والقيام بدوريات دائمة للمحافظة على الأمن في الطرق, وإطفاء الحرائق وإيصال الأمانات المتعلقة بالميري والبوستة, ومعاونة مأموري التذاكر والباسبورتات وجلب أنفار القرى والرديف وجمعهم, ومتابعة الأشغال التي يتم تكليفهم بها من قبل البلدية...).

كما حددت شروط الانضمام إلى الضابطة, بحسن السيرة والسلوك, والخلو من العيوب البدنية وألا يقل العمر عن عشرين عاما, ولا يزيد على الخمسين, ومدة الخدمة في الضابطة سنتين كاملتين, ويجوز الاستخدام لمرة ثانية أيضا).[٢]

أما قوات الزاندرامة (الجاندرمة)[٣]فترابط في المخافر داخل القصبات وخارجها,[٤]ومجموع ضابطية الزاندرامة من البوليس في كل ولاية سورية ٢٥٢٠ نفرا,[٥]وفي لواء حوران بلغ مجموع الزاندرامة الفرسان(٢١٤) و (٢٩) فقط من المشاة,[٦]أما في قضاء عجلون فكان المجموع (٤٢) من الخيالة ومنهم يوزباشي واحد وملازم أول واحد, وملازم ثاني واحد وخمسة جاويشية, وأمين بلوك واحد وعشرة أوزباشية, و٢٠ نفرا ومجموعهم ٣٩ نفرا, [٧]وتبين السالنامات عموما أن في قضاء عجلون خمسة بلوكات, ومعنى هذا أن كل بلوك يتراوح عدده ما بين ٦٠ – ١٠٠ نفر من الخيالة.[٨]

١- الدستور, ج١: ٦٦١.

٢- الدستور، ج١: ٦٤٩.

٣- الزاندارمة, كلمة تركية الأصل, وهي صنف من أصناف الأمن وظيفتها المحافظة على الأمن داخل حدود المدن والقصبات وخارجها, شمس الدين سامي, قاموس تركي: ٦٩٥.

٤- سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٥٨ – ٣٦١.

٥- سالنامه ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ١١٤.

٦- المصدر نفسه: ١٠٧.

٧- سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣٠٩هـ-١٣١٠هـ/ ١٨٩١م – ١٨٩٢م: ١١٧.

٨- الدستور, ج١: ٤٧.

أما في لواء الكرك, فكان يقيم طابور الزاندرامة السادس,[١]ويضم خمسة بلوكات, الأول من المشاة في لواء الكرك,[٢]والبلوك الثاني من الخيالة ويقيم في قضاء السلط,[٣] والثالث من الخيالة في المركز ويقيم في لواء الكرك,[٤]والرابع من الخيالة ويقيم في قضاء الطفيلة,[٥]والخامس من الخيالة في قضاء معان.[٦]

كان (قومندان الجاندرمة) أو قائد الدرك يكلف بمهام كثيرة في المنطقة, ففي إربد عندما اعتدى عرب الصقر على أبناء السبيل, وعلى القرى المجاورة في سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م, تحرك قومندان الجاندرمة لاستعادة المواشي والأموال المسلوبة,[٧]وقد نقل الرحالة أثناء زيارتهم لشرقي الأردن, ملاحظات على درجة كبيرة من الأهمية للحالة الأمنية, وضغط القبائل البدوية, وموقف الإدارة المتمثلة في القائمقامين, لمتابعة الحالة الأمنية بمساعدة القوة الضابطة, وتتطابق الصورة التي تقدمها كتب الرحالة, مع ما أوردته السالنامات لإعداد الدرك والضباط. يذكر شوماخر الذي مر بإربد سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م, بعد زيارته الأولى, أن بإربد أربعين دركيا مسلحا ومعهم عدد من الضباط,[٨]وهي معلومة قد تكون دقيقة تماما بسبب موقع شوماخر ومكنته من الحصول على المعلومات الرسمية, وهذا العدد محدود, لكنه على ما يبدو كاف لإقرار الأمن ومتابعة القيام (بالحملات التأديبية) لملاحقة الأهالي الذين يمتنعون عن دفع الضرائب, وقد وصف ميرل في زيارته لقضاء عجلون مثل هذه الممارسات,[٩]كما وصف أوليفانت الدرك في قضاء عجلون عندما زار المنطقة, بأنهم يحملون أسلحة مكونة من مسدس وخنجر وبندقية صغيرة,[١٠]وغالبيتهم من الأكراد,

---

١- سالنامه ولاية سورية لسنة١٣١١هـ/ ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م- ١٨٩٥م: ٢١٣. سالنامه ولاية سورية لسنة١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ١١٠. سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ١١٤.

٢- سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ١١٠.

٣- المصدر نفسه:

٤- المصدر نفسه:

٥- المصدر نفسه:

٦- سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١١هـ/ ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م- ١٨٩٥م: ٢١٣, ٢١٦. سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ١١٠.

٧- البشير، عدد ١٢٣٧, في تموز ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.

٨- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٥.

٩- Merrill, East of the Jordan, pp. ١٠٤- ١٠٥.

١٠- Oliphant, Land of Gilead, pp. ١٢٥- ١٢٦.

وأشار إلى تشددهم مع الأهالي في جمع الضرائب. وكان الرحالة بيركهارت قد قدم وصفا مؤثرا للأهالي عند قيامهم بجمع الضرائب,[١]إلا أن هذه الصورة لا تشير إلى واجبات الدرك بشكل دقيق, فقد أدى الدرك عادة واجبات كثيرة, تتطابق مع ما أورده الدستور من تفصيل, ومن ضمنها المحافظة على البرك, ومتابعة استخدامها, وخاصة في إربد بسبب شح مصادر المياه.[٢]

تتطابق معلومات الرحالة السابقة, عن طبيعة تركيبة الدرك في المنطقة, مع ما يورده السجل الشرعي, ومن خلاله نستطيع أن نرصد أسماء العديد من هؤلاء, وأغلبهم في قضاء عجلون من الأكراد, وهم عادة من حارة الاكراد بدمشق,[٣]وقد شهدت الفترة الأخيرة من حياة الدولة العثمانية تبديلاً دائما للبلوكات بين الأقضية, ففي ١٣ آذار سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م, نقل البلوك الأول من فرسان طابور حوران من ألاي الجندرمة في سورية, الموجود في بصر الحرير إلى قضاء عجلون ومركزه إربد.[٤]كما شهدت هذه الفترة ازدياد خروج (الأشقياء) وقاطعي الطرق في أجزاء كثيرة من الأقضية على السلطة,[٥]وأغلبهم من البدو, وقد صاحب هذه الظاهرة احتجاج الأهالي في الصحف على فقدان الأمن ، ومخاوفهم من تزايد التعدي على الفلاحين, وخاصة سنة تحرير النفوس (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م), فقد تزايد عدد الخارجين على القانون وقطاع الطرق, الذين كانوا يتخذون من مواقع محددة من الطرق, مكامن للهجوم على المارين ومصادرتهم,[٦]ويتضح هذا الأمر بمتابعة السجل الشرعي والذي يحفل بملاحقة الأشقياء ومصادرة ممتلكاتهم, وقد تأثرت منطقة قضاء عجلون بشكل خاص, ما بين سنتي ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م و١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م, بوضع غير مستقر, ورغم الجهود المبذولة في إقرار الأمن، إلا أن ناحية عمان وقضاء السلط تأثرا بشكل مباشر بضغط البدو على السلطة, وهو ما فصلناه في دراستنا لعلاقة الدولة بالعشائر.

وختاما فإن الصورة العامة للإدارة في شرقي الأردن تشير إلى أن المنطقة لم تكن بعيدة عن التنظيمات, حيث وصلتها بشكل مباشر كل تفاصيل الأنظمة والقوانين, وعرف الأهالي

١- Burckhardt, Travels, pp. ٢٨٨- ٢٨٩.

٢- Schumacher, Northern Ajlun, pp. ١٥٠ – ١٥١.

٣- راجع: هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٦١- ٢٦٢.

٤- المشرق, عدد ١٥٣٠, في ١٣ آذار ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م.

٥- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٦٢- ٢٦٤.

٦- المقتبس, عدد ١٤٨٨, في ٢٦/ ١/ ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م.

مجالس الإدارة, وساهموا في انتخابات الأعضاء الذين يمثلونهم, وتعرضوا إلى التطور القانوني عندما شكلت المحاكم النظامية, فلجأوا إلى القانون, واحتكموا إلى المحاكم النظامية والشرعية, وتعاملوا مع رموز التنظيمات وهم الموظفون الرسميون الذين أقاموا في القصبات, ولم يرفضوا هذه الرموز, إلا أن طبيعة تركيبة المنطقة السكانية, تركت أثرها على درجة تطبيق هذه التنظيمات, فلم يكن تطبيقها متوازناً في كل الأقضية, وخاصة في المناطق الخاضعة لضغط العشائر البدوية, ومع ذلك, فقد عرفت هذه المنطقة التنظيمات, وتعاملت مع الأنظمة والموظفين بوعي ومسؤولية.

علاقة الدولة العثمانية بالبدو:

لا يمكن تقييم الإدارة العثمانية وفهمها إلا بدراسة العلاقة التي تربطها بالقوى العشائرية البدوية في حدود شرقي الأردن, هذه القوى التي كانت تتحرك بشكل موسمي في بر الشام وتتجاوزه إلى أراضي نجد والجزيرة الفراتية. لقد حاولت الدولة العثمانية ومنذ تطبيق قانون الولايات سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٤م, إثبات حضورها في شرقي الأردن, فاستخدمت القوة في ضبط القبائل البدوية, ففي سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م, أرسل والي سورية قوة تقدر بمائتي فارس لمساندة عرب الصقور الذين تعرضوا لضغط عرب العدوان ، في أراضيهم إضافة إلى ضغط عرب الصخور عليهم بالغور,[١]ووسع الوالي نطاق عملياته بحملة تألفت من ثلاثة فيالق من الفرسان مع مدفعية مساندة, واستطاع إعادة الهدوء والأمن إلى ناحية عمان وقضاء السلط,[٢]وأجبر العدوان والصخور على دفع بقايا الضرائب المستحقة للخزينة,[٣]ولاحق العدوان حتى قبض على الشيخ ذياب وأرسله إلى سجن نابلس,[٤]وفض النزاع بين عرب عباد والعدوان على الأراضي التي تنازعوا عليها, وأدت إلى صدامات بينهم,[٥]وحد كذلك من سلطة عرب بني صخر, الذين كانوا يفرضون الخاوة على الفلاحين, وخاصة في قرية الرمثا, [٦]ومع أن الوالي نجح في مهمته, إلا أن عرب الصخور وعرب العدوان عاودوا الهجوم على أهالي الرمثا لإجبار فلاحيها على دفع

١- Rogan, Incorporating, p. ٧٨.

٢- Gross, Ottoman Rule, pp. ١٣٠ – ١٣١.

٣- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, P. ٢٩

٤- Rogan, Incorporating, P. ٦٤, P٨٤.

٥- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, PP.٣٠-٣١.

٦- Ibid, PP.٣٠-٣١

الخاوة سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٨م, مما أضطر الوالي إلى تجريد حملة كبيرة أجبرت عرب بني صخر على الاستسلام, في حين أخذ الوالي ابن الشيخ فندي الفايز رهينة لديه في دمشق, لضمان حالة الأمن في المنطقة.(١)

ورغم أن الدولة رمت بثقلها في محاولة لإقرار الأمن, إلا أن الخلافات التقليدية بين العشائر لم تتوقف, ويمكن تتبع هذه الخلافات وردود الفعل الرسمية عن طريق الصحافة المعاصرة؛ ذكرت صحيفة البشير أن متصرف لواء البلقاء وصل إلى قضاء السلط سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م, ليفض النزاع القائم بين عباد والعدوان,(٢)وأوردت أيضا خبر المعركة التي جرت بين بني عطية وأهالي الكرك وأهالي معان الشامية والشوبك والسلايطة والفايز والحامد من عرب بني صخر, ومعهم أحد بطون الحجايا من جهة وبين الحويطات وأهالي معان الحجازية وأهالي الطفيلة ووادي موسى والمناعين والترابين والتياها من جهة أخرى وذلك سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م,(٣)وقد استمر العداء بين هذه الأطراف وساد التوتر في المنطقة حتى تم عقد الصلح بينهم سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م,(٤)وفي سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م, حدثت مصادفات بين العدوان وبني صخر, وأدت إلى سقوط العديد من القتلى,(٥)كذلك الحال في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م, حيث جرت مصادمات بين الصخور والرولة عند قلعة الزرقاء,(٦)وبقيت هذه المصادمات متتابعة حتى سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م, وكان آخرها معركة حامية حدثت بين الطرفين قرب الفدين.(٧)

ونقلت البشير أيضا أخبار المصادمات بين الحويطات والشرارت,(٨)والصخور والبلقاوية سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م, وبين الصخور والحويطات أيضا,(٩)ويبدو أن فترة ولاية مدحت باشا والي سورية, (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م- ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م) شهدت محاولات

١- Gross, Ottoman Rule, pp. ١٤٧- ١٤٩.

٢- البشير, عدد ٣٤٦, في ٢٧ نيسان ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م: ٣.

٣- البشير, عدد ٤١٠, في ١٩ تموز ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م: ٢. وعدد ٤١٨, في ١٣ أيلول ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م:٣.

٤- عودة القسوس, مذكرات : ٢٨- ٢٩, مركز الوثائق والمخطوطات, الجامعة الأردنية.

٥- Conder, Heth and Moab, p. ٣٠٨.

٦- Robinson, lees, life and Advanture, p. ٢٤.

٧- Ibid, p. ٢٤٢.

٨- البشير, عدد ١٤٦٩, أيار ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م: ٤.

٩- بولص نعمان, خمسة أعوام: ٤٧.

جادة للحد من حركات البدو واعتداءاتهم على المناطق الزراعية, وعرف عن الوالي مدحت باشا محاولته توطين البدو وتنظيمهم,[١] لكن الغارات استمرت وتطاولت العشائر البدوية على المواقع المستقرة, وفرضت الخاوة بالقوة, متجاهلة السلطة العثمانية, ففي سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م, أغارت عشيرتا بني حميدة والحجايا على قرى قضاء السلط, حيث نهبتا المواشي والأمتعة,[٢]فقام فوزي باشا قائد زاندارمة ولاية سورية, بمتابعة بني حميدة وملاحقتهم, وأخذ مشايخهم رهائن لديه, ليتعهدوا بالإخلاء إلى الامن, ودفع الضرائب التي امتنعوا عن أدائها,[٣]ويبدو أن نتائج هذه المحاولة من قبل فوزي باشا, أدت إلى قيام حركة عصيان, اشترك فيها الحمايدة في قرية ذيبان, وساعدتهم عشيرة المجالي بالرجال والأسلحة والخيول, لكنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام ضغط الزاندارمة المركزي, فانهزموا وتعهدوا بدفع الضرائب, وقد كافأ فوزي باشا شيوخهم ليضمن ولاءهم للدولة,[٤]وفي الوقت نفسه, أجبر عشيرة الشرارات في قضاء السلط على دفع رسم المواشي بالقوة, وصادر أكثر من مائتي ناقة مقابل الرسم الذي تخلفوا عن دفعه.[٥]

استمر ضغط الدولة على العشائر البدوية اعتبارا من سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م, حيث هاجم البدو قافلة الحج الشامي, فأرسلت الولاية حملة تأديبية كبيرة,[٦]وفي السنة التالية أعادت إرسال قوات نظامية للمتابعة والتهديد,[٧]ونظمت الولاية وبشكل متتابع اعتبارا من سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م, جولات للمتصرفين للمتابعة وفرض السطوة, فقد قام متصرف لواء الكرك صادق باشا سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م, بجولة واسعة لكل أنحاء اللواء حتى وصل السلط,[٨]وقام المتصرف الجديد محمد رشيد باشا بجولة واسعة في المنطقة, لإنهاء

١- Oliphant, The Land of Gilead, p. ٢٣٨.

٢- البشير, عدد ٩٦٢, في ٢٣ آذار ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ١-٢, سنة ٢٠.

٣- البشير, عدد ٩٨١, في ٢ أيلول ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٤., سنة ٢٠.

٤- البشير, عدد ٩٨١, في ٢ أيلول١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٤, سنة ٢٠.

٥- البشير, عدد ٩٧٣, في ١٣ تموز ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٣, سنة ٢٠.

٦- Gross, Ottoman Rule, p. ٣٤٠.

٧- البشير, عدد ١٢٧٩, في ٢٦ نيسان ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢.

٨- البشير, عدد ١٢٩٦, في ٢٣ آب ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣.

الخلافات بين العشائر سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م,[١]وفي السنة التالية قام والي دمشق, بجولة واسعة في لواء الكرك,[٢]في محاولة لإثبات هيبة الدولة وسطوتها.

تراوحت علاقة الدولة العثمانية بالعشائر البدوية بين الجنوح إلى المهادنة والإسترضاء, لضمان سلامة قافلة الحج الشامي, وتأمين حماية الأمن الداخلي من جهة, وبين تجريد حملات عسكرية كبيرة لإجبار البدو على دفع الضريبة والالتزام بسطوة الدولة من جهة أخرى, وقد أدى هذا الأمر إلى كسر الشوكة المتمثلة في قوى شيوخ العشائر, وعن طريق اخذ بعضهم رهائن كما حدث مع بني حميدة,[٣]أو أخذ أبناء شيوخهم رهائن كما حدث مع بني صخر,[٤]أو بإشراكهم في السلطة, بتعيين رؤساء العشائر في مناصب إدارية, كما حدث مع الشيخ سطام بن فندي الفايز مدير ناحية الجيزة, وأخيه طلال بن فندي الفايز,[٥]والشيخ على بن ذياب العدوان الذي منح لقب (آغا) سنة ١٣١٨هـ/ ١٨٩٠م, إلا أن الواقع الجديد في المنطقة, والمتمثل في مد خط سكة الحديد الحجازية, أدى إلى تغير ملموس على علاقة الدولة بالعربان؛ فقد أحست العشائر بخطر مد السكة, وأثرها على الحد من نفوذهم, وتقليص دخلهم, لأنها البديل القوي لهيمنتهم على طريق الحج, واضطرت الدولة إلى إنشاء قوة للهجانة لحماية خط السكة من تخريب العربان, وذلك سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م,[٦] وقد تعرضت محطات السكة أثناء هية الكرك سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م للتخريب في القطرانة وخان الزبيب وزيزيا وضبعة,[٧]وأدى هذا الأمر إلى تشديد الحراسة على محطات السكة لحمايتها,[٨]كما حاولت الدولة تجريد القبائل من أسلحتها كلما سنحت الفرصة لها, وبعد أي عصيان أو تهديد أمني.[٩]

١- البشير, عدد ١٣٥٣, في تشرين الأول ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣.

٢- البشير, عدد ١٣٩٢, في ١٠ تموز ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣.

٣- البشير, عدد ٩٨١, في ١٢ أيلول ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٢, سنة ٢٠.

٤- Gross, Ottoman Rule, p. ١٤٧- ١٤٩.

٥- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٠. و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٣٦.

٦- البشير,عدد ١٨٠٦, في ١٨ أيار سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م: ٢.

٧- المقتبس, عدد ٥٤٥, في ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢, البشير, عدد ١٩٩٧م, في كانون الثاني ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠: ٣.

٨- انظر: Bell, G. The Desert, p. ٣٤.

٩- المقتبس, عدد ٦٨٥, في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ٢٠ أيار ١٩١١م: ٢, وعدد ٦٨٩ في ٣ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ٢٩أيار ١٩١١م: ٢-٣,وعدد ٦٩٠ في ١ جمادى الآخر ١٣٢٩هـ/ ٣٠ ايار ١٩١١م: ٢.

يبدو أن الدولة وجدت في إمكانية توطين البدو, وإلزامهم بالكف عن استيفاء الخاوة والغزو, وسيلة للسيطرة عليهم, وابتداء بسنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨١م, حاولت الدولة إسكان عشائر بني حسن وعشائر بني صخر, بتطويب الأراضي المملوكة والخراب في حدود قضاء عجلون, على أن يتم دفع (بدل المثل),[١] وهو إجراء يخدم مصلحة الدولة والعشائر معا, وكانت نتيجة هذا الإجراء مضاعفة دخل الدولة, فقد بلغ مجموع ما حصلته الدولة من (بدل المثل) ما مقداره ١٥،٠٠٠ ليرة عثمانية في مدة عامين, وهي إشارة واضحة إلى تجاوب العشائر مع هذا الإجراء,[٢] ونجحت الدولة في (تفويض أكثر خرابات القرى الكامنة في القفار, وكثرة تعديات الأشقياء من العربان ببدلات مناسبة لإعمارها, وقد تبين من القيد, أنه قد وردت حاصلات مجزية للدولة, بما يقارب ١٥،٠٠٠ ليرة, عدا المصاريف عن بدل الأراضي المقفرة في لواء حوران, والتي أسكنت فيها العرب من مدة (سنتين),[٣] كما ورد اقتراح آخر وفي نفس العام, بخصوص خرب قضاء عجلون, فقد ذكرت صحيفة سورية الشام أنه (في قضاء عجلون, وبعد ذهاب لجنة القومسيون قبل سنتين(أي سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م) كشفت عن عشرين خرابة في المنطقة, واقتراح أن يتم تشكيل لجنة حكومية دائمة مقرها في الفدين الكائنة وسط خرابات القرى التابعة لقضاء عجلون, والواقعة في طريق الحج الشريف, وهي تبلغ حوالي ٥٠،٠٠٠ فدان, وأكد الاقتراح أنه متى وجد الأمن (تقاطر العربان للخرابات المذكورة, إلا أن كثيرا من العربان بحاجة إلى الأرض).[٤]

ومن جهة أخرى, سمحت الدولة للعشائر البدوية برعي مواشيها حتى أطراف المعمورة, بعد أن يتقدموا بضمانات تؤكد عدم مساسهم بالمزارعين, وذلك في سنوات ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م,[٥] وسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م,[٦] و ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠[٧] على التوالي, ومع ذلك, فإن علاقة البدو بالفلاحين كانت هي المسألة الأصعب التي تتابعها الدولة, حيث أن إحساس الفلاحين بحضور الدولة, وحدِّها من سلطة العشائر البدوية, كان

١- جريدة سورية الشام, عدد ٩٧١, لسنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م: ٢.

٢- جريدة سورية الشام, عدد ٩٩٤, لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١.

٣- المصدر نفسه: ١.

٤- المصدر نفسه: ١.

٥- سورية الشام, عدد ٩٢٢, في رمضان ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م: ١.

٦- البشير, عدد ١٣٨٢, في ٢٤/ ٤/ ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م: ٣.

٧- المصدر نفسه:٣.

يدفعها إلى رفض دفع الخاوة لهم, فعندما أكدت الدولة العثمانية حضورها الفعلي سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م, واستطاع محمد راشد باشا, إخضاع قبائل البلقاء, ومد نفوذه وسلطته نحو قضاء عجلون,[١]رفض أهالي الرمثا دفع الخاوة لبني صخر, فاجتمع العدوان وبني صخر, وهاجموا الرمثا ونهبوها وأخضعوها للخاوة من جديد,[٢]ويبدو أن الدولة لم تتدخل كثيراً في غزوات البدو لبعضهم, لكنها انتصرت للفلاحين الذين كانوا يدفعون الخاوة, ويتعرضون للأذى في مزروعاتهم. يذكر سميث أنه أثناء زيارته لإربد سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م, رأى خياماً مر بها وفيها (زعيم البدو) الذي يدفع له أهالي إربد خاوة, لالتزامه بحماية محاصيلهم, ويرى أن الحكومة تسمح بذلك, لأنها تستفيد من هذا النظام, وتحصيل الضرائب من البدو بارتياح في آن معا.[٣]

ويبدو أن مطلع القرن العشرين, شهد نشاطا واضحا في الغزوات البدوية؛ ففي تموز سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م, خضع زعيم الرولة النوري بن شعلان للحكومة بعد أن قام بسلسلة واسعة من الغزوات,[٤]وتعهد للحكومة بإرجاع المنهوبات, وتقدم بطلب لتسجيل أراضي قرية أم الجمال باسم عشيرته,[٥]كما شهدت منطقة البادية الشمالية غزوات عرب الجبل, الذين يتحركون في ديرة واسعة تنتهي بالزرقاء,[٦]إلا أن الضغط الحقيقي الذي واجهته العشائر البدوية, تمثل في محاولة سامي باشا الفاروقي لإحصاء السكان سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م,[٧]وقد منع التعامل مع عرب عنيزة والرولة, ومنع تجار دمشق من التعامل التجاري معهم, وحاول توطينهم وإقامة أسواق لهم في الزرقاء ودرعا والرمثا,[٨] ولخص سامي باشا الفاروقي سياسته في التعامل مع البدو بعد حملته المشهورة (بإصلاح الجاندرمة في سورية, لتكون عونا على ضبط الأمن داخل البلاد, ولتساعد العسكر النظامية على رفع اعتداء عرب البادية على المعمورة, وتكون المخافر التي تقرر إنشاؤها في أماكن مختلفة من ضم البادية من

١- Lewis, Nomads, pp. ١٢٥ – ١٢٦.

٢- Ibid., p. ١٢٥.

٣- Smith, G.A. The Historical Geography, p. ٣٣٩.

٤- انظر بشأن ترجمة النوري بن شعلان: الزركلي, الأعلام,ج٩: ٣٠ – ٣١.

٥- البشير, عدد ٢٠٥٦, في ٢٨ تموز ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٢.

٦- البشير, عدد ٢٠٤٩,في ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٧- البشير, عدد ٢٠٤٢, في ٩ تموز ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١م.

٨- البشير, عدد ٢٠٥١, في ١٩ تموز ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

المعونات على ذلك, وينوي القائد المحافظة على المعمورة من اعتداءات البدو بأي صورة كانت, وإن لم ينجح اللين, فالشدة, الأربع الأيات من الفرسان تكون رهن الإشارة...) ثم أنه في الوقت نفسه, كان يحاول تغيير نمط حياتهم نحو الزراعة (فاستحصل من نظارة المالية على خمسة آلاف ليرة مبدئيا, ليصرفها أولئك البدو ثمن بذار, حتى إذا ما وجد طريقة ناجحة تعطيهم الحكومة ألوفا أخرى, وتعفيهم عشر سنوات من الأعشار والضرائب وتمدهم بكل ما يلزمهم),[١]ويبدو أن الحكومة العثمانية وافقت على إجراءات سامي باشا السابقة, [٢]وتبنت (لجنة إسكان العشائر) في ولاية سورية, سياسة التوطين, وذلك بتمليك البدو الأراضي حيث صدر قانون تمليك البدو, الذي يعطي العائلة المكونة من خمسة أفراد ما بين ٥٠ – ١٠٠ دونم, ويخصص للشيوخ مساحات كبيرة تتراوح بين ٥٠٠ دونم لشيخ المشايخ و٣٠٠ دونم للمشايخ, ونص القانون على منحهم آلات زراعية, وإعفاء العشائر المستقرة من رسوم الأعشار لمدة ثلاث سنوات, ومن الويركو لمدة خمس سنوات, كما اشترطت اللجنة الزراعية أن يتم انتزاع الأراضي من أصحابها, حسبما ينص قانون الأراضي, إذا لم يتم استصلاحها في المدة القانونية وهي ثلاث سنوات,[٣] حسب قاعدة التحجير.

يبدو أن سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م, شهدت ضغطا حقيقيا للبدو على أراضي قضاء عجلون, وخاصة عشائر الخرشان والفايز والحامد من بني صخر,(الذين يأتون من جهات نجد في أوائل آذار, يأخذون حق الخاوة من سكان بعض القرى),[٤]فبعث وجوه قضاء عجلون سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, احتجاجا إلى والي دمشق, طالبوه بإخراج عشائر الجبور والخريشة من القضاء,[٥]ويبدو أن هذه الاحتجاجات أدت إلى تدخل الدولة الفعلي, فقد (قام طابور الجاندرامة في لواء حوران, بوقف اعتداءات البدو على الأراضي الزراعية, وقاموا بإجلاء العربان من عربان بني خالد, تأديب عربان بني صخر),[٦]وقام القائمقام أمين أرسلان سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م, بالتحرك إلى ناحية كفرنجة ومعه ثلة من رجال الدرك,

١- البشير, عدد٢٠٣٨, في ٢٦أيار ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٢- المصدر نفسه.

٣- البشير, عدد ٢٠٥٩,في ١٣٢٩/٨/٨هـ/١٩١١م: ٣.

٤- المقتبس, عدد٨٥, في ٣٠ / ٣/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣.

٥- المقتبس, عدد٣١٣, في ٣/٩/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣.

٦- العصر الجديد, عدد ١٩٦, ٣٠ / ٣/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣.

حيث ألقى القبض على أشقياء العربان الذين يرعون أمن القضاء,[1] ويفهم من سجلات المحاكم الشرعية زمن الحكومة العربية أن هناك أوامر مشددة لمتابعة (الأشقياء) من البدو, الذين يقطعون الطرق ويتعرضون للأراضي الزراعية (بمصادرة ممتلكاتهم),[2] فقد أدى سقوط الدولة العثمانية, إلى إشاعة حالة من الفوضى ابتداء, لكن الحكومة العربية أقرت الأمن وتابعته بشكل جاد كما تبين سجلات المحاكم الشرعية.

وأخيراً, فإن حماية خط سكة الحديد الحجازية, ظل هاجسا لدى السلطة, فقد دفعت الدولة العثمانية لشيوخ البدو المخيمين على الخط (ما بين عمان والمدورة) رواتب لحماية السكة, واستمر هذا الوضع (حسب التعامل القديم) حتى عهد الإمارة, وحسبما أوردت الجريدة الرسمية للإمارة في شعبان ١٣٤٤هـ/ ١١ آذار ١٩٢٦م,[3] إلا أن سطوة القبائل البدوية لم تنته ومع عهد الإمارة المبكر, فقد استمرت الغزوات بينها داخل حدود الإمارة,[4] واستمرت أيضا الغزوات المعتادة بين القبائل على الحدود الأردنية – العراقية,[5] والأردنية- السعودية,[6] ويبدو أن ما عرف (بحرابة العرب والفلاحين) حسب التعبير المحلي, والتي جرت على أراضي قضاء عجلون, وبالتحديد في سهول الحصن, فيما يعرف باسم (أراضي المومنية) أنهت عهد الخاوة, وأحلت السلطة تماما محل سطوة العشائر السابقة.

١- المقتبس,عدد٣٤٥, في ١٦/ ١٣٢٨/٤هـ/ ١٩١٠م:٢.

٢- سجل٢, حجة ٩٥: ٣, في ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م, حجة ٩٠: ٧٠: ٥, حجة ١٠٤: ١٠, حجة ١٠٥: ١٠, حجة ١٠٧: ١٢- ١٣,حجة ١٠٨: ١٣، حجة ١٠٩: ١٤, حجة ١١٩: ١٩-٢٠, حجة ١٢٦: ٢٤, (صفر ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م).

٣- الشرق العربي, عدد ١٢٤, في شعبان ١٣٤٤هـ/ ١١آذار ١٩٢٦م: ٩.

٤- الشرق العربي, عدد ٢٤, في ١٥ محرم ١٣٤٢هـ/ ٢٣ أغسطس ١٩٢٣م: ٣.

٥- راجع: اجتماع الرمادي, الشرق العربي, عدد ١٦٣, في ١٦ صفر ١٣٤٥هـ / ١٥ أغسطس ١٩٢٧م: ٩.

٦- الشرق العربي, عدد ١٢٧, في ١٩ شوال ١٣٤٤هـ/ أيار ١٩٢٦م.

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية في شرقي الأردن في العهد العثماني

(٩٢٢هـ/ ١٥١٦م - ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م)


الذخيرة العربية

أولا: ملكية الأرض:

أ- مدخل تاريخي:

ابتداء, فقد شكلت القواعد الفقهية المصدر المباشر للتعامل مع الأرض في العهد العثماني, منذ فتح العثمانيون بلاد الشام وغيرها من الأراضي الإسلامية, ومع أنهم أخذوا الأوضاع القائمة على الأرض بعين الاعتبار, واستمروا في سياسة الإقطاع العسكري الذي عرفته بلاد الشام قبلهم, لكنهم التزموا بالقواعد الفقهية الإسلامية في تعاملهم مع الأرض وملكيتها. وقد اعتبر قانون نامة ولاية الشام سنة ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م أراضي الشام خراجية, تبعا للقاعدة الفقهية التي تبنتها كتب الفقه,(١)ومن المعروف أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) رفض تقسيم أراضي الشام على المقاتلة, تماما كما فعل مع أراضي السواد, حيث اعتبرها ملكا للأمة كلها,(٢)وفيئا للمسلمين لا يجوز تقسيمه,(٣)وهذه القاعدة لا تختلف عن الإجراءات في باقي البلاد المفتوحة من حيث المبدأ, فبلاد الشام فتحت صلحا, واعتبرت لذلك أراضٍ خراجية.(٤)

تعكس كتب الفقه التغيرات التي حدثت بعد الفتح في فترات متلاحقة, فقد بدأت أراضي الخراج تنتقل من أهالي الذمة إلى المسلمين, وترتب على هذا الانتقال إعفاء الأراضي من الخراج. والتزام أصحابها بالعشر الشرعي فقط, ومع أن الفقهاء أجازوا بيع أراضي الصلح

١- ابن قدامة(عبد الله بن أحمد بن محمد ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م) المُغني, ج١ – ج٢, تحقيق محمد رشيد رضا, نشر دار المنار, ط.٢, القاهرة, ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م, وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن قدامة, المغني, انظر: ٢/ ٧١٦.

٢- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم, ت سنة ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) الخراج, المطبعة السلفية, القاهرة, ط.١, ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م, وسنشير إليه لا حقا هكذا: أبو يوسف, الخراج, انظر : ٢٦, ٣٥, ٦٣. وانظر أيضا: أبوعبيد (القاسم بن سلام, ت سنة ٢٢٤هـ/ ٨٣٦م) الأموال, تصحيح محمد حامد الفقي, ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م, وسنشير إليه لاحقا هكذا : أبو عبيد, الأموال, انظر : ٩٦, ١٤٧, ٢٢٨.

٣- أبو عبيد, الأموال : ٩٦, وتذكر روايات أخرى أن الخليفة عمر بن الخطاب أراد تقسيم الأراضي بعد الجابية, لكن معاذا نهاه عن ذلك, المصدرنفسه: ٨٣- ٨٤. وانظر أيضاً: البلاذري(أحمد بن يحيى, ت سنة ٢٧٩هـ/ ٨٩٣م) فتوح البلدان, مراجعة وتعليق رضوان أحمد رضوان, المكتبة التجارية الكبرى, مصر, ١٩٥٩م, وسنشير إليه لاحقا هكذا: البلاذري, فتوح, انظر: ١٥٠ – ١٥٢.

٤- البلاذري, فتوح : ١٢٦, ١٣٠, ١٣١, وراجع أيضا: ابن الأثير (عز الدين علي بن محمد, ت سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م) الكامل في التاريخ, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت, ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م, وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن الأثير, الكامل, انظر: ٢/ ٤٩٢.)

الخراجية عند إسلام أصحابها,[١] إلا أنهم تحفظوا, وأوردوا كراهيتهم لشراء الأراضي الخراجية,[٢]ولا نكاد نجد أمثلة على هذه الحالات في بلاد الشام, إلا أننا نعتقد أن مجرد إيرادها في الأحكام الفقهية يشير ضمناً إلى تزايد حالات شراء المسلمين للأراضي الخراجية, ويبدو ان إجراءات الخليفة عمر بن عبد العزيز التي منعت بيع أراضي الخراج عموما(لئلا يباع فيئ المسلمين),[٣] تمثل حالة حاسمة في تاريخ ملكية الأرض, حيث اعتبر الخليفة عمر ابن عبد العزيز أن أرض الخراج تظل خراجية, حتى ولو امتلكها المسلم, لأن الضريبة إنما هي على الأرض,[٤]وقد حسم هذا الإجراء المسألة, وأصبح الفرق واضحا بين ضريبة الجزية على الذمي, والضريبة التي يدفعها مالك الأرض الخراجية, وتم حسم وضع الأرض الخراجية بحيث لا يختلف عليه اثنان.

قد تتحول الأراضي الخراجية إلى أرض عشرية في حالات معينة, حيث نصت أحكام الفقهاء في زمن تال للفتح على مثل هذه الحالات, واعتبرت الأرض التي يعطيها الإمام المسلم (وهي أصلا من اراضي الخراج)أراض عشرية إذا اعتبرها الإمام عشرية,[٥] كذلك الحال مع أراضي الموات وأراضي الصوافي,[٦]إن الحالات التي نجدها في بلاد الشام ويشار فيها إلى أراضٍ عشرية, يعود تفسيرها إلى هذه القاعدة الفقهية, لأن كل أراضي بلاد الشام هي أصلا خراجية, أما الأراضي العشرية فيها فهي من أراضي الموات أو الصوافي.

مع أننا لا نريد أن ندخل هنا في دراسة للأحكام الفقهية, إلا أننا لا نستطيع تجاهلها

١- ابن آدم (يحيى بن آدم القرشي ت سنة ٢٠٣هـ/ ٨١٧م) الأموال, تصحيح الشيخ أحمد عبد شاكر, المطبعة السلفية, (د. ت. ن) وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن آدم, الأموال, انظر: ٢٠- ٢٢, ٢٩, ١٦٧, أبويوسف, الخراج: ٦٣, أبو عبيد، الأموال: ٧٧,الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد ت سنة ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) الأحكام السلطانية في الولايات الدينية, ط.٢, مصر, ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م, وسنشير إليه لاحقا هكذا : الماوردي, الأحكام, انظر: ١٣٧ – ١٥٢.

٢- ابن آدم, الأموال: ٢٣, ٣٨, ٥١, ٥٥.

٣- أبو عبيد, الأموال: ١٣٦.

٤- فلهوزن (يوليوس), تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية, ترجمة أبو ريدة, نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة, ١٩٦٨م, وسنشير إليه لاحقا هكذا: فلهوزن, الدولة العربية, انظر:٢٧١ – ٢٧٢.

٥- أبو يوسف, الخراج: ٦٠.

٦- المصدر نفسه: ٥٨, ٦٠, ٦٣, أبو عبيد, الأموال: ٧٧, ١٣٠, ابن آدم, الأموال: ٢٩.

أو الإشارة إليها عرضا, لأن قانون الأراضي العثماني يعتمدها, وخاصة في موضع أحكام الأراضي الموات وأراضي الصوافي, التي شكلت جانبا هاما من موضوع ملكية الأرض في بلاد الشام عموما, وفي شرقي الأردن على وجه الخصوص, وقد وردت أحاديث شريفة متعددة تشجع على امتلاك الأراضي الموات, واعتبر الإحياء وجه من وجوه التملك,[1]والأرض الموات هي: (الأرض المعطلة ولا يعرف أنها في يد أحد, ولا أن أحداً يدعى فيها دعوى),[2] وهي أيضا: (الأرض التي بعدت عن العامر, ولم يبلغها الماء),[3] ونجد تفصيلا واضحا لمعنى الأرض الموات عند أبي يوسف, فهي: (الأرض التي لا يوجد فيها أمر بناء,ولم تكن فناء لأهل قرية, ولا مسرحا ولا موضع مقبرة, ولا موضع محتطبهم, ولا موقع مرعى لدوابهم وأغنامهم, وليست بملك لأحد في يد أحد...).[4]

يبدو من الوقائع التاريخية والنصوص الفقهية, أن امتلاك الأرض الموات كان مرغوبا فيه, وهي الصورة التي تعكسها حالة (التحجير),[5] والتحجير في أبسط صورة مشروع في الإحياء وإشعار بالملكية بصورة مؤقتة, وهي ترجمة للحديث الشريف عن سمرة بن جندب: "من أحاط حائطا على أرض فهي له",[6]وتفسير ذلك عند أبي يوسف (على الأرض الموات التي لاحق فيها ولا ملك, فمن أحياها وهي كذلك فهي له, يزرعها ويزارعها ويؤاجرها, ويكري فيها الأنهار, ويعمرها بما فيها مصلحته)[7] ويبدو النص الصريح على تحديد أجل مسمى لجواز التحجير كحق للمحتجر, وبعدها يبطل مفعوله, وتزول الملكية, ونفهم من

١- راجع الأحاديث الشريفة التالية: عن عائشة رضي الله عنها: "من أحياء أو عمر أو أعمر أرضا ليست لأحد, فهو أحق بها", البخاري, صحيح البخاري:٣/ ١٣٢, مطبوعات محمد علي صبيح, أبو داوود, السنن: ٢/ ١٥٨,النووي, ط. مصر, أبو يوسف, الخراج:١٨١, وعن ابن عباس في بعض أسانيده, (أن عادي الأرض لله ولرسوله ولكم من بعده, فمن أحيا شيئا من موتان الأرض, فهو أحق بها) راجع: ابن آدم, الخراج: ٨٥. أبو يوسف, الخراج, رقم ٩٥: ١٨٢,وعن يحيى بن عروة عن أبيه : (من أحيا أرضا ميتة فهي له), أبو يوسف,الخراج,رقم٩٥: ١٨٢, أبو داوود, السنن: ٢٦٦/٤, رقم الحديث: ٢٩٥٠.

٢- أبويوسف, الخراج: ١٨٣ – ١٨٤.

٣- الماوردي, الأحكام: ١٧٧.

٤- أبو يوسف, الخراج: ١٧٩ – ١٨٠, رقم ٩٣.

٥- راجع بشأن المعنى اللغوي: الفيروز أبادي (محيي الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب,ت سنة ٨١٧هـ/ ١٤١٤م) القاموس المحيط, القاهرة, ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م: ٢/ ٢٥٥.

٦- أبو داوود, السنن: ٢/ ٧٨, رقم ٣٠٧٧, وأيضا: أبو يوسف, الخراج: ١٨٣.

٧- أبو يوسف, الخراج:١٨٣.

النصوص التاريخية أن التحجير بدأ كظاهرة منذ أيام الخليفة عمر بن الخطاب, عن سعيد بن المسيب قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:" من أحيا أرضا ميتة فهي له, وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين"[١] ويفهم من هذا النص وجود رغبة كبيرة لدى الناس بامتلاك الأرض بمساحات كبيرة, وعدم قدرتهم على استثمارها كلها. وفي نص آخر يبدو تأكيد الخليفة عمر على سياسة تحديد مدة التحجير بقوله:

"من كانت له أرضا تركها ثلاث سنين, فلم يعمرها,فعمرها قوم آخرون, فهم أحق بها",[٢] وقد تابع الخليفة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) سياسة الخليفة عمر, في التشجيع على الإحياء,[٣]كما اهتم معاوية بن أبي سفيان بإحياء الأرض الموات,[٤] لكن مدة التحجير أصبحت أقل في أيامه, فقد اشترط زياد بن أبيه على الناس أن تكون المدة عامان فقط,[٥] وهي مؤشر على تزايد رغبة الناس في إحياء الأرض الموات وامتلاكها, وكان الإحياء مفتوحا للجميع, ويحق للذمي امتلاك الأرض بإحيائها, لن المسلم والذمي يشتركان في سائر جهات التمليك,[٦]ويوضح أبو يوسف ذلك بقوله: "الأرض بمنزلة المال, ولا أرى أن تترك أرضا لا ملك فيها لأحد ولا عمارة, حتى يقطعها الإمام, فإن ذلك أعمر للبلاد, وأكثر للخراج".[٧]

بقي أن نشير إلى أراضي الصوافي,[٨] وهي الأرض التي تركها النبلاء وكبار الموظفين من الرومان عند الفتح, وفروا عنها,[٩] وهي مصدر الإقطاعات وخاصة في البيت

١- أبو يوسف, الخراج: ١٨٣, ٢٣٩.

٢- المصدر نفسه: ١٧٥.

٣- المصدر نفسه: ٢١٧. ابن آدم, الأموال: ٦٣.

٤- البلاذري, فتوح: ٤٤٥. وانظر أيضا: أنساب الأشراف, ج٤, ق١: ١٣٢, مطبعة ماجنس, مكتبة المثنى بغداد, وسنشير إليه لاحقا هكذا: البلاذري, أنساب.

٥- البلاذري, فتوح:٤٤٥.

٦- أبو يوسف, الخراج:١٨١.

٧- المصدر نفسه: ١٧٤.

٨- الدوري (عبد العزيز), نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية, بحث مستل من المجلد العشرين من مجلة المجمع العلمي العراقي, بغداد ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م: ١- ٢٤.

٩- البلاذري, الفتوح: ١٥٠- ١٥١, وانظر أيضا: ابن عساكر(أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبيد الله, ت سنة ٥٧١هـ/ ١١٧٥م) التهذيب, ج١, مطبعة رمضان السالم, دمشق, ١٣٢٩هـ/ ١٣٣٢هـ- ١٩١١م/ ١٩١٣م: ١٨٢ – ١٨٣. وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن عساكر, التهذيب.

الأموي,[١]هذه الأرض هي التي يمكن تحويلها بالإقطاع من خراجية إلى عشرية, فأرض العشر في بلاد الشام هي كل أرض جلا عنها أهلها, وأقطعت للمسلمين وأصبحت عشرية.[٢] ومن الجدير بالذكر أن الأراضي العشرية في بلاد الشام تنحصر ما بين دمشق وحمص والبلقاء.[٣] إن هذه الإضاءات السريعة على الأحكام الفقهية في مسألة ملكية الأرض, وخاصة أرض العشر والصوافي, هي أساس تعاملنا مع موضوع ملكية الأرض في العهد العثماني عموما, وفي فترة التنظيمات بشكل خاص, عند صدور قانون الأراضي العثماني سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م, وأساس فهمنا للنصوص التي وردت في القانون, أو في دفاتر الطابو العثمانية والتي تشكل مصدرا أساسيا في دراستنا لملكية الأرض في شرقي الأردن في العهد العثماني.

ب-ملكية الأرض مع مطلع العهد العثماني وحتى إجراءات "اليوقلمة":[٤]

استحدث السلطان سليم الأول بعد فتحه لبلاد الشام سجلات تخص الأراضي الأميرية والقرى والتجمعات السكانية, حدد فيها الإقطاعات العسكرية (خاص, زعامت, تيمار) وقد عرف هذا الإجراء (بالقانون العتيق) . إلا أنه وفي عهد السلطان القانوني ، تم تحديث القانون السابق، ووضع (قانون نامه السلطان سليمان)[٥] وهو القانون المعروف (بالقانون الجديد)[٦]وتم فيه تحديد حقوق وواجبات التيماري,[٧] والصلاحيات الموكلة إلى الأمراء الذين يحق لهم منح التيمارات,[٨]كما نص القانون على تحديد حقوق السباهي,[٩] وهي حقوق واسعة تشمل ما سماه القانون (الرعية) على أرض السباهي, كما بين القانون

١- ابن عساكر, التهذيب: ١/ ١٨٣.

٢- البلاذري, فتوح:١٥٢.

٣- ابن عساكر, التهذيب: ١/ ١٨٣- ١٨٥.

٤- كلمة تركية تعني (الكشف الميداني) راجع:

Red House, J.W. A Turkish and Enghish Lexicon, Beirut, ١٩٧٩ P.٢٢١٧.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Red House, A Turkish.

٥- خليل ساحلي أوغلو, (ترجمة) قانون نامه آل عثمان,مجلة دراسات, مجلد ١٣, العدد الرابع, الجامعة الأردنية,عمان,١٩٨٦م: ١٣٦- ١٤٢, وسنشير إليه لاحقا هكذا: ساحلي أوغلو, قانون نامة.

٦- نشرة محمد حلبي أفندي, سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م.

٧- ساحلي اوغلو, قانون نامه, دراسات, مجلد ١٣, العدد الرابع: ١٣٧.

٨- المصدرنفسه: ١٣٨.

٩- مصطلح عسكري يطلق على الجنود الخيالة الذين يشتركون في الحرب مع جندهم, مقابل أراضي التيمار الممنوحة لهم.

بدقة رسوم الطابو على الأراضي المشاع, والضرائب المفروضة بجزئياتها وتفاصيلها.[١]

إن الاطلاع على قوانين آل عثمان التي جمعها عين علي (ت سنة ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م)[٢] توضح الكيفية التي سجلت فيها الدولة (نظام التيمار) ضمن (الدفتر), واستخدمت تعبير(خارجاً عن الدفتر) للأراضي التي لم يتم ضبطها وتسجيلها, وينص القانون على أنه "أية قرية أغفلت ولم تسجل في دفتر الإجمال, ولم تعط تيمارا لأحد, فهي خارجة عن الدفتر, بالنسبة للدفاتر القديمة, ومن اطلع عليها بعد تسليم الدفتر, وكان راغبا فيها, فإذا طلبها وحصل على براءة فيها فهي حق له؛ لأنها شاغر (محلول) صحيح, فإن لم يتصرف بها أحد, ضبطتها أمناء الوقف". كما ورد في نص القوانين أيضا أنه: "إذا كان بين قريتين متباعدتين جبال وغابات وأحراش ومراع تزيد عن حاجة القريتين, وتمنع من متاخمة إحداهما الأخرى, وكانت المسافة بين القريتين طويلة, وينتفع بهذه الأماكن عامة الرعايا, وجميع أصحاب الحاجات لهم فيها حصة شائعة, ونزل بها بعض الرحل (الخيمانة) واختاروا مكانها مكانا يصلح للفلاحة والزراعة, وحفروا الآبار, وقطعوا الأشجار ومهدوا الجبال, وأحيوا الأرض, واتخذوها مزرعة وسكنوا فيها, فإن هذا المكان يكون خارجا عن الدفتر, ويجوز لمحرر الولاية أن يمنحه تيمارا لأي شخص مستحق عند التوزيع, ويستطيع أحد أرباب التيمار أن يطلبه تيمارا له, ويأخذ به براءة قبل الإحصاء".

كانت أراضي الدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي, مكونة من قسمين: الأول, الإقطاعات (خاص زعامت, تيمار), والثاني, الأراضي التي تعطى للملتزم لقاء مبلغ محدد من المال, ولمدة سنة واحدة, يرتبط خلالها بالدفتر دار أو (أمين الخزينة), وقد استمر هذا النظام حتى سنة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م, عندما أصبحت هذه المهمة بيد والي الشام,[٣] وكان في أيالة الشام من الزعامات والتيمار ٩٩٦ سيفا منها: ١٢٨سيفا

١- ساحلي اوغلو, قانون نامه, دراسات, مجلد ١٣, العدد الرابع: ١٤١- ١٤٢.

٢- عين علي أفندي, قوانين آل عثمان, ترجمة وتعليق, خليل ساحلي اوغلو, مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) مجلد ١٤, الجامعة الأردنية, ١٩٨٧م – ٢٠٢.وسنشير إليه لاحقا هكذا: عين علي, قوانين.

٣- رافق (عبد الكريم), الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر, مجلة دراسات تاريخية, (ندوة ملكية الأرض) جامعة دمشق, آذار – حزيران, دمشق, ١٩٩٠م: ١١٤- ١١٦, وسنشير إليه لاحقا هكذا: رافق, الفئات الاجتماعية ، وراجع ايضا : رافق بحوث في التاريخ الاقتصادي ، دمشق : ٢٠٧، وسنشير اليه لاحقا هكذا : رافق بحوث, وراجع: إحسان النمر, تاريخ جبل نابلس, البلقاء (ج١- ج٣), دمشق, ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م: ٢٣٠/١, وسنشير إليه لاحقا هكذا: النمر, تاريخ جبل نابلس.

زعامت, و٨٦٨ سيفا تيمار, ويطلب منهم قوة قوامها ٢٦٠٠ نفر من العسكر, وحسبما أورد القانون, فقد كان في لواء عجلون ٤ زعامات و ٦١ تيمارا.[١] وقد استمر العمل بهذا النظام حتى سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م, عندما ألغي نظام التيمار وبشكل نهائي.

سبق هذا الإجراء محاولات لتفكيك وإضعاف سلطة الإقطاع وقواه في بلاد الشام, وكانت محاولة ظاهرة العمر في فلسطين (١١٦١هـ/ ١٧٤٦م – ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م) خطيرة, تمثلت بتحويل جزء من أراضي الميري إلى ملكيات خاصة, وتوزيع القرى على الفلاحين, وانتزاعها من الشيوخ, لكن هذه المحاولة انتهت عندما أعاد أحمد باشا الجزار من بعده (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م– ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) هذه القرى إلى سابق عهدها, وعادت سلطة الشيوخ كما كانت من قبل. أما محمد علي باشا, فقد مثلت تجربته محاولة جريئة لتفكيك هذه القوى وإضعافها, فقد قام بتسجيل حدود الأراضي سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م, ضمن ما عرف باسم (الجريدة), فضبطت المساحات, وجرى إحصاء القرى الخاربة واستصلاحها, كما تابعت إدارة محمد علي باشا في سورية التيمارات, وسجلتها في دفتر خاص بها.[٢] وهذه المحاولات التي شهدتها بلاد الشام, لم تغير من أسلوب الإنتاج الإقطاعي أو من العلاقات الزراعية المتداولة,[٣] لكنها سمحت للسلطان سليم الثالث (١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م – ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م) باتخاذ الخطوة الحاسمة بالاستيلاء على الإقطاعات المنحلة أو التي يموت أصحابها وتقدر الدولة عدم كفايتهم الإدارية,[٤] حيث ألغت الدولة سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م نظام التيمار نهائيا,[٥]فلم يعد بإمكان أصحاب هذه الإقطاعات منح سندات محفوظة مشروطة كما كان عليه الحال من قبل,[٦] حيث كانوا

١- ساحلي اوغلو, قانون نامة, دراسات, مجلد ١٣,العدد الرابع: ١٤٨.

٢- أسد رستم, المحفوظات الملكية المصرية, (بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير) مجلد ١-٤، المطبعة الأمريكانية, بيروت, ١٩٤٠م, راجع :٣/ ١٩٦, و ٢- ٣, ٤٨٢ (سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٩م) وسنشير إليه لاحقا هكذا: رستم, المحفوظات.

٣- نعيسة (جميل), ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر, مجلة دراسات تاريخية, دمشق, ١٩٩٠م: ١٧٠ –١٧٢, وسنشير إليه لاحقا هكذا: نعيسة, ملكية الأرض.

٤- رستم (أسد), الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا (م١- م٢) الجامعة الأمريكية, بيروت, انظر م١: ٣٦- ٣٧, وسنشير إليه لا حقا هكذا: رستم، الأصول العربية.

٥- المر (دعيبس), أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية, مطبعة بيت المقدس, القدس, (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م): ١٣, وسنشير إليه لاحقا هكذا : المر, أحكام الأراضي.

٦- ساحلي اوغلو, قانون نامة,دراسات, مجلد ١٣, العدد الرابع: ١٤١- ١٤٢.

السلطة الأقوى على الأرض, إلا أن إلغاء هذا الامتياز في هذا العام, جعل السلطان هو السلطة الوحيدة المخولة بفرز الأراضي الأميرية وتمليكها بشكل (مالكانة)[١] مقابل دفع قيمتها الحقيقية,[٢] وهذا الفرمان الذي يصدره السلطان, يخول صاحب المالكانة حق الحصول على سند طابو من(الدفتر الخاقاني العام) يعلوه "الطغراء".[٣] كل هذه الإجراءات,دفعت بالدولة العثمانية إلى استصدار قانون الأراضي العثمانية سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م, وقد لعب التأثير الأوروبي, والضغوط المتتابعة, دورا حقيقيا في استصدار القانون, وأرسلت الدولة الشيخ محمود أسعد أفندي مدير الدفتر الخاقاني العام إلى أوروبا لدراسة قوانين الأراضي, فوضع لائحة قانونية تحتوي على ٢٦٧مادة, وتم عرضها على مجلس الشورى لكنها لم تحظ بالقبول[٤] وذلك سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م. إلا أن القانون أقر بعد أربع سنوات وحددت فيه أسس الملكية وأحكامها, وأصبح السلطة الشرعية الوحيدة المعتمدة, وألغيت بناء عليه كل الفرمانات والفتاوي السابقة, وقد نص المشرّع في خاتمة القانون على أنه: (الدستور الذي يمحو الفتاوي والأقلام الشاهانية والمحاكم والمجالس جميعا, والنظامات والقوانين القديمة المختصة بالأراضي الأميرية),[٥] وفيه تأكيد على أن : (الفتاوي التي أعطيت من طرف مشايخ الإسلام لا يفتى ولايعمل بها...). والخلاصة بأن قانون الأراضي العثماني لم يوجد معايير جديدة, لكنه جمع ودون الحقوق القائمة على الأرض, ويبدو أن الهدف من وراء وضع نظام الطابو كما حددته الجهات الرسمية هو: (حفظ حقوق التصرف وتكثير الواردات في الخزينة),[٦]ولاشك بأنه في الوقت نفسه محاولة من الدولة لإعادة بسط هيمنتها وسلطتها المركزية, بسبب الضعف الذي طرأ عليها خلال القرنين ١٢هـ/ ١٧م, والـ ١٣هـ/ ١٨م,[٧] وتأكيد على تكثير الواردات في الخزينة أصدرت الدولة سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م

١- أصل التسمية(ملك نامة) أي كتاب الملك, والمالكنامة تورث, انظر, عين علي, قوانين, دراسات, مجلد ١٤, عدد ٤, سنة ١٩٨٧م: ١٧٧.

٢- الدستور,ترجمة نقولا نقاش, قانون الأراضي: ٥٩, بيروت, مطبعة الآباء اليسوعيين, ١٨٧٣م.

٣- علامة خط السلطان وخاتمة,انظر: J. Deny,E.I. Vol.٤. (Tughra) pp. ٨٢٢-٨٢٦.

راجع : مجلة المسكوكات, عدد ٩٥, بغداد, ١٩٧٤م, مقالة: عماد عبدالرؤوف, بعض العملات المستعملة في العهد العثماني وأقسامها: ٩٩, وسنشير إليه لاحقا هكذا: عبد الرؤوف, بعض العملات.

٤- المر, أحكام الأراضي: ٥.

٥- الدستور,قانون ونظامات الأراضي: ٥٨.

٦- مجلة الجنان, مجلد ٣, بيروت, ١٨٧٢م: ٥/ ١٨٥.

٧- رأي اقتبسناه من الدكتور مارثا مندي, المشاع والملكية الخاصة في قضاء عجلون, مجلة دراسات, عدد ٤١, الجامعة الأردنية, ١٩٩٢م: ١٩٣.

نظاما لاحقا يشجع استصلاح الأراضي البور والموات.

يضم قانون الأراضي العثماني ١٣٢مادة, وقد قسم القانون الأراضي إلى خمسة أقسام هي: الأراضي المملوكة, الأراضي الأميرية, الموقوفة, المتروكة والموات.[١] وهو تقسيم يستند إلى القواعد الفقهية السابقة, أما الأراضي المملوكة فيحددها القانون بأنها أربعة أنواع هي:العرصات داخل القرى, الأراضي الأميرية, الأراضي العشرية, والأراضي الخراجية. ويعرف القانون العرصات بأنها الأراضي الواقعة داخل القرى والقصبات والأراضي التي تبلغ مساحتها نصف دونم, وتعتبر متممة للسكن, وهي في العادة ملحقة بالمساكن, ويقوم الأهالي بإحاطتها بأسوار من الحجارة, ويطلقون عليها اسم (الحاكورة). في حين أن الأراضي الأميرية هي الأراضي المفروزة التي ملكت تمليكا صحيحا, وتعتبر الأراضي العشرية التي هي في الأساس أراضٍ خراجية, تحولت إلى أراضٍ عشرية, وتعود إلى بيت المال, وتصبح أميرية في حال وفاة أصحابها دون ورثة, وتجري عليها أحكام الأراضي الأميرية.وأخيرا, فإن الأراضي الخراجية وهي أساسا الأراضي التي بقيت بيد أصحابها الأصليين من غير المسلمين عند الفتح, فكان خراجها غما مقاسمة, ويبلغ عشر ناتج الأرض حسب خصوبتها, أو موظعا, أي مقطوعا, يؤخذ بشكل مبلغ محدود من المال على الأرض الخراجية, ومن المعروف أن الأراضي الخراجية التي يموت عنها أصحابها بلا ورثة, لا تعتبر تابعة لبيت المال, ولا تسري عليها أحكام الأراضي الأميرية.[٢] إن الأراضي المملوكة حسب القانون تخضع لتصرف صاحبها كيفما شاء لأن له رقبتها, فيجوز له بيعها ورهنها. وتخضع الأرض المملوكة لشروط الوصية, ويفسر القانون ذلك بأنها: (لا تشملها أحكام قانون الأراضي, ولا القوانين الأخرى الخاصة, وتطبق عليها أحكام المجلة بالشرع الشريف, وتعتبر بها الشفعة).[٣]

ظهر الخلاف بين رجال القانون في الدولة العثمانية حول الأراضي المملوكة داخل القرى, إذ أن القانون حدد مساحة الأرض المعتبرة للسكن بنصف دونم, لئلا يقوم الأهالي بضم أراض واسعة إلى دورهم, واعتبارها (ملكا) لأنها تابعة للسكن, ليخلصوا من دفع

١- الدستور, قانون ونظامات الأراضي, المادة الأولى: ٥٨. ويضاف إلى ذلك الأراضي السلطانية, (الجفتلك), انظر بخصوص الجفتلك

Red House, A Turkish, p. ٧٢٣.

٢- المر, أحكام الأراضي : ١١- ١٢.

٣- المصدر نفسه: ٨.

العشر والخراج.[١] وكان رأي حيدر بك رئيس محكمة التمييز في الآستانة بهذا الخصوص, أنه يجب أن تظل الأراضي الأميرية التي تأسست عليها القرى والمدن والقصبات الحديثة كما كانت, على أن تعتبر الأبنية عليها فقط ملكا, ويلاحظ أن الدولة خالفت هذه القاعدة عندما منحت المهاجرين أراضي ملكا خاصا, على أن تشمل المؤسسين فقط, ويمكن تفسير هذه المخالفة بأن الأحكام العثمانية بقيت تعتبر الأبنية على الأراضي الأميرية ملكا, إلى أن صدر قانون التصرف بالأراضي غير المنقولة,حيث أوجب إتباع الأبنية التي بنيت بعد هذا القانون إلى الأرض,ويجري على الأبنية نفس الأحكام التي تجري على الأرض, ويبدو أن الدولة العثمانية اعتبرت الأراضي التي قام عليها المهاجرون قراهم أراضي أميرية محلولة, لأنها كانت عند إسكانها إما خالية أو متروكة أومعطلة.[٢]

أما الأراضي الأميرية, فتعود رقبتها إلى بيت المال, وتعطى لمدة غير محدودة بموجب سند طابو رسمي, وهي في الأصل الإقطاعات التي كانت تمنحها الدولة باسم الزعامت والتيمار, ففي بداية العهد العثماني وحتى سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م عندما ألغي هذا النظام,[٣] وكان أصحاب هذه الإقطاعات من زعامت أو تيمار مخولين بمنح سندات خصوصية مشروطة,[٤]وقد تحولت هذه الأراضي في الفترة المتأخرة إلى ملك شخصي أحيانا لأصحاب هذه التيمارات والزعامات,[٥]مع أن غالبيتهم من الغرباء, وأصبح السلطان هوالسلطة الوحيدة المخولة لإفراز الأراضي الأميرية, وتمليكها بشكل (مالكانة) مقابل دفع قيمتها الحقيقية,[٦]حيث يحصل صاحبها على سندات طابو ذات طغراء بأعلاها.[٧]وقد اهتم قانون الأراضي بالأراضي الأميرية بشكل خاص, وحدد أحكامها, وهو أمر طبيعي لأنها تشكل غالبية أراضي الدولة, ومع نهاية سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م,كانت (الأراضي الأميرية قد ضبطت) كما أذاعت (نظارة الدفتر خانة),[٨]وبموجب القانون فقد قسمت الأراضي

١- المرّ, أحكام الأراضي : ٩.

٢- يوسف إبراهيم عطا الله, مجموعة قوانين الأراضي,(مخطوط مصور في مركز الوثائق والمخطوطات): ٣, وانظر, تفسير : المقتبس,عدد ٧٨٤, في ٢٥ رمضان ١٣٢٩هـ/ ٢٤ أيلول ١٩١١م, دمشق:١.

٣- المر, أحكام الأراضي : ١٣.

٤- ساحلي اوغلو, قانون نامة, دراسات, مجلد ١٣, العدد الرابع: ١٤١- ١٤٢.

٥- المر, أحكام الأراضي :١٤.

٦- الدستور, قانون الأراضي, مادة٢: ٥٩.

٧- المصدر نفسه: ٥٩.

٨- الجنان, ج٥, مجلد٣, سنة ١٨٧٢م: ١٨٥.

الأميرية إلى قسمين؛ الأول, الأراضي الأميرية الصرفة, والثاني الأراضي الأميرية الموقوفة, والصرفة هي التي يتصرف بها الأشخاص وفقا للقانون, وتعود رقبتها إلى بيت المال. أما الثانية, فتخصص رسومها وإيراداتها إلى جهة خيرية, مع بقاء رقبتها ملكاً لبيت المال, ويمكن للسلطان أن يغير ويبدل الجهة الخيرية التي توقف لها هذه الأراضي وتخصص للإنفاق عليها.[١]

وإذا انتقلنا إلى الأراضي الموقوفة[٢] فنجد أن القانون صنفها إلى نوعين؛ الأول, المملوكة التي أوقفت للشرع الشريف, ولا تجري عليها المعاملات القانونية, وحقوق التصرف فيها عائدة لجانب الوقف, أما النوع الثاني, فالأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية, التي أوقفها السلطان أو من ينوب عنه, لتخصص منافعها الميرية, كالأعشار أو الرسوم إلى جهة ما من طرف السلطنة السنية, وأغلب الأراضي الموقوفة في الدولة العثمانية من النوع الثاني, حيث لاتجري عليها أحكام المعاملات القانونية كالفراغ والانتقال, لكنها تزرع ويتم التصرف فيها على سبيل الإيجار, وتقسم الأوقاف حسب الانتفاع بها إلى قسمين؛ مسقفات وهي أراض معدة للبناء عليها أو مقام عليها أبنية ومستغلات, وأراض يستفاد منها بالزراعة وغرس الأشجار.[٣]

والنوع الرابع من الأراضي المتروكة,[٤] فقد حددته المادة الخامسة من قانون الأراضي بأنه قسمان؛ الأول ما خصص لعموم الناس مثل الطريق العام, والثاني ما خصص لأهالي قرية أو قرى أو قصبات بعينها مثل المراعي. وقد حددها القانون بأنها الأراضي القريبة من العمران, وتترك للأهالي مرعى ومحتطبا, ولا يمكن التصرف بها فرديا, فهي منفعة عامة, مثل الطرق, ومنها المتروكة لعموم أهالي القرية أوالقصبة أوالقصبات وهي (مشاع القرية) وتمثل الأحراش والبيادر والمراعي ومسارح الماشية الصيفية والشتوية.

أما الأراضي الموات فهي خالية من العمران, وتبعد عن العمران مسافة لا تقل عن ميل ونصف الميل أي مدة نصف ساعة,[٥]ويمكن للأهالي أن ينتفعوا بها بإذن مأمور الأراضي في

١- المر, أحكام الأراضي : ٢٥- ٢٦.

٢- قانون الأراضي, مادة رابعة: ٧ – ٨.

٣- الدستور, المجلد الثاني: ١٢٤ – ١٥٥, وهو مكون من تسعة فصول و ٥٦ بندا, راجع أيضا, المر, أحكام الأراضي: ٢٠ – ٢١.

٤- الدستور, (المواد ٩١- ١٠٥): ٨, ٤١ – ٤٧, المر, أحكام الأراضي : ٢٨- ٣٦.

٥- الدستور: ١/ ٩, وقدأجاز القانون إعفاء الذي يقوم بتحجير الأرض من العشر سنتين متتاليتين, أنظر: الدستور:١/ ٥٢- ٥٤.

المنطقة, وهي ليست مشاعا أو متروكة, ويتم إحياؤها إما بالزرع أو الحراثة, أو فتح خنادق فيها أو إحاطتها بأسوار أو حائط,[١] وتعتبر ملكية الأراضي الموات لمدة ثلاث سنوات, ثم يسقط الحق في حال عدم استثمارها, وهي بذلك تخضع للقاعدة الإسلامية في التحجير التي سبقت الإشارة إليها.

لقد نص الدستور العثماني على إلغاء صلاحيات السباهية, الذين كانت الأراضي تحت تصرفهم قبل التنظيمات,[٢] وأصبح نظام الطابو الصادر سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م بديلا له. وكان أصحاب التيمار والزعامت يتمتعون بحق التصرف بهذه الأراضي, وإعطاء سندات خصوصية مشروطة يحق لحاملها حق الاستثمار طوال حياته, وعند وفاته تعود الأرض إلى أصحاب الزعامت والتيمار, وكان هؤلاء عادة يقومون بإحالتها من جديد إلى أولاده بموجب صك جديد.[٣]وبقيت هذه الصلاحية بيد أصحاب الزعامت والتيمار, حتى سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م عندما أشركت الدولة معهم الملتزمين والمحصلين, وسمحت لهذه الفئة أيضا بإعطاء السندات حتى سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م, وفي سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م, جعلت الحق بيد الملتزمين والمحصلين فقط, لكنها ومع صدور قانون الأراضي في السنة التالية ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م, ألغت كل هذه الإمتيازات وأسست (جهة الطابو) وأصبحت (الدفتر خانة) هي الجهة الوحيدة والمباشرة المسؤولة عن منح السندات, والتزمت الدفتر خانة (بالنظامنامة) الذي صدر في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م,[٤] وألزمت به موظفي الطابو الذين بدأوا بإجراء المعاملات على الأراضي, حيث حددت دائرة الطابو الأراضي التي سيعطى بها سندات طابو كما يلي:

أولا: السندات التي تعطى للفراغ والانتقال ومعاملات الأراضي المحلولة والمكتوبة.[٥]

ثانيا: السندات العتيقة التي أعطاها الملتزمون والمحصلون, ونصت التعليمات على ضرورة التأكد من صحتها وتجديدها من قبل دائرة الطابو, فتعطى للأشخاص الذين ليس بيدهم سندات أصلية, لكنهم يفلحون الأرض منذ عشر سنوات, ويثبت لذلك(حق قرارهم) ويحصلون على سندات جديدة.

١- المر, أحكام الأراضي : ٣٧- ٣٨.

٢- الدستور, مادة١٢٩: ١/ ٦٣, ومادة ١١أيضا.

٣- المر, أحكام الأراضي : ١٤.

٤- تعليمات جهة مصالح الطابو: ٩٤.

٥- المصدر نفسه: ٩٥.

ثالثا: الأراضي التي يتم تحقيقها قرية فقرية, بعد الأراضي والغابات والجبال المباحة, وبعد ترك الأراضي الموات, المخصصة للمهاجرين, والمحتطبات لأهالي القصبات والقرى والأحراش والغابات.

وابتداء بسنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م قامت الدولة بحصر الحقوق وتسجيل السندات بقيود, حيث تمت الإشارة إلى (القيد) والعودة إليه للتأكد من صحة السندات التي أعطاها السباهية أو الملتزمين والمحصلين, وبناء على القيد كانت تعطى سندات جديدة (بدل ضائع) مقابل الرسم, وكانت السندات المتداولة إما قديمة أعطاها السباهية حسب الصلاحيات الممنوحة لهم قبل سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م, وهذه السندات بعضها مختوم وبعضها الآخر مختوم بخاتم غير معروف, أو معطى من قبل الملتزمين و المحصلين, وكان يشار إلى أصحاب هذه السندات بأنهم يملكون (حق القرار), ويتم إصدار سندات جديدة بحقهم بعد أن يؤخذ منهم (الخرج المعتاد) وقيمته خمسة قروش, إضافة إلى ثمن الورق والكاتبية, وتسجل عندها بجداول (حسب الأصول الجديدة) وترسل إلى (الدفتر خانة),[١] وقد تبين للدفتر خانة سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أن نصف الأراضي العثمانية كانت بلا سندات.[٢]وتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعمل (اليوقلمة)[٣]أي الكشف الميداني على الأراضي لتسجيلها على الواقع, وهذا الكشف يتضمن استخراج أسماء أهالي القرية من (دفتر نفوس القضاء) للتعرف إلى أسماء المتوفين وتواريخ وفياتهم, ويلي ذلك إحضار كل أهالي القرية أمام مأمور اليوقلمة والكاتب, وعقد مجلس مكون من الإمام والمجلس الإختياري للقرية والمختار ورجال الدين المسيحي مع ثلاثة من وجوه القرية, وتقرأ الحقوق على الأراضي والممتلكات علانية بناء على دفتر النفوس, يتم تدقيق (قوجان الوير كو) أي السند الرسمي الذي تمنحه الدولة لدافعي الضرائب, أي (السند الضريبي) الذي يحمله الأفراد والأهالي, ويتم الكشف على الأراضي المحلولة أو المكتومة,[٤] ويجري التسجيل الأولي لكل الحقوق, وعندها يحق للأهالي دفع

١- الدستور, نظام الطابو: ١/ ٨٠.

٢- الجنان, مجلد٣, بيروت, ١٨٧٢: ٥ / ١٨٥.

٣- كان يطلق على الموظفين الذين يقومون بالكشف (بوقلمة جيه) أي المفتشين الذين يقومون بعملية الكشف وتسجيل الأراضي. راجع: Red House, A Turkish,p.٢٢١٧.

٤- الأرض المكتومة, أرض يزرعها من لا يملكها دون علم دائرة الطابو, الدستور: ١/ ٣١, وقد أعطى قانون الأراضي مهلة ستة أشهر ابتداء من وصول السندات, تحول بعدها الأرض من مالكها أو المتصرف بها, لتباع بالمزاد العلني. انظر: الدستور: ١/ ٥٢ – ٥٤.

الرسم, ليعطى لكل أصحاب الحقوق (سندات تصرف) أو (سندات ملكية) حسب الأصول, مختومة ويعلوها خط الطغراء السلطاني.[١]

إن متابعة النموذج المستخدم في سجلات ودفاتر الطابو, يشير إلى وضع الأرض وكيفية حصول التصرف, فإن خانة (جهة إعطاء السند) تشير إلى العمليات التي جرت على الأرض منذ منحها من السباهية, والفراغ يعني عملية البيع, وبدل الفراغ يشير إلى قيمة البيع. أما الانتقال فيشير إلى الضريبة التي يدفعها المتصرف عند انتقال الأرض إليه عن طريق الميراث, أما أذا كانت الأرض بيعت في المزاد العلني فيثبت ذلك في حقل المزايدة, وبالمقابل, فإننا نجد في بعض الحالات رقم السند القديم وصفته (مجددا, بدل ضائع, بموجب حق القرار, بلا سند) وهذه الإجراءات كلها, دفعت الدولة إلى تسجيل الحقوق القائمة على الأرض وتثبيتها بأسماء أصحابها, وضبط الضرائب بشكل دقيق وواضح.[٢] ويمكن تحديد أنواع السندات التي أوردتها دفاتر الطابو العثمانية في شرقي الأردن حسب المتغيرات على الأرض بما يلي: سند انتقال, سند انتقال وبيع, سند انتقال ومقاسمة وتبديل, سند هبة, سند تبديل, سند تصحيح, سند بدل ضائع, سند بيع وانتقال وتبديل, وأخيرا, سند بيع وفائي, وسند إفراز ومقاسمة.[٣] إن دراسة هذه السندات مؤشر على الإجراءات التي حدثت على الأرض, وخاصة في الثلث الأخير من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

يبدو أن الدولة العثمانية واجهت مشكلة حقيقية في الثقة بدائرة الطابو, حيث كان الأهالي يبيعون ويشترون بوساطة حجج بيع تسجل في المحاكم الشرعية, وفي ٨ محرم سنة ١٢٩٦هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٨٧٨م, أصدر حاكم دمشق الشرعي أمرا إلى جميع نوابه وإلى رؤساء محاكم بلاد الشام, طلب فيه عدم إجراء عمليات البيع في المحاكم الشرعية, مؤكدا بأن (قلم الطابو) هوالجهة الرسمية المخولة بذلك. ونثبت فيما يلي نص رسالة حاكم دمشق الشرعي لأهميتها ولدلالاتها في هذا السياق:[٤]"أصحاب المكرمة نواب ورؤساء محاكم

١- هند أبو الشعر, إربد وجوارها, نظام الطابو: ٢٧٤- ٢٨٠, وأنظر :الجنان, مجلد ٣: ٥/ ١٨٧, سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٢م.

٢- هند أبو الشعر, إربد وجوارها, نظام الطابو:٢٧٥ – ٢٧٦.

٣- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٠٩ – ٤١٧.

٤- سجلات محكمة دمشق الشرعية, سجل ١- ٧، في ١ محرم ١٢٩٦هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٨٧٨م: ٣, نسخة محفوظة على الميكروفيلم, مركزالوثائق والمخطوطات, الجامعةالأردنية.

الشام, بما أن العقارات والملك والكدك[1]والقيم وماأشبه ذلك أمر بيعهم وشرائهم مخول لقلم الطابو بموجب التعليمات, وبعض الأهالي يلتمسوا إجراء ذلك في المحاكم الشرعية, في أن ذلك خلاف التعليمات تقتضي عدم إجراء ذلك عندكم, إنما إذا كان ولا بد أن أحد الأهالي أصر على أخذ حجة بذلك الشراء, يتضمن أول الأمر أن يجري البيع بقلم الطابو, ويأخذ القوجان بيده, وبعد اخذه إذا أحب أن يجري حجة الاستحكام فلا بأس...".

ويبدو أيضا أن تعليمات دائرة الطابو لم تصل بشكل متكافئ إلى كافة أنحاء الولاية, فقد نقلت صحيفة الجنان لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م عن جريدة سورية الشام, أن أهالي الولاية احتجوا على أخذ خرجين عن سندات الطابو التي تعطى لمن يثبت لهم (حق القرار), واستنتجت (الصدارة العظمى) في أمر وارد في ٧ شوال سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٣م (عدم جريان هذا النظام لحد الآن, رغم أنه نشر منذ ثلاث عشرة سنة (١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م) وهذا يعني أن الأهالي ليس لهم علم به).[2]فأصدرت الصدارة العظمى أمراً برد الخرج الذي أخذ ضعفين من أصحابه وقت إجراء (أصول اليوقلمة), إلا أنها عادت عن قرارها واستبدلته بأوراق مطبوعة تعلن للعموم في كل الولايات بأن: (على المتصرفين بالأراضي, المبادرة بالحصول على سندات طابو في ظرف ثمانية أشهر, ابتداء من شهر كانون الأول لسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م.[3]

هذه هي الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الدولة العثمانية في ولاية سورية عموما. ويبدو أن إجراءات اليوقلمة بدأت مبكرة في شرقي الأردن, وأن قضاء عجلون من لواء حوران كان أقدم المواقع التي بدأت فيها إجراءات اليوقلمة, ويصلنا نص رسمي صريح يؤكد بأن (أمانة الويركو العلية) أرسلت (هيئة قومسيون) إلى قضاء عجلون بناء على مخابرة من والي سورية, الذي أعلم الأمانة بأن (حال أهالي حوران, أوجب عدم إجراء تحرير الأملاك وتسوية أحوال الطابو) وذلك سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م,[4] وأن هيئة القومسيون بقيت في قضاء عجلون أكثر من سنتين (لأجل إخراج الأراضي الأميرية المحلولة, والأراضي المعطلة والخراب, والخيالة من المزارع, ووضعها في المزاد, وإعطاء الأراضي الثابت حق القرار بها إلى أهاليها, وفقاً للأصول والنظام. وإعطاء الأراضي التي يثبت حق القرار بها إلى أصحابها

١- أي الدكاكين التي يمتلك أصحابها وثائق بملكيتها.

٢- الجنان, لسنة ١٨٧٣م: ٣/٨٢.

٣- المصدر نفسه:

٤- جريدة سورية الشام, عدد ٩٩٤, لسنة ١٢٩٨هـ- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م - ١٨٨٣م.

ببدل المثل) حسب النظام بثمن معتدل, واكتشاف الأراضي التي يضع الأهالي يدهم عليها بصورة غير جائزة, لوضعها في المزايدة, ثم بيعها وفراغها إلى طالبيها).(١)

جـ - ملكية الأرض في شرقي الأردن في فترة التنظيمات العثمانية:

تعتبر دفاتر الطابو المحفوظة في دائرة الأراضي العامة في عمان مصدرا غنيا لدراسة ملكية الأرض في فترة التنظيمات, ويعود أقدمها إلى سنة ١٢٩٢رومي/ ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م, لليوقلمة الأساسية لقضاء عجلون, وهذه الدفاتر مصنفة إلى دفتر أساسي يوقلمة, وهو يمثل أول كشف واقعي على الأرض لتسجيل الحقوق, ثم دفاتر أساسي يوقلمة مستنسخة عن الأصل في إستنابول, ودفتر أساسي دائمي, وهو الدفتر الذي تم فيه تسجيل الحقوق بعد دفع أصحاب الحقوق للرسوم, واستحقاقهم لسندات طغرائية ودفاتر ضبط, ثم دفاتر بيانات مالية, وهذه السجلات تمثل التسجيل الدقيق للملكية, سواء للأراضي أو للأملاك أو للأوقاف. كما يساعدنا الاطلاع على سجلات التسوية والخرائط التي وضعت لتسوية الأراضي في شرقي الأردن, على فهم الحقوق القائمة على الأراضي, وتقديم تفسير واضح للمادة العثمانية السابقة, مع أنها خارج الإطار الزمني الذي نتناوله.

أولا: أراضي الملك:

سنتناول ملكية الأرض حسب أنواع الأراضي التي درسناها نظريا, لنطابقها على الواقع في شرقي الأردن.ونبدأها بأراضي الملك, وهي المحيطة بالمساكن والمكملة لها ويتصرف بها أصحابها تصرفا مطلقا,(٢) ومنها الحواكير والعرصات وحدود المغر وحمى الآبار, وهي مساحات صغيرة لا تزيد على نصف دونم, وتقع في حدود القرى والأحواض, وتمثل الحواكير الملحقة بالمساكن ظاهرة واضحة في كل مناطق شري الأردن, حيث يزرعها الأهالي, ويعتبرونها ملكا لهم متممة لمساكنهم, ويفسر المشرع ظاهرة تحديد مساحة الحواكير؛ بأن الغرض منها المحافظة على الأراضي الأميرية المجاورة للقرى, بحيث يلتزم صاحب الملك بمساحة محدودة (لأن المتصرفين بالأراضي الأميرية, كانوا يضمونها لبيوتهم بقصد التخلص من دفع العشر والخراج).(٣)

١- المصدر نفسه:

٢- الدستور: ١/ ١٤.

٣- المر, أحكام الأراضي : ١٠, ٤٠ -٤١.

يضاف إلى الحواكير من أراضي الملك العرصات والساحات التي تمثل مرفقا ملحقا بالبيوت يخدم الأهالي, ويشكل جزءا من فعاليات ومنافع البيت. كما أن الأراضي الأميرية التي تم إفرازها وتسجيلها بأسماء أصحابها, هي أرضٍ ملك, تصبح رقبتها ملكا لصاحبها عند دفع مبلغ محدد للخزينة, اعتبر ثمنا للأرض, حيث يحصل صاحبها بعد أداء الرسم للخزينة على (سند تمليك), ويتصرف برقبتها بكل معاني الملكية من توريث ورهن وبيع ووقف.[١]

وابتداء, نلاحظ أن سجلات الطابو لا تشير بوضوح إلى الحواكير, وأن سجلات المحاكم الشرعية تورد إشارات كثيرة وواضحة للحواكير واستغلالها وطرق التعامل معها, ففي السلط ورد ذكر لـــ ٥٢ حاكورة, وثلاث حواكير في الفحيص, و٧٢ حاكورة في صويلح, وحاكورتان في صافوط, فيكون المجموع ١٢٩ حاكورة, [٢]وهذا العدد مؤشر على أن ظاهرة استخدام الحاكورة في المنطقة تكاد تكون عامة, أما في قضاء عجلون فقد ورد ذكر لبعض الحواكير في سجلات الأراضي مثل: حواكير في قرى تبنة وزمال وخنزيرة وجفين, ويمكن إحصاء ست عشرة حاكورة في جفين وحدها, وخمس عشرة حاكورة في جنين الصفا في سجلات أراضي منطقة الكورة. أما في نواحي قضاء عجلون, فقد ورد ذكر لحواكير في قرى ناحية بني عبيد مثل: حاكورة في هام بين البيوت,[٣]وحاكورة داخل قرية جحفية,[٤]وحاكورتان داخل حدود قرية ناطفة,[٥]وحاكورتان في الصريح,[٦] وحاكورتان في حدود قرية حوارة,[٧] وتذكر في المزار حاكورة في حدود أراضي قرية المزار تحد كروم المزار,[٨]أما في الحصن, فتتكرر الإشارة إلى ظاهرة الحواكير بشكل واضح, وتتوزع على الحارات الغربية والشرقية.[٩]

١- مجلة الأحكام العدلية: ٢٠٩.

٢- جورج طريف, السط وجوارها: ٤١٨, ٤٢٤.

٣- ١٤- A: ٣٤.

٤- ١٧ -A: ٣٨.

٥- ٧ -A: ٩.

٦- ٧- A: ١٩, ٢٤, ١٠٥.

٧- ٧ – A: ١٢٥, ١٢٦- ١٢٧.

٨- ٢ -A: ١٢٣ – ١٢٤.

٩- ٢ -A: ١٣٣, ١٣٤.

كذلك الحال مع إيدون,[١] ويرد أيضا ذكر للحواكير في سجلات المحاكم الشرعية, في قرية هام, وفيها إشارة إلى حاكورة تين تقع شمالي البيدر,[٢] وحاكورتان في عنبة,[٣] وحاكورة الرمان بجوار عين الحجة في قرية حرثا مزروعة بالزيتون,[٤] وحواكير في كفر يوبا,[٥] وفارة,[٦] ووادي اليابس مزروعة بالمشمش.[٧]

يبدو من القراءة المتمعنة لمادة سجلات الطابو والمحاكم الشرعية, أن الأهالي زرعوا الحواكير لإثبات حق ملكيتهم فيها, وأن هذه المساحات الملحقة بدور السكن كانت تزرع عادة بالأشجار المثمرة أو الخضار والتبغ, لتسد حاجة الأهالي, لكن صغر مساحتها كان يجعل استثمارها محدودا, وعادة ما كانت تزرع بالتين والرمان والزيتون والكرمة, وهناك إشارة وحيدة لزراعة أشجار المشمش في وادي اليابس. وكان أصحاب هذه الحواكير يؤجرونها أحيانا, ويذكر السجل الشرعي أن أحد المالكين في قرية كفريوبا أجر حاكورتين لمدة خمسة أعوام بموجب حصص إيجار أرض لمستأجر من أهالي قرية هام بمبلغ ١٠٠ ريال مجيدي أبيض,[٨] وقد تكون الحاكورة ملكا مشتركا لأكثر من شخص.[٩] وبصورة عامة فإن الحواكير تشكل ظاهرة عامة في ملكية الأراضي واستثمارها في شرقي الأردن, داخل حدود القرى منذ بداية اليوقلمة على أقل تقدير.

وتشكل العرصات والساحات شكلاً آخر من أشكال الملكية, والعرصات والساحات محدودة جدا في مساحاتها, وتقاس عادة بالذراع. ويرد في السجلات الشرعية تحديد دقيق وواضح لحدودها؛ ففي سجلات السلط الشرعية, ورد ذكر لخمس عرصات في محلة الأكراد, وعشر في محلة العواملة, وعرصتان في محلة القطيشات, وعرصتان في محلة

١- ١٩ – A: ١٤٩.
٢- سجل٢, حجة ٢٦٢: ١٢٩– ١٣٠. في ١٣ ربيع الأول ١٣٤٠هـ/ تشرين الثاني ١٩٢١م.
٣- المصدر نفسه. وانظر : سجل ٢, حجة ٩٥: ٧٦ – ٧٧, في ٢١ شوال ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.
٤- سجل١, حجة (بلا): ١٤٠– ١٤١, في ٢٩ محرم ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م, وسجل ٢, حجة ٢٢٦: ١٩٨.
٥- سجل٢, حجة ١٤١: ١٠٥ – ١٠٦, في ٨ جمادى الأولى ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م, وسجل ٢, حجة ١٨٧: ١٤٣, في جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م.
٦- سجل٢, حجة ١١: ٣٦, في ١٨ شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٧- سجل٢, حجة ١٤٦: ٤٣, في شعبان ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م.
٨- سجل ٢, حجة ١٨٧: ١٤٣, في جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م.
٩- ١٩ -B: ١٣٣.

الجدعة, وعرصتان في محلة الأغراب,[١] كما ذكرت عرصتان في الفحيص, وواحدة في ماحص و ٤٨ عرصة في زقاق الشيشان في صويلح, و٤٨ عرصة في زقاق الجراكسة, وسبع ساحات في زقاق الشيشان وخمس في زقاق الجراكسة.[٢]وهذه المساحات والساحات تشكل مرفقا مهما لخدمة البيوت في حدود القرى, لا يمكن الاستغناء عنه, أو تجاهل أهميته في نظام الملكية.

د – تسجيل الأملاك:

أوضحت (أمانة الوير كو العلية) أن واجب (هيئة القومسيون) التي تقوم بتحرير الأملاك وتسوية أموال الطابو هو: (إخراج الأراضي الأميرية المحلولة والأراضي المعطلة والخراب والخالية من المزارع ووضعها في المزاد, وإعطاء الأراضي الثابت حق القرار بها إلى أهليها وفق للأصول والنظام ، وإعطاء الأراضي التي يثبت حق القرار بها إلى أصحابها (ببدل المثل) حسب النظام بثمن معتدل, واكتشاف الأراضي التي يضع الأهالي يدهم عليها بصورة غير جائزة, لوضعها في المزايدة, ثم بيعها وفراغها إلى طالبيها).[٣]ويبدو أن هيئة القومسيون هذه والتي تحركت ابتداء إلى قضاء عجلون سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م هي (هيئة تفتيش) على إجراءات اليوقلمة الأولى ولأن دراسة تسجيل الأملاك في كل أنحاء شرقي الأردن يتطلب دراسة مستقلة وواسعة, و يصعب تتبعها في هذه الدراسة لأنها تحتاج إلى جهد متخصص, فنورد نموذجا للبدايات التي ظهرت في قضاء عجلون ثم امتدت إلى باقي أجزاء شرقي الأردن.

أول ما يصلنا من أعمال تسجيل للأملاك كان إجراء بيع بالمزايدة العلنية لقطعة أرض في سوق (سوق الخميس) بإربد, من محمد على أفندي ظاظا ويوزباشي عمر آغا إلى عيسى حداد,[٤]ويلحق بها ورقة مؤرخة في ١٠ كانون الأول ١٢٩٦رومي/ ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م, وهي نموذج للكيفية التي يتم بها التعامل الرسمي مع (أهالي الخبرة والجوار), حيث يتم فيها أخذ شهاداتهم على صحة المعلومة, ويوقّع عليها الكاتب وأختام مدير المال وكاتب التحريرات وكاتب الطابو,[٥] وتليها ورقة أخرى مؤرخة في ١٥ كانون الأول ١٢٩٦ رومي/

١- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٢٤.

٢- المصدر نفسه: ٤٢٦.

٣- جريدة سورية الشام, عدد ٩٩٤, ١٢٩٨- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢ – ١٨٨٣م.

٤- A-١: ١٢١.

٥- دفتر طابو ١٢٩٢رومي/ ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م, (أوراق ملحقة وبلا أرقام).

١٨٧٩م من مختار قرية حوفا والهيئة الاختيارية فيها, يشهدون على ملكية أشجار زيتون في قطعة أرض تابعة لمزيد أفندي ابن كليب العزام, وبأنها: (من قديم الزمان بتصرفه وتملكه)[١] وهذا هو أقدم نموذج يصلنا لإثبات الملكية وتسجيلها. كما جرى تسجيل بيع منزل في تشرين الثاني ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م يقع قرب دار الحكومة بإربد, وثمنه ٢٤٠ قرشا,[٢] كما جرى بيع دكان وعرصة قرب ميدان الحكومة بإربد في نفس التاريخ أيضا.[٣]وفي سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م جرى بيع عقارات في إربد من نوع المسقفات, وهي بيت باعه قاسم حجازي إلى أنطوان أفندي ابن سيور, وقطعة أرض بيعت مناصفة, ودكان أخرى اشتراها تجار شوام, إضافة إلى قطعة أرض تابعة لدكان في سوق إربد, وقطعة أرض في وسط المحلة, وقد حصل أصحاب هذه العقارات على سندات طغرائية بعد دفع ثمنها.[٤]ويبدو من هذه الإشارات أن حركة بيع وشراء العقارات كانت نشطة في قصبة إربد وهو ما لا نجده في القرى عادة.

وابتداء بسنة ١٢٩٩ مالي/ ١٣٠٠ – ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ – ١٨٨٤م جرت اليوقلمة على أملاك القرى التابعة لقصبة إربد في قضاء عجلون, فتم تسجيل أملاك شطنا وعددها ٢١ بيتاً,[٥]وبيوت ناطفة وعددها ١٢ بيتاً,[٦] وبيوت حبكا وعددها ١٠ بيوت,[٧]ومسقفات إربد وعددها ٩٠ بيتاً مع أوضة,[٨]ومسقفات الصريح وعددها ٩٥ بيتاً.[٩]وفي نفس السنة جرى تسجيل مسقفات حوارة وعددها ٤٧ بيتاً.[١٠]وفي نيسان ١٣٠١مالي/ ١٨٨٥م جرى تسجيل بيوت عجلون ودير أبو سعيد وكفر الماء ورحابا وكتم وكفريوبا.[١١]وفي حزيران من سنة ١٢٩٩مالي/ ١٣٠٠-١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ - ١٨٨٤م تم تسجيل دور حرثا

١- المصدر نفسه: ١٢١.

٢- A-٢: ٥٠.

٣- A-٢: ٥٠.

٤- A-٢: ٥٤- ٦١.

٥- ٤- A: ٥٥.

٦- ٤- A: ٥٦- ٥٧.

٧- ٤- A: ٥٧.

٨- ٤- A: ٩٩- ١٤٧.

٩- ٤- A: ١٧٢- ١٧٥.

١٠- ٦ – A: ١٢٥ – ١٢٧.

١١- ٦ – A: ١- ٥٦.

وسمر وسحم وخرجا, ودور إربد والصريح والرمثا والرفيد, والوسطية وغور كبد وكفر أسد ودوقره وحور وحوفا وملكا وكتم وزمال وبيلا وحكما وكفر سوم وهام وزحر الشرقية والحصن والمخيبة وججين وجمحا. كما جرى في شهر أيلول ١٢٩٩مالي/ ١٨٨٣م, إعطاء الأهالي سندات مقابل دفع رسوم, وفي شهر أوغسطس من سنة ١٣٠٠مالي/ ١٨٨٤م جرى تسجيل بيوت البارحة[١]وعددها ٢٩ بيتاً. وفي كانون الثاني سنة ١٣٠١مالي/ ١٨٨٦م جرى تسجيل بيوت المزار وعددها ٩١ بيتاً.[٢]وفي دفتر أساسي يوقلمة ١٣٠٥- ١٣١٠مالي/ ١٨٨٩ – ١٨٩٢م جرى تسجيل أملاك الحصن حسب الحارات واتضح للموظفين في دائرة الطابو أن هناك بيوتاً لم تسجل بعد, بسبب وجود قضايا (مازالت تحت الدعوى).

إن هذه الإشارات التي اقتصرناها على قضاء عجلون, هي نموذج الإجراءات الرسمية لتسجيل الأملاك, وكان يتشارك فيها موظفو اليوقلمة (يوقلمة جي), ويتعاون معهم (أهل الخبرة والجوار) من السكان المحليين. ويبدو من دراستنا للنماذج المتوفرة في هذه السجلات, أن لجنة اليوقلمة احترمت شهادات السكان, وكان المختار هو الطرف الرسمي والمحلي في آن معا, حيث كانت شهادته مع الهيئة الاختيارية, ورجال الدين المسيحي ومعتبري القرية (الوجوه) هي مقياس التحقق من دقة وصحة المعلومات, ويتم بناء عليها تسجيل الأملاك واعتمادها, والإلتزام بها أمام الجهات الرسمية, وهذه الهيئة تشهد خطيا على صحة معلوماتها, وتتحمل العقوبة المترتبة على إخفاء معلومات أو تزويرها, وبناء على هذه الشاهدات يتم مطالبة أصحاب الحقوق بدفع الرسوم في دائرة الطابو ليحصل بعدها صاحب الحق على سند طغرائي يخوله حق الملكية.

هـ- الأراضي الأميرية العشرية, الأراضي الزراعية (الترلا):[٣]

ابتداء, فقد نص قانون الأراضي في مادته الثامنة, على أنه لا يجوز تفويض أو إحالة التصرف بالأراضي الأميرية (إلى هيئة مجموع أهاليها) قلماً واحداً, أو إلى شخص بعينة, أو إلى اثنين أو ثلاثة منتخبين, واشترط النص على أن تحال لكل شخص من الأهالي باسمه, وتعطى لهم سندات منفصلة بذلك.[٤] وأكدت المادة التاسعة بأنه لايجوز تعطيل الأرض,

---

١- ٩ – A: ١٦ -١٨.

٢- ١٢ -A: ١١٣ – ١٢٤.

٣- الترلا: هي الأرض التي تكثر فيها الحجارة, وتحتاج إلى معالجة ليتم زراعتها, وتطلق على الأرض المحروثة, أيضا.

٤- قانون الأراضي (الدستور) ترجمة نوفل نعمة الله نوفل: ٢/ ١٦ – ١٧.

ويجب زراعتها, لكن المادة أجازت تأجيرها,[1]على أن المادة الخامسة عشرة أشارت إلى أن الأراضي المتصرف بها قابلة للقسمة, ويمكن لكل مشترك أن ينتفع بحصته المفروزة, ويحق للمشتركين أن يفرزوا حصتهم بحضور المأمور أو الوكلاء الشرعيين وبالقرعة الشرعية.

يبدو أن عملية تسجيل الأراضي الأميرية بدأت مبكرة في قضاء عجلون, قبل مطلع سنة ١٢٩٢مالي/ ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م,[2]وهو أقدم ما وصلنا لإجراءات التسجيل في شرقي الأردن. أما في قضاء السلط وناحية عمان, فتعود إلى سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٩م ضمن دفتر أساسي ودائمي السلط (١٢٩٥مالي/ ١٨٧٩م – ١٢٩٧مالي/ ١٨٨١م, حيث تم تسجيل ٥٨٣ حصة بأسماء عربان قضاء السلط من العدوان وعباد والعجارمة والدعجة والشوابكة,[3]وتلتها محاولة تسجيل أخرى سنة ١٣٠٠ مالي/ ١٨٨٢م في القضاء,[4]ويبدو أن سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م شهدت نشاطاً واضحاً في تسجيل الأراضي الأميرية في قضاء السلط, عندما وصل جوق زاده سعيد أفندي إلى السلط, واستلم إدارة (الدفتر الخاقاني) فسارع العرب إلى تطويب أراضيهم,[5]وهي خطة تشجعها الدولة للحد من سطوة العربان. إلا أن عملية تسجيل الأراضي في لواء الكرك بدأت متأخرة, حيث تصل أقدم إشارة لتسجيل الأراضي في مركز لواء الكرك في شهر تموز سنة ١٣١٦مالي/ ١٨٩٩م,[6]ولا بد هنا من الإشارة إلى هجرة مسيحيي الكرك إلى مادبا وماعين, وربطها بتسجيل الأراضي والنزاع عليها, وهو ما يفهم من مذكرات عودة القسوس المحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية. كذلك الحال مع قضاء معان, إذ تأخر تسجيل الأراضي فيه إلى شهر كانون الثاني ١٣٢١مالي/ ١٩٠٥م,[7]وتم تسجيل الأراضي الأميرية في نفس الفترة في قضاء الطفيلة.[8]

ويبدو أن عملية تسجيل الأراضي تعطلت مع نشوب (هية الكرك) ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م, ولم ينته التسجيل حتى أواخر أيام الدولة العثمانية, وربما كان للنزاع على الأراضي أثره في تعطيل هذه العملية, وعدم توفر الأمن, وسوء علاقة الدولة بالأهالي, خاصة بعد

١- المصدر نفسه: ١٧.

٢- راجع دفتر الطابو المذكور, وفيه التفاصيل كاملة.

٣- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٧٨.

٤- محمد الطراونة, تاريخ منطقة البلقاء: ١٣٩.

٥- البشير, عدد ١٢٩٦, في ٢٣ آب ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م: ٢.

٦- محمد الطراونة, تاريخ منطقة البلقاء: ١٣٩.

٧- المصدر نفسه: ١٣٩.

٨- المصدر نفسه: ١٣٩.

حملة سامي باشا الفاروقي المشهورة, ومحاولة نزع الأسلحة وتسجيل النفوس.

يمكن استخلاص مادة واسعة جدا لتوزيع ملكية الأراضي الأميرية من سجلات الطابو العثمانية, وهي كما نرى تشكل مادة واسعة تحتاج إلى تحليل دقيق ودراسة متأنية, وربما كانت مادة مقبولة لرسائل أكاديمية متخصصة, ولا يمكننا في هذه الدراسة إلا أن نضع خلاصات لما وجدناه في دفاتر الطابو, ويمكن جدولة المادة التي تضمنتها دفاتر الطابو لقصبة إربد وما جاورها من نواحي, وسنقصرها على ناحية بني عبيد نموذجا.

ويمكن تحديد مساحات هذه الأراضي كما وردت سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م:[١]

الرقم	القصبة/ القرية	المساحة بالدونمات	عدد الحصص	عدد الدور	عدد المالكين
١-	إربد	٧٠٥٦	٤٧	٦٧	٤٩
٢-	الحصن	١٧,٢٧٥	٧٤	١٥٧	٦٠
٣-	حوارة	١٧,٠٠٠	٤٦	٤٧	٣١
٤-	مزرعة دير البرك	٣٤٤	-	-	٥
٥-	النعيمة	١٢,٤٠٠	٤٧	-	٨٥٥ قطعة
٦-	شطنا	٣١١٥	١٧,٥	١٦	-
٧-	ناطفة	٤٩٣٠	١١,٥	١٣	١٠
٨-	الصريح	٣٣٠٣٣	٦٧	٩٦	٦٤
٩-	كتم	٨٥٥٢	٢٧,٥	٢٥	٢٥٣
١٠-	صمد	٦٨١٠	١٤	١٣	٢٥
١١-	البارحة	١٥٠٠٧	٤٧	٢٩	٣٦
١٢-	حبكا	٣٠٠٠	١٢	١٠	١٢
١٣-	هام	٣٢٠٠	٩	-	-
١٤-	المزار	٤,٨١٩	٦٥,٥	١٠٢	٥٦ إضافة الى الكروم والزيتون (٢٣٦)
١٥-	جحفية	-	-	٢٤	-
١٦-	إيدون	٨٧٣٤	-	٩٣	٤٨

١- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٣٠٣.

إن القراءة المتأنية لحجم الملكية في المناطق المذكورة, ومقارنتها بعدد الحصص والمالكين, يشير إلى أن التوزيع في قضاء عجلون كان عادلاً ومقبولاً في المنطقة, إذ لا نجد ملكية تزيد على ثلاث حصص, ومع أن بعض الأراضي سجلت سابقا بأسماء الشيوخ, إلا أن نص المادة الثامنة من قانون الأراضي منع تسجيل الأراضي قلماً واحداً, أو بأسماء الشيوخ, أو بانتخاب أشخاص تسجل بأسمائهم, جعل حدود الملكية الفردية واضحة, وربما يختلف الأمر في المناطق الأخرى تبعا لطبيعة الأرض والعلاقات العشائرية, ففي المناطق التي فوضت فيها الدولة أراضي واسعة لشيوخ العشائر البدوية, كانت هذه المادة غير مرعية, وعندما سمحت الدولة لعشائر بني صخر بالتوطن سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٨٤م, تم تسجيل أراضي مزارع ام النعام وام اللولو والخناصري, وهي مواقع تابعة للواء حوران, وتفويضها لرؤساء عشائر بني صخر ببدل المثل,[١]وسجلت أراضي قرية نتل والأراضي المجاورة لها باسم الشيخ قمعان الزبن,[٢]وسجلت أراضي قرى الجيزة وحويزة والقسطل وصوفا وزبابير الطوال باسم أولاد الشيخ سطام الفايز حسبما تورد سجلات الطابو,[٣] كما سجلت أراضي منجا والمريجمة والأراضي المجاورة لها ومساحتها ٣٠٠٠ دونم باسم مشايخهم,[٤]أما أ راضي قرية الطنيب وما جاورها, فتم تسجيلها باسم شيوخ الفايز من بني صخر.[٥]

عند مراجعة يوقلمة بني صخر وسجل السلط يوقلمة دائمي سنة ١٣١٣مالي/ ١٨٩٧م, استخلص الباحث نوفان الحمود جدولا يمثل الخرب والقرى والمزارع التي سجلها شيوخ بني صخر بحكم (حق القرار)[٦]لأنهم تصرفوا بها (من قديم الزمان) أو حسب التعبير المحلي (أبا عن جد), وهذا الجدول يؤكد هذه الظاهرة, فقد سجل الشيخ حديثة الخريشة (وباقي مزارعي الخريشة) الموقر ومساحتها ٤٢،٠٠٠ دونم بأسمائهم, وكانت مساحة ام العمد ٨٩٠٠ دونم, وقد سجلت بأسماء فايز وفواز وعواد أبناء سطام الفايز,

---

١- سورية الشام, عدد ٩٧١, في ٩ شوال ١٣٠١هـ/ ٣١آب ١٨٨٤م: ١.

٢- سجل شرعي السلط,٧, حجة٢: ١٢, في ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م.

٣- دفتر أراضي عمان, ٣, نومرو (٢٣- ٤١): ٩- ١١.

٤- دفتر أراضي عمان, ٣, نومرو ١٥: ١٥ – ١٦.

٥- دفتر أراضي عمان, ٣, نومرو٣: ١١- ١٣.

٦- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٦٤ – ٢٦٥.

وينطبق هذا أيضا على القسطل ومساحتها ٦٠٠٠دونم وزيزيا وجويزا وزباير وصوفا واللّبن والطنيب ومنجا والمريجمة وسطيحة وبرزة وام رمانة وزباير ابن عدوان والجبيل وبرزين ونتل وجالول والدليلة وام قصير, ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تسمح للعربان المجاورين لمادبا الذين فوضتهم الأراضي, ببيعها إلى أهالي مادبا, خوفا من أن يعودوا إلى الترحل (ويتعاطوا شن الغارات مثل عربان البادية).

أما الأراضي الزراعية في حدود السلط, فقد أوردت دفاتر الطابو ما يفيد بأنها ٨٤٤٦ دونماً موزعة على ٣٢٤ قطعة فقط, وفيها من الكروم ٧٤٨ دونما موزعة على ١٣٨ كرما, أما البساتين فتضم ١٠٢٣ دونما موزعة على ٦٢٨ قطعة فقط.[١] وبالمقابل, فإن مساحات كبيرة من الأراضي كانت محلولة في قضاء السلط, وتبلغ مساحتها الإجمالية ٢٤٩،٢٧٤ دونما و٢٨ اولك و٧٢٠ ذراعا حسب سجلات أراضي السلط,[٢] كما أن نسبة كبيرة من أراضي ناحية عمان كانت محلولة أيضا؛ إما لثبوت خرابها وعطلها بموجب قرار مجلس إدارة القضاء, أو بسب نزوح أصحابها من المهاجرين وعودتهم إلى مواطنهم الأصلية, أو بناء على التحقيقات الجارية من قبل مجلس إدارة القضاء, أو بسبب قيام البعض بحراثتها دون إذن دائرة التسجيل, أو وفاة المتصرف دون أن يعقب وارثا, ويبدو أن مثل هذه المساحات كانت واسعة جدا.[٣] وهذه المناطق المحلولة إما أن تكون أرض سليخ أو أرض سقي أو دار أو عرصة أو ساحة سماوية أو إصطبل أو أرض مغروسة بالأشجار, وتتراوح مساحتها بين ٢٥،٠٠٠ دونم مثل خربة الموقر, أو دونم واحد فقط. وأغلب الإشارات إلى الأراضي المحلولة تختص بالأرض السليخ, أما الأرض السقي فكانت مفوضة للمهاجرين من أهالي القفقاس, الذين عاد بعضهم إلى قفقاسيا وتركوا الأراضي التي فوضتها لهم الدولة, فاعتبرتها الدولة أراضي محلولة, مع أن الرأي القانوني يفيد بأن الدولة ارتكبت مخالفة قانونية باعتبارها أراضي محلولة[٤] وتفويضها للمهاجرين, لأنها أصلا من أراضي العشائر البدوية, ولها أصحابها, وربما كان في هذا تفسير للإجراء اللاحق الذي اتخذه مجلس إدارة الولاية

١- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٣٢.

٢- المصدر نفسه: ٤٦١- ٤٦٢.

٣- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٥٤ – ٢٥٧.

٤- المر, أحكام الأراضي: ١١- ١٢.

سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م عندما أعلن أنه وبناء على الإرادة السنية التي تقضي بإسكان البدو, فقد تم تفويضهم الأراضي مقابل الأراضي الممنوحة للمهاجرين ببدل المثل,[1]وخصصت أراضي خربة النقيرة سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م للمهاجرين الذين سكنوا عمان ووادي السير, وعددهم تسعاً وتسعين خانة, وأعطيت مقابلها خربة أرمدان لفرقة الجواميس, وقسم من خربة المناخر لفرقة الشبيكات, وذلك مقابل الأراضي التي فوضتها الدولة للمهاجرين في منطقة الرصيفة.[2]وتذكر سالنامة ولاية سورية أن للمهاجرين الشراكسة في قضاء السلط ١١٠٧٠ دونماً أراضي ترلا, و١٥ دونما بساتين, و ٣٠ دونما مخصصة للكروم.[3]ويمكن اعتماد الجدول التالي الذي وضعه الباحث نوفان الحمود للأراضي التي فوضتها الدولة العثمانية للمهاجرين في ناحية عمان, وهي موزعة على مهاجري عمان ووادي السير وناعور والرصيفة, إضافة إلى المصاروة في سحاب, وقد ذكرت صحيفة البشير[4]أنه في سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م, قرر مجلس ولاية سورية منح مزرعة سحاب وسلبود والأراضي المجاورة لها, البالغة مساحتها حوالي عشرة آلاف دونم إلى ٧٥ عائلة, جاءوا منذ ثلاثين سنة إلى قضاء السلط من الجهات المصرية. وفيما يلي جدول بالأراضي الممنوحة للمهاجرين في ناحية عمان:[5]

١- سورية الشام, عدد ٩٧١, في ٨ شوال ١٣٠١هـ/ ٣١ آب ١٨٨٤م:١.

٢- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٥٨,وراجع: سالنامة ولاية سورية ١٣١١هـ/ ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣م/ ١٨٩٤م: ٢٤٠.

٣- سالنامة ولاية سورية ١٣١١هـ/ ١٣١٢هـ- ١٨٩٣م/ ١٨٩٤م: ٢٤٠.

٤- البشير, عدد ١١٣٦, في ١٤ آب ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٣.

٥- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٦٧.

الرقم	المهاجرون	عدد الدونمات	أسماء المواقع
١- أ-	مهاجرو عمان الشابسوغ	٤٣٧٣	أم العجول، جويعدية، حدادة، قبر صالح، جرنين،دخيلة زخيرة، عرجان، جور، تلعة راشد، أبو تينة، سيل عمان، ام حجر، خريطة، حنيكليف، جوفة، وادي المربط.
ب-	القبرطاي	١٩٩٩٨	عليوي، بحر، عبدون، ذراع، طيحين، راس عمان، جوفة، حدادة، وادي الحمرانية، مقابلين، حنيكين صقرة، ملفوف، بنيات، مرج السكة، مرج الحمام.
ج-	ابزاخ	٢٨٨٣	لويبدة، سحيلة، بركة، وادي حدادة.
د-	قبرطاي/راس عمان	٤٤٥٩	مرج السكة، برج الحمام.
٢-	مهاجرو وادي السير	١٨٧٦٥	دير غبار، رونق، خربة سار، ظهير حمار، جندويل، ميسة، ام النبق، غياضة، مربعة موسى، أحجار النوابلسة، رومينة، كرسي، قصير، وادي السير، راس وادي السير، صويفية، حنو الصويفية، عبدون، ام السماق، حجارة، راس الفول، ام تليلة، مرج سكة، دابوك، مكسر البكرة، مرج الحمام.
٣-	مهاجرو ناعور	٧٤٥٢	بديح، بيت زرعة، وادي بلعاس، ام عليقة، جرح السكة، ام جمعان، أرض الحاج، رواقة، مرج الحمام.
٤-	مهاجرو الرصيفة	١٧٤٤	الرصيفة.
٥-	المصاروة في سحاب	٥٤٠	سحاب وسلبود.

وابتداء بسنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م فوضت الدولة الأراضي الزراعية للمهاجرين في قرية عين صويلح من الشيشان والشراكسة, وبلغت مساحتها ما بين سنتي ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م و ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م كاتي:[(١)]

١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م	٦٨٢١ دونماً	بمعدل	١٢٤ قطعة
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	٨٨٦١ دونماً	بمعدل	٥٢٩ قطعة
١٣٣١هـ/ ١٩١٢م	٧٦٩دونماً	بمعدل	٣١ قطعة
١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م	١٦٦٧ دونماً و ٣٤ اولكاً	بمعدل	٢٧١ قطعة

١- جورج طريف, السلط وجوارها:٤٣٥ – ٤٣٩.

ويكون بذلك مجموع الدونمات المفوضة لهم في عين صويلح ١٩٩١٨ دونماً و ٣٤ اولكاً, وعدد القطع ١٠٧٩قطعة, وتشمل هذه الأراضي جوار قرية صويلح, خربة ام البغال, ام بطمة, شجرة الحنيطي, الرحا, شمال طريق عمان – السلط, جنوب طريق عمان – السلط, غرب طريق عمان – السلط, متن زاغة, جوار قرية ام البغال, خلدا, تلاع العلي, ياجوز, شمال الشجرات, ام الشجرات, ام بركة, أبو مرهف, ياجوز الحمام, ياجوز مقرط حوطة, ياجوز المضبعة, ياجوز الدفيانة, مرج ابن شعلان.(١) ويبدو من هذه الدراسة أن الأراضي لم تكن محلولة, وكان لها أصحابها, وأن الدولة أعطت لأصحابها الأصليين أراضي بديلة في كل من وادي جلعد, أبو العسل, عسكر, أبو الكرسنة, مشرف, الربيط.(٢)

هذه التغيرات الكبيرة على الأرض في منطقة البلقاء وناحية عمان, أحدثت تغييرات موازية في حركة السكان والعلاقات المتبادلة, وقد تناولت الصحافة المعاصرة هذه المسألة, وأوضحت خطورتها على العلاقات بين المهاجرين والسكان الأصليين في أخبارها وتعليقاتها.(٣)ومن الطبيعي أن تؤدي هذه التغييرات إلى دفع العشائر البدوية إلى مواقع جديدة, وإلى إحلال أنماط اقتصادية مختلفة في مدة زمنية محدودة, وهذه التغييرات لا نلمسها في باقي أنحاء شرقي الأردن؛ لأنها لم تتعرض لمثل هذه الموجة من المهاجرين, حيث استقرت ملكية الأرض وخاصة في الشمال, واستقرت معها العلاقات المرتبطة بها, وظلت أسس الملكية على حالها, ولم تتبدل القوى العائلية والعشائرية التي تحكمها. وبالتالي, فإن نظام ملكية الأرض لم يكن واحدا في هذه الفترة في شرقي الأردن, وهو ما سنلمسه في دراستنا لعناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية لاحقا.

وتعتبر أراضي المشاع أيضاً أراضٍ أميرية, لكن ملكيتها جماعية,(٤)كأن تكون ملكا لعشيرة أو لقرية, ويتصرف بها أصحابها تبعا لسندات تصرف مشاعية, تماما كما يتصرف

١- المصدر السابق.

٢- المصدر السابق: ٤٤١.

٣- انظر مثلا: الاتحاد العثماني, عدد ٤٤, في ٢٠ شوال ١٣٢٦هـ/ ٢١ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ٢٠١, وصحيفة فلسطين, عدد ١٠٣, في ٢٢ محرم ١٣٣٠هـ/ ١٣ كانون ثاني ١٩١١م:٢, والمقتبس, عدد ٩٥٦, في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م:٢.

٤- ناصر الدين سعيدوني, نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام, المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام, م١: ٣٦٦, وسنشير إليه لاحقا هكذا: سعيدوني, نظرة في أراضي الميري.

صاحب الملك بملكه, فيقومون بالزراعة أو التأجير, ويقتسمون الناتج حسب أنصبتهم.[1] وكانت أراضي القرى مشاعية, تقسم إلى مساحات بواسطة الحبال, وتوزع المساحات أو الحصص على الراغبين في فلاحتها, ويلزموا عندها بأداء الضريبة عنها. ولا يقتصر الملك المشاع على الأراضي, فقد تكون الآبار والمغر مشاعية تماماً كما هي الحال مع الأرض.

تكشف سجلات التسوية المحفوظة في دائرة الأراضي أسس نظام المشاع, حيث كان أصحاب التصرف في الأراضي موزعين إلى (فرق) وينسبون إلى شخص بعينه, وهو عادة المختار, وليس شرطا أن تكون الفرقة الواحدة من عشيرة واحدة فقط, فقد كانت بعض العشائر الصغيرة تنضم إلى العشائر الأقوى والأكثر عدداً, لتشكل معها فرقة واحدة, ويتم توزيع قطع الأراضي المعلومة وبشكل دوري, بين هذه الفرق لزراعتها, هذه الطريقة معروفة في كل أنحاء بلاد الشام الجنوبية, ويتم بناء عليها قسمة الأراضي الزراعية إلى عدد ثابت من الحصص والأسهم أو الأنصبة لا تتغير مع الزمن, وتتوزع القطع بصورة دورية على الفرق, بحيث يتبدل الموقع الذي تزرعه الفرقة, ولا تتبدل الأنصبة أو الحصص تبعاً لها.

إن معظم الأراضي التي تم تسجيلها (بحق القرار) هي من نوع المشاع, مثل أراضي بني صخر, الموقر, النقيرة, الخشافية, جرينة, الرجيب, أراضي عشائر عباد, خريبة السوق, جاوا.[2]فقد قسمت أراضي الموقر مثلاً إلى أربع عشرة حصة مشاعية, حسب عدد شيوخ فرق العشيرة,[3]كذلك الحال مع أراضي مادبا وسحاب وحسبان,[4]وينطبق هذا الوضع على أراضي الشمال والجنوب, مما يشير إلى توحيد أسس الملكية والتعامل معها في المنطقة كلها.

أدى هذا النظام إلى ضعف حقيقي في مستوى الإنتاج, وإلى حدوث خلافات متكررة ونزاعات بين الأهالي. فقد كانت جميع الأراضي تقسم إلى أرباع (جمع ربعة) والربعة تساوي ٢٤ قيراطاً, والقيراط هو وحدة المساحة لدى السكان المحليين, ويختلف مقداره من منطقة إلى أخرى, وكانت العشائر تحدد الربعة التي تخصها في كل موقع عن

١- المر, أحكام الأراضي: ٧٦- ٧٧, اوين (روجر), الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي (١٨٠٠- ١٩١٤م) ترجمة سامي الرزاز, مؤسسة الأبحاث العربية, ط. ١, بيروت, ١٩٩٠م: ٥٦- ٥٧, وسنشير إليه لاحق هكذا: اوين, الشرق الأوسط.

٢- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٧١.

٣- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٧٢.

٤- المصدر نفسه: ٢٧٢.

طريق (القرعة) وتقوم بزراعتها بشكل دوري.[1] إن عدم التزام العشائر بأراض محددة, وانتقالها بشكل دوري من قطعة إلى أخرى, أدى إهمال المستوى الزراعي,[2] وأضعف الأرض, إلا أن تسوية الأراضي في عهد الإمارة المبكر, حدد الحقوق, وألغي نظام المشاع. مع صدور قانون (تحرير الأراضي) في ٣١ كانون الأول ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م, وبناء عليه تم مسح الأراضي من جديد, وتعيين حدودها ومطابقتها على السندات بيد أصحابها, وتسجيلها في دفتر التحرير الجديد, بحيث يبين فيه اسم المتصرف وحصته ومقدارها,[3] فضبطت الدولة بذلك حسب قانون تحرير الأراضي وتنميتها الصادر سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م, حدود القرى والأراضي وحراج الدولة وأملاكها, ووضعت يدها على الأراضي التي يتصرف بها الأهالي دون سند أو أحقية, وانتقلت ملكية الأرض في شرقي الأردن إلى مرحلة جديدة, غيرت العلاقات على الأرض وضبطتها, سواء على مستوى العشائر أو القرى أو العلاقات بين الحكومة والأهالي.

و – الأراضي المتروكة:

حدد قانون الأراضي (الأراضي المتروكة) بأنها أرض مشاعية مشتركة لأجل عموم الناس, وهي في الأصل أراضٍ أميرية, وملكية جماعية. وهي صنفان: الأول مخصص لمجموع أهالي القرية, مثل الأحراش, البيادر, المراعي, المحلات, المسارح التي تستريح فيها الماشية صيفا وشتاء, والآبار المشاعية, وعيون الماء والأسواق العامة, ولا يجوز لأي كان امتلاكها أو البناء فيها,[4] أما النوع الثاني فهي متروكة لأجل عموم الناس في القرية نفسها, وتشمل الطرق العامة والمقابر والساحات والشوارع, وتمنع فيها أيضاً الملكية بأي صفة كانت, سواء بغرس الأشجار أو إقامة حائط أو هدمة, كذالك الحال مع الساحات التي تترك داخل القرى أو قربها, إما لجر العربات أو لجمع الحيوانات, وحكم هذه الساحات حكم الطريق العام تماماً.[5]

تذكر دفاتر الطابو وسجلات المحاكم الشرعية أكثر من تعبير للإشارة إلى الأراضي

١- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٣٣١- ٣٣٢.

٢- الشرق العربي, عدد ٧١, سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م: ١٤٨, مذكرات المجلس التشريعي.

٣- الشرق العربي, عدد٢٧, في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ/ ٣ كانون الثاني ١٩٢٣م.

٤- الدستور, قانون الأراضي: ١/ ٣٥, ٤٥, ومادة ٩٧: ٤٣, المر, أحكام الأراضي: ٣٢, ٣٤, ٤٣.

٥- الدستور, قانون الأراضي: ١/ ٣٦.

المتروكة, مثل: مشاع البلد أو أراضي المشاع أو الآبار المشاعية أو مشاع الساحة أو مرعى البلد أو البيادر العامة,[١] ولا توجد معلومات عن اعتداء الأهالي على هذه المواقع المشاعية, في حين تبين سجلات التسوية وجداول الحقوق, أن الاعتداء المباشر على الأراضي المشاعية تركز على الأراضي الحرجية, باستغلالها والبناء فيها, وسنتناول بالتتابع أراضي المراعي, الأحراش, البيادر, وباقي المرافق المندرجة تحت مظلة الأراضي المتروكة.

ابتداء, يرد ذكر للمراعي المخصصة لبعض القرى, مثل مرعى حوارة,[٢]مرعى البارحة,[٣]وهي إشارة إلى المراعي داخل القرى, وقد حددت المادة ٩٧ من قانون الأراضي, كيفية التصرف بمراعي القرى الداخلية,[٤]وهي ملك عام للقرية, فإذا استخدمها غرباء عن القرية وجب عليهم دفع (رسم المرعى) لجانب الميري,[٥]والمرعى حسب القانون هو: (المخصص من القديم إلى قرية ما, ترعى به حيوانات تلك القرية, ولا تقدر أهالي قرية أخرى أن تسوق إليه الحيوانات), كما أن القانون حل مشكلة اشتراك أكثر من قرية في مرعى واحد (فالمراعى المشترك فيما بين أهالي قريتين أو ثلاث قرى أو أكثر, هي حدود أي قرية كانت فيها, وأهالي تلك القرى ترعى حيواناتها بالاشتراك, ولا يقدر الواحد أن يمنع الآخر من الرعاية)[٦]ولا يجوز بيع هذه المراعي المشتركة, أو إحداث أي مرعى للبقر أو الغنم, أو أي أبنية أخرى, أو أتخاذ جنات أو كروم فيها.[٧]يجب أن نميز هنا بين المرعى داخل القرى, ومراعي الصيف والشتاء خارج القرى, حيث يحق للبعض أن يملك المراعي داخل القرى لأنها أراضٍ موات, وحكمها حكم الأرض الموات, واستصلاحها جائز حسب القاعدة الفقهية, حيث يصبح من حق المستصلح أن يملكها بالطابو, إلا أن عدم استخدامها بموسمها ولمدة ثلاث سنوات متتالية, مع عدم دفع الرسم, يجعلها مستحقة للطابو, ويفقده حقه فيها,[٨] حسب قاعدة التحجير في حكم الأراضي الموات.

رغم أن أجزاء واسعة من مناطق شرقي الأردن مراع, إلا أننا لا نجد دراسات أكاديمية

١- راجع مثلا: ٩-A: ٢٣٠, و١٢- A: ٢٠.

٢- ٦-A: ١٢٥.

٣- ٩ -A: ١٦.

٤- راجع:الدستور, قانون الأراضي: ٤٣/١.مادة ٩٧.

٥- مادة ١٠٥, قانون الأراضي,ج: ٤٧.

٦- المصدر السابق: ٤٣.

٧- المصدر السابق: ٤٣.

٨- الدستور, قانون الأراضي, ج١, مادة ١٠٥: ٤٧. وأيضاً مادة ٨٤: ٣٨.

تتناول هذا الجانب, أو تحدد علاقة القبائل المتنقلة بالمسارح, وتتفاوت مساحات المراعي حسب طبيعة المناطق. وعند مراجعتنا لسجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الطابو العثمانية, فإننا لا نجد قضايا تشير إلى مشاكل أو قضايا بسبب استغلال المراعي بشكل فردي, مع أننا نتحدث عن منطقة خضعت دوما وبشكل موسمي لحركة القبائل المتنقلة, وربما عاد هذا الأمر إلى استقلال القرى بمراعيها الخاصة, فترد إشارة إلى مرعى البارحة,[١] ومرعى حوارة,[٢] ومرعى الكرك في شطنا,[٣] ومرعى المرجان بشطنا أيضاً,[٤] وهناك إشارات مبكرة في سجلات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي إلى استيفاء الدولة (رسم مرعى) من شطنا, مما يؤكد استخدام هذه المناطق كمراع منذ بداية العهد العثماني,[٥] وهو ما يعبر عنه القانون بعبارة: (منذ القديم). كما يشار في ناحية عمان إلى وجود مرعى للحيوانات شرقي عمان, وكان المهاجرون الشراكسة يستخدمونه لرعي أبقارهم بشكل خاص,[٦] ويذكر أيضاً مرعى لأهالي أبو علندا في القويسمة,[٧] أما في السلط وجوارها فقد وجدت مراع ذكرتها ملفات التسوية التي أكدت الحقوق, ويبدو منها أن في المنطقة مساحات واسعة تستخدم كمراع, وتبلغ مساحتها ٤٥،٦١٦ دونماً, موزعة بين السلط وجلعد والكفرين.[٨]

أخيراً فإن مراجعتنا لسجلات التسوية لم تشر إلى تعدي الأهالي على مناطق الرعي, أو محاولة استصلاحها وامتلاكها, لكننا نجد هذه الملاحظة وبوضوح تام في الأراضي الحرجية, حيث وردت العديد من القضايا التي تؤكد اعتداء الأهالي على الأراضي الحرجية, واستصلاحها دون علم الدولة.

١- ٩-A: ١٦.

٢- ٦-A: ١٢٥.

٣- جداول التسوية, قرية شطنا,دائرة أراضي إربد, وانظر: أحواض المملكة, كتاب صادر عن دائرة الأراضي (د . ت . ن) : ٨٥.

٤- المصدر نفسه.

٥- البخيت, ناحية بني الأعسر: ١٦٣, ١٦٥.

٦- سجلات محكمة عمان الشرعية, سجل ٢, حجة ٩٦: ١١٠ -١١١, في ٢٨ محرم ١٣٢١هـ/ ٢٥ نيسان ١٩٠٣م.

٧- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٧٤.

٨- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٦٨ – ٤٦٩.

الحراج:

للحراج أهمية خاصة في تحديد علاقة الأفراد بالدولة, ويبدو أن مساحات واسعة من مناطق شرقي الأردن غطتها الأشجار الحرجية, وخاصة في قضاء عجلون, فهي غنية بشكل طبيعي بالنباتات.(١)وتمتد كناطق الحراج في عجلون ضمن أراضي عين جنا,عبين, علين, صخرة, راسون, عرجان, باعون, اوصرة, جديتا, بيت إيدس, كفر عوان, كفر راكب, كفر أبيل, راجب, كفرنجة, برما, الجزازة, الحسينيات, ديرعجلون, حلاوة, فارة, خربة الوهادنة, قصبة عجلون, حراج النعيمة، بليلا، مقبلة، كفر خل، سوف، الكتة، المجدل، نحلة، دبين.(٢)ويمكن تحديد المنطقة باتجاه شمالي عبر المعراض وجبل عجلون وحتى وادي تبنة، وتمتد غابات أخرى من ام قيس شمالاً وباتجاه غربي عبر الكفارات وشرقا نحو حوران، وأخيرا باتجاه جنوب شرقي وادي الغفر إلى سوم.(٣)أما في منطقة السلط، فمساحة الغابات الحرجية واسعة،وكانت تبلغ ٨٠٠٠ هكتار، كما حددتها السالنامات في ولاية سورية.(٤)ويمكن تحديد القطع الحرجية التابعة للسط وجوارها بمساحة تبلغ ١٩٢,٧٨٩ دونماً، وعدد القطع المذكورة في دائرة الأراضي ٩٥٠ قطعة،(٥)وهي تقع ضمن السلط، ام العمد، علان، ماحص، ام جوزة، بيوضة، المصطبة، مرصع، ميسرا، موبص، السليحي، الصبيحي، عيرا، الرمان، ياجوز، مزرعة دعم، أبو حامد، ام زويتينة، ام الدنانير، حمرة وعيرا ويرقا، بدران، أبو نصير، صافوط، صويلح، سوميا، عين الباشا، الرميمين، الجبيهة، سيحان، الفحيص، جلعد، وكان لأهالي ناحية عمان محتطب خاص بهم في تلاع العلي، يستخدمه الجراكسة، ويملأون عرباتهم بالحطب منه،(٦)وكانت المنحدرات الواقعة جنوب غربي عين حسبان مليئة بالأشجار الحرجية، كذلك الحال جوار حمامات زرقاء ماعين وجبل يوشع،(٧)وهي إشارات واضحة إلى اتساع رقعة الأراضي الحرجية في منطقة البلقاء، ولهذا الواقع أثره على استثمار الأرض، وتوفر الحطب، وحركة السكان.

١- A Handbook of Syria, p. ٥٩٨.

٢- الشرق العربي, عدد ١٦٧, السبت في ٤ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ/ تشرين الأول ١٩٢٧م: ١٠.

٣- كرشة, الثمار الشهية: ١٧٧, وانظر: A Handbook of Syria, p. ٥٩٩.

٤- سالنامة ولاية سورية, لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢١٩.

٥- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٦٧, اعتمادا على ملفات حقوق وسجلات التسوية.

٦- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٧٤.

٧- محمد الطراونة, تاريخ البلقاء: ١٦١.

أما في منطقة الكرك، فتوجد أشجار حرجية متنوعة، حول منطقة وادي الواله، ووادي الكرك، وغور الصافي، والمزرعة.[١]كما تكثر الأشجار الحرجية في هضبة الطفيلة الغربية، وتؤكد سالنامة ولاية سورية بأنها تبلغ: (أربع ساعات طولاً وأربع ساعات عرضاً)[٢]وأكثرها في منطقة بصيرا وضانا، إضافة إلى مساحات حرجية متفرقة في مرتفعات الشراه حول معان، [٣]أما في الشوبك، فتتوفر مناطق حرجية واسعة، تم استغلالها بكثرة عندما قامت الدولة العثمانية بمد خط سكة الحديد الحجازية،[٤]وهذه الأرض الحراج تتوفر فيها أشجار متنوعة: منها السنديان، والبلوط والفستق البري والصنوبر والبطم والصفصاف والحور،[٥]وقد وصفها الرحالة الذين زاروا شرقي الأردن، ومنهم بكنجهام Buckingham[٦]الذي أورد وصفا تفصيليا للحراج وأنواع الأشجار، وخاصة في منطقة جبل عجلون. وتناول بيركهارت في رحلاته الأحراش، ووصفها بأنها (هيش) وهو التعبير المحلي الذي يطلق على المناطق التي تتقارب فيها الأشجار بشكل كثيف،[٧]وذكر اشجار الفستق البري والسنديان في (وادي الوران) في ناحية بني عبيد، واهتم بتفصيل معلومات وافية عن أحراش سوف. ووصف شوماخر أثناء زيارته لشرقي الأردن الحراج بشكل تفصيلي،[٨]وتكمل ملاحظات لي سترانج هذه الصورة الواسعة لوصف الحراج في كتب الرحالة وذلك أثناء زيارته للمنطقة سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.[٩]

يجب أن نميز هنا بين الحراج الأميري الذي يتبع للدولة، والحراج المملوك الذي يستصلحه الأهالي، وما يسمى بغابات القرى، وهي غابات تعد من الأراضي المتروكة لمصلحة القرى، وهو ما يهمنا هنا،[١٠] فقد أعطت الدولة العثمانية اهتماما خاصا للأحراش،

١- Tristram, The Land of Moab, pp. ٤٢- ٦٤.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٨٩م: ٢٧٩.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٣٥.

٤- القبلة، عدد ١٤٦، في ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م: ٣، سنة ثانية، مكة المكرمة.

٥- A Handbook of Syria, p. ٥٩٨.

٦- Buckingham, Travels in Palestine, vol. II. P. ٢٤٤.

٧- Burkhardt, Travels, pp. ٢٤٩- ٢٥٠.

٨- انظر على سبيل المثال: Schumacher, Pella, p. ٢٩٩

٩- Le Strange, G, A Ride Through Ajlun, p. ٢٩٩.

١٠- انظر: الجريدة الرسمية, الملحق, عدد ٤٢, في ٢٩ شعبان ١٣٤٩هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٩٣١م: ٢٥٠-٢٥١.

حيث صدر قانون خاص بها،[1]وتم فيه تحديد أنواع الأحراش، والعقوبات المترتبة على إساءة الاستخدام، وقد قسم النظام الأحراش(الأورمان) إلى أربعة أقسام: هي العائدة للدولة، المربوطة بالأوقاف، محلات الاحتطاب المخصوصة للقرية والقصبات، وأخيراً الغابات الكائنة بعهدة اشخاص (قوري) أي التي لها نواطير يحفظونها،[2]وقد أعطى النظام لأهالي القرى حق قطع الأشجار مجاناً لاستخدام الخشب من أجل (التصليح وإنشاء أبنية للسكن والخزن والحظيرة، ولأجل عمل العجلة وأدوات الزراعة وتأمين الفحم والحطب، ولكن على (قدر احتياجاتهم البيتية) كما حدد مسؤولية مأمور الأحراش،[3]والمختار في القرية بالمحافظة على الأحراش والمتابعة، وأعطى المختار الحق في تحديد جنس ومقدار الحيوانات التابعة للقرية، والتي يسمح لها بالرعي في الأحراش.[4]وأوضح النظام أن أحراش القرى هي محل احتطاب الأهالي، وهي لذلك منفعة عامة،[5]يستخدمها أهالي القرية أنفسهم ويمنع أهالي القرى الأخرى من استخدامها.[6]

كانت منطقة أحراش عجلون محل اهتمام الدولة بشكل خاص؛ فهي منجم للملتزمين بتأمين الفحم والحطب لمرافق الدولة. تذكر صحيفة البشير أنه (كان ينقل كثير من الفحم المحروق من أحراش عجلون، وكان البعض يتحايل فيه، فلا يدفع عنه الرسم الأميري، لذلك وحفظاً لمداخيل الأحراش، فقد عينت دائرة الغابات في ولاية سورية " رفعت بك" مأموراً على المقابلة في موقع السكك الحديدية الحورانية)،[7]وقد بين "سامي باشا الفاروقي" في مقابلة صحفية معه أهمية هذه الأحراش للدولة العثمانية بقوله:

(فإنه إذا ما وقيت غابات عجلون مما يمنع خرابها، وتطبقت الأصول المتبعة في وقايتها، تكثر الأشجار في سائر أقضية سورية)،[8]ويبدو لذلك، أن استغلال الحراج في مناطق جبل عجلون، ازداد في أواخر أيام الدولة العثمانية بين الأهالي والدولة على حد سواء،

١- الدستور: ٣/٢٢٥- ٢٤١.

٢- المصدر السابق, مادة ١: ٢٢٥.

٣- الدستور, المواد: ٦, ٧, ٨, ٩ ,١٠.

٤- الدستور, المواد: ١٣, ١٤, ١٥, ١٦.

٥- الدستور, المادة: ٢٢.

٦- الدستور, المادة: ٢٣.

٧- البشير, عدد ١١٥١, في ١٤ تشرين الثاني١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.

٨- البشير, عدد ٢٠٣٨, في ٢٦ آيار ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.

تذكر المقتبس أن (أهالي ناحية عجلون أغلبهم يشتغلون بالفحم في حراجها عند الملتزمين)،[1]ويفهم من هذا أن نظام الالتزام الذي يزود الدولة بالفحم والحطب، ساهم في تدمير البنية النباتية في المنطقة, إضافة إلى دور مد سكة الحديد عبر شرقي الأردن، في ذلك، وبعد مد السكة، استغلت الأشجار وقودا للقطارات عند نشوب الحرب العالمية الأولى، يذكر نبيه العظمة في مذكراته بأنه(كان معاونا لرئيس إدارة محروقات الخطوط الحديدية) وأنه حصل على الوقود الكافي للقطارات، عن طريق قطع الأشجار في منطقة عجلون بشرقي الأردن[2]كما وأن الدولة استغلت الحراج المحيط بالشوبك وقودا للقطارات، ومدت خطا فرعيا من السكة الحديدية الحجازية، من محطة عنيزة، في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م،[3]ويلاحظ أن نشاط (ملتزم حراج عجلون) كان كبيرا أيام الحرب العالمية الأولى،[4]إلا أنه وبعد معركة ميسلون أُلغي دوره، وقامت حكومة شرقي الأردن في مطلع عهد الإمارة، بتعيين الجنود للمحافظة على الحراج،[5]وتم تأسيس دائرة خاصة بالحراج، وتسوية القضايا المعلقة بين الدولة والأهالي في مجال استغلال الأهالي للأراضي المتروكة من أراضي الحراج، وخاصة زمن التسوية، وحسمت بعض القضايا عن طريق المحكمة التي تم تشكيلها في زمن التسوية.

البيادر:

تعتبر البيادر من أكثر المرافق ضرورة وحيوية لأهالي القرى من المزارعين، وقد أعطاها المشرع أهمية خاصة، باعتبارها أرضاً مشاعية، حيث حددت المادة ٩٦ من قانون الأراضي البيادر بأنها:(الأرض التي تركت وتخصصت من القديم لعموم أهالي قرية ما، لا تؤخذ ولا تباع ولا تنقيب ولا تزرع وتحرث، ولا تعطى الرخصة لكي يحدث بها نوعاً من الأبنية، ولا يتصرف بها بسند من الطابو مستقلا كان أم متروكا، وإذ وجد أحد متصرف بها منعه الأهالي، ولا تقدر أهالي قرية أخرى أن تنقل مزروعاتها وتفرغها بأرض بيدر كهذا...).[6]

١- المقتبس، عدد ٥٠٨، في ٢٢ شوال ١٣٢٨هـ/ ٢٦ تشرين الأول ١٩١٠م: ٢.

٢- خيرية قاسمية، الرعيل العربي الأول: ١٩.

٣- القبلة, عدد ١٤٦، في ١ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م: ٣، السنة الثانية، مكة المكرمة.

٤- خيرية قاسميه، الرعيل العربي الأول: ١٩.

٥- راجع: أوراق مصطفى وهبي التل، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعةالأردنية، ورقة مؤرخة في ٢٤ / ١/ ١٩٢٥م.

٦- الدستور، قانون الأراضي، مادة ١٠٥: ٤٧.

وردت الإشارة إلى البيادر بأشكال متعددة في دفاتر الطابو، منها (البيادر) أو (بيدر) أو(خرمن يرى) أو بيدر منسوب إلى شخص بعينه، ونفهم من القراءة التفصيلية لهذه الدفاتر أن البيادر تشير إلى بيادر مشاعية خاصة بالقرية كلها، وأن هناك بيادر خاصة ترد بأسماء أشخاص بعينهم، تمثل ملكا لهم، وهو دليل اتساع النشاط الزراعي، وعلى ضيق البيادر المشاعية الخاصة بالقرية، وعدم تلبيتها الحاجة المتزايدة، بسبب زيادة عدد السكان والمزارعين. وبالتالي زيادة المحاصيل. ويلاحظ أن مساحة البيادر الشخصية قليلة، كما أن مساحة البيادر المخصصة للقرى ليست كبيرة أيضاً؛ ففي منطقة السلط وجوارها، كانت مساحة البيادر تتراوح بين ٧,١٧٥ دونماً في السلط، و ١٠,٩٤ دونماً في ما حص، أو ٣,٥٢٣ دونماً في ما حص أيضاً،[١] وبالمقابل فقد اتسعت بعض البيادر المخصصة للقرى تبعا لتزايد احتياجات هذه القرى، فعندما ازداد عدد المهاجرين إلى قرية عين صويلح، أصبحت مساحة البيادر المشاعية ٣٤,٦٤٢ دونماً، [٢] مقابل ٥,٥٨٠ دونماً في خلدا، و ٤,٤١٤ دونما في صافوط،[٣] أما في قرى قضاء عجلون، وبالذات في ناحية بني عبيد، فتكثر الإشارة إلى البيادر الخاصة، بسبب طبيعة المنطقة التي تنتج الحبوب، وتتميز باتساع مساحتها المخصصة للزراعة،[٤] مثل بيادر إربد، الحصن، حوارة، شطنا، ناطفة، الصريح، إيدون، المزار، كتم، النعيمة، ويلاحظ أن البيادر الخاصة، موزعة على الحارات في هذه القرى، لكن مساحتها محددة، ويبدو أنها تزايدت عند تزايد عدد سكان القرى، وهي ملاحظة تعطي مؤشراً كبيراً على ازدياد حجم الاستغلال الزراعي، لكنها بالمقابل لم تؤد إلى الاعتداء السكان على الأراضي المتروكة، فلا نعثر على أي قضية في السجلات، تتناول اعتداء الأهالي على البيادر المشاعية طوال فترة الدراسة.

المقابر والمنافع الأخرى:

ومن الأراضي المتروكة منفعة لأهالي القرى، المقابر والمغر والآبار المشاعية والعيون، وربما استطعنا من خلال استطلاعنا لعدد المقابر، معرفة عدد السكان وتزايدهم في القرى، ويساعدنا الاطلاع على سجلات التسوية في معرفة عدد هذه المقابر ومساحاتها، فقد وجد

١- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٦٩.

٢- المصدر نفسه: ٤٧٠.

٣- المصدر نفسه: ٤٧٠.

٤- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٢٩٧- ٢٩٩.

في السلط خمس مقابر إسلامية وخمس مقابر مسيحية،[١] مقبرتان للروم الأرثوذكس وواحدة للكاثوليك، وأخرى للبروتستانت، وخامسة للاتين، كما وجدت مقبرة إسلامية في كل من ام جوزة، جلعد، السليحي، علان، الحمر, ياجوز، موبص، عيرا، الصبيحي، عين الباشا، يرقا، دعم، الرميمين، صويلح، خلدا، سوميا، حمرة عيرا ويرقا، مزرعة تلاع العلي، وبدران، واربعة مقابر في ماحص.

أما المقابر المسيحية في القرى المجاورة للسلط، فوجدت مقبرة لطائفة الروم الأرثوذكس في كل من الفحيص وصافوط والرميمين، وكانت السالنامات في أشارت إلى وجود المقابر أيضا،[٢] وعند المقارنة يمكن التأكد من تزايد عدد السكان، بين ما توررده السالنامات وما نجده على أرض الواقع. وقد ذكرت دفاتر الطابو الجبانات في جملة المراق، باعتبارها حدودا للبيوت او المرافق، وذكرت جبانة في الحصن،[٣] ولم نستطع تحديد صفتها، إن كانت مقبرة إسلامية أم مسيحية، ومن الملاحظ أيضاً أن الرحالة لم يذكروا المقابر بشكل مستقل، مما يضعف من متابعتنا لهذا المرفق، إلا أننا وبصورة عامة، نستطيع الاستفادة من سجلات التسوية وجداول الحقوق، والتي تبين مواقع المقابر ضمن حدود القرى، فقد كان في قصبة إربد مثلا، مقبرة في حدود التل بمحاذاة الحارة الفوقا، ومقبرة أخرى في الحارة الغربية، وثالثة في مقام الشيخ خليل.[٤] أما في الحصن، فكانت فيها مقابر في الحارة الشمالية والحارة الشرقية والحارة الغربية، ويمر بالحصن طريق عرف باسم "طريق الجبانة"،[٥] وأشارت خرائط التسوية إلى وجود مقبرتان في الصريح، واحدة في وسط القرية، والثانية شمال القرية قرب البيدر،[٦] وكانت مقبرة البارحة خارج جنزير البلد، وربما كان لها مقبرتان، واحدة قديمة والأخرى جديدة أصغر منها،[٧] أما في قرية صمد ففيها ثلاث مقابر،[٨] وفي

١- جورج طريف, السلط وجوارها: ٤٧١- ٤٧٣.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٨- ٣٤٩.

٣- B-١٩: ١١٥.

٤- هند أبو الشعر, إربد وجوارها، خارطة قصبة إربد: ٤٧٨.

٥- المصدر نفسه, خارطة الحصن: ٤٨٥.

٦- المصدر نفسه، خارطة قرية الصريح: ٤٨٦.

٧- المصدر نفسه، خارطة البارحة: ٤٨٩

٨- المصدر نفسه، خارطة صمد: ٤٩٠.

واحدة في الحارة الغربية،[١]وفي النعيمة مقبرة تقع قريبة من الطريق المؤدية إلى الحصن،[٢]وكانت مقبرة هام قريبة من المسجد، لكنها خارج حدود جنزير البلد.[٣]

إن مساحات المقابر التي تشير إليها ملفات الحقوق وسجلات التسوية والجداول متفاوتة، ففي الوقت الذي تبلغ فيه مساحة مقبرة السلط الإسلامية في حوض الميسة ٥٥,٥٢١ دونماً، نجد أن بعض المقابر تصل مساحتها إلى أقل من دونم واحد، ولا نتوقع أن نجد أي اعتداء من الأهالي على حرمة المقابر، أو ادعاء لملكيتها، مع أنها من الأرضي المتروكة منفعة لأهالي القرية.

ز – الأراضي الموقوفة:

الأراضي الموقوفة حسب القاعدة الفقهية نوعان؛ أراضي الوقف الخيري، وأراضي الوقف الذري، والوقف الخيري ينفق ريعه على وجوه الخير والمرافق الدينية، مثل المساجد والجوامع والمدارس وأضرحة الصحابة والأديرة، وقد تكون الأوقاف أراضي أو بساتين أو عقارات ودكاكين ومستغلات. أما الوقف الذري فأراضٍ يوقفها الشخص على نفسه طوال حياته، ثم على ذريته من بعده، فإذا ما انقطعت هذه الذرية، تصبح وقفا على وجوه الخير.

وحسب قانون الأراضي،[٤]قسم المشرع أراضي الوقف إلى قسمين، الأول: الأراضي المملوكة ملكاً صحيحاً التي تم وقفها استناداً إلى الشريعة الإسلامية، وتعامل هذه الأوقاف معاملة الوقف الخيري، وتكون رقبتها وحقوقها عائدة إلى جانب الوقف. أما القسم الثاني فيقع على الأراضي الأميرية التي أوقفها السلطان بإذن منه، كأن يخصص قطعا مفروزة من الأراضي الأميرية، بأعشارها ورسومها إلى جهة ما من طرف السلطنة، ولا تعتبر لذلك وقفا صحيحا، فرقبتها عائدة لبيت المال، وتسري عليها كل المعاملات التي تطبق على الأراضي الأميرية، ولا يجوز عليها الفراغ أو الانتقال، وهي ليست من الأوقاف الصحيحة (الذرية).[٥]

١- المصدر نفسه، خارطة إيدون: ٤٩٣

٢- المصدر نفسه، خارطة النعيمة: ٤٩٤

٣- المصدر نفسه، خارطة هام: ٤٩٦.

٤- الدستور: ١/ ١٥ – ١٦.

٥- الدستور: ١/ ١٦، وانظر: أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين، تحقيق وتقديم محمد ابشرلي، ومحمد داوود التميمي، مركز الأبحاث للتاريخ الفنون والثقافة الإسلامية, إستانبول، ١٩٨٢م.

عندما فتح العثمانيون بلاد الشام، حافظوا على أوقاف المماليك، وكان أغلب هذه الأملاك وقفا على الجهات الخيرية، ويبدو من دراسة الدفاتر المبكرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أن بعض الأوقاف الذرية كانت للمماليك ولأبناء البلاد،[1]ويبدو من القراءة المدققة للمصادر المبكرة للأوقاف، في شرقي الأردن في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أن أغلب الأوقاف في لواء عجلون كانت خيرية أكثر منها ذرية، وأن الذرية محدودة وقليلة، وتمثل مجموعة محدودة من الأفراد، ففي ناحية بني جهمة،[2]كانت الأوقاف تمثل قطعا من الأراضي، وبلغت عائداتها ١٨٠٠أقجة، حسب دفتر ٤٠١، لكنها تزايدت في منتصف القرن لتصل إلى ٦١٥٢ أقجة، وأشارت هذه الدفاتر إلى وجود عشرة جوامع ومسجدين في ناحية بني جهمة من لواء عجلون، إضافة إلى ثلاث زوايا، واحدة منها للشيخ أبي القواسم في حوارة، وزاوية بني حباب وزاوية القواسم في حكما، ووقف لشيخ الطريقة الصوفية الصمادية، وهو الشيخ محمد الصمادي، ويبدو أن الطرق الصوفية ازدهرت بالفعل في لواء عجلون في هذه الفترة، وأن قطعاً من الأراضي أوقفت على هذه الزوايا، حيث بلغ ريع هذه الأراضي١٧٦٨ أقجة، وتزايد مع نهاية القرن ليصل إلى ٣٥٠٠ أقجة، ومن المعروف أن الأوقاف الذرية والخيرية تدفع العشر، وهو ما تثبته دفاتر الطابو، لكن هذا العشر لا يستوفى من الأوقاف المحبسة على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، مع أن (قانون نامة ولاية الشام) يشير إلى أن (عشر الخراج يجبى عن مال الأوقاف، وهو بمثابة العشر عن الخراج، ولأن جل بلاد الشام خراجية).

عند مراجعة أوقاف ناحية بني الأعسر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فإننا لا نكاد نجد وأقافا ذرية تذكر، عدا وقف محدود لشخصين فقط في مطلع القرن ومنتصفه ومنتهاه،[3]وبالمقابل، فقد ازداد الاهتمام، بالأوقاف الخيرية مع منتصف القرن، وتم وقف أراضٍ حبس ريعها لوجوه الخير، وعلى الجوامع السبع في قرى ناحية بني الأعسر، ثم على زاوية الشيخ أبي القواسم في حوارة، وزاوية هام بن نوح في قرية هام،[4]وبلغ مجموع الريع الخيري مع نهاية القرن ٢٣٩٠ أقجة، أما الوقف الذري، فقد بلغ ريعه في آخر القرن ١٨٣٢١ أقجة، مع أن حجمه محدود.

١- البخيت، ناحية بني جهمة : ٥٠٦.

٢- البخيت، ناحية بني جهمة : ٥٠٤.

٣- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٥٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٦.

وعند متابعة الأوقاف في الدفتر المفصل للواء عجلون رقم ٩٧٠،[١]فإننا نجد بأن الصورة تتكرر، فإن الوقف الذري في لواء عجلون (نواحي عجلون، السلط، علان, الكرك، طوائف عربان اللواء، الغور، الشوبك، وادي موسى، جبل حميدة) كان محدوداً جداً، إذ إنه انحصر في خمس أسر، وكان مجموع عائدات الوقف الذري السنوي ٢٨٧٨٤ أقجة، ولم تكن المساحات المحبسة على الوقف الذري كبيرة، وبالمقابل، فإن الوقف الخيري ضم أحباساً متعددة، موقوفة على المرافق الخيرية، وتم إحباس الأراضي والقرى على كل من الحرمين الشريفين في مكة والمدنية، وعلى الحرم الإبراهيمي الشريف (خليل الرحمن)، وعلى تربة النبي موسى عليه السلام، ومقام الصحابي أبي عبيدة عامر بن الجراح، ثم على المساجد، مثل مسجد الناصر برقوق،[٢]ثم على المدارس مثل المدرسة العادلية الصغرى،[٣]مدرسة الظاهر بيبرس في دمشق، ومدرسة السلطان خشقدم في مصر، وبلغت عائدات الأوقاف الخيرية في لواء عجلون حسب الدفتر المفصل، ٢١٤٣٠ أقجة.[٤]

ويصعب علينا متابعة أراضي الأوقاف في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بسبب نقص المصادر، ولكن الدولة العثمانية حاولت في هذه المرحلة وقف التعديات التي حاولها البعض على الأراضي الوقفية، وكان للإجراء المتخذ بمنع نقل ملكية الوقفية، إلا بموافقة السلطان أو من يخوله، محاولة منها لحماية هذه الأراضي ومنع التعدي عليها.

أخذ التعامل مع الأراضي الموقوفة اهتماما خاصاً في فترة التنظيمات، وذلك بسبب محاولة الدولة ضبط التعامل مع هذا الصنف من الأراضي، وأبرزها وقف الصحابي أبي عبيدة عامر بن الجراح، الذي يدار من قرية المزار الشمالي. تقع أراضي هذا الوقف في منطقة واسعة (يحده قبلة أراضي كبد، وشرقاً أسفل جبال السلط المتسلسة مع قسم من جبال عجلون، وشمالاً مقام سيدنا أبو عبيدة، وغرباً نهر الشريعة وضمنها دير علا والطوال، عدا

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون، ٩٧٠: ٢٢- ٢٤.

٢- انظر: ترجمته عند، ابن تغري بردي(جمال الدين أبي المحاسن يوسف) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٦/ ٢٥٣- ٣٠٩، وسنشير إليه لاحقا هكذا: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة.

٣- راجع بخصوص هذه المدرسة، النعيمي (عبد القادر بن محمد ت سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م) الدارس في تاريخ المدارس، (ج١ – ج٢) تحقيق جعفر الحسيني، دمشق، ١٩٤٨- ١٩٥١م، انظر: ١/ ٣٦٨

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون، ٩٧٠: ٢٣، ٤٥.

الأراضي التي ضمن هذه الحدود)[١]وهي أراضٍ تابعة للشرع الشريف. أما في قضاء السلط، فيشار أيضاً إلى وقف آخر يتبع الشرع الشريف، ويقع في حوض (كفر هود الشمالي)، ووقف آخر في حوض مقام يوشع، وتبلغ مساحته ١٥٣ دونماً، حبس على جامع السلط.[٢]

عن المراجعة الدقيقة لسجلات المحاكم الشرعية، تشير إلى قوائم كبيرة للوقف الذري والوقف الخيري، وتحتاج هذه القوائم إلى دراسة متخصصة، لاتساع مصادر الوقف ووجوه الإنفاق وأصحاب الوقف، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الوقف الخيري في القرى التي سكنها المهاجرون، أوقفت على جوامعهم،[٣] فقد أوقفت ست قطع من حوض ام تينة الجنوبي، وحوض جرينين الجنوبي في عمان على جامع الشابسوغ ، واوقف دكان في سوق عمان وثلاثة دور في مجلة القبرطاي على الجامع العمري في عمان، وحظي جامع الأبزاخ في وادي السير بأوقاف متعددة، وهي كلها أراضٍ ومستغلات في وادي السير نفسها، منها دكان ودار وجنينة تشمل أربع محلات وأشجار وفواكه متعددة ومغار وقطعة أرض في حوض حنوطيا، وثلاث قطع أرض في حوض البلد، وقطعة ارض في حوض الرونق، وأخرى في حوض السهل، وقطعة أرض في حوض الصويفية، وأخرى في حوض النوابلسة، وأوقفت وقفيات متعددة في وادي السير على الجوامع، كذلك الحال مع ناعور ومنها المغر والبيادر والآبار، وورد ذكر لأوقاف على جامع الشيشان في صويلح وجامع الشراكسة فيها أيضاً.[٤]

١- سجل شرعي السلط، سجل الأوقاف, رقم ٣٠، في ٥جمادى الآخر ١٣٤٣هـ/ ٣١ كانون الأول١٩٢٤م، وانظر بخصوص مقام الصحابي أبو عبيدة: بشير بن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق أحمد زكي باشا، مطبعة دار الكتب العربية، ١٩٢٤م، ج١: ٢١٧، ويذكر أنه في قرية(عمتا) في الغور، وتتطابق هذه الملاحظة مع ما ورد في دفتر مفصل لواء عجلون، من أنه في مزرعة عمتا: انظر، البخيت والحمود، دفتر مفصل(٩٧٠): ٤, ويمكن مراجعة ذلك في الكتاب : أوقاف المسلمين، تحقيق وتقديم محمد ابشرلي ومحمد التميمي: ٣٢، ٥٣. وقد اعتبرت قرية الكفرين ونمرين من ضمن اوقاف لواء القدس، وهي من اوقاف الصحابي أبي عبيدة، انظر أخيرا: الشرق العربي، عدد ٦١، في ١٣٤٣هـ/ ٧/٧/ ١٩٢٤م: ٣.

٢- جورج طريف, السلط وجوارها:٤٧٦.

٣- تعود هذه الملاحظات إلى جداول استخرجها الباحث نوفان الحمود في دراسته للأوقاف في ناحية عمان، انظر: عمان وجوارها: ٢٧٥ – ٢٧٦.

٤- جورج طريف, السلط وجوراها:٤٧٦- ٤٧٧.

أما أوقاف الأديرة، فقد ذكر أنه أوقف على دير اللاتين في مادبا عرصة مشجرة، ومغر وعرصة أخرى وآبار،[١] وأوقفت على الأديرة التابعة لطوائف البروتستانت والروم الأرثوذكس والكاثوليك واللاتين في منطقة السلط وجوارها ١١ قطعة، مساحتها ٩٨٧,٧٤٨ دونماً، وتتبع لكل من السلط، جلعد، موبص، عين الباشا، الكفرين، الفحيص.[٢]

ح- الأراضي الموات:

حدد الدستور الأراضي الموات بأنها ليست ملكاً لأحد، وهي بعيدة عن العمران، وليست مرعى ولا محتطباً لقصبة أو قرية، وقد قدرت مسافة بعدها عن العمران بميل ونصف، أو بمقدار نصف ساعة،[٣] وهي بذلك تتبع القاعدة الفقهية التي شرحها أبو يوسف في أحكام الأراضي الموات، [٤]وقد أعطى المشرع الحق لمن أحيا أرضاً مواتاً بالإذان السلطاني (أو بإذن وكيل السلطان كأن يكون الوالي أو من ينوب مكانه) لتصبح الأرض ملكاً له،[٥]ويندرج تحت هذه القاعدة، ما يعرف (بالتحجير)، فلا يجوز لمن يستحق الطابو في هذه الأراضي بعد إحيائها، أن يهملها لمدة تزيد على ثلاث سنوات، حيث يسقط حقه فيها، وتصبح تابعة للطابو من جديد.

يبدو أن الدولة العثمانية حاولت إحياء هذه القاعدة، ومنحت الأهالي حق إحياء الأراضي التي تغمرها المياه مثل المستنقعات، تذكر صحيفة البشير، أن الدولة سمحت لأي كان أن يمتلك مجاناً المستنقعات التابعة لأراضي السلطنة إذا جففها وأصلحها، وجعلها قابلة للزراعة، مقابل إعفائه من العُشر عامين متتاليين، وتؤكد البشير أن هذا الأمر ورد إلى ولاية سورية وعمم على الأهالي،[٦]وكان يتم إحالة الأرض التي يحييها صاحبها، وتفوض له مقابل (بدل المثل)، الإ أننا لا نجد مادة واسعة لتفويض الدولة مثل هذه الأراضي، فقد رفض طلب رسمي مقدم من أهالي السلط لإحياء بعض الأراضي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، دون

١- نوفان الحمود, عمان وجوارها: ٢٧٦.

٢- جورج طريف, السلط وجوراها: ٤٧٧.

٣- مجلة الأحكام العدلية، المطبعة العثمانية، القسطنطينية، ط٢، ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ٢٤٢، وانظر أيضاً: الدستور: ١/ ١٦.

٤- أبو يوسف، الخراج: ١٨٣، ٢٣٩.

٥- الدستور، قانون الأراضي: ١/ ١٦.

٦- البشير، عدد ٩٣١، في ٣٠ ذي القعدة ١٣٠٥هـ/ ٨ آب ١٨٨٨م:٣.

ذكر الموجبات لذلك.[١]

إن مساحات الأراضي الموات في شرقي الأردن واسعة، ففي قضاء السلط أحصى الباحث جورج طريف الإشارات إلى الأراضي الموات، فوجدها تبلغ ١٨٣٠٤٣,٦٤٣ دونماً،[٢]وكان يشار إليها في سجلات الأراضي أو ملفات التسوية بأنها، أراضٍ (عطل) أو (خالية)، تحتاج دراسة الأراضي الموات في شرقي الأردن إلى بحث متخصص وواسع.

أخيراً، لابد من الإشارة إلى أرضي السلطان عبد الحميد الثاني، وهي أصلاً أراضٍ عشرية، أصبحت بتصرفه وسميت أراضي (الجفتلك) وتحولت إلى مزارع، لكنها ما لبثت أن عادت أراضي أميرية، بعد سقوط الدولة العثمانية، والانتقال إلى العهد الوطني.

ط – انتقال الأراضي، أسعارها وأساليب البيع:

تحفل سجلات الطابو بمادة واسعة لأسعار الأراضي والمسقفات من دور ودكاكين، وقد أكد نظام الطابو على المأمورين، ضرورة تسجيل سعر الأرض التي تم التصرف بها عن طريق البيع، وكانت الوحدات التي تقاس بها الأرض متعددة، وهي؛ الدونم (عتيق، جديد)، الحصة، السهم، الفدان، نصف الفدان، نصف الحصة، ربع الحصة، الربعة، القيراط، كامل الحصة وهي عادة ٢٤ قيراطاً،[٣]ويبدو أنه مع مطلع القرن العشرين واستصلاح الأراضي وتعميرها، ازداد الطلب على شراء الأراضي،[٤]وفي الوقت نفسه، اضطر بعض الفلاحين لبيع أراضيهم وحصصهم، سدادا لديونهم، بسبب عدم توفير السيولة النقدية بأيديهم، حيث لجأوا إلى (البيع الوفائي) ورهن الأرض مقابل الدين.

تحفل سجلات المحاكم الشرعية بحجج لبيع الأراضي ورهنها، ويتبين لنا من متابعة حجج البيع والرهن، أن قضاء عجلون بشكل خاص، شهد ظاهرة واسعة لبيع الأراضي في منطقة فارة وغور الحصون وكركمة من قبل تجار عكا، الذين اشتروا أراضي واسعة في خربة

١- المقتبس، عدد ٩٥٦، في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م: ١.

٢- جورج طريف, السلط وجوارها:٤٨٦ – ٤٨٨.

٣- هند أبو الشعر, إربد وجوارها: ٣٣٥.

٤- المقتبس، عدد ٧٨٤، في ٢٥ رمضان ١٣٢٩هـ/ أيلول ١٩١١م: ١.

الوهادنة وقرية فارة،[١]وكان البيع يتم عادة بالقروش والليرة الفرنساوية والمجيدي،[٢]كانت عمليات البيع قبل هذه الظاهرة قليلة جداً، وتتم عادة بين الاخوة، لشراء ميراث الأخوات من الإناث، كما برزت ظاهرة بيع الأراضي في منطقة ناحية عمان وقضاء السلط بصورة نشطة، إذ باع شيوخ عشائر بني صخر والشوابكة والحنيطي أراضي إلى أهالي مأدبا في الفترة الواقعة ما بين ٨ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/ ١ كانون الأول ١٩٠٩م وسنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٦م.[٣]وتبين للباحث نوفان الحمود في دراسة تفصيلية لسجلات المحاكم الشرعية في هذه المنطقة، أن أسباب البيع مختلفة، وتعود إلى الشيوع والحاجة إلى المال أو العجز عن سداد البنك الزراعي، أو وقوع الأراضي بين العربان وعدم القدرة على استغلالها،[٤]وتبين للباحث أيضاً أن الفئة التي اشترت الأراضي في هذه المرحلة كانوا من أهالي القدس أو الشام أولفتا أو نابلس أو بيت اكسا ومن أكراد الشوام، واشترى كذلك أهالي مأدبا المسيحيين، وأهالي السلط من المسيحيين وأهالي ناعور المسيحيين، والجراكسة من المهاجرين، جزءاً من هذه الأراضي أيضاً،[٥]وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن السجل الشرعي أورد حالات لانتقال الأراضي عن طريق الهبة، ومع أنها محدودة إلى أنها تشكل نمطاً من أنماط انتقال الأراضي أيضاً.[٦]

لم يكن حجم بيع الأراضي كبيراً، ولم يشكل مصدراً لنشوء رأس المال، لأن الفلاح لا يبيع أرضه عادة، بل يرهنها، ومن هنا، فإن معظم حالات البيع، كانت تتم داخل حدود الأسرة، وفي حالات استثنائية خارجها، ويبدو أن حجم المادة المتوفرة في سجلات الطابو لانتقال الأراضي كبير (بيع، رهن وفائي، انتقال عن طريق الإرث، هبات) وذلك بين سنتي

١- راجع: سجل إربد الشرعي، رقم ١، حجة ٢٩: ٣. في ١٣ شوال ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، سجل٢، حجة ٩: ٣٤ -٣٥، لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، سجل ٢، حجة ١١: ٣٦، لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، سجل ٢، حجة ١٥: ٣٧، لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، سجل٢، حجة ١٠: ٣٥، في ١٦ شوال لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، سجل٢، حجة ٢٧: ٤٢ – ٤٣، في ١٩ شوال لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، سجل ٢، حجة ٣٠: ٤٤، في ٤ذي الحجة لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، سجل٢، حجة ١٤٦: ١٥٩، في ٢٩ جمادى الأولى لسنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٢- هند أبو الشعر, إربد وجوارها، جدول بيع الأراضي : ٣٣٦.

٣- نوفان الحمود, عمان وجوارها:٢٨٩.

٤- المصدر نفسه: ٢٨٩.

٥- راجع الجدول، المصدر نفسه: ٢٩٠ – ٣٠٢.

٦- هند أبو الشعر, إربد وجوارها:٣٣٨.

١٢٩٣هـ/١٨٧٦م و ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، وقد نشطت الحركة في قضاء عجلون بين سنتي ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م و ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، بسبب شراء تجار عكا والناصرة لأراضي الغور الشمالي،[١]وتحتوي دفاتر الضبط في دائرة الأراضي على مادة واسعة لحركة الدين ورأس المال، كما أن السجلات الشرعية تورد مادة تحدد عمليات البيع، وحجم المساحات التي تم بيعها، وتذكر الدفاتر وحدات المساحة من دونم عتيق – جديد، حصة، سهم، فدان،(أرض سليخ فدان)[٢]أو نصف دونم فلاحة [٣]أو حصة،[٤]أو نصف حصة، [٥]أو ربع حصة،[٦]واستخدمت أيضاً القراريط،[٧]وكانت أقل الإشارات إلى الدونم العتيق،[٨]بسبب التوقف عن استخدامه.

أما أسعار الأراضي فقد بيع قيراطاً من أرض حوارة بـ١٢٠٠ قرش في ٢٢ ربيع الأول١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، [٩]في حين بيع قيراط آخر في حوارة في نفس السنة بمبلغ ٣٠٠٠ قرش،[١٠]وبيع كرم عنب فيه ٥٠ عرق زيتون بالمزاد بمبلغ ٢٠ ريالاً مجيدياً،[١١]وبيعت سبعة قراريط في حوارة في ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م، بمبلغ ١٤,٠٠٠ قرش،[١٢]بيعت مساحة غير محدودة في إيدون بـ ٢٠ ليرة مجيدي ذهبية ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م،[١٣]وبيعت حاكورة في هام بمبلغ ١٣٠ مجيدي في جمادى الأولى ١٣٤١هـ/

١- سجل ٢، حجة ٢٧: ٤٢ – ٤٣، في شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، حجة ١٥١: ١١١، شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٠م، حجة ٣٠ :٤٤، في ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، حجة ٨٠: ٢٤- ٢٥، في رمضان ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، حجة ٢٣: ٤١، في ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، حجة ٩: ٣٤- ٣٥، في شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، حجة ١٥: ٣٧، في شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٢- سجل١، حجة (بلا): ٨١، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، حجة (بلا) ص ٩٢، في رجب ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.

٣- سجل ١، حجة(بلا): ٥٧-٥٨، ربيع الآخر ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٤- سجل ٢، حجة ٨٩: ٧٣، في ١٣ شوال ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٥- سجل ١، حجة٩: ١٠، في ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.

٦- سجل ٢، حجة ٩٥: ٧٦- ٧٧، في ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٧- سجل ٢، حجة ٩٥: ٧٦- ٧٧، في ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٨- سجل ٢، حجة ١٠٦: ٧٦، في صفر ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٩- سجل ٥، حجة ٢٣: ٢١، في ٢٢ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

١٠- سجل ٥، حجة ٥: ٩٢ -٩٣، في ١٥ محرم ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م.

١١- سجل ٥، حجة ٢: ١ – ٢، في صفر ١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م.

١٢- سجل ٥، حجة ١٨: ١٧، في ١٢ ربيع أول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

١٣- سجل ٢، حجة ٢١٤: ٩٤، في رجب ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م.

١٩٢٢م،[١]وأخرى في جحفية بمبلغ ١١٠ مجيديات في نفس العام.[٢]وبيعت أربعة قراريط من أراضي القصبة بـــ٤٥ليرة فرنساوي ذهباً سنة ١٣٣٦هـــ/ ١٩١٧م،[٣]وبيعت ٦ قراريط من أراضي كتم بـــ ٨٤ ريالاً مجيدياً فضة في رمضان سنة ١٣٣١هـــ/ ١٩١٢م.[٤]

تمت هذه الانتقالات بالقروش والليرة الفرنساوية والمجيدي، ويبدو أن أسعار الأراضي لم تكن مرتفعة، وأن عمليات البيع لم تكن كثيرة في قضاء عجلون، حيث شكلت حالات البيع من الاخوات إلى الاخوة، نسبة لا يستهان بها من مجموع حالات البيع. أما في قضاء السلط فكانت حالات البيع أكبر، ففي السجل الثالث لمحكمة السلط الشرعية ١٣٠٥هـــ/ ١٨٨٧م- ١٣١٥هـــ/١٨٩٧م، كان عدد حالات البيع ١٥٣ حجة من بين مجموع الحجج البالغ ٢٤٣ حجة، وهذا يعني أنها نسبة كبيرة، منها ٥٥ حجة بيع وشراء بساتين، و ٥٢ حجة بيع وشراء دور و ١٩ حجة بيع وشراء أرض و ١٥ حجة بيع وشراء دكاكين و ١٢ حجة بيع و شراء طواحين،[٥]وهي مؤشر على حجم الاستيطان وعلى نشاط الوافدين، لأن نسبة كبيرة من هذه الحجج مثلت الوافدين، وهي مؤشر أيضاً على تحول الأرض إلى سلعة للبيع والشراء في آن معاً.

وبعد،

فإن هذه المراجعة لملكية الأرض في شرقي الأردن في العهد العثماني، تشير إلى اتساع البحث وتشعبه، فما زالت مثل هذه الدراسات في بداياتها، رغم تيقظ الوعي والاهتمام لدى الباحثين بموضوع ملكية الأرض، وارتباطه بمجمل وسلسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، لكن النقص المؤسف في مصادر القرنين ١٢ هـــ و ١٣هـــ/ ١٧ و ١٨م، يجعل من الصعوبة بمكان، تتبع الوضع المحلي بدقة، ومع ذلك، فإن التصور العام لعلاقة الدولة العثمانية بالأهالي من خلال الأرض، أصبح واضحاً، وبمقدورنا الآن أن ننتقل لدراسة الزراعة، وسلسلة العلاقات المرتبطة بالأرض بعد أن تناولناها ابتداء من مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي وحتى التسوية في مطلع القرن العشرين.

١- سجل ١، حجة ٤٣: ٢٩، في ٣ جمادى الأولى ١٣٤١هـــ/ ١٩٢٢م.

٢- سجل ٢، حجة ٣٢٢: ١٦٤، في ٢٦ محرم ١٣٤١هـــ/ ١٩٢٢م.

٣- سجل ٥، حجة ١١: ٩- ١٠، في ٢١ صفر ١٣٣٦هـــ/ ١٩١٧م.

٤- سجل ٢، حجة ١٧١: ١٢٤، في ١٥ رمضان ١٣٣١هـــ/ ١٩١٢م.

٥- محمد الطراونة، تاريخ البلقاء:٢٠١.

وأخيراً، فإن النتيجة المؤكدة لهذه الدراسة، تشير إلى العلاقة الوثيقة بين الأرض وأهالي شرقي الأردن، وأن التصور التقليدي الذي يجعل من منطقة شرقي الأردن، منطقة عبور للقبائل البدوية ليس صحيحاً ومقبولاً، فقد ارتبط الأهالي بالأرض وامتلكوها واستثمروها، وكانت حدود القرى واضحة ومعروفة ، ولم تكن ملكية الأرض عبئاً على أصحابها ، ولم تظهر ملكيات كبيرة وإقطاعات واسعة، ومع أن قيام الدولة العثمانية بعد منتصف القرن التاسع عشر بتفويض أراض واسعة في مساحتها لشيوخ العشائر البدوية لتوطينهم، قد أدى إلى خلخلة أسس الملكية، لكن هذه الخطوة لم تشمل كل مناطق شرقي الأردن، كما أن قدوم المهاجرين غيّر من العلاقات القائمة في بعض المناطق، لكن أسس الملكية في القرى ظلت ثابتة وواضحة، وقد استقرت العلاقات وحسمت بشكل نهائي على الأرض، في عمليات وإجراءات التسوية في الثلاثينيات من هذا القرن، حيث تمت تسوية القضايا الخاصة بالملكية، وتثبيت الحقوق وإقرار الملكية الفردية وإنهاء عهد نظام المشاع، حيث بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة، وبدأت معها نظرة جديدة إلى الأرض واستثمارها والتعامل معها، وهو ما سندرسه في قراءتنا المقبلة للحياة الزراعية.

ثانياً: الزراعة في شرقي الأردن في العهد العثماني:

أ – الزراعة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:

توفر المصادر المبكرة مادة ثمينة للحياة الزراعية في شرقي الأردن مع مطلع العهد العثماني، وتعطي دفاتر الطابو المبكرة صورة دقيقة لحجم الاستثمار الزراعي في كل قرية، ضمن نظام الدولة الإقطاعي، وتبين المحاصيل الزراعية وكمياتها من حبوب ومحاصيل زراعية وأشجار مثمرة،[١]وابتداء، فإن (قانونامة لواء عجلون) يعتبر المدخل الطبيعي لهذه الدراسة، ونجد أن إيراده بنصه ضروري لفهم المادة التي ترد في دفاتر الطابو، لأنها تفسر التعامل الفعلي بين الدولة والأهالي؛ يحدد القانون مايلي:[٢]

(يعتبر حاصل بعض قرى اللواء المذكور(ديموس)[٣]وحاصل البعض الآخر (قسم)،[٤]وتؤدي قرى الديموس ديموسها قسطين، تدفع الأول منها وقت البيدر، وتقدم

١- Hutteroth, Historical Geography, pp. ٧٦-٨٢.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٥١- ٥٢.

٣- مبلغ مقدّر لا يتغير بزيادة أو نقص الحاصل، البخيت والحمود، دفتر مفصل (٧٩٠): ٥١- ٥٢.

٤- أي حصة.

القسط الثاني وقت الدبس، إلا القرى التي يكثر فيها الزيتون، فإنها تقدمه وقت الزيتون، وقد ذكر في مطلع كل قرية أو مزرعة تتبع نظام القسمة الجهة التابعة لها، ويأخذ التيماري نصف حاصل الزيتون الكافري،[١] ويبقى النصف الآخر للفلاح مقابل عنايته به، ويؤخذ في اللواء المذكور، عن كل مائة دالية خمس أقجات، ويؤخذ اقجة واحدة عن كل خمس أشجار فاكهة على اختلاف انواعها ، ويؤخذ عن كل شجرتين من الزيتون الإسلامي أقجة واحدة، وعن كل شجرة جوز أقجة إذا كانت مثمرة، ويؤخذ عن كل نخلة أقجتان...). هذا القانون يشكل مدخلاً لدراسة الزراعة في المنطقة.

تبين دفاتر الطابو في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حجم ومساحة الأراضي المزروعة، في مطلع القرن ومنتصفه ومنتهاه، وقد بلغت المساحة في ناحية بني جهمة ٤٧٨ فداناً في ١٧ قرية، [٢]وفي ناحية بني الأعسر ٣٤٣ فدانا َفي مجموع قراها،[٣]وكانت المحاصيل الزراعية في مطلع القرن في هذه النواحي تتمثل في الحنطة والشعير والزيتون والكرسنة، وبالتحديد فقد زرعت الحنطة والشعير والزيتون في البارحة،[٤]والحنطة فقط في إربد،[٥] أما مع منتصف القرن، فقد زرعت قرى بني جهمة المزروعات نفسها، لكن المساحة المزروعة ازدادت، فزرعت قرية زبدة الحنطة والشعير والحمص والكرسنة،[٦]وزرعت حوارة الحنطة والشعير فقط، كذلك الحال مع إربد،[٧]أما البارحة فقد استمرت بزراعة الحنطة والشعير والزيتون،[٨]في حين لم تزرع قرية إبان سوى الحنطة والشعير،[٩]والقرية الآن حوض من أحواض البارحة.

اتسعت المساحات المزروعة مع نهاية القرن، وتنوعت المحاصيل الزراعية. يبين دفتر طابو ٩٩، أن إربد زرعت الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية، إضافة إلى الأشجار، لكن

١- أي الروماني، وهو الزيتون القديم النابت نبت الطبيعة.

٢- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠٠.

٣- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٥٣.

٤- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١٨.

٥- المصدر نفسه: ٥٢٢.

٦- المصدر نفسه:٥٢٤.

٧- المصدر نفسه:٥٢٧.

٨- المصدر نفسه: ٥٣٩.

٩- المصدر نفسه:٥٣٩.

الدفتر لم يحدد نوعها أو أصنافها، وأجملها تحت (خراج أشجار)،[١]كذلك الحال مع قرية البارحة،[٢]وأبان،[٣]وزبدا،[٤]وهذا يعني أن التوسع شمل قرى بني جهمة، ويبدو اهتمام المنطقة بزراعة المحاصيل الصيفية، ومع ذلك فإن بعض المزارع كانت خراباً مع نهاية القرن، وهي بالتحديد ثلارث مزارع تابعة لحوارة،(حالياً خراب وهي خارج الدفتر بشرط التعمير).[٥]وبصورة عامة فقد بلغت حصة الدولة (ربع المحصول) وهذا يعني أنها تتبع نظام القسمة حسبما أورد قانون نامة لواء عجلون، وكان الربع يساوي ٥١٧ غرارة حنطة في مطلع القرن، و ٦٩٩ غرارة حنطة في منتصفه، و ٨٤٤ غرارة حنطة في أواخره. اما الشعير فقد بلغت حصة الدولة ١٧٨ غرارة في مطلع القرن، و ٢٨٨ غرارة في منتصفه و٤٠٢ غرارة في أواخره، [٦]والغرارة حسبما عرفها بير كهارت في مطلع القرن التاسع عشر تساوي ٨٠ مداً، وهي كمية كبيرة، ولسنا على ثقة من التغيير الحاصل في قيمتها منذ القرن السادس عشر وحتى زمن زيارة بيركهارت.[٧]

أما في ناحية بني الأعسر، فقد ذكرت دفاتر الطابو المزروعات، وبلغ حاصل الدولة من إقطاعات ناحية بني الأعسر في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ٣٥٠ غرارة، حنطة وقيمتها ٣٨,٠٠٠أقجة، و ١٤٧ غرارة شعير، وقيمتها ١٠٢٩٠ أقجة، وازدادت كمية الإنتاج مع منتصف القرن، فازدادت بالتالي حصة الدولة من القسمة، فبلغت ٧٦٨ غرارة حنطة قيمتها ٨٦٨٤٠ أقجة، ومن ١٨٤ غرارة شعير قيمتها ١٣٥٨٠ أقجة، أما مع نهاية القرن، فقد بلغت القيمة ٧٨٥ غرارة حنطة، قيمتها ١١٤٧٥ أقجة و ٤٤٣ غرارة شعير قيمتها ٣٨٩٧٠ أقجة.[٨]

ويبدو أن ناحية بني الأعسر عرفت المحاصيل الصيفية مبكرة، فقد ذكر دفتر طابو ٤٣٠ أنها أخذت عن المحاصيل الصيفية وهي (عدس، حمص، فول، كرسنة) ما مقداره ٢٤ غرارة

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٤٩.

٢- المصدر نفسه: ٥٥٧.

٣- المصدر نفسه: ٥٦١.

٤- المصدر نفسه: ٥٧٣.

٥- المصدر نفسه: ٥٨٣.

٦- المصدر نفسه: ٥٠١.

٧- Burckhardt, Travels, p. ٢٩٦.

٨- البخيت، ناحية بني الأعسر:١٥٣.

من الحمص قيمتها ٣١٢٠ أقجة، و ١٨ غرارة من الذرة قيمتها ١٢٠٠ أقجة، وغرارتان من الفول قيمتها ١٤٠ أقجة، وأربع غرارات من الكرسنة قيمتها ٢٨٠ أقجة، في حين أنها أخذت مع نهاية القرن وحسب دفتر ٩٩، ما قيمته ٢٢٤٣٠ أقجة، مجموع المال الصيفي، وهي إشارة لها دلالتها الكبيرة على التوسع في زيادة المحاصيل الصيفية مع نهاية القرن.[١]

من المعروف أن الحدود الطبيعية لناحية الأعسر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أوسع بكثير من حدود ناحية بني عبيد، وهذه الصورة التفصيلية التي نقلناها عن دفاتر الطابو السابقة، تحتاج إلى تحديد محاصيل القرى التي أصبحت تعرف فيما بعد (بناحية بني عبيد). فقد أورد دفتر طابو ٤٣٠ مع مطلع القرن أن إيدون كانت تزرع الحنطة والشعير فقط.[٢] كذلك الحال مع قرية الصريح،[٣]في حين زرعت قرية هام الحنطة والشعير والزيتون،[٤]واقتصرت قرى كل من كتم وجحفية وناطفة على زراعة الحنطة والشعير،[٥]أما قرية حبكا فقد عانت مع مطلع القرن من وضع خاص، لأن (أهل هذه القرية متفرقون، لكنهم مازالوا يزرعون أراضيهم)،[٦]وكانت مزروعاتهم تنحصر بالحنطة والشعير فقط، ومعنى هذا أن الزراعة في مطلع القرن كانت تقتصر على الحنطة والشعير مع استثناء بسيط بزراعة الزيتون.

مع منتصف القرن، يشير دفتر طابو ٤٠١ إلى توسع الزراعة في قرية الصريح، حيث زرعت الحنطة والشعير والذرة والفول،[٧]وزرعت إيدون الحنطة والشعير والذرة والحمص وأشجار الزيتون أيضاً،[٨]في حين اقتصرت زراعة ناطفة على الحنطة والشعير،[٩]وبالمقابل، اتسعت الزراعة في جحفية، فبالإضافة إلى الحنطة والشعير، دفع أهالي جحفية خراجا

١- المصدر نفسه: ١٥٤.
٢- المصدر نفسه: ١٧٠.
٣- المصدر نفسه: ١٧٢.
٤- المصدر نفسه: ١٧٢.
٥- المصدر نفسه: ١٧٤ – ١٧٨.
٦- المصدر نفسه: ١٧٩.
٧- المصدر نفسه: ١٨٩.
٨- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٨٩.
٩- المصدر نفسه: ١٩٠.

للزيت، هذا يعني أنهم بدأوا يزرعون أشجار الزيتون، كما دفعوا أيضاً خراجاً لكرومهم،[١]في حين اقتصرت الزارعة في حبكا على الحنطة والشعير والحمص،[٢]وزرع أهالي قرية كتم الحنطة والشعير والحمص والكرسنة،[٣]أما في قرية الحديجا (وهي الآن حوض من أحواض الحصن) فقد زرع الأهالي الحنطة والشعير والحمص والكروم،[٤]وزرع أهالي النعيمة الحنطة والشعير والذرة والحمص،[٥]في الوقت الذي استمرت فيه قرية هام بزراعة الحنطة والشعير والحمص، إضافة إلى أشجار الزيتون،[٦]كذلك الحال مع أهالي قرية شطنا، الذين زرعوا الحنطة والشعير والزيتون والكروم.[٧]

ولا بد من الإشارة إلى المزارع في هذه المناطق، وهي الآن أحواض تابعة للقرى مثل؛ الطيارة، الماصية، ام الآبار، الكفير الشرقي، إلا أننا مع الأسف، لا نعثر على تحديد لمساحاتها أو لنوعية محاصيلها، عدا قرية الطيارة التي كانت تزرع الحنطة والشعير والحمص،[٨]وكان أهلي طيارة يقومون أيضاً بزراعة مزارع أخرى مجاورة لهم.

ويبدو أن المنطقة اتجهت نحو زراعة الكروم والزيتون مع أواخر القرن، ففي دفتر طابو ٩٩ نلاحظ تطوراً واضحاً في الزراعة حيث تنوعت الزراعة في إيدون لتصبح أوسع، وحيث زرع الأهالي الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية (مال صيفي) وأشجار الزيتون والكروم،[٩] في حين اقتصرت الزراعة في الصريح على الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية، ولم يرد فيها ذكر للأشجار المثمرة،[١٠]أما شطنا فقد زرعت الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية وأشجار الزيتون والكروم، ودفعت ضريبة (حق المرعى) عن مراعيها وحراجها،[١١]وزرعت قرية حبكا الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية والزيتون والكروم،[١٢]واقتصرت زراعة النعيمة

١- المصدر نفسه: ١٩٣.

٢- المصدر نفسه:١٩٥.

٣- المصدر نفسه: ١٩٦.

٤- المصدر نفسه: ٢٠٠.

٥- المصدر نفسه: ٢٠٣.

٦- المصدر نفسه: ٢٠٤.

٧- المصدر نفسه:٢٠٦.

٨- المصدر نفسه: ٢٠٩.

٩- المصدر نفسه: ٢١٣.

١٠- البخيت، ناحية بني الأعسر: ٢١٩.

١١- المصدر نفسه: ٢٢١.

١٢- المصدر نفسه: ٢٢٥.

على الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية،[١]في حين زرعت قرية جحفية الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية وأشجار الزيتون والكروم،[٢]وزرع أهالي قرية هام الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية وأشجار الزيتون والكرمة،[٣]كذلك الحال مع قرية ناطفة،[٤]واقتصرت الزراعة في قرية كتم على الحنطة والشعير والمحاصيل الصيفية.[٥]

أما لواء عجلون الذي يضم ناحية عجلون وناحية السلط (علان وطوائف عربان اللواء) وناحية الكرك وناحية الغور وناحية الشوبك وناحية وادي موسى وجبل بني حميدة، فإن الدفتر المفصل (٩٧٠) يضم مادة ثمينة ومباشرة لحجم الزراعة ونوعية المحاصيل وأسعارها ومقدار الضريبة التي تحصلها الدولة، ونوع هذه الضرائب. وابتداء، يمكن التمييز بين الإقطاعات بدرجاتها في اللواء (خاص شاهي، خاص أميرلوا، زعامت، تيمار) والوقف والمزارع، حيث أورد الدفتر أن هناك ١٦ إقطاعاً خاص أميرلوا و ٥٢ تيماراً في ناحية عجلون،[٦]وبلغ الخاص أميرلوا في ناحية السلط ١٤ إقطاعاً و ١٩ تيماراً وإقطاعين لأمير محلي،[٧]وفي ناحية الكرك ٩ إقطاعات خاص شاهي و ٩ خاص أميرلوا،[٨]وفي ناحية الشوبك ٣ إقطاعات خاص أميرلوا,[٩]وإقطاعات أميرلوا في ناحية وادي موسى،[١٠]و٧ إقطاعات خاص أميرلوا في جبل بني حميدة،[١١]وإقطاع خاص واحد أميرلوا في ناحية علان،[١٢]أما المزارع، فعددها ٥٣ مزرعة في ناحية عجلون و ١٦٣ في ناحية السلط و ٣٥ في ناحية الكرك ومزرعة واحدة في ناحية الشوبك وواحدة في وادي موسى وأربعة مزارع في جبل بني حميدة، وهذه المزارع تدل على نشاط ملحوظ للزراعة في ناحية السلط وجوارها، وكان عربان لواء عجلون يقومون بزراعتها، وهي مسألة لها دلالاتها الكبيرة في

١- المصدر نفسه: ٢٢٧.
٢- المصدر نفسه: ٢٣٩.
٣- المصدر نفسه: ٢٤٥.
٤- المصدر نفسه: ٢٤٩.
٥- المصدر نفسه: ٢٥٧.
٦- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٢٥ – ٢٧.
٧- المصدر نفسه: ٢٧ – ٢٨.
٨- المصدر نفسه: ٢٨ – ٢٩.
٩- المصدر نفسه : ٢٩.
١٠- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠):٢٩.
١١- المصدر نفسه: ٢٩.
١٢- المصدر نفسه: ٢٩.

هذه المرحلة، فقد زرعت جماعة كريم مزرعة الشاهلية الشرقية،[1] وزرع عرب عباد مزرعة ساجور بوادي شعيب،[2] ومزرعتي أبو نصير وزيدان،[3] وزرع عرب بني زياد مزرعة وادي شعيب،[4] وزرع عرب كريم أيضاً مزرعة يوسرا،[5] وتقاسموا زراعة مزرعة سماح مع جماعة من الأكراد،[6] وزرعوا أيضاً مزرعة ناجي التابعة للغور،[7] أما طائفة عالية من عربان لواء عجلون، فقد زرعوا مزرعة جبول وهي تابعة لإقطاع الأمير البدوي طره باي،[8] وزرعت جماعة صالح العاصي مزرعة حكمية التابعة لغور بيسان،[9] كما أن طوائف عربان بني مهدي من جماعة شيخ علي، زرعوا مزارع خارج البلقاء،[10] وفي هذا تفسير لما ورد في الدفتر من أن رعايا ناحية الصلت يزرعون في ناحية الغور (حسب عادتهم القديمة)،[11] أما باقي عربان لواء عجلون، فقد زرع أعراب نافع مزرعة موبص وأعراب بني عقبة مزرعة جبا وماعين،[12] وعرب حمادة مزرعة جدايد،[13] ومرزعة مغارة التابعة لقرية محمدية،[14] ولم تذكر مساهمة لعرب ناحية علان في الزراعة،[15] ولم يشر الدفتر إلى مساهمة العربان التابعين لناحية الكرك، ويبدو أنهم كانوا من المتنقلين ومربي الماشية، لأنهم دفعوا للدولة ضريبة عن ثروتهم الحيوانية فقط.[16]

هذه المعلومات التي أوردها الدفتر المفصل (٧٩٠) ثمينة للغاية، فهي ترصد فعاليات

١- المصدر نفسه: ١١٥.

٢- المصدر نفسه: ١٠٨.

٣- المصدر نفسه: ٩٩.

٤- المصدر نفسه: ١١٧.

٥- المصدر نفسه:١١٨.

٦- المصدر نفسه:١٠١.

٧- المصدر نفسه:١٠٦.

٨- المصدر نفسه:١١٨.

٩- المصدر نفسه: ١١٩.

١٠- المصدر نفسه: ١٢١.

١١- المصدر نفسه:٩٤.

١٢- المصدر نفسه: ٩٩.

١٣- المصدر نفسه:١٠٢.

١٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠):١٠٦.

١٥- المصدر نفسه: ١٦٨.

١٦- المصدر نفسه: ١٥٣ – ١٥٤.

العشائر البدوية في اللواء، وتحركاتهم الموسمية (من قديم الزمان) وتؤكد على تخصصهم باستثمار (المزارع)، وعلى امتداد فعالياتهم نحو منطقة الأغوار، وهي معلومات لا نجدها في مصادر هذه المرحلة، ويمكننا أن نعممها على القرنين التاليين ١١- ١٢ هـ/ ١٧ – ١٨م، بسبب استمرار نمط الحياة الذي وصفه الدفتر بأنه (من قديم الزمان)، وهي في الوقت نفسه، تغير التصور التقليدي للبداوة في شرقي الأردن.

أورد الدفتر المفصل أيضاً، أنواع المزروعات التي عرفها اللواء في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وكان إنتاج قرى ناحية عجلون متنوعاً، ويتمثل في الزيتون (الإسلامي والروماني) والكروم والعنب والتين الجوز والخروب والعناب والمشمش والتوت والرمان والنارنج، إضافة إلى الحنطة والشعير، وأحيانا الفول والحمص والعدس،[١]وتزرع في أربعة مواقع من بين ٧٣ موقعاً في ناحية عجلون، أما في ناحية السلط فقد وردت الإشارة إلى ٣٨ موقعاً،[٢]يزرع فيها الزيتون والكروم والعنب والأشجار المثمرة، إضافة إلى الحنطة والشعير، كما وردت إشارات على نطاق ضيق لزراعة الفول والحمص في موقع واحد فقط،[٣]كذلك الحال مع الذرة والسمسم والمال صيفي، وقد تم إحصاء ١٩ موقعاً ضمن ناحية السلط تزرع هذه المحاصيل،[٤]كما زرعت ناحية الكرك أشجار الزيتون والكروم والعنب في كل المواقع تقريباً وعددها ١٧ موقعاً، إضافة إلى الأشجار المثمرة في موقع واحد فقط، ثم الحنطة والشعير والمال صيفي وتزرع في كل المواقع المذكورة،[٥]ولم يشر الدفتر إلى زراعة الذرة أو السمسم أو الفول والحمص والعدس في هذه الناحية.

ولا يرد ذكر في ناحية الغور لزراعة الأشجار، ويزرع أهالي الغور الحنطة والشعير والمال صيفي،[٦]أما في ناحية الشوبك وعدد مواقعها ثلاثة فقط، فقد تمت زراعة الأشجار المثمرة والحنطة والشعير،[٧]وزرع أهالي نواحي وادي موسى وجبل حميدة وعلان، أشجار

١- فقط في مناطق: استبل ودير ورقة وجبا وحرثة، البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ٣١، ٣٢، ٣٣.

٢- المصدر نفسه: ٣٣ – ٣٤.

٣- المصدر نفسه: ٣٣.

٤- المصدر نفسه: ٣٣- ٣٤.

٥- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ٣٤.

٦- المصدر نفسه: ٣٥.

٧- المصدر نفسه: ٣٥.

الزيتون والكروم والعنب، والأشجار المثمرة، إضافة إلى الحنطة والشعير،[١]كما ينفرد الدفتر بذكر رسم خاص بالتمر في قرية علان، ولم يرد تأكيد على زراعة مثل هذه المحصول في مناطق أخرى، كذلك الحال مع محصول القطن، ويزرعه أهالي قرية الكفرين ونمرين، وهي معلومة ينفرد بها هذا الدفتر.

ويشار أيضاً إلى مرافق جديرة بالاهتمام، يذكر الدفتر في تعداده للمزارع رسوم الطواحين والمعصرة،[٢]وهي مرافق ترتبط بالمزارع وتمثل فعاليات السكان، وهي ملاحظات محلية لها دلالاتها، ففي ناحية عجلون، وبالذات في (نفس عجلون) يشير الدفتر إلى وجود ثلاث مزارع لا تزرع، وأشجارها مختلطة مع المدينة، وتم ربط حاصلها مع حاصل عجلون، كما يحدد نوعية المهن التي يزاولها أهالي عجلون، إذ إن (جل أهل المدينة من أهل الكسب، ولا يملكون أرضاً ولافداناً، غير أن للبعض منهم أشجار زيتون وتين ورمان وغير ذلك، أحصيت برمتها ووضع عليها الخراج، ويؤدي كل منهم ما عليه من خراج، ولا يطالب الفقير الذي لا يملك شجراً ولا بستاناً بأي شيء...).[٣]

يوضح الدفتر أسلوب تعامل الدولة مع الأهلين، فقد أبقت على ما يبدو الإجراءات السابقة فيما يفرض على الأهالي من ضرائب، ففي ناحية السلط يورد الدفتر ما يفهم منه بأن (الرعايا الذين يزرعون في ناحية الغور حسب عادتهم القديمة، يعطون عن كل فدان غرارتين ونصف من الحنطة, وغرارتين ونصف من الشعير، وغرارتين ونصف من الذرة، ويؤخذ الربع مقاسمة من سمسمهم وقطنهم),[٤]كذلك الحال مع قرية غور نمرين التابعة للغور التحتاني (فيؤدى عن كل فدان غرارتان ونصف من الحنطة، وغرارتان ونصف من الشعير، وغرارتان من الذرة، وفيما يتعلق بالقطن والسمسم، ففيهما الربع مقاسمة على جاري العادة منذ القدم).[٥]

هذه القاعدة كانت تطبق ايضاً على المناطق المروية(بعين الزرقاء) ويبين الدفتر حصة كل قرية من ماء عين الزرقاء، وهي قرية زراعية تابعة لوقف السلطان ملك الناصر بن سعيد برقوق، ومزرعة عادلية التابعة للغور، وتحصل على حصة من كل أربع حصص من ماء عين الزرقاء، وقرية دير علي مع تل نصر، وتحصل على حصتين من كل أربع حصص من ماء عين

١- المصدر نفسه: ٣٥.

٢- المصدر نفسه: ٥٦، ٥٩، ٦٦، ٧٠، ٨٨، ٩١، ١٦٢.

٣- المصدر نفسه: ٥٦.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون:٩٤.

٥- المصدر نفسه: ١٠٣.

الزرقاء[١].

أما المزارع، فلها وضع خاص ومختلف، حيث أنها أحياناً تمتد حتى حدود القرية، فيسجل الدفتر بأن :

(حاصل هذه المزارع ضمن حاصل القرية، لامتناع تمييز حدودها عن حدود القرية)[٢]

ويلاحظ أن الدولة في هذه الفترة أقطعت الأمير البدوي (طره باي) العديد من المزارع وقطع الأراضي، ولم تتم الإشارة إلى أن العربان قاموا بزراعة هذه المزارع والأراضي المقطعة للأمير البدوي، في حين زرع العربان مزارع أخرى، وتشاركوا أحياناً مع الأكراد في زراعة بعضها، ونفهم من قيام الدولة العثمانية بإقطاع الأمير البدوي (طره باي) أربعاً وعشرين مزرعة، أنها تحاول استرضاء القيادات البدوية السابقة، واعتمادها للمساهمة في الإدارة والهيمنة على تحركات العربان، إضافة إلى التوطين وضمان الضرائب المستمرة.

إن مجمل هذه القراءة في سجلات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، تشير إلى أن الزراعة تطورت وتوسعت في هذا القرن، وأن حصة الدولة كانت مضمونة من إنتاج لواء عجلون أو منطقة شرقي الأردن بعمومها، سواء عن طريق الديموس أو القسمة، وأن عربان اللواء كانوا يقومون بدورهم في الزراعة، وقد أدى هذا الوضع إلى تنوع الحاصلات وتوسعها وازدياد كمياتها مع نهاية القرن، ويبدو هذا التوسع في زيادة حصة الدولة سواء في الحاصلات الشتوية أو الصيفية أو الأشجار المثمرة.

ب- الزراعة في فترة التنظيمات وحتى سقوط الدولة العثمانية:

في غياب السجلات والدفاتر الرسمية في فترة القرنين ١١هـ / ١٧م و ١٢ هـ / ١٨م؛ تبرز أهمية ملاحظات الرحالة الذين مروا بالمنطقة مبكراً واهتموا بنقل صورة واضحة عن أساليب الزراعة[٣]، ويصبح لسجلات الطابو، أهمية خاصة، ابتداء بالثلث الأخير من القرن

١- المصدر نفسه : ١١٢-١١٣ .

٢- المصدر نفسه : ١١٦.

٣- نوفان رجا الحمود، كتب الرحالة الأوروبيين عن فلسطين والأردن، المحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، قائمة بيبليوغرافية، مجلة دراسات، مجلد ١٣، العدد الأول، كانون الأول ١٩٨٦ م: ٢٠٧-٢١٦ . وسنشير إليه لاحقاً هكذا : الحمود، كتب الرحالة، وانظر ايضاً، الموسى (سليمان) رحلات في الأردن وفلسطين، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان : ١٩٨٤م، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: الموسى، رحلات، وأيضاً سليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين (المجوعة الثانية) عمان، منشورات دائرة الثقافة والفنون، ط. ١٩٨٧/١، عمان . وسنشير إليه لاحقاً هكذا : الموسى، رحلات (م٢) .

الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، حيث تشكل المصدر الرئيسي لمعرفة حجم الملكيات الزراعية، ونوعية المحاصيل والتربة، وعدد الأشجار المثمرة، وأسماء المالكين، والضريبة التي تتقاضاها الدولة، ومواقع مصادر المياه ونوعية هذه المصادر، وهي مادة وافية تشكل محوراً كبيراً لدراسة الحياة الزراعية في شرقي الأردن، خاصة إذا أضيفت إليها مادة الدوريات المعاصرة، التي تقدم صورة حية للنشاط الزراعي.

يفهم من جملة ملاحظات الرحالة، أن الزراعة تعتمد على دورة معرفية، قوامها مياه المطر، حيث تترك الأرض عاماً دون زراعة، ويزرع جزء منها في الربيع بالمال صيفي، مثل السمسم والخيار والبطيخ والخضروات،[١] وتبدأ الحراثة الأولى في فصل الربيع بواسطة الدواب من بقر وبغال وحمير، وتترك الأرض حتى أواخر شهر حزيران، وتعاد فلاحتها من جديد وتصبح صالحة للزراعة بعد منتصف آب، أما إذا أراد المزارع زراعة القمح الشتوي، فإنه يبذر الحبوب باليد في شهر تشرين الأول بعد الحراثة المعمقة للأرض،[٢] وتتطلب زراعة المحصول الصيفي، حراثة الأرض ثلاث مرات، وتكون الحراثة الثانية في شهر شباط، والثالثة في بداية نيسان، ويختلف البذار في المحصول الصيفي عنه في المحصول الشتوي من حيث طريقة بذره، والأدوات المستخدمة لذلك[٣].

رصد الرحالة أساليب الزراعة المتبعة في شرقي الأردن، ففي قضاء عجلون ذكر ميرل Merrill سنة ١٢٩٩هـ /١٨٨١م، معلومات وافية عن نظام المرابعة والمناطق المروية، وبين أن مالك الأرض يعطي الفلاح حسب نظام (المرابعة) السكن وحاجته من المؤونة،[٤] ويتم ذلك خلال الموسم الزراعي (تشرين الثاني – تموز)، ومقابل هذا التعهد، يتكفل المرابع بأداء الأعمال الزراعية والمنزلية، مثل العناية بالحيوانات وتوفير الحطب للوقد[٥]، وقد رصد ميرل زمن الدورة الزراعية، وذكر أنها تتلخص بأن يقوم الفلاح بقسمة أرضه إلى قسمين، فيزرع الأول ويترك الثاني بوراً في السنة الأولى، أما في السنة الثانية فيزرع القسم البور (كراب) ويترك الأول الذي زرعه سابقاً بحالة بور.[٦]

١- Burckhardt, Travels, p.٢٩٦.

٢- Antoun,R.T.An Arab Village, p.٨

Merrill, East of the Jordan, p. ٣٧٤.

٣- وانظر أيضا: Baldens Perger,P. The Immovable East, (P.E.F) ١٩٠٧ pp. ١٣-١٥

٤- Merrill, East of the Jordan, pp. ٤٧٦-٤٧٧

٥- Ibid, p.٣٥٣

٦- Ibid,p.٣٥٣

أورد الرحالة صورة واضحة لأنواع المحاصيل الزراعية ونمط الري وأساليبه في الأراضي المروية، وأقدم هذه الملاحظات تعود إلى سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، حيث وصف بيركهارت كروم عين جنا،[١] وبساتين قرى صما وحبراص وكتم المزروعة بالأشجار المثمرة والخضروات، [٢] وأشار إلى نشاط عرب المناظرة الذين يقومون بالزراعة على جانبي الشرعية، ويبدو أن عرب المناظرة استمروا في زراعة المنطقة حتى بداية مشروع خط سكة الحديد، فقد ذكر الأب أليكس مالون عند زيارته للمنطقة سنة ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م، أنه رأى عرب المناظرة على الشريعة يزرعون النخيل والرمان والتين والبقول المتنوعة، وأن عمال السكة يقطفونها، لكن عرب المناظرة اضطروا لترك مواقعهم وإهمال الزراعة بسبب أعمال الانشاءات في السكة[٣].

وفي سنة ١٣٠٠هـ / ١٨٢٢م، زار بكنجهام قضاء عجلون، وأورد ملاحظات تفصيلية للغابات وخاصة في ناحية المعراض،[٤] وعند زيارة القس كلاين لقضائي السلط وعجلون سنة ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م، ذكر تفاصيل كثيرة للحياة الزراعية، وخاصة للأشجار الحرجية في قضاء عجلون،[٥] ولبساتين قرية عرجان التي تحيطها أشجار الزيتون القديمة، [٦] والطواحين في وادي اليابس، وبساتين عين جنا، وأشجار التين فيها،[٧] ولاحظ أن المنطقة الواقعة بين الحصن وعجلون تزدهر فيها زراعة القمح والشعير والذرة والكروم.[٨]

أما ميرل (١٢٩٩هـ / ١٨٨١م) فقد اهتم بتتبع مناطق الغور ما بين وادي اليرموك ووادي اليابس، وعدد أسماء الأدوية ومياه الينابيع وأنواع الجداول التي تسقي المزروعات عبر القنوات،[٩] وأكد في موقع أخر أن هذه القنوات قديمة، وأنه لا فائدة منها إن لم ينظفها الأهلي ويجرفونها باستمرار،[١٠] وبالمقابل اهتم أوليفانت (١٢٩٨هـ /١٨٨٠م) بذكر

١- Burckhardt, Travels, p. ٤٢٠.

٢- Ibid, p.٤٢٠.

٣- أليكس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، مجلة المشرق، عدد ١٢، ١٩٠٥ : ٥٤٢ .

٤- Buckingham, Travels in Palestine vol .II,p.٢٤٤.

٥- Rogan, The ١٨٦٨ Travel p. ٣١, p.٣٦.

٦- Ibid, p.٣٥.

٧- Ibid, p.٣٦.

٨- Ibid, p.٣٥.

٩- Merril,East Of The Jordan, pp. ١٧٩-١٨٠.

١٠- Ibid, p.٢٨٢.

أسماء المواقع المروية في سهل المخيبة وطرق الري المتبعة في السهل،[١] وأورد لي سترانج (خريف ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م) وصفاً تفصيلياً للغابات وأشجار الزيتون والكروم، التي مر بها، وخص بيوت قرية عرجان وبساتينها المروية بمادة جيدة،[٢] كما أشار سميث (١٣٠٩هـ / ١٨٩١م) في رحلته ما بين اليرموك والزرقاء، إلى أن المنطقة مزروعة بأشجار التفاح والمشمش والزيتون والخوخ، وأن الحقول تموج بالقمح والذرة، وتحيطها مناطق أعشاب تستخدم مراع لتربية الحيوانات،[٣] وبصورة عامة فقد أوردت كتب الرحلات تفاصيل ممتعة لمناطق الينابيع في قضاء عجلون، وخاصة في قرية عين جنا،[٤] وجرش،[٥] والمناطق المحيطة بوادي الشلالة،[٦]كما ذكر كتاب البحرية البريطانية منطقة الغور باهتمام، وتناول الزراعة المروية حول نهر اليرموك والمساحات والمواقع المزروعة،[٧] بحيث تتضح تماماً صورة حجم الزراعة المروية بشكل مقبول.

إن أوفى الملاحظات التي أوردتها كتب الرحالة جاءت عند شوماخر (١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م) حيث أورد طرق السقاية في المناطق المحيطة بقرية العدسية،[٨] وتحدث عن زراعة التبغ والخضروات في وادي (عين الصحن) في منطقة السرو،[٩] وفي أم قيس أيضاً، وأشار إلى زراعة الخضروات في (أم العلا) قرب أم قيس، حيث استقرت مجموعة من مهاجري نابلس، وقاموا بجر المياه من الينابيع لزراعة الخضروات،[١٠] كما وصف أشجار الزيتون والفواكه قرب قرى قضاء عجلون، واهتم بتتبع المعاصر في الكروم، حيث شاهد معاصر العنب الرومانية، ومعاصر الزيتون،[١١] ووصف طرق استخراج الزيت في جبل عجلون، وأشار إلى أشجار الرمان والتين، وإلى زراعة الدخان بين الخضروات في حواكير البيوت في

١- Oliphant, Land Of Gilead, p. ١٣٨.

٢- Le Strange, G. A Ride Through Ajlun,pp. ٢٨٢-٢٨٣.

٣- Smith, A Historical, Geography, p. ٣٧٤.

٤- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. I. P. ١٠.

٥- Ibid, p.٢٣٠.

٦- A Handbook of Syria, p . ٥٤٧.

٧- Ibid, p.٥٧١.

٨- Schumacher, Northern Ajlun, P. ١٨٩.

٩- Ibid, p.٤٩.

١٠- Tristram, The Land of Moab, p. ٥٦٨. وانظر: P.٢٥, p. ٥٠.

١١- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٤, p. ١٨٤, p.١٨٦.

القضاء وخاصة في أم قيس وكفر يوبا والعدسية،[١] وتحدث بالتفصيل عن أشجار النخيل في المخيبة،[٢] وبصورة عامة، فقد عرف عن سهول أربد وناحية بني جهمة وناحية بني عبيد، أنها تنتج كميات وفيرة من الحبوب، وكان يتم تصدير القمح المعروف بالحوراني منها، بقوافل كبيرة إلى أوروبا عن طريق ميناء عكا، والذي يعتبر عادة ميناء حوران، ثم ميناء حيفا لاحقاً.[٣]

ذكر الرحالة أيضا تفاصيل دقيقة للزراعة في قضاء السلط وناحية عمان، ومنها الزراعة الجافة في سهول مأدبا وضواحيها، والتي تشتهر بزراعة الحنطة، وعندما مر بها الرحالة تريسترام سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣م، كانت في حالة غلال وعطاء أثارا في الدهشة،[٤] كذلك الحال عند أوليفانت، حيث وصف سهول مأدبا وما جاورها، وأشاد بخصبها وإنتاجها المميز للحبوب.[٥] وتتكرر الملاحظات في ناحية عمان لوصف زراعة الذرة بنوعيها البيضاء والصفراء، والتي استخدمت غذاء للإنسان والحيوان في آن معاً، وقد وصف تريسترام حقول الذرة البيضاء والمحاصيل الصيفية في المنطقة، وخاصة في أراضي العجارمة،[٦] كما ذكر هل Hill (١٣٠٩هـ / ١٨٩١م) حقول الذرة المحيطة بمأدبا،[٧] واهتمت جيرترود بل Bell (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م) في زيارتها الثانية للمنطقة، بوصف هذه الحقول، وأكدت على زيادة الاهتمام بزراعتها وخاصة في منطقة بيادر وادي السير، وقارنت التطور الذي رأته بالأوضاع السابقة أثناء زيارتها الأولى، وهذا يشير إلى ازدهار زراعة الذرة في هذه المناطق،[٨] كما ورد في كتب الرحلات ذكر تفاصيل كثيرة لكروم العنب والتين والتوت في المنطقة،[٩] ووصف تريسترام أشجار التين التي شاهدها في مادبا، وماعين وذلك سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م،[١٠]

١- Ibid, p.١٨٩.

٢- Ibid, p.٩٠.

٣- Oliphant, The Land Of Gilead, p. ١٠٠.

وأنظر أيضا: جريدة سورية، عدد ٩٠٣، في ١٣٣٠هـ/ ١٨٨٠ م: ١. وقارن : مقالة، نجيب فركوح، عمران عجلون، المقتبس، عدد ٤٤٠، في ١٩١٠/٨/٦ م: ١.

٤- Tristram, The Land of Moab, pp. ١٦٢-١٦٣.

٥- Oliphant, The Land Of Gilead, pp. ٢٦٨.

٦- Tristram, The Land of Moab, pp. ١٦٢-١٦٣, p.٣٢٢

٧- Hill , With The Beduins, P. ٣٨.

٨- Bell, G, The Desert and the Sown, p.٢٣.

٩- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. I p.٢٧١.

١٠- Tristram, The Land of Moab, p.٢٩٩

كما عرفت منطقة مأدبا استغلال عيون ماعين لزراعة شجر النخيل في أراضي عرب العوازم،(١) وهو ما لا نجده في باقي المناطق، عدا المخيبة في قضاء عجلون.

أما في لواء الكرك وصف الرحالة فالن Wallin حقول الذرة في منتصف القرن التاسع عشر، وأبدى أسفه عندما رأى البدو يطلقون قطعانهم في الحقول المزروعة التي لم يحصدها أصحابها بعد،(٢) كما وصف موسيل Mosil في أواخر السبعينيات من القرن الماضي مزروعات منطقة الكرك وخاصة الخضروات،(٣) ووصف تريسترام في نفس الفترة حقول الذرة التي شاهدها في الكرك ومعان،(٤) وورد وصف ايضا لكروم التين في وادي موسى ومعان،(٥) لأشجار الرمان في وادي الكرك،(٦) والنيلة في غور الصافي،(٧) وأشار الرحالة إلى نبات الأشنان (القلو) في بادية معان وأراضي البلقاء،(٨) واهتموا بذكر تعهد البدو جمعه وحرقه، تمهيداً لتوريده إلى نابلس لصناعة الصابون.

وأخيراً فقد أشار ميرل إلى الأساليب والأدوات المستخدمة في الزراعة في شرقي الأردن،(٩) وأكد بأن الفلاحين يزرعون الأراضي البعلية ويربون الماشية في آن معاً،(١٠) ونجد تفاصيل دقيقة لعملية الزراعة والدورة الزراعية والأدوات المستخدمة في الزراعة، إضافة إلى ملاحظات خاصة بالزراعة الجافة وطرق حفظ الحبوب،(١١) وهي ملاحظات تعطينا تصوراً واضحاً وتفصيلياً للزراعة، وللخطوات التي ظلت تسود طوال العهد العثماني في مختلف أنحاء شرقي الأردن عموماً، مع بعض الاستثناءات الخاصة بالبيئات المختلفة، إن مجمل الملاحظات في كتب الرحالة، مؤشر على استمرارية الصورة السابقة، التي قدمتها دفاتر

١- A Handbook of Syria, p. ٢٧١.

٢- Wallin, Travels in Arabia, p.١٩.

٣- Mosil, A. The Northern Hejaz,New York, ١٩٢٦, p.٤.

٤- Tristram, The Land of Moab, p٥٢.

٥- Wallin, Travels in Arabia, pp.٩-١٠.

٦- Tristram, The Land of Moab, p, ٦٨.

٧- Ibid, .٥٢.

٨- راجع كلاً من : Oliphant, The Land of Gilead , p. ١٩٤. وأيضا : Merrill,East of the Jordan, p. ٤٧٤.

٩- Ibid, p.٢٢٤.

١٠- Ibid, p.٢٠٧.

١١- Baldens Pergen, P.The Immovable East, (P.E.F) ١٩٠٧, pp. ١٣-١٥, p. ٢٦٩.

وسجلات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إلا أن منتصف القرن التاسع عشر شهد اهتماماً واضحاً بالزراعة، وشهدت منطقة شرقي الأردن استقرار البدو في الخرب وقيامهم باستثمارها، وخاصة في مناطق بني صخر بالبلقاء، حيث تم استخدام المزارعين القادمين من قرى نابلس بشكل خاص لزراعة هذه الخرب، وذكر شوماخر أنه أثناء زيارته لقضاء عجلون، شهدت منطقة الغور ازدهاراً واضحاً، حيث قام قائمقام طبريا بإحضار المزارعين من لبنان لزراعة القطن وقصب السكر والحمضيات، وأشار إلى أن المهاجرين من قرى نابلس جرّوا المياه واستخدموها في ري الخضروات وخاصة في المناطق المحيطة بام قيس[١].

لا تختلف طرق استغلال الأرض في شرقي الأردن عما هو سائد في بلاد الشام، إلا أن لحجم الملكية وقرب أو بعد المنطقة عن مصادر المياه اعتبارها، ذلك أن حجم الملكية يتحكم في الأساليب المتبعة،[٢] خاصة إذا كانت المنطقة مروية، ويمكن من خلال قراءة السجلات المتوفرة للمنطقة، تحديد طرق وأساليب استغلال الأرض، والأدوات المستخدمة، وحجم الانتاج الزراعي، والمعوقات التي أثرت على الزراعة في هذه الفترة، وموقف الدولة وعلاقتها بالمزارعين، وكل هذه العوامل ترتبط بملكية الأرض التي تناولناها سابقاً.

ج- طرق استغلال الأرض وأساليبها ، والمحاصيل الزراعية:

تشكل القوانين والأنظمة التي أصدرتها الدولة العثمانية ابتداء بسنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م، الاطار النظري الذي نتعامل من خلاله مع هذا الجانب، فقد حددت القوانين العثمانية أصناف المزارعين، وأصدرت قوانين خاصة بالكروم وطرق التعامل بالأرض المزروعة بالزيتون، ففي سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م،صدر قانون **(ويركو التمتع)** حيث صنف المزارعين إلى ثلاث فئات:[٣]

الأول : الزراع الذين لهم أراض وحقول كافية، ولا يتعاطون سائر أنواع الكسب والتجارة، بل يعملون بالزراعة، وهؤلاء يتوجهون مرة واحدة في السنة إلى القصبة ومعهم الحطب والفحم لبيعه.

١- انظر : Schumacher, Northern Ajlun١٨٩, Pella, p. ٣.

٢- عصام عاشور، نظام المرابعة في سورية ولبنان وفلسطين، مجلة الأبحاث، مجلد ١، الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٤٨م: ٣٢/٣، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: عاشور، نظام المرابعة.

٣- الجنان، لسنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣م: ٣/٨٠-٨١.

الثاني : الزراع الذين لهم أراض وحقول، ولكنها ليست كافية، فيعملون في أراضي الغير بالأجرة، أو بالشراكة، أو يتعاطون الكسب ببيع الفحم والحطب.

الثالث: الزراع الذين تكون لهم أراضٍ كافية، لكنهم يعطونها للغير أو لخدامهم بسبب كونهم من أهل الثورة، أو ممن يتعاطون التجارة، ويعرف هؤلاء بالمرابعين والخدامين ويعطونها لهم بالثلث أو الربع.

إن الأسلوب العام لاستغلال الأرض في شرقي الأرض هو الاستغلال المباشر، وهذا النوع من الاستغلال يناسب الملكيات الصغيرة، وهي الصفة الغالبة على ملكية الأرض، ومن الطبيعي أن يكون أفراد الأسرة بمجموعهم هم الذين يقومون على زراعة الأرض، وخدمة ملكيتهم، فالأسرة لذلك هي الوحدة المنتجة والمستهلكة في آن معاً،[١] وهي السمة الغالبة على اقتصاد شرقي الاردن، ويترتب على استخدام الادوات اليومية البسيطة، ومحدودية اليد العاملة في الاسرة، واتساع بعض الملكيات، لجوء أصحاب الأرض إلى استخدام طرق أخرى في (المزارعة)، والمزارعة حسبما يعرفها القانون المدني العثماني، نوع من الشراكة تعتبر فيه الأرض طرق، والعمل طرف آخر، على أن يتم اقتسام الحاصلات بين الطرفين، أي بين صاحب الأرض من جهة، والمستأجر من جهة أخرى،[٢] ومن المعروف أن المزارعة تستخدم عادة في الزراعة الجافة، لزراعة القمح والشعير والذرة الصفراء والبيضاء، وهي السمة الغالبة على معظم أراضي شرقي الأردن، وتقوم المزارعة على مبدأ الايجاب والقبول بين صاحب الأرض والفلاح (الحراث)، شريطة أن يشترك الاثنان في كافة نفقات الزراعة،[٣] ويمكن تعريف المزارعة عمليا بأنها عقد يعطي المزارع بموجبه أرضه للفلاح / الحراث، مقابل بعض الغلة ويتفق الطرفان على نسبتها بينهما، ويصبح لصاحب الأرض بموجب هذا العقد الشفوي عادة، الحق في إنهاء خدمة الفلاح حينما يشاء، لأن الفلاح في هذه الحالة لا يملك عقداً مكتوباً، والتزاماً خطياً باستمرارية العقد.[٤]

١- روجر أوين، الشرق الأوسط : ٦١ .

٢- مجلة الأحكام العدلية، المطبعة العثمانية، القسطنطينية، ط ٢، ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧ م: ٢٣٩ – ٢٤٠ .

٣- عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان، (١٨٢٠- ١٩٢٠م) دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥م: ١٢٠، وسنشير إليه لاحقا هكذا: حنا، القضية الزراعية، وراجع أيضا: جريدة الاتحاد العثماني، عدد ١٤٨، ١٣٢٧ هـ: ١٩٠٩ م: ١.

٤- حنا، القضية الزراعية : ١٥٩-١٦١، ٣٠٣-٣٠٤، وراجع أيضا:

Antoun, An Arab Village، pp. ٣٤-٣٦.

لا تعطينا المراجعة الدقيقة لسجلات المحاكم الشرعية في شرقي الأردن، فرصة كبيرة لتفحص عقود التأجير أو الضمان أو الشراكة أو المزارعة اوالمساقاة، لأن التعامل بهذه الأنظمة كان يتم بطريقة المشافهة والاتفاق، ولم يتم تسجيل هذه العقود في المحاكم الشرعية إلا قليلاً، وربما كان البعض يتعاملون بالسندات المكتوبة ثنائياً والشهادة عليها من قبل أناس اعتباريين، وهذا النقص في مثل هذه العقود الشرعية، يشير إلى سيادة هذه الأنظمة، والالتزام بها والتعامل معها بطريقة تكاد تكون أقرب إلى العرف منها إلى القانون المكتوب، وهذا مؤشر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وسيادتها بشكل تلقائي بين العشائر ببعضها البعض، وبينها وبين الوافدين والمهاجرين الذين التزموا بها، واحترموها وتعاملوا معها بتلقائية.

عرفت مناطق شرقي الأردن أنظمة متعددة ضمن عملية المزارعة، وهي، المثالثة، المرابعة، الخمس، ونصت المواد ١٤٣١ – ١٤٤٨ من المجلة العدلية (القانون المدني العثماني) على نظام المرابعة،[١] وحددت واجبات المستأجر المرابع، وتتلخص في أن عليه الالتزام بان يعطي صاحب الأرض نصيباً من الغلة، مقابل عنايته بالأرض، ويحدد النصيب بربع الناتج، ومن هنا جاءت تسمية الفلاح (مرابعاً)، وقد تعارف الاهالي عادة على أقراض المرابع (سلفة) عند الاتفاق بينه وبين صاحب الأرض، وهي مبلغ من المال يقترضه المرابع وصاحب الأرض قبل بداية الفلاحة، ويرده عند دراس المحصول،[٢] ويبدو أن نظام المرابعة هو الأكثر شيوعاً في شرقي الأردن، مع أن له عيوباً تتمثل في إضعاف قدرة الأرض، وتحديد المساحة المزروعة، وتقليص عدد المواسم،[٣] فالفلاح المرابع ينظر إلى الأرض نظرة مستثمرة لأنه لا يملكها،[٤] ورغم عيوب هذا النظام، إلا أنه يمثل علاقة اقتصادية تمثل نسق معيشة في المنطقة،[٥] وقد ساد في شرقي الأردن وأدى إلى تصنيف متقارب لمستوى المعيشة ونمطها بين الملاكين من جهة، والمرابعين من جهة أخرى، وانعكس حتى على العلاقات الاجتماعية، وعلى الزواج بشكل خاص، بحيث امتنع الملاك / المزارع، عن الزواج من ابنة الفلاح / الحراث / المرابع أو مستأجر الارض.[٦]

١- المجلة العدلية، المواد ١٤٣١ -١٤٤٨ .

٢- العزيزي (روكس بن زائدة)، قاموس الأوابد (ج١-ج٣)، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٧٤م: ٦٤/٢ .

٣- عاشور، نظام المرابعة، الأبحاث، ج٤، بيروت، ١٩٤٨ م: ٦٠.

٤- حليم نجار، ملكية الأرض، مجلة الأبحاث، السنة الثانية، حزيران ١٩٤٩م، بيروت: ١٥١/٢ .

٥- عاشور، نظام المرابعة، الأبحاث، بيروت: ١٩٤٨م: ٣٢/٣ .

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٣١ .

ينطبق الأمر تماماً على نظام (المثالثة)، حيث يتحتم على صاحب الأرض، تقديم أرضه مقابل أن يقوم الفلاح بتقديم الأدوات ونفقات العمل، ويتعهد بأن يعطي لصاحب الأرض ثلث المحصول، ويحصل بالمقابل على الثلثين،(١) وتتطابق شروط نظام الخمس مع المرابعة والمثالثة، وتختلف عنهما في الاتفاق الثنائي على خمس الناتج بين الطرفين، هذه الأنظمة التي تناولناها، تختص بالزراعة الجافة، ومن هنا فقد تم تطبيقها في كافة مناطق شرقي الأردن، في مرحلة دراستنا.

عرفت المناطق المروية أو المزروعة بالأشجار المثمرة نظام (المغارسة)، فمقابل قيام الفلاح بغراسة الأشجار المثمرة وعنايته بها، يعطيه صاحب الأرض نصف محصول الثمار، على أن تبقي ملكية الأرض على حالها، وعرفت المنطقة أيضاً نظام (الإيجار) في الأراضي المزروعة بالأشجار والبساتين، وهي ليست واحدة في شروطها، وتخضع لاتفاق ثنائي بين الطرفين، كما ساد نظام (الضمان) الذي اختصت به البساتين، حيث تبدأ مدة الضمان بين الطرفين بعقد غير مكتوب، مع بداية عقد الثمار على الأشجار، وتنتهي عند الانتهاء من قطافها، على شروط يتفق عليها الطرفان.

يحسن بنا عند الحديث عن الأشجار المثمرة، أن نبين وضع الكروم وأشجار الزيتون في هذه الفترة، فالقاعدة المعروفة في الدولة العثمانية، تجعل أشجار الزيتون البري (الروماني) مملوكة للدولة،(٢) أما الأشجار المغروسة حديثاً، فهي ملك لصاحبها، ويدفع صاحب الأرض التي توجد عليها أشجار زيتون قديمة(نابتة نبت الطبيعة) الضريبة، لكنه لا يملك الأرض، وبالمقابل فإن ما يرد في دفتر الطابو باسم (زيتون ملك أشجاري) فهي الأشجار التي زرعها أصحابها وتكون بذلك ملكاً لهم، يدفعون عنها الضريبة.

منع القانون الصادر في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م، السكان من تحويل أراضيهم إلى كروم؛ (لأنه لا يمكن ولا يجوز لمستأجر تغيير شكل الأرض دون إذن المالك، فللدولة الحق في الإصرار على بقاء الأرض الاميرية على حالها، وإلى أن يعرض عليها أمر تغييرها، سيما وأن الكروم والأشجار ملك للمتصرف...).(٣) وقد أبدت الدولة اهتماماً

١- محمود الزعبي، لواء حوران، (١٨٦٤-١٩١٤م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: الزعبي، لواء حوران : ٩٧ وما بعدها.

٢- راجع قانونامة لواء عجلون، البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٥١ .

٣- المر، أحكام الأراضي : ٤٤ .

كبيراً بالكروم وأشجار الزيتون، وصدر نظام (بحق معافاة كروم الزيتون التي يصير إنشاؤها من جديد)[1]، في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ /، يتكون من عشرة مواد، تنص على تشجيع الفلاحين على زراعة الزيتون، وتعفي الفلاح بموجب المادة الأولى من الأعشار لمدة ثلاث سنوات، إذا ما زرع غراس زيتون حديثة، ابتداء من محصولها الأول.

أما المادة الثالثة فتنص على قيام الدولة بإعفاء الغرس البري من الأعشار لمدة ثلاثة عشر عاماً اعتباراً من تاريخ غرسه، وتعفى المادة الرابعة الغراس المطعمة من الأعشار مدة عشرة سنوات من تاريخ الغرس، وتعفى الغراس التي تم تطعيمها منذ اكثر من خمس سنوات من الأعشار مدة سبع سنوات من تاريخ الغرس بموجب المادة الخامسة، كما صدر مرسوم وزاري مؤرخ في ١٥ أيلول ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١م، يطلب من المأمورين التروي قبل قلع الأشجار المغروسة دون إذن الحكومة، ويلزمهم باستشارة مجلس الإدارة قبل اتخاذ مثل هذا الاجراء.[2]

يبدو اهتمام الدولة بالكروم والبساتين بشكل خاص اعتباراً من منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، وقد أدت هذه الحماية القانونية إلى زيادة أعداد الكروم وأشجار الزيتون في قضائي عجلون والسلط ولواء الكرك، ويمكن للدراسة الاستقصائية إعطاء إحصاءات دقيقة لعدد أشجار الزيتون والكرمة، بمراجعة دفاتر الطابو التي تحدد أسماء المالكين، ومقدار الضريبة التي تستوفيها الدولة، وتكمل مراجعة سجلات المحاكم الشرعية الصورة، وتحدد كيفية التصرف بهذه الملكيات وعدد مالكيها،[3] وقد تميزت حالة قرية المزار في ناحية بني عبيد بكرومها وأشجارها، ورصدتها دفاتر الطابو بالتفصيل،[4] وهي مؤشر على هذا الاهتمام وعلى دور الدولة باستصدارها للحماية القانونية في هذا المجال.[5]

بلغت مساحة الأرض المزروعة في قضاء السلط في نهاية القرن الماضي (٨٤٤٦)

١- الدستور، قانون الأراضي : ٣٨٧/٢ .

٢- المر، أحكام الأراضي : ٤٤ . راجع ملاحظات الرحالة حول أشجار الزيتون الروماني المعمر، وانظر أيضا:

Schumacher, Northern Ajlun، p. ٢٤.

Merril East of the Jordan، p. ٢٨٠, p. ٣٥٦.

٣- عليان الجالودي، قضاء عجلون : ٣٤٠- ٣٤٢ .

٤- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ٣٢٧ – ٣٣٠ .

٥- ذكرت صحيفة المقتبس أن عدد الكروم في قضاء عجلون بلغ سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م نحو (١٥٩٠) كرماً . عدد ٥٠٨، تشرين الأول ١٣٢٨هـ / ١٩١٠ م: ٢٦١ .

دونماً، موزعة على ٣٢٤ قطعة، وكان عدد الكروم فيها ٧٤٨ دونماً موزعة على ١٣٨ قطعة كرم، أما البساتين فمساحتها ١٠٢٣ دونماً موزعة على ١٢٨ قطعة، وتتوزع الكروم حسب دفاتر الطابو في كل من السلط والفحيص، وزي، وام جوزة بمعدل ٧٥٪ من عدد الكروم في السلط نفسها، و ٦٪ في الفحيص، و ٥٪ في زي، و ١٤٪ في أم جوزة،[١] وتوزعت البساتين على السلط وزي وأم جوزة والسليحي ووادي الأزرق والرميمين، وقد استأثرت السلط بنسبة ٨٧٪ من مساحة البساتين، [٢] وكانت الكروم في السلط وما جاورها بعلية، في حين استخدمت القنوات والينابيع لري البساتين في وادي السلط والجادور والمكرفت والشلالة قرب عين ماء الفرخة والديك .[٣]

إن حجم الزراعة المروية محدود في شرقي الأردن، وتحتل منطقة الغور مساحة واسعة من الزراعة المروية، ويبدو أن الاهتمام بالزراعة المروية في الأغوار، بدأ مع ثمانينيات القرن الماضي. ذكر شوماخر أن قائمقام طبريا زرع القطن وقصب السكر في الأغوار، واستقدم الفلاحين من لبنان، وهم من أصول يونانية وينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية، من أجل تحقيق مشروعه،[٤] ويبدو أن توسع في المشروع، وزرع البرتقال والليمون، كما دعّم تجربته باستخدام الآلات الحديثة،[٥] ومع أواخر أيام الدولة العثمانية، شهدت منطقة الأغوار دخول عنصرين هامين إلى المنطقة، أولهما، قدوم المستثمرين من الخارج، وعلى رأسهم الياس بك سرسق، الذي اشترى مساحات واسعة من أراضي العدسية وزرعها بالقطن سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م،[٦] أما العنصر الثاني فتمثل بقدوم فئة البهائيين إلى العدسية، واستيطانهم فيها، وإدخال زراعة الموز إلى المنطقة ابتداء بسنة ١٣٣١هـ / ١٩١٢م[٧] وقد أدى ذلك إلى تغير نمط الزراعة وإدخال محاصيل جديدة، وفئات جديدة توطنت المنطقة واستثمرتها، وأخيراً، فبالإضافة إلى منطقة الأغوار، فقد شهدت المناطق القريبة من الينابيع والعيون زراعة

١- جورج طريف، السط وجوارها : ٤٣٢ .

٢- المصدر نفسه : ٤٣٣ .

٣- المصدر نفسه : ٤٣٤ .

٤- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٨٩.

٥- Schumacher, Pella. P. ٣

٦- العصر الجديد، عدد ٢٠٧، في ١٢/٤/١٩١٠م: ٤، ويمكن مراجعة دراسة فرحة غنام للملكية، وعلاقتها بالزعامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك: ٤١-٤٢ .

٧- أحمد الظاهر، أغوار الأردن، دار ابن رشد، عمان : ط. ١، ١٩٨٨م: ١٠٧-١٠٨ .

منتظمة[١] وهو ما يبدو واضحاً في الأراضي القريبة من الينابيع ومصادر المياه أو شبه الدائمة.

رصدت الدراسات الحديثة لمرحلة التنظيمات في شرقي الأردن، أنواع الأشجار المثمرة والحاصلات الزراعية في كل المناطق المدروسة،[٢] فقد انتشرت زراعة الكروم وبالذات شجرة الكرمة في وادي يوشع، وادي ام عطية، وادي طريرة، وادي الريح، وادي حاوي، وادي محمد الهلال، وادي حوز الزامل، وادي الشجرة، الدلال، الحرامية، الناقة، ام الغزالات، ابو القيقب، السلالم، سوادة، المخيبصية، كفر هودة، البقعات، المصلى، المنظرة، الشتول، كسارة النجار، مقتل البرقة، أرض الشلالة، بحيرة الجادور، والخرزة في أراضي السلط وجوارها،[٣] وانتشرت زراعتها في مادبا ووادي الكرك وقرية عين الإفرنج والثلاجة، وفي الطفيلة وفي معان القصبة، وقرية الشوبك ووادي موسى ونجل، [٤] ويفهم من ملاحظات شوماخر في زيارته لقضاء عجلون أن زراعة كروم العنب كانت قليلة،[٥] لكن دفاتر الطابو وسجلات المحاكم الشرعية تثبت وجود هذه الشجرة بكثرة في قرى سوف وريمون والمزار وكفرنجة وسهل المخيبة وحوفا والمزار، [٦] وقد تفوق الصنف الذي زرعته السلط وجوارها، حتى ضرب المثل في عذوبة مذاق عنب السلط، حسبما روى الرحالة الذين زاروها.[٧]

أما شجرة الزيتون، فهي الأكثر حضورا وأهمية في المنطقة، ففي قضاء السلط وقصبة السلط، زرعت كميات محدودة وتبعها وادي الكرك وقرية العراق وكثربا وخنزيرة والطفيلة والشوبك،[٨] لكن مناطق شرقي الأردن بصورة عامة تعرف أشجار الزيتون المعمرة

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٠٨-٣١٠، وانظر : A Handbook of Syria, p.٦٠٢
وانظر أيضاً : Rogan , The ١٨٦٨ Travels, P. ٣٥.

٢- انظر، محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٥٦-١٦٠، نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٠٧-٣١٢، جورج طريف: السلط وجوارها: ٥١٨-٥٢٣، هند أبو الشعر : إربد وجوارها: ٣٤٧-٣٥٥، عليان الجالودي، قضاء عجلون : ٣٤٠-٣٤٤، وانظر أيضا: المعلوف، دواني القطوف : ٣٠ .

٣- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٥٦. جورج طريف : السلط وجوارها: ٥١٨-٥١٩.

٤- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ١٥٦-١٥٧ .

٥- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٥.

٦- الجالودي، قضاء عجلون: ٣٤٢- ٣٤٣، هند أبو الشعر، اربد وجوارها: ٣٢٧- ٣٣٠ .

٧- انظر / مثلاً : Merill, East of the Jordan, pp.٨٩-٩١.

٨- الطراونة، تاريخ منطقة السلط: ١٥٧ .

(الرومانية)[١]، وقد اشتهر قضاء عجلون بهذه الشجرة وخاصة قرى سوف، ريمون، برما، جبل عجلون، عين جنا، كفرنجة، عنجرة، كفرأبيل، كفرعوان، كفرراكب،[٢] وتميزت قرية المزار بأعداد كبيرة من أشجار الزيتون المزروعة، والتي ذكرتها دفاتر الطابو بالتفصيل.[٣] ويلاحظ اهتمام أهالي قضاء عجلون بزراعة الزيتون، وخاصة في المناطق الجبلية، وهو ما لا نجده في قضاء السلط، ويعلل الباحث جورج طريف سبب إغفال أهالي السلط لزراعة أشجار الزيتون، برواية نقلها أحد شيوخ السلط، تبين أن ذلك يعود إلى مخاوف الأهالي من أن تفرض عليهم الحكومة العثمانية ضرائب على الأملاك، وخوفاً من أن تسجل الأشجار ضمن ممتلكاتهم، ويؤكد الراوي أن الأهالي قاوموا خطوة الدولة بزراعة مئة ألف زيتونة، وأتلفوها[٤]، ومع أننا لسنا متأكدين من صحة الاعداد، إلا أننا نفهم موقف الأهالي، ذلك أن الزيتون المزروع كان يعتبر ملكاً لصاحبه، يؤدي عنه الضريبة حسبما رأينا، ويبدو أن الدولة العثمانية أعطت اهتماماً خاصاً بزراعة أشجار الزيتون والكرمة في النصف الثاني من القرن الماضي، ذكرت صحيفة الجنان أن أهالي البلقاء وعجلون غرسوا ما مجموعه ٣١٥٥٠٠ عرق زيتون، مع عدد غير محدود من أشجار الكرمة،[٥] وهو ما تؤيده دفاتر الطابو وتوثقه باعتباره جزءاً من أملاك الأهالي حسبما وجدنا في دراستنا السابقة لإربد وجوارها.

ومن الأشجار المثمرة، شجرة الرمان، ويبدو أن زراعتها انتشرت في قرية المغير حول عين راحوب، وفي قرية سوم،[٦] وفي قصبة السلط وقرية رميمين، وناحية عمان ومعان والشوبك ووادي الكرك وقرية عين الافرنج، وفي قضاء الطفيلة بشكل خاص،[٧] كذلك الحال مع شجرة التين التي انتشرت في قصبة السلط وما جاورها، وعمان وقصبة معان والأراضي المجاورة لها، وقرية الشوبك وقضاء الطفيلة والكرك وقرية كثربا وعين الإفرنج،[٨]

١- Schumacher, Norththern Ajlun, p. ٢٤.

٢- عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٣٤٠-٣٤١ .

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٢٧-٣٣٠ .

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥١٩-٥٢٠ .

٥- الجنان، في أيار ١٢٩٩هـ / ١٨٨١ م: ٣٦/٩ .

٦- الجالودي، قضاء عجلون: ٣٤٣ .

٧- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٥٧-١٥٨ .

٨- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ١٥٨ -١٥٩ .

وفي قرى عين جنا وعجلون وجوارها،[١] وعرفت منطقة السلط وجوارها زراعة الأشجار المشمش واللوز والجوز والسفرجل والبرتقال والليمون والخوخ والتوت، في حين عرفت الاغوار الوسطى زراعة الموز في مطلع القرن العشرين،[٢] كما زرعت أشجار الدراق والخوخ والتفاح والقراصيا والسفرجل في قضاء معان،[٣] وأخيراً، فقد عرفت مناطق الأغوار زراعة شجرة الموز وابتداء بسنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م عندما أحضرها البهائيون إلى العدسية، وازهدرت زراعة هذه الشجرة التي جيء بها أصلاً من الهند.[٤]

بدأ الاهتمام بزراعة التبغ منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي،[٥] وقد عرف الدخان المحلي باسم (الهيشي) وذكره الرحالة في ملاحظاتهم للمنطقة،[٦] ذكر شوماخر أنه شاهد الدخان مزروعاً في ام قيس بين الخضروات، في المناطق التي استوطنها مهاجرو قرى نابلس وزرعوها،[٧] ويبدو أن زراعة الدخان انتشرت مبكراً في قضاء عجلون ، فقد ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م ، أنه وجد في القضاء إدارة للرجي، [٨] وأشار كتاب البحرية البريطانية إلى أن الدولة العثمانية كانت تشرف على ضبط التبغ وتشجع زراعته،[٩] وقد عرفت قرى بني حسن زراعة التبغ مع مطلع القرن العشرين، حسبما أوردت الصحافة المعاصرة،[١٠] ويبدو أن الأهالي كانوا يزرعونه في حواكيرهم لاستخدامهم الخاص، كذلك الحال مع شجرة زيت الخروع، التي زرعها الأهالي، واستخدموا الزيت للإنارة والتطبيب.[١١]

١- وانظر أيضاً:

Schumacher, Northern Ajlun, p. ٩٠,p. ٨٤. Merrill, East of The Jordan, pp. ١٤٦-١٤٧.

٢- جورج طريف، السلط وجوارها : ٥٢٢-٥٢٣، الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٥٩-١٦٠ .

٣- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٦٠ .

٤- أحمد الظاهر، أغوار الأردن : ١٠٧-١٠٨ .

٥- وانظر أيضاً:

Schamacher, Norththern Ajlun, p. ١٩٨. A Handbook of Syria, p. ٢٧١ p. ٦٠١.

٦- Tristram, The Land of Moab, p. ٢٩٩.

٧- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٨٩.

٨- سالنامة ولاية سورية ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥م: ١٠٧.

٩- A Handbook of Syria,P. ٢٤٨.

١٠- المقتبس، عدد ٧٢٣، في ٦/٧/١٩١١م: ٣ .

١١- Tristram, The Land of Moab, p. ٥٦٨

يبدو أن قدوم المهاجرين إلى مناطق متعددة في شرقي الأردن، وخاصة أهالي القوقاز، ورغبة الدولة في توطينهم وإقامة حاجز أمني دائم في وجه التحركات البدوية، دفع الدولة إلى الاهتمام بالزراعة، فقد قامت بتزويد المهاجرين بالغراس، ذكرت صحيفة البشير أن الدولة أمدت المهاجرين في ناحية كفرنجة بالغراس، ومنها ١٢٠٠ غرسة عنب، و ١٥٠ غرسة خوخ، و ٣٩ غرسة ليمون، و ٢٠٠ غرسة رمان، واعتبرتها معونة للمهاجرين، [١] ولهذه الاشارة دلالات كبيرة على النقلة النوعية في الحياة الزراعية، وعلى العلاقة الجديدة بين الدولة والاهالي، والتي تقوم على تشجيع الزراعة والمساهمة الرسمية فيها، ونتيجة لهذه الاجراءات، ازدهرت زراعة الأشجار المثمرة ابتداء بمنتصف القرن التاسع عشر، وامتدت لتشمل مناطق شرقي الاردن بأكملها، وقد دعمت الدولة اجراءاتها هذه، بإصدار مظلّة قانونية لحماية الأشجار، ودعم المزارعين والتخفيف من الضرائب على الأشتال الجديدة، وإمداد المهاجرين بالأشتال، ضماناً للاستقرار والاداء الضريبي الدائم.

أساليب الزراعة وأدواتها:

يميز المزارع في شرقي الأردن بين ثلاثة أنواع من التربة، الأول البور، وهي التربة غير المحروثة، والتي تبقى لمدة سنين على حالها، والثاني الحصيد، وهي التي تمت زراعتها بالقمح وتترك عادة دون زراعة لمدة ستة أشهر، ما بين كانون الأول وحزيران، على أن تحرث مرتين متتاليتين قبل زراعتها في الربيع، أما النوع الثالث فهو الكراب، وهي التربة المهيئة لزراعة الحبوب، بعد أن تمت زراعتها بنباتات صيفية لتقوية التربة، وخاصة السمسم والبطيخ.[٢]

تزرع الحبوب الشتوية بطريقتين، إما أن تزرع في الوسم، أي عند نزول المطر، أو قبل نزول المطر، وتسمى (عفيراً)[٣]، وعادة ما يفضل أصحاب الملكيات الكبيرة زراعة العفير بسبب قصر مدة الزراعة، وخوفهم من البرد والصقيع[٤]، ففي الوقت الذي يحتاج فيه كلاً من العدس والكرسنة والذرة والسمسم مدة أسبوعين لتنبت بذارها، فإن الشعير يأخذ عادة

١- البشير، عدد ١٨٥٦، في ٤/٥ / ١٩٠٨ م: ٣.

٢- Antoun, An Arab Village, p. ١٠.

٣- يعود سبب التسمية إلى أن حراثة الأرض تتم في الخريف والأرض جافة، مما يجعل أكوام الغبار تتصاعد أثناء العملية.انظر : سريحين (فاروق نواف) تاريخ مدينة الرمثا ولوائها، ط . أولى، المطابع العسكرية، عمان، ١٩٨٥ م: ١٤٩، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: سريحين، تاريخ مدينة الرمثا.

٤- Antoun, An Arab Village, p. ١١.

مدة ٦٥ يوماً لينضج، في حين يحتاج القمح إلى ٧٠ يوماً، لذلك فإن مدة الحصاد تتفاوت تبعاً لهذه الظاهرة.[١]

إن الأدوات المستخدمة في عملية الحراثة والحصاد محدودة، وتبدأ (بعود المحراث)، وهو مصنوع من الخشب، و (السكة) أو الحسمية، وهي مصنوعة من الحديد بطول نصف متر تقريباً، والسكة من أكثر الأدوات شيوعاً في شرقي الاردن، وترتبط بمهنة الحدادة، وهي المهنة التي عملت بها عائلات عديدة حملت هذا اللقب منذ القديم، إضافة إلى عود الحراث، والسكة، يحتاج الحراث إلى (المنساس)، وهو عصا خشبية مشعبة إلى شعبتين من الحديد في نهايتها، ويتم بواسطتها إزالة التراب والأعشاب التي تعلق بالسكة أثناء العمل.[٢]

ومن الأدوات المستخدة (البوق) وهو مخصص لبذر المحصول الصيفي في الأتلام التي تضعها سكة المحراث، والبوق أداة بسيطة تتكون من شكل دائري من الخشب أو التنك، متقوبة في وسطها ومتصلة بقصبة مفرغة بطول متر واحد تقريباً، وتسقط منها الحبوب بذرة بذرة، ويقوم الحراث بتغطيتها واحدة واحدة بعد سقوطها في البوق بالتراب،[٣] وهذه الأدوات تشكل جزءا رئيسياً من موجودات بيوت الفلاحين في شرقي الأردن، ويندر أن تقرأ حجة شرعية لحصر الإرث في سجلات المحاكم الشرعية دون أن نجد إشارة إلى بعضها، وخاصة سكة المحراث، لأهميتها وضرورتها لعملية الزراعة[٤].

أما الأدوات المستخدمة بعد نضج المحاصيل، فتبدأ بالمنجل[٥]، يحث يتم جمع الزرع المحصود في حزم (غمار) وحملها على الدواب، مع (الرجادة) إلى البيدر، وتوكل حراستها إلى (الناطور)، وتوضع المحاصيل في أكوام لتبدأ عملية التذرية، ويستخدم عندها (لوح

١- Ibid, p. ١٠.

٢- سريحين، تاريخ مدينة الرمثا : ١٤٩ .

٣- عبيدات، (سليمان أحمد)، التطور الحضاري لقضاء بني كنانة في محافظة إربد، (١٩٠٠-١٩٧٤م)، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان ط. ١٠، ١٩٧٤ م: ٤٠-٤١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: عبيدات، التطور الحضاري.

٤- راجع بشأن هذه الادوات: الامير مصطفى الشهابي، ألفاظ الآلات الزراعية، مجلة المقتطف، مجلد ٨٧، لسنة ١٣٤٥ هـ / ١٩٣٥ م: ٥٨٧/٥ – ٥٨٩ . ويضاف لهذه الأدوات أيضا: الفأس، القدوم، الكريك، القفة، ... إلخ.

٥- استفدنا هنا من ملاحظات: يوسف موسى خنشت، طرائف الأمس وغرائب اليوم (أو صور من حياة النبك والقلمون في أواسط القرن التاسع عشر) حريصا، لبنان، ١٩٣٦ م: ٥٠-٥٦، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : خنشت، طرائف الأمس.

الدراس)[1] وقد وصفه الرحالة وأوردوا له رسوماً،[2] وهو لوح خشبي طوله متران وعرضه متر، ويثبت في أسفله حجارة صوانية كثيرة النتوءات لقطع السنابل،[3] ويسمى (النورج) ويربط إلى دابة أو عدة دواب[4]، ويحمل على اللوح ثقلاً يزيد على الخمسين كيلو غراماً، وتلي هذه العملية عملية الغربلة، وهي على الأغلب من اختصاص النساء.

تختلف عملية التذرية من موقع لآخر حسب اتجاه الريح، والتذرية أساساً علية فصل الحبوب عن التبن، حيث يرفع الزرع المدروس بالمذراة،[5] وهي عمود خشبي طوله متران وينتهي طرفه السفلي بعدة أصابع خشبية، ويتم بواسطتها تذرية المحصول، فيسقط الحب والحصى، ويقذف الهواء التبن بعيداً، ثم تأتي عملية الغربلة، ويستخدم فيها نوعان من الغرابيل، الكربال، [6] وهو واسع الثقوب، يسقط منه الحصى والتراب، ثم الغربال وثقوبه ضيقة تساعد على تنقية القمح بشكل أفضل.[7]

ومن الجدير بالذكر أن فلاحي شرقي الاردن، مثلهم في ذلك مثل باقي فلاحي بلاد الشام، كانوا يضطرون لإبقاء محاصيلهم على البيادر لحين حضور الملتزم ومعه المختار للمعاينة وتقدير ثمن العشر، وهي عملية مرهقة للفلاح، وعادة ما كانت تصيبه بالغبن وتلزمه بأداء جزء من المحصول للمختار ليقوم بالمهمة.[8]

بعد أن تنتهي عملية الغربلة، ينقل الفلاح المحصول إلى بيته بواسطة الجمال بأكياس ضخمة مصنوعة من صوف الماعز، تتسع لكمية كبيرة تصل ما بين ١٢٠-١٥٠ كيلو غراماً، وتسمى (العدول) ويتم خزن القمح في خزائن مصنوعة من الطين، ولها أبواب خشبية، وباب سفلي لإخراج المحصول، تعرف (بالكواير)[9] وكان البعض يخزن الحبوب

١- شويحات (يوسف) العرب وتراثهم، مطبعة القوات المسلحة، عمان ١٩٧٣ م: ٢٧٦، وسنشير لاحقاً هكذا : شويحات، العرب وتراثهم.

٢- Mousil،Arabia Petrea, p. ٣٠٠.

٣- شويحات، العرب وتراثهم : ٢٧٦ .

٤- العزيزي، اللهجات والأوابد الأردنية : ٧٦/٣ .

٥- شويحات، العرب وتراثهم : ٢٧٦.

٦- العزيزي، قاموس : ١٢٧/٣، ٤٠٤/٤ .

٧- خنشت، طرائف : ٥٩، العزيزي، قاموس : ١٢٧/٣ .

٨- الاتحاد العثماني، عدد ١٤٨، في ٢٦ صفر ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩م: ١-٢ .

٩- خنشت، طرائف : ٥٩ .

في الكهوف كما شاهد الرحالة في بعض أنحاء المنطقة،[١] أو في الآبار، في حين يخزن الأهالي التين (بالتبان) وهو بناء ملحق بالبيت، وتتم عملية نقل التبن بأكياس تعرف باسم (السرايج) يزن الواحد منها ٨٠ كيلو غراماً، وتقوم النساء بتصنيع اعواد القمح (القصل) بعد تجفيفها، إلى أوانٍ منزلية مثل الأطباق الملونة، في حين يستخدم الأهالي التبن بعد خلطه بالطين لتقوية أسطح المنازل، [٢] وعادة ما تقوم النساء بتطيين البيوت، في طقس جماعي دوري قبل حلول فصل الشتاء.

هذه الخلاصة المكثفة والسريعة، لعملية الزراعة وأدواتها وللدورة الزراعية، تختصر نمط الحياة السائد في شرقي الأردن في الفترة التي ندرسها، وهي عملية جماعية تشترك فيها الأسرة، وتؤدي إلى نمط حياة يكاد يكون متقارباً، ويتم من خلاله فرز فئة الفلاحين عن المزارعين، وتحديد مستوى الدخل، ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط تماماً بالزراعة.

إن مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تكاد تكون موحدة، مع تفاوت قليل بين مجموع الأهالي، وبين شيوخ القرى ومخاتيرها، وكبار الملاكين الذين كان يتم تصدير إنتاجهم ونقل حبوبهم بالقوافل إلى ميناء عكا، من خلال (الجمالة) الذين اعتبروا رديفاً لمهنة الزراعة، وقد عرف ميناء عكا (بميناء حوران) لتفرده بنقل حبوب حوران إلى أوروبا قبل بناء السكة الحديدية.

إن الخلاصة التي تميز هذه الدراسة، تشير إلى أن هذا النمط يرتبط بجودة المواسم، ويمكن اعتبار سجلات المحاكم الشرعية وحجج حصر الإرث، مصدراً ممتازاً لدراسة حجم الثروة الزراعية، والمخزون منها، مثل الحنطة والشعير والحمص والسمسم والذرة والكرسنة والعدس، [٣] كذلك الحال مع المواد الزراعية المصنعة مثل البرغل، الطحين، الكشك، الزبيب، الدخان الهيشي، ويبدو أن هذا المجتمع مثّل حالة كفاية ذاتية للأسرة بشكل مثالي، وفيما يلي نورد جدولاً مستلاً من السجلات لأسعار المنتوجات الزراعية في قضاء السلط، نموذجاً على الانتاج الزراعي، في محاولة لرصد الوضع الزراعي، ووضع المنتج والمستهلك في آن:[٤]

١- Conder, The Survey of Eastern Palestine, p. ٧٦ .

٢- خنشت، طرائف : ٥٩.

٣- راجع : هند أبو الشعر، اربد وجوارها: ٣٥١ – ٣٥٣، نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٣١١- ٣١٨، جورج طريف، السلط وجوارها: ٥١٠- ٥١١، الجالودي، قضاء عجلون : ٣٣٨ – ٣٤٦ .

٤- الطراونة، تاريخ البلقاء : ٢٢٧، جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٦٦ .

الرقم	المحصول	مكيال / وزن	متوسط السعر		
			بارة	قرش	
١-	حنطة	صاع	٣٠	٤	*
٢-	حنطة	صاع	-	٤-٦	**
٣-	شعير	صاع	٢٠	٢	*
٤-	شعير	صاع	٢٥	١	**
٥-	عدس	صاع	٢٠	٣	*
٦-	عدس	صاع	٣٠	٣	**
٧-	كرسنة	صاع	-	٣	*
٨-	كرسنة	صاع	-	٣	**
٩-	ذرة	صاع	٣٠	١	*
١٠-	ذرة	صاع	٣٠	١	**
١١-	طحين	صاع	٥٠	٢	**
١٢-	سمسم	صاع	-	٦	*
١٣-	تتن/هيش/دخان	رطل	-	٦	*
١٤-	زبيب	صاع	٣٥	-	*

د- موقف الدولة من الزراعة والمعوقات التي واجهتها:

كانت لتجربة محمد علي باشا في سورية، الاثر الأكبر في قطاع الزراعة، فقد تمتع الفلاح في ظل إدارته باستقرار واضح، وكفت الإدارة المصرية يد الملتزمين القساة عن الفلاحين، واحتكرت بعض أصناف المزروعات مثل النيلة والتوت، وشجعت صناعة الحرير. وبعد خروج إبراهيم باشا من سورية، وعودة الدولة العثمانية إلى المنطقة، وجدت الدولة

---

* الطراونة.

** طريف.

نفسها أمام تحدٍ كبير، فأصدرت سلسلة من الاجراءات والأنظمة لتشجيع الزراعة وحمايتها، منها تشجيع زراعة القطن سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م،[١] وقانون إعفاء أصحاب أشتال الزيتون المزروعة حديثاً من العشور لمدة طويلة، وذلك سنة ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م،[٢] واعفاء غارس الزيتونمن الاعشار لمدة ثلاث سنوات متتالية عند بداية انتاجها،[٣] وإعفاء غراس التوت من الأعشار لمدة مناسبة، تشجيعاً لصناعة الحرير وذلك سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م.[٤]

أعطت هذه السلسلة من الاجراءات مظلة قانونية للفلاحين، وبدأت ولاية سورية بتشجيع سياسة زيادة الأراضي المزروعة، وذلك ابتداء بسنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، ذكرت مجلة الجنان أنه قد تمت فلاحة ١٣,٥٠٠ دونم من الأراضي البور في كل من قضائي عجلون والبلقاء، وزرعت كميات كبيرة من أشجار الكرمة فيها،[٥] وقد تصاحبت هذه الإجراءات والأنظمة مع قدوم المهاجرين من القفقاس، ومحاولات الدولة لتوطين البدو، وإعطائهم التسهيلات المناسبة، وتفويضهم الأراضي، وأبدت الدولة عناية خاصة بالمهاجرين وزودتهم بالبذار والادوات اللازمة،[٦] إضافة إلى إنشاء المصرف الزراعي (بانق زراعي) في استانبول سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، وفتح فروع له في الولايات والقصبات. إن إنشاء المصرف الزراعي يمثل خطوة جريئة لتوفير النقد اللازم لقطاع المزارعين، خشية سقوطهم تحت وطأة الدائنين من المرابين، الذين تزايدت ضغوطاتهم على الفلاحين، وخاصة في شرقي الأردن، في هذه الآونة بسبب قلة رأس المال المتداول بين الأيدي، ضمن ظل نظام الاقتصاد الأحادي المتمثل في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فقط، وتمثل دفاتر الضبط التي تحتفظ بها دائرة الأراضي، نموذجاً لاستفحال الديون بين مزارعي شرقي الأردن في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر،[٧] وقد وفرت الدولة ٤٣٠ شعبة وفرعاً للبنك في الولايات، وكان سعر الفائدة ٦%، على أن يقوم المقترض برهن أملاكه وعقاراته مقابل الدين[٨]، وأول ذكر للبنك

١- الدستور، م ٢: ٣٨٤ .

٢- الدستور: م٢ : ٣٨٧ .

٣- المصدر نفسه : ٣٨٥- ٣٨٦ .

٤- المصدر نفسه : ٣٨٥ – ٣٨٦ .

٥- الجنان، سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧١م: ٣٦/٩ .

٦- البشير، عدد ١٨٥٦، في ٤/ ٥/ ١٩٠٨ م : ٣ .

٧- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٩٨-٤٢٦ .

٨- البشير، عدد ٩٧٢، في ١٨٨٩/٦/٢٨ م: ٢ .

الزراعي في قضاء عجلون ورد في سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م،[١] ويضم من الموظفين الرئيس والمحاسب وثلاثة أعضاء، وقد تكررت الإشارة إلى فرع هذا المصرف في قضاء عجلون للسنوات ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م،[٢] ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م،[٣] ومن الجدير بالذكر اننا اطلعنا على قوائم واسعة لديون أهالي المنطقة في المصرف الزراعي، من خلال الرهونات التي تمت في سجلات الطابو للقضاء.

وإضافة إلى المصرف الزراعي، فقد أنشأت الدولة العثمانية مراكز زراعية في أيامها الأخيرة (١٣٣٣هـ / ١٩١٤م و ١٣٣٤ هـ / ١٩١٥م) وتمثل هذه السلسلة من الإجراءات القانونية والمالية، وعي الدولة بأهمية الزراعة، وبضرورة الاهتمام بالمزارعين، لضمان تحصيل ضرائب منتظمة وتأمين دخل ثابت للدولة في وقت اشتدت فيه حاجتها إلى الضرائب لمواجهة اعبائها المالية في زمن الحرب. ويبدو أن الدولة أعطت اهتماماً خاصاً لحوران وقضاء عجلون، ففي مقابلة أجراها مراسل المقتبس مع سامي باشا الفاروقي سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، تبين ان الحكومة تدعم شعبة المصرف الزراعي، لإقراض الأهالي ما يحتاجونه من الأموال، وأنها وافقت على صرف مبلغ خمسة ليرة ثمناً للبذار ، ليعطى للبدو أملاً في ترغيبهم بالاستقرار،[٤] وأنشأت مراكز زراعية في اللواء خلال السنوات ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م، و ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م، وتم أيضاً شراء محاريث مستوردة من أوروبا بأعداد كبيرة، وقد تأكد لمندوب المقتبس ذلك، عندما شاهد آلات زراعية حديثة، أحضرتها الدولة من أوروبا في دار الحكومة في درعا، لكنه أشار بحسرة إلى أن هذه آلات في حالة إهمال واضح،[٥] وقد اضطرت الدولة لدعم المزارعين في زمن الحرب، ففي سنة ١٣٣٥هـ / ١٩١٦م، وزعت البذار على المزارعين (لأن أكثر حبوبهم أخذتها العسكرية باسم المبايعة)،[٦] هذه السلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة، لم تحل دون تورط المزارعين في مشاكل متعددة بسبب زيادة الضرائب، والجفاف، والأوبئة، والجراد والكوارث الطبيعية .

إن المعوقات التي تقف في وجه ازدهار الزراعة، وتحد من جهد الفلاح في المنطقة

١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٥هـ / ١٨٩٧ م: ٢٠٣ .

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م: ٢١١ .

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ / ١٨٩٩ م: ٢١٧ .

٤- المقتبس، عدد ٥٠٨، في٢٦/١٠/١٩١٠م: ١ .

٥- المقتبس، عدد ٥١٢، لسنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠ م: ٢.

٦- الغزي الحلبي، نهر الذهب : ٣/٥٩٠ .

لكثيرة، وعلى رأسها الجفاف، فقد شهدت سنوات ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، و ١٢٩٦هـ / ١٨٧٨، و ١٣٣١هـ / ١٩١٣م، حالات جفاف مؤسفة، دمرت الانتاج الزراعي في المنطقة، [١] كذلك الحال مع موجات الصقيع، [٢] والفيضانات والزلازل وهجمات الجراد وجرذان الحقل والآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل والتربة.[٣]

وابتداء فقد شكل الجرد هاجساً مخيفاً للفلاح في شرقي الأردن، ذكر بيركهارت أن الجراد ظهر بحوران سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، وأضر بمحاصيل قضاء عجلون،[٤] كما خرب الجراد محصول سنة ١٨٢٧ م، وذلك في رجب ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م،[٥] وذكر الرحالة ميرل أنه شاهد مرور الجراد سنة ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٧م، بمنطقة الأغوار، وأنه خرب الأراضي المزروعة قرب مصب نهر الزرقاء،[٦] وذكر أيضاً تأثير الجراد على محاصيل شرقي الأردن سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م،[٧] وقد غزا الجراد منطقة غور كبد سنة ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١م، وقضى عليه الاهالي بعد أن خرب المحصول،[٨] وفي السنة التالية ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢م، غزا الجراد قضاء السلط بشكل خاص، وأضر بالمزروعات، ثم امتد حتى شمل مناطق شرقي الأردن، وذكرت صحيفة البشير أن الأهالي شاركوا في القضاء عليه،[٩] كذلك الحال في سنوات ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م، وكان ضرر الجراد في قضاء السلط كبيراً،[١٠] وقد هاجم الجراد سهول مأدبا وسهول إربد سنة ١٣١٦ هـ/ ١٨٩٨،[١١] أما في سنة ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩م، فقد

١- البشير، عدد ١٣٣٦، في ٦ حزيران ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م، المقتبس، عدد ١٣٥ في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٣١ هـ / ١٠ آذار ١٩١٣ م : ١.

٢- الجنان، لسنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م: ٣٢٦/٢٤ .

٣- راجع تريسترام بشأن جرذان الحقول التي وصفها . Tristram, The Land of Moab p. ٣١٥.

٤- Burckhardt, Travels, pp.٢٣٧-٢٣٩.

٥- رستم، المحفوظات، المجلد الأول، رجب ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ – ١٨٢٧ م.

٦- Merrill, East of The Jordan, p. ٤٢١.

٧- البشير، عدد ١٢٢٢، في ١٥ حزيران ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٢ م: ١.

٨- البشير، عدد ١٠٦٦ ، سنة ٢٢ في ٢٧ أيار ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١ م: ٣.

٩- البشير، عدد ١٠٦٩، سنة ٢٣، في ١٥ حزيران ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢م: ٣، وعدد ١٠٨٤، في أيار ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢م: ١.

١٠- البشير، عدد ١٢٣٤، في ١٥ حزيران ١٣١٤ هـ/ ١٨٩٦ م: ٧ .

١١- البشير، عدد ١٣٣٦، في ٦ حزيران ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣، وعدد١٣٤٠ في ٤ تموز ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨م: ٣. والمشرق، المجلد الثاني، لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٦٥ – ٣٦٦ .

غزا الجراد لواء الكرك، وأتلف أغلب المساحات المزروعة، وأضر بالمزارعين ضرراً كبيراً،[١] ويبدو أن أشد هجوم لأسراب الجراد كان سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، حيث تذكر الصحافة المعاصرة، أن أهالي قضاء عجلون أتلفوا ٦٠٠ مد من الجراد، بناء على تعليمات مشددة من الدولة، ومتابعة من مأموريها،[٢] وبالمقابل كان أهالي قضاء السلط قد أبادوا ٢٣٩ صاعاً من الجراد في سنة ١٣١٤هـ / ١٨٩٦ م.[٣]

أما مع مطلع القرن العشرين، فقد نقلت الصحافة بشكل موسع خطر زحف أسراب الجراد على مناطق شرقي الأردن ففي سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، قضى الجراد على مزروعات مأدبا، وأضر بمحاصيل الكروم فيها،[٤] وانتشر خطر أسراب الجراد في كل أنحاء شرقي الاردن، سنة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨م، حيث شمل اجتياحه كافة الأراضي الزراعية في المنطقة،[٥] ويبدو أن الجراد شكّل معوقاً دائماً للمزارعة في شرقي الاردن، وأن الإجراء الوحيد الذي اتبعته الدولة، هو المكافحة المباشرة بتكليف الأهالي بالمهمة بشكل رسمي.

أثرت الفيضانات والبرد أيضا على المحاصيل الزراعية، ففي سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، جرفت السيول المحاصيل الزراعية وأتلفت الموسم،[٦] وفي سنة ١٣٠٩هـ / ١٨٩١م، جرفت السيول المحاصيل والبيوت، ولجأ الناس في قضاء عجلون إلى الكهوف لشدة السيول وخطر طغيانها،[٧] كذلك الحال مع سنوات ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م، و ١٣٣٢هـ / ١٩١٣م، وكان أشدها فيضانات سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٣م، حيث غيرت مجرى نهر اليرموك لشدتها واندفاعها،[٨] وهي نماذج تدل على المعوقات الطبيعية والكوارث التي تحل بالزراعة، وتؤثر على المزارع، وبالتالي تقلب الحياة في شرقي الاردن رأساً على عقب، لاعتماد الغالبية العظمى من الناس عليها، وارتباط حياتهم بها.

وأخيراً، فإن الحياة الزراعية في العهد العثماني، تحتاج إلى دراسة موسعة، بعد توفر

١- البشير، عدد ١٣٨٤، في ٨ أيار ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ م: ٣ .
٢- البشير، عدد ١٣٣٥، في ٢٨ أيار ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م : ٣ .
٣- البشير، عدد ١٢٣٤، في ١٥ حزيران ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦م: ٣ .
٤- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. I p.٢٠٥.
٥- قارن، الغزي، نهر الذهب : ٣/٤٧٥ – ٤٧٦ .
٦- جريدة سورية الشام، عدد ١٠٨٣، في ١٣٠٢ هـ / ١٨٨٤م: ١.
٧- البشير، عدد ١٠٥٧، في ١٨٩١/٣/٢٤م: ٣.
٨- A Handbook of Syria, p. ٥٧٣, p.٥٧٩.

السجلات المحلية، من دفاتر طابو ومالية وسجلات محاكم شرعية وصحافة معاصرة، مما يمكن الدارس من فرصة التناول المباشر والتعامل مع مادة واسعة وذات مصداقية كبيرة، وهو ما نرجو أن تقدمه الدراسات المستقبلية لهذا الجانب، بوعي وموضوعية.

ثالثاً : الثروة الحيوانية في شرقي الأردن في العهد العثماني:

توازي الثروة الحيوانية في أهميتها الزراعة وترتبط بها، فالحيوانات مصدر رزق متعدد للغذاء والنقل والزراعة وتأمين الملابس والمساكن والأدوات الجلدية المستخدمة لأغراض متعددة، وهذا المدخل مؤشر على الأهمية التي أعطتها الدولة العثمانية لهذا الجانب، لتأمين مصادر دخل دائمة للأهالي واستقرارهم، وضمان استمرارية الضرائب واستقرارها، في مجتمع تكون فيه البداوة جزءاً لا يستهان به من نمط الحياة العامة.

ابتداء، فإن (قانونامة لواء عجلون) حدد الضرائب على أنواع الحيوانات في اللواء، وهي: الضأن، الماعز، الجواميس، النحل، وجاء في القانون:(١) (تؤخذ أقجة عن كل رأسين من الضأن أو الماعز المعدود مع الخراف والجديان وقت ما تلحق هذه بالقطيع، ويوجد في اللواء مغاير وحظائر تشتي فيها الماعز والضأن، فيؤخذ عن كل مئة رأس من الضأن او الماعز، او ثمن ذلك عندما تشتي فيها ، ويؤخذ عن كل خلية نحل أقجة فقط، وكان يؤخذ سابقاً في بعض الأمكنة في بلاد العرب، اثنتا عشر أقجة عن الرأس من الجواميس، ولا يؤخذ في البعض الآخر أي شيء، فلما عرض الدفتر الخاقاني الجديد على الأعتاب العالية، صدر الفرمان العالي بأخذ ثلاث بارات على الرأس من الجاموس الحلوب في كل أنحاء ولاية العرب، فوضع وفقاً للأمر العالي، ثلاث أقجات على الرأس من الجاموس الحلوب).

إن القراءة الفاحصة لدفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) والعائد تقديراً إلى منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، يشير إلى أن مجموع حصة الدولة من رسوم الثروة الحيوانية في اللواء بلغ (٢٤٠٠٥) أقجة للماعز، و(٥١٠٨) أقجة للنحل، و(٧٧٩٢) أقجة رسوم جواميس حلوبة، ويبدو أن الأهالي اعتمدوا مباشرة على تربية الماعز، فجميع القرى والمزارع بكل مستوياتها (تيمار، خاص، خاص شاهي، خاص ميرلوا) دفعت رسوم ماعز، وأغلبها أيضاً دفعت رسوم تربية نحل، ودفعت ١٨ قرية فقط أو مزرعة، رسوم جواميس حلوب.(٢)

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٥١-٥٢ .

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٤٠-٤١.

يبدو أن العثمانية أعادت حساباتها في موضوع رسوم الجواميس الحلوبة، ويفهم من حجم الرسوم زيادة الاهتمام بتربيتها، حيث تم تحديد الموقف الرسمي من هذه الضريبة، وتخفيض الضريبة وتوحيدها في كل "ولاية العرب"، علماً بأننا نفهم من نص القانون أن الجواميس الحلوب هي وحدها التي يشملها القانون، وفي الوقت نفسه، فإن الدولة لم تغير موقفها بشأن الضرائب المستوفاة على باقي أصناف الثروة الحيوانية في اللواء.

تستوقفنا الرسوم التي جبتها الدولة من (طوائف عربان اللواء) حيث بلغت ٢٥,٠٠٠ أقجة مال ديموس، ومبلغ ٢٣٣٦٨٠ أقجة رسم أغنام، واستوفت الدولة رسم خيول من طائفة واحدة فقط من عربان اللواء،[١] وهي ملاحظة على جانب كبير من الأهمية، وربما اعتبرناها مؤشراً على درجة البداوة، وحركة التنقل، ذلك أن مربي المواشي يتنقلون فقط على حواف البوادي، وهم الذين يعرفون عادة (بعرب الديرة) في حين أننا نفهم من تعامل فئة واحدة منهم فقط بتربية الخيول، توغل هذه الفئة إلى مسافات أبعد في أطراف البادية، ويبدو أن (عربان اللواء) تخصصوا بتربية الأغنام، في حين أن أهالي الريف ربوا الماعز فقط، حسبما استنتجنا من دراسة توزيع الضرائب على هاتين الفئتين.

وتستوقفنا أيضا ملاحظة على جانب كبير من الأهمية، فإن طوائف بني مهدي (جماعة الشيخ علي ولد سبع، وجماعة طريف ولد حسن) وطوائف عربان علان، دفعوا (مال ديموس) أي ضريبة تؤدى على شكل رسم ثابت (مقطوع) وتدفع على المساحة المزروعة، وهذا يعني أن هذه الطوائف تزرع وتربي الماشية في آن، ويبدو أن حجم الزراعة لديها مقبول لأنها دفعت (مال ديموس) مقدار ٢٥,٠٠٠ أقجة، ومع ذلك، فإن باقي طوائف العربان دفعت رسوم أغنام فقط، مما يشير إلى أنهم اعتمدوا على الرعي فقط، مع أنهم لم يدفعوا (رسوم مرعى)، ولم تتم الإشارة إلى استخدامهم الكهوف والحظائر، لأنهم لم يدفعوا الرسم المفروض عليها، وهذه الملاحظات تحدد حركة هذه الطوائف وفئاتها أيضاً.

أما في دفاتر طابو ٤٣٠ و ٤٠١ و ١٩٢ و ٩٩ التي تعود تباعاً إلى مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ومنتصفه ومنتهاه، فإن ما يرد فيها لناحيتي بني جهمة وبني الأعسر، يكمل الحالة السابقة ويفصلها في آن معاً، ففي ناحية بني جهمة دفع الأهالي في ٢٢ قرية من الناحية، ٢٢٢٠ أقجة رسم معزة، و ١٢٠ أقجة رسم نحل في مطلع القرة، وهي نسبة ضئيلة، ازدادت قليلاً مع منتصف القرن، حيث دفعوا ٢٣٣٣ أقجة

١- المصدر نفسه : ٤٤.

رسم معزة، و ١٢٠ أقجة رسم نحل، وازدادت النسبة مع أواخر القرن، لتبلغ ٢٧٥٥ أقجة رسم معزة دون أن يؤخذ رسوم نحل في هذه الفترة،[1] وانحصرت رسوم النحل في موقعين في كل دفتر مما يشير إلى أن تربية النحل لم تعد حالة عامة، وربما اعتمد الناس على مصادر النحل البري في مثل هذه الحالة.

أما في ناحية بني الأعسر، فإن الدفاتر السابقة ترصد وضع الثروة الحيوانية في تسع وعشرين قرية، حيث تتطابق الصورة فيها مع ناحية بني جهمة، فقد دفع الأهالي في مطلع القرن ٢٩٨٠ أقجة رسوم ماعز، و ٢٠ أقجة رسوم نحل، أما مع منتصف القرن فدفعوا ٣٤٥٢ أقجة رسم ماعز ولم يدفعوا رسم تربية نحل، كذلك الحال مع أواخر القرن، حيث تزايدت أعداد الماعز، ودفعوا عليها ٩٤٨٨ أقجة، ولم يدفعوا رسوم نحل، وبالمقابل فقد دفع الأهالي في ناحية بني الأعسر (ضريبة رعي) في كل من قرى شطنا (١٠٠ أقجة) وصخرة (١٠١٠) أقجة، مع أواخر القرن فقط، علماً بأن الدفاتر المبكرة لم تشر إلى هذه الضريبة، كما أن دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) لم يذكرها أيضاً ضمن الرسوم المفروضة على النواحي، ويبدو أن الدولة تقاضت هذه الضريبة متأخرة.

يمكن للدارس أن يحدد حجم الثروة الحيوانية في اللواء، وأن يتعرف إلى التفاصيل بدقة في كل مزرعة وقرية، ذلك أن (قانون نامة لواء عجلون) ينص على أن (يؤخذ رسم عن كل عسالتين بارة واحدة/ أقجتان)، وهذا التحديد يمكننا من معرفة أماكن تربية النحل بدقة وعدد هذه الخلايا، كما أن القانون ينص على أنه (يؤخذ على كل رأسين من الغنم أو الماعز أقجة واحدة)، فإذا تابعنا مقدار ما أخذته الدولة عن الماعز أو الغنم، استطعنا أن نحصي عدد القطعان ومعرفة عدد الخراف التي تأخذها الدولة بالتقريب، مقابل استخدام أصحاب القطعان للكهوف والحظائر، حيث نص القانون على أخذ خاروف عن كل مئة خاروف يستخدم أصحابها الكهوف شتاء، ولو من باب التقريب.

إن حجم الثروة الحيوانية لدى أصحاب المزارع وأهالي القرى ضئيل، لكنه يتناسب تماماً مع عدد السكان، ولا يشار إلى حيوانات ركوب أو جر، مع أننا نتحدث عن مجتمع زراعي يحتاجها في عملية الحراثة، وجمع المحصول، ونقله، ويمكننا أن نجتهد، ونفترض حكماً، أن الأهالي ربوا هذه الحيوانات للركوب والجر مثل الحمير والبغال والخيل، واقتنوا الطيور والدواجن، وإن نص الدفتر على استيفاء الرسوم فقط على النحل والماعز في المناطق

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١١.

الزراعية والأغنام والخيل لدى طوائف العربان، يشير إلى أن هذه الأصناف تشكل كماً وافياً ومنتجاً، في حين كانت باقي الأصناف التي يربيها السكان قليلة، ولا تحتمل فرض الضرائب عليها، وهو افتراض لا نجد ما يؤيده أو ينقضه.

إن الخلاصة التي استنتجناها للثروة الحيوانية في مطلع العهد العثماني، تؤكد بأن هذه الثروة تخدم مجتمعاً زراعياً، يتصف بالسكون والاكتفاء في لواء عجلون، وأن ثروة (عربان اللواء) كبيرة، وتتناسب مع طبيعة المجتمع الجغرافية، وأن تخصص أهالي الأرياف كان بتربية الماعز، في حين اعتنى العربان بتربية الأغنام،[١] ومع أن هناك نقصاً واضحاً في مصادر القرنين الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي والثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، إلا اننا على ثقة من الأهمية الخاصة التي شكلتها قطعان الجمال في شرقي الأردن في هذه المرحلة، فمن المعروف أن طريق الحج الشامي يمر بشرقي الأردن، وأن الدولة كانت تعتمد على القبائل البدوية لتزويد القافلة بالجمال المطلوبة، ولضمان استقرار الأمن زمن الحج، ذكر بيركهارت[٢] أن الجمل كان يكلف في طريق الحج سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، مبلغ ٥٠٠ قرش، في الذهاب و ٥٠٠ قرش في الإياب، ومعنى هذا أن الحاج كان يحتاج إلى ١٠٠٠ قرش أجرة للنقل إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، ويمكن أن تصل التكلفة إلى ٢٥٠٠ قرش أو ١٢٥ ستيرلنج، ونحن نجد أن هذه الملاحظة على جانب كبير من الأهمية، تكشف عن حجم الثروة الحيوانية في شرقي الأردن، وعلاقة الدولة بالأهالي، وخاصة بالقبائل البدوية، التي تملك هذه القطعان والثروة والسلطة والنفوذ في آن، ويبدو أن هذا الأمر انعكس على الضرائب التي تتقاضاها الدولة، وعلى تعاظم سطوة القبائل البدوية، التي اعتمدت على تربية الجمال وتأجيرها للدولة في موسم الحج. ذكرت جريدة "سورية الشام"، بأن الدولة كانت تأخذ ضريبة على الجمال التي تنقل القمح من حوران إلى دمشق، وعكا والبقاع وصيدا وصور، بمعدل ٢٥ بارة عن كل جمل، وذلك سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م،[٣] وإذا ما عرفنا أن القوافل التي تنقل القمح من حوران بما فيها قضاء عجلون، تصل إلى ٦٠٠٠ جمل للمرة الواحدة حسبما لاحظ سميث سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م،[٤] فإننا نقدر بذلك حجم الضرائب المفروضة على مثل هذه القوافل، وعلى الأهمية التي تعلقها القبائل

١- يتطابق هذا الواقع مع ما وصفه شوماخر للقضاء سنة ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥ م، بأن اهتمام الفلاحين بتربية الأغنام لم يكن كبيراً، راجع : Schumacher, Northern Ajlun, p.٤٢.

٢- Burckhardt, Travels, p. ٢٤٩.

٣- جريدة سورية الشام، عدد ٨٧٣، في ١٢٩٨/٦/٢٣هـ/ ١٨٨٠م: ١.

٤- Smith, The Historical Geography, p.٤٠٩.

على جمالها.[١]

اهتم الرحالة بنقل ملاحظات تفصيلية للثروة الحيوانية في شرقي الأردن، وربما عاد السبب إلى أن أغلبهم رصد نمط الحياة لدى البدو، لذلك فإن الملاحظات التي تناولت القرى قليلة، وأقدم ما أوردته كتب الرحلات ما أشار إليه بيركهارت سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م في زيارته لقضاء عجلون، فقد ذكر بأن الاهالي في حوران عموماً وفي قضاء عجلون بشكل خاص، يقيسون ثروتهم بالفدان، أي بما يملكونه من ثيران ويحددون المساحة الكبيرة بقولهم: (بأنه يمشي بها ستة فدادين) ذلك أن قلة من الفلاحين يملكون ستة أزواج من الثيران.[٢]

انصبت الملاحظات عادة على الجمال وحيوانات الركوب والنقل، وهو أمر طبيعي يرتبط بمشاهدات الرحالة، حيث أشار القس كلاين عند زيارته للحصن سنة ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م، إلى ثروة عشائر السرحان التي رآها تخيم في السهول حول الحصن، وذكر بأنهم كانوا يبيعون الخيول بأسعار معتدلة قياساً على أسعارها في القدس،[٣] إلا أن أهم ما أورده الرحالة من ملاحظات يرتبط بقافلة الحج الشامي، ذكر تريسترام أن بني صخر شاركوا سنة ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١م، بـ ٧٠٠ جمل في قافلة الحج،[٤]وذكر ميرل أنه شاهد سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، أكثر من ١٥٠٠ جمل ترعى عند جسر المجامع، وكلها تعود لبني صخر وهي جزء من القافلة التي تشارك في قافلة الحج، وذكر في موقع آخر أنه شاهد أعداداً كبيرة من الجمال في منطقة البلقاء تصل إلى الآلاف، ويغطي القطيع الواحد منها ما مساحته ثلاثة إلى أربعة أميال مربعة،[٥] وأشار أوليفانت إلى دور عشائر الحجايا وبني صخر في تأجير الجمال لقافلة الحج الشامي.[٦]

وردت أيضاً ملاحظات أخرى لاستخدام القبائل للجمال في الحياة اليومية، ذكر كوندر عند زيارته للعدوان، أنهم يملكون أعداداً كبيرة من الجمال، يستخدمونها في نقل المحاصيل الحبوب والتبن، وفي أغراض أخرى أيضاً،[٧] وقام أصحاب هذه الحيوانات باستخدامها للنقل، وقد أشار ميرل إلى (المكاريه)الذين يقومون بنقل المسافرين من السلط

١- قارن: Ewing, A Journey, (P.E.F) ١٨٩٥, pp. ٦١-٦٣.

٢- Burckhardt, Travels, p. ٢٢٥.

٣- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٥ .

٤- Tristram, The Land of Moab, p. ٢٢٨.

٥- Merrill, East of the Jordan, p. ١٩٤, p. ٤٧٥.

٦- Oliphant, The Land Of Gilead, p. ٨٧.

٧- Conder, The Survey of Eastern Palestine, p. ١٦٤.

إلى مدن فلسطين، وحدد مقدار الأجرة التي يستوفونها،(١) وأشار إلى أن قبيلة العدوان تستخدم البغال والحمير والجمال بدلاً من الخيول،(٢) وأورد وصفاً وافياً لعناية العدوان وعباد بقطعان أغنامهم،(٣) وكل هذه الملاحظات تخص الحياة البدوية بسبب اهتمام الرحالة بهذا النمط في شرقي الأردن.

لم ترد معلومات كثيرة في كتب الرحالة للحيوانات في القرى والأرياف، ذكرت المصادر الاجنبية باهتمام، استخدام الجراكسة للثيران في جر عرباتهم التي أدخلوها إلى المنطقة،(٤) وذكر أوليفانت أن اهالي القرى يتنقلون على الحمير، ويستخدمونها لأغراض الزراعة وأن الفلاح عادة ما يملك حماراً أو حمارين للركوب والنقل،(٥) ويبدو أن عدد الحمير قد تناقص ولم يف بحاجة السكان؛ إذ ذكرت جريدة سورية الشام أن الدولة العثمانية منعت بيع الحمير خارج ولاية سورية سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م،(٦) ومع أن ميرل ذكر بأن أهالي قضاء السلط كانوا يصدرون الأغنام لفلسطين، وأكد بأنه شاهد الآلاف منها في الطريق إلى الأسواق في فلسطين،(٧) إلا أن هذه الملاحظة لا تشير إلى فلاحي القضاء، وتخص بدو القضاء، الذين اعتادوا على تربية الأغنام وتصديرها إلى فلسطين، وتندرج ملاحظة شوماخر عند زيارته لقضاء عجلون في هذا السياق، فقد أكد أن ملكية الفلاحين للأغنام محدودة،(٨)وهي ملاحظة صحيحة زمن زيارته للقضاء، لكنها تبدلت مع مطلع القرن العشرين، كما أشار شوماخر إلى أن أهالي قضاء عجلون يربون النحل بشكل كبير، وأنه لا يمكن أن يخلو بيت منها، ووصف أعشاش النحل البري التي رآها في زيارته لوادي العرب،(٩) وبالمقابل فقد أبدى ميرل ملحوظة مختلفة تماماً، فعند زيارته للمنطقة ذكر أنه لم ير خلايا النحل إلا في قرية حلاوة، وأبدى تشككه في أن تكون للاستخدام التجاري.(١٠)

إن مجمل هذه الملاحظات في كتب الرحالة، تشير إلى محدودية المادة، وعدم تمكننا من

١- Merril, East of the Jordan, p. ٩٦.

٢- Ibid, p. ٩٦.

٣- Ibid, pp.٣٧٨-٣٧٩.

٤- A Handbook Of Syria, p. ٦٠٣, pp. ٦٠٦-٦٠٧.

٥- Oliphant, The Land of Gilead, p. ١٩٤.

٦- جريدة سورية الشام، عدد ٩٣٨، في ٢٤ محرم ١٣٠٤ هـ / ٢٨ تشرين ا لأول ١٨٨٦م.

٧- Merrill, East of The Jordan, p. ٤٧٧.

٨- Schumacher, Northernm Ajlun, p.٤٢.

٩- Ibid, p. ٤١.

١٠- Merrill, East of The Jordan, p. ١٩٤

التعامل معها إحصائياً، قياساً لما تعرضه السجلات المبكرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وبالمقابل، تتوفر مادة ممتازة في سجلات المحاكم الشرعية، تحدد أسعار الحيوانات وأنواعها وأسماء مالكيها وأسواقها، ويبدو من خلالها أن الحيوانات سلعة سريعة التداول تقاس بها الثروة، وربما كان هذا هو السبب في أننا نجد نسبة كبيرة من الحجج الشرعية تعالج مشكلة سرقة الحيوانات، أو اختلاف أصحاب الحجج على أسعار البيع والشراء، وهي السمة الغالبة على أغلب الحجج في كل مناطق شرقي الأردن في مطلع القرن العشرين، بشكل خاص.

أصناف الحيوانات، الأسعار، الأسواق، الملكية:

يحوي السجل الشرعي مادة وافية تبين أصناف الحيوانات وأسعارها وحجم الملكية وأنواع هذه الملكية، والأسواق التي مارس فيها الأهالي عمليات بيع وشراء الحيوانات، ويبدو من دراستنا للسجلات الشرعية في قضاء عجلون،[١] أن حجم السوق كبير، وممتد خارج حدود القضاء، وأن عمليات البيع والشراء لا تتم بموجب عقود، وأن هناك اسواقا خاصة لبيع الحلال في القصبات، ومنها إربد وعمان والسلط، ويفهم من دراسة حجج بيع الخيول، أن هناك شراكة في ملكية الخيول، وهو ما لانجده في ملكية باقي الحيوانات، وربما عاد ذلك إلى قلة عددها، وارتفاع أثمانها،[٢] وقد عرف القضاء حالات البيع بالتقسيط، رغم عدم وجود عقود بيع في مثل هذه الحالات.[٣]

اعتبر اهالي القضاء الثروة الحيوانية وسيلة للتبادل، وكان يتم دفع المهور بواسطتها، فقد كان مهر إحدى النساء المتزوجات في إيدون سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٤م، (أربعة جمال وبغلة، و ٨ عمالات وفرس أصيلة و ٥٦ شاة)[٤]، وتكرر ذلك في عقود أخرى، مما يدل على أنه وسيلة مقبولة للتبادل، حيث وردت حججاً مماثلة في قضاء السلط أيضاً، ومناطق أخرى في شرقي الأردن.

كان سوق بيع وشراء الحيوانات في قضاء عجلون واسعاً، وقد تعددت مصادره، فكان أهالي إربد وقراها يشترون الجمال من العشائر البدوية، واشتروا باقي أصناف الحيوانات من قصبة السلط وبيسان وسيلة الظهر بنابلس، والشام وبلبيس بمصر، وباعوا حيواناتهم في سوق الحلال الأسبوعي، وساقوها إلى أسواق أخرى خارج شرقي الأردن، فورد في السجلات

١- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ٣٦٣ – ٣٦٩ .

٢- الجالودي، قضاء عجلون : ٣٥٥ .

٣- سجل ٢، حجة ٢ : ١١٤-١١٥، في ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤م.

٤- سجل ٢، حجة ١٦٣ : ١٢٠-١٢١، في شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٤ م.

إشارات لتبادل بيع وشراء الحيوانات بين قصبتي إربد وقرى القضاء، وبينها وبين قرى فلسطين والشام وعناتا من لواء القدس، وعشائر بني حميدة التابعة للواء الكرك وقضاء السلط.

تحفل سجلات قضاء السلط الشرعية، بما فيها ناحية عمان، بحجج تبين العلاقات بين المهاجرين وأهالي القضاء والناحية، خاصة وأن الجراكسة أولوا تربية البقر والثيران والخيل أهمية خاصة، واستخدموا للجر والحراثة، وأدخلوا أسلوب جرها بالعربات، وأوردت السجلات الشرعية حججاً كثيرة لشراء الحيوانات وفقدانها وسرقتها، ويبدو منها اهتمام الناس بحيواناتهم فهم يحفظون ألوانها وأسنانها وصفاتها، ويسمونها بوسم خاص للتعرف إليها في حال فقدانها.(١)

يبدو أن هناك عادة متعارف عليها لدى القبائل البدوية في قضاء السلط، وهي اشتراط بائع الفرس على المشتري أن تكون له مثاني الفرس، أي المولود الأول والثاني من نتاج الفرس المباعة،(٢) ويبدو من سجلات ناحية عمان، أن لدى البعض ثروة حقيقية كبيرة من الثيران والجمال والأغنام، فقد كان لدى صالح أبو جابر ١٥٢ ثوراً عمالاً في اليادودة، وعند نهار البخيت المناصير ٥٠ رأس بقر و ٥٠٠ شاه غنهم بياض وسمار.(٣)

عرف عن الجراكسة والشيشان والتركمان عنايتهم بتربية الأبقار، وأبدى أهالي الجبيهة وموبص وأبو نصير وأم الدنانير وصافوط وعين الباشا، الاهتمام المتأخر بتربية الأغنام، حتى أهملوا الزراعة،(٤) وارتبط بهذا الاهتمام ظاهرة بناء (اليواخير) لحفظ الحيوانات، وخاصة لدى الجراكسة، وتحفل سجلات الطابو في قضائي عجلون والسلط، بتحديد مواقع هذه اليواخير وأسماء مالكيها، وهذه الظاهرة مؤشر على زيادة الاهتمام بتربية المواشي، وعلى زيادة أعدادها أيضاً، وانتقالها من البوادي إلى القرى والمزارع، وازدادت مع مطلع القرن العشرين، ظاهرة التحول إلى تربية الحيوانات بين المزارعين، حيث أخذ مالكوها يسلمونها إلى أبناء العشائر البدوية المجاورة للعناية بها، ويبدو أنها عملية مجزية واقتصادية، وقد تفشت هذه الظاهرة بين أبناء قرى ناحيتي بني عبيد وبني جهمة في قضاء عجلون،(٥) وتعارف أصحاب القطعان وأبناء العشائر البدوية على شروط متفق عليها، مثل نسبة معينة من الانتاج، وانتقل هذا الاهتمام إلى الوافدين من أهالي دمشق الشام، فاقتنوا الأغنام والماعز والجمال أيضاً،

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٣٢، جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٣٦-٥٤٩ .

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٣٣٠ .

٣- المصدر نفسه : ٣٣٣ – ٣٣٤ .

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٣٤ .

٥- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٦٧ – ٣٦٨.

وكان لكل مالك وسمه المعروف، ومع أن الاتفاق بين مالكي القطعان والرعاة لم يكن عقداً مكتوباً، لكنه أصبح أشبه بالعرف الملزم وكان يتفاوت بين أن (يأخذ الراعي اللبن والرابع من أولادها)، أو أن يأخذ صوفها ولبنها فقط، أو أن يأخذ الرابع من أولادها فقط، وبالمقابل، فقد ازداد الاهتمام بتربية الأبقار وخاصة بين عشائر الغزاوية وصخور الغور والبلاونة، وكانوا يتاجرون بها، كذلك الحال مع أهالي قرى الرمثا وحرثا.[١]

لا نجد إحصاءات دقيقة ورسمية لحجم الثروة الحيوانية في شرقي الأردن،[٢] ويمكننا الإشارة إلى جداول تخمينية أوردتها الصحافة في مطلع القرن العشرين، فقد أوردت المقتبس سنة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠م، جدولاً إحصائياً (تخمينياً) لتعداد الثروة الحيوانية في قضاء عجلون، يشير إلى أن عدد أغنام القضاء بلغ ٢٥٠,٠٠٠ رأس و ٨٠,٠٠٠ رأس ماعز، و ٢٠,٠٠٠ رأس بقر و ٥٠٠٠ جمل و ١٥٠٠ فرس، و ٢٥٠٠ كديش، و ١٥,٠٠٠ بغل و ٤٠٠٠ حمار،[٣] ولا نجد أمامنا مصدراً ضرائبياً دقيقاً يعزز إمكانية إيراد العدد بدقة، وكان (ويركو الأغنام) من الضرائب المجزية للدولة العثمانية، فقد دفع عربان الصخور والصبيح ويركو عدد الإغنام سنة ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م، بعد أن أخذت الدولة منهم (رهائن من رؤوس عشائرهم)[٤] وأخذت الدولة من عشيرة البلاونة التي كانت تخيم في قضاء عجلون، ما مقداره ١٤٠,٠٠٠ قرش ويركو أغنامهم التي تصل إلى ٣٥,٠٠٠ رأس من الغنم،[٥] هذه الملاحظات لويركو الأغنام، تعطي المؤشر على حجم الثروة الحيوانية وعلى اهتمام الدولة بها، لضمان استمرارية الضريبة.

تمثل أسعار الحيوانات التي وردت في سجلات المحاكم الشرعية، مؤشر على قيمتها الشرائية، أو ارتباطها بالظروف العامة، بدءاً بالجفاف وانتهاء بسياسة الدولة، في إطار مجتمع زراعي ورعوي في آن معاً، وسنورد فيما يلي قائمة استخلصناها من سجلات المحاكم الشرعية، تبين أسعار الحيوانات في أقضية عجلون والسلط، في سنوات متعددة، في محاولة لتوضيح قيمة هذه الثروة الشرائية، وحجم ملكية أصحابها، ما بين سنوات ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، و ١٣٢٩هـ/ ١٩١٨م:[٦]

١- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٦٩ .

٢- انظر جدول كونيث : A Handbook of Syria, p. ٥٧٩.

٣- المقتبس، عدد ٥٠٨، في ٢ شوال ١٣٢٨ هـ / ٢٦ تشرين الأول ١٩١٠ م: ١ .

٤- جريدة سورية الشام، عدد ٢٥٦، في ١٢٩٤/٧/٦هـ / ١٨٧٧ م: ٤.

٥- البشير، عدد ٩٨١، في ٩/٢٥ لسنة ١٣٠٧ هـ/ ١٨٨٩ م: ١ .

٦- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٥٢- ٥٥٣، هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٦١- ٣٦٢ .

الرقم	النوع	عدد	المكان	السعر	السنة هـ - م	المصدر سجل	حجة	ص	السنة هـ - م
١-	رأس بقر عمال	١	قضاء السلط	٣٥٠-٥٠٠	١٣٠٣/ ١٨٨٥	٢	٩٤	١٥٦	١٨٨٥/١٣٠٣
٢-	فرس	١	قضاء السلط	٢٠٠٠-٥٠٠٠	١٨٩٥/١٣٠٣	٥	١١٨	١١٣	محرم١٣١٣ ١٨٩٥
٣-	ثور	١	قضاء السلط	٢٠٠-٧٢٠	١٨٩٨/١٣١٦	-	١٠٠	٦	١٨٩٨/١٣١٦
٤-	حصان	١	قضاء السلط	٤٨٠-١٠٠٠	١٨٩٨/١٣١٦	٥	١١٢	١٠٨	١٨٩٨/١٣١٦
٥-	رأس غنم	١	قضاء السلط	٤٨-٧٥	١٨٩٨/١٣١٦	٥	٧٧	٩٢	رجب ١٣١٦/ ك١٨٩٨
٦-	حمار	١	قضاء السلط	٢٠٠-٦٠٠	١٩٠١/١٣١٩	٦/ق٢	٣	٩٠٣	١٩٠١/١٣١٩
٧-	جمل	١	قضاء السلط	٥٠٠٠-١٦٨٠	١٩٠٣/١٣٢١	٧/ق٢	٦	٢٢	١٩٠٣/١٣٢١
٨-	رأس ماعز	١	قضاء السلط	٥٠-٥٥	١٩٠١/١٣١٩	٦	-	٣٨	١٩٠١/١٣١٩
٩-	جمل	١	الصريح	٥٠٠ قرش	١٩١١/١٣٢٩	٨	١	١٨/١٧	١٩١١/١٣٢٩
١٠-	نعجة	١	النعيمة	١٠٠ قرش	١٩١١/١٣٢٩	٨	١	٩	١٩١١/١٣٢٩
١١-	نصف فرس	١/٢	المزار	٧٥ريال مجيدي	١٩١٢/١٣٣٠	٢	٤	٦٣/٦٢	١٩١٢/١٣٣٠
١٢-	نصف مجيدي	١/٢	إربد	٥٠ ليرة عثماني	١٩١٤/١٣٣٢	٥	١	١٦١	١٩١٤/١٣٣٢
١٣-	ثور	١	المزار	٢٥٠ قرش	١٩١٤/١٣٣٢	١	-	٥٨/٥٧	١٩١٤/١٣٣٢
١٤-	ماعز	٨	المزار	٢٨٤ قرشاً	١٩١٤/١٣٣٢	١	-	٥٨/٥٧	١٩١٤/١٣٣٢
١٥-	جدي	٣	المزار	٩ قروش	١٩١٤/١٣٣٢	١	-	٥٨/٥٧	١٩١٤/١٣٣٢
١٦-	دجاج	٣	المزار	١٠ قروش	١٩١٤/١٣٣٢	١	-	٥٨/٥٧	١٩١٤/١٣٣٢
١٧-	بقر عمالات	٤	إيدون	٢٠٠٠ قرش	١٩١٤/١٣٣٢	١	بلا	٦٠	١٩١٤/١٣٣٢
١٨-	نصف فرس	١/٢	إيدون	١٠٠٠ قرش	١٩١٤/١٣٣٢	١	بلا	٦٠	١٩١٤/١٣٣٢
١٩-	فدان بقر	٢	إربد	١٠٠٠ قرش	١٩١٢/١٣٣٩	٢	٩٠	٧٣	شوال١٣٣١/ ١٩١٢
٢٠-	غنم	١٢	حوارة	١٢٠٠ قرش	١٩١٢/١٣٣٠	٢	١٠٦	٧٦	١٩١٢/١٣٣٠
٢١-	جمل	١	إربد	٧٠ ليرة عثماني	١٩١٨/١٣٣٧	٥	بلا	٨٤	١٩١٨/١٣٣٧
٢٢-	حمارة	١	إربد	٤٥ مجيدي	١٩١٨/١٣٣٧	٥	بلا	١١٥	١٩١٨/١٣٣٧

الرقم	النوع	عدد	المكان	السعر	السنة هـ – م	المصدر سجل	حجة	ص	السنة هـ – م
٢٣-	حمارة	١	إربد	٣ ليرات عثماني	١٩١٨/١٣٣٧	٥	١٤	١٣٠	١٩١٨/١٣٣٧
٢٤-	نصف فرس	١/٢	إربد	٣٠ ليرة ذهب	١٩١٨/١٣٣٦	٥	٢	٣٧/٣٦	١٩١٨/١٣٣٦
٢٥-	بقر	٤	ديرأبي سعيد	سعر الرأس ٥٠ قرش	١٩١٨/١٣٣٦	٥	٢	١٤٢/١٤٠	١٩١٨/١٣٣٦
٢٦-	فدان بقر	٢	ديرأبي سعيد	١٢٠٠ قرش	١٩١٨/١٣٣٦	٥	٢	١٤٢/١٤٠	١٩١٨/١٣٣٦
٢٧-	بقر عمال	٢	الصريح	١٥٦٢ قرشاً	١٩١٤/١٣٣٢	٢	٢	١١٥/١١٤	١٩١٤/١٣٣٢
٢٨-	خيل أصايل	٣	حرثا	٢٠٠٠ قرش	١٩١٥/١٣٣٣	٢	١	١٤٠	١٩١٥/١٣٣٣

تحتاج هذه الجداول التي يمكننا أن نستخرج المئات منها، من خلال الحجج الشرعية، الى تحليل دقيق، ودراسة موسعة ومتخصصة، وهو ما لا تتسع له مثل هذه الدراسة الجزئية، إلا أن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، الظروف المتغيرة، والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، مثل الجفاف والأمراض وعدم الاستقرار الأمني، بسبب سطوة العشائر البدوية أحياناً، وعامل السرقات وهي ظاهرة واضحة في هذه الفترة، وأخيراً، لا يمكننا أن نغفل دور المنافسة الخطية التي قلبت الأمور رأساً على عقب، إثر مد خط السكة الحديدية، حيث أحست القبائل البدوية بالخطر وبدأت السكة تحل محل قطعانها الكبيرة من الإبل، إضافة إلى ظروف الحرب العالمية الأولى (١٣٣٣هـ / ١٩١٤ م – ١٣٣٧ هـ / ١٩١٨م) والتي غيرت المفاهيم التقليدية القائمة في المنطقة بشكل دراماتيكي.

رابعاً : المهن والصناعات والحرف في شرقي الأردن في العهد العثماني:

بسبب مناخ شرقي الأردن الذي يميل إلى الجفاف، سادت مهنتا الزراعة والرعي،[1] وارتبط بهاتين المهنتين سلسلة من المهن التي تخدمهما، وابتداء، فإن أقدم المهن التي تذكرها دفاتر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، هي طحن الحبب، وعصر الزيتون

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٤٢- ٤٣ .

والعنب بالمعاصر، والتحطيب لانتاج الفحم.

يذكر دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) مواقع المطاحن والمعاصر والمفاحم، والرسوم التي تتقاضاها الدولة عنها، فقد تقاضت الدولة رسوماً عن الطواحين المائية في ناحية عجلون، في كل من عجلون، دير غفر، كفر انجي، رجيم، بتيان، دير علي ، حسينية، وعن مطاحن الكرك وعراق في ناحية الكرك، ومطاحن شوبك وشاهد في ناحية الشوبك، ومطحنة وادي دغيم في ناحية وادي موسى، ومطحنة طفيل في ضاحية جبل بني حميدة، وبلغ مجموع هذه المطاحن ١٤ طاحونة تقاضت الدولة عنها ٤٧٠٠ أقجة رسوماً، وفي ناحية بني جهمة، ذكرت الدفاتر مطحنة الذنيبة، ومطحنة عمراوة، واستوفت الدولة عنهما ٩٠ أقجة،[١] أما المعاصر فقد أخذت الدولة رسوماً عن معاصر في عجلون ونحلة ونتنة السعال وسوف وعرجان الفوقاني والتحتاني وريمون، وبلغ مجموع ما حصلته الدولة عن المعاصر ٦٠٦ أقجات، وذكرت أيضاً معصرة في كفريوبا بلغ مقدار رسومها ١٠٠ أقجة، ويبدو أن هذه المعصرة توقفت لأن الدفاتر اللاحقة لا تذكرها، وترد إشارة أيضا إلى معصرة في إربد، رسمها السنوي ٦٠ أقجة،[٢] وبلغ مقدار الفحم الذي أنتجه لواء عجلون قنطارين، وتركز في حميم الفوقا والتحتا وفي مصلى الشرف وسوف وبيت رامة ودير علي، وأخذت الدولة ما مقداره ٥٦٠ أقجة ضريبة عن المفاحم، وهناك إشارة فريدة إلى أن الدولة استوفت رسوماً من أصحاب (أعشاش الصقور) وعددها خمسة في ناحيتي الشوبك ووادي موسى.[٣]

لا شك لدينا بأن المهن والصناعات والحرف في القرنين الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، والثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، لم تختلف عنها في القرن السابق، ولا تتوفر لنا معلومات تحددها، لكن موقع شرقي الأردن والعلاقة المباشرة مع إيالة سورية تجعلها تسد حاجات أهلها عن طريق التبادل المباشر، واعتماداً على سانامات ولاية سورية وكتب الرحلات وسجلات المحاكم الشرعية، سنتاول سلسلة من المهن

١- البخيت، ناحية بني جهمة : ٥٠٣-٥١٢، ويرد في : ٥٠٣، أن المطحنتين هما في الذنيبة وعمراوة، في حين يورد الجدول : ٥١٢ أنهما في زبدة إربد وعمراوة، ونعتقد أن الأول أدق بسبب وجود مصدر مياه رئيسي في الذنيبة، وعدم توفره في بدة إربد، ويبدو أن هناك مجرد خطأ في تثبيت الرقم في خانة زبدا بدلا من عمراوة.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٥٠٣ – ٥١٢ .

٣- المصدر نفسه : ٢١ .

والصناعات والحرف التي أشارت إليها هذه المصادر وكلها تخدم مجتمع شرقي الأردن الزراعي الرعوي، في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ومنها مهنة الحدادة وطحن الحبوب ونقل الحبوب والبيطرة والنحاسة وصناعة الفراء والجلود والأختام والصباغة والبناء والتفحيم والقلي وتصنيع مشتقات الألبان والحياكة والدباغة والدلالة والسمكرة وغيرها من المهن.

أدى استقرار الأمن في قضائي السلط وعجلون بعد سنة ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م إلى استقدام عناصر إدارية إلى القصبات من موظفي الدولة، وعلى رأسهم القائمقام والكتاب وموظفي الدوائر مثل الطابو والبوستة واستقرارهم في إربد والسلط، واجتذبت هذه القصبات أيضا الوافدين من التجار الذين استقروا فيها، وتملكوا العقارات، وانتقل الأمر بالتدريج إلى الكرك، هذه الفئة من التجار والموظفين، تحتاج إلى خدمات متعددة، فبدأت بعض المهن والحرف بالازدهار، مثل البيطرة والصياغة والدباغة والنحاسة وصناعة الفراء، والأختام والجلود والحياكة وصناعة البناء، وما تفرع عنها من تشذيب الحجارة ودقها ونقلها، وتجارة وصناعة الكلس (الشيد) والنجارة.

علينا ابتداء أن نأخذ هنا بعين الاعتبار مسألة أساسية قبل دراسة أصناف الحرف والمهن في شرقي الأردن في العهد العثماني، وهي الاكتفاء الذاتي الذي كانت تقوم به الاسرة لسد احتياجاتها، فقد عرف عن نساء شرقي الأردن في البيئتين الزراعية والرعوية على حد سواء، انهن يقمن بتصنيع احتياجات الأسرة بأيديهن، ويتجاوزنها لصناعة الجرار البسيطة والأفران المنزلية (الطابون) والكوانين للتدفئة شتاء ولأغراض الطبخ أيضاً، إضافة إلى قيامهن بمهمة تطيين البيوت في طقس جماعي تشترك فيه كل نساء القرية فيما يعرف باسم (العونة)، ويجمعن الحطب ويصنعن الوقود من روث الحيوانات، كما تساهم النساء في تصنيع الأطعمة وحفظها من المنتجات النباتية والحيوانية، مثل تصنيع الألبان والأجبان والسمن والجميد والكشك وحفظ الزيتون وعصر الزيت وتجفيف الخضار والفواكه وصناعة المربيات، وقد برعت النساء في عمل الأدوات المنزلية اليومية، مثل أواني القش المصنوعة من القصل والحصر، وقد شاهد ميرل النساء ينسجن من القصب الحصر، والتي يبلغ ثمن الواحدة منها أربعة قروش،(١) ووصف أوليفانت أيضا هذه الحصر.(٢) كما قمن بغزل الصوف وصبغه

١- Mirrill, East of The Jordan, p. ١٤٧.

٢- Oliphant, Haifa, pp. ١٣١-١٣٢.

وحياكته بأشكال متعددة، مثل البسط (**الفجة**) أو الألبسة، إضافة إلى قيامهن بتربية الدواجن، وتأمين المستلزمات الغذائية اليومية.

إن كل هذه الجوانب لا تعطي الفرصة للتخصص وظهور المهن، فنحن نتحدث عن مجتمع تشكل فيه الأسرة حالة كفاية نموذجية تكفي نفسها واحتياجاتها الدائمة في المأكل والملبس أو الحاجات اليومية، وما سنتاوله من مهن يمثل حالات خارج هذا الإطار.

أ- طحن الحبوب

استخدم الأهالي الطواحين الحجرية، وكان أهالي قضاء عجلون بشكل خاص، يحضرون الحجارة البازلتية السوداء من اللجاة على ظهور الجمال، وعرف عن أهالي اللجاة أنهم يصدرون هذه الحجارة إلى أنحاء سورية، ويبلغ سعرها ٥٠ – ٦٠ قرشاً،[١] ويستخدم السكان هذه الحجارة مطاحن لجرش الحبوب، وتسمى الأرحية اليدوية، وتطحن في اليوم الواحد ما بين ١٠-١٥ كيلو غراماً يومياً،[٢] أما طحن القمح وتحويله إلى طحين جاهز للخبز. فيتم في المطاحن المائية، وترتبط هذه المطاحن بمصادر المياه. وهي ظاهرة تتكرر دائماً قبل دخول المطاحن البخارية إلى المنطقة، وقد ذكر الرحالة هذه الطواحين وحددوا مواقعها وأسماء أصحابها ومستوى دخلهم، وأشارت السالنامات أيضاً إلى عددها في الأقضية، فقد ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٧م أن في قضاء السلط ٣٠ طاحونة،[٣] ولم يرد ذكر لطواحين قضاء عجلون أو لواء الكرك في السالنامات، مع أن الرحالة رصدوها وسموها بأسمائها، وبالمقابل، فقد ذكرت صحيفة سورية الشام وجود ثماني مطاحن على سيل عمان.[٤]

وابتداء بسنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م، ذكر بيركهارت المطاحن، وأشار إلى أن أهالي قضاء عجلون يستخدمونها مطاحن المزيريب على طريق الحج، وهي المطاحن المقامة على البركة،[٥] وهذه المطاحن ملك للحكومة حسبما أورد شوماخر،[٦] وقد وصف ميرل الطواحين التي رآها في وادي اليابس وكيفية نقل الحبوب اليها،[٧] أما أوسع التفاصيل، فقد

١- Oliphant, The Land of Gilead, pp. ٢٦٥-٢٦٦. Burckhardt, Travels, p. ٥٦.

٢- A Handbook of Syriam p. ٢٧٧.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٨ – ٣٤٩ .

٤- سورية الشام، عدد ١١٠٨، في ٥ شعبان، ١٣٠٤ هـ/١٦ نيسان ١٨٨٧ م: ٤.

٥- Burckhardt, Travels, p. ٢٤٦.

٦- Schumacher, Abila, p. ١٣.

٧- Merrill, East of the Jordan, p. ٨٥.

أوردها شوماخر عند زيارته لقضاء عجلون سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، حيث ذكر طواحين وادي العرب ووادي اليابس وسيل جرش وسيل الزرقاء،[١] وأشار بالتفصيل إلى ١٤ طاحونة في ناحية الوسطية، وهذه الطواحين مقامة على حجر واحد، وتقوم على أسس بدائية، لكنها جميعها مخصصة للقمح، وتدر دخلاً معتبراً على أصحابها، وهي طاحونة عرسان، المهيدات، العزام، المسادين، المنشية، الحسون، مطلق الحسون، البشيري، الديكات، سعد العزام، أم دلش، مزيد أفندي، العرض، العليقات،[٢] كما شاهد شوماخر آثار الطواحين في وادي العرب، وذكر أن البدو يقومون بتشغيل المطاحن بواسطة المياه، تماماً كما شاهد أهالي الحمة في الجولان يشغلون المطحنة بمياه الينابيع المعدنية الحارة،[٣] واهتم بوصف مطاحن وادي العربن وعددها أربعة، تخدم كل قضاء عجلون، وتقع بين آثار الطواحين السابقة،[٤] ونوّه شوماخر بمستوى دخل أصحاب هذه المطاحن، ولاحظ أنهم يعتبرون أنفسهم أرقى من الفلاحين بسبب دخلهم ونمط حياتهم،[٥] كما ذكر يونغ مشاهدته لطاحونتين في وادي علان دون أن يسميها.[٦]

ويمكن رصد ٢٩ طاحونة في قضاء السلط من خلال السجلات الشرعية،[٧] مع أن سالنامه ولاية سورية حددتها بـــ ٣٠ مطحنة، وبعض هذه الطواحين كان بحجر واحد، وبعضها الآخر أكبر منها وبحجرين، بحيث تتفاوت مساحة كل طاحونة وحرمها تبعاً لحجم الحجارة، ومن الجدير بالذكر أن أكبر هذه المطاحن تبلغ مساحتها ٢,١٤ دونماً.

توزعت المطاحن في قضاء السلط على القصبة والقرى،[٨] ففي السلط كان هناك ١٣ طاحونة، وفي يرقا طاحونتان، والرامة طاحونة، وطاحونة في الرميمين، وأخرى في الرمان، وطاحونتان في الطوال وفي ماحص أربعة طواحين، أما في سيل الزرقاء فذكرت السجلات طاحونة واحدة، ودامية طاحونة، والعارضة طاحونة، ووادي البحاث طاحونة، وأخيراً طاحونة في علان.

١- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٤٢.

٢- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٤٣.

٣- Schumacher, Pella pp.٣٣-٣٤.

٤- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١١٠.

٥- Ibid, p. ٤٢.

٦- Ewing, a Journey in the Hauran (P.E.F) ١٨٩٥, p. ١٧٦.

٧- جورج طريف ، السلط وجوارها : ٦٢٦.

٨- المصدر نفسه: ٦٢٦ .

أما في ناحية عمان، فقد رصدت السجلات ٨ طواحين على سيل عمان،[١] ويتطابق هذا العدد مع ما أوردته جريدة ولاية سورية لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م،[٢] سورية الشام، في حين توزعت باقي الطواحين على الحدادة، وادي السير، السليمية، خربة البصة، عين البحاث، سيل حسبان، ماعين، كما ذكرت السجلات ٤٦ طاحونة في منطقة البلقاء ومعان والكرك،[٣] وهي موزعة على قرية الرمان، وادي السلط، وادي السير، سيل عمان، وادي شعيب، وادي البحاث، عين ماء أم قلعة في قرية العراق، ووادي الشلالة قرب قرية وادي موسى، وادي الرميمين، عين ماء الجادور، ماء عين حسبان، وادي الزرقاء، وادي الكرك، عين ماء الذريح، تلعة البيضا قرب قرية الشوبك، عين ماء الفرخة والديك، عين ماء علان، وادي السيل قرب قرية وادي موسى، قرية القصر، وادي الوالا، وادي ابن حماد شمال الكرك، وادي الأزرق إلى الشرق من السلط، عين ماء حزير، وتوزعت هذه المطاحن كالآتي: ٣٤ طاحونة في قضاء السلط، ثماني طواحين في الكرك، ثلاثة في قضاء معان، طاحونة في قضاء الطفيلة، وتعود ملكية هذه الطواحين إلى الأهالي أو إلى العناصر الوافدة، سواء أكانوا من العرب أم الجراكسة أم الشيشان.[٤]

مع دخول المطاحن البخارية إلى شرقي الأردن، تغيرت الأوضاع، فلم تعد المطاحن ترتبط بمساقط المياه، وتحولت إلى القصبات، وكان أصحابها من الوافدين عموماً، ذكر السجل الشرعي لقضاء عجلون طاحونة حديدية في الرمثا، يعمل بها **(مكنست)** من لواء أورفة، تابع لولاية حلب، ويسكن في إربد،[٥] وذلك سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م، وهذا يعني أن دخول هذه الطواحين إلى قضاء عجلون كان مبكراً، لأن أول طاحونة بخارية دخلت ولاية سورية كانت سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م،[٦]وربما في وقت أسبق بقليل،[٧] وقد ذكرت طاحونة بخارية في الحصن، وأخرى في إربد يملكها أحد أهالي الشام،[٨] ولا بد من الإشارة

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٤٤-٣٤٧ .

٢- جريدة ولاية سورية لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م: عدد ١١٠٨، ٤ .

٣- الطراونة، تاريخ البلقاء : ١٦٧- ١٧٢ .

٤- المصدر نفسه : ١٦٥-١٦٦.

٥- سجل ٢، حجة ١٢١: ٩٥، في ٢١ محرم ١٣٣١هـ/ ١٩٢١م.

٦- الغزي الحلبي، نهر الذهب: ٣/٤٦٩ .

٧- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol.I, pp. ١٧٥-١٧٦.

٨- سجل ٥، حجة ٢ : ٨٤، في ١٣٣٦ هـ/ ١٩١٨م.

إلى أن بناء الطاحونة واستخدامها يشكل عبئاً مالياً كبيراً، ويرتبط بالموسرين من السكان، ممن يملكون سيولة نقدية معتبرة.[١]

يرتبط بهذه المهنة الطحانين والبراكين، وقد يستأجر الطحان المطحنة، أو يعمل بها بالأجرة،[٢] ويعاونه البراك، وهو عنصر مهم في إدارة المطحنة، لأنه يراقب الحجارة ويصلحها في حال تعطلها، ويساعد أيضاً في التحميل والتنزيل، وكانت أجور هؤلاء غالباً عينية، مكونة من نسبة من الطحين تبلغ ١٢/١ من الكمية المطحونة،[٣] ويرتبط بالعمل أيضاً فني مراقب أو ميكانيكي، اطلقت عليه السجلات اسم (المكنست).[٤]

لا بد من الإشارة أخيراً إلى وجود الافران والطوابين كحالة مكملة لدراسة المطاحن، ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، وجود فرن في قضاء عجلون في القصبة إربد،[٥] وذكر السجل وجود مهنة مستقلة تعرف (بالخباز) وقد وفد صاحبها إلى الحصن، ثم انتقل إلى القصبة إربد وعمل فراناً،[٦] وكان في السلط خمسة أفران موزعة على مناطق الجدعة وساحة العين وبساتين الحمام ومحلة المسيحيين اعتباراً من سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م،[٧] كما ذكرت السجلات الشرعية وجود فرن في الكرك وآخر في معان وفرن في عمان،[٨] إلا أن المعروف أن البيوت في شرقي الأردن كانت تحتوي على طوابين خاصة، وأن الأسر عادة لا تحتاج إلى خدمات الأفران كمرافق ضرورية،[٩] كما عرفت بيوت الجراكسة بشكل خاص، وجود أفران مستقلة خاصة ببيوتهم.[١٠]

٢ – الحدادة:

ذكرت دفاتر طابو القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، فئة الحدادين؛ ففي

١- جورج طريف، السلط وجوارها : ٦٢٧ .

٢- القاسمي، قاموس الصناعات: ٢١٨ .

٣- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٤٨ .

٤- سجل ٢، حجة ١٢١ : ٩٥، في ٢١ محرم ١٣٣١ هـ/ ١٩١٢م.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٤٦ .

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧٤.

٧- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٢٧.

٨- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٧٤.

٩- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٠٦-٥١١ .

١٠- مجلة اللطائف، سنة سابعة، في ١٥/١٠/١٨٩٢م: ٢١/٢ .

دفتر ٤٠١ ذكرت (جماعت أنفار من الحدادين)[١] في قرية صخرا، ولم تكرر الإشارة إلى هذه الفئة بشكل مباشر، ويبدو أن بعض الأهالي من نصارى شرقي الأردن تخصصت بهذه المهنة،[٢] ذكر ميرل سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، أنه شاهد حدادين في قضاء عجلون وأنهم من النصارى،[٣] وأكد شوماخر أيضاً في كل زياراته للقرى بأنه التقى بحدادين من أهالي القضاء من النصارى،[٤] ويبدو أيضاً أن الحدادين الوافدين إلى شرقي الأردن كانوا أيضاً من النصاري، وقد ذكر القس كلاين سنة ١٢٨٥ هـ/١٨٦٨م، أنه شاهد رجلين من أهالي الناصرة يعملان في مهنة الحدادة في قرية عرجان،[٥] وشاهدا أيضاً حدادين من مسيحيي حلب، يقومان بصناعة المحاريث لأهالي كفرنجة، مقابل كم عيني من الحبوب.[٦]

عرفت هذه المهنة في القصبات، إلا أن بعض الحدادين كانوا يقومون بأعمال موسمية في القرى، وقد شاهد شوماخر سنة ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤م دكاكين الحدادين في قرية العالوك، وقد تجمعت تحت شجرة البلوط،[٧] ويبدو أن دخول عنصر المهاجرين إلى قضاء السلط وناحية عمان بشكل خاص، أعطى لهذه المهنة أهمية خاصة، فقد أدخل الشراكسة العربات في الجر،[٨] وطوروا أدوات الحراثة والزراعة، واهتموا بالبناء، وخاصة بناء اليواخير، وهي مهنة تحتاج أيضاً إلى الحدادة، وقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية إلى ذلك، ووردت أسماء العديد من المهاجرين الشراكسة ممن يمتهنون الحدادة، وقد سماهم السجل (الحداد الشركسي)،[٩] أما في قصبة قضاء عجلون، إربد، فقد ذكرت السجلات وجود حدادين في القضاء من لبنان ومن عيال صقر في غزة.[١٠]

ترتبط هذه المهنة بالزراعة أساساً، فمعظم الأدوات الزراعية تحتاج إلى الحديد مثل

١- البخيت ناحية بني الأعسر: ١٩٨ – ٢٠٠ .

٢- ما زلنا نجد حتى الآن ارتباط هذه التسمية بعائلات مسيحية كثيرة في الأردن.

٣- Merrill, East of the Jordan, p. ٧٤.

٤- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٩.

٥- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٥.

٦- Ibid, p. ٣٨ .

٧- Schumacher, Across the Jordan, p. ٩٩.

٨- المقتبس، عدد ٤٨٧، في ٢٩ /٩/١٩١٠م، انظر مقالة رفعت خليل الحوراني، حوادث: ١.

٩- نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٣٥٣، راجع دور الشراكسة في الحدادة في : مجلة المقتطف، ج٢، سنة سابعة، في ١٥/١٠/١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م: ١/٢ .

١٠- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١١٩-١٢٠ .

السكة والفؤوس والمناجل والمجارف والقدوم، كما تحتاج إلى الشحذ في حال تثلمها،[١] كذلك الحال مع الأدوات المنزلية مثل البراميل، الملاقط، الأسلحة، مثل الشباري، والخناجر، وربما كان أهالي معان يصنعونها ويبرعون في صناعتها كما أفاد الرحالة فالن،[٢] مع أنه لم يحدد نوعية الأسلحة تماماً. إن من الطبيعي أن تكون هذه المهنة محدودة، وتقتصر على فئة معروفة يتداول أفرادها المهنة في العائلة، ولكنها ضرورية لمجتمع زراعي تسوده مهنة واحدة، ويحتاج فيه الجميع إلى الأدوات الحديدية، أضف إلى ذلك الحاجة إلى الحدادين في حذو الخيل والحيوانات الأخرى.

٣- الحياكة، الصباغة، الصناعات الجلدية، الدباغة:

تتوفر المواد الأولية لصناعتي الحياكة والجلود في شرقي الأردن،[٣] وهي في متناول الجميع تقريباً، سواء في القرى أو البوادي، حيث يكون الصوف والجلود ووبر الجمال وشعر الماعز، ركناً أساسياً من مستلزمات بيت الشعر، وموجودات البيت الريفي، وقد رصد الرحالة هذا الجانب، وحفلت سجلات المحاكم الشرعية بمادة واسعة لمحتويات البيوت والملابس من منسوجات ومواد جلدية وأدوات، فقد أشار القس كلاين إلى صناعة بيوت الشعر في قضاء السلط،[٤] وذكر شوماخر في زيارته لقضاء عجلون، أنه شاهد النساء يغزلن الصوف من إنتاج القطعان، وأبدى إعجابه بصناعة البسط المصنوعة بالألوان النباتية، وقد ثمن البسط التي ينسجها أهالي قرية (حاتم) بشكل خاص، وتمنى أن يشتري منها، وهي مصنوعة من صوف الأغنام، وتصبغ في طبريا بألوان جميلة منسقة،[٥] وعند استعراضنا لسجلات المحاكم الشرعية، نجد أن الحجج تذكر هذه البسط بشكل مستمر، وهي معروفة في التعبير المحلي باسم (الفجة) وتمتاز بألوان زاهية، وتعتبر جزءاً من جهاز العروس، ومن موجودات البيوت عامة، كما أن الحجج تذكر من بين المنسوجات الصوفية (العجمية)[٦] واللبابيد الصوفية، ومنسوجات بيوت الشعر، والمفارش والجنابي والعدول،[٧] والحبال.

١- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ١٧٦.

٢- Wallin, Travels in Arabia, p. ١١.

٣- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p.٤٤.

٤- Ibid, p.٤٤.

٥- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٩٨.

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧٨.

٧- العزيزي، قاموس : ١١٥/٢ .

يبدو أن قصبة إربد ضمت تجمعاً في (حارة الشرابجة) لصناعة الأغطية التي توضع على الدواب، وتعرف (بالخرج) أو الشراب، وهي المرة الوحيدة التي نجد فيها إشارة ضمنية إلى تجمع مهني،[١] عدا إشارة لاحقة في السلط إلى (سوق الإسكافية)،[٢] وهي تختلف عن الإشارة الأولى، فحارة الشرابجة تمثل منطقة تجمع سكني لصانعي الشراب (الخرج) في حين يمثل سوق الإسكافية تجمعاً مهنياً لأصحاب مهنة واحدة، يتم فيه البيع والشراء.

تساهم النساء عادة بالغزل، ويستخدمن المغازل اليدوية والنول اليدوي أيضا، وينسجن منسوجات تسد الحاجات الأولية، لكن القبائل البدوية اعتادت أيضاً على شراء بيوت الشعر من التجار الدماشقة والحلبيين،[٣] تماماً كما هو الحال مع باقي المنسوجات القطنية التي اشتهرت بها السلعة الدمشقية بشكل خاص، حيث تحفل حجج حصر الإرث بأسماء وأنواع هذه المنسوجات الواردة إلى دكاكينهم في قصبات إربد والسلط والكرك، من دمشق أو حلب وغيرها من المدن.

استخدم الأهالي زهر شجرة السماق للصباغة الداكنة،[٤] والنيلة للون الأزرق، ومن المعروف أن نبات النيلة ينمو في الأغوار،[٥] وفي صفد أيضاً، في حين تنمو أشجار السماق في المناطق الجبلية، وخاصة الصخرية، وبسبب قرب صفد من قضاء عجلون، فقد حمل أهالي القضاء منسوجاتهم إلى صفد لصباغتها، فكانوا يسوقون إنتاجهم من المواشي والحبوب إلى أسواق صفد الأسبوعية، ويصبغون إنتاجهم من الصوف في أسواق صفد،[٦] ومن مراجعتنا للسالنامات وكتب الرحالة وسجلات المحاكم الشرعية، لم نجد إشارات واضحة إلى وجود مصابغ في المنطقة، وقد ذكرت مصبغتان في عمان في أواخر القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي،[٧] مما يشير إلى أنها لم تكن مهنة رائجة، بسبب ممارسة الناس لعملية الصباغة بشكل بدائي في بيوتهم، باستخدام الأصباغ الثابتة المتوفرة.

١- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ٣٧٢ .

٢- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٨ .

٣- Tristram, The Land of Moab, p. ٣٣٨.

٤- ما زالت بعض المناطق تستخدمها حتى الآن، وشجرة السماق من نوع الأشجار البطمية، وينتج عن غليها لوناً داكناً، يسميه العامة (سماقي).

٥- Burckhardt, Travels, p. ٣٤٨.

٦- Ibid, p. ٨٢.

٧- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٣ .

أشارت سالنامة ولاية سورية، إلى وجود مدبغة في السلط سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م،[١] وذكر السجل الشرعي في إشارة مبكرة وجود مدبغة في حارة القطيشات في السلط،[٢] إلا أننا لا نجد إشارة مماثلة في باقي الأقضية، وربما عاد اهتمام أهالي قضاء السلط بدباغة الجلود، إلى توفر هذه السلعة بشكل كبير بين قبائل وعربان القضاء، حتى أن سجلات المحاكم الشرعية، أشارت إلى وجود تجار جلود من بين أهالي ناحية عمان أغلبهم من المهاجرين الشراكسة أو الوافدين،[٣] وقد ساعد توفر مصادر المياه ولحاء شجر البلوط في توفير دعائم وأساسيات هذه المهنة في القضاء،[٤] إضافة إلى توفر مادة السماق، وقد ذكر بيركهارت أن أهالي قضاء السلط كانوا يصدرون هذه المادة بكميات كبيرة إلى القدس سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م.[٥]

يرتبط بصناعة الجلود والدباغة، مجموعة كبيرة من السلع الضرورية، مثل سروج الخيل والأحذية والأدوات الجلدية اللازمة لحفظ الأغذية، مثل القرب التي يستخدمها الأهالي لحفظ الماء والسمن والحليب واللبن، وصناعة الغرابيل والكرابيل والأحذية والقفف الجلدية والأحزمة، ولا بد أن نؤكد العلاقة بين ازدهار صناعة ودباغة الجلود، في قضاء السلط وناحية عمان،[٦]ودخول المهاجرين إلى المنطقة بخبراتهم، وخاصة الجراكسة الذين طوروا صناعة الجلديات مثل الأحزمة والكرابيج الجركسية واللجم الموشاة بالفضة، وهو ما سماه أهالي المنطقة (عدة خيل جركس)،[٧] وكانت مرغوبة بين الأهالي. وتخصص الوافدون إلى ناحية عمان بصناعة السروج،[٨]أما في قصبة السلط، فقد عمل الوافدون أو ما سمي (بالأغراب) في تصنيع الأحذية، وكونوا غالبية العاملين في (سوق الإسكافية)،[٩] ويبدو أن ازدهار هذه المهنة في قصبة السلط يعود إلى إقبال العشائر البدوية في القضاء على شرائها، كما عرفت قصبة إربد أيضاً مهناً ترتبط بصناعة الجلود ودباغتها مثل الفراء، ووجد في سوق القصبة

١- سالنامه ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٨-٣٤٩.

٢- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ١٧٤ .

٣- نوفان الحمود،عمان وجوارها :٣٥٠ .

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٢٢ .

٥- Burckhardt, Travels,pp. ٣٤٩-٣٥٠.

٦- راجع : النمر، تاريخ نابلس : ٢/٢٨٤ .

٧- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٤٩ .

٨- المصدر نفسه .

٩- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٨، الطراونة، تاريخ البلقاء : ١٧٥ .

حوانيت تخصصت ببيع الفراء وإنتاجها حتى زمن متأخر،[1] كذلك دخلت صناعة الأحذية إلى قصبة إربد مع الوافدين اعتباراً من سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م و ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، حيث وردت إشارة إلى اسكافي توطن في القصبة،[2] و(جزماتي) يصنع الأحذية وهو من الوافدين،[3] إضافة إلى مهنة السروجي الضرورية للأهالي، والتي يتداولها أهالي القضاء الذين يزورون سوق إربد الأسبوعي.

رغم تعدد الصناعات المرتبطة بالغزل والدباغة والجلود، إلا أننا لا نجد إشارة صريحة إلى تجمع هؤلاء العاملين في هذه المهن، ضمن تنظيم (حرفي) أو (نقابي)، والإشارة الوحيدة التي تلفت الانتباه هنا، وجود (حارة) تضم أصحاب حرفة واحدة في قصبة إربد، ونفهم منها ضمناً أن (حارة الشرابجة) في إربد تمثل تجمعاً لصانعي الشرابجة، دون أن يعني ذلك وجود تنظيم لهم.

٤- عصر السكر في منطقة الأغوار:

عرفت منطقة الأغوار المحاذية لشرقي الأردن كمنطقة زراعية ممتازة، وعلى رأس هذه المزروعات قصب السكر. ذكر النويري (ت سنة ٧٣٢هـ/١٣٣٢م)[4] تفاصيل صناعة السكر في الأغوار، وأشار إليها المقدسي دون أن يحدد أماكنها وطرق تصنيعها،[5] وقد وصف النويري عملية عصر السكر بالتفصيل، ولأهميتها سننقلها باعتباره قريب من مرحلة العهد العثماني: (تمر عملية عصر السكر بعدة مراحل، حيث يجلب قصب السكر على ظهور الجمال أو الحمير من الحقول إلى المصنع، ويبنى عادة من غرف ... وأول أجزاء هذا المصنع دار القصب، حيث تجرد الأعواد من أقصابها، لينقل إلى بيت النوب،[6] وينقل إلى حجر العصر في أوعية مصنوعة من الخوص تسمى أفراد، وتقوم الأبقار بإدارة الحجر أو دواليب المياه أو الأعواد الخشبية، ويصفى ما يخرج من عصير في منخل موضوع في قفص،

١- زرت السوق القديم، ووجدت العديد من هذه الحوانيت القديمة بأدواتها، وتبين لي أن بعضها ظلت تمثل مهنة عائلية متوارثة حتى اليوم، إلا أن بلدية إربد قامت بهدم هذا السوق مؤخراً (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

٢- A-٤, p.١٩.

٣- سجل ٥، حجة ٣: ٨٨، في ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

٤- النويري (ابو العباس أحمد ت ٧٣٢هـ/١٣٣٢م) نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة، ١٩٧٦م.

٥- المقدسي (محمد بن أحمد شمس الدين)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق جان دي غويه، ليدن، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م: ١٨٠.

٦- حيث يتم غسل القصب.

وينزل إلى المطبخ، حيث يصفى في جرار (خوابي) ويوقد تحتها حتى تغلي، ثم ينقل في قياطين كبيرة، بها أكياس من الصوف لتصفى بها في دنان كبار، ثم ينقل إلى قدود نحاسية ليطبخ فيها، ثم يصب في (بيت الصب).

هذه الخلاصة التي نقلناها عن النويري، تشير بوضوح إلى أهمية هذه البضاعة، ويبدو من الدراسة الأثرية الحديثة مطابقة هذا الوصف على أرض الواقع.

أشار شوماخر إلى مناطق عدة في الأغوار في زيارته لها سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م،[١] وحدد المواقع الأثرية فيها، وذكر المعاصر في وادي زقلاب ووقاص ووادي العرب وطبقة فحل، وتلت هذه الملاحظات دراسات أثرية ومسوحات حديثة، يمكن الإشارة إلى بعضها، حيث وجدت معاصر أثرية في (تل السكر، شمالي المشارع، ويعتقد أنها تعود إلى فترة الأمويين، ثم الفترة الأيوبية / المملوكية)،[٢] وهي عبارة عن معاصر تدار بواسطة شلال ماء من طبقة فحل، ثم في موضع (كريمة الجنوبية) ويبعد عن مقام الصحابي أبي عبيدة عامر بن الجراح مسافة ثلاثة كيلو مترات شمالاً، ومعاصر موقع ضرار شمالي دير علا، ويعود إلى الفترة الأيوبية/ المملوكية.[٣]

إن احتمال استمرارية نشاط السكان في مطلع العهد العثماني في زراعة القصب وتنقيته وعصره وارد تماماً، ونظن بأن هذه الصناعة استمرت في المنطقة، إلا أننا لا نجد مصادر مأمونة تجعلنا نشير إليها طوال العهد العثماني، وهو ما يجعلنا أيضاً نتوقع استمرار انتاج مزارع النيلة وتبادلها مع باقي المناطق،[٤] حيث شكل كلاً من السكر والنيلة منتجات

١- Schumacher, Pell, pp. ٣١-٣٦, ٧١-٧٢, ١٤٩-١٦٠.

٢- انظر دراسة مجاهد حسين:

M. Muheisin, A Survey of Prehistoric Cave Sites in The Northern Jordan Valley (١٩٨٥), in A. N. Garrard and H. Gebel (eds), The Prehistory of Jordan, The State of Research, ١٩٨٦, Oxford, ١٩٨٠, pp. ٥٠٣-٥٢٣.

٣- راجع نتائج المسح لدى : محمد خير ياسين وزملائه:

M. Ibrahim, J. Sauer, and M.K.Yassin, The East Jordan Valley Survey ١٩٠٥, Bulletin of the American Schools of Oriental Research (BASOR) ٢٢٢, ١٩٧٦, PP. ٦٣-٦٥.

وانظر : M.K. Yassin (ed) Archaeology of Jordan, Essays and Reports, Amman, ١٩٨٨

٤- عرفت منطقة (زغر) في أقصى جنوبي البحر الميت بزراعة النيلة وتصديرها، ابن حوقل، صورة الأرض: ١٦٩ .

زراعة تحتاج إلى تقنية متميزة في التصنيع، وهو ما برع فيه أهالي منطقة الأغوار منذ عهود مبكرة، أقلها على التقدير العهد الروماني. إن هذه المعلومات لا تدعمها السجلات الرسمية أو الشرعية، لكننا على ثقة من استمرار أهالي المنطقة في زراعة وعصر قصب السكر، وفي إنتاج النيلة واستخدامها.

٥- مهن المكاري، الجمّال، البيطري، القصاب:

من المهن الملازمة للمجتمع الزراعي، مهنة الأكاري والجمّال والبيطري، وقد ذكرتها سجلات المحاكم الشرعية وأشارت إلى أصحابها في القصبات، وابتداء، امتلك أصحاب الأراضي الواسعة جمالاً، لنقل حبوبهم عليها، لكن الحاجة العامة لنقل محاصيل الحبوب للتصدير، دفعت البعض إلى امتهان هذه المهنة، وتعرف باسم **(المكاري)**،[١] وتطلق على من يملك عدة دواب يؤجرها للركوب وحمل البضائع من بلد إلى آخر، وكانت مهنة رائجة قبل مد خط السكة الحديدية، وذكرت السجلات الشرعية أيضاً فئة **(الجمالية)** في قرية البارحة في ناحية بني جهمة،[٢] وكانوا يتاجرون مع درعا،[٣] كما أقام المكاريون من أهالي قرى نابلس في قصبة إربد،[٤] وهي إشارة متوقعة إلى التبادل التجاري بين المنطقتين، وذكرت سجلات السلط الشرعية عدداً من المكارية، وكان المكاري من السلط ينقل حمل الخشب من القدس مقابل ١٠٠ قرش لكل قنطار، وهي إشارة إلى مهنة دائمة تدر دخلاً دائماً ومقبولاً.

يرتبط بالحيوانات أيضاً مهنة البياطرة،[٥] وهم المعنيون بمعالجة الحيوانات وحذوها، وقد ذكرتهم السجلات الشرعية في قصبة إربد باسم **(العارفين بسن الخيل والمشهورين بذلك)**، وكانوا في العادة من أهالي الشام من خارج القصبة، ولهم دكاكين معروفة في السوق، ويبدو من الإشارة إلى وجود ثلاثة بياطرة في القصبة سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.[٦]

إن حجم السوق كان كبيراً، وإن الحاجة إليهم تمثل كثافة في العمل، وهو أمر طبيعي ومتوقع، وأشارت السجلات أيضاً إلى وجود قصابين ولحامين في القصبات فقط، فذكر في

١- القاسمي، قاموس الصناعة الشامية : ٤٦٦/٢.

٢- سجل ٥، حجة ٤: ٩١.

٣- سجل ٢، حجة ١٨٩ : ١٧٩، في ذي القعدة ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٣م.

٤- سجل ٢، حجة ١٧٤: ١٢٥، في ١٨ رمضان ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م.

٥- القاسمي، قاموس الصناعات الشامية: ٥٨/٢-٦١ .

٦- سجل ١، حجة ٧٢ : ١٩، في ٥ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

إربد لحامين اثنين،[1] في حين ذكرت أسماء العديد من القصابين في السلط،[2] وترتبط هذه المهنة بنمط جديد من الحياة، وبازدياد عدد السكان وتطور القصبة.

٦- البناؤون والكلاسون:

مع قدوم فئة التجار والموظفين والدرك إلى القصبات، وخاصة إلى إربد والسلط والكرك، واستقرارهم منذ السبعينيات من القرن الماضي، برزت الحاجة إلى بناء المساكن، حيث ظهرت فئة من الوافدين ممن تولوا مهمة تقطيع الحجارة وتشذيبها والعمل في الشيد (الكلس) والمقالع والقصارة والبلاط والنقاشة وتطيين المنازل القديمة بشكل دوري، ويبدو أن قصبة السلط حازت على النصيب الأكبر،[3] وشهدت نهضة عمرانية واضحة، فبنيت البيوت الكبيرة للعائلات المتنفذة والجوامع والكنائس للطوائف التي أخذت تظهر تباعاً في القضاء، واستقطبت فئة من البنائين والحجارين والنقاشين حيث عرفت السلط أسلوب المقاولة والمناقصات في البناء والقصارة والبلاط، وجلبت الحجارة من محاجر السلط ووادي شعيب، والتربة من قرية صويلح، وعرفت (برمل صويلح) وتربة ماحص التي دخلت فيما بعد بصناعة الإسمنت.[4] كما ذكر سجل شرعي إربد البنائين المقيمين في القصبة من أهالي نابلس، وهم تحديداً من حارة الياسمين فيها، ويقيمون في إربد (بصفة حجارة)،[5] وأبدت المصادر اهتماما خاصاً بحجر الكلس، وأحجار البناء في قضاء عجلون، وأصبح لها فئة متخصصة بالمقالع واستخدام الحجارة الكلسية وفرضت عليها الضريبة، واستمر هذا النظام حتى مطلع عهد الإمارة في العشرينيات، وذكرت سجلات السلط المتعاملين بالكلس وحجارتها باسم (المشيد).[6] إن الإستخدام الواسع للشيد في تبييض المنازل وطلائها من الداخل وأحياناً من الخارج، جعل لهذه المهنة أهميتها المتزايدة، مع تزايد حجم البناء وعدد السكان.

١- سجل ١، حجة ١: ٢، ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وسجل ٢، حجة ١١١ : ١٤٥، في ٢٠ صفر ١٣٣٢ هـ/١٩١٤م.

٢- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٥ .

٣- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٠-٦٣٢ .

٤- المصدر نفسه : ٦٣١ .

٥- سجل ٢، حجة ٢٧٦ : ١٤٦، في ١٣ شوال ١٣٤٠ هـ/٨ حزيران ١٩٢٢م. وسجل طابو E.٤٣ : ١٠٠.

٦- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٣ .

٧- **النجارة وصناعة الأدوات الخشبية والتحطيب وصناعة الفحم:**

غطت الغابات مساحة جيدة في شرقي الأردن، وقد وصف الرحالة هذه الغابات وأبدوا إعجابهم بجمال أشجارها وضخامتها،[١] وقد أولت الدولة العثمانية الأحراش اهتماماً، فأصدرت نظاماً خاصاً بها،[٢] ومنعت الاحتطاب بسبب زيادة الاعتداء على الأحراش، خاصة وأن نظام الالتزام لتأمين الدولة بالحطب والفحم أضر بقضاء عجلون بشكل خاص،[٣] وأدى مرور خط السكة الحديدية في شرقي الأردن إلى زيادة الضغط على حراج عجلون والشوبك، وعمل نظام الالتزام ودخول السكة الحديدية على إضعاف الثروة الحرجية، وكان الأهالي يستغلون الحراج لأغراض البناء والتدفئة وصناعة الأدوات البسيطة، إلا أن الأمر تطور مع دخول المهاجرين، وتطوير الأدوات الزراعية، بعد إدخال العربات والأدوات المحسنة.

مارس أبناء قضاء عجلون مهنة التحطيب وصناعة الفحم،[٤] وكان الأهالي القاطنين قريباً من الحراج يجمعون الحطب ويبيعونه في سوق قصبة إربد، أما أصحاب المفاحم فكانوا ينقلون إنتاجهم من عجلون إلى دمشق،[٥] أو إلى قرى شمال فلسطين، وخاصة سمخ.[٦]

استخدم الأهالي الخشب للصناعات اليدوية البسيطة في قضاء عجلون، مثل الحفر وتصنيع أدوات المطبخ كالباطية والكرمية،[٧] ومهابيش القهوة،[٨] ويختص أهالي المزار الشمالي بتصنيعها، إما من خشب البلوط أو المشمس أو البطم أو الخروب، وذلك بمواصفات خاصة، حيث يتم خزن الخشب لمدة تتراوح بين عام أو عامين في كهف بعيد عن ضوء الشمس، ثم تجري عملية حفرها بأدوات بسيطة، وبمهارة خاصة، وتزيينها . واستخدم أهالي السلط اخشاب الحراج وخاصة من البلوط والصنوبر والصفصاف لتصنيع الأدوات الخفيفة، ولعمل الأبواب والشبابيك للمباني، وصناعة المحاريث الخشبية، والأدوات الزراعية،[٩] ومع

١- Le Strang, A Ride Through Ajlun, p. ٢٤٤.

وانظر أيضاً: A Handbook of Syria, p. ٥٩٨, Buckingham, Travels, Vol. II p. ٢٤٤.

٢- الدستور، ج٢، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، نظام الأحراش.

٣- البشير، عدد ١١٥١، في ١٤ تشرين الثاني ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.

٤- انظر ملاحظات جرترود بل: Bell, The Desert and The Soun, p. ٢٣.

٥- القاسمي، قاموس الصناعات الشامية : ٢/٣٣٦.

٦- أوراق مصطفى وهبي التل، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، (غير مرقم).

٧- سجل ١، حجة (بلا) : ٥٧-٥٨، في ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

٨- سجل ٢، حجة ١٠٥ : ٨٤-٨٥، في ٢١ ذي الحجة ١٣٣٠ هـ/١٩١٨ م، وحجة ١٠٦ : ٧٦، في ذي القعدة ١٣٣٠ هـ/١٩١٨م.

٩- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٣ .

ازدهار حركة البناء ظهرت فئة من المهتمين، وعلى رأسهم فئة النجارين، وبعضهم من الوافدين إلى السلط، كما عمل بعض أهالي السلط أيضاً بهذه المهنة،[١] وقد تقاضى بعضهم أجرة عينية مقابل أعمالهم، إلا أن مهنة النجارة ازدهرت بين الجراكسة من المهاجرين، وخاصة في مجال تصنيع الأدوات الزراعية والعربات والشواعيب والمذاري ومعالف الحيوانات والصناديق، إضافة إلى المواد المنزلية التي أشارت إليها السجلات الشرعية مثل، الخزائن، الخوابي الخشبية، الصاعات الخشبية، الغربال، أعمدة الخيم، ويلاحظ أن حجج حصر الإرث لبيوت الشراكسة تشير إلى وجود (عدة نجار) من بين الموجودات،[٢] وهي إشارة لها دلالتها على تطوير هذه المهنة وتعميمها، بسبب ازدياد الحاجة إليها مع تطور مظاهر الحياة والعمران، وتشير أخيراً، إلى أن قصبة السلط عرفت بتصنيع المسابح من الأخشاب الصلبة، التي تتميز بها منطقة السلط، والتي لا نجد لها مثيلاً في باقي المناطق.[٣]

٨- الصناعات الغذائية والمهن المرتبطة بها:

عرف مجتمع شرقي الأردن الزراعي/ الرعوي، إنتاج العديد من الصناعات الغذائية الحيوانية والنباتية، وعلى رأس هذه الصناعات، طحن الحبوب وعصر الزيوت من الزيتون والسمسم وشجر الخروع، فقد عرفت شجرة الزيتون المعمرة في كافة أنحاء بلاد الشام، وبشكل خاص في أنحاء عديدة من شرقي الأردن، وانتشرت زراعة الزيتون منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وأبدت الدولة عنايتها بها، وأصدرت الأنظمة المتلاحقة لحمايتها.[٤]

وصف لي سترانج عملية عصر الزيتون بالتفصيل في منطقة عين جنا،[٥] وبعده بعام واجد، وصفها شوماخر بتوسع،[٦] وتتلخص الطريقة البدائية بسلق الزيتون على نار هادئة، ونشره على الأسطح ليجف، وبعد ذلك تبدأ عملية (الدرس) على (حجر اليد) وهي حجارة خاصة ما زالت متوفرة في الأرياف، تدار بواسطة الدواب، وبعد عملية الهرس، يوضع الزيت

١- انظر ذلك في سجلات السلط الشرعية، المصدر نفسه : ٦٣٤ .

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٢ .

٣- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٦ .

٤- الدستور، ترجمة نقولا نقاش: ٢/٣٨٧، المر، أحكام الأراضي : ٤٤ .

٥- Le Strang, A Ride Through Ajlun, pp. ٢٨٨-٢٨٩.

٦- Schumacher, Across the Jordan, p. ٢٨٩.

في قدر كبير ليغلي، ويصب بعدها في ققف، ليعاد إلى حجر البد ثانية، ويصبح جاهزاً للعملية الأخيرة، وهي عصره على آلة خشبية، وقد اعتاد الأهالي حفظ الزيت في جرار كبيرة تعرف (بالخوابي) وكانوا يحضرونها من راشيا الفخار في لبنان،[١] ومن أنواع الزيوت المصنعة في المنطقة، عصر السمسم لاستخراج زيت السيرج،[٢] ويستخدم زيت السيرج في صناعة أغذية عديدة متداولة في المنطقة، ومن بينها الحلاوة التي تشير إليها حجج حصر إرث التجار الشوام في متاجرهم عادة، وخاصة في قصبة إربد،[٣] كما يستخرج زيت الخروع من بذور الشجرة، وهي تنمو في مناطق الأغوار، ويستخدم زيت الخروع للتطبيب والإضاءة، وتشبه عملية استخراجه، استخراج زيت الزيتون، حيث تبدأ بنشر البذور على الأسطح تحت أشعة الشمس، ثم طحنه على الرحى، ووضعه في قدر من النحس وغليه بالماء الحار حتى درجة الغليان، وحفظه أخيراً في جرار من الفخار، واستخدامه في الإضاءة.[٤]

لقد تعددت الصناعات الغذائية، وعلى رأسها تجفيف الفاكهة، مثل العنب والتين لانتاج النبيذ والزبيب والقطين، تذكر سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، أن السلط تنتج مائتي قنطار من الزبيب الممتاز، وأن جيش الدولة العلية يستهلكه،[٥] كما أشارت جريدة ولاية سورية الشام في وقت مبكر إلى جودة هذا الإنتاج، وأنه سلعة مرغوبة خارج القضاء، [٦] وخاصة في أوروبا ، [٧] كذلك الحال مع القطين بأنواعه المتعددة ، والذي يعتبر من الأغذية الرئيسية لدى الأهالي شتاءً، كذلك الحال مع الدبس والملبن (الخبيصة)، إضافة إلى النبيذ بين المسيحيين من أهالي شرقي الأردن، [٨]وكل هذه المواد تنتجها الأسرة وتحفظها بأدوات جلدية أو فخارية أو خشبية.

أما الإنتاج الحيواني فأوسع انتشاراً، مثل السمن والزبدة والأجبان والألبان والكشك

١- Burckhardt, Travels, pp. ٢٩٢-٢٩٤, Oliphant, Land of Gilead, p. ١٩٤.

٢- محمد الطراونة، تاريخ البلقاء: ١٧٣ .

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ٣٨٦ .

٤- أوراق صالح المصطفى التل، انظر : احمد عويدي العبادي، العشائر الأردنية (نسخة محفوظة في القاعة الهاشمية، مكتبة الجامعة الأردنية: ٢/١٣٤-١٣٥، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : صالح التل، اوراق.

٥- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩/١٨ م: ٢٧٩ .

٦- سورية الشام، عدد ٨٨٤، في ذي الحجة ١٢٩٩هـ/ تشرين الأول ١٨٨١م، وانظر : كرد علي ، خطط الشام : ٤/ ١٩٠.

٧- المقتبس ـــ عدد ٩٥٦، في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م : ١.

٨- A Handbook of Syria , P. ٦٠٣.

والجميد، وقد حظي موضوع تصنيع الكشك باهتمام الرحالة الذين زاروا قضاء عجلون ولواء حوران، باعتباره من الأطعمة الشعبية المتداولة في المنطقة، وهو طعام مطبوخ من اللبن والبرغل، يحفظه الأهالي في الجرار بعد تجفيفه،[١] وقد عرف قضاء السلط بإنتاجه المميز من السمن البلقاوي،[٢] وكان السمن البلقاوي يباع خارج القضاء، وله شهرة واسعة،[٣] وارتبط بمهنة (الحلواني) وخاصة في تصنيع حلوى الكنافة في نابلس، حيث كان يتم تصدير السمن إلى نابلس، وعرفت قصبة السلط هذه المهنة بين الوافدين، لتوفر السمن البلقاوي اللازم لها،[٤] وقام الجراكسة من المهاجرين بتصنيع الأجبان، خاصة وأنهم عرفوا بتربية الأبقار في البساتين المروية على جانبي سيل عمان وجرش.[٥]

ومن المهن المرتبطة بالطعام والشراب، مهنة القهوجي والسقاء، فقد ذكرت سالنامة ولاية سورية وجود (قهوة خانة) في قضاء السلط سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م،[٦] وعند مرور الرحالة ميرل بمخاضة نهر الأردن، ذكر بأنه توقف في مقهى هناك وتناول القهوة، وأكد بأنه مقهى وخان في آن معاً،[٧] وذكرت سجلات قضاء عجلون الشرعية، إشارة إلى مهنة القهوجي في قصبة إربد سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م،[٨] إلا أن انتشار المقاهي وبالتالي مهنة القهوجي لم تكن عامة في قصبات شرقي الأردن، رغم أنها ظاهرة واضحة في مدن وقصبات ولاية سورية في هذه الفترة، وقد ترتب عليها مظاهر اجتماعية تختص بالمدن والقصبات.

عرفت أيضا مهنة أخرى ترتبط بالطعام والشراب، وهي السقاء، وتتلخص في جلب المياه على الدواب ونقلها إلى البيوت في القصبات، خاصة في إربد والسلط،[٩] وهي من المهن الضرورية التي لا يتم الاستغناء عنها في القصبات.

١- Burckhardt, Travels, p. ٢٩٢.

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٤٨ .

٣- المقتبس، عدد ١١٠٦ : ١-٢ .

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٦ .

٥- مجلة اللطائف في ١٥/١٠/١٨٩٢م، سنة سابعة : ٢/٢١٠ .

٦- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣٤٨ .

٧- Merrill, East of The Jordan, p. ١٩٨.

٨- سجل ١، حجة ١: ٢، في ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٩- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٧ .

٨- مهن أخرى:

من المهن والحرف التي ذكرتها السجلات، السباك، ذكر سجل طابو إربد سنة ١٢٩٩مالي/ ١٨٨٣م/ ١٨٨٤م، أن سباكاً وفد إلى قصبة إربد واشترى فيها قطعة دكان وأقام فيه،[١] كذلك الحال مع مهنة الحلاق، وهناك إشارات قليلة إلى هذه المهنة، وخاصة في القصبات،[٢] وأيضا إلى مهنة الصاغة، وقد ذكر الرحالة وجود صياغ من أهالي مدن بلاد الشام في قرى قضاء عجلون مبكراً،[٣] وأشارت السجلات الشرعية إلى مهنة الصياغة في مواضع متعددة.[٤]

وذكر في قصبة إربد العديد من محلات الصاغة في السوق، ومن المهن أيضاً أصحاب الحمامات الذين اختصوا بالعمل في قصبتي السلط وعمان،[٥] ومالكي الخانات في القصبات، وخاصة في قصبتي إربد والسلط،[٦] ومهنة الناطور وهي من المهن الشائعة، حيث ينتشرون في كل القرى وعلى مدار العام، ومهنة العطار وكاتب العرائض، وعامل في خط (الشمندوفر) أي خط سكة الحديد،[٧]ومهنة الدلال، وهي ترتبط بالبلدية، حيث يقوم الدلالون ببيع الأموال والأملاك بالمزاد العلني من قبل البلدية أو المصرف الزراعي، وقد أشارت السجلات في قصبة إربد إلى العديد من الدلالين، مما يؤكد اتساع عملهم والحاجة إليهم،[٨] ومن الطبيعي أن يكون لكل بلدية دلالها أو دلاليها، وهو ما نتوقع أن نجده في سجلات البلديات، إلا أن إتلافها يحول دون تتبعنا لهذه المهنة.

ومن المهن أيضاً صانعي الأختام، وهي مهنة ضرورية للأفراد والموظفين والرسميين على حد سواء، ذلك أن أي معاملة مالية أو إدارية لا تتم إلا باستخدام الأختام، بسبب عدم

١- A-٤ : ١٩ وانظر أيضاً، جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٤١ .

٢- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٦.

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧١ .

٤- سجل ١، حجة (بلا) : ٥٩، في ٢١ محرم ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢م، سجل ١، حجة (بلا) : ٦٠-٦١، في ٣ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م، وانظر بالنسبة لقصبة السلط، جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٤٣- ٦٤٦ .

٥- جورج طريف، السلط وجوارها :٦٣٧ .

٦- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٣٦-٦٣٧، هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٤٧٥ .

٧- سجل ١، حجة (بلا): ١٤٤-١٤٥، في ٤ صفر ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، سجل ٢، حجة ٢١٧ : ١٩٤، في ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

٨- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧٦ .

شيوع الكتابة بين الأفراد، وقد تلازم الخاتم مع مهنة المختار في كل قرى شرقي الأردن،[١] ويجب الإشارة إلى مهنة مبيض النحاس أو النحّاس، وهي مهنة لها حضورها في كل أنحاء بلاد الشام في هذه الفترة، نظراً لحاجة البيوت، وخاصة بيوت الفلاحين إلى صقل وتصليح الأدوات النحاسية، سواء أكانت من النحاس الأبيض أو الأصفر، وأشارت سجلات قضاء عجلون الشرعية إلى وجود نحاس من الوافدين في قرية المزار، وذلك سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م،[٢] ولا بد من الإشارة أيضاً إلى العطارين والصيادلة والأطباء في البلديات، وخاصة الصيادلة (أجزاجي) ابتداء بسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.[٣]

وفي محاولة لرصد أنواع المهن والحرف في قضاء السلط، أعد الباحث جورج الطريف جدولاً بهذه المهن، استناداً إلى السجلات المتوفرة له، فتبين بأن في محلة العواملة بقصبة السلط مهناً متعددة منها، الحجار، الاسكافي، الفولجي، القصاب، القهوجي، الحذّاء، المنجد، النجار، أما في محلة الأكراد في القصبة فذكرت مهن، بقال، قصاب، نجار، حلواني، سمكري، خياط، بياع سماق. وفي محلة الأغراب تمت الاشارة إلى مهن حجار، خياط، فران، خانجي، فوّال، اسكافي، قصاب، نجار، سقاء، حلواني، مبيض، دباغ، مكاري، بيطار، خاناتي، بستنجي، نقاش، ووجد في محلة القطيشات أحد السقائين، وحجار في محلة الفواعير،[٤] وبالمقابل، فقد رصد الباحث أيضاً هذه المهن بين أبناء الطوائف المسيحية في السلط، فوجد أن من بينهم، حجار، بستنجي، نجار، بناء، قصاب، اسكافي، نحاس، مبيض، حلاق، كندرجي، صايغ، في حين كان أهالي قرى ماحص وام جوزة والرمان والرميمين من المزارعين فقط، وظهرت مهن أخرى بين الوافدين من أهالي الفحيص.[٥]

أما في قصبة إربد فقد رصدت السجلات الشرعية مهناً أخرى مثل، معماري، معلم بناء، حجار، كاتب عرائض، بائع أدوية وعقاقير، طيان، عطار، كندرجي، بيطار.[٦]

قبل أن ننتهي من هذه الدراسة للمهن والحرف، لا بد من الإشارة إلى تخصص

١- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧٨.

٢- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧٥-٣٧٦ .

٣- سجل إربد ٥، حجة ٢: ٧٢-٧٥. في ١٣٣٦ هـ/١٩١٨م.

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٤٠-٦٤٦ .

٥- المصدر نفسه .

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٧٥.

العشائر البدوية في شرقي الأردن، بحرق نبات الأشنان (القلي)[١] وتوريده إلى نابلس لاستخدامه في صناعتي الصابون والزجاج، وقد أشار الرحالة إلى ذلك مبكراً، ومنهم بيركهارت،[٢] وأوليفانت،[٣] ويتوفر نبات الأشنان في جبال البلقاء والشراه، وفي بعض قرى ناحية بني عبيد، حيث شاهد بيركهارت الأهالي يجمعونه ويحرقونه،[٤] وكان البدو وبالذات عرب الصخور، يتعهدون جمعه وحرقه، وإرساله بقوافل محروسة إلى نابلس،[٥] كما شارك عربان بني حسن في الجمع وحرق الأشنان حسبما ذكر الرحالة ليس LEES،[٦] ويبدو أن هذه العملية مربحة وتتم على نطاق واسع، إذ إن إدارة محمد علي باشا أخذت عنه الضرائب،[٧] وكان يخصص للشيخ الذي يقوم بحراسة القافلة نسبة من الأرباح، وتفرض هذه النسبة على كل حمل من القلي عند وصولها إلى نابلس،[٨] وهي بالتأكيد نسبة ممتازة، لأن تعداد القافلة الواحدة كان يصل إلى ألف جمل،[٩] هذه العملية تشير إلى علاقة واسعة ودائمة بين بدو شرقي الأردن وقصبة نابلس، وإلى وجود ما يشبه التخصص في جمع القلي وحرقه، وإلى توفر دخل دائم لهذه القبائل عن طريق توريد هذه المادة ونقلها بآلاف الجمل وبصورة موسمية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى تفرد بيركهارت بذكر تصنيع (ملح البارود) في قرية سوف، حيث وصف كيفية صنعه في البيوت، ولاحظ أن أهالي سوف يبيعون إنتاجهم إلى البدو، وأنه ليس من النوع الجيد، لكنه متداول في المنطقة بسبب الحاجة إليه،[١٠] ومن الجدير بالذكر ، أن الدولة سنت نظاماً خاصاً لبيع البارود في الولايات العثمانية ، وحصرته في المراكز والولايات،[١١]إلا أن الحاجة المحلية دفعت بالتجار إلى تجاوز هذا النظام وبيعه في الدكاكين.

١- Merrill, East of The Jordan, p. ٤٧٤.

٢- Burckhardt, Travels, pp. ٣٤٩-٣٥٠.

٣- Oliphant, The Land of Gilead, p. ١٩٤.

٤- Burckhardt, Travels , PP٣٤٠-٣٥٠.

٥- مجلة الجنان، في ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٠م: ٣٠٦/١٠ .

٦- Lees, Life and Adventure, p. ٨٠

٧- أسد رستم، المحفوظات، م ٢ : ١٣٣-١٣٤ .

٨- النمر، تاريخ جبل نابلس: ٢٨٨/٢- ٢٨٩ .

٩- المقتبس، عدد ٥٠٨، في ٢٦/١٠/ ١٩١٠ م: ١.

١٠- Burckhardt, Travels, p. ٣٠٠.

١١- الجنان، لسنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٧٣م: ٥١٥-٥١٦، و ج ١٦، ١٢٨٠ هـ/ ١٨٧٣ م: ٥٥٦/١٥ – ٥٥٧ .

خامساً : (التجارة الداخلية، والخارجية، والأسواق، والتجار، والمعاملات التجارية):

لا تسعفنا دفاتر الطابو العثمانية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، لمعرفة الوضع التجاري لشرقي الأردن في هذه الفترة، إلا أن نمط الحياة المتمثل في المزارع والتيمارات، يشير إلى مجتمع زراعي مكثف، تقاسم الدول فيه الرعية على ربع الناتج من الزراعة، وتأخذ منهم رسوماً عن الثروة الحيوانية، وعن إنتاجهم من الزيت والطواحين والمفاحم والاحتطاب، وتستوفي رسوماً أخرى مثل البادهوا، الجرم والجنايت، العروسانة، فتح بيدر، كما يدفع النصارى منهم الجزية المقررة، والإشارة الوحيدة التي ترصدها دفاتر الطابو هي رسم (باج بازار واحتساب)[١] في كل من قصبتي إربد والسلط، فقد ذكر باج بازار واحتساب في منتصف القرن في إربد وقيمته ٢٠٠٠ أقجة ، ومعنى هذا أن في قصبة إربد سوف كبير يخدم الناحية ،[٢] وأن الاحتساب مهنة موازية، لها حضورها داخل السوق، وهو أمر متوقع، لأن قصبة إربد تمتعت في العهد المملوكي بأهمية خاصة وكان لها سوق معروف، وارتبطت هذه الناحية بطريق الحج وموسمه بشكل كبير. كذلك الحال مع قصبة السلط، حيث أخذت الدولة في منتصف القرن أيضاً، باج بازار واحتساب ٨٠٠٠ أقجة، مضافاً إليه أيضاً رسوم النحل والمعزة،[٣] ويبدو من دمج البازار مع رسم النحل والماعز في قصبة السلط، أن الرسم لم يكن كبيراً مقارنة بباج بازار إربد.

إن هذه الإشارات لا تحدد نوعية التبادل وحجمه، أو حجم السوق في كل من قصبتي إربد والسلط، إلا أن الأمر المؤكد أن باقي أجزاء شرقي الأردن، اعتمد على أسواق القصبات، ومنها سوق الكرك، حيث أشار دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥) إلى وقف دكاكين من سوق الكرك، بلغ عددها أربع خراب واثنتان معمورتان،[٤] وربما حملت هذه المعلومة إشارة إلى تراجع قيمة سوق قصبة الكرك، بعد انهيار العهد المملوكي، وتراجع قيمة القصبة، ذلك أن وجود أربع دكاكين وصفها الدفتر بأنها (خراب) يشير صراحة إلى حالة من الإهمال والتراجع، وفي الوقت نفسه، فإن سكوت الدفتر عن استيفاء الدولة (لباج بازار) في الكرك، دليل على صدق استنتاجنا، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارة الموسمية التي ترتبط بموسم الحج في كل المناطق التي يمر بها طريق الحج.

١- البخيت، ناحية بني جهمة، ٥١٢، البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٤٢ .

٢- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١٢ .

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل(١٨٥) : ٣٣٤- ٣٣٧ .

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥) : ٣٣٤- ٣٣٧ .

شهدت الدولة حالة انحسار للسلطة المركزية عن أقاليمها، في مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، واستمر هذا الوضع بشكل متفاوت في القرنين الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي والثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وعانت الدولة خلالهما من مشاكل مالية، وتراجع النظام التجاري الزراعي، مقابل ظهور نظام الالتزام، فمنحت الدولة الملتزمين (المقاطعجية) حق جمع الضرائب من المقاطعات، وأدى هذا الأمر إلى انحسار حقيقي لسلطة الدولة، وإلى تكريس سلطة جديدة تمثل الموظفين غير الحكوميين من الزعامات المحلية، فوقفوا حاجزاً بين الدولة والمجتمع، وتسلطوا على البيئات القبلية والمجتمعات الجبلية البعيدة عن السلطة، وأساءوا بذلك إلى الحياة الزراعية، وإلى العلاقات بين السلطة والرعية، وأضعفوا القدرة على الإنتاج، فانكمش المجتمع، وتحول إلى مجتمع زراعي يفتقر إلى الأمن في ظل سطوة وتهديد القبائل البدوية والقوى المحلية المتعددة،[1] في ظل هذه الظروف الصعبة، قامت العوائق في وجه التجارة، وأدت إلى خمول رأس المال، ورأس المال لا يتكون نتيجة ملكية الأرض، بل بسبب التجارة بالدرجة الأولى، وقد لعب موقع شرقي الأردن الجغرافي المتوسط بين بلاد الشام والحجاز، ومصر والحجاز، دوراً كبيراً في موسم الحج لمرور طريق الحج الشامي عبرها، وهو عامل لا يمكن إغفاله في دراسة المنطقة، لارتباط الحج بموسم تجارة تقليدي، وبالوضع الأمني، وهيمنة العشائر البدوية وسلطة الدولة، كل هذه العوامل المرتبطة تشكل عناصر دراسة ورصد النشاط التجاري في شرقي الأردن.

ترتبط التجارة في شرقي الأردن في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، بالأسواق التقليدية في القصبات (إربد، السلط، الكرك) والتبادل التجاري التقليدي بين القصبات والقرى، وبينها وبين الفئات البدوية، التي تسوق إنتاجها في القصبات، وتقوم بشراء حاجاتها الضرورية منها، كما أنه لا يمكننا استبعاد قدوم التجار الوافدين من فلسطين ومدن بلاد الشام، (دمشق، حلب، حمص، حماه) وقيامهم بالمبادلة المباشرة، ثم استقرارهم التدريجي في القصبات، وإعمار الأسواق واتساع درجة الاستيراد من مدن بلاد الشام، وازدياد حركة التصدير إلى هذه المدن في شرقي الأردن.

تمثل ملاحظات الرحالة بيركهارت أقدم ما وصلنا في كتب الرحلات، فقد ذكر سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، بأنه رأى تاجراً من نابلس، يشتري القلو من بدو البلقاء، ويدفع ثمنها

١- الجميل، تكوين العرب الحديث : ٣٥.

مباشرة لينقلها إلى نابلس،[١] وذكر أيضاً بأن أهالي السلط كانوا يتاجرون بمادة السماق لدبغ الجلود في القدس، ويبيعون الزبيب والرمان والعنب إلى كل من مدن يافا ونابلس والقدس،[٢] ولا شك لدينا بأن سوق بيع وشراء الحيوانات ما بين قضاء السلط وهذه المناطق كبير، استناداً إلى سجلات المحاكم الشرعية، التي تحفل بمادة واسعة لأسواق شراء وبيع الحيوانات، ولكل أنواع السلع ومصادرها، وللأسواق ومواقعها، والتجار والمناطق التي وفدوا منها، وحجم رأس المال الذي تعاملوا به.

يبدو أن تجارة قضاء عجلون مع قرى فلسطين وحوران ومدن وحواضر بلاد الشام كانت وثيقة، بمبادرات من التجار الشوام والفلسطينيين، ذكر القس كلاين أنه صادف في زيارته للحصن تاجراً من الناصرة جاء لشراء القمح من الحصن،[٣] وأشار أيضاً إلى أنه رأى عشائر السرحان تخيم سنة ١٢٨٥ هـ/ ١٨٦٨م في سهل الحصن، ومعها مئات من قطعان الجمال في موقع يبعد عن قرية الحصن مسافة نصف ساعة فقط، وأنهم كانوا يقومون بعرض خيولهم الممتازة للبيع، وكان سعرها يتراوح ما بين ٤٠٠-٨٠٠ مجيدي، وهذا يعني ٨٤٠٠ – ١٦,٨٠٠ قرش، ويعلق كلاين على الأسعار بأنها جيدة، إذا ما قورنت بالأسعار في القدس،[٤] كما ذكر أنه قابل تاجراً من بيروت أثناء زيارته لقرية عرجان،[٥] والتقى بحدادين من حلب، يقومان بصنع المحاريث للأهالي ويتاجران معهم في آن معاً، ووصف تجارة التجار الشوام مع عشائر بني حميدة عند مروره بهم،[٦] وهذا يعني أن التجار الوافدين، يقومون بالتجوال المباشر الحر، دون الالتزام بالأسواق، وهذا ما لاحظه فرير Freer في قضاء السلط، حيث ذكر بأن التجار الأجانب يقومون بشراء العنب من السلط مباشرة دون وسطاء.[٧]

أشاد شوماخر عند مروره بقضاء عجلون سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م بالأمن، وأكد بأن

١- Burckhardt, Travels, pp. ٣٤٩-٣٥٠.

٢- Ibid, pp. ٣٤٩-٣٥٠. وانظر ايضا: نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٣٦٠ .

٣- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, ٣٥.

٤- Ibid, p. ٣٥.

٥- Ibid, p. ٣٥.

٦- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p.٣٧.

٧- Freer, In a Syrian Saddle, pp. ١٥٦-١٥٧.

عدد التجار الشوام تزايدوا في كل منطقة عجلون،[١] وعزا ذلك إلى تحسين الوضع الأمني، وإضعاف سطوة القبائل البدوية، وأكد بأن (الخاوة) بدأت تخف في المنطقة،[٢] لكنه وصف العلاقة الصعبة بين عرب الصقور من جهة في الأغوار الشمالية، وبين التجار الشوام، الذين كانوا يقرضونهم الأموال ويحتجزون أراضيهم في حال عجزهم عن السداد،[٣] واهتم بوصف العلاقات الواسعة بين أهالي قضاء عجلون وتجار فلسطين، وأكد بأن مجموعة منهم فتحوا لهم دكاكين في القصبة، وباشروا البيع فيها،[٤] وأكد تريسترام أثناء زيارته للبلقاء على دور تجار القصبات وخاصة الوافدين منهم، حيث سيطروا على الأراضي في القرى وهيمنوا على الاقتصاد فيها،[٥] لكن هذه الملاحظات لا تلغي دور الأهالي، وخاصة أهالي قصبة إربد الذين تاجروا مبكراً مع المناطق القريبة من فلسطين مثل بيسان،[٦] إلا أن هذا الدور كان محدوداً، مقابل توسع دور التجار الوافدين وتزايد سطوتهم.[٧]

ذكر شوماخر أنه وأثناء زيارته لقصبة إربد سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، شاهد تجاراً مسيحيين ويهود يعملون في سوق إربد، ومن بينهم تجار مهاجري نابلس،[٨] ورأى بعض اليهود يقومون بحراسة متاجر إربد،[٩] وبصورة عامة فإن السجل الشرعي يشير إلى التجار في قصبة إربد باعتبارهم مقيمين من (دمشق الشام) وأغلبهم من محلة الميدان (الفوقاني/ الوسطاني/ التحتاني)، في حين أقام بعضهم بصفة تاجر مؤقت في القصبة (تاجر جوال)، وهي صفة تمنح التاجر حرية الحركة بين القرى، لأنهم من تجار المواسم الذين يحضرون إلى إربد في مواسم معينة،[١٠] كذلك الحال مع التجار الذين يجوبون مناطق العشائر

١- Schumacher, Across the Jordan, p. ١٠٤, p. ٨٨٦.

٢- Ibid, p. ١٠٤.

٣- Ibid, p. ٨٥- ٨٧.

٤- Schumacher, Northern Ajlun ,p. ٨١.

٥- Tristram, The Land of Moab, p. ١٧٦.

٦- جريدة سورية الشام، عدد ١١٤٣، في ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ١، وعدد ١٩٠٥، في ١٩/١/١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ١ .

٧- Ewing, A Journey in Hauran, (P.E.F) ١٨٩٥, p. ٦٥.

وانظر أيضاً : المقتبس، عدد ٩٥٦، في ٨ ربيع الثاني ١٣٣٠ هـ/ ١٨ نيسان ١٩٠٢ م: ١ .

٨- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٢٥.

٩- ونعتقد أنهم من يهود صفد بسبب قربها الجغرافي وسهولة الاتصال معها. Ibid, p. ٢٧.

١٠- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ١٠٠ وانظر : Merrill, East of The Jordan, p. ٤٧٥ .

البدوية، ويتجولون بين خيام البدو، حسبما شاهد ميرل،[1] وكذلك تريسترام، وقد وصف الأخير التجار الشوام الذين رآهم يتجولون بين خيام العدوان لبيع الحاجات الضرورية مقابل مقايضتهم بإنتاجهم الحيواني،[2] لكن الصفة الغالبة على التجار هي الإقامة الدائمة، وتملك الدكاكين في القصبات.

الأسواق:

لا شك لدينا بأن الأسواق في قصبتي إربد والسلط استمرا منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ولكن بصورة متواضعة، فقد أشارت سالنامة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، إلى أن في قصبة إربد ثلاث دكاكين فقط، [3] في حين ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، أن في قضاء عجلون ١٥٧ دكاناً،[4] وهي أعداد بحاجة إلى الفحص الدقيق أمام معلومات سجلات الطابو، ومقارنتها بها، فقد أورد دفتر طابو ١٢٩٩ مالي/ ١٨٨٣م/ ١٨٨٤م أعداد وأسماء الدكاكين في سوق إربد في الحارتين الفوقا والتحتا، فبلغت ٢٤ دكاناً، يملكها تجار من الوافدين ومن أهالي القصبة أيضا،[5] أما في دفتر طابو ١٣٠١ مالي / ١٣٠٢هـ/ ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، فقد أضيفت إليها ثلاث دكاكين لوافدين من أهالي الشام،[6] كما ذكرت هذه الدفاتر حالات بيع وشراء الدكاكين، مما يدل على حركة نشطة للاستثمار والتملك،[7] وتسمى دفاتر الطابو سوق قصبة إربد **(بسوق الخميس)**[8] ويقع بقرب الطريق السلطاني وميدان الحكومة،[9] ونحن نثق بمصداقية سجلات الطابو ودقتها في التسجيل ونعتمدها، ونعتقد أن الأعداد التي أوردتها مقبولة في ضوء عدد السكان والوضع الاقتصادي العام.

أما في قصبة السلط فقد قامت أسواق تفرعت عن السوق الرئيسي، ذكر بيركهارت

١- Ibid, p. ٤٧٤.

٢- Tristram, The Land of Moab, p. ٣٣٨.

٣- سالنامة ولاية سورية، ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢ م: ١٥٧.

٤- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣٤٦ .

٥- A-٧ : ١٨-١٩ .

٦- A-٦ : ٣-٤ .

٧- B-١٧ : ٧٨- ٩٩ .

٨- A-٢ : ٧٦ و ٣-A ١.

٩- A-٢ : ٥ .

أن عدد حوانيت السلط سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، عشرين حانوتاً،[١] وأشارت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، أن عدد الدكاكين بالسلط ٢١٥ دكاناً،[٢] ويبدو أن العدد الذي أورده بيركهارت مقبول في هذه الفترة المبكرة، قياساً إلى موقع القصبة في القضاء، واستقطابها لسوق الانتاج الوارد من عربان القضاء، أما ما أوردته السالنامة فيبدو مبالغاً فيه في ضوء معلومات سجلات الطابو والمحاكم الشرعية، والتي يمكن عن طريقها رصد ١٤٨ دكاناً* اعتباراً من سنة ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م، وهي موزعة على المواقع التالية : ٣٩ دكاناً في ساحة العين، ١٠ في ساحة الاسكافية، ٦٠ في محلة العواملة، ١٤٠ في محلة القطيشات، و ٨ في محلة الأكراد و ١٧ في محلة الجدعة،[٣] وكانت أسواق شارع الاسكافية ثلاث هي : سوق الشوام، سوق الاسكافية، سوق الحدادين، أما سوق الحمام فقد تخصص ببيع الحيوانات والخضار وتفرعت أسواق ساحة العين إلى سوق السرايا وسوق الجامع الكبير وسوق القماش،[٤] ودكاكين هذه الأسواق مبنية من الحجر والطين، ومسقوفة بالخشب، ولبعضها عقود ومنافع خاصة بها.[٥]

لقد توزعت الأسواق في قصبتي إربد والسلط على الحارات، ويبدوا أن بإمكاننا أن نعرف حجم الكثافة السكانية في كل حارة، مقارنة بعدد الدكاكين، وكانت الأسواق الرئيسية قريبة ومجاورة للطريق السلطاني، ونفهم من هذا، أنها استمرار لمواقع السوق القديم في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ويبدو أن القصبات استقطبت الحركة التجارية، وهذا مؤشر على أن التجارة الداخلية بين القرى والقصبات، وبينها وبين العربان من أبناء القضاء كانت كبيرة، ثم أنها ازدهرت مع استقرار الأمن وعودة الحضور القوي للدولة، واستقطبت لذلك التجار الوافدين من فلسطين وبلاد الشام، فقد لاحظ شوماخر عند مروره بقضاء عجلون للمرة الثانية سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م أن الخاوة بدأت تخف، وأن حركة التجار من أهالي الشام ازدادت،[٦] واستتبع ذلك دخول السلعة الدمشقية بشكل خاص، والشامية عموماً، وهو ما تعكسه القراءة الفاحصة لسجلات المحاكم الشرعية.

ويبدو أن توسع هذه الحركة في القصبات، وامتداد الأمن وازدياد حركة التجار

١- Burckhardt, Travels, pp. ٣٤٨-٣٤٩.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م: ٣٤٨ - ٣٤٩.

٣- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٥٨ .

* عند التأكد من دقة الرقم الذي أورده الباحث جورج طريف، وجدنا أن العدد يساوي ٢٧٤ وليس ١٤٨ دكاناً حسب الاحصائية الواردة.

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٥٧ -٥٥٨ .

٥- المصدر نفسه : ٥٥٩ .

٦- Schumacher, Across the Jordan, p. ١٠٤.

الوافدين، انعكس على التجارة في القرى خارج القصبات، فبدأت تظهر أسواق موازية، وبلغت أسواق عمان سنة ١٣٠٨مالي/ ١٨٩٠م-١٨٩١م، مائة وعشرين دكاناً، أما في وادي السير فكان عدد الدكاكين فيها اثنتي عشرة دكاناً سنة ١٣٢٥مالي / ١٩٠٩م،[١] وفي صويلح سبع دكاكين، ست منها للمهاجرين الشيشان وواحد للجراكسة، في حين بلغت دكاكين الفحيص دكانان فقط،[٢] أما في جرش، فقد بلغت عدد الدكاكين فيها سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، عشرين دكاناً للوافدين من أهالي الشام، تتبع لعربان القضاء من بني حسن، والجراكسة من المهاجرين مال القبان والأقمشة،[٣] أما في الرمثا فقد تميزت بأنها مركز التجارة الموسمية في زمن الحج، حيث كان التجار القادمين من حلب وتركيا، يحضرون سلعاً متنوعة، وعند عودتهم من الحج، يبيعون ما بحوزتهم من قهوة وبهارات وعطور وأحجار كريمة،[٤] ومن هنا، فإننا لا نجد إشارات لعدد كبير من الدكاكين فيها.

ورد ذكر لسوق الحصن في قضاء عجلون في دفاتر الطابو منذ زمن اليوقلمة، ففي سجل سنة ١٣٠٩مالي/ ١٣١٠ هـ - ١٣١٧ هـ / ١٨٩٢م - ١٨٩٩م، ورد تعداد لـ ٢٦ دكاناً في سوق الحصن،[٥] وهي أعداد مقبولة في ضوء عدد سكان القرية وتطورها الملحوظ في الثمانينيات من القرن الماضي، ويبدو أن اتساع حجم السوق الموازي في الحصن لسوق قصبة إربد، يحمل دلالات اقتصادية واجتماعية واضحة على حجم الحركة التجارية الداخلية،[٦] وكان أصحاب هذه الدكاكين من أبناء قرية الحصن حسبما أشارت السجلات، مع مشاركة مقبولة لغيرهم من التجار الشوام.

إن الدراسة التفصيلية للسلع المتداولة في هذه الأسواق، تكشف حجم الحركة الاقتصادية في بلاد الشام عموماً، وتبين سمة هذه السلع، وحركة رأس المال، والقدرة الشرائية لأهالي شرقي الأردن، وتعطي في الوقت نفسه، المؤشر على التغير التدريجي في نمط

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٥.

٢- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٥٩ .

٣- المقتبس، عدد ٤٨٧، خليل رفعت الحوراني، حوران، في ٢٩ /١٣٢٨/٩ هـ / ١٩١٠م: ١ .

٤- سريحين، تاريخ مدينة الرمثا: ١٦٤ .

٥- ١٩ -A : ١١٥ - ١٣٥.

٦- انظر تعليق : اليكس مالون عند زيارته للحصن، رحلة إلى نهر اليرموك، مجلة المشرق، مجلد ٨، عدد ١١ . لسنة ١٣٢٣ / ١٩٠٥: ٥٢٤ .

الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سندرسه في قراءتنا للسلعة في الأسواق

السلعة في الأسواق:

يعود مصدر السلعة المتداولة في أسواق القصبات إلى دمشق أو فلسطين، وقد شكلت حجج حصر إرث التجار الشوام في القصبات، مصدراً رئيسياً لنا، لمعرفة أصناف هذه السلع وأسعارها ومصدرها والممولين من التجار الكبار في دمشق، وحجم رأس المال المتداول. ويبدو من قراءة هذه الحجج أنها تتفاوت ما بين الثياب والطعام والأدوات المنزلية، وقد بيعت السلعة الدمشقية في أسواق قصبة إربد، وخاصة الأقمشة،(١) مثل قنابيز ديمة،(٢)صداري غزل، عُقل،(٣) طرابيش، كنادر، جزم رباطية، مداسات، جزم حلبية، عباءة ألفية، قباقيب، مناديل ديرية، مناديل حمصية، حطات كشمير،(٤) فروة حراثية،(٥) فروة قبطية، عباءة جوخ، عقل كردية، عقل شغل القريتين، سلوكات حرير بغدادية،(٦) قنابيز مصرية، قنابيز حرايري، شنابر حرير،(٧) حطات حرير، سفايف عرجة،(٨) عباية مرو، عباية ريحاوي، عباية قصب، صداري حرير إفرنجي، دوامر رجالية،(٩) صداري غزل هندي، دوامر جوخ.

وفي حجة حصر إرث أخرى، ذكرت الأدوات المنزلية، مثل، الأباريق، الكيل، بلور كاز، قناديل، ملاقط، سطول توتيا، سطول حديد، طاسات،(١٠) كذلك الحال مع أنواع الأطعمة والمشروبات، مثل قهوة، سكر، زبيب، رز رشيدي، سكر رؤوس، جوز، حلاوة، قمردين، دبس، راحة، ملح، هيل، دخان، علب سجائر، ورق هيشي، صابون، قطن،

١- سجل ٢، حجة ١٥٩ : ١١٧- ١١٨ .

٢- ثوب طويل يلبسه الرجال.

٣- لباس للرأس، ويوضع فوق الشماغ، وهو عادة مصنوع من شعر الماعز.

٤- لباس الرأس للمرأة، في مناطق الشمال في الأردن، ويلبس فوق الشنبر.

٥- لباس من الجوخ أو نحوه، يبطن بجلود بعض الحيوانات وهي أنواع: انظر : العزيزي، قاموس : ٢٧/٣ .

٦- قماش حرير، يوضع على الرأس، ويستخدمه الرجال، وهو من ملابس الأغنياء.

٧- قماش أسود، تلف به المرأة الحورانية والمرأة في قضاء عجلون رأسها ورقبتها، العزيزي : معلمة : ٦١٤/٥ .

٨- طوق دائري، تضعه المرأة مباشرة على رأسها، ويحتوي عادة على القطع الذهبية والفضية، وتوضع فوق الحطة، انظر : العزيزي، معلمة : ٢٤٣/٣ – ٢٤٤ .

٩- كساء من الجوخ، يلامس الخاصرتين، يلبسه الرجال والنساء، انظر، العزيزي، قاموس : ٢٤٨/١- ٢٤٩، و ٣٠٦ .

١٠- سجل ٢، حجة ٩: ١٩٦، في ١ جمادى الآخر، ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م.

قداحات، خيطان،[١] أما في قصبة السلط فوردت حجج إرث مماثلة، وتبين موجودات الدكاكين،[٢] مثل عسل، دبس، طبيخ عنب، مخلل، سمن، لبن، جبن، جميد، لحوم، راحة، كعكبان، فستق، قطين، زبيب، برغل، ملح طعام، فريكة، حنطة، شعير، عدس، حمص، سمسم، أرز، سكر، بهارات، قهوة، ومن الأدوات المنزلية والمفروشات، أباريق شاي، هاونات، بوابير، كاسات، صحون، طناجر، تنك، زجاج فارغ، زبادي، جاطات، سكاكين، قلايات، مناقل حديد، دلال قهوة، جرار ماء، محاميس، قناديل، فوانيس، غرابيل، صاجات، سجاجيد، حصر، كراسي، طاولات، إسكملات، ومن الملابس، سراويل، عباءات، مناديل، قنابيز، فراء، صداري، حطات، ثياب رجال، عقالات، بيارم،[٣] محارم وجزم.

اما سجلات عمان، فقد أوردت كماً معتبراً للسلعة المتداولة في الدكاكين، ويمكن إجمالها بما يلي،[٤]مواد غذائية، مثل سمن، جميد، برغل، حنطة، راحة، زبيب، قطن، غريبة، كعكبان، جوز، طحين، فلفل، هال، تبغ هيشي، دفاتر سيجارة، فستق عبيد، عسل، بهار، رز، ومن الملابس، جزم نسوانية، جزم ولادية، ثياب منصوري، ثياب خام، ثياب يانس،[٥] عباءات صغار وكبار، مناديل، بفت مصبوغ، كبابيد، غزل، عقل، محارم، جلود غنم وماعز، صوف، قطن، ثياب بيرم، فراء، كبر رجالي وولادي،[٦] وقماش بيرم، صداري، قضايض،[٧] بفت أبيض، دوامر، مصوغات وحلي، ومن الأدوات المنزلية، مخلاة للعلف، عدول، حبال، أعنة خيل، لحف، حرامات، بسط، صاج، سحارة، زبدية، فحم، صواني، هاونات، مناصب نار، دلال قهوة، طناجر، محاميس قهوة، سواطير، سكاكين، ملح بارود، علب عطارة، قناديل كاز، حزام فشك، ليف، صابون، حنة، كركم، مناخل، كبريت، ملح، مقصات غنم، مناجل، أمشاط، مسلات، خيطان، غليون، نيلة، وهي مواد تخدم بيئة بدوية

١- المصدر نفسه : ١٩٤- ١٩٦ .

٢- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ١٩٧ .

٣- البيرم، نوع من القماش الأسود، تصنع منه النساء في البادية والريف ثيابهن، العزيزي، قاموس: ١/١١٣ .

٤- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٦ – ٣٥٧.

٥- نوع من القماش الرقيق الذي تضعه المرأة على رأسها.

٦- الكبر، لباس يشبه القمباز، العزيزي، قاموس : ١/٢٤٩ .

٧- قماش يضعه الرجل على رأسه، وانظر : جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٦٣ .

وريفية في آن معاً.

يبدو أن السلعة المتوفرة في سوق إربد من مصادر متعددة، فهي من دمشق، حلب، ديرية، حمصية، قبطية، بيروتية، كردية، شغل القريتين، بغدادية، مصرية، غزل هندي، وكلها من مصادر شرقية، ولا نجد أي إشارة إلى سلعة غربية (إفرنجية)، فقد سيطر التجار الشوام على سوق القصبة والقرى، وسوقوا السلعة الدمشقية، وخاصة الأقمشة بكافة أشكالها. أما في قصبة السلط، فكانت سلع مدن نابلس والقدس ويافا، مصدراً رئيسياً للسوق فيها، وعلى رأس هذه السلع السكر، القهوة، الأقمشة، حجارة الطواحين، الأدوات الحديدية، ومنتجات معامل الصابون،[١] كما كانت دمشق وحلب وبغداد مصادر معروفة في القصبة، فقد أشار ميرل إلى أن السلط تستورد من حلب ما قيمته ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني،[٢] ومع أننا لا نعرف مدى دقة معلومته ومصداقيتها لكنها واردة، وبالنظر لاتساع سوق قصبة السلط، ولنشاط التجار الحلبيين في شرقي الأردن، ويبدو أن البضائع البيروتية كانت تصل إسبوعياً عن طريق دمشق إلى السلط،[٣] فكانت السلط تبيع الزبيب والنبيذ لبيروت وتستورد منها الزيوت،[٤] وكانت البضائع البغدادية تمر عبر السلط إلى فلسطين، بواسطة قوافل من الجمال،[٥] ومع ذلك فقد تميزت قصبة السلط بالإشارة إلى دخول السلعة الإفرنجية إلى أسواقها مبكرة، فقد ذكر تريسترام أنه رأى أقمشة من مانشستر تباع في سوق قصبة السلط[٦] ونفهم من هذه الإشارة أن السلعة الإفرنجية (الغربية – الأوروبية) دخلت إلى قصبة السلط عن طريق بيروت، وهو ما لا نجده في أسواق باقي القصبات، كما تاجرت قصبة السلط مع الحجا، وصدرت الصوف ومنتجات الألبان والحبوب،[٧] ووصلت تجارة المواشي فيها حتى مصر، حيث وصلت الخيول التي يربيها عربان قضاء السلط إلى أسواق مصر حسبما ذكر ميرل.[٨]

١- النمر، تاريخ نابلس : ٢/٢٩٦ .

٢- Merril, East of the Jordan, p. ٤٧٤.

٣- البشير، عدد ١١١٠، في ٢٩ رجب ١٣١١ هـ/ ٣١ كانون الأول ١٨٩٤ م : ٣، وانظر أيضا: A Handbook of Syria, p. ٦٠٣.

٤- A Handbook of Syria, p. ٦٠٣.

٥- البشير ، عدد ١٠٧٩، في ١٣ ذي الحجة ١٣١٠ هـ/ ٢٨ حزيران ١٨٩٣ م: ٣ .

٦- Tristram, The Land of Moab, p. ١٥٩.

٧- المقتبس، عدد ٩٥٧، في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢ م: ١ .

٨- Merril, East of the Jordan, p. ٤٧٥

يبدو أن حجم رأس المال المتداول في هذه الأسواق كان كبيراً، وأن الممولين كانوا من التجار الكبار، فقد ورد في حجة حصر إرث تاجر شامي في قصبة إربد، أسماء التجار الشوام الكبار الموردين للبضاعة، ولهم ذمم لدى تجار القصبة،[١] كذلك الحال مع بعض تجار نابلس،[٢] وهذه الحجج تمثل إشارة ذكية إلى كثافة الاستثمار في أسواق القصبة، وإلى دور التجار من الوافدين في استغلال رؤوس أموالهم وزيادتها عن طريق التجارة.

ولاستكمال الصورة العامة للأسواق والمنتجات والأسعار، سنورد جدولاً مستّلاً من السجلات لأسعار السلع في الأسواق، استناداً إلى الدراسات التي تناولت الأقضية،[٣] وإلى الدوريات المعاصرة، حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن الأسعار كانت شبه ثابتة، وإلى أن التغيرات التي حدثت على بعض أسعار السلع تعود إلى ظروف استثنائية منها الحرب أو الجفاف أو انتشار الأوبئة. وتعود هذه الأسعار إلى السنوات ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م و ١٣٣٨ هـ/ ١٩٢٠م.[٤]

١- سجل ٨، حجة ٢: ١١٦-١١٩ لسنة ١٣٣١ هـ / ١٩١٣م.

٢- سجل ٢، حجة ٢٧٤ : ١٣٥-١٣٦، في ٥ ربيع الثاني ١٣٤٠ هـ/ ٥ كانون الأول ١٩٢١ م.

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ٣٨٧، محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٢٣٠- ٢٣٢، جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٦٧- ٥٦٨، راجع أيضاً : المقتبس، عدد ٥٥٣، في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ٣١ كانون الأول ١٩١٠م: ٣، وعدد ٥٥٦، في ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٨ هـ/ ٢٨ نيسان ١٩١٠ م: ١، والبشير، عدد ٢٥٢٨، في ١٥ جمادى الأولى ١٣٣٨هـ/ ٥ شباط ١٩٢٠ م: ٤، وعدد ٣٦٣٨، في ١٢ صفر ١٣٣٨هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠م: ٤ .

٤- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ٣٨٧، محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٢٣٠- ٢٣٢، جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٦٧- ٥٦٨، راجع أيضاً : المقتبس، عدد ٥٥٣، في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ٣١ كانون الأول ١٩١٠م: ٣، وعدد ٥٥٦، في ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٨ هـ/ ٢٨ نيسان ١٩١٠ م: ١، والبشير، عدد ٢٥٢٨، في ١٥ جمادى الأولى ١٣٣٨هـ/ ٥ شباط ١٩٢٠ م: ٤، وعدد ٣٦٣٨، في ١٢ صفر ١٣٣٨هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠م: ٤ .

الرقم	السلعة	العدد/الوحدة	جدول الأسعار		
			بارة	قرش	مجيدي
١-	سمن	صاع	-	١٨	-
٢-	دفاتر تتن	رطل	-	٢٤	-
٣-	زبيب	رطل	-	٥	-
٤-	جميد	رطل	-	٤٦,٥	-
٥-	سكر	رطل	-	١٠	-
٦-	حطة حرير رجالي	١	-	٤٠	-
٧-	دراعة	١	-	-	١٢
٨-	ثوب منصوري	١	-	٤٠	-
٩-	قمباز	١	-	٢٥	-
١٠-	حطة	١	٢٠	٣٨	-
١١-	دامر	١	٣٠	٤	-
١٢-	بساط بغدادي	١	-	٣٦٠	-
١٣-	سجادة	١	-	١٥٠	-
١٤-	بابور	١	-	١٠٠	-
١٥-	فانوس	١	-	٢٥٠	-
١٦-	جرة ماء	١	٢٥٠	٤	-
١٧-	غربال	١	٣٠	٦	-
١٨-	قفة	١	-	٣	-
١٩-	كربال	١	-	١٣	-
٢٠-	مجرفة	١	-	٦	-
٢١-	قدر	١	٢٠	٧٠	-
٢٢-	صاج حديد	١	-	٥	-
٢٣-	دلة قهوة كبيرة	١	-	١٠٠	-
٢٤-	صحون فخار	٣	٢٠	٣	-
٢٥-	طناجر نحاس	رطل	-	٤٨	-
٢٦-	هاون نحاس	رطل	-	٢٣	-
٢٧-	لحاف قطن	٢	-	٧٤	-

الرقم	السلعة	العدد/الوحدة	جدول الأسعار		
			بارة	قرش	مجيدي
٢٨-	محماسة	١	-	٦	-
٢٩-	حبل	-	-	٧,٥	-
٣٠-	فاس	١	-	١٢	-
٣١-	سكة حراث	١	-	٣٠	-
٣٢-	ملح بارود	رطل	-	-	١
٣٣-	صوف	رطل	-	-	١
٣٤-	جزمة نسائية	١	-	١٩	-
٣٥-	جزمة ولادي	١	٢٠	١	-
٣٦-	ثوب خام	١	٢٠	٣٩	-

حاولنا في هذا الجدول، إعطاء تصور واضح للأسعار في شرقي الأردن، في مرحلة زمنية صعبة، تتمثل في نشوب الحرب العالمية الأولى (١٣٣٣هـ/ ١٩١٤ م - ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م) في محاولة لتحديد مستوى المعيشة، بإيرادنا لأسعار الأطعمة والملابس والأدوات المنزلية وأدوات الحراثة والزراعة، في إطار مجتمع زراعي مكتف. ويبدو من قائمة السلع التي تتداولها الأسواق، أنها متنوعة ومتعددة في أصنافها وفي مصادرها، لكنها على الأغلب دمشقية أو هي سلعة بلاد الشام، ولم نعثر قط على مصادر غريبة للسلع المتداولة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وهو مؤشر على نمط العلاقات التجارية ونمط الحياة في جنوبي بلاد الشام حتى نهاية المرحلة التي ندرسها.

وبالمقابل، فقد وصلت السلع الغذائية والثروة الحيوانية من مناطق شرقي الأردن إلى ما حوله من أقاليم، مقابل استيراده لهذه السلع من خلال أسواق القصبات، حيث لعبت الأسواق في كل من قصبات إربد، السلط، عمان، الكرك، دوراً واضحاً في تداول هذه السلع في القرى والبوادي، ونحن نرى أن هناك فئة من التجار الكبار، من أبناء شرقي الأردن، ممن لعبوا دوراً كبيراً في إيصال منتجاتهم من محاصيل نباتية وحيوانية إلى أسواق الإقليم في كل من فلسطين، ومدن بلاد الشام، والحجاز ومصر؛ فقد تم تصدير الحبوب من قضاء

عجلون، وخاصة ناحيتي بني عبيد وبني جهمة، إلى أوروبا عن طريق ميناء عكا.(١) ويؤكد أحد المصادر المحلية من المقربين للتجار أن القمح كان يصدر إلى بيروت وحلب وحيفا من قضاء عجلون بمعدل ١٠٠ طن يومياً، وألفي طن عدس يومياً،(٢) ويصل تصدير الحبوب إلى دمشق أقصى حدوده، إذ يصل إلى ١٨,٠٠٠ طن و ٤ آلاف طن إلى لبنان،(٣) وعمل أهالي قضاء عجلون، وخاصة العربان منهم، على نقل الملح من القريات إلى دمشق،(٤) والقريات مجموعة قرى صغيرة أشهرها كاف وقرقر والنبك، يستخرج منها الملح،(٥) وقد تخصص بدو الشمال بنقله، كما استغل الأهالي الفحم في غابات قضاء عجلون، ونقلوه إلى دمشق،(٦) وازداد استغلاله بعد مد خط السكة الحديدية الفرنسية لسهولة نقله إلى دمشق،(٧) وبيع قنطار الفحم من جبل عجلون في دمشق بـــ (١٣٠ قرشاً)،(٨) كما صدرت منطقة قضاء عجلون الزيت إلى جبل حوران وسهله، حيث أن حوران تفتقر إلى وجود شجر الزيتون، وتعتمد على جبل عجلون في إمدادها بالزيت عادة.(٩)

أما قضاء السلط، فقد صدر الحبوب من قمح وشعير وعدس وحمص وذرة وسمسم، إضافة إلى الإنتاج الحيواني من سمن وألبان وأصواف،(١٠) وتخصص بدو القضاء بتوريد

١- نجيب فركوح، عمران عجلون، المقتبس، عدد ٤٤٠، في ١٣٢٨/٨/٦هـــ/ ١٩١٠م: ١، سورية الشام، عدد ٩٠٣، في سنة ١٢٣٠هـــ/ ١٨٨٢م: ١، العصر الجديد، عدد ١٣٠، في ٨/ ١/ ١٣٢٨هـــ/ ١٩١٠م: ٢ – ٣، المقتبس، عدد ٣٤٢، في ١٣٣٣/٢/١٢هـــ/ ١٩١٤م: ٢. ذكر القس كلاين أثناء رحلته إلى قضاء عجلون سنة ١٢٨٥هـــ/ ١٨٦٨م، أنه رأى تاجراً من بيروت يقوم بشراء القمح، انظر:

Rogan, the ١٨٦٨ Travel, pp. ٣٥ – ٣٦.

٢- نجيب فركوح، عمران عجلون، المقتبس، عدد ٤٤٠، في ١٣٢٨/٨/٦هـــ/ ١٩١٠م: ١. وانظر: مجلة المشرق، مجلد ١٧، لسنة ١٣٣٣هـــ/ ١٩١٤م: ٣٧٥.

٣- المعلوف، دواني القطوف: ٤٥.

٤- التنوخي، الرحلة التنوخية: ١٥ – ١٦.

٥- سورية الشام، عدد ١٠٣٣، في ٢٨ محرم ١٣٠٣هـــ/ ٦ تشرين الثاني ١٨٨٥م: ٢، وانظر بشأن القريات وموقعها: محمد الجابر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، شمال المملكة، ق٢، الرياض، ١٩٧٧م، منشورات دار اليمامة: ١٨٩ – ١٩٠.

٦- العصر الجديد، عدد ٧٨، في ١٣٢٨/١١/١٥هـــ/ ١٩١٠م: ٣.

٧- المقتبس، عدد ٥٠٤، في ١٣٢٧/١١/٢٣هـــ/ ١٩٠٩م: ٣.

٨- المقتبس، عدد ٤، في ١٣٢٦/١٢/٢هـــ/ ١٩٠٨م: ٤.

٩- Burckhardt, Travels, p. ٩٥, p. ٢٣٦.

١٠- المقتبس، عدد ٥٧٠، في ٩ محرم ١٣٢٩هـــ/ ١٠ كانون الثاني ١٩١١: ٢.

مادة القلي، بحرق نبات الأشنان ونقله إلى نابلس، وكانت هذه العملية مختصة ببني صخر في القضاء،[١] أما فلاحو القضاء فقد عملوا على جمع أوراق السماق وتوريدها إلى القدس،[٢] كما صدر قضاء السلط الرمان والعنب والزبيب وخشب البلوط والخيول والأغنام، إلى كل من القدس ويافا ونابلس، أما الحبوب والسمن والألبان والأجبان والصوف فقد وصلت إلى أسواق حلب ودمشق عادة،[٣] وتخصصت مصر باستيراد الخيل والجمال من قضاء السلط، في حين استوردت الحجاز الصوف والألبان،[٤] وأما أسواق لبنان فقد تخصصت باستيراد الزبيب المعروف **(**ببنات الشام**)**.[٥]

إن الدراسات التي تناولت شرقي الأردن في عهد التنظيمات، فتحت سجلات المحاكم الشرعية، ودرست التجار الوافدين إلى هذه الأقضية، وتعرفت إلى فعالياتهم، وإلى السلع التي تداولوها، ورأس المال وحجم تجارتهم، إلا أننا لا نجد دراسة موازية، تتناول فعاليات تجار شرقي الأردن في مدن فلسطين وسورية، مثل القدس، يافا، نابلس، عكا، الناصرة، سمخ، طبريا، دمشق، حلب، ومدن وحواضر الحجاز ومصر، ونحن على ثقة بوجود هذه الفئة من التجار في شرقي الأردن، ممن اعتادوا ارتياد أسواق هذه القصبات، وبيع الإنتاج النباتي من محاصيل متنوعة، والإنتاج الحيواني أيضاً، وهو ما نأمل أن تتوجه إليه دراسات لاحقة لاستكمال الصورة التي أوردناها.

التجار:

وظف التجار رأسمالهم في توسيع تجارتهم، وامتلاك الأراضي والعقارات، وفي الديون والرهونات، ولا يمكن دراسة حجم رأس المال وحركته وطرق استثماره في الرهونات والديون، وبالتالي لا يمكن رصد حجم النشاط الاقتصادي وعلاقته بالتطور العام والحراك الاجتماعي، إلا بدراسة التجار كفئة فاعلة في مجتمع شرقي الأردن.

لا بد من الإشارة ابتداء، إلى فئة التجار المتجولين، الذين عرفوا باسم **(**الدواجين**)** ممن

١- Burckhardt, Travels, pp. ٣٤٩ – ٣٥٠.

٢- Ibid, pp. ٣٤٩ – ٣٥٠.

٣- المقتبس، عدد ٩٥٧، في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م: ١، و Merrill, East of the Jordan, p. ٤٧٤.

٤- المقتبس، عدد ٩٥٧، في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م: ١.

٥- A Handbook of Syria, p. ٦٠٣

يحترفون التجوال بين العربان والقرى، وقد ذكرهم الرحالة وأشاروا إلى حجم نشاطهم،(١) وهم إما من أبناء القصبات والقرى المجاورة،(٢) أو من الوافدين، وعادة ما كانت حركتهم موسمية ترتبط بموسم الإنتاج، سواء إنتاج اللبن والجميد أو الحبوب أو جز الصوف، وتتم المقايضة بينهم وبين السكان على الإنتاج السابق، مقابل ما يحملونه من مواد تموينية مثل السكر والأرز والحاجات الأخرى الضرورية مثل الحبال والثياب والأدوات المنزلية المختلفة،(٣) وكان هؤلاء الباعة يعملون لحسابهم،(٤) وأحياناً وكلاء للتجار الشوام الكبار.(٥)

استقر التجار من الوافدين في قصبة إربد ابتداء بسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م على أقل تقدير، أو قبلها بقليل، وحسبما تبين سجلات الطابو العثمانية،(٦) واشترى هؤلاء العقارات، وتملكوا الدكاكين في (سوق الخميس)، ويبدو من السجلات الشرعية لقضاء عجلون، أن غالبية التجار كانوا من أهالي الميدان في دمشق (الفوقاني، الوسطاني، التحتاني) من تجار الحبوب أساساً، وقد ازدادت موجة استقرار هؤلاء التجار ابتداء بمنتصف الثمانينيات من القرن الماضي،(٧) ويتزامن ذلك مع استقرار الأمن في المنطقة، كما لاحظ شوماخر أثناء مروره بإربد للمرة الثانية،(٨) كما عرف القضاء تجاراً من نابلس،(٩) ومن الناصرة أيضاً،(١٠) بشكل مبكر.

ينطبق هذا الوضع على قصبة السلط، فقد عرفت القصبة تجاراً من نابلس،(١١)

١- انظر: Hill, A Journey East, p. ٣٧.

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٩.

٣- جان باسكوال، البيئة والتغذية في حوران، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام: ١/٤٢٠ – ٤٢١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: باسكوال، البيئة والتغذية، وانظر
Merrill, East of the Jordan, p. ٤٧٥.

٤- سجل ٥، حجة ٢، في ١٦ صفر ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م: ٣.

٥- المقتبس، عدد ٣٤٢، في ١٢/٤/١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢.

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١٠٠، وانظر: ١ -A: ١، و ٢ -A: ٥٤، ٧٦ و ٣ -A: ١.

٧- انظر مثلاً، سورية الشام، رقم ٩٨٦، لسنة ١٢٩٨هـ – ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م- ١٨٨٣م.

٨- Schumacher, Across the Jordan, p. ١٠٤.

٩- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٨١.

١٠- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٥.

١١- Burckhardt, Travels, pp.٣٤٩- ٣٥٠.

والقدس،[١] وحلب،[٢] إضافة إلى تجار أجانب، فقد ذكر الرحالة فرير أثناء زيارته لأسواق السلط، أنه شاهد هؤلاء التجار الأجانب يجوبون أسواق السلط، لكنه لم يحدد جنسياتهم،[٣] كذلك الحال مع بعض التجار النجديين من العقيليين، وكانوا يقومون بدور الوسطاء، وذلك بشراء الحيوانات من قضاء السلط، وبيعها في مصر وغزة،[٤] ومع كل هذا التنوع في انتماءات التجار من الوافدين، فإن التاجر المحلي كان يتمتع أيضاً بحضور واضح، وخاصة في الحصن وماعين،[٥] وإربد والسلط.

تذكر السجلات الشرعية التجار باحترام، وتلقبهم (بالسيد) وبالمقابل، فإنها لا تطلق مثل هذا اللقب على الأهالي، وهي إشارة لفرز الوضع الاجتماعي، ما بين (المزارع العثماني) و (الخواجة) و (الأفندي)،[٦] وكان القضاة يستدعون التجار للشهادة باعتبارهم من الأشخاص الاعتباريين والموثوقين، وقد انعكس هذا الأمر على علاقة الناس بهم، فكانوا يأتمنونهم على أموالهم.[٧]

عمل التجار بالبيع والشراء في سوق الحلال بيعاً وتبديلاً،[٨] وربوا الأغنام بغرض التجارة،[٩] واقتنوا الجمال لنقل محاصيل أراضيهم، وعملوا بتجارة الأسلحة وخاصة في قضاء السلط وناحية عمان، وتعاملوا بتجارة البارود والأسلحة النارية،[١٠] إضافة إلى توسعهم في استثمار رؤوس أموالهم، حتى ظهرت من بينهم فئة مقتدرة، فكان لبعضهم أكثر

١- Ibid, . pp. ٣٤٩ – ٣٥٠. Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٤.

٢- Merrill, East of the Jordan, p. ٤٧٨..

٣- Freer, In a Syrian Sadle, pp. ١٥٦ – ١٥٧.

٤- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٦٠.

٥- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٨٤، نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٦.

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٨٨.

٧- انظر مثلاً: سجل ٨، حجة ١٠٩، في ١٥ ذي الحجة ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م: ٨٨ – ٨٩. وسجل ٢، حجة ٢، لسنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٧ – ٨. سجل ٨، حجة ٢، في ١٥ ذي الحجة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م: ٨٨ – ٨٩.

٨- سجل ١، حجة (بلا) في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م: ١٦٦ – ١٦٧. وسجل ٥، حجة ٣٩ في ٣٠ شعبان ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ١٤٦ – ١٤٧، وسجل ٥، حجة (بلا) في محرم ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ٤٨.

٩- سجل ٢، حجة ١٠٧، في صفر ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م: ١٢ – ١٣.

١٠- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٨.

من دكان في قصبة إربد مثلاً، واستثمروا أموالهم في العقارات وشراء الأراضي، وفي الرهونات والديون، وكان لأحد التجار الشوام دكانان كبيران في قصبة إربد،[١] وأيضاً كان لأحد تجار نابلس دكان في السوق التحتاني، وكان شريكاً في ثلاثة دكاكين، إضافة إلى ما لديه من أثمان حبوب وديون وملكية بيت وفرسين مناصفة، مع شركاء وأثاث متعدد،[٢] وقد تشارك التجار الشوام في قصبة إربد مع تجار آخرين من أهالي القرى،[٣] أو مع غيرهم من التجار الشوام، ويبدو أن هذه الفئة من التجار، امتلكت نسبة لا يستهان بها من العقارات، وأصبح لهم وزناً اجتماعياً محترماً، وتمكنوا من دفع المهور المرتفعة، وبالتالي، فقد شكل التجار مع مطلع القرن، تجمعاً معتبراً، وأصبح لهم رئيس للتجار في قصبة إربد، هو السيد صادق أفندي ابن السيد أنيس بيبرص، ذلك سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م،[٤] وتبعه في هذه المهمة السيد حسن أفندي التل.[٥]

ويبدو واضحاً أن التجارة في شرقي الأردن (كانت بيد الجاليات السورية والفلسطينية منذ العهد العثماني)،[٦] وأنها (كانت قاصرة على استيراد حاجات السكان من سورية وفلسطين، وأحياناً من مصر وأوروبا، وبعد قيام الحكومة العربية كانت تصدر ما يفيض عن الحاجة المحلية، إلا أنه لا يوجد هناك تجارة كبرى وشركات تجارية بالمعنى التجاري في البلاد المتحضرة).[٧]

ويبدو من القوانين الصادرة في مطلع عهد الإمارة، أن التجار كانوا يستغلون الفلاحين في العهد العثماني المتأخر، فقد صدر قانون (حفظ التعامل بين التجار والفلاحين)[٨] وذلك في أيار لسنة ١٣٥٦هـ/ ١٩٢٧م، وبرر صدوره الحاجة لوضع مواد ضابطة للتعامل بين التجار والفلاحين) وقد أكد القانون على التجار في مادته الرابعة، ضرورة استخدام (دفتر

١- سجل٢، حجة ٩، في ١ جمادى الآخر ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م: ١٩٤، ١٩٦، وحجة ٧٨، في ١٣ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ٦٧، وحجة ١٥٩: ١١٦ – ١١٧.
٢- سجل ٢، حجة ٢٧٤، في ٥ ربيع الآخر ١٣٤٠هـ/ ٥ كانون الأول ١٩٢١م: ١٣٥ – ١٣٦.
٣- سجل ٨، حجة٢، في ٧ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م: ١١٦ – ١١٩، وسجل ٨، حجة ٢، في ٢١ صفر ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م: ٨ – ٩.
٤- سجل ٨، حجة ٢، في سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م: ١٤٢.
٥- سجل ١، حجة ٥٢، في ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م: ٧٧ – ٧٨.
٦- الشرق العربي، عدد ١١٥، الخميس في ٢٨ ربيع الأول ١٣٤٤هـ/ ١٥ تشرين الأول ١٩٢٥م: ١ – ٢.
٧- المصدر نفسه.
٨- الشرق العربي، عدد ١٥٦، الأحد، في ١٣ ذي القعدة ١٣٤٥هـ/ ١٥ مارس ١٩٢٧: ٧.

اليومية) في تعاملهم مع الفلاحين، وذلك لتدوين المعاملات، سواء أكانت رهناً أم سنداً تجارياً أو عادياً أو أي تأمين أو اتفاق، ونص القانون على أنه لا يعترف بأي رهن أو سند تجاري أو أي تأمين أعطاه الفلاح للتاجر بينة صالحة لدى المحاكم القانونية والجزائية، ما لم يبين السبب الذي أُعطي من أجله، وحدد القانون أنواع التعامل بين الفلاح والتاجر، ومن بينهما (الاستجرار) أي كل سلعة تباع ولا يدفع ثمنها عند استلامها، سواء أكانت من التاجر إلى الفلاح، أو من الفلاح إلى التاجر.[١]

واستكمالاً لدراسة التجارة سنتناول المعاملات المالية، والمواصلات والطرق، لإعطاء تصور كامل للتجارة في العهد العثماني.

تتلخص **المعاملات المالية** المرتبطة بالتجارة حسبما رصدتها السجلات، في المقايضة والسندات والصكوك والكمبيالات والشركات، وكانت المقايضة هي الشكل المباشر للمعاملات التجارية، وتعني المبادلة العينية في أبسط أشكالها، وكانت مبادلة المواشي من أبرز المعاملات في سجلات المحاكم الشرعية، فقايض الباعة المتجولون البضائع التي يحملونها إلى مضارب البدو والقرى البعيدة، بمنتجات أهالي المنطقة من حبوب أو إنتاج حيواني،[٢] وقد ساد هذا النمط بين البدو والتجار ووصف الرحالة الفنلندي فالن هذه المبادلات عند مروره بمعان.[٣]

أدى اتساع حجم التجارة وتعدد المصادر، وعدم توفر النقد دائماً بين أيدي الناس، إلى التعامل بأشكال متعددة، منها السندات والكمبيالات، [٤] والسند وثيقة للتداول والالتزام، سواء في حالات المهر أو بيع الحيوانات أو شراء محاصيل زراعية أو بيع عقارات ورهنها أو تأجيرها أو تأجير الأراضي،[٥] ويدل التعامل بهذه الوثيقة على الوعي بالحقوق

١- نفس المصدر.

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٩، ٣٦٥.

٣- Wallin, Travels in Arabia, p. ٩.

٤- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٩٩.

هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٩٦.

٥- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٩٦. وانظر: سجل٢، حجة ٤٨، في ٢ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٤، وسجل ٢، حجة ٥٩، في ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ١٠.

المالية والواجبات، لحفظ الحقوق بـــ (سندات على عادة أهل البلاد)،[١] وإذا تفحصنا نوعية الأفراد الذين تعاملوا بالسندات، وجدناهم من السكان المحليين، وليسوا موظفين، أو إداريين أو تجار، وكانت غالبية السندات تتم بين المزارعين والتجار والبدو وتكتب بين البائع والمشتري، عندما يتم شراء بضاعة دون أن يدفع ثمنها، حيث يحدد في نص السند المدة التي يتوجب فيها على المشتري تسديد الثمن، وينص صراحة على التلويح برفع دعوى على المشتري إن لم يلتزم بالدفع، ويوقع على السند شهود ويثبت تاريخ السند، ومع أن لهذه السندات صفة شخصية، لكنها صيغة معترف بها رسمياً.[٢]

السندات نوعان، سند عادي (كما هي عادة البلاد)، وسند رسمي، وقد عرف قضاء عجلون وقضاء السلط السندات مبكراً، وتم تحرير السندات عند بيع الحيوانات،[٣] أو عند شراء مقادير كبيرة من الحبوب لتحديد نوعها (عال، وسط، الخ)[٤] وأغلب السندات كانت تتم بين العربان وأهالي القصبات،[٥] وقد استغل بعض التجار ذلك، وأخذوا فاتورة على السند فيما يعرف باسم (طريقة الطلاع) وهو أسلوب يسدد به الفلاح نفقاته بالاستدانة من التجار مقابل كمية من المحصول، يتفق عليها الطرفان سلفاً،[٦] وكان أكثر السندات شيوعاً (سند الموسم القادم)، حيث يقبض المنتج (سواء كانت حبوب أو إنتاج حيواني)[٧] ثمن إنتاجه مسبقاً من التاجر، ويشتري حاجاته الضرورية، على أن يحرر على نفسه سنداً بتوريد إنتاجه في الموسم القادم للتاجر،[٨] ومن الجدير بالذكر، أن السندات تجاوزت المعاملات التجارية، حتى تم تحديد المهور بالسندات، وقد حرر بعض الأزواج على أنفسهم سندات بقيمة المهور المطلوبة، [٩] أو للالتزام برعاية الأطفال القصر أيضا، [١٠] إلا أن غالبية

١- سجل ٢، حجة ١٣٥، في ١٦ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م.

٢- سجل ٥، حجة ٢، في ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م: ٧٢ – ٧٣.

٣- سجل ١، حج (بلا)، في ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م: ١١٤ – ١١٥.

٤- سجل ٥، حجة ٢، في ١٥ محرم ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ٩٠، وانظر: جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٧١.

٥- سجل ٢، حجة ٩٦ في ١١ شوال ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م: ٧٧ – ٧٨. وانظر: نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٩.

٦- العزيزي، قاموس العادات: ٢/١٩٧.

٧- سجل ٨، حجة ١، في ٣٠ شعبان ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م: ٦٧.

٨- جورج طريف، السلط وجوارها: ٨٣.

٩- سجل ٢، حجة ١٣٥، في ١٦ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م: ١٥٥، سجل ٢، حجة ٣٠٥، في ١٢ محرم ١٣٤١هـ/ ٣ أيلول ١٩٢٢م: ١٦٠ – ١٦١.

١٠- سجل ٤، حج (بلا) في ٢٢ محرم ١٣٤٧هـ/ ٩ تموز ١٩٢٨م: ٣١ – ٣٢.

السندات التي وصلتنا تختص بالمعاملات التجارية، وتمثل شكلاً من أشكال التعامل والالتزام النقدي.

عرفت أيضاً الكمبيالات في المعاملات المالية، والكمبيالة كلمة إيطالية الأصل، تعني التعهد المكتوب بدفع مبلغ من المال ضمن زمن محدد، ويتضمن النص على المبلغ والبضاعة المطلوبة ومكان وتاريخ الدفع واسم الدائن والمدين وكيفية الحصول على البضاعة، وهذا التعامل عرفته أقضية عجلون والسلط مبكراً،[١] ويتم تصديق الكمبيالة من قبل (محرر المقالات) في القضاء،[٢] ليصبح لها صفة رسمية، بعكس السندات العادية التي تعتمد بمجرد توقيع الطرفين على الالتزام بما جاء بنصها مع تواقيع الشهود.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى وجود حجج شرعية تشير إلى تكوين شركات، هي على الأغلب شركات عقد، وإحداها تجمع بين العقود والمضاربة،[٣] وشركة العقد تعني عقداً بين اثنين أو أكثر، على أن يكون رأس المال والربح مشتركاً،[٤] أما شركة المضاربة فتنص على أن يكون رأس المال من طرف، والعمل والسعي من الطرف الآخر،[٥] وقد سجل أقدمها في قضاء السلط في ذي القعدة ١٣١٥هـ/ ٥ نيسان ١٨٩٨م، والثانية في ١٩ شوال ١٣٢٢هـ/ ٢٦ كانون الأول ١٩٠٤م، وآخرها في ٥ جمادى الأول ١٣٤١هـ/ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٢م، وتشير هذه النماذج إلى بداية توظيف التجار لرؤوس أموالهم بشكل جديد، إضافة إلى قيامهم بإعطاء الديون فيما عرف باسم (البيع الوفائي)، وهي ظاهرة واسعة شملت شرقي الأردن في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفي منتصف الأربعينيات من هذا القرن. إن الاقتصار على النماذج السابقة في الشركات، يعود إلى أننا لم نعثر على نماذج أخرى، مما يشير إلى أنه لم توجد ظاهرة تأسيس شركات في شرقي الأردن، ولم يستثمر التجار رؤوس أموالهم في الشركات، بل في شراء العقارات وإعطاء الرهون والديون وخاصة (بالبيع الوفائي).

١- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٧٢.

٢- انظر مثلاً، سجل ٨، حجة ١، في ٧ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م: ١١٣ – ١١٤.

٣- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٦١ – ٣٦٣.

٤- مجلة الأحكام العدلية: ٢٢١ – ٢٢٢.

٥- المصدر نفسه: ٢٣٥ – ٢٣٦.

سادساً: المعاملات المالية (الوكالات، الديون، الرهونات، الأمانات، الهبات):

شاع استعمال الوكالات في قضاء عجلون بشكل خاص، ذلك أن وجود فئة كبيرة من السكان الوافدين من خارج القضاء، بشكل مؤقت، أو دائم، أو حتى إقامة (مسافرة)، يعني بالضرورة معاملات مالية لهم خارج القضاء، وقد حفلت سجلات المحاكم الشرعية بعدد كبير من حجج الوكالات، وهي إما أن تكون وكالات تعطى لموكلين رسميين في المحاكم،[1] أو أنها وكالات تعطى للشيوخ والوجهاء، وخاصة وكالات بحق القُصَّر والأيتام والنساء، أو للأقارب لضمان المصالح، أو لوكلاء من أجل شراء عقارات أو أراضٍ لأناس من خارج القضاء. وقد أعطيت أغلبية الوكالات لشيوخ أو أصحاب سلطة وتجار وموظفين كبار وملاكين وخواجات، وكان توكيل الأفندية معروفاً في قضاء عجلون بشكل خاص.[2]

وردت إشارات كثيرة إلى وكلاء دعاوي من دمشق، آقاموا في قصبة إربد بشكل مؤقت، لمتابعة قضايا موكليهم من الوافدين في القصبة، ويبدو من هذه الحجج أن المقيمين في القضاء عامة وفي قصبة إربد من الوافدين، أخذوا يبيعون أملاكهم في المناطق التي جاؤوا منها وقاموا بالمقابل بشراء أملاك في القصبة. واستقروا فيها.[3]

ويستوقفنا في قضاء عجلون، مجموعة الوكالات التي أعطيت لأحد وكلاء الدعاوي ما بين سنتي ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، و ١٣٣٠هـ/ ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، من أهالي خربة الوهادنة وفارة وغور الحصون، لبيع أراضيهم إلى تجار من حيفا وعكا والناصرة،[4] وهي حالة لا تتكرر في باقي الأقضية، ويبدو من دراسة مجموع الوكالات أنها تمثل حركة رأس المال، وطبيعة العلاقات ونوعيتها، وحركة البيع والشراء، ولا شك بأن مثل هذا النوع من المعاملات يختص بالقصبات، ويحتاج إلى دراسة مستفيضة للوصول إلى تصور دقيق لهذا النمط من المعاملات المالية.

١- سجل ٢، حجة ١٢٠، في محرم ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ٩٤ – ٩٥. وحجة ١٠٧، في ٢٧ ذي الحجة، ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م: ٨٦ – ٩٠.

٢- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٣٩٢.

٣- المصدر نفسه: ٣٩٣ – ٣٩٤.

٤- سجل ٢، حجة ٢٧، في شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٤٢ – ٤٣.، وحجة ١٥١، في شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ١١١. حجة ٣٠، في ذي الحجة سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٤٤، حجة ٨٠، في رمضان ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٢٤ – ٢٥. حجة ٢٣، في ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٤١، حجة ٩، في شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٣٤ – ٣٥. وحجة ١٥، في شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٣٧.

تفتح الوكالات أيضاً باب الأمانات والهبات، وهي ظاهرة ترتبط بالعلاقات الاجتماعية والمالية ونوعية المودعين والمودع لديهم، في ظل غياب المصارف والمؤسسات النقدية العاملة، ومن المعروف أن إيداع النقود أمانة عند الأشخاص الاعتباريين مثل الشيوخ ورجال الدين والتجار، أسلوب متداول في كافة أنحاء شرقي الأردن،[١] وقد حظي شيوخ العشائر البدوية بموقع خاص جعلهم موضع ثقة المودعين.[٢] وظاهرة الأمانات تستدعي الدراسة، فهي إما أن تكون عينية أو نقدية، وتوضع عند أشخاص اعتباريين، وتشير إلى طابع الحياة الاجتماعية والعلاقات السائدة بين الأفراد في كافة الفئات، حيث أودع الناس أموالهم عند التجار الشوام وشيوخ العشائر البدوية، وأودع أبناء العشائر البدوية (عشيرة النعيم من أهل الجبل مثلاً) أماناتهم عند أهالي قرية تقبل في قضاء عجلون، هذه السلسلة من العلاقات مؤشر حقيقي على حجم رؤوس الأموال المتوفرة وعلى طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية، ونمط العلاقات المادية.

ويبدو أن نمط العلاقات الاجتماعية، يؤدي إلى قيام فئات من المقتدرين بتقديم هبات من الأراضي والدور للأقارب وحتى الأصدقاء، وهي مسألة تلفت الانتباه وتشير إلى حصول البعض على قدر وافر من الكفاية المادية تجعلهم في موقع العطاء، ومع أن حجم الهبات وعدد الحالات لا تمثل كماً كبيراً، إلا أنها ظاهرة لها دلالاتها، إذ لم تكن كلها بين الأقارب، ويلفت انتباهنا أن بعض هذه الهبات من أراضي ودور في قضاء عجلون، وخاصة في قصبة إربد، أعطيت لغرباء وافدين على القضاء.[٣]

١- انظر مثلاً: هند ابو الشعر، إربد وجوارها: ٣٩٦.

٢- انظر مثلاً: سجل ٥، حجة ٩، رجب ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ١٣٩. وحجة ٣٠، لسنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ١٣٩، وحجة ٣٧، شعبان ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ١٤٥.

٣- راجع: هند أبو الشعر: إربد وجوارها: ٣٩٧ – ٣٩٨. وانظر: سجل٥، حجة ٦٧، في ذي الحجة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م: ١٦٢. وحجة ٨٦، في محرم ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م: ١٨٠ – ١٨١، وسجل ١، حجة ٧١، في ربيع الأول ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م: ١٥٣. وحجة ٦٥، في صفر ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م: ١٤٧. وحجة ٣٨، في صفر ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م: ٦٦ – ٦٧. وحجة ٢٧٩، في أغسطس ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م: ١٥٥. وسجل ٢٢، حجة ٢٧٩، في جمادى الآخرة، ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م: ١٤٠، وحجة ٢٨١، في جمادى الآخرة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م: ٢٣٧، وحجة ٢٨٦، في شوال ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م: ١٤٦، وحجة ٣٢١، في أيلول ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م: ٢. وسجل ٤، حجة (بلا) في محرم ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م: ٣٠.

الرهونات والديون:

لم تدرس حركة رأس المال في شرقي الأردن بعد، ويبدو أن توفر مصادر مباشرة يساعدنا على رصدها ودراستها، وهي مصادر تعتبر منجماً غنياً لدراسة الديون بشكل خاص، وعلى رأسها سجلات الطابو التي ترصد ديون المصرف الزراعي، ودفاتر الطابو المتخصصة بتسجيل حالات البيع الوفائي، إضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية، والتي تسجل حجج الدين مباشرة.

إن ظاهرة الدين ثم الرهن والبيع الوفائي، تشكل ظاهرة جديدة بالدراسة ما بين سنوات ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م و ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م، حيث صدر قانون (منع البيع والفراغ بالوفاء) لسنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م،[١] وعلينا أن نميز هنا بين ديون المصرف الزراعي والديون العادية، والبيع الوفائي، في محاولة لفرز العلاقات والنتائج وحجم الديون وتبعاتها.

يشكل المصرف الزراعي محاولة من الدولة العثمانية لدعم الزراعة وإنقاذ الفلاح من سطوة التجار والمرابين، ففي سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، أسست الدولة المصرف الزراعي، وفتحت له فروعاً في الألوية والأقضية، وكانت تقدم قروضا للفلاحين بفائدة تقدر بـ ٧ ٪ فقط، وافتتح أول فرع للمصرف الزراعي في شرقي الأردن في الكرك سنة ١٣٠٩ مالي/ ١٨٩٤م، ثم افتتح الفرع الثاني أيضاً في الكرك سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م،[٢] وتأسس فرع للمصرف في الطفيلة سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م،[٣] ثم في السلط وإربد، ويمكن دراسة وضع الفلاحين والمزارعين في الأقضية من خلال الدفاتر المخصصة لديون المصرف الزراعي، ومعرفة حجم رأس المال المتداول والأملاك المرهونة.

يرد في دفتر الأراضي المرهونة للمصرف الزراعي في قضاء السلط لسنة ١٣٠٩ مالي/ ١٨٩٤م – ١٣٣٣ مالي/ ١٩١٦م، ما مجموعه (١٠٤٧) حالة رهن، ومعظم أصحاب هذه الحالات من مزارعي قضاء السلط، وبعضهم من الوافدين إلى القضاء، وقد وردت حالة رهن واحدة بإسم إمرأة من بين هذه الرهونات، سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٨م، وكان أكبر مبلغ للدين

١- الشرق العربي، عدد ١٥٧، الثلاثاء في ٢٧ صفر ١٣٤٤هـ/ ١٥ أيلول ١٩٢٥م: ٧ – ٨.

٢- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٢م: ٦٥٨.

٣- المقتبس، عدد ١٤٢٩، في ٨ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٥ آذار ١٩١٤م، السنة الخامسة: ٢.

يصل إلى ٦٠,٠٠٠ قرش، وأقله ١١٠ قروش،[١] أما في دفتر (زراعت بانق سنة مخصوص أراضي دفتري)[٢] فقد حصل ٨٥ مزارعاً على قروض تتراوح مدتها من سنتين إلى عشر سنوات، وبلغ أعلى قرض فيها ٤٠,٠٠٠ قرش، وأقلها ٣٣٦ قرشاً، ويبدو من متابعة الدفتر، أن غالبية المقترضين سددوا ديونهم في الوقت المناسب، ولم يقم البنك بالحجز على ممتلكاتهم والتصرف بها، عدا ثلاث حالات فقط، وكانت شكاوى المزارعين من هذا الإجراء مريرة وقاسية، وكان معظم المقترضين من الجراكسة وبلغ عددها ٤٦ من أصل ٦٤ مديناً، ومجموع قروضهم ٧٦٠٢٣ قرشاً، من مجموع القروض البالغة (١٦٩٨٩١) قرشاً، في حين حصل المزارعون من عربان العجارمة وعباد على (٤٣٧٣٢) قرشاً، أما المزارعون والملاكون الشوام فاقترضوا ما مجموعه (١٨٩٥٠) قرشاً فقط.[٣]

أما في قضاء عجلون، فإن نسبة القروض التي رصدتها دفاتر الطابو ابتداء بمطلع التسعينيات من القرن الماضي كانت كبيرة، ويبدو أن هناك حاجة ماسة لدراسة إحصائية مستفيضة، لإعطاء تصور شامل للدور الذي لعبه المصرف الزراعي في الحد من أطماع المرابين، وفي مساعدة القطاع الزراعي على مواجهة حالات الجفاف والأمراض، خوفاً من وقوعهم في براثن المرابين، ويبدو أن نسبة كبيرة من المزارعين المدينين، عجزوا عن دفع ما استلفوه من المصرف الزراعي في قضاء عجلون، وخاصة بعد أن قامت الحكومة بمنع البيع الوفائي وأوقفت عمليات الدين، حيث تحفل الجريدة الرسمية (الشرق العربي سابقاً) بحالات كثيرة لوضع العقارات والأراضي في المزاد العلني في قضاء عجلون، ومنها الخان الكائن في الحارة الغربية في قصبة إربد،[٤] وبعض الدور[٥] والأراضي أيضا.[٦]

تحفل السجلات الشرعية بمادة واسعة لحجج الديون، وتشمل الديون أهالي القصبات والقرى والبادية، ويلاحظ الدارس لمجموع هذه الحجج، أن أهالي القصبات يشكلون نسبة

١- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٤٤ – ١٤٥.

٢- اطلع عليه الباحث نوفان الحمود، وأجرى عليه دراسة وافية مجدولة، لكنني لم أطلع عليه مباشرة، راجع: عمان وجوارها: ٣٣٦ – ٣٤٠.

٣- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٣٦.

٤- الشرق العربي، عدد ١٥٠، في ١٣ شعبان، ١٣٤٥هـ/ ١٥ شباط، ١٩٢٧م: ٨.

٥- الشرق العربي، عدد ١٤٧، في ١٧ جمادى الآخرة، ١٣٤٥هـ/ كانون الثاني، ١٩٢٧م: ٨. وعدد ١٥١، في ٢٧ شعبان ١٣٤٥هـ/ آذار ١٩٢٧م: ٦.

٦- الشرق العربي، عدد ١٤٧، في ١٧ جمادى الآخرة، ١٣٤٥هـ/ كانون الثاني، ١٩٢٧م: ٨.

كبيرة من الدائنين، في حين أن المدينين هم من أهالي القرى والبادية، وأن نسبة ضئيلة منهم من أبناء القصبات، وهذا أمر متوقع وطبيعي، فإن رأس المال كان بيد التجار وكبار الملاك من أهالي القصبات. بلغ مجموع حجج الدين في سجل محكمة السلط الشرعية ما بين سنوات ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م و ١٣٣٢هـ/ ١٩٠٤م (١٦٢) حجة، من مجموع الحجج البالغة ٣٤٩ حجة، وتراوحت قيمة الدين ما بين ١٠ – ٢٠,٠٠٠ قرش،[١] وكانت الديون فردية، في حين كان بعضها مقابل رهن العقار، ويتم في هذه الحجج تحديد موعد الوفاء بالدين، وفي حال عجز صاحب الدين عن أدائه، يقسطه الحاكم الشرعي حسب الاستطاعة، أما في حال عدم القدرة على الوفاء بالدين، فيباع العقار المرهون من قبل الدائن،[٢] ويبدو من سجلات محاكم السلط الشرعية عموماً، أن بدو البلقاء كانوا أكثر الفئات تعاملاً بالدين، وكان الملاك الكبار والتجار من أهالي القصبة هم الدائنون ، وكان حجم الديون كبيراً، فقد بلغت ديون أحدهم على عربان القضاء ما مجموعه (٢٦٦٠٦ قرشاً و ٤٤١ ريال مجيدي و ١٩٠٢٩ صاع حنطة و ٣١٢٤,٥ صاع شعير، و ١٣٧ رطل سمنة)،[٣] وكانت الذمم موزعة على عشائر الفقهاء، الزيود، زيادات، علاوين، جبره، مناصير، بقور، دعجة، رماضنة، صلاحين، بلقاوي، عجارمة، إضافة إلى ديون أخرى متفرقة لغير العربان، وبلغ مجموع الأشخاص المدينين له (٣١٩) شخصاً، في حين بلغت الديون المترتبة على أفراد آخرين من عشائر البلقاء، عددهم ١٥٥ شخصاً، لشخص واحد أيضاً من أهالي القصبة (٢٦,٠٠٠ قرش، و ١٠٦٩ ريال مجيدي، و ٩٩٤٣,٣ صاع حنطة، و ٢٥٥٢,٥ صاع شعير، و ١١٠٥ رطل سمن).[٤] وهذه الأرقام تشير صراحة إلى الوضع الاقتصادي الصعب لعربان قضاء السلط في هذه الفترة من مطلع القرن العشرين (ذي القعدة ١٣١٩هـ/ آذار ١٩٠٢م) حيث حفلت سجلات المحاكم الشرعية بحالات كثيرة لبيع الأراضي في قضاء السلط، وخاصة في السنوات ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م و ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٣م، وقد رصد الباحث نوفان الحمود حالات بيع الأراضي في سجلات المحاكم الشرعية لسنوات ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م و ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م فوجدها ٨٨ حالة في ناحية عمان وجوارها فقط، وتبين له أن هناك ٥٨ حالة من بينها، تعود إلى الحاجة الماسة للمال.[٥]

١- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ١٩٩.

٢- المصدر نفسه: ٢٠٠.

٣- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٧٤.

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٧٥.

٥- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٢٩٠ – ٣٠٢.

أما ظاهرة الدين في قضاء عجلون، فإن حجج الدين ما بين سنوات ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، و ١٣٧٤هـ/ ١٩٢٨م، تبلغ ٧٣ حجة فقط،[١] من بينها ٢٥ حجة مرفوعة ضد شخص واحد هو (مباشر المحكمة) في القصبة إربد،[٢] ويبدو أن طبيعة عمله أدت إلى اتصاله بعدد كبير من الناس ممن لهم قضايا في المحكمة، وهو التفسير الوحيد لاستدانته من عدد كبير منهم ومن قرى متعددة، وقد رفعت الدعاوى ضده في فترة زمنية متقاربة (بعد حرب البرغال) حسب تعبير السجل الشرعي، وإذا ما استثنينا ديون مباشر محكمة إربد، فإن حالات الدين أقل من خمسين حالة في ثمانية عشر عاماً في كل قضاء عجلون، وهي نسبة قليلة جداً ولا تشير إلى ظاهرة حقيقية .

يكشف مقدار الدين ضآلة حجم العملة النقدية بين أيدي الأهالي، وخاصة في فترة الحرب العالمية الأولى (١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م – ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م) وفي الوقت نفسه، يبدو أن التجار الشوام كانوا يملكون رأس المال، ويعطونه ديناً لطالبيه، وكانت نسبة الموظفين من بين المدينين واضحة، مما يشير إلى صعوبة وضع الموظف، خاصة أثناء الحرب، وشح الموارد وتحويل الدولة رواتبهم إلى العملة الورقية، (البنكنوط) التي فقدت قيمتها بشكل مؤسف، فقد أورد السجل الشرعي أن أحدهم استدان ١٠ قروش ثمن رطل سكر،[٣] واستدان آخر ٤٠ قرشاً ثمن حطة حرير،[٤] وكانت ديون كاتب بلدية إربد، تتراوح بين اللحام (١٣٨ قرشاً) والدكتور (٥٠ قرشاً) والخباز (٤٥ قرشاً) والقضماني (٤٠ قرشاً) وآخرين غيرهم.[٥]

وأخيراً، فقد كانت الديون تتم داخل القرية الواحدة، أو بين أهالي القرى المختلفة، على الأغلب، وتشير هذه الظاهرة إلى طبيعة العلاقات بين القرى في ظل غياب المؤسسة النقدية القادرة على التسليف، ودون رهن العقارات أو أي إجراءات قانونية أخرى تحتاجها حالات الدين المتمثلة، في المصرف الزراعي أو الرهن بالبيع الوفائي.

الرهن بالبيع الوفائي:

انتشر هذا النوع من الدين المعروف باسم (البيع الوفائي) في قضائي السلط وعجلون

١- هند أبو الشعر: إربد وجوارها: ٤٠١.

٢- سجل٢، حجة ٢٢٢، في ٢٤ صفر ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م: ١٩٦.

٣- سجل٢، حجة (بلا)، في ٩ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م: ١١٦ – ١١٧.

٤- سجل٢، حجة ٢٣٣، في شوال ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م: ١١١.

٥- سجل٢، حجة ١١١، في ٢٠ صفر ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م: ١٤٥.

بصورة واسعة، وهو حسبما ينص قانون الأراضي، انتقال المرهون من يد الراهن إلى يد المرتهن، على أن يظل المرهون محبوساً عنده حتى استيفاء الدين، ويختلف عن الدين العادي في أنه يجوز بالمشاع في حين أن الرهن يجب أن يكون مفروزاً،[١] ومع أن نظام الطابو نص على منع بيع بيت المديون أو أرضه،[٢] إلا أن واقع الحال لا يشير إلى الالتزام بهذا النص، ويبدو أن التعامل بهذا النوع من الديون اتسع حتى أن دائرة الطابو أفردت سجلات خاصة لضبط الرهونات تعرف باسم (دفاتر الضبط)، وأقدم هذه الدفاتر في قضاء عجلون يعود إلى سنة ١٣١٥مالي/ ١٣٠٧هـ / ١٣١٦هـ/ ١٨٩٠م – ١٨٩٩م،[٣] ويبدو أن هذه الظاهرة تزايدت سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، بحيث صدر قانون يسمح بوضع الأموال غير المنقولة في جميع أنحاء الدولة العثمانية تأميناً للدين،[٤] ونصت المادة الثانية منه على وجوب استيفاء نسبة سبعة في المائة عن الديون التي لم يشترط فيها الفائض.[٥]

يعطي البيع بالوفاء الحق للمتصرف بأرضه أو بملكه، أن يتنازل عن حقوقه في التصرف للدائن، وذلك ضمن مدة زمنية محدودة يتفق عليها الطرفان، فينتفع الدائن / المشتري بالأرض بكل الطرق الممكنة، ويحق له استخدام البيوت أو الدكاكين أو أي مرفق مرهون، حتى موعد السداد، أما إذا لم يتم سداد الدين في الوقت المحدد، فيتم الإفراغ القطعي عند (لجنة القومسيون) ويقترن البيع الوفائي عادة (بالوكالة الدورية) وهي تعطي للدائن الحق في أن يوكل أحد الأشخاص (وكالة دورية) غير قابلة للعزل، حيث يقوم الوكيل عند انتهاء مدة الرهن، بقبض المبلغ وتسليمه للدائن، فإذا لم يف المديون، يحق للوكيل إعلان المزايدة.[٦]

تبين النماذج المستخدمة في (دفتر الضبط) أسس هذا الرهن، فيرد فيها ضبط بالأملاك المرهونة والأراضي، وحدودها ومقاساتها (العتيقة والجديدة) واسم المالك الحالي، والمالك الجديد/ الدائن، وأسماء المتصرفين وأختامهم، وقيمة التحرير، بدل الفراغ خرج معتاد، قيمة كاتبية، الورق، وعند تسديد الدين، يسجل الدائن شهادته باستلام قيمة الدين، وتكون

١- المر، أحكام الأراضي: ١٣٢ – ١٣٥.

٢- البشير، عدد ١٢٠١، في ٢٩ تشرين الأول ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م: ١.

٣- سبق لي وأن استخدمته في دائرة الأراضي، وأعطيته رمز ٢٣ – A: ١١١.

٤- الشرق العربي، عدد ١٥٧، في ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٥هـ/ ١ حزيران ١٩٢٧م: ٧ – ٨.

٥- العاصمة، عدد ٤٧، في ١٤ تموز ١٣٢٨هـ/١٩١٩م: ٤.

٦- الدستور، نظام الطابو: ٤٨/١، وانظر أيضا: المر، أحكام الأراضي: ١٣٨ – ١٣٩.

القيمة محددة في خانة الملاحظات، ويسمح بفك الرهن مشفوعاً بتواقيع الشهود والوكيل الدوري.[١]

ويمكن دراسة حالة (دفتر ضبط لسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م – ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م) في قضاء عجلون،[٢] باعتباره نموذجاً لمثل هذه الحالات، فقد احتوى على أراضٍ مرهونة في واحد وعشرين قرية من قرى القضاء، وكانت أسماء الدائنين من التجار، ممن استطاعوا أن يمدوا نفوذهم من القصبة إلى القرى، ومنهم التاجر محمد علي آغا بن راغب تلو، وهو من التجار الوافدين وقد رهن له أهالي قرية كتم ٢٣ قطعة، وأهالي النعيمة ومزرعة كبر ٧٤ قطعة،[٣] ويبدو من دراسة أسماء الدائنين، وغالبيتهم من قصبة إربد، أن من بينهم نساء من الوافدات، ويشير الدفتر إلى الدائنين (المشترين) بألقاب متعددة مثل، خواجة، شيخ، حاج، أفندي، سيد، تاجر شامي، تاجر مقيم، وقد بلغت الحالات ٥٠٣ حالات، وهي نسبة مرتفعة تدل على اتساع حجم هذه الظاهرة في القضاء، ويتضح أيضاً أن قصبة إربد هي مركز حركة رأس المال، وأن تجار القصبة من الوافدين، هم القائمون على عملية الدين بالبيع الوفائي، وقد احتلت الحصن المركز الثاني في عملية الإقراض، وفي الوقت الذي يمكن فيه إحصاء ١١٠ عقود لتجار من قصبة إربد في سجل سنوات ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م – ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، نجد أن هناك ٥٩ عقداً آخر تخص أشخاصاً من أهالي الحصن، وبينهم نسبة من النساء، وقد تفاوتت مهن وطبقات المقرضين، ووصفهم السجل بأنهم: بيك، شيخ، حاج، أفندي، خواجة، قس، آغا، وكان من بين المقرضين أحد أهالي قصبة السلط، وأحد أهالي الناصرة، وأحد عرب الخريشة من بني صخر.

يبدو من هذه الدفاتر، أن حجم رأس المال الذي تم التداول به كبير، مما يشير إلى وجود فئة من أصحاب رؤوس الأموال المقتدرين، الذي عقدوا صفقات في أكثر من قرية ولزمن متفاوت، وقد تفاوتت الديون ما بين ٥٠٠ قرش و ٣٧,٠٠٠ قرش، واستخدمت فيها أنواعاً متعددة من النقود في آن، أو في أوقات مختلفة، من بينها؛ قرش رائج، ليرة فرنساوية، أقجة رائجة، صاغ، ليرة عثمانية ذهب، عملة مصرية، مجيدي، ريال مجيدي، ليرة إنجليزية ذهب، رشادي، ليرة سورية، ويبدو أن القروش والليرة الفرنساوية والريال المجيدي، أكثر العملات رواجاً في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن السجل

١- هند ابو الشعر: إربد وجوارها: ٤٠٢.

٢- المصدر نفسه: ٤٠٢ – ٤٠٣.

٣- ٢٣ – A: ١ – ٤، ١٦ ٤٩، ٧٥، ١٨ – ٤٦.

استخدم عملات أخرى لاحقاً.[١]

تكشف هذه الظاهرة وجود أزمة في السيولة النقدية بأيدي الناس عامة، في الوقت الذي توفرت فيه هذه السيولة بكثافة بيد تجار القصبة والملاكين الكبار في إربد والحصن، وقد تفاوتت مدة الرهن ما بين ستة أشهر[٢] وعشر سنوات،[٣] وكان المعدل يتراوح ما بين ٣ – ٤ سنوات، كما تفاوتت شروط الرهن والاستغلال تبعاً لنوعية الرهن، سواء أكانت عقاراً أم أراضي أميرية أم دكاناً،[٤] وفي حال رهن الأراضي الزراعية، تم النص في أحيان كثيرة على أخذ نسبة من المحصول مثل ثلث المحصول إضافة إلى المبلغ النقدي،[٥] أو ٧٥ مد حنطة أو ٣٧ مد حنطة،[٦] أو ثلاثة أمداد عدس، بصورة مقطوعة.[٧]

تكشف سجلات طابو عمان وجوارها، عن حجم محدود في حالات البيع الوفائي، وقد أورد الباحث نوفان الحمود ١٢ حالة فقط، إضافة إلى ثلاث حالات موزعة بين سجلات المحاكم الشرعية وملفات التسوية ودفاتر الطابو، وتراوحت الديون ما بين ٣٠ مجيدي و ٤٥ رأس غنم، وفدان للسقي وبهيمين وحملين قمح وحمل شعير، أو ٤٨٦ ليرة فرنساوية أو ١٠٠٠ ليرة فرنساوية أو ٢٠٠ ريال مجيدي أو ٢٩٠٠ قرش صاغ أو ٣٩٨٥ قرش صاغ، وكان جميع المدينون من عربان المنطقة، والدائنين من الشام أو مسيحيي القدس أو السلط أو ناعور، وتكشف هذه الرهونات عن حالة من التغير الاقتصادي والاجتماعي في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها والفترة التالية لها، حيث مارست الدولة ضغوطاً كبيرة على الأهالي لتمويل الجيش، فصادرت الحيوانات والحبوب، وأخذت الأبناء إلى الخدمة العسكرية، وفرضت مزيداً من الضرائب، مما أضعف الحياة الزراعية، وأدى إلى ظهور أزمة عامة عانت منها القرى وغالبية الأهالي فيها، لكنها لم تطل التجار وكبار الملاك، وأدت إلى زيادة السيولة النقدية بأيديهم، وبالتالي، إلى تفشي ظاهرة الدين بالبيع الوفائي.

يبدو أن هذه الحالة استمرت حتى أواخر العشرينيات من هذا القرن، فقد تزايد ضغط

١- هند أبو الشعر: إربد وجوارها: ٤١٩.

٢- ٢٣ – A: ٨٠ – ٨١.

٣- المصدر نفسه: ٣.

٤- هند أبو الشعر: إربد وجوارها: ٤٢٠.

٥- ٢٣ – A: ٨٨.

٦- المصدر نفسه: ٨٩.

٧- المصدر نفسه:٥٢.

الدائنين على المدينين مع مطلع عهد الإمارة، فأصدر (مجلس النظار) قانوناً أسماه (منع البيع والفراغ بالوفا) في شوال سنة ١٣٤٥هـ/ نيسان ١٩٢٧م،[١] منع بموجبه جميع معاملات البيع والفراغ بالوفا، واعتبر المعاملات المخالفة لأحكامه لاغية، ومنع دائرة التسجيل من قبول تسجيلها، أو قبول البينة الشخصية في الدعاوى المقامة في المحاكم النظامية، لكن مصلحة تسجيل الأراضي أصدرت تعليمات أذاعت فيها بأن (البعض يظنون أن القوانين المعدلة المتعلقة بالاموال غير المنقولة تأميناً للدين، لا تجيز للدائن أن يبقى الأموال المؤمن بها في يده ليستغلها مدة الدين)، وبينت الدائرة أن هذا الأمر جائز ما دام هناك شرط بين المتعاقدين.[٢]

إن دراسة ظاهرة الدين سواء في المصرف الزراعي أو الدين العادي أو البيع بالوفا، ضرورية لاستكمال دراسة حركة رأس المال والتجارة، ويبدو من قيام الدولة بإصدار الأنظمة والقوانين التي تنظم قضايا الدين، أنها ظاهرة عامة في الدولة ولا تخص شرقي الأردن، وقد أدت هذه الديون إلى مشاكل جماعية وحالة فرز اجتماعي، بحيث أصبح المزارع/ الفلاح، والبدوي في صف واحد، وطبقة اجتماعية محتاجة، جعلت قانون (حفظ التعامل بين التجار والفلاحين)، الصادر سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، يعرف الفلاح بأنه البدوي أيضاً، وبالمقابل، ظهرت طبقة التجار والملاكين الكبار من أصحاب رؤوس الأموال والمقتدرين، ممن يملكون السيولة النقدية، وبالتالي، يملكون القدرة على تحريك رأس مالهم في الدين والشراء وخاصة امتلاك العقارات، ومع أن حكومة إمارة شرقي الأردن أصدرت قانون (منع البيع والفراغ بالوفا سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م) إلا أن نتائج هذا الوضع بقيت واضحة حتى منتصف الأربعينيات، عندما تم إلغاء الديون نهائياً، وتحريم التعامل بها.[٣]

سابعاً: الطرق والمواصلات:

تمتاز منطقة شرقي الأردن بموقع متوسط، يصل الحجاز ببلاد الشام، ومصر بشبه الجزيرة العربية، وقد لعب هذا الموقع دوراً حيوياً في العصور القديمة، فكانت الطرق البرية التي تعبره، مراكز حضارية وتجارية ودينية، تعبر شرقي الأردن من الشمال وحتى أقصى الجنوب؛ الأول، الطريق الروماني القديم المعروف بطريق (تراجان) أو الطريق السلطاني،

١- الشرق العربي، عدد ١٥٧، الثلاثاء ٢٧ صفر ١٣٤٤هـ/ ١٥ أيلول ١٩٢٧م: ٧ – ٨.

٢- الشرق العربي، عدد ١٩٣، ١٣ ذي الحجة ١٣٤٦هـ/ ١ حزيران ١٩٢٨م: ٦.

٣- هند ابو الشعر: إربد وجوارها: ٤٢٢ – ٤٢٤.

والثاني طريق الحج الشامي الشريف، وهما المعبران الدائمان للحراك السكاني ما بين شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام ومصر عبر شرقي الأردن،[1] ويبدو أن لهذين الطريقين، أهمية خاصة في شرقي الأردن، إذ ترتبط بهما مرافق الحياة العامة في القصبات والقرى القريبة منهما، فالأسواق الرئيسية في القصبات (إربد والسلط مثلاً) قريبة من الطريق السلطان، والقرى الرئيسية قريبة من طريق الحج الشامي، وهي إشارات ضمنية إلى تمتع هذه المرافق بأهمية دائمة في مواسم الحج، مهما اختلفت الظروف وتغيرت أحوال المنطقة.

اهتمت الدولة العثمانية بالمواصلات في فترة التنظيمات، وذلك في محاولة منها لربط أجزاء الدولة المترامية الأطراف، بغرض السيطرة وتحقيق المركزية، وقد أفرد الدستور نظاماً خاصاً (بالطرق والمعابر)،[2] صدر في ١٨ جمادى الأولى ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، وتناول في الفصل الثاني موضوع (العمَلَة المكلفين) في المواد ٧ – ١٥، وحدد علاقة الدولة بأفرادها المكلفين من سن ١٦ – ٦٠ سنة، بغرض إقامة الطرق، والمحافظة عليها، وحددت المادة السابعة وظيفة العمَلَة بـ (أن يجتهدوا أياماً معدودة في الطرق الكبرى والصغرى بأنفسهم، أما إذا لم يتمكنوا من ذلك فعليهم إعطاء (بدلٍ) شخصي عنهم، فإما أن يقوموا بتشغيل حيواناتهم، أو تقديم خدمات في أيام مقطوعة.[3] وحددت المادة التاسعة حجم العمل المطلوب من كل فرد عثماني، واستثنت المادة العاشرة رجال الدين ومعلمي المكاتب والمدارس وضعاف الأجسام والعساكر النظامية والضابطية، الموجودين تحت السلاح،[4] كما راعت المادة الحادية عشرة ألا تؤثر العمليات على الأهالي، بحيث لا تكون في أيام انشغالهم بزراعتهم وصناعتهم، وعند الانتهاء من هذه الخدمة التي يحددها النظام (بعشرين يوماً في كل خمس سنين)، تعطي إدارة اللواء للمدينة أو القصبة أو القرية (تذكرة إيفاء خدمة)، ويقوم على هذا النظام أمين عام، وكاتب لمتابعة العمال وجلبهم، وأمين طرق، وجاويش واحد ومأمور في القضاء للمتابعة.[5]

١- نيكيتا اليسيف، طرق المواصلات في بلاد الشام ما بين القرن السادس عشر والعشرين، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق: ٢٩٢ – ٢٩٥، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: اليسيف، طرق المواصلات.

٢- الدستور، المجلد الأول: ٢٦١ – ٢٧٤.

٣- الدستور، المجلد الأول: ٢٦٣.

٤- المصدر نفسه: ٢٦٣.

٥- الدستور، المجلد الأول، مادة: ١٨: ٢٦٥.

مع أن هذا النظام ساهم في إنشاء طرق جديدة، لكن أساليب النقل القديمة على الطرق (السلطاني، الحج الشامي، الطرق الداخلية الفرعية) اعتمدت استخدام الأقدام والدواب، وذلك قبل دخول الجراكسة إلى المنطقة، وبداية عهد الجر والعربات،[١] حيث مهد الجراكسة طرق جرش الداخلية القديمة ووسعوها لتصبح صالحة لسير العربات،[٢] ومهدوا طريقاً آخر للعربات لتصل الجولان بجرش، ومن المعروف أن الجراكسة جاءوا إلى جرش من الجولان بأمر من والي سورية،[٣] وهو مبرّر قوي لتمهيد هذا الطريق وتعميره.

أما الطريق السلطاني (تراجان) فتبدأ من بصرى اسكي الشام، وتمر بالفدين (المفرق) ثم الزرقاء وعمان وحسبان ومأدبا وذيبان عبر وادي الموجب، حتى تصل إلى الربة والكرك ووادي الحسا، ثم إلى الشوبك وأذرح والحميمة، وتنتهي في أقصى الجنوب عند العقبة، على على ساحل البحر الأحمر،[٤] وما زالت أجزاء منها قائمة في البادية الشمالية حتى الآن،[٥] وقد اهتم الرحالة الأجانب بوصفها وتتبعها، وهي الطريق التي تصل مدن الديكابوليس بحوران، وتمد العالم الخارجي بحبوب حوران، وقد تتبع شوماخر الحجارة المرصوفة في بعض الطرق ودوّن مواقعها، في حين ذكر سميث الدروب المرتبطة بها، مثل درب القفول، ودرب العجمي، ودرب المكيال، وحدد شوماخر درب القفول (القوافل؟)[٦] التي تبدأ من جسر الأردن (المجامع) إلى الشونة وتمر بمعاذ، ثم تنحدر عبر منحدرات الأردن الغربية نحو منطقة

١- a handbook of Syria, p. ٥٧٨.

٢- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley,vol I, p. ١٨١.

٣- جريدة سورية الشام، عدد ٥١٩، لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٣م.

٤- انظر أيضاً: Schumacher, Northern Ajlun, p. ٤٣, ٨٩, p. ٩٠, p. ١٣١.

وانظر: Schumacher, Across the Jordan, pp. ٢٦٨ – ٢٩٢.

وانظر أيضاً: Smith, The Historical Geography, p.١٦, p. ٤١٨،٤٤٩

Epstein, Eliahu, Hauran, Rise and Decline, (P.E.F) ١٨٨٩, p. ١٥

وانظر مقالة لويس جلبرت، السكة الرومانية من مأدبا إلى العقبة، مجلة المشرق، عدد ٩، السنة الثانية ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، بيروت: ٤٥٦ – ٤٥٧، وأخيراً:

Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. I. P. ١٨١.

٥- رأيت أجزاء منها مبلطة قائمة في الطريق على بعد أربعة كيلو مترات من حدود جامعة آل البيت في المفرق، وهي في وضع حسن رغم التخريب الذي لحق بأجزاء كبيرة منها، ويلاحظ أنها بمسربين للقادمين والعائدين.

٦- وأعتقد أن المقصود بها (درب العودة) Schumacher, Northern Ajlun, pp. ٤٣ – ٤٤.

الوسطية وبني جهمة حتى تصل إلى قصبة إربد، ومن إربد تتوزع في اتجاهين؛ الأول باتجاه شمال شرقي نحو الرمثا إلى حوران، والآخر باتجاه جنوبي نحو الحصن وجرش، لتتصل بطريق الحج الشامي حتى عكا،[١] وقد أبدى شوماخر ملاحظاته على الطريق، وأشار إلى أنها بحاجة إلى الإصلاح والمتابعة من قبل الدولة، لكنه أكد بأن الخيل لا تواجه مشكلات في السير عليها.

وصفت السالنامات طريق الحج الشامي الشريف، وذكره الرحالة المسلمون في المصادر من قبل، وتبدأ محطات الطريق من دمشق إلى الكسوة، المزيريب، الرمثا، الفدين/ المفرق، الزرقاء، البلقاء، القطرانة، الحسا، عنيزة، معان، العقبة، بطن الغول، المدورة، وحتى تصل إلى مكة المكرمة،[٢] وهذه الطريق تناولتها كتب الرحالة المسلمين بالوصف المفصل، وهي وإن اتفقت على ملامحها الرئيسية، إلا أن الظروف الأمنية، وسطوة القبائل البدوية، كانت تستدعي أحياناً بعض التغييرات في خطها المعتاد.[٣]

لم تعرف ولاية سورية الطرق المعبدة قبل سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وكانت الطريق الوحيدة المعبدة، طريق العربات بين دمشق وبيروت، لكن إقرار نظام (المعابر والطرق) أمن للدولة فرصة إنشاء العديد من الطرق الترابية في كل أنحاء ولاية سورية،[٤] ويمكن اعتبار سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، نقطة تحول رئيسية في حياة ولاية سورية، فقد افتتح خط الشرق السريع الذي يربط أوروبا باستنابول، وفي السنة الثانية ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، تم افتتاح خط

١- انظر أيضاً وقارن: Rogan, The ١٨٦٨ Travel, pp. ٢٨ – ٢٩.

٢- انظر الخارطة المرفقة مع سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م، وخارطة سالنامة سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣١١ – ٣١٣، و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٢٠٥. و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٥٠ – ٣٥١. وراجع مقالة: عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي، مجلة دراسات تاريخية، عدد ٦، تشرين الأول ١٩٨٦م: ٢٥ – ٢٨.

٣- راجع: رحلة الخياري (إبراهيم بن عبد الرحمن علي الموسوي ١٠١٢هـ - ١٠٧٠هـ/ ١٦٠٣م – ١٦٥٩م) رحلة الشتاء والصيف، تحقيق محمد سعيد الطنطاوي، دمشق، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥، وستشير إليه لاحقاً هكذا: الخياري، رحلة. وراجع أيضاً: النابلسي (عبدالغني إسماعيل ١٠٥٠هـ/ ١١٤٣هـ/ ١٦٤٠م – ١٧٣٠م) الحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٤- عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٥م – ١٨٧٦م) معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، دار الجيل للطباعة، مصر سنة ١٩٦٢م: ٦٤، وسنشير إليه لاحقاً هكذا، غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر.

حيفا – دمشق، المار عبر حوران، وأدى هذا التطور إلى سرعة نقل محاصيل حوران، أما التغير الحقيقي في حياة المنطقة، فكان بافتتاح محطة المزيريب، حيث خدمت قضاء عجلون بشكل مباشر، وغيرت من الوضع الاقتصادي فيه، بتأمين نقل الحبوب مباشرة، والاستعاضة عن آلاف الجمال من القوافل، التي كانت تأخذ الوقت الطويل وتكلف الجهد والمال.[١]

اهتمت الدولة العثمانية بشق الطرق وإصلاحها منذ الثمانينيات من القرن الماضي، ففي زيارة والي سورية لحوران، ومروره بقضاء عجلون سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م، زار دار الحكومة في القصبة إربد، وأمر بإصلاحات كبيرة في منشآت القصبة والقضاء، تذكر صحيفة سورية الشام أنه (رأى في قضاء عجلون نهراً تكثر فيه المياه في الشتاء، بما يأتيه من سيول حتى يتعذر منه العبور، وأن النهر يقوم بين حوران ومزيريب، فأصدر الوالي أمره للمتصرف بإنشاء جسرين كبيرين عليه)،[٢] إضافة إلى إصلاح جسور أخرى في حوران، وذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، أن الدولة قامت بتوسيع طريقين في نفس قصبة الكرك،[٣] وأصلحت في الوقت نفسه الطرق في قضاء الطفيلة، بسبب عدم ملاءمتها لسير العربات عليها،[٤] وفي سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، تم إنشاء طريق آخر للعربات بين مادبا وقضاء الكرك،[٥] وارتبط قضاء السلط بطرق متعددة تصله بالأقضية، وفلسطين، فكانت هناك طريق السلط – نابلس، وتمر بالشريعة (المخاضة) إلى بيت فوريك وبيت دجن في الطريق إلى نابلس وقد وصفها القس كلاين في منتصف الستينيات من القرن الماضي،[٦] وطريق آخر يصل السلط بعمان عبر مرج الحمام، ثم إلى مادبا، ويستمر حتى يصل إلى قصبة الكرك،[٧] وآخر يصل مادبا بالسلط وعبر نهر الأردن إلى أريحا وحتى القدس،[٨] وطريق داخلي يصل السلط بعمان ثم بالزرقاء.[٩] ويبدو من هذه الإشارات أن الدولة أحست

١- Gross, Ottoman Rule, p. ٣٨٢.

٢- جريدة سورية الشام، ١٢٩٨هـ - ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م -١٨٨٣م، عدد ٩١٥، في ٢٤ مايو ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٥٩.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٦١.

٥- البشير، عدد ١٥٩٦، في ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣: ٤.

٦- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, pp. ٢٨ - ٢٩

٧- المقتبس، عدد ٥٧٠، في ٩ محرم ١٣٢٩هـ/ ١٠ كانون الثاني ١٩١١م: ١.

٨- المصدر نفسه.

٩- المصدر نفسه.

بضرورة تحديث الطرق، لحاجتها العسكرية من جهة، ولتعميم أسلوب النقل الذي أدخله الجراكسة عن طريق العربات من جهة أخرى، تحسيناً للإدارة، وضماناً لهيمنتها، وردعاً لسطوة العشائر البدوية وتأميناً لطريق الحج.

يبدو أن الدولة أحست بعد أحداث حوران، وحملة سامي باشا الفاروقي، بضرورة إحكام القبضة على أجزاء الدولة، عن طريق ربطها بشبكة من الطرق، ففي مقابلة مع سامي باشا الفاروقي في أيار سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، أجرتها صحيفة البشير،[١] أشار إلى أن الحكومة وافقت على صرف ٦٠,٠٠٠ ليرة لإنشاء الطرق في حوران، وذكر بأنها أنشأت سكة الحديد في محطة المفرق إلى بصرى قاعدة حوران القديمة، في محاولة منها لإيصال سهل حوران بجباله، وتكشف هذه المقابلة عن مخاوف المسؤولين من نتائج أحداث حوران، وبالفعل، فقد قامت الدولة في سنتي ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، و ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، بإقامة سلسلة من الطرق لربط القرى والقصبات معاً؛ فقد وافق المجلس العمومي لولاية سورية على مد طريق درعا – إربد سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م،[٢] ورصد للطريق مبلغ ١٠٠,٠٠٠ قرش، وقرر أيضاً إنشاء طريق تربط إربد بقرية عجلون، اعتباراً من سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م،[٣] على أن يتم الانتهاء منها سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، وتم في الوقت نفسه، مد طريق العربات ما بين المفرق وجرش،[٤] وأقيم جسر على وادي الشعير ما بين المفرق والزرقاء سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، وطوله ٥١ متراً، ويحتوي على ثماني قناطر كبيرة[٥] ووافق المجلس العمومي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، على إقامة جسر على الشريعة،[٦] إلا أن هذا المشروع كان على ما يبدو فاشلاً، فقد سبق للدولة أن حاولت ذلك من قبل لكنها لم تنجح، كما فشل من قبل مشروع آخر لربط القدس بالسلط، ومن ثم بالكرك وذلك سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.[٧]

لعبت البلديات أيضاً في القصبات دوراً في تعبيد الطرق، فقد قامت بلدية إربد سنة

١- البشير، عدد ٢٠٣٨، في ٢٦ أيار ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٢- المقتبس، عدد ٨٣٨، في ٢٥/ ١٣٢٩/١١هـ/ ١٩١١م: ٢.

٣- العصر الجديد، عدد ١٦٣، في ١٣٢٨/٢/١٦هـ/ ١٩١٠م: ٣.

٤- العصر الجديد، عدد ١٦٨، في ٢/٢٢/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٤.

٥- البشير، عدد ١٥٤٤، في ١٣٢٠/٦/٩هـ/ ١٩٠٢م: ٢.

٦- البشير، عدد ٢١٠٣، في ١٢/ ١/ ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٢.

٧- البشير، عدد ١١٤٣، في أيلول ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٣.

١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، بإنشاء طريق يمتد في القصبة، ما بين دار الحكومة وحتى منتصف القصبة، وربطته بطريق آخر يصل السوق إلى باب (إدارة الرجى)،[١] وقد ارتبطت قصبة السلط بسلسلة من الطرق النشطة، ويبدو أنها وحسب شهادة القس كلاين كانت آمنة، ففي سنوات ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م و ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، كان بعض هذه الطرق مرصوفاً والآخر معبداً أو مبلطاً، وهي الطرق الرئيسية، مثل طريق رأس وادي الأكراد – نابلس، وادي الأكراد – تل الجادور، وادي الأكراد – عقبة الفار – عقبة أبو رشيد،[٢] وهذه الطرق المبلطة تلتقي في الساحة الرئيسية التي تضم المرافق الأساسية مثل السرايا والبريد، وترتبط بهذه الطرق الرئيسية طرق أخرى فرعية، ويبدو لنا تنظيم قصبة السلط، نموذجاً للمدينة الإسلامية في طرقها الرئيسية والمعبدة، حيث مركز المدينة ومرافقها الرسمية.

واستكمالاً لمحاولات الدولة لربط أطراف القصبات بالقرى، فقد نشطت المحاولات مع سنوات ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م – ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، إذ وافق المجلس على إقامة طريق من محطة عمان إلى قصبة السلط، وأمر بصرف مخصصات بقيمة ٣٠٠,٠٠٠ ليرة لتنفيذها،[٣] وذلك سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، ووافق أيضاً على إنشاء طريق النافعة بين الكرك والقطرانة، وخصص لها مبلغ ١١,٠٠٠ ليرة عثمانية،[٤] وتمت الموافقة على طرق أخرى تربط السلط وعمان بأريحا،[٥] وأخرى تربط معان بالعقبة، وطريق تربط معان بوادي موسى، والكرك بالبحر الميت،[٦] ورغم محاولات الدولة العثمانية في مجال مد خط السكة الحديدية، فقد فشل مشروع مد خط سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، من زيزياء إلى مأدبا فالغور وأريحا والقدس، لربط السلط بالقدس، نظراً لانشغال الدولة بالحرب العالمية الأولى، ولضعف الإمكانات المادية.[٧] هذه المحاولات تدل بوضوح على السياسة المركزية التي بدأت الدولة العثمانية تحس بضرورة انتهاجها في علاقتها بالولايات والأطراف وقد ساهم ربط أجزاء شرقي الأردن ببعضها في أواخر أيام الدولة العثمانية، وعن طريق سلسلة الطرق

١- العصر الجديد، عدد ١٢٨، في ٦/١/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢ – ٣.

٢- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٠٨.

٣- المقتبس، عدد ٨٣٨، في ٤ ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ٢٥ تشرين الأول ١٩١١م، السنة الثالثة، دمشق: ٢.

٤- المقتبس، عدد ٧٩٩، في ١ شوال ١٣٢٩هـ/ ١٠ تشرين الأول ١٩١١م، السنة الثالثة، دمشق: ٣.

٥- المقتبس، عدد ١٩٢٩، في ١٤ شعبان ١٣٣٤هـ/ ٥ حزيران ١٩١٦م، السنة السابعة، دمشق: ٣.

٦- المقتبس، عدد ٦١٩، في ٢٢ صفر ١٣٢٩هـ/ ٢٢ شباط ١٩١١م، السنة الثالثة، دمشق: ٢.

٧- المقتبس، عدد ٥٧٠، في ٩ محرم ١٣٢٩هـ/ ١٠ كانون الثاني ١٩١١م: ١.

المعبدة في التمهيد للكيان السياسي الجديد للإمارة الأردنية، بعد الثورة العربية الكبرى.

يمكن متابعة الطرق الداخلية بين القرى في الأقضية، عن طريق سجلات الطابو وسجلات التسوية، ومع أن شوماخر قلل من قيمة هذه الطرق في قضاء عجلون، وقال بأنها ليست ذات أهمية تذكر،[١] إلا أنها تمثل سلسلة مترابطة تصب أخيراً في الطريق السلطاني، وتلتقي مع طريق الحج الشامي. وتميز دفاتر الطابو بين كل من الطريق والدرب والرسم،[٢] وتذكرها مُعّرفة ومضافة إلى مرافق أو أماكن معروفة في القرية أو القصبة. مثل طريق التبان في الحصن،[٣] وطريق الجبانة في الحارة القبلية بالحصن،[٤] ووردت أيضاً إشارات وافية لأسماء الطرق والدروب التي تربط القرى ببعضها البعض، مثل طريق الرمثا في حوارة،[٥]وطريق إيدون وطريق ناطفة في أراضي قرية هام،[٦] وطريق البركة في إربد،[٧] وطريق الحصن وطريق جحفية في أراضي حوفا وطريق أبو خضر في حوفا،[٨] وطريق الحبسخانة في وسط قصبة إربد،[٩] إلا أن أهم هذه الطرق هو الطريق السلطاني، الذي يمر بإربد نفسها،[١٠] وهو الحد القبلي لسوق الخميس في القصبة.[١١]

يبدو من دفاتر الطابو،[١٢] أن هناك طرقاً تربط القرى ببعضها البعض، وطرقاً داخلية في القرية نفسها تربط الحارات ببعضها، وطرقاً ترابية تربط الأراضي الزراعية التابعة لنفس القرية بالقرى الأخرى، وتربط هذه الطرق بالطريق السلطاني، وقد اهتمت السالنامات العثمانية لولاية سورية بذكر المسافات داخل الولاية، وهي ملاحظات تساعدنا على معرفة المسافات وأبعادها، كذلك الحال في المصادر المعاصرة، ففي وثائق فترة الإدارة المصرية، ورد

١- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٧٨.

٢- هند أبو الشعر: إربد وجوارها: ٤٢٨.

٣- ١٩ – A: ١١٧.

٤- ١٩ -A: ١٣٤.

٥- ١٨ -B: ١، ١٦.

٦- ٣ -A: ٧١.

٧- الشرق العربي، عدد ١٧٠، في ٦ جمادى الأولى، ١٣٤٥هـ/ تشرين الثاني ١٩٢٧م: ١٥.

٨- ١ – A: ٤٢.

٩- ٣ – A: ١.

١٠- ١ -A: ٥٠، ٧٦. ٣ -A: ١.

١١- ١ -A: ٥٠، ٧٦.

١٢- هند أبو الشعر: إربد وجوارها: ٥٢٩.

بأن كفرنجة تبعد عن إربد خمس ساعات، حسبما قدر إسماعيل بك عاصم، قائد الحملة المكلفة بالقضاء على فتنة عجلون زمن محمد علي باشا،[١] والمسافة بين كفرنجة اثنتان وعشرون ساعة بالساعة العربية،[٢] وكان يتم قطع المسافات بالمراحل، [٣] أما سالنامات ولاية سورية فقد اهتمت عادة بذكر المسافات داخل الأقضية، ذكرت مثلاً سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، وحددت بعد القضاء عن مركز الولاية بـ ٢٣ ساعة، وعن مركز اللواء في حوران بسبع ساعات،[٤] وتم تحديد المسافة بين مركز القضاء في قصبة إربد، والقرى التابعة لها، فالبارحة تبعد عن إربد ثلاثين دقيقة، وبالمقابل، ذكر شوماخر أن الطريق بين البارحة وإربد تمتد حوالي الميل، وهي مغطاة ببقايا أثرية قديمة،[٥] وأشارت السالنامة أيضاً إلى أن حوارة تبعد عن إربد ساعتين، وزبدة نصف ساعة، وجحفية ربع ساعة وصمد ساعتين ونصف.[٦]

يبدو من الصورة السابقة، أن المنطقة مخدومة بطرق محلية مترابطة، وبطرق سالكة قديمة هي الطريق السلطاني وطريق الحج الشامي، وكان السكان يستخدمون الطرق إما سيراً على الأقدام أو بواسطة الدواب، وعادة ما تكون هذه الطرق ضيقة، لا تتسع لأكثر من دابة في الطرق التي تربط القرى ببعضها. ويبدو أن دخول الجراكسة من المهاجرين أدى إلى إدخال العربات، وغيّر من النمط التقليدي في استخدام الطرق، على الأقل في ناحية عمان وجوارها وجرش والرصيفة والزرقاء وناعور وصويلح، وقد دفع السكان (بدلات الطرق) كضريبة مقطوعة،[٧] توزع على الأفراد المكلفين في القرية أو العشيرة أو الحي من قبل هيئات الشيوخ.[٨]

ارتبطت القصبات بطرق خارجية تصلها بخطوط رئيسية إلى مدن فلسطين والشام،

١- أيمن الشريدة، دراسات وثائقية، وثيقة رقم ١٩، في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م: ٥٨.

٢- المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٩، في ٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م: ٥٨.

٣- المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢١، مؤرخة في ٧ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٤- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٩٩.

٥- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٧٨.

٦- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦ – ١٣١٧مالي/ ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٣٩٨ – ٣٩٩.

٧- الشرق العربي، عدد ١٤٤، الأربعاء في جمادى الأولى ١٣٤٥هـ / تشرين الأول ١٩٢٦م: ٤.

٨- الشرق العربي، عدد ٢١، السنة الأولى، الاثنين في ٢١ ربيع الأول ١٣٤٢هـ/ ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٣م: ٤.

ويمكن معرفة تفاصيل هذه الطرق عن طريق الرحالة الذين مروا بها واهتموا بوصفها،(١) فقد مر تريسترام سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، بالطريق الواصل ما بين الكرك والقدس وحدد مسافاتها ومعالمها،(٢) ووصف الرحالة الفنلندي فالن، الطريق المار ما بين معان والخليل وغزة عبر وادي موسى ووادي عربة، وهي نفس الطريق التي مر بها بعده موسيل ووصفها،(٣) ووصف ميرل الطريق الواصل ما بين السلط والقدس ونابلس، المار بالنبي يوشع وغور دامية ومخفر الجفتلك إلى مدينة نابلس، وأشار إلى الاتجاه الثاني المار بوادي شعيب فغور نمرين عبر المخاضة إلى أريحا والقدس، ووصف الخان المقام على المخاضة، وذكر بأنه توقف فيه وتناول القهوة،(٤) وكان على المسافر الذي يريد أن يقطع المخاضة أن يستخدم (المعدية) أو الزورق الشراعي والقوارب، ويبدو أن هناك أكثر من جهة امتلكت مثل هذه الوسائل لنقل المسافرين منها ما هو ملك للدولة، أو للأفراد، أو لدير القديس يوحنا التابع للروم الأرثوذكس في القدس، وقد وصف الأب لامانس اليسوعي اجتيازه للنهر ووصوله إلى المصب في البحر الميت بأحد الزوارق التي يملكها دير القديس يوحنا،(٥) ويمكن للمسافر أن يجتاز المخاضة بمساعدة (المكارية) الذين يتعهدون نقله ونقل أمتعته ودوابه، كما أن على المسافر أن يدفع ضريبة لمروره مع دوابه، حسبما أفادت جيرترود بل سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، حيث ذكرت بأنها دفعت ثلاثة قروش عن كل حيوان عبرت به الجسر، لكنها أكدت بأن القيمة الحقيقية هي قرشان فقط،(٦) واستكمالاً لدراسة طرق المواصلات لا بد من الحديث عن الخط الحديدي الحجازي، باعتباره المعلم الأبرز في هذه المرحلة التي نتناولها.

خط سكة الحديد الحجازية:

أحدث تنفيذ مشروع سكة الحديد الحجازية، تغييراً كبيراً في معالم الحياة في شرقي الأردن، ومع أن فكرة المشروع ابتداء جاءت لخدمة الحجاج، إلا أن هذا المشروع أكد حضور الدولة الإداري والعسكري، وشكل نقطة فاصلة في نقل الإنتاج الزراعي إلى مراكز التسويق،

١- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. I. P. ٢٤٢.

٢- Tristram, The Land of Moab, p. ٣٨.

٣- Wallin, Travels in Arabia, p. ٩.

٤- Merrill, East of the Jordan, p. ٢٢٠.

٥- البشير، عدد ١٢٨٧ في ١٠ ذي الحجة ١٣١٤هـ/ ٢١ حزيران ١٨٩٧م: ٣ – ٤.

٦- Bell, G. Syria, The Desert and the Sown, p. ١٦.

وخاصة في حوران وقضاء عجلون، وعمل على إعادة تماسك الإمبراطورية العثمانية،[١] وكان حجاج بلاد الشام يمرون بـــ ٨٧ مرحلة، ويحتاجون إلى ٩٠٥ ساعات ذهاباً وإياباً، ويمضون أربعة أشهر لأداء الفريضة،[٢] ضمن قوافل مهددة بمخاطر غارات القبائل البدوية، وتحت رحمة الظروف الجوية، مما دفع بالدولة العثمانية إلى محاولة استرضاء القبائل بمبالغ سنوية طائلة، تصل إلى ٦٠,٠٠٠ ليرة عثمانية، ضماناً لسلامة قافلة الحج،[٣] وكانت هذه الحماية، هاجس الدولة العثمانية، فقد حمل سلاطينها منذ فتح سليم الأول بلاد الشام، لقب (حامي الحرمين الشريفين) وأعطوا لحماية قوافل الحج اهتماماً كبيراً.

جاءت فكرة إنشاء السكة باقتراح مرفوع من الدكتور فرديناند زامبل Zampel سنة ١٢٨١هـــ/ ١٨٦٤م،[٤] إلا أن الصعوبات المالية والأمنية حالت دون تبنيها، وقد جدد ناظر النافعة حسن فهمي الفكرة ١٢٩٩هـــ/ ١٨٨١م، لكنه واجه نفس الاعتراضات السابقة والمخاوف الأمنية ومشاكل التكلفة،[٥] إلا أن تبني السلطان عبد الحميد الثاني لمشروع الجامعة الإسلامية، دفع بالفكرة إلى حيز التنفيذ، وفي تقرير رفعه السيد جمال الدين الأفغاني، صاحب فكرة الجامعة الإسلامية إلى السلطان عبد الحميد الثاني، أوضح محاسن هذا المشروع في: (تأييد سلطان الدولة في البلاد العربية، وتسهيل المواصلات في ربوعها النامية، وتسهيل طريق الحجاج، حيث تتضاعف بذلك أعدادهم، وتتدعم بذلك الرابطة الدينية، ويزداد تعلق المسلمين بدولة الخلافة ...)،[٦] وصدرت لذلك إرادة سلطانية بتشكيل لجنة مركزية علينا في الأستانة برئاسة الصدر الأعظم فريد باشا، ولجنة أخرى فرعية في مركز ولاية سورية برئاسة والي سورية سنة ١٣١٨هـــ/ ١٩٠٠م، وأنيطت بهذه اللجنة المهام الإدارية، ومنها جمع التبرعات، وتأمين مواد البناء، وتعيين المهندسين والموظفين.[٧]

١- ستيوارت والحص، الخطوط الحديدية، مجلة الأبحاث: ٤/٥٢٦، ٥٢٧، المؤيد، عدد ٥٣٥٩، سنة ١٩: ٥، القاهرة، في ذي الحجة ١٣٢٥هـــ/ ٥ أيار ١٩٠٨م.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـــ/ ١٨٨٠م: ٣٥٤ – ٣٥٥.

٣- محمد كرد علي، خطط الشام: ٥/١٧١، رافق، قافلة الحج الشامي: ٦ – ٧. الخيمي، الخط الحديدي الحجازي، مجلة الفيصل، عدد ٣٢: ١٢٨.

٤- Ochenwald, The Hejaz Railroad, p. ٢٢.

٥- محمد كرد علي، خطط الشام: ٥/١٧١.

٦- عبد المسيح الأنطاكي، السكة الحديدية، مجلة العمران، مجلد: ٢: ٤، عدد ٣٨١، في ٢٦/ ٨/ ١٣٢٦هـــ/ ١٩٠٨م، وانظر أيضاً: المنير، السعادة النامية: ١، (النص العربي) وانظر: أحمد فهد الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م: ١٨٥.

٧- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة١٣٢٢هـــ/ ١٩٠٤م: ١٤٤.

عرفت ولاية سورية سكة الحديد سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، عندما افتتح خط دمشق – مزيريب بموجب امتياز فرنسي، وعرف هذا الخط باسم D.H.P.، ووسع أعماله سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، حيث مدت الشركة خطاً آخر إلى بيروت،[١] وعمل هذا الخط على نقل حبوب حوران بسهولة وسرعة، وكانت الحبوب تنقل عبر آلاف الجمال لمدة ستة أشهر من حوران إلى ميناء بيروت، ومع مد الخط إلى المزيريب، أصبحت تصل دمشق في ثلاث ساعات فقط، بدلاً من أيام بواسطة القوافل التقليدية، وبدت سكة الحديد الحجازية مكملة لهذا الخط رغم المنافسة المبدئية.

ابتدأ العمل بالخط الحديدي الحجازي في نيسان سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، وافتتح السلطان باب العمل بتبرعه بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ليرة عثمانية، وقد صادف بدء العمل في المشروع يوم ٣١ آب الذكرى الخامسة والعشرين لجلوس السلطان عبد الحميد على العرش،[٢] وبالمقابل، تعهد خديوي مصر بإرسال مواد للبناء والإنشاء، وتبرع شاه إيران بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ليرة عثمانية أيضاً،[٣] وقد قدرت نفقات إنشاء الخط بعشرة ملايين ليره عثمانية، على أن يقوم مهندسو الجيش العثماني بالأعمال الهندسية، وتوكل الأعمال اليدوية للجنود الشاهانية، وتقرر أن يكون عدد المحطات ٣٥ محطة،[٤] وقد شرعت شركة ألمانية بتنفيذ العمل في قرية المزيريب، لربطه بالخط الفرنسي بين دمشق والمزيريب،[٥] رغبة من الدولة في الاستفادة منه في خططها العسكرية، وروعي أن تمر المحطات بخط الحج الشامي البري، بسبب توفر مصادر المياه والتجمعات السكانية.[٦]

رصدت الدولة إمكاناتها لإنشاء الخط، وصدرت إرادة شاهانية إلى (البانق الزراعي) بإصدار أوراق إعانة للسكة الحديدية الحجازية، تلصق على كافة الاستدعاءات، وتباع كل

١- ستيوارت والحص، الخطط الحديدية، مجلة الأبحاث، سنة ١٣، بيروت: ٥٢٧/٤.

٢- كرد علي، سكة الحجاز، المقتطف، مجلد ٣٣، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

٣- كرد علي، خطط الشام، م٣: ١٧١/٥.

٤- المقتطف، مجلد ٢٥، لسنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٩٥، وانظر وصف يونغ للخط عند مروره به.

Ewing, A Journey in Hauran, (P.E.F.) p. ٣٥٩.

٥- كرد علي، سكة حديد الحجاز، المقتطف، مجلد ٢٩: ١١/ ٣٧١، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

٦- الخيمي، الخط الحديدي الحجازي، مجلة الفيصل، عدد ٣٢: ١٧١، كان عدد الركاب يومياً في السكة الفرنسية ما بين ١٠٠ – ١٢٠ راكباً، إضافة إلى شحن البضائع عبرها، انظر: البشير، عدد ١١٥١، في ٤ تشرين الثاني/ ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٣.

ورقة بقرش واحد (سعر المجيدي ١٩ والمائة ٩٧ قرش)،[١] وصدرت إرادة شاهانية أخرى تنص على أن يؤخذ من الجنود الذين يدفعون (بدل نقدي). علاوة عليه (ليرة عثماني برسم السكة الحديدية)،[٢] كما صدرت إرادة أخرى باستقراض مبلغ مليون ليرة عثمانية لنظارة النافعة لإتمام الخط، حيث وصلت إعانات الخط سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، ٤٤ مليوناً و ٤٤٢,٤٢١ قرشاً،[٣] وكان الخط في إنشاءاته قد وصل إلى محطة الزرقاء، وبدأ في إنشاءات محطة عمان، وفرضت الدولة عندها مجموعة من الضرائب لمصلحة الخط، منها ضريبة جوازات السفر، ورسوم الحمامات المعدنية، وحسمت عشر راتب شهر أيار من كل سنة من المستخدمين المدنيين والعسكريين ممن تتجاوز رواتبهم خمسمائة قرش،[٤] لضمان الإمداد الدائم للخط.

يمر الخط في ست وعشرين محطة هي، القدم، الكسوة، دير علي، المسمية، حباب، خبب، المحطة، شقرا، أذرع، خربة الغزالة، درعا، نصيب، المفرق، خربة السمرا، الزرقاء، عمان، اللبن، الجيزة، ضبعة، خان الزبيب، القطرانة، الحسا، جرف الدراويش، عنيزة، معان،[٥] وكان عدد المحطات التي أقامتها الشركة الفرنسية من قبل ما بين دمشق والمزيريب ١١ محطة والمسافة ١٠١ كيلو متراً (وكان القطار يسير من دمشق الساعة ٧ إفرنجية صباحاً، ليصل إلى المزيريب الساعة ١٠ والدقيقة ٥٥ فتكون المسافة أربع ساعات فقط، بما فيها وقوف القطار في المحطات المختلفة، وكانت الأجرة المستوفاة ٧٥ قرشاً و ٣٠ بارة)،[٦] مما شجع الحكومة على اتخاذ الإجراءات السريعة في إنشاءات الخط الحديدي الحجازي، فزادت عدد الجنود الشاهانية، وعدد العمال والمستخدمين المدنيين والأجانب أيضاً،[٧] وقد جندت الدولة الجنود الشاهانية من الطابور السادس المعسكر في ولاية بغداد للعمل في إنشاء

١- البشير، عدد ١٥٩٥، في ٢٥ آيار ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، بيروت.

٢- البشير، عدد ١٦٩٣، في ٢٢ آذار ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، بيروت.

٣- البشير، عدد ١٥٣١، في ١٠ آذار ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٢م، بيروت.

٤- كرد علي، خطط الشام: ٥/١٧١.

٥- كرد علي، سكة حديد الحجاز، المقتطف، م٣٣: ٩٧٢ – ٩٧٣.

٦- البشير، عدد ١١٥١، في ١٤ تشرين الثاني ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٣.

٧- بلغ عدد العمال الأجانب ٥٠٠ عامل ما بين سنتي ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠و ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م وأصبح عددهم سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م حوالي ١٠٠٠ عامل، راجع: كرد علي، سكة حديد الحجاز، المقتطف، مجلد ٣٣: ٩٧١.

الخط،[١] وكان يصرف لهم ثمن ملابس ويعطون الحوافز.[٢] ذكر القس ألكس مالون، أن عدد العاملين بالسكة سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م وصل إلى ٣٠,٠٠٠ نفس،[٣] وكانت بداية استخدام الجنود في الإنشاءات مبكرة، سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠ – ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م بحوالي ٦٠٠ جندي، ثم ارتفع العدد سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، ليصل إلى ٧٠٠ جندي، وفي سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م وصل إلى ٧٥٠٠ جندي[٤] وهو عدد مقبول، إلا أننا لا ندري مدى مصداقية الرقم الذي أورده مالون، لكن المؤكد أن الدولة وضعت كل ثقلها لإنجاز المشروع، وأعطت للمشاركين فيه من الجنود الشاهانية حوافز مادية تحسم من ميزانية الخط الحديدي، وتمنح للضباط المتفوقين أوسمة، وتبيح لهم السفر المجاني بعربات القطار.[٥]

بدأ العمل بالخط الحديدي الحجازي في ٣١ آب ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، وكانت نقطة العمل هي قرية المزيريب، وافتتح خط عمان – درعا، في أيلول ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، حيث انتهى العمل ما بين درعا والشام، وقالت جريدة سورية الشام أن الجزء الثاني سيباشر به في السنة نفسها من جهة عمان إلى القطرانة، لينتهي في سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م،[٦] وقد بدأت القطارات بنقل الحجاج سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، من المزيريب إلى الزرقاء، واستقبل الوالي كاظم باشا الحجاج في عين الزرقاء، وركبوا القطارات وعددها ١٧، وانتقلوا بها إلى المزيريب، وعندما وصلوا إلى درعا ذبحت القرابين ثم وضع حجر الأساس للمحطة التي تقرر إنشاؤها في درعا،[٧] وفي نفس العام، كانت أعمال السكة قد أحيلت في الخربة السمراء والزرقاء إلى شركة الخواجا فريج والدكتور حيدر، وتم إنشاء مرافق عامة وأفران للعمال في هذه المواقع،[٨] وافتتح خط عمان في أيلول ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م،[٩] وخط المدورة، سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، وفي السنة التالية ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، أنجز القسم الرابع ما بين معان

١- البشير، عدد ١٧٤٨، في ٩ نيسان ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، بيروت.

٢- البشير، عدد ١٥٥٨، في ٦ أيلول ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، بيروت.

٣- مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، المشرق، عدد ١٢، لسنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م: ٥٤٢.

٤- Oschenwald, The Hejaz Railroad, p. ٦١.

٥- كرد علي، سكة حديد الحجاز، المقتطف، سنة ١٣، عدد ٣٣: ٩٧١ – ٩٧٢، وأيضاً:
Oschenwald, The Hejaz Railroad, p. ٣٥.

٦- راجع: البشير، نقلاً عن سورية الشام، عدد ١٦٠٣، في ٣ تموز ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، بيروت.

٧- البشير، عدد ١٥٤٤، في ٩ حزيران ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، بيروت.

٨- البشير، عدد ١٥٣٦، في ١٤ نيسان ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، بيروت.

٩- كرد علي، سكة حديد الحجاز، المقتطف، مجلد ٢٩: ١١/ ٩٧١.

وتبوك، ووصل أول قطار بين دمشق والمدينة المنورة في ٥ شعبان سنة ١٣٢٦هـ/ ٢٢ آب ١٩٠٨م،[١] كما أنشئت للخط فروع تربط حيفا ودرعا، وبدء بتنفيذ الفرع سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م،[٢] وافتتح خط العفولة – القدس – نابلس، في مطلع سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م،[٣] وفي الوقت نفسه مدت خطوط من درعا إلى بصرى أسكي شام بطول ٢٧ كيلو متراً[٤] وإلى الشوبك أملاً في استغلال الحراج لتأمين الوقود اللازم للقطارات.[٥]

أخيراً، وبعد الانتهاء من مد الخط الواصل ما بين دمشق والمدينة المنورة، فقد بلغت المسافة ١٣٠٢ كيلو متراً، وتم الانتهاء من مدها في ثماني سنوات،[٦] وأنيطت إدارة الخط ابتداء في ٦ تموز ١٣٤٦مالي/ ١٩١٠م، بمجلس عال، وعضوية وزير الداخلية، لكنها وفي ١٥ مايس ١٣٢٧مالي/ ١٩١١م، أصبحت الإدارة بيد الصدر الأعظم، وانتقلت في السنة نفسها لنظارة الحربية في ٢١ نيسان ١٣٣٠ مالي/ ١٩١٢م، وأخيراً، تبعت الإدارة في ١٩ تموز ١٣٣٠مالي/ ١٩١٤م لنظارة الأوقاف، باعتبار الخط وقفاً إسلامياً،[٧] واستمر هذا الوضع حتى أواخر أيام الدولة العثمانية.

أهمية الخط الحديدي الحجازي في المنطقة:

إن فرز الآثار التي ترتبت على مد خط سكة الحديد الحجازية في شرقي الأردن مسألة هامة، ذلك أن آثار هذه الخطوة الحاسمة تتفاوت من منطقة إلى أخرى، ومن فئة إلى فئة، فقد واجه المشروع غضب القبائل التي تعتمد على تأجير الجمال في مواسم الحج، وعلى ما تدفعه الدولة من أعطيات وهدايا مقابل حمايتهم للقوافل، وقد قدر الرحالة أوليفانت دخل بني صخر مثلا من تأجير الجمال للمحمل الشامي بـــ ١٠٠,٠٠٠ جنيه،[٨] كذلك الحال مع الحجايا الذين كانوا يعتمدون في معيشتهم على تأجير الجمال، وتأمين المحمل بالشعير والزاد، والأمر الطبيعي أن يكون موقف هذه القبائل من السكة عدائياً.

١- كرد علي، خطط الشام، مجلد٣: ١٧٣/٥ – ١٧٨م.

٢- المصدر نفسه: ١٨٨.

٣- المصدر نفسه:١٨٨.

٤- المصدر نفسه:١٨٨.

٥- فريدريك بيك، تاريخ شرقي الأردن: ٢٩٦.

٦- مجهول، مجلة المقتطف، مجلد ٣٣، القاهرة: ١٠/ ٨١١، وسنة ٣٣، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

٧- مجهول، سكة حديد الحجاز، الجامعة العربية، عدد ٨، السنة الأولى، في ١٧/ ٢/١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

٨- Oliphant, The Land of Gilead, pp. ١٢٢ – ١٢٣.

وبالمقابل فقد أحدث دخول الخط الحديدي إلى قلب حوران، تغيراً جذرياً في وسائل نقل المحاصيل وأماكن شحنها، فأصبحت حيفا مركز الشحن الذي يفضله أهالي حوران وقضاء عجلون، بعد أن كانت عكا هي المرفأ الذي تصله آلاف الجمال محملة بالحبوب، وارتفع ثمن مد القمح وهو في البيدر إلى ٢٥ قرشاً بعد أن كان عشرة قروش، بسبب صعوبة نقله بالقوافل،[١] وقد أحس أهالي قضاء عجلون بأهمية هذا التغيير، وأخذوا يطالبون الدولة باتخاذ خطوات لصالحهم، لتوصيل الخط إلى قلب القضاء، ليضمنوا شحن حبوبهم، ففي مقالة نشرتها صحيفة المقتبس، طالب نجيب فركوح بمد خط السكة الحديدية إلى عجلون، .. (لو أنشأت الحكومة هذه الشعبة من الخط الحجازي، لكان له فائدة مضاعفة، لأن طول هذا الخط لا يزيد عن الأربعين كيلو متراً، من السهول، وهذا لا يحتاج إلى عناء كبير في تسوية الأرض، والنفقات لا تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ ليرة، تستغلها في ثلاث سنين لا أكثر، وتسهل نقل حاصلات البلاد وتصديرها ثانية، ويستمر العمران في جانبي الخط، وتصد عربان البادية الذين يخربون البلاد ..)،[٢] ونشرت أيضاً مقالة أخرى في جريدة (العصر الجديد) تؤكد أن حجم صادرات القضاء من الفحم والحبوب والسمن كبير، يتجاوز ٢٠,٠٠٠ ليرة، وأن هذا الإنتاج بحاجة إلى مد فرع الخط الحديدي الحجازي، لتسهيل نقله إلى الخارج بدلاً عن الطريق التقليدية.[٣]

عادت الفكرة مجدداً في الصحف سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، عندما أثارها مندوب المقتبس المتجول (خليل رفعت الحوراني) وطالب بضرورة مد الخط إلى إربد، ورفع شكوى الأهالي وأملهم في تسهيل نقل أرزاقهم ومحاصيلهم،[٤] وكان مبرر المطالبة بأن أهالي قضاء عجلون ينقلون محاصيلهم على الجمال إلى القدس ونابلس وحيفا، وأن قسماً من هذه المحاصيل ينقل إلى بيروت والشام ولبنان بواسطة السكة الحديدية الفرنساوية في المزيريب، وأن هذا الخط في المزيريب يدخله من قضاء عجلون وحده ما يربو على ٣٠,٠٠٠ ليرة عثمانية أجور نقل.[٥]

١- المقتبس، عدد ٥٠٤، في ١١/٢٩/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ١.

٢- المقتبس، عدد ٤٤٠، مقالة نجيب فركوح، عمران عجلون، في ٦ آب ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ١. وانظر مقالة أخرى بهذا الخصوص، المقتبس، عدد ٥١٢: ٢.

٣- العصر الجديد، عدد ١٣٠، في ١/٨/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢ – ٣.

٤- المقتبس، عدد ٥١١، في ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣.

٥- المقتبس، عدد ٤٤٠، في ١٦ آب ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠: ١.

يبدو أن الفكرة تبلورت في أذهان المسؤولين ابتداء بسنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، يقول مراسل البشير في عجلون في ٦ شباط ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، بأن الأهالي بالحصن يلهجون بكل سرور بعزم الحكومة على مد فرع حديدي من درعا إلى الحصن فبلدة جرش، وإيصاله بمحطة عمان،[١] ويعلق المراسل على ذلك ويقول (وقد فهمنا من المهندسين، ما ينجم عن تمديد هذا الفرع من الفوائد حيث أنه يمر بقضاء عجلون المؤلف من ١٢٠ قرية، ما عدا عشائر العربان المتوطنة من بني حسن، والذين يقدرون بثلاثين قرية، ويسهل هذا الفرع على الأهالي والتجار، أمر شحن الحبوب والفحم التي ويصدر منها ألوف القناطير سنوياً ...).[٢]

يبدو أن رغبة أهالي القضاء، في أن تتولى جهة عثمانية عملية نقل منتجاتهم، بدلاً من أن تتسرب أجور النقل إلى شركة أجنبية فرنسية، دفعت بالأهالي للإلحاح والمطالبة بتنفيذ الفكرة، وبصورة عامة، فإن أجور الشحن بالسكك الحديدية لا تكلف الا ثلث ما ينفق على قوافل الجمال، إضافة إلى تميزها بسرعة النقل وتوفر الأمن ووصول البضائع سالمة إلى أيدي التجار،[٣] وهذه العوامل دفعت بأهالي قضاء عجلون للمطالبة بمد خط السكة إلى قلب القضاء لخدمتهم، بعد أن شاهدوا أن مد الخط ساهم في تعمير القرى الخاربة، وفي زيادة رفاهية الفلاح، (وغدا الفلاح يلعب بالليرات كما يلعب جاره الفلاح المصري بالجنيهات) بعد مد خط السكة إلى المنطقة،[٤] إذ سهلت السكة نقل الحبوب من منطقة الجيزة وعمان، وازدادت كذلك المساحات المزروعة حولها، نتيجة طبيعية لسهولة نقل المحاصيل وبيعها.[٥]

أما العشائر البدوية، فقد وجدت طريقة مأمونة وسهلة لتصريف مشتقات ومنتجات الحيوانات من جلود وسمن وصوف ووبر وجميد، وارتفع سعرها، وتوفرت السيولة النقدية بيد أصحاب المواشي، وتحسنت أحوالهم المعيشية،[٦] كما أن محطات السكة الحديدية في شرقي الأردن، أصبحت مخازن للبضائع، ومراكز لتبادل السلع مع البدو القريبين منها، فتحسنت أحوال الناس، وخاصة البدو،[٧] واستوعبت أيضاً أيد عاملة في إنشاءاتها، فقد

١- البشير، عدد ٢٣٦٢، في ٦ شباط، ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م: ١.

٢- البشير، عدد ٢٣٦٢، في ٦ شباط، ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م: ١.

٣- الأب لويس شيخو، رحلة من دمشق إلى حماة، المشرق، سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م: ٩٠٤.

٤- المقتبس، عدد ٣٢١، في ١٨/ ٣/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ١.

٥- المقتبس، عدد ٥٥٣، في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٣١ كانون الأول، ١٩١٠م: ٣.

٦- المصدر نفسه: ٣.

٧- البشير، عدد ١٨٠٣، في ٢٩ نيسان، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م: ١. وأيضاً: المقتبس، عدد ٨١٠، في ١ ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ٢٣ تشرين الأول ١٩١١م: ٣.

عمل بالسكة بين دمشق وعمان ٥٠٠ عامل، وتجاوز العدد ١٠٠٠ عامل حسبما أورد محمد كرد علي في دراسته للسكة، وهو مؤشر على النقلة النوعية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في شرقي الأردن بعد مد الخط الحديدي الحجازي.

ثامناً: المكاييل والموازين والمقاييس:

وجد العثمانيون أوزاناً ومكاييل ومقاييس محدودة، عند فتحهم لسورية، ويمكن التعرف إليها بمراجعة كتب الحسبة والمصادر التاريخية، ذكر ابن الأخوة أن الرطل كان مستخدماً وحدة للوزن، ويساوي ١٢ أوقية، وأن الرطل العجلوني يعادل ١٢٠٠ درهمٍ، والتركي ٩٠٠ درهم،(٢) أما القلقشندي فأشار إلى أن الحبوب كانت توزن بالكيل وهو ستة أمداد، (٣) وأن الأراضي الزراعية كانت تقاس بالفدان الإسلامي والفدان الرومي،(٤) في حين كان يكال القماش بذراع من الخشب طوله بعرض الأصابع ٢٤ أصبعاً مخروزة، وكانت الحبوب تكال بالأردب في مصر، وانتقل استخدام الأردب إلى الأجزاء الجنوبية من سورية، وظل مستخدماً أيام حكم محمد علي باشا لسورية، فقد استخدمه (الوزان) في شونة إربد، لكيل الأرزاق المطلوبة من أهالي منطقة إربد والكفارات وناحيتّي بني جهمة وبني عبيد،(٥)وكان الأردب في مصر يساوي في القرن التاسع عشر ١٣٢,٨٥٦ كيلو غراماً،(٦) ويبدو أن العثمانيين تعاملوا مع الواقع القائم على الأرض، ولا ترد إشارة إلى إبطالهم للأوزان والمكاييل المستخدمة قبلهم في بلاد الشام.

ذكرت دفاتر الطابو العثمانية المبكرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وحدة (الغرارة) لكيل الحبوب، وتساوي ١٢ كيلاً، والكيل يساوي ١٢ صاعاً،(٧) وقد استخدمت في لواء عجلون وفي ناحيتي بني جهمة وبني الأعسر، واختلف سعر الغرارة

١- كرد علي، سكة حديد الحجاز، المقتطف، مجلد ٩، لسنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م: ١١/ ٩٧٣.

٢- ابن الأخوة، (محمد بن أحمد)، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان، القاهرة، ١٩٧٦م: ١٣٨، وسنشير إليه لاحقاً هكذا، ابن الأخوة، معالم القربة.

٣- القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/ ١٨١.

٤- المصدر نفسه: ٢٤١.

٥- أسد رستم، المحفوظات، وثيقة مؤرخة في ١٢ جمادى الآخرة، ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٦- هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية: عمان، ١٩٧٠م: ٥٨.

٧- المصدر نفسه: ٧٠.

من القمح والشعير ما بين بداية القرن ومنتصفه ومنتهاه، فقد كان سعر غرارة القمح في مطلع القرن مائة أقجة، وأصبحت في منتصفه مائة وثلاثين أقجة، وبلغت في نهاية القرن مائة وخمسين أقجة في ناحية بني جهمة،[١] وينطبق الأمر على غرارة الشعير، ويعود ذلك إلى فقدان الأقجة لقيمتها الشرائية، بسبب نقصان كمية الفضة فيها، وليس إلى أي تغيير على حجم أو مقدار الغرارة،[٢] وقد ذكر بيركهارت أن قيمة الغرارة في قضاء عجلون سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، هي ٨٠ مداً، من الحنطة،[٣] وهو ما نرجح أنه كان سائداً مع بداية الفتح العثماني أيضاً، والمد يساوي ١٨ باونداً إنجليزياً في مقياس الحبوب كما لاحظ يونغ عند زيارته للمنطقة سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م.[٤]

كانت الموازين والمكاييل المستخدمة في مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، في سورية هي؛ المثقال، وكل ٦٤ مثقالاً درهماً واحداً، والأوقية، [٥] وكل ٦٢,٥ درهماً تساوي أوقية واحدة، وكل ٦ أواق تساوي ٣٧٥ درهماً، وتوازي آقة واحدة، وكل ٧٥٠ درهماً آقتان، وهي رطل واحد،[٦] (وكل مئة رطل قنطاراً، والقنطار،[٧] هو البشل ويوازي ١٨٢٠ كيلو غراماً وكل ٢,٥ من القناطير يساوي ٥ قنابل، ومجموعها يساوي مكوك واحد،[٨] ومع أننا لا نجد إشارات جيدة في السالنامات لاستخدام المقاييس والمكاييل العتيقة والجديدة،[٩] ألا أن المقاييس والموازين لم تكن واحدة في كل المناطق الخاضعة لسلطة العثمانيين، يذكر روجر أوين في دراسته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، بأن مسألة الموازين والمكاييل في القرن التاسع عشر شديد التعقيد، لأنها تختلف من منطقة

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠١.

٢- ينطبق هذا الأمر أيضاً على ناحية بني الأعسر، البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٥٣. راجع حول موضوع نقصان الفضة، موضوع النقود في هذا الباب.

٣- Burckhardt, Travels, p. ٢٩٦.

٤- ذكر يونغ أن الباوند حل محل البشل Bushel وهو المقياس الغربي، انظر:
Ewing, A Journey in the Hauran, (P.E.F) ١٨٩٥, p. ٣٦٥.

٥- رسالة القنصل البريطاني، انظر: غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر: ٢٤١. الأوقية الشامية ٥٠ درهماً، وتساوي ١٢/١ من الرطل، هنتس، المكاييل: ٢٠.

٦- الرطل يساوي ٢٠ أوقية، / ١٠٠ من القنطار، انظر هنتس، المكاييل: ٣٠، ٣١.

٧- القنطار يساوي ١٠٠ رطل، انظر: هنتس، المكاييل: ٤٠٢.

٨- غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر: ٢٤١.

٩- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م: ٤٠٨.

إلى أخرى، ومن فترة أخرى، ويشير إلى أن محاولة الحكومة العثمانية والحكومة المصرية لإدخال النظام المتري في منتصف القرن التاسع عشر لم تحسن الوضع،[١] وكانت بعض القرى تستعمل أنواعاً متعددة من المكاييل التي لا تعرفها القرى الأخرى، وكان لكل قضاء مصطلحاته من حيث المكاييل،[٢] فهناك رطل شامي ورطل نابلسي ورطل عجلوني – حسبما تذكر السجلات في القرنين التاسع عشر والعشرين.

مع دخول محمد علي باشا إلى سورية، حدث تغير حقيقي في الأوزان والمكاييل، فقد تم تغيير الأوزان في ١٤ ذي العقدة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، وأنيطت مهمة الإشراف عليها ومراقبتها للدفتر دار،[٣] وكان الغرض من النظام الجديد (ضبط المكاييل والموازين بالشون الموجود في سناجق كل إيالة ومقاطعاتها، وفي وارد تلك الشون ومصادرها، وإبطال ما كان مختلاً منها أو مغايراً، وإخبار ما إذا كانت المكاييل والموازيين قد اتخذت معدلاتها على حسب التشغيل المتبع، وأوجب النظام إلزام الوازنين باتخاذ الدفاتر، وإن كان هناك وزاناً أمياً يستبدل بوزان يلم بالقراءة)،[٤] ويبدو من إجراءات إدارة محمد علي باشا أن هناك أزمة فعلية في ضبط الموازين والمكاييل بين الولايات، وفي مسألة توحيدها، كما أن هناك إشارة خفية إلى وجود موازين ومكاييل (مختلة) بسبب غياب الرقابة الحكومية والرسمية، وإلى أن القائمين عليها هم من الأميين، وهو ما استدعى تبديل هؤلاء الوزانين بآخرين يحسنون القراءة والكتابة.

إن القراءة المستفيضة لوثائق حكم محمد علي باشا في المنطقة، تشير إلى أن الأهالي كانوا يتعاملون (بالكيس) وهو ما أكده الرحالة بيركهارت عند زيارته للمنطقة سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م،[٥] كذلك استخدام الأهالي الأردب في كيل محاصيلهم. ذكرت إحدى الوثائق المؤرخة في ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، أنه (لم يبق بشونة إربد سوى مائتي أردب من الشعير، ونحو ثلاثين أردباً من الدقيق)، أما الكيس فيصل إلى ٥٠.

١- أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، (١٨٠٠ – ١٩١٤م): ١٣.

٢- عبد العزيز عوض، فلسطين في أواخر العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، مجلد رابع، السنة الرابعة، ١٣٩٥هـ – ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٥م – ١٩٧٦م: ٣٣، الرياض، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: عوض، فلسطين.

٣- أسد رستم، المحفوظات: ٣/ ٩٢، في ١٤ ذي القعدة، ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

٤- المصدر نفسه: ٩٢.

٥- Burckhardt, Travels, p. ٢٨٩.

قرشاً، ذكر يونغ أن الكيس أثناء زيارته لحوران سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م كان يحتوي على عدد كبير من القطع الذهبية،[١] وقد استخدم الأهالي أيام محمد علي باشا الذراع المعماري في كيل المساحات، وتم حساب ارتفاع قلعة البلقاء فكان (طول ذراع قلعة البلقاء ٣٥ ذراعاً معمارياً)،[٢] وكانت الأراضي تقاس بالفدان (حسب عادة أهالي البلاد).[٣] ويبدو أن الإدارة العثمانية أعادت المكاييل والموازين إلى سابق عهدها، بعد انسحاب جيش إبراهيم باشا من سورية، وألغت منصب الدفتردار،[٤] وكان الدفتردار هو المخول بالإشراف على الموازين والمكاييل في عهد إدارة محمد علي باشا في سورية.

تحفل سجلات المحاكم الشرعية بمادة جيدة لوحدات المكاييل والموازين والمقاييس (مساحة وأطوالاً)، وتسجل دفاتر الطابو مقاييس المساحة ابتداء بسنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، ويبدو من دراستها أن هناك اختلاف في الأوزان والمكاييل بين المناطق المختلفة،[٥] وسنورد فيما يلي الأوزان ثم المكاييل ثم المقاييس (مساحة وأطوالاً) حسبما أوردتها المصادر الرسمية، ونقابلها بما ورد في السجلات المحلية، التي تعامل بها الأهالي واعتمدوها.

استخدمت رسمياً المكاييل التالية لكيل الحبوب؛ المد، الهواية، الكيل، الغزارة، فكان كل ١,٥ مد يساوي ربع بيروتي، والمدان يساويان هواية، وكل ثلاث هوايات أو أربعة أرباع أو ستة أمداد تساوي كيلاً، وكل ١٢ كيلاً يساوي غرارة، وكل ١,٥ غرارة تساوي أردباً،[٦] ويمكن تحديث هذه المكاييل حسبما أوردها الباحث روجان كما يلي:[٧]

المد ويساوي صاعين ١٦,٧ لتر.

الكيل ويساوي ٥ أمداد ١٠٥,٦ لتر.

الصاع ويساوي رطلين (٥,٢ – ٦ كيلو)

١- Ewing, A Journey in the Hauran, (P.E.F) ١٨٩٥, p. ٢٨٤.

٢- أسد رستم، المحفوظات: ٢٣/٣، في ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

٣- المصدر نفسه: ٦٧/٤.

٤- فيليب وفريد الخازن، مجموعة المحررات: ١/٢.

٥- البشير، عدد ١٩٠٥، في ٥ نيسان ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م: ٤.

٦- مصباح الحاسب ودليل الكاتب، مختصر في علم الحساب: ٤٨، مختصر في علم الحساب، مطبعة دير الروم، القدس، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م: ٤١.

٧- راجع المقدمة: Rogan, The Ottoman Extension.

المد ويساوي صاعين (١٠,٤ – ١٢ كيلو)
الكيل ويساوي ١٢ صاعاً (٦٢,٤ – ٧٢ كيلو)
القنطار ويساوي ٥٠ صاعاً (٢٦٠ – ٣٠٠ كيلو)

أما الأشياء الجامدة (غير الثمينة) فتقاس بعيارات محدودة هي؛ الأوقية، الرطل، الآقة، القنطار، وكل ٦٠ درهماً تساوي أوقية، وكل ست أواق أو ٤٠٠ درهم تساوي آقة، وكل آقتان تساويان رطلاً وكل خمسة أرطال تساوي وزنه، وكل مئة رطل تساوي قنطاراً،[١] أما الأشياء الثمينة كالذهب فتقاس بالقيراط والدرهم والمثقال والشاكيه،[٢] وكل ٤ قمحات تساوي قيراطاً، وكل ٦٤ قمحة تساوي درهماً، وهي بالتالي تساوي ١٦ قيراطاً، وكل ٦ دوانيق، تساوي درهماً، وكل درهم ونصف تساوي مثقالا أو ٢٤ قيراطاً،[٣] أما الأدوية فتقاس بالقيراط والدرهم والأوقية والرطل.[٤]

أما مساحات الأطوال فتحدد بالوحدات التالية، إصبع، قبضة، ذراع، باع، ميل، هاشمي، فرسخ، بريد، درجة، وكل ٦ حبات شعير تساوي إصبعاً، وكل أربعة أصابع تساوي قبضة، وكل ٦ قبضات تساوي ذرعاً، وكل أربعة أذرع تساوي باعاً، وكل ألف باع تساوي ميل هاشمي، وكل ٣ أميال هاشمية تساوي فرسخاً، وكل أربعة فراسخ تساوي بريداً،[٥] وتمثل هذه المكاييل والموازين والمقاييس، الوحدات المستخدمة رسمياً في ممالك الدولة العثمانية.

واعتباراً من سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، أصبحت المقاييس الفرنسية هي الوحدات المستخدمة قانونياً في الدولة،[٦] وذلك بموجب قرار من شورى الدولة، وصدرت الإرادة السنية بالمصادقة عليه للعمل به في كافة ممالك الدولة، وتعتمد الطريقة المترية الفرنسية، على (أن كل وحدة تساوي ١٠ وحدات مما قبلها، ولها اسم يدل عليها، ولذا يسهل استخدامها

١- مصباح الحساب: ٤٨، مختصر في علم الحساب: ٣٩، وانظر: سليم إبراهيم صادر، ترويض الألباب في علم الحساب، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٧. وروبرت وست وبولس الخولي، مستحدث في علم الحساب، المطبعة الأمريكانية، بيروت، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م: ١٤٧ – ١٤٨.
٢- الصوفي السكري، سمير الليالي: ٢/ ٣٤٢.
٣- المصدر نفسه: ٢/٣٤٢.
٤- مصباح الحاسب: ٤٧ – ٤٨، ترويض الألباب: ٢٧.
٥- مصباح الحاسب: ٤٩، مختصر في علم الحساب: ٤٣، ترويض الألباب: ٢٨.
٦- البشير، عدد ١٢٠٤، في ١٩ تشرين الثاني ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م.

وتحديدها)،[١] ووحدة القياسات الفرنسية هي كالآتي:

الغرام: ٠,٣١٣ من الدرهم.

الدرهم: ٣,٢٠٥ من الغرام.

الأوقية: ٢١٤ غراماً.

الكيلو: ٣١٢ درهماً أو ٤ أواق.

الرطل: ٢٥٦٥ غراماً – ٢,٥٦٥ كيلو غراماً.

الآقة: ١٢٨٢ غراماً.

الطن: ١٩٠ رطلاً.

القنطار: ٢٥٦,٥ كيلو غراماً.[٢]

يرد في السجلات المحلية مادة واسعة للأوزان والمكاييل والمقاييس، وسنتناولها حسبما لاحظناها من السجلات وحسبما ذكرها الرحالة على أرض الواقع، ونبدأها بمقاييس المساحة، فقد نص القانون على ضرورة استخدام الدونم وحدة للمساحة،[٣] وكانت قد صدرت إرادة سلطانية في ٢٩ شوال ١٢٩٨هـ/ ١٣ أيلول ١٨٨١م، باستخدام المقاييس والمكاييل الجديدة[٤] وكان الأهالي يستخدمون الحبال في تحديد أراضيهم، وأحياناً يستخدمون المعالم البارزة كالتلال ومجاري المياه ويشيرون إلى الحدود بدلاً من المقاييس،[٥] واستخدموا مصطلح الفدان وورد ذلك في السجلات الشرعية بشكل دائم،[٦] ومصطلح الفدان يعني أساساً زوج الثيران. ذكر بيركهارت أن أهالي حوران وقضاء عجلون، يستخدمون الفدان مقياساً للثروة، والفدان يعتمد على جهد البغل أو الثور الذي يقوم بالحراثة، فإذا أراد أهالي حوران تقييم ثروة أحدهم، فإنهم يقيسونها بما يملكون من ثيران،

١- روبرت وست، مستحدث في علم الحساب: ١٤٧.

٢- روبرت وست، مستحدث في علم الحساب: ١٥٢.

٣- التعريفنامة، ترجمة نقولا نقاش: ٨٥، الجنان: ٨/٢٦١، لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م.

٤- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٨٥.

٥- إبراهيم العورة، سليمان الباشا العادل: ٥٦ – ٥٧.

٦- راجع مثلاً: سجل ١، حجة (بلا): ٥٧ – ٥٨ . في ربيع الآخر ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، حجة (بلا): ٩٢، في رجب ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

فالمساحة الكبيرة عندهم (يمشي بها ستة فدادين)،[١] لأن قلة من الفلاحين يملكون ستة أزواج من الثيران.

أما مساحة الفدان فهي المساحة التي تقوم بحراثتها زوج من الثيران في يوم واحد،[٢]وتقدر بـــ ٤٢٠٠ متر مربع،[٣] ومع ذلك فتختلف مساحة الفدان من منطقة إلى أخرى داخل ولاية سورية، إلا أن الدستور يحددها رسمياً بأنها سبعين إلى ثمانين دونماً في الأراضي العال، ومائة دونم في الأراضي الوسط، ومائة وثلاثين دونماً في الأراضي التي تعتبر دون الوسط.[٤]

ومن الوحدات الأساسية في قياس مساحة الأرض الدونم، وقد نص القانون على استخدامه أساساً في قياس وحدة المساحة،[٥] ويبدو أن القانون صرح باستخدام مقدار البذار بدلاً من وحدة المساحة في المناطق التي تستخدم ذلك، وطالب مأموري اليوقلمة بإثبات ذلك في خانة تسمى (تخم)،[٦] ولم يتم استخدام خانة (تخم) أي مقدار البذار المستخدم بدلاً من وحدة المساحة إلا مرة واحدة في قرية هام في ناحية بني عبيد،[٧] واستخدام (المقياس الجديد) إلى جانب (المقياس القديم) ابتداء بدفاتر سنة ١٢٩٩ مالي/ ١٨٨٣م – ١٨٨٤م،[٨] وقد وردت الإشارة إلى الدونم العتيق في السجل الشرعي مرة واحدة فقط سنة ١٣٣٠هـــ/ ١٩١٢م،[٩] ويساوي ١٦٠٠ ذراع أو ٩٠٠ متر مربع،[١٠] أو ٤٠ خطوة طولاً و ٤٠ خطوة عرضاً بالخطوات المتوسطة أو ٩١٨,٦٧ و ٩١٩,٣ متراً مربعاً.[١١]

أما المقياس الجديد، فيستخدم الدونم والأولك والأرشون المربع، ويبلغ الدونم الجديد ١٠٠٠م٢، وكانت سجلات طابو قضاء عجلون لسنة ١٣٠١هـــ/ ١٨٨٣م – ١٨٨٤م،

١- Burckhardt, Travels, p. ٢٩٥, A Handbook of Syria, p. ٣٩٤..

٢- Oliphant, The Land of Gilead, p. ٢٠٣.

وانظر: المعلوف، دواني القطوف: ٤٥، وانظر أيضاً، هنتس، المكايل: ٩٨.

٣- هنتس، المكاييل: ١.

٤- الدستور: ٤٢/١.

٥- التعريفنامة، ترجمة نقولا نقاش: ٨٥، الجنان: ٢٦١/٨، لسنة ١٢٨٩هـــ/ ١٨٧٢م.

٦- التعريفنامة، ٨٥.

٧- ٤ -A: ٢٦.

٨- ٤ – A: ٤٢ – ٤٤.

٩- سجل ٢، حجة ١٠٦: ٧٦، في ١٢ صفر ١٣٣٠هـــ/ ١٩١٢م.

١٠- الدستور العثماني: ٤٢/١، المر، أحكام الأراضي: ٨.

١١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٩هـــ/ ١٨٨١م: ٢٨٥.

تستخدم الدونم العتيق فقط، مع أن الإرادة السلطانية لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م، طالبت باستخدام المقاييس الجديدة، ومن أجزاء الدونم الأولك والأرشون والبارنق والذراع، وقد استخدمت السجلات (الذراع) لقياس مساحة الطرق داخل القرى،[١] ولتحديد مساحات البيوت والدكاكين والحواكير المحيطة بالبيوت،[٢] كما استخدمت الذراع المعماري أيضا، وهي إشارات قليلة ومحدودة،[٣] وقد عرفته السالنامات بـ (معمار أرشون) وطوله ٧٥ سم.٢[٤]

يبدو أن موظفي الطابو استخدموا المساحة القديمة والجديدة لتحديد المساحات، ففي دفتر ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م – ١٨٨٤م، تم استخدام الدونم القديم والجديد معاً، فقد كانت مساحة ٢٢٩١ دونماً عتيقاً، يساوي ٨٤٢ دونماً جديداً و ١٦ أولكا و ١١ أرشونا مربعاً، ومساحة ٢٢٣٩ دونماً عتيقاً تساوي ٩٣٠ دونماً جديداً، و٣٢ أولكا و ١١٠ أرشونا مربعاً،[٥] ونفهم من هذا أنها تمثل المرحلة الانتقالية بعد إقرار المقاييس الجديدة، خاصة وأن أهالي المنطقة استخدموا المقاييس الرسمية مع مقاييسهم التقليدية أيضاً، مثل الحصة، السهم، القيراط، الربعة، الثمنة، واستمر ذلك حتى زمن التسوية في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن، وانعكس هذا الأمر على لغة السجلات، سواء سجلات الطابو أو السجل الشرعي.

يعتبر القيراط من أكثر المقاسات المحلية استخداماً في السجلات الشرعية، حيث يشار إلى حجم الملكيات (بالقيراط) مثل قيراط واحد من ربعة،[٦] أو سبعة قراريط من أراضي حوارة،[٧] أو أربعة قراريط من أراضي قصبة إربد،[٨] والقيراط مقياس من جزء من ٢٤ جزءاً، كما استخدم السجل الشرعي الإشارة إلى (السهم) و (الحصة) وخاصة في تحديد حجم التركات من الأموال غير المنقولة في حجج حصر الإرث .

١- A-٣ : ١ .

٢- A-٦: ٥٧، ٩٩، ١٠٣، ومن ١٠٣- ١٠٨ . A-٧ : ٨١- ٨٢ .

٣- سجل ١، حجة ٣٨ : ٦٦- ٦٧، في ٥ صفر ١٣٤٣هـ / ١٤ أيلول ١٩٢٤م .

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٣٨٧، وانظر : هنتس، المكاييل: ٩٠ .

٥- A-٤ : ٤٥ .

٦- سجل ٥، حجة ١٦ : ١٥- ١٦، في ٩ ربيع الأول ١٣٣٦هـ / ١٩١٧م .

٧- سجل ٥، حجة ١٨: ١٧، في ١٢ ربيع الأول ١٣٣٦هـ / ١٩١٧م .

٨- سجل ٥، حجة ١١: ٩-١٠، في ٢١ صفر ١٣٣٦هـ / ١٩١٧م .

أما الأوزان والمكاييل فقد ذكرتها السجلات المحلية باستفاضة، وخاصة في السجلات الشرعية، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الغرارة، وتساوي ١٤٤ صاعاً، لوزن الحبوب، أو ٧٢ مداً دمشقيا، أو ١٢ ميلاً،[١] والأوقية،[٢] والدرهم،[٣] والرطل الشامي والرطل النابلسي،[٤] والربعية والثمنية،[٥] وتزن الأوقية ٢٥٠ غراماً، في حين يزن الرطل النابلسي ١٢ أوقية، والرطل الشامي ٨ أواق،[٦] والرطل العجلوني ٢٠٠ درهم،[٧] وأخيراً يشار إلى نصف الثمنية في وحدات الأوزان في المنطقة.[٨]

أما المكاييل فقد استخدم الصاع بشكل واسع في المنطقة، ويعتبر من أكثر المكاييل انتشاراً،[٩] ثم الكيل،[١٠] والحمل،[١١] والقنطار،[١٢] والمد،[١٣] والعلبة،[١٤] ويبدو أن هذه المكاييل تختلف من منطقة إلى أخرى، كما تختلف حسب المادة التي تكال بها، فإن وزن صاع القمح، يختلف عن وزن صاع السمسم، كما يختلف الصاع من منطقة إلى أخرى، فالصاع البلقاوي يساوي ٦ كيلات من القمح والشعير،وهو نصف المد أي ستة كيلو غرامات،[١٥] والصاع العزيزي يعادل ثلاثة أرطال، وهو لذلك يزن ٩ كيلو غرامات،[١٦]

١- هنتس، المكاييل : ٩٠ .

٢- B-١٩ ،١ ،٦٨. وأيضاً: سجل ٥، حجة ٢: ٧٢-٧٣، لسنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

٣- سجل ٥، حجة ٢: ٧٢- ٧٣، لسنة ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م .

٤- سجل ٥، حجة ٣: ١٠٧- ١٠٨، لسنة ١٣٣٧هـ / ١٩١٩م . النمر، تاريخ جبل نابلس: ٢٧٥/٢. هنتس، المكاييل: ٢٠، ٣٠، ٣٣ .

٥- سجل ٥، حجة ٢: ١٧٢، لسنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م . العزيزي، معلمة : ٣٩٦/٤ .

٦- A Handbook of Syria, p. ٣٢١

٧- سريحين، تاريخ مدينة الرمثا: ١٧١ – ١٧٢ .

٨- سجل ٢، حجة ٢: ١٥١، لسنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م . وتساوي ثمن الصاع، العزيزي، معلمة: ٣٩٦/٤.

٩- العزيزي، قاموس : ٣٣٨/١ .

١٠- سجل ٢، حجة ٢: ١٥١، لسنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م . ويساوي ١٢/١ من الغرارة، أو ١٧ كيلو غراماً، انظر هنتس، المكاييل: ٧٠.

١١- هنتس، المكاييل : ٢٦- ٢٧ .

١٢- ويساوي ١٠٠ رطل، هنتس، المكاييل: ٤٢.

١٣- روكس العزيزي، معلمة: ٣٩٦/٤ .

١٤- الدوقراني، الديوان : ٣٩ .

١٥- العزيزي، معلمة : ٣٩٦/٤ .

١٦- العزيزي، قاموس : ١/ ١٦٤ .

والمد من مضاعفات الصاع، ويعادل صاعين اثنين،[١] وتعادل العلبة ٦ صاعات،[٢] كما استخدم (الحمل) لوزن الصوف والفحم والعنب ومحاصيل صيفية أخرى.[٣]

ويبدو أن علينا أن نميز بين الأوزان والمكاييل والمقاييس،[٤] التي تستخدمها الدولة رسميا، وتتعامل بها ضمن المظلة القانونية، وبين الأوزان والمكاييل والمقاييس المحلية التي يستخدمها الأهالي، وهي الأوزان والمكاييل والمقاييس التي استخدمتها السجلات المحلية وأشارت إليها، ويبدو أن لكل منطقة شخصيتها حتى داخل حدود شرقي الأردن، وأن للعلاقات التجارية أثرها وانعكاساتها على وحدات المقاييس والموازين والمكاييل، فقد كان للبلقاء صاعاً خاصاً، ولنابلس رطلاً، وللشام رطلاً، ولعجلون رطلاً، كما أن اعلاقات أهالي السلط بنابلس انعكست على موازينها ومكاييلها، كذلك الحال مع أهالي قضاء عجلون الذين تعاملوا مع الأوزان الشامية، إضافة إلى الأوزان المحلية، أما في معان فقد استخدم الأردب نتيجة القرب الجغرافي من مصر، وهو ما نستنتجه من ملاحظات الباحث الطراونة في سجلات معان الشرعية .[٥]

وأخيراً، لابد من الإشارة إلى أن أهالي شرقي الأردن، لم يجدوا ازدواجية في استخدام مقاييسهم ومكاييلهم وأوزانهم الخاصة بهم، مع المقاييس والأوزان والمكاييل السائدة في الولاية، ولم يقف هذا الأمر عائقاً دون تجارتهم الخارجية، وتعاملهم المالي الواسع، خاصة مع حوران وفلسطين، ومع دمشق بشكل خاص، وهي النتيجة التي تؤكد على أهمية دراسة وحدات المقاييس والأوزان والمكاييل، جنباً إلى جنب مع دراستنا السابقة للتجارة في شرقي الأردن في العهد العثماني .

١- المصدر نفسه .

٢- العزيزي، قاموس: ٣٢٢/٢ .

٣- مقداره ٢٥٠ كيلو غراماً، هنتس، المكاييل : ٢٦- ٢٧ .

٤- استخدم مقاييس طول أخرى لقياس الثياب، وقد يقاس القماش (بالثوب) كما يرد عادة في حجج حصر إرث التجار في السجلات الشرعية أو بواسطة الذراع المعروف في المنطقة، وهو ٦٨سم٢ .

٥- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ٢٢٤ .

تاسعاً: الضرائب والرسوم :

مدخل تاريخي :

إن دراسة الضرائب والرسوم في بلاد الشام في العهد العثماني، تعتمد القاعدة الإسلامية التي طبقت على البلاد منذ الفتح الإسلامي، فقد فرض العرب على البلاد المفتوحة ضريبة الرأس، أي الجزية، وضريبة الأرض أي الخراج، والعشر على الحاصلات الزراعية،[١] وقد نص القرآن الكريم على الجزية، واعتبرها دليل على خضوع غير المسلم للمسلمين،[٢] وعرفها الفقهاء بأنها " مال يدفعه الذمي مقابل حمايته، لأنه لا يقاتل"[٣] أما الخراج فضريبة تؤخذ عن الأرض حسب الأنظمة المحلية، والتي عرفتها بلاد الشام قبل الفتح،[٤] وقد عرفها المسلمون منذ أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

تكشف عقود الصلح مع مدن بلاد الشام قيمة الجزية والخراج، فقد فرضت الجزية نقداً وعيناً، فصالحت بصرى أسكي الشام قاعدة حوران على الجزية، (على كل رأس دينار، في كل عام وجريب حنطة)،[٥] وصالحت أذرعات على ما صالحت عليه بصرى، وعلى أن جميع الأراضي في منطقة البثنية خراجية،[٦] كذلك الحال مع عمان ومؤاب،[٧] أي أن المنطقة فتحت صلحاً، ولم تفتح عنوة، واعتبرت لذلك أراض خراجية .

يبدو أن هذه الإجراءات كانت مؤقتة، فقد أعيد النظر في الجزية على أهالي المدن، وأخذت منهم الجزية عيناً، وكان الحد الأعلى فيها أربعة دنانير، والمتوسط ديناران، والأدنى دينار واحد فقط،[٨] بينما بقيت جزية أهالي الأرياف دينار وحنطة وخل وزيت، تخفيفاً

١- الدوري، نظام الضرائب في صدر الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ج٢، مجلد ٤٩: ٦-٧، ١٩٧٤م.

٢- سورة التوبة، الآية ٩ .

٣- الماوردي، الأحكام السلطانية : ١٤٣، مطبعة الباب الحلبي، ط.٢، القاهرة، ١٩٦٦م .

٤- الماوردي، الأحكام : ١٤٦ .

٥- البلاذري، فتوح، مطبعة بريل، لايدن، ١٩٦٨م: ١١٣ .

٦- المصدر نفسه: ١٢٦ .

٧- المصدر نفسه: ١١٣- ١٢٦ .

٨- أبو يوسف، الخراج (عن يعقوب بن إبراهيم) المكتبة السلفية، القاهرة، ط. ٢، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م : ١٢٤ .

عنهم، وضماناً لتمويل المقاتلة من المسلمين في آن معاً، وقد جرت تعديلات أخرى على الجزية منها ما حدث أيام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان في الشام، إذ إنه بعد إحصاء الأهالي، تم تحديد قيمة الجزية، فأخذت نقداً فقط، ومقدارها أربعة دنانير:[١] (ألزمهم ذلك جميعاً، وجعلها طبقة واحدة)؛ وعندما جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز، (رخص في أخذ العروض والحيوانات مكان الجزية، وإنما أصلها الدراهم والدنانير والطعام)[٢].

لم يعرف الخراج زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن المسلم كان يدفع العشر، أي زكاة عن الأرض التي أسلم عليها أهلها، والعشر ضريبة لا تتغير وتؤخذ على الزروع والثمار،[٣] وقد أوضح الفقهاء أماكنها، ومنها أن يؤخذ العشر على الأرض التي تسقى بماء المطر، ونصف العشر عما سقاه أصحابه، (عشر ما سقت العين وسقت السماء، وما سقى بالغرب نصفه العشر)،[٤] ويؤخذ العشر عن القطائع من الأراضي الموات التي أحياها المسلمون.[٥]

اختلف الفقهاء في تحديد المحاصيل التي تؤخذ منها زكاة العشر، ويذكر الماوردي أنها المحاصيل التي تدخر للقوت،[٦] في حين يحددها أبو يوسف بأنها المحاصيل التي تبقى بيد الناس،[٧] ومنها الحبوب والأشجار التي يمكن لثمارها أن تحفظ مثل اللوز والجوز والفستق والزيتون،[٨] فهي المحاصيل التي تدخر ويمكن أن تكال، واتفقوا على أنه (ليس في الخضر زكاة) اعتماداً على السنة.[٩]

أخذ المسلمون ضريبة الخراج عن الأرض وهي ضريبة عرفتها بلاد الشام قبل الفتح، وقد تأثرت بالتراث المحلي السابق والأنظمة المتوارثة، واعتبر المسلمون الأرض المفتوحة ملكاً

١- أبو يوسف، الخراج: ٣٩ .

٢- أبو عبيد، الأموال: ٥١٠، (تحقيق محمد خليل هراس)، وانظر دراسة دانيال دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة فهيم جاد الله، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت : ١١١ .

٣- أبو يوسف، الخراج : ٨٥ .

٤- الغرب هو الدلو، البلاذري، فتوح : ٢٨٢، وانظر، ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، المطبعة الرحمانية، ط. ١، القاهرة، ١٩٢٧م: ٩٩، وانظر أخيراً، أبو يوسف، الخراج : ٥١- ٥٤ .

٥- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق فان فلوتن، مطبعة بريل، لايدن، ١٩٦٨م: ٥٨- ٥٩ .

٦- الماوردي، الأحكام : ١١٨ .

٧- أبو يوسف، الخراج: ٥١- ٥٥ .

٨- المصدر نفسه: ٥٢- ٥٦، وانظر أيضاً، أبو عبيد، الأموال: ٦٣٨ .

٩- أبو يوسف، الخراج: ٥٥، أبو عبيد، الأموال : ٦٧٢ .

للأمة، وتعود رقبتها لبيت المال،[١] وقد مرت هذه الضريبة في بلاد الشام بحالة من عدم الاستقرار، وسببها أن الأرض خراجية، وأدى بيعها إلى الإخلال بالتوازن، ولكن إجراءات الخليفة عمر بن عبد العزيز حسمت الوضع، واعتبرت الضريبة على الأرض نفسها، وليس على مالك الأرض.[٢]

حددت القاعدة الإسلامية أيضاً الصدقة على الحيوانات، وهذه الصدقة لا تؤخذ من أهل الذمة لأنهم يدفعون الجزية،[٣] ذكر أبو يوسف أن الصدقة (في كل أربعين شاة، إلى مئة وعشرين، فإذا زادت عليها، ففيها شاتان حتى المئتين، وما زاد عنها حتى الثلاثمائة، ففيها ثلاث شياه، واذا ما زاد عن ثلاثمائة، ففي كل مائة شاة)،[٤] وتتم معاملة الماعز والضأن أيضاً بنفس الطريقة[٥] أما الإبل، فلا يؤخذ إلا عن كل خمس وعشرين،[٦] ويختلف الأمر مع البقر والجواميس، إذ يؤخذ عن القطيع الذي يصل إلى ثلاثين بقرة، بقرة واحدة،[٧] ولا تؤخذ الزكاة إلا من الماشية، التي يحول عليها الحول، وتكون سائمة في المرعى .[٨]

هذه القاعدة الإسلامية في الضرائب ستكون مدخلنا لدراسة الضرائب في المنطقة في العهد العثماني، وابتداء، فقد وجد العثمانيون نظاماً ضرائبياً متكاملاً عند المماليك عند فتحهم لبلاد الشام،[٩] وهذه الضرائب هي، ضريبة الحماية، المباشرية، عادة الدورة، عادة الرجادية، بادهوا، باج بازار، رسم عروس، وفتوح بيدر،[١٠] ولم يتجاوز العثمانيون ما وجده من ضرائب وممارسات على الأرض التي خضعت لهم. ويكشف قانونامة آل عثمان، الضرائب والرسوم التي أخذتها الدولة، وأقرها القانونامة، سواء المنسوب إلى السلطان محمد

١- أبو عبيد، الأموال: ١٠٥، الماوردي،الأحكام : ١٤٦- ١٤٧ .

٢- الدوري، النظم: ١١٦، فلهوزن، الدولة العربية: ٢٧١- ٢٧٢، أبو عبيد، الأموال: ١٣٦، ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز: ١٠٠، الدوري، العرب والأرض: ٥، الدوري، الضرائب : ٥ .

٣- أبو يوسف، الخراج: ١٢٣، أبو عبيد، الأموال: ١٣٢ .

٤- أبو يوسف، الخراج: ٧٨ .

٥- المصدر نفسه: ٧٨ .

٦- المصدر نفسه : ٧٦- ٧٧ .

٧- المصدر نفسه: ٧٧ .

٨- المصدر نفسه: ٧٨. وانظر أيضاً، الماوردي، الأحكام : ١١٦ .

٩- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٢٨ .

١٠- انظر تعريف هذه الضرائب عند: البخيت، حيفا في العهد العثماني الأول: ٣٠٣، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام .

خان ابن السلطان مراد خان، أو قانونامة السلطان سليمان،[١] حيث تم تحديد الرسوم التي يحصلها السباهي من الرعية وهي، رسم مرعى، رسم دونم، رسم جفتلك، العشر، السالارية، وهي من حاصل الأرض،[٢] ورسم الطابو من الأرض المشاع، ونص القانون على أنه لا يتجاوز عن أرض المنزل المبني في القرية خمسين أقجة، ولا يتجاوز رسم الطابو عن أرض المنزل المتوسط أربعين أو ثلاثين أقجة، وعن أرض المنزل الأدنى منزلة عشرين أقجة، أو عشر أقجات،[٣] وأكد القانونامة أنه لا يجوز للسباهي أن يطلب الرسوم من الرعية قبل أوانها[٤]، وأنه يجب على من قام بدفع الرسوم أن يحصل من القاضي على (حجة) تؤكد ذلك، ولا يجوز لأمير الأمراء أن يرسل رسالة مع سباهي إلى القاضي للمساعدة في جباية الرسوم قبل موعدها.

كانت رسوم رعية السباهي قبل صدور قانونامة السلطان سليمان هي، رسم الجفتلك، والنباك، والجانباك،[٥] والعوارض، أي الضرائب الطارئة، ولكن قانونامة سليمان القانوني ألغاها: (صدر أمر من الأعتاب العالية بدفع رسم الجفت والنباك والجانباك وباقي ضرائب العوارض من السباهية القدماء، والاكتفاء بتحصيل العشر والسالارية ورسم الغنم فقط)، كما أبقى قانونامة السلطان سليمان على رسم الغراب،[٦] ورسم الطاحون،[٧] ورسم عن العبد الهارب من التيمار، حيث يعطى للسباهي الذي يقبض عليه بأرضه، جُعلاً أو حلواناً حسب القانون الجديد،[٨] وحدد قانونامة السلطان سليمان رسم الجفتلك بأنه ٣٦ أقجة، ونصف ذلك عن (النسيم) أي عن نصف الجفتلك.[٩] كما أن هذه الضريبة متدرجة حسب نوعية الأرض، فالأرض الخصبة تدفع أقجة عن الدونمين والمتوسطة الخصوبة أقجة عن

١- قانونامة آل عثمان، ترجمة خليل ساحلي اوغلو، مجلة دراسات، مجلة ١٣، عدد ٤، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦م: ١٠٧- ١٩٣ .

٢- المصدر نفسه : ١٤٠ – ١٤١ .

٣- قانونامة ال عثمان : ١٤١- ١٤٢ .

٤- المصدر نفسه : ١٤٠ – ١٤١ .

٥- الجفتلك، يعتبر كل سبعين أو ثمانين دونماً من الأراضي الطيبة، وكل مائة دونم من الأراضي المتوسطة، وكل مائة وثلاثين دونماً ومائة وخمسين دونماً من الأراضي الرديئة، المصدر نفسه: ١٧٢ .

٦- المصدر نفسه : ١٧٩- ١٨٢ .

٧- المصدر نفسه : ١٤٣ .

٨- المصدر نفسه : ١٤٣ .

٩- المصدر نفسه : ١٥٠ .

كل ثلاثة دونمات، والقليلة الخصوبة أقجة واحدة عن كل خمسة دونمات.[١]

يؤخذ حسب القانون الجديد، قانونامة السلطان سليمان رسوماً عن بيع الأمتعة ومرورها، فتؤخذ أقجة عن كل أربعين أقجة من اللباد أو العباءة، وعن النعل أي الجلد المدبوغ، والصوف والعسل والسمن وأقجتان عن حمل القماش والبز والخيطان والجوخ والكتان والقطن والقصدير والرصاص، وأقجة عن كل حمل فواكه عند تضمينها، ويؤخذ عن الحطب والمواشي عند بيعها وذبحها، إلا أنه لا يؤخذ (باج) عن بيع الأملاك مثل الكروم والطواحين والمنازل، ولا يؤخذ باج عن البيوع في القرى، مهما كان نوعها .

ومن الرسوم التي حددها قانونامة آل عثمان (النباك)[٢] ويؤديه كل فرد مقبل على الزواج وسجل في الدفتر، أما غير المسلم من الرعية فينص القانونامة على أنه (يؤدي غير المسلم المتزوج سواء تصرف أو لم يتصرف في أرضه، مهما بلغت مساحة أرضه، مبلغاً مقطوعاً مقداره خمس وعشرون أقجة، ويطلق عليه اسم (اسبنجة) وتدفع هي ورسم الجفت في أول شهر آذار (مارس) حسب التذكرة التي تسجل تاريخ الاستحقاق) .

ومن الرسوم المذكورة أيضاً، رسم الغنم ومقداره أقجة عن كل رأسين من الغنم،[٣] ورسم الدونم والكرم، ويؤخذ عشر أقجات في بعض الولايات عن الدونم من الكروم، ومن الدونم عن المرعى، ويؤخذ خمس أقجات في بعضها الآخر،[٤] دون أن يحدد القانون سبباً لهذا التفاوت، أما العشر فحدد حسب القاعدة الإسلامية من محاصيل البساتين والكروم،[٥] ويؤخذ أيضاً رسم مرعى،[٦] ورسم تبن ورسم مشتى،[٧] ورسم الخلايا عن النحل،[٨] ورسم البادهوا أو الطيارات،[٩] وهو ما يسجل من حاصل (رسم عروس) وحاصل (الجرم والجنايت) وسم المكاتبة.[١٠]

١- قانونامة آل عثمان: ١٧١ .

٢- المصدر نفسه : ١٥٣ .

٣- المصدر نفسه : ١٥٣ .

٤- المصدر نفسه : ١٥٦ .

٥- المصدر نفسه : ١٥٦ .

٦- المصدر نفسه : ١٥٨ .

٧- المصدر نفسه : ١٦٥ .

٨- المصدر نفسه : ١٥٩ .

٩- المصدر نفسه : ١٦٠ .

١٠- قانونامة آل عثمان : ١٦٢ .

كان قانونامة السلطان محمد الفاتح قد حدد رسوم المحاكم، حيث يأخذ القاضي عند فصله للدعاوى سبع أقجات عن السجل، واثنتين وثلاثين أقجة عن الحجة، واثنتي عشرة أقجة عن صورة السجل، ومثلها عند التوقيع، وعشرين أقجة بالألف من قسمة المواريث، واثنتين وثلاثين أقجة عن نكاح البكر، وخمسة عشر عن نكاح الثيب،[١] إلا أنا لا نجد تحديداً لها في قانونامة السلطان سليمان، مع أن رسوم المحاكم ظلت مفروضة ومتداولة كالمعتاد، مما يشير إلى استمرار العمل بقانون السلطان محمد الفاتح في رسوم المحاكم .

أما قانونامة لواء عجلون،[٢] فقد اعتبر حاصل بعض القرى في هذا اللواء (ديموس) أي مبلغ مقدّر ابتداء لا يتغير بزيادة أو نقص الحاصل، في حين اعتبر حاصل البعض الآخر (قسم) أي حصة، وحدد القانون زمن تأدية قرى الديموس للضريبة، وجعلها على قسطين، الأول وقت البيدر، والثاني وقت الدبس في القرى التي تنتج الكروم، وزمن قطاف الزيتون في القروى التي تزرع زيتوناً، وحدد القانون لكل قرية ومزرعة ضمن نظام الديموس، الجهة التي تتبع لها، وأعطى القانون للتيماري نصف حاصل الزيتون الروماني (أي النابت نبت الطبيعة) ولم يزرعه أحد، واعتبر النصف الثاني أجرة للفلاح، مقابل عنايته بأشجار الزيتون الكافري (الروماني) . وحدد قانونامة لواء عجلون أيضاً، قيمة العشر المفروض على كل نوع من الأشجار، فيؤخذ عن كل مائة دالية خمس أقجات،[٣] وأقجة واحدة عن كل خمس أشجار فاكهة مهما كان نوعها، أما إذا كان الزيتون (إسلامي) فيؤخذ عنه أقجة واحدة، وعن شجرة الجوز المثمرة أقجة أيضاً، وعن كل نخلة أقجتان .

أما الثروة الحيوانية، فقد حدد قانونامة لواء عجلون مقدار الرسوم، بأن تؤخذ أقجة عن كل رأسين من الضأن أو الماعز، عندما تلحق بالقطيع، ويؤخذ رأس من الضأن أو الماعز من كل مائة رأس تستخدم المغر وتقضى فيها فصل الشتاء، وقد صحح قانونامة لواء عجلون وضع الجواميس، حيث لاحظ المشرع أن وضع الرسوم على الجواميس غير متكافئ، لأنه (كان يؤخذ سابقاً في بعض الأمكنة في بلاد العرب اثنتا عشرة أقجة عن الرأس من الجواميس، ولا يؤخذ في البعض الآخر شيئاً) وإن المسألة عرضت على (الأعتاب العالية) فصدر فرمان بتوحيد الرسوم، بأن يؤخذ ثلاث بارات على كل رأس جاموس حلوب في كل أنحاء (ولاية العرب) ويؤخذ عن كل خلية نحل أقجة واحدة فقط .

١- المصدر نفسه : ١٢٥ .

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون، (٩٧٠): ٥١- ٥٢ .

٣- المصدر نفسه : ٥١ .

كما حدد قانونامة لواء عجلون الرسوم التقليدية والتي تتم جبايتها وهي؛ عادة الدورة، عادة الحماية وهي حراسة المحاصيل وقت البيدر، ويبدو أنها من الرسوم القديمة حسبما لاحظ المشرّع، (الموجودة في اللواء)، والجزية ومقدارها على النصارى أربعين بارة عن كل نفر، على أن يعفى من كل هذه (العوارض الديوانية والتكاليف) رجال الدين الإسلامي حسبما نصت تعليمات القانونامية .

هذه هي جملة القوانين التي تعاملت بها الدولة بعد فتح بلاد الشام على يد السلطان سليم الأول، ووضع وقتها ما عرف باسم (القانون العتيق) قانونامة السلطان سليم خان، وفي سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م، وضع السلطان سليمان القانوني قوانين معدلة، وعمل بها في أراضي ايالة الشام، وعرفت باسم (القانون الجديد)،[1] ويمكن عن طريق دفاتر الطابو العثمانية المبكرة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، متابعة الممارسات الفعلية والرسوم والضرائب التي تتقاضاها الدولة من كل لواء عجلون بنواحيه، (عجلون، السلط، علان، الكرك، الغور، الشوبك، وادي موسى، جبل حميدة، طوائف عربان اللواء) ومن كل من نواحي بني جهمة، بني الأعسر، بني كنانة، في مطلع القرن ومنتصفه ومنتهاه.

إن المبدأ الأساسي في الضرائب والرسوم المفروضة على الحاصلات الزراعية في لواء عجلون، هي جباية ربع المحصول الزراعي من القرى، باعتبارها حصة الدولة، والعشر على الأشجار المثمرة، وقد بلغ نصيب الدولة في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي في ناحية بني جهمة ٥١٧ غرارة من الحنطة ، باعتبار الغرارة تساوي مائة أقجة ، وازداد في منتصفه إلى ٦٩٩ غرارة ووصل في منتهاه إلى ٨٤٤ غرارة من الحنطة،[2] وأخذت الدولة أيضاً ربع حاصل ناحية بني جهمة من الشعير والأرز والكرسنة والحمص والذرة والعدس والسمسم،[3] أما في ناحية بني الأعسر، فقد أشارت دفاتر الطابو المبكرة (٤٣٠، ٤٠١، ٩٩) إلى اقتطاع الدولة لربع المحصول أيضاً، (حاصل قسم من الربع) وفي أحيان أخرى (قسم من خمسين) في قرى عصيم، قفقفا، حبكا، عفنا، دير راكب، لأن

١- رسالة عين علي أفندي، ترجمة وتعليق خليل ساحلي اوغلو، مجلة دراسات، مجلد ١٤ عدد ٤ : ١٢٣- ١٩١، وصنفّها وفسرها محمد حلبي أفندي .

٢- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠١ .

٣- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠٢ . وكان الأرز يزرع في قرية (زيزون) على نهر اليرموك فقط .

أهلها هجروها، مع أنهم استمروا في زراعتها،[١] وجبت الدولة حسب هذه الدفاتر نسبة من المحصول الصيفي، وبلغ مجموع ضريبة المحصول الصيفي من الحمص في مطلع القرن ٢٤ غرارة بقيمة ٣١٢٠ أقجة، و١٨ غرارة من الذرة بقيمة ١٢٠٠ أقجة، وغرارتان من الفول بقيمة ١٤٠ أقجة، و ٤ غرارات من الكرسنة بقيمة ٢٨٠ أقجة، أما في نهاية القرن فقد بلغ مجموع ما جبته الدولة من حاصلات المال الصيفي ٢٢٤٣٠ أقجة، بما فيه خراج الكروم والزيتون.[٢]

أما في دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) تبدو الصورة أشمل وأوفى للضرائب والرسوم، حيث بلغت حصة الدولة من الحنطة ١٩٧٩ غرارة، قيمتها ٢٥٧٢٧٠ أقجة، و ١٦٥٨,٥ غرارة من الشعير، قيمتها ١٠٦١٦٥ أقجة، و ٤ غرارات من الفول قيمتها ٢٨٠ أقجة، و ٤,٥ غرارة من الحمص والعدس، قيمتها ٣١٥ أقجة، و١٣٠ غرارة من الذرة قيمتها ٩١٠٠ أقجة، و ٣٨ غرارة من السمسم قيمتها ١٣٥٥٠ أقجة، في حين أخذت الدولة من المال الصيفي ١٥٤٦٣ أقجة، وجبت عن قرية علان رسم (خرما) أي تمر، وهو ما لا يتكرر في مناطق أخرى،[٣] في حين بلغ محصول المزارع في اللواء (٢٠١٥٨٩) أقجة، وهي المزارع التي يقوم بعض عربان اللواء بزراعتها (عرب كريم، عرب عباد، بني زياد، بني يافع، عرب حمادة، بني عقبة)، وتتوزع هذه المزارع على كل نواحي اللواء وعددها كبير، وبعضها يزرعها التركمان والأكراد.[٤]

إن القاعدة الإسلامية في جباية الضرائب عن الأشجار المثمرة والتي أخذت بها الدولة العثمانية، هي النص الصريح في الحديث الشريف بأن (في الزيتون زكاة)،[٥] وقد ورد عن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه عشّر الزيتون بالشام، وعشّر التين بالشام أيضاً،[٦] ومع أننا لا نجد إشارات لتعامل المسلمين الأوائل مع الكروم في الشام، إلا أنها تتبع للقاعدة العامة، والتي تأخذ العشر عن كل ما يدخر ويكال، والكرمة تدخر كما هو معلوم.[٧]

١- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٣٥ .

٢- المصدر نفسه : ١٥٤ .

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠) : ٣١- ٣٥ .

٤- المصدر نفسه : ٣٦-٣٩ .

٥- يحيى بن آدم، الأموال: ١٤١، ١٤٨ . أبو عبيد، الأموال: ٦٣٨، ٦٧١ .

٦- أبو عبيد، الأموال: ٦٧١.

٧- أبو يوسف، الخراج: ٥٢، ٥٦، ٧١ .

ورد في دفاتر الطابو المبكرة، ذكر (خراج الزيتون)[١] ويستخدم المصطلح الإسلامي (خراج) في دفاتر الطابو للإشارة إلى الضريبة على الأشجار،[٢] ففي ناحية بني الأعسر ذكر خراج الزيتون في كل من قوى حوفا وهام،[٣] وخراج زيت في قرى جحفية ويارين،[٤] وخراج زيتون في صخرة،[٥] وفي قرية يعمون،[٦] والطيارة،[٧] ويلاحظ أن دفاتر الطابو تستخدم العبارات التالية في تحديد خراج الأشجار المثمرة، خراج زيتون، خراج زيت، خراج كروم، خراج أشجار وكروم، ففي دفتر ٤٣٠ ورد ذكر لخراج زيتون في حوفا العظيمين، وعصيم وهام، وخراج كروم في حديجا وعين الشعرا وكفرخل، ولم تذكر الأشجار قط،[٨] أما في دفتر ٤٠١ فقد ورد ذكر لخراج زيتون في إيدون، جحفية، حوفا، شطنا، صخرى، هام، يارين، يعمون، وذكر خراج كروم في كل من جحفية، حديجا، صخرى، عبين، عبلين، عصيم، عفنا، عين الشعرا، في حين يحفل دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) بمادة وافية لخراج الأشجار، فقد أخذت الدولة عن أشجار الزيتون وكروم العنب ١٧٢٣٨٥ أقجة، ويدخل ضمن هذا المجموع مبلغ (٤٧٦٠٠) أقجة على شكل مقطوع،[٩] وعن أشجار الجوز ٢٤٩٨ أقجة ، وعن أشجار التين والخروب والعناب والمشمش والتوت والرمان والنارنج ما مجموعه ٢٣٦٨١ أقجة، وكان الخراج الذي أخذته الدولة عن أشجار الزيتون يضم أشجار الزيتون الكافري (الروماني) والإسلامي أيضاً، أي النابت نبت الطبيعة، والذي حدده قانونامة قضاء عجلون بأقسامه مناصفة، بين التيماري والفلاح الذي يأخذ النصف مقابل عنايته بأشجار الزيتون الروماني، باعتبار أن الأرض ملك للدولة، وما نبت عليها نبت الطبيعة ملك لها أيضاً، ويبدو أن الرسم على الأشجار يختلف من سنة إلى أخرى حسب أعمار هذه الأشجار، وقد تم تحديد أعداد الأشجار التي تؤخذ عنها الضريبة في دفاتر الطابو، وهذا بالطبع لا يعني كل الأشجار المزروعة، في حين حدد قانونامة لواء عجلون، أن الدولة

١- البخيت، ناحية بني الأعسر : ١٧٢ .

٢- البخيت، حيفا في العهد العثماني، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام: ٣٠٢ .

٣- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٧٢، ٢٠٣ .

٤- المصدر نفسه : ١٩٣، ٢٠٦ .

٥- المصدر نفسه : ١٩٨ .

٦- المصدر نفسه : ٢٠٧ .

٧- المصدر نفسه : ٢٤٧ .

٨- المصدر نفسه : ١٦١ .

٩- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٣٥ .

تأخذ عن الكرمة عن كل مائة شجرة خمس أقجات.[١]

من الضرائب المرتبطة بالحاصلات الزراعية ضريبة (فتح بيدر)،[٢] ويلاحظ أن قانونامة آل عثمان لم يذكرها، وربما فهمنا من ذلك أنها من الضرائب التي وجدها العثمانيون منذ أيام المماليك، ولكن العثمانيين ألقوها بموجب قانونامة ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م،[٣] أما ضريبة المواشي، فتتبع القاعدة الإسلامية التي تناولناها في كتب الفقه، حيث لا تؤخذ هذه الضريبة من الذمي، لأنه يدفع الجزية.[٤] وتذكر دفاتر الطابو المبكرة، أن أهالي ناحيتي بني الأعسر وبني جهمة كانوا يربون الماعز والنحل، وأن الدولة أخذت رسوماً عنهما، وكان رسم الماعز منفصلاً عن رسم النحل، إلا أنهما ذكرا معاً في دفتر طابو ٤٠١ ثم في دفتر طابو ٩٩، وتتراوح الرسوم بين ٢٠٠ أقجة و ١٠٠ أقجة، إذ دفعت إربد في بداية القرن ٢٠٠ أقجة رسم ماعو و ٦١٦ أقجة في آخره ، ودفعت البارحة ٢٠٠ أقجة في بداية القرن و ٢٠٠ في منتصفة، و ٤٢٤ في أواخره، في حين دفعت حوارة ١٢٠ أقجة في منتصف القرن رسم ماعز ونحل و ١٦٠ أقجة رسم ماعز في أواخر القرن،[٥] كما ذكرت هذه الدفاتر ضريبة على عربان منظور وعربان عمور في ناحية بني جهمة، لكنها لم تحدد نوع حيواناتهم التي دفعوا عنها الرسوم.[٦]

بلغت ضريبة المواشي في ناحية بني الأعسر ٢٩٨٠ أقجة في بداية القرن، و ٣٤٥٢ أقجة في منتصفه و٢٤٨٨ أقجة في آخره،[٧] ولم يرد في هذه الدفاتر أي إشارة إلى أي نوع من الحيوانات عدا الماعز والنحل،[٨] وقد حدد قانونامة ولاية الشام، نوعية الضرائب على المواشي بأنها (عند عد القطعان، وعندما تستطيع الخرفان اللحاق بالقطيع، ويعد الخروف عندئذ مع الغنم، ويؤخذ عن كل رأسين أقجة واحدة، والماعز في هذا مثل الغنم) . أما المناحل (فيؤخذ رسم عن كل عسالتين بارة واحدة أي أقجتان)[٩] ومعنى هذا ان قانونامة ولاية

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٥١. قانونامة لواء عجلون .

٢- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٠٢ .

٣- المصدر نفسه: ٥٠٢ .

٤- أبو يوسف، الخراج: ١٢٣، أبو عبيد، الأموال : ١٣٢ .

٥- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١١ .

٦- المصدر نفسه: ٥٠٢ .

٧- البخيت، ناحية بني جهمة: ١٥٥ .

٨- البخيت، ناحية بني جهمة: ١٦٤ .

٩- المصدر نفسه: ١٥٥، وانظر: البخيت، حيفا في العهد العثماني الأول : ٣٠٢، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق.

الشام لم تخرج عن القاعدة الإسلامية التي أوردتها المصادر الفقهية. ويلاحظ أن قانونامة لواء عجلون، أشار إلى رسوم الجواميس، وأعاد تنظيم الرسم المستوفى عن الجواميس الحلوبة، ووحدها في كل (ولاية العرب)، ومن مراجعة دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) يلاحظ أن الدولة استوفت عن الماعز ما مقداره (٢٤٠٠٥) أقجة، وعن خلايا النحل ٥١٠٨ أقجة، وعن الجواميس ٧٧٩٢ أقجة، مما يشير إلى ازدهار تربية الجواميس في اللواء، مع مراعاة أن الدولة لا تستوفي الرسم إلا عن الجواميس المنتجة (الحلوبة). ويمكن عن طريق دراسة الضرائب المفروضة على المواشي، تحديد قدرة الدولة على ضبط النظام، وفرض سيطرتها المباشرة، وعلاقتها بالقبائل البدوية، وبالتالي تحديد مسألة جباية الضرائب عن مواشي هؤلاء الذين تدعوهم السجلات (عربان اللواء)؛ وقد ورد في دفاتر الطابو المبكرة أن الدولة لم تحدد عدد أفراد القبيلة، وأنها لذلك لم تستطع تعداد مواشيهم، وهذا يعني أنها لم تكن تنجح دائماً في فرض وجباية ضرائب المواشي، عن (عربان اللواء) ومع ذلك، فإن دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) يعطي تصوراً مختلفاً، ذلك أن عربان لواء عجلون بصورة عامة، كانوا يقومون بالزراعة وتربية المواشي في آن معاً، وكانوا يعطون مال (ديموس) أي ضريبة مقطوعة على محاصيلهم الزراعية، وكان مجموع ما دفعه عربان اللواء مال ديموس (٢٥,٠٠٠) أقجة، وهي كمية كبيرة، تشير إلى حجم زراعة كبير، وإلى استثمار حقيقي في المزارع بكشل خاص،[1] كما دفعوا في الوقت نفسه رسوم أغنام (٢٣٣٦٨٠) أقجة، وهي إشارة إلى حجم الثروة الحيوانية التي يملكها عربان اللواء، مع التأكيد على أن ما يدفع من رسوم، لا يمثل كل الثروة الحقيقية، بسبب عدم قدرة الدولة على ضبط الأعداد، وعصيان البعض حسبما تنص الدفاتر صراحة،[2] والإشارة الوحيدة إلى عربان يدفعون رسماً مشتركاً، للأغنام والخيل والجمال ترد في الضرائب التي جبتها الدولة من عربان (مداهي)،[3] ونفهم من هذا أن عربان مداهي يتنقلون في مناطق واسعة، اعتماداً على تربيتهم للخيل والجمال .

أخيراً، فقد نصت الدفاتر على أنواع الضرائب والرسوم الأخرى عدا ما ذكرناه، وهي رسم زيت، وبلغ مجموع ما أخذته الدولة من لواء عجلون ١٦٥ أقجة،[4] حيث كانت

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) : ٦٣- ٣٩ .

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) : ٤٤ .

٣- المصدر نفسه: ٤٤ .

٤- Hutteroth, Historical Geography, p.٨٠

الدولة تأخذ في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ١/٨ إنتاج الزيت، بنسبة ثابتة ومعلومة، كما أخذت رسم طاحون وبلغ ٤٧٠٠ أقجة، عن ١٤ طاحوناً في اللواء، ورسم معصرة ومقداره ٦٠٦ أقجات، ورسم بادهوا وجرم وجنايت وعروسانه حيث بلغ مجموعها معاً ٤٣٠٧٥ أقجة، أما النصارى فقد دفعوا جزية في اللواء مقدارها ١٦٢٤٠ أقجة، وأخذت الدولة أيضاً ضريبة العشر ومقدارها ٣٨٥٦ أقجة، ورسم عادت دورة ومقدارها ٢٣٢٠٠ أقجة، وأخيراً، رسم باج واحتساب ٨٠٠٠ أقجة، عن بازار السلط، مضافاً إليه رسم النحل والمعزة أيضاً،[١] ومن الأمور التي تلفت الانتباه في هذا الدفتر أنه ينص على أن نصارى الكرك لم تؤخذ منهم الجزية، دون أن نجد مبرراً لتفسير هذه الملاحظة، مع أن في الكرك ١١٧ خانة من النصارى وهو عدد كبير من بين مجموع نصارى اللواء، وربما كان لذلك مبرر مؤقت لم تسعفنا المصادر في تفسيره، علماً بأن الدولة استوفت الجزية من باقي نصارى اللواء، في كل من عجلون، كفر عوان، دبين، مروج الشيخ، نتنة السعال، عنجرة، عين الجد العفيف، دايمة، منصورة، وادي سوف، عين جد القاضي، مصلى سوف، سوف، الصلت، كفر يوبا، عين سيل، الشوبك .[٢]

إن المصادر المتوفرة لدراسة الضرائب في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين قليلة، لكنها تشير إلى أن الأسس الإسلامية كانت متبعة قبل مرحلة التنظيمات، حيث دفع الناس العشر على المحاصيل الزراعية، والصدقة على المواشي، ودفع أهل الذمة الجزية، ضريبة مقابل قيام الدولة بحمايتهم، لكن الضرائب الطارئة التي تفاوتت قيمتها حسب الظروف التاريخية، وتفاوتت طرق جبايتها، تسببت في الإساءة للأهالي، حيث توسعت سلطة الملتزمين (المقاطعجية) مقابل تراجع سلطة الدولة المركزية، مما أفقد الدولة حضورها وسطوتها، وأدى إلى تسلط الموظفين، وزيادة فرض الضرائب الطارئة، وقد عرفت وظائف متعددة ترتبط بجمع الضرائب، ومنها العشار،[٣] وهو الذي يشتري أعشار القرى من الحكومة، ويعرف أيضاً (بالملتزم)، ومقابل ذلك يقوم مع رجاله بجمع الأعشار بطرقه وأساليبه الخاصة،[٤] (والقولجي) وهو المخول بالمحافظة على بيادر الغلال، وعادة ما يستأجره العشار،[٥]

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠) : ٤٢ – ٤٣ .

٢- راجع دفتر مفصل في قراءته للخانات وأعدادها .

٣- نوفل، حسر اللثام : ٤٠- ٤٢. القاسمي، قاموس الصناعات الشامية: ٢/١، دمشق، ١٩٦٠م، وانظر الوصف الحي لعمل العشار عند : خنشت، طرائف الأمس : ٤٨ .

٤- القاسمي، قاموس الصناعات: ٣٧٢/١ .

٥- كرد علي، خطط الشام: ١٩٧/٤ .

وقد انتهت الحاجة إلى دور القولجي، عندما تولت الدولة الجباية بشكل مباشر .

فترة الإدارة المصرية :

يمكن التمييز بين مرحلة ما قبل الإدارة المصرية، ثم مرحلة الإدارة المصرية، وأخيراً مرحلة التنظيمات وعودة السلطة المباشرة، وإلغاء مهام المقاطعجية، إضافة إلى المرحلة الحاسمة، والمتمثلة في صدور قانون الأراضي (١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م)،[١] ففي مطلع القرن التاسع عشر وصلتنا معلومات مباشرة من مصادر متعددة تتناول الضرائب، بحيث يمكن تعدادها ووصف أساليب الجباية القاسية التي اتبعها الموظفون في تحصيل أموال (الميري). يذكر إبراهيم العورة بشكل تفصيلي سنة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، الكيفية التي يتم فيها جمع (مال الميري)،[٢] وذلك أن (كل قرية توزع مالها على أرضها وشددها،[٣] قدر ما يكون الفلاح شاد فدن بالقرية، يترتب عليه مال الميري، فإذا كانت المساحة في قرية تكفي لمشي خمسين فداناً، يكون مالها ١٠,٠٠٠ قرش، فيخص الفدان ٥٠٠ قرش، عدا غلال (الأنبار) المترتبة على مطاليب أخرى من عسل وسمن وغيره، وكلما نقصت فدن القرية، فإن المال الناقص يتوزع على أهلها بالتمام)[٤]. ويصف العورة متطلبات رجال الميري (المأمورين والعساكر) من : (مأكولات ومشروبات وعليق خيل ورشوات، والتي إذا ما اعتبرت تبلغ مقدار المال المطلوب أضعافاً....) ويعزو العورة سبب رحيل الأهالي عن أراضيهم، إلى الظلم الذي يلحقهم، وظلم المتسلمين والمأمورين، وتضاعف أموال الميري على الشدد، والعورة بهذا يشير إلى حالة رحيل أعداد كبيرة من أهالي عكا إلى جبل نابلس وجبل عجلون زمن أحمد الجزار، هرباً من التشدد الحاصل في جمع الضرائب .[٥]

١- نص قانون الأراضي في مادته الثانية، على أن خراج الأرض قسمان، خراج مقاسمة وهو ما تعين أخذه من حاصلات الأراضي حسب تحمل المحل من العشر إلى النصف، وخراج موظف، وهو مقدار الدراهم الذي يتعين ويترتب على الأراضي بالوجه المقطوع، وخراج المقاسمة على أساس الغلة، أما الموظف فعلى أساس المساحة، انظر: قانون الأراضي، مادة ثانية: ٦، وراجع : فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيف بستاني، موسكو، ١٩٧١م : ٩ .

٢- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل : ٥٦- ٥٧ .

٣- الشدد من شد الفدان إذا ربطه الفلاح، والمراد به مقدار ما يفلحه الفدان، المصدر نفسه: ٥٧ .

٤- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل: ٥٦ – ٥٧.

٥- قارن: بيركهارت، الذي ذكر أسماء قرى هجرها سكانها لهاذ السبب سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م :
Burckhardt, Travels, p.٧٨.

ووصف الرحالة أيضاً الضرائب وأساليب جمعها، ذكر بيركهارت بأنه في سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، كان هناك أربعة أنواع من الضرائب الميري، إطعام الجنود، حقوق البدو (الخاوة)، وأخيراً الضرائب التي تؤخذ في الأحوال غير العادية،[١] وهي ضريبة الطوارئ، فإذا كان الباشا جشعاً، فإنه يتفق مع حكام المقاطعات الذين يطلبون من شيوخ القرى تنفيذ رغبة الباشا، ويكون لكل واحد من هؤلاء نصيبه من الضريبة الطارئة، والتي تجبر الفلاح على بيع كل ما يملك لأدائها،[٢] أما (الميري) فهو ما يفرض على الفدان ومقداره ١٢ قرشاً للفدان، ولكل قرية معدل للميري مدون في دفاتر ضرائب الأراضي، ومسجل لدى الباشا باعتباره مبلغاً معلوماً تدفعه القرية مهما كان عدد سكانها، ومهما كانت ظروف الموسم فيها،[٣] وكانت طريقة تحديد الميري، تقوم على قياس الأراضي بالطريقة التقليدية من قبل شيخ القرية، وذلك باستخدام الحبال في ربيع كل ثلاث سنوات مرة، ويقوم كل فلاح باختيار الحيز الذي سيزرعه، ليتم بناء عليه تحديد الضريبة، ويكلفه الشيخ بها، وهذا يعني أنه لا تراعى في هذه الأحوال، أوضاع الأرض، ومقدار الحبوب المطلوبة للبذار ووضع الفدان، ويمكن للفلاح أن يدفع الميري عيناً أو نقداً، لأن المسألة تخضع لأوامر الباشا، ويتفاوت الميري عادة بين القرى ما بين ١٥٠- ١٨٠ قرش، علماً بأن بيركهارت حددها على الفدان سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، بـ ٥٠٠ قرش،[٤] أما إذا دفع الفلاح قيمة الميري عيناً، فتبلغ كيسين من القمح عن كل خمسة أفدنة، علماً بأن الفدان هو المساحة التي يحرثها ثوران، وتبلغ نحو مائة دونم.[٥]

وصف بيركهارت بالتفصيل أساليب الجباية التي شاهدها في قضاء عجلون، فعند زيارته للمنطقة سنة ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م وأثناء إقامته بالحصن، تصادف حضور ملتزم الأعشار في هذا العام، وكان (آغا طبريا) ومعه ١٥٠ رجلاً من رجاله من المغاربة، وقد روع هؤلاء الأهالي، واشترطوا أنواعاً من الأطعمة، ونهبوا أثاث البيوت،[٦] ووصف ميرل أيضاً جباة الدولة العثمانية، وطرق جبايتهم للأموال، وتشددهم مع الأهالي الذين تأخروا في أداء

١- Burckardt, Travels, pp. ٢٩٩- ٣٠٠.

٢- Ibid, p. ٢٩٩ .

٣- Ibid, p.٣٠٠ .

٤- Burckardt, Travels, p. ٣٠١.

٥- Ibid. p. ٣٠١.

٦- Ibid. p.٢٨٨- ٢٨٩.

ما عليهم،[١] كذلك فعل أوليفانت سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م، فقد وصف الجباة، وأكد على تعاونهم مع الشيوخ لابتزاز الأهالي، وتحصيل أكبر قدر ممكن منهم، وطلب الرشاوي علناً، والحصول عليها بالقوة،[٢] كما وصف مصدر معاصر وهو البديري الحلاق، في حوادث دمشق اليومية، سلوك المتسلم في حوران، وعدوانه على الناس، ومصادرة أموالهم، وذلك في الفترة الواقعة ما بين ١١٥٤- ١١٧٥هـ / ١٧٤١م - ١٧٦٢م.[٣]

تقدم المصادر المصرية وصفاً دقيقاً لأساليب جباية الأعشار في بلاد الشام، عند دخولهم إليها (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) وأساليب الجباية المتبعة، ففي رسالة بعثها محمد شريف إلى محمد علي باشا، بين فيها (أن الحكومة لا تملك جميع أراضي بر الشام، وأن معظم هذه الأراضي ممتلكات شخصية وتيمارات وزعامت وأوقاف يتولى أصحابها أمر تعشيرها)[٤]، والدولة لا تستوفي الأعشار على أساس واحد في جميع الأراضي، لأن البعض لا يكتفي بالعشر، بل يأخذ التسع والخمس والسدس، ويقوم الموظف باستيفاء مال العشر من القرى بالوزن والكيل، ولا يتم (في بعض الجهات) أخذ العشر، إذ إن الموظف يقوم بقسمة المحصول إلى أقسام متساوية، ويأخذ منها مقادير باسم (فيصلي) بدلاً من العشر، ويتم تقديرها من قبل خبراء بالنسبة إلى محصولات القرية، ويتم بعدها تقييد أسماء أهالي القرية وفي الرسالة توضيح لأصناف المحاصيل والمقادير التي تتقاضاها الحكومة، حيث يقوم الأهالي بحملها إلى (الشون) ليقوم المسؤول بكليها ويتسلمها منهم، في حين تقوم بعض القرى بدفع العشر نقداً، وفي قرى أخرى يتم استيفاء مبالغ معلومة من المال باسم (مقطوع) مثل مقطوع جماعة التركمان في أيالات الشام.[٥]

عندما خضعت ولاية سورية لإدارة محمد علي باشا، وجدت هذه الإدارة حالة حقيقية من الفوضى، فمع أن الضرائب العثمانية كانت محددة بأنواعها ومقاديرها، (مال الميري، الجزية، الرسوم)، لكن الدولة العثمانية كانت تكلف الناس دفع إعانات مختلفة،[٦] فقامت الإدارة المصرية بإلغائها، وحمت الفلاح من ظلم الملتزمين، وكفت يد المتسلطين من

١- Merrill, East of the Jordan, p. ٣٥٨.

٢- Oliphant, Land of Gilead, pp. ١٢٠-١٢١, pp. ١٢٧-١٣٣.

٣- البديري، حوادث دمشق اليومية، (١١٥٤ – ١١٧٥هـ / ١٧٤١- ١٧٦٢م): ٣٢ .

٤- أسد رستم، المحفوظات: ٣/ ١٨٧ .

٥- أسد رستم، المحفوظات: ٣/ في جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

٦- سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سورية : ١٤٤ .

الموظفين، وقد بين تقرير مالي رفعته الإدارة المصرية في سورية إلى محمد علي باشا،[١] الإجراءات التي اتخذتها الادارة المصرية بعد (أن دخلت بر الشام في حوزتها) فقد تعرفوا إلى كل الإجراءات المالية في كل جزء من البلاد (وظهر بأن أموال بعضها قمرية، والبعض الآخر مارسيه، وظهر بأن حساباتها ليست على نسق واحد ... ثم أن الأموال ليست مربوطة باعتبار أنها سنوية، فيحصل تحصيل جديد في كل سنة، أي أن الأموال على قدر الفدان المزروع في القرى في تلك السنة، ... ولهذا السبب لا يصح أن تقاس احوال البالد العربية على أحوال القطر المصري)،[٢] ويؤكد التقرير المالي بانه (بعد أن لحقت إيالات الشام بالحكومة العربية، صدر عقب انتهاء الحروب، امر تنظيم حساباتها بواسطة الكتاب الموجودين على قدر الإمكان، وتقديمها إلى الخزينة الخديوية). وقد واجهت الإدارة المصرية ابتداء، مشكلة نابلس، وتبين أن في حساباتها ثلاث سنوات مكسورة غير منتظمة، وأكد التقرير أن ذلك عائد إلى قلة الكتاب مما يؤثر على سير التحصيل،[٣] وفي تقرير آخر، يبدو التمييز بين أنواع الكتاب، والإجراءات المالية التي تبدو دقيقة مثيرة للإعجاب، ففي رسالة موجهة من يوحنا بك البحري إلى ابراهيم باشا، بشأن تحديد المصالح الملكية في بلاد العرب، بين يوحنا بك، الإجراءات المتخذة ومنها: (جرد قريتين من كل سنجق أو مقاطعة من حين لآخر، لإحصاء إعانتها وجزيتها، ليكون أساساً للاختبار، فإن وجد فرق، جردت القرى الأخرى التي يظن فيها الفرق، ويجب تحقيق قوة الأهالي في النقود والغلال التي تدفع وتصرف لهم، ويجب تفتيش القرى التي فرضت مالها على حساب الفدان فيما إذا كان سد دينها، وينبغي أن تعد أوراق دفتر الحساب، وتقيد المكاتبات التي تستعمل في خزانة كل إيالة، أو خزائن السناجق والمقاطعات والشون، وفي دواوين المصالح الأخرى، ففي دفاتر اليومية والشطب والجريدة، وهي الدفاتر الخاصة بمساحة الأرض، وضبط عدد أوراق كل منها، وأن يعهد إلى المجلدين ليجلدوها تجليداً منظماً، ويجب أن يوضع على رأس كل صفحة رقمها المتسلسل، وأن تختم بخاتم ديوان الحكومة، وتوزع على الجهات التي تستعملها، وينبغي أن تكون السندات الصادرة مطبوعة أيضاً، وأن لا يكتب بعد ذلك شيء خارج الدفاتر (المنظمة المرقمة

١- أسد رستم، المحفوظات : ٤/ ٦٦-٦٨ في ١٢٥٥هـ - ١٢٥٦هـ / ١٨٣٩م - ١٨٤١م .

٢- المصدر نفسه : ٦٧ .

٣- المصدر نفسه : ٦٦ - ٦٧ .

المختومة)،[1] وقد بدأت الإدارة بتطبيق هذه الإجراءات في عكا، ثم تم تعميمها على باقي الإيالات .

أما موضوع الأعشار، ففي رسالة ادارية مالية، يبدو اهتمام إبراهيم باشا ومعه كبار موظفي الإدارة المصرية بدراسة الأمر بدقة بعد دراسة (الأساليب القديمة التي يتبعها العثمانيون)، حيث اقترح إبراهيم باشا على والده، بالاستعانة بالجيش لضبط الجباية، إلا أن الشيخ حسين عبد الهادي متسلم نابلس، اقترح عليه بالمقابل أن (يستوفي العشر بواقع الفدان)،[2] فكتب إبراهيم باشا بهذا الاقتراح إلى محمد علي باشا يستشيره في الأمر: (أفكر في استبدال الأعشار الشرعية في بر الشام، بمال مخصص عن كل فدان من الأرض)، إلا أن ذلك لم يرق لمحمد علي باشا (لأنه قد يؤدي إلى القيل والقال، في الأوساط السياسية العالية، وإن أرشد السبل هو الاكتفاء بأخذ الأعشار على ما جرى به القوم)،[3] ومع أن إبراهيم باشا برر اقتراحه بأنه محاولة للتخفيف من الظلم الذي يلاقيه الأهالي من الملتزمين (والذين يأتون إلى القرى التي التزموا عشرها، ويقيمون فيها، فمأكول الملتزم ورجاله وعليق دوابهم ومأكول معارفهم الذين يمرون عليهم أثناء السفر على حساب الأهالي، وليس بإمكان الأهالي أن ينقلوا غلالهم من البيادر، ما لم يأمر الملتزم بذلك).[4]

كانت أعشار بلاد الشام في أيام العثمانيين الاخيرة قبل الإدارة المصرية، سيئة التنظيم، ففي رسالة من محمد شريف باشا، إلى سامي باشا، شرح وافٍ للتعامل القائم على أرض الواقع في جمع وتحديد أعشار بر الشام،[5] حيث أن الأعشار في بر الشام لا تستوفى على أساس واحد في جميع الأراضي. وتبين الرسالة وسائل جمع الأعشار، حيث يقوم الموظفون بتحصيل مال العشر من القرى بالوزن والكيل، وفي بعض الجهات لا تستوفي الأعشار، وإنما يتم قسمة المحصول إلى أقسام متساوية، ويؤخذ منها مقادير باسم (فيصلي) بدلاً من العشر، ويقدرها الخبراء بالنسبة إلى محصولات القرية، ثم يتم تقييد اسماء أهالي القرية، وبيان أصناف المحاصيل والمقادير التابعة للحكومة، ثم يحملها الأهالي إلى (الشون) وتكال وتسلم هناك. وتبين الرسالة نوعاً آخر من مال العشر، وهو قيام بعض القرى بدفع المال نقداً، وفي

١- أسد رستم، المحفوظات : ٤/٢٨، في ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م .

٢- المصدر نفسه: ٣/١٠٥، في ذي الحجة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

٣- المصدر نفسه: ٣/١٥٥، في محرم ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .

٤- أسد رستم، المحفوظات : ٣/١٢٠ .

٥- المصدر نفسه : ٣/١٨٦- ١٨٧ .

قرى أخرى يتم استيفاء مبالغ من المال معلومة القدر باسم (مقطوع) ولا يؤخذ منها غلالاً.[١]

وتبدو القاعدة الأساسية للضرائب أيام محمد علي باشا محدودة، فقد ذكر المستر برانت القنصل البريطاني في دمشق،[٢] بأنها كانت باهظة، إلا أن الشعب لم يعلن ضيقه بها، لأن إبراهيم باشا أقر الامن، ولم تبخل الحكومة على الشعب، وأدوات البلاد بنزاهة واقتدار، وقد ذكر مصدر محلي،[٣] أن شريف باشا ضبط بنفسه أموال الخراج، ومنع مأموري ومشايخ قرى سورية من مزاولة هذه الوظيفة ومنحهم رواتب، وكان الراتب الذي عينه للمشايخ والأمراء المعزولين لا يوازي عشر ما ينالونه من الفلاح.[٤]

ومن الأمور التي استطاعت الإدارة المصرية السيطرة عليها، تسلط القبائل البدوية، والحد من سلطتها في فرض الخاوة، والتخفيف من مال الإعانة المطلوبة من القرى التي تأثرت بالغزو البدوي، حيث اضطر سكانها لهجرها بسبب جور القبائل البدوية، وظلم الوزراء السابقين،[٥] ورفعت ادارة محمد علي باشا (ضريبة الحكر) عن أديرة النصارى وكنائسهم،[٦] لكنها بالمقابل فرضت ضرائب جديدة مثل ضريبة (الفردة) وتؤخذ من كل ذكر يسكن المدينة، ويتراوح بين ١٥- ٥٠٠ قرش، وتجبى من الجميع دونما تمييز، وقيمتها ١٢٪ من دخل المكلف، وتشمل الذكور من ١٥ – ٦٠ سنة، وقد شكلت هذه الضريبة أكبر مصدر للدخل، حيث بلغت نحو عشرين ألف ليرة إنجليزية حسب تقدير القنصل البريطاني في سورية، إلا أن الدولة العثمانية ألغتها، واستبدلتها بضريبة المسقفات لتغطية نفقات محمل الحج الشريف،[٧] إضافة إلى هذه الضرائب فقد فرضت إدارة محمد علي باشا تكليف الأهالي بنفقات الحروب،[٨] والجهادية وإعمار القرى الخراب .[٩]

١- المصدر نفسه: ٣/ ١٨٧ .

٢- فيليب وفريد الخازن، مجموعة المحررات: ٣١٣/١، في ١٤ حزيران ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م .

٣- ميخائيل مشاقة، مشهد العيان : ١٦٧ .

٤- فيليب وفريد الخازن، مجموعة المحررات : ٣١٣/١ .

٥- أسد رستم، المحفوظات: ١٦٥/٣. في رجب ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .

٦- المصدر نفسه : ٤٦٧/٣، في ٨ ذي القعدة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م .

٧- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا: ٣٤٢. الخازن، مجموعة المحررات : ٣١٣/١ . ميخائيل مشاقة، مشهد العيان: ١٦٥ .

٨- مشاقة، مشهد العيان : ١٦٥ .

٩- أسد رستم، المحفوظات: ١٨٩/٤. و ١٩٦/٤، في ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .

إن الانطباع العام للمصادر المعاصرة لعودة الحكم العثماني إلى سورية، بعد انسحاب جيش إبراهيم باشا، هو نقصان الأموال المجموعة من الضرائب، رغم التشدد في جمعها، يذكر برانت القنصل البريطاني في دمشق، أن الحكومة المصرية كانت تستوفي ٥٥,٠٠٠ كيس ولا يتأخر لها بارة (٢٧٥,٠٠٠ ليرة إنجليزية) إلا أنه وبعد عودة العثمانيين إلى سورية، هبط الدخل إلى ٣٥,٠٠٠ كيس، أي ١٤٣,٥٠٠ ليرة إنجليزية، وبقي للدولة ١٠,٠٠٠ كيس في ذمة الأهالي وهي تساوي ٤١,٠٠٠ ليرة إنجليزية.(١)

هذه الملاحظة مؤشر على حالة الأمن، والصعوبات التي وجدتها الدولة العثمانية في ضبط القبائل البدوية، وإقرار حالة الأمن، ومحاولة إعادة الأمور والأنظمة إلى سابق عهدها، فقد نقص المحصول نتيجة فرار الفلاحين من أراضيهم، بسبب عودة الهيمنة البدوية، وضغط الموظفين ومطالبتهم بالرشاوى كالعادة.(٢)

الضرائب والرسوم في فترة التنظيمات :

أدت تجربة محمد علي باشا الإدارية إلى توعية الأهالي بأهمية سلطة الدولة وضرورة الأمن وكف يد الموظفين، وتحديد صلاحيات الشيوخ، والقضاء على سطوة العشائر البدوية ومنع الخاوة، وكانت عودة ولاية سورية إلى الحكم العثماني من جديد صعبة، فقد وضعت الدولة على المحك، في زمن تزايدت فيه الضغوطات الدولية الأوروبية، وكان على الدولة العثمانية أن تبذل جهداً استثنائياً في توطيد الأمن، وتحديث علاقتها مع الأهالي، وذلك بتحديث أنظمتها وقوانينها وعلى رأسها تحديث الضرائب والرسوم .

دفع الأهالي في فترة التنظيمات ضريبة العشر والمواشي والويركو والبدل العسكري والمعارف والعمال المكلفين، إضافة إلى رسوم المحاكم والطابو والمسقفات والإعانات النقدية والعينية، والرسوم المستجدة مثل رسم الإعانة الحجازية والطوابع وإعانة المهاجرين، وما تفرضه حالة الحرب من ضرورات، تقع تبعاتها على الأهالي، لتموين الجيش وتأمين إمداداته.

كانت المشكلة الرئيسية أمام الإدارة العثمانية، هي كيفية جباية الأعشار وكف يد الملتزمين، فقد ساد نظام الالتزام في جمع الضرائب، وقد أوضح الدستور ذلك في رجب

١- فيليب وفريد الخازن، مجموعة المحررات : ٣١٤/١ .

٢- الخازن، المحررات : ٣١٣/١، رسالة مؤرخة في ٢ آب ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م .

١٢٧٢هـ/ ٧ آذار ١٨٥٦م،[١] وبموجبه يخول الملتزم أعشار عدة أقضية داخل اللواء، لكن النظام منع التزام أعشار لوائين من قبل ملتزم واحد، وفي حال تأخر الملتزم عن القيام بعمله، أعطى النظام للمختار والمجلس الاختياري، الحق بمباشرة تحصيل العشور المفروضة بموجب دفتر مختوم، وحدد مدة الالتزام بسنة واحدة للمحاصيل، في حين سمح للملتزم، إذا التزم أعشار الزيتون بأن تكون المدة الممنوحة له عامين .

عدل النظام ي ٩ شعبان ١٢٧٧هـ / ٢١ شباط ١٨٦٠م، بحيث منع الملتزم وأتباعه من أخذ المأكولات وعليق الحيوانات من الأهالي دون دفع الأثمان، ومنع الملتزم من تسخير الأهالي بنقل الأعشار إلى الأسواق دون مقابل،[٢] كما حدد قانون التزام الأعشار، (١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م) الشروط التي يجب أن تتوفر في الملتزم بأنها: (ألا يكون من مأموري الدولة أو من أولاد أو أقارب أعضاء مجلس الإدارة الذين يشتركون معهم بالمنافع، وأن يوجد عنده من الأملاك ما يوازي نصف المبلغ المعين لالتزامه، عدا قيمة أملاكه غير المنقولة، بشرط ألا تكون مرهونة)،[٣] في حين اشترط على التحصيلدارية (المشاة والخيالة) أن يكونوا ما بين ٢٤- ٤٥ سنة، وأن يحملوا تذاكر تثبت طبيعة مهنتهم، وأن يتمتعوا بالأخلاق الحميدة، وألا يكون أحدهم محكوماً عليه بجنحة أو جناية، وأن يكون قد أنهى الخدمة العسكرية، ويقدم كفالة مالية بعد أن يجتاز الامتحان المقرر،[٤] حسبما حدده نظام (تحصيل الأموال) ونشرته الجريدة الرسمية للولاية، وكانت رواتب التحصيلدارية المشاه ٣٠٠ قرش شهرياً، أما الخيالة فـ ٥٠٠ قرش شهري.[٥]

لجأت الدولة العثمانية إلى أسلوب جديد في تحصيل الضرائب بتعيين موظفي الدولة، واستعانت ابتداء بالمخاتير في القرى والمحال، حيث حددت لهم الضرائب المفروضة على المكلفين بواسطة تذاكر تجبى على عشرة أقساط،[٦] ويبدو أن هذه التجربة فشلت بسبب استغلال المخاتير لمواقعهم، فعادت إلى نظام الالتزام سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، وأعطت الحق

١- الدستور : ٢/٣٦- ٤٠ .

٢- الدستور : ٢/٤٨- ٤٩ .

٣- البشير، عدد ٩٧٣، السنة العشرون، في ٢٠ تموز ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م : ٢ .

٤- جريدة سورية الشام، عدد ١٠٩٤، في ٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م : ٤ .

٥- المصدر نفسه . وانظر أيضاً : جريدة العصر الجديد، عدد ١٨٧، في ربيع الأول ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، السنة الثانية، دمشق: ٤.

٦- كرد علي، خطط الشام، مجلد ٣ : ٥/٨٠ .

للنلتزمين بجمع الضرائب من الأقضية لمدة سنتين، وفي سنة ١٣٦٣هـ/١٨٤٦م، حصرت الدولة هذه المهمة بموظفيها من (التحصيلدارية) لمدة خمس سنوات متتالية، [١] وأحسست بضرورة تحديث أساليب الجباية، واستخدام السجلات بشكل دقيق، وتحديد مهام الموظفين، ففي سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، نشرت جريدة سورية الشام الرسمية، النظام الذي أصدرته الدولة لتحصيل الأموال الأميرية، وحددت فيه واجبات الجباة (المحصلين) وأعطتهم صلاحية التفتيش على كل من يخول بقبض الأموال في المدن والقصبات، لمتابعة عملية تسليم الأموال إلى صناديق المال، وهي ويركو الأموال والعقارات، ويركو الأراضي، ويركو التمتع، أموال العشر، البدلات العسكرية، [٢] وأكدت المادة التاسعة على مأموري الويركو والمال ، ضرورة تنظيم الدفتر قبل بداية السنة المالية (ليتم فيه تحديد مقادير أموال الويركو مع بقايا السنوات السابقة، وبناء عليه، تحصيل الأموال في المحلات والقرى من قبل المحصلين (تحصيلدارية) سواء أكانوا من المشاة أو الخيالة (تحصيلداري سواري، تحصيلداري بيادة)،[٣] ويحدد النظام أيضاً ضرورة إعلام مجالس الإدارة في الأقضية بالمبالغ ليتم توزيعها على القرى بحسب النفوس وحسب نسبة الأموال، ويقوم مجلس الإدارة بإرسالها إلى مخاتير القرى والمحلات ليتم تبليغ الأهالي بموجب سندات مقبوضة، ويثبت ذلك في الدفاتر المتخصصة، [٤] ويتم إعلام المخاتير وإشراكهم في العملية. تذكر صحيفة البشير أن (إيفاء وظيفة تحصيلات الويركو بمعرفة مختارين وقابضي المال، ينتخبون من طرف الأهالي والتحصيلات الواقعة، وتسلم إلى صناديق المال المحلية، وتعتبر مزايدة الأعشار بطريق الالتزام وإحالتها، وأصول السخرة ملغاة بذاتها، فتبقى أصول استخدام العمالة المكلفة بدلاً من حق أمور النافعة). [٥]

يبدو مما سبق أن هناك حاجة إلى إصلاح الأساليب المتبعة في الجباية وضبطها، ويفهم من ذلك الإحساس بوجود خلل في هذه الأساليب، حيث عرف عن الجباة والموظفين أنهم يتسلطون على أهالي القرى، وأن الدرك يساهم في تحصيل الأموال بالشدة، والاشتراك مع المخاتير الذين استخدموا أساليب الرشوة، [٦] وكان نظام الأمانة بطيئاً، وتحصيل الأعشار

١- المصدر نفسه: ٨١- ٨٢.

٢- سورية الشام، عدد ١٠٩٣، لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م:١.

٣- انظر فصل الإدارة – التحصيلدارية.

٤- سورية الشام، عدد ١٠٩٤، في ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م:١.

٥- البشير، عدد ١٢٠١، في ٢٩ تشرين الأول، ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.

٦- الغزي، نهر الذهب : ٣/٦٩٥-٦٩٦.

بواسطته على دفعات، بسبب عدم توفر جهاز تحصيل كفؤ ونزيه، [1] في حين قبل الأهالي بنظام الالتزام وأعطوه نقداً، لأنه يوافق (الفنون المالية والتوفيرية) حسب تعبير جريدة سورية الشام، ولأن المزارع يتضرر سنة لكنه يستفيد في السنة التالية، [2] ومع ذلك فقد عانى الأهلي من نزوات وتعديات الملتزمين، فكانوا يتأخرون في الذهاب إلى القرى وقت جمع المحصول، مما يعرضه للتلف، ويستوفي البعض السبع أو الثمن بحجة أنها مخصصة للمعارف والمنافع، ويأخذون ثلاثة أكيال رسم للوقف والبيادر، أما المحاصيل الصيفية، فكانوا يفرضون أعشارها عيناً، وبنسبة يقدرونها بمزاجيتهم، خدمة لأطماعهم، [3] وكان الملتزم يعين نائباً عنه في القرى يعرف (بالقولجي)، [4] لمتابعة المحصول على البيدر، وضمان استيفاء العشر كاملاً، وقد التقت مصالح المشايخ والمخاتير مع هذه الفئة من الملتزمين والقولجية، وأخذوا الرشاوى وأعطوها لرجال الدرك، وساهموا هم أيضاً في الوصول الى هذا المنصب، ودفعوا الرشاوى لمتصرف لواء حوران أيضاً، للحصول عليه، واستعادته أضعافاً من أيدي الفلاحين فيما بعد. [5]

حفلت الدوريات المعاصرة بملاحظات كثيرة لمثل هذه الممارسات، فقد ذكرت صحيفتا سورية الشام والمقتبس، سلوك التحصيلدارية وتجاوزاتهم على الأهالي،[6] فكان التحصيلدارية يجبرون الفلاحين على تأمين طعامهم وعلف دوابهم، [7] واعترفت الجريدة الرسمية لولاية سورية بمخالفات الملتزمين ومأموري الأعشار (يجرون في بعض المحلات بحق المزارع أموراً مخالفة للنظام والقانون ومغايرة للعدالة)، [8] وكان الفلاح يقع بين قطبي الرحى إذا ما احتج على ظلم الملتزم، لترسل له الدولة مخمنين من القضاء (فالمخمنين يرتشون من

١- راجع ملاحظات عوض، الإدارة العثمانية: ١٨٦.

٢- سورية الشام، عدد ٩٧٢، في ١٣٠١هـ/١٨٨٣م: ١، وعدد ٩٧٣، في ١٣٠١هـ/١٨٨٣م:١.

٣- سورية الشام، عدد ٩٦٢، في ١٣٠٧/٣/٢٣هـ/١٨٨٩م: ١. وانظر : مجلة الجنان، لسنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م: ٤٢٤/٥-٤٢٦.

٤- القولجي : منوط به متابعة المحصول على البيدر خوفاً من السرقة، القاسمي، قاموس الصناعات الشامية : ١: ١٩٥.

٥- المقتبس، عدد ٩٥، في ١٣٢٧/٤/١٠هـ/١٩٠٩م: ٣-٤. وانظر أيضاً، عدد ٩٠٥، في ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، السنة الثانية دمشق : ٣-٤.

٦- سورية الشام، عدد ١٠٤٤ في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ/٢١ كانون الثاني ١٨٨٦م: ١. المقتبس، عدد ٧١٠، في ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٢٩هـ/٢ حزيران ١٩١١م: ١.

٧- المقتبس، عدد ٥٣٦، في ١٥ ذو القعدة، ١٣٢٨هـ/١٧ تشرين الثاني ١٩١٠م: ٣.

٨- سورية الشام، عدد ٩٣٠، في ٢٦ ذو القعدة، ١٣٠٠هـ/٢٧ أيلول ١٨٨٣م: ٤.

الملتزم ويخمنون الألف بألفين، ويخربون بيوت الفلاحين، ليعمروا بيت الملتزم). [١]

وصلنا وصف لهذه الممارسات عن طريق كتب الرحالة، وأقدمها ما ذكره بيركهارت عن ملتزم قضاء عجلون سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م، [٢] ووصف ميرل في زيارته لقضاء عجلون الأساليب القاسية حيث يجمع الملتزم إضافة إلى الأعشار الإعانة بالقوة ويهدد من يرفض الدفع بالسجن، [٣] وعلق ميرل على ما شاهده بأن الدولة لا تعرف إلا تحديد الأموال ولا تهتم إن كان الفلاح قادراً على دفعها أم لا، [٤] ووصف أوليفانت ممارسة رجال الدرك مع الفلاحين وسلبهم للمواشي سنة ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م، [٥] وبالمقابل، ذكر تريسترام حملة من حملات متصرف البلقاء على عرب العجارمة، لجمع الضرائب والرسوم منهم، [٦] كما وصف وارن ممارسات التحصيلدارية في مضارب بني صخر، [٧]وكان من الطبيعي حسبما لاحظ الرحالة، أن يشارك الحكام الإداريون في جباية الضرائب المتأخرة أو قيادة الدرك المتوجه لإخضاع القبائل المتأخرة عن دفع الضرائب المتأخرة أو المطلوبة، فقد شاهد أوليفانت داؤود عبده قائمقام عجلون سنة ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م، على رأس مجموعة من الفرسان المتوجهة لمعاقبة بني صخر لأنهم دفع ضريبة المواشي وجرحوا التحصيلداري، [٨] كذلك الحال مع هل Hill سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، والذكر ذكر بأن القائمقام كان يخرج بنفسه لجمع الضرائب في قرية الكتة في قضاء عجلون، [٩] ويلخص أوليفانت رؤيته ومشاهدته لممارسات الملتزمين سنة ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م، بأنهم (يهبطون على القرى كما تهبط الطيور الجارحة على فريستها، ويختطفون من الفلاحين ما يوازي ٣٠٪ من محاصيلهم بدلاً من الضريبة الفعلية وهي ١٠٪)، [١٠] وهو وصف قاس لوضع أجمعت عليه الدوريات بكافة مصادرها، ومشاهدات الرحالة التي أيدته ووصفت المشاهدات على أرض الواقع.

١- الاتحاد العثماني، عدد ١٤٨، في ٦ صفر ١٣٢٧هـ/٨ آذار ١٩٠٩م: ١-٢.

٢- Burckhardt, Travels, pp. ٢٨٨-٢٨٩.

٣- Merrill, East of the Jordan, p. ٣٥٨.

٤- Ibid, p. ٣٥٨.

٥- Oliphant, Land of Gilesd, pp. ١٢٠-١٢١.

٦- Tristram, The Land of Moab, p. ١٥٨.

٧- Warren, Expedition to East, p. ٢٩١.

٨- Oliphant, Land of Gilead, pp. ١٠٤-١٠٥.

٩- Hill, With the Beduins, pp. ٢٦-٣١.

١٠- Oliphant, Land of Gilead, p. ٣٢٠.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى جهاز التحصيلدارية، فقد ورد ذكر التحصيلدارية في الصبات ابتداء بسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، في سالنامات ولاية سورية، ففي قضاء عجلون ذكر التحصيلدارية الفرسان والمشاة بأسمائهم، [١] وكان في قضاء عجلون (سر تحصيلدارية سواري، وتحصيلدار مساعد، أنفار أربعة من شابط، يوزباشي)، وكان رؤساء التحصيلدارية عادة من خارج القضاء، ونسبة كبيرة من الأكراد، لكن السجل الشرعي يذكر أسماء جباة ومحصلين من أبناء قضاء عجلون، [٢] كذلك الحال مع التحصيلدارية في مطلع القرن العشرين في قضاء السلط ومركز لواء الكرك، حيث ترد أسماء تحصيلدارية من العناصر المحلية في السجل الشرعي، [٣] أما لجان التحصيلات في الأقضية التابعة لمتصرفية الكرك حسبما ذكرتها السالنامات العثمانية، فتشرف على تحصيل الضرائب المترتبة على الأهالي برئاسة القائمقام أو مدير المال، وعدد من الأعضاء يتراوح ما بين شخصين إلى تسعة. [٤]

نورد فيما يلي دراسة للضرائب والرسوم المتداولة في فترة التنظيمات، وأولها،ضريبة العشر.

١ – ضريبة العشر:

تمثل هذه الضريبة أكبر الموارد المالية للدولة العثمانية، لأنها تؤخذ من محصول الأراضي العشرية التي تسقى بما المطر، بنسبة واحد من عشرة، ونصف العشر من الأراضي التي تسقى بالدلو أوالدولاب، [٥] وهي بالتالي تتبع القاعدة الفقهية الإسلامية التي تناولناها في مدخل هذه الدراسة، ولأن هذه الضريبة تخص القطاع الأكبر من أهالي سورية، وتمثل المورد الأول للضرائب، فإن طرق جبايتها ونسبتها أيضاً، كانت موضع الاهتمام الرسمي، والمتابعة في الصحافة،ولدى الرحالة الذين زاروا المنطقة،وكان موضوع الأعشار موضع دراسة مجلس المبعوثان المنعقد في تموز ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، بعد أن ألغى السلطان عبد العزيز (١٢٧٨هـ/١٨٦١-١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) (ربع الشعر) التي كانت سائدة قبله،

١- سالنامة ولاية سورية ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م: ٢٢٢، وسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م: ٣٤٨. وسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م: ١٩٤. وسالنامة ١٣٠٨هـ-١٣٠٩هـ/١٨٩١م:١٢٩. وسنة ١٣٠٩هـ- ١٣١٠هـ/١٨٩٢م: ١٩٠.

٢- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٢٠٢.

٣- محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء : ٢١٦.

٤- المصدر نفسه : ٢١٦.

٥- الدستور : ١/١٤.

وذلك ضمن خطة الإصلاحات والتنظيمات الجديدة الصادرة سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م.[1]

أكد تقرير القنصل في دمشق بتاريخ ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، بأن أشعار قضاء عجلون في هذا العام بلغت ١٩٤٥٧ قرشاً، [2] وبالمقابل، كانت أعشار حوران كلها لسنة ١٢٩٨ مالي/ ١٣٠١هـ/١٨٨٢م-١٨٨٣م نحو ٤٣١١١٠٣ قروش و٢٠ بارة، [3] أما قضاء عجلون فأصبحت أعشاره في هذا العام ١٣٠١هـ/١٨٨٢م- ١٨٨٣م، هو ٩٢٢٦٤٠ قرشاً، [4] وقد اختلفت في العادة أعشار حوران عن أعشار عجلون وقضاء السلط، لأن (أعشار عجلون والسلط من قديم الزمان بوجه مقطوع، أي لا يزيد ولا ينقص نقداً أي دراهم، أما أعشار حوران فهي عينية، أي حنطة، تزيد وتنقص حسب الغلال في كل عام). [5]

ذكر أوليفانت وثومسون أثناء زيرتهما للقضاء بأن قيمة الأعشار سنة ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩م، تعادل ٣٣٪ وليس فقط ١٠٪،[6] وهي إشارة إلى تضاعف نسبة الأعشار وازديادها باضطراد، ففي الوقت الذي كانت فيه أعشار حوران ٢٥,٠٠٠ كيله، ازدادت لتصبح ١٠٠,٠٠٠ كيلة، وفي مقالة أوردتها المقتبس للأعشار، مقارنة بين الأعشار المقطوعة في قرى عجلون والعينية في حوران، يبدو أنه إذا كانت قرية في عجلون تدفع بدل أعشار ٢٠,٠٠٠ قرش، فإن هذا المبلغ كان ثمن ١٠٠ كيله حنطة، وأنها تدفع سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، ٢٦,٠٠٠ قرش، مع أن ثمن كيلة الحنطة أصبح أكثر من ٤٠,٠٠ قرش، أما القرى الحورانية التي كانت تدفع ١٠٠٠ كيلة حنطة، ثمنها ٢٠,٠٠٠ قرش، فإنها أصبحت تورد نفس القيمة مع أن ثمنها أصبح ٤٠,٠٠٠ قرشاً.[7]

أما في قضاء السلط، فقد بلغت أعشاره سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، (٢٨٨٣٠) قرشاً،[8] وكان الفلاح السلطي يدفع ١٢,٥ ريال مجيدي، عن كل فدانين سنوياً، حسبما

١- البشير، عدد ٣٥٧، في ١٣ تموز ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م: ٣.

٢- الخازن، المحررات: ٣/٤٣٤.

٣- سورية الشام، عدد ٩٢١، في ١٢٩٨ مالي / ١٣٠١هـ/١٨٨٢م- ١٨٨٣م.

٤- سورية الشام، عدد ٩٢١، في ١٢٩٨ مالي / ١٣٠١هـ/١٨٨٢م- ١٨٨٣م.

٥- المقتبس، عدد ٤٠٧، دمشق: ٢.

٦- انظر: Thomson, The Land and The Book. pp. ٣٢٠-٣٣٤.
Oliphant, The Land of Gilead, pp. ٣١٩-٣٢٠.

٧- المقتبس، عدد ٤٠٧، دمشق: ٢.

٨- البشير، عدد ٥٨٨٣، في ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م: ٣.

ورد في سجلات المحاكم الشرعية، إلا أن أعشار السلط ازدادت على التوالي في سنتي ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، و١٣٢٩هـ/١٩١١م، ففي سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، ازدادت أعشار السلط عن السنة السابقة بحدود أربعة آلاف ليرة عثمانية،[١] وفي سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١ ازدادت أعشار قضاء السلط، لتسد نقص أعشار ولاية سورية،[٢] وفي سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م ازدادت أيضاً الأعشار بنسبة تصل إلى ٥٠٪ وهي نسبة كبيرة جداً،[٣] جعلت الأهالي في وضع صعب، ففي الوقت الذي دفع فيه أهالي عمان سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وعدد بيوتها ٤٠٠ بيت، وأهالي وادي السير وعدد بيوتها ٣٠٠ بيت، مبلغ ٣٠,٠٠٠ قرش، فإن أهالي السلط التي يتجاوز عدد بيوتها ٤٠٠٠ بيت ودكاكينها ٢٠٠ دكان، دفعت مبلغاً أقل، وهو كما يراه صاحب التعليق في صحيفة المقتبس ظلم كبير ولا عدالة فيه، [٤] وفي سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٩م دفع قضاء الطفيلة ١٣٩,٠١٧ قرشاً أعشارا عن القضاء كله، [٥] وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا على غيرها.

يبدو أخيراً أن هناك تفاوتاً واضحاً في جباية ضريبة العشر بين المقطوع أو النقد، وأن هناك زيادة متتالية تتجاوز العشر الشرعي المفروض، وقد ازدادت أساليب الجباية البشعة والضغط على الفلاح، وعدم ثبات أنظمة الجباية ما بين الأمانة والالتزام، وتدخل الدرك والسلطة الإدارية، ومصادرة الممتلكات والحيوانات من المتخلفين، كل هذه الممارسات والضغوط أشعرت الأهالي بانتفاء العدالة وصعوبة وقوة هذه الضريبة عليهم. [٦]

٢- ضريبة الويركو:

الويركو كلمة فارسية الأصل تعني الضريبة التي تدفع إلى خزينة الدولة، أو الواجب دفعها، [٧] وهي ضريبة مباشرة فرضت بموجب قانون، ونظمت عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، وتجبى من أصحاب الأملاك أساساً، [٨] لكنها توسعت لتشمل ويركو الأملاك وويركو

١- المقتبس، عدد ٤٤٢، في ٣ شعبان ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣.

٢- جريدة فلسطين، عدد ٦٧، في ١٩ أيلول ١٩١١م، ٢٥ رمضان ١٣٢٩هـ:٣.

٣- البشير عدد ٢٢٦١، في ٢ حزيران ١٣٣٢هـ/١٩١٣م:٣.

٤- المقتبس، عدد ٧٨٤، في ٢٥ رمضان ١٣٢٩هـ/١٨ أيلول ١٩١١: ١.

٥- المقتبس، عدد ٥٤٦: ٦.

٦- صحيفة الاتحاد العثماني، عدد ١٤٨، في ١٦ صفر ١٣١٧هـ/١٨ آذار ١٩٠٩م: ١.

٧- شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٥٠٠.

٨- الدستور: ٢/١٩-٢٢.

التمتع، [١] أما ويوركو الأملاك فتتراوح ما بين ٤-١٠ بالألف، وتتوزع على الأراضي بنسبة ٤ بالألف، والدور بنسبة ٥ بالألف، والدكاكين والعقارات المؤجرة بنسبة ١٠ بالألف.[٢]

بموجب نظام الويركو ألغت الدولة لجان التخمين لتقدير قيمة الأرض، وتتكون هذه اللجان من أربعة خبراء بنسبة متوازية بين الحكومة ومنتخبي مجلس اختيارية القرية وتتقاضى الدولة بموجبه نسبة أربعة في الألف عن الأراضي المخمنة، وثمانية في الألف عن قيمة الأراضي المغروسة بالأشجار، أو التي يتم استثمار أبنية فيها، [٣] وقد حدد الدستور كيفية جمع الضريبة وذلك بتقسيمها إلى عشرة أقسام،وتؤخذ على عشرة أقساط، بدءاً بأول آذار وانتهاء بآخر كانون الأول)،[٤] ونص الدستور على أنه في حال عدم تمكن البعض من أفراد قرية ما أو محلة ما، دفع يترتب عليهم، فإن القرية كلها أو المحلة كلها تتكفل بذلك.[٥] هذه الضريبة لم تكن ثابتة، بسبب تغير أحوال الممتلكات حيث تتبدل كل خمسة أعوام مرة، بموجب تخمين جديد.[٦]

أوردت سالنامات ولاية سورية مقدار ويركو الأملاك (مسقفات وأراضٍ) في الولاية، ويمكن دراسة أحوال عمران كل قصبة في شرقي الأردن والوضع الاقتصادي فيها، وعدد الدكاكين والأملاك، بمتابعة هذه الضريبة، إذ بلغت في قضاء السلط سنة ١٣١٠هـ-١٣١١هـ/١٨٩٣م، ٣١٢٥ عن المسقفات و ٧٨٤٢٦ عن الأراضي، [٧] أما في سنة ١٣١١هـ-١٣١٢هـ/ ١٨٩٣م- ١٨٩٤م، (٦٥٢٤٠) عن المسقفات و (٩٢٣٤٠) عن الأراضي، [٨] ووصلت سنة ١٣١٢هـ/١٣١٣هـ-١٨٩٤/١٨٩٥م إلى ٥٣٢٤٠ عن المسقفات و ٢١٢٠٠ عن الأراضي، [٩] ونفهم من تزايد ويركو المسقفات في قصبة

١- الجنان، سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م: ٢/٨٠-٨٢.

٢- كرد علي، خطط الشام: ١٩٣/٤.

٣- سورية الشام، عدد ١٠٨٢ في صفر ١٣٠٤هـ/٢٩ تشرين الأول ١٨٨٦م: ٣. وانظر : العصر الجديد عدد ٢٤٧، السنة الثانية، في ٢١ جمادى الأولى ١٣٢٨هـ/٣ أيار ١٩٠٠م: ٢.

٤- الدستور : ٢٤/٢.

٥- المصدر نفسه: ٢٦.

٦- سورية الشام، عدد ١٠٨٣، في ٨ صفر ١٣٠٤هـ/٥ تشرين الثاني ١٨٨٦م: ٤، وانظر أيضاً : عدد ١٠٩٣، في ١٩ ربيع الأول ١٣٠٤هـ/١٤ كانون الثاني ١٨٨٦: ٣.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٠هـ-١٣١١هـ/١٨٩٢م- ١٨٩٣م: ٢٥٨-٢٥٩.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١١هـ- ١٣١٢هـ/١٨٩٣م- ١٨٩٤م: ٢٣٥-٢٣٩.

٩- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١١هـ- ١٣١٢هـ/١٨٩٤م- ١٨٩٥م: ٢٥٤.

السلط، أن هناك زيادة في عدد المباني وحجم الاستثمار التجاري، وبالتالي فهو دليل على تزايد عدد الوافدين والمستقرين في القصبة، أما في قضاء عجلون، فقد دفع الأهالي سنة ١٣٠٨هـ- ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م -١٨٩٢م، ما قيمته ٢١٧٨٧٥ إجمالي ضرائب عن ٣٠٠٠ دونم أرض، و ٢٩١٢ دونم بساتين، وبلغ مجموع المحصل منها ١٦٧٨٧٥ قرشاً،(١) وفي سنة ١٣١١هـ- ١٣١٢/ ١٨٩٣م- ١٨٩٤م، دفعت عجلون ٨٤٤٠ قرشاً عن المسقفات، (٢) وقدر ويركو عجلون سنة ١٣١٢هـ- ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م- ١٨٩٥م، بـ١٨٠٧٥ قرشاً، (٣) هذه المعلومات الدقيقة بحاجة إلى دراسات تحليلية مقارنة لانجد مكانها في هذه الدراسة الآن.

وفي سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م، صدر أمر باستيفاء ضريبة جديدة عرفت باسم (ويركو التمتع) وأثار فرضها ضجة بين الأهالي لصعوبة تحديد المشمولين بها، مما دعى إلى (المذاكرة في قومسيون تحرير الأملاك، ثم في ديوان المحاسبات، ثم في شورى الدولة)،(٤) وبناء عليه، فقد تم تقسيم المزارعين إلى ثلاثة أصناف، على أن يؤخذ من المالكين الأثرياء ويركو التمتع رسم شخصي، يؤخذ نسبة معينة من كل شخص يتمتع بربح من تجار وأصحاب صنائع وحرف، وتتراوح نسبة الضريبة من ٣٠-٤٠ بالألف من الربح السنوي، (٥) ثم أصبحت ٥ بالألف، وهذه الضريبة يخمنها تجار مخمنون من أهل الخبرة، يتم انتخابهم بمعرفة الدوائر البلدية، إضافة إلى ممثلين من الجانب الحكومي، أما في المناطق التي لا توجد فيها مجالس بلدية فيتم انتخاب المنتخبين من طرف لجان قومسيون الأملاك،(٦) وقد حدد النظام الفئات التي تنتهي من دفع ضريبة ويركو التمتع، وهم سكان المدن والقصبات ممن يتعيشون من الزراعة، ورجال الدين وطلبة العلم وأصحاب العاهات والمكلفين العسكريين دون رتبة ملازم ثاني.(٧)

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٨هـ- ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م- ١٨٩٢م: ١٥٩. (مجموعة جامعة اليرموك).

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١١هـ- ١٣١٢هـ/١٨٩٣م- ١٨٩٤م: ٢٣٥.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ- ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م -١٨٩٥م: ٢٥٥.

٤- الجنان، لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م: ٨١/٢.

٥- سورية الشام، عدد ١٠٨٣، في ٨ صفر ١٣٠٤هـ/٥ تشرين الثاني ١٨٨٦م: ٤، وعدد ١٠٩٣، في ١٩ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ١٤ كانون الثاني ١٨٨٦: ٣.

٦- سورية الشام، عدد ١٠٨٣، في ٨ صفر ١٣٠٤هـ/ ٥ تشرين الثاني ١٨٨٦م: ٤.

٧- الجنان، لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م: ٢/٨٠-٨١.

في ٢٢ ربيع الأول ١٣٤٢هـ/ ٣ مايس ١٩٠٥م، نشرت جريدة البشير نص تعديل قانون الويركو،[١] وهو المعروف بقانون الويركو الشخصي، الذي فرضته الدولة في ٢٩ مادة، ويؤخذ عن كل ذكر بالغ صحيح الجسم، وتبدأ بخمسة عشر قرشاً في السنة، وتصل في نهايتها إلى ٢٠٠ قرش، ونص النظام على أن الذين يدفعون ضريبة التمتع مع رسوم الطابو والبدل العسكري دفعة واحدة، يعطون إعفاء بقيمة ٥٪ من مجموع المطلوب منهم، لكن الدولة عادت وأسقطت هذا الامتياز في نيسان ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ابتداء بالسنة المالية ١٣٤٢، واستندت في هذا الإلغاء إلى أن أصحاب الثراء وحدهم هم الذين يستطيعون أداء هذه الرسوم معاً، وبناء عليه، تم أخذ ضريبة التمتع كاملة حتى بعد سقوط الدولة العثمانية، [٢] ومن الجدير بالذكر أن الرعايا الأجانب تمتعوا بإعفاء عن أداء ضريبة التمتع، بموجب نظام الامتيازات الأجنبية المعروف،[٣] مما شجع على زيادة تغلغلهم واستثمارهم في الولاية.

كانت ضريبة ويركو التمتع تجبى سنوياً، إلا أنه وفي سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ومع تعديل القانون أصبحت تجبى على قسمين، الأول مقطوع، والثاني نسبي، ففي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، عدل القانون مرة أخرى لتصبح الضريبة على ثلاثة أقساط، [٤] هي، ضريبة النسبية، وتؤخذ على الإيراد غير الصافي للملك الذي يشغله المكلف من أصحاب المصارف وشركات النقل والسماسرة، والعاملين بالأوراق المالية والأطباء والمهندسين والمتعهدين ووكلاء الدعاوي؛ أما القسم الثاني فضريبة مقطوعة تؤخذ عن كل شخص عادي، يمارس صفته دون أن يتخذ محلاً، وهي متفاوتة حسب أصحابها وتتراوح ١٥٠-٢٥٠ قرشاً، أما القسم الثالث فضريبة منقولة، وتفرض على أصحاب المحال التجارية، والصناعية الذين يستخدمون عمالاً ومعاونين، وتتراوح ما بين ٦-١٠ قروش، حسب نوع التجارة، وقد فرضت الدولة على الذين يتقاضون رواتب ضمن هذه الفئة ضريبة مقدارها ٣٪ من مجموع إيرادهم السنوي، إذا كان يزيد عن ٢٠٠٠ قرش،[٥] كما فرضت

١- البشير، عدد ١٧٦٨، في ٢٧ آب ١٣٤٣هـ/ ١٩٠٦م.

٢- العاصمة، عدد ١٢، في ٢٧ آذار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م: ٢.

٣- العاصمة، عدد ١٧، في ١٧ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م: ٥. عدد ٣١، في ٣ حزيران ١٣٣٨هـ/١٩١٩م: ٤.

٤- كرد علي، خطط الشام: ٥/ ٨٥-٨٨.

٥- (نظام تحصيل الأموال) سورية الشام، عدد ١٠٩٤ في ٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م: ٢.

ضريبة على كل من يستخدم الآلات والوسائط في صنعته، أي آلات بخارية وعجلات ركوب، وأخيراً، فقد شملت ضريبة التمتع سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، جميع أصحاب المصارف وشركات النقل وتجار الجملة وباعة الأقمشة والأحجار الكريمة والعطور والأدوية كما شملت الحرفيين وبائعي المأكولات وأصحاب الفنادق والمقاهي والألعاب، وكانت نسبتها تتفاوت ما بين ٨-١٢٪.[١] وختاماً، فقد لخصت الجريدة الرسمية لشرقي الأردن (الشرق العربي) الوضع الذي وجدته الحكومة العربية عند سقوط الدولة العثمانية بأنه (فرضت ضريبة الويركو في الأصل على الأفراد المكلفين، وأضيفت في المقاطعات الشمالية والجنوبية في ضريبة العشر المقطوعة، في حين كانت مشوشة في لواء البلقاء).[٢]

٣-ضريبة المواشي:

استمراراً لقوانين آل عثمان، فقد استوفت الدولة رسوماً على المواشي، وحدد الدستور قيمة الضريبة حسب صنف الحيوان وكيفية استخدامه، فكانت الدولة تتقاضى عن حيوانات الركوب والنقل، مبلغ عشرة قروش، وعن حيوانات الجر مبلغ خمسة قروش، وثلاثة قروش وعشرين بارة عن الجمال، وثلاثة قروش عن الحمير، في حين بلغت ضريبة الأغنام أربعة قروش عن كل رأس ،[٣] والأخيرة هي أكبر نسبة تقاضتها الدولة بسبب توفر أعداد كبيرة للمواشي في المنطقة، إلا أن الدولة أعفت الحيوانات التي يستخدمها الفلاح في الأعمال الزراعية من الرسوم.

ترتبط هذه الضريبة بتعداد الأغنام، وتجاوب القبائل مع السلطة أو رفضهم التعداد، وعادة ما كان العربان يتهربون بمواشيهم من وجه السلطة في زمن التعداد، لتفادي دفع الضريبة، وفي سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، لم يستطع عربان صخور الغور والصبيح دفع ويركو (عداد الأغنام) فأخذت منهم الخزينة العامرة رهائن من رؤوس عشائرهم لحين تحصيل الرسوم،[٤] وأخذت الدولة سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، من عشيرة البلاونة المخيمين في قضاء عجلون ما مقداره ١٤٠,٠٠٠ قرش، ضريبة عن مجموع أغنامهم التي تصل إلى ٣٥,٠٠٠

١- كرد علي، خطط الشام: ٥/٨٦-٨٧.

٢- الشرق العربي، عدد ٧٥، لسنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م: ١٨٤.

٣- الدستور : ٢/٤٠١.

٤- البشير، عدد ١٢٥٦، في ٦/٧/١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م: ٤.

رأس من الغنم،[1] ويذكر أن الدولة أجرت تعداداً لأغنام السلط سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، وأخذت عنها مبالغ كبيرة، تفوق المبالغ التي تجمعها عادة بـ ١٨٠,٠٠٠ قرش،[2] وهي إشارة إلى محاولة ضبط التعداد وتحديد الضريبة بشكل دقيق، وهذا يعني أن عربان قضاء السلط كانوا يتهربون سابقاً من دفع الضريبة، ويرفضون الالتزام بها، وقد وصف ترايسترام إحدى حملات متصرف البلقاء على عرب العجارمة لجمع رسوم التعداد منهم،[3] كما وصف وارن ممارسات التحصيلدارية عند مرورهم بعرب بني صخر لتعداد جمالهم، [4]مما حدا بالدولة إلى إرسال قومندان جندرمة ولاية سورية سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، إلى قضاء السلط، وأجبر الأهالي على القبول بتعداد أغنامهم،[5] وقد جاء هذا الإجراء بعد رفض بني صخر تعداد جمالهم سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، فصادرت الدولة منهم ٣٠٠ جمل، وطرحتها للبيع بالمزايدة العلنية، وباعتها بمبلغ ٦١٥٠ ريالاً مجيدياً، حسبما ذكرت الجريدة الرسمية لولاية سورية، [6] وقد بلغت رسوم أغنام السلط سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، (١١٣,٠٠٠) قرش، في حين بلغت رسوم القضاء ككل ٣٩٣٧٦٥ قرشاً، ووصلت في سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م حوالي (٥٧٣٧٦٥) قرشاً. [7]

يبدو أن التعداد وانتظام الضريبة أخذ طابعاً مع مطلع القرن العشرين، بسبب استقرار الأمن وزيادة سلطة الدولة، وتوطين البدو، ففي سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م،أخذت الدولة من قضاء السلط (٧١١٥٨٢) قرشاً، و ١٠ بارات، ضريبة مواشي، و ٧٩٢٦٦٧٠ قرشاً، عن سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، [8] وأخذت من قضاء الطفيلة مبلغ ٤٠١٦ قرشاً ، رسم جمال سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.[9]

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن أساليب المأمورين الذين يعدون المواشي كانت قاسية،

١- البشير، عدد ٩٨١، في ١٣٠٧/٩/٢٥هـ/ ١٨٨٩م: ١.

٢- سورية الشام، عدد ١١١٥، في رمضان ١٣٠٤هـ/ ٦ حزيران ١٨٨٧م: ٣.

٣- Tristram, The Land of Moab, p. ١٥٨.

٤- Warren, Expedition to East, p. ٢٩١.

٥- البشير، عدد ١٩٧٣، في ٣ تموز ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٤.

٦- سورية الشام، عدد ١١٣١، في ٤ صفر ١٣٠٥هـ/ ٢١ تشرين أول ١٨٨٧م: ٣.

٧- سورية الشام، عدد ١٠٩٣، في ٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ٢٢ كانون الثاني ١٨٨٧م: ٣.

٨- المقتبس، عدد ٤٨٣، في ٢١ رمضان ١٣٢٨هـ/ ٥٢ أيلول ١٩١٠م: ٢.

٩- المقتبس، عدد ٥٤٦: ١. (مقالة : عمران الطفيلة).

وكانوا يرفضون التعداد إذا نقص عن العام السابق، [١] دون مراعاة للظروف والمتغيرات، ولجأت الدولة أحياناً، إلى تحصيل الضريبة بشكل مقطوع أسوة بالأعشار، وعندما يعجز المكلف عن أدائها كانت تلجأ إلى مصادرة جزءاً من الماشية، وبيعها في المزاد العلني، كما يرد في حجج المحاكم الشرعية، ومن الجدير بالذكر، أن الدولة أخذت رسماً عن الحيوانات المباعة، ووضعت نسبة بارة عن كل قرش من سعر البيع،[٢] وقد تخصصت المجالس البلدية في القصبات باستيفاء هذا الرسم.

٤-بدلات الطرق:

من الضرائب الملزمة لجميع الذكور ما بين سن ١٦-٦٠ عاماً، ضريبة (العمال المكلفين) وقد صدر نظام استيفاء هذه الضريبة في ١٨ جمادى الأولى ١٢٨٦هـ/ ٢٧ آب ١٨٦٩م، وأورده الدستور باسم (نظام الطرق والمعابر)[٣] وسماه الأهالي (نظام السخرة). تنص المادة السابعة منه على أن العمال من الأهالي المكلفين (عليهم أن يجتهدوا أياماً محدودة في الطرق الكبرى والصغرى بأنفسهم، وإذا لم يتمكنوا من ذلك فعليهم إعطاء بدلٍ شخصّي عنهم، أو يقوموا بتشغيل حيواناتهم، أو تقديم خدمات أيام مقطوعة، وحدد الدستور المدة المطلوبة من كل مكلف بعشرين يوماً كل خمسة أعوام، وبلغت قيمة البدل ١٦ قرشاً في السنة، وقد أصبحت في أواخر أيام الدولة العثمانية من ٢٠-٣٠ قرشاً في السنة، [٤] وكان القانون المعدل الصادر بإرادة سلطانية بقبول النقد بدلاً من العمل، قد حدد الجباية في شهر آب من كل سنة).[٥]

ذكرت صحيفة البشير أنه في سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، أجبر أكثر من مائة عامل على إصلاح خط سير المركبات ما بين حوران والسلط، في إطار ضريبة السخرة،[٦] ويبدو أن الأهالي فضلوا دفع القيمة بدلاً من العمل (سخرة)، فقد بلغ مقدار ضريبة بدل الطريق

١- المقتبس، عدد ١١٦، في ١٤ ربيع الثاني ١٣٢٧هـ/ ٤ أيار ١٩٠٩م: ٣.

٢- الدستور: ٢/٣٤.

٣- الدستور : ١/ ٢٦١- ٢٧٤ .

٤- جريدة الاتحاد العثماني، عدد ٢٨٩، في ١٥ شعبان، ١٣٢٧هـ/ ٣ آب ١٩٠٩م: ٣، وانظر : عوض، الإدارة العثمانية : ١٧٥.

٥- المقتبس، عدد ١٤٤٦، في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٢هـ/ ٢٥ آذار ١٩١٤م: ٢. (قانون بدل الطريق).

٦- البشير، عدد ١٣٠٣، في ١٣١٦هـ/ ٣ تشرين الأول ١٨٩٨م: ٣.

عن فضاء الطفيلة مثلاً، سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، مبلغاً كبيراً وصل إلى ١٨,٠٠٠ قرش،[١] إلا أننا لا نجد مادة واسعة لمقدار هذه الضريبة رسميا، ومع ذلك فيبدو بأن اهتمام الدولة بإصلاح الطرق وتحقيق المركزية بين أجزائها، دفعها إلى شق طرق جديدة، وبالتالي إلى التشدد في تحصيل هذه الضريبة حسبما تؤكد الذاكرة لأهالي شرقي الأردن، ممن عانوا من آثار هذه الضريبة، التي اصطلحوا على تسميتها (دربية).[٢]

٥-ضريبة البدل العسكري:

صدر نظام وسع الخدمة العسكرية في ٧ أيار ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، بحيث شمل الذميين أيضاً، وهي إشارة ضمنية إلى إعفاء المسيحيين من الجزية، وهي الضريبة التي يدفعها النصارى مقابل قيام الدولة بحمايتهم، إلا أن الدولة عادت واستبدلت هذا النظام بضريبة (البدل العسكري) بدلاً من الجزية، [٣] حيث وضعت الدولة نظاماً يحدد كيفية دفع البدل العسكري وزمن تحصيله، وجعلته على عشرة أقساط، يراعي الفلاحين في مواسم العمل الزراعي، وقد بلغ مقدار البدل ٢٨ قرشاً في العام، [٤] إلا أن البدل العسكري توسع وشمل المكلفين من مسلمين ومسيحيين، فمن لا يرغب الالتحاق بالخدمة العسكرية، يتم إعفاؤه من الخدمة مقابل البدل،[٥] وقد أشار سلطان باشا الأطرش، في مذكراته، إلى أنه دفع بدلاً عسكرياً، وترك جبهة القتال في اليونان، وعاد إلى قريته في جبل الدروز،[٦] وكان لهذه الضريبة أهمية خاصة عند نشوب الحرب العالمية الأولى (١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م- ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م) فكان المخاتير يتعاونون مع رجال الدرك لإلقاء القبض على مواليد سنة ١٣١٥هـ/ ١٢٨٠ رومي / ١٨٩٧م لتجنيدهم، ويتحررون عمن لم يدفع البدل العسكري، ويقبضون الرشاوى مقابل ذلك (كان رجال الدرك يمشون في الأزقة والشوارع ، ويقبضون على الرجال بلا تفريق، وكانوا يطلبون الوثائق من الناس، ويهددون بأخذهم إلى رئيس دائرة "أخذ عسكر" إن لم يدفعوا لهم ما يطلبون من النقود الذهبية، وكان رجال الدرك يأخذون الرشوة

١- المقتبس، عدد ٥٤٦: ١. (مقالة عمران الطفيلة).

٢- دروزة، نشأة الحركة العربية: ٢٠٥.

٣- الغزي، نهر الذهب: ٥١٨/٣.

٤- الخازن، المحررات: ٣١٦/١-٣١٧. وانظر : غرايبة، والية سورية : ٦٢.

٥- سورية الشام، عدد ١٠٥٨، في ٢٦ رجب ١٣٠٣هـ/ ٢٩ نيسان ١٨٨٥م: ٢.

٦- سلطان باشا الأطرش، مذكرات: ٢٨/١.

جهاراً).[١]

أدى إعلان النفير العام إلى اتخاذ إجراءات خاصة في منطقة حوران وقضاء عجلون بخصوص التموين،[٢] وأخذت الدولة وابتداء من شهر آب لسنة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، بمصادرة أموال التجار باسم (التكاليف الحربية) بالقيمة التي تقررها لجنة تسلم لصاحب البضاعة مضبطة بالقيمة، على أن يتم دفعها له في مدة معينة، وكان الضباط يطوفون على مخازن الغلال ويسجلون المواد المتوفرة ويمنعون أصحابها من التصرف بها، [٣] وقد تزايد ضغط الدولة على الأهالي، وشحت الموارد المالية بسبب البدل العسكري.[٤]

لعبت الظروف السياسية والاقتصادية ونشوب الحرب،دوراً في فرض ضرائب جديدة ومستمرة، ومنها الإعانات التي تحولت إلى ضرائب، فقد تم تشكيل لجنة في القدس سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م لإعانة العساكر الشاهانية، فجمعت اللجنة ١١٠,٠٠٠ قرش، (سعر المجيدي ٢٣ قرشاً) وتم تشكيل لجنة لشراء الدواب لهم،[٥] وفرضت أيضاً ضريبة إعانة الأسطول دعماً لأسطول الدولة العلية، وجمعت مبالغ طائلة اعتباراً من سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م،[٦] إضافة إلى إعانة الكسوة، وهي إعانة نقدية باسم (الكسوة الشتوية للعساكر) وقد جمعتها الدولة في كل سنوات الحرب،[٧] أما في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م، فقد وضعت الدولة نظاماً يقضي بإلصاق طوابع على علب الكبريت ودفاتر ورق سيكارة التبغ،[٨] وهي من الإعلانات المؤقتة، غرضها تلبية حاجات الدولة زمن الحرب، وعلى رأسها ضريبة (ويركو الحرب) المؤرخ في ٥ رمضان ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م، و ١٥ أغسطس ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ويقضي بضم ٢٥٪ على ويركو المسقفات والتمتع، ودفع ٣٪ من مرتبات المأمورين وواردات الأوقاف، وضم عشر ليرات على البدلات النقدية التي كانت

١- الغزي، نهر الذهب: ٣/٦٢٦-٦٢٧.

٢- الأب فرديناند توتل اليسوعي، سياحة رسولية في بلاد حوران، المشرق، عدد ١، لسنة ١٩٢٥م: ٨٦٢.

٣- الغزي، نهر الذهب: ٣/٥٦٣.

٤- انظر عن البدل العسكري، الوثيقة الصادرة عن ناظر المالية رفعت باشا ومحمد رشاد الصدر الأعظم وناظر الحربية محمود شوكت، جريدة فلسطين، عدد ٢٢٤، في ١٣ آذار ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م: ٣.

٥- البشير، عدد ٨١٥، في ١٨ شباط ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م: ٤.

٦- الغزي، نهر الذهب: ٣/٥٣٥.

٧- المصدر نفسه: ٥٧٤.

٨- المصدر نفسه: ٣/٦١٥-٦١٦.

تستوفى من أفراد الرديف والاحتياط، وضم عشر بارات على كل كيلو من الملح، وقطع ٥٪ ثم ١٠٪ من النفقات السفرية للمأمورين، وجميع الأوامر والنظامات المتعلقة بالقانون، [١] وكانت مدة (ويركو الحرب) ثلاث سنوات، وقد ألغاه مجلس شورى الحكومة العربية في ٦ تشرين الأول ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م.[٢] وأخيراً ضمت ٦٪ للتجهيزات العسكرية إلى ضريبة المسقفات.[٣]

يرتبط بالضرائب العسكرية الإعانات المؤقتة، [٤] فقد جمع من قضاء عجلون سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م بعد الأحداث في لبنان إعانات عينية منها ٩٤٠٢ أوقية سمن و ٤٤٧ أردباً من الكرسنة و ١٤١١ أردباً من الشعير و ٦٩٩ أردباً من القمح،[٥] وشملت الإعانات أيضاً الحيوانات من جمال وخيل وبغال وبقر، حيث يتم مصادرة دواب الأهالي لفترة محدودة، وهو ما تذكره مصادر فترة الحرب العالمية الأولى بشكل متكرر.[٦]

ومن الإعانات المذكورة، تبرع أهالي السلط سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م بمبلغ ١١٠٠٨ قرشاً إعانة عسكرية، [٧] وإعانات أخرى لأهالي طرابلس الغرب أثناء الحرب فيها والاحتلال الإيطالي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م،[٨] أما أهالي قضاء عجلون فقد بلغت إعاناتهم للأسطول سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ما مجموعه ١٢٤٠ ليرة، [٩] وهي تعادل ٣٠٪ من الإعانة الكاملة

١- العاصمة، عدد ٥، في ٤ آذار ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م: ٤.

٢- المصدر نفسه: ٣.

٣- عوض، الإدارة العثمانية : ١٧٣.

٤- يذكر الغزي، أنه في سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، وصل مهاجرون مسلمون من كريت إلى ولاية حلب، فراراً من تعدي اليونان عليهم، فعمل تذاكر في مطبعة الحكومة، تباع ويصرف الحاصل من ثمنها في مصالح المهاجرين) انظر : نهر الذهب: ٣/٤٣٩-٤٤٠. وأيضاً يشير إلى أنه في سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، رأت الدولة العثمانية وجوب حرب اليونان وردعها لتماديها في غيّها، إلا أن مالية الدولة في عجز عظيم من الإنفاق على هذه الحرب، فاضطرها الحال إلى إن تفرض على المملكة إعانة اسمها (إعانة التأسيسات العسكرية)، المصدر نفسه ٤٣٧.

٥- الخازن، المحررات: ٣/٤٣٦.

٦- انظر مثلاً: فايز الغصين، مذكرات عن الثورة العربية الكبرى، مطبعة الترقي،دمشق، ١٩٥٦م: ٤٣- ٤٥. وانظر : القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره : ١٠٥.

٧- سورية الشام، عدد ١٠٩٠، في ٢٨ ربيع الأول ١٣٠٤هـ/ كانون الثاني ١٨٧٨م: ١.

٨- المقتبس، عدد ٨٥٩، في ٢ محرم ١٣٣٠هـ/ ٢٤: كانون الأول ١٩١١م: ٢.

٩- العصر الجديد، عدد ١٥٣، في ٤/ ٢/١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢.

للأسطول،[1] كما دفع الأهالي في السنة التالية مبلغاً يصل إلى ٥٠ ٪ من الإعانة، مما يدفعهم إلى التذمر والاحتجاج، وتم التحقيق بسبب ذلك مع متصرف اللواء فيهم بك.[2]

٦ – المسقفات، رسوم الطابو والفراغ:

عرفت ضريبة المسقفات مبكراً، وقد فرضت بموجب قانون صدر سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م، وقيمتها خمسة بالألف على بيوت السكن التي تتجاوز قيمتها عشرين ألف قرش، وثمانية بالألف على بيوت السكن التي تزيد قيمتها عن ذلك،[3] وتحتوي دفاتر الطابو مادة واسعة للمسقفات في القصبات والقرى، وتعطينا تصوراً وافياً عن حجم العقارات والضريبة التي تجبيها الدولة باسم المسقفات.

ومن الضرائب أيضاً رسم الفراغ، وقيمته ٥ ٪ من ثمن الأرض، سواء أكان الفراغ مجانياً أم غير مجاني، ويكلف بدفعه الشخص الذي تفرغ له الأرض،[4] وهناك أحكام أوضحها نظام الطابو لحالات الانتقال والفراغ والبيع الوفائي، ونص النظام على استيفاء ثلاثة قروش ثمن ورق لكل من أراد إخراج سند بدل ضائع خلال ستة أشهر، وهي المدة المقررة لإبدال السندات،[5] ويستوفي أيضا ثلاثة قروش في حال الفراغ والانتقال لمن تؤول إليه ملكية الأرض في حال حصوله على سند جديد،[6] كما يؤخذ قرش واحد ثمن (كاتبيه) وهو رسم محدد دائماً حسبما لاحظنا من دراساتنا لدفاتر الطابو، وتعطى للكاتب المتخصص في دائرة الطابو، وكانت هذه الرسوم جميعها تدفع في مركز القضاء في القصبات عادة، أمام لجنة (قومسيون الفراغ) ليحصل صاحب التصرف على سند يخوله حق التصرف.

٧ – ضريبة المعارف:

أصدرت الدولة العثمانية (نظام المعارف العمومية) في ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٦هـ/

١- المقتبس، عدد ٩٥، في ١٠/٤/ ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م: ٣ – ٤. وعدد ٣٨٤، في ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٣. وعدد ٧٠٤، في ١٣٢٨/٦/٢٧هـ/ ١٩١٠م: ٢.

٢- المقتبس، عدد ٤٠٧، في ١٣٢٨/٦/٢٧هـ/ ١٩١٠م: ٢. وعدد ٧١١، في ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م: ٣.

٣- كرد علي، خطط الشام: ٢٩٩/٤ – ٣٠٠، وانظر: A Handbook of Syria pp. ٢٤٦ – ٢٤٧.

٤- الدستور: ٤٥/١ (نظام الطابو).

٥- المصدر نفسه: ٤٧.

٦- المصدر نفسه: ٤٥ – ٤٦.

٢ أيلول ١٨٦٩م،[١] وقد نصت المادة ١٩٢، والمادة ١٩٣، على فرض هذه الضريبة التي اعتبرت إعانة يدفعها الأهالي، لبناء المدارس وصيانتها، ودفع مرتبات المعلمين، وقد استوفت الدولة هذه الضريبة جنباً إلى جنب مع ضريبة المسقفات ونسبتها ٥ ٪ وكانت الدولة تتعهد بدفعها إلى إدارة النافعة لترميم المدارس، وفي سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، أضافت الدولة نسبة ٠,٥ ٪ إلى ضريبة العشر، وخصصتها للمعارف،[٢] لتصبح الضريبة نصف بالمائة من ضريبة العشر، وقد جاء فرض هذه الضريبة بفترة اهتمام ولاية سورية بالتعليم الحكومي الرسمي، دعماً للتعليم والمعارف في الولاية، وللوقوف في وجه مدارس الإرساليات الأجنبية والطوائف التي كان لها السبق في إنشاء المدارس، والتوسع في التعليم.

٨ – الرسوم في المحاكم الشرعية:

سبق وأن حددت قوانين آل عثمان الرسوم في المحاكم في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وقد صدر في فترة التنظيمات نظام رسوم المحاكم الشرعية بتاريخ ٢١/ صفر ١٢٧٦هـ/ ١٩ أيلول ١٨٥٩م،[٣] وهي رسوم عقد النكاح وإثبات النكاح والمخالعة والتطليق حسب المهر المؤجل والمعجل،[٤] وقد بلغ خرج تذكرة إذن زواج المرأة البكر عشرة قروش، وغير البكر (الثيب) خمسة قروش،[٥] في حين تم استثناء حجج الأيتام والأوصياء من الرسوم، ونص الدستور على استيفاء الكاتبية والقيد ما بين عشرة إلى ثلاثين قرشاً فقط، حسبما تحتمل المصلحة،[٦] كما يؤخذ عن رسم الإعلامات الشعرية بارة واحدة لكل قرش، ويؤخذ عن رسم الهبة وإقرار الملكية عشرين قرشاً لكل ألف قرش، ورسم حجة إثبات الوراثة ١٥ قرشاً لكل ألف قرش، ورسم إفراز العقارات وتقسيمها خمسة عشر قرشاً لكل ألف قرش، ويضاف إلى هذه الرسوم رسم القسام والدلالية والقيدية، وثمن الطابع (بول) وقيمتها كلها نصف بارة، ويبدو من سجلات المحاكم الشرعية، أن الأهالي التزموا بدفع الرسوم، وأنها لم تكن كبيرة أو مرهقة، خاصة وأن حجج الأيتام والأوصياء استثنت من الرسوم.

١- الدستور: ١٨٥/٢ – ١٨٦.

٢- عوض، الإدارة العثمانية: ١٧٤.

٣- الدستور: ١٣٥/١ – ١٣٨، ١٣١ – ١٤١.

٤- المصدر نفسه: ١٣٥ – ١٣٩.

٥- المصدر نفسه: ١٣٧.

٦- المصدر نفسه: ١٣٩.

٩ – رسوم البلديات:

نص الفصل السابع من نظام إدارة الولايات العمومية، على الأحكام المختصة بالدوائر البلدية، وقد أورد الدستور (صورة ترتيب مجلس الدوائر البلدية التي تتشكل في المدن والقصبات)،[١] وأوضح الدستور في البند الخامس إيرادات البلدية وهي رسوم الإنشاءات والتعمير (بقدر خمس الخرج الذي يؤخذ من الأستانة) على أن يتم تقييد هذه الإيرادات والحاصلات مؤرخة في دفتر خاص، ويتم تدقيقه مرة كل شهر، أما في البند السابع فقد تم تحديد وظائف المجلس البلدي وتم فيه التأكيد على ضرورة ألا تتداخل صلاحيات المجلس البلدي مع الأشغال العائدة لخزينة الدولة، مثل، الويركو والبدلات العسكرية والعشرية والرسوم الأخرى،[٢] وحدد البند الثامن وظائف المجلس البلدي ورسومه، ومن ضمنها نظام خاص بشأن الرسوم التي تؤخذ من أصحاب الحيوانات،[٣] ويبدو أن وجود أسواق حلال في قصبات إربد والسلط وعمان والكرك، واستقطابها للبائعين والمشترين، حمل البلديات مهام كبيرة، وقد أعطى الدستور الحق للبلدية بحفظ الحيوانات التي لا مالك لها، أو السائبة، وسمح للبلدية بوضع بدل نقدي عليها، وبأن تأخذ رسوماً على دخول الحيوانات إلى القصبة وبيعها أو ذبحها، ويعطى القانون الحق لرئيس البلدية ببيع الحيوانات أو الممتلكات التي لا صاحب لها، أو التي لا يظهر صاحبها، ودفع ثمنها إلى صندوق البلدية،[٤] وكان من ضمن الرسوم التي تجبيها البلديات (رسوم تنويرات)، وقد ألغي هذا القانون بقانون رسوم البلديات الصادر سنة ١٣٣٠هـ /١٩١١م، والمعمول به سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م،[٥] وخضع أيضاً صنع الكلس وبيعه للأهالي والصلاحيات البلديات،[٦] وكان للبلديات حصة من ضريبة المسقفات والتمتع، وحصة البلديات هي ١٠ ٪ من قيمة هذه الضرائب.[٧]

أما عملياً ومن خلال الاطلاع على سجلات بلدية مأدبا، فقد وجد الباحث نوفان

١- الدستور :٢/ ٤٢٢ – ٤٨٥.

٢- المصدر نفسه: ٤٢٤.

٣- المصدر نفسه: ٤٢٩، وانظر: الاتحاد العثماني، عدد ٢٧٨، في ٢ شعبان ١٣٢٧هـ/ ١٨ آب ١٩٠٩م: ٣.

٤- راجع مثلاً: سجل إربد رقم ٨، حجة ٢، في ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م: ١٨٨ – ١٨٩.

٥- الشرق العربي، عدد ١٦٢، في ٢ صفر ١٣٤٥هـ/ ١ أغسطس ١٩٢٧م: ١١.

٦- المصدر نفسه، وانظر: الشرق العربي، عدد ١٤٠، الجامعة في ٨ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ/ ١٥ تشرين الأول ١٩٢٦م: ٦.

٧- الشرق العربي، عدد ٢١، في ١٢ ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٣م: ٢.

الحمود، أن بلدية مادبا كانت تتقاضى رسوماً على الذبائح والدلالية والقبان والكيل، وتحدد ذلك في السجل برسوم ذبحية، كيلية حبوب، قبان، خضار، باج، أغنام، رسوم على المحلات، والأرمات التجارية، وغرامات على الذين يسيئون إلى النظافة والصحة العامة.[١]

عاشراً: النقود:

استعملت دفاتر الطابو المبكرة، مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وحدة (الأقجة) وحدة للنقد في تحديد الضرائب، إضافة إلى البارة، ولم ترد أي إشارة لعملات أخرى غيرها طوال هذا القرن، والأقجة وحدة نقدية مضروبة من الفضة، و مشتقة من كلمة (آق) وتعني أبيض، و (جه) وتعني وجه باللغة الفارسية، أي (القطعة ذات الوجه الأبيض) وكانت أحياناً تسمى (عثماني) ويبدو أنها كانت مستخدمة منذ أيام السلاجقة،[٢] لأن العثمانين صكوها منذ سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م، وكان وزنها أصلاً ١,١ غراماً عيار ٩٠٪ وكانت تساوي ٨ -١٦ منجيرا، والمنجير قطعة نقدية من النحاس قليلة القيمة. أما البارة، فقد صكها العثمانيون منذ سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م، من الفضة، وتساوي أربع أقجات، ووزنها الأساسي ١,٢٨٩ غراماً، وقد انخفض وزنها وعياراتها منذ القرن الثامن عشر الميلادي،[٣]وهي وحدة نقد أساسية فيها ١٦٪ نحاس، وكل قطعة منها تزن ٢٥٠ قطعة من ١٠٠ درهم، ووزن البارة الأصلي ١,٢٢٤ غراماً، وتحتوي على ١,٠٥٠ غراماً من الفضة الخالصة وتساوي عادة أقجة ونصف،[٤] وقد اختلفت قيمتها حسب الوضع الاقتصادي، حيث تراوحت ما بين أربع آقجات وآقجتين، ثم استقرت على ثلاث آقجات،[٥]وكان أهالي بلاد الشام يسمون البارة(مصرية) أو(مصاري)،[٦] وهي تسمية

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٧٩.

٢- Gibb and Bowin, Islamic Society and the West, Vol. I. P.٤٩.

٣- أسامه شاهين، الأوضاع النقدية العثمانية والمقاطعات اللبنانية، دراسات تاريخية، لبنان في القرن الثامن عشر، أعمال المؤتمر الأول للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية، دار المنتخب العربي، بيروت، ط. أولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م: ٣٨٢.وسنشير إليه لاحقاً هكذا: شاهين، الأوضاع النقدية.

٤- خليل ساحلي اوغلو، النقود العثمانية في البلاد العربي، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مجلد ثاني، ١٩٨٠م: ١٠٧ - ١٠٨.

٥- عماد عبد الرؤوف، بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني، وأقياسها، مجلة المسكوكات، عدد٥، بغداد، ١٩٧٥م: ٩٣.

٦- البديري، حوادث دمشق اليومية، (١١٥٤ - ١١٧٥هـ/ ١٧٤١م - ١٧٦٢م) تحقيق الشيخ محمد سعيد القاسمي، نشر أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، ١٩٥٩م: ١٥٢.

التي عمت، واستخدمت لوصف النقود بالتعبير المحلي.

ضرب العثمانيون الفضة أساساً ثم اتجهوا إلى صك الذهب وكانت عملية ضرب النقود تتم في أماكن متعددة، من السلطنة، في كل من أوربا الشرقية وآسيا وأفريقيا، وتعددت لذلك أماكن صكها، إلا أن هذا لا يعني تعدد النقود المتداولة،[١]وظل التعامل بالفضة هو الأساس منذ تأسيس السلطنة وحتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وتحديداً حتى آخر سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، حين اعتمدت الدولة العثمانية القاعدة الذهبية لإصدار النقد، وهو القانون الرسمي الأول لتحديد القيمة الثابتة ما بين الذهب الفضة، وكان المتداول أن يقوم السلطان بتحديد قيمة النقود الذهبية بالنسبة للنقود الفضية،[٢]ومع أن الآقجة والبارة هما العملتان المتداولتان في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فقد ذكرت قوانين آل عثمان أن الدولة كانت تصك وتوزع في ولاية قونية وحدها، وحدة (البول) أي الفلس، ثلاث مرات في السنة، وهو حيف على الرعايا، وطالب القانونامة بتوزيع البول بأمر السلطان مرة واحدة في السنة، حيث يرسل مع الصرافين ويباع، ولا يطرح على الفقراء، والبول مصنوع من النحاس، إلا أنه وحسب القانونامة لم يوزع إلا في ولاية قونية، وكان يعرف (بالمنقور).[٣]

أدت ظروف الربع الأخير من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إلى تأثر النقد الأوروبي بحركة اندفاع الكشوف الجغرافية، وتدفق كميات كبيرة من الذهب والفضة من العالم الجديد، وتأثر بالتالي النقد العثماني، بسبب زيادة العرض، فانخفضت قيمة العملة العثمانية، وخفضت الدولة نسبة الفضة في الآقجة سنة ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م، من ٥ دراهم إلى ١/٨ الدرهم، فارتفع لذلك سعر الذهب، وقام التجار الأوروبيون بشراء المواد الخام من الدولة العثمانية بأسعار متدنية، مما دفع بالدولة إلى تخفيض العملة في بلاد الشام،[٤] ويبدو

١- شاهين، الأوضاع النقدية : ٣٨٢.

٢- المصدر نفسه: ٣٨٣.

٣- خليل ساحلي اوغلو، قوانين نامة آل عثمان، دراسات، مجلد١٣، عدد ٢٤، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦م: ١٤٤.

٤- عبد ا لكريم رافق، الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر، دراسات، ندوة ملكية الأرض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي)

آذار، حزيران ١٩٩٠م، دمشق: ١١١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: رافق، الفئات الاجتماعية، وانظر أيضاً: البخيت، حيفا في العهد العثماني: ٣١٤.

أن فقدان البارة والأقجة لكثير من قيمتها، دفع العثمتانيين إلى صك نقد جديد من الفضة سنة ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م، عرف بالقرش،[١] وهو قطعة نقدية تشبه النقود النمساوية، وكان كل قرش يساوي أربعين بارة أو ١٦٠ آقجة،[٢] وكان وزنه ابتداء ما بين ١٩,٤٤ و ٢٥,٩٢ غرام فضة، لكنه ما لبث أن انخفض، واستخدم العثمانيون وحدات أكبر وأقل من القرش، وكلها نقود فضية تحدد قيمتها نسبة إلى البارة، فكانت الوحدات الأكبر من القرش، البشلك ويساوي ٦٠ بارة، الكيلك ويساوي ٨٠ بارة، اليوزلك ويساوي ١٠٠ بارة، وهناك وحدات أصغر من القرش هي البشلك[٣] وتساوي ٥ بارات، أونليك وتساوي ١٠ بارت، أون بشلك ويساوي ١٥ بارة، يغر ميليك ويساوي ٢٠ بارة، وأخيراً، زولوتا (زلطة) ويساوي ٣٠ بارة،[٤] وابتداء من القرن السابع عشر الميلادي، استخدم العثمانيون مصطلح (الكيس) للمبالغ الكبيرة، وتداولته بلاد الشام، والكيس الرومي كان يساوي ٥٠,٠٠٠ أقجة والكيس المصري ٦٠,٠٠٠ أقجة أي ٢٠,٠٠٠ بارة، وبعد ضرب القرش أصبح الكيس يساوي ٥٠٠ قرش، أو ٢٠,٠٠٠بارة.[٥]

يبدو أن عملات أخرى استخدمها العثمانيون في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، واستمرت في الاستعمال لاحقاً، ومنها الصاغ والريال،[٦] إلا أننا لا نعرف قيمة الصاغ في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أما في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقد كان كل ١٢٠ صاغاً قرشاً كامل الوزن، وهو القرش الرائج السلطاني في بيت المال، والقرش الصاغ هو القرش الكامل الوزن، أما القرش الرائج فصفة للقرش الصاغ لتمييزه عن القروش المتأخرة، التي انخفض عيارها ووزنها،[٧] ومع كل هذه العملات، إلا أن دفاتر الطابو المبكرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، لم تستخدم سوى القجة والبارة وحدة لتحصيل الضريبة في بلاد الشام.

١- يعادل أربعين بارة أو ٤٠ ونصف فضة، فارس سليم الشدياق، كنز الرغائب: ٥/ ٢٨.

٢- شاهين ، الأوضاع: ٣٨٥.

٣- كلمة تركية الأصل مكونة من مقطعين، (بيش) وتعني خمسة، و (لك) وتعني النسبة أي: ذو الخمسة، راجع، شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٢٩٤.

٤- شاهين، الأوضاع النقدية : ٣٨٦.

٥- شاهين، الأوضاع النقدية: ٣٨٧.

٦- الريال كلمة إسبانية تعني (حقيقي) وقد كانت تطلق على العملة الإسبانية، شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٦٧٧. وانظر أيضاً: Red house, p. ٩٩٧.

٧- عماد عبد الرؤوف، بعض العملات المستعملة، مجلة المسكوكات: ٩٨.

استخدام العثمانيون النقود الذهبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، ومنها عملة البندقية (بندوقلي) وقد ورد استخدامها اعتباراً من سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م، والطرة لي التون، والفندقلي، والزنجرلي، والزر محبوب بأجزائه وفي سنة ١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م، استخدم العثمانيون نقداً ذهبياً جديداً دعي (الالتون) لأنه يحمل خاتم السلطان أو توقيعه، وكان وزنه ٣,٥٤٢ غراماً أي ما يعادل ٣,٢٤ غراماً من الذهب. وكان الالتون يساوي ٩٥ بارة،[١] وفي عهد السلطان أحمد الثالث (١١١٥هـ - ١١٤٣هـ / ١٧٠٣م - ١٧٣٠م) ضرب الالتون جديد وهو الزنجرلي، وذلك سنة ١١١٩هـ/ ١٧٠٧م، ويساوي ١٠٧ بارات، وكانت قيمته أفضل من الطرة التون، كذلك وفي عهد أحمد الثالث، ضرب التون آخر هو الفندقلي، ويساوي ١٨٠ بارة،[٢] وتحمل نقود الالتون (طره لي، زنجرلي، فندقلي، الزر محبوب) على إحدى جهتيها عبارة: (سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان) مع مكان وتاريخ الضرب، ويتبع اسم السلطان لقب (خان)، وقد أضاف السلطان محمود الثاني (١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م - ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) في القرن التاسع عشر الميلادي، لقب (الغازي) وأخيراً، فقد ضرب في عهد أحمد الثالث نقد ذهبي جديد، عرف باسم (الزر المحبوب) ووزنه ٢,٥٩٨ غراماً من الذهب، ومن فئاته، نصف الزر محبوب، ووزنه ١,٢٩٨ غراماً، وربع الزر محبوب أو ربعية ويزن ٠,٦٤٧ غراماً من الذهب.[٣]

يرد وصف معاصر ومبكر للنقود المستخدمة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، لدى إبراهيم العورة (١٢٣٠هـ/ ١٨٤٠م) وتمثل مادته معلومات مباشرة لأسعار العملات وأنواعها، وهي ريال أبو مدفع، وسعره ٤ قروش، ريال أو شوشة وسعره ٣٢ قرشاً، المشخص وسعره ٩١٢، الأكلك وسعره ٢، واليوزلك وسعره ٢٢، أما سعر الذهب المشخص في عكا فكان عشرة قروش، والفرنساوي ٤ قروش، والفندقلي عشرة قروش، والإسلانبولي أربعة، والمعري ثلاثة، والأكلك قرشان، والبشلك خمسة، واليوزلك ٢٢ قرشاً، [٤] وقد شهدت هذه الفترة قبولاً واضحاً لدى الناس للتعامل بالعملة الأجنبية، خاصة الفرنكات الفرنسية الذهبية، وكانوا يطلقون عليها أسماء متعددة مثل، أبو شوشة، أبو مدفع، أبو طاقة، كما

١- شاهين، الأوضاع النقدية: ٣٨٨.

٢- المصدر نفسه: ٣٨٩.

٣- المصدر نفسه: ٣٨٩ - ٣٩٠.

٤- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا: ١٥٣ - ١٥٤.

أطلقوا على العملة التركية أسماء محلية مثل، العادلي، المجر، المحبوب، الغازي، الفندقلي، المصرية،[١] إلا أن السلطان عبدالحميد أمر سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م بضرب النقود (المجيدي) من الفضة والذهب بسعر ثابت وعيار ثابت، ومنع الناس من التعامل بغير النقود الذهبية من بين العملات الأجنبية، واستمر التعامل بالنقود المضروبة في عهد والده السلطان محمود الثاني، وكانت قيمة النقد المجيدي الفضي ٨٠٠ بارة أي ٢٠ قرشاً صافية، أو ٢٣ قرشاً معطوبة،[٢] إلا أن السلطان عبدالمجيد عاد وأصدر سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م أمراً سلطانياً، منع بموجبه التعامل بالنقد الذهبي الأجنبي، وسمح بمصادرته من أصحابه، على أن يعطى لهم ثلاثة أرباع قيمته عند المصادرة، وألزم الناس بالتعامل بالنقد المجيدي من الفضة والذهب،[٣] أما النقود المجيدية، فإن المصادر المعاصرة تصنفها إلى نوعين، رسمي معروف لدى الحكومة باسم (صاغ) وتجاري يستخدمه التجار، ويختلف من مدينة إلى أخرى، ويسمى (الشرك) وكانت أسعار هذه العملات أيام السلطان عبدالمجيد كالآتي:

الذهب العثماني ١٠٠ قرش، نصفه ٥٠ قرشاً، الريال المجيدي ١٩ قرشاً، العشرة (البرغوث الكبير أو المية) ونصف العشرة، (وهو البرغوث الصغير أبو الخمسين)،[٤] وكان سعر الريال البشلك سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، خمسة قروش.[٥]

أما في عهد الإدارة المصرية فهناك وثائق لأنواع وأسعار العملة في بلاد الشام، تعطينا تصوراً واضحاً للوضع الاقتصادي في المنطقة، وقد ضبط الإدارة المصرية العملة، وجردت النقود لدى الصيارفة في أوقات غير معلومة، ويبدو أن تعليمات مشددة صدرت بهذا الخصوص فيما عرف باسم (النظام الخاص بهم)،[٦] وطالبت الإدارة المصرية الصيارفة باستخدام دفاتر خاصة بالصندوق وتابع الموظفين هذه الدفاتر وفتشوا عليها.

ذكرت عريضة مقدمة من تجار دمشق مؤرخة في ١٧ ذي العقدة ١٢٥٤ هـ/ ١٨٣٨م، أنواع العملة المستخدمة (بدل تجارة الشام إلى بر الترك بالقطن) وهي، الذهب

١- المصدر نفسه: ١٥٤.

٢- الاب انستاس ماري الكرملي، النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٩٣٩م: ١٧٤.

٣- العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا: ١٥٤.

٤- المصدر نفسه: ١٧٤.

٥- المصدر نفسه: ١٧٤ – ١٧٥.

٦- أسد رستم، المحفوظات: ٢٦/٤ (١٢٥٥هـ/ ١٨٩٣م).

الممدوحي، الربعية الظريفة، ريال التيلك، قمري بشلك، وأنصافهم وأرباعهم،[١] ونورد فيما يلي قائمة بأنواع وأسعار العملة بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م/ ١٨٣٨م، في كل من الأستانة وحلب.[٢]

الرقم	نوع العملة	سعرها بالأستانة		سعرها بحلب	
		بارة	قرش	بارة	قرش
١-	غازي	٢٥	٢٢	-	٢١
٢-	مجر	٢٠	٤٩	٢٨	٤٥
٣-	يالدز	٢٠	٤٩	١٧	٤٦
٤-	اسلامبولي ١٢ قيراطا	١٥	٢٧	٢٠	٢٦
٥-	ربعية فندقلي	٥	٩	-	٩
٦-	جهادي تاريخي	-	٦٧	٢٠	٦٧
٧-	جهادي يابس نصف	-	٢٧	٢٠	٢٦
٨-	عدلي تاريخي	٣٠	١٨	-	١٨
٩-	عدلي يابس	-	١٧	-	١٦
١٠-	ريال عامودي	٢٠	٢٢	٢٨	٢٠
١١-	ريال كوشيه	٢٠	٢١	-	٢٠

أوردت المصادر المعاصرة لعودة الحكم العثماني إلى سورية بعد انسحاب جيوش إبراهيم باشا، أنواع وأسعار العملات، فقد ذكر ميخائيل مشاقة أثناء حوادث سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، بأن سعر الليرة الرسمي ١٢٧ قرشا والحقيقي ١١١ قرشا، وأن تحصيل الخراج كان يحاسب الناس باعتباره الليرة ١٠٠ قرش فقط،[٣] أما محمد أبو السعود الحسيبي، فذكر في نفس الفترة، أن سعر الليرة المجيدي الرسمي سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، كان في

١- المصدر نفسه: ٣/٤٦٩ – ٤٧٠.

٢- أسد رستم، المحفوظات: ٣/ ٣١٤.

٣- مشاقة، مشهد العيان: ٢٦٧ – ٢٦٨.

دمشق ١٢٣ قرشاً، وأن سعرها في البلد ١٢٥ قرشاً، وسعر البشلك ٥,٥ قرشاً،[١] وقد عرفت بلاد الشام استخدام العملات الأجنبية بشكل واضح في هذه الفترة، وظهر استخدامها في السجلات الشرعية، وخاصة الليرة الفرنساوية (النابوليونية) واعتباراً من سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، بدأ استخدام الليرة الإنجليزية في هذه السجلات أيضاً،[٢] وربما كان ذلك بسبب ازدياد حجم التجارة، وخاصة تجارة الحبوب التي اتسعت في حوران؛ فمع منتصف القرن الماضي، ومع افتتاح قناة السويس، كان لا بد وأن يتسع استخدام العملات الأجنبية، وكان أسعار الصرف تعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وعلى موقف الدولة العثمانية ومدى تدخلها في السعر،[٣] وكان التعامل بالعملات الأجنبية داخل حدود الدولة العثمانية يشكل أزمة اقتصادية لأن الأهالي كانوا يدخرونها ويحفظونها بطرقهم الخاصة، ومنها حفظها في حفرة داخل الأرض.[٤] وقد سمع الرحالة لي سترانج أثناء زيارته لقضاء عجلون في خريف سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، من أهالي قرية سوف، أنهم يملكون قطعاً ذهبية، ويخبئونها في الأرض بدلاً من استثمارها،[٥] ومع تزايد تجارة الحبوب، وعرف الناس التعامل بالنقود الذهبية مثل ماريا تزيرا والبيزة،[٦] ونقل القنصل البريطاني المستر فن Finn في دمشق سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، عن أحد تجار حيفا قوله، في هذا العام تداول ما لا يقل عن نصف مليون جنيه إسترليني من تجارة القمح في حوران، وأن أهالي حوران باعوا القمح وقبضوا نقدوهم ذهباً، وخبأوها ولم يستثمروها.[٧]

مع أن الرحالة الذين زاروا شرقي الأردن وصفوا الجزئيات اليومية، إلا أنهم لم يذكروا النقود مباشرة، أو طرق تعامل الناس بها، ذكر لي سترانج في زيارته إلى سوف سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، أن الأهالي أخبروه بأنهم اشتروا القطع الذهبية القديمة من الشراكسة في جرش، وأن بعضهم وجد جراراً ذهبية مليئة بالقطع الذهبية، وأن الحكومة صادرتها،[٨]

١- منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي، عن بلاد الشام في القرن التاسع عشر، سهيل زكار: ٣١٤.

٢- شيري فاتر، وثائق البيع، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق: ١١٥.

٣- شولش، تحولات جذرية: ١٢٧.

٤- شولش، النمو الاقتصادي في فلسطين، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام: ٢١٥.

٥- Le – Strange, G. A Ride Through Ajlun, ١٨٨٤. p. ٢٩١.

٦- غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر: ١٦٠.

٧- شولش، تحولات جذرية: ١٢٧ – ١٢٨.

٨- Le – Strange, G. A Ride Through Ajlun, ١٨٨٤. p. ٢٩١.

كما أشار يونغ سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، إلى أنه عندما وصل إلى قرية عقربا، لاحظ أن السكان لا يعرفون النقود ولا يستخدمونها في حياتهم اليومية،[١]إلا أننا لا نقر هذه الملاحظة ولا نعممها، لأنها تتناقض كلية مع انفتاح المنطقة على التجارة، وخاصة تجارة الحبوب، حيث عرفت المنطقة التعامل بالعملات العثمانية والأجنبية بشكل واسع، وهو ما تبينه السجلات المحلية وتؤكده، ونفهم من عدم إيراد الرحالة لموضوع النقود أو تذمرهم وإثارتهم لأي قضية تخص التعامل بالنقد في رحلاتهم، أنهم لم يواجهوا مشكلة بهذا الخصوص، لأن الأهالي عرفوا النقود الأجنبية، وتعاملوا بها، وهو مانفهمه ضمناً من كتابات الرحالة الذين زاروا المنطقة، فقد ذكر الرحالة هل Hill أنه في سنة ١٢٩٤هـ/١٨٩٦م، قدم لشيخ العدوان في مضاربه ١٢ نابليونياً،[٢]وهي إشارة إلى تعامل الفئات كلها من الأهالي بالنقد العثماني والأجنبي معاً.

وابتداء بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر، خصصت الصحافة المعاصرة زوايا لنشر أسعار العملات الأجنبية، وبشكل دوري، ومنها صحيفة البشير وسورية الشام، إضافة إلى ما ذكرته السالنامات العثمانية لولاية سورية، ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، أن سعر الليرة الفرنساوية الذهب ١١٥ قرشاً،[٣]وسعر الليرة العثمانية سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، ١٢٦,٢٠ قرشاً،[٤]في حين بلغت سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، ١٢٩ قرشاً،[٥]أما الجريدة الرسمية لولاية سورية فقد ذكرت أن سعر الليرة العثمانية الذهب سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م كان مزدوجاً، فالسعر الرسمي ١٠٥,٢٦ قرشاً والمتداول ١٠٠ قرش فقط،[٦]وكان سعرها سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، في دمشق ١٠٥,٥٠ قرشاً بالسعر الرسمي، والصرف الفعلي ١٣٣,٣٠ قرشاً،[٧]وقد بدأت صحيفة البشير اهتماماً دائماً ودورياً بأسعار العملات الأجنبية والليرة العثمانية، ذكرت في حزيران مثلاً لسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، أن سعر الليرة العثماني ١٢٣,١٢ قرشاً، والليرة الفرنساوي، ١٠٨,٢ قرشاً

١- Ewing, A Journey in the Hauran, (P. E.F) ١٨٩٥, p. ٣٥٥.

٢- Hill, A Journy East, p. ٢٥.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣٣٨.

٤- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٥٠.

٥- سالنامة ولاية سورية، لسنة١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٢٧.

٦- جريدة سورية الشام، عدد ٩٣٢، في ذي الحجة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م.

٧- جريدة سورية الشام، عدد ١٠٩٢، في ذي الحجة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م: ١.

والريال المجيدي ٢٣ قرشاً، أن السعر بقي على حاله في تموز من العام نفسه، وأوردت البشير أيضاً أسعار العملات الأخرى لشهر تموز، حيث بلغ سعر الليرة الإنجليزية ١٣٦,١٢ والزهراوي ٦,١٥ قرشاً، والبشلك ٣,٢٩ قرشاً، والفرنك ٥٠٠،[١]في حين بلغ سعر الليرة العثمانية في أيلول ١٢٤ قرشاً.[٢]

واعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، يمكننا تتبع العملات في السجلات المحلية، وابتداء فقد أوردت الكتب التعليمية في المدارس الحكومية، تعريفاً دقيقاً بأنواع العملات، ولحسن الحظ فقد تسنى لي الاحتفاظ بنسخ من هذه الكتب، ومن بينها كتاب (مصباح المحاسب ودليل الكاتب) المطبوع في بيروت سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، وورد فيه بأن العملة المتداولة في بلاد الشام كلها هي، الجدد، وكل ٩ جدد تساوي بارة، وكل ٤٠ بارة تساوي قرشاً، وكل ٢٠ قرشاً، تساوي ريالاً، وكل خمسة ريالات تساوي ١٠٠ قرش أو ليرة، وكل ٥٠٠ قرش تساوي كيساً،[٣]ويحدد روبرت وست في كتابه التعليمي أنواع الوحدات النقدية العثمانية المستخدمة في بلاد الشام في أواخر القرن الماضي وهي،[٤]البارة، وهي أصغر وحدة في العملة العثمانية، وكل ٤٠ بارة تساوي قرشاً، والناس تستخدم الوحدتان في عد الدراهم، فيقال ١٢٤ قرشاً و ٢٠ بارة، أما القروش، فنوعان؛ القرش الصاغ، وهو الجاري في مصالح الحكومة كلها، وفي دفع الخراجات والأموال الأميرية، وهو جزء من الليرة العثمانية الصاغ، والتي تعادل ١٠٠ قرش، والنوع الثاني وهو القرش الشرك المستخدم بين الناس، فالعملة الصاغ معدلها واحد في كل أنحاء الدولة العثمانية، أي أن الليرة تساوي ١٠٠ قرش، والريال المجيدي ١٩ قرشاً، والمتليك ١٠ بارات وربع قرش، أما العملة الشرك فتختلف باختلاف المكان والزمان، وهذا يعني أن قيمة الليرة العثمانية والريال المجيدي والبشلك أيضاً ليست واحدة فيكل أنحاء الدولة في كل أنحاء الدولة في كل الأوقات، لأن العملة الشرك متغيرة، في حين أن الصاغ ثابتة.[٥]

١- البشير، عدد ١٢٣٩، في تموز ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ٢.

٢- البشير، عدد ١٢٤٦، في ٦ أيلول لسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ١.

٣- بطرس البستاني، مختصر كتاب كشف الحجاب في علم الحساب: ٤٨- ٤٩. سليم إبراهيم صادر، ترويض الألباب في علم الحساب: ٢٦، بيروت، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، مختصر علم الحساب، القدس في ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م: ٣٧.

٤- روبرت وست، مستحدث في علم الحساب: ٨ -١١.

٥- المصدر نفسه: ٨.

إن وحدة القرش هي أربعة أقسام متساوية، ويسمى الناس في بلاد الشام كل قسم منها ربعاً أو عشر بارات،[١]ويسمون الربعين نصف قرش، والثلاثة أرباع زلطة، ويبدو أن كثرة الاستخدام في الحياة اليومية جعلت الناس يسقطون لفظة قرش أو بارة فيقال: مئة وأربعة وعشرون ونصف وخمس، أي ليرة عثمانية، اوثلاثة وعشرون وخمسة أي ريال مجيدي، أو واحد وعشر ونصف ونحاسة، أي نصف ريال مجيدي، وسبعة إلا نحاسة، أي ستة وسبع وثلاثين بارة ونصف، ويقولون ثلاثة ونحاسة، لأي سبعة واثنتي عشرة بارة ونصف،[٢]ولأن البشلك مصنوع من النحاس، فقد استخدم الناس لفظة (نحاسة) للدلالة عليه،[٣]وهذا الاستخدام هو ما نجده في الاستعمالات اليومية وفي السجلات المحلية أيضاً، حيث يشار إلى المتليك بلفظة(نيكل) لأنه مصنوع من النيكل.

يبدو ان الدولة العثمانية حاولت إلغاء (النقود المعملولة من النيكل القديم) أي إلغاء المتليك، ففي شهر أيار من سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، وصل إلى البنك العثماني سكة جديدة، مصكوكة في دار الغرب بالأستانة، ومصنوعة من النيكل بقيمة عشر بارات وخمس بارات، وقد صدر بلاغ رسمي طلب من الناس استخدامها، وتوعد البلاغ الذين يرفضونها (بأن تجري بحقهم المعاقبة القانونية).[٤]وفي أيار من سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، تشكلت لجنة مالية لتوحيد المسكوكات بسبب الفوضى القائمة في مجال النقد، واتخذت هذه اللجنة قراراتها باعتبار قيمة الليرة في جميع أنحاء الدولة ١٠٠قرش، والمجيدي ٢٠ قرشاً،[٥]لكن الناس رفضوا استعمال عملة النيكل، واضطرت نظارة المالية، إلى إصدار بلاغ رسمي أكدت فيه بأنها (تريد رفع النقود المعمولة من النيكل القديم التي وقع تداولها في البلاد العثمانية، في عهد السلطان السابق)،[٦]وهومؤشر على عدم ثقة الناس بالعملة وتذبذب أسعارها في أواخر أيام الدولة العثمانية.

استفاد الصيارفة من اختلاف سعر العملة الرسمي والعملة المتداولة فكانوا يشترون

١- فارس سليم الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، استانبول، ط.١, ربيع الأول ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م: ٥/ ٢٨.

٢- روبرت وست، مستحدث : ١١.

٣- A Handbook of Syria, p. ٣١٩.

٤- البشير، عدد ١٥٣٩، في ٥ أيار لسنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.

٥- البشير، عدد ٢٠٣١، في ٢ أيار لسنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٦- البشير، عدد ٢٣٢٠، في ٢٤ تشرين الأول لسنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م.

الليرة من الأستانة بسعر ١٠٧ قروش، لأن القرش في الأستانة يساوي ٣٨ بارة بالسعر الرسمي، ويقومون ببيع كل قرش بخمسين بارة في سورية، ليصبح سعر الليرة ١٣٣,٣٣ قرشاً، وهذا يعني أن هناك سقفاً جديدا من الربح يحققه الصيارفة في كل ليرة يبيعونها،[١]ويمكن ملاحظة الاختلاف الكبير في السعر المتداول لليرة العثمانية الذهبية، ففي الوقت الذي بيعت فيه سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م، بـ ١٠٠قرش،[٢]وصل سعرها سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨١م إلى ١٣٣,٣ من القرش،[٣]وقفزت سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، إلى ١٣٩ قرشاً[٤]إن تتبعنا لسعر العملات جعلنا نلاحظ أن سعر الليرة الإنجليزية في هذه المرحلة ظل ثابتاً، في حين كان سعر الليرة الفرنساوية أقل منها بكثير.[٥]

انحصرت العملات المستخدمة في القرن التاسع عشر الميلادي في الدولة العثمانية بالدوائر الأربع التالية، النقود النحاسية، الفضية، والذهبية، الورقية، إضافة إلى العملات الأجنبية، وكانت النقود النحاسية هي البارة بمشتقاتها[٦](٥، ١٠، ٢٠، ٤٠) وكل أربعين بارة تساوي قرشاً، ثم البشلك ويساوي ما بين ٣ – ٥ قروش، وخمس بارات،[٧]ومن أجزائه نصف البشلك،[٨] والمتليك، وقيمته ١٢ بارة،[٩]أما النقود الفضية فوحدتها الأساسية القرش، (الرائج، رائج البندر، المغشوش، الشرك، الصحيح، صاغ، الخزينة، القرش الأسدي)[١٠]ويصرف القرش بأربعين بارة،[١١]أما الوحدة الفضية الثانية فهي الريال

١- جريدة سورية الشام، عدد١٠٩٢، في ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ٢٥ كانون الأول ١٨٨٦م: ١.

٢- سورية الشام، عدد ٩٣٢، في ١٧ ذي الحجة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م.

٣- سورية الشام، عدد ١٠٩٢، في ١٢ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ/ ٢٥ كانون الأول ١٨٨٦م: ١.

٤- البشير، عدد ١١٤٠، في ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م: ٣.

٥- قارن: البشير، عدد ١٨٣، في ٨/٥/ ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣. و سالنامة ولاية سورية، لسنة١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص ٣٥، سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٧٧.

٦- رافق، بحوث في التاريخ: ٨٩.

٧- البشير، عدد ٢٢١٣، في ٢٨ كانون الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م: ٣.

٨- البشير، عدد ١٩٠٥، في ٥ نيسان ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م: ٤.

٩- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣٣٨. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٧٧.

١٠- عملة فضية من أصل هولندي، وسمي الأسدي لأنه يحمل صورة الأسد، ويسمى أيضاً الأرسلاني، وتعني الأسد بالتركية.

١١- A Handbook of Syria, p. ٣١٨.

المجيدي، أو ما اصطلح الناس على تسميته في سورية (الريال المجيدي الأبيض) وكان سعره دائماً شبه ثابت، ولم يتعرض للهزات، ومن أجزائه نصف المجيدي، وربع المجيدي،[١]ومنها أيضاً الألتيق،[٢] الذي ضرب أيام السلطان محمود الثاني(١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م- ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) ومن وحداته نصف النصف والربع، ويتراوح سعره ما بين ٦- ١٠ قروش.[٣]

أما النقود الذهبية، فقد ضربت ابتداء بسنة ١٣١٠هـ/ ١٨٨١م، وتساوي ١٠٠ قرش، ونسبة نقائها ٩١,٦٥ غرام، ومن أجزائها، نصف الليرة وربع الليرة، ومن مضاعفاتها الليرتان ونصف، والخمس ليرات،[٤]والجهادي وقد ضرب سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، على عهد السلطان محمود الثاني، ليخصص للمصاريف الحربية. وأخيراً، ويسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتورط الدولة بمشاكل مالية كبيرة، أصدرت الدولة سنة ١٣٣١هـ- ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م - ١٩١٤م، أوراقاً نقدية باسم (البنك نوط) عن طريق البنك العثماني،[٥]إلا أن استخدامها كان محدوداً في ولاية سورية، بسبب عدم الثقة بها، حيث وصل سعرها في آخر سنوات الحرب إلى٨٠٪ من قيمتها.[٦]

تحوي السجلات المحلية مادة غنية لدراسة النقود في شرقي الأردن، اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وحتى سقوط الدولة العثمانية وانهيارها بعد الحرب العالمية الأولى، وتتمثل هذه السجلات في دفاتر الطابو ودفاتر الضبط والمالية وسجلات المحاكم الشرعية، وتحتوي على ضبط واف للوضع الاقتصادي، إلا أننا لا نستطيع فهم وتحليل محتوياتها، بعيداً عن المقدمة النظرية السابقة، وهي مقدمة غير متخصصة، أو بعيداً عن مادة الصحافة المعاصرة، التي اهتمت بإيراد قيمة العملة والأنظمة بشكل دوري، بحيث يمكننا رصد أسعار الصرف المحلية والأجنبية، وسنحاول استقصاء هذه الصورة المحلية للوضع النقدي في شرقي الأردن ابان فترة الدراسة.

١- البشير، عدد ١٩٠٥، في ٥ نيسان ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م:٤.

٢- كلمة تركية مكونة من مقطعين، (التي) وتعني ستة و (لق) وتعني الإشارة: أي القطعة ذات ستة قروش، راجع: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٥٠.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣٣٨. سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣٢٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٧٧.

٤- البشير، عدد ١٩٠٥، في ٥ نيسان ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م: ٤.

٥- الغزي، نهر الذهب: ٣/ ٥٧٤.

٦- المصدر نفسه: ٣/ ٥٨٥.

استخدمت دفاتر طابو قضاء عجلون القروش دائماً، وأحياناً المجيدي والمغشوشة والتون في خانة تحديد (جنس المسكوكات) في دفاتر المالية.[1] لسنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م- ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، واستخدمت الدفاتر القديمة (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) المليم والمجيدي والمتليك.[2] أما في السنوات اللاحقة، فقد استخدمت أنواع متعددة من النقود، ففي (دفاتر الضبط) وابتداء بسنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٥م، تم استخدام الليرة الفرنساوي،[3] والقرش الرائج،[4] ورائج أقجة،[5] وريال مجيدي،[6] وقرش صاغ،[7] والليرة العثمانية،[8] وصاغ أقجة،[9] والليرة الإنجليزية،[10] أما في مايس سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م، فبدأ التعامل بالعملة المصرية،[11] ومع ذلك فقد استخدم السجل القروش الصاغ، وبجانبها السعر المقابل بالمجيدي أو الليرة الإنجليزية الذهب، أو الليرة العثمانية الذهب، أو الرشادية أو الليرة الفرنساوية، أو الجنيه المصري، أو الليرة السورية، وكانت غالبية الديون محددة بالقرش التركي، مع السعر بالليرة العثمانية الذهب، وهي العملة الغالبة على هذه السجلات، ويمكن لذلك دراسة أسعار العملة وتتبع أسعارها، وملاحظة اختلاف سعرها من قصبة إلى أخرى.[12]

ورد في السجل الشرعي لقضاء عجلون، إشارات للعملة المستخدمة وكان استخدام العملات الأجنبية محدوداً، وقد ذكرت السجلات الليرة العثمانية والبشلك والمتليك، لكننا

١- راجع مثلاً:٣-A: ٣٩، ٤٣، ٥١، ٦٣، وايضاً: دفتر طابو أساسي يوقلمة ودائمي، مارس ١٣٠٨هـ/ ١٣٠٩مالي/ ١٨٩٢م-١٨٩٤م.

٢- ١-A: ١٢١ في كانون الأول ١٢٩٦ مالي.

٣- دفتر الرهونات والفراغ الوفائي، (دفتر ضبط) ١٣٢٢هـ/ ١٣٣٢مالي/ ١٩٠٦م – ١٩١٧م/ ١٩١٨م- ١٩٢٧م: ١ – ٣, ٦ – ٣١.

٤- المصدر نفسه: ٢، ١٣، ١٨، ٢٢، ٢٣.

٥- المصدر نفسه:٥، ٣١، ٣٨، ٣٩، ٤٠.

٦- المصدر نفسه: ٥، ٤٠، ٤٣.

٧- المصدر نفسه: ٧، ٩، ٢٢، ٢٥، ٢٧.

٨- المصدر نفسه: ٢٨، ٢٩، ٣٢.

٩- المصدر نفسه: ٣١ – ٣٧.

١٠- المصدر نفسه: ٤٢.

١١- المصدر نفسه: ٤٢.

١٢- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٤٤٧.

لا نجد ما يفيد في تحديد سعرها،[١] وورد ذكر للغازي والمجيدي والربع، ويفهم من السجل أن الغازيات كان بعضها (مغشوشا) أو (خارجيات) وأن هذا جعل سعرها كل عشرة بمتليك،[٢] أما في أواخر أيام الدولة العثمانية، فقد ازداد استخدام العملة الأجنبية، مثل الليرة الفرنساوية والليرة الإنجليزية، إضافة إلى الأوراق (النقدية ذات القروش)[٣] وقد تداولت فئة الموظفين هذا النقد، لأن الدولة دفعت لهم رواتبهم (بالنبك نوط) في أواخر أيامها.

وتبين سجلات السلط الشرعية، أن العملة المستخدمة حسب التعبيرات المحلية هي، قرش رائج بندر السلط، أو الرائج، تمييزاً له عن القرش الرائج في الشام أو بيروت وغيرها من المناطق،[٤]واستخدم الأهالي أيضاً أجزاء القرش، مثل ربع القرش، وأجزاء البارة، مثل الخمس وثلاثة أرباع.[٥]

كان نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، سبباً في حدوث أزمة مالية كبيرة، فارتفعت الأسعار وتوقف وصول السلع من أوروبا،[٦]وقل النقد بين أيدي الناس، وأخذوا يدفعون (بدلات نقدية) لإعفاء أبنائهم من التجنيد،[٧]وتسببت الحرب في استهلاك الجيش للسلع واستيلاء الحكومة على المتاجر ومحتوياتها،[٨]وقد دفعت الحرب فئة من التجار إلى القيام بالمضاربة بالأوراق النقدية الأجنبية، فأخذوا يشترونها ويخبئونها، لكن هذه العملات خسرت من قيمتها ما بين ٢٥- ٥٠ ٪،[٩]وأدى ذلك إلى خسارة كبيرة بينهم، خاصة وأن بعض التجار قاموا بتخزين البضائع على أن يرتفع سعرها لكنهم باعوها بعد الحرب بأرخص الأسعار،[١٠]وقد أصدرت الدولة العثمانية سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، أوراقاً نقدية هي (البنك نوط)[١١]عن طريق البنك العثماني، والبنك في الأصل شركة فرنسية – أنجليزية، تأسست سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢، وكانت العملة مغطاة بنسبة ٢٠٠ ٪ من

١- سجل ١، حجة ٤٢: ٤٢، في ١٠صفر ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٢- سجل ١، حجة(بلا): ١٦٠، في تشرين الثاني ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م.

٣- سجل ٥، حجة (بلا): ٧٣, في ٤ شوال ١٣٣٦هـ/ ٤ تموز ١٩١٨.

٤- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٩٤.

٥- المصدر نفسه: ٥٩٤.

٦- كرد علي، خطط الشام: ٤/ ٢٥٤.

٧- المصدر نفسه: ٢٥٥.

٨- الغزي، نهر الذهب: ٣/ ٥٨٤,٤

٩- كرد علي، خطط الشام: ٤/ ٢٥٦.

١٠- المصدر نفسه: ٢٥٧.

١١- الغزي، نهر الذهب:٣/ ٥٧٤.

الذهب، وقد وجد استخدامها رواجاً في الأوساط التجارية ابتداء، لكنها لم تجد رواجاً بين الأهالي في شرقي الأردن، وخاصة من الموظفين ممن تعاملوا بها،[1]وقد هبطت قيمتها بسبب تشكك الناس بها، عندما أعلنت (إدارة الرجى) لباعة الدخان، أنها لا تقبل منهم غير النقود الفضية والذهبية، فهبطت أسعار البنكنوط، ٢٠ ٪ في البداية، ثم استمر هبوطها حتى وصلت آخر سنوات الحرب ٨٠ ٪ فقط،[2]وكان بعض الموظفين العثمانيين يكلفون التجار بتبديل الورق النقدي بنقود ذهبية، بحجة أنهم لا يستطيعون الشراء من (العربان الذين لا يفقهون حساب الورق، ولا يقبلون أثمان مواشيهم إلا نقوداً ذهبية).[3]

هذه الممارسات دفعت جمال باشا إلى تشديد العقوبة على المتلاعبين بالورق النقدي، ومع ذلك فقد ظل سعر البنكنوط بحالة هبوط، حتى بلغ أقل من سدس قيمته،[4]خاصة بسبب تلاعب التجار بأسعاره،[5]وقد لعبت تصريحات طلعت باشا ناظر المالية في مجلس النواب، من أن أسعار الورق النقدي غير مكفولة من ألمانيا، بإسقاط العملة فهبطت أسعارها سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م، إلى خمس قيمتها، وهي خطة من الدولة لجمع ورق البنكنوط، وتسديد ديوانها، عن طريق شراء الورق بسعر بخس عن طريق السماسرة،[6]وقد صاحب هذه الأزمة، تهريب الذهب، وأدى ذلك إلى هبوط قيمته وبالتالي إلى هبوط قيمة رواتب الموظفين، الذين لجأوا إلى الرشوة واستغلال مواقعهم للضغط على الأهالي،[7]إلا أن الأهالي أخذوا يستبدلون البنكنوط بعد سقوط الدولة العثمانية، بالعملة المصرية وأصبحت هي العملة الرسمية المسموح تداولها، والتي اكتسبت ثقة الأهالي.

بعد سقوط الدولة العثمانية، عادلت السلطات الإدارية في فلسطين العملة التركية، قياساً على العملة المصرية، واعتبرت الليرة المصرية عملة مقبولة، على أن يساوي المجيدي ٢٠ قرشاً تركياً، أو ١٢ قرشاً مصرياً، والبشلك قرشان تركيان، أو قرش مصري، والمتليك ٢,٢٥ قرش تركي، أو ١,٥ قرش مصري.

١- سجل ٥، حجة ٥١ : ٥٩- ٦٠, في ٩ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، سجل ٥، حجة ٧٤: ١٦٨- ١٦٩، في ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م.

٢- الغزي، نهر الذهب: ٣/ ٥٨٥.

٣- المصدر نفسه: ٣/ ٦١٢.

٤- المصدر نفسه:٣/ ٦١٨، ٦١٩- ٦٢٠.

٥- المصدر نفسه: ٣/ ٦١٨.

٦- المصدر نفسه : ٣/ ٦١٩.

٧- المصدر نفسه: ٣/ ٦٢١- ٦٢٢.

في شهر جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م، ألغت الحكومة العربية التعامل بالورق النقدي العثماني، بموجب قرار من مجلس الشورى،[١]وتم تحديد أسعار النقود أيضاً، فالذهب الإنجليزي يعتبر ٩٧,٢٠ قرشاً، والجنيه المصري (ذهباً أو روقاً) ١٠٠ قرش ، والذهب العثماني ٨٧,٣٠ قرشاً، والذهب الفرنساوي ٧٧,٦ قرشاً، والريال المجيدي ١٢ قرشاً أو ٨٠ متليكاً أو ثمانية بشالك،[٢]وفي محاولة لحسم الفوضى النقدية القائمة بعد سقوط الدولة العثمانية، حددت الحكومة العربية مسألة دفع الديون، فمن كانت ديونه قبل الحرب ذهباً فيسددها ذهباً, أو فضة فيسددها فضة، أما الديوان بالورق النقدي، فتدفع نقوداً رائجة على السعر الذي كان عليه الورق يوم العقد،[٣]وقد شكلت البشالك والمتاليك مشكلة حقيقية للتعامل سواء في سورية أوفي فلسطين بعد سقوط الدولة العثمانية، لأن الناس رفضوا قبولها بسبب هبوط أسعارها، وقد دفع هذا الوضع الحكومة العربية إلى تحديد سعر العملة النحاسية والمعدنية في نيسان ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م، واعتبر القرش الواحد ثمانية متاليك، وبقي المجيدي بأقسامه الفضية بالسعر المعروف، أي أن المجيدي الواحد يساوي ١٦٠ متليكاً، أو ١٦٢ بشلكياً، ونصف المجيدي يساوي ٨٠ متليكاً، ومنعت المضاربة بالأسواق على العملة المعدنية والنحاسية،[٤]كما صدر في حزيران من نفس العام بلاغ جديد حدد قيمة الريال المجيدي الحديث والريال القديم، واعتبرهما متساويين، في الوزن والعيار.[٥]

انعكست هذه المشكلات النقدية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث استمر التذبذب في أسعار العملات المستخدمة (ليرة إنجليزية ذهب، ليرة عثمانية ذهب، ليرة فرنساوية ذهب، ليرة مصرية ورق، ليرة إنجليزية ورق، ريال مجيدي فضة، ريال رشادي فضة) إضافة إلى العملات الفضية من بشالك ومتاليك وقروش، ويبدو أن هذا الأمر انعكس على الأسعار، وجعلها تتفاوت بشكل واضح من شهر إلى آخر،[٦] وأدى كل هذا إلى قلة النقد المتداول بين أيدي الأهالي، وتزايد مشاكل الديْن، وضعف التجارة، والاعتماد الكبير على الزراعة، وهو ما سندرسه في الفصل الاجتماعي.

١- العاصمة، عدد٩، في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ١٨ آذار ١٩١٩م: ٤.

٢- العاصمة، عدد ٥، في ١٤ آذار/ ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م: ٥.

٣- العاصمة، عدد ٩، في ١٦ جمادى الآخر ١٣٣٧هـ/ ١٨ آذار ١٩١٩م: ٤.

٤- العاصمة، عدد ٢٠، في ٢١ نيسان ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م: ٧.

٥- العاصمة، عدد ٣١، في ٣ حزيران ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م: ٧.

٦- العاصمة، عدد ٦٦، في ١٣ تشرين الأول ١٩١٩م: ٢، عدد ٦٩، في ٢٣ تشرين الأول ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م: ٢, وعدد ٧٢ في ٤ تشرين الثاني ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م:٤.


الذخيرة العربية

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية في شرقي الأردن في العهد العثماني

(٩٢٢هـ/ ١٥١٦م – ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م)


الذخيرة العربية

أولاً: تطور القصبات والقرى ونمط البناء:

أ- في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:

تتوفر إمكانية وضع تصور واضح للمرافق والمواقع في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي حيث يمكن رصد التطور، وربط الزيادة في عدد السكان بتعدد المرافق وتنوعها، وبالتطور الاقتصادي للمنطقة، وابتداءً يبدو أن منطقة إربد[١] كانت مزدهرة مع مطلع هذا القرن، فقد عرفت إربد في العهد المملوكي كمركز للبريد بين دمشق والقاهرة، واستخدم فيها الحمام الزاجل،[٢] وكانت مركزاً لنقل الثلج إلى مصر المملوكية،[٣] ويبدو أنها تمتعت بمركز تجاري مرموق، فقد سجلت دفاتر الطابور العثمانية المبكرة وجود سوق فيها، استوفت عنه الدولة (باج بازار) بقيمة ٢٠٠٠ أقجة،[٤] لكننا لا نجد إشارات مماثلة للقرى الملحقة بها، وذكر باج بازار في عجلون فقط،[٥] بلغ مقداره ألف (١٠٠٠أقجة).[٦] كذلك الحال مع السلط، حيث بلغ باج البازار فيها ١٥٠٠ أقجة،[٧] أما في الكرك فقد بلغ باج بازارها ٢٥٠٠ أقجة مع رسم خانات،[٨] ويبدو أن سوق الكرك قد تراجع في هذه الفترة، حيث وجدت فيه ست دكاكين موقوفة على رباط الشيخ أحمد ولي الدين، وكان منها أربع دكاكين خراب،[٩] ويبدو من دراسة الدفاتر السابقة، أن القصبات التي توفرت فيها أسواق، وبالتالي حياة تجارية ومرافق موازية، هي قصبات؛ إربد، عجلون، السلط، الكرك، في حين بقيت المناطق الأخرى المسكونة زراعية، تعتمد على أسواق القصبات.

ذكرت دفاتر الطابو العثمانية المرافق منذ مطلع القرن ومنتصفه وحتى نهايته، ومنها

١- مدينة بالأردن قرب طبرية، تقع على يمين طريق مصر، انظر- ابن طولون، مفاكهة الخلان: ١/ ٢٧١ البغدادي، مراصد الاطلاع: ١/ ٤١. راجع: يوسف غوانمة، مدينة إربد في العصر الإسلامي: ٣٥.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/ ٣٧٩، ٣٨٠: ٣٩٣، ٣٩٧.

٣- القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/ ٣٩٧.

٤- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٤٩.

٥- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥): ١١٧.

٦- المصدر نفسه: ٨١.

٧- المصدر نفسه: ٨٢.

٨- المصدر نفسه: ٩١، ٩٣.

٩- المصدر نفسه: ٨٧.

الجوامع والزوايا والأوقاف؛ ففي ناحية بني جهمة، ورد ذكر لجامع قرية إربد، والمسجد المعلق في إربد، ومسجد الزيتونة فيها أيضاً، ذكرت جوامع في كل من قرى حوارة، إبان، تقبل، ذنيبة، زبدة إربد، حكما، عمراوه، جحفية، وجامع برسباي في مزرعة راحوب في قرية المغير، وزاوية شيخ أبو القاسم في حوارة، وزاوية بني حباب. أما الأوقاف فتذكر في ناحية بني جهمة أراضي موقوفة على زاوية الشيخ محمد الصمادي، وبيمارستان الشام والحرمين الشريفين، ومدرسة زين الدين بن فخر الدين بن بلداوي، ووقف السلطان قايتباي، وهي من أراضي عمراوه وجمحا وعلعال وقرية ماجد،[١] وهي على الأغلب قرية الشجرة الحالية.

أما في ناحية بني الأعسر، فقد ذكرت أوقاف على جوامع قرى جحفية، الصريح، كتم، كفر خل، هام، صخري، يعمون في منتصف القرن.[٢] وعلى زوايا شيخ ابو القاسم، وزواية حام بن نوح في قرية هام.[٣] ووردت أيضاً إشارات في دفتر مفصل ١٨٥ إلى جامع ريمون،[٤] وجامع الكرك.[٥] هذه الإشارات تؤكد وجود الجوامع، ونفهم من تحديدها ووصفها بـــ(جامع الكرك، جامع حوارة) أنها إشارة تؤكد وجود واحد لا غير، في حين وردت الإشارة إلى وجود جامع ومسجدين في إربد، مما يؤكد ازدهار القصبة، خاصة وأن باج بازار إربد بلغ ٢٠٠٠ أقجة، كل هذه المعطيات تؤكد وجود كثافة سكانية عالية، وفعالية تجارية في إربد.

رصدت دفاتر الطابو عدد الأئمة في مطلع القرن ووسطه ومنتهاه، لكن هذا لا يعني وجود الجوامع أو المساجد حيثما ذكر الأئمة، ولأهمية هذه المرافق، من حيث دلالتها على عدد السكان والحياة الثقافية والتعليمية، سنورد جدولاً بأعداد الأئمة منذ مطلع القرن وحتى منتهاه، في محاولة للمقارنة والاستنتاج، ونبدأ بناحيتي بني جهمة وبني الأعسر:

١- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥١٣. ويشير الدفتر إلى القرية باسم خربة ماجد: ٥١٩.

٢- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٦٨.

٣- المصدر نفسه.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل ١٨٥: ٩٠.

٥- المصدر نفسه: ٩٣.

المساجد والجوامع والأئمة:

رقم متسلسل	المكان	دفتر ٤٣٠	دفتر ٤٠١	دفتر ٩٩
١-	ايدون	-	١	-
٢-	جحفية	١	١	-
٣-	حديجا	١	١	-
٤-	حوف العظمى	-	١	-
٥-	زبدة	-	١	-
٦-	شطنا	-	١	-
٧-	صخرى	-	١	-
٨-	الصريح	-	١	-
٩-	طيارة	١	١	-
١٠-	عبين	-	١	-
١١-	عبلين	-	١	-
١٢-	عصيم	-	١	-
١٣	عين الشعرا	-	١	-
١٤-	قفقفا	-	١	-
١٥-	كتم	١	١	-
١٦-	كفرتا	-	١	-
١٧-	كفر خل	١	١	-
١٨-	ناطفة	-	١	-
١٩-	هام	١	١	١+ مؤذن
٢٠-	يارين	-	١	-
٢١-	يعمون	-	١	-
٢٢-	إربد	١	٢	١
٢٣-	كفر يوبا	-	١	١
٢٤-	البارحة	١	١	-

رقم متسلسل	المكان	دفتر ٤٣٠	دفتر ٤٠١	دفتر ٩٩
٢٥-	حوارة	-	١	-
٢٦-	علعال	-	١	-
٢٧-	إبان	-	١	-
٢٨-	تقبل	-	١	-
٢٩-	ماجد	-	١	-
٣٠-	ذنيبة	-	١	-
٣١-	مغير الغربي	-	١	-
٣٢-	زبدا	-	١	-
٣٣-	عمراوه	-	١	-
٣٤-	حكما	-	١	-
٣٥-	جمحا	-	١	-
٣٦-	زيزون	-	١	-

لواء عجلون، دفتر مفصل ٩٧٠ ودفتر مفصل ١٨٥.

رقم متسلسل	المكان	دفتر مفصل ٩٧٠	دفتر مفصل ١٨٥
١-	عجلون	٧	٢
٢-	كفر عوان	١	-
٣-	كفر أبيل	١	-
٤-	نحلة	٣	١
٥-	نتنة	١	-
٦-	برما	١	-
٧-	عنجرة	١	-
٨-	خنزيرة	١	-

رقم متسلسل	المكان	دفتر مفصل ٩٧٠	دفتر مفصل ١٨٥
٩-	جب	١	-
١٠-	سموع	١	-
١١-	دير غفر	١	٢
١٢-	زوبيه	١	-
١٣-	كفر الما	١	-
١٤-	راجب	١	-
١٥-	عين الجد العفيف	١	-
١٦-	استبل	١	-
١٧-	دايمة	١	-
١٨-	عنبة	١	-
١٩-	كفرنجة	١	-
٢٠-	قافصة	١	-
٢١-	عنك	١	-
٢٢-	علمون	١	-
٢٣-	صيرة	١	-
٢٤-	حلاوة	١	-
٢٥	دير يوسف	١	-
٢٦-	وادي شوف	١	-
٢٧-	عين جد القاضي	١	-
٢٨-	نجدة	١	-
٢٩-	مآب	١	-
٣٠-	حميم الفوقا والتحتا	١	-
٣١-	زمال	١	-
٣٢-	دير عمود	١	-
٣٣-	منصورة	١	-
٣٤-	البدرية	١	-

رقم متسلسل	المكان	دفتر مفصل ٩٧٠	دفتر مفصل ١٨٥
٣٥-	خطلا	١	-
٣٦-	مصلى سوف	١	-
٣٧-	رجيم	١	-
٣٨-	عيصرة	١	-
٣٩-	ساكب	١	-
٤٠-	بعنة الفوقا	١	-
٤١-	تبنة	١	-
٤٢-	شحرية	١	-
٤٣-	الجزازة	١	-
٤٤-	دير ابن قبيس	١	-
٤٥-	مشرفة	١	-
٤٦-	قامية	١	-
٤٧-	عرجان الفوقاني والتحتاني	١	-
٤٨-	بيت يافا	١	-
٤٩-	باعون	١	-
٥٠-	جبا	١	-
٥١-	كفر كيفيا	١	-
٥٢-	دير أبيل	١	-
٥٣-	ريمون	١	-
٥٤-	حرثا	٢	-
٥٥-	صلت	٤	١
٥٦-	دوير	١	-
٥٧-	كفرين	١	-
٥٨-	رفيف	١	-
٥٩-	بيتات	١	-
٦٠-	قصير	١	-

رقم متسلسل	المكان	دفتر مفصل ٩٧٠	دفتر مفصل ١٨٥
٦١-	كفرما	١	-
٦٢-	مزرعة مغارة	١	-
٦٣-	صيحان	١	-
٦٤-	الردعة	١	-
٦٥-	علان	١	-
٦٦	محدية	١	-
٦٧-	مزرعة جونة	١	-
٦٨-	حسامية	١	-
٦٩-	زراعة	١	-
٧٠-	دير علي	١	-
٧١-	مزرعة الشاهلية	١	-
٧٢-	قفارس	١	-
٧٣-	قحوانة	١	-
٧٤-	ام جروع	١	-
٧٥-	حسينية	١	-
٧٦-	دير ردعة	١	-
٧٧-	مزرعة يوسرا	١	-
٧٨-	مزرعة جبول السفلى	١	-
٧٩-	مزرعة حكمية	١	-
٨٠-	الكرك	٢	-
٨١-	بدان	١	-
٨٢-	عين موسى	١	-
٨٣-	مقير	١	-
٨٤-	راس	١	-
٨٥-	جورة	١	-
٨٦-	تماي	١	-
٨٧-	كفر ربا	١	-

رقم متسلسل	المكان	دفتر مفصل ٩٧٠	دفتر مفصل ١٨٥
-٨٨	شجر	١	-
-٨٩	عراق	١	-
-٩٠	طيبة	٣	-
-٩١	خنزيرة	٢	-
-٩٢	عين سيل	١	-
-٩٣	مزرعة	٢	-
-٩٤	صرفا	٣	-
-٩٥	مجدلين	١	-
-٩٦	شوبك	٢	-
-٩٧	شاهد	٣	-
-٩٨	وادي دغيم	١	-
-٩٩	وادي موسى/ محيل	٢	-
-١٠٠	الجبة	١	-
-١٠١	نمتة	١	-
-١٠٢	طفيل	١	-
-١٠٣	غتم	١	-
-١٠٤	صنفحة	١	-
-١٠٥	عفر	١	-
-١٠٦	عوبر	١	-
-١٠٧	ارحاب	١	-
-١٠٨	علان/٤ محلات	٥	-
	المجمـــوع	١٣٥إماماً	٦ أئمة فقط

لا بد وأن نشير ابتداء، إلى أن المساجد والجوامع القديمة أيام المماليك بقيت قائمة وتؤدى خدماتها، ويمكن الإشارة إلى كل من مسجد حبراص المملوكي، الذي اشتهر بتأدية خدماته في العصر العثماني، بعد هدم أجزاء منه،(١)ومسجد عجلون الذي بني في العهد الأيوبي على يد الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م، وأشرف على بنائه نائبه في عجلون.(٢)وقد أشار إليه الرحالة شوماخر أثناء زيارته لعجلون ووصف مئذنته،(٣)إلا أننا لا نستطيع التمييز بين الجوامع القديمة في عهد المماليك، أو تلك التي بنيت في العهد العثماني. ويلاحظ من الإحصائية السابقة، أن عدد الأئمة/ المؤذنين حسب دفتر ٩٧٠العائد لسنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م ١٣٥ إماما، إلا أنه انخفض مع نهاية القرن وحسب دفتر مفصل ١٨٥ العائد لسنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م إلى ستة مؤذنين/ أئمة فقط، وكان توزيعهم كالآتي؛ السلط، نحلة، اثنان في دير غفر، اثنان في عجلون في محلة واحدة،(٤)وهي ظاهرة تلفت الانتباه بشكل كبير، وتتطابق مع ما ورد في دفاتر ٩٩،٤٠١ والعائدين لنفس الفترة تقريباً (منتصف وأواخر القرن). وعند دراسة القوائم السابقة، نجد أن منتصف القرن تميز بوجود أئمة في المزارع والتيمارات، وربما عاد تفسير هذه الظاهرة، إلى سياسة السلطان سليمان القانوني، الذي عمل على نشر المذهب الحنفي، حيث تم توزيع الأئمة من المذهب الحنفي على المناطق المختلفة لتحقيق هذه الغاية، لكن أواخر القرن شهد انحساراً واضحاً في هذه الظاهرة، ومع ذلك، فإننا لانستطيع أن نربط بين وجود الأئمة وعدد المساجد أو الجوامع في المنطقة.

تساعدنا السالنامات لاحقا في تحديد المرافق، وتبين أعداد القرى ففي النواحي وتحدد مرافقها، وابتداء، فقد ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أن في ناحية بني عبيد ١٣ قرية،(٥)ويتكرر هذا العدد في السالنامات اللاحقة، ويرد فيها أن في الناحية سبعة

١- يوسف غوانمة، مدينة إربد في العصر الإسلامي: ٦٢.

٢- يوسف غوانمة، المساجد الإسلامية القديمة في منطقة عجلون، منشورات مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٦م.

٣- Schumacher, Across the Jordan. P. ٢٨١.

٤- ورد في دفتر مفصل لواء عجلون ١٨٥، ضمن الإحصائية الملحقة بالدراسة في مقدمة الكتاب، أن عدد الأئمة ١٣، والصحيح هو ٦ حسبما تتبعنا ذلك في مادة الكتاب، راجع: ٥١.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٥٦ – ١٥٨.

جوامع،[1] ولا يرد فيها ذكر لوجود الكنائس،[2] أما في ناحية بني جهمة، فكان عدد قراها ١٣ قرية، ومنها جامع واحد وثمانية مساجد،[3] كذلك الحال في ناحية الوسطية، وفيها ١٣ قرية وجامعان ومقامان،[4] أما ناحية الكورة ففيها ١٤ قرية وسبعة جوامع ومقامان،[5] في حين بلغ عدد قرى الكفارات ثمانية, وفيها جامعان ومسجد ودكان واحد، أما في (نفس عجلون) ففيها جامع واحد وثلاثة دكاكين مع مكتب للتعليم الابتدائي ويضم ٨٠ طالباً.[6]

إن مقارنة المعلومات الواردة في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي تكاد تتطابق في عدد الجوامع والمساجد، مع ما أوردته السالنامات العثمانية لولاية سورية في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، مما يشير إلى أن المرافق لم تتطور، ولم يتم بناء جوامع ومساجد جديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وهو مؤشر على خمول الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى زيادة بسيطة وطبيعية لعدد السكان، إلا أن هذا الوضع تبدل بشكل واضح مع مرحلة التنظيمات العثمانية، حيث بدأت مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالنمو، وطرأ تطور واضح على عدد المرافق في المنطقة، وازداد عدد السكان، ولحسن الحظ، فإن مصادر هذه الفترة متوفرة تمكننا من تتبع ودراسة هذه المرافق، وتفسير دلالاتها الاقتصادية والاجتماعية.

السلط ونواحيها:

ضمت السلط ونواحيها في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ٨٧١ خانة ٤٨ مجرداً و ٢٩ إماماً من المسلمين و ١٠ خانات من النصارى، وبلغ بذلك مجموع خانات السلط ٨٨١خانة من المجموع الكلي لخانات لواء عجلون، البالغة ٦٧١٦ خانة، وضمت السلط ١٣٣ مزرعة و ٣٨ قرية من المجموع الكلي لقرى ومزارع لواء عجلون، البالغة ١٤٥ قرية و ٢٢٩مزرعة، وكان في السلط في هذه الفترة ثلاث محلات

١- انظر سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م دفعة ٤: ١٤٥، سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، دفعة٣: ٢٨٤- ٢٨٦، سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، دفعة ٥: ٢٨٦- ٢٨٧، (جامعة اليرموك) سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٣م: ١٤٥، دفعة٥.

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م: ١٤٥، دفعة ٥.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٤م:١٥٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٧.

٥- المصدر نفسه: ١٥٧.

٦- المصدر نفسه: ١٥٦.

هي،[1]محلة العوامل شرقي القلعة، وتضم ٨٣ خانة، ومجردان وإمامان؛ ومحلة الأكراد غربي القلعة وتضم ٦٥ خانة و ٨ مجردين وإمامين، والقلعة وتضم ٦ خانات، إضافة إلى ١٠ خانات من النصارى، ويشير الدفتر إلى أن عدد الأئمة في المزارع والقرى التابعة للسلط أربعة في منطقة السلط، وإمام واحد في كل من دوير والكفرين ورفيف وبيتان وقصير وكفرما ومزرعة مغارة وصيحان والردعة وعلان وكفر الماء ومحدية ومزرعة جونة وحسامية وزراعة ودير علي ومزرعة الشاهلية وقفارس وقحوانة وام جروع وحسينية ودير ردعة ومزرعة يوسرا ومزرعة جبول ومزرعة حكمية، أي ما مجموعه ٢٩ إماماً من المجموع العام للأئمة في لواء عجلون البالغ عددهم ١٣٩ إماماً، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بمزارع وقرى باقي اللواء.

ترد إشارات إلى وجود طواحين في بيتان ودير علي وحسينية، إضافة إلى السوق في السلط نفسها، وقد بلغت حصة الدولة من باج البازار والاحتساب ٨٠٠٠أقجة، مضافا إليها الرسوم عن النحل والماعز،[2]ويتميز هذا الدفتر بالإشارة إلى الأوقاف في السلط، وأكثرها خيري، فقد وردت إشارات إلى أوقاف خليل الرحمن وأبي عبيدة وسابا خاتون في بيت رامة، وإلى المدرسة العادلية، ومدرسة الظاهر بيبرس في بيت رامة أيضاً، ووقف على الحرمين الشريفين في علاميون، ووقف على تربة النبي موسي عليه السلام في كفرين، ووقف على مسجد وقرية سلطان الملك الناصر أبي سعيد برقوق في نمرين، ووقف على تربة الشيخ فاطور في قرية رادعة، ووقف على جامع الخضر عليه السلام في مزرعة بردلا، وأخيراً، وقف السلطان خشقدم على مدرسة بمصر في مزرعة المجدوع.[3]

يبدو أن واقع السلط العمراني والسكاني تدهور بشكل واضح في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فقد ضمت القصبة إدارياً محلتي، الأكراد والعوامل، وتبعها فقط؛ صيحان، علامون، حسبان، ام العمد، مشرفة، القلعة، كفرهود، علان، كفر الماء وازداد بالمقابل عدد طوائف العربان التابعة لها، وهم، عربان بني صخر وحميدات وهيثم وبني مهدي،[4]وبلغ تعداد سكان محلة العوامل بالسلط ٢٦ خانة و ٤ مجردين من المسلمين

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٩٤ – ٩٥.

٢- المصدر نفسه: ٤٢.

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٤٥.

٤- البخيت والحمود، دفتر مفصل(١٨٥): ٤١.

ومؤذن واحد وأربع خانات من النصارى، في حين بلغ تعداد سكان محلة الأكراد ١٣ خانة مع مجرد واحد من المسلمين و٢١ خانة من النصارى، وهو عدد قليل قياساً على منتصف القرن، حيث كان العدد ٦٤ خانة. ويبدو أن عدد السكان انخفض، وأن مجموعة من المواقع التابعة للسلط هجرت، فقد ذكر الدفتر فقط أن في صيحان ٢٦ خانة، و ٨ خانات ومجردان في علامون،[١] و ٢٢ خانة في كفرهود مع مجرد واحد فقط، و ٣١ خانة في علان، في حين بلغ تعداد طوائف عربان السلط ٦١٦ خانة لبني صخر، مع ٣٧ مجرداً و ١٣٧ خانة لطائفة حميدات و ٦٨٧ خانة لطائفة هيثم و ١٣٨ خانة لطائفة بني مهدي، وبلغت أكبر كثافة سكانية في علان، حيث ضمت أربع محلات هي، محلة القاضي وفيها ٥٨ خانة، ومحلة صالح بن فايد وفيها ٥٥ خانة، ومحلة محمد بن صالح، وفيها ٧٠ خانة، ومحلة عبد الله وتضم ٨٧خانة.[٢]

ويبدو أن هناك تحولا سكانياً وهجرات واضحة كان مسرحها منطقة السلط في هذه الأثناء، وترتبط بضغط عربان السلط وتزايد أعدادهم، ومع أن هناك إشارة إلى تزايد عدد المزارع، لكن هذا لا يعني وزيادة عدد السكان، ذلك أن سكان القرى المجاورة كانوا يقومون باستصلاحها بعد أن يهجرها سكانها، ومنها قرى بيت رامة، حسبان، مشرفة، قلعة، ونص السجل على أنها كانت قرى خراباً وتم استصلاحها.[٣]ويبدو أن بعضها استصلحته عناصر قادمة من خارج المنطقة،[٤]ويلفت انتباهنا أن وضع المرافق قد تراجع في السلط ونواحيها في هذه الفترة، فمع أن هناك إشارة إلى استمرار فعالية السوق، حيث استوفت الدولة عنه باج بازار بقيمة ١٥٠٠ أقجة، إلا أنه لا توجد أشارات صريحة وواضحة إلى مرافق أخرى مثل الطواحين والمعاصر، ويلاحظ أيضاً أن نسبة الأراضي والأملاك الموقوفة قد تراجعت، قياساً على ما بينه السجل السابق لمنتصف القرن.[٥]

أما ناحية الكرك، فقد كانت مع منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (من الخواص السلطانية، ثم ألحقت بخواص أمير لواء عجلون، بناء على الأمر

١- المصدر نفسه: ٤٤.

٢- المصدر نفسه: ٤٩.

٣- المصدر نفسه: ٢٣.

٤- المصدر نفسه: ١١٩، ١٢٩.

٥- البخيت والحمود، دفتر مفصل(١٨٥): ٩٠.

الشريف)،[١]وكان فيها ٦٤ خانة وإمامان وتبعتها نواحي الغور والشوبك ووادي موسى وجبل حميدة وعلان، وهذا يعني، أنها إداريا تضم مناطق واسعة ومجموعة كبيرة من السكان، وربما كان الوضع الإداري مؤشر على التطور والزيادة السكانية، وفي الوقت الذي بلغ فيه سكان نفس الكرك مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ٦٤ خانة من المسلمين ومعهم إمامان و ١١٧ خانة من النصارى، وكان عدد السكان القرى التابعة لها مرتفع أيضاً، بلغ عدد سكان بدان ٥٥ خانة مع إمام وعين موسى ٨ خانات وإمام, ومقير ١١ خانة وإمام، وراس ٥٣خانة وإمام، وجورة ٧٣ خانة وإمام، وتماي ٥٢ خانة وإمام، وكثربا ١١٠ خانات وإمام مع ٥ خانات من النصارى، وشجر ١٤ خانة مع إمام، وعراق ٨٤ خانة مع إمام، وطيبة ١١٢ خانة و ٣ أئمة، وخنزيرة ٦٠ خانة وإمامان مع خانتين من النصارى، اما عين سيل فكان عدد سكانها ٦٦ خانة وإمام ومعهم ٧ خانات من النصارى، ومزرعة ٦٢ خانة وإمامان، وصرفا ٢١٤ خانة مع إمامين و ١٢ خانة من النصارى إضافة إلى ثلاثة من الأسياد، وفي مجدلين ٢٢ خانة مع إمام، ومزرعة ١٢ خانة وإمام، وصافية ٦ خانات فقط، وكان مجموع الخانات ١١٩٥ خانة من المسلمين و ١٤٣ خانة من النصارى مع ٢٣ إماما من مجموع ١٣٩ إماما في كل أنحاء اللواء. وقد تبع الكرك ١٥ قرية و ٣٧ مزرعة،[٢]أما النواحي فيتبع لناحية الغور التابعة للكرك عربان الكرك،[٣]أما ناحية الشوبك فتضم ١٤٥ خانة من المسلمين ومعهم ١٦ مجرداً وإمامان و ٨٠ خانة من النصارى ومعهم ١١ نفراً ويتبعها أربع قرى[٤] وناحية وادي موسى ويتبعها قريتان ومزرعة واحدة،[٥] أما ناحية جبل حميدة فيتبعها سبع قرى وأربع مزارع،[٦] وقد تبعت ناحية علان للكرك. وتضم ثلاث نواحٍ إضافة إلى العربان (عربان علان).[٧]

أما مع منتصف القرن، فقد حدث تغير سكاني وعمراني في الكرك، وأصبحت إدارياً تضم فقط جبال الكرك والشوبك،[٨] ويتبعها ٤٤ قرية ومزرعة، وبلغ عدد سكانها ٧٨ خانة

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٣٧.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥): ١٣٧ – ١٥٢.

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٥٣ – ١٥٤.

٤- المصدر نفسه: ١٥٥– ١٥٨.

٥- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ١٥٨ – ١٦٠.

٦- المصدر نفسه: ١٦٠ – ١٦٥.

٧- المصدر نفسه: ١٦٥– ١٦٨.

٨- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥): ٤٢.

ومجرادن من المسلمين و ١٠٣ خانات و٨ مجردين من النصارى، وذكر الدفتر فيها رسم طواحين وعددها خمس، منها أربع صالحة وواحدة خراب، وأوقاف الجامع، وهي نصف طاحونة وقطعة أرض، أوقفت على الجامع مع أوقاف أخرى، وهناك إشارة إلى وجود دير في الكرك، وبازار سوق وخان للحجاج، كما ورد ذكر لطواحين في قرية عراق والطفيلة. كما ذكر في ناحية الشوبك الطواحين، وعددها ١١ حجراً في نفس الشوبك، مع أوقاف، إضافة إلى طاحونتين في قرية شاهد وثلاث طواحين في قرية وادي دغيم وثلاثة في قرية منجل.[١]

بلغ عدد سكان الكرك ونواحيها في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ٥٠٨ خانات تابعة للكرك والقرى والمزارع، و٢٨٢ خانة في جبال الكرك وقراها ومزارعها و ٧٩٤ خانة في ناحية الشوبك، ومجموع الخانات في المنطقة ١٥٨٤ خانة من مجموع ٥٩٥١ خانة في كل لواء عجلون، في حين بلغ تعداد خانات النصارى ١١٤ خانة من بين ٣٧٥ خانة من النصارى في كل اللواء، إضافة إلى ٨ مجردين من مجموع ١٥ مجرداً في اللواء.

نفهم من هذه المتابعة للمناطق المعمورة والمسكونة في الكرك ونواحيها، أن المنطقة لم تشهد تغيراً كبيراً أو هجرة معاكسة، بحيث لا نجد قرى مهجورة أو نقصاناً واضحاً في عدد السكان كما هو الحال مع السلط، ولا نجد أيضاً زيادة كبيرة وغير مبررة للسكان، كما أن دراسة أوقاف الكرك ونواحيها، تعطينا تصوراً واضحاً للمرافق المتوفرة، ففي أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ذكرت أوقاف على مزار جعفر الطيار ومدرسة جار الله ورباط شيخ أحمد ولي الله المغربي، وهذه الأوقاف تصرف لتوفير ثمن القناديل والحصر والعمارة وعلى الفقراء والمساكين والمارين والواردين إليها، وعلى قراءة الختم الشريف في شهر رمضان المبارك والمولد النبوي. وتراوحت هذه الأوقاف في الكرك ما بين قطع أراضي وكروم وأشجار زيتون ودكاكين في سوق الكرك، بلغ عددها أربع خراب واثنتان معمورتان، وورد أيضاً ذكر لوقف علي الكركي البريدي على جامع الكرك، وطاحونة قرب الكرك على نهر عين حارا وعين الكيس، وطاحونة بلاط الفوقا قرب الكرك، وطاحونة بلاط في الكرك على نهر عين حارا وعين الكيس، وطاحونة بلاط الفوقا قرب الكرك، وطاحونة بلاط في الكرك، ووقف على جامع خارج الكرك، وطاحونة العون تحت مدينة الكرك.[٢] إن

١- المصدر نفسه: ٣٢٣- ٣٢٤.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل (١٨٥): ٣٣٤- ٣٣٧.

مجموع هذه المرافق يشير إلى العمران، وتتوافق هذه الحال مع استقرار السكان وتزايدهم بشكل طبيعي.

ويبدو أخيراً، أن تراجع عدد السكان في منطقة السلط، واختلال وضع المرافق فيها، يرتبط بحركة القبائل البدوية، وهذه الحركات تؤثر بالطبع على المناطق الشمالية والجنوبية لشرقي الأردن على حد سواء، لأنها مسرح حركة هذه العشائر والقبائل ومراكز نشاطاتها، وهذا يعني بالتالي، تغير الوضع الأمني و الاقتصادي والديموغرافي تبعاً لهذه الحركات، وتغير الوضع الإداري نتيجة تخلخل عدد السكان وتوزيعهم، والتغير المصاحب لأعداد المرافق وتوزيعها.

إن هذه القراءة لأوضاع المنطقة السكانية والعمرانية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، اعتمدت دفاتر الطابو المباشرة مصدراً، لكن النقص اللاحق لمرحلة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، يجعلنا نؤكد ميل المنطقة إلى العزلة والخمول، حيث كفت الدولة عن المتابعة، وقد زادت حركة القبائل البدوية، وأخذت تهدد حضور الدولة وتنافسها فعلياً، بالمقابل، فإن مصادر فترة التنظيمات تساعدنا على الدراسة الدقيقة لتطور القصبات والقرى في فترة التنظيمات.

ب-في عهد التنظيمات:

تشكل دفاتر الطابو وكتب الرحلات والسجلات المحلية والصحافة المعاصرة، مصادر محلية غنية لدراسة تطور القصبات والقرى في هذه الفترة، حيث يمكن تتبع اتساع معالم القصبات والقرى من طرق ومواقع رسمية وحارات ومرافق مثل الجوامع والكنائس والمقابر والأفران والمعاصر والخانات والتبّانات والمضافات والمغر والمزابل، ومعرفة تطور هذه المرافق الذي يرتبط حتماً بازدياد عدد السكان، وانتشار الأمن وتطور الفعاليات الاقتصادية، وكل هذه المظاهر مؤشر على حضور الدولة بأنظمتها الإدارية والقانونية بشكل تدريجي.

سنتناول فيما يلي القصبات (إربد، السلط، الكرك) وما جاورها من نواح وقرى، إضافة إلى ناحية عمان وما يتبعها من مواقع، استناداً إلى المصادر السابقة، ويبدو من دراسة هذه القصبات، أنها تشبه في تنظيمها الداخلي المدن الإسلامية عموما، حيث تتجمع المراكز الإدارية والسوق حول المسجد الجامع في وسط القصبة، ويخترقها الطريق السلطاني الذي تمر به قوافل الحج والطرق التجارية، وتصل السوق بالعالم الخارجي، وتقسم القصبات إلى

محلات،[1]وهي الحي من أحياء القصبة، وفيها الحارات، وترتبط هذه الحارات بالأزقة،[2]وهي الطرق الضيقة المتصلة بالخطوط أي الطرق الرئيسية. إن القصبات التي اتخذتها الدولة العثمانية مقراً إدارياً بعد إقرار قانون الولايات (١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م) هي المراكز التجارية المعروفة في العهد المملوكي، وكانت تتوفر فيها الأسواق، وقد فرضت عليها الدولة العثمانية (باج البازار) وهي بالتالي استمرار لدورها السابق في العهد المملوكي كمراكز للنشاط التجاري وطرق الحج، ومركز استقطاب لقرى الجوار وأهاليها من المزارعين، وهذه القصبات شهدت تطوراً ملحوظاً في عهد التنظيمات، في حين ظلّت باقي قرى الجوار زراعية ومحدودة الفعالية، باستثناء بعض البلدان المتطورة مثل الحصن في ناحية بني عبيد، وعمان في منطقة البلقاء.

ونبدأ بإربد، التي مر بها الرحالة بيركهارت سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، ووصف بيوتها وأشار إلى القلعة على تل إربد،[3]وكانت إربد تمتد على سفح التل، وبيوتها مبنية من حجر اسود، وتحيطها أسوار، وصفها بير كهارت بأنها (هزيلة) وذكر بأن أهلها يعتمدون على البركة الكبيرة للتزود بالمياه، وهي كما وصفها حسنة البناء، ويحيطها توابيت حجرية عليها نقوش بارزة.

وفي سنة ١٣٠٠هـ- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م – ١٨٨٤م عند تحرير الأملاك،[4]كان في إربد حارات متعددة، هي الحارة الفوقا وفيها ٤٠ داراً، والتحتا وفيها ٢٧ داراً مع أوضة مفصلة،[5]وحارة الشرابجة،[6]وحارة الجامع،[7]والحارة الغربية ومحلة الوسط أو الحارة الوسطى،[8]وتتخلل هذه الحارات طرق متعددة، ومنها طريق دار الحكومة القديمة،[9]

١- انظر بخصوص المحلة: Kramers, J. H. "Mahalla", E. I. vol .P. ١١٠.

٢- انظر بشأن الزقاق: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٦٨٥.

٣- Burckhard, Travels, P. ٣٠٠.

٤- ٧-A: ١٧- ١٨.

٥- ١٨-B: ١١- ١٦.

٦- ١٨ -B: ١١.

٧- دفتر ضبط ١٣٠٦ – ١٣١٥هـ/ ١٨٨٨م- ١٨٩٧م: ٨٥ (مسودة غير مستعملة).

٨- ٢-A: ٧٧.

٩- ١٧-B: ٤٤.

والطريق السلطاني الذي يحد سوق الخميس في إربد،[1] وطريق القلعة،[2] وطريق الحبسخانة قرب ميدان الحكومة.[3]

هناك إشارات متعددة إلى سوق إربد المعروف بسوق الخميس،[4] وفيه سبعة دكاكين في الحارة الفوقا و ١٦ في الحارة التحتا، ومجموع الدكاكين فيها سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م ٢٣ دكانا، وهو عدد كبير في هذه الفترة كما نرى. أما الأبنية الرسمية فتتجمع على التل، ومجموع مساحة المنطقة التي شغلها مباني الحكومة أربعين دونما في أعلى التل.[5] وهذه الأبنية هي مقر الحكومة في الحارة التحتا،[6] ويبدو أنه المقر القديم، وأنه تبدل لا حقا،[7] ثم مقر الضابطخانة،[8] ودار البلدية في الحارة الفوقا،[9] ودار الوقف القديمة[10] ثم الجديدة،[11] وهناك دور خاصة للبلدية، ويبدو أنها كانت تؤجرها لموظفي الدولة،[12] ودائرة الرجّي قرب المباني الحكومية.[13]

تشير دفاتر الطابو إلى ثلاثة جوامع في إربد، واحد في الحارة التحتا،[14] وآخر في الحارة الفوقا،[15] وجامع إربد الكبير.[16] وهذه المرافق وصفها الرحالة شوماخر في زيارته لإربد سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م[17] وأحصى فيها ١٣٠ بيتاً وكوخاً، وأشار إلى أن عدد

١- A-١: ١٠٧ و A-٢: ٥٠ و A-٣: ١.

٢- A-٦: ٢٠.

٣- A-٢: ٥٠، ٧٦.

٤- A-١: ١٠، و A-٢: ٥٠، وA-٣: ١.

٥- B-١٦: ٩٢، و A-٣: ١.

٦- A-٤: ١٠٢.

٧- دفتر أساسي يوقلمi (١٣٠٥هـ - ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٧م - ١٨٨٩م): ٤٤، وانظر: B-١٧: ٤٤.

٨- A-١: ١٢١ و A-٢: ٥٠.

٩- A-٦: ٢٠.

١٠- A-٤: ٩٩، ١٠١ و B-١٧: ٦١.

١١- A-٤: ١٠٢.

١٢- A-١٧: ١٠١.

١٣- العصر الجديد، عدد ١٢٨، ٦/ ١/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ٢- ٣.

١٤- A-٧: ٢١.

١٥- A-٧: ١٨.

١٦- A-٤: ١٧، ٢٠، ١٠٠.

١٧- Schumacher, Northern Ajlun, pp. ١٤٩ – ١٥٠.

سكانها يصل إلى ٧٠٠ نسمة، وفيها مبانٍ كثيرة، منها بيت الحكومة (السرايا) الذي تحيطه ساحة كبيرة وله جناحان، ومع أنه لا يتميز بشكل معماري خاص، لكنه انشيء ليؤمن الحاجات العسكرية، واهتم شوماخر بوصف حجارة الأبنية وأقواسها والسراديب في قلعة إربد التي يبلغ مقاسها ١٧٨ قدماً في كل الاتجاهات، كما وصف جامع إربد القديم، وهو بناء حسن التجهيز فيه منبر جديد ويضم مقام (الشيخ سعد)،[١] كما أشار إلى وجود ضريح أثري من الحجارة المنحوتة وعليها كتابة يونانية، قريب من مسجد إربد القديم.

إن تكرار الإشارة إلى تجديد الأبنية الرسمية، مثل مقر الحكومة أو السرايا ودار الوقف أيضاً، يؤكد على الاهتمام الرسمي بقصبة إربد وقضاء عجلون في هذه المرحلة بسبب ازدياد عدد سكانها، وتطور فعالياتها الاقتصادية، فقد زار والي سورية سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م – ١٨٨٣م قضاء عجلون، ووجد دار الحكومة فيها(ضيقة وبناءها غير منتظم، وأمر بإنشاء دار الحكومة فوق أحد الأبنية الأميرية الكائنة في محل مرتفع، حيث جعلت الطبقة السفلى فيها اصطبلاً يسع مائة حصان،[٢]وأمر ببيع الدار القديمة ليتم إعمار الجديدة بثمنها، ويبدو أن الوالي كان يريد في زيارته التجديد والإعمار، ذلك أنه اصطحب معه مهندس، أمره: (برسم هيئة الدار الجديدية، وسلمه للقائمقام لإجراء اللازم)،[٣] وفي نفس العام، بني الجامع الشريف أيضاً والمكتب (المدرسة الابتدائية) وهو مؤلف من (أربع محلات)[٤] وأعيد ترميم البركة، (وأكملت على هيئة حسنة)،[٥]وورد ذكر لمقابر إربد، ففي سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦ هـ/ ١٨٩٨م، ذكرت ١٠٨ مقابر إسلامية ومقبرتان غير إسلاميتين في قضاء عجلون عموما،[٦]أما في إربد فقد ذكرت دفاتر الطابو وجود خمس مقابر إسلامية، في مطلع القرن العشرين.[٧]

ازدهرت قرية الحصن في جوار إربد من قرى ناحية بني عبيد، وقد وصفها

١- هناك مقام باسمه تذكره دفاتر الطابو، لكنني لم أعثر على ترجمة له.

٢- جريدة سورية الشام ١٢٩٨هـ- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م ١٨٨٣م، عدد ٩١٥ في ٢٤ مايو ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

٣- المصدر نفسه، عدد ٩١٥.

٤- المصدر نفسه، عدد ٩٧٣.

٥- المصدر نفسه، عدد ٩٧٣.

٦- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٦.

٧- دفتر طابو إربد، رقم ٢٠: ١١٣، دفتر خاقاني مخصوص من ١ مارت ١٩٢٤م/ تشرين الأول ١٩٢٥م.

بيركهارت في زيارته لها في ١٤ أيار / ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م،[١] بأنها القرية الرئيسية في منطقة بني عبيد، وتقع على منحدر يسكنها أكثر من مائة عائلة منها ٢٥ عائلة مسيحية، يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية البطريركية بالقدس، ووصف بير كهارت الآثار الرومانية التي رآها في الحصن منحوتة في الصخر، وفي سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، كانت الحصن قرية كبيرة، فيها ثلاث حارات كبيرة، هي الحارة الشرقية والغربية والقبلية،[٢] وفيها ٥٢ داراً وعرصة في الحارة الشرقية، و ٨١ محلاً ما بين دار ودكان في الحارة الغربية، و ١٣٤ داراً ودكاناً في الحارة القبلية، وهي أكبر الحارات، وكان عدد دكاكين الحصن ٢٣ دكاناً و ١٤ طابوناً موزعة بين الحارات؛ ففي الحارة الشرقية سبعة طوابين، وأربعة في الحارة القبلية، وأشار سجل الأملاك إلى وجود ثلاثة يواخير في الحارة الغربية وأربعة في الحارة القبلية ، وعدد كبير من الآبار التابعة لهذه الحارات،[٣]وجباية في الحارة الشرقية،[٤] وساحة عمومية، [٥]وبيادر ومغارة،[٦] وطريق التبان،[٧] وطريق آخر يبلغ عرضه عشرة أذرع،[٨] وذكر الجامع في الحارة الغربية وحدد سجل الأملاك موقعه،[٩] وحدد أيضاً وقف الجامع،[١٠] وطريق الجامع، [١١] والساحة العمومية،[١٢]والآبار،[١٣]وتبان،[١٤] ومزبلة،[١٥] إضافة إلى خانين في نفس الحارة.[١٦]

١- Burckhardt, Travels, P. ٢٦٩.

٢- B-١٩: ١١٥ – ١١٤.

٣- B-١٩: ١١٥.

٤- B-١٩: ١١٥.

٥- B-١٩: ١٢٠.

٦- B-١٩: ١١٩.

٧- B-١٩: ١٣٢.

٨- B-١٩: ١١٦.

٩- B-١٩: ١٢٢.

١٠- B-١٩: ١٣١.

١١- B-١٩: ١٢٢.

١٢- B-١٩: ١٢١.

١٣- B-١٩: ١٣١.

١٤- B-١٩: ١٢١.

١٥- A-١: ١٥١.

١٦- B-١٩: ١٢٠، ١٥١.

أما الحارة القبلية وهي أكبر الحارات، فقد ضمت ١٣٤ داراً ودكانا، وأشار سجل الأملاك فيها إلى الكنيسة،[١] وبيت الخوري،[٢] والبيادر،[٣] والساحة العمومية،[٤] وعراق،[٥] ومغارة،[٦] ومزبلة،[٧] وتبان،[٨] وحواكير،[٩] ويبدو أن قرية الحصن تطورت بشكل كبير في أواخر ايام الدولة العثمانية، فقد زارها الأب أليكس مالون سنة١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، ووصفها بأنها (من الضياع الكبيرة) وأشار إلى أن عدد سكانها زاد نحو ألف نسمة في مدة ثماني سنوات،[١٠] وذكرت صحيفة البشير سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م أن عدد سكان الحصن يزيد على الـ ٤,٠٠٠ نفس،[١١]وربما كانت هذه الزيارة سبباً في رغبة (المجلس العمومي) في قضاء عجلون بنقل مركز القضاء سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م من إربد إلى الحصن، حيث أخذ الأمر طابعاً جدياً، (وردت الأوامر بلزوم تقسيم دائرة الحكومة في إربد وبيعها، ومساحتها تزيد على الأقل بما يعادل الأربعين دونما).[١٢] كما تمت المطالبة في الوقت نفسه، بمد خط السكة الحديدية إليها،[١٣] لنقل المحاصيل وتمهيداً لنقل المركز الإداري إليها، لكن هذه الفكرة التي استمرت حتى سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م لم تنفذ بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى،[١٤] وفي هذا الصدد يؤكد مراسل صحيفة البشير في عجلون، بأن: (الأهالي بالحصن يلهجون بكل سرور بعزم الحكومة على مدّ فرع حديدي من درعا إلى بلدة الحصن فبلدة جرش، وإيصاله بمحطة عمان، وقد فهمنا من المهندسين ما ينجم عن تمديد خط الفرع من الفوائد، حيث أنه يمرّ بقضاء عجلون المؤلف من ١٢٠ قرية، ماعدا عشائر

١- B-١٩: ١٢٣.
٢- B-١٩: ١٢٧.
٣- B-١٩، ١٢٣.
٤- B-١٩، ١٢٣.
٥- B-١٩، ١٢٥.
٦- B-١٩، ١٣٠.
٧- B-١٩: ١٢٤.
٨- B-١٩: ١٢٤.
٩- B-١٩: ١٣٣.
١٠- اليكس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، المشرق، عدد ١٢: ٥٢٤.
١١- البشير، عدد ٢٣٢٥، في ٥ تشرين الأول/ ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م.
١٢- المقتبس، عدد ٣٢٠ في ١٣١٨هـ/ ١٩١٠م: ٢ (مقالة نجيب فركوح).
١٣- المقتبس، عدد ٤٤٠ في ٦ آب ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م:١.
١٤- المقتبس، عدد ٥١١: ٣.

العربان المتواطنة من بني حسن، والذين يعدون بثلاثين قرية، ويسهل هذا الفرع على الأهالي والتجار أمر شحن الحبوب والفحم، والتي يصدر منها الوف القناطير سنوياً).[١]

ومن قرى الناحية أيضاً الصريح التي ازدهرت في المرحلة العثمانية المبكرة، حيث بلغ عدد سكانها في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وبالتحديد سنة ٩٥٠هـ/ ١٥٤٣م ٥٨ خانة و ٣٦مجرداً،[٢]وقد استمرت القرية في حال ازدهار، وظلت مسكونة دائماً، وبلغ تعداد سكانها سنة ١٣٠٠هـ- ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م- ١٨٨٤م ١٩٠ بيتاً،[٣] وقد ذكر سجل الأملاك فيها الجامع،[٤] والطريق الداخلي،[٥] والحواكير،[٦] والمزابل[٧]والبيادر،[٨] والمغر،[٩] ومزار لا نعرف اسم صاحبه،[١٠] إلا أن السجل لم يذكر وجود دكاكين أوسوق في الصريح وربما عاد هذا الوضع إلى قربها الكبير من سوق الحصن وإربد وهذا يشير إلى انصراف أهلها للزارعة وهو ما تؤيده الإشارات الواردة للقرية في سجلات المحاكم الشرعية.

تنطبق هذه الملاحظات على باقي قرى بني عبيد، فكلها مواقع زراعية، ومرافقها تخدم هذا الغرض، ففي كتم ذكر سجل الأملاك أن فيها سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٣م – ١٨٨٤م ٢٥ بيتاً،[١١] ومن مرافقها الجامع،[١٢]والمجنة،[١٣] وطريق،[١٤] والبيادر.[١٥]وحدد السجل

١- البشير عدد ٢٣٦٢، في ٦ شباط/ ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م.
٢- البخيت، ناحية بني الأعسر: ١٥٠، ١٥٢.
٣- ٤-A: ٢١ – ٢٥.
٤- ٤-A، ص ٢٢، ص ١٠٥، و ١٩-B: ٨٢.
٥- ٤-A: ٢٢، ٢٤.
٦- المصدر نفسه: ٢٣، ١٠٥.
٧- المصدر نفسه: ٢٢، ٢٣، ١٠٣، وانظر: دفتر اساسي، يوقلمه ١٣٠٥هـ- ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٧م- ١٨٨٩م: ٢٤.
٨- ٤-A: ٢٣، ٨٣، ١٠٤، ١٠٦.
٩- ٤-A: ٢٤، ١٠٨.
١٠- ٤-A: ٢٤، ١٠٨.
١١- ٤-A: ٤٠ – ٤١.
١٢- ٤-A: ٤٠- ٤١.
١٣- ١٧-A: ٣٣.
١٤- ٤-A: ٤٠- ٤١.
١٥- ١٧ -B: ٣٠، ٣٣.

أيضاً عدد بيوت حبكا سنة ١٣٠١هـ- ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٣م- ١٨٨٤م بـ ١٥ بيتا[١] ومنها مغارة وبيادر وجامع وطريق داخلي، وفي ناطفة أربعة بيوت فقط، فيها حواكير وبيادر،[٢] وفي شطنا ١٦ بيتاً،[٣] وفيها إشارات فقط للبيادر والمراعي دون أي ذكر للمرافق الأخرى المعتادة، أما عدد بيوت البارحة فقد بلغ سنة ١٣٠١هـ- ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٣م- ١٨٨٤م ثلاثين داراً، ومن مرافقها الجامع والمراعي،[٤] والمجنة، [٥] والمزبلة.[٦] وفي صمد، التي بلغت أملاكها سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م ١٣ بيتاً، وذكرت مرافق بسيطة منها الإشارة إلى بيت الخوري دون أن تشير إلى وجود مبنى خاص للكنيسة،[٧]أما في قرية المزار، فقد بلغت املاكها سنة ١٣٠١مالي/ ١٨٨٦م حوالي ١٠٢ داراً،[٨] ومنها مزار في وسط القرية،[٩] وعراق،[١٠] ومضافة،[١١] وجامع،[١٢]ودرب لم تحدد اسمها،[١٣]إضافة إلى الحواكير،[١٤] والمزبلة.[١٥]

وكانت إيدون قرية كبيرة، تضم سنة ١٣٠٩مالي/ ١٣١٠هـ- ١٣١٧هـ/ ١٨٩٢م – ١٨٩٩م ٩٣ بيتاً وخانة،[١٦] وفيها حارة شرقية وأخرى غربية، وتضم المرافق التالية، جامع في الحارة الشرقية،[١٧] وحاكورة ومزبلة في وسط إيدون.[١٨] ومزبلة أخرى في الحارة

١- ٤-A: ٥٧.

٢- ١٢- A: ١٦٧.

٣- ٤-A: ٨ – ٩.

٤- ٦- A: ٩٣، ٩٥، و ٩- A: ١٦ – ١٧، ١٧٣.

٥- ٩ – A: ١٦.

٦- ١٦ -B: ٣.

٧- ٦- A: ٢٠ و ١٩-B: ٨٤.

٨- ١٢- A: ١٠٩ -١١٣.

٩- ١٢- A: ١١٠.

١٠- المصدر نفسه: ١٠٩، ١١١.

١١- المصدر نفسه: ١١٠.

١٢- المصدر نفسه: ١٢٣.

١٣- ٩- A: ٢٣٧.

١٤- ١٢- A: ١٢٣- ١٢٤.

١٥- المصدر نفسه: ١٠٩.

١٦- ١٩-B: ١٤٢- ١٥٠.

١٧- المصدر نفسه: ١٤٧.

١٨- المصدر نفسه: ١٤٧.

الغربية،[١] وعراق ومغارة،[٢] إضافة إلى ١٧٧ ياخوراً وآبار وبيادر،[٣] ومقام عرفة في الحارة الغربية،[٤] وفي قرية هام، بلغ عدد بيوت سنة ١٣٠١مالي/ ١٢٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م حوالي ١٧ بيتاً،[٥] وذكرت مرافق كثيرة منها الحواكير ومغارة وقبر ابن شعلان،[٦] والبيادر،[٧] مع طرق متعددة، منها طريق إيدون وطريق ناطفة وطريق كفريوبا ورسم بيت يافا والطريق السلطاني،[٨] وجامع حام بن نوح وهو جامع قديم في هام وفيه مقام،[٩]إضافة إلى الآبار الرومانية القديمة.[١٠]

وكان في قرية جحفية سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٨٩م – ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م حوالي ٢٣ بيتاً مع أملاك أخرى، منها المجنة في القرية،[١١] والآبار،[١٢] ومزبلة،[١٣] ومغارة،[١٤] ووقف البير.[١٥]

أما في ناحية بني جهمة، فيمكن الإشارة إلى قرية فيها حسب سجل الأملاك لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م حوالي ٤٨ بيتاً،[١٦] وتتميز بآبارها، ومنها؛ بير الحاكورة والخلة والبيادر والفخ وأبو خرزة الشمالي والبطوم وبثين ودرة،[١٧] وأيضاً بمزاراتها،[١٨]

١- ١٩-B: ١٤٧.

٢- ١٩-B: ١٤٣.

٣- ١٩-B: ١٤٤- ١٤٨.

٤- ١٩-B: ١٥٠.

٥- ١٤-A: ٣٤.

٦- ١٧ -B: ٣٩ و ١٦ -B: ٨٦.

٧- ١٤ -A: ٣٤.

٨- ٤-A: ٦٧ و ١٦ -B: ٨٥ و ١٧- B: ٤٠ و ٣- A: ٧١.

٩- البخيت، ناحية بني الأعسر: ٢٠٤.

١٠- سجل ٢، حجة ٢٨٣: ١٤٢- ١٤٣، في ١٦ رجب ١٣٤٠هـ/ ١٤ مارس ١٩٢٣م.

١١- ١٧- B: ٣٩ و ١٦ -B: ٣٩.

١٢- دفتر أساسي يوقلمة، ١٣٠٥هـ- ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م- ١٨٩١م: ٨١.

١٣- ١٧- B: ٣٨، و ١٦ -B: ٨١.

١٤- ١٦ -B: ٨٢، و ١٧- B: ٣٨ – ٣٩.

١٥- ١٧- B: ٣٩.

١٦- ٦-A: ١٢٦.

١٧- ٦-A: ١٢٥ – ١٢٧.

١٨- ٦-A: ١٢٦.

ومنها مزار ثريا، ومزار آخر في وسط حوارة،[1] وزاوية الشيخ أبو القاسم مع وقف على الزاوية،[2]إضافة إلى الحواكير واليواخير.[3]

لم تذكر السالنامات وجود كنائس في إربد وقراها، في حين ذكرت سالنامات ولاية سورية لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م وجود أربع كنائس في الجولان،[4] وأول إشارة تصلنا عن طريق رحلة القس كلاين سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، الذي أشار إلى أن كاهنا واحداً من طائفة الروم الأرثوذوكس، كان يقوم على خدمة خمس عشرة قرية،[5] وأنه لا يوجد في هذه القرى كنيسة أومدرسة، وهي قرى، راجب، بورما، جزازة، هدد، مقبلة، سوف، ريمون، ساكب، عين جنا، عنجرة، عجلون، الخربة، فارة، حلاوة، اوصرة، وأورد كلاين إحصائية لمسيحيي السلط وعرجان وعنجرة وكفرنجة، ولم يشر إلى عدد مسيحيي الحصن مع أنه زارها، ووجد فيها سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م كاهنا أرثوذكسياً كبير السن وبسيطاً في مظهره وملبسه،[6]وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي، صراعاً بين الطوائف في الحصن بشكل خاص، أدى إلى بناء كنيسة للاتين في الحصن سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، وكان الأهالي اتخذوا بيتاً للصلاة فيه، وابتداء بسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م بنى الروم الأرثوذكس كنيسة مارجاورجيوس في الحصن، وتتابع بناء الكنائس في المنطقة بعدها.[7]

أما سالنامة ولاية سورية، فقد ذكرت وابتداء بسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أعداد الجوامع والمساجد في إربد ونواحيها، وسنوردها بالعودة إلى سالنامات ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م و ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م:[8]

١- A-٦: ١٢٥.

٢- البخيت، ناحية بني جهمة: ٥٢٧.

٣- A-٦: ١٢٥- ١٢٧.

٤- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م: ١٤٥. (اليرموك)

٥- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, P. ٣٢

٦- Ibid. ٣٤.

٧- هند أبو الشعر، إربد وجوارها : ١٣٨ – ١٤٥.

٨- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٥٦.

المكان	١٢٨٩هـ/١٨٧٢م			١٢٩٠هـ/١٨٧٣م		
	جامع	مسجد	مقام	جامع	مسجد	مقام
١- قضاء عجلون	١	-	-	١	-	-
٢- ناحية بني جهمة	١	٨	-	-	٨	-
٣- ناحية بني عبيد	-	٧	-	-	٧	-
٤- ناحية الوسطية	٢	-	٢	-	٢	٢
٥- ناحية الكورة	-	٧	٢	١	٩	٣
٦- ناحية الكفارات	٢	-	-	٣	١	-
٧- السرو	-	-	٥	٥	-	-
المجموع	٦	٢٢	٤	١٠	٣٢	٥

إن الصورة السابقة لقصبة إربد تشير إلى الاهتمام الرسمي بها، والتركيز على تجديد مراكزها الإدارية وتوسيعها وإعادة بنائها، وهي إشارة إلى اهتمام الدولة العثمانية بالقصبة، باعتبارها مركزاً لنواحي القضاء، وهي في الوقت نفسه، شهدت تطوراً حقيقياً وتزايداً في عدد سكانها وتنوعاً في فعالياتها الاقتصادية، أما النواحي الملحقة بها، فقد شهدت تطور بعض القرى إلى بلدات، وضمن هذه البلدات المرافق المتعددة، في حين احتفظت غالبية قرى النواحي التابعة لقصبة إربد في قضاء عجلون بطابعها الزراعي، وبقيت مرافقها تدل على هذه السمة حتى نهاية العهد العثماني، ومع ذلك، فقد ظهرت مرافق جماعية، أشارت إليها السالنامات في قضاء عجلون، مثل حمام، قهوة خانة(مقهى) وخان،[1] وهي مؤشرات لها دلالتها في التطور الاجتماعي للمنطقة.

السلط وجوارها وناحية عمّان:

ذكر دفتر مفصل لواء عجلون أن نفس السلط في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي كانت مكونة من ثلاث محلات هي؛ العوامل، الأكراد، القلعة، وأن

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٦- ٣٤٩.

مجموع سكانها بلغ ١٥٤ خانة، منها ١٠ خانات من النصارى،[1]أما مع نهاية القرن فقد ذكر فقط ملحتّي العوامل والأكراد[2] وعدد سكانها ٦٩ خانة فقط من المسلمين و ٢٥ خانة من النصارى. ويبدو أن قصبة السلط اتسعت في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وأصبحت تضم ثلاث محلات هي، الأكراد، العوامل، القطيشات، وهي المحلات التي ذكرها بيركهارت عند زيارته للسلط، وتضم العشائر المسلمة.[3] وتقع محلة الأكراد بين ساحة العين شرقاً، ورأس وادي الأكراد غربا، وما بين السفوح العليا للقلعة شمالاً، إلى منطقة الدبابسة المجاورة لحارة الجعة في الجنوب.[4]أما حارة العواملة فتقع بين ساحة العين غرباً وسفوح السلالم وخط البياضة شرقا، ومن سوق الاسكافية شمالاً إلى خط المخباصية شرقاً،[5] ويبدو أن محلة القطيشات أحدث منهما، حيث تعتبر امتداداً لمحلة العواملة، بعد أن اتسعت هذه المحلة نحو منطقة القلعة، وتقع ضمنها حارات متعددة تسكنها العشائر، وتتخللها الأزقة والخطوط المتفرعة جميعها من الساحة الرئيسية في القصبة.

أدى اتساع قصبة السلط واجتذابها لأعداد كبيرة من السكان، إلى ظهور محلات جديدة، هي محلة الجدعة ومحلة الأغراب أوالنوابلسة،[6] ويبدو من دراسة تركيبة الحارات في كل محلة، أنها تضم أبناء العشيرة الواحدة، لكنها مع الوقت اتسعت لتضم عشائر متداخلة بصلة النسب أو القرابة، في حين سكنت العشائر المسيحية في حارة واحدة ابتداء، لكنها اختلطت مع الوقت بالعشائر المسلمة في القصبة، وامتدت مساكنها بينها.

يشير تخطيط قصبة السلط إلى طابع الإسلامي، فكما هو الحال مع قصبة إربد، فإن وسط القصبة يضم المسجد الجامع والسرايا أو دار الحكومة والمرافق الملحقة بها، ويرتبط وسطها بالطريق السلطاني وطريق الحج، ولا بد من الإشارة إلى القلعة، وتقع في أعلى تل القصبة، وقد رممها العثمانيون عندما أعادوا توطيد الأمن في البلقاء، وذكرها القس كلاين عند زيارته للسلط سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٩م،[7] ويبدو أنها شهدت توسعاً جديداً سنة

١- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ٢٧.

٢- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (١٨٥): ٤٤.

٣- Burckhardt, Travels, pp. ٣٣٨- ٣٤٩.

٤- محمد خريسات، السلط، دراسة عمرانية بشرية، مجلة دراسات، م ١٣، عدد٤: ٧٢.

٥- المصدر نفسه: ٧٣.

٦- جورج طريف، السلط وجوارها: ٢٣٩.

٧- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, P. ٣٩.

١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م عندما مرّ بها الرحالة الإنجليزي كوندر،[١]فاصبحت الثكنة العسكرية في القلعة مركزاً أمنياً للسيطرة على البلقاء، وضبط تحركات القبائل البدوية في المنطقة.

يبدو أن السرايا في قصبة السلط هي أقدم بناء ادراري أقامته الدولة العثمانية، وقد ذكرها القس كلاين في زيارته،[٢] وتقع قرب ساحة العين في محلة الأكراد،[٣] وقد ساهم الموظفون والسكان في بنائها بتبرعاتهم،[٤]ووصفها مندوب البشير سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م بأنها بناء مكون من طابقين ضمن ساحة واسعة، وقد خصص الطابق الأول سجناً للموقوفين،[٥] في حين استخدم الطابق الثاني مقراً لرئيس الدرك والجنود، ولإدارة القائمقامية والمعاونين، ولمحكمة السلط ومدير الصحة فيها أيضاً،[٦] وهذا يعني أن السرايا هي المجمع الرئيس للسلطة في قضاء، إضافة إلى الضابطية في المخفر، الذي بني سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م و أسهم الموظفون ببنائه بتبرعات نقدية.[٧]

ورد ذكر لأقدم مسجد في القصبة في محلة الأكراد وهو (المسجد القديم) وربما كان هو موقع المسجد القديم المذكور في دفتر مفصل لواء عجلون،[٨]وقد ذكرته سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، ويفهم منها أن المسجد قديم، وأن توسعاً في البناء جرى عليه في هذه السنة بسبب زيادة وارداته من تبرعات الاهلين،[٩]إلا أن أقدم وصف للمسجد وصلنا عن طريق الرحالة بيركهارت عندما زارد السلط.[١٠]وفي قصبة السلط جامع آخر أحدث منه، يعرف باسم (الجامع الصغير) بني في ١٣ ربيع الأول ١٣٢٤هـ/ ٧ نيسان ١٩٠٦م،[١١] ويقع في نهاية شارع الحمام، ويتكون من طابقين، كما تضم قصبة السلط

١- Conder, Heth and Moab, P. ١٨٣.

٢- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٣٩.

٣- يلاحظ الباحث جورج طريف أن موقع السرايا القديم هو نفس موقع المحافظة الحالية في السلط، السلط وجوارها: ٣٢١.

٤- البشير، عدد ٩٨١، سنة عشرون، في ٢ ايلول ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ٢.

٥- انظر أيضاً: المقتبس، عدد ١٢٥٨ في ٢٩ شعبان ١٣٣١هـ/ ٢ آب ١٩١٣، سنة رابعة: ٢.

٦- البشير، عدد ٩٨١، سنة عشرون، في محرم ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م: ٢.

٧- البشير، عدد ١٠٥٧، في ٢٥ كانون الثاني ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م. سنة ٢٤: ٣.

٨- البخيت والحمود، دفتر مفصل (٩٧٠): ٢٧.

٩- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٦.

١٠- Burckhardt, Travels, pp. ٢٤٨ – ٢٤٩.

١١- جورج طريف، السلط وجوارها: ٣٢٣.

كنائس للروم الأرثوذكس واللاتين والبروتستانت[١] ومقام للخضر قرب كنيسة الروم الأرثوذوكس.[٢]

يبدو أن توفر الأمن في قصبة السلط، أدى إلى ازدهارها وتحولها ابتداء بسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م إلى منطقة مستقرة، حيث بدأت تستقطب الوافدين والتجار. ذكر الرحالة تريسترام أنه عند زيارته للقصبة سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م وجد مشقة في السفر بسبب عدم توفر الأمن،[٣] وأكد بأن المواطنين كانوا يدفعون الخاوة للبدو، لكنه في زيارته الثانيو لها سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م وجد التجارة مزدهرة والأمن مستقر في القصبة، ووصف الدكاكين في سوق القصبة، وحدد نوعية السلع من أقمشة محلية وأجنبية وأدوات وبضائع، ويفهم من ملاحظات مبكرة لبير كهارت عند زيارته للقصبة، بأنها تجتذب تجار إربد والكرك ومعان، وذلك مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وأكد بأنه رأى فيها عشرين دكاناً،[٤] في حين تبدو إشارة سالنامة ولاية سورية لعدد الدكاكين في السلط سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م مبالغ فيها، فقد ذكرت بأنه يوجد في السلط ٢١٥ دكاناً،[٥] في حين أشارت سجلات الأراضي إلى أنها لاتزيد عن ١٤٨ دكانا،[٦]وهو عدد كبير، يؤكد استقرار الأمن في القصبة، مما دفع إلى زيادة عدد السكان وتعدد المرافق وتنوع النشاطات الاقتصادية، وبالتالي لا جتذابها لعدد كبير من الوافدين، مما أدى إلى نشوء محلة جديدة عرفت باسم **(محلة الأغراب)**.

ومن المرافق المذكورة في القصبة، إضافة إلى السرايا والجامع القديم والجامع الجديد والكنائس والسوق، والمقابر، فقد ورد في سجلات الطابو ذكر خمس مقابر إسلامية في السلط، [٧] وخمس مقابر مسيحية لمختلف الطوائف،[٨] إضافة إلى دار التلغراف التي تم

١- المصدر نفسه: ٣٢٩ – ٣٤٣.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٨٠.

٣- Tristram, The Land of Moab, p. ١٥٩.

٤- Burckhardt, Travels, pp. ٣٤٨ – ٣٤٩.

٥- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٨ – ٣٤٩.

٦- جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٥٨.

٧- جورج طريف، السلط وجوارها: ٤٧١.

٨- المصدر نفسه: ٤٧٣.

افتتاحها سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، [١] ومدبغة تقع قرب عين الجادور،[٢] ومجموعة من المطاحن التي تقع قرب مساقط المياه، وقد بلغ عدد الطواحين في السلط نفسها ١٣ طاحونة، في حين ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٧م أن عدد الطواحين ٣٠ طاحونة،[٣]وهو على الأغلب مجموع الطواحين في البلقاء كلها.

ومن مرافق السلط المذكورة المقاهي، وكان في السلط قهوة في محلة العواملة،[٤] وأيضاً الأفران، وقد ذكر فرن في حارة الجدعة بالقصبة، وفرن في ساحة العين أيضاً، وثالث في محلة العوامل ورابع في محلة وادي الأكراد،[٥] ومن مرافقها أيضاً الخانات، وقد ورد ذكر لخان في محلة العواملة وأربعة خانات بقصبة السلط في محلة وادي الأكراد،[٦]إضافة إلى مستوصف طبي أنشأته البعثة الطبية الإنجليزية سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٧٣م،[٧] ويذكر أيضاً من مرافقها الحمامات، ومنها حمام بستان الحمامات في القصبة وحمام ثان في محلة الجدعة قرب ساحة العين.[٨]

عن أهم معالم القصبة القلعة، وتقع على أعلى تل فيها،[٩] وهي من بناء الملك المعظم شرف الدين عيسى ابن الملك العادل سنة ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م، وقد مرّ بها الرحالة الإنجليزي كوندر عند زيارته للسلط سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، وأشار إلى أن الأتراك جددوا بناءها مؤخراً،[١٠] هي ملاحظة لها أهميتها، لأنها تؤكد على محاولات الدولة لتأكيد حضورها الأمني والإداري، وعلى تزايد النشاط وعدد السكان في القصبة من جهة أخرى.

١- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣٢٧، و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٦٦.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٨.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٩.

٤- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٣٥٢.

٥- المصدر نفسه: ٣٥٣، وراجع سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٩.

٦- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٣٥٦.

٧- Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, vol I. p. ٢٤٠.

وانظر أيضاً: Baedeker, Palestine and Syria, P. ١٣٧.

٨- الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء: ٣٥٨ – ٣٥٩.

٩- حنان الكردي، القلاع الاثرية في الأردن، وزارة السياحة والآثار، عمان، ١٩٧٤: ٢٨.

١٠- Conder, Heth and Moab, p. ١٨٣.

تفاوت عدد النواحي والقرى التابعة لقصبة السلط حسب التقسيم الإداري المتغير، واعتباراً من سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م ذكرت سالنامة الدولة العلية العثمانية، ومن بعدها سالنامات ولاية سورية، أعداداً متفاوتة للقرى والمزارع التابعة لها، وكانت تتفاوت مابين ٩– ٢٥ قرية، ففي الوقت الذي أشارت فيه سالنامة سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م إلى أن عدد القرى١٢ قرية،[١] فإنها ذكرت في سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م أن العدد هو ٢٥ قرية، [٢] وأصبح العدد في سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٧م عشرة فقط،[٣] في حين بلغ عدد المزارع مع مطلع القرن العشرين ٢١ مزرعة،[٤] وضمت هذه القرى والمزارع مرافقاً أشارت إليها المصادر، منها الطواحين؛ وتتوزع على كل من يرقا طاحونتان، الرامة طاحونة، الرميمين طاحونة، الرمان طاحونة، الطوال طاحونتان، ماحص ٤ طواحين، سيل الزرقاء طاحونة، دامية والشقاق طاحونة واحدة، العارضة طاحونة، وادي البحاث طاحونة، علان طاحونة، [٥] وكان في منطقة دامية بالغور خان ومقهى زاره الرحالة ميرل عندما مر بمخاضة النهر،[٦] وقد أشارت إليه سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.[٧]

ذكرت المصادر الكنائس والأديرة في السلط وجوارها، وهي كنيسة اللاتين في السلط قرب ساحة العين، وكان السكان المحليون اتخذوا لأنفسهم بيتاً لإقامة الشعائر الدينية على الطقس اللاتيني قبل بناء زيارة البطريرك اللاتيني في القدس للسلط سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، بدأ البناء وانتهى في سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٧٠م،[٨] والبناء مؤلف من طابقين، وبُني قربه دير لسكن الراهبات سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٨٦م،[٩] وهناك دير آخر لطائفة اللاتين في الفحيص، وكنيسة ما زالت قائمة حتى الآن، أنشئت سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م،[١٠]

١- سالنامة الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ٦١٨.

٢- سالنامة الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٣٨٤.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٦٧.

٤- سالنامة الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م: ٧٤١, سالنامة الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م: ٧٤٧.

٥- جورج طريف، السلط وجوارها: ٦٢٦.

٦- Merrill, East of The Jordan, p. ١٩٨.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٣٤٨.

٨- Medebielle, Salt, pp. ٣٥ – ٥٢.

٩- Ibid, p. ٢٤.

١٠- Medebielle, Salt, p. ٦٤.

وثالثة في الرميمين، وهي بلا شك أقيمت في زمن لا حق لكنيسة الفحيص والسلط،[١] أما طائفة الروم الأرثوذكس فقد بنت كنيسة في محلة القطيشات بالسلط، ثم جددتها لاحقاً،[٢] وذكرها بير كهارت وأكد أنها أقدم من سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، وذكرها بيديكر أيضاً سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م،[٣] وهناك كنيسة ثانية للروم الأرثوذكس قرب مقبرة الجادور لكننا لا نعرف تاريخ بنائها،[٤] أما في الرميمين فقد ذكر الرحالة وجود كنيسة لطائفة الروم الأرثوذكس،[٥] وفي سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م أقيمت أول كنيسة للبروتستانت في محلة الأكراد،[٦] وذكرها الرحالة ميرل سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٦م.[٧]

هذه الكنائس على ما يبدو بنيت بأيدي بنائين من خارج القضاء والقصبة من الوافدين وخاصة من أهالي نابلس والقدس والناصرة، فقد بنيت كنيسة اللاتين في السلط بأيدي بنائين أحضرهم الأب J. Moretain، وكذلك الحال مع دير الراهبات في السلط.[٨] والأب موريتان هو مؤسس إرسالية بيت ساحور، ويبدو أن ازدياد عدد أبناء الطائفة كان يؤدي بالتالي إلى توسعة مبنى الكنيسة، كما حدث مع دير اللاتين في السلط.

ناحية عمان:

إن التغيرات الكبيرة التي طرأت على ناحية عمان، يجعلنا نتناولها بشكل تفصيلي، إضافة إلى قضاء البلقاء وقصبة السلط، فمصطلح البلقاء إداري، يشمل أقضية نابلس والسلط والكرك ومعان حسبما يرد في السالنامات العثمانية أحيانا،[٩] أما ناحية عمان فتضم الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية من البلقاء، وقد تمتعت بخصوصية، جعلتها موضع اهتمام

١- Freer, In a Syrian Saddle, p. ١٤٨, Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, p. ٢٣٩.

٢- Burckhardt, Travels, pp. ٣٤٩ – ٣٥١.

٣- Baedeker, Handbook, p. ١٣٨.

٤- Freer, In A Syrian Saddle, p. ١٤٨, Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, p ٢٣٩.

٥- Warren, Charles, East of the Jordan (P. E. F) pp. ٣٠٤- ٤٠٥.

٦- Rogan, The ١٨٦٨ Travel, p. ٤٥.

٧- Merrill, East of the Jordan pp. ١٩٦ – ١٩٧.

٨- Medebielle, Salt, pp. ١٩- ٢٠,p.٢٢,p. ٣٠.

٩- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٤٢, وانظر: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١: ١٠٧ – ١٠٨ و سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ١٣٤.

الدولة العثمانية، حيث ورد اقتراح إداري لا ستحداث ولاية جديدة في سورية، هي ولاية عمان أو معمورة الحميدية، لتكون عمان مركزها، وتضم سنجق الكرك وقائمقاميات معان والشوبك وحسبان والسلط وعين الزرقة،[١] وذلك بعد تزايد المطامع الأوروبية الواضحة في المنطقة. وقد بررت الوثيقة التي أعدها الصدر الأعظم كمال باشا سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م - ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م، موجبات المشروع بتوفير المياه والماشية، وكثرة عدد السكان، وسهولة التنقل بين أجزائها لتحريك الطابورين النظاميين، والطابور الرديف في القدس، وتمهيداً لإخضاع العربان لأوامر الدولة، وللسيطرة على طريق الحج الشامي، وبناء على هذه الوثيقة، فقد وردت اقتراحات باتباع خطة جديدة، وتتمثل بإعادة توزيع القوات العسكرية، واتخاذ الإجراءات الخاصة بفرز أراضي القبائل البدوية وتعميرها، وجلب المهاجرين لإسكانهم فيها، واعتماد مناطق وعين الزرقة وجرش والسلط لإسكانهم،[٢]ومع أن هذا المشروع لم يصبح حقيقة إدارية، إلا أن الدولة في إجراءاتها اللاحقة، طبقت جزيئاته، وذلك بالحد من سلطة بدو المنطقة وإسكان المهاجرين في المناطق التي تتوفر فيها المياه لمواجهة القبائل البدوية المتنفذة، وكان على رأس الأولويات، استمالة الدولة للقبائل البدوية المسيطرة على طريق الحج، بفرض الرواتب لشيوخها، والعمل على ترسيخ سلطة الدولة في المنطقة بوضع المهاجرين في مواجهة هذه القوى التقليدية، و تفويضهم الأراضي الزراعية، واستخدامهم في توطيد الأمن، بإشراكهم في القوة الضابطة، ثم أخيراً، بربط أجزاء الدولة وضمان حضورها، عن طريق إدخال وسائط البوسطة والتلغراف وسكة الحديد الحجازية، لإضعاف هيمنة القبائل البدوية على المنطقة.

ذكرت السجلات العثمانية المبكرة، أسماء العشائر البدوية في البلقاء،[٣]ولهذه العشائر سطوتها وحضورها منذ مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي بشكل أو بآخر، وكان ترتيب القبائل في فترة التنظيمات يتمثل في عرب بني صخر (عرب الزبن، الهقيش، الغبين، خضير، الكعابنة) وعرب سليط والعميرات والبحرات، وعرب البلقاء

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٨٩- ٩٣.

٢- Sahilioglu, Halil, A Project for the Creation of Amman Vilayet, (١٨٧٨), Studies on Turkish-Arab Relations, Annual ٥, ١٩٩٠, pp. (٢٩ – ٤٣) pp ٣١ -٣٣.

وسنشير إليه لاحقا هكذا: Sahilioglu, A Project.

٣- البخيت والحمود، دفتر مفصل لواءء عجلون (١٨٥): ٤٢، ٥١، ٨٩، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ٢٥، ٣٠.

(العوازم، الأزايدة، الغنيمات) وعرب عمان (الحنيطيون، الحديد، الدعجة) وعرب عباد والعدوان والعجارمة، وقد شهدت المنطقة قدوم أول مجموعة وافدة سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م من المصاروة، حيث استقروا في مزرعتي سحاب وسلبود، وفوضت لهم الدولة ما مساحته عشرة آلاف دونم فتوطنوها مزارعين،[١] وقدم التركمان إلى قرية الرمان سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٦م،[٢] ويلاحظ أن بعض عشائر بني صخر اتبعت في هذه المرحلة سياسة التوطين في الخرب واستغلالها، وترتب على ذلك، استقدام عناصر من أهالي قرى نابلس والقدس والخليل لفلاحتها، فجلبوا اسرهم واستقروا، وعمل هؤلاء الوافدين أساسا بالزراعة، ثم بالتجارة وأعمال أخرى، وتم إحياء قرى خربة مثل، منجل، القسطل، نتل، خربة ام العمد، جلول، ماعين، اللبّن، الطنيب، الرجيب، الجويدة، النقرة، وشهدت مادبا أيضاً، هجرة أخرى داخلية من قصبة الكرك، لحمائل مسيحية استوطنت مأدبا وماعين ابتداء بسنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، بترتيب من الإرسالية اللاتينية في القدس، وبمساعدة القنصل الفرنسي المقيم فيها.[٣]

مع منتصف السبعينات، بدأت جماعات من المهاجرين من أراضي القفقاس تصل المنطقة، وفي سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٦م، قدم الشيشان إلى عمان، واستقروا فيها سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م بأعداد قليلة، ثم بدأوا واعتباراً من سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٨م بالاستقرار في ا لزرقاء والرصيفة، وفوضت الدولة لهم أراضيها،[٤] ومع مطلع سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م بدأ أول فوج من المهاجرين الشراكسة يصل عمان، ومن بينهم خمسين خانة من قبيلة الشابسوغ،[٥]ووصلت جماعة أخرى إلى وادي السير سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م،[٦] وتوالى وصول المهاجرين إلى المنطقة مع قدوم قبيلة أنوخ سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م حتى بلغ عدد المهاجرين إلى عمان سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، حسب إحصائية سالنامة ولاية سورية ٥٠٠ خانة.[٧]

١- البشير، عدد ٥١٣، في ٨ شوال ١٣٢٨ هـ/ تشرين الأول ١٩١٠م: ٢.

٢- Rogan, The Ottoman, pp. ١٢٤ – ١٢٥.

٣- Conder, The Survey of Eastern Palestine, p. ٢٩١.

٤- الاتحاد العثماني، عدد ٢٤، في ٢٠ شوال ١٣٢٦هـ/ ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م: ٢.

٥- Lewis, Nomads, p. ١٠٧.

٦- Conder, Heth and Moab, p. ١٦٢, Oliphant, The Land of Gilead, pp. ٢٦٢ – ٢٦٤, Lewis, Nomads, p. ١٠٧.

٧- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٨٠.

تزايدت أعداد المهاجرين واعتباراً من سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، واستوطنوا محلة جديدة في عمان، عرفت باسم (محلة المهاجرين)[١] وتوزع المهاجرين على محلات الأبزاخ والقبرطاي والشابسوغ، واستوطن بعضهم الرصيفة وناعور ووادي السير، ونتيجة تزايد الهجرة واتساعها، أصدرت الدولة العثمانية سنة١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م قانونا جديداً للإسكان، تضمن تحديد أساليب ووسائل إسكان المهاجرين المسلمين في السلطنة العثمانية، حيث صادق عليه السلطان، وتم نتيجة لإقراره، الموافقة على إقامة قرى جديدة لإسكان المهاجرين، وبناء البيوت لهم، وتفويضهم الأراضي الزراعية، وإمدادهم بالبذور والبقر والآلات الزراعية المتوفرة، ونص القانون أيضاً على ضرورة توفير التعليم لهم ببناء المساجد والكتاتيب،[٢] وكانت الدولة تولي المهاجرين جلّ اهتمامها، فقد قام قائد الدرك خسرو باشا سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م بالحضور إلى عمان، والإشراف على إسكان ثمانمائة مهاجر وبناء مساكن لهم،[٣]مما شجع عناصر أخرى جديدة على الهجرة، فوصلت مجموعات من اللازكي والداغستان إلى عمان ابتداء بسنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م،[٤] وترتب على هذا الوضع الاستثناء للمنطقة، استحداث مرافق جديدة تتناسب مع سرعة التغير السكاني ومداه، حيث بدأ الوافدون من أهالي قرى فلسطين ببناء المساكن في القرى الخربة التي استقروا فيها وفلحوها، وانتشرت الطواحين وازداد عددها بسبب الكثافة السكانية المفاجئة، وازداد بالتالي عدد الأفران والطواحين،[٥] وظهرت مهن جديدة، وبدأ الامتزاج التدريجي بالمصاهرة والاختلاط بين العناصر المختلفة، وظهرت آثار لنمط معيشة جديدة في الأثاث والصناعات اليدوية التي يتقنها الشراكسة والعناصر الأخرى، إضافة إلى ظهور مرافق أخرى مصاحبة لهذا التغير مثل المقاهي والمطاعم.[٦]

لاحظ مندوب صحيفة المقتبس سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م أثناء زيارته لعمان وجود

١- حغندوقة، محمد خير، الشركس، أصلهم، تاريخهم، عاداتهم، تقاليدهم، هجرتهم إلى الأردن، مطبعة رفيدي، عمان ١٩٨٢م: ٤٦.

٢- البشير، عدد ١٧٣٦، في ١٥ كانون ثاني ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م: ٣.

٣- البشير، عدد ١٥٣٦، في ١٤ نيسان ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م: ٢.

٤- المقتبس، عدد ٥١٣، في ٨ شوال ١٣٢٨هـ/ ١ تشرين الأول ١٩١٠م: ٢.

٥- نوفان الحمود، عمان وجوارها : ١٩٤.

٦- المصدر نفسه: ٢٣١.

منطقة استيطان واسعة، امتدت ما بين المحطة والقصبة،حيث سكنت ٧٢ عائلة، [١] وهو وضع طبيعي ومتوقع، بسبب نشوء محطة عمان للخط الحديدي الحجازي، وأصبحت عمان ما بين سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م و ١٣١٨هـ/١٩٠٠م مكونة من : محلة الشابسوغ ومحلة القبرطاوي ومحلة الأبزاخ ومحلة راس العين ومحلة الأغراب، إضافة إلى محطة عمان،[٢] واشتملت محلة الشابسوغ على ١٢٠ خانة سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٢م وتضم مناطق المدرج الروماني وسفوح جبل القلعية المقابلة له، وقد امتدت المحلة على جانبي الطريق السلطاني، وأقيم جسر سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، ليربط أطرافها الجنوبية والمشالية ويحدّ من طغيان السيل على أطرافها في فصل الشتاء، وفي المحلة دار الحكومة (السراي) وجامع الشابسوغ والبلدية التي أقيمت سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، ومبنى البوستة والتلغراف قرب دار الحكومة، إضافة إلى خمس وثلاثين دكاناً يشكل السوق فيها، إضافة إلى مصبغة ومكتبين للتعليم.[٣]

أما محلة القبرطاوي فبلغت خاناتها سنة ١٣٠٨مالي/ ١٨٩٢م ١٣٩ خانة، وأكثرها تتجمع حول الجامع العمري،وفي أسفل جبل القلعة، ويخترق هذه المحلة الطريق السلطاني، وقد اتسعت بعد قدوم مهاجرين جدد، وانضمامهم إلى القدامى، وأصبحت تعرف باسم القبرطاوي القديمة والقبرطاوي الجديدة، وفيها الجامع العمري وجامع القبرطاوي وكُتّاب ومخفر وسبيل تركي أقيم عند مدخل الجامع العمري. [٤]

يبدو أن محلة الأبزاخ أصغر من المحلتين السابقتين، فقد بلغ مجموع خاناتها سنة ١٣٠٨مالي/ ١٨٩٢ بنحو ٣٥ خانة، وفيها تسعة دكاكين وجامع، أما محلة راس العين فسكنتها قبيلة القبرطاوي سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، وفيها ١٢٩ خانة، وفي المحلة جامع ودكاكين تابعة للمحلة، [٥] وبسبب تزايد أعداد الوافدين إلى عمان، ظهرت محلة جديدة تحمل اسم (محله الأغراب) وتتصل بمحلة الشابسوغ من جهة الشرق، إضافة إلى محلات حابسو في سوق عمان بمحلة القبرطاوي، ومحلة الأشرفية، ومحلة عزيزية، ومحلة المسيحيين، وفيها مدرسة لطائفة اللاتين.[٦]

١- المقتبس، عدد ٥١٣، في ٨ شوال ١٣٢٨هـ/١ تشرين الثاني ١٩١٠م: ٢.

٢- نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٢٢٢-٢٣٥.

٣- المصدر نفسه: ٢٢٢-٢٢٥.

٤- المصدر نفسه:٢٢٥-٢٢٨.

٥- نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٢٢٩.

٦- المصدر نفسه:٢٣٠-٢٣١.

أما قرية مأدبا، فيبدو أنها اتخذت طابع التقدم المتسارع، فقد استوطنتها العشائر المسيحية القادمة من الكرك سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م وتكونت ابتداء من المناطق المحيطة بدير اللاتين قرب التل، [١] ومع مطلق القرن، كانت تتكون من ثلاث محلات هي، محلة العزيزات في الجزء الجنوبي، والكرادشة في الجزء الشمالي الغربي، والمعايعة في الجزء الشرقي، ويمكن فهم هذا التطور المتسارع بسبب استغلال العشائر المهاجرة لمرافق الخربة القديمة، مثل حجارة البناء والآبار القديمة، كما أن دعم إرسالية اللاتين للأهالي ابتداء، شكل دافعاً قوياً لهذا التسارع، وكانمن معالمها العمرانية السرايا أو بيت الحكومة في الزاوية الشمالية الشرقية من التل، وقد بنيت زمن المتصرف رشيد باشا بحدود سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، [٢]ودار البلدية ومركز البرق والبريد وقد أقامته الدولة سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، [٣] ومن معالمها كنيسة اللاتين التي بنيت سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ودير الراهبات وقد بني في السنة نفسها، وكنيسة الروم الأرثوذوكس المعروفة باسم كنيسة القديس جورجيوس في الجهة الشمالية الغربية من مأدبا، وتم توسيع البناء سنة١٣١٤هـ/١٨٩٦م، والحق بهذه الإرساليات مدارس للذكور والإناث تابعة للإرسالية اللاتينية، إضافة إلى مكتب مأدبا الحكومي وقد ذكرته سالنامة نظارة المعارف سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م ويعود زمن إنشائه إلى سنة ١٣٢٨هـ/١٩٠٠م. [٤]

تم إنشاء مستشفى للعسكر العاملين بالسكة الحديدية سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م[٥] وبسبب استيطان المهاجرين الشراكسة في وادي السير وناعور، فإن المحلات ارتبطت بالقبائل التي نزلتها، ففي وادي السير ظهرت محلات الأبزاخ والبازادوغ، ويخدم كل محلة جامع أوقف عليه الأهالي الأوقاف من أراضٍ وأملاك إضافة إلى مكتب ابتدائي في البلدة، [٦] أما في ناعور التي سكنها المهاجرون الشراكسة بواقع ٧٦ خانة، فكان فيها محلة للمسيحيين من أهالي السلط أساسا، [٧] وفيها جامع يخدم محلة الشراكسة،ومكتب تلغراف أنشىء فيها

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها : ٢٣٦.

٢- المقتبس، عدد ٥٥٣، في ١٩ ذي الحجة ١٣١٨هـ/٣١ كانون الأول ١٩٠٠ :١.

٣- العصر الجديد، عدد ١٢٠، في ١٥ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/٢٧ كانون الأول ١٩٠٩م، السنة الأولى : ٣.

٤- سالنامة نظارة المعارف العمومية: ٥٤٢.

٥- البشير، عدد ١٥٣٣، سنة ٣٣، في ١٧ آذار ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٢.

٦- نوفان الحمود، عمان وجوارها :٢٤٢-٢٤٥.

٧- المصدر نفسه: ٢٤٥- ٢٤٦.

سنة ١٣٣٠مالية / ١٩١٣م. [١]

قصبة الكرك ونواحيها:

عندما زار الرحالة تريسترام قصبة الكرك سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ذكر أن القصبة محاطة بسور، [٢] الا أن السور تعرض للهدم سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م، عندما اتخذت الدولة العثمانية قصبة الكرك مركزاً للمتصرفية، [٣] وكانت سرايا الحكومة بحارة الحميدية، ويبدو أنها بنيت بعد تأسيس المتصرفية بعامين، (١٣١٣هـ/١٨٩٥م) [٤] وقد أشار تريسترام إلى محلات القصبة وهي محلة المسلمين، [٥] ومحلة المسيحيين، [٦] واهتم بالحديث عن الأهالي، ومن بين أهم المعالم العمرانية والمرافق الهامة في المحلتين، الجامع الحميدي ويقع بالقرب من سرايا الحكومة، وهو بالتأكيد المسجد القديم في القصبة، إلا أن هناك إشارة إلى ترميمه وتوسيعه سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.[٧] ومن المؤكد أن زيادة عدد السكان دعت إلى بناء جامع جديد يعرف بالجامع العمري بحارة المسلمين، وذلك في عهد متصرف الكرك، محمد رشيد باشا سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، [٨] وهي إشارة صريحة للحاجة إلى بناء مرافق جديدة نتيجة للتطورات القائمة في القصبة، حيث أصبح لكل محلة حارات متعددة تسكنها العشائر، ويفهم من السجلات المحلية أن لكل عشيرة حارة مستقلة داخل هذه المحلات، سواء أكانت عشائر مسلمة أم مسيحية.

أما في محلة المسيحيين، فقد أشارت السجلات إلى وجود كنيسة القديس جورجيوس للروم الأرثوذكس،وهي كنيسة قديمة بنيت سنة ١٢٦٤هـ/١٨٧٨م، وربما كانت أقدم الكنائس في القصبة، ثم كنيسة اللاتين، وبنيت ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، [٩] ويبدو أن تزايد

١- المصدر نفسه: ٢٤٦.

٢- Tristram, The Land of Moab, PP. ٧١-٧٢.

٣- Libbey and Hoskins . The Jordan Valley, Vol١.I. ٣٤٦.

٤- مذكرات عودة القسوس، مركز الوثائق والمخطوطات،الجامعة الأردنية، وقد أحرق الأهالي السرايا في فترة هية الكرك. انظر المقتبس، عدد ٥٥٣، في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٩هـ/١٩١٠م: ٢، السنة الثانية.

٥- Tristram, The Land of Moab, P. ٥٠.

٦- Ibid, P. ٨٦.

٧- المقتبس، عدد ٥٨٨: ١. وراجع : سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٣٠٨.

٨- المقتبس، الحوراني، عمان الكرك، عدد ٥٥٧: ١.

٩- Baedeker, Palestine and Syria, p. ١٥٤.

عدد الأهالي ودخول الإرسالية اللاتينية إلى المنطقة، ساهم في تنشيط المرافق الدينية في المحلة،ولا بد وأن نلاحظ أن محلة المسيحيين شهدت هجرة كبيرة لعشائر مسيحية في هذه الفترة من قصبة الكرك إلى قريتي مأدبا وماعين، وأن عدد المهاجرين كان كبيراً، وفي الوقت نفسه، فإن خلافات حقيقية جرت بين السكان على توزيع الأراضي واقتسامها، مما يشير صراحة إلى تزايد أعداد العشائر المسلمة والمسيحية على حد سواء. (١)

ذكرت سالنامات ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، أن القرى التابعة لقصبة الكرك ثلاث فقط، (٢) ويبدو أن عددها تزايد بشكل كبير بعد أربع سنوات فقط، وهي إشارة إلى زيادة طبيعية في عدد السكان، ذكرت سالنامة دولة عثمانية لسنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، بأن عدد القرى بلغ ٢٥ قرية، (٣) وبعدها بخمس سنين، ازداد العدد قرية واحدة جديدة، (٤) مما يؤكد إعمار القرى بسبب تزايد السكان، وقد قدر عدد سكان لواء الكرك لسنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٦م، بـ ٨٠,٠٠٠ نسمة، بما فيها قضاء السلط ومركز اللواء وقضاء معان وقضاء الطفيلة، (٥) في حين قدر نفس مراسل جريدة المقتبس في الكرك أن عدد السكان لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، بـ ٢٠,٠٠٠ نسمة في مركز اللواء و ١٥,٠٠٠ في قضاء الطفيلة، و ١٥,٠٠٠ في قضاء معان، (٦) وهي أعداد مبالغ فيها، ولا نثق بمصداقيتها الرسمية، وبالمقابل، ذكر مركز الإحصاء العثماني لسنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، بأن عدد سكان مركز لواء الكرك ٢٠,٥٢٠ نسمة وقضاء معان ٦,٠١٢ نسمة، وقضاء الطفيلة ٧,٦٦٥ نسمة، (٧) ورغم تناقض الأرقام الإحصائية التي وصلتنا، الا أن إعمار الخرب وتحويلها إلى قرى في فترة قصيرة، يشير صراحة إلى ازدياد عدد السكان في المنطقة، وإذا ما تتبعنا ملاحظات الرحالة الذين زاروا هذه القرى ابتداء بتريستوام سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، فإننا سنجد حالة من التوجه لدى السكان، نحو إحياء الخرب وإعمارها، والانتشار نحو الأراضي خارج القصبة

١- راجع بهذا الخصوص ملاحظات عودة القسوس في مذكراته، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية: ٣١.

٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٤٠٧.

٣- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ٦٠٣.

٤- سالنامة دولة علية عثمانية، لسنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٧٤٧.

٥- المقتبس، عدد ٧٥٠، مقالة: الحوراني، إعمار الكرك: ٢.

٦- المقتبس الحوراني، إعمار الكرك، عدد ٥٥٨: ١.

٧- Meir Zamier, Population Statistics, vol. ١٧, No.I. Middle East Studies, London, ١٩٨١, PP. ٨٥-٩٧.

والقرى،وهي إشارة إلى توفر الأمن، وإلى ازدياً الكثافة السكانية في آن معاً، وإشارة ضمنية بالتالي إلى وجود مشكلة جديدة تتمثل في اقتسام الأراضي، و تدفع نحو هجرة جماعية شهدتها المنطقة، نحو مأدبا وماعين.

زار تريسترام قرى بتير، [١] وحمود وعليان، [٢] وخربة جلجول، ووصفها بأنها خالية من السكان، [٣] ووصف أيضاً راكين وأكد بأنها منطقة خراب، [٤] كذلك الحال مع الربة، [٥] أما العراق في جنوبي قصبة الكرك فرآها معمورة، [٦] في حين كانت محنا جنوبي الكرك خراباً، [٧] كذلك الحال في قرية مدين، [٨] ومقابل هذه الصورة التي قدمها تريسترام، فإن الرحالة الذين زاروا الكرك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أعطوا انطباعاً بأن بعض هذه القرى الخراب، في طريقها إلى الإعمار، وأشاروا إلى قرى جديدة في طور التأسيس.

إن ازدياد عدد السكان وانتشارهم، وتعمير القرى الخاربة، سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة المرافق، فقد ذكرت مرافق رسمية مثل مركز البرق والبريد، [٩] والسجن في الكرك، ومستشفى (خستخانة) وقد بني في قصبة الكرك في عهد المتصرف حسين حلمي باشا سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦م، [١٠] إضافة إلى المرافق التي تخدم القصبة وقراها، مثل المسلخ في قصبة الكرك، [١١] والطواحين، وعددها كبير، منها طاحونة الخواجا، وطاحونة الزراع بوادي الكرك، وطاحونة الغاز قرب القصر، والطاحونة المرعية بوادي ابن حماد، وشمالي الكرك، وطاحونة المعايطة بالوادي وطاحونة وادي الوالا، وذكر أيضاً الفرن في الكرك [١٢] وأخيراً،

١- Tristram, The Land of Moab, p. ١٠٥ .

٢- Ibid, P. ١٠٥.

٣- Ibid, P. ١٠٣.

٤- Ibid, P. ١٠٩.

٥- Ibid, PP. ١٠٩-١١٢.

٦- Ibid, P. ٤٤.

٧- Ibid, P. ١٠٢.

٨- Ibid, P. ١٠٥.

٩- المقتبس، عدد ٥٥٣، مقالة : الحوراني، ماضي الكرك وحاضرها: ١.

١٠- المقتبس، عدد ١١٠٧، نعيم حسان،إعمار الكرك: ٢.

١١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣٤٩.

١٢- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣٤٩، المقتبس، عدد١١٠٦: ١-٢.

فلا بد من الإشارة إلى وجود حامية تركية ترابط في قلعة الكرك وتعرف (بالثكنة)، وقد قدرها الرحالان ليبي وهو سكنز في أواخر أيام الدولة العثمانية بـــ ٢٠٠٠ جندي من المشاة، و ٢١٥ من الفرسان، [١] وهو عدد كبير في ثكنة الكرك وحدها، وربما كان هذا العدد الضخم قد تزايد عد هية الكرك المعروفة سنة ١٣٢٨هـــ/١٩١٠م.

تطورت أيضاً النواحي التابعة للكرك، ومنها قصبتا معان والطفيلة، ومعان هي مركز القضاء، وفيها القلعة والسرايا أو بيت الحكومة، [٢] وبسبب موقعها على طريق الحج الشامي، وانفتاحها على حركة السكان، فقد قسمت إلى قسمين، معان الشامية، ومعان الحجازية، [٣] وقد مر لها الرحالة الفلندي (فالن)، وذكر السوق الذي يقيمه الحجاج عند مرورهم بها ذهاباً وإياباً، [٤] ويبدو أن المعالم الرئيسية تجمعت في معان الحجازية التي تضم حارات للعشائر، وفيها جامع معان الحجازية، وفرن، [٥] ومسلخ، [٦] والثكنة العسكرية، [٧] ودار البرق والبريد، [٨] في حين يتجمع السكان المنحدرون من أصول شامية في المحلة الشامية التي تقع شمالي القصبة، [٩] وقد عرف أهالي قصبة معان اهتمامهم بتصنيع الأسلحة وخاصة الخناجر ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، حسبما ذكر الرحالة الفنلندي فالن. [١٠]

مع ان لموقع قصبة معان أهمية كبيرة، بسبب مرور قوافل الحج الشامي بها، لكن عدد القرى التي تتبعها قليل، بلغ ثلاثاً فقط، هي الشوبك، والمقارعية، ووادي موسى، وكان في

١- Libbey and Hoskins . The Jordan Valley, Vol.٢, p. ٢٥.

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـــ/١٨٩٩م: ٤٠٧.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٥هـــ/١٨٩٧م: ٢٦٢. وانظر: سعد أبو دية، نموذج في دراسة التاريخ وأحوال العشائر الأردنية، معان في الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سنة ١٠، عدد ٣٣-٣٤، سنة ١٤٠٩هـــ/١٩٨٩م: ٥٣. وسنشير إليه لاحقاً هكذا :أبو دية، نموذج في دراسة تاريخ.

٤- Wallin, Travels in Arabia p. ١٠.

٥- المقتبس، عدد ١١٠٦: ١-٢.وانظر : سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـــ/١٨٩٨م: ٣٤٩.

٦- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـــ/١٨٩٨م: ٣٤٩.

٧- المصدر نفسه: ٣٤٨.

٨- المصدر نفسه:٣٤٩.

٩- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـــ/١٨٩٩م: ٢٧٧.

١٠- Wallin Travels in Arabia, p. ١٠.

الأخيرة سرايا، [١] الا أن عدد سكان هذه الناحية لم يتجاوز ٧,٠٠٠ نسمة على الأغلب.

وأخيراً، فقد ذكرت سالنامة ولاية سورية قصبة الطفيلة، باعتبارها مركزاً للقضاء،[٢] وفيها قلعة وحامية عسكرية تعسكر فيها، والطفيلة معروفة بغاباتها وأشجارها، [٣] وتتبعها قرى، بصيرة، [٤] وضانا وصنفحة، وعيمة، [٥] وقد زار الرحالة بيركهارت هذه القرى وأشار إليها، ووصف المواقع الأثرية فيها، وذكر القلعة في بصيرة، ويبدو أن الإحصاءات المتوفرة لأعداد السكان فيها غير متطابقة، الا أنها تتراوح ما بين ٧,٦٦٥و ١٥,٠٠٠نسمة،[٦] وبالمقابل، فقد حدد بيديكر سكان قصبة الطفيلة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، بـ٩٠٠٠ نسمة، [٧] وهو العدد المناسب والمقبول، خاصة وأن ذلك يطبق ما أورده مندوب المقتبس في معان، [٨] ويشار في سالنامة ولاية سورية، إلى وجود حمام في قصبة الطفيلة، [٩] ودار للبرق والبريد،[١٠] إضافة إلى السجن، [١١] والثكنة في القصبة، [١٢] وكل هذه الإشارات تدل على التطور الذي حدث في الناحية مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أسوة بالتطور العام الذي واكبته أجزاء شرقي الأردن في أواخر أيام الدولة العثمانية.

وأخيراً، لا بد وأن نتناول مرفقاً هاماً في شرقي الأردن في العهد العثماني، وهو المقامات والأضرحة، وظاهرة المزارات (الحوط) معروفة في المنطقة منذ القديم، ويمكن الاعتماد على دراسة أفردها الأرشمندريت بولس سلمان للمزارات في شرقي الأردن،

١- المقتبس، عدد ٨٤٣ :٢.

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٢٦٤.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٢٧٩.

٤- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٤٠٨.

٥- الحوراني، عمران الطفيلة،المقتبس، عدد ٥٤٦ في ٨ذي الحجة /١٣٢٨هـ/١٠ كانون الأول ١٩١٠م: ١.

٦- Meir Zamier, Population Statistics, (١٩١٤-١٩١٩) vol. ١٧, No. I. Middle East Studies, London ١٩٨١, PP. ٨٦-٩٧.

٧- Beadeker, Palestine and Syria, P. ١٧٧.

٨- المقتبس، عدد ١١٠٧: نعيم حسان، معان، ٢، وعدد ١١٠٦: ١-٢.

٩- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣٤٦.

١٠- المقتبس، عدد ٥٥٣: الحوراني، ماضي الكرك، ١.

١١- المقتبس، عدد ٨٧٤: الحوراني، ماضي الكرك، ١.

١٢- المقتبس، عدد ٥٦: الحوراني، عمران الطفيلة، ١.

ووصف فيها المزارات ؛ والمزار[١] دائرة من الحجارة ترتفع عن سطح الأرض، ويتوسطها غالباً قبر الولي، وعادة ما تكون هذه المزارات قريبة من العيون أو الأماكن المزروعة، وتعتبر المنطقة المحيطة بالمزار محروسة،ولا يجرؤ أحد على الاعتداء عليها، [٢] وقد وصف الرحالة هذه المزارات في المواقع التي زاروها، مثل مزار عين عمان، [٣] ومزار عين المنسية، [٤] ومزار أبي رغيف قرب ماعين، [٥] ومزار عين حسبان، [٦] ومقام النبي نوح في شمال غربي الكرك، [٧]ومقام الخضر في نفس قصبة الكرك، ومقام النبي هارون، [٨] وضريح الشيخ عبد الله، [٩] ومقام النبي يوشع شمال غربي قصبة السلط، [١٠] ومقام النبي شعيب، [١١] ومقام الخضر في السلط، [١٢] ومن المقامات والأضرحة المعروفة في شرقي الأردن، مقام الصحابي أبو عبيدة عامر بن الجراح، في (عمتا) بالغور، [١٣] ومقام الصحابي معاذ بن جبل ويقع على بعد ٤٨ كم من المقام السابق، [١٤] ومقام الصحابي شرحبيل بن حسنة في وادي اليابس، [١٥] وعامر

١- راجع: Burckhardt, Travels, PP. ٣٥٢-٣٥٣.
وانظر بولس سلمان K المزارات في شرقي الأردن، مجلة المشرق، عدد١٨، سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م: ٩٠٠-٩١٥. وأيضاً : المقتبس، عدد ٩٥٦، في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ/١٥ نيسان ١٩١٢م:١.

٢- سلمان المزارات : ٩٠٠-٩١٥.

٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م: ١٨٠. Conder, The Survey, P.٨.

٤- Conder, The Survey, P.١٠.

٥- سلمان المزارات : ٨-٩.

٦- Conder, The Survey, P.٨-٩.

٧- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٣٥٨.

٨- المصدرنفسه: ٢٧٧.

٩- Conder, The Survey, P.١١٣.

١٠- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م: ٢٥٢، وسنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٣١٠.

١١- محمود العابدي، الآثار الإسلامية : ٢٣٦-٢٣٧.

١٢- Conder, The Survey, P.٨.

١٣- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣١٨. وانظر: يوسف غوانمة، أضرحة الصحابة في غور الأردن، مركز الدراسات الأردنية، إربد، جامعة اليرموك، ١٩٨٦: ٢٠-٢١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : غوانمة، أضرحة الصحابة.

١٤- غوانمة، أضرحة الصحابة : ٣١-٣٢.

١٥- المصدر نفسه: ٤٧.

بن أبي وقاص، [١] وضرار بن الأزور، [٢] ومقام النبي هود في قرية النبي هود، [٣] والشيخ نعمان في قرية مرو شمالي الأردن، [٤] ومقام الشيخ أبو الدرداء في قرية سوم، [٥] ومقام الشيخ سعيد في قرية حوفا، [٦] ومقام في كفر أسد لا يعرف اسم صاحبه، [٧] إضافة إلى عشرات المقامات الأخرى، التي عرفت قبل العهد العثماني وأثنائه، وبقيت من المعالم المهمة التي تحدد علاقات الأهالي ونمط حياتهم وشعائر ممارستهم اليومية والموسمية.

ثانياً: البيوت والأثاث:

تختصر العمارة في شرقي الأردن، طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونمط المعيشة، ولابد وأن نشير ابتداء، إلى المؤثرات المحلية لبيئات الجبال والسهول والأغوار والبادية، والتي تظهر واضحة في نمط البناء، واستغلال الموارد المتوفرة كالحجارة والأشجار والقصب والتربة، وقرب المواقع السكنية أو بعدها عن مصادر المياه وخاصة السيول، والظروف الأمنية المحيطة بالمواقع، وهي أمور لا يجوز إهمالها في هذه الدارسة، وهذا يعني أن علينا أن نميز بين بيوت الفلاحين عموماً، وبيوت التجار والموظفين في القصبات، وبين بيوت الوافدين والأهالي، وأن نهتم بشكل خاص بمقارنة بيوت المهاجرين من شراكسة وشيشان وداغستان وأرمن ولازكي وتركمان، مع بيوت الأهالي المحليين، فالقراءة المتفحصة لموجودات هذه البيوت ، تشير إلى وجود نمط متقارب لبيوت الأهالي من الفلاحين ، وإلى تقارب واضح فينمط معيشه التجار والموظفين في القصبات، وإلى اختلاف بيوت المهاجرين باعتبارها تمثل محلات لها خصوصيتها، ونمط حياتها الجديد على المنطقة . [٨]

تعتبر مادة كتب الرحلات مدخلاً مقبولاً لدراسة البيوت والأثاث ونمط المعيشة، ومع

١- المصدر نفسه: ٣٨.

٢- المصدر نفسه:٤٧.

٣- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣١٨.

٤- المصدر نفسه: ٣١٨.

٥- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣١٩.

٦- Schumacher, Northern Ajlun, p. ١٤٢.

٧- وراجع بخصوصه: سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٣١٨-٣١٩.

Ibid, P. ١١٩.

٨- انظر مقارنة مع بيوت الشراكسة في عمان استناداً إلى سجلات المحاكم الشرعية: هند أبو الشعر، دراسة اجتماعية لقضاء السلط وناحية عمان، مجلة الندوة، المجلد الثاني، العدد الأول، رب ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، عمان : ٤٦-٥٨.

أنها تعطي انطباعات متسرعة أحياناً، لا يمكن تعميمها لكننا في الوقت نفسه لا نستطيع تجاهلها، فإذا ما مزجنا بين هذه الملاحظات وبين المادة المباشرة والتفصيلية لسجلات الطابو والمحاكم الشرعية، وعززناها بالزيارات الميدانية، فإن الصورة تكون أقرب إلى الدقة والواقعية. ويلفت انتباهنا ابتداء، أن الرحالة لم يدخلوا بيوت الفلاحين البسطاء، فهم غالباً ما يصفون بيوت الشيوخ والمخاتير، وهم في الوقت نفسه، لم يدخلوا بيوت التجار والموظفين في القصبات، ومع ذلك، فقد قدموا ملاحظات لها قيمتها وهي ملاحظات لا تنتبه إليها عادة المصادر المحلية، لأن عين الغريب تلتقط الأمور العادية وتدونها، وهي لا تلفت انتباه السكان المحليين.

ابتداء، يبدو أن الأهالي استغلوا الكهوف والمغر المتوفرة للسكن فيها، واعتبروها جزءاً من مرافق بيوتهم. ذكر القس كلاين أنه شاهد أهالي دبين من طائفة الروم الأرثوذوكس، يقيمون الصلاة في مغارة، وبرر ذلك بمخاوفهم من هجمات البدو، (١) كما أكد بيركهارت أنه شاهد أهالي سوف الفقراء يقيمون في الكهوف في مطلع القرن التاسع عشر،(٢) وأن أهالي ام قيس يقيمون في كهوف كبيرة محفورة في الصخور الكلسية، وأنهم يوسعونها باستمرار ، أو يدفنون موتاهم في بعضها.(٣) كما وصف لي سترانج سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، كهوف عرجان، وذكر أن فقراء أهالي عرجان يقيمون فيها، وأنها تشبه خلايا النحل في قلب الصخور، وهي مزودة من الداخل بكل وسائل الراحة، ولها شبابيك وأبواب مستطيلة تسمح للدخان بالخروج منها، (٤) ويفهم من مجموع ملاحظات الرحالة الذين زاروا المنطقة الشمالية في قضاء عجلون، أن الأهالي استخدموا المغر الملحقة ببيوتهم لأغراض كثيرة، منها خزن التبن والمحاصيل وإيواء الحيوانات، إضافة إلى السكن فيها،(٥) ويمكن تحديد مواقع هذه المغر من خلال الاطلاع على سجلات الطابو. (٦)

١- Rogan, The ١٨٦٨ Travel . p.٣١.

٢- Burckhardt, Travels, P. ٢٥٠.

٣- Ibid, P. ٢٥١.

٤- Le Strange, A Ride Through Ajlun, pp. ٢٨٠-٢٨١.

٥- يذكر علي خلقي في مذكراته أنه ولد في إحدى هذه المغر في إربد، المذكرات :١.

٦- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٤٩٩-٥٠٠ وراجع : ١-A: ١٥١، ١٩-B: ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٠، ١٢٥، ١٢١، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٤، ٢٢٩، ٢٤٠. و ٤-A: ١٠٨، ٥٦. و ١٧-A: ٢٤، ٦-A: ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، و A-١٢: ١٠٩، ١٢١، و ١٤-A: ٢٨، ٣٤.

وإذا انتقلنا إلى منطقة البلقاء وناحية عمان، فسنجد أيضاً ملاحظات عديدة من الرحالة لاستخدامات الأهالي للمغر والكهوف، ولتحديد مواقعها ووصفها، فقد ذكر كوندر في زيارته كهوف عمان،[١] وأشار هل Hill إلى مغر اليادودة ووادي السير،[٢] في حين ذكرت جيرترود بل كهوف الطنيب في رحلتها الثانية،[٣] ولاحظت أن السكان يستخدمونها لخزن محصول الذرة، واهتم نورثي برصد هذه المغر في منطقة البلقاء، ووصفها وحدد مساحاتها، [٤]ووردت إشارات في رحلة فرير إلى المغر والكهوف، ومنها مغر أم الوليد وأم قصير، [٥]ويمكن اعتماد رقم إحصائي قدمه الباحث نوفان الحمود لمغر وكهوف ناحية عمان، حيث وجد بعد اطلاعه على جداول التسوية وسجلات وملفات الأراضي (٤٥٨) مغارةً وكهفاً،[٦] في حين رصد الباحث جورج طريف مغر وكهوف السلط وجوارها، ليجدها من خلال سجلات التسوية وملفات الأراضي (٤٨٧) مغارة، موزعة على السلط، ام الدنانير، ميسرا، صافوط، الجبيهة، عيرا، دابوق، بيوضة، محيلان، ام العمد، الفحيص، الصبيحي، ماحص، صويلح، يرقا، ام جوزة، دعم، سوميا، عين الباشا، أبو نصير، خلدا، بدران، سيحان، جلعد، تلاع العلي،[٧] وبصورة عامة فقد استخدمت هذه المغر بيوتاً للسكن والتخزين وإيواء الحيوانات في كل منطقة الدراسة،[٨] واعتبرتها قيود الأراضي والطابو وسجلات التسوية، ملكاً ملحقاً بالمساكن، تباع وتشترى، حسبما لاحظنا من سجلات المحاكم الشرعية.

أما طراز البناء ومادة البناء في بيوت شرقي الأردن، فيغلب عليها طابعاً متقارباً، وتغلب الحجارة الكلسية على تركيبة صخور شمالي الأردن، يرى شوماخر أن هذه الحجارة سهلة التفتت ولا تصلح للبناء،[٩] الا أن توفر مادتي الأخشاب والكلس ساهم في توفير مادة البناء الرئيسية، وابتداء، فلا يمكن دراسة بيوت قضاء عجلون بمعزل عن حوران، ومع ذلك،

١- Conder, The Survey, P.٨٨.

٢- Hill, A Journey East, p.٢٧, pp.٤٥-٤٦.

٣- Bell, The Desert, PP. ٣٢-٣٣. P. ٤٠.

٤- Northey, The East of Jordan, p .٦١.

٥- Freer, In A Syrian Saddle, P. ٦٨.

٦- نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٥٧-٥٨.

٧- جورج طريف، السلط وجوارها : ٣٦٤-٣٦٥.

٨- راجع: Warren, Expedition to the East of Jordan, pp. ٢٨٦-٢٨٧.

٩- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٤٠.

فإن طراز البناء اختلف بعض الشيء بسبب اعتماد حوران على الحجارة كمادة أولية للبناء، في حين توفرت الأخشاب لأهالي قضاء عجلون. ذكر بيركهارت أنه عنما زار حوران وجد الأهالي يسكنون بيوتاً من الحجارة السوداء الصلبة، ووصف نمط البناء، فبكل منزل يوجد مدخل خاص صغير، يفضي إلى ساحة واسعة وحولها الغرف، وأبواب هذه الغرف عادة واطئة، وفي مداخل الغرف حجارة مربعة صلبة، ولا يوجد للغرف منفذ غير باب منخفض وشباك صغير وأبواب البيوت من الحجارة، وعادة ما تكون من قطعة واحدة ومفاصلها من الحجارة، ويلاحظ بير كهارت أن البناء لم يتأثر بالفن اليوناني القديم، وأن خلو المنطقة من الأشجار، جعل الحجارة مادة البناء الأولية،[١] وكما وصف شوماخر بيوت قضاء عجلون، وذكر بأنها تتكون عادة من غرف أو غرفتين صغيرتين، وأن الأهالي اعتادوا استخدام الحجارة من الأبنية القديمة المتوفرة، وهي كثيرة، حيث يثبتونها بالطين الأبيض،[٢] أما السقف فمصنوع من أخشاب السنديان الكبيرة، وتثبت أيضاً بواسطة الطين الأبيض، وأشار إلى أن الأهالي يستخدمون إحدى الغرف بإيواء قطعانهم من الأغنام والماعز، كما ميز شوماخر بين بيوت الفلاحين وبيوت الشيوخ والوجهاء الذين تتوفر لهم غرف إضافية لإيواء الضيوف، وفيها (النقرة) وهي حفرة في الأرض لطبخ القهوة والتدفئة شتاءً، وعادة ما يتم فرش هذه المضافات بالبسط والسجاد، وينام فيها الضيوف ويتناولون طعامهم أيضاً.[٣]

هذه البيوت التي وصفها شوماخر عادة ما تكون متراصة، تربطها طرق صغيرة متعرجة، وقد تلتقي أسطح البيوت في الحارات وتتقارب، وتمثل هذه البيوت ترجمة لواقع الحياة الاقتصادية التي تعتمد على نمط واحد هو الزراعة، والاكتفاء الذاتي، والواقع الاجتماعي المعتمد على الأسر الممتدةالتي تنتمي إلى جد واحد، وعادة ما تكون التجمعات عائلية، فتسمى (حارات) وتسكنها عائلات تجمعها القرابة المتينة، وتستخدم مرافق واحدة، مثل الطوابين، والبواخير، والمغر والآبار.

يشير عدد الغرف في البيوت إلى الوضع الاجتماعي، والى حجم الأسرى الممتدة، ويبلغ متوسط عدد الغرف عادة غرفتان، وقد يصل بعضها إلى ١١ غرفة[٤] أو مسكناً،ويبدو من الاطلاع على السجلات الشرعية، التمييز بين ما يسمى بالدار، والمسكن والمحل والغرفة

١- Burckhardt, Travels, PP.٥٧-٥٨.

٢- راجع تركيبة الطين الأبيض واستخداماته: خنشت، طرائف: ٥.

٣- Schumacher, Northern Ajlun, p. ٤٠.

٤- B-١٩: ١١٨.

(أوضة) [1] وبين الخشة، والخشة تسمية محلية للغرف المفردة المبنية من الطين، ويسكنها الفقراء عادة، وقد ورد في سجل الطابو مقروناً بالحالة الاجتماعية (خشة الفقير) . [2] أما في السجل الشرعي، فقد وردت بشكل متكرر، وفيها تمييز واضح عن الدور، [3] ويمكن عن طريق السجل الشرعي، تحديد وصف البناء والمواد المستخدمة فيه، فالدور تنفتح على فناء (ساحة سماوية) أو (حوش)، وتحتوي هذه الساحة على (المنافع الشرعية) حسب تعبير السجل الشرعي؛ وهي المرافق التابعة للبيت مثل، الطابون، والبئر والاسطبل والمغارة والمضافة وبيت الخلاء، وعادة ما تكون بيوت القرويين معقودة على قنطرة أو قنطرتين، ومسقوفة بالخشب(الخشب الوعري) أي المقطوع من الأحراش، وهي عادة من خشب السنديان، ويُصفّ بينها خشب الخيزران، وتحتاج كل غرفة ما بين ٣٠-٥٠ شجرة، أما الأبواب والشبابيك فهي بشكل أقواس، ويتوسطها حجر رئيسي ضخم يوضع على المدخل، في حين تحيطه حجارة منتظمة أصغر منه، توضع بينها مادة تمسك الحجارة مصنوعة من الطين الأبيض والقش، ويستخدم أيضاً الطين والقش داخل الغرف، وتتوفر في الغرف عادة الطاقات الصغيرة، وهي مناور لدخول الضوء، يوضع فيها السراج للإنارة ليلاً، وعادة ما تتوجه الشبابيك نحو الغرب، في أبنية شرقي الأردن، وهذه الشبابيك صغيرة أقرب إلى الفتحات، وتواجه الأبواب وتكون قريبة منها، [4] وربما كان الوضع الأمني سبباً مقبولاً لتفسير هذا النمط من البناء، بسبب مخاوف الأهلين من هجمات البدو.

يشير عدد الغرف (الاوض) في المسكن إلى عدد الأسر التي تقطنه، وعادة ما تقيم الأسرة الممتدة في مسكن واحد، ويخصص لكل عائلة منها غرفة، ويدو هذا التصور واضحاً في سجل الأملاك الخاص بالحصن، حيث نجد فيه تتبعاً دقيقاً لعدد الغرف في كل مسكن، وتحديد لعدد ساكنيه، وتستخدم الأسرة الممتدة المرافق التابعة للمسكن في الساحة السماوية،

١- راجع سجلات إربد، سجل ٨، حجة ٢: ٣، في ١٤ شوال ١٣٢٩هـ/١٩١١م، سجل ٨، حجة ٢: ١٠-١١، في ١٣ رجب ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، سجل ٨، حجة ١: ١٣، في ٢٥ جمادى الأولى، ١٣٢٩هـ/١٩١١م، سجل ٨، حجة ٢: ١٤، ١٨ رجب ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٢- B-١٩: ١١٨.

٣- سجل ١، حجة (بلا): ١٧، في ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، سجل ٢، حجة ١٣٠: ١٥٢-١٥٣، في ١٤ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، سجل ٢، حجة ١٤: ١٥٦، في ١٦ ربيع الآخر ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، سجل ٢، حجة (بلا) : ٦٤، في ١٣٣٢هـ/١٩١٤م.

٤- Schumacher, Across the Jordan, p. ٢٨٢.

وهي معزولة بسور عن باقي مساكن الحارة، وكان لبعض البيوت جزء علوي، يعرف (بالعلية) ويمثل نمطاً متداولاً في بلاد الشام، وقد أشارت إليه السجلات الشرعية بوضوح. [١]

استخدم السكان الحجارة المنتزعة من الأبنية الأثرية في مواضع كثيرة من شرقي الأردن، وبنوا بيوتهم به، واستخدموا الكلس مع الحجارة المحلية من المقالع، [٢] وطلوا بيوتهم بالكلس من الداخل والخارج أيضاً، واستخدموا التبن والقش الممزوج بالطين، لزيادة تماسك جدران البناء، وهذا النمط يمثل بيوت الفلاحين ويخدم حاجات السكان، حيث يستخدم للخزين وإيواء الحيوانات أيضاً، فتشكل (الكواير) جزءاً من موجودات الغرفة لحفظ الحبوب والغلال، وتجفف المحاصيل مثل البصل والثوم والزيت والقطين، وتعلق بجدران المسكن، كما تخزن المنتوجات الأخرى مثل السمن والزيت والعسل والكشك والجميد وتحفظ في المسكن بطرق مختلفة.

يستخدم الفلاحون جزءاً من المسكن (الأوضة) للنوم، وهو عادة مكان مرتفع عن سطح البناء بمعدل نصف متر ويسمى المصطبة، [٣] ويتوسطه الموقد في الشتاء، في حين تبيت الدواب شتاء في القسم الثاني من البناء، وتلحق به المزاود والأعلاف، [٤] وكان يتم تجديد الطين المستخدم على أسطح البيوت سنوياً، وقد شاهد الرحالة شوماخر النساء في قضاء عجلون، وهن يقمن بهذه العملية بشكل جماعي، وقد تخصصت النساء بهذه المهمة السنوية.[٥]

أدى تنوع البيئات في شرقي الأردن إلى اختلاف نمط البناء، وقد وصف الرحالة بيوت فلاحي الأغوار، وهي مصنوعة من القصب والطين، [٦] ولاحظوا أنها مؤقتة، لأن سكانها يهجرونها في مواسم معينة، [٧] ولا بد من التمييز بين بيوت المهاجرين وخاصة الشراكسة، وبيوت السكان المحليين وأيضاً بينها وبين بيوت التجار من الوافدين، فقد رصد

١- وراجع مثلاً: سجل ٨، حجة ٣: ١٢٠-١٢١. في شوال ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

Oliphant, Land of Gilead, P. ١٤٧.

٢- سليم الفقيه، بيوت سوف الأولى : ٧، الجامعة الأردنية.

٣- A Handbook of Syria, P.٦١١.

٤- Schumacher, Northern Ajlun, PP. ٣٩-٤٠

٥- Schumacher, Northern Ajlun, PP. ٤٠

٦- Merrill, East of the Jordan, p.١٤٧.

٧- Oliphant, Haifa, PP. ١٣١-١٣٢.

الباحث نوفان الحمود، [1] قرى ومنازل الشراكسة، ووجد أنها تمتاز بوجود عرصة وحديقة أمام كل بيت، ولاحظ بأن الشراكسة حرصوا على إعداد الطرق الصالحة لمرور العربات التي أدخلوها إلى المنطقة، وبنوا بيوتهم أساساً من الحجارة المنتزعة من الأبنية الأثرية القديمة، وسقفوها بالأشجار والأغصان والقصب، وطلوها باللون الأبيض، ولاحظ الباحث بأن بيوت الشراكسة تمتاز بالشبابيك (المتعددة ذات الرأس المخروطي)، وأن العرصة أمام بيت الشركسي تحتوي عادة على اسطبل محاط بسور من الحجارة لحماية الحيوانات التي يربونها.

ويبدو أن التطور الاقتصادي في قصبة السلط، واستقطابها للوافدين والتجار، انعكس على نمط البناء وحجم المباني، وفي دراسة للباحث جورج طريف ما يغني هذه الظاهرة، [2] فقد لاحظ أن لأغنياء السلط بيوتاً مميزة منذ أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهي تتكون من عدة طوابق، قد تصل إلى أربعة وضم بعضها ثلاثين غرفة، وألحقت بها المطابخ والحمامات والساحات ثم الياخور، وتركزت هذه المباني في وسط القصبة، حيث مركز السوق والفعاليات التجارية، وتبين للباحث أن هذه البيوت كانت مفروشة بأثاث فاخر ومتنوع، وأنها كانت مزينة بالزخارف والأعمدة التي أدخلها البناؤون من أهالي نابلس والقدس والخليل، وكانت الطوابق السفلية فيها ترتبط بالعلوية بسلالم حجرية، ون أمثلة هذه الأبنية،دور آل الخطيب، وآل السكر وآل المعشر وآل طوقان، وأبرزها دار أبو جابر التي اعتبرت دار الضيافة للزوار الرسميين والغرباء.

إن القراءة الدقيقة والميدانية للحركة العمرانية منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، مؤشر على التغيرات الواضحة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشرقي الأردن، حيث شهدت الحركة العمرانية تطوراً واضحاً، من حيث الكم في كل أجزاء شرقي الأردن، فظهرت الأبنية الجديدة، وتميزت بنمط جديد أيضاً، واستخدمت فيها مواد متنوعة مثل الإسمنت والحديد والبلاط. وأخيراً، ومع منتصف القرن العشرين، وفي مطلع عهد الإمارة، طالب مجلس النظار بمنع (إنشاء البيت الفلاحي والعمل على تقليله بكل الوسائل القانونية، حرصاً على السلامة العامة وترقية للشعور الاجتماعي)[3] منوهاً بضرورة منع السكان من الاحتفاظ بدوابهم في هذه البيوت، وتلازم هذا الأمر مع التغير الاجتماعي، وبداية انحلال

١- نوفان الحمود، عمان وجوارها :٢١٧-٢١٩.

٢- جورج طريف، السلط وجوارها : ٣٥٣-٣٥٨.

٣- الشرق العربي، عدد ١٧٣، الخميس في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٤٥هـ/١٥ كانون الأول ١٩٢٧م: ٩.

الأسر الممتدة، وظهور البيوت الحديثة المستقلة.

وتعتبر التركات التي سجلتها المحاكم الشرعية، المصدر الأغنى لدراسة موجودات البيوت في شرقي الأردن، وتساعدنا حجج حصر الإرث في فرز المستوى الاجتماعي للفئات، ومصدر السلع المتداولة، ويبدو من دراستها تفاوت واختلاف الأثاث المنزلي المستخدم في بيوت الفلاحين والتجار والموظفين في القصبات والوافدين إليها، وغالباً ما تكون موجودات البيوت بسيطة، تنحصر في الفراش وأواني الطبخ والإنارة. وتساعدنا دراسة هذه الحجج على متابعة دخول السلعة الأوروبية وانتشارها بالتدريج، بعد أن كانت السلعة الدمشقية والمقدسية هي السائدة، إضافة إلى ظهور تأثير دخول المهاجرين وخاصة الشراكسة والشيشان والأرمن في إدخال نمط جديد من الأثاث والمنازل.

تشير أغلب الحجج إلى بساطة الموجودات عموماً، فالفراش مصنوع من الصوف أو القطن، ويتم تصنيعه محلياً، مثل البسط العجمية، [١] والعدول، [٢] والحصيرة [٣] والطراحة [٤] واللحف [٥] والمخدات والفجة، [٦] وهذه القطع من المفروشات هي عادة من جهاز العروس الذي يشكل موجودات البيت الأساسية.

أما الموارد المستخدمة كأوان للطبخ فهي من النحاس الأحمر أو الأصفر، مثل الطناجر والمعاجن والصدور، والمقالي والصحون، وبعضها من الألمنيوم أو الفخار لحفظ الأطعمة، وخاصة الطحين والحبوب والزيت والأطعمة المختلفة.

كما استخدمت المواد الجلدية والمواد المصنوعة من القش أو الخشب، [٧] إلا أن بعض

١- تشبه السجادة، وهي منسوبة إلى بلاد العجم، العزيزي، معلمة التراث: ٣٦٢/٣: ٤٠٠/٤.

٢- ما يحمل على الجمال ويحفظ به الطحين، وهو مصنوع من مادة شعر الماعز، العزيزي، معلمة التراث: ٤/ ٤٠٠، وانظر: ليلى الصباغ،وثيقة عربية شامية من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عن الصناعة النسيجية والنساج، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام: ٤٤/١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: الصباغ، وثيقة عربية.

٣- تستخدم للفرد على أرضية الغرفة، وهي مصنوعة من القش، العزيزي، معلمة التراث: ٤٠٠/٤.

٤- الفرشة الخفيفة المحشوة بالصوف، المصدر نفسه: ٤٠٠/٤.

٥- يلتحف به أثناء النوم في بلاد الشام، ويصنع من وجهين، أحدهما من النسيج القطني، والثاني من النسيج الحريري، ويعبأ ما بينهما بالقطن، الصباغ، وثيقة عربية: ٦٢/١.

٦- الفجة، غطاء مغزول من الصوف يستخدم كالبساط، العزيزي، معلمة التراث: ٤٠٠/٤.

٧- ذكر تريسترام أنه تناول الطعام في مضافة الشيخ يوسف الشريدة، بوعاء خشبي كبير، انظر :

Tristram, Travels, p. ٤٧٢.

البيوت استخدمت الصحون المالقية (الزجاجية) والسكاكين والملاعق، وهي عادة مستوردة من دمشق الشام.

ومن موجودات البيوت الكوانين للتدفئة، والمناقل، [1] وأدوات صنع القهوة من مهابيش وأجران، [2] ودلال وفناجين وصناديق خشبية مطعمة بالصدف، وصناديق حديدية تحفظ فيها رباب البيوت ملابسهن وحليهن وموجوداتهن الثمينة.

وقد اختلف أصناف ونوعية الأثاث المستخدم مع دخول فئة الوافدين والتجار والموظفين، ومع توفر رأس المال بيد الموسرين من السكان المحليين، دخلت قطع أثاث جديدة ذكرتها حجج حصر الإرث، ومنها الساعات والطاولات، والأراكيل، الصحون المالقية، المرايا، الهاون، البابور، الفوانيس، الشمعدانات، التخوت النحاسية والخشبية، الكنبايات والكراسي، والمكتبات، واستخدمت الستائر والشراشف أيضاً، ووجدت إشارات إلى السماور في بيوت الشراكسة لصنع الشاي.

إن الدخول في تفاصيل محتويات هذه الحجج، التي تتوزع على مختلف مناطق شرقي الأردن، وتصنيفها زمنياً، ومتابعتها في نطاق المنطقة الواحدة لدراستها بعمق، يعطي الفرصة للدارس لتقديم دراسة نوعية، تبين أثر التحول في المنطقة، وانفتاح أهاليها واستخدامهم لوسائل ترفيهية جديدة، مما يشير إلى توفر رأس المال، وخاصة بين فئة التجار والوافدين، وإلى ظهور تأثير واضح للمهاجرين وذوقهم ومهارتهم في أعمال التجارة والصناعات الجلدية، وإضافة إلى ظهور تأثير السلعة الغربية إلى جانب السلعة الدمشقية وسلعة بلاد الشام عموماً. هذه المؤثرات التي استنتجناها، نشير إليها هنا فقط، دون أن نتمكن من تناولها بالتفصيل، مع إقرارنا بضرورة مثل هذه الدراسات وأهميتها ودلالاتها.

ثالثاً: الملابس، الطعام، العادات الغذائية:

استكمالاً لدراسة المظاهر الاجتماعية، لا من الإشارة إلى الملابس، ثم الطعام والعادات الغذائية، وتعتبر الملابس وثائق ومؤشرات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وقد اهتم الرحالة بوصف الملابس في المناطق التي زاروها، ويبدو شكل عام، أن ملابس الرجال متقاربة في بلاد الشام بين الفلاحين، حتى أن الوصف الذي قدمه بيركهارت

١- Ibid, P. ٤٠٨.

٢- Ibid, P. ٤٠٨.

سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م، لملابس أهالي حوران يكاد يكون مطابقاً تماماً لملابس أهالي قضاء عجلون، [١] أما ملابس النساء، فتختلف بين مناطق شرقي الأردن من حيث التفاصيل، كما أن ملابس نساء البادية لها طابع مختلف عن ملابس نساء قرى المنطقة، إلا أن الصفة الغالبة على ملابس الأهالي هي البساطة والجمال، وهي موسمية أيضاً، إذ يتم شراء كسوة خاصة للصيف، وأخرى للشتاء (على عادة أهالي البلاد)، [٢] في حين تميزت ملابس التجار والموظفين والأغراب والوافدين، عن الملابس السائدة في القصبات والقرى.

يمكن الاعتماد على المادة الواسعة والدقيقة التي يقدمها السجل الشرعي لأنواع الأقمشة والملابس ومعرفة مصادرها، وغالباً ما كانت هذه السلعة دمشقية، ولكن مع تراجع الصناعات النسيجية الدمشقية بعد أحداث سنة ١٢٢٧هـ/١٨٦٠م، وتدهور وضع الأنوال في حارة باب توما بين مسيحيي دمشق، حلت البضاعة الأوروبية الرخيصة محلها، ويمكن الإشارة إلى أنواع الأقمشة المتوفرة في سوق قصبة إربد مثلاً، لنجد أنها من أنواع متعددة مثل البز الأخضر والأحمر، الملس، الأطلس، أطلس سادة، وأطلس معرق، جوخ مالطي، كتان، مخمل، دامسكو، خام، بيرق، شاش، [٣] كما توفرت أيضاً الأقمشة المستورد من أوروبا أو بالذات المصنعة في مانشستر في سوق قصبة السلط، وقد شاهدها الرحالة تريسترم واعتبرها دليل على نشاط القصبة التجاري، [٤] وعلى إقبال الأهالي على السلعة الأوروبية، وهذه الدلالات تؤكد على تعدد أنواع الأقمشة المتوفرة للأهالي، أما الأحذية فهي متوفرة أيضاً، وهي عادة مصنوعات دمشقية أو حلبية أو بيروتية، وخاصة في الفترة المتأخرة من أيام الدولة العثمانية. [٥]

كانت الكوفية أو الحطة أو القضاضة أو الشورة، هي لباس الرأس التقليدي في شرقي الأردن، [٦] ويضع الرجال فوقها العقال، والعقال أنواع أشارات الحجج الشرعية إلى بعضها، وهي مصنوعة من الصوف، ومنها عقل شغل القريتين أو ديري أو حموي أو كردي أو عقال سحاب، [٧] أما ملابس الرجال فتتكون من سروال وقميص وفوقهما قمباز مشقوق من

١- Burckhardt, Travels, P. ٢٩١, ٢٩٤.

٢- الحوراني (خليل رفعت)، المقتبس، عدد ٩٠٥، في ١٧/١١/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١.

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٢١.

٤- Tristram, The Land of Moab, p. ١٥٩.

٥- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٢١- ٥٢٢.

٦- العزيزي، المعلمة: ٥/٦٠٩-٦١٠.

٧- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٢٢.

الوسط، وغالباً ما يضع الرجال على وسطهم أحزمة تشد القنابيز، [1] والقنابيز متعددة الأشكال، منها ما هو مصنوع من قماش الديمة أو الحرير أو الدردور أو الساتان، أو المصري، أو العثماني أو الهندي، ويرتدي الرجال العباءات فوق هذه الملابس، وهي متعددة الأصناف والأنواع، وقد ذكر السجل منها، العباءة الألفية، عباءة الجوخ، مرو، ريحاوية، عباءة قصب، عباءة قطن، عباءة صوف، ثلثية، حراثية، بجدلية، [2] وأخيراً، فقد اعتاد الرجال على لبس الدوامر في الشتاء، والدامر الرجالي يشبه الجاكيت ومصنوع غالباً من الجوخ، وهو رداء طويل مبطن بالفراء شتاء، وقد يسمى (الدراعة) لاستخدامه شتاء.[3]

أما ملابس النساء، فتختلف من منطقة إلى أخرى، لكنها تتفق على أنها ملابس طويلة فضفاضة، وعلى التزام النساء فيها بلباس الرأس، وغالباً ما تكون هذه الملابس مطرزة بأشكال هندسية جميلة، وخاصة في الثياب الريفية، بينما هي في بيئة البادية بسيطة وخالية من التطريز عموماً، [4] وتضع المرأة على رأسها ما يعرف باسم (الحطة) والعرجة وسفايف العرجة،[5] وتستخدم (الشنبر) لتغطية رأسها وعنقها، والشنبر قماش من الحرير الأسود المجعد، تضعه المرأة على رأسها، ويصل حتى الكتفين والظهر ويغطي العنق، [6] وتستخدم بعض النساء المناديل، وهي متعددة في أنواعها وأشكالها، منها المناديل الديرية والحمصية،[7] أما في فصل الشتاء فتلبس النساء عادة الدوامر كالرجال.

لا بد من الإشارة إلى أنواع الحلي والزينة التي غرفتها نساء شرقي الأردن في الحواضر والبوادي، فقد عرفت نساء البادية أصنافاً بسيطة من الحلي المصنوعة من الفضة، وعلى رأسها الخلاخيل والأساور، [8] أما المرأة الريفية فقد استخدمت الذهب والفضة وحلي نساء الأرياف متقاربة، ومصدرها على الأغلب من دمشق، وعلى رأسها العرجة، وهي مجموعة من

١- سجل ٨، حجة٢، شوال ١٣٣١هـ/١٩١٢م: ١١٦-١١٩.

٢- سجل ٢، حجة ١٥٩: ١١٧-١١٨، وراجع بشأن العباءة البجدلية، معلمة التراث: ٥/٦١٨.

٣- سجل ٨، حجة٢، ١٣٣١هـ/١٩١٣م: ١٠٤.

٤- Merrill, East of the Jordan, p.٥٠٩.

٥- السفيفة مصنوعة من القماش أو الفضة، وهي عبارة عن مجموعة من القطع النقدية مصفوفة الى جانب بعضها، العزيزي، معلمة التراث: ٣/٢٤٣-٢٤٤.

٦- العزيزي، معلمة : ٥/٦١٤.

٧- سجل ٢، حجة ١٥٩: ١١٧-١١٨.

٨- Merrill, East of the Jordan, p.٥٠٩.

الأشكال الهندسية المصنوعة بواسطة خرز متعدد الألوان متعرج الخطوط، وفي مقدمتها القطع النقدية الذهبية، وهي متفاوتة حسب وضع صاحبها الاقتصادي، [١] إضافة إلى قراميل الفضة، وهي سلاسل فضية غليظة، [٢] وتحلت المرأة بالأقراط والأساور الفضية والذهبية والخواتم والكردان والخلاخيل التي تلبسها المرأة في قدميها وتصدر أصواتاً عند المشي، إضافة إلى (الشَكَل) وهي سلسلة طويلة من الذهب أو الفضة، تعلق في وسطها قطعة ذهبية من نقود النمسا وتسمى (قرنيصة) وقيمتها ٣٠٠ قرش،، أو ليرتين إنجليزيتين، ويعلق على جانبها عشرين أو ثلاثين غازياً عتيقاً، [٣] كما زينت النساء بالوشم، وتخصصت به فئات من عشائر النور، وقد عرف عن بعض نساء شرقي الأردن أنهن يقمن بثقب أنوفهن ووضع قطعة من الفضة أو الذهب في المنطقة المثقوبة.

تعارف الناس على تقيم جهاز خاص للعروس، مكون من الملابس والفراش والحلي، وتختلف نوعيته وكميته حسب الوضع الاجتماعي للعروسين، وفي قضاء عجلون كان يعتبر (الجهاز على عادة أهل البلاد، ثوبين، بيرميين وملفعين) [٤] إضافة إلى العرجة والفراش، ويبدو بصورة عامة أن ملابس أهالي المنطقة متقاربة، وإن اختلفت أصنافها ما بين الحرير والقطن والساتان.

أخيراً، لابد من الإشارة إلى ملابس المهاجرين، وهي مميزة للرجال والنساء، وملابس التجار والموظفين في القصبات، فقد عرف تجار القصبات بملابس خاصة بهم، [٥] ومنها الطربوش، [٦] والكوفية الحرير البيضاء، وهي من ملابس التجار ، وثمنها أربعين قرشاً.[٧]

أما الموفون في القصبات، فقد ارتدوا الملابس الإفرنجية، واستخدموا السلعة الأوروبية ومنها الساعات والقبات الإفرنيجة،والبالطو الجوخ وصداري الجوخ، [٨] وهم فئة محدودة العدد، لا يمثلون غير مجموعة صغيرة من الوافدين . إن دراسة الملابس المتداولة في

١- العزيزي، معلمة التراث : ٣/٢٤٣-٢٤٤.
٢- المصدر نفسه: ٣/١٩١.
٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٢٣.
٤- سجل ٢، حجة١٧: ٢، وانظر معنى البيرم: العزيزي، معلمة : ٥/٦٢١.
٥- سجل٥، حجة ٣٩، في شعبان ١٣٣٧هـ/١٩١٩م:١٤٦-١٤٧.
٦- سجل ٥، حجة ١٥٩: ١١٨،
٧- سجل ٥، حجة ٣٩، في ٣٠ شعبان ١٣٣٧هـ/١٩١٩م: ١٤٦-١٤٧.
٨- سجل، حجة ١، لسنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م: ١٤٥.

شرقي الأردن في هذه الفترة، مؤشر على التغير الاجتماعي وتوفر السلعة بكل مصادرها في القصبات، ومقدار رأس المال المتداول في هذه السلعة، وفئات السكان وعلاقة الملابس بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، والتغيرات التي شهدتها الدولة مع تزايد الانفتاح على الحياة الغربية المعاصرة.

أما الغذاء فيرتبط بالإنتاج النباتي والحيواني في المنطقة، ويمثل الطعام والعادات الغذائية نمط الحياة السائد في المنطقة، تتراوح حياة السكان فيها بين النمطين الريفي والبدوي، حيث تعتبر الحبوب بأنواعها مصدر الغذاء الرئيسي للسكان، وهي الحنطة والشعير والعدس والحمص والسمسم والذرة، إضافة إلى أنواع المحاصيل الصيفية والخضروات التي تنبت في السهول بشكل طبيعي، أو التي يزرعها الأهالي في حواكير بيوتهم، وإنتاج الأشجار المثمرة، وعلى رأسها الزيتون والعنب والتين، كما تعتبر المنتجات الحيوانية مكملة لهذه القائمة وتمثل مشتقات الألبان والسمن ولحوم الطيور الداجنة والبيض إضافة إلى العدس والدبس.

توفر المصادر المبكرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، مادة مميزة لقراءة أنواع المنتجات الغذائية المتوفرة في المنطقة، وتبين سجلات الطابو حجم المساحة المزروعة من الأراضي، [١] وأنواع المحاصيل المزروعة من حنطة وشعير وذرة وحمص وسمسم وكرسنة، ومحاصيل صيفية، وأشجار مثمرة وعلى رأسها الزيتون (خراج أشجار)، وقد تزايد إنتاج المحاصيل المزروعة في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وخاصة الكروم، [٢] إضافة إلى تزايد أعداد المزارع بشكل متتابع خلال هذه القرن،[٣] فبلغ عددها مع أواخره ٥٣ مزروعة، في ناحية عجلون، و١٦٣ مزروعة بناحية السلط، و٣٥ مزرعة في ناحية الكرك، ومزرعة واحدة في الشوبك، وأخرى في وادي موسى وأربعة في جبل بني حميدة. ويلاحظ أن كل المواقع المذكورة تقريباً كانت تربي النحل والماعز، إضافة إلى تربية الجواميس في بعضها، ويبدو أن أهالي الأرياف ربوا الماعز والجواميس، في حين تخصص عربان المنطقة بتربية الأغنام والجمال، هذه المعطيات تحدد نوعية الغذاء والعادات الصحية والغذائية، حيث لم يختلف نمط الإنتاج طوال العهد العثماني، باستثناء السنوات الأخيرة التي

١- البخيث، ناحية بني جهمة: ٥٠٠، وناحية بني الأعسر: ١٥٣.

٢- البخيث، ناحية بني جهمة: ٥٥٧، ٥٦١، ٥٧٣، ٥٨٣. وناحية بني الأعسر: ١٥٣، ١٥٤، ١٧٠، ١٧٢، ٢٠٦.

٣- البخيث والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (٩٧٠): ١٦٨.

بدأت تعرف فيها المنطقة السلعة الغربية، وربما كان لافتتاح قناة السويس وتزايد حركة النقل، أثره في دخول سلع غذائية جديدة إلى كل منطقة بلاد الشام، وعلى رأسها الأرز والشاي والقهوة والسكر، لكننا لا نرى أن ذلك أحدث انقلاباً في نمط التغذية والعادات الغذائية بشكل كبير.

إن ما أوردته أدبيات الرحالة في القرن التاسع عشر الميلادي، من وصف لطعام السكان وعاداتهم الغذائية، يشكل مصدراً مقبولاً لنا، إضافة إلى المعلومات الدقيقة التي توفرها الحجج الشرعية، ومع التأكيد على أن الرحالة كانوا أكثر دقة ومصداقية في وصفهم لحياة البدو اليومية، وبالمقابل فقد وصفوا نزولهم في القرى والأرياف على بيوت شيوخ هذه القرى ومخاتيرها وأعيانها، لكنهم مع ذلك، أعطوا معلومات دقيقة لنمط التغذية في المنطقة عموماً، فقد ذكر بيركهارت مثلاً الأطعمة الشائعة وكيفية تحضيرها، واعتبر طعام السكان الشائع في كل منطقة حوران بما فيها شمال شرقي الأردن، هو صحن البرغل والكشك، [١] ووصف طريقة طبخ الكشك وتجفيفه وحفظه في قضاء عجلون، وتابعه شوماخر من بعده، وأورد جزئيات توضح العادات الغذائية. وبشكل عام، فإن أهالي قضاء عجلون لم يعرفوا استخدام الأرز في حياتهم اليومية، واستخدموا البرغل بدلاً عنه، ولم يستخدموا السكر، وكانوا يستخدمون العسل والدبس بدلاً عن السكر، كما أنهم لم يعرفوا الشاي، إلا أن بيوت الشيوخ ومضافاتهم عرفت القهوة.[٢]

يبدو أن السكان استعاضوا عن القمح في السنوات الصعبة الجافة بخبز الذرة، وهو ما يعرف محلياً باسم (الكراديش)، وهو خبز مطحون من الشعير والذرة، [٣] وكان السكان يستخدمون الأرحية اليدوية في القرى، لجرش الحبوب وتكسيرها وطحنها، والأرحية مصنوعة من حجارة صلبة بازلتية قوية، يحضرها السكان من منطقة اللجاة في حوران حسبما ذكر أوليفانت، [٤] ويمكن الاعتماد على ما أورده صالح المصطفى التل في أوراقه، لاختصار الطعام اليومي لأهالي قضاء عجلون، والذي يتمثل في العدس وخبز الكراديش

١- البرغل هو القمح المسلوق والمجفف والمجروش. اما الكشك فيتم من خلال طبخ اللبن المخيض مع القمح وتجفيفه وحفظه. Burckhardt, Travels, P. ٢٩٢.

٢- جان بول باسكوال، البيئة في حوران في القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق: ٤١٥- ٤٢٨. وسنشير إليه لاحقاً هكذا : باسكوال، البيئة والتغذية.

٣- العزيزي، معلمة التراث: ٣٤٣/٥.

٤- Oliphant, The Land Of Gilead, PP. ٢٦٥-٢٦٦.

والشنينة، أما طعام العشاء فهو مزيج من البرغل والعدس، وهو الصحن اليومي، ويضاف إليه زيت الزيتون أو السمن، [1] اما الكشك فيصنع من البرغل أي القمح المسلوق، ويوضع في فخارة واسعة الهوة، ويصب عليه لبن المخيض (الشنينة) ويعرض للشمس حتى يجف، ثم يخزن للاستخدام شتاءً،[2] وبالمقابل، فقد تزايد استخدام الأهالي للأطعمة المستخرجة من الإنتاج الحيواني، ومع تزايد الاهتمام بتربية الأغنام والأبقار، فدخلت مشتقات الحليب واللبن من أجبان وزبد وجميد وسمن في أطعمتهم، إضافة إلى البيض ولحوم الدواجن.

تحفل السجلات الشرعية بصورة تفصيلية للمؤونة السنوية في البيوت، وتختصر حجج النفقة أو حجج حصر الإرث نمط الحياة الغذائية، وتختصر النفقة في تأمين الحنطة والبرغل و السمن والزيت والبصل، [3] وعادة ما تبين حجج حصر الإرث حجم المؤونة السنوية في البيوت، من برغل وجميد وزيت حلو وملح وكشك وعدس وحمص، [4] أما أسواق القصبات، فتضم أنواعاً متعددة من الأطعمة التي تمثل السلعة الدمشقية، ومنها قمر الدين، قضامة، قهوة، سكر، زبيب، قطين، رز رشيدي، سكر رؤوس، جوز، تنك حلاوة، تنك دبس، راحة، هيل، زيت السمسم، سمسم، عجوة، ملبس افرنجي.[5]

هذه المعلومات تكاد تنطبق تماماً على موجودات دكاكين السلط أو عمان أو الكرك، [6] إن نمط الغذاء والعادات الغذائية في شرقي الأردن، يشير إلى حالة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الطعام النباتي والحيواني طوال أيام السنة، في البيئة الريفية بشكل خاص، وإلى قيام الأسرة الأردنية بخزن المؤونة السنوية من حبوب ومنتجات ألبان وزيت وسمن وجميد وكشك، إضافة إلى استخدامها للحواكير كمركز إنتاج يمثل الكفاية الدائمة للأسرة.

رابعاً: التعليم والحياة الثقافية:

لا تسعفنا المصادر المبكرة كثيراً في استقراء نمط الحياة الثقافية والعلمية مع مطلع العهد

١- أوراق صالح المصطفى التل: ١٨٨.

٢- سريحين، تاريخ الرمثا: ١٩٨.

٣- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٢٧.

٤- المصدر نفسه.

٥- المصر نفسه.

٦- راجع: جورج طريف، السلط وجوارها: ٥٦٧-٥٧٠، نوفان الحمود، عمان وجوارها: ٣٥٦- ٣٥٧. محمد الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء : ١٩٧ .

العثماني بصورة متسلسلة ومتكافئة، الا أن التصور السابق للمنطقة في العهد المملوكي يعتبر مدخلاً مقبولاً؛ فقد كانت قصبة إربد وقراها منطقة مفتوحة، بسبب موقعها على خط البريد الممتد ما بين دمشق وغزة،[١] وربما كان لهذا العامل أثره في سهولة وصول الأهالي إلى المراكز الثقافية المعروفة في كل من دمشق والقاهرة، كذلك الحال مع قصبات عجلون والكرك والشوبك وحسبان، وتعطي كتب التراجم التي تمثل العصر المملوكي مسحاً دقيقاً للتراجم والمشاهير من رجالات شرقي الأردن، ممن أمّوا حواضر المماليك، وعلى رأسها متاب الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، [٢] وكتاب الضوء اللامع في أخبار أهل القرن التاسع، للسخاوي، [٣] وذكرت في عجلون (المدرسة اليقينية) التابعة لجامع عجلون، وذكر من رجالات هذه المنطقة أبو العباس أحمد بن موسى الزرعي الحنبلي الجراحي، وقد أقام في القاهرة، وكان مقرباً من السلطان الناصر بن قلاوون، [٤] وهو نموذج لعشرات من رجالات المنطقة ممن أسهموا في الحياة والثقافية في تلك الفترة.[٥]

لابد من التركيز على دمشق، كمركز من مراكز التعليم والثقافة في العهد المملوكي، وقد شهدت فعاليات أهالي شرقي الأردن التعليمية والثقافية، وهي مقدمة لابد منها للدخول إلى العهد العثماني، فقد شهد العصر المملوكي اهتماماً خاصاً بالمدارس والتعليم، ذكر النعيمي (أبو المفاخر عبد القادر بن محمد ٨٤٥هـ/١٤٤١م-٩٢٧هـ/١٥٢٠م)[٦] أسماء

١- شهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري (ت٧٤٣ت/١٣٤١م)، التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، القاهرة، ١٣١٢هـ/١٨٩٤م: ١٩١-١٩٢، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: العمري، التعريف، وانظر : القلقشندي، صبح الأعشى، مجلد ١٤: ٣٨٠-٣٩٣.

٢- أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد، المعروف باين حجر، ت سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٨م.

٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عثمان المعروف بالسخاوي، ت سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٦م.

٤- أبو المحاسن، النجوم الزاهرة: ١٢/١١.

٥- راجع مثلاً: ترجمة: عز الدين بن عبد السلام بن داوود بن عثمان ابن القاضي شهاب الدين، السلطي الأصل المقدسي الشافعي، وهو مولود في قرية كفر الماء في لواء الكورة، انظر: مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل لتاريخ القدس والخليل : ١١٣/٢، السخاوي، الضوء اللامع : ٣٠٤/٤، وانظر أيضاً ترجمة : إبراهيم بن سرايا الكفرماوي الدمشقي، وعباس بن عبد المؤمن بن عباس الكفرماوي الحازمي الشافعي، السخاوي الضوء اللامع: ٣٠٤/٤.

٦- أبو المفاخر عبد القادر بن محمد (ت سنة ٩٢٧هـ/١٥٢٠م) الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسني، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م، ج١، و١٣٧٠هـ/١٩٥١م، ج٢، انظر ١٢٧-١٤٠. وسنشير إليه لاحقاً هكذا: النعيمي، الدارس.

حوالي مائة وثلاثين مدرسة في دمشق، موقوفة على المذاهب الفقهية الأربعة، حيث ازداد عدد المدارس الفقهية الشافعية والحنفية، في حين بقيت المدارس الفقهية الحنبلية والمالكية على حالها، أما حلب، فكانت المدارس فيها على المذهبين الشافعي والحنفي، [١] وأشار ابن بطوطة في رحلته إلى مدرسة طبية في دمشق، [٢]في حين ذكرت المصادر المعاصرة ثلاث مدارس طبية بدمشق، [٣] وأورد ابن أبي أصيبعة في كتابه (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) عدد المارستان وأسماء الكتب اليونانية، وأسماء الأطباء والمدارس الطبية في دمشق،[٤] كما ذكرت مدرسة طبية في الكرك، وكان موفق الدين إسحاق بن القف الكركي (٦٣٠-٦٨٥هـ/١٢٣٢-١٢٨٦م) المعروف بأبي الفرج، قد لازم ابن أبي أصيبعة وقرأ عليه،[٥] بعد أن تلقى علومه الطبية الأولى في مدرسة الكرك.

تمدنا كتب التراجم بصورة مقبولة لنشاط الصوفيين في المناطق الشمالية، حيث ظهرت تراجم لرجالات الصوفيين من منطقتي ناحية بن الأعسر وناحية بني جهمة، ومنهم الشيخ عبد الغني ابن الحباب العجلوني الإربدي الجمحي، وينسب إلى قرية جمحا، وكان يعمل بالتدريس في دمشق اعتباراً من سنة ٩٣٦هـ/١٥٢٩م، وتوفي في قرية جمحا سنة ٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م،[٦] وأيضاً يحيى بن عبد الله الإربدي المولود في إربد سنة ٨٤٧هـ/ ١٤٤٢م،[٧] والشيخ نعمان العجلوني الحبراصي المولود في قرية حبراص وقد عاش في مصر، وجاور في مكة، وتوفي سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م،[٨] والشيخ عمر الشروقي، وكان

١- ابن شداد، (عز الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم، ت سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥م) الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة : ١٠٣-١٠٩. وسنشير إليه لاحقاً هكذا: ابن شداد، الاعلاق.

٢- شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م) رحلة ابن بطوطة المعروفة بتحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار التراث، بيروت، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م: ٩٦.

٣- النعيمي، الدارس: ٢/١٣٣- ١٣٥، و ١٣٥-١٣٨. ابن شداد، الأعلاق: ٢٦٦.

٤- ابن أبي أصيبعة، (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت سنة ٦٦٨هـ/١٢٦٩م)): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م: ٦٢٨، ٦٣٧، ٦٦٢، ٦٦٣.

٥- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء : ٧٦٨.

٦- انظر : نجم الدين الغزي، (ت سنة ١٠٦١هـ/١٦٥٠م) الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، ج٣، تحقيق جبرائيل سلمان جبور، المطبعة الأمريكانية، بيروت (١٩٤٥-١٩٥٩م): ١/١٧١-١٧٢.

٧- المصدر نفسه: ١/٣١٤.

٨- نجم الدين الغزي، لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، تحقيق محمود الشيخ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م:٢/٦٩٠، وانظر المحبي، خلاصة الأثر: ٤/٤٥٥.

من أهالي أربد، وقد توفي في قرية سوم سنة ٩٤٠هـ/١٥٣٣م،[١] هذه الإشارات تؤكد استمرار انفتاح منطقة شرقي الأردن على الحواضر القديمة في العهد المملوكي، ثم في مطلع العهد العثماني بالتأكيد، وقد بقيت دمشق هي الحاضرة التي تضم نشاط أهالي شرقي الأردن التعليمية والثقافية.

تشير السجلات الشرعية والوثائق أيضاً، إلى أن عدداً كبيراً من علماء عجلون ونواحيها، تلقوا تعليمهم في دشمق، واستقروا فيها، وحصلوا على الوظائف والرتب، ومنها التدريس في مدارس دمشق ومساجدها وزواياها، ففي فترة مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، يمكن رصد العديد من أسماء المدرسين والقضاة، من أهالي شرقي الأردن في دمشق، ومنهم محمد بن يحيى العجلوني، الذي عمل سنة ١١٧١هـ/١٧٥٧م، في (وظيفة قراءة جزء شريف بالجامع الأموي، قرب قبر النبي يحيى) وكان أجره درهم واحد فقط،[٢] وتولى فيما بعد وقف أحد المساجد في دمشق،[٣] وكان لأهالي المزار الشمالي من الجراحة (آل الجراح) حضور واضح في هذه الفترة بدمشق، فكان صالح بن محمد الجراحي العجلوني مسؤول عن صيانة وقف المدرسة التنكزية بدمشق،[٤] وذكرت السجلات الشرعية أيضاً أحمد بن عبد المعطي الباعوني، والذي تولى التدريب في جامع العدارسي بأجر قدره أربعة في اليوم،[٥] ومن الجرارحة إسماعيل بن محمد لجراحي المتوفي سنة ١١٦٢هـ/١٧٤٨م، وكان عالماً ومدرساً، ولد في المزار، وقدم الى دمشق وأخذ عن شيوخها، ذكر المرادي أنه (قرأ كتباً لا تحصى، وصار مدرساً بالجامع الأموي) .[٦] ويبدو أن إسماعيل سافر إلى اسطنبول سنة ١١١٩هـ/ ١٧٠٧م، [٧]ولما عاد درّس تحت (قبة النسر)

١- الغزي، لطف السمر : ٢/٦٩٠.

٢- سجلات دمشق الشرعية، سجل ١٥٢، حجة ٣٤: ١٦، في ٢١ شعبان ١١٧١هـ/١٧٥٧م، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، محفوظ على الميكروفيلم.

٣- سجل دمشق، ٧٧، حجة ٧٧: ٦، في ٢ محرم ١١٤٩هـ/١٧٣٩م.

٤- سجل دمشق، سجل ٣٦: ١٣٥، ٦٢، في ١١ شوال ١١٣٠هـ/١٧١٧م.

٥- سجل دمشق،سجل ٧٨، حجة ٢٢: ١٥، في ١٣ محرم ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.

٦- المرادي، محمد بن خليل بن علي (ت سنة ١٢٠٦هـ/١٧٩١م) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار البشائر الإسلامية، ط٣، بيروت ، ١٩٨٨م: ٢٥٩/١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : المرادي، سلك.

٧- المرادي، سلك : ٢٦٣/١.

وهي وظيفة تكريمية، تُعطى لأهم علماء دمشق.[١] وكان له مؤلفات، وعمل في التدريس في مسجد السفرجلاني في دمشق، [٢] كما قام إبراهيم بن عبد الله العجلوني بالتدريس في جامع العدراسي في الفترة نفسها، وهو من مواليد منطقة عجلون، ومقيم في دمشق. [٣]وذكر ابن كنّان أسماء العديد من الفقهاء من أهالي عجلون ممن أقاموا في دمشق واهتم بذكر الذين أخذوا عنهم. [٤]

ومن المدرسين أيضاً أبو الفتح محمد بن خليل العجلوني، المتوفي سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م، وهو من مواليد قرية عين جنا بعجلون، سكن في دمشق،[٥] ثم رحل إلى القدس، وعاد إلى دمشق، وأخذ عن شيوخها، ثم عاد إلى عجلون ومات فيها وله مؤلفات في الفقه والنحو،[٦] ويبدو أن أبناءه استقروا في دمشق، وكان ابنه محمد المعروف باسم (العجلوني الصغير) مدرساً في الجامع الأموي بعد العشاء.[٧] ومن المدرسين أيضاً في دمشق من أبناء عجلون حامد بن سالم العجلوني المتوفي سنة ١١٠٦هـ/١٦٩٤م، وقد قرأ حامد على والده بدمشق، ثم رحل إلى مصر، حيث أجازه الأجلاء من علمائها،[٨]وكان يقرأ في جامع بني الأحمر. [٩]

وقد عرف عن آل الصمادي من قرية صماد (بضم الصاد) أنهم استوطنوا دمشق، وعملوا لى تبنّي الطريقة الصمادية، يقول المرادي عنهم إنهم طائفة كثير منهم من المشايخ،[١٠] ومن مشايخهم أحمد بن محمد الصمادي (ت ١١٩٥هـ/١٧٨٠م) وهو شيخ السجادة الصمادية، وورث المشيخة عن والده، [١١] كما اشتهر منهم عبد القادر الصمادي، (ت سنة ١١١٤هـ/١٧٠٢م)، وكان لعبد القادر مكانة عالية لدى الحكام

١- المصدر نفسه: ١/٢٦٣.

٢- سجلات دمشق الشرعية، سجل ٣٧، حجة ٩٢: ٤٣، في ١٤ رجب ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

٣- سجل ٥٨، حجة ٢٢٣: ١١٢، في ٧ رمضان ١١٣٨هـ/١٧٢٥م.

٤- ابن كنان، يوميات شامية: ٣٨٥، ٣٩٣.

٥- المرادي، سلك: ٤/٣٨.

٦- المصدر نفسه: ٤/٣٩.

٧- سجل ١٥٢، حجة ١١٤: ٢٦٢، في ٢٦ رجب ١١٧١هـ/١٧٥٧م.

٨- المرادي، سلك: ٢/١١.

٩- سجل ٣٧، حجة ٧٢: ٣٤١١٢، في ١٤ ذي الحجة ١١٣١هـ/١٧١٨م.

١٠- المرادي، سلك: ١/١٧٤.

١١- سجل ٦٠، حجة ٨٠٨: ٣٨٣، في ١٧ محرم ١١٤٤هـ/١٧٣١م.

والعامة على السوداء .[1] أما من البلقاء فقد ورد إلى دمشق أقل من العلماء والقضاة، ومنهم محي الدين أبو بكر تقي الدين السلطي المتوفي سنة ١١١٤هـ/١٧٠٢م، وكان شاعراً له ديوان مشهور، ذكره ابن كنان في حوادثه، وأشار إلى بعض أبياته،[2] ومنهم عمر بن حسن بن حسين الملقي السلطي،[3] وقد استقر في دمشق واشتهر ابنه عبدالقادر كأحد كتاب الديوان بدمشق.[4]

حدث التغير الحقيقي في بلاد الشام مع الإدارة المصرية، وقد أوردت المصادر المصرية رسالة من محمد شريف باشا بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م تحمل معلومات تفصيلية عن التعليم أيام الإدارة المصرية، فقد أحدث إبراهيم باشا ما سمي بـ(ديوان المدارس)، وكان هذا الديوان مسؤول عن بيع الكتب المطبوعة في بولاق للطلبة، ويفهم من الرسالة أن هناك مدارس في دمش وحلب وطرابلس واللاذقية وغزة ويافا، طلبت قوائم بكتب بولاق، وأشارت الرسالة إلى أنه بعد توزيع الكتب على الطلبة، يحب تنظيم إيصالات بها، وقائمة الكتب المطلوبة متنوعة، فيها ما يتناول اللغة والأدب والتاريخ والطب والزراعة والقانون والمنطق والأديان، ومع أننا لم نتعرف إلى أسماء مؤلفيها، إلا أنها تمثل قائمة ثمينة تضم كتباً تتناول: قانون الصناعة، عقرب الساعة، كتاب الحكمة، معلم الحساب، تاريخ أمريكا، كتاب المعادن، التشريح البشري، كليلة ودمنة، تاريخ قدماء الفلاسفة، تاريخ الإسكندرية، تاريخ المصريين، الجغرافيا الطبيعية، كتب الطبيعة، كتاب الطاعون، تاريخ إيطاليا، ابن عقيل، تطعيم الجدري، التشريح العام، رحلة الشيخ رفاعة، سليمان نامة، قانون الزراعة، تاريخ بونابرت، القانون البيطري، كتاب المنطق، تاريخ الصناعة، جر الأثقال، تاريخ الأديان، كتاب الجراحة، الهندسة الوصيفية، المجموعة الهندسية، تاريخ مصر.[5] هذه القائمة

١- المرادي، سلك: ٦٠/٣.

٢- محمد بن كنان الصالحي، يوميات شامية، من (١١١١هـ/١١٥٣هـ-١٦٩٩م/١٧٤٠م) تحقيق أكرم العلبي، دار الطباع، ط١، ١٩٩٤م، دمشق: ٥٨.

٣- سجل ١٠٦، حجة ١٥٦: ٧٢، في ٤ صفر١١٥٤هـ/١٧٤١م، وحجة ٩٤: ٥٢، في ١٤ رجب ١١٥٤هـ/١٧٤١.

٤- كان في السلط في الفترة المملوكية مدرسة تعرف باسم (المدرسة السيفية) انظر: ابن تغري بردي، (جمال الدين أبو المحاسن يوسف) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، ج٩: ٢٧٧-٢٧٨. ابن حجر (شهاب الدين أحمد)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق محمد سيد الحق، دار الكتب الحديثة ـ ١٩٦٦م: ١٧/٢-١٨.

٥- أسد رستم، المحفوظات : ١٧٦/٤-١٧٧.

الرسمية التي وردت إلى حواضر بلاد الشام، لم تكن بعيدة عن متناول أبناء شرقي الأردن الذين شملتهم الإدارة المصرية، ونعتقد بأن الاتصال الثقافي بين هذه الحواضر وأهالي شرقي الأردن كان قائماً ومؤثراً، إلا أننا لا نعثر على أي إشارة لقيام الإدارة المصرية بإنشاء مدارس في شرقي الأردن، أسوة بما قامت به في حواضر بلاد الشام، حيث أنشأت (المدارس الجهادية) وأنفقت عليها، وأمدتها بالكتب المطبوعة في بولاق. [١]

شهدت مرحلة الإدارة المصرية تحد كبير للإدارة العثمانية، ابتداء بسنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وأحست الدولة بضرورة فرض سطوتها، وبأن التجربة المصرية التنويرية بافتتاح المدارس الجهادية، وتعميم الكتب المطبوعة في بولاق، فتحت مدارك الأهالي، فاتخذت خطوات متتالية في مجال التعليم، حيث أصدرت قانون إصلاح التعليم، سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م،[٢] وأصبحت الدولة بموجبه الجهة الوحيدة المخولة بالإشراف على التعليم، ويعتبر هذا القانون أول قانون تربوي في إطار التنظيمات العثمانية، أكد على مجانية التعليم، وعلى تعيين معلمين من غير رجال الدين، وحدد مراحل التعليم بأنها المرحلة الابتدائية والرشدية، والعالية، ويشرف عليها ديوان المعارف العمومية، إلا أن هذه الخطوة لم تترك مباشراً على المنطقة، وفي سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م، عززت الدولة هذا القانون، بإنشاء نظارة جديدة متخصصة بالمعارف العمومية، والغرض من إنشائها، الإشراف مباشرة على شؤون التعليم الرسمي. [٣]

بدأت الخطوة الفعالة في تاريخ التعليم العثماني في ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، حينما أصدرت الدولة ما يعرف بـ(نظام المعارف)، وهو أول نظام للمعارف في تاريخ العثمانيين،[٤] ويعتبر الإطار النظري الذي عالجه الدستور، [٥] وأكد على إلزامية التعليم، حيث تحدد المادة العاشرة مسؤولية مجلس الاختيارية بمتابعة (عمل دفتر يختمونه ويسلمونه إلى أساتيذ المكاتب بأسماء كل الموجودين في اسنان التحصيل من الذكور والإناث، للتوجه

١- أحمد سراج الدين، الحركة التربوية وتطورها في سورية ولبنان خلال القرن التاسع عشر، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة السابعة ١٣٧١هـ/١٩٥١م: ٣٣٥/٣، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: سراج الدين، الحركة التربوية.

٢- سراج الدين، الحركة التربوية، مجلة الأبحاث: ٣٣٥/٣.

٣- شفيق جحا، التنظيمات أو حركة الإصلاح: ١٠٩.

٤- راجع: الجنان، نظام المجالس والمعارف، كانون الثاني ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م: ٧١٢/٢٣-٧١٥. وانظر : ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: ٢٥٧/٢٣-٢٧٨.

٥- راجع : الدستور، مجلة ثاني: ١٥٠-١٨٧، في ٢٤ جمادى الأولى، ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.

إلى المكاتب الصبيانية في المحلة أو القرية، وأسماء الديهم أو أقاربهم المكلفين بإعالتهم..) [(١)] ووضع جزءاً نقدياً على الأبوين والأقارب في حال عدم التزامهم بإلحاق (أبنائهم بالمكاتب الرسمية). وبين النظام موانع الدراسة المقبولة،[(٢)] وفرق بين المدارس الرسمية (المكاتب) والمكاتب الخصوصية، ووضع لكل منها شروطاً محددة،[(٣)] وهي إشارة صريحة وواضحة إلى بداية التأثير الذي مارسته الدول الأوروبية، ومحاولة مد التأثير الأوروبي عن طريق التعليم، خاصة في بلاد الشام، بافتتاح مدارس طائفية امتدت إلى شرقي الأردن في زمن مبكر.

إن تناول الإطار النظري للتعليم كما رسمته الدولة العثمانية ضروري قبل الدخول إلى الواقع التعليمي في شرقي الأردن، أيام العثمانيين في مرحلة التنظيمات ؛ فقد قسم النظام المراحل التعليمية في المكاتب الرسمية إلى ما يلي :[(٤)]

١- المكاتب الصبيانية، وهي المرحلة الإلزامية ومدتها ثلاث سنوات، وتشمل الذكور والإناث ويتم فيها تدريس جزء ألف باء والقرآن الكريم والخط على الألواح وعلم الحال الديني، والحال الوطني، والتاريخ، ويشتمل على سير الأنبياء وتاريخ الإسلام والتاريخ العثماني. إضافة إلى الجغرافيا والحساب واللسان العثماني وحسن الخط والإنشاء والنظافة، ومن الجدير بالذكر أن النظام ألزم الأهلين بتحمل نفقات إنشاء هذه المكاتب.

٢- المكاتب الرشدية،[(٥)] ومدتها أيضاً ثلاث سنوات بعد المكتب الصبياني، حيث يدرس فيها الطلبة اللغة العربية والفارسية واللسان العثماني، إضافة إلى المواد السابقة في المكاتب الصبيانية.

٣- المكاتب الإعدادية، ومدتها أيضاً ثلاث سنوات، يدرس فيها الطلبة المواد السابقة، إضافة الى الهندسة واللغة الفرنسية والجغرافيا العمومية والحساب والتاريخ الطبيعي، ومبادىء الحكمة والرسم والجغرافيا الصناعية والتجارية وطبقات الأرض.

١- الدستور، مجلد ثاني: ١٥٧، المادة العاشرة.

٢- المصدر نفسه، المادة الحادية عشرة: ١٥٧-١٥٨.

٣- المصدر نفسه: مادة ١٢٩، ومادة ١٣٠: ١٧٤.

٤- راجع ما يلي : سالنامة نظارة معارف عمومية ١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ٢٥٦، المطبعة العامرة، دار الخلافة العامرة، الدستور، مواد ١٨-٢٦: ٢/١٥٩-١٦٠. جريدة سورية الشام، عدد ١١٢٩: افي ١٩ محرم ١٣٠٥هـ/١٨٧٧م.

٥- تذكر سالنامة ولاية سوريى، أن المدارس الرشدية تأسست في ولاية سورية سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م، سالنامة سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م: ٤٤.

٤- المكاتب السلطانية، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ثم أصبحت ست، وهي تختص بالتعليم العالي، وتغطي نفقاتها من (جهة السلطنة العلية).[١]

إن لهذه الأنظمة دلالات اقتصادية واجتماعية في تطبيقها على منطقة الدراسة، إذ يمكن عن طريق قراءة خارطة المكاتب وتوزيعها، معرفة الوضع السكاني والاجتماعي، فالنظام يحدد (معلم أو معلمان أول وثاني بحسب مقدار التلاميذ) لكل مكتب رشدي، ويتم اختيار المعلمين بصورة انتخابية، ولكل مكتب مبصر،[٢] وبواب، [٣] ويحد راتب المعلم الرشدي الأول بـــ٨٠٠ قرش، أما الثاني فــ٥٠٠ قرش، والمبصر ٢٥٠ قرشاً والبواب ١٥٠ قرشاً، ويخصص لمدارس البنات الرشدية ما بين معلمتين إلى أربع معلمات مع معلمة خاصة بتعليم الخياطة وأخرى للموسيقى ومبصرة وبوابة، وتغطى نفقات المكتب من صندوق إدارة المعارف، [٤] في حين تغطى مخصصات المكاتب الإعدادية من صندوق إدارة معارف الولاية، حيث يتم تعيين (ستة أنفار معلمين مع معاونيهم) لكل مكتب إعدادي، وراتبهم أعلى من راتب معلمي المكاتب الرشدية. [٥]

يمكن قراءة الوضع السكاني على ضوء درجة التعليم السائدة في المنطقة، فقد اشترطت المادة ١٨ من نظام المكاتب الرشدية، أن يكون (لكل قصبة يتجاوز أهلها خمسمائة بيت للإسلام فقط، إذا كانوا مسلمين صرفاً، وللمسيحيين فقط، إذا كانوا مسيحيين صرفاً) مكتباً رشدياً، أما إذا كان السكان خليطاً من المسلمين والمسيحيين، فيجوز تأسيس مكتب رشدي، إذا كان عدد بيوتهم أكثر من مائة بيت،[٦] أما بالنسبة لمكاتب البنات الرشدية، فتؤسس في حال وجود خليط من السكان المسلمين والمسيحيين، في حال تجاوز عدد البيوت الخمسمائة بيت، [٧] في حين حددت المادة ٣٤ شرطاً لإنشاء المكاتب الإعدادية، أن يكون عدد سكان القصبة يتجاوز الألف بيت،[٨]هذه المعلومات النظرية تساعدنا على التأكد من

١- الدستور : ١٦٣/٢.

٢- المبصر هو : المراقب، انظر : Redhouse, Turkish- Enghlish, P.١٦٧٣.

وانظر واجبات المبصر حسبما حددها الدستور : ٢٢٠/٢-٢٢١.

٣- انظر واجبات البواب، الدستور: ٢٢١/٢.

٤- الدستور: ١٦١/٢.

٥- المصدر نفسه: ١٦٢.

٦- المصدر نفسه: ١٥٩.

٧- المصدر نفسه: ١٦٠-١٦١.

٨- المصدر نفسه: ١٦٢.

دقة دراستنا للوضع السكاني من حيث تعدادهم وأصنافهم.

يشرف على التعليم في ولاية سورية مجلس إدارة المعارف، ويرأسه مدير المعارف، ويتبع مجلس إدارة المعارف في العاصمة مباشرة، " لنظارة المعارف "، ولمدير المجلس مساعدان، أحدهما مسلم والثاني مسيحي، ومعه أربعة من المحققين وعشرة أعضاء من الطوائف من كاتب وأمين صندوق ومحاسب، وتعد نظم قانون المعارف أنواع الامتحانات الشفهية والتحريرية كل عام دراسي، ويضع لها أسساً مدروسة.

هذا الإطار النظري الذي حدده " نظام المعارف "، يمكن العودة إليه في الدستور العثماني، لكننا نرى أنه لا يمثل واقع الحال في كل بيئات شرقي الأردن، ويمكن رصد الواقع التعليمي عن طريق سالنامات ولاية سورية وسالنامة المعارف، إضافة إلى مصادر التعليم الطائفي من خلال الجدول التالي الذي استقيناه من السالنامات للتعليم الرسمي في شرقي الأردن، وأشرفت عليه الدولة ممثلة بنظارة المعارف، ومجلس إدارة المعارف في ولاية سورية، وفيما يلي الجدول كما رصدناه من المصادر المتوفرة:

رقم	موقع المكتب	درجته	سنة الإنشاء	نوعه	عدد الطلبة	عدد المعلمين	المصدر
١-	السلط/٦	رشدي	١٢٩١هـ/١٨٧٤م	ذكور	٢٧٤	-	سالنامة ولاية سورية ١٢٩١هـ/١٨٧٤م: ١٦٠، وسالنامة سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م: ١٤٨،وسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ٢٤٣.
٢-	السلط	رشدي	١٢٩٨هـ/١٨٨٠م	ذكور	٤٠	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٤١.
٣-	السلط	رشدي	١٢٩٩هـ/١٨٨١م	ذكور	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٢٤٠.
٤-	السلط	رشدي	١٣٠٩هـ/١٨٩١م	إناث	٣٨	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٩هـ- ١٣١٠هـ/١٨٩١م – ١٨٩٢م: ٢٤١.
٥-	إربد/القصبة	رشدي	١٣٠٠هـ/١٨٨٢م	ذكور	١٥٠	-	جريدة سورية الشام، عدد ٩١:١، وعدد

رقم	موقع المكتب	درجته	سنة الإنشاء	نوعه	عدد الطلبة	عدد المعلمين	المصدر
							١:٩٧٣، لسنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م، و١٣٠١هـ/١٨٨٣م.
٦-	قضاء عجلون	رشدي	١٣٠٣هـ/١٨٨٤م	ذكور	٣٠	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٩، وسالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣رومي/ ١٨٨٦م: ٢١٠
٧-	قضاء عجلون	رشدي	١٣٠٤هـ/١٨٨٦م	ذكور	٤٠	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣ رومي/ ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م: ٢١٠.
٨-	كفرنجة	مكتب رشدي	١٣٠٧رومي/	ذكور	-	١	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م: ١٢٩.
٩-	جرش	رشدي	١٣٠٩رومي/ ١٣١٠هـ-١٣١١هـ ١٨٩٣م	ذكور	-	١	سالنامة ولاية سورية ١٣٠٩هـ/١٨٩٣م: ١٩٨.
١٠-	الحصن	رشدي	١٣٠٩رومي/ ١٣١٠هـ-١٣١١هـ ١٨٩٣م	ذكور	-	١	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٩رومي/ ١٣١٠هـ/١٣١١هـ/ ١٨٩٣م: ١٩٨.
١١-	إربد	رشدي	١٣٠٩رومي/ ١٣١٠هـ-١٣١١هـ ١٨٩٣م	ذكور	-	١	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٩رومي/ ١٣١٠هـ/١٣١١هـ/ ١٨٩٣م: ١٩٨.
١٢-	الكرك	رشدي	١٣١٢هـ/١٨٩٤م	ذكور	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م/١٨٩٥م: ٢٢٥،وسالنامة ولاية

رقم	موقع المكتب	درجته	سنة الإنشاء	نوعه	عدد الطلبة	عدد المعلمين	المصدر
							سورية لسنة١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٢٢
١٣-	الحصن	رشدي	١٣٠٢هـ/١٨٩٦م	إناث	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢مالي/ ١٨٩٦م: ٢٦٧
١٤-	جرش	رشدي	١٣٠٢مالي/ ١٨٩٦م	إناث	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٢مالي/ ١٨٩٦م: ٢٦٧
١٥-	معان	رشدي	١٣١٥هـ/١٨٩٧م	ذكور	٣١	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٢٢، ولسنة١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢٣٣
١٦-	الطفيلة	رشدي	١٣١٥هـ/١٨٩٧م	ذكور	٣٢	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٢٢، ولسنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٢٨
١٧-	كثربا	رشدي	١٣١٥هـ/١٨٩٧م	ذكور	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٢٨.
١٨-	خنزيرة	رشدي	١٣١٥هـ/١٨٩٧م	ذكور	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٢٨.
١٩-	معان	رشدي	١٣١٧هـ/١٨٩٩م	ذكور	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٦٠. المقتبس، عدد ١١٠٧: ٢.
٢٠-	الشوبك	رشدي	١٣١٧هـ/١٨٩٩م	ذكور	-	-	سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣٦٠.

رقم	موقع المكتب	درجته	سنة الإنشاء	نوعه	عدد الطلبة	عدد المعلمين	المصدر
٢١-	وادي السير	مكاتب عمومية	١٣٢١هـ/١٩٠٣م	ذكور	-	-	سالنامة المعارف العمومية، ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٥٤٢.
٢٢-	عمان	مكتب عمومي	١٣٢١هـ/١٩٠٣م	ذكور	-	-	سالنامة المعارف العمومية، ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٥٤٢.
٢٣-	مادبا	مكتب عمومي	١٣٢١هـ/١٩٠٣م	ذكور	-	-	سالنامة المعارف العمومية لسنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ٥٤٢.
٢٤-	عشيرة العوازم	مكتب ماعين عمومي	١٢٧٨هـ/١٨٧٠م	ذكور	٢٠	-	مكاريوس، المعارف في سورية المقتطف، مجلد٧ ج٩، نيسان ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م: ٥٣٣.
٢٥-	النعيمة	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	العصر الجديد، عدد٢٤٦: ٣ في ٢٨/ ٥/١٣٢٨هـ/١٩١٠م
٢٦-	عين جنا	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المقتبس، عدد٤٢٤، في١٧/ ٧/ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ٣-٤.
٢٧-	عنبة	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٢٨-	سموع	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٢٩-	ايدون	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٠-	المزار	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣١-	ملكا	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٢-	الطيبة	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٣-	حرثا	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٤-	كفر سوم	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.

رقم	موقع المكتب	درجته	سنة الإنشاء	نوعه	عدد الطلبة	عدد المعلمين	المصدر
٣٥-	كفر اسد	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٦-	بشرى	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٧-	حوارة	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٨-	الصريح	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٣٩-	مكيس	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٤٠-	خنزيرة	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٤١-	كفر عوان	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٤٢-	عشائر بني حسن	-	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	ذكور	-	-	المصدر نفسه.
٤٣-	دير أبي سعيد	-	١٣٣٣هـ/١٩١٥م	ذكور	-	-	المقتبس، عدد١٥١٧: ٣،في٢٤/٢/١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م.

تشير هذه القائمة التي استخلصناها من المصادر المعاصرة (السالنامات والصحافة) إلى بداية الاهتمام الرسمي بالتعليم، ابتداء من الربع الأخير من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي في ولاية سورية، وقد بلغ عدد المدارس في الولاية في هذه الفترة ١٤٧٣ مدرسة، يقوم على التدريس فيها ٢٢٣٤ معلماً ومعلمة، ويدرس فيها ٦٢٥٦٦ طالباً وطالبة،[١] وتحدد دراسة معاصرة تعود إلى سنة ١٣٠١هـ/١٨٦٤م- ١٨٦٥م، باعتبارها السنة التي تم فيها إنشاء مدارس ابتدائية للمسلمين في الولاية، وتعتبر سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٤م، هي سنة انتشار التعليم الرسمي في منطقة حوران، حيث بلغ عدد المدارس فيها ٣٥ مدرسة، فيها أكثر من ٦٠٠ طالب و ٤٠ معلماً، الا أنه لم يتم إنشاء أي مكتب لتعليم الإناث في حوران حتى هذا التاريخ، وبالمقابل، فقد بلغ عدد مدارس النصارى أكثر من ٢٠ مدرسة فيها ٤٠٠ طالب وعشرين معلماً من الذكور،[٢] أما في قضاء عجلون،

١- شاهين مكاريوس، المعارف في ولاية سورية، مجلة المقتطف، مجلد ٧، في جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م: ٥٧٣/٩. وسنشير إليه لاحقاً هكذا: مكاريوس، المعارف

٢- المصدر نفسه: ٥٧٣.

فقد اعتبرت سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، بداية الاهتمام الرسمي بالقضاء عموماً، فقد تم افتتاح مكتب رسمي مؤلف من ٤ محلات، يتسع لـ١٥٠ تلميذاً، مع حجرة خاصة بالمعلم.(١)

دفعت المنافسة التي شهدها النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بين الإرساليات الطائفية على فتح المدارس، السلطات العثمانية إلى تكثيف جهودها، ودخول مرحلة جديدة من التنظيم والاهتمام بالتعليم، الا أن هذه السلطات لم تستطع منافسة الإرساليات المتعددة في ولاية سورية بشكل خاص، (٢) لأنها بدأت بفتح المدارس والانتشار في فترة مبكرة، لذا فإن دراسة التعليم في شرقي الأردن، يتطلب الاهتمام بالتعليم الطائفي، ثم الكتاتيب لإعطاء صورة دقيقة وواقعية للتعليم في شرقي الأردن في عهد التنظيمات.

يبدو أن المؤسسة الإنجليزية المعروفة بـ (Church Missionary Society) أو (C.M.S.) تفوقت على مثيلاتها ابتداء، فقد أنشأت أول مدرسة تابعة لها سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م في بيروت، وتلتها مدارس أخرى في أنحاء متعددة في ولاية سورية، (٣) مستفيدة من توسع الدولة العثمانية بانتهاج (سياسة الملل) حيث سمح بموجبه للطوائف غير المسلمة بإنشاء وإدارة مدارسها، (٤) فأنشأ المطران صموئيل غوبات Gobat مدرسة الكتاب المقدس في السلط سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م،(٥) ويمكن رصد المدارس الطائفية في شرقي الأردن حسب الجدول التالي، الذي استخلصناه من المصادر والدراسات التي تناولت التعليم في المنطقة:

١- جريدة سورية الشام، عدد ٩١٥، في ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م: ١، وعدد ٩٧٣، سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م: ١.

٢- عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية : ٢٦٦.

٣- علي محافظة، الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين وسورية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط، أولى، ١٩٨٧م: ٣٩، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: محافظة، الحركات الفكرية، وراجع أيضاً : سراج الدين، الحركة التربوية : ٣٢٩.

٤- سراج الدين الحركة التربوية : ٣٢١.

٥- علي محافظة، العلاقات الألمانية – الفلسطينية، (١٨٤١-١٩٤٥م) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١م: ٤٣، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : محافظة، العلاقات الألمانية.

الرقم	المنطقة	سنة التأسيس (هـ + م)	الطائفة	الجنس	عدد الطلبة	المصدر
١-	السلط	١٢٧٦هـ/١٨٥٠م	روم أرثوذوكس	-	٦٠	مكاريوس، المعارف في سورية: ٥٣٣.
٢-	السلط	١٢٧٣هـ/١٨٥٦م	C. M. S	-	١٢	محافظة، العلاقات الالمانية:٤٩.
٣-	السلط	١٢٨٤هـ/١٨٦٧م	C. M. S	مختلط	٩٥	مكاريوس، المعارف: ٥٣٣
٤-	السلط	١٢٨٨هـ/١٨٧٠م	لاتين	ذكور	٦٠	مكاريوس، المعارف: ٥٣٣
٥-	السلط	١٢٨٨هـ/١٨٧٠م	لاتين	إناث	٢٠	مكاريوس، المعارف: ٥٣٣
٦-	الرميمين	١٢٩٠هـ/١٨٧٣م	لاتين	-	-	البشير، عدد ٩٨١، تشرين الأول ١٣٠٧هـ /١٨٨٩م: ١.
٧-	الفحيص	١٢٩١هـ/١٨٧٤م	لاتين	-	-	البشير، عدد ٩٨١، تشرين الأول١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م: ١.
٨-	الكرك	١٢٩٣هـ/١٨٧٥م	روم أرثوذوكس	-	-	القسوس، مذكرات: ١، مركز الوثائق والمخطوطات.
٩-	الكرك	١٢٩٥هـ/١٨٧٧م	روم أرثوذوكس	-	-	القسوس، مذكرات:١.
١٠-	عجلون	١٢٩٤هـ/١٨٧٦م	روم أرثوذوكس	-	-	Medebille,Salt,Histore Dune Mission, pp. 86-87.
١١-	الحصن	١٢٩٨هـ/١٨٨١م	روم أرثوذوكس	-	-	عدنان لطفي، التطوير التربوي: ٣٥٢ (رسالة دكتوراة غير منشورة).
١٢-	الحصن	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	لاتين	مختلط	١١٠	هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٥٣.
١٣-	شطنا	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	لاتين	مختلط	-	هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٥٣.
١٤-	عنجرة	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	لاتين	-	-	المصدر نفسه.

الرقم	المنطقة	سنة التأسيس (هـ + م)	الطائفة	الجنس	عدد الطلبة	المصدر
١٥-	كفرنجة	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	لاتين	-	-	المصدر نفسه.
١٦-	عنبة	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	لاتين	-	-	المصدر نفسه.
١٧-	السلط	١٢٨٤هـ/١٨٦٧م	بروتستانت	مختلط	٩٥	Tristram, The Land of Moab, p. 22.
١٨-	الحصن	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م	بروتستانت C. M. S	مختلط	٣٠٠ تلميذ ١٥٠ تلميذة	مكاريوس، المعارف: ٥٣٢
١٩-	الحصن	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	سعيد النمري، تاريخ إرسالية الحصن، ٢١.
٢٠-	إيدون	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢١-	الصريح	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٢-	صمد	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	مصدر نفسه.
٢٣-	سموع	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٤-	عنبة	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٥-	النعيمة	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٦-	شطنا	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٧-	كفر أبيل	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٨-	كفر عوان	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٢٩-	عرجان	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٣٠-	خربة الوهادنة	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.
٣١-	إربد	١٣١٥هـ/١٨٩٨م	روم كاثوليك	مختلط	-	المصدر نفسه.

ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢مالي/١٨٩٦م، أن في قضاء عجلون مدرسة واحدة غير إسلامية،[١] إلا أن سالنامة السنة التالية أكدت بأن العدد أصبح ١٧ مدرسة،[٢] ونعتقد أن هناك تصحيفاً في العدد الأول، لأن الزيادة مفاجئة، لكنها تمثل رقماً أقرب إلى الدقة، مما يجعلنا نشكك في المعلومة السابقة، فقد عرف القضاء المدارس الطائفية قبل ذلك بكثير، كما أن الرحالة شوماخر ذكر بأنه وعند مروره في قضاء عجلون، لم ير غير مدرسة واحدة هي مدرسة إربد، وهي إشارة صريحة منه إلى المدارس الرسمية، وقد أكد بأن التعليم في القضاء يتم عن طريق (الخطيب) وأن أبناءه يساعدونه في عمله،[٣] وهذا يعني وجود الكتاتيب في القضاء، ومع ثقتنا بمعلومات هذين المصدرين (السالنامة والرحالة شوماخر)، إلا أن المصادر الموثقة للقائمة السابقة مأمونة تماماً، وفيها إشارة إلى توسع التعليم الطائفي وشموله لكافة المناطق في شرقي الأردن، وتعدد الطوائف المشرفة عليه، وعادة ما تكون هذه المدارس مختلطة تضم الذكور والإناث معاً، ولا بد من حصولها على ترخيص رسمي، [٤]وشهادات مصدقة من نظارة المعارف، وإدارة المعارف المحلية، كما اشترط النظام على أصحاب هذه المدارس أن تصدق برامجهم المدرسية من المعارف مباشرة ليتم إقرارها،[٥]وكانت هذه المدارس تدرس اللغة العربية أساساً،[٦] وهو ما لم يتوفر للطلبة في المكاتب الرسمية الحكومية دائماً ممن تلقوا تعليمهم (باللسان العثماني)، وربما كان هذا سبباً في زيادة إقبال الأهالي على المدارس الطائفية، إضافة إلى أنها تمثل طوائفهم وانتماءاتهم، كما أنها لا تلزم الأهالي بنفقات البناء ورواتب المعلمين، [٧]كما هو الحال مع المدارس الرسمية، حيث ألزم قانون المعارف الصادر سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م الأهالي بتحمل نفقات إنشاء هذه المدارس، وكان مأمور المعارف يزور القرى في الأقضية في موعد الحصاد، ليخمن عدد

١- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٢مالي/ ١٨٩٦م: ٢٦٧.

٢- سالنامة ولاية سورية، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢١٣.

٣- Schumacher, Northern Ajlun, P. ٣٢.

٤- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١٤٢، ٥٥٣.

٥- راجع : الدستور، نظام المكاتب الخصوصية، مجلد ٢: ١٤٧.

٦- راجع دراسة هند أبو الشعر لمجموعة من الكتب التي كانت تدرس في المدارس، إربد وجوارها : ٥٥٣-٥٥٧.

٧- راجع مثلاً: مخصصات مدارس الكنيسة الأرثوذكسية، جريدة فلسطين، عدد ١٢٤: ٤٤ في ٣٠/٥/١٩١٢م.

الأفدنة المزروعة، ومقدار المطلوب من الأهالي، لإنفاقها على إنشاء المدارس الرشدية.[١]

جاءت مساهمة الدولة العثمانية الرسمية في فتح المدارس، والإشراف على التعليم، في إطار فرض سطوتها وحضورها، وتزامنت مع ضغطها على القبائل البدوية والدروز، [٢] مما جعل الأهالي ينفرون من تسجيل أسماء أبنائهم خوفاً من الجندية، وتهرباً من دفع الضريبة، وكانوا بالمقابل يفضلون التعامل مع الكتاتيب، والتي يقوم على التدريس فيها شيوخ لا يتمتعون بالقدر الكافي من التعليم والعلم والمعرفة. يذكر القس بولس سلمان أن شيوخ هذه الكتاتيب كانوا يفسرون الظواهر الطبيعية تفسيراً أسطورياً، ويعلمونه لطلبتهم، حيث اعتبروا الأرض محمولة على ثور وله أربعة ألف قرن، وأن هذا الثور يغرز منخريه في البحر، ويتنفس في اليوم نفساً واحداً، فالشهيق يعتبر مد البحر والزفير جزره، كذلك الحال مع الينابيع التي كانوا يعتبرونها دموع الأرض التي ذرفتها حزناً عندما أراد الله سبحانه وتعالى أن يخلق منها الخلق،[٣] وكانت الكتاتيب تعلم القراءة والكتابة وتحفظ القرآن الكريم، ويمكن معرفة أسماء أصحاب هذه الكتاتيب في أواخر أيام العثمانية ممن حفظتهم الذاكرة المحلية، إلا أننا لا نجد لها توثيقاً في المصادر الأخرى، عدا بعض الإشارات في المذكرات الشخصية والسجل الشرعي، ذكر صالح المصطفى التل في مذكراته كتاب الشيخ عيسى الأحمد الملكاوي في إربد، وقد جاء إلى إربد من قريته ملكا، سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، واستقر في دار أحمد السكران، ثم في دار حامد المحمود الحتاملة، وكانت المدرسة غرفة واحدة ملاصقة للجامع من جهة الغرب، [٤] وأشار علي خلقي الشرايري في مذكراته إلى كتاب الشيخ (أبو الضباع) الذي درس عليه، [٥] وتنتشر الكتاتيب في القرى والقصبات، ومنها في إربد كتاب الشيخ محمد بن الشيخ عيد بن حمدان النابلسي، وكان في الوقت نفسه يعمل في قرية تبنة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٠م، [٦]ثم فتح كتاباً في إربد بعد ثلاثة أعوام، [٧] ومن شيوخ الكتاب

١- جريدة سورية الشام، عدد ٩٣٠، ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م: ١.

٢- عوض، الإدارة العثمانية : ٢٦٠.

٣- بولس نعمان، خمسة أعوام في شرقي الأردن: ١٥١.

٤- أوراق صالح المصطفى التل: ١٧٦-١٧٧.

٥- علي خلقي، مذكرات : ١.

٦- سجل شرعي رقم ٨، حجة ٢: ٥٧، سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.

٧- سجل شرعي رقم ٨، حجة ٢: ١٠٧، سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

في قضاء السلط الشيخ محمد بن علي الأفغاني والشيخ سالم ابن يحيى الخليلي، والشيخ محمد بن مصطفى السفاريني، والشيخ توفيق بن أحمد السختيان. [١]

أما في ناحية عمان وجوارها، فقد كانت الكتاتيب كثيرة بسبب وجود المهاجرين، ووصلت في آخر أيام الدولة سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، إلى تسعة، وهي، كتاب جانبلاط الشركسي، كتاب الشيخ خلف البوريني، كتاب الشيخ محمد المسلماني ، كتاب الشيوخ أيوب المصري ، كتاب الشيخ داوود الشركسي ، كتاب الشيخ سعيد الشركسي، والشيخ محمد عودة، والشيخ سعيد بسلان مامي، وتميزت الناحية بوجود كتاب للطالبات، تقوم بالتدريس فيه فهمية خانم، [٢] ويلاحظ أن غالبية أصحاب هذه الكتاتيب هم من المهاجرين والوافدين، وبالمقابل، فقد عرفت أيضاً كتاتيب أخرى في مأدبا ووادي السير وسحاب. [٣]

إن نظام التعليم في الكتاتيب قديم جداً، ويتم عادة في منزل الشيخ أو في زاوية من زوايا المسجد، حيث يقتعد الطلبة الأرض على بساط، في حين يتوسطهم الشيخ في موقع مرتفع، ويكتب الطلبة عادة بأقلام من القصب، يحضرونها بأنفسهم، ويستخدمون أدوات الحبر، ويتلقون تعليماً دينياً لا تشرف عليه الدولة ولا تمارس عليه أي رقابة، وتتراوح مدة الدراسة ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، وعندما يختم الطلبة القرآن الكريم، يتم الاحتفاء بهم، وكان الطلبة يتلقون عقاباً قاسياً من شيوخهم، ويحضرون للشيخ مواد عينية من أطعمة وحطب في الشتاء مقابل تعليمه إياهم،[٤]ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التعليم كان سائداً جنباً إلى جنب مع التعليم الرسمي، والمدارس الطائفية، ويمكن القول بثقة، بأن دراسة الكتب التي كانت تدرس في المدارس الطائفية، تشير إلى مستوى مقبول، وربما كان متفوقاً في أحيان كثيرة، وتتميز بأنها تدرس بالعربية، إضافة إلى تعليم اللغات الأجنبية، وتوفير فئات متنورة من المعلمين والمعلمات، فقد استقدمت مدرسة اللاتين في الحصن، المعلمة مريم أصيلة من الناصرة، سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، للتعليم فيها،[٥] وكان الكهنة على اختلاف طوائفهم

١- محمد خريسات، التعليم في السلط: ٢٤.

٢- عبد الله رشيد، الكتاتيب ونظمها التقليدية في مدينة عمان، (١٩٠٠-١٩٥٨م) دار الينابيع، عمان، ١٩٩١م: ٤١، ٤٣، ١٢٠-١٢١.

٣- المصدر نفسه: ٣١-٣٢.

٤- عدنان لطفي عثمان، التطوير التربوي والاجتماعي في عهد إمارة شرقي الأردن (١٩٢٠-١٩٤٦م)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٢م: ٦١.

٥- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ١٤٠.

يقومون بتدريس اللغات لتلاميذهم، إضافة إلى قيامهم بالتعليم الديني.

تميزت هذه المدارس بالاهتمام بتعليم الإناث جنباً إلى جنب مع الذكور، فقد افتتحت مدرسة اللاتين في السلط برعاية راهبات سيدة الوردية سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ومدرسة الفحيص سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، [١] وافتتحت مدرسة اللاتين في الحصن سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، وفيها نصف عدد التلاميذ من الإناث، [٢] كما عرفت القصبات أيضاً، معلمات عملن في المدارس الطائفية منذ زمن مبكر، كما هو الحال مع مدرسة الروم الأرثوذكس في قصبة الكرك. [٣]



١- الشير، عدد ٨٤٢، سنة ١٧، في ٢٥ كانون الثاني ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، بيروت : ٢.

٢- هند أبو الشعر، إربد وجوارها: ٥٥٢.

٣- المقتبس، عدد ١١٠٧، (نعيم حسان، عمران الكرك) : ٢.


الذخيرة العربية

خاتمة :

إن دراسة تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني (٩٢٢-١٣٣٧هـ/١٥١٦- ١٩١٨م) تحتاج إلى جهود مؤسسية، وإلى فريق عمل متخصص، وإلى تناول المصادر المحلية ودراستها وتحليلها، واستقراء كل المصادر والمراجع المتوفرة، ونحن هنا، نضع هذه التجربة الأولى لدراسة هذه المرحلة الواسعة، التي تصل إلى أربعة قرون، وتتناول شرقي الأردن كحالة منفصلة، بين يدي القارىء، مؤكدين بأنها جهد فردي يحتاج إلى تعميق جاد، بدراسات جزئية متخصصة، ونأمل أن نرى مثل هذه الدراسات التي تتابع هذا العمل، وتغنيه وتعمقه.

اعتمدت هذه الدراسة على جهود سابقة خيّرة، فقد استعنا بالدفاتر العثمانية المنشورة منذ أواخر الثمانينات للفترة العثمانية المبكرة (القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) وهي مرحلة التأسيس للحكم العثماني في المنطقة، واستعنا أيضاً، بجهود الزملاء الذين درسوا مرحلة التنظيمات في شرقي الأردن (قضاء عجلون، إربد وجوارها، السلط وجوارها، عمان وجوارها، البلقاء والكرك ومعان) وحاولنا التركيز على الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة الجزئيات والمحليات، للتأكيد على دور وموقع إنسان هذه المنطقة وفعالياته، دون إغفال الإطار العام للدولة العثمانية، والإطار الخاص لولاية سورية، فنحن على ثقة بأننا لا نستطيع دراسة المنطقة في أي مرحلة تاريخية بمعزل عن وحدة بلاد الشام.

وأخيراً، فإن نشر هذه الدراسة ضمن سلسلة دراسات جادة ترعاها مؤسسة آل البيت، يمنحنا الشعور بالرضى والثقة، ويدعونا لتقديم الشكر والمودة للقائمين عليها.

والله من وراء القصد.


الذخيرة العربية



المصادر والمراجع


الذخيرة العربية

أولاً : المصادر المخطوطة:

أ- دفاتر الطابو وسجلات التسوية وخرائطها:

١-اليوقلمه:

١- دفتر أساسي يوقلمه، مجلد أول (١٢٩٢-١٢٩٧رومي/ ١٢٩٣-١٢٩٩هـ/ ١٨٧٦-١٨٨٢م)، (A-١).

٢- دفتر أساسي يوقلمه، مجلد أول (١٢٩٥رمي/١٨٧٩-١٨٨٢م) ورمزه (A-٢).

٣- دفتر أساسي يوقلمه، مجلد ثانٍ (١٢٩٨رومي/١٨٨٢م) ورمزه (A-٣).

٤- دفتر أساسي يوقلمه، إربد، مجلد ثالث (١٢٩٩رومي/ ١٣٠٠هـ/ ١٣٠١هـ /١٨٨٣م-١٨٨٤م) ورمزه (A-٤).

٥- دفتر أساسي يوقلمه، (صغير غير مستعمل) (مارس ١٢٩٩رومي/ كانون الأول ١٨٨٣م-١٨٨٤م) ورمزه (A-٥).

٦- دفتر أساسي يوقلمه، مجلد رابع صغير (١٢٩٩-١٣٠٠مالي/ ١٣٠١هـ ١٣٠٢هـ-١٨٨٤م) ورمزه (A-٦).

٢-الدفاتر المستنسخة:

٧- دفتر أساسي مستنسخ، مجلد ثالث (١٢٩٩رومي / ١٣٠٠-١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م /١٨٨٤م) (أملاك) مستنسخ سنة ١٣٢٩هـ/١٩١٣م عن قيود الأستانة، ورمزه (A-٧).

٨- دفتر أساسي يوقلمه ودائمي (مستنسخ عن قيود الأستانة) (أيلول ١٢٩٩ رومي/ ١٨٨٣م (أراضٍ أميرية) (A-٨).

٩- دفتر أساسي يوقلمه (أراضٍ أميرية) (أغسطس ١٣٠٠ مالي/ ١٨٨٤م)، مستنسخ سنة ١٣٢٩ مالي/ ١٩١٣م ورمزه (A-٩).

١٠- دفتر أساسي يوقلمه، نيسان (١٣٠١ مالي/ ١٨٨٥م) مستنسخ سنة ١٣٢٩ مالي/ ١٩١٣م، ورمزه (A- ١٠).

١١- دفتر أساسي يوقلمه، (حزيران ١٣٠١ مالي/ ١٨٨٥م ورمزه) (A-١١).

١٢- دفتر أساسي يوقلمه (كانون الثاني ١٣٠١ مالي/ ١٨٨٦م) مستنسخ سنة ١٣٢٩ مالي، ١٩١٣م، ورمزه (A-١٢).

٣-الدفاتر الأساسية / الدائمة:

١٣- دفتر أساسي ودائمي (شباط - مارت ١٣٠٤هـ- ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م)، ورمزه (A-١٣).

١٤- دفتر أساسي يوقلمه (مارت - كانون الأول ١٣٠١ مالي/ ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م)، ورمزه (A-١٤).

١٥- دفتر قيود شمال الغور (قيود العدسية وسيدنا معاذ وصخور الغور) ١٢٩٥-١٢٩٦ مالي/ ١٨٧٨م) مستنسخ عن القيود الأساسية سنة ١٣٤٢هـ /١٩٢٣م)/ ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م ورمزه (B-١٥).

١٦- دفتر أساسي ودائمي (شباط - مارت) ١٣٠٤ مالي/ ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م) ورمزه (B-١٦).

١٧- دفتر أساسي يوقلمه (١٣٠٥- ١٣٠٧مالي/ ١٨٩٠م)، ورمزه (B-١٧).

١٨- دفتر أساسي يوقلمه ودائمي (مارت ١٣٠٨- شباط ١٣٠٩ رومي / ١٨٩٢م/ ١٨٩٤م) ورمزه (B-١٨).

١٩- دفتر أساسي يوقلمه (١٣٠٩-١٣١٥ مالي/ ١٣١٠-١٣١٧هـ/١٨٩٢-١٨٩٩م) ورمزه (B-١٩).

٢٠- دفتر أساسي يوقلمه (١٣١٠ مارت - ١٣١٢ مالي/ ١٨٩٥م)، ورمزه (B-٢٠).

٢١- دفتر أساسي يوقلمه (١٣١٣-١٣١٩ مالي/ مارت ١٣١٣/ تشرين الثاني ١٣١٩ مالي/ ١٩٠٢م) ورمزه (B-٢١).

٢٢- دفتر أساسي يوقلمه (١٣٢٠-١٣٢٢ مالي/ ١٩٠٥م) ورمزه (B-٢٢).

٤- دفاتر الضبط:

٢٣- دفتر ضبط صغير (١٣٠٦-١٣١٥ مالي) ١٨٩٨م، ورمزه (B-٢٣).

٢٤- دفتر ضبط (مارت ١٣٣٥ مالي/ كانون الثاني ١٣١٩ مالي/ ١٩٠٢م) ورمزه (C-٢٤).

٢٥- دفتر ضبط (١٣١٩-١٣٢٣ مالي/ ١٩٠٦م) ورمزه (C-٢٥).

٢٦- دفتر ضبط (١٣٢٣-١٣٢٤ مالي/ ١٩٠٧م)، ورمزه (C-٢٦).

٢٧- دفتر ضبط (تشرين الأول ١٣٢٤- كانون الأول ١٣٢٦ مالي/ ١٩٠٩م) ورمزه (C-٢٧).

٢٨- دفتر ضبط (كانون الأول ١٣٢٦- اغسطس ١٣٣٠ مالي/ ١٩١٢م) ورمزه (C-٢٨).

٢٩- دفتر ضبط ودائمي (أغسطس ١٣٣٠- حزيران ١٣٣٤ مالي/ ١٩١٦م)، ورمزه (C-٢٩).

٥-سجلات التسوية لناحية بني عبيد، وقصبة إربد:

أ- إربد، الحصن، الصريح، النعيمة، هام، إيدون.

ب- جدول حقول الآبار : الحصن، النعيمة، مزرعة كبر.

٦- خرائط التسوية الأصلية وهي محفوظة في دائرة الأراضي بإربد لكل من:

إربد، الحصن، النعيمة، البارحة، شطنا، صمد، المزار، هام، الصريح، إيدون.

ب-سجلات المحاكم الشرعية:

١-قضاء عجلون :

١-سجل قيود الإعلام (جلد ٥٥) رقم١، ١٣٢٨هـ/١٣٣١هـ/١٩١٠م-١٩١٢م، (١٩٧ص).

٢-سجل الإعلامات وتحرير التركات (جلد٢)١٢٢٩هـ - ١٣٣٣هـ/١٩١١- ١٩١٤م، (١٩٦ص).

٣-سجل قيود الإعلامات، رقم ٨، محكمة شرعية قضاء عجلون، جلد ٤، ١٣٣٣هـ-١٣٣٧هـ/١٩١٤-١٩١٩م، (١٨٦ص).

٢-سجلات محكمة السلط الشرعية، سجل مصنف ١- ١٩، (١٢٩٨هـ/١٨٨٠م-١٣٤٠هـ/١٨٨٦م وحتى ١٣٣٠هـ/١٩١٢م)، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

٣-سجلات محكمة عمان الشرعية، سجل ١، ١٣٠٠-١٣٠١هـ/١٩٠٠م، نسخة

مصورة على المايكروفيلم/ الجامعة الأردنية.

٤-سجلات محكمة دمشق الشرعية، رقم ٧٠١، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م.

ج-عقود الزواج لقضاء عجلون/ محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية وعددها ستة.

د- سجلات دير اللاتين / الحصن للفترات ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م- ١٣٢٠هـ/١٩١١م.

ه- رسائل مخطوطة: سعيد سعد النمري، تاريخ إرسالية الحصن (٢٨ صفحة) غير منشورة، محفوظة في أرشيف دير اللاتين / الحصن.

و- سجل كنائس السلط/ ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م- ١٣٩٢/١٩٧٢م، وسجل ١٣٣٠هـ/١٨٨٢م- ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ١٣٣٨هـ/١٩١٩م/ محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

ز- مذكرات شخصية غير منشورة:

١-مذكرات عودة القسوس (١٣٠٥هـ/١٨٧٧م- ١٣٦٢هـ/١٩٤٣م)، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

٢-مذكرات الحاج سعيد محمود جمعة، عدد الأوراق ٢٨ ورقة، مكتوبة بخط اليد، وبحوزتي نسخة مصورة.

٣-أوراق مصطفى وهبي التل، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية (غير مفهرسة أو مبوبة).

٤- أوراق صالح المصطفى التل، القاعة الهاشمية، مكتبة الجامعة الأردنية.

ح-وثائق مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

أ- أوراق ميرزا باشا، ملف م، هـ(١-١٤).

ب- مذكرات علي خلقي الشرايري.

المصادر المنشورة:

أ- السالنامات:

سالنامات الدولة العلية العثمانية

١. سالنامة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م، دفعة ١، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢. سالنامة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م، دفعة ٢، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٣. سالنامة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، دفعة ٣، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٤. سالنامة ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م، دفعة ٤، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٥. سالنامة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، دفعة ٥، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٦. سالنامة ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، دفعة ٦، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٧. سالنامة ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م، دفعة ٧، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٨. سالنامة ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، دفعة ٨، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٩. سالنامة ١٢٧١هـ/١٨٥٤م، دفعة ٩، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٠. سالنامة ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م، دفعة ١٠، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١١. سالنامة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، دفعة ١١، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٢. سالنامة ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م، دفعة١٢، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٣. سالنامة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، دفعة ١٣، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٤. سالنامة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، دفعة ١٤، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٥. سالنامة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، دفعة ١٥، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٦. سالنامة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، دفعة ١٦، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٧. سالنامة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، دفعة ١٧، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٨. سالنامة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، دفعة ١٩، المطبعة العامرة، دار سعادت.
١٩. سالنامة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، دفعة ٢٠، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٠. سالنامة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، دفعة ٢١، المطبعة العامرة، دار سعادت.

٢١. سالنامة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، دفعة ٢٢، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٢. سالنامة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، دفعة ٢٣، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٣. سالنامة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، دفعة ٢٤، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٤. سالنامة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، دفعة ٢٥، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٥. سالنامة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، دفعة ٢٦، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٦. سالنامة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، دفعة ٢٧، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٧. سالنامة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، دفعة ٢٨، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٨. سالنامة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، دفعة ٢٩، المطبعة العامرة، دار سعادت.
٢٩. سالنامة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، دفعة ٣٠، دار السعادة، مطبوعات المعارف.
٣٠. سالنامة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، دفعة ٣١، دار السعادة، مطبوعات المعارف.
٣١. سالنامة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، دفعة ٣٢،، دار السعادة، مطبوعات المعارف.
٣٢. سالنامة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، دفعة ٣٣، دار السعادة، مطبوعات المعارف.
٣٣. سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٩٨هـ/١٨٨١م، دفعة ٣٦، مطبعة محمود أبو السعود، إستانبول.
٣٤. سالنامة دولة علية عثمانية١٢٩٩هـ/١٨٨١م، دفعة ٣٧، مطبعة محمود بك، إستانبول.
٣٥. سالنامة دولة علية عثمانية١٢٩٩مالي/ ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، دفعة ٣٨، مطبعة الضيا، قسطنطينة.
٣٦. سالنامة دولة علية عثمانية١٣٠١هـ/١٨٨٣م، دفعة ٣٩، المطبعة العثمانية.
٣٧. سالنامة دولة علية عثمانية١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، دفعة ٤٠، المطبعة العثمانية.
٣٨. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، دفعة ٤١، المطبعة العثمانية.
٣٩. سالنامة دولة علية عثمانية١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، دفعة ٤٢، مطبعة محمود بك، دار السعادة.
٤٠. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، دفعة ٤٣، مطبعة محمود بك، دار

سعادت، إستانبول .
٤١. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، دفعة ٤٤، مطبعة محمود بك، دار سعادت، إستانبول.
٤٢. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، دفعة ٤٥، مطبعة محمود بك، دار سعادت، إستانبول.
٤٣. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، دفعة ٤٦، المطبعة العامرة، دار سعادت، إستانبول.
٤٤. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، دفعة ٤٧، المطبعة العامرة، إستانبول.
٤٥. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، دفعة ٤٨، المطبعة العامرة، إستانبول.
٤٦. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١١هـ/١٨٩٣م، دفعة ٤٩، المطبعة العامرة، إستانبول.
٤٧. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، دفعة ٥٠، المطبعة العامرة، دار السعادة، إستانبول.
٤٨. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، دفعة ٥١، المطبعة العامرة، دار السعادة، إستانبول.
٤٩. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، دفعة ٥٢، مطبعة أحوال عمومية، دار السعادة، إستانبول.
٥٠. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، دفعة ٥٣، مطبعة أحمد حسان وشركاه، إستانبول.
٥١. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، دفعة ٥٤، مطبعة أحمد حسان وشركاه، إستانبول.
٥٢. سالنامة دولة علية عثمانية، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، دفعة ٥٥، المطبعة العامرة، دار الخلافة العلية.
٥٣. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، دفعة ٥٦، مطبعة محمود بك، دار الخلافة العلية.
٥٤. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٩هـ/١٩٠١م، دفعة ٥٧، مطبعة اقدامات، دار السعادة، إستانبول.

٥٥. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، دفعة ٥٨، مطبعة دار الطباعة العامرة، دار السعادة.

٥٦. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، دفعة ٥٩، مطبعة عالم اقدامات وشركاه، دار السعادة.

٥٧. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، دفعة ٦٠، مطبعة أحمد حسان، دار السعادة.

٥٨. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، دفعة ٦١، مطبعة أحمد حسان، دار السعادة.

٥٩. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، دفعة ٦٢، مطبعة أحمد حسان، دار السعادة.

٦٠. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، دفعة ٦٣، مطبعة أحمد حسان، دار السعادة.

٦١. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، دفعة ٦٤، مطبعة أحمد حسان، دار السعادة.

٦٢. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، دفعة ٦٥، مطبعة أحمد حسان، دار السعادة.

٦٣. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، دفعة ٦٧، مطبعة سالانيك، دار السعادة.

٦٤. سالنامة دولة علية عثمانية (١٣٣٣/١٣٣٤) مالية (١٩١٧-١٩١٨م)، دفعة ٦٨، مطبعة هلال، دار السعادة.

سالنامات ولاية سوريا:

أ- السالنامات المحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات /الجامعة الأردنية.

١. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، دفعة ٣، مطبعة ولاية سوريا.

٢. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، دفعة ٤، مطبعة ولاية سوريا.

٣. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، دفعة ٤، مطبعة ولاية سوريا.

٤. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، دفعة ٤، مطبعة ولاية سوريا.
٥. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، دفعة ٧، مطبعة ولاية سوريا.
٦. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، دفعة ٧، مطبعة ولاية سوريا.
٧. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، دفعة ٩، مطبعة ولاية سوريا.
٨. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م، دفعة ١١، مطبعة ولاية سوريا.
٩. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م، دفعة ١٢، مطبعة ولاية سوريا.
١٠. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م، دفعة ١٣، مطبعة ولاية سوريا.
١١. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، دفعة ١٤، مطبعة ولاية سوريا.
١٢. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، دفعة ١٥، مطبعة ولاية سوريا.
١٣. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، دفعة ١٦، مطبعة ولاية سوريا.
١٤. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، دفعة ١٧، مطبعة ولاية سوريا.
١٥. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٢هـ/١٣٠٣عربي/ ١٨٨٥م، دفعة ١٨، مطبعة ولاية سوريا.
١٦. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٦ رومي/ ١٣٠٧-١٣٠٨عربي، دفعة ٢٢، مطبعة ولاية سوريا.
١٧. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٨ رومي/ ١٨٩٢م،دفعة ٢٤، مطبعة ولاية سوريا.
١٨. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٩ رومي/ ١٨٩٣م، دفعة ٢٥، مطبعة ولاية سوريا.
١٩. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١١ مالي / ١٨٩٤م، دفعة ٢٧، مطبعة ولاية سوريا.
١٩. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٢ مالية/ ١٨٩٥م، دفعة ٢٨، مطبعة ولاية سوريا.
٢٠. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، دفعة ٣٠، مطبعة ولاية سوريا.
٢١. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، دفعة ٣١، مطبعة ولاية سوريا.

السالنامات المحفوظة في مكتبة جامعة اليرموك:

١. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٨٥ رومي/ ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، دفعة ١، مطبعة ولاية سوريا.

٢. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٨٦ رومي/ ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، دفعة ٢، مطبعة ولاية سوريا.

٣. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٨٨ رومي/ ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، دفعة ٣، مطبعة ولاية سوريا.

٤. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٨٩ رومي/ ١٢٩٠هـ/١٨٧٢م، دفعة ٤، مطبعة ولاية سوريا.

٥. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٠ هـ/١٨٧٣م، دفعة ٥، مطبعة ولاية سوريا.

٦. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، دفعة ٦، مطبعة ولاية سوريا.

٧. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٧م، دفعة ١٠، مطبعة ولاية سوريا.

٨. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٣ رومي/ ١٣٠٣هـ-١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، دفعة ١٩، مطبعة ولاية سوريا.

٩. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٤رومي/ ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، دفعة ٢٠، مطبعة ولاية سوريا.

١٠.سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٥ رومي / ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، دفعة ٢١، مطبعة ولاية سوريا.

١١.سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٧ رومي/ ١٣٠٨هـ-١٣٠٩هـ/١٨٩٠م، دفعة ٢٣، مطبعة ولاية سوريا.

١٢.سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٠ رومي/ ١٣١١هـ-١٣١٢هـ/١٨٩٣م، دفعة ٢٦، مطبعة ولاية سوريا.

١٣.سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٣-١٣١٤ رومي/ ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦م، دفعة ٢٩، مطبعة ولاية سوريا.

١٤.سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٦-١٣١٧ رومي/ ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، دفعة ٣٢، مطبعة ولاية سوريا.

سالنامة نظارة المعارف العمومية:

١. سالنامة نظارة معارف عمومية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، عدد أول، المطبعة العامرة، إستانبول.

٢. سالنامة نظارة معارف عمومية سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، عدد ثالث، المطبعة العامرة إستانبول.

ب- كتب الرحلات:

١. Baedeker, Karl, Palestine and Syria, Fifth ed. London ١٩١٢.

٢. Bell, Gertrude, Syria, The Desert, The Sown, Arno Press, A New York Times Company, New York, ١٩٧٣, The Middle East Collection.

٣. Bell, Gertrude, The Letters of Gertrude Bell, vol (١-٢), Ernest Benn, London, ١٩٢٧.

٤. Burckhardt, J. L. Travels in Syria and the Holy Land, London, ١٨٢٢ (٦٥٥٠ p.).

٥. Buckingham, J. S. Travels in Palestine Through the Countries of Bashan and Gilead, East of the River Jordan, vol (١-٢) London, ١٨٢٢.

٦. Conder, C. R. Palestine, New York, ١٨٩٠.

٧. Conder, C. R. Heath and Moab, Exploration in Syria, ٣rd ed. New York, Macmillian Co. ١٨٨٢.

٨. Freer, A. Goodrich, In a Syrian Saddle, London, ١٩٠٥.

٩. Hill, Gray, With the Beduins, London: Fisher Unwin, ١٨٩١.

١٠. Klein, F. A. Eugen Lawrence Rogan, AI-Salt, Jabal Ajlun, and the Advent of Direct Ottoman Rule, The ١٨٦٨ Travel Journal of. F. A. Klein.

مجلة دراسات، مجلد ١٥، عدد ٧، سنة ١٩٨٨م، الجامعة الأردنية.

١١. Lees, Robinson, Life and Adventure Beyond Jordan, London, Charles H. Kelly.

١٢. Lynch, W. F. Narrative of the United States Navy Expedition to the

River Jordan and the Dead Sea, ٩th ed. Philadelphia, Blanchard and Lea, ١٨٥٣.

١٣. Libbey, W. and Hoskins, F, The Jordan Valley and Petra, vol (١-٢) New York, ١٩٠٥.

١٤. Merrill, Selah, East of the Jordan, A Record of Travel and Observation in the Countries of Moab, Gilead and Bashan, New York, Charles Scriber's and Sons, ١٨٨١.

١٥. Oliphant, Laurence, The Land of Gilead with Excursions in the Lebanon, Edinbrugh, Blackwood and Sons, ١٨٩١.

١٦. Oliphant, Haifa and Life in Modem Palestine, William Blackwood, and Sons, ١٨٨٢.

١٧. Rix, Herbert, Test and Testament, Williams and Norgate, London ١٩٠٧.

١٨. Schumacher, Gottlieb, Across the Jordan, with additions by Laurence Oliphant and Guy Le Strange, Richard Berlliey and Sons, ١٨٨٦.

١٩. Schumacher, G. Abila, Pella, and Northern Ajlun With the Decapolis, London, ١٨٩٠, Alexander Watt.

٢٠. Smith, George Adam, The Historical Geography of the Holy Land, Hadder and Stoughton, London, ١٩٠٦.

٢١. Tristram, H. B. Journal of Travels in Palestine, London, ١٨٦٦, ٢nd. edition, Society for Promoting Christian Knowledge.

٢٢. Thomson, W. M. Central Palestine and Phoenicia, New York, Harper and Brothers, ١٨٨٢.

٢٣. A Handbook of Syria, (Including Palestine) Prepared by the Geographical Section of the Naval Intelligence Divsion, Navel Staff Admirialty, London, ١٩٢٠.

ج- الصحف والدوريات المعاصرة:

أولاً: البشير / مركز الوثائق والمخطوطات – الجامعة الأردنية:

١-العدد ٢٥٧/ تموز ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.

٢-العدد ٢٥٨/ ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م.

٣-العدد ٢٥٩/ ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م.

٤-العدد ٢٦٠/ ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م.

٥-العدد ٢٦١/ ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م.

٦-العدد ٢٦٢/ ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م.

٧-العدد ٣٣١/ كانون الأول ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م.

٨-العدد ٣٣٢/ كانون الثاني ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م.

٩-العدد ٣٤٠/ آذار ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م.

١٠-العدد ٣٥٦/ تموز١٢٩٤هـ/١٨٧٧م.

١١-العدد ٣٥٧/ تموز ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م.

١٢-العدد ٣٨٨/ شباط ١٢٩٤هـ/١٨٧٨م.

١٣-العدد ٤٠٣/ تموز١٢٩٤هـ/١٨٧٨م.

١٤-العدد ٤٠٤/ حزيران ١٢٩٤هـ/١٨٧٨م.

١٥-العدد ٥٣١/ تشرين الثاني ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م.

١٦-العدد ٥٦٦/ ١٢٩٩هـ/١٨٨١م.

١٧-العدد ٧٧٧/ ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.

١٨-العدد٨٠٥/ شباط ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

١٩-العدد ٨٣٣/ ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

٢٠-العدد ٨٤٢/ تشرين الثاني ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

٢١-العدد ٨٥٤/ ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

٢٢- العدد ٨٦٥/ ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

٢٣- العدد ٨٧٤/ ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

٢٤- العدد ٨٨٣/ ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

٢٥- العدد ٩١٩/ ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.

٢٦- العدد ٩٢٤/ أيار ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.

٢٧- العدد ٩٣١/ ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.

٢٨- العدد ٩٧٣/ ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

٢٩- العدد ٩٧٥/ ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

٣٠- العدد ٩٨١/ تشرين الأول ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

٣١- العدد ٩٨٥/ تشرين الأول ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

٣٢- العدد ١٠٣١/ أيلول ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م.

٣٣- العدد ١٠٥١/ ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.

٣٤- العدد ١٠٦٤/ أيار ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.

٣٥- العدد ١٠٦٦/ ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.

٣٦- العدد ١٠٧٣/ ١٣١١هـ/١٨٩٢م.

٣٧- العدد ١٠٧٩/ ١٣١١هـ/١٨٩٢م.

٣٨- العدد ١١١٠/ ١٣١٢هـ/١٨٩٢م.

٣٩- العدد ١١١٢/ ١٣١٢هـ/١٨٩٢م.

٤٠- العدد ١١١٧/ آذار ١٣١٢هـ/١٨٩٢م.

٤١- العدد ١١٤٠/ ١٣١٢هـ/١٨٩٤م.

٤٢- العدد ١١٤٣/ ١٣١٢هـ/١٨٩٤م.

٤٣- العدد ١٠٥١/ تشرين الثاني ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.

٤٤- العدد ١٨٨٨/ ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.

٤٥- العدد ١٢٠١/ تشرين الثاني ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.

٤٦- العدد ١٢٠٢/ تشرين الثاني ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.

٤٧- العدد ١٢٠٤ تشرين الثاني ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.

٤٨- العدد ١٢٠٥ تشرين الثاني ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.

٤٩- العدد ١٢٣٤/ ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٥٠- العدد ١٢٣٦/حزيران ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٥١- العدد ١٢٣٧/ تموز ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٥٢- العدد ١٢٣٨/ تموز ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٥٣- العدد ١٢٣٩/ تموز ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٥٤- العدد ١٢٤٦/ أيلول ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

٥٥- العدد ١٢٧٥/ ١٣١٥هـ/١٨٩٧م.

٥٦- العدد ١٢٧٩/ ١٣١٥هـ/١٨٩٧م.

٥٧- العدد ١٢٨٢/ ١٣١٥هـ/١٨٩٧م.

٥٨- العدد ١٢٨٧/ ١٣١٥هـ/١٨٩٧م.

٥٩- العدد ١٣١٤/ ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

٦٠- العدد ١٣١٦/ ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

٦١- العدد ١٣٦٧/ ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

٦٢- العدد ١٤٤٣/ ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

٦٣- العدد ١٤٤٨/ ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

٦٤- العدد ١٥٣٠/ آذار ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٦٥- العدد ١٥٣١/ آذار ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٦٦- العدد ١٥٣٢/ آذار ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٦٧- العدد ١٥٣٦/ نيسان ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٦٨- العدد ١٥٣٨/نيسان ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٦٩- العدد ١٥٣٩/ أيار ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٠- العدد ١٥٤٤/ حزيران ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.

٧١- العدد ١٥٥٣/ ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٢- العدد ١٥٥٦/ آب ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٣- العدد ١٥٥٨/ أيلول ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٤- العدد ١٥٦٦/ تشرين الأول ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٥- العدد ١٥٧٣/كانون الأول سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٦- العدد١٥٨٨/ نيسان ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م.

٧٧- العدد ١٥٨٩/ نيسان ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.

٧٨- العدد ١٥٩٢/ آيار ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

٧٩- العدد ١٥٩٥/ أيار ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

٨٠- العدد ١٦٠٣/ تموز ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

٨١- العدد ١٦٠٩/ آب ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

٨٢- العدد ١٦١٩/ تشرين الأول ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

٨٣- العدد ١٦٢١/ تشرين الأول ١٣٢١هـ/١٩٠٣م.

٨٤- العدد ١٧١٦/ آب ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.

٨٥- العدد ١٧٤٨/ نيسان ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م.

٨٦- العدد ١٨٥٦/ أيار ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م.

٨٧- العدد ١٩٧١/ تموز ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٨٨- العدد ١٩٩٨/ ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٨٩- العدد ٢٠٠٢/ كانون الثاني ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٩٠- العدد ٢٠٣١/ أيار ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩١- العدد ٢٠٣٨/ أيار ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩٢- العدد ٢٠٤٢/ حزيران ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩٣- العدد ٢٠٤٦/حزيران ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩٤- العدد ٢٠٤٩/ تموز ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩٥- العدد ٢٠٥١/ تموز ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩٦- العدد ٢٠٥٦/ تموز ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٩٧- العدد ٢٢٠١ كانون الثاني ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٩٨- العدد ٢٢٧٢/ حزيران ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

٩٩- العدد ٢٣١٨/ تشرين الأول ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

١٠٠- العدد ٢٣٢٠/ تشرين الأول ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

١٠١- العدد ٢٣٢٥/ تشرين الأول ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

١٠٢- العدد ٢٣٤٠/ كانون الأول ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

١٠٣- العدد ٢٣٤٢/ كانون الأول ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.

١٠٤- العدد ٢٣٦٢/ شباط ١٣٣٣هـ/١٩١٤م.

١٠٥- العدد ٢٣٦٤/ شباط ١٣٣٣هـ/١٩١٤م.

ثانياً: سوريا الشام / مركز الوثائق والمخطوطات - الجامعة الأردنية:

١- عدد ٩١٥ رجب/ مايس ١٨٨٣م (الأعداد من ٨٦٧-١٠٠٣)

٢- عدد ٩٢١ (١٢٩٨-١٣٠١هـ/١٨٨٢م-١٨٨٣م).

٣- عدد ٩٤٢ (١٥ كانون الأول ١٢٩٩هـ/١٨٨١م).

٤- عدد ٩٤٥ (١٢٩٨-١٣٠١هـ/١٨٨٢م-١٨٨٣م).

٥- عدد ٩٤٦ (١٢ كانون الثاني ١٢٩٩هـ / ربيع الأول ١٣٠١هـ/١٨٨١م-١٨٨٣م).

٦- عدد ٩٤٧ (١٩ كانون الثاني ١٢٩٩هـ-٣ ربيع الآخرة ١٣٠١هـ/١٨٨١م-١٨٨٣م).

٧- عدد ٩٤٨ (في ٦ كانون الثاني ١٢٩٩هـ/١٨٨١م).

٨- عدد ٩٤٩ (في ١٧ ربيع الآخرة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م).

٩- عدد ٩٥٠ (في٩ شباط ١٢٩٩هـ/١٨٨١م).

١٠- عدد ٩٥١ (في ١٩ شباط ١٢٩٩هـ/٢ جمادى الآخرة ١٣١٠هـ/١٨٨١م-١٨٨٣م).

١١- عدد ٩٧٣ (١٢٩٨هـ-١٣٠١هـ/١٨٨٢م- ١٨٨٣م).

١٢- عدد ٩٨٦ (١٢٩٨هـ-١٣٠١هـ/١٨٨٢م- ١٨٨٣م).

١٣- الأعداد ١٠٨٣، ١٠٩٣، لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

١٤- الأعداد ١١٣١و ١١٤٨ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

ثالثاً : الجنان / مكتبة الجامعة الأردنية:

١- ج٣ لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م.

٢- ج١٥ لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م.

٣- ج١٦ لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م.

٤- ج١٤ لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م.

٥- ج١٩ لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

٦- ج٢٠ لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

٧- ج٢١ لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

٨- ج٢٣ لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

٩- ج٢٤ لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

١٠- ج٤ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

١١- ج٥ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

١٢- ج٦ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

١٣- ج٧ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

١٤- ج٨ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

١٥- ج٩ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

رابعاً: مجلة المقتطف – مكتبة الجامعة الأردنية.

١- مجلد ٧ لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م.

٢- مجلد ٨ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

٣- مجلد ٩ لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.

٤- مجلد ٢٩ لسنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.

٥- مجلد ٣٣ لسنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م.

خامساً : المقتبس / الجامعة الأردنية:

١- العدد ٨٤ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٢- العدد ٩٥ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٣- العدد ١١٩ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٤- العدد ١٥٧ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٥- العدد ٢٠٢ لسنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.

٦- العدد ٢٠٣ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٧- العدد ٢٠٦ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٨- العدد ٣٤٠ لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٩- العدد ٣٤٣ لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

١٠- العدد ٣٥٦ لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

١١- العدد ٥٧٠ لسنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

١٢- العدد ٧٨٨ لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.

سادساً : العاصمة / الوثائق الهاشمية:

١- العدد ١، في ٢ كانون الأول ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٢- العدد ٣، في ٢٥ كانون الأول ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٣- العدد ٤، في ٢٧ شباط ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٤- العدد ٥، في ٤ آذار١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٥- العدد ٦، في٦ آذار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٦- العدد ٩، في ١٨ آذار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٧- العدد ١٠، في ٢١ آذار١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٨- العدد ١١، في ٢٠ آذار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٩- العدد ١٢، في ٢٧ آذار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٠- العدد ١٣، في ٣١ آذار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١١- العدد ١٤، في ٣ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٢- العدد ١٥، في ١١ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٣- العدد ١٧، في١٣ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٤- العدد ١٩، في ٢١ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٥- العدد ٢١، في ٢٨ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٦- العدد ٢٢، في ٢ حزيران١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٧- العدد ٢٣، في ٧ حزيران١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٨- العدد ٢٤، في ١٩ أيار ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

١٩- العدد ٢٧، في ١٩ أيار١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٢٠- العدد ٢٨، في ٢٢ أيار١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٢١- العدد ٣٠، في ٣٠ أيار١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

٢٢- العدد ٣١، في٣ حزيران ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

سابعاً: العصر الجديد/ مكتبة الجامعة الأردنية:

١- عدد ٩٧ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٢- عدد ٩٨ لسنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

٣- عدد ١٠٩ لسنة ١٢/١٠ (١٣٢٧هـ) ١٩٠٩م.

٤- عدد ١٢٨ في ٦/ ١(١٣٢٧هـ) ١٩٠٩م.

ثامناً : المفيد / مكتبة الجامعة الأردنية:

١- عدد ٣٠٧ لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٢- عدد ٣٣٦ لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٣- عدد ٤٥٧ لسنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

د- القواميس والمعاجم والفهارس:

١- Red House, J.W.A Turkish and Enghish Lexicon, Beirut, ١٩٧٩.

٢- القاسمي، جمال الدين، قاموس الصناعات الشامية (ج١-ج٢) ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

٣- سامي، شمس الدين، قاموس تركي، اقدام مطبعة سي، دار سعادت، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م.

٤- الأنسي، محمد، قاموس اللغات العثمانية، الدراسات اللامعات في منتخبات اللغات، مطبعة جريدة بيروت، بيروت، ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

٥- البخيت (محمد عدنان) وآخرون، كشاف إحصائي زمني لسجلات المحاكم الشرعية والإسلامية في بلاد الشام، منشورات الجامعة الأردنية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

ثالثاً المصادر المطبوعة:

أ- الكتب والقوانين :

١- ابشرلي (محمد) والتميمي (محمد داود) [محققان]، أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين، مركز الابحاث والفنون الإسلامية، استانبول، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢- ابن آدم (يحيى بن آدم القرشي ت سنة ٢٠٣هـ/٨١٧م) الأموال، تصحيح الشيخ أحمد عبد شاكر، المطبعة السلفية (د. ت. ن)

٣- ابن الصديق (حسن بن الصديق الدمشقي ت سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م)، غرائب البدائع وعجائب الوقائع، تحقيق يوسف جميل نعيسة، دار المعرفة، دمشق ١٩٨٨م.

٤- أبو عبيد (القاسم بن سلام ت سنة ٢٢٤هـ/٨٣٦م) الأموال، تصحيح محمد حامد الفقي، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

٥- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله، ت سنة ٥٧١هـ/١١٧٥م) التهذيب، مطبعة رمضان السالم، دمشق، ١٣٢٩هـ- ١٣٣٢هـ/١٩١١م- ١٩١٣م.

٦- ابن قدامة (عبد الله بن أحمد بن محمد ت سنة ٦٢١هـ/١٢٢٣م) المغني (ج١-ج٢)، تحقيق محمد رشيد رضا، نشر دار المنار، ط. ثانية، القاهرة، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.

٧- ابن كبريت (محمد بن عبد الله) رحلة الشتاء والصيف، تحقيق سعيد طنطاوي، المكتب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٦٥م.

٨- ابن كنان (محمد بن عيسى الصالحي ت سنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م) الحوادث اليومية من تاريخ أحد عشر ألف ومية، تحقيق أكرم العلبي، دار الطباعة، دمشق، ط١، ١٩٩٤م.

٩- ابن منظور، (أبو الفضل جمال الدين ت سنة ٧١١هـ/١٣١١م) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

١٠- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم ت سنة ١٨٢هـ/٧٩٨م) الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١١- البخيت (محمد عدنان) ناحية بني كنانة، (شمال الأردن) في القرن العاشر الهجري، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩م.

١٢- البخيت (محمد عدنان) والحمود (نوفان رجا) دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر وتوابعها ولواءها، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م.

١٣- البخيت (محمد عدنان) والحمود (نوفان رجا) دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري (٩٧٠) استانبول (دراسة وتحقيق وترجمة) منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ط. أولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

١٤- البخيت (محمد عدنان) والحمود (نوفان رجا) دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري (١٨٥ن) استانبول، مطبوعات الجامعة الأردنية، ط. أولى، ١٩٩١م، عمان.

١٥- البخيت (محمد عدنان) ناحية بني الأعسر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات، مجلد ١٥، عدد ٧، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩م.

١٦- البخيت (محمد عدنان) ناحية بني جهمة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بحث منشور في كتاب (بحوث مهداة إلى عبد الكريم غرايبة) عمان، ١٩٨٩م.

١٧- البلاذري،(أحمد بن يحيى ت سنة ٢٧٩هـ/٨٩٣م) فتوح البلدان، مراجعة وتعليق رضوان أحمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٩م.

١٨- البلاذري، (أنساب الأشراف) (ج٤، ق١) و ج٥، مطبعة ماجنس، مكتبة المثنى، بغداد.

١٩- البديري (أحمد الحلاق ت سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م) حوادث دمشق اليومية (١١٥٤-١١٧٥هـ/١٧٤١-١٧٦٢م) تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة لجنة البيان العربي، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.

٢٠- جودت (أحمد) تاريخ جودت، ج١، ترجمة عبد القادر الدنا، مطبعة جريدة بيروت، بيروت، ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م.

٢١- الحسيني (محمد عارف بن السيد أحمد المنير) ت سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م، السعادة النامية الأبدية في السكة الحجازية الحديدية، حققه وترجمه إلى الإنجليزية Jacob Landu ديترويت، نشر جامعة Wayhe State University، ١٩٧١م.

٢٢- الخازن، (فيليب وفريد) مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، ١٨٨٤-١٩١٠م، دار الرائد العربي، ج١- ج٣، ط.ثانية، ١٩٨٣م.

٢٣- خوري(يوسف قزما) مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء، بيروت، ط.أولى، ١٩٩٠م.

٢٤- الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الحوراني، (ج١-ج٢) المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ/١٨٨٣م.

٢٥- الدمشقي (ميخائيل بريك) تاريخ الشام، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار منية، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

٢٦- الدوقراني، (أحمد) ديوان الشاعر الدوقراني، جمعية عمال المطابع التعاونية، ط. أولى، عمان، ١٩٨٥م.

٢٧- رستم (أسد) المحفوظات الملكية المصرية (بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير) (مجلد ١-٤) المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٠م.

٢٨- رستم (أسد) والبستاني (فؤاد أفرام) (محققان): لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، منشورات الجامعة اللبنانية، (ج١-ج٣) بيروت، ١٩٦٩م.

٢٩- الزبيدي (محمد مرتضى الحسين ت سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م) تاج العروس، مطبعة الكويت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٠- ساحلي اوغلو (خليل) قانون نامة آل عثمان، (مترجم) مجلة دراسات، عدد٤، لسنة ١٩٨٦م، الجامعة الأردنية، عمان.

٣١- ساحلي اوغلو (خليل) قوانين آل عثمان، لعين علي أفندي، ترجمة وتعليق خليل ساحلي اوغلو، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ١٤، عدد ٤-٧، لسنة ١٩٨٧م، عمان.

٣٢- الشدياق (سليم فارس) كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، اسطنبول، ١٣١٧هـ/ ١٣١٨هـ/ ١٨٩٩م- ١٩٠٠م.

٣٣- الشطي (الشيخ محمد خليل) أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر الهجري، ط. ثانية، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٢م.

٣٤- شقير (نعوم) تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها، مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب، مطبعة المعارف، مصر، ١٣٢٥هـ/١٩١٦م.

٣٥- الطرابلسي (محمد أمين الصوفي السكري) سمير الليالي، ج١، ط.ثانية، مطبعة الحضارة، طرابلس الشام، ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، وج٢، مطبعة البلاغة، طرابلس، ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٣٦- العبد (حسن آغا ت سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م) تاريخ حسن آغا العبد، تحقيق يوسف جميل نعيسة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٦م.

٣٧- العمري، (أحمد بن يحيى بن فضل الله ت سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق أحمد زكي باشا، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٢٤م.

٣٨- العورة، (إبراهيم) تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشر وتعليق قسطنطين باشا المخلص، صيدا، ١٩٣٦م.

٣٩- الغزي (نجم الدين محمد ت سنة ١٠٧٠هـ/١٦٠١م) الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، تحقيق جبرائيل جبور، بيروت، ١٩٧٩م.

٤٠- الغزي (كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي) نهر الذهب في تاريخ حلب، (ج١-ج٣) المطبعة المارونية، حلب، ١٣٤٢هـ-١٣٤٥هـ/١٩٢٣م-١٩٢٦م.
٤١- الفيروز أبادي (محيي الدين بن طاهر محمد بن يعقوب ت سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م) القاموس المحيط، القاهرة، ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م.
٤٢- القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية، ومذيلة) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (ج١-ج١٤).
٤٣- قانون الجزاء الهمايوني، ترجمه وعلق عليه، سليم رستم، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٦م.
٤٤- قانون أصول المحاكمات الجزائية (وضع مؤقتاً على أن يكلف مجلس المبعوثان بإجراء قانونيته عند اجتماعه) ترجمة نقولا نقاش، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م.
٤٥- قانون الأراضي، ترجمة نقولا نقاش، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.
٤٦- القاسمي (ظافر)، جمال الدين القاسمي وعصره، (رحلة إلى السلط عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣ م) دمشق، ط. أولى، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٤٧- أكارلي (أنجن) وغوانمة (هنادي يوسف)، بعض الوثائق العثمانية المتعلقة بتاريخ الأردن (١٨٤٦-١٨٥١م)، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩م.
٤٨- كرشة (اندراوس) وأبيض (بورغاكي)، الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، المطبعة الوطنية، طرابلس، سنة ١٩١٢م.
٤٩- مجلة الأحكام العدلية، المطبعة العثمانية، القسطنطينية، ط. ثانية، ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.
٥٠- مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو، دمشق(د.ت.ن).
٥١- المحبي (محمد) ت سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (مجلد١-٤) بيروت، (د.ت.ن).
٥٢- مشاقة (ميخائيل) مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، القاهرة، ١٩٠٨م.
٥٣- المعلوف (عيسى اسكندر)، دواني القطوف في تاريخ بني معروف، المطبعة العثمانية،

بعبدا، ١٩٠٧-١٩٠٨م.
٥٤- مذكرات جمال باشا، ترجمة علي أحمد شكري، القاهرة، مكتبة الهلال، سنة ١٩٢٣م.
٥٥- مذكرات سلطان باشا الأطرش (ج١-ج٢) مطبعة الشرق العربية، القدس، ١٩٧٩م.
٥٦- مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨م- ١٩٣٨م) مع دراسة للعلاقات العثمانية – العربية، والعلاقات الفرنسية – اللبنانية.
٥٧- مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتعليق، محمد حرب عبد الحميد، كلية الآداب، جامعة عين شمس، دار الأنصار، مصر، ١٩٧٨م.
٥٨- مذكرات مدحت باشا، نسخة محفوظة في المجموعة الخاصة، مكتبة الجامعة الأردنية.
٥٩- محمود رئيف أفندي (السكرتير السابق للسفارة السلطانية لدى قصر إنجلترا) التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، عربه وقدم له خالد زيادة، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، ط. أولى، ١٩٨٥م.
٦٠- مكاريوس (شاهين) حسر اللثام عن نكبات الشام (وفيه مجمل أخبار الحرب الأهلية المعروفة بحوادث سنة ١٨٦٠م) مع تمهيد في وصف البلاد الجغرافي والسياسي، ط. أولى، مصر، سنة ١٨٩٥م.
٦١- نوفل (نعمة الله) ت سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبلاد الشام، جروس برس، طرابلس، ١٩٩٠م.
٦٢- النعيمي (عبد القادر بن محمد ت سنة ٩٢٧هـ/١٥٢٠م) الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسيني، مطبعة السكري، دمشق، ١٩٤٨م.
٦٣- الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة البابي الحلبيُ ط. ٢ القاهرة ١٩٦٦.
٦٤- المر، دعيبس، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس،القدس، ١٩٢٣م.

ب- المقالات والدراسات باللغة العربية:

١- البخيت (محمد عدنان) المرافق العامة في منطقة شرقي الأردن، الينابيع والآبار والبرك والطواحين والمعاصر، مؤتة للبحوث والدراسات، م٨، ع١، لسنة ١٩٩٣م: ١١-٦٨.
٢- أبو الشعر، حليم، لجنة المهاجرين في الولاية، جريدة المقتبس، سنة ٢، عدد ٥١٣، في

٢٨ شوال ١٣٢٨هـ/٢ تشرين الثاني ١٩١٠م.
٣- أبو تمام، العرب والرحالون في حوران، المقتبس، سنة ٢، عدد ٤٥٦، في ١٨ شعبان ١٣٢٨هـ/٢٤ آب ١٩١٠م.
٤- اليسيف، نيكيتا، طرق المواصلات في بلاد الشام، ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م.
٥- الأراضي الأميرية والطابو، مجلة الجنان، ج٥، م٣، (١٢٨٩هـ/١٨٧٢م): ١٨٥-١٨٧.
٦- باسكاوال،جان بول، البيئة والتغذية في حوران في القرن التاسع عشر، ترجمة بدرالدين قاسم الرفاعي، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م.
٧- البخيت، محمد عدنان، حيفا في العهد العثماني الأول (دراسة في أحوال عمران الساحل الشامي) المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م.
٨- التوتنجي، جميل فائق، مذكرات الدكتور جميل فائق التوتنجي، تحقيق محمد عدنان البخيت، مجلة الدراسات، العلوم الطبية، م ١٢، ع١٠، ١٩٨٥م، الجامعة الأردنية، عمان: ٩-٢٢.
٩- توفيق، رضا، حضارة إربد، جريدة الشرق العربي، عدد ٥٨، في ١٣٤٢/٦/١٦هـ /١٩٢٣م، عمان.
١٠- الجليلي، محمد صديق، التقويم الشمسي العثماني المسمى السنة المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٢٣، لسنة ١٩٧٣م، بغداد.
١١- الجنابي، هاشم خضير، خصائص المدينة الإسلامية في العهد العثماني وبعده، مجلة أوراق، المعهد الإسباني العربي للثقافة، عدد رابع سنة ١٩٨١م.
١٢- جحا، شفيق، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية (١٨٥٦-١٨٧٦م)، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، سنة ١٨، ١٩٦٥م: ١٠٧-١٣٧.
١٣- جاويش، فتح الله أفندي، دولتلو أحمد جودت باشا، مجلة الجنان، ج ١٤، في١٥ تموز ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م: ٤٢٢-٤٢٤.
١٤- حنتس، فؤاد، مدارس الحكومة، مجلة المفيد، بيروت، عدد ٣٠٧، في ١٦ محرم

١٣٢٨هـ/ ٦ شباط ١٩١٠م .
١٥- حرب، محمد، السالنامة، العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج العربي والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٣٣، سنة تاسعة، ١٩٨٣م.
١٦- حداد، سويلم، مياه الأردن وتنمية مصادرها، مجلة رسالة المعلم، عدد ١٣، تموز لسنة ١٩٦٠م.
١٧- حشيمي، أمين، إسكان المهاجرين، الاتحاد العثماني، بيروت، عدد ٤٤، في ٢٠ شوال ١٣٢٦هـ/ ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٨م.
١٨- حسان، نعيم، أنباء البلاد العربية، عمران لواء الكرك، المقتبس، عدد ١١٠٧، سنة رابعة، في ٢٧ صفر ١٣٣١هـ/٢ شباط ١٩١٤م.
١٩- حسان، نعيم، أنباء البلاد العربية، معان، المقتبس، دمشق، عدد ١١٠٦، سنة رابعة في ٢٦ صفر ١٣٣١هـ/٣٠ شباط ١٩١٣م.
٢٠- الحوراني، خليل رفعت، السطوح المائلة، أنهر الكرك، المقتبس عدد ٥٥٧، في ٢٣ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/٢٦ كانون الأول ١٩١٠م: ١. دمشق.
٢١- الحوراني، خليل رفعت، حوران، المقتبس، عدد ٥١٦، سنة ٢، في٣ ذي القعدة ١٣٢٨هـ/١٠ تشرين الثاني ١٩١٠م.
٢٢- الحوراني، خليل رفعت، عمران الطفيلة، عدد ٥٤٦، سنة ثانية، في ٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/٢٦ كانون الأول ١٩١٠م: ١.
٢٣- الحوراني، خليل رفعت، فتنة الكرك، المقتبس، عدد ٥٦٢، سنة ثانية، في ٣٠ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/١ كانون الثاني ١٩١٠م:١.
٢٤- الحوراني، خليل رفعت، الحملة الحورانية، المقتبس، عدد ٥٩٠، سنة ثانية، في ٢ صفر ١٣٢٩هـ/١ شباط ١٩٩١م:١.
٢٥- الحوراني، خليل رفعت، الكرك (١) المقتبس، عدد ٥٥٧، سنة ثانية في ٢٤ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/٢٤ كانون الأول ١٩١٠م.
٢٦- الحوراني، خليل رفعت، الكرك (٢) المقتبس، عدد ٥٥٨، سنة ثانية في٢٥ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/٢٥ كانون الأول ١٩١٠م.
٢٧- الحوراني، خليل رفعت، الكرك (٣) المقتبس، عدد ٥٥٩، سنة ثانية في ٢٦ ذي

الحجة ١٣٢٨هـ/٢٦ كانون الأول ١٩١٠م.
٢٨- الحوراني، خليل رفعت، الكرك (٤) المقتبس، عدد ٥٦٠، سنة ثانية في ٢٦ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/كانون الأول ١٩١٠م.
٢٩- الحوراني، خليل رفعت، الكرك (٥) المقتبس، عدد ٥٦٦، سنة ثانية في ٦ محرم ١٣٢٩هـ/٥ كانون الثاني ١٩١١م: ١.
٣٠- الحوراني، خليل رفعت، الكرك (٦) المقتبس، عدد ٥٦٨، سنة ثانية في٩ محرم ١٣٢٩هـ/٨ كانون ثاني ١٩١١م:١.
٣١- الحوراني، خليل رفعت، لجنة المهاجرين في الولاية، المقتبس، عدد ٥٠٦، في ٢٠ شوال ١٣٢٨هـ/٢٤ تشرين ثاني ١٩١٠م: ١.
٣٢- خريسات، محمد عبد القادر، التعليم في السلط، (١٨٥٠-١٩٢٦م) مجلة دراسات،مجلد ١٤ عدد ٥ لسنة ١٩٨٧م: ٩-٧١.
٣٣- خريسات، محمد عبد القادر،السلط ، دراسة عمرانية بشرية من خلال سجلات المحاكم الشرعية في السلط، مجلة دراسات، مجلد ١٣ عدد ٤، نيسان ١٩٨٦م، الجامعة الأردنية، عمان.
٣٤- خوري، فيليب شكري، طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق (١٨٦٠-١٩٠٨م) المؤتمر الدولي الثاني بلاد الشام، جامعة دمشق، لسنة ١٩٧٨م.
٣٥- الخيمي، وجيه، الخط الحديدي الحجازي، ماضيه وحاضره، ومستقبله، مجلة الفيصل، عدد ٣٢، ١٣٠٠هـ/١٩٨٠م.
٣٦- الدباس، أحمد، عبدالله الشريدة، شيخ البرلمانيين،جريدة الدستور، عدد ٧٠٨١، في ٦/٥/١٩٨٧م، عمان.
٣٧- أبو دية، سعد، قراءة في أوراق علي خلقي الشرايري، مجلة دراسات، مجلد ١٤، عدد ١٠، لسنة ١٩٨٧م.
٣٨- دوغراماش، أمل، الهجرة إلى سوريا في أواخر القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م.
٣٩- رافق، عبد الكريم، جوانب من التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي في غزة (١٢٧٣هـ-١٢٧٧هـ/١٨٥٧-١٨٦١م) مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق،

عدد ثامن، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٤٠- رافق، عبد الكريم، الفئات الاجتماعية وملكية الأرض في بلاد الشام في الربع الأخير من القرن السادس عشر، (اعتماداً على سجلات المحاكم الشرعية) دراسات تاريخية، (ندوة ملكية الأرض) جامعة دمشق، ١٩٩٠م.
٤١- رافق، عبد الكريم، مظاهر اقتصادية واجتماعية في لواء حماة (٩٤٢-٩٤٣هـ/١٥٣٥-١٥٣٦م) دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد ٣١-٣٢، لسنة ١٩٨٩م.
٤٢- رافق، عبد الكريم، قافلة الحج الشامي، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد ٦، في تشرين الأول ١٩٨١م.
٤٣- زين، نور الدين زين، التمثيل الشعبي وقوانين الانتخاب في المقاطعات العربية من الإمبراطورية العثمانية، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، مجلد ١٤، ج١، آذار ١٩٦١م.
٤٤- سلامة، حسن رمضان، منطقة عجلون، دراسة جيومورفولوجية، مجلة دراسات، مجلد ٧، عدد أول، حزيران ١٩٨٠م.
٤٥- سعيدوني، ناصر الدين، نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.
٤٦- سلمان، بولس، قرية بني عمون، مجلة المشرق، مجلد١، لسنة ١٣٣٢هـ/١٩١٣م: ٢١٢-٢٢٥، ٨٩٠-٨٩٤.
٤٧- سلمان، بولس، المزارات في شرقي الأردن، المشرق، مجلد ٣، لسنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م: ٩٠٠-٩١٥.
٤٨- ساحلي اوغلو، خليل، النقود العثمانية في البلاد العربية، حولية مجلة الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد الثاني، أيار، ١٩٧١م.
٤٩- ساحلي اوغلو، خليل، سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلة التاريخية، المغربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد أول، كانون الثاني، تونس، ١٩٧٤م.
٥٠- سراج الدين، أحمد، الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، م٤، ج٣، أيلول ١٩٥١م، بيروت.

٥١- الشطي، ضحى،توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.
٥٢- شليشر، ليندا، فصول من تاريخ سوريا الحديث، صور من حوران في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، عدد ٩-١٠،تشرين الأول ١٩٨٢م.
٥٣- شليشر، ليندا، بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.
٥٤- شولش، الكسندر، النمو الاقتصادي في فلسطين، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.
٥٥- الشهابي، مصطفى، بحث في أملاك الدولة، مجلة المشرق، عدد ٣٠، لسنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
٥٦- الصباغ، أنطون أفندي عيد، بندر سوريا، مجلة الجنان، ج ٢٤، لسنة ١٢٧٨هـ/١٨٧٠م:٣٠٦-٣٠٨.
٥٧- الصبان، محمد رضا، لواء الكرك، جريدة القبلة، السنة الثانية، عدد ١٧٥، في ١٤ رجب ١٣٣٦هـ/١٥ أيار ١٩١٧م:١، مكة.
٥٨- صالح، عبد القادر، جغرافية الأردن الطبيعية، مجلة العمران، دمشق، سنة ١١، عدد ٣، سنة ١٩٧٧م.
٥٩- الصباغ، ليلى،وثيقة عربية شامية من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي عن الصناعة النسيجية والنساج، (ابن طولون) المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.
٦٠- الصليبي، كمال، لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات (كتاب محمد أبو السعود الحسيبي) مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، سنة ٢١، آذار ١٩٦٨م، ج١.
٦١- طرشون، ناديا، الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام في مطلع القرن العشرين (١٩٠٩م-١٩١١م) مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، عدد٣-٤، لسنة ١٩٨٧م.
٦٢- ضاهر، يوسف أفندي، المالية العثمانية، المشرق، عدد ٣، لسنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٥٩٧-٦٠٥.

٦٣- ظبيان، تيسير، علي خلقي، مجلة رسالة الأردن، عدد١٥، أيلول ١٩٦٠م.
٦٤- عاشور، عصام، نظام المرابعة في سوريا ولبنان وفلسطين، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، سنة أولى، ج٣، ١٩٤٨م، وج٤، ديسمبر ١٩٤٨م.
٦٥- عبد الفتاح، كمال، التنظيم المالي والإنتاجية الاقتصادية لألوية بلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.
٦٦- عبد النور، أنطوان،مدن عربية، السكان وديموغرافية المدينة، مدن بلاد الشام في العصر العثماني، ترجمة ماري فرانسيس خبابزي، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، تشرين الأول ١٩٨٢م، عدد ٢٩، سنة رابعة.
٦٧- عبد الرحيم، عبد الرحمن عبدالرحيم، النظم الإدارية العثمانية في البلاد العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية، (١٥٥٧-١٧٩٨م) مجلة الدارة، العدد الأول، سنة تاسعة، شوال ١٤١٣هـ/يولية ١٩٨٣م، الرياض.
٦٨- عوض، عبد العزيز، فلسطين في أواخر العهد العثماني، ملامح اجتماعية واقتصادية، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، مجلد رابع، سنة رابعة لسنة ١٣٩٥هـ-١٣٩٦هـ/١٩٧٥م-١٩٧٦م.
٦٩- عبدالمهدي، أحمد، السلط، المقتبس، عدد ٢٠٢، دمشق، في ٢٦ صفر ١٣٢٧هـ/١٢ آب ١٩٠٩م.
٧٠- العسلي، شكري، توفيق بك المجالي، المقتبس، عدد ٩١١، سنة ٣، في ٥ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/٢١ شباط ١٩٢١م:٣.
٧١- غوانمة، يوسف، التجارة الدولية في جنوب بلاد الشام في العصر المملوكي،مجلة دراسات تاريخية، دمشق، سنة ٧، عدد ٢٣-٢٤، أيلول - كانون الأول ١٩٨٦م.
٧٢- غوينغ، نجاة، الوثائق العثمانية المتصلة بسوريا ودمشق (قيمة دفاتر التحرير كمصدر تاريخي) المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م.
٧٣- فياض، فارس، ضرر الأعراب وضعف السياسة، المقتبس، عدد٣٦٥، في ٢٩ ربيع الثاني لسنة ١٣٢٨هـ/٩ أيار ١٩١٠م: ١-٢.
٧٤- فاتر، شيري، وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية بدمشق، في القرن التاسع عشر،

المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، لسنة ١٩٧٨م.
٧٥- قاسمية، خيرية، صندوق اكتشاف فلسطين، نشاطات (١٨٦٥-١٩١٥م) المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، مجلد ٢، الجامعة الأردنية، لسنة ١٩٨٤م.
٧٦- كرد علي، محمد، جباية الشام في صدر الإسلام، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مجلد١ ج١١، ١٩٢١-١٩٢٢م.
٧٧- كرد علي، محمد، المدارس الأهلية، المقتبس، عدد ٩٥٦، في ١٨ ربيع الثاني ١٣٢٨هـ/ ٢٨ نيسان ١٩١٠م، دمشق.
٧٨- كرد علي، محمد،سكة حديد الحجاز، المقتطف،القاهرة،ج١١، مجلد ٢٩، لسنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.
٧٩- كرد علي، محمد، سكة حديد الحجاز، المقتطف، القاهرة، ج١، مجلد ٣٣، في ٦ رمضان ١٣٢٦هـ/تشرين الأول ١٩٠٨م.
٨٠- كرد علي، محمد، الكرك (١-٧) المقتبس، عدد ٥٥٧، في ٢٤ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، دمشق.
٨١- كرد علي، محمد، الكرك، عدد ٥٧٠، في ٢٩ محرم ١٣٢٩هـ/١٩١١م، دمشق.
٨٢- كرد علي، محمد، رحلة إلى المدينة المنورة، المقتبس، ج٢، دمشق، ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.
٨٣- لويس، نورمان، حدود الأراضي الزراعية في سوريا (١٨٠٠-١٩٥٠م) مجلة الأبحاث، الجامعة الأردنية، سنة رابعة، ج٤، كانون الأول ١٩٥٥م.
٨٤- المعلوف، عيسى اسكندر، أسرة آل فارحي بدمشق، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مجلد ٦، ج٥، لسنة ١٩٢٦م.
٨٥- المعلوف، عيسى اسكندر، دروز حوران وحرب إبراهيم باشا، مجلة المقتطف، مجلد ٦٧، سنة ١٩٤٥م.
٨٦- المعلوف أمين، الاصطلاحات العسكرية العربية، المقتطف، ج١، مجلد ٦٢، كانون الثاني ١٩٢٣م.
٨٧- المعلوف، عيسى اسكندر، شذرات عن إبراهيم باشا المصري، مجلة المقتطف، مجلد ٦٨، لسنة ١٩٤٦م.

٨٨- مخلص، عبدالله، إربد طبريا غير إربد عجلون، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مجلد ٦، ج٥، لسنة ١٩٢٦م، دمشق.

٨٩- الموسى، سليمان، علي خلقي الشرايري، مجلة أفكار، عدد ٣٩، سنة سابعة، لسنة ١٩٧٨م.

٩٠- الموسى، سليمان، علي خلقي الشرايري، مجلة رسالة الأردن، عدد٤، شباط لسنة ١٩٥٩م.

٩١- الموسى، سليمان، عقيلة آغا الحاسي، شخصية من تاريخنا القريب، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عمان، عدد٨.

٩٢- الموسى، سليمان، الأردن في أواخر العهد العثماني، المجلة العسكرية، عمان، عدد ١٨٢، تشرين الأول ١٩٨٠م.

٩٣- مياس، عبدالله عايد، الرمثا بين القديم والحديث، مجلة رسالة الأردن، سنة عاشرة، عدد ٩١، لسنة ١٩٦٨م.

٩٤- المرسي، أحمد الصفصافي، الدولة العثمانية والولايات العربية، الدارة، العدد الرابع، سنة ثامنة، في رجب ١٤٠٣هـ/إبريل ١٩٨٣م، الرياض.

٩٥- موسيل، لويس، رحلة حديثة إلى بلاد البادية، المشرق، عدد ١٤، في ١٥ تموز، ١٨٩٨م: ٦٢٥-٦٣٠.

٩٦- مكاريوس، شاهين، المعارف في سوريا، مجلة المقتطف، ج٨، عدد ٧، لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، القاهرة، عدد ٩، لسنة ١٣٠١هـ/١٩١٣م.

٩٧- نعيسة، يوسف جميل، أوضاع الفلاحين في دمشق وسناجقها، (١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م) مجلة دراسات تاريخية، سنة ٧، عدد ٢٣-٢٤، أيلول / كانون الأول ١٩٨٦م.

٩٨- نعيسة، يوسف جميل، ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (ندوة ملكية الأرض) دراسات تاريخية،جامعة دمشق، ١٩٩٠م.

٩٩- هوتروث، ولف، الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء في سوريا الكبرى في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٧٨م.

ج- المقالات والدراسات باللغة الإنجليزية:

١- Akarli, Engin, Jordan Ottoman for the Choice and Administrative Center in the Light of Documents on Hauran (١٩٠٩- ١٩١٠) Publication of the University of Jordan, Amman, ١٩٨٩.

٢- Akarli, Engin, Establishment of Ma'an - Karak Motassarrifiyya, (١٨٩١- ١٨٩٤) Dirasat, Vol. ١٣. ١٩٨٦, Amman, the University of Jordan

٣- Baldedsperger, Philip, The Immovable East (P.E.F) ١٩٠٥. London.

٤- Bell, G. Turkish Rule East of Jordan, The Nineteenth Century and After, Vol. ٥٢, August, ١٩٠٢. pp. ٢٢٦- ٢٣٨.

٥- Bliss, Frederek Jones, Narrative of an Expedition to .Moab and Gilead in March ١٨٩٥. (P.E.F) London, July, ١٨٩٥.

٦- Charles, Warren, Expedition to East of Jordan, July and August, ١٨٦٧- ١٨٧٦, (P.E.F) Vol. ٢, Part ٢, London, ١٨٧٠.

٧- Dowling, Theodore, E. Kerak in ١٨٩٠, (P.E.F) January, ١٨٩٦, London, pp. ٣٢٧- ٣٣٢.

٨- Hill, Gray, A journey East of the Jordan and the Dead Sea, (P.E.F) ١٨٩٥- ١٨٩٦, London. pp. ٢٤- ٤٦.

٩- James, Nies, Notes on Across Jordan, Trip Made in October ٢٣rd to November ٧th ١٨٩٩. (P.E.F) ٣٣, Part ٤، ١٩٠١, London.

١٠- Mandaville, J.E. The Ottoman Court Records of Syria and Jordan, Journal of the American Oriental Society, Vol. ٨٦, ١٩٦٦. pp. ٣١١٣١٩.

١١- Ma'oz Moshe, Syrian Urban Politics in the Tanzimat Period, Between (١٨٤٠- ١٨٦١) Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, vol. XXIX, ١٩٦٦, pp. ٢٧٧-٣٧٤.

١٢- Mousa, Suleiman, Jordan, Towards the the End of the Ottoma Empire ١٨٤١- ١٩١٨, pp. ٣٨٥- ٣٩١, Studies in the History and Archaeology of Jordan, Department of Antipuiteis of Jordan, Amman, ١٩٨١.

١٣- Northey, A.E. Expedition to the East of Jordan (p.E.F) ١٨٧٢, pp. ٥٧- ٧٢.

١٤- Karpat, K. Ottoman Population Record and Coins (١٨٨١- ١٨٨٢) Middle Eastern Studies, Vol. ٩, ١٨٧٨, pp. ٢٣٧- ٣٧٤.

١٥- Sahillioglu, Halil, A Project for the Creation of Amman, Vilayet (١٨٧٨) Studies on Turkish Arab Relations, Annual ٥, ١٩٩٠, pp. ٢٩ ٤٢.

١٦- Schilcher, L, Schat, Rowski, The Hauran Conflicts of ١٨٦٠, A chapter in the Real History of Modem Syria, Middle Eastern Studies, Vol. ١٣, May, ١٩٨١.

١٧- Schick, C. Journey into Moab, (P.E.F) ١٨٧٩, pp. ١٨٧- ١٩٢.

١٨- Smith, George Adam, The Roman Road Between Kerak and Madaba, (P.E.F) ١٩٠٤, pp. ٣٦٧- ٣٧٧, (١٩٠٥) pp. ٣٩- ٤٨.

١٩- Zamir, Meir, Population Statistics of the Ottoman Empire in ١٩١٤, and ١٩١٨, Middle Eastern Studies (M.E.S.)Vol. ٧, ١٩٨١, pp. ٨٥-١٠٦.

د- المقالات من دائرة المعارف الإسلامية:

١- Arendonk, C. "Sharif", E.I. ٢, Vol. ٤, p. ٣٢٦.

٢- Bown, H. " Bey- Beg", E.١,٢. Vo١.l, p. ١١٥٩.

٣- Bown, H. "Agha", E.١,٢. V ٠١,١, p. p. ٢٤٥- ٢٤٦.

٤- Elisseeff, N. "Ma'an", E.١,٢ Vol. V p. ٨٩٧.

٥- Hodgson, G.S. "Druze", E.I. Vol. II. P. ٦٣٣.

٦- Hill, R,L. "Baladiyya" Arab East, E.I. Vo١.I. pp. ٩٧٥- ٩٧٨.

٧- Huart, G.L. "Efendi", E.I. Vol. II, p.٤.

٨- Lewis, B. "Daftar- Dar", E.I. Vol. ٣. P. ٨٥.

٩- Miaul, A. "Kasaba", E.١,٢. VolA, pp. ٦٨٤- ٦٨٥.

١٠- Sourdel, T.J. "Al-Balka", E.١,٢, Vo١. I pp. ٩٩٧- ٩٩٨.

رابعاً: المراجع والدراسات الحديثة المنشورة باللغة العربية :

١-أبو الشعر، هند، إربد وجوارها، ناحية بني عبيد (١٨٥٠-١٩٢٨م) منشورات جامعة آل البيت، وبنك الأعمال، ط. أولى، عمان، ١٩٩٥م.

٢-أبو راشد، حنا، جبل الدروز، حوران الدامية، مكتبة زيدان العمومية، مصر، ١٩٢٦م.
٣-أبو عز الدين، سليمان، إبراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩م.
٤-أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي، ٩٢٠هـ/١٣٣٣هـ١٥١٤-١٩١٤م، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دار الجيل، (د.ت.ن).
٥-أبو حسان، محمد، تراث البدو القضائي نظرياً وعملياً، عمان، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
٦-أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد، وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦م.
٧-أوين، روجر، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي (١٨٠٠-١٩١٤م) ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط. أولى، بيروت، ١٩٩٠م.
٨-البحيري، صلاح الدين، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، ١٩٧٣م.
٩-بكج، أرسلان رمضان، عمان بين الأمس واليوم، عمان ١٩٨٣م.
١٠-برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤م) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.
١١-بيركهارت، جون لويس، جبل حوران في القرن التاسع عشر (١٨١٠-١٨١٢م) تعريب سلامة عبيد (د.ت.ن.) دمشق.
١٢-بيك، فريدريك، ب، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان . ط.ثانية، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان (د.ت.ن).
١٣-باديللي، جون، احتلال الروس للقفقاس، تعريب صادق إبراهيم، مطبعة الأمان، عمان، ١٩٨٧م.
١٤-التل، سفيان، إقليم إربد (إربد الكبرى) وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٩٧٧م.
١٥-جب، هاملتون، وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
١٦-جوبسر، بيتر، السياسة والتغير في الكرك، الأردن، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها، ترجمة خالد الكركي، مراجعة محمد عدنان البخيت، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م.

١٧- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ط.٢، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

١٨- حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المطبعة الأمريكانية، بيروت، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.

١٩- حغندوقة، محمد خير، الشركس، أصلهم، تاريخهم، عاداتهم، تقاليدهم، هجرتهم إلى الأردن.مطبعة الرفيدي، عمان، ١٩٨٢م.

٢٠- حغندوقة، محمد خير، مرحلة تاريخية من تاريخ بلاد الشام من خلال وثائق ميرزا باشا، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٥م.

٢١- الحسني، الأمير علي، تاريخ سوريا الاقتصادي، مطبعة بدائع الفنون، دمشق، ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م.

٢٢- الحمود، نوفان رجا، عمان وجوارها خلال الفترة (١٢٨١هـ/١٨٦٤م- ١٣٤٠هـ/١٩٢١م) ط. أولى، عمان، ١٩٩٦م، منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال .

٢٣- الحمود نوفان رجا، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.

٢٤- حنا، عبد الله، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، (١٨٢٠-١٩٢٠م) دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥م.

٢٥- الحكيم، يوسف، سوريا في العهد العثماني، (مذكرات الحكيم)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط.أولى، ١٩٦٦م.

٢٦- الحوراني، هاني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرقي الأردن، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٧- حولية دائرة الآثار، مجلد ٤-٥، عمان، ١٩٦٠م.

٢٨- خنشت، يوسف موسى، طرائف الأمس وغرائب اليوم، (أو صور من حياة النبك والقلمون في أواسط القرن التاسع عشر)، حريصا، لبنان، ١٩٣٦م.

٢٩- خوري، شحادة، خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذوكسية، مطبعة بيت المقدس، ط.أولى، القدس، ١٩٢٥م.

٣٠- خريسات، محمد عبد القادر، تقارير عن شرقي الأردن عام ١٩٣٤م، منشورات

الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٨م.
٣١- الخطبا، فوزي، الطفيلة، الإنسان والتاريخ، المطبعة الوطنية، عمان ١٩٨٥م.
٣٢- دائرة الأراضي والمساحة، دليل أحواض المدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية، مطبعة الجميل ومكتبتها، عمان، (د.ت.ن.).
٣٣- الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، (ج٧)، دار الطليعة، ط. أولى، بيروت، ١٣٩٠هـ/١٩٧٣م.
٣٤- الدقن، السيد محمد، سكة حديد الحجاز الحميدية، دراسة وثائقية، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٨٥م.
٣٥- رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ط. أولى، ١٩٨٩م.
٣٦- رشيد، عبدالله، الكتاتيب ونظمها التقليدية في مدينة عمان، (١٩٠٠-١٩٥٣م) عمان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٣٧- رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية دار النهار للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣م.
٣٨- الرفاعي، طالب، وكنعان، ربا، بيوت عمان الأولى، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧م.
٣٩- الرفاعي، طالب، وآخرون، عراق الأمير، البرذون، الملامح المعمارية للقرية الأردنية، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م.
٤٠- الرفاعي، شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية، ج١، (الصحافة السورية في العهد العثماني) دار المعارف، مصر، ط. أولى، ١٩٦٩م.
٤١- الزركلي، خير الدين، عامان في عمان، نشر يوسف توما البستاني، المطبعة العربية، مصر، ١٩٢٥م.
٤٢- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج١، ط٣، بيروت، ١٩٦٩م.
٤٣- زيد، زيد بن الحسين (الأمير)، الثورة العربية الكبرى، (الحرب في الأردن ١٩١٧-١٩١٨م) تحرير سليمان الموسى، مطابع القوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.
٤٤- زكريا، أحمد وصفي، عشائر الشام، (ج١-ج٢) تقديم أحمد غسان سبانو، دار الفكر،

دمشق، ١٩٤٧م، وج٢، دار الفكر، ط٢، دمشق، ١٣٠٤هــ/١٩٨٣م.
٤٥- زكار، سهيل، بلاد الشام في القرن التاسع عشر، روايات تاريخية ومعاصرة لحوادث عام ١٨٦٠م، دار حسان، دمشق، ط١، ١٤٠٢هــ/١٩٨٢م.
٤٦- نعمان، بولس، خمسة أعوام في شرقي الأردن، مطبعة القديس بولس، حريصا، ١٩٢٩م.
٤٧- سابا، جورج، والعزيزي، روكس، مأدبا وضواحيها، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس، ١٩٦١م.
٤٨- الساري، محمود، دراسة عن لواء الرمثا، شباط ١٩٨٣م.
٤٩- سريحين، فاروق نواف، تاريخ مدينة الرمثا ولوائها، المطابع العسكرية، عمان، ط. أولى، ١٩٨٥م.
٥٠- سلطان، علي، تاريخ سوريا (١٩٠٨م-١٩١٨م)، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.
٥١- شقيرات، أحمد صدقي، تاريخ الإدارة العثمانية في شرقي الأردن، (١٨٦٤-١٩١٨م) آلاء للطباعة والتصميم، عمان، ١٩٩٢م.
٥٢- الشريف، منير، قصة الأرض في سوريا، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي مديرية التأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٦١م.
٥٣- شحادة، نعمان، مناخ الأردن، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.
٥٤- شولش، الكزاندر، تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦-١٨٨٢م)، دراسة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة كامل جميل العسلي، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٨٨م.
٥٥- صالح، حسن عبد القادر، مدينة عمان، دراسة جغرافية، مطبعة التوفيق، عمان ١٩٨٠م.
٥٦- صالح، حسن عبد القادر، وآخرون، أسماء المواقع الجغرافية في الأردن وفلسطين، عمان، ١٩٧٣م.
٥٧- الصباغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط١، ١٩٧٣م.
٥٨- الطراونة، محمد سالم، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (١٨٦٤-١٩١٨م) وزارة

الثقافة، عمان، ١٩٩٢م.
٥٩- طريف، جورج، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١م) منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال، ط١، عمان، ١٩٩٤م.
٦٠- طرزي، فيليب، تاريخ الصحافة العربية، (ج١-ج٤) مجلد ثاني، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩١٣-١٩١٤م.
٦١- الظاهر، أحمد، أغوار الأردن، (عمليات التغيير وأدوات التطوير)، دار ابن رشد، عمان، ط١، ١٩٨٨م.
٦٢- العجلوني، محمد علي، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، القدس، ١٩٥٦م.
٦٣- العبادي، أحمد عويدي، العشائر الأردنية، الأرض والسكان والتاريخ (١٨٥٠-١٩٨٨م)، ج٢، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٠م.
٦٤- العزيزي، روكس بن زائدة، معلمة التراث الأردني، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، ط١، ١٩٨١م.
٦٥- عبيدات، سليمان أحمد، التطور الحضاري لقضاء بني كنانة، في محافظة إربد (١٩٠٠-١٩٨٤م)، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٩٧٤م.
٦٦- عوض، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث (١٨٣١-١٩١٤م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٦٧- عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤م) دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.
٦٨- العسلي، كامل جميل، وثائق مقدسية تاريخية،م ٣، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩م.
٦٩- العودات، يعقوب (البدوي الملثم)، القافلة المنسية، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان، ط٢، ١٩٨٥م.
٧٠- العيسمي، شبلي، وآخرون، التعريف بمحافظة جبل العرب، دمشق، ١٩٦٢م.
٧١- عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤م) مراجعة رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.

٧٢- عبد السلام، عادل، جغرافية سوريا، دمشق، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ج١، مطبعة الروضة.
٧٣- العطار، عدنان، الحويطات، كبرى قبائل العرب،دمشق (د.ت.ن)
٧٤- غرايبة، عبدالكريم، سوريا في القرن التاسع عشر (١٨٤٥-١٨٧٦م)، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، دار الجيل للطباعة، مصر، ١٩٦٢م.
٧٥- غوانمة، يوسف درويش، التاريخ السياسي لشرقي الأردن في العصر المملوكي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة، عمان.
٧٦- غوانمة، يوسف درويش، مدينة إربد في العصر الإسلامي، منشورات مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٨٦م.
٧٧- غوانمة، يوسف درويش، المساجد الإسلامية القديمة في منطقة عجلون، منشورات مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٨٦م.
٧٨- فايد، يوسف عبد المجيد، جوانب من مناخ الأردن، دار الأحد، بيروت، ١٩٧١م.
٧٩- فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٨٠- الفقيه، سليم، سوف، دراسة معمارية في البيئة المحلية، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٧م.
٨١- القسوس، عودة، القضاء البدوي، ط٢، عمان، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٨٢- قاسمية، خيرية، الحكومة العربية في دمشق، (١٩١٨-١٩٢٠م)، دار المعارف، (د.ت.ن.).
٨٣- قاسمية، خيرية، الرعيل العربي الأول، حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة، دار رياض الريس، للطباعة والنشر، ط١، نيسان ١٩٩١م.
٨٤- القوابعة، سليمان، الطفيلة، موجز في جغرافيتها التاريخية، ج١-ج٢، مطبعة الإيمان، عمان، ١٩٨٥م.
٨٥- القاسمي، ظافر، مكتب عنبر، صور وذكريات عن حياتنا الثقافية والسياسية والاجتماعية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤م.
٨٦- قزاقيا، خليل إبراهيم، تاريخ الكنيسة الرسولية الأورشليمية، مطبعة المقتطف والمقطم،

مصر، ١٩٢٤م.
٨٧- القضاة، أحمد مصطفى، صفحات من جبال عجلون، مطبعة عمال المطابع التعاونية، ط١، عمان ١٩٨٨م.
٨٨- كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، المطبعة الهاشمية، دمشق، ط١، ١٩٤٩م.
٨٩- كرد علي، محمد خطط الشام، (ج١-ج٦) دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١م.
٩٠- كرد علي، محمد، المذكرات، ج٤، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٤٨-١٩٥١م.
٩١- كلداني، حنا سعيد، المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين، مطبعة الصفدي، عمان، ١٩٣٣م.
٩٢- كلداني، (الأب) حنا، تطور بنية الكنائس، ونمو المؤسسات المسيحية في الأردن وفلسطين في القرن التاسع عشر، عمان، ١٩٩٤م.
٩٣- الكرملي، الأب أنسطاس ماري، النقود العربية وعلم النُميّات، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٩٣٩م.
٩٤- كيركبرايد، أليك، خشخشة الأشواك، ترجمة أحمد عويدي العبادي، دار الفدين، المفرق، (د.ت.ن).
٩٥- الكردي، عبد الرحمن، وادي الأردن، مطبعة المتوكل، طبعة ١، مصر ١٩٤٩م.
٩٦- محافظة إربد، دائرة التخطيط والتنمية، دراسة شاملة عن منطقة إربد، ١٩٨٢م.
٩٧- محافظة، محمد سالم، مدينة إربد، بلدية إربد، ١٩٧١م.
٩٨- محافظة، محمد أحمد، إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن، (١٩٢١-١٩٤٦م) دار الفرقان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٩٩- محافظة، علي، تاريخ الأردن الحديث والمعاصر، (عهد الإمارة) ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٣م.
١٠٠-محافظة، علي، العلاقات الألمانية - الفلسطينية، (١٨٤١-١٩٤٥م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨١م.
١٠١-المسلم، إبراهيم، رحلتي مع العقيلات،ط٢، الجمعية العربية، السعودية للثقافة

والفنون، الرياض، ١٩٨٨م.
١٠٢-مخلوف، لويس، الأردن، تاريخ وحضارة وآثار، المطبعة الاقتصادية، عمان، ١٩٨٣م.
١٠٣-منصور، القس أسعد، تاريخ الناصرة، القاهرة، دار الهلال، ١٩٢٣م.
١٠٤-مهيدات، محمد حسن فالح، عشائر شمالي الأردن، دار عمان، ١٩٩٠م.
١٠٥-مجموعة القوانين والأنظمة، (١٩١٨م- ١٩٣١م) ج١-ج٣، جمع وتبويب محمد توفيق سنو، المطبعة الوطنية، عمان، (د.ت.ن.).
١٠٦-الموسى، سليمان، تأسيس الإدارة الأردنية، (١٩٢١-١٩٢٥م) عمان، المطبعة الأردنية، طبعة أولى، ١٩٧١م.
١٠٧-الموسى، سليمان، وجوه وملامح، صور شخصية لبعض رجال السياسة والعلم، منشورات وزارة الثقافة، مطابع دار الشعب، عمان،ط١، ١٩٨٠م.
١٠٨-الموسى، سليمان والماضي، منيب، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان، ط٢.
١٠٩-النمر، إحسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء (ج١-ج٣)، دمشق، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، مطبعة ابن زيدون.
١١٠-النحاس، سامي، تاريخ مأدبا الحديث، الجذور التاريخية، لبعث المدينة وأهم الأحداث حتى عام ١٩٣٠م، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م.
١١١-النسور، عبد الله، دليل مؤتة والمزار، ط٣، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، (د.ت.ن).
١١٢-لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيف البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٧م.
١١٣-هاردنج، لانكستر، آثار الأردن، ترجمة سليمان الموسى، منشورات وزارة السياحة والآثار،ط٣، ١٩٨٢م.
١١٤-هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث في الشرق الأوسط، تعريب مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، ١٣٦٣هـ/١٩٧٣م.
١١٥- هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل

جميل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٠م.
١١٦-وجدي، محمد فريد، دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

خامساً: المراجع والدراسات الحديثة المنشورة باللغات الأجنبية:

١- Abu- Jaber, Raouf, Pioneers over Jordan, The Frontier of Settlement in Trans Jordan - ١٨٥٠- ١٩١٥, I.B. Tauris and Co. LTD, London, ١٩٨٩.
٢- Antoun, Richard, Arab Village, A Social Structural Study of Trans Jordanian Peasant Community, London, ١٩٧٢.
٣- Bakhit, M. A, The Province of Damascus in the Sixteenth Century, Beirut, Libraire du Liban, ١٩٨٢.
٤- Cohn, Amnon, Population and Reveune in the Towns of Palestine in the Sixteath Century, Prinston University Press, ١٩٧٨.
٥- Gilbar, Gad, Ottoman Palestine, (١٨٠٠-١٩١٥) Studies in Economic and Social History, E. J. Brill, Leiden, ١٩٩٠.
٦- Frazee, Charles, Catholics, Sultans, The Church and the Ottoman Empire (١٨٥٣-١٩٢٣) London, Cambridge Univirsity, ١٩٨٣.
٧- Hitti, Philip, The Origins of the Druze People and Religion, New York, Colombia University Press, ١٩٢٨.
٨- Hutteroth, Wolf, Dieter, Kamal Abdul-Fattah, Historical Geography of Palestine, Trans - Jordan and Southern Syria in the Late ١٦th Century, Erlongen, ١٩٧٧.
٩- lonides, M. G. Report on the Water Resources of Trans Jordan and Their Development, London, Crown Agents for the Colonies, ١٩٣٩.
١٠- Issawi, Charles, The Economic History of Turkey (١٨٠٠-١٩١٤) The University of Chicago Press, London.
١١- Kazziha, Walid, The Social History of Southern Syria (Trans Jordan) in the ١٩th and Early ٢٠th Century, Beirut, Beirut Arab University, ١٩٧٢.
١٢- Konikoff, A, Trans- Jordan (An Economic Survey) Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, Jerusalem,

١٩٤٥.

١٣- Lewis, Norman, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, (١٨٠٠١٨٨٠) Cambridge University Press, London, ١٩٨٠.

١٤- Mo'az, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (١٨٤٠-١٨٦١), Cambridge University Press, London, ١٩٦٨.

١٥- Ma'debille, Salt History d'une Mission, Jerusa١eam, ١٩٥٩.

١٦- Natural Resources Authority, Review of Spring Flow, Data Technical Paper, No. ٤٠, Amman, ١٩٦٠.

١٧- Naval Intell.igence Division, Palestine and Trans- Jordan, ١٩٤٣, Oxford, ١٩٤٣.

١٨- Ochsenwald, William, The Hijaz Railroad, Charlottesville, University of Virginia, ١٩٨٠.

١٩- Possetto, E١essandro, Al- Patriarticato Latino In Jerusa١emme, (١٨٨٥-١٩٣٥), Milano, Italy.

سادساً : رسائل جامعية غير منشورة :

١- عثمان، عدنان لطفي، التطوير التربوي والاجتماعي في عهد إمارة شرقي الأردن ١٣٤٠هـ/١٩٢١م- ١٣٦٦هـ/١٩٤٦م، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة اليسوعية، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.



كشاف الأعلام


الذخيرة العربية

- الألف -

— الباء —

— التاء —

— الثاء —

— الجيم —

– الحاء –

– الشين –

– الصاد –

– الضاد –

– الطاء –

– الظاء –

– العين –

— الميم —

— النون —

- الهاء -

– الواو –

– الياء –


الذخيرة العربية

-



كشاف الأمكنة


الذخيرة العربية

- الألف -

– الباء –

— التاء —

— الثاء —

— الجيم —

– الحاء –

— الخاء —

– الدال –

– الذال –

– الراء –

– الزاي –

- السين -

— الشين —

- الصاد -

- الضاد -

- الطاء -

- العين -

— الغين —

- الكاف -

– النون –

— الهاء —

— الواو —

— الياء —

فهرس المحتويات



منشورات
اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن
رقم (٦٩)
ذو القعدة ١٤٢١هـ
شباط (فبراير) ٢٠٠١م

اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

بواسطة

مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي

العنوان البريدي : ص.ب. (٩٥٠٣٦١) عمّان ١١١٩٥

العنوان البرقي: آل البيت – عمّان

الفاكس : ٥٥٢٦٤٧١ – ٦ – ٩٦٢

الهاتف : ٥٥٣٩٤٧١ – ٦ – ٩٦٢

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٠/٩/٢٥٦٦)


الذخيرة العربية

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)

أولاً:

المنشورات التي صدرت ضمن السلاسل الأربع (سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، وسلسلة كتب المطالعة، وسلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، وسلسلة المصادر والمراجع) وعددها (٥٥) كتاباً:

أ- سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن
١	الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية	الأستاذ الدكتور زيدان كفافي	٤,٠٠٠
٢	جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية	الأستاذ الدكتور خير نمر ياسين	٤,٠٠٠
٣	تاريخ الأردن منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي	الأستاذ الدكتور محمد خريسات	٢,٥٠٠
٤	قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية	السيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
٥	النشر والمطابع والمكتبات	الدكتور فاروق منصور	١,٠٠٠
٦	الأردن : دراسة جغرافية (الطبعة الثانية)	الأستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري	١,٠٠٠
٧	التعليم العام في الأردن	الأستاذ الدكتور أحمد يوسف التل	١,٥٠٠
٨	برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن	السيد عبد الكريم المومني	١,٠٠٠
٩	التعليم المهني في الأردن	الدكتور المهندس منذر واصف المصري	٣,٥٠٠
١٠	تطور وسائط النقل في الأردن (١٩٠٠-١٩٨٨م)	الأستاذ الدكتور يوسف صيام	١,٥٠٠
١١	القصة القصيرة في الأردن	الأستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي	٣,٠٠٠
١٢	الإسكان في الأردن	المهندس حمد الله النابلسي	١,٠٠٠
١٣	الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٠-١٩٩٣م)	السيد هاني خير	٢,٥٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
١٤	تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١-١٩٩١م)	الدكتور منذر الشرع	١,٠٠٠
١٥	منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٢٨١-١٣٣٧هـ/١٨٦٤-١٩١٨م)	السيد محمد سالم الطراونة والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
١٦	العمل التطوعي ورعاية المعوقين في الأردن	الدكتور عبد الله الخطيب	٠,٥٠٠
١٧	البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن	الدكتور سعد أبو دية	١,٠٠٠
١٨	الصحة في الأردن	الدكتور عادل زيادات	٢,٠٠٠
١٩	الشعر في الأردن	الدكتور سمير قطامي	١,٠٠٠
٢٠	المسرح في الأردن	الدكتور مفيد حوامدة	١,٠٠٠
٢١	القضاء النظامي في الأردن	الدكتور مفلح القضاة	١,٥٠٠
٢٢	التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن	الدكتور محمد سعيد النابلسي	١,٠٠٠
٢٣	مسيرة الثورة العربية على الساحة الأردنية	الدكتور ممدوح الروسان	١,٠٠٠
٢٤	من تاريخنا الحديث: ١- الثورة العربية: الأسباب والمبادىء والأهداف ٢- شرقي الأردن : قبل تأسيس الإمارة	السيد سليمان الموسى	١,٥٠٠
٢٥	الأرض وملكيتها في الأردن	السيد بدري الملقي	١,٠٠٠
٢٦	الشباب في الأردن	الدكتور علي الزغل	٢,٠٠٠
٢٧	الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن	الدكتور إبراهيم بدران	١,٥٠٠
٢٨	السياحة والاستجمام في الأردن	الدكتور حابس سماوي	١,٥٠٠
٢٩	القضاء الشرعي في الأردن	الشيخ محمد محيلان	١,٠٠٠
٣٠	النظام الإداري في الأردن	الدكتور خالد الزعبي	١,٥٠٠
٣١	الرواية في الأردن	الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين	٤,٥٠٠
٣٢	الفن التشكيلي في الأردن	الدكتور محمود صادق	٣,٠٠٠
٣٣	الأدب الشعبي في الأردن	الدكتور هاني العمد	٢,٥٠٠
٣٤	الإذاعة والتلفزيون في الأردن	السيد فاروق أنيس جرار	٥,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
	ب- سلسلة كتب المطالعة :		
٣٥	إمارة شرقي الأردن : نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م	السيد سليمان الموسى	٤,٥٠٠
٣٦	تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م (الطبعة الثانية)	الدكتور حازم نسيبة	٣,٥٠٠
٣٧	السكان والحياة الاجتماعية	الدكتور أحمد الربايعة والدكتور أحمد حمودة	٢,٠٠٠
٣٨	الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى	السيد سليمان الموسى	٤,٠٠٠
٣٩	ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن ١٩٥٣-١٩٩٣م	السيد أحمد المصلح	٦,٠٠٠
٤٠	التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦م	الدكتورعبد المجيد الشناق	٨,٠٠٠
	جـ- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة:		
٤١	التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية)	الدكتور عبد الله نقرش	٢,٠٠٠
٤٢	الأردن ومؤتمرات القمة	الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم فضة	١,٥٠٠
٤٣	التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية	الدكتور صالح خصاونة	١,٥٠٠
٤٤	الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني	الدكتور محمد راكان الدغمي والدكتور صالح ذياب الهندي	٢,٥٠٠
٤٥	الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة	الدكتورة سهيلة الريماوي	١,٥٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٤٦	العمل والعمال في الأردن	الدكتور منصور العتوم	١,٠٠٠
٤٧	القضاء العشائري في الأردن	الدكتور محمد أبو حسان	٢,٠٠٠
٤٨	الأردن والمنظمات الدولية	الدكتور وليد السعدي والسيدة اعتماد فرماوي	١,٠٠٠
٤٩	الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية	الدكتور صبحي العتيبي	١,٥٠٠
٥٠	القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون (الحسين، عبد الله، فيصل، غازي، عبد الإلـــه) (١٩١٥-١٩٥١م)	الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية	٣,٠٠٠
٥١	الشريف الحسين بن علي والخلافة	السيد نضال داود المومني	٧,٠٠٠
٥٢	العلاقات بين أمراء الأدارسة وأشـــراف مكـــة (١٩٠٨-١٩٢٥م)	حنان ملكاوي	٧,٠٠٠

<u>د- سلسلة المصادر والمراجع :</u>

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن
٥٣	فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن	بإشراف الدكتور فاروق منصور	٢,٠٠٠
٥٤	فهرس المصادر والمراجع عن الثورة العربيـــة الكبرى	السيد محمد الصويركي الكردي	٣,٥٠٠
٥٥	بيبليوغرافيا عصور ما قبل التاريخ في الأردن	الدكتور خالد أبو غنيمة	٢,٥٠٠

ثانياً : منشورات اللجنة العليا ابتداءً من الكتاب السادس والخمسين، عندما بـــدأت اللجنـــة نـــشر الكتب الصادرة عنها بأرقام متسلسلة دون تصنيفها ضمن سلسلة معينة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن
٥٦	المؤســـسات الثقافيـــة فـــي الأردن (١٩٦٥-١٩٩٥م)	الدكتور هاني العمد	٤,٠٠٠
٥٧	التعليم العالي في الأردن	الدكتور أحمد يوسف التل	٧,٠٠٠
٥٨	تطور الصحافة الأردنية (١٩٢٠-١٩٩٧م)	الدكتور عصام سليمان الموسى	٥,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٥٩	تاريخ الشركس والشيشان في لواءي حوران والبلقاء ١٨٧٨-١٩٢٠م	السيد جودت حلمي ناشخو	٧,٠٠٠
٦٠	التاريخ السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية (من حزيران ١٩٦٧-١٩٩٥م)	السيد سليمان الموسى	٤,٠٠٠
٦١	الحركة الشعرية في الأردن	الدكتور محمد عطيات	٧,٠٠٠
٦٢	تاريخ الأردن في العصر المملوكي	الدكتور أحمد الجوارنة	٣,٠٠٠
٦٣	مشروع الملك الحسين بن علي للوحدة العربية (١٩١٦-١٩٢٤م)	السيد جبر محمد الخطيب	٤,٠٠٠
٦٤	قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨م)	الدكتور عليان عبد الفتاح الجالودي	١٠,٠٠٠
٦٥	تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني	الدكتورة هند أبو الشعر	١٠,٠٠٠